موسوعة

علوم اللغة العربية

إعداد

الأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء السادس

المحتوى:

ش - ع

الشين - عيينة بن عبد الرحمن



Title: MAWSŪʿAT ʿULŪM AL-LUĞAH AL-ʿARABIYAH
(Encyclopedia of Arabic linguistics)

Author: Dr. Emīl Badīʿ Jaʿqūb

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 5608 (10 Volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: موسوعة علوم اللغة العربية

المؤلف: الدكتور إميل بديع يعقوب

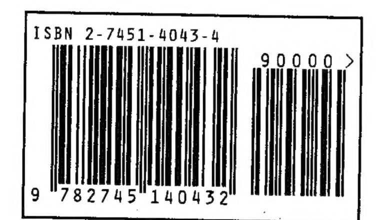
الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت

عدد الصفحات: 5608 (10 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

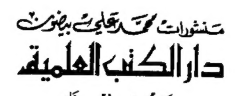

ISBN 2-7451-4043-4
9 782745 140432 90000

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م ـ ١٤٢٧ هـ



منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢/ ١١/ ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

باب الشين

الشِّين

هي الحرف الثالث عشر من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائيّ، والحادي والعشرون في الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجُمَّل، الرقم مئتين. وهي حرف من الحروف الشَّجْرِيَّة رَخْو لثويّ حنكيّ احتكاكيّ مهموس مخرجه من وسط اللِّسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى.

ويُنطق بها بالتقاء مقدَّم اللسان بمؤخّر اللثّة ومقدّم الحنك الأعلى، بحيث يكون هناك منفذ ضيِّق لمرور الهواء، ويكون معظم اللسان مرفوعاً نحو الحنك الأعلى. ولا تتذبذب عند النطق بها الأوتار الصوتية.

والشِّين من الحروف الشمسيّة التي تختفي معها لام «أل» نطقاً لا كتابةً. وهي حرف معجمة (منقوطة) بثلاث نقط من فوقها، وتوصل بما قبلها وبما بعدها في الكتابة.

ولم تأتِ الشِّين مُفْرَدَةً في كلام العرب، وإنَّما جَاءَت زائدة، أو بَدَلاً من كاف المؤنَّث في بعض اللغات. (انظر: الكَشْكَشَة).

وتأتي الشِّين بَدَلاً من الكاف في بعض لغات العرب، فيُقال فيها: «لَبَّيْشَ» بدلاً من «لَبَّيْكَ». انظر: الشَّنْشَنَة.

الشّاء

الشّاء، في اللغة، جمع «شاة»، وهي الواحدة من الضَّأن والمعز والظِّباء والبقر والنّعام وحُمْر الوَحْش.

وقد خَصّ بعض علمائنا المتقدّمين الشاءَ بالدراسة، وأفرد لها كتيِّباً، ومن هؤلاء الأصمعي (ت ٢١٦ هـ/ ٨٣١م). وقد حقّق كتابه ونشره المستشرق أوجست هفنر في مجلة (SBWA) في ڤيينا عام ١٨٩٦م، كما نشرته دار أسامة بدمشق.

شائِق

انظر: شَيِّق.

شائِن

لا تقل: «هذا عمل مُشين»، بل «هذا عمل شائِن أو مَشين»؛ لأنه ليس في اللغة العربية الفعل «أشان»، بل فيها الفعل «شان»، واسم الفاعل منه «شائِن»، واسم المفعول منه «مَشين».

الشّاذّ

الشاذّ، في اللغة، اسم فاعل من «شَذّ». وشَذّ فلان: انفرد عن الجماعة أو خالفهم. وهو، في النحو والاصطلاح اللغويّ، ما خرج على القاعدة، وهو نوعان:

١ ـ الشاذ في القياس والاستعمال معاً، أي: الذي خرج على القاعدة، ولم تستخدمه العرب، نحو: «مقْوود» (اسم مفعول من

«قاد»). والكلمات الشاذّة في القياس والاستعمال لا يصح استخدامها.

٢ ـ السَّماعيّ الشاذّ في القياس، أي: اللفظ المسموع عن العرب الشاذّ عن القياس، نحو: اسم المكان واسم الزمان «مَغْرِب»، والقياس «مَغْرَب»؛ لأنه مضموم العين في المضارع (غَرُب يَغْرُب). وانظر: اسم الزمان. والكلمات المسموعة الشاذّة في القياس يصح استعمالها، وهي أفصح من الكلمات القياسيّة غير المسموعة. ويقابله القياسيّ.

انظر: القياسيّ، والشذوذ.

الشاذ في القياس والاستعمال

انظر: الشاذّ، الرقم ١.

الشاذّ في القياس والسَّماع

انظر: الشاذّ، الرقم ١.

الشاذّ المرفوض

انظر: الشاذّ، الرقم ١.

الشاذّ المقبول

انظر: الشاذّ، الرقم ٢.

شارَفَ

قلْ: «شارفَ المهرجانُ نهايتَه»، ولا تقل: «شارَفَ على نهايته»؛ لأنّ الفعل «شارف» يتعدى بنفسه.

شاركه في . . .

قل: «شاركَه في السّرّاء والضّرّاء» لا «شاركه السَّرّاء والضّرّاء»؛ لأنّ الفعل «شارك» يتعدى إلى مفعوله الأوّل بنفسه، وإلى مفعوله الثاني بـ «في».

الشاطبيّ

= إبراهيم بن موسى بن محمد (٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨م).

= محمد بن علي بن يوسف (٦٠١ هـ/ ١٢٠٤م ـ ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥م).

= محمد بن يوسف بن سعادة (. . . / . . . ـ ٥٦٥ هـ/ ١١٦٠م).

الشاطبيّ المقرىء

= القاسم بن فيّرة بن أبي القاسم (٥٩٠ هـ/ ١١٩٤م).

الشاطِر

لا تقل: «هذا تلميذ شاطِر» (بمعنى ذكيّ)، بل «هذا تلميذ ذكيّ، أو بارع، أو حاذِق»؛ لأنه ليس من معاني «الشاطر» الذكيّ.

الشَّاعِر

هو ناظِم الشِّعر.

انظر: «الشِّعْر».

الشاغِل

الشاغِل، في اللغة، اسم فاعل من «شَغَلَ». وشَغَلَ البيتَ: سكنه. وشغله بالأمر: جعله مشغولاً به. وشغله عن الأمر: ألهاه عنه.

وهو، في النحو، المشغول به.

انظر: المشغول به، والاشتغال.

الشاغوريّ

= فتيان بن علي بن فتيان (٦١٥ هـ/ ١٢١٨م).

الشافية

كُتيِّب في الصرف لعثمان بن عمر المعروف

بـ«ابن الحاجب» (٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م) وقد جاءت موضوعات الكتاب كالآتي:

- تعريف التصريف.
- أنواع الأبنية.
- القلب المكاني.
- أبنية الاسم الثلاثي.
- أبنية الاسم الرباعي والخماسي.
- أبنية الفعل الماضي المجرّد الثلاثي.
- أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد فيه ومعانيها.
- المجرد الرباعي وأبوابه.
- المضارع وأبوابه.
- الصفة المشبَّهة.
- المصدر.
- المصدر الميميّ.
- اسم المرّة.
- اسم الزمان واسم المكان.
- اسم الآلة.
- التصغير.
- النسبة.
- جمع التكسير.
- اسم الجنس واسم الجمع.
- التقاء الساكنين.
- همزة الوصل.
- الوقف.
- المقصور والممدود.
- ذو الزيادة.
- الإمالة.
- تخفيف الهمزة.
- الإعلال.
- الإبدال.
- الإدغام.
- كتابة الهمزة.
- الفصل والوصل.
- الزيادة.
- النقص.
- البدل.

وقد شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (. . . ـ نحو ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م).

انظر: شرح شافية ابن الحاجب.

الشاكر البصريّ

= الحسن بن علي بن غسان (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

الشاماتيّ

= عبد الله بن أحمد بن الحسين (٤٧٥ هـ/ ١٠٨٢م).

الشامي

= محمد بن علي (٧١٥ هـ/ ١٣١٥).

الشَّأْن

الشَّأن، في اللغة، الحال، والأمر، والمنزلة. ويُنسب، إليه في النحو، ضمير يُعرف بـ«ضمير الشأن».

انظر: الضمائر، الرقم ٧.

شَأْنَك

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: اشأنْ، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: الزمْ.

الشانيَّة

وصف لِـ «كان» إذا كان اسمها ضمير الشأن محذوفاً، نحو قول العجير بن عبد الله السلولي (من الطويل):

إذا مُتُّ كانَ النَّاسُ صِنْفانِ: شامِتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالَّذي كُنْتُ أَصْنَعُ

فخبر «كان» هنا ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: كان الشأن ـ أو الأمر ـ بالناس صنفان، وجملة «الناس صنفان» في محل نصب خبر «كان». انظر: ضمير الشأن.

ابن شاه مردان

= عبيد الله بن محمد بن شاه مردان (نحو ٦٠٠ هـ/ نحو ١٢٠٤م).

الشاهد

الشاهد، في اللغة، اسم فاعل من «شهد». وشهد الشيءَ: اطَّلع عليه، عاينه. وشهد المجلسَ أو القتال: حضره. وشهد على كذا: أخبر به خبراً قاطعاً.

وهو، في النحو والاصطلاح اللغوي، ما يؤتى به من شعر أو نثر، للاحتجاج به على صحّة قول، أو رأي، أو قاعدة. ويجب أن يكون من القرآن الكريم، أو من الحديث النبويّ الشريف، أو من أقوال العرب الذين يُحتجّ بلغتهم.

انظر: عصر الاحتجاج.

وقد اهتمّ العلماء العرب، قديماً وحديثاً، بالشواهد، وبخاصّة الشعريّة منها، نظراً إلى كونها ذخيرة لغويّة ثمينة لها، إلى قيمتها اللغويّة، أهمّيّة أدبيّة وفكريّة وحضاريّة كبيرة. ولذلك نراهم قد خصّصوها بالدراسة، وأفردوا لها الكتب، شارحينها، وناسبينها إلى أصحابها، ومبيِّنين موضع الشواهد فيها، إلى غير ذلك من أمور لغويّة تتعلّق بها.

للتوسُّع انظر:

- الشواهد. محمود شكري الألوسي. تحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري. بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٤م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه. خالد عبد الكريم جمعة. الكويت، دار العروبة، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.
- الشواهد على شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم. محمد آل السيد علي الموسوي العاملي. النجف الأشرف، المطبعة العلوية، ١٣٤٣ هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان). تحقيق زهير عبد المحسن سلطان. بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط ١، ١٩٩٢م.
- شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك. عبد المنعم بن عوض الجرجاوي (ت ١٢٧١هـ). القاهرة، شركة المطبوعات العلمية، ١٣٢٧ هـ.
- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل. قطة العدوي. (محمد بن عبد الرحمن ت ١٢٨١ هـ). القاهرة، المطبعة الأزهرية، ١٣٤٦ هـ/ ١٩٢٧م.
- فتح المالك في شرح شواهد منهج السالك. عبد السلام بن عبد الرحمن. تونس، المطبعة الأهلية، ١٣٤٧ هـ.
- شرح شواهد شذور الذهب. شمس الدين

أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠ هـ). القاهرة، المطبعة الميمنية، ١٣٢٢ هـ.

- شرح شواهد قطر الندى. محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧ هـ). القاهرة، عيسى الحلبي، ١٩٧٩م.

- شرح شواهد مغني اللبيب. جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ). تحقيق أحمد ظافر كوجان. القاهرة، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦م.

- المفضّل في شرح أبيات المفصل. بدر الدين محمد بن مصطفى النعساني (ت ١٣٦٢ هـ). القاهرة، مطبعة التقدم، ١٣٢٣ هـ.

- شفاء الصدر بتوضيح وإعراب شواهد القطر. علي بن عبد الرحيم العدوي. القاهرة، المطبعة المحمودية، ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. محمود بن أحمد العيني. بولاق، ١٢٩٩ هـ.

- شواهد الكتاب لسيبويه. محمد عبد المنعم خفاجي. القاهرة، المطبعة النموذجية، ١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩م.

- الشواهد النحوية. أحمد ماهر البقري. الإسكندرية، دار المعارف، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م.

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. عبد القادر عمر البغدادي. بعناية محمد نبيل طريفي وإشرافي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

- قيمة الشاهد الشعري في النحو العربي. فيصل إبراهيم صفا. جامعة الكويت، ١٩٧٩م.

- شرح شواهد شافية ابن الحاجب. محمد بن الأستراباذي. تحقيق محمد نور الحسن وغيره. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- الشواهد والاستشهاد بالنحو. عبد الجبار علوان النايلة. جامعة بغداد، ١٩٧٤م.

- شواهد النحو الشعرية منهجها ومصادرها. حنا حداد. جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.

- الشواهد في النحو العربي. عبد العزيز صالح رضوان. القاهرة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٩٧٤م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. خديجة الحديثي. الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

- معجم شواهد العربية. عبد السلام محمد هارون. القاهرة، مؤسسة الخانجي، ط ١، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢م.

- معجم شواهد النحو الشعريّة. حنا جميل الحداد. الرياض، دار العلوم، ط ١، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

- معجم الشواهد النحوية في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها النثرية والشعرية. محمود نجيب. دمشق، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية. اميل يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.

- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريَّة. اميل يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

- «الشواهد اللغوية والأدبية». صفاء خلوصي.

جامعة بغداد، مجلة كلية التربية، العدد ١٦ (١٩٦٩). ص ٤٨ ـ ٦٦.

ـ «شواهد النحو». رفعت فتح الله. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ١٦ (١٩٦٣). ص ١٩ ـ ٢٥.

شباط

اسم الشهر الثاني من السنة الشمسيّة. ممنوع من الصرف. ويُعرب إعراب «أسبوع». انظر: أسبوع.

شِبْل بن عبد الرحمن

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

شبل (وسمّاه القفطي شُبَيْل) بن عبد الرحمن النحوي الأديب النيسابوري. سمّاه الحاكم أبو عبد الله بن البَيّع في تاريخ نيسابور «النحوي»، وقال عنه: «سمع أبا عاصم الضحّاك بن مَخْلَد وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعيّ، وروى عنه الحسن بن منصور السُّلَميّ ومحمد بن عبد الوهاب العبديّ».

(بغية الوعاة ٢/ ٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ٧٦).

الشَّبَه

الشَّبَه، في اللغة، هو المِثْل والمشابهة.

وهو، في النحو، علّة بناء الاسم إذا أشبه الحرف، وعلّة منعه من الصرف إذا أشبه الفعل، وهو أنواع:

١ ـ الشَّبَه الاستعماليّ: هو أن يُستَعْمل الاسمُ استعمال الحروف في بعض النواحي، كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثّر فيه، نحو اسم الفعل «هيهاتِ» الذي ينوب عن الفعل «بَعُد»، ولا يدخل عليه شيء من العوامِل، فأشبه الحرف «ليت» النائب عن «أتمنّى». ويُسمّى هذا النوع «الشَّبه النيابيّ» أيضاً.

٢ ـ الشَّبَه الافْتقاريّ: وهو أن يفتقر افتقاراً مُتأصِّلاً إلى جملة، كاسم الموصول الذي يفتقر إلى الصِّلة، فأشبه الحرف في ملازمة الافتقار.

٣ ـ الشَّبَه الإهماليّ: هو أن يكون الاسم غير عامل وغير معمول كفواتح السُّوَر في القرآن الكريم.

٤ ـ الشَّبَه الجُموديّ: هو أن يكون الاسم جامداً، فلا يُثنّى، ولا يُجمع، ولا يُصغَّر، ولا يُنسب إليه، كالضمائر، فيشبه الحرف الذي لا يُثنّى، ولا يُجمع، ولا يُصغَّر، ولا يُنسب إليه.

٥ ـ الشَّبَه اللَّفْظيّ: هو أن يكون لفظ الاسم كلفظ الحرف، مثل: «حاشا» الاسميّة التي تشبه «حاشا» الحرفيّة في اللفظ.

٦ ـ الشَّبَه المَعْنويّ: هو أن يتضمَّن الاسم معنًى من معاني الحروف، سَواءٌ أَوُضِع لذلك المعنى حرف أم لا، نحو: «كيف» الاستفهاميّة التي تشبه همزة الاستفهام.

٧ ـ الشَّبَه الوَضْعيّ: هو أن يكون الاسم على حرف أو على حرفين، نحو: كاف الاسميّة، و«مَنْ»، و«ما».

الشَّبَه الاسْتِعْماليّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ١.

الشَّبَه الافْتِقاريّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ٢.

الشَّبَه الإهْماليّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ٣.

الشَّبَه الجُموديّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ٤.

الشَّبَه اللَّفْظيّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ٥.

الشَّبَه المَعْنويّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ٧.

الشَّبَه النِّيابيّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ١.

الشَّبَه الوَضْعيّ

انظر: الشَّبَه، الرقم ٧.

الشِّبْه

الشِّبْه، في اللغة، المِثْل. وهو، في النحو، الشَّبَه.

انظر: الشَّبَه.

شِبْه الأدوات

هو الأسماء المبنيَّة كالضمائر، وأسماء الموصول، والشرط، والاستفهام.

شبه الاستثناء

يكون بالأداتين: لا سيَّما، وبَيْد.
انظر كلًا في مادّته.

شبه التمليك

من معاني اللّام الجارّة التي تفيد، في بعض معانيها، أنَّ مجرورها مُلِّك ما قبلها مجازاً لا حقيقةً.

انظر: اللّام.

شِبْه الجَزْم

هو سكون البناء في فعل الأمر المسند إلى المخاطب المفرد، نحو: «ادرسْ».

شِبْه الجَمْع

هو اسم الجنس الجمعيّ

شِبْه الجُمْلة

هو الظرف والجارّ والمجرور.
انظر كلًا في مادّته، وانظر: تعلُّق شبه الجملة في «تعليق شبه الجملة».

شِبْه الحال

هو خبر «كان» وأخواتها. وانظر: التقريب.

شبه الحَرْف من الأسماء

هو الأسماء المبنيّة.

انظر: الاسم المبنيّ.

شبه الحرف من الأفعال

هو الفعل الجامد.

انظر: الفعل الجامد.

شِبْه الصائت

وصف للصوت الاحتاكي الذي تكون درجة الانفتاح معه أوسع كثيراً من درجة الانفتاح مع سائر الأصوات الاحتكاكيّة، حتى ليكاد، لشدَّة السَّعة، أن يكون صائتاً، كالواو والياء في «وَعَد»، و«يَلْعب».

شِبْه الصحيح

هو الاسم الشبيه بالصَّحيح.

انظر: الاسم الشبيه بالصحيح.

شِبْه الطليق

هو شبه الصائت.

انظر: شبه الصائت.

شِبْه الظَّرْف

هو الظرف غير المُتصَرِّف الذي يُفارق الظرفيّة إلى الجرّ، نحو: «تسرَّبَ الماءُ من تحتِ الجدارِ».

شِبْه العُجْمة

صفة للعَلَم الذي لم تُسَمِّ به العرب، في الأصل، فكأنّه من غير لغتها، بالرغم من أنّ صيغته لها نظائر في اللغة العربية، نحو: «إبليس». وهو أيضاً العلم الدالّ على مفرد بالرغم من أنّه ينتهي بواو ونون، نحو: «زيدون»، وهذا من خصائص الأسماء الأعجميّة.

وشبه العجْمة، كالعجْمة، يمنع العَلَم من الصرف. ويُسمِّيه بعضُهم «شبه العَلَميّة».

شِبْه العَلَميَّة

انظر: شِبْه العُجمة.

شِبْه الفاعِل

هو اسم «كان» وأخواتها.

انظر: كان وأخواتها.

شِبْه «فَعالِل» و«فَعاليل»

هو صِيَغ مُنتهى الجموع.

انظر: صِيَغ منتهى الجموع.

شِبْه الفعل

انظر: شِبه الفعل من الأسماء.

شِبْه الفعل المجْهول

هو اسم المفعول والاسم المنسوب، نحو: «زيد معروفٌ نَسَبُه»، و«محمدٌ لبنانيٌّ أصلُه».

وسُمِّي بذلك؛ لأنه يرفع نائب فاعل كالفعل المجهول.

شبه الفعل من الأسماء

المقصود به الأسماء التي تشبه الأفعال في الدلالة على الحَدَث، والتي تُسمّى: «الأسماء المشبَّهة بالأفعال»، أو «الأسماء المتَّصلة بالأفعال». وهذه الأسماء تسعة أنواع: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة باسم الفاعل، وصِيَغ المبالغة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

انظر كلًّا في مادته.

وتنفرد أسماء الزمان والمكان والآلة في أنها لا تعمل عمل الفعل في رفع الفاعل أو نائبه، أو في نصب المفعول به.

شبه كمال الاتصال

هو، في علم المعاني، أحد موجبات الفصل (عدم العطف) بين الجملتين.

انظر: الفصل، الرقم ٤.

شبه كمال الانقطاع

هو، في علم المعاني، أحد موجبات الفصل (عدم العطف) بين الجملتين.

انظر: الفصل، الرقم ٤.

شِبْه المثنّى

هو الملحق بالمثنى.

انظر: المثنى، الرقم ٤.

شبه المُشتقّ

هو شبه الجملة الذي سُمي بذلك لإمكان

تعلّقه بمحذوف مشتق تقديره: «كائن» أو «موجود».

شِبْه المفاعيل

تسمية كوفيّة تشمل المفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه. وتسمّى أيضاً أشباه المفاعيل، والشبيهات بالمفعول.

شِبْه المِلْك

هو من معاني اللّام الجارّة التي تُفيد، في بعض معانيها، أنَّ مجرورها يملك ما قبلها مجازاً لا حقيقةً، نحو: «البابُ للحديقَةِ»، و«اللِّجامُ للفَرَسِ».

شِبْه مُنْتهى الجُموع

هو اللفظ الذي يدلّ على واحد، وصيغته من صِيَغ منتهى الجموع، نحو: «سَراويلُ»، وهو ممنوع من الصرف.

شِبْه النَّفْي

هو النهي، والاستفهام الإنكاري.

انظر كلًّا في مادته.

شِبْه النّكرة

هو المعرفة التي يُراد بها الجنس، نحو كلمة «الفاسق» في قولك: «أمرّ على الفاسق فلا أحيّيه»، فالمقصود جنس الفاسقين، وليس فاسقاً معيَّناً.

انظر: «أل» الجنسيّة.

شِبْه الوَصْف

هو شبه الجملة، أو حروف الجرّ.

انظر كلًّا في مادته.

ابن شبوة الحضري

= زنبور بن يعسوب (. . . / . . . . ـ . . . . / . . .).

الشَّبيه بالصَّحيح

هو الاسم الذي ينتهي بواو أو ياء قبلهما ساكن، نحو: «دَلْو»، و«جَدْي».

الشَّبيه بالفِعْل

انظر: شِبْه الفعل من الأسماء.

الشَّبيه بالمُشْتقّ

هو الملحق بالمشتقّ.

انظر: الملحق بالمشتقّ.

الشَّبيه بالمُصَغَّر

هو الاسم غير المُصغَّر، لكنَّ وزنه على وزن صيغة خاصَّة بالتصغير، نحو: «مُسَيْطِر» (اسم الفاعل من «سيطَرَ»).

الشَّبيه بالمُضاف

هو الاسم الذي تعلَّق به شيء من تمام معناه. وهذا التعلّق يكون بالعمل:

١ ـ في الفاعل، نحو: «يا حسناً وجهُه» («وجهُه»: فاعل للصفة المشبّهة «حسناً»).

٢ ـ في نائب الفاعل، نحو: «يا مكرَّماً أجدادُه» («أجدادُه»: نائب فاعل لاسم المفعول «مكرَّم»).

٣ ـ في المفعول به، نحو: «يا بائعاً صُحُفاً» («صُحفاً»: مفعول به لاسم الفاعل «بائعاً»).

٤ ـ في المجرور، نحو: «يا شفوقاً على العباد».

٥ ـ في العطف، نحو: «يا تلميذاً ومعلِّماً».

الشَّبيه بالمَعْرِفة

هو أفعل التفضيل المجرَّد من «أل» والإضافة، وبعده حرف الجرّ «مِنْ»، نحو: «الوقايةُ أفْضَلُ من الدواءِ». وسُمّي بذلك؛ لأنه، في هذه الحالة، لا يجوز دخول «أل» عليه، ولا إضافته، فأشبه الاسم المعرفة في هذه الناحية.

الشَّبيه بالمُفْرَد

هو المُشبَّه بالمُضاف.

انظر: المُشبَّه بالمضاف.

الشَّبيه بالمفعول به

انظر: الصفة المشبَّهة، الرقم ٤.

الشَّبيهات بالمفعول

هي شبه المفاعيل.

انظر: شبه المفاعيل.

الشِّتاء

اسم الفصل الأوّل من السنة. يُعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

شَتّانَ أو شتّانِ

اسم فعل ماضٍ بمعنى: بَعُد وافترَقَ، مبنيّ على الفتح أو الكسر، نحو: «شتّانَ زيدٌ وسمير في الدراسةِ» («زيد»: فاعل «شتان» مرفوع بالضمّة الظاهرة). وكثيراً ما تقع «ما» الحرفيَّة الزائدة بعدها، نحو: «شتّانَ ما زيدٌ وسميرٌ في الدراسة».

وتقول: «شتان ما هما» («ما»: حرف زائد. «هما»: ضمير منفصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل). وتقول: «شتانَ بينَهُما» بفتح نون «بينَ» على الظرفيّة[1]، وبضمِّها على أنها فاعل «شتّان»، وتكون «بين» في الحالتين مضافاً، و«هما» ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل جر مضاف إليه، ولا تدخل «شتان» على فعل.

وتقول: «شتّان ما بينهما»، فتكون «ما» زائدة.

وجاء في «شرح المفصَّل» (ج٣، ص٧٦ ـ ٧٨).

«قال صاحب الكتاب: المعنى في «شَتّانَ» تَبايُنُ الشيئَيْن في بعض المَعانِي والأحوالِ، والذي عليه الفُصَحاء «شَتّانَ زيدٌ وعمرو»، و«شتّان ما زيدٌ وعمرٌو». قال (من السريع):

شَتّانَ ما يَوْمِي على كُورِها
ويومُ حَيّانَ أخِي جابِرِ[2]

وقال (من الرجز):

شَتّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمْ
والمَشْرَبُ البارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ[3]

---

(١) وفي هذه الحالة يكون فاعل «شتّان» ضميراً مستتراً جوازاً تقديره: هو.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٧؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٣؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٦، ٣٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٦.
اللغة والمعنى: الكور: الرحل. يقول: الفرق كبير بين هذا اليوم الذي كنت فيه على رحلها، وبين اليوم الذي كان فيه حيان أخو جابر. وقيل: إنّ لي فوق ظهرها ليوماً أشدّ هولاً وفَزَعاً من يوم حيّان أخي جابر.

(٣) الرجز للقيط بن زرارة في الأغاني ١١/ ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢١٥ (دوم)؛ =

وأمّا نحو قوله (من الطويل):

لَشتّانَ ما بينَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى
يَزيدِ سُلَيْمٍ والأغَرِّ ابنِ حاتِمِ[1]

فقد أباه الأصمعيُّ، ولم يستبعده بعضُ العُلَماء عن القياس.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «شَتّانَ» بما فيه مَقْنَعٌ، ونحن الآن نتكلّم على الأبيات. اعلم أنّ «شتّان» معناها تَبايَنَ، وافْتَرَقَ، وذلك لا يكون من واحد؛ لأنّ الفُرْقة إنما تحصل من اثنين فصاعداً، والمرادُ المفارَقَةُ في المعاني والأحوال، كالعِلْم والجَهْل والصِّحة والسَّقَم ونحوها؛ لأنّ الافتراق بالذوات حاصلٌ، إذ كلُّ شيئين فأحدهما غير الآخر لا محالةَ، وإنّما لمّا كان قد يحصل ثمّ اشتباهٌ في بعض الأحوال والمعاني، وجب أن يكون الافتراق فيها أيضاً، فلذلك تقول: «شَتّان زيدٌ عمرٌو»، ولو قلت: «شتّان زيدٌ»، وسكتَّ، لم يجز لما ذكرناه من أنّ الافتراق لا يكون من واحد. وأمّا البيت الثاني الذي أنشده، وهو (من الرجز):

شتّان هذا والعِناقُ والنَّوْمْ... إلخ

فالشاهد فيه رفع الاسمين بعد ارتفاع الفاعل. وهذه اللغةُ الفصيحة، ويُروى: «في ظلّ الدوم» على الإضافة، فمن روى: و«الظلُّ الدوم»، فعلى الصفة، والمعنى: الظلُّ الدائمُ، ومن أضاف، أراد بالدوم شجر المُقْل لا الصفةَ، وأمّا البيت الأوّل، وهو (من السريع):

شتّان ما يَوْمِي... إلخ

فالبيت للأعشى، والشاهدُ فيه: «ما يومي ويوم حيّان»، فـ«ما» زائدة، والمرادُ: شتّان يومي ويومُ حيّان، فهو كالأوّل، إلّا أنّ فيه زيادةَ «ما». وَ«حَيّانُ»: رجلٌ من بني حَنِيفة، كان يُنادِمِ الأعشى، وله أخٌ يقال له: جابِر، كان مَلِكاً يُحْسِن إليه، فهو يفرق بين ركوبه على كور الناقة تدور، وبين تلك الأيّام، وهو قريبٌ من معنى البيت الأوّل، وأمّا البيت الثالث، وهو (من الطويل):

لَشتّان ما بين اليزيدين... إلخ

فهو لرَبيعَةَ الرَّقّيّ، وهو مُوَلَّد لا يُؤْخَذ بشعره. واليزيدان: يزيدُ بن حاتم المُهَلَّبيّ، وهو الممدوح، ويزيد بن أُسَيْد السُّلَميّ. وكان المنصور قد عقد ليزيد بن أسيد على ديار مِصْرَ، وعقد ليزيد بن حاتم على إفْرِيقِيَة، فسارا معاً. وكان يزيد بن حاتم يَمُون الكتيبتَيْن، فقال ربيعةُ ذلك. وكان الأصمعيّ يُنْكِرُه، ووجه إنكاره أنّ «شتّان» يقتضي اسمَيْن، و«ما» هٰهنا إن جعلتَها موصولةً، كان ما بعدها اسماً واحداً بمنزلةِ «شَتّانَ زيدٌ»، وذلك لا يجوز، ولذلك قالوا: لو قيل: «شتّان زيدٌ أو عمرٌو» من غير ذكرِ اثنين، لم يجز؛ لأنّ «أوْ» لأحدِ الشيْئَيْن، وإن جعلتَها صلةً، لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً. وقال قومٌ: لا يبعُد جوازُ ذلك؛

=

والمقتضب ٤/ ٣٠٥؛ ولحاجب بن زرارة في جمهرة اللغة ص ٤٦٨.

اللغة والمعنى: العناق: المعانقة. والدوم: نوع من الشجر، وقيل: هو الظلّ الدائم. يقول: الفرق كبير بين هذه الحال وتلك حيث العناق والنوم والماء البارد والظلّ الدائم.

(١) البيت لربيعة الرقي في ديوانه ص ١٢٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢؛ ولسان العرب ٢/ ٤٩ (شتت).

لأنّه إذا تَباعَد ما بينهما، فقد تَباعَدا، وفارَقَ كلُّ واحد منهما صاحبه، فاعرفه».

شَتّان بينهما

انظر: شتان.

شَتّانَ ما بَيْنهما

انظر: شتّان.

شَتّانَ ما هُما

انظر: شتان.

الشَّتْر

الشَّتْر، في اللغة، مصدر «شَتَرَ». وشتَرَ الشيء: قطعه، أو مزّقه، أو جفنه.

وهو، في علم العروض، حذف الحرف الأوّل من «مفاعِيلُن» المقبوضة[1]، فتصبح «فاعِلُنْ»، وهذا المصطلح مأخوذ من «شَتْر العين»، وهو قطع جَفْنِها الأسْفَل. ويكون الشَّتْر في الهزَج، والمضارع. انظر: «الخَرْم»، و«الزِّحافات والعلل»، و«بحر الهزج»، و«بحر المضارع».

ابن شجاع المروزي

= عبد الله بن الحسين بن عبد الرحمن (ولد في ٣٤٨ هـ/ ٩٥٩م).

شَجاعة العربيَّة

الشجاعة، في اللغة، هي الجرأة والإقدام. وشجاعة العربيّة، عند ابن جني وغيره، جرأة المتكلِّم بها على استخدام بعض أساليبها، ومن هذه الأساليب: الالتفات، وتأنيث المذكَّر، وتذكير المؤنَّث، وتصوّر معنى الواحد للجماعة، وتصوّر معنى الجماعة للواحد، وتقدُّم المفعول على الفعل، والظرف على المظروف، والخبر على المبتدأ، والأكثر على الأقلّ[2]...

شجاعة الفصاحة

هي، عند ابن جنّي، «حذف شيء من لوازم الكلام وثوقاً بمعرفة السامع به». قال الشريف الرضيّ: «كان شيخنا أبو الفتح، رحمه الله، يسمّي هذا الجنس «شجاعة الفصاحة»؛ لأنّ الفصيح لا يكاد يستعمله إلّا وفصاحته جريّة العنان، غزيرة المواد»[3].

ومثاله قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس، ولم يجْرِ لها ذكْر.

الشَّجْب

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الشَّجْب» بمعنى: الاستنكار، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: «مصر تشجُب العدوان»، يقصد به أن مصر تستنكر هذه الحرب أشدّ الاستنكار. ويؤخذ على هذا التعبير أنّ «الشجب» في اللغة، هو الإهلاك. وترى اللجنة أنّ المراد بـ«الشجب» في الاستعمال المعاصر هو الرفض للشيء والاستبعاد له، والرغبة في محوه لاستنكاره،

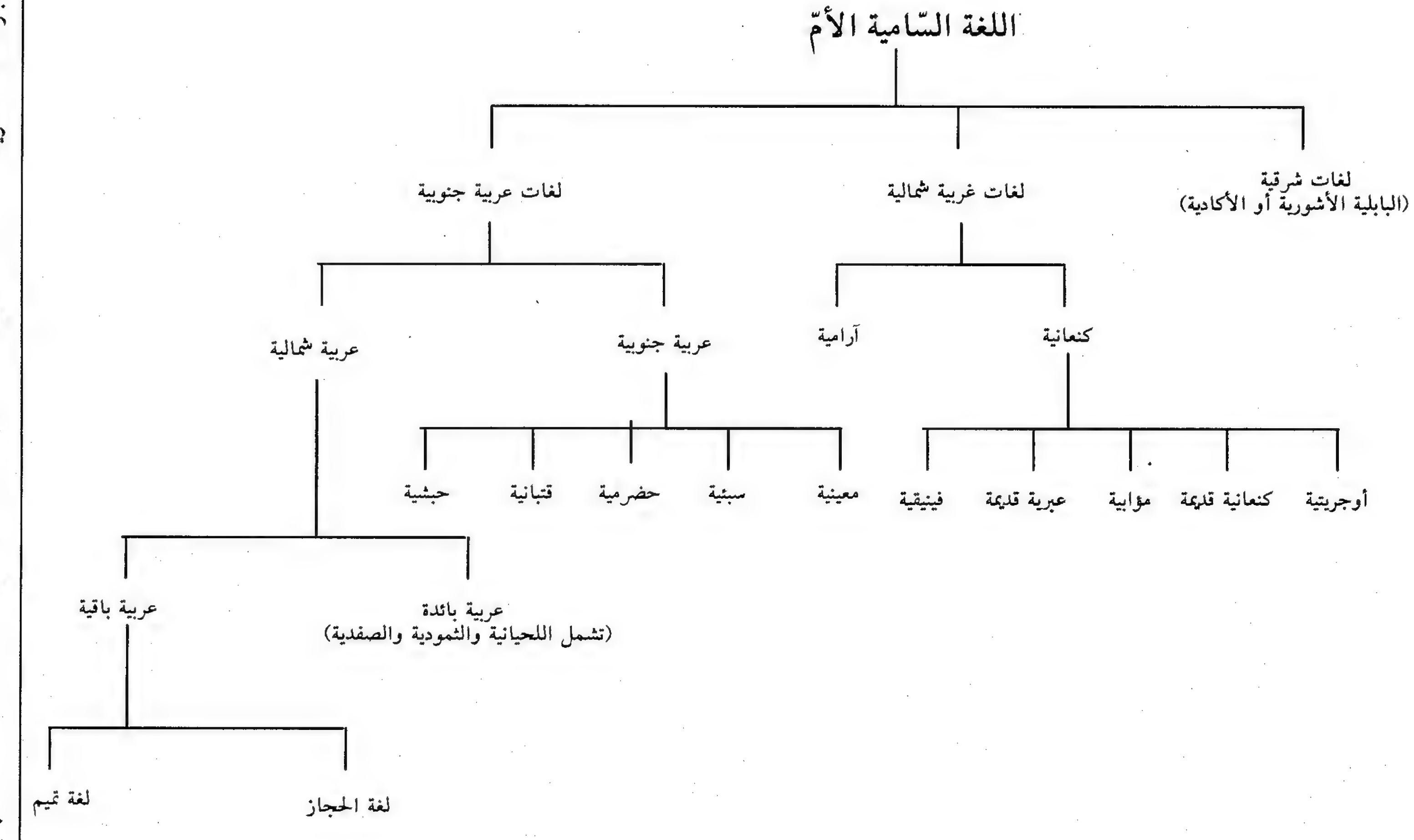
(١) أي: التي أصابها القَبْض، وهو حذف الحرف الخامس الساكن من التفعيلة.
(٢) ابن جني: الخصائص. ج ٢، ص ٣٦٠ وما بعدها.
(٣) المجازات النبوية. ص ٣٤.

والمجاز يتسع لحمل «الشجب» على الإهلاك؛ لأنه يلزم من الاستنكار الشديد والرغبة في زواله، وعلى ذلك تجيز اللجنة استعمال «الشجب» في دلالته المعاصرة»[1].

شجرة العائلة اللغويّة

هي رسم بيانيّ كالشجرة يُبَيِّن العلاقات النَّسَبية بين لغات العائلة اللغوية الواحدة. وإليك شجرة تمثِّل اللغات المنحدرة من اللغة السامية الأمّ.

(١) القرارات المجمعيّة ص. ٢١٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٥.


اللغة السّامية الأمّ
لغات عربية جنوبية
لغات غربية شمالية
لغات شرقية
(البابلية الأشورية أو الأكادية)
عربية شمالية
عربية جنوبية
آرامية
كنعانية
حبشية
قتبانية
حضرمية
سبئية
معينية
فينيقية
عبرية قديمة
مؤابية
كنعانية قديمة
أوجريتية
عربية باقية
عربية بائدة
(تشمل اللحيانية والثمودية والصفدية)
لغة تميم
لغة الحجاز

ابن الشَّجَريّ

= هبة الله بن عليّ (٥٤٢ هـ/ ١١٤٨م).

الشَّجْرِيَّة

الأحرف الشَّجريَّة هي: الشِّين، والضّاد، والجيم. سمّاهُنَّ الخليل بذلك نسبةً إلى الموضِع الذي يخرجْنَ مِنْه، وهو شَجْر الفم، أي: جوفُه بين سَقْفِ اللِّسان والحنك.

الشُّحْرور

قل: «اصطدتُ شُحروراً» (بضم الشين، وهو نوع من الطيور)، لا «اصطدتُ شَحْروراً» (بفتحها).

ابن الشحنة الموصلي

= عمر بن محمد (٦٠٦ هـ/ ١٢٠٩م).

الشِّحْنة

قلْ: «شِحْنة كهربائية» (بكسر الشِّين)، لا «شُحْنة كهربائية» بضمها.

الشَّخْص

انظر: «علم الشَّخص» في «العلم».

شَخَّص

انظر: جَسَّم.

شَدَّ

تعرب في نحو: «زرتُك شَدَّ النهار» (أي: وقت ارتفاعه) مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة.

شَدَّ ما

تُعرب إعراب «قَلَّ ما». انظر: قَلَّ ما. وتختلف هذه عن الكلمة التالية «شدَّما»، في أنها، في الكتابة، تُعتبَر كلمتين بخلاف «شَدَّما».

الشَّدّ

الشّدّ، في اللغة، مصدر «شَدَّ». وشَدَّ الشيء: عقدَه وأوثقه. وشدَّ العقدة: قوّاها وأوثقها. وشَدَّ على يده: قوّاه وأعانه.

وهو، في النحو، الإدغام، والشّدّة.

انظر كلًّا في مادّته.

الشَّدّة

الشَّدّة، في اللغة، اسم المرّة من «شَدَّ». وشدَّ الشيءَ: عقَده وأوْثقه. وشدَّ العقدة: قوّاها وأوثقها. وشَدَّ على يده: قوّاه وأعانه.

وهي، في الخط، رأس شين صغيرة مهملة النقط (ـّ) توضع فوق الحرف دلالة على تضعيفه.

الشِّدَّة

الشِّدّة، في اللغة، مصدر «شَدّ يَشِدّ». وشَدَّ فلان: كان قويًّا.

وانظر: «حروف الشِّدّة» في «شِدّة الصوت».

شِدّة الصّوت

هي آلية نطقيّة تقوم على التحام تامّ بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يسمح للهواء بالنفوذ إلّا بعد أن ينفصل العضوان انفصالاً فجائيًّا، فيندفع الهواء حينئذ بشكل فرقعة قويّة.

وهي تتألَّف من ثلاث مراحل: الحبْس، ثمّ الإمساك، ثمّ الانفجار. وحروف الشِّدّة أو الشديدة هي: أ ـ ب ـ ت ـ ج ـ د ـ ط ـ ق ـ ك.

شَدَّما

لفظ مركّب من «شَدَّ»، وهو فعل ماضٍ جامد لا فاعل له، و«ما» الزائدة التي كفَّتْه عن العمل. ولا يليها إلا فعل، نحو: «شَدّما يُتعِب الطفلُ والديه».

الشِّدْياق

= أحمد فارس الشِّدياق (١٢١٩ هـ/ ١٨٠٤م ـ ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٧م)

الشَّديدة

انظر: «الأحرف الشديدة» في «شِدّة الصوت».

شَذَرَ مَذَرَ أو شِذَرَ مِذَرَ

تعبير بمعنى: مشتَّتين، مبنيّ على فتح الجزءين في محل نصب حال، نحو: «تفرَّق العدوُّ شَذَرَ مَذَرَ».

الشُّذوذ

الشُّذوذ، في اللغة، مصدر «شَذّ». وشَذَّ فلان: انفرد عن الجماعة أو خالفهم. وهو، في النحو والاصطلاح اللغويّ، الخروج على القاعدة، نحو الشذوذ في كلمة «المشرِق»، وهي اسم مكان من «شَرُق»، وكان القياس فيها «مشْرَق» (بفتح الراء)؛ لأنّ فعلها مضموم العين في المضارع (شَرُق يَشْرُق).

وانظر: الشاذّ.

للتوسُّع انظر:

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. عبد الفتاح الدجني. الكويت، وكالة المطبوعات، ط ١، ١٩٧٤م.
- «الشذوذ والضرورة في لغة العرب». محمد عبد الحميد سعد. القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٦٩م.
- «الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم». محمد عبد الحميد سعد. جامعة الرياض، مجلة كلية الآداب، العدد ٣ (١٩٧٤م). ص ١٢٧ ـ ١٥٢.
- «الشواذّ في علم النحو». كامل الغزي. مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ١١، ج ١١ و١٢ (١٩٣١م). ص ٧٠٥ ـ ٧١٦.

الشُّذوذ المقبول

انظر: الشاذّ، الرقم ٢.

الشُّذوذ المرفوض

انظر: الشاذّ، الرقم ١.

شذور الذَّهَب

كُتيِّب في النحو لجمال الدين عبد الله بن يوسف، المعروف بـ«ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م ـ ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م). وقد تناول في كتابه بإيجاز شديد المسائل النحوية الآتية:

- الكلمة وأقسامها.
- الاسم وعلاماته.
- الفعل وأنواعه وعلاماته.
- الحرف وأنواعه.
- الإعراب.
- البناء والمبنيّات المختصّة.
- المبنيّات غير المختصّة.
- النكرة والمعرفة.
- المرفوعات.
- المنصوبات.
- المجرورات.
- المجزومات.
- عمل الفعل.

ـ الأسماء (التي تعمل عمل الفعل).
ـ التنازع.
ـ الاشتغال.
ـ التوابع.
ـ موانع الصرف.
ـ العدد.

ولعلّ ابن هشام شَعَر بإيجاز الكتاب، وإبهام عبارته أحياناً نظراً إلى هذا الإيجاز الذي قصَده في كتابه، فشرحه في كتاب سمّاه «شرح شذور الذهب».

انظر: «شرح شذور الذهب» في موسوعتنا هذه.

ومن الذين شرحوه أيضاً:
ـ بدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحنفي (ت ٨٣٩ هـ).
ـ زين الدين القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المصري (ت ٩٢٦ هـ) سمّاه «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب».
ـ كمال الدين الشيخ محمد بن عبد المنعم المصري (ت ٨٨٩ هـ) سمّاه «شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور».

ونظمه أبو الفتوح الشيخ عبد القادر بن إبراهيم (ت ٩٠٧ هـ).

شَرّ

صيغة شاذّة في التفضيل مثل «خير»، أصلها: أشرّ، وحُذفت منها الهمزة لكثرة الاستعمال. تُعرب حسب موقعها في الجملة، نحو قول الشاعر (من الوافر):

وَشَرُّ العالَمِينَ ذوو خُمُولٍ
إذا فاخَرْتَهُمْ ذَكَروا الجُدُودا

(«شرُّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة).

ابن الشرابي

= أحمد بن علي بن محمد (٤١٥ هـ/ ١٠٢٤م).

الشَّرْتوني

= رشيد بن عبد الله (ت ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦م).
= سعيد بن عبد الله (ت ١٣٣٠ هـ/ ١٩٢٠م).

الشَّرَج

قلْ: «الشَّرَج» (نهاية الأمعاء الغليظة) لا «الشَّرْج».

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

كتاب في النحو لأبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمن الطائي (٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤م ـ ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧م).

يُعد هذا الشرح أفضل شروح ألفية ابن مالك (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م) وأشهرها، حتى قيل (من الطويل):

لِألفيَّةِ الحبرِ ابنِ مالكٍ بَهْجَةٌ
على غَيْرِها فاقَتْ بألْفِ دَليلِ
عَلَيْها شُروحٌ لَيْسَ يُحصى عَديدُها
وأحْسَنُها المنسوبُ لابنِ عقيلِ

وقد تميَّز منهج ابن عقيل في شرحه هذا بما يأتي:

١ ـ التوسّط في الشرح بين الإيجاز والإطناب ولذلك قال العماد الحنبلي: إن ابن عقيل «شرح الألفيّة شرحاً متوسّطاً حسناً»[1].

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ٢١٥.

٢ ـ حُسْن عَرض المسائل النحوية، واختصارها وعَرْضها، فغاية ابن عقيل من شرحه غاية تعليمية، تهدف إلى تقريب قواعد النحو العربيّ من أفهام المتعلّمين وشرحها شرحاً موجزاً مبسَّطاً.

٣ ـ الاعتناء بمسائل النحو شرحاً وتفصيلاً أكثر من اعتنائه بمسائل الصرف، فاختصر في النصف الثاني جدًّا[(١)]، ولعل ذلك يعود إلى أمرين: أوّلهما اشتغال ابن عقيل بالنحو أكثر من اشتغاله بالصرف، وثانيهما أنّ مسائل النحو وشواهده أغنى من مسائل الصرف وشواهده، وهذه الظاهرة، أعني التفاوت في إسهاب الشرح واختصاره، نجدها عند شرّاح الألفيّة عامّة.

٤ ـ الإكثار من الاستشهاد بالأبيات الشعرية، وقد بلغت ثلاثمئة وتسعاً وخمسين شاهداً، وبالآيات القرآنية. وكلّ الشواهد الشعرية التي استشهد بها هي لشعراء يُحتجّ بأشعارهم، أي: لشعراء عاشوا في العصر الذي عُرف بعصر الاحتجاج، وهو العصر الذي ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري.

٥ ـ الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف خلافاً لشيخه أبي حيّان، إلّا أنّه لم يُكثر من الاستشهاد به[(٢)].

٦ ـ مجاراة المذهب البصريّ عموماً، وقد ظهر مذهبه البصريّ عن طريق:

٧ ـ الإكثار من الاعتماد على آراء سيبويه وغيره من نحاة البصرة.

٨ ـ وصف المذهب البصري في أماكن عدّة بأنّه الصحيح[(٣)]، أو أعدل المذاهب[(٤)].

٩ ـ مجاراة البصريين في مسائل خلافيّة دون تسميتهم[(٥)].

ومع هذا الاتجاه، لم يلتزم ابن عقيل بالمذهب البصريّ في كلّ أحكامه، فقد خالفه في عدّة مسائل، منها مسألة نقل حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله مهما كانت تلك الحركة، حيث قال: «ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب»[(٦)]، كما أنه كان يعرض أحياناً للآراء المختلفة في المسألة الواحدة دون أن يتبنّى رأياً منها[(٧)].

(١) كما لاحظ ابن العماد الحنبلي، انظر كتابه: شذرات الذهب ٦/ ٢١٥.
(٢) انظر فهرس الأحاديث النبوية في فهارس هذا الكتاب.
(٣) انظر: ١/ ٣١، ٢٨٨ من هذا الكتاب (طبعة دار الكتب العلمية في بيروت)، وكذلك اعتمدنا هذه الطبعة في الهوامش السبعة التالية.
(٤) انظر: ١/ ١٠٧.
(٥) فهو، مثلاً، ذهب إلى فعليّة «أفعَل» التفضيل لا اسميّته، بدليل لزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم، وهذا المذهب هو مذهب البصريين. وانظر: ٢/ ١٧٠؛ وانظر أيضاً: ١/ ٢٩٩، ٣٠٢.
(٦) تفصيل هذه المسألة أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّه يجوز الوقف بالنقل، سواء كانت الحركة فتحة أو كسرة، وسواء كان الآخر مهموزاً أو غير مهموز، أما البصريّون فقالوا: إنّه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلّا إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز عندهم: «رأيت الردَأْ»، ويمتنع «الضَّرَبْ». انظر: ٢/ ٢٢٤.
(٧) كما في مسألة دخول اللام على خبر «إنّ» إذا كان ماضياً متصرفاً أو غير متصرف. انظر: ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦، وانظر: ١/ ١٠٩.

٧ ـ عدم الاكتفاء بالشرح، إذ قد يتعدّاه أحياناً إلى تخطيء ابن مالك[(١)]، أو الدفاع عنه[(٢)]، أو زيادة أوجه أخرى من المسألة، أو تفصيلات أهملها الناظم[(٣)].

وخلاصة القول أنّ ابن عقيل بدا لنا من خلال هذا المنهج الذي انتهجه، عالماً أحاط إحاطة شاملة بمسائل النحو ومذاهب النحاة فيها، ثم عرض لهذه المسائل عَرْض الخبير ذي القدرة الكبيرة على جودة العرض والترتيب والاستنتاج. كلّ ذلك دفع أستاذه أبا حيّان إلى القول: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»[(٤)].

ولاقى شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك اهتماماً كبيراً من قبل العلماء، فأقبلوا عليه يدرسونه ويضعون حوله الحواشي والشروح، ومنها[(٥)]:

- شرح للأبيات لمحمد بن أحمد بن محمد غازي العثماني المكناسي (المتوفى سنة ٩١٩هـ/ ١٥١٣م) (خ).
- شرح للأبيات لمحمد بن محمد بن أحمد الشافعي (خ).
- شرح لابن الميلة (خوالي سنة ١١٠٠ هـ/ ١٦٨٨م) (خ).
- حاشية لأحمد بن أحمد السجاعي (المتوفى سنة ١١٩٧ هـ/ ١٧٨٣م) أكمله في سنة ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م، وطبع في بولاق سنة ١٢٧٠ هـ، وسنة ١٢٨٢ هـ، وسنة ١٣٠٢ هـ، وفي القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ، وسنة ١٣٠٦ هـ، وطُبع مع تقريرات لمحمد بن محمد الإنبا (المتوفّى سنة ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٥م) في بولاق سنة ١٢٩٦هـ.
- حاشية لمحمد الخضري الدمياطي (المتوفّى سنة ١٢٨٨ هـ/ ١٨٧١م)، ألّفه سنة ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م، وطبع في بولاق سنة ١٣٠٢ هـ، وسنة ١٣١٢ هـ، وبالقاهرة سنة ١٢٧٢ هـ، وسنة ١٢٨٢ هـ، وسنة ١٢٨٧ هـ، وسنة ١٢٩١ هـ، وسنة ١٣٠٣ هـ، وسنة ١٣٠٥ هـ، وسنة ١٣١٧ هـ، وسنة ١٣٢٢ هـ، وسنة ١٣٤٥ هـ.
- شرح للشواهد لعبد المنعم الجرجاوي (المتوفّى حوالي سنة ١١٧٥ هـ/ ١٧٨١م)، طبع في القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ، وسنة ١٢٩٥هـ، وسنة ١٣٠١ هـ، وسنة ١٣٠٨ هـ، وعلى هامشه شرح الشواهد لمحمد بن قطة العدوي في القاهرة سنة ١٣١١ هـ، وسنة ١٣٢٥ هـ.

---

(١) رأى ابن عقيل مثلاً أنّ الأسماء الستة تُعرب بحركات مقدّرة على الواو والألف والياء، وليس كما رأى ابن مالك وغيره في أنّها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء. انظر: ١/ ٣٤، وكذلك خطّأه في تعريفه للخبر. انظر: ١/ ١٠٧.

(٢) خطّأ ابن الناظم ولدَه في قوله: «وحذف عامل المؤكد امتنع»، فقال ابن عقيل: إنّ هذا التخطيء غير صحيح. انظر: ١/ ٢٨٤.

(٣) ذكر ابن مالك مثلاً ستّة مسوّغات للابتداء بالنكرة، فزاد ابن عقيل عليها ثمانية عشر موضعاً. انظر: ١/ ١١٤ ـ ١١٦، وكذلك انظر: ١/ ١٢٩، ١٨١.

(٤) الدرر الكامنة ٢/ ٢٦٧؛ وشذرات الذهب ٦/ ٢١٤.

(٥) عن تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، وقد رمزنا بالحرف (خ) إلى المخطوط من هذه الكتب.

ـ شرح لمجهول (خ).

ـ حاشية لعطية بن عطية الأجهوري (المتوفّى سنة ١١٩٤ هـ/ ١٧٨٠م) (خ).

ـ حاشية لمحمد الداودي، ألفه سنة ١١٣٦ هـ/ ١٧٢٣ م (خ).

ـ القول الجميل لأحمد بن عمر القاهري الأسقاطي الحنفي (المتوفّى سنة ١١٥٩ هـ/ ١٧٤٦م).

طُبع الكتاب مرات كثيرة في بيروت والقاهرة وغيرهما من مراكز النشر، وكثرة هذه الطبعات إن دلَّت على شيء، فإنما تدلّ على أهميّة الكتاب ورغبة القرّاء والمتعلِّمين والباحثين في اقتنائه، ونذكر من هذه الطبعات[1]:

ـ طبعات بولاق في القاهرة سنة ١٢٥١ هـ، وسنة ١٢٥٢ هـ، وسنة ١٢٨١ هـ.

ـ طبعة المطبعة الكاستيلية في القاهرة سنة ١٢٩٠ هـ.

ـ طبعة محمد مصطفى في القاهرة سنة ١٣٠١هـ.

ـ طبعة المطبعة الخيرية في القاهرة سنة ١٣٠٦هـ.

ـ طبعة المطبعة الشرقية في القاهرة سنة ١٣٢٥هـ.

ـ طبعة مطبعة الاتحاد في بيروت بتصحيح عبد سالم السلطي، سنة ١٨٧٢م، وسنة ١٨٨٥م، وسنة ١٨٨٩م.

ـ طبعة ليبسك (ألمانيا) باعتناء الأستاذ ديتريشي سنة ١٨٥١م.

ـ طبعة برلين سنة ١٨٥٢م.

ـ طبعة بولاق مع حاشية أحمد السجاعي سنة ١٢٩٠ هـ، وسنة ١٢٩١ هـ.

ـ طبعة مصر وبهامشها البهجة المرضية في شرح الألفية للجلال السيوطي سنة ١٣٢٢ هـ.

ـ طبعة بولاق مذيّلة بشرح أبيات الشواهد لمحمد قطة العدوي سنة ١٢٦٤ هـ، وسنة ١٢٦٥ هـ.

ـ طبعة المكتبة التجارية بمصر، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وهي أشهر الطبعات (ط ١٤، سنة ١٩٦٤).

ـ طبعة جروس (طرابلس، لبنان) بضبط وشرح الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، سنة ١٩٩٠م.

ـ طبعة دار الجيل في بيروت بتحقيق حنا الفاخوري (ط ٥، سنة ١٩٩٧م).

ـ طبعة دار العلم للملايين في بيروت بتحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، سنة ١٩٩٢م.

ـ طبعة دار الكتاب العربي ببيروت بتحقيق الدكتور هادي حسن حمودي، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٣م.

ـ طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت بتحقيق الدكتور محمود مصطفى حلاوي، سنة ١٩٩٦م.

ـ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت بعنايتي (تقديم ووضْع هوامش وفهارس)، ط ١، ١٩٩٧م.

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق محمد باسل عيون السود سنة ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

---

(١) انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة. عمود ١٨٧؛ وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/ ٢٨٢.

شرح ابن الناظم

كتاب في النحو لمحمد بن محمد بن عبد الله، المعروف بـ «ابن الناظم» (. . . . ـ ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م) كُنّي بذلك نسبةً إلى أبيه ناظم، محمد بن عبد الله، المعروف بـ «ابن مالك» (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م) ناظم الألفية.

ويُعرف الكتاب أيضاً باسم «شرح الخلاصة»؛ لأن ألفيّة ابن مالك عُرفت باسم «الخلاصة»؛ لأنها خلاصة «الكافية الشافية» لابن مالك نفسه.

يعد شرح ابن الناظم من أهمّ شروح الألفيّة. ويبدو أنه كان المنهل العذب لكل من تصدى لشرح الألفية من بعده. فقد كان شراح الألفية ينقلون عن شرحه، ونقلوا كثيراً من مآخذه على الألفية إلى شروحاتهم.

وقال ابن الناظم عن هذا الشرح في خطبة شرحه: «فإني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي، رحمه الله، في علم النحو، المسمّاة بـ «الخلاصة»، ومرصعها بشرح يحل منها المشكل، ويفتح من أبوابها كل مقفل. جانبت فيها الإيجاز المخل، والإطناب الممل، حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها».

وقرَّظ عدد من العلماء هذا الشرح، فقال الصفدي فيه: «وهو شرح فاضل منقًى منقَّح، وخطَّأ والده في بعض المواضع. ولم تُشرح «الخلاصة» بأحسن ولا أسدّ ولا أجزل؛ على كثرة شروحها»[١].

ويرى المقري أن هذا الشرح من أجلّ تصانيف المؤلف، وأنه غاية في الإغلاق، وأنه نظير الرضي في شرح الكافية[٢].

وعدّ ابن كثير هذا الشرح من أحسن الشروح وأكثرها فوائد[٣].

وقد جاءت مباحث هذا الشرح تِبْعاً لمباحث الألفية نفسها، كما يأتي:

الكلام وما يتألف منه.

المعرب والمبني.

النكرة والمعرفة.

العلم.

اسم الإشارة.

الموصول.

المعرف بأداة التعريف.

الابتداء.

كان وأخواتها.

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس.

أفعال المقاربة.

إن وأخواتها.

لا التي لنفي الجنس.

ظن وأخواتها.

أعلم وأرى.

الفاعل.

النائب عن الفاعل.

اشتغال العامل عن المعمول.

(١) الوافي بالوفيات ١/ ٢٠٥.
(٢) نفح الطيب ٢/ ٢٣٣.
(٣) البداية والنهاية ١٣/ ٣١٣.

تعدي الفعل ولزومه.

التنازع في العمل.

المفعول المطلق.

المفعول له.

المفعول فيه ويسمى ظرفاً.

المفعول معه.

الاستثناء.

الحال.

التمييز.

حروف الجر.

الإضافة.

المضاف إلى ياء المتكلم.

إعمال المصدر.

إعمال اسم الفاعل.

أبنية المصادر.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها.

الصفة المشبهة باسم الفاعل.

التعجب.

نعم وبئس ما جرى مجراهما.

أفعل التفضيل.

النعت.

التوكيد.

العطف.

عطف النسق.

البدل.

النداء.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

أسماء لازمت النداء.

الاستغاثة.

الندبة.

الترخيم.

الاختصاص.

التحذير والإغراء.

أسماء الأفعال والأصوات.

نونا التوكيد.

ما لا ينصرف.

إعراب الفعل.

عوامل الجزم.

فصل لو.

أما ولولا ولوما.

الإخبار بالذي والألف واللام.

العدد، كم وكأين وكذا.

الحكاية.

التأنيث.

المقصور والممدود.

جمع التكسير.

التصغير.

النسب.

الوقف.

الإمالة.

التصريف.

فصل في زيادة همزة الوصل.

الإبدال.

الإدغام.

شرح أبيات سيبويه

عنوان عدّة كتب وضعها بعضُ علمائنا

المتقدِّمين شرحاً لشواهد كتاب سيبويه[1]، ولعلّ أشهر هؤلاء:

١ ـ أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (... ـ .../ ٣٣٨ هـ/ ٩٥٠م) وقد اتَّسم شرحه بالاقتضاب، إذ اقتصر على ذكر موضع الاستشهاد، مشيراً إلى أنّ هذا الاستشهاد ضرورة أو لغة قوم، مُعرِضاً، إلّا ما ندر، عن كلّ شرح للفظ أو لمعنى، أو التفات إلى رواية أو نسبة.

وقد نشرت الكتاب مكتبة الغري الحديثة في النجف سنة ١٩٧٤ بتحقيق زهير غازي زاهد، كما نشرته المكتبة العربية في حلب سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م بتحقيق أحمد خطاب.

٢ ـ أبو محمد يوسف بن حسن بن عبد الله السيرافي (٣٣٠ هـ/ ٩٤١م ـ ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥م)، وقد اتسَمَ شرحه بما يأتي:

٣ ـ الحرص على شرح الألفاظ الغريبة، وما يُشكل فهمه على القارىء، وكذلك شرح المعاني وإيراد أخبارها باقتضاب عابه عليه الأسود الغندجاني.

٤ ـ المعالجة النحوية، إذ يبدأ السيرافي بذكر الموضع الذي أورد سيبويه البيت من أجله، ثم يُعرب ما قد يُشكل في البيت ممّا له أثر في توجيه معناه، ثمّ يأخذ بالوجه الذي يشدّ من أزر المعنى ويخدمه.

٥ ـ استقصاء الروايات المختلفة للبيت الواحد، وبيان ما يُفضّله منها.

٦ ـ الحرص على نسبة كلّ بيت إلى قائله ما أمكن مع إيراد الأقوال المختلفة فيها، إن وُجدت، وترجيح ما يراه منها أقرب إلى الصواب.

ونشرت الكتاب دار الفكر ومكتبة الكليات الأزهرية في القاهرة سنة ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤م، كما نشرته دار المأمون للتراث في دمشق سنة ١٩٧٩ بتحقيق محمد علي سلطاني.

وانظر: كتاب سيبويه.

شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر

كتاب في اللغة والنحو لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، المعروف بـ «أبي علي الفارسي» (٢٨٨ هـ/ ٩٠٠م ـ ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م). وقد نشر الكتاب في مجلة المورد ببغداد، المجلد ٩، سنة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م بتحقيق علي جابر المنصوري.

شرح أبيات مغني اللبيب

كتاب نحوي لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ/ ١٦٢٠م ـ ١٠٩٣ هـ/ ١٦٨٢م) شرح فيه شواهد كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، لابن هشام (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م ـ ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م).

وهذا الكتاب كـ «خزانة الأدب» التي شرح فيها المؤلف نفسه شواهد الرضي على الكافية، يتَّسم بالشرح الوافي لألفاظ الشاهد، وتبيان معناه، ورواياته المختلفة، ونسبته، وموضع الشاهد فيه، ذاكراً في شرحه الكثير من أمثال العرب وأشعارهم، وأخبارهم، ولغاتهم، مع

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق محمد علي سلطاني لكتاب السيرافي «شرح أبيات سيبويه». ص ٢٨؛ وكشف الظنون. ص ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨؛ وسيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً لكوركيس عواد.

الاعتماد على أمّهات النحو ومطوّلاته، ومراجع شروح الشواهد، في علاج علميّ نقديّ دقيق.

وقد صدر الكتاب في دمشق عن دار المأمون للتراث سنة ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م بتحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق.

شرح الآجروميّة

عنوان لعدّة كتب ألّفها بعض العلماء في شرح أجرومية أبي عبد الله محمد بن محمد المشهور بـ «ابن آجروم» (ت ٧٢٣ هـ). ومن هؤلاء العلماء:

- عبد الملك بن جمال الدين الإسفراييني المعروف بالملا عصام (ت ١٠٣٧ هـ). وقد نُشِر شرحه في مكة سنة ١٣٢٩ هـ.
- هاشم الشرقاوي، وقد نُشِر شرحه في القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ.
- هاشم بن محمد الشحات. وقد نشرت الكتاب دار مصطفى البابي الحلبي في القاهرة سنة ١٩٧٩م.
- حسن بن علي الكفراوي (ت ١٢٠٢ هـ). وقد نُشِر الكتاب في بولاق سنة ١٨٢٦م، وسنة ١٢٩١ هـ.
- خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ). وقد نُشر شرحه في بولاق سنة ١٢٧٤ هـ، وفي القاهرة (مطبعة التقدم العلمية) سنة ١٣٢٥ هـ.
- أحمد بن زيني دحلان (ت ١٣٠٤ هـ). وقد نشر شرحه في القاهرة سنة ١٢٩٧ هـ، وسنة ١٢٩٩ هـ، وسنة ١٣٤٤ هـ.
- عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠١ هـ). وقد نُشِر شرحه في تونس سنة ١٢٩٢ هـ/ ١٨٧٥م، وفي القاهرة (مطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠٩ هـ/ ١٨٩١م، وعيسى البابي الحلبي سنة ١٩٢٧م).
- مصطفى السقا. وقد نُشر شرحه في القاهرة سنة ١٩٧٩م.

وانظر: الآجرومية.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

كتاب في النحو لعلي بن محمد بن عيسى، المعروف بـ «الأشموني» (٨٣٨ هـ/ ١٤٣٥م - ٩٠٠ هـ/ ١٤٩٥م).

واسم الكتاب الحقيقيّ هو «منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك»، لكنه عُرِف بـ «شرح الأشموني». وهو شرح لألفية جمال الدين محمد بن عبد الله، المعروف بـ «ابن مالك» (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م - ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م).

وهذا الكتاب واحد من الكتب الكثيرة التي وُضعت شرحاً لألفية ابن مالك، وهو، كما يقول مؤلفه في مقدّمته، «شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذّب المقاصد، واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحلّ منها محلّ الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبَدْر التدقيق من أبراج إشاراته يُشرق، خلا من الإفراط المُمِلّ، وعلا عن التفريط المُخِلّ، وكان بين ذلك قواماً، وقد لقّبته بـ «منهج المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» ولم آلُ جهداً في تنقيحه وتهذيبه، وتوضيحه وتقريبه».

وقد تلقّى العلماء هذا الكتاب بكثير من العناية، فوضعوا الحواشي عليه، ومن هؤلاء: أبو عبد الله محمد بن علي بن سعيد التونسيّ المتوفّى سنة ١١٩٩ هـ، وقد سمّى حاشيته «زهر الكواكب لبواهر المواكب»، وأبو

العرفان الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي الحنفيّ (توفي سنة ١٢٠٦ هـ)، وقد عُرفت حاشيته باسم «حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك».

وكان من الطبيعيّ أن تكون مباحث الكتاب وترتيبها هي مباحث ألفية ابن مالك نفسها، وبالترتيب نفسه. وهذه المباحث جاءت على النحو الآتي:

- الكلام وما يتألّف منه.
- المعرب والمبنيّ.
- النكرة والمعرفة.
- العَلَم.
- اسم الإشارة.
- الموصول.
- المعرَّف بأداة التعريف.
- الابتداء.
- كان وأخواتها.
- «ما» و«لا» و«لات» و«إنّ» المشبَّهات بـ«ليس».
- أفعال المقاربة.
- «إنّ» وأخواتها.
- «لا» التي لنفي الجنس.
- «ظنّ» وأخواتها.
- «أعلم» و«أرى» وأخواتهما.
- الفاعل.
- النائب عن الفاعل.
- اشتغال العامل عن المعمول.
- تعدّي الفعل ولزومه.
- التنازع في العمل.
- المفعول المطلق.
- المفعول فيه.
- المفعول معه.
- الاستثناء.
- الحال.
- التمييز.
- حروف الجرّ.
- الإضافة.
- إعمال المصدر.
- إعمال اسم الفاعل.
- إعمال اسم المفعول.
- أبنية المصادر.
- أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهة بها.
- الصفة المشبّهة باسم الفاعل.
- التعجّب.
- أفعل التفضيل.
- النعت.
- التوكيد.
- العطف.
- عطف النَّسَق.
- البدل.
- النداء.
- الاستغاثة.
- النُّدبة.
- التَّرخيم.
- الاختصاص.
- التحذير والإغراء.
- أسماء الأفعال والأصوات.
- نونا التوكيد.
- ما لا ينصرف.

- إعراب الفعل.
- عوامل الجزم.
- لو.
- أمّا، لولا، لوما.
- الإخبار بـ «الذي» والألف واللام.
- العدد.
- كم وكأيِّنْ وكذا.
- الحكاية.
- التأنيث.
- المقصور والممدود.
- جمع التكسير.
- التصغير.
- النسب.
- الوقف.
- الإمالة.
- التصريف.
- أوزان الاسم الثلاثي.
- أوزان الفعل الثلاثي.
- أوزان الفعل الرباعي المجرَّد والمزيد.
- أوزان الاسم الرباعي والخماسي.
- الميزان الصرفي.
- زيادة همزة الوصل.
- الإبدال.
- الإعلال بالنقل.
- قلب فاء المثال تاءً في الافتعال وفروعه.
- الإعلال بالحذف.
- الإدغام.

* * *

وطبع الكتاب لأوّل مرّة في بولاق سنة ١٢٨٠ هـ مع حاشية الصبان عليه، ثم طبع سنة ١٢٩٣ هـ، وسنة ١٢٩٨ هـ في تونس مع حاشية ابن سعيد التونسي عليه التي سمّاها «زهر الكواكب لبواهر المواكب». وفي السنة ١٢٠٥ هـ، أعيد طبعه مع حاشية الصبان عليه في المطبعة الأزهرية بمصر، وفي المطبعة الخيرية فيها أيضاً.

وأوّل طبعة للكتاب دون الحواشي عليه هي طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد في مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٥م، وقد جاءت هذه الطبعة خالية من أيّ حاشية أو استدراك، إذ اكتفى المحقق بتحقيق المتن، لكنه عاد فأصدر أربعة أجزاء منه مثقلة بالحواشي والتعليقات والاستدراكات على عادته في تحقيق الكتب النحوية، ووصل في نهاية الجزء الرابع إلى نهاية باب العطف، ثم طبع الكتاب بعناية حسن حمد وإشرافي في دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

شرح ألفيّة ابن مالك

عنوان لعدّة كتب نحويّة وضعها بعضُ العلماء المتقدِّمين شرحاً لألفية جمال الدين محمد بن عبد الله، المعروف بـ «ابن مالك» (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م - ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م). ومن هؤلاء:

- بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بـ«ابن المصنّف» و«ابن الناظم». وقد نشر شرحه في بيروت سنة ١٣١٢ هـ (المطبعة الكاثوليكية، باعتناء محمد سليم اللبابيدي)، وفي النجف الأشرف (المطبعة العلوية سنة ١٣٤٢ هـ)، وبيروت (دار الجيل، بتحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد؛ ودار

الكتب العلمية، بتحقيق محمد باسل عيون السود ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م).

ـ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسيّ (ت ٨٠٧ هـ). وقد نُشِر شرحه في القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ، وبهامشه حاشية أحمد الملوي على الشرح المذكور، وسنة ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠ م (دار إحياء الكتب، وبهامشه حاشية الملوي أيضاً)، وسنة ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٤ م (مصطفى بابي الحلبي، ط ٣، وبهامشه حاشية الملوي أيضاً).

شرح بديعية جلال الدين السيوطي

انظر: «نظم البديع في مدْح خير شفيع».

شرح التسهيل

كتاب في النحو لأبي عبد الله جمال الدين. محمد بن عبد الله (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م) شرح فيه كتابه «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد».

قال ابن مالك في مقدمة كتابه:

«أما بعد، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتمس بعون الله هين، وإسعاف ذوي الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتبصيره، والله يحق الحق، وهو يهدي السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل».

ومنهج ابن مالك في كتابه هذا قائم على عرض آراء من سبقه من النحاة، والموازنة بين آرائهم المختلفة في المسألة النحوية الواحدة لاختيار أقواها دليلاً، فإنْ لم يقنعه رأي، أدلى برأيه مستنداً إلى فيض من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وكلام العرب.

وهو يتحرى الدقّة عندما ينقل من قدامى النحاة، فإما أن ينقل العبارات مطابقة تماماً للمصدر الذي نقل عنه، أو يختصر اختصاراً يسيراً في الألفاظ لا يغير المعنى.

وقد جاءت موضوعات الكتاب كالآتي:

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به.

باب إعراب الصحيح الآخر.

باب إعراب المعتل الآخر.

باب إعراب المثنى والمجموع على حده.

باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح.

باب المعرفة والنكرة.

باب المضمَر.

باب الاسم العلم.

باب الموصول.

باب اسم الإشارة.

باب المُعَرَّف بالأداة.

باب المبتدأ.

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر.

باب أفعال المقاربة.

باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر.

باب «لا» العاملة عمل «إن».

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

باب الفاعل.

باب النائب عن الفاعل.

باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه.
باب تعدّي الفعل ولزُومه.
باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً.
باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما جرى مجراه.
باب المفعول به.
باب المفعول المسمَّى ظرْفاً ومَفعولاً فيه.
باب المفعول معه.
باب الاستثناء.
باب الحال.
باب التمييز.
باب العدد.
باب كم وكأيّن وكذا.
باب نعم وبئس.
باب حبذا.
باب التعجب.
باب أفعل التفضيل.
باب اسم الفاعل.
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.
باب إعمال المصدر.
باب حروف الجر سوى المستثنى بها.
باب القسم.
باب الإضافة.
باب التابع.
باب التوكيد.
باب النعت.
باب عطف البيان.
باب البدل.
باب المعطوف عطف النسق.
باب النداء.
باب الاستغاثة والتعجب المشبه بها.
باب الندبة.
باب أسماء لازمت النداء.
باب ترخيم المنادى.
باب الاختصاص.
باب أبنية الفعل ومعانيها.
باب همزة الوصل.
باب مصادر الفعل الثلاثي.
باب مصادر غير الثلاثي.
باب إعراب الفعل وعوامله.
باب عوامل الجزم.
باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك.

وقد طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٩٧٤ م/ ١٣٩٤ هـ بتحقيق عبد الرحمن بن محمد السيد (مكتبة سجلّ العرب)، وفي بيروت سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م في دار الكتب العلمية بتحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد.

شرح التَّصْريح على التَّوْضيح

كتاب في النحو للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (٨٣٨ هـ/ ١٤٣٤م - ٩٠٥ هـ/ ١٤٩٩م)، وهو شرح لكتاب «التوضيح على ألفية ابن مالك» للشيخ عبد الله بن يوسف المعروف بـ«ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م - ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م).

يذكر المؤلف في مقدّمة كتابه السبب الذي دفعه إلى وضْع هذا الكتاب، فيقول: إنّ كتاب «التوضيح» «في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، لم يأتِ أحد بمثاله، ولم ينسج

ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله، غير أنّه يحتاج إلى شرح يُسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويُبرز من خفيّ مكنوناته ما وراء الحجاب».

ثم يقول: «وشَّحتُه بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جمّة:

أحدها أني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يُميِّز بينهما إلّا صاحب بصر أو بصيرة. ومن فوائد ذلك حلّ تراكيبه العسيرة.

ثانيها أنني تتبَّعت أصوله التي أخذ منها، وربّما شرحتُ كلامه بكلامه. ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه.

ثالثها أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة. ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها أنني كملت بيت كلّ شاهد ممّا اقتصر على شطره، وعزوتُه إلى قائله، إلّا قليلاً لم أظفر بذكره. وشرحت منه الغريب. ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً، حتى يتمّ به التقريب، وهو سوق الدليل على طبق المدعي.

خامسها أنني ضبطتُ الألفاظ الغريبة بالحرف، وبيَّنت جميع معانيها. ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف وحفظ مبانيها.

سادسها أنني طبقت الشرح على النظم، وقد كان أغفله. ومن فوائد ذلك معرفة شرح كلّ مسألة.

سابعها أنني ذكرتُ حجج المخالفين وقوّة الترجيح. ومن فوائد ذلك العلم بما يفتي به على الصحيح.

ثامنها أنني ذكرت غالب علل الأحكام وأدلّتها. ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها.

تاسعها أنّني بيَّنت المعتمد من المواضع التي تنقض كلامه فيها، وما خالف فيه التسهيل. ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل.

عاشرها أنّني بَيَّنت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه. ومن فوائد ذلك معرفة كونه من عنديّاته».

وقد طبع الكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ (مطبعة أفندي مصطفى)؛ وسنة ١٣٢٦ هـ (المطبعة الأزهرية)، وبهامشه حاشية ياسين بن زيد الدين العليمي (ت ١٠٦١ هـ)؛ ثم نشرته دار إحياء الكتب العربية في القاهرة (وبهامشه حاشية ياسين)، ثم نشرته دار الفكر في بيروت، ودار الكتب العلمية في بيروت (بعناية باسل عيون السود، سنة ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م).

شرح جمل الزجاجي

عنوان عدّة كتب وضعها بعضُ علمائنا المتقدِّمين شرحاً لكتاب «الجمل» لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (.... - ٣٣٧ هـ/ ٩٤٩م).

ويُعدّ كتاب «شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن، المعروف بـ«ابن عصفور» (٥٩٧ هـ/ ١٢٠٠م - ٦٦٩ هـ/ ١٢٧١م) من أشهر كتب شروح الجمل إنْ لم نقلْ أشهرها، وهو في الوقت نفسه من أشهر كتب ابن عصفور إن لم يكن أشهرها أيضاً.

سار ابن عصفور في شرحه وفْق المنهج

الذي اختطّه الزجّاجي لنفسه في كتابه «الجمل». وهذا أمر بديهيّ بالنسبة لكتاب وُضع شرحاً لكتاب آخر. وقد قَسَّم الزجّاجي كتابه إلى مجاميع أو طوائف نحويّة وصرفيّة ولغويّة، مبتدئاً بالأبواب النحويّة التي يتّضح فيها دور العامل، ومنتهياً بمسائل تدور حول الإدغام والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها.

وليس هناك بين «الجمل» و«شرحه» لابن عصفور أيّ اختلاف من ناحية التقديم والتأخير؛ وكلّ ما نلحظه من فروقات بين الكتابين يعود إلى أنّ ابن عصفور زاد بعض المسائل، وحذف بعضها الآخر، ووحّد بعض الأبواب.

فمن حيث الزيادة، زاد ابن عصفور باب عطف البيان، وباب الأخبار. أما من ناحية الحذف، فقد أهمل أبواب أبنية المصادر، واشتقاق اسم المصدر، واسم المكان، وأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال، والتصريف، والإدغام، والحروف المهموسة، والحروف المجهورة. وقد أفرد لهذه الأبواب كتاباً خاصًّا سمّاه: «الممتع في التصريف».

وقد وحّد ابن عصفور أبواب جمع التكسير تحت عنوان واحد، وهي في كتاب الزجاجي ثمانية أبواب، وتناول موضوع الموصولات جملة واحدةً في حين أنّ الزجّاجي عَرَضَ لها في موضعين من كتابه.

وكذلك قَسَّم ابن عصفور أبواب «الجمل» إلى فصول أو أقسام كلّما رأى ضرورة في ذلك، فقد قَسَّم التثنية ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى، وتثنية في اللفظ لا في المعنى، وتثنية في المعنى لا في اللفظ، كذلك قسَّم المثنَّى إلى قسمين: منقوص وغير منقوص، والجمع إلى أربعة أقسام: جمع سلامة، وجمع تكسير، واسم جنس، واسم جمع. وكان ابن عصفور ذا قدرة كبيرة في التقسيم والتبويب والعرض والاستنتاج، وقد شهد له النقّاد بهذه القدرة التنظيميّة[1].

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أنّ ابن عصفور لم يحرص في شرحه، كما هي عادة شرّاح المتون، على إيراد المتن (متن الجمل) ثمّ يعرض له بالشرح، بل إنه ـ فيما عدا الأبواب الثلاثة الأولى ـ أهمل نصّ الزجّاجيّ إهمالاً يكاد أن يكون تامًّا، فلا يورد من عبارته شيئاً إلّا في معرض مخالفته له في رأي أو مسألة، حتى يكاد القارىء يحسب أنه لا يقرأ شرحاً لكتاب الجمل، بل مصنّفاً مبتكراً من مصنّفات النحو، وخاصةً أنّ ابن عصفور خالف الزجّاجيّ في الكثير من الآراء النحويّة والصرفيّة واللغويّة[2].

وطبع الكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد سنة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م، بتحقيق صاحب أبو جناح.
- طبعة مؤسسة دار الكتب بالموصل سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م (وهي إعادة نشر للطبعة السابقة).

---

(١) عنوان الدراية. ص ١٩٠.

(٢) انظر: منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والتصريف. ص ٩٣ ـ ٩٥.

ـ طبعة عالم الكتب ببيروت (وهي إعادة نشر للطبعة الأولى).

ـ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

شرح السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب

كتاب في النحو لمحمد يحيى بن محمد المختار الولاتي الحوضي (ت ١٣٣٠ هـ/ ١٩١٢م)، وهو شرح لكتاب «السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب»، وهو منظومة لعبد الحفيظ بن الحسن من سلاطين المغرب الأقصى، نظم فيها حروف المعاني التي أوردها ابن هشام (ت ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م) في كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، ونشر الكتاب في بولاق سنة ١٣٢٥ هـ.

شرح شافية ابن الحاجب

كتاب في الصرف للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (.... ـ ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م).

والكتاب شرح لشافية عثمان بن عمر، المعروف بـ «ابن الحاجب» (٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م).

وقد جاءت موضوعات الكتاب على النحو الآتي:

ـ خطبة الشارح الرضي.

ـ خطبة المصنف ابن الحاجب.

ـ تعريف التصريف.

ـ بناء الكلمة ووزنها وصيغتها.

ـ أنواع الأبنية.

ـ حصر الأبنية المزيد فيها.

ـ الميزان الصرفي.

ـ وزن الكلمة التي فيها حرف زائد.

ـ الوزن التصغيريّ.

ـ قد يجوز في الكلمة أن تحمل زيادتها على التكرير، وألّا تحمل عليه، فلا يقدم على القول بأحدهما إلّا بثبت.

ـ زنة المبدل من تاء الافتعال.

ـ زنة المكرر.

ـ القلب المكانيّ.

ـ أنواع القلب المكاني.

ـ علامات القلب المكاني.

ـ تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل وبيان أنواع المعتل.

ـ أبنية الاسم الثلاثيّ.

ـ ردّ بعض الأبنية إلى بعض.

ـ بيان التفريعات وأنها لغة تميم.

ـ أبنية الاسم الرباعي والخماسيّ.

ـ المزيد فيه من الأسماء وضابطه.

ـ تفسير أبنية الرباعي والخماسيّ.

ـ معنى الإلحاق.

ـ فائدة الإلحاق.

ـ دليل الإلحاق.

ـ مقابل حرف الإلحاق.

ـ ذو زيادة الملحق.

ـ شرط الإلحاق بذي الزيادة.

ـ موضع حرف الإلحاق.

ـ أوزان الملحق بالرباعيّ.

ـ أوزان الملحق بالخماسيّ.

ـ متى يكون أحد المثلين زائداً؟

ـ فك المثلين أمارة الإلحاق.

ـ الاسم الذي على فِعَل بكسر ففتح وجموعه.

ـ الاسم الذي على فِعِل بكسرتين وجموعه.

ـ الاسم الذي على فُعُل بضمتين وجموعه.

ـ لا يجيء أفعل جمعاً لواويّ العين ولا يجيء فعال جمعاً ليائيّ العين، إلا شذوذاً.

ـ جمع تكسير الاسم الثلاثيّ المؤنث.

ـ حكم عين الثلاثيّ المؤنث في جمع التأنيث.

ـ جمع التكسير للثلاثيّ الصفة.

ـ الأصل أنّ الصفة تجمع جمع السلامة.

ـ جمع الصفة التي على زنة فَعْل بفتح فسكون.

ـ جمع الصفة التي على زنة فِعْل بكسر فسكون.

ـ جمع الصفة التي على زنة فُعْل بضم فسكون.

ـ جمع الصفة التي على زنة فَعَل بفتحتين.

ـ جمع الصفة التي على زنة فَعِل بفتح فكسر.

ـ جمع الصفة التي على زنة فَعُل بفتح فضم.

ـ جمع الصفة التي على زنة فُعُل بضمتين.

ـ خلاصة تتضمن بيان الأوزان التي جاء لها جمع تكسير من الصفات الثلاثية وبيان جموعها.

ـ تجمع الصفات جمع التصحيح مذكراً أو مؤنثاً.

ـ جمع الاسم الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة.

ـ جمع الصفة الثلاثية المزيدة بمدة ثالثة.

ـ جمع فاعل إذا كان اسماً مذكراً أو مؤنثاً.

ـ جمع فاعل إذا كان صفة مذكراً أو مؤنثاً.

ـ جمع ما آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، اسماً كان أو صفة.

ـ جمع أفعل، اسماً كان أو صفة.

ـ جمع الاسم الذي في آخره ألف ونون زائدتان، اسماً كان أو صفة.

ـ جمع باقي الصفات.

ـ تكسير الاسم الرباعِيّ وما أشبهه، سواء أكان ملحقاً به أم لم يكن.

ـ دخول التاء في أقصى الجموع ومواضعها.

ـ جمع الخماسيّ.

ـ بحث في اسم الجنس واسم الجمع، والفرق بينهما، وبين كل منهما والجمع.

ـ الأوزان التي جاء عليها اسم الجنس الجمعي، وبيان ما يجمع منها جمع التكسير، مع ذكر أوزان الجموع التي يجمع عليها.

ـ الأصل في اسم الجنس الجمعي أن يكون في المخلوقات.

ـ اسم الجمع.

ـ رأي الأخفش في اسم الجمع الذي على زنة فَعْل بفتح فسكون وله مفرد على فاعل.

ـ شواذّ الجمع.

ـ جمع الجمع.

ـ التقاء الساكنين.

ـ بيان المواضع التي يُغتفر فيها التقاؤهما.

ـ إذا التقى ساكنان في غير هذه المواضع وأولهما مدة حذف أولهما.

ـ إذا حذف أول الساكنين ثم تحرك الثاني بحركة غير أصلية لم يرجع المحذوف.

ـ النقص.

ـ البدل.

وقد نشر الكتاب بدار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

شرح شذور الذهب

كتاب في النحو للشيخ عبد الله بن يوسف المعروف بـ «ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م - ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م)، شرح فيه كتابه «شذور الذهب».

وقد اتّسم منهج ابن هشام في كتابه هذا، كما في سائر كتبه النحوية الأخرى، بما يلي:

أ ـ جَعْل القرآن الكريم المصدر الأول والأساسيّ في بناء القواعد النحويّة وتصحيح الأساليب العربيَّة، جاعلاً، أحياناً، الآيات القرآنيّة محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تأويل وتخريج[1]. واللافت في كتبه النحويّة عموماً، وفي كتابه «مغني اللبيب» خصوصاً كثرة الاستشهاد بآيات الكتاب الكريم، حتى إنّه ضمَّن هذا الكتاب ما يقرب من ألف وتسعمئة وثمانين آية أو جزءاً من آية؛ كما حوى كتابه «شرح شذور الذهب» أكثر من ستمئة وخمسين آية أو جزءاً منها، وتضمَّن كتابه «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» ما يزيد على الثلاثمئة آية أو جزءاً منها.

ويلاحظ الباحث أنّ اعتماد ابن هشام على القرآن الكريم لم يكن في اتجاه واحد، إذ استند على قسم من الآيات لتثبيت قاعدة متّفق عليها، واتّخذ آياتٍ أُخَر أدلّة على قاعدة معيَّنة، وأوضح في قسم ثالث من الآيات ما دار حولها من نقاش وجدل[2].

ب ـ الاستناد على بعض القراءات لبناء بعض القواعد النحويّة، وتخريج قراءات أخرى على وجوه ترتضيها اللغة.

ج ـ الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، فكان ابن هشام، بهذا الأمر، مخالفاً بعض النحويِّين الذين لم يُجيزوا الاستشهاد بالحديث، بحجّة أنّه قد يروى بمعناه لا بلفظه، وقد استشهد في كتابه «مغني اللبيب» باثنين وستين حديثاً سبعاً وسبعين مرّة، وفي كتابه «شرح شذور الذهب» سبعاً وعشرين مرّة، وفي «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» سبعة عشر حديثاً.

د ـ الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعريّة، ففي كتابه «أوضح المسالك» خمسمئة وثلاثة وثمانون شاهداً شعريًّا، وفي «شرح شذور الذهب» مئتان وتسعة وثلاثون، وفي «شرح قطر الندى» مئة وخمسون، وفي كتابه «مغني اللبيب» تسعمئة وخمسون. وشواهده الشعريّة من لغة عصر الاحتجاج، ولكنه في أحيان قليلة يذكر بعض الأبيات الشعريّة لمن لا يُحتج بشعره، وذلك على سبيل التمثيل بها، أو ليبيِّن لحن أصحابها.

هـ ـ الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربيّة، ولكن بنسبة تقلّ كثيراً عن استشهاده بالآيات القرآنيّة والشواهد الشعريّة، فقد استشهد في

(١) عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية. ص ٢٠٢؛ ومحمد سمير نجيب اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربيّ. ص ١٤٤.

(٢) محمد سمير نجيب اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربيّ. ص ١٤٤.

«شرح شذور الذهب» بستة منها سبع مرّات، وفي «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» بثلاثة، وفي «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» باثنين وعشرين، تسعاً وعشرين مرّة.

و ـ عدم الالتزام بمدرسة نحويّة معيَّنة، فابن هشام، رغم جنوحه للمذهب البصريّ عموماً، كان يأخذ برأي الكوفيِّين أو غيرهم إذا رأى أنَّ أدلَّتهم أقوى من أدلّة البصريِّين.

ز ـ عَرْض آراء العلماء في المسألة النحويّة الواحدة، ثم الإدلاء بدلوه فيها من دون تعسُّف أو تعصّب، متَّبعاً مبدأ «لا عصمة لباحث».

حـ ـ اتّخاذ المنهج التعليميّ في عَرْض الموضوعات وتبويبها وتفصيلها، فابن هشام يتوجّه بكتبه إلى دارسيّ العربيّة بشكل عام، ومتعلِّمي النحو بشكل خاص. يقول في نهاية مقدّمته لكتابه «شرح شذور الذهب»: «وكلَّما أنهيتُ مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصْدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب».

واعتمد ابن هشام أسلوباً سهل الألفاظ والعبارات، واضح التراكيب، متسلسل الأفكار مع بعض الاستطرادات أحياناً، كلّ ذلك مع تقسيم واضح لأبواب النحو التزمه في الكتاب الذي بين يدينا وفي غيره، يبدأ بالحديث عن الكلمة وأقسامها، فالمعرب والمبنيّ، فالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات، فبعض أبواب النحو المختلفة، وهذا التقسيم والتبويب هو السائد اليوم في معظم الكتب النحوية.

وقد جاءت موضوعات الكتاب على النحو الآتي:

- الكلمة وأقسامها.
- الاسم وعلاماته.
- الفعل وأنواعه وعلاماته.
- الحرف وأنواعه.
- باب الإعراب.
- البناء والمبنيّات المختصّة.
- المبنيّات المختصّة.
- النكرة والمعرفة.
- المرفوعات.
- المنصوبات.
- المجرورات.
- المجزومات.
- عمل الفعل.
- الأسماء التي تعمل عمل الفعل.
- التنازع.
- الاشتغال.
- التوابع.
- موانع الصرف.

وقد طبع الكتاب طبعات عديدة، منها:

- طبعة الآستانة سنة ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧م.
- طبعة بولاق سنة ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧ م؛ وسنة ١٢٨٢ هـ/ ١٨٦٥ م؛ وسنة ١٢٩٢ هـ/ ١٨٧٥م.
- طبعة المطبعة الأزهرية بالقاهرة سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م.
- طبعة دار الكتب العربية ودار الكتاب بتحقيق عبد الغني الدقر.
- طبعة المطبعة التجارية الكبرى بتحقيق محمد

محيي الدين عبد الحميد سنة ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥م.

- طبعة دار الفكر ببيروت بتحقيق بركات يوسف هبود.
- طبعة دار الجيل ببيروت بتحقيق حنا الفاخوري.
- طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٩٦. وقد قمت بالتقديم لهذه الطبعة ووضع هوامشها وفهارسها.

شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك

كتاب في النحو لعبد المنعم بن عوض الجرجاوي الأزهري (. . . ـ بعد ١٢٧١ هـ/ بعد ١٨٥٥م)، شرح فيه شواهد كتاب «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الطائي (٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤م ـ ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧م).

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ.
- طبعة القاهرة، المطبعة الميمنية، ١٣٠٨ هـ.
- طبعة القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (وبهامشه فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للعدوي).
- القاهرة، شركة المطبوعات العلمية، سنة ١٣٢٧ هـ (ومعه فتح الجليل).
- القاهرة، المطبعة الأزهرية، سنة ١٣٤٦ هـ/ ١٩٢٧ م (وبهامشه فتح الجليل).

وانظر: «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» في كتابنا هذا.

شرح شواهد الأشموني

انظر: فتح المالك في شرح شواهد منهج السالك.

شرح شواهد الإيضاح

كتاب في النحو لعبد الله بن بري بن عبد الجبار، المعروف بـ «ابن بري» (٤٩٩ هـ/ ١١٠٦م ـ ٥٨٢ هـ/ ١١٨٧م). ويُسمّى الكتاب أيضاً «شرح أبيات الإيضاح»، و«شواهد الإيضاح»، وهو شرح الشواهد الشعريّة الواردة في كتاب «الإيضاح العضدي» لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المعروف بـ «أبي علي الفارسي» (٢٨٨ هـ/ ٩٠٠م ـ ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م).

ويتّسم شرح ابن بري بالوضوح والسلاسة، إذ كان حريصاً على إيضاح الشواهد المبهمة بتفسيرها لغويًّا، وربطها بما قبلها وبما بعدها ليكمل إيضاحها.

وقد سار في شرحه على منهج واحد، لم يخلّ به إلّا في مواضع قليلة، ويقوم هذا المنهج على ذكر اسم الشاعر أوّلاً، ثمّ يأتي بالشاهد، ثمّ بما قبل الشاهد في قصيدة الشاعر صاحب الشاهد، وبما بعده، والروايات التي رُوي بها إن وُجدت. وبعد ذلك يشرح المفردات شرحاً لغويًّا مرتّباً الكلمات المشروحة بحسب ورودها في الأبيات، ذاكراً مواطن الاستشهاد والمناقشات النحوية في بعض الكلمات.

ونشر مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة هذا الكتاب في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سنة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م بتقديم وتحقيق الدكتور عبيد مصطفى درويش ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام.

شرح شواهد شذور الذهب

كتاب في النحو لشمس الدين أحمد بن محمد بن علي الفيومي (. . . ـ نحو ٧٧٠ هـ/ نحو ١٣٦٨م). وهو شرح الشواهد الشعرية التي في كتاب «شذور الذهب» للشيخ عبد الله بن يوسف، المعروف بـ «ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م ـ ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م).

وللكتاب طبعات عدّة، منها طبعات:

ـ مصر، سنة ١٢٨١ هـ/ ١٨٦٤م.

ـ القاهرة، المطبعة الكستلية، ١٢٩١ هـ/ ١٨٧٤م.

ـ القاهرة، ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٦م.

ـ القاهرة، المطبعة الأزهرية، سنة ١٣١١ هـ.

ـ القاهرة، المطبعة الميمنية، سنة ١٣٢٢ هـ.

شرح شواهد شرح التحفة الوردية

كتاب في النحو لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ/ ١٦٢٠م ـ ١٠٩٣ هـ/ ١٦٨٢م). نشرت الكتاب كلية الآداب في جامعة إستانبول.

شرح شواهد قطر الندى

كتاب في النحو لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (. . . ـ ٩٧٧ هـ/ ١٥٧٠م).

والكتاب شرح للشواهد الشعريّة الواردة في كتاب «قطر الندى وبلّ الصّدى» للشيخ عبد الله بن يوسف المعروف بـ «ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦ هـ ـ ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م).

وقد طُبع الكتاب طبعات عدّة في القاهرة، منها: طبعة حجر سنة ١٢٨٣ هـ/ ١٨٦٦م، وطبعة المطبعة الوهبية سنة ١٣١١ هـ/ ١٨٩٣م، وطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٧٩م.

وانظر: «قطر الندى وبلّ الصدى».

شرح شواهد مغني اللبيب

كتاب في النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ هـ/ ١٤٤٥م ـ ٩١١ هـ/ ١٥٠٥م). شرح فيه الشواهد الشعرية الواردة في كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» للشيخ عبد الله بن يوسف، المعروف بـ «ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م ـ ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م).

وقد شرح السيوطي في مقدمة كتابه سبب وضعه الكتاب، ومنهجه فيه، والمصادر التي عوّل عليها، فقال:

«إن لنا حاشية على مغني اللبيب لابن هشام مسماة بالفتح القريب، أودعتها من الفوائد والفرائد، والغرائب والزوائد، ما لو رامه أحد غيري لم يكن له إلى ذلك سبيل، ولا فيه نصيب، وكان من جملة ذلك شرح ما فيه من الشواهد على وجه مختصر، مع التعرُّض لأمور فيها، لم يذكرها من كتب عليه لاحتياجها إلى سعة الاطلاع وكثرة النظر؛ ثم خطر لي أن أفرد الكلام على الشواهد، فشرعت في كتاب بسيط وجامع محيط أورد فيه عند كل بيت القصيدة بتمامها، وأتبعها بفوائد ولطائف يبهج الناظر حسن نظامها. فرأيت الأمر في ذلك يطول، والإنسان كثير السآمة ملول، بحيث أني قدَّرت تمام ذلك في أربعة مجلدات، فعدلت إلى طريقة وسطى عن تلك الطريقة الأولى، مع ضمان الفوائد التي لا يستطيعها إلا ذو يدٍ طولى، فأورد أولاً البيت المستشهد به، ثم أتبعه بتسمية قائله، والسبب الذي لأجله قيلت القصيدة، ثم أورد من القصيدة أبياتاً

أستحسنها، إما لكونها مستشهداً بها في مواضع أخر من الكتاب، فأوردها ليعلم أنّ الجميع من قصيدة واحدة، أو لكونها مستشهداً بها في غيره من كتب العربية والبيان، أو لكونها مستعذبة النظر مستحسنة المعنى لاشتمالها على حكمة أو مثل أو نادرة أو وصف بليغ أو نحو ذلك. وإن كان البيت من مقطوعة، وهي ما لم يزد على عشرة أبيات، ذكرتها بكمالها، وقد أذكر قصيدة بكمالها لقلة أبياتها وكونها كلها مما يستحسن، كقصيدة السموأل التي أوَّلها (من الطويل):

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ
[فَكُلُّ رِداءٍ يَرْتَديهِ جَمِيلُ]

أو لكون المصنف استشهد بكثير من أبياتها، كقصيدة الأعشى التي أولها (من الطويل):

أَلَم تَغْتَمِضْ عَيناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا
[وعادَكَ ما عادَ السَّليمَ المُسَهَّدا]

ثم أتبع ما أورده من الأبيات بشرح ما اشتملت عليه من الغريب والمشكل، وبيان ما تضمنته من الاستشهادات العربية والنكت الشعرية، وما يتعلق بها من فائدة ونادرة وموارِدة، وأتبع ذلك بالتعريف بقائلها وذكر نسبه وقبيلته وعصره، وهل هو جاهلي أو مخضرم أو إسلامي، مراعياً في كل ذلك الطريق الوسط، لا مجحفاً في الاختصار ولا مبالغاً في الإطناب والإكثار. وقد تتبعت لذلك شروح الدواوين المعتبرة، وكتب الأمالي والشواهد المشتهرة، كشرح ديوان امرىء القيس، وزهير، والنابغة الذبياني، وطرفة، وعنترة، وعلقمة بن عبدة، وأوس بن حجر، والأعشى، ومالك بن خريم، والحارث بن حِلِّزة، وفروة بن مسيك، والأفوه، وحسان بن ثابت، وجميل، والأخطل، وجرير، والفرزدق، وليلى الأخيلية، والمقنع الكندي، والنمر بن تولب، وشرح المفضليات لابن الأنباري، وشرح شعر الهذليين لأبي سعيد السكري، والكامل للمبرد، ونوادر ابن الأعرابي، ونوادر أبي عمرو الشيباني، ونوادر أبي زيد، ونوادر اليزيدي، وأمالي ثعلب، وأمالي الزجاجي الكبرى والوسطى والصغرى، وأمالي ابن الأنباري، وأمالي القالي، وشرح الحماسة الطائية للمرزوقي وللتبريزي وللبياري، والحماسة البصرية، وشرح المعلقات السبع، وما ضم إليها للتبريزي ولأبي جعفر النحاس، وشرح السبع العاليات للكميت، وشرح القصائد المختارة للتبريزي، وشرح شواهد سيبويه للسيرافي والأعلم والزمخشري، وشرح شواهد الإيضاح لابن يسعون، وشرح شواهد إصلاح المنطق لابن السيرافي والتبريزي، وشرح شواهد الجمل للخضراوي، وللبطليوسي وللتدمري، ومنتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون، وهي تشتمل على أكثر من ألف قصيدة خلا المقاطيع وعدَّة ما فيه أربعون ألف بيت، وكتاب النساء الشواعر للحسن بن الطراح، والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، والمؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء لأبي القاسم الآمدي، وطبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، ومعاني الشعراء لأبي عثمان الأشناندني، وأبيات المعاني لابن قتيبة، وأيام العرب المشهورة لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مقاتل الفرسان له، تهذيب الخطيب

التبريزي، والمرقص لمحمد بن المعلى الأزدي، خارجاً عما ظفرت به أثناء ذلك من المجامع والتذكرات وتخاريج المحدِّثين وتواريخهم، وأرجو إن تمَّ هذا الكتاب أن يكون جامعاً في هذا الباب، مغنياً للطلاب عن التطلاب، كافياً في جميع الشواهد العربية، وافياً لما يحتاج إليه في أبيات الكتب الأدبية، وإلى الله الضراعة في التوفيق لإتمامه والإعانة على اختتامه بمنه وإنعامه»[1].

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة فارس سنة ١٢٧١ هـ.
- طبعة المطبعة البهيّة في القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ بتصحيح الشيخ محمد أمين الشنقيطي.
- طبعة مكتبة الحياة ببيروت (وهي إعادة لطبعة المطبعة البهيّة).
- طبعة لجنة التراث العربي بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦ م بتحقيق أحمد ظافر كوجان.

شرح شواهد المفصَّل

انظر: «المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل».

شرح العصام على الكافية

كتاب في النحو لإبراهيم بن محمد الإسفراييني، المعروف بالعصام (٨٧٣ هـ/ ١٤٦٨م ـ ٩٤٥ هـ/ ١٥٣٨م). والكتاب شرح للشواهد الشعرية الواردة في كتاب «الكافية» لعثمان بن عمر، المعروف بـ «ابن الحاجب» (٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م)، وطبع الكتاب في الآستانة سنة ١٢٥٦ هـ، وسنة ١٣١٣ هـ (مطبعة دار السلطنة السنيّة).

وانظر: الكافية.

شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ

كتاب في النحو للشيخ الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بـ «ابن مالك» (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م).

والكتاب شرح لكتاب «عمدة الحافظ وعدّة اللافظ» للمؤلف نفسه. قال في تقديمه: «هذه تنبيهات مختصرة يُستعان بها على فهم ما تضمَّنته مقدمتي الموسومة بـ «عمدة الحافظ وعدّة اللافظ».

والكتاب نشر في القاهرة في دار الفكر العربي بتحقيق عبد المنعم أحمد هريدي؛ وفي بغداد بمكتبة العاني سنة ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م بتحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري.

شرح عيون كتاب سيبويه

كتاب في النحو لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي (. . . ـ ٤٠١ هـ/ ١٠١١م). وقد طبع الكتاب في مطبعة حسان في القاهرة بتحقيق عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه.

شرح الفوائد الضِّيائيّة

كتاب في النحو لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده (٩٠١ هـ/ ١٤٩٥م ـ ٩٦٨ هـ/ ١٥٦١م). طبع في الآستانة سنة ١٣١٤ هـ/ ١٨٩٦م.

شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحويَّة

كتاب في النحو لأبي سعيد فرج بن قاسم بن

(١) مقدمة الكتاب. ص ٩ ـ ١١ (طبعة مكتبة الحياة).

أحمد بن لب الغرناطي (٧٠١ هـ/ ١٣٠٢م - ٧٨٢ هـ/ ١٣٨١م). وقد نشر الكتاب في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد السادس (١٤٠٤هـ) بتحقيق عيّاد الثبيتي.

شرح قطر الندى وبلّ الصدى

كتاب في النحو للشيخ عبد الله بن يوسف المعروف بـ «ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م - ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م)، وهو شرح لكتابه «قطر الندى وبلّ الصدى».

ومنهج ابن هشام في كتابه هذا هو نفسه منهجه في سائر كتبه، وقد فصَّلنا القول فيها عند كلامنا على كتابه «شرح شذور الذهب» في موسوعتنا هذه.

وقد أقبل العلماء على هذا الكتاب يدرسونه ويضعون له الحواشي، ومن هذه الحواشي:

حاشية محيي الدين عبد الحميد، وسمّى حاشيته «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» (مطبعة السعادة، مصر، ط ١١، ١٩٦٣م).

تعليق عبد العزيز الفرغلي (دار الطباعة الباهرة، بولاق، ١٢٨٠ هـ).

حاشية محمد الطاهر، وسمّاها «هدية الأريب لأصدق حبيب على شرح قطر الندى وبلّ الصدى» (المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٩٦هـ).

حاشية أحمد السجاعي على شرح قطر الندى (دار الطباعة، مصر، ١٢٩٩ هـ).

حاشية الألوسيين (أبو الثناء محمود وابنه نعمان) (مطبعة جرجي حبيب حنانيا، القدس، ١٣٢٠ هـ).

حاشية الفاكهي (عبد الله بن أحمد)، وسمّاها «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى»، وعلى هذا الشرح حاشية لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي (المطبعة الوهبيّة، مصر، ١٢٩٢ هـ).

ومحتويات هذا الكتاب تشبه كثيراً من حيث العَرْض والمضمون كتابه «شرح شذور الذهب»، وهي تشمل الموضوعات التالية:

- الكلمة وأقسامها.
- إعراب الاسم وبناؤه.
- أنواع الفعل وأحكامه.
- حقيقة الحرف ومذاهب العلماء فيه.
- الكلام.
- أنواع الإعراب وعلاماته.
- النكرة والمعرفة.
- المبتدأ والخبر.
- النواسخ.
- الفاعل.
- نائب الفاعل.
- الاشتغال.
- التنازع.
- المفعولات.
- الحال.
- التمييز.
- المستثنى.
- المخفوضات.
- شبه الفعل.
- التوابع.
- العدد.

ـ موانع الصرف.
ـ التعجُّب.
ـ الوقف.
ـ رسم الحروف.
ـ همزة الوصل.
ـ وللكتاب طبعات عدّة، منها:
ـ طبعة بولاق سنة ١٢٥٣ هـ.
ـ طبعة تونس سنة ١٢٨١ هـ، وعليه حاشية لحسن الشريف.
ـ طبعة مصر (طبعة حجر) سنة ١٢٨٢ هـ، وطبعة أخرى سنة ١٣٣٠ هـ.
ـ طبعة ليدن سنة ١٨٨٧م، مع ترجمة إلى اللغة الفرنسيّة للمستشرق الفرنسيّ جوجيه Goguyer بعنوان «La pluie de rosée, étanchement de la soif».
ـ طبعة مكتبة لبنان بتحقيق محمد ياسر شرف سنة ١٩٩٠م.
ـ طبعة دار الجيل، بيروت، بتحقيق حنا الفاخوري.
ـ طبعة دار الفكر، بيروت، بتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي سنة ١٩٩٤م.
ـ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، وقد قدمت لهذه الطبعة ووضعت هوامشها وفهارسها.

شرح الكافية

عنوان عدّة كتب وضعها بعض علمائنا المتقدِّمين شرحاً للكتاب «الكافية في النحو» لجمال الدين عثمان بن عمر المعروف بـ «ابن الحاجب» (٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م). ومن هؤلاء:

ـ المؤلف نفسه.
ـ الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي.
ـ ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي (ت ٧١٧ هـ)، وله عليها ثلاثة شروح: كبير، ومتوسط، وصغير.
ـ جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني.
ـ الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي.
ـ تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر (ابن مكتوم القيسيّ) الحنفيّ (ت ٧٤٩ هـ).
ـ نجم الدين سعيد العجمي.
ـ أحمد بن محمد الحلبي المعروف بـ «ابن الملا»، والمتوفى في حدود سنة ٩٩٠ هـ.
ـ نجم الدين أحمد بن محمد القمولي المتوفى سنة ٧٢٧ هـ.
ـ شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ).
ـ شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي (ت ٨٤٩هـ).
ـ أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي (ت ٨٠١ هـ).
ـ الشيخ عيسى بن محمد الصفدي (ت ٩٠٦هـ).
ـ علاء الدين علي الغفاري.
ـ محمد بن محمد الأسدي القدسيّ (ت ٨٠٨هـ).

شرح كافية ابن الحاجب

كتاب في النحو لمحمد بن الحسن

الأستراباذي (. . . ـ ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م)، شرح فيه كتاب «الكافية في النحو» لجمال الدين عثمان بن عمر المعروف بـ «ابن الحاجب» (٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م).

وقد انفرد شرح الرضيّ للكافية من بين شروحها الكثيرة بالشهرة، وقد أطرى هذا الشرح كما أطرى صاحبه عدد من العلماء من بينهم السيوطيّ الذي قال:

«الرضي الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلّف عليها، ولا في غالب كتب النحو، مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل. وقد أكبّ الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قَبْلهم في مصنّفاتهم ودروسهم. وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمّة، ومذاهب ينفرد بها»[(١)].

وقال الشريف الجرجاني الذي ناقش الرضيَّ في بعض المسائل، وصحّح بعض عباراته، وأشار إلى ما يوجد بين نسخ الكتاب المتعدّدة من خلاف في العبارة، قال:

«. . . وإنّ شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمّة، وفاضل الأمّة، محمد بن الحسن الرضيّ الأستراباذيّ، تغمّده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحة جنانه، كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفنّ على أمّهاتها، ومن فروعه على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات، حتى فاق ببيانه على أقرانه، وجاء كتابه هذا كعقد نُظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم»[(٢)].

وقال عبد القادر البغدادي في مقدّمة كتابه «خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب»، وهو كتاب خصّصه لشرح شواهد شرح الكافية، ويُعتبر بحقّ خزانةً للأدب، قال: «هذا شرح شواهد الكافية[(٣)] لنجم الأئمّة، وفاضل هذه الأمّة، المحقّق محمد بن الحسن الشهير بالرضيّ الأستراباذيّ، عفا الله عنه ورحمه. وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقّق النظر فيه أماثل الفضلاء، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيِّد والسعد، لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة، وتقريرات رائقة، وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة، أو كالأمّة الممسوخة»[(٤)].

* * *

ويذكر الرضيّ في مقدّمته الموجزة للكتاب سبب وضعه لكتابه، فيقول: «. . . وبعد، فقد طلب إليّ بعض من اعتنى بصلاح حاله، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدّمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ. فانتدبت له مع عَوَز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ، والسالك

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٦٧.
(٢) خزانة الأدب ١/ ٢٩ ـ ٣٠.
(٣) الصواب: شواهد شرح الكافية.
(٤) خزانة الأدب ١/ ٣.

لمثل هذا الفجّ، من الفطنة الوقادة، والبصيرة النقّادة، بذلاً لمسؤوله، وتحقيقاً لمأموله».

وقد أقام الرضيّ منهجه في شرحه على الأسس التالية:

١ ـ عَرْض ما قاله ابن الحاجب في كافيته، ثمّ شرحه بالتفصيل، والتعليق عليه، مع مخالفته أحياناً، وموافقته أحياناً أخرى، دون التعصّب لمذهب مُعَيَّن ممّن سبقوه. وهو، مع ميله الغالب إلى المذهب البصريّ، واعتماده اعتماداً كبيراً على آراء سيبويه في كتابه، اختار بعض آراء الكوفيين ودافع عنها، وربّما انفرد برأي خاص في بعض المسائل، بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفنّدها، كلّ ذلك في استقلال رأي وحرية تفكير.

٢ ـ الاستشهاد بكثرة بآيات القرآن الكريم، وبالقراءات القرآنية. ومن البديهيّ القول: إنّ القرآن يُعدّ قمّة الاستشهاد على علوم اللغة، وخاصةً النحو منها.

٣ ـ الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف. والرضيّ، بهذا الأمر، يخالف بعض النحويِّين الذين لم يجيزوا الاستشهاد به، بحجّة أنّه قد يُروى بمعناه لا بلفظه، فهو مع جمهرة اللغويِّين الذين انتهوا إلى صحّة الاستشهاد بالحديث[١].

٤ ـ الاستشهاد بالشواهد الشعريّة، وقد بلغت في الطبعة التي اعتمدنا عليها واحداً وأربعين وتسعمئة شاهد؛ أمّا البغدادي شارح شواهده، فقد جعلها سبعاً وخمسين وتسعمئة.

وقد استشهد بالكثير من الشواهد غير مرّة. والشعراء الذين استشهد بأشعارهم من الذين يُحتجّ بأشعارهم، أي: من شعراء عصر الاحتجاج، وقد استشهد في مرّات قليلة بشعراء محدثين.

٥ ـ الاستشهاد بكلام الإمام علي بن أبي طالب المنسوب إليه في نهج البلاغة، ولا شكّ أنّ كلام الإمام في مقدّمة ما يُستشهد به، لكنّ الذي جعل اللغويين يتحرّجون من الاستشهاد بما نُسب إليه في «نهج البلاغة» هو ما دار حول هذا الكتاب من تشكيك في صحّة نسبة الكتاب. واستشهاد الرضيّ بكلام الإمام لا يعود إلى سبب لغويّ وحسب، بل يعود إلى تشيّع الرضيّ الذي يظهر في إطرائه للإمام، وفي بعض أمثلته، كقوله: «استخلف المرتضى المصطفى ﷺ»[٢]، وقوله: «الحسين، رضي الله عنه ـ ثالث الاثني عشر»[٣].

٦ ـ عرْض آراء العلماء في المسألة النحوية الواحدة، ثمّ الإدلاء بدلوه فيها من دون تعسُّف أو تعصّب متبعاً مبدأ «لا عصمة لباحث».

٧ ـ إظهار مقدرته اللغوية أحياناً، باللجوء إلى المبالغة في تطبيق الأحكام النحويّة، واستقصاء الأمثلة، والافتراضات اللغويّة

(١) انظر: خزانة الأدب ١/٧ ـ ١٦.
(٢) انظر ص ١٦٦ من الجزء الأول من هذا الكتاب.
(٣) انظر ص ٢٢٢ من الجزء الثالث من هذا الكتاب.

النظريّة، والتعليل الفلسفي المنطقيّ البعيد عن الواقع اللغوي[١].

* * *

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

- الكلمة وأقسامها.
- الكلام وتركيبه.
- الاسم وخواصّه.
- المُعرب من الأسماء.
- العامل.
- الإعراب اللفظيّ والإعراب التقديري.
- الممنوع من الصرف.
- المرفوعات.
- الفاعل وأحكامه.
- التنازع.
- مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله.
- المبتدأ والخبر.
- خبر «إنَّ» وأخواتها.
- خبر «لا» التي لنفي الجنس.
- اسم «ما»، و«لا» المشبَّهتين بـ«ليس».
- المنصوبات.
- المفعول المطلق.
- المفعول به.
- المنادى.
- المنصوب على الاختصاص.
- المنصوب على شريطة التفسير.
- التحذير.
- الإغراء.
- المفعول فيه.
- المفعول له.
- المفعول معه.
- الحال.
- التمييز.
- المستثنى.
- خبر «كان» وأخواتها.
- اسم «إنَّ» وأخواتها.
- المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس.
- خبر «لا» و«ما» المشبَّهتين بـ«ليس».
- المجرورات.
- الإضافة المعنوية.
- الإضافة اللفظية.
- إضافة الموصوف إلى الصفة والعكس.
- إضافة اسم التفضيل.
- أحكام الإضافة التي أخلَّ بها المصنِّف.
- المضاف إلى ياء المتكلم.
- الأسماء الستة مع ياء المتكلم.
- التوابع.
- النعت.
- عطف النسق.
- التأكيد.
- البدل.
- عطف البيان.
- المبنيّ.
- الضمائر.

(١) انظر مثلاً فصل التنازع، وآخر فصل المبتدأ والخبر في الجزء الأول، وفصل حرفي الاستفهام في آخر الجزء الرابع من هذا الكتاب.

ـ حرفا الاستفهام: الهمزة و«هَلْ».
ـ حروف الشرط.
ـ حروف الشرط والقسم.
ـ حرف الرَّدع.
ـ تاء التأنيث.
ـ التنوين.
ـ نون التوكيد.
ـ استطراد في ذكر بعض أحكام مفيدة.

* * *

وقد طُبع الكتاب طبعات عدَّة، منها:
ـ طبعة طهران، طبعة حجر، سنة ١٢٧١ هـ، وسنة ١٢٧٥ هـ.
ـ طبعة إستانبول، سنة ١٢٧٥ هـ.
ـ طبعة تبريز، سنة ١٢٩٨ هـ.
ـ طبعة لكنو سنة ١٣٢٠ هـ/ ١٨٨٢م.
ـ طبعة القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ.
ـ طبعة الشركة الصحافية العثمانية سنة ١٣١٠هـ.
ـ طبعة جامعة بنغازي (ليبيا) سنة ١٩٧٥ م بتصحيح وتعليق يوسف حسن عمر (الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م).
ـ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٩٨م/ ١٤١٩ هـ. وقد قمت بوضع مقدمة لها وحواشيها وفهارسها.

شرح الكافية البديعيّة

كتاب في علم البديع لعبد العزيز بن سرايا الحلّي، المعروف بـ «صفيّ الدين الحلي» (٦٧٧ هـ/ ١٢٧٨م ـ ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩م): وهو شرح لقصيدته الموسومة بـ «الكافية البديعيّة في المدائح النبوية».

والكتاب يشتمل على مئة وخمسة وأربعين بيتاً من البحر البسيط عليها شرح يتضمَّن مئة وأربعين باباً لأنواع البديع والبلاغة، أوّلها «براعة المطلع»، وآخرها «براعة الختام».

وفي مقدّمة كتابه فَصَّل الحلّيّ دواعي التأليف البلاغي وأهدافه وتطوّره. ومن أهدافه:

١ ـ معرفة وجه إعجاز القرآن الكريم.
٢ ـ معرفة كلام الرسول ﷺ الذي يدل على صحة نبوّته.
٣ ـ مدح الرسول ﷺ بقصيدة مطوّلة (بديعيّة).
٤ ـ إتمام جهود العلماء في وضع التصور النهائي لعلم البديع، ثم عرض المراحل التي مرّ بها التأليف البديعيّ كما يلي:

١ ـ مرحلة ابن المعتزّ (ت ٢٩٦ هـ) الذي اخترع سبعة عشر نوعاً.
٢ ـ مرحلة قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧ هـ) الذي أضاف ثلاثة عشر نوعاً فتكامل لهما ثلاثون.
٣ ـ مرحلة أبي هلال العكسري (ت ٣٩٥ هـ) وكان غاية ما جمع ٣٧ نوعاً.
٤ ـ مرحلة ابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٨ هـ) الذي أضاف ٣٣ نوعاً مما لا تعلق له بالبديع.
٥ ـ مرحلة أبي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ولم يذكر سوى ٢٩ نوعاً.
٦ ـ مرحلة شرف الدين التيفاشي (ت ٦٥١ هـ) الذي بلغ بها ٧٠ نوعاً.
٧ ـ مرحلة ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ) الذي أوصلها إلى ٩٠، وأضاف إليها ٣٠ نوعاً.

ثمّ يذكر الحلي فضله في هذا الشأن، وأنّه أوصلها إلى ١٤٠ نوعاً.

واتبع الحلي في عرض مادة الكتاب منهجاً واحداً طبقه على أبواب كتابه كافة على النحو التالي:

١ ـ عنوان النوع البديعي الذي اصطلح عليه.

٢ ـ بيت من القصيدة البديعية ـ من نظمه ـ في مدح الرسول ﷺ أو أصحابه أو غير ذلك أحياناً.

٣ ـ تعريف المصطلح البديعي في عدّة أسطر تعريفاً مقتضباً مستمدًّا في معظمه من أقوال المؤلفين السابقين.

٤ ـ إيراد الشواهد وتصديرها بآية كريمة، أو حديث نبوي، ثم الشعر، أو النثر...

وشخصية الحلي بارزة واضحة في كل ما كتب، وقد عرض مادته بأسلوب محكم الصوغ، دقيق المصطلح، كثير الشواهد، عديد المراجع، مدعم بأقوال علماء البلاغة. وعباراته تدل على أمانته العلمية، فهو لا ينتحل أقوال سابقيه، وإنما يعزو كل كلمة أخذها إلى صاحبها كأن يقول: هذا من مخترعات ابن المعتز... أو قدامة... أو من مخترعات ابن أبي الإصبع... واختياره للشواهد يدل على ذوق رفيع، وإحساس بجمال اللفظ والمعنى، وأكثر ما يورد الأبيات أو الفقرات النثرية التي لها مغزى معين أو قصة مشهورة أو شهرة في الأوساط الأدبية... وهي في معظمها من غرر الشعر العربي وعيون نثره.

ولعلّ طريقته الجديدة في التأليف أغرت المؤلفين فيما بعد باتباعه وتقليد طريقته، وربما بزُّوه وتجاوزوه بعد أن أفادوا من تجربته في نظم «البديعيات» وشرحها، من هؤلاء ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧ هـ) الذي نظم بديعيته وشرحها في «خزانة الأدب»...

ولشرح الكافية البديعية قيمة أخرى غير تأثيره في حركة التأليف التي تلته، وهي أنه لخص فنون البديع وأضاف إليها، وحول هذا الفن إلى علم يكتشف به القارىء جمال المعنى، ويعين الأديب على تحسين أسلوبه وتزيينه بطرائق التعبير التي تخدم المعنى المقصود. ولذلك، فالكتاب يعطي مفاتيح التفهم الجمالي للأدب، ويعين على ممارسة النقد الأدبي. وفضلاً عن ذلك، فقد كشف عن أبيات من الشعر لم تذكر في المصادر الأدبية إلّا لماماً، وعرَّف ببعض الشعراء والمؤلفين والمصنفات البلاغية التي لم تصل إلينا، ومنها ما هو مفقود أو مخطوط»[1].

وجاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

ـ براعة المطلع.
ـ الجناس.
ـ الطباق.
ـ الاستطراد.
ـ التوشيح.
ـ المقابلة.
ـ اللف والنشر.
ـ التذييل.
ـ الالتفات.
ـ التفويف.
ـ الهزل الذي يراد به الجد.
ـ عتاب المرء نفسه.
ـ رد العجز على الصدر.

---

(١) عن مقدّمة محقّق الكتاب. ص ٥ ـ ٩.

- الموازبة.
- الهجاء في معرض المدح.
- التهكم.
- الإبهام.
- النزاهة.
- التسليم.
- التخيير.
- القول بالموجب.
- الافتنان.
- المراجعة.
- المناقضة.
- التغاير.
- الاكتفاء.
- تشابه الأطراف.
- الاستدراك.
- الاستثناء.
- التشريع.
- التمثيل.
- تجاهل العارف.
- إرسال المثل.
- التتميم.
- الكلام الجامع.
- التوجيه.
- القسم.
- الاستعارة.
- مراعاة النظير.
- براعة التخلص.
- الاطراد.
- التكرار.
- التورية.
- المذهب الكلامي.
- التوشيع.
- المناسبة اللفظية.
- التكميل.
- العكس.
- الترديد.
- المبالغة.
- الإغراق.
- الغلو.
- الإيغال.
- نفي الشيء بإيجابه.
- الإشارة.
- النوادر.
- الترشيح.
- الجمع.
- التفريق.
- التقسيم.
- الجمع مع التفريق.
- الجمع مع التقسيم.
- ائتلاف المعنى مع المعنى.
- الاشتراك.
- الإيجاز.
- المشاكلة.
- ائتلاف اللفظ مع المعنى.
- التشبيه.
- الاشتقاق.
- التصريع.
- التشطير.
- الترصيع.
- الموازنة.

ـ التجزئة .
ـ التسجيع .
ـ المماثلة .
ـ التسميط .
ـ التطريز .
ـ الإرداف .
ـ الكناية .
ـ الالتزام .
ـ المواردة .
ـ التجريد .
ـ المجاز .
ـ الترتيب .
ـ الإلغاز .
ـ الإيضاح .
ـ التوليد .
ـ سلامة الاختراع .
ـ حسن الاتباع .
ـ ائتلاف اللفظ مع اللفظ .
ـ التوهيم .
ـ تشبيه شيئين بشيئين .
ـ ائتلاف اللفظ مع الوزن .
ـ البسط .
ـ السلب والإيجاب .
ـ حصر الجزئي وإلحاقه بالكلي .
ـ الفرائد .
ـ العنوان .
ـ حسن النسق .
ـ التعريض .
ـ الإتفاق .
ـ ائتلاف المعنى مع الوزن .
ـ المقلوب والمستوي .
ـ التهذيب والتأديب .
ـ التوزيع .
ـ الانسجام .
ـ الإيداع .
ـ التمكين .
ـ التسهيم .
ـ الاستعانة .
ـ التفصيل .
ـ التنكيت .
ـ الحذف .
ـ الاتساع .
ـ التفسير .
ـ التعليل .
ـ التعطيف .
ـ جمع المؤتلف والمختلف .
ـ الاستتباع .
ـ التدبيج .
ـ الإبداع .
ـ الاستخدام .
ـ الطاعة والعصيان .
ـ التفريع .
ـ المدح في معرض الذم .
ـ التعديد .
ـ المزاوجة .
ـ حسن البيان .
ـ السهولة .
ـ الإدماج .
ـ الاحتراس .
ـ براعة الطلب .

ـ الاعتراض.

ـ المساواة.

ـ العقد.

ـ الاقتباس.

ـ التلميح.

ـ الرجوع.

ـ براعة الختام.

ونشر مجمع اللغة العربية في دمشق هذا الكتاب بتحقيق الدكتور نسيب نشاوى سنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م، ثمّ أعادت دار صادر في بيروت طباعة هذه النشرة سنة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

وانظر: «الكافية البديعية في المدائح النبوية».

شرح الكافية الشافية

كتاب في النحو لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م)، شرح فيه منظومته في النحو الموسومة بعنوان «الكافية الشافية»، وهي منظومة طويلة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز، تضمّ النحو والصرف معاً، تشتمل على ٦٤ باباً، ينطوي تحتها ٦٧ فصلا. وهذا الشرح نثريّ، وقد سمّاه مؤلّفه «الوافية». وواضح من هذين المصنَّفين «الكافية الشافية»، و«الوافية»، تأثّر ابن مالك بابن الحاجب في تسمية المتن بالكافية والشرح بالوافية، وإن كان صنيع ابن مالك في المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة، حتى يمكن أن يقال إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب، فكافية ابن الحاجب موجز مركّز في النحو فقط، وكافية ابن مالك نظم مطوّل في النحو والصرف معاً، ووافية ابن مالك نثر كالشرح لنظم الكافية، ووافية ابن الحاجب نظم لكافيته، وقد خصّ ابن الحاجب الصرف بمصنف خاص سماه «الشافية»، وهو موجز مركّز كالكافية، في حين جمع ابن مالك النحو والصرف في منظومته: «الكافية الشافية».

قال ابن مالك في مقدّمة كتابه: «سألني بعض الألباء المعتنين بحقائق الأنباء أن أتلو «الكافية الشافية» بشرح تخفّ فيه المؤونة، وتحفّ به المعونة، ويكون به الغناء مضموماً، والعناء مأموناً، فأجبت دعوته دون توقّف...

وقد جاءت موضوعات الكتاب على النحو الآتي:

ـ باب شرح الكلام وما يتألف منه.

ـ باب الإعراب والبناء.

ـ إعراب المثنى والمجموع على حدَّه.

ـ إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه.

ـ إعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة.

ـ إعراب المعتل من الأسماء والأفعال.

ـ باب النكرة والمعرفة.

ـ فصل في المضمر.

ـ فصل في ضمير الشأن.

ـ فصل في الضمير المسمَّى فصلاً.

ـ فصل العَلَم.

ـ فصل الموصول.

ـ فصل في أسماء الإشارة.

ـ فصل في المعرف بالأداة.

ـ باب الابتداء.

- فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ.
- باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر.
- باب «ما» و«لا» و«إن» المشبهات بـ «ليس».
- باب أفعال المقاربة.
- باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر.
- باب «لا» العاملة عمل «إن».
- باب الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين.
- فصل في إجراء القول مجرى الظن.
- فصل في «أعلم» وما جرى مجراه.
- باب الفاعل.
- باب النائب عن الفاعل.
- باب اشتغال العامل عن المعمول.
- باب تعدي الفعل ولزومه.
- باب التنازع في العمل.
- باب المفعول المطلق.
- باب المفعول له.
- باب المفعول فيه وهو الظرف.
- باب المفعول معه.
- باب الاستثناء.
- باب الحال.
- باب التمييز.
- باب حروف الجر.
- باب القسم.
- باب الإضافة.
- إعطاء المضاف بعض أحوال المضاف إليه.
- الأسماء التي تلازم الإضافة لفظاً ومعنى.
- إضافة «كلا» و«كلتا»، و«لبى» و«سعدى»، و«وحد»، و«الفم»، و«إزاء» و«حذاء»، و«وسط»، و«بين»، و«حيث»، و«إذ»، و«إذا»، و«آية»، و«ريث».
- ما يلازم الإضافة معنى ويفارقها لفظاً.
- حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه في الإعراب والتذكير والتأنيث.
- حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً.
- حذف المضاف إليه.
- باب النداء.
- تابع المنادى.
- فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.
- فصل في الأسماء المختصة بالنداء.
- باب الاستغاثة.
- باب الندبة.
- باب الترخيم في النداء.
- باب الاختصاص المشابه للنداء.
- باب التحذير والإغراء.
- باب أسماء الأفعال والأصوات.
- فصل في أسماء الأصوات.
- باب نوني التوكيد.
- فصل في التنوين.
- باب ما ينصرف وما لا ينصرف.
- باب إعراب الفعل.
- باب عوامل الجزم.
- فصل في «لو».
- فصل في «لمّا» و«أمّا».

ـ فصل في تصريف الفعل غير الثلاثي وما يتعلق بذلك.

ـ مصادر الأفعال غير الثلاثية.

ـ اسم المرة واسم الهيئة.

ـ أبنية اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي.

ـ فصل في الأمر وصوغ اسمي الزمان والمكان.

ـ اسم الآلة.

ونُشر الكتاب في دار المأمون للتراث في دمشق بتحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، وفي دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود سنة ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

شرح اللَّمْعة البدرية في علم العربية

كتاب في النحو للشيخ عبد الله بن يوسف المعروف بـ«ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م ـ ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م)، شرح فيه كتاب «اللمحة البدرية في علم العربية» لمحمد بن يوسف المعروف بـ«أبي حيان النحوي» (٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦م ـ ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م).

قال ابن هشام في مقدمة كتابه: «فهذه نكت حررتها على «اللمحة البدرية في علم العربية» لأبي حيان الأندلسي مكملة من أبوابها ما نقص، ومسبلة من أذيالها ما قلص، ومستهوية لواضعها من أولي الألباب دعاء يُستجاب وثناء يُستطاب.

وقد خالف ابنُ هشام أبا حيّان في كثير من آرائه، كما خالفه في طرق أدائه، فقد كان أبو حيّان معقّداً بعض التعقيد، في حين كان ابن هشام واضحاً كلّ الوضوح، كما كان أقدر منه على الاستنباط في القياس.

ونشرت الكتاب جامعة بغداد سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧ م بتحقيق هادي نهر، ومطبعة المدني في القاهرة بتحقيق صلاح رواي سنة ١٩٨٢م.

الشرح المخْتَصر

كتاب في البلاغة لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧١٢ هـ/ ١٣١٢م ـ ٧٩٣ هـ/ ١٣٩٠م)، شرح فيه كتاب «تلخيص المعاني» لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، المعروف بـ«خطيب دمشق» (٦٦٦ هـ/ ١٢٦٨م ـ ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨م). وكتاب «تلخيص المعاني» هو مختصر للقسم الثالث من كتاب «مفتاح العلوم» لسراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي (٥٥٥هـ/ ١١٦٠ ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩م)[1].

و«الشرح المختصر» أحد شرحي القزويني؛ لأنّ القزويني شرح «تلخيص المفتاح» «شرحاً عظيماً ممزوجاً، وفرغ من تأليفه في صفر سنة ٧٤٨ هـ، ثم شرحه شرحاً ثانياً مختصراً من الأول، زاد فيه ونقص، وفرغ منه بغجدوان سنة ٧٥٦ هـ. وقد اشتهر الشرح الأول بـ«المطول»، والشرح الثاني بـ«المختصر». وهما أشهر شروحه وأكثرها تداولاً لما فيهما من حسْن السبْك ولطف التعبير، فإنّهما تحرير نحرير أيّ نحرير»[2].

وعلى كِلا الشرحين حواشٍ عديدة. ممّا يدل

(١) انظر في موسوعتنا هذه: «مفتاح العلوم»، و«تلخيص المفتاح».
(٢) كشف الظنون. ص ٤٧٤.

على شهرتهما وإقبال العلماء عليهما.

أمّا مباحث الشرحين، فهي مباحث كتاب «تلخيص المفتاح» نفسه، وهذا أمر بديهيّ بالنسبة إلى كتابين وُضعا لتفسير كتاب آخر، وقد جاءت هذه المباحث كالآتي:

ـ مقدّمة في الفصاحة والبلاغة.

علم المعاني:

ـ أحوال الإسناد الخبري.

ـ أحوال المسند إليه.

ـ أحوال المسند.

ـ أحوال متعلّقات الفعل.

ـ القصر.

ـ الإنشاء.

ـ الفصل والوصل.

ـ الإيجاز والإطناب والمساواة.

علم البيان:

ـ التشبيه.

ـ الحقيقة والمجاز.

ـ الكناية.

علم البديع:

ـ المحسِّنات المعنوية.

ـ المحسِّنات اللفظية.

ـ السرقات الشعريّة.

وقد طبع «الشرح المختصر» في قم سنة ١٣٤٩ هـ (مطبعة غدير ـ الناشر: كتا بغروشي كتبى نجفى).

شرح مختصر المعاني في المعاني والبيان والبديع

انظر: الشرح المختصر.

الشرح المطوَّل

انظر: الشرح المخْتَصر.

شرح المفصَّل

كتاب ضخم في النحو لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بـ «ابن يعيش» (٥٥٣هـ/ ١١٥٨م ـ ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥م)، وهو شرح لكتاب «المفصّل» لمحمود بن عمر المعروف بـ«الزمخشري» (٤٦٧ هـ/ ١٠٧٤م ـ ٥٣٨ هـ/ ١١٣٤م).

وللمفصَّل الكثير من الشروح، لكن شرح ابن يعيش انفرد بالشهرة بين العلماء، وذلك أنّ الشارح أقبل على المفصَّل، كما يقول في مقدّمة شرحه، وهو في سنّ السبعين، بعد أن نضج علماً، وترسَّخت قدمه في النحو والصرف، وأصبح خبيراً بمذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين.

أمّا سبب تخصيصه كتاب «المفصّل» بالشرح دون غيره من كتب النحاة، فلأنّ هذا الكتاب، كما يذكر في مقدمة شرحه، جليل القدر، نابه الذكر، إلّا أنّ فيه ألفاظاً أشكلت، وعبارات مجملة، ومعانٍ خالية من الدليل. قال: «لما كان الكتاب الموسوم بـ «المفصّل» من تأليف الإمام العلّامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، رحمه الله، جليلاً قدره، نابهاً ذكرُه، قد جمعت أصولَ هذا العلم فصولُه، وأوجز لفظه، فتيسَّر على الطالب تحصيله، إلّا أنّه مشتمل على ضروب، منها أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ، فهو مجمل. ومنها ما هو بادٍ للأفهام، إلّا أنّه خالٍ من الدليل مهمل، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله،

وأُتبع كلَّ حكم منه حججَه وعِلَله. ولا أَدّعي أنّه، رحمه الله، أخلّ بذلك تقصيراً عمّا أتيت به في هذا الكتاب، إذ من المعلوم أنّ من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطناب».

ويتلخَّص منهج ابن يعيش في شرحه في أنّه تابعَ الزمخشريَّ في مفصّله فصلاً فصلاً، وفقرةً فقرةً، وعبارةً عبارة من أوّل الكتاب إلى آخره. فكان يُثبت كلام الزمخشري بحسب تقسيمات الزمخشري نفسه لهذا الكلام، ثمّ يُتبعه بالشرح والتفصيل، والنقد، متوسّعاً في شرحه، عارضاً لآراء النحويين المختلفة في المسألة الواحدة، حتى جاء شرحه أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة على اختلاف مدارسهم، «حتى كأنه لم يترك مصنَّفاً لعَلَم من أعلامهم إلّا استوعبه، وتمثَّل كلّ ما فيه من آرائه تمثُّلاً منقطع النظير»[١].

والقارىء لهذا الشرح يظهر له منذ الصفحات الأولى شدّة حماسة ابن يعيش للبصريين، وانتصاره لهم، وهو يسمّيهم «أصحابه»[٢]، موهناً آراء الكوفيين ومن وافقهم، مكثِراً من الاستشهاد بسيبويه، حتى كاد أن يستنفد آراءه. وهو دائم التأييد له، فإن وجد أنّ رأياً من آرائه سيبويه لا يوافقه، وهذا نادر، ذهب إلى أنّ هذا الرأي هو «الظاهر» من كلام سيبويه[٣]. وقد انتصر لرأي البصريين في أنّ «الاسم» مشتقّ من «السموّ» لا من «السمة» كما قال الكوفيّون[٤]، وفي أنّ فاعل «ضربني» في قولك: «ضربني وضربت زيداً» مُضْمَر دل عليه مفعول «ضربت»، وليس كما قال الكسائي إنه لا فاعل له[٥]؛ وفي أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما ذهب إليه الكوفيون[٦]، كذلك ضعَّف رأي هؤلاء في أنّ الاسم الواقع بعد «لولا» يرتفع بها لنيابتها عن الفعل[٧]، كما ضعَّف رأيهم في أنّ «إنّ» وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر، وإنّما هو مرفوع على حاله قبل دخول «إنّ» وصواحبها[٨].

ولكن تعصّبه للبصريين لم يمنعه من استحسان بعض آراء الكوفيّين، وذلك في أحيانٍ قليلة، كاستحسانه تخريجهم لقراءة: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] على أنّ «إنْ» نافية، واللام بمعنى «إلّا»، والتقدير: ما هذان إلّا ساحران[٩]، وجوَّز رأي الكوفيّين في صرف ما لا ينصرف في الضرورة الشعريَّة[١٠]، واستحسن رأي أبي علي الفارسيّ في أنّ المعطوف في مثل «قام محمد وعُمَر» معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأوّل[١١]،

(١) المدارس النحوية. ص ٢٨٠.
(٢) انظر: التعجب، فقرة عدم التصرف في الجملة التعجبية.
(٣) انظر: فعل اللازم والمتعدي.
(٤) شرح المفصّل ١/ ٨٣ (طبعة دار الكتب العلمية، وهي الطبعة التي نعتمدها في هذه الدراسة).
(٥) شرح المفصّل ١/ ٢٠٦.
(٦) شرح المفصّل ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٧) شرح المفصّل ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.
(٨) شرح المفصّل ١/ ٢٥٥.
(٩) شرح المفصّل ٢/ ٣٥٧.
(١٠) شرح المفصّل ١/ ١٨٧.
(١١) شرح المفصّل ٥/ ٤.

وفي أنّ اللام الداخلة أو اللازمة مع «إن» الملغاة فارقة بينها وبين «إن» النافية[١].

وهو في شرحه يستشهد بالكثير من الآيات القرآنية[٢]، والقراءات، والشواهد الشعريّة[٣]، كما استشهد بالأحاديث النبويّة[٤]، والأمثال[٥]، والأقوال[٦].

وكان يشرح ما يجده صعباً من الألفاظ، وينسب الأبيات الشعريّة التي لم ينسبها الزمخشريّ، ويُبيِّن مواضع الاستشهاد فيها، إلى عرض آراء مختلفة في المسألة الواحدة، ثمّ مناقشتها.

وفي الجملة، جاء الشرح محقّقاً غايته، مستوفياً شروطه، حتى قال ابن خلّكان: «ليس في جملة الشروح مثله»[٧]، وقال القفطيّ: «وصل به ما فَصَّله، وفرّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركيّة القوم ما جُمّ له، وشرَّفه بعنايته وإعانته، فنوّه بذكْره وجَمَّلَه، وبسط فيه القول بَسْطاً أعيا الشارحين، وأظهر من عُونه وعُيونه مافتح به باباً للمادحين»[٨].

وقد جاءت موضوعات الكتاب على النحو الآتي:

- شرح مقدمة المفصل.
- في معنى الكلمة والكلام.
- فصل تعريف الكلمة والكلام.
- أقسام الكلمة.

القسم الأول
من الكتاب وهو قسم الأسماء

- فصل تعريف الاسم وخصائصه.
- خصائص الاسم.
- ومن أصناف الاسم.
- اسمُ الجِنْس.
- فصل تعريفه وقسماه.
- ومن أصناف الاسم العَلَم.
- فصل تعريف العلم وأقسامه.
- العلم المنقول.
- العَلَم المرتجل.
- فصل اجتماع الاسم واللقب.
- فصل العَلَم المختصّ بالحيوان.
- فصل علم الجنس المختصّ بالحيوان.
- فصل إجراء المعاني مجرى الأعيان.
- فصل عَمَليَّة الأوزان الصَّرفية.
- فعل العَلَم بالغَلَبة.
- فصل دخول لام التعريف على الأعلام.
- فصل تأويل العلم.
- فصل تعريف المثنى والمجموع.
- فصل أسماء الكناية.

---

(١) شرح المفصّل ٤/٥٤٨.
(٢) انظر فهرس الآيات القرآنية في المجلد الأخير من هذا الكتاب.
(٣) انظر فهرس الشواهد وفهرس القوافي في المجلد الأخير من هذا الكتاب.
(٤) انظر فهرس الأحاديث النبوية في المجلد الأخير من هذا الكتاب.
(٥) انظر فهرس الأمثال في المجلد الأخير من هذا الكتاب.
(٦) انظر فهرس الأقوال في المجلد الأخير من هذا الكتاب.
(٧) وفيات الأعيان ٧/٥٢.
(٨) إنباه الرواة ٤/٤٦.

ـ فصل ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

ـ حكم الفعل المسند إلى ضمير الجمع في التذكير والتأنيث.

ـ فصل حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأنيث.

ـ فصل الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة.

ـ الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة.

ـ ومن أصناف الاسم المُصَغَّر.

ـ صياغتُه.

ـ تصغير الخماسيّ.

ـ فصل ردّ الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التصغير.

ـ فصل ما لا يرُدّ محذوفه عند التصغير.

ـ فصل ما تُرَدّ لامه المحذوفة عند التصغير.

ـ فصل تصغير ما فيه حرف مُبدل من غيره.

ـ فصل تصغير ما ثالثه واوٌ وسَطاً.

ـ قلب الواء ياءً في التصغير إذا وقعت لاماً.

ـ فصل اجتماع ياءَين في التصغير.

ـ فصل تصغير ما خُتم بتاء التأنيث.

ـ تصغير ما خُتم بالألف.

ـ فصل تصغير ما كان على خمسة أحرف رابعه حرف مدّ زائد.

ـ تصغير الاسم الثلاثي المزيد بحرفين وليست إحدى الزيادتين مدّة.

ـ تصغير الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف والرباعيّ المزيد.

ـ فصل جواز التعويض وتركُه فيما يُحذف من الزوائد عند التصغير.

ـ فصل تصغير جمع القلّة.

ـ تصغير جمع الكثرة.

ـ تصغير اسم الجمع.

ـ فصل ما جاء في التصغير على غير بناء المُكَبَّر.

ـ فصل تصغير الشيء لدنوّه من الشَّيء.

ـ فصل تصغير الفعل.

ـ فصل ما كان من الأسماء على بناء التصغير.

ـ فصل تصغير الأسماء المُرَكَّبة.

ـ فصل تصغير الاسم المُرخَّم.

ـ فصل ما لا يُصَغَّر.

ـ فصل تصغير الأسماء المُبْهمة.

ـ ومن أصناف الاسم المنسوب.

ـ فصل تعريفه.

ـ النَّسَب الحقيقيّ والنَّسَب غير الحقيقيّ.

ـ التغييرات التي تحدثها النسبة في الاسم.

ـ فصل حذف التاء ونونَي التثنية والجمع في النسبة.

ـ فصل النسبة إلى الاسم الثلاثي المكسور العين.

ـ فصل النسبة إلى فعيلة وفَعولة وفُعيلة.

ـ فصل النسبة إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مُشَدَّدة.

ـ فصل النسبة إلى المعتلّ اللام من فَعيل وفعيلة وفُعَيل وفُعَيلة.

ـ النسبة إلى المعتلّ اللام من فَعول وفَعولة.

ـ فصل النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه مُنقلِبة.

القسم الثاني

في الأفعال

القسم الثالث
في الحُروف

القسم الرابع
في المُشْتَرَك

- فصل عدم إدغام الألف.
- فصل إدغام الهاء.
- فصل إدغام العين.
- فصل إدغام الحاء.
- فصل إدغام الغين والخاء.
- فصل إدغام القاف والكاف.
- فصل إدغام الجيم.
- فصل إدغام الشين.
- فصل إدغام الياء.
- فصل إدغام الضاد.
- فصل إدغام اللام.
- فصل إدغام الراء.
- فصل إدغام النون.
- فصل إدغام الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء.
- فصل إدغام الفاء.
- فصل إدغام الباء.
- فصل إدغام الميم.
- فصل إدغام تاء افْتعل.
- فصل إدغام تاء تفعَّل وتفاعَلَ.
- فصل الإدغام الشاذّ.
- فصل الحذف بدل الإدغام.

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة ليبزغ في ألمانيا سنة ١٨٨٢ م بتحقيق المستشرق الألماني جوستاف ياهن (G. John).
- طبعة المطبعة المنيرية في مصر، بدون تاريخ.
- طبعة عالم الكتب ببيروت، وهي إعادة طبع لطبعة المطبعة المنيرية.
- طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م (وقد قدمتُ لهذه الطبعة ووضعت هوامشها وفهارسها).

شرح المقدّمة المحسبة

كتاب في النحو لطاهر بن أحمد، المعروف بـ «ابن بابشاذ» (. . . - ٤٦٩ هـ/ ١٠٧٦م)، شرح فيه كتابه «المقدمة المحسبة في النحو». وقد نشر الكتاب في شركة الربيعان بالكويت سنة ١٩٨٦ م بتحقيق خالد عبد الكريم، وفي الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية في القاهرة سنة ١٩٧٨م بتحقيق محمد أبو الفتوح شريف.

شرح المكودي على الألفية

كتاب في النحو لعبد الرحمن بن علي المكودي (. . . - ٨٠٧ هـ/ ١٤٠٥م)، شرح فيه ألفية ابن مالك (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م - ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م).

قال المكودي في مقدمة كتابه:

«أما بعد، فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك، تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البادي ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب مني أن أضع شرحاً على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته، فأجبته إلى ما اقترح عليّ وأسعفته بما

أمل لديّ، والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم بمنّه وكرمه آمين».

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

- الكلام وما يتألف منه.
- المعرب والمبنيّ.
- النكرة والمعرفة.
- العلم.
- اسم الإشارة.
- الموصول.
- المعرّف بأداة التعريف.
- الابتداء.
- كان وأخواتها.
- فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس.
- أفعال المقاربة.
- إن وأخواتها.
- لا التي لنفي الجنس.
- ظن وأخواتها.
- أعلم وأرى.
- الفاعل.
- النائب عن الفاعل.
- اشتغال العامل عن المعمول.
- تعدي الفعل ولزومه.
- التنازع في العمل.
- المفعول المطلق.
- المفعول له.
- المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً.
- المفعول معه.
- الاستثناء.
- الحال.
- التمييز.
- حروف الجر.
- الإضافة.
- المضاف إلى ياء المتكلم.
- إعمال المصدر.
- إعمال اسم الفاعل.
- أبنية المصادر.
- أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها.
- الصفة المشبهة باسم الفاعل.
- التعجب.
- نعم وبئس وما جرى مجراهما.
- أفعل التفضيل.
- النعت.
- التوكيد.
- عطف البيان.
- عطف النسق.
- البدل.
- النداء.
- فصل في تابع المنادى.
- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.
- أسماء لازمت النداء.
- الاستغاثة.
- الندبة.
- الترخيم.
- الاختصاص.

ـ التحذير والإغراء.
ـ أسماء الأفعال والأصوات.
ـ نونا التوكيد.
ـ ما لا ينصرف.
ـ إعراب الفعل.
ـ عوامل الجزم.
ـ فصل «لو».
ـ أما ولولا ولوما.
ـ الإخبار بالذي والألف واللام.
ـ العدد.
ـ كم وكأين وكذا.
ـ الحكاية.
ـ التأنيث.
ـ المقصور والممدود.
ـ جمع التكسير.
ـ التصغير.
ـ النسب.
ـ الوقف.
ـ الإمالة.
ـ التصريف.
ـ فصل في زيادة همزة الوصل.
ـ الإبدال.
ـ الادّغام.

ـ وللكتاب طبعات عدّة، منها: طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بعناية إبراهيم شمس الدين سنة ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م.

شرح ملحة الإعراب

كتاب في النحو للقاسم بن علي الحريري (٤٤٦ هـ/ ١٠٥٤م ـ ٥١٦ هـ/ ١١٢٢م).

والكتاب شرح لِـ «ملحة الإعراب»، وهي أرجوزة في النحو للحريري نفسه تقع في ٣٧٤ بيتاً، وقد شرحها وعلق عليها بعض العلماء، ومن شروحها:

ـ اللمحة على الملحة لجلال الدين السيوطي.
ـ تحفة الأحباب على ملحة الإعراب لحرق الحضرمي.
ـ كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب لأحمد الفاكهي.
ـ مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحة الإعراب لمحمد العاقب بن سيد محمد السوسيّ.

وقد اعتمد الحريري في شرحه السهولة والوضوح مع الإيجاز والتركيز من دون ذكر أوجه الخلاف بين النحاة، مستشهداً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية.

ويقع الكتاب في تسعة وخمسين باباً تناولت أبواب النحو والصرف على النحو الآتي:

ـ المقدمة.
ـ باب الاسم.
ـ باب الفعل.
ـ باب الحرف.
ـ باب النكرة والمعرفة.
ـ باب التَّعريف.
ـ باب قسمة الأفعال.
ـ باب الفعل الماضي.
ـ باب الأمر.
ـ باب الفعل المضارع.
ـ باب الإعراب.
ـ باب تنوين الاسم المفرد المُنصرف.

- باب الأسماء الستّة المعتلّة المُضافة.
- باب حروف العلّة.
- باب إعراب الاسم المنقوص.
- باب المقصور من الأسماء.
- باب التثنية.
- باب جمع المذكّر السّالم.
- باب جمع المؤنّث السّالم.
- باب جمع التّكسير.
- باب حروف الجرّ.
- باب حروف القسم.
- باب الإضافة.
- باب المضاف.
- باب «كم» الخبريّة.
- باب المبتدأ والخبر.
- باب اشتغال الفعل عن المفعول بما يلحقه من الضّمائر.
- باب الفاعل.
- باب ما لم يُسَمَّ فَاعِلُه.
- باب المفعول به.
- باب ظننت وأخواتها.
- باب عمل اسم الفاعل المنوَّن.
- باب المصدر.
- باب المفعول له.
- باب المفعول معه.
- باب الحال.
- باب التّمييز.
- باب حبّذا.
- باب «كم» الاستفاميّة.
- باب الظّرف.
- باب الاستثناء.
- باب «لا» النافية.
- باب التّعجُّب.
- باب الإغراء.
- باب التّحذير.
- باب إنَّ وأخواتها.
- باب كان وأخواتها.
- باب «ما» النّافية الحجازيَّة المشبَّهة بليس.
- باب النّداء.
- باب التّرخيم.
- باب التّصغير.
- باب الحروف الزَّوائد.
- باب النَّسب.
- باب التّوابع.
- باب ما لا ينصرف.
- باب العدد.
- باب نواصب الأفعال.
- باب الجوازم.
- باب الشّرط والجزاء.
- باب البناء.

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بعناية كامل مصطفى الهنداوي سنة ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م.

شرح الوافية نظم الكافية

كتاب في النحو لجمال الدين عثمان بن عمر المعروف بـ«ابن الحاجب» (٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م - ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م)، وهو شرح لمنظومته «الوافية» التي هي نظم لكتابه «الكافية»، وهو موجز مركّز في النحو.

وقد نشرت الكتاب مطبعة الآداب بالنجف الأشرف سنة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م بتحقيق موسى بناي العليلي.

ابن شرشير

= عبد الله بن محمد (٢٩٣ هـ/ ٩٠٥م).

الشَّرط

١ ـ تعريفه: الشرط، في اللغة، مصدر «شَرَطَ». وشرَط عليه أمراً: ألزمه إيّاه، وهو، في النحو، قرنُ أمرٍ بآخر مع وجود أداة شرط، بحيث لا يتحقّق الثاني إلّا بتحقق الأوّل، نحو: «إنْ تدرسْ تَنْجَحْ». وأدوات الشرط قسمان:

أ ـ جازمة لفعلين مضارعين: وتشمل حرفين هما: إنْ، وإذما، وعشرة أسماء، هي: مَنْ، ما، مَهْما، متى، أيّان، أينَ، أنّى، حيثما، أيّ، كيفما. وكلّها مبنيَّة ما عدا «أيّ» فهي معرَبة. انظر كلًّا في مادّته.

ب ـ غير جازمة: وتشمل سبع أدوات، وهي: إذا، لَوْ، لولا، لوما، أمّا، كلّما، وكيف. انظر كلًّا في مادّته.

٢ ـ الشَّرط والجواب: تجزم أدوات الشرط الجازمة فعلين مضارعين يُسمَّى أوّلهما فعل الشرط والثاني جوابه، نحو الآية: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧] («تفعلوا»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون... «يعلمْه»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط...). ويجب أن يكون فعل الشرط فعلاً خبريًّا[١] متصرّفاً غير مقترن بِ «قَدْ»، أو «لَنْ»، أو «ما» النافية، أو السين، أو سوف.

فإن وقع اسم بعد أداة الشرط، قدَّرنا فعلاً محذوفاً يُفسِّره الفعل المذكور، نحو الآية: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] («أحد» فاعل لفعل الشرط المحذوف، وجملة «استجارك» المذكورة مفسِّرة للفعل المحذوف). وإذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً منفيًّا، جاز في جواب الشرط الرفع والجزم، نحو قول شوقي (من الخفيف):

إن رَأَتْـنـي تَـمِـيـلُ عَـنِّـي كَـأَنْ لَـمْ
تَـكُ بَـيْـنـي وَبَـيْـنَـهـا أَشْـيـاءُ

ونحو: «إن لم تدرسْ ترسبُ»[٢].

٣ ـ اقتران جواب الشرط بالفاء: الأصل في جواب الشرط أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً[٣]، غير أنّه قد يقع جواباً لما هو غير صالح لأن يكون شرطاً، فيجب حينئذٍ اقترانه بالفاء لتربطه بالشرط، وتُسمَّى هذه الفاء «فاء الجواب» لوقوعها في جواب الشرط، أو «فاء الربط» لربطها الجواب بالشرط. وهي واجبة إذا كان جواب الشرط:

أ ـ جملة اسميَّة، نحو الآية: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الأنعام: ١٧].

ب ـ فعلاً طلبيًّا، نحو الآية: ﴿إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

ج ـ فعلاً جامداً، نحو الآية: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرٗا مِّن

---

(١) أي: ليس أمراً، ولا نهياً، ولا مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب.

(٢) في حال الرفع تكون جملة «ترسب» في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط. ولك أن تعتبرها جملة ابتدائيّة، وجواب الشرط محذوف دلّت عليه جملة «ترسب» التي تركت مكانها في أول الكلام، وجاءت بعد الجملة الشرطيّة.

(٣) أي: أن يكون فعلاً خبريًّا متصرّفاً غير مقترن بـ «قَدْ»، أو «لن»، أو «ما» النافية، أو السين، أو سوف.

جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩ـ ٤٠].

د ـ مُصَدَّراً بـ «ما»، نحو الآية: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

هـ ـ مصدَّراً بِـ «لَنْ»، نحو الآية: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

و ـ مصدَّراً بـ «قد»، نحو الآية: ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

ز ـ مصدَّراً بالسين أو سوف، نحو الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨].

ح ـ مصدَّراً بـ «رُبَّ»، نحو: «إن تجيءْ فربَّما أجيءُ».

ط ـ مصدَّراً بِـ «كَأَنَّما»، نحو الآية: ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

ي ـ مصدَّراً بأداة شرط، نحو: «مَنْ يصادِقْكَ، فإن كان حسَنَ الخُلق، فصادِقْه».

وإذا كان جواب الشرط صالحاً لأن يكون شرطاً، فلا حاجة لربطه بالفاء، إلّا أن يكون مضارعاً مثبتاً، أو منفيًّا بـ «لا»، فيجوز الربط وعدمه، ومن الربط الآية: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، والآية: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣].

ويجوز أن تُغْني «إذا» الفجائيَّة عن «الفاء» إذا كانت أداة الشرط «إن» والجواب جملة إسميَّة غير طلبيَّة، نحو الآية: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

٤ ـ حذف فعل الشرط: قد يُحذف فعل الشرط إذا كانت أداة الشرط «إنْ» مقرونةً بـ «لا»، نحو قول الأحوص (من الوافر):

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بِكُفءٍ ... وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإن لم تُطَلِّقْها... وقد يُحذَف أيضاً بعد «مَنْ» مقرونة بـ «لا»، نحو: «مَنْ يُسَلِّمْ عليكَ فَسَلِّمْ عليه، ومن لا، فلا تَعْبأْ بِهِ» (أي: ومن لا يُسَلِّمْ فلا تَعْبأْ بِهِ).

٥ ـ حذف جواب الشرط: يُحذف جواب الشرط جوازاً، إن لم يكن في الكلام ما يصلح لأن يكون جواباً، وذلك بأن يُشعِر الشرطُ نفسُه بالجواب، نحو الآية: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥]. أي: إن استطعتَ فافعل؛ أو بأن يقع الشرط جواباً لكلام، كأن يقول لك صديقُك: «أتكافىء سعيداً؟»، فتُجيبه: «إن نَجَحَ». أي: إن نجح أكافئه.

ويُحذف جواب الشرط وجوباً إن كان ما يدلُّ عليه جواباً في المعنى، نحو: «أنتَ ناجح إن اجتهدتَ»، و«أنتَ، إن اجتهدتَ، ناجح».

٦ ـ حذف فعل الشرط وجوابه معاً: قد يُحذف فعل الشرط والجواب معاً، وتبقى الأداة وحدَها، وذلك إذا دلّ عليهما دليل، نحو قول الشاعر (من الرجز):

قالتْ بناتُ العَمِّ: يا سَلْمى، وإنْ ... كان فَقِيراً مُعْدِماً؟ قالتْ: وإنْ

أي: وإن كان فقيراً مُعدِماً، فقد رضيتهُ. ونحو حديث أبي داود: «مَنْ فَعَل فقد أحْسَنَ، ومن لا فلا»، أي: ومن لا يفعل فلا يُحسن.

٧ ـ اجتماع الشرط والقَسَم: إذا اجتمع شرط وقَسَم، استُغنيَ بجواب المتقدِّم منهما عن جواب المتأخِّر. فمثال تقدُّم الشرط: «إن

زرتَني، واللّهِ، أُكْرِمْكَ»، ومثال تقدُّم القَسَم: «والله، إن نجحتَ، لأكافِئنَّك». ويُسْتَثْنى من ذلك «الشرط الامتناعيّ» كـ «لو» و«لولا»، اللذين يجب الاستغناء بجوابهما عن جواب القَسَم، سواءٌ تقدَّما على القَسم أو تأخَّرا، نحو قول عبد الله بن رواحة (من الرجز):

والله لَـوْلا الـلَّـهُ مـا اْهْـتَـدَيْـنـا
ولا تَـصَـدَّقْـنـا، ولا صَـلَّـيْـنـا

٨ ـ توالي الشَّرطين: إذا توالى شرطان دون عطف، فالجواب لأوّلهما، نحو: «إن تدرسْ، إن تجتهد، تنجحْ»، ويكون الشرط الثاني مُقَيِّداً للأوّل، فإن تواليا بعطف بالواو، فالجواب لهما معاً، نحو: «إن تدرسْ، وإن تنتبهْ تنجحْ»، وإن تواليا بـ «الفاء» فالجواب للثاني، نحو: «إن دَرست، فإن نجحْت، أكافِئك»، وفي هذه الحالة يكون الشرط الثاني وجوابُه في محل جزم جواب الشرط الأوّل.

٩ ـ إعراب الشَّرط والجواب: الشرط والجواب يكونان إمّا:

ـ مضارعين، فيجب جزمهما، نحو: «مَنْ يدرُسْ ينجَحْ»، ورفع الجواب ضعيف، وعليه قراءة بعضهم: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] برفع «يدركُكم».

ـ الأوّل منهما ماضياً[1]، أو مضارعاً مسبوقاً بـ «لَمْ»، والثاني مضارعاً، فيجوز في الجواب الجزم والرفع، نحو: «مَنْ دَرَسَ ـ أو لم يتكاسَلْ ـ يَنْجَحْ».

ـ الأول منهما مضارعاً، والثاني ماضياً، فيجب جزم الأوّل، نحو الحديث: «مَنْ يَقُمْ لَيلة القَدْرِ إيماناً واْحتساباً، غُفِرَ لهُ ما تقدَّم من ذنبه».

وإن وقع الفعل الماضي شرطاً أو جواباً، جُزم محلًّا. وإن كان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء، امتنعَ جزمُه، نحو: «من عملَ خيراً فيكافِئُه الله». وإن كان الجواب جملة مقترنة بالفاء، أو «إذا»، كانت الجملة في محل جزم على أنّها جواب الشرط، نحو الآية: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، ونحو الآية: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

١٠ ـ تصدُّر الشَّرْط: جاء في «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: والشرط كالاستفهام في أنّ شيئاً ممّا في حَيّزه لا يتقدّمه، ونحوُ قولك: «آتيك إن تأتِني»، و«قد سألْتُك لو أعطيتَني»، ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدَّماً، ولكنْ كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاءُ محذوفٌ، وحذفُ جوابِ «لَوْ» كثيرٌ في القرآن والشعر.

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ الشرط كالاستفهام له صدرُ الكلام، ولذلك لا يعمل في أسماء الشرط شيءٌ ممّا قبله، ولا يتقدّم عليه ما كان في حيّزه إلّا أن يكون أراد: «عمرٌو الذي». وقال ابن قيس (من الخفيف):

كَـيْـفَ نَـوْمـي عَـلَـى الـفِـراشِ ولـمّـا
تَـشْـمَـلِ الـشَّـأْمَ غـارةٌ شَـعْـواءُ

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة وقوع الشرط ماضياً (انظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥).

تُذهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وتُبْدِي
عَنْ خِدامِ العَقِيلَةُ العَذْرَاءُ[(١)]

أي: «عن خدام العقيلةُ»، فحذف التنوين في هذا كلّه لالتقاء السّاكنين؛ لأنّه ضارع حروفَ اللين بما فيه من الغُنّة، والقياسُ تحريكه، فاعرفه»[(٢)].

١١ ـ اعتراضُ الشرط على الشرط: قال ابن هشام في كتابه: «اعتراض الشرط على الشرط»:

«اعْلَمْ أنَّهُ يجوزُ أنْ يتوارَدَ شَرْطانِ على جوابٍ واحدٍ في اللفظِ على الأصَحّ، وكذا في أكْثَرَ مِنْ شَرْطَيْنِ، ورُبَّما تَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ مِنْ عبارَة النُحاةِ حَيْثُ يقولون: اعتِراضُ الشرطِ على الشَّرْط؛ إنَّ ذلكَ لا يَكونُ في أكْثَرَ مِنْ شَرْطَيْنِ، ولَيْسَ كذلك، ولا هُوَ مُرادُهُمْ.

ولنُحقِّق أوّلاً الصُورَةَ التي يُقالُ فيها في اصطلاحهم: اعْتِراضُ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ، فإنَّ ذلِكَ ممَّا يَقعُ فيه الالْتباسُ والغَلَطُ، فقَدْ وَقَعَ ذلك لجماعةٍ مِن النُحاةِ والمفَسِّرينَ، ثُمَّ نَتَكَلَّمُ على البَحْثِ في ذلك، والخِلافِ في توْجيهِهِ وفي جَوازه.

فَنَقُولُ: لَيْسَ مِنِ اعْتِراضِ الشَّرْط واحد مِنْ هٰذِهِ المسائِلِ الخَمْسِ التي سَنَذْكُرُها:

أحدُها: أنْ يكونَ الشَّرْطُ الأوَّلُ مُقْتَرِناً بجوابِهِ، ثُمَّ يأْتِي الشَّرْطُ الثاني بَعْدَ ذلك، كقَوْلِهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، خِلافاً لِمَنْ غَلِطَ، فَجَعَلَهُ مِنَ الاعْتِراضِ.

وقائِلُ هذا مِنَ الحَقِّ عَلَى مَراحِلَ؛ لأنَّهُ إذا ذُكِرَ جوابُ الأوَّلِ تالياً له فأيُّ اعْتِراضٍ هنا؟

الثانية: أنْ يَقْتَرِنَ الثاني بفاءِ الجَوابِ لفظاً، نَحْوُ: «إنْ تَكَلَّمَ زَيْدٌ فإنْ أجادَ فَأَحْسِنْ إلَيْهِ»؛ لأنَّ الشَّرْطَ الثانيَ وجَوابَهُ جوابُ الأوَّل.

الثالثة: أنْ يَقْتَرِنَ بها تَقْديراً، نحوُ: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ٨٨﴾ [الواقعة: ٨٨]، خِلافاً لِمَنْ اسْتَدَلَّ بذلِكَ عَلَى تعارُضِ الشَّرْطَيْنِ؛ لأنَّ الأَصْلَ عِنْدَ النحاةِ: مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فإنْ كانَ المُتَوَفّى مِنَ المُقَرَّبينَ فَجَزاؤهُ رَوْحٌ، فَحُذِفَتْ «مَهْما» وجملةُ شَرْطِها، وأُنيبَ عَنْها «أمّا»، فصارَ: أمّا فإنْ كانَ، ففَرُّوا مِنْ ذٰلِكَ لِوَجْهَيْنِ:

أحَدُهما: أنَّ الجوابَ لا يَلي أداةَ الشَّرْط بغير فاصِل. والثاني: أنَّ الفاءَ في الأَصْلِ للعَطْفِ، فَحَقُّها أنْ تَقَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، وهُما المُتَعاطِفَانِ، فلَمَّا أخْرَجوها في باب الشَّرْطِ

---

(١) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٥ ـ ٩٦؛ والبيت الثاني، موضع الشاهد، له في الأغاني ٥/ ٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٧، ١١/ ٣٧٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٥ (شعا)؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ ولمحمد بن الجهم بن هارون في معجم الشعراء ص ٤٥٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٠؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٧ (خدم).
اللغة: شعواء: متفرّقة منتشرة. تبدي: تظهر. الخدام: جمع خدمة وهي الخلخال، وربّما سمّيت الساق نفسها خدمة. العقيلة: الكريمة المخدرة من النساء. العذراء: البكر.
المعنى: لن أنام قبل أن أشنّ على الشام غارة شعواء تذهل الشيخ عن بنيه، وتُرعب هذه المرأة الكريمة فتطلب الهرب كاشفة عن خلاخيلها.

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٦١ ـ ١٦٢.

عَن العَطْفِ، حَفِظوا عليها المعْنى الآخر، وهو التَّوسُّط، فَوَجَب أَنْ يُقَدَّمَ شَيءٌ عيها إِصْلاحاً للفظ، فَقَدَّمَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ الثَّاني؛ لأَنَّها كالجزءِ الواحِدِ، كما قُدِّم المفعولُ في: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩]، فصارَ: أَمَّا إِنْ كانَ مِنَ المُقَرَّبينَ فَرَوحٌ، فَحُذِفَتِ الفاءُ التي هي جوابُ «إِنْ» لِئَلا تَلْتَقِي فاءانِ، فَتَخَلَّصَ أَنَّ جوابَ «أَمَّا» لَيْسَ محذوفاً، بَلْ مُقَدَّماً بعضهُ على الفاء، فلا اعتراضَ.

الرابعة: أَنْ يُعْطَفَ على فِعْلِ الشَّرْطِ شَرْطٌ آخَرُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ۝٣٦ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟﴾ [محمد: ٣٦ ـ ٣٧].

ويُفهم مِنْ كَلام ابن مالِكٍ أَنَّ هذا مِنْ اعْتِراضِ الشَّرْطِ على الشَّرطِ، وليس كذلك.

الخامسة: أَنْ يكونَ جوابُ الشَّرْطَيْنِ محذوفاً، فَلَيْسَ مِنَ الاعْتِراضِ، نحوُ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ﴾ [هود: ٣٤] الآية، وكذلك: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الآية، خِلافاً لجماعة مِن النحويينَ، منهم ابنُ مالكٍ.

وحُجَّتنا على ذلكَ أَنَّا نقولُ: يُقَدَّرُ جوابُ الأَوَّل تالياً لَهُ مَدْلولاً عليه بالشرطِ الأَوَّلِ وجوابِه المقَدَّمَيْنِ عليهِ، فيكونُ التقديرُ في الأولى: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لكم فلا يَنْفَعُكُم نُصْحي، وكذا التقدير في الثانية.

ومِثْلُ ذلك أَيْضاً بيتُ الحماسة (من البسيط):

لكِنَّ قَوْمي وَإِنْ كانُوا ذَوِي عَدَدٍ
لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ في شَيْءٍ وَإِنْ هانا[1]

فَتدبَّرْ، فإِنَّه حَسَنٌ.

وإِذْ قَدْ عَرَفتَ أَنَّا لا نُريدُ شيئاً مِنْ هذهِ الأَنْواع بقولِنا: اعْتراضُ الشَّرْطِ على الشَّرْطِ، فاعلمْ أَنَّ مُرادَنا نَحْوُ: «إِنْ رَكِبْتِ إِنْ لبِسْتِ فَأَنْتِ طالِقٌ».

وَقَدِ اخْتُلِفَ أَوَّلاً في صِحَّةِ هذا التركيب، فمنعهُ بَعْضُهم على ما حكاهُ ابنُ الدَّهَّان، وأَجازَهُ الجمهور، واستَدَلَّ بَعْضُ المُجيزينَ بالآياتِ السابقة، وقد بيَّنَّا أَنَّها ليستْ ممَّا نَحْنُ فيهِ لا في وِردٍ ولا صدرٍ.

وإِنَّما الدَّليلُ في قوله ـ سُبحانَهُ: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] إلى قوله تعالى ـ ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥].

فالشرطان ـ وهما «لولا» و«لو» ـ قَدِ اعترضا، ولَيْسَ معَهُما إِلَّا جوابٌ واحِدٌ مُتأَخِّرٌ عنهما، وهو: «لَعَذَّبْنا».

وفي آية أُخرى على مَذهَبِ أبي الحَسَن، وهي قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فإِنَّه زَعَمَ أَنَّ قوله ـ جَلَّ ثناؤهُ ـ: «الوصِيَّةُ للوالديْنِ» على تقدير الفاء، أي: فالوَصِيَّةُ، فعلى مَذْهَبِهِ يكونُ ممَّا نَحْنُ فيهِ، وأَمَّا إِذا رَفَعْتَ «الوَصِيَّةُ» بـ «كُتِبَ»، فهي كالآياتِ السابقاتِ في حَذْفِ الجوابين.

وهذانِ الموطنان خطرا لي قديماً، ولم أَرَهُما لغيري.

وممَّا يدُلُّ أَيضاً قولُ الشاعرِ (من البسيط):

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنا إِنْ تُذْعَروا تَجِدوا
مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ[2]

---

(١) البيت لقريط بن أنيف أحد شعراء بلعنبر في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٩.

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٥؛ والدرر ٥/ ٩٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٦.

وقدِ استَعْمَلَ ذلكَ الإمامُ أبو بكرِ بن دُرَيْدٍ في مقصورتِه حَيْثُ يقول (من الرجز):

فَـإِنْ عَـثَـرْتُ بَـعْـدَهـا إن وَأَلَـتْ
نَـفْـسِـيَ مِنْ هـاتـا فَـقُـولا: لا لـعـا[1]

وإذْ قَدْ عَرَفْتَ صورَةَ المسألة وما فيها مِنَ الخلافِ، وأنَّ الصحيحَ جَوازُها، فاعلم أنَّ المجيزينَ لها اخْتَلَفُوا في تحقيقِ ما يَقَعُ بِهِ مَضْمُونُ الجوابِ الواقعِ بَعْدَ الشرطَيْنِ على ثَلاثةِ مذاهبَ فيما بَلَغَنا:

أحَدُها: أنَّهُ إنَّما يَقَعُ بمجموعِ أمرينِ: أحَدُهما حُصولُ كلٍّ مِنَ الشرطين.

والآخَرُ كَوْنُ الشرطَ الثاني واقعاً قَبْلَ وقوعِ الأوَّلِ، فإنْ قيلَ: «إنْ رَكِبْتِ إنْ لَبِسْتِ فَأَنْتِ طالِقٌ»، و«إنْ رَكِبتِ» فقط أو «لَبِسْت»، لمْ تَطْلُقْ فِيهِنَّ، «وإنْ لَبِسْتِ ثُم رَكِبْتِ» طلقَتِ. هذا قَوْلُ جمهورِ النحويين والفقهاء.

وقد اختَلَفَ النحويونَ في تأويلِهِ على فريقينِ: أحَدُهما: قول الجمهورِ: إنَّ الجوابَ المذْكورَ للأوَّل، وجَوابُ الثاني محذوف لدلالة الأوَّل وجوابِهِ عليه.

والدليلُ على أنَّ الشَّرْطَ الأول وجوابَهُ يَدُلّانِ على الشرْط: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، فهذا بتقدير: إنْ كُنتُم مُسْلِمينَ إنْ كنتم آمَنْتُم باللّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا، فَحُذِفَ الجَوابُ لِدَلالةِ ما تَقَدَّمَ عليه.

وهذا القَوْلُ مِنَ الحقّ بمكانٍ؛ لأنَّ القاعدةَ أَنَّهُ إذا توارَدَ في غير مَسْأَلَتِنا على جوابٍ واحِدٍ شيئان، كلٌّ مِنْهما يقتضي جواباً ـ كان الجوابُ المذكورُ للأوَّلِ كقولكَ: «واللّهِ إنْ تأتِني لَأُكْرِمَنَّكَ» [بالتأكيد جواباً للأوَّلِ]، و«إنْ تأتِني واللّهِ أُكْرِمْكَ» بالجزم جواباً للشرط.

فَكذا القياسُ يقتضي في مسألةِ تَوارُدِ شرطٍ على شرط أنْ يكونَ الجوابُ للسابق منهما، ويكون جوابُ الثاني محذوفاً لدلالة الأوَّل وجوابِهِ عليه، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَ في وقوع المعلَّقِ على ذلك أنْ يكونَ الثاني واقعاً قَبْلَ الأوَّلِ ضرورة أَنَّ الأوَّل قائِمٌ مقامَ الجواب، حتى إنَّ الكوفيين وأبا زيدٍ والمبرد يَزْعمون في نحو: «أَنْتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ»، أنَّ السابقَ على الأداةِ هو الجواب لا دليلٌ، والجوابُ لا بُدَّ مِنْ تَأَخُّرِه عَنِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ أَثَرُهُ ومسبَّبُهُ، فَلِذلك الدَّليلُ على الجواب؛ لِأَنَّهُ قائِمٌ مقامهُ ومُغْنٍ في اللفظِ عَنْهُ.

وقد تَحَرَّرَ في هذا أنَّ في كلٍّ مِن الجملتينِ مجازاً، فَمَجازُ الأولى الفَصْلُ بينها وبَيْنَ جوابِها بالشَّرْطِ الثاني، ومجازُ الثانية بحذفِ جَوابِها.

وعَلى هذا فَيَجوزُ كونُ الشَّرْطِ الأَوَّل ماضياً ومضارعاً، وأَمَّا الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أَنْ يكون إلّا ماضياً؛ لِأَنَّ القاعدة في الجوابِ أنَّه لا يُحذَفُ الأوَّل إلّا والشَّرْطُ ماضٍ؛ فأَمَّا قوله (من البسيط):

«إنْ تَسْتَغيثوا بنا إنْ تُذْعِرُوا تَجِدوا»

---

(١) الرجز لابن دريد في مغني اللبيب ٢/ ٦١٤.

فَضَرورةٌ، كقوله: (من الرجز):

يـا أَقْـرَعُ بْـنُ حـابـسٍ يـا أَقْـرَعُ
إِنَّـكَ إِنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ[1]

القَوْلُ الثاني: قَوْلُ ابنِ مالك ـ رَحِمَهُ اللّهُ ـ إنَّ الجوابَ المذكورَ للأوَّل كما يقول الجمهورُ، لكِنَّ الشَّرْطَ الثاني لا جوابَ له لا مذكورٌ ولا مُقَدَّرٌ؛ لِأَنَّهُ مقيَّدٌ للأوَّل، تقديرهُ بحالٍ واقعةٍ موقعه، فإذا قُلْتَ: «إنْ رَكِبْتِ إِنْ لَبِسْتِ فأنْتِ طالِقٌ»، فالمعنى: إنْ رَكِبْتِ لابِسَةً فأنتِ طَالِقٌ.

وكذلِكَ التقديرُ في البيت: «إنْ تَسْتَغِيثوا بِنا مُذْعورين تَجِدوا»، فهو موافِقٌ في اشتراط تأَخُّرِ المتقدِّم وتقديم المتأخر، لكِنَّ تَخْرِيجَهُ مخالِفٌ لتخريجهم.

وَعِندي أَنَّ ما ادَّعَوه أَوْلَى مِنْ جهاتٍ:

أَحَدُها: أَنَّ دَعْواهُم جاريَةٌ على القياسِ؛ فإِنَّ الشَّرْطَ يكونُ جَوابُهُ ظاهِراً ومُقَدَّراً، ودَعْوَاهُ خارِجَةٌ عَنِ القياس؛ لأَنَّهُ جَعَلَ شَرْطاً لا جَوابَ لَهُ، لا في اللفظِ، ولا في التقديرِ، فكان ادّعاءُ ما يجري على القياسِ أَوْلَى.

الثاني: أَنَّ ما ادَّعاهُ لا يطَّرِدُ له إلَّا حَيْثُ يُمْكِنُ اجتماعُ الفعلين، كالأَمْثِلَةِ السابقة، أَمَّا إذا قيلَ: «إِنْ قُمْتِ إِنْ قَعَدْتِ فَأَنْتِ طالِقٌ» لا يُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرُ في ذَلِكَ: «إِنْ قُمْتِ قَاعِدَةً»، فإِنَّ هذا من المحال، ويَنْبَغِي على قَوْلِهِ أَنَّها لا تطلقُ أصلاً، وكذلِكَ إذا لم يجتمع الفعلان في العادة، وإنْ لم يتضادّا، نحو: «إنْ أَكَلْت إنْ شَرِبْت»، وكذلِكَ إذا قال: «إنْ صَلَّيْت إنْ تَوَضَّأْت» أُثْبِت، فَإِنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ: إِنْ صَلَّيْتَ مُتَوضِّئاً بمعنى موقعاً للوضوء، فإنهما لا يجتمعانِ.

الثالث: أَنَّ الشَّرْط بعيدٌ مِنْ مَذْهَب الحال؛ أَلا تَرى أَنَّه للاستِقْبَالِ، والحال حالٌ كلفظها، وبأَنَّها المقارنة، وإذا تَباعَدَ ما بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لم يصحَّ التجوَّزُ بأَحَدِهما عَنِ الآخر، وقَدْ نَصَّ هُوَ على أنَّ الجملةَ الواقعة حالاً شَرْطُها أَنْ لا تُصَدَّرَ بدليلِ استِقْبَالٍ لما بينهما مِنَ التنافي.

نَعَم رَأيتُ في مسائل القَصْريِّ عَن الشيْخ أبي علي الفارسي ـ رَحِمَهُ الله ـ إجازة ذلك في نحو: «لَأَضْرِبَنَّهُ ذهبَ أَوْ مَكثَ»، و«لَأَضْرِبَنَّهُ إنْ ذَهَبَ وإنْ مَكثَ».

والذي يَتَحَرَّرُ لي أنَّ الحالَ كما ذكر النحاةُ على ضربين: حالٌ مقارنة ومنتظرة، وتُسَمَّى حالاً مقدَّرة، فالأولى ظاهرة، والثانيةُ نحو: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ فإِنَّ الخُلودَ لَيس شيئاً يُقارِنُ الدُّخولَ، وإِنَّما هو استِمْرَارٌ في المستقبل، ويُقَدِّرُ النحويون ذلك: ادخلوها مقدّرين الخلودَ.

وكذلك: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، أي: مُقَدِّرين، فَإِنَّهُم في حال الدخولِ لا يكونون محلّقين ومُقَصِّرينَ، إِنَّما هم مُقَدِّرون الحَلْقَ والتقصير، فهذه الحالُ لا يمتنِعُ اقْتِرانُها بحرفِ الاستقبال؛ لأنَّها مستقبلة، بخلاف الحالِ الأولى.

وعلى هذه صَحَّتْ مسأَلَةُ أبي علي، وصَحَّ تخريجُ المصنِّف مسألة الشَّرْط، أَعْني صِحَّتَها

---

(١) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ ولعمرو بن خثارم في الدرر ١/ ٢٢٧.

مِنْ هذا الوَجْهِ لا صِحَّتها مطلقاً، فإنَّها معترضة بغير ذلك.

نَعَمْ، ويَتَّضِحُ بهذا بطلانُ تعميم ابنِ مالكٍ امتناعَ اقترانِ الحالِ بحرف الاستقبالِ، وقَدِ اتَّضحَ الأمْرُ في تحقيقِ هذينِ الوجْهَيْنِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

المذهبُ الثاني: فيما يقع به مضمونُ الجواب بعد الشرطَيْن: حكى لي بَعْضُ علمائِنا عَنْ إمام الحرمَيْنِ - رَحِمَهُ اللّهُ - أنَّ القائِلَ إذا قال: «إِنْ رَكِبْت إنْ لَبِسْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، كانَ الطلاقُ معَلَّقاً على حُصولِ الرُّكوبِ واللّبس، سواء أوقعا على ترتيبهما في الكلام أم مُتعاكِسَيْنِ أمْ مُجْتَمِعَيْنِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ هذا القَوْلَ مَحْكِيًّا عَن غير الإمام - رَحِمَهُ اللّهُ -.

والذي يَظْهَرُ لِي فَسَادُ هذا القَوْلِ؛ لِأَنَّ قائِلَهُ لا يَخْلُو أَمْرُهُ مِنْ أنْ يَجْعَلَ الجوابَ المذكورَ لمَجْموع الشَّرْطَيْنِ، أوْ لِلْأوَّلِ فقط، أو الثاني فقط، لا جائزٌ أنْ يَجْعَلَهُ جواباً لهما معاً؛ لِأَنَّهُ إمَّا أنْ يُقَدِّرَ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ حَرْفاً رابطاً أوْ لا، فَإِنْ لم يُقَدِّرْ ذلك لم يصحَّ أَنْ يُورَدا على جواب وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ ذلك نظيرُ أنْ تقولَ: «زيدٌ عمرٌو عِنْدَكَ»، وتقولَ: «عِنْدَكَ» خبرٌ عنهما؛ فيقالُ لك: هل إذْ شَرَكْتَ بَيْنَ الاسْمَيْنِ في الخبر الواحِدِ أَتَيْتَ بما يربط بينهما؟ وإنْ قَدَّرْتَهُ، فلا يَخْلو ذَلِكَ الذي تُقَدِّرُه مِنْ أنْ يكون فاءً أو واواً؛ إذْ لا يَصِحُّ غَيْرُهما؛ فَإِنْ قَدَّرْتَهُ فَاءً كما الفاءُ مُقَدَّرة في قوله (من البسيط):

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُها
وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ[1]

أيْ: فاللّهُ يَشْكُرُها.

فالشَّرْطُ الثاني وجوابُهُ جوابُ الأوَّل، فَعَلَى هٰذَا لا يَقَعُ الطَّلاقُ إلّا بوقوع مضمونِ الشَّرْطَيْنِ، وَكَوْنِ الثَّاني بَعْدَ الأوَّلِ، كما أَنَّكَ لَوْ صَرَّحْتَ بالفاء كانَ الحُكْمُ كذلك.

وَهٰذا خِلافُ قَوْلِهِ: ثُمَّ حَذْفُ الفاءِ لا يَقَعُ إلَّا في النَّادِرِ مِنَ الكلام، أو في الضرورة، فلا يُحْمَلُ عليهِ الكلامُ الفَصيحُ.

وإنْ قَدَّرْتَ الواو كما هي مُقَدَّرة في قوله - سبحانه -: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢﴾ [الغاشية: ٢]، فلا شكَّ أنَّ الطَّلاق يقَعُ بكلٍّ مِنَ الأمْرَيْنِ على هذا التقدير، ولكنَّ هذا التقدير لا يَتَعَيَّنُ لجوازِ أنَّ المُتَكَلِّمَ إنَّما قَدَّرَ الفاء إمّا بالمجموع، مِن التَّرْتيبِ المَذْكورِ، أَوْ يَكونُ الكلامُ لا تَقْدِيرَ فيهِ، فَلِمَ قلتَ: يَتَعَيَّنُ تقديرُ الواو؟

ولا جائزٌ أنْ تَجْعَلَهُ جواباً لِلْأوَّل فقط، وجوابُ الثاني محذوف لدلالةِ الشَّرْطِ الأوَّلِ وجوابهِ عَلَيْهِ؛ لِأنَّه على هذا التقدير يلزَمُهُ أَنْ يَقولَ بقَوْلِ الجمهورِ، وهو لا يَقُولُ به، ولا جائِزٌ أنْ يجعَلَهُ جواباً للثاني؛ لِأَنَّكَ إمَّا أنْ تَجْعَلَ جوابَ الشَّرْطِ الأوَّلِ هو الشَّرْطَ الثانيَ وجوابَهُ، أوْ مَحْذوفاً، يَدُلُّ عليهِ الجوابُ المَذْكُورُ للثاني.

لا سبيلَ إلى الأوَّل؛ لِأَنَّهُ على هذا التقدير تجبُ الفاءُ في الشَّرْطِ الثاني؛ لِأَنَّهُ لم يَصحَّ للشَّرْط أنْ يَلِيَ الشَّرْطَ، لَوْ قُلْتَ: إنْ إنْ، لم

---

(١) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩؛ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، ٥٢، ولعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٢/ ٧٢.

يصحَّ، وكلُّ جوابٍ لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ شَرْطاً، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ اقْتِرَانُهُ بالفاءِ، ولا فاءَ هُنا، فاستحالَ هذا الوَجْهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَعَلَّهُ يَجْعَلُهُ مِثْلَ قَوْلِهِ (من البسيط):

«مَنْ يَعْمَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُها»

فهذا وَجْهٌ ضعيفٌ كما قَدَّمنا، فَلِمَ حَمَلَ الكلامَ عليه؟ بل لِمَ أَوْجَبَ أَنْ يكونَ الكلامُ مَحمولاً؟

ولا سَبيلَ إلى الثاني؛ لِأَنَّهُ خِلافُ المَأْلُوفِ في العربيَّةِ، فَإِنَّ مِنْهَاجَ كلامِهِمْ أَنْ يُحْذَفَ مِنَ الثاني لدلالةِ الأَوَّلِ، لا العكسُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ (من المنسرح):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِما
عِنْدَكَ راضٍ وَالأَمْرُ مُخْتَلِفُ[1]

فَخِلافُ الجادّةِ حتَّى تَحيَّلَ لَهُ ابْنُ كيسانَ، فَجَعَلَ «نَحْنُ» للمتكلِّم المُعَظِّمِ نَفْسَهُ؛ ليكونَ «راضٍ» خَبَراً عَنْهُ.

فَأَنْتَ ترى عَدَم أُنسِهِمْ بِهٰذا النوْع حتَّى تكلَّف لَهُ هٰذا الإمامُ هٰذا الوجْهَ، حكى عَنْهُ ذلك أبو جعفر النحّاسُ، في شرحِ الأبيات؛ ولِأَنَّه أيضاً خِلافُ المألوف مِنْ عادَتِهم في توارِدِ ذَوَيْ جوابين مِنْ جَعْلِ الجواب للثاني.

ثُمَّ الذي يُبْطِلُ هذا المَذْهَبَ مِنْ أَصْلِهِ أَنّا تَأَمَّلْنا ما وَرَدَ مِنْ كلام العربِ من اعتراضِ الشَّرْطِ على الشَّرْط، فَوَجْدناهم لا يستعملونَهُ إلَّا والحكمُ مُعَلَّقٌ على مجموع الأمرين بِشَرْطِ تقدُّمِ المؤخَّرِ وتأخُّرِ المقدَّم؛ فوجَبَ أَنْ يُحْمَلَ الكلامُ على ما ثبتَ في كلامهم، كقوله: «إِنْ تَسْتَغيثوا بنا . . . البيت».

فإنَّ الذُّعْرَ مُقَدَّمٌ على الاستغاثة، والاستغاثة مقدَّمةٌ على الوجدان. فهذا ما عندي في دَفْعِ هذا المذْهَبِ.

المَذْهَبُ الثالِثُ: أَنَّ الشَّرْطَ الثانِيَ جَوابُهُ مَذْكورٌ، والشَّرْطُ الأوَّلُ جوابُهُ الشَّرطُ الثاني وجوابُهُ. فَإِذا قيلَ: إِنْ لَبِسْتِ إِنْ رَكِبْتِ فَأَنْتِ طالِقٌ، فَإِنَّما تَطْلُقُ إِنْ رَكِبَتْ أَوّلاً ثُمّ لَبِسَتِ.

وهذا القَوْلُ راعى مَنْ قالَ بِهِ تَرْتِيبَ اللفظِ وإِعطاءَ الجواب لما جاوَرَهُ، وَإِنَّما يَسْتَقيمُ لَهُ هٰذا العَمَلُ على تقدير الفاء في الشرط الثاني؛ لِيَصِحَّ كونُهُ جواباً لِلْأَوَّل.

وعلى هذا فلا يَلْزَمُ مُضِيُّ فِعْلِ الشَّرْطِ الأوَّلِ ولا الثاني؛ لِأَنَّ كُلًّا منهما قَدْ أَخَذَ جوابَهُ. وهذا القَوْلُ باطِلٌ بِأُمورٍ:

أَحَدُها: أَنَّ الفاء لا تُحْذَفُ إِلَّا في الشعْرِ.

الثاني: أَنَّ القاعدةَ في اجتماعِ ذَوَيْ جوابٍ أَنْ يكونَ الجوابُ للسابق منهما.

والثالث: أَنَّهُ لا يَتأَتَّى لَهُ في قوله (من البسيط):

«إِنْ تَسْتَغيثوا بنا إِنْ تُذْعَروا . . . البيت»؛

لِأَنَّ الذُّعْرَ مُقَدَّمٌ على الاستغاثة.

فهذا ما بَلَغَنا مِنَ الأَقْوالِ في هٰذِهِ المَسْأَلَةِ، وما حَضَرنا فيها مِنَ المباحِث.

وتَحرَّرَ لنا أَنَّه إذا قيلَ: «إِنْ تُذْعَروا إِنْ تَسْتَغِيثوا بنا تجدوا»، أَوْ: «إِنْ تتوضَّأ إِنْ صَلَّيْتَ أُثِبتَ»، كانَ كلاماً باطِلاً لِما قَرَّرنا مِنْ أَنَّ

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ والدرر ٥/ ٣١٤؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ ولعمرو بن امرىء القيس في الدرر ١/ ٤٧.

الصحيحَ أنَّ الجوابَ للشَّرطِ الأوَلِ، وأنَّ جوابَ الثاني محذوفٌ، مدلولٌ عليه بالشرطِ الأوَّل وجَوابِهِ.

فَيَجِبُ ألَّا يكونَ الشَّرْطُ الأوَّلُ وجوابُهُ مسبَّبين عَنِ الشرطِ الثاني، والأمْرُ فيما ذكَرْنا بالعَكْس، والصوابُ أنْ يُقالَ: «إنْ صَلَّيْتَ إنْ تَوضَّأْتَ أُثِبْتَ»، بتقدير: إنْ توضَّأْت فإن صَلَّيْتَ أُثِبْتَ.

وَكُنَّا قَدَّمْنا أَنَّهُ يَعْتَرِضُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّرْطَيْنِ، وتمثيل ذلك: «إنْ أَعْطَيْتُك إنْ وَعَدْتُكَ إنْ سَأَلْتَني فَعَبْدي حُرٌّ»، فَإِنْ وَقَعَ السُّؤَالُ أَوَّلاً، ثُمَّ الوَعْدُ، ثُمَّ العَطاءُ وقَعَتِ الحُرِّيَّةُ، وَإِنْ وقَعَ عَلَى غَيْرِ هذا التَّرْتيبِ، فَلا حُرِّيَّة على القَوْلِ الأَوَّلِ، وهو الصَّحيحُ، ويَأْتي فيهِ ذَلِكَ الخلافُ في التوجيهِ.

فالجمهورُ يقولونَ: فَعَبْدِي حُرٌّ جوابُ «إنْ أَعْطَيْتُك»، وإنْ أَعْطَيْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ دالٌّ على جوابِ «إنْ وَعَدْتُكَ»، وهذا كُلُّهُ دالٌّ على جوابِ: «إنْ سألْتَني»، وكأنَّهُ قيل: «إنْ سَأَلْتَني، فإنْ وَعَدْتُكَ فَإنْ أَعْطَيْتُكَ فَعَبْدي حُرٌّ».

وعند ابن مالك: إنْ أَعْطيتُكَ واعِداً لكَ سائلاً إيَّاي فَعَبْدي حُرٌّ، «واعداً» حال مِن فاعل «أَعْطَيْتُكَ» و«سائلاً» حالٌ مِنْ مَفعولِهِ، وقولُه: «فَعَبْدي حُرٌّ» جوابٌ عَنِ الشَّرط الأوَّلِ.

فهذا مقتضى قولِهِ في الشَّرطَيْنِ، وهو ضعيف، والله ـ سبحانَهُ وتعالى ـ أَعْلَمُ».

١٢ ـ عامل الجزم في جواب الشرط: اختلف الكوفيون والبصريون في عامل الجزم في جواب الشرط[1]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزومٌ على الجِوَارِ، واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أنّ العامل فيهما حرفُ الشرطِ، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازنيّ إلى أنه مبنيّ على الوَقْفِ.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مجزوم على الجِوَار، لأن جواب الشرط مُجَاوِر لفعل الشرط، لازم له؛ لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجِوَار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجِوَار، والحمل على الجِوَار كثير، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١]، وَجْهُ الدليل أنه قال: ﴿وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ بالخفض على الجِوَار، وإن كان معطوفاً على «الَّذِينَ» فهو مرفوع لأنه اسم «يَكُن»، وقال تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] بالخفض على الجِوَار، وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، ويحيى عن عاصم، وأبي جعفرٍ، وخَلَفٍ، وكان ينبغي أن يكون منصوباً؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] كما في القراءة الأخرى،

---

(١) انظر في هذه المسألة:
- المسألة الرابعة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
- شرح الأشموني في حاشية الصبان عليه ٤/ ١٣.
- شرح المفصل ٧/ ٤١.

وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائيّ، وحفص عن عاصم، ويعقوب، ولو كان معطوفاً على قوله «برؤوسكم»، لكان ينبغي أن تكون «الأرجل» ممسوحةً لا مغسولة، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلَفِ والخَلَفِ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً، ثم قال زهير (من الكامل):

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ[1]

فخفض «القَطْرِ» على الجِوَار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على «سَوَافِي»، ولا يكون معطوفاً على «المُورِ» وهو الغُبَار؛ لأنه ليس للقَطْرِ سَوَافٍ كالمور حتى يعطفه عليه، وقال الآخر (من البسيط):

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ[2]

فخفض «مَحْلُوج» على الجِوار، وكان ينبغي أن يقول: «مَحْلُوجاً»؛ لكونه وَصْفاً لقوله: «قُطْناً»، ولكنه خفضه على الجِوَار، وقال الآخر (من الرجز):

كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ[3]

فخفض «المُرْمَلِ» على الجِوَار، وكان ينبغي أن يقول: «المرملا» لكونه وصْفاً للنسج، لا للعنكبوت، ومن ذلك قولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فخفضوا «خرباً» على الجِوَار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لكونه في الحقيقة صفةً للجحر، لا للضب، فكذلك ها هنا: جوابُ الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنه جُزم للجِوَار، ولهذا إذا حُلْتَ بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بـ «إذا» رجع إلى الرفع، وقال الله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٤٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٥٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ص ٣١٩.
اللغة: السوافي: جمع سافية، وتطلق على الريح التي تسفي التراب، وتطلق أيضاً على التراب الذي تسفيه الرياح، أي: تذروه وتطيره. المُور: التراب. القَطْر: المطر.
المعنى: هذه الرياح العاصفة قد غيّرت معالم هذه الديار فغيرتها الرياح المهيجة للتراب وكذلك الرياح المهيجة للأمطار.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٥؛ ولسان العرب ٦/ ٢٨٨ (حمش)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٣٨؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٩١.
اللغة: مستحصد الأوتار: أي: الأوتار المستحصدة، أي: ما أحكمت صناعته من الأوتار. محلوج: مندوف، أي: قطن استخرج منه الحب.
المعنى: لقد رأت هذه المرأة هذا القطن الذي يندف بمهارةٍ وحذق وقد حلج وبدا منظره رائعاً.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٨٧، ٨٨، ٩٧، ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٥؛ والكتاب ١/ ٤٣٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٩٢ (رمل)؛ ولبكير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني ١/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٣٨؛ والخصائص ٣/ ٢٢١؛ ولسان العرب ١/ ٦٣٢ (عنكب).
اللغة: المُرمَل: بوزن اسم المفعول، أي: المنسوج.

الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط.

وأما من ذهب إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال: إنّما قلنا ذلك لأنّ حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط؛ فلا ينفكّ أحدهما عن صاحبه، فلمّا اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً؛ كما قلنا في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر، فكذلك ها هنا، غير أنّ هذا القول، وإن اعتمد عليه كثير من البصريِّين، فلا ينفكُّ من ضَعْفٍ، وذلك لأنّ فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل، و«إنْ» له تأثير في العمل في الفعل؛ فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

والتحقيقُ فيه عندي أن يقال: إنَّ «إنْ» هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا بِهِ، كما أن النار تُسخن بواسطة القدر والحطب؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا؛ «إنْ» هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه.

وأما من ذهب إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، فقال: لأن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فَي شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وهذا القول ضعيف أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل. وقولهم: «الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين» باطل؛ لما بيّنّا من وجه مناسبته للعمل في الشرط وجوابه لاقتضائه لهما، بخلاف غيره من الحروف الجازمة؛ فإنّها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين، وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل.

فأما من ذهب إلى أنّه مبنيّ على الوقف فقال: لأن الفعل المضارع إنما أُعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعه؛ فوجب أن يكون مبنيًا على أصله، فكذلك فعل الشرط.

وهذا القول ليس بمعتدّ به عند البصريين؛ لظهور فساده؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معرباً بعد «أنْ» و«كَيْ» و«إِذَنْ»، وكذلك أيضاً بعد «لم» و«لمّا» ولامِ الأمر و«لا» في النهي؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف؛ فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيًا؛ لأنه لم يقع موقع الاسم، فلمّا انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنّه معرب، وأنه منصوب بدخول النواصب، ومجزوم بدخول الجوازم؛ دَلّ على فساد ما ذهب إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيِّين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١]، فلا حجّة لهم فيه؛ لأن قوله: ﴿وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ليس معطوفاً على ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وإنّما هو معطوف

على قوله: ﴿مِنَ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾، فدخله الجرّ؛ لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فلا حجّة لهم فيه أيضاً؛ لأنه على قراءة مَنْ قرأ بالجرّ ليس معطوفاً على قوله: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وإنما هو معطوف على قوله: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، على أنّ المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال أبو زيد الأنصاريّ: المسح خفيف الغسل، وكان أبو زيد الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة، وهو من مشايخ سيبويه، وكان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» يريد أبا زيد الأنصاريّ.

والذي يدلّ على ذلك قولهم: «تَمَسَّحت للصلاة»، أي: تَوَضَّأت، والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول، والسرّ في ذلك أنّ المتوضِّىء لا يقنع بصبّ الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل؛ فلذلك سُمِّي الغسل مسحاً، فالرأس والرجل ممسوحان، إلا أنّ المسح في الرِّجل المراد به الغسل لبيان السنة، ولولا ذلك لكان محتملاً، والذي يدلّ على أنّ المراد به الغسل ورود التحديد في قوله: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، والتحديد إنّما جاء في المغسول لا في الممسوح، وقال قوم: «الأرْجُلُ» معطوفة على «الرأس» في الظاهر، لا في المعنى، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف، قال الشاعر (من الوافر):

إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[1]

فعطف «العيون» على «الحواجب» وإن كانت «العيون» لا تُزَجَّجُ، وقال الآخر (من الطويل):

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ
وعَيْنَيْهِ إنْ مَوْلاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

فعطف عينيه على أنفه، وإن كانت العينان لا تُوصَفانِ بالْجَدْعِ؛ وقال لبيد (من الكامل):

فَعَلا فُرُوعَ الأيْهُقَانِ وأطْفَلَتْ
بِالْجَلْهَتَينِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا[2]

---

(١) البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩؛ والدرر ٣/ ١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٧؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٧؛ وحاشية يس ١/ ٣٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣٢؛ والدرر ٦/ ٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦.
اللغة والمعنى: الغانيات: ج الغانية، وهي المرأة الجميلة التي استغنت عن الزينة. برزن: ظهرن. زجّجن: رقّقن.
يقول: إذا ما خرجت النساء الجميلات المستغنيات عن الزينة في أيّ يوم، وقد رقّقن حواجبهنّ وكحّلن عيونهنّ، فلا بدّ أن يعلق بهنّ من ينظر إليهنّ.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٩٨؛ ولسان العرب ١٠/ ١١ (أهق)، ١١/ ٤٠٢ (طفل)، ١٣/ ٤٨٥ (جله)، ١٥/ ١٣٤ (غلا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٢.
اللغة: الفروع: الأعالي. أطفلت: صارت ذات طفل، أي: ولد. الجلهتان: جانبا الوادي.
المعنى: لقد أخصبت هذه الأرض وازداد نماؤها وزرعها، وعاش فيها النعام والظباء.

فعطف «نعامها» على «ظباؤها»، والنعام لا تُطْفِلُ، وإنما تبيض، وقال الآخر (من مجزوء الكامل):

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ في الْوَغَى
مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا[1]

فعطف «رمحاً» على «سيفاً» وإن كان الرمح لا يتقلد، وقال الآخر (من الرجز):

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً
حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[2]

فعطف «ماء» على «تبناً»، وإن كان الماء لا يعلف، وقال الآخر (من الرجز):

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وتَمْرٍ وَأَقِطْ[3]

فعطف «تمراً» على «ألبان»، وإن كان التمر لا يشرب، فكذلك عطف «الأَرْجُلِ» على «الرؤوس»، وإن كانت لا تُمْسَحُ.

وأما قول زهير (من الكامل):

* ... سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ *

فلا حجة لهم فيه؛ لأنه معطوف على «المور» وهو الغبار، وقولهم: «لا يكون معطوفاً على «المور»؛ لأنه ليس للقطر سَوَافٍ»، قلنا: يجوز أن يكون قد سَمَّى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يُسمَّى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي.

وأما قول الآخر (من الرجز):

* كأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ *

فنقول الرواية: «المرمل» - بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت لا النسج، وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنّه مجرور على الجوار، إلا أنه لا حجّة فيه؛ لأنّ الحمل على الجوار من الشاذّ الذي لا يعرج عليه.

وكذلك قوله (من البسيط):

* قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأوتَارِ مَحْلُوجِ *

---

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٦/ ٢٣٨؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٠؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ (رغب)، ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٥٩٣ (مسح)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٨/ ٤٢ (جدع)، ٥٧ (جمع)، ١٥/ ٣٥٩ (هدى)؛ والمقتضب ٢/ ٥١.
المعنى: يا ليت زوجك قد غدا في الحرب حاملاً رمحه، وواضعاً سيفه على كتفه.

(٢) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ والدرر ٦/ ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٨، ٢/ ٩٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٩/ ٢٥٥ (علف)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.
اللغة والمعنى: علف: أطعم. التبن: ما قطع من السنابل وسيقانه بعد الدرس. همّالة عيناها: أي: غزيرة الفيض.
يقول: إنّه علف دابته تبناً، وسقاها ماء بارداً حتى سالت دموعها بغزارة.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ١١/ ٤٠٢ (طفل)؛ والمقتضب ٢/ ٥١.
اللغة: أَقِط: طعام يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل.
المعنى: هذا الرجل كثير النهم والأكل للتمر والأقط، كثير الشرب للبن.

وقولهم: «جُحْرُ ضبٍّ خربٍ» محمول على الشذوذ الذي يُقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كلّ ما حُكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أنّ اللحيانيّ حكى أن من العرب من يجزم بـ «لنْ» وينصب بـ «لمْ»، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها، فكذلك ها هنا، والله أعلم»[(١)].

١٣ ـ تقدّم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشّرْط:

اختلف البصريون والكوفيون في جواز تقدم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشرط[(٢)]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تقديمُ المفعول بالجزاء على حرفِ الشرط، نحو: «زَيْداً إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ»، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط؛ فأجازه الكسائيّ، ولم يُجِزْهُ الفراء.

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدَّماً على «إنْ»، كقولك: «أضْرِبُ إنْ تَضْرِبْ»، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلّا أنّه لما أُخِّرَ انجزم بالجوارِ على ما بينّا، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً.

والذي يدلُّ على ذلك قولُ الشاعر (من الرجز):

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[(٣)]

والتقدير فيه: إنك تصرعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلّا لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب أن يكون مجزوماً، وقال زهير (من البسيط):

وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ[(٤)]

والتقدير فيه: يقولُ إنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألة،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٢٥ ـ ١٣٣.

(٢) انظر المسألة السابعة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

(٣) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٧٠؛ والدرر ٥/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨؛ والكتاب ٣/ ٦٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)، ١٢/ ١٢٨ (حرم)؛ والمحتسب ٢/ ٦٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢.
اللغة والمعنى: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع.
يقول: إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنّه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه. أي: إنّه رجل كريم، لا يردّ سائلاً مهما كانت الظروف.

ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً، وقال الآخر (من الطويل):

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْها، وإنْ يَمُتْ
فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ وَلا بِمُغَمَّرِ[1]

والتقدير فيه: إنْ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهِ، فقدَّمه في الموضع الذي يستحقّه في الأصل، وإذا ثبت هذا وأنه في تقدير التقديم؛ فوجب جوازُ تقديم معمولِه على حرف الشرط؛ لأن المعمول قد وقع في موقع العامل.

وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صَدْرُ الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: «زَيْداً أضَرَبْتَ»؟ فكذلك لا يجوز أن يقال: «زيْداً إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ».

والذي يدلُّ على ذلك أنَّ بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة ما لا خَفَاء به، ألا ترى أنك إذا قلت: «أضَرَبْتَ زَيْداً»؟ كنت طالباً لما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت: «إنْ تَضْرِبْ زَيْداً أضرِبْ»، كان كلاماً معقوداً على الشكّ؛ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ فينبغي أن يُحْمَلَ أحدهما على الآخر؛ فكما لا يجوز أن يتقدّم ما بعد الاستفهام عليه؛ فكذلك الشرط.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم: «إنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدَّماً على الشرط» قلنا: لا نسلّم، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبَّبه، ومحال أن يكون المسبَّب مقدماً على السبب، ألا ترى أنك لا تقول: «إن أشكرك تُعْطِنِي» وأنت تريدُ: «إن تعطني أشكرك»؛ لاستحالة أن يتقدم المسبَّب على السبب، وإذا ثبت أن مَرْتَبَةَ الجزاء أن تكون بعد الشرط، وجب أن تكون مرتبة معمولِهِ كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل.

وأما قول الشاعر (من الرجز):

* إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

فلا حجَّة لهم فيه؛ لأنه إنما نَوَى به التقديم وجَعْلَه خبراً لـ«إنَّ» لأجل ضرورة الشعر، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه.

وأما قول زهير (من البسيط):

وإنْ أَتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
يقول . . . .

فلا نُسَلِّم أنه رفعَه؛ لأنّ النيَّة به التقديمُ، وإنما رفعه؛ لأن فعل الشرط ماضٍ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً، نحو: «إنْ قُمْتَ أقُومُ»، فإنّه يجوز أن يبقى على رفعه؛ لأنّه لما لم يظهر

(١) البيت لزهير بن مسعود في لسان العرب ٦/ ١٥٤ (غسس)؛ ونوادر أبي زيد ص ٧٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٣؛ والخصائص ٢/ ٣٨٨.
اللغة: الغُسّ: الضعيف اللئيم من الرجال، وقيل: هو الضعيف في آرائه وعقله. المُغَمَّر: هو الذي لم يجرب الأمور والناس يستجهلونه.
المعنى: إن ينجُ هذا الجبان اللئيم الضعيف من طعنة أو رمية فلا إخاله يفلت منها بعدئذٍ، فإن يقتل فبطعنة بطل لا طعنة ضعيف لئيم أو غمر أخرق.

الجزمُ في فعل الشرط تُركَ الجوابُ على أول أحواله ـ وهو الرفع ـ وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى، كقولك: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلانٍ» لفظُه مرفوعٌ ومعناه دعاء مجزوم، كقولهم: «لِيغفرِ اللَّهُ لفلانٍ».

وأما قولُ الآخر (من الطويل):

* فلم أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْها . . . *

فلا حجة لهم فيه؛ لأن قوله: «فلم أرقه» دليلٌ على جواب الشرط؛ لأنّ «لم أفعل» نَفْيٌ لـ «فعلت»، و«فعلْتُ» تنوبُ مَنابَ جواب الشرط المحذوف، كما قال الشاعر (من الرجز):

يَا حَكَمُ الْوَارِثَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ
أوْدَيْتُ إنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ[1]

أي: إنْ لَمْ تحْبُ أوْدَيْتُ، فجعل «أوْدَيت» المقدَّمَ دلالَةً على «أوديت» المؤخَّر؛ فكما جاز أن يجعل «فَعَلْتُ» دليلاً على جواب الشرط المحذوف، فكذلك يجوز أن يُجْعَلَ نَفْيُهَا الذي هو «لم أفْعَلْ» دليلاً على جوابه؛ لأنهم قد يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره، ألا ترى أنهم قالوا: «اَمْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ» كما قالوا: «صَدِيقَةٌ»، وقالوا: «مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ» كما قالوا «عَتِيقَةٌ»، وقالوا: «جَوْعَانُ» كما قالوا «شَبْعَانُ»، وقالوا «عَلِمَ» كما قالوا «جَهِلَ»، ولهذا قال الكسائيّ في قول الشاعر (من الوافر):

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]

إنه لما كان «رضيتُ» ضِدَّ «سَخِطْتُ» و«سَخِطْتُ» تَعدَّى بـ «على»، فكذلك «رضيت» حملاً له على ضِدِّه؛ فكذلك ها هنا: جعل «لم أفعلْ» دليلاً على جواب الشرط المحذوف؛ حملاً على «فَعَلْتُ».

وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدلُّ على حذفه، كقولهم: «أنْتَ ظَالِمٌ إن فَعَلْتَ كَذَا»، أي: إن فعلت كذا ظلمت، فحذف «ظلمت» لدلالة قوله: «أنت ظالم» عليه. والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثرُ من أن تحصى، والله أعلم»[3].

١٤ ـ تقدّم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه: اختلف البصريون والكوفيون في جواز تقديم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه، ، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا تقدّم الاسمُ المرفوعُ في جواب الشرط فإنه

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٢؛ وللعجّاج في اللمع في العربيّة ص ١٩٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٩، ٣/ ٣٣٢؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣؛ والمعاني الكبير ص ٨٧٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٨.

(٢) البيت للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧؛ والأزهية ص ٢٧٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، ١٣٣؛ والدرر ٤/ ١٣٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (رضي)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٧٦.
اللغة: بنو قشير، هم قوم قشير بن كعب ربيعة بن عامر بن صعصعة، اشتركوا في الفتوحات الإسلاميّة.
المعنى: يقول: إذا رضيت عنّي بنو قشير سرّني رضاها، وأراح بالي لما له من تأثير عظيم عليّ.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٤١ ـ ١٤٦.

لا يجوز فيه الجزمُ، ووجب الرفعُ، نحو: «إن تَأْتِنِي زَيْدٌ يُكْرِمْكَ»، واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط، نحو: «إن تأتِنِي زيداً أُكْرِمُ»؛ فأباه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، وأجازه أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ.

وذهب البصريون إلى أنَّ تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز.

أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزمُ، وذلك لأنّ جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعلَ الشرطِ، فإذا فارَقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم، فبطل الجزم، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع.

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز، وذلك لأنه يجب أن يقدَّر فيه فعل كما وجب التقديرُ مع تقديم الاسم على فعل الشرط؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما، على ما بينّا، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط، ولا فرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قولهم: «إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنّ الجزم في جواب الشرط إنّما كان لمجاورته فعل الشرط؛ فإذا فارقه بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم»، قلنا: قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجِبَةً للجزم في موضعه وبينّا فساده بما يغني عن الإعادة.

والذي يدلّ على فساد ما ذهب إليه الفراء من مَنْعِ جواز تقديم المنصوب قولُ طُفَيْلِ الغَنَوِيّ (من الطويل):

وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ؛ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا
وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبِ[1]

فنصب «الخيرَ» بـ«تُعقِبْ»، وتقديره: تعقب الخير، و«تعقب» مجزوم، وإنما كسرت الباء لأنّ القصيدة مجرورة، وإنما كان هذا في المجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين:

أحدهما: أنّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرّ في الأسماء، فلمّا وجب تحريكه حرّكوه حركَةَ النظير.

والثاني: أنّ الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل، ولا يدخله الجرّ، فلو حركوه بالضمّ أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء، بخلاف الكسر؛ فإنه ليس فيه لَبْسٌ.

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنّا أجمعنا على أنّ المنصوب فَضْلَةٌ في الجملة، بخلاف المرفوع؛ فينبغي أن لا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع، والله أعلم»[2].

للتوسع انظر:

ـ أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين. فتحي بيومي حمودة. جدّة، دار البيان العربي، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.

(١) البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٤؛ وكتاب الصناعتين ص ٢٧٧.
اللغة: تعقب الخير: أي: تحدث الخير في آخر أمرها.
المعنى: وللخيل أيام تعرف بها، فمن يعلمها ويتعرّف عليها ويعرف بأيامها، فالخيل لا بدّ أن تعقب الخير.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

ـ الجملة الشرطية عند النحاة العرب. أبو أوس إبراهيم الشمسان. القاهرة، مطبعة الدجوي، ط ١، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م.
ـ الشرط في القرآن. عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي. ليبيا ـ تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠م.
ـ الجملة الشرطية عند الهذليين. إبراهيم إبراهيم بركات. جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.
ـ الشرط في القرآن الكريم. عبد العزيز علي الصالح المعيبد. جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.
ـ الشرط بـ «إنْ» و«إذا» في القرآن الكريم. علي فودة. مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، العدد ٤ (١٩٧٦م). ص ٤٣ ـ ٨٦.
ـ الشرط والاستفهام في الجملة العربية. سمير شريف ستيتية. دبي، دار القلم للنشر.

الشَّرْطة

هي، في الكتابة، خطّ صغير يوضَع:

١ ـ في أوّل الجملة المعترضة وآخرها، نحو: «لقد جاء ـ أعتقد ـ المعلِّم».

٢ ـ بين العدد والمعدود، نحو: «الكلمة ثلاثة أقسام: ١ ـ اسم. ٢ ـ فعل. ٣ ـ حرف».

٣ ـ لفصل كلام المتحاوِرين، نحو: «التقى خالد بصديقه سالم، وقال له: كيف صحّتك؟
ـ جيِّدة.
ـ وكيف أهلُك؟
ـ بخير، والحمد لله...»

شَرَع

تأتي:

١ ـ من أفعال الشروع إذا كانت بمعنى: ابتدأ، ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، بشرط أن يكون هذا الخبر جملة فعليّة فعلها مضارع غير مقترن بـ «أنْ»، نحو: «شرعَ المعلِّمُ يشرحُ الدرسَ» («شرعَ»: فعلٍ ماض ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «المعلِّم»: اسم «شرع» مرفوع بالضمَّة الظاهرة. «يشرحُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الدرسَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة «يشرح الدرسَ» في محل نصب خبر «شرعَ»).

٢ ـ فعلاً ماضياً تامًّا بمعنى: تناولَ الماءَ بفيه، أو دنا من الطريق، أو مَدَّ ومهَّد، أو سَنَّ الدين، أو أقام... إلخ.

شَرَّع

انظر: جَسَّم.

شرف الدين الإربليّ

= الحسين بن إبراهيم بن الحسين (٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨م).

شرف الدين الأسنائيّ

= شعيب بن يوسف بن محمد (ولد في ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م).

شرف الدين الأنطاكي

= مسعود بن عمر بن محمود (.../... ـ ٨١٥ هـ/ ١٤١٢م).

شرف الدين التبانيّ

= يعقوب بن جلال (٨٢٧ هـ/ ١٤٢٤م).

شرف الدين الخزرجي

= موسى بن محمد بن محمد (٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦م ـ.../...).

شرف الدين الكرمانيّ

= مسعود بن محمد بن محمد (٦٦٤ هـ/ ١٢٦٥م - ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧م).

شرف الدين المعتزليّ

= علي بن عبد القادر (٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦م).

شرف الدين الميدومي

= محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم (٦١١هـ/ ١٢١٤م - ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤م).

شرف الكتاب

= محمد بن أحمد (٥٧٩ هـ/ ١١٨٣م).

الشُّرْفَة أو المُسْتَشْرَف أو الرَّوشَن

أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة[١]، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي[٢]، ومجمع نادي دار العلوم، إطلاق كلمة «الشرفة» على البناء الخارج من البيت الذي يُسْتَشْرَف منه على ما حوله، والذي يُسمَّى أيضاً «المُسْتَشْرف»، و«الرَّوشَن».

شَرْق كذا وشرقي كذا

انظر: «جنوبيّ»[٣].

شرقيّ

تعرب في نحو: «بنيتُ بيتاً شرقيَّ الطريقِ» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة. والمعنى: بنيتُ بيتاً في مكان شرقيٍّ من القرية.

الشَّرِكَة

الشَّرِكَة، في اللغة، مصدر «شَرِك». وشرِكه في الأمر: صار شريكه فيه.

وهي، في النحو، العطف الذي سُمِّي شركة لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في علامات الإعراب.

الشُّروع

الشُّروع، في اللغة، مصدر «شَرَعَ». وشرع بالأمر: بدأ فيه.

وانظر: أفعال الشروع.

شُرَيْح بن محمد

(٤٥١ هـ/ ١٠٥٩م - ٥٣٩ هـ/ ١١٤٤م)

شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح الرُّعيني، أبو الحسن. كان عالماً بالنحو والعربيّة، شيخ المقرئين القائمين بعلوم القرآن. سمع الحديث من أبيه وغيره. أقرأ عمره، فأفاد بالنحو والقراءة والحديث، وتفاخر الناس بالأخذ عنه. وتقلّد خطبة إشبيلية نحواً من خمسين سنة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣؛ والأعلام ٣/ ١٦١).

الشريشي

= أحمد بن عبد المؤمن (.../... - ٦١٩هـ/ ١٢٢٢م).

= أحمد بن محمد بن أحمد (٦٥٣ هـ/ ١٢٥٥م - ٧١٨ هـ/ ١٣١٨م).

= محمد بن أحمد بن محمد (٦٠١ هـ/ ١٢٠٤م - ٦٨٥ هـ/ ١٢٨٦م).

---

(١) المعجم الوسيط. مادة (ش ر ف).

(٢) المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي: قل ولا تقل. ص ١.

(٣) عن محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ١٢٩.

الشريف

= إبراهيم بن محمد بن محمد (٤٦٦ هـ/ ١٠٧٣م).

الشريف قاضي الجماعة

= محمد بن علي بن يحيى (.../... - ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣م).

الشريف الكحّال

= سليمان بن موسى (٥٩٠ هـ/ ١١٩٣م).

الشريف المرتضى

= علي بن الحسين بن موسى (٣٥٥ هـ/ ٩٦٦م - ٤٣٦ هـ/ ١٠٤٤م).

الشريفيّ

= إبراهيم بن حسام الدين (١١٠٦ هـ/ ١٦٩٤م).

ابن الشريك

= علي بن يوسف (٦١٩ هـ/ ١٢٢٢م).

«شطَبَ» بمعنى «مَحا»

أجاز مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة استعمال كلمة «شطَبَ» بمعنى مَحا، بخلاف بعض المخطِّئين، وجاء في المعجم الوسيط: «شطب عنه يشطب شطباً»: عَدَلَ... وقالوا: شطب الكاتب الكلمة: طَمَسها عدولاً عنها (مولدة). وشطب القاضي الدعوى: حذفَها من جدول القضايا بلا حكم فيها لسبب قانونيّ (المجمع)»[1].

شَطْر

تأتي:

١ - بمعنى: نَحْو، أو قصْد، فتُعرب ظرف مكان منصوباً بالفتحة الظاهرة، نحو الآية: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، أي: نحوه.

٢ - بمعنى: النصف، فتُعرب بحسب موقعها في الجملة، نحو: «شطرتُ التفاحة شطرين» («شطرين»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنّى).

الشَّطْر

الشَّطْر، في اللغة، النِّصف. وله، في علم العروض، معنيان:

١ - أحد مِصْراعَي البيت الشعريّ المنظوم وفْق الأوزان الخليليّة. ويُسمَّى الشَّطْر الأوّل «الصَّدْر»، ويُسَمَّى الثاني «العَجُز».

٢ - إسْقاط شَطْر بأكمله من البيت، وعدّ الشطر الثاني بيتاً كاملاً.

انظر: البيت المشطور.

الشَّطْرَنْج

قل: «الشَّطْرَنج» (بفتح الشين)، لا «الشِّطرنج» (بكسرها).

الشَّطّنوفي

= علي بن يوسف بن حزيز (٦٤٧ هـ/ ١٢٥٠م - ٧١٣ هـ/ ١٣١٤م).

= محمد بن إبراهيم بن عبد الله (بعد ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م - ٨٣٢ هـ/ ١٤٢٩م).

(١) المعجم الوسيط. مادة (ش ط ب).

شِعارات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استخدام هذه الكلمة[١].

شَعْبان

اسم الشهر الثامن من السنة العربيّة، ممنوع من الصرف للعلميّة وزيادة الألف والنون. يُعرب إعراب «أسبوع» (انظر أسبوع). نحو: «صمتُ شعبانَ الماضي» («شعبانَ»: ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة متعلّق بالفعل صمت»).

الشِّعر

أُعطِي الشعر تعريفات كثيرة، فقال بعضُهم: إنّه «الكلام الموزون المقفّى»، وعرّفه اليونانيّون بأنّه «مركبة يجرّها زوجان من الخيول المُطهَّمة هما: المخيِّلة والشعور، يسيِّرُها رجل حكيم هو العقل قد خرج من مخدعه، وهو قلبه، متّحِداً اتّحاداً أثيريًّا بشعور آخر هو النغمة التي نسمِّيها وزناً، وقد ركبا أجنحة الألفاظ ليطيرا معاً مرفرفين رفرفة الفراش الجميل على زهر الرِّياض، فيصلا إلى الأسماع بعد أن يُحدثا في طريقهما أمواجاً خفيفة في الهواء، ومنها إلى مخادع أُخر هُنّ قلوب أصحاب تلك الأسماع، ويثيرا ما هنالك من الإحساسات الرّاقدة». ولعلّ أفضل تعريف للشِّعر قول واست دانتون في دائرة المعارف البريطانيّة: «إن الشِّعر هو التعبير المادّيّ والفنّيّ للفكر الإنسانيّ بلغة عاطفيّة ذات إيقاع».

والفرق بين الشِّعر والنَّظْم هو امتياز الأوّل بالعاطفة، والخيال، والصُّورة. في حين تنتظم كلمات النظم في سلك النغم الموسيقيّ دون شعور، أو عاطفة، أو خيال، أو صورة. فمن الشِّعر، مثلاً، قول أبي فراس الحمداني (من الطويل):

أراكَ عَصِيَّ الدَّمْعِ شِيمَتُكَ الصَّبْرُ
أَما لِلْهَوَى نَهْيٌ عليكَ ولا أَمْرُ
بَلَى، أَنَا مُشْتَاقٌ وَعِنْدِيَ لَوْعَةٌ
ولكِنَّ مِثْلِي لا يُذاعُ لَهُ سِرُّ
إذا اللَّيْلُ أَضْوَانِي[٢] بَسَطْتُ يَدَ الهَوَى
وَأَذْلَلْتُ دَمْعاً مِنْ خلائِقِهِ الكِبْرُ

ومنه قول مجنون ليلى (من الوافر):

أَمَا وَاعَدْتَنِي يا قَلْبُ أَنِّي
إذا ما تُبْتُ عَنْ لَيلى تَتوبُ؟!
فَهَا أَنا تائِبٌ عَنْ حُبِّ لَيْلَى
فَمَا لَكَ كُلَّمَا ذُكِرَتْ تَذُوبُ؟!

ومن النَّظْم هذان البيتان (من الرجز):

قَدْ نَظَمَ ابْنُ مالِكٍ أَلْفِيَّهْ
أَجادَهَا نَحْوِيَّةً صَرْفِيَّهْ
وَقَدْ تَبِعْتُ إثْرَهُ في الهَمْزَةِ
سَهَّلْتُ فيهِ حِفْظَها لِلْفِتْيَةِ

يقول شوقي (من البسيط):

والشِّعْرُ إنْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرَى وعاطفةً
أَوْ حِكْمَةً فَهْوَ تَقطيعٌ وأَوْزَانُ

ويقول الزهاوي (من الطويل):

لَقَدْ قَرَضَ الشِّعْرَ الكَثِيرُونَ في الوَرَى
وَأَكْثَرُهُ ما فِيهِ روحٌ ولا فِكْرُ
إذا الشِّعْرُ لَمْ يَهْزُزْكَ عِنْدَ سَماعِهِ
فَلَيْسَ خليقاً أَنْ يُقالَ لَهُ شِعْرُ

(١) في أصول اللغة ٢/ ٥٩، ٦٠.

(٢) أضواني: أضعَفَني.

والفنون الشِّعْريَّة هي: الشعر القصصيّ، والشعر الملحميّ، والشعر الغنائيّ، والشِّعر التمثيليّ، أو المسرحيّ، والشعر الحكميّ والتعليميّ. والشعر، وفْق أغراضه وموضوعاته، ينقسم أقساماً عِدَّة، منها: الشعر السياسي، والشعر الوطنيّ، والشعر الغزليّ، والشعر الفخريّ، والشعر المدحيّ، والشعر الهجائيّ، والشعر الوصفيّ، والشعر الرثائيّ، والشعر الوجداني... وهذه الأغراض الشِّعْريَّة، وتلك الفنون ليست من مَنْهج معجمنا، أمّا أقسام الشِّعر من حيث أشكاله، ولغته، ووزنه، وقوافيه، وغير ذلك، فسنعرضها في الموادّ التالية وفي موادّ أخرى من معجمنا هذا.

الشِّعْر الأَخْيَف

هو ما جاءت ألفاظُه واحدة معجمة (منقوطة) وأخرى غير معجمة على التوالي، ولعلّهم أخذوا التسمية من قولهم: خَيِف الإنسان وغيره خَيَفاً: كانت إحدى عينيه زرقاء والأخرى سوداء كحلاء. ومنه قول ناصيف اليازجي في إحدى مقاماته (من الرَّمَل):

ظَبْيَةٌ أدْمَاءُ تُفْنِي الأَمَلا
خَيَّبَتْ كُلَّ شَجِيٍّ سَأَلا
لا تَفِي العَهْدَ فَتَشْفِينِي وَلا
تُنْجِزُ الوَعْدَ فَتَشْفِي العِلَلا
غَضَّةُ العُودِ تَثَنَّتْ مَرَحاً
بَضَّةُ اللَّمْس تَجَنَّت مَلَلا[1]
تَقْتَضِي أحْكَامَ بَغْيٍ طَالَمَا
نَفَذَتْ أحْكَامُها بَيْنَ المَلا
بِجَبِينٍ كَهِلالٍ فَتَنَتْ
كُلَّ ذي عِلْمٍ يَزِينُ العَمَلا
في لَمَاها بِنْتُ كَرْم تَخْتَشِي
سُكْرَ جَفْنٍ حُكْمُهُ نَقْضُ الوِلا[2]
بَيْنَ وَرْدٍ شَفَةٌ وَارِدُها
يَبْتَغِي المَاءَ فَيَجْنِي العَسَلا[3]
دُرَرٌ بِيضٌ لَهَا في أحْمَرٍ
في سَوَادٍ بَيْنَ مِسْكٍ في طِلا[4]
فِتْنَةٌ صَمّاءُ يُثْنِي وَصْلُها
فِتْنَةَ الدَّاءِ فتَبْغِي حِوَلا[5]
شَنَّفَتْ سَمْعَ شجيٍّ كلّما
قَبَضَتْ عُوداً فَغَنَّتْ رَمَلا[6]

وانظر: «الشعر الأرقط»، و«الشعر الحالي»، و«الشعر العاطل»، و«الشعر المُلَمَّع».

الشِّعْر الأَرْقَط

هو الذي تكون حروفه معجَمة (منقوطة) وغير معجمة على التوالي، أخذوا التسمية من قولهم: «ثوبٌ أرقَط»، أي: فيه رُقطة، وهي

(١) تَثَنّت: تمايلت. بضة: رخصة، ليّنة.
(٢) بنت كرم: خمرة، والمقصود أنّ جفنها شديد الإسكار حتّى أنّ الخمرة تخاف أن يسكرها.
(٣) ورد: كناية عن الخدّ.
(٤) درر: كناية عن الأسنان. أحمر: كناية عن اللثّة. السواد: كناية عن السمرة في الشفة. المسك: كناية عن رائحة الفم. الطِّلا: كناية عن الريق.
(٥) صمّاء: قويَّة، شديدة. يثني: يمنع. فتنة: مصيبة.
(٦) الرمل: نوع من الألحان.

لون مؤلَّف من بياض وسواد، أو من حُمْرة وصُفْرَةٍ وغيرهما. ومنه قول ناصيف اليازجي في إحدى مقاماته (من مجزوء الرّمل):

وَنَـدِيـم بَـاتَ عِـنْـدِي
لَـيْـلَـةً مِـنْـهُ غَـلِـيـلُ[١]
خَـافَ مِـنْ صُـنْـعِ جَـمِـيـلٍ
قُـلْـتُ: لـي صَـبْـرٌ جَـمِـيـلُ
قُـرَّةٌ لـي مَـيـلُ قَـلْـبِ
مِـنْـكَ يـا غُـصْـنـاً يَـمِـيـلُ
سَـيِّـدي رِقَّ لِـذُلِّـي
سَـيِّـدي عَـبْـدٌ ذَلِـيـلُ[٢]
قَـلْـبُـهُ قَـدْ ذابَ مِـنْ وَجْـ
ـدٍ بِـهِ ظَـلَّ يَـسِـيـلُ
لَـذَّ لِـي حَـجْـرٌ قَـدِيـمٌ
تَـحْـتَ هَـجْـرٍ يَـسْـتَـطِـيـلُ[٣]
قَـاتِـلـي وَجْـهٌ بَـدِيـعٌ
زاجِـرِي عَـنْـهُ قَـلِـيـلُ

وانظر: «الشِّعر الأَخْيَف»، و«الشِّعر العاطل»، و«الشِّعر الملَمَّع».

شعر التَّفعيلة أو الشعر الحُرّ

هو نوع من الشِّعر الحديث يقوم، في نظامه العروضيّ، على الأمور التالية:

١ ـ وَحْدة التفعيلة، غالباً، في القصيدة، وتكون هذه التفعيلة مُرتَكز الوزن، والوحدة الموسيقيَّة في القصيدة. فتُنظم هذه البحور ذات التفاعيل المؤتلفة، وهي: الكامل، والرَّمل، والهزج، والرَّجز، والمتقارَب، والمتدارَك. وقد يتصرّف الشاعر في شكل هذه التفعيلة، مستفيداً من الزّحافات والعِلل الجائزة فيها. وقد يُكثر الشاعر من هذه الزحافات والعِلل، كما قد يعمد، أحياناً، إلى استِحْداث تفعيلات جديدة، أو مَزْج تفعيلات بحر بتفعيلات بحر آخر.

٢ ـ الحرِّيَّة في عدد التفعيلات الموزَّعة على كلّ سطر، فإذا كان الشاعر، في الشعر الخليليّ العَموديّ يلتزم بعدد ثابت من التفعيلات، فإنّه، في شعر التفعيلة أو الشعر الحرّ يتصَرَّف في هذا العدد مُخضِعاً طول السَّطر للمعنى، ومتوقفاً حيث يُريد، وسائراً إلى أن ينتهي المعنى، حتَّى إنّ بعضَهم أوصل عدد التفعيلات إلى العشر في السطر الواحد.

٣ ـ حرِّيَّة الرَّويّ، والقافية، فإذا كانت القصيدة الخليليّة العموديّة تلتزم نظاماً مُعيَّناً في القافية، وخاصةً، بالنسبة إلى الرَّويّ، فإنّ قصيدة الشعر الحرّ لا تلتزم هذا النظام، وتجعل الرَّويّ صوتاً متنقِّلاً لا يثبت على حال، ويرى بعضهم «أنّ الرَّويّ المتكرِّر في نهايات كلّ الأبيات هو عامل تعطيل، حيث إنّه يفرض نفسه على القافية من جهة، وعامل إملال لتكراره المستمر في سائر أبيات القصيدة من جهة أخرى، سواء أكانت هناك حاجة موسيقيَّة له أمْ لم تكنْ»[٤].

٤ ـ خضوع الموسيقى للحالة النفسيَّة التي يصدر عنها الشاعر، لا للوزن الشِّعريّ الخليليّ الذي يفرض نظاماً شبه ثابت من الإيقاع والنَّغَم.

وهذه الصِّفة للشِّعر الحرّ، أو شعر التفعيلة

---

(١) غليل: شدّة العطش.
(٢) عبد: أي: أنا عبد.
(٣) حجر: منع من التصرّف.
(٤) عز الدين إسماعيل: الشعر العربيّ المعاصر. ص ١١٣.

هي نتيجة طبيعيَّة للصِّفتين السَّابقتين. تقول نازك الملائكة: «وقد أَلِفْتُ أن أنظم بوحي السَّليقة، لا جرْياً على مقياس عَروضيّ، تحملني خلال عمليَّة النَّظم موجة الصُّور، والمشاعر، والمعاني، والأنغام، دون أن أستذكر العروض والتفعيلات، وإنَّما تتدفَّق المعاني موزونةً على ذهني»[1].

ومن أشهر شعراء الشِّعر الحُرّ وروّاده بدر شاكر السيّاب، ونازك الملائكة، وجيلي عبد الرحمن، وجورج غانم، وأنسي الحاج، ومحمود درويش، ومحمد الفيتوري، وأدونيس (علي أحمد سعيد)، وعبد الوهاب البياتي، وبلند الحيدريّ، وخليل حاوي، ويوسف الخال، وشوقي أبو شقراء، وأحمد عبد المعطي حجازي، وصلاح عبد الصّبور، ومحمد الماغوط، وغيرهم.

ومن نماذج الشعر الحرّ قول نازك الملائكة:

هلْ يكونُ الحبُّ أنِّي
بتُّ عبداً للتَّمنِّي
أَمْ هو الحبُّ اطّراحُ الأمْنياتْ؟
والتقاءُ الثَّغْرِ بالثَّغْرِ ونسيان الحياةْ
كانثيالٍ يَفْنَى في هَديرْ
أو كَظلٍّ في غديرْ

وقولها أيضاً:

هذِهِ ساعَةُ التَّذَكُّر
كادَ اللَّيْلُ يبكي معي، ويُصغي مَليّا
إنَّها ساعَةُ التَّذَكُّر
والأجراس تطوي كآبَةَ الصَّمْتِ طَيّا

وقول محمد الماغوط:

لَيْتَني وردَةٌ جوريَّةٌ في حديقةٍ ما
يقطِفُني شاعر كئيب في أواخر النهار
أو حانَةٌ مِنَ الخَشَب الأحْمَر
يرتادُها المطرُ والغُرباء
ومن شبابيكي الملَطَّخَة بالخمر
والذُّباب
تخرُجُ الضَّوضاءُ الكسولة
إلى زقاقِنا الذي يُنتِج الكآبة
والعيون الخُضْر
حيثُ الأقدامُ الهزيلةُ ترتفع دونَما
غايةٍ في الظلام

وانظر: «الشعر المُرْسَل».

الشِّعْر التَّوْأَم

هو ما تشابَهَتْ كلماتُهُ في الرسم، حتَّى إذا أُبْدِلَت نقط بعضها، ظهرت لها معانٍ جديدة[2]. وأغلب ما تكون الكلمات المتوائمة متجاورة، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

زُيِّنَتْ زَيْنَبٌ بِقَدٍّ يَقُدُّ
وَتَلاهُ وَيْلاهُ نَهْدٌ يَهُدُّ
جُنْدُها جِيدُها وَظَرْفٌ وَطَرْفٌ
ناعِسٌ ناعِسٌ بِحَدٍّ يَحُدُّ

ونحو قول صفي الدِّين الحِلِّي (من الخفيف):

سَنَدٌ سَيِّدٌ حكيمٌ حَليمٌ
فاضِلٌ فاصِلٌ مُجيدٌ مَجيدُ
حازِمٌ جازِمٌ نَصيرٌ بَصيرٌ
زائِدٌ رائِدٌ شَديدٌ سَديدُ

---

(١) نازك الملائكة: قضايا الشعر المعاصر. ص ١٠٩.

(٢) والتوأم، في اللغة ما وُلِد مع غيره في بطن، فكأنّ اللفظين المتوائمين ولدان توأمان.

الشّعر الحالي

هو ما كانت جميع حروف كلماته منقوطة، مأخوذ من الحلية، وهي ما يُتَزَيَّنُ به من الذهب والفضَّة، نحو قول ناصيف اليازجي في إحدى مقاماته (من الخفيف):

بِشَجِيٍّ يَبِيتُ في شَجَنِ فِتَنٌ يَنْتَشِبْنَ في فِتَنِ[1]
شَيِّقٌ تَيِّقٌ تُجَنِّبَ في نَفَقٍ ضَيِّقٍ بِقي فَفَنِي[2]
شَغَفٌ شَفَّني بذي ثِقَةٍ نَجِبٍ شَنَّ جَيْشَ ذي يَزَنِ[3]
شَيْبَةٌ في شَبِيبَةٍ خُضِبَتْ بِشَقِيقٍ غَضٌّ يَنِضُّ جَني[4]
بَيْنَ جَنْبَيَّ شُقَّةٌ خَشُنَتْ في قَضِيضٍ تُبِيتُني خَشِنِ[5]
قِضْتُ جَفْنِي بِيَقْظَةٍ ثَبَتَتْ غِبَّ بَيْنٍ فَبِتُّ في غَبَنِ[6]
بي شَقِيقٌ يَغِيبُ غَيْبَةَ ذي ضَغَنٍ بَيِّنٍ تَجَنَّبَنِي[7]
شَيْخُ فَنٍّ فَتِيٌّ شِنْشِنَةٍ شَبَّ في بَيْتِ نُخْبَةٍ فَبُنِي[8]
يَنْتَقِي زَيْنَ جَنَّةٍ جُنِيَتْ يَتَّقِي شَيْنَ ضِنَّةٍ بِغَنِي[9]
غَيْثُ فَيْضٍ يَفِي فَيَنْبُتُ في قُنَنٍ بَغْتَةً بِذي فَنَنِ[10]

وانظر: «الشعر الأخيف»، و«الشّعر الأرْقط»، و«الشعر العاطل»، و«الشعر المُلَمَّع».

الشّعر الحديث

انظر: «شعر التفعيلة».

الشّعر الحُرّ

انظر: «شعر التفعيلة.

الشّعر الشَّعْبِيّ

انظر: «الزجل».

الشِّعر الطَّلْق

انظر: «الشعر المنثور».

الشّعر العاطل أو المُهْمَل

هو ما كانت كلماته خالية من النَّقط، مأخوذ من «عطل المرأة»، وهو خلوّها من الحليّ، نحو قول الحريري (من السريع):

---

(١) شجن: حزن. فتن ينتشبن في فتن: مصائب داخلة في مصائب أخرى.
(٢) تيّق: من التوق، وهو ميل النفس.
(٣) شغف: شدّة الحب. شفّني: أنحلني. نجب: كريم. ذي يزن: ملك يمنيّ.
(٤) شقيق: نوع من النبات. ينض: يرشح. جني: قريب العهد بالقطف.
(٥) شقة: مسافة، كنّي بها عن أحشائه. قضيض: مكان غليظ.
(٦) قِضتُ: بادلتُ. غبّ بينٍ: بعد فراق.
(٧) أيّ إنّه يفيد بنفسه أخاً له يغيب عنه غيبة عدوّ. (٨) شنشنة: طبيعة.
(٩) ضِنّة: بخل، أي: يختار أطايب الفنون التي يمكن الحصول عليها ولا يبخل بإفادة الناس منها؛ لأنّ البخل يشين الغني.
(١٠) غيث: مطر. قنن: أعالي الشيء.

والـلّـهِ مـا الـسُّـؤدُدُ حَـسْـوُ الـطِّـلا
ولا مُـــرادُ الـــحَـــمْـــدِ رُودٌ رداحْ
واهـــاً لِـــحُـــرٍّ واسِـــعٍ صَـــدْرُهُ
وَهَـــمُّـــهُ مـــا سَـــرَّ أَهْـــلَ الـصَّـــلاحْ

ومنه قول ناصيف اليازجي في إحدى مقاماته (من الرجز):

الـــحَـــمْـــدُ لـــلّـــهِ الـــصَّـــمَـــدْ
حـــالَ الـــسُّـــرورِ والـــكَـــمَـــدْ
الـــلّـــهُ لا إِلـــــهَ إِلْـــــ
ـــلا الـــلّـــهُ مَـــوْلاكَ الأحَـــدْ
لا أُمَّ لِـــــلّـــــهِ وَلا
وَالِـــــدَ لا وَلا وَلَـــــدْ
أَوَّلُ كُـــــلٍّ أَوَّلٍ
أَصْـــلُ الأُصُـــولِ والـــعُـــمَـــدْ
والـــواسِـــعُ الآلاءِ والــــ
ـآراءِ عِـــلْـــمـــاً والـــمَـــدَدْ
والـــحَـــوْلُ والـــطَّـــوْلُ لَـــهُ
لا دِرْعَ إِلّا مـــا سَـــرَدْ[(١)]
كُـــلٌّ سِـــواهُ هـــالِـــكٌ
لا عَـــدَدٌ وَلاَ عُـــدَدْ[(٢)]
صـــاحِ أدْعُ مَـــوْلاكَ لِـــمَـــا
أَوْعَـــدَ وَاسْـــأَلْ مـــا وَعَـــدْ[(٣)]
وَاصْـــدَعْ رِداءَ الـــلَّـــهْـــوِ وَالــــ
ـمَـــكْـــرِ وَدَعْ سُـــوءَ الـــلَّـــدَدْ[(٤)]
وَاسْـــلُ الـــمُـــدَامَ والـــمَـــهـــا
وَارْمِ الـــمِـــرَاءَ والـــحَـــسَـــدْ[(٥)]
وَامْـــحُ رُسُـــومـــاً مـــا لَـــهَـــا
حَـــدٌّ وَلا لَـــهَـــا عَـــدَدْ

ومنه عاطل العاطل، وهو ما كانت حروفه وأسماؤها خالية من النقط، نحو قول ناصيف اليازجي في إحدى مقاماته (من مجزوء الكامل):

حَـــوْلَ دُرٍّ حَـــلَّ وَرْدُ
هَـــلْ لَـــهُ لـــلـــحُـــرِّ وِرْدُ[(٦)]
لِـــحَـــصُـــورِ حُـــلْـــوُ وَصْـــلٍ
وِرْدُهُ لِـــلـــصَّـــحْـــوِ طَـــرْدُ[(٧)]
وَلَـــهُ صَـــوْلٌ وَطَـــوْلٌ
وَلَـــهُ صَـــدٌّ وَرَدُّ[(٨)]
دَهْـــرُهُ حَـــرُّ صُـــدُورٍ
هَـــلْ لَـــهُ لِـــلّـــهِ حَـــدُّ[(٩)]

وانظر: «الشِّعر الأخيَف»، و«الشِّعر الأرْقَط»، و«الشعر الحالي»، و«الشعر المُلَمَّع».

---

(١) سرد: نسج. أي: لا وقاية إلّا به.
(٢) عَدَد: جيش. عُدَد: عدّة الحرب.
(٣) أوعد: هدّد. وَعَد: رَغّب.
(٤) أصدع: شق. اللدد: العداوة والمخاصمة.
(٥) المها: بقر الوحش، الشهيرة بجمال عيونها، وهنا كناية عن النساء الجميلات العيون. المِراء: الجدال.
(٦) در: كناية عن الأسنان. حَلّ: نزل. ورد: كناية عن الخدّ. هل له للحرّ وِرد: هل للإنسان الكريم ورود إليه.
(٧) أي: هذا الدرّ لإنسان بخيل سيّىء الخلق.
(٨) صول: سلطة سطوة. طول: غلبة.
(٩) أي: كلّ أيّامه حرّ لصدور المحبّين، فهل له أن يقف عند حدّ؟.

الشعر المؤرِّخ

انظر: التأريخ الشعريّ.

الشِّعْر المثلَّث

انظر: المثلَّثات.

الشِّعْر المَحْبوك

نوع من أنواع الشعر تبدأ أبياته وتُختم بحرف واحد. وقد اشتهر ابن دريد بهذا النوع. ونظم صفيّ الدين الحليّ تسعاً وعشرين قصيدة على عدد أحرف الهجاء، والتزم الحبك في كلّ قصيدة منها. وبعضهم التزم الحبك في أطراف البيت الأربعة، كقول أحمد الباعوني (من الطويل):

ووادٍ به الغيدُ الحسانُ قدِ استَوَوْا
ووردُ ظباءِ الحيِّ في ظلِّهِ ثَوَوْا
ووافَوا به من مُهجتي في الهوَى حَوَوْا
ووَلَّوْا، وعن عهدِ المحبينَ ما لَوَوْا

الشّعر المُحَرَّر

انظر: «الشِّعر المنثور».

الشِّعر المُخَمَّس

انظر: «المُخَمَّسات».

الشِّعر المُدَوَّر

له معنيان:

١ ـ ما يُكتب على شكل دائرة ويُعلَّق على الجدران. انظر: «الشعر الهندسي».

٢ ـ ما أصابه التدوير. انظر: «البيت المدوَّر».

الشِّعر المُرَبَّع

انظر: «المربَّعات».

الشِّعْر المُرْسَل

هو الشِّعر الذي لا يلتزم قافيةً واحدة، ويُهمل الرَّوِيّ الواحد في القصيدة. وقد عرف هذه الظاهرة الشِّعْر العربيّ القديم، وكان العروضيّون يُعِدُّون ذلك من عيوب القافية، يدخل في باب الإكفاء حيناً، وفي باب الإجازة حيناً آخر[١]، بحسب مخارج الرَّوِيَّات. ومنه قول الشاعر الأمويّ العُجير بن عبد الله السَّلوليّ (من الطويل):

أَلا قَدْ أرَى، إنْ لَم تكُنْ أُمُّ مالِكٍ
بِملْكِ يَدِي، أَنَّ البَقَاءَ قَلِيْلُ
رَأى مِنْ رَفِيقَيْهِ جَفَاءً وَبَيْعُهُ
إذا قامَ يَبْتَاعُ القِلاصَ، ذَمِيْمُ[٢]
فقالَ لِخِلَّيْهِ: أَرْحلا الرَّحْلَ إنَّني
بِمُهْلِكَةٍ، والعَاقِبَاتُ تَدورُ
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قائلٌ:
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ؟

وبدأت تجربة الشِّعر المُرْسل بالتحرُّر من وحدة الرَّويّ في القصيدة، مع المحافظة على البحر، وانتهت إلى التنويع في الرَّوِيَّات والأوزان في القصيدة الواحدة.

ولعلَّ أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤م ـ ١٨٨٨م)، ورزق الله نعمة الله حسُّون الحلبي (١٨٢٥م ـ ١٨٨٠م) من أوائل من نظموا الشِّعر المُرسل.

---

(١) انظر: «الإجازة»، و«الإكفاء».

(٢) القِلاص: جمع قَلوص، وهي الناقة الشابَّة.

وللأوّل قصيدة يقول فيها :

سـاعَـةُ الـبُـعْـدِ عَـنْـكِ شَـهْـرٌ وعَـامُ الْـ
ـوَصْـلِ يَـمْـضِـي كَـأَنَّـمـا هُـوَ سـاعـهْ
أَتَـنَـجَّـمُ الـلَّـيْـلَ الـطَّـويـلَ صَـبـابَـةً
وَتُـنَـجِّـمِـي لِـنُـجـوم ذِي تَـفْـلِـيـكِ
وَيَخْفِقُ مِنِّي القَلْبُ إنْ هَبَّتِ الصَّبا
يُـذَكِّـرُنـي الـبَـدْرُ الـمُـنـيـرُ مُـحَـيَّـاكِ

فالبيت الأوّل من الخفيف، والثاني من الكامل، والثالث من الطويل. وقد ترجَمَ رزق الله حسّون الإصحاح الثامن عشر من سفر أيّوب في كتابه «أشعر الشعر» شعراً غير مقفًى. ثُمَّ جاء توفيق البكري (١٨٧٠م - ١٩٣٢م)، وجميل صدقي الزهاوي (١٨٦٣م - ١٩٣٦م)، وعبد الرحمن شكري (١٨٨٦م - ١٩٥٨)، وغيرهم، فتزَّعموا حركة الشعر المُرسَل، وقد كان الزهاوي من أشدّ المتحمّسين لهذه الحركة، وقد اشتهرت قصيدته التي يقول فيها (من الطويل):

لَـمَـوْتُ الـفَـتَـى خَـيْـرٌ لَـهُ مِـنْ مَـعِـيـشَـةٍ
يـكـونُ بـهـا عِـبْـئـاً ثَـقـيـلاً عـلـى الـنّـاسِ
يَعِيشُ رَضِيَّ العَيْشِ عُشْرٌ مِنَ الْوَرَى
وَتِـسْـعَـةُ أَعْـشَـارِ الأَنَـامِ مَـنَـاكِـيـدُ
أما في بَني الأرْضِ العَرِيضَةِ قَادِرٌ
يُـخَـفِّـفُ وَيْـلاتِ الـحـيـاةِ قَـلِـيـلا

وبدأ محمد فريد أبو حديد من سنة ١٩٢٧ م ينشر بعض المسرحيّات الشعريَّة المؤلَّفة والمترجَمة، فَشَدَّت مسرحيّاته الأنظار، ثمَّ جاء علي أحمد باكثير، فَوَصَلَ بالشعر المرسل إلى مستوى أرْقى جاعلاً الفِقْرة لا البيت وَحْدة المعنى.

ولا شكَّ أنَّ الشِّعر المُرْسل يُعتبر خطوة مهمّة نحو شعر التفعيلة، والشِّعر الحُرّ. انظر: «شعر التفعيلة أو الشعر الحُرّ».

الشِّعر المُرَقَّط

انظر: «الشعر الأرقط».

الشِّعر المُزْدَوِج

الشعر المزدوج، أو المُثَنَّيات، هو الذي يعتمد فيه الشاعر على تصريع أبيات القصيدة جميعاً، فقافية الشطر الأوّل هي نفس قافية الشطر الثاني، وأمْيَزُ ما يكون ذلك في الأراجيز.

وقد بدأ الشعراء العبّاسيّون بهذا النوع من الشعر إذ وجدوه سهلاً يسيراً لا يكلّفهم مشقّة الحفاظ على وحدة القافية في القصيدة الواحدة. ويُروى أنّ أوّل من نظم فيه بشّار بن برد وأبو العتاهية، ثم تتابع عليه الشّعراء، إذ وجدوه أسهل في نظم القصص الطويلة، والحِكَم، والأمثال، ومسائل العلوم. ولأبي العتاهية مزدوجة مشهورة عدّتها أربعة آلاف بيت، سمّاها «ذات الحِكَم والأمثال» لكثرة الحِكم والأمثال فيها، منها (من الرجز):

إنَّ الـشَّـبـابَ والـفَـرَاغَ والـجِـدَهْ
مَـفْـسَـدَةٌ لِـلْـمَـرْءِ أيّ مَـفْـسَـدَهْ
حَـسْـبُـكَ مِـمّـا تَـبْـتَـغِـيـهِ الـقُـوتُ
مـا أَكْـثَـرَ الـقُـوتَ لِـمَـنْ يَـمـوتُ
الـفَـقْـرُ فـيـمـا جـاوزَ الـكـفـافـا
مَـنِ اتَّـقـى الـلَّـهَ رَجَـا وخـافـا
لِـكُـلِّ مـا يُـؤْذِي، وإنْ قَـلَّ، أَلَـمْ
ما أطْوَلَ اللَّيْلَ على مَنْ لَمْ يَنَمْ

مـا ٱنْـتَـفَـعَ الـمـرءُ بِـمِـثْـلِ عَـقْـلِـهِ
وخـيْـرُ ذُخْـرِ الـمَـرْءِ حُـسْـنُ فِـعْـلِـهِ

وقد نظم أبان بن عبد الحميد اللّاحقيّ كتاب كليلة ودمنة، كما نظم الحريريّ فيه «ملحة الأعراب في قواعد الإعراب». ولبشر بن المعتمر مزدوجة في فضل علي بن أبي طالب على الخوارج، ولابن المعتزّ مزدوجة في الشراب مطلعها (من الرجز):

لـي صـاحِـبٌ قَـدْ لامَـنـي وزادا
فـي تَـرْكِـيَ الـصَّـبـوحَ ثُـمَّ عـادا

ولأبي فراس الحمداني مزدوجة في اللهو بالصَّيد مطلعها (من الرجز):

مـا الـعُـمْـرُ مـا طـالَـتْ بِـهِ الـدُّهُـورُ
الـعُـمْـرُ مـا تَـمَّ بِـهِ الـسُّـرورُ

وألفيَّة ابن مالك التي نظم فيها النحو العربيّ من هذا النوع من الشعر، وكذلك أرجوزة ابن عبد ربّه في علم العروض والقافية، وأرجوزة محمد الحسن بن السيّد كاظم المشهور بالكيشوان «تحفة الخليل» في علم العروض والقافية أيضاً.

ونظم شعراؤنا المُحدَثون هذا النوع في أغراضه القديمة، حيناً، كمزدوجة شوقي التي بعنوان «رسالة الناشئة» والتي يقول فيها (من الرَّمل):

كُـلُّ حَـيٍّ مـا خَـلا الـلَّـهَ يَـمُـوتْ
فَـاتْـرُكِ الـكِـبْـرَ لَـهُ الـجـبَـرُوتْ
وَأَرِحْ جَـنْـبَـكَ مِـنْ دَاءِ الـحَـسَـدْ
كَـمْ حَـسُـودٍ قَـدْ تَـوَفّـاهُ الـكَـمَـدْ
وَتَـجَـنَّـبْ فـي الـصَّـغِـيرَاتِ الـغَـضَـبْ
إنَّـهُ كـالـنَّـارِ، والـرُّشْـدُ الـحـطَـبْ

وفي غير هذه الأغراض حيناً آخر، كقول شوقي في رسالة له إلى حسين واصف (من الرجز):

إلـى حُـسَـيْـنٍ حَـاكِـم الـقَـنـالِ
مِـثَـالِ حُـسْـنِ الـخُـلْـقِ فـي الـرِّجـالِ
أُهْـدِي سـلامـاً طَـيِّـبـاً كـخُـلْـقِـهِ
مَـعَ ٱحْـتِـرَامٍ هُـوَ بَـعْـضُ حَـقِّـهِ
وَأَحْـفَـظُ الـعَـهْـدَ لَـهُ عـلـى الـنَّـوَى
والـصِّـدْقَ فـي الـوُدِّ لَـهُ وفـي الـهَـوَى

وكقول العقَّاد (من الرجز):

مـا بـالُـهـا تَـطْـفُـرُ كـالـغَـزالِ
سـاحِـرةٌ بـالـتِّـيـهِ وَالـجَـمـالِ
هَـيْـفَـاءُ مِـنْ أَوانِـسِ الأنْـدَلُـسِ
ذاتُ جَـبِـيـنٍ كـالـنَّـهَـارِ الـمُـشْـمِـسِ

واستغلّ الهراوي وغيره هذا النوع في أناشيد الأطفال، فأكثروا منه، وسُرّ به الأطفال لسهولة موسيقاه.

انظر «الأرجوزة».

الشِّعر المسَدَّس

انظر: «المسَدَّسات».

الشِّعْر المُسمَّط

انظر: «المُسَمَّطات».

الشِّعر المُشَطَّر

هو نوع من الشعر يُنظر فيه إلى الأشطر لا الأبيات، وتكون القصيدة منه مُقسَّمة إلى أقسام يتضمَّن كلّ منها ثلاثة أشطر، أو أربعة، أو خمسة، أو ستّة.

انظر: «المثلَّثات»، و«المربَّعات»، و«المُخمَّسات»، و«المُسَدَّسات».

الشِّعْر المُصَغَّر

هو ما كثرت فيه الألفاظ التي على صيغة المصغَّر، نحو قول الشاعر (من الوافر):

نَزَلْتُ جُوَيْرَةً فَقَضَى حُقَيْقِي
وصَانَ حُرَيْمَتي وبَنَى مُجَيْدِي

وَحَنَّ على كُسَيْرٍ في قُلَيْبِي
كَمَا حَنَّ الأُبَيُّ على الوُلَيْدِ

ونحو قول ابن الفارض (من الطويل):

سَرَتْ فَأَسَرَّتْ لِلْفُؤادِ غُدَيَّةً
أحادِيثَ جِيرَانِ العُذَيْبِ فَسَرَّتِ

لَهَا بأُعَيْشابِ الحجازِ تَحَرُّشٌ
بِهِ لا بخمرٍ دونَ صَحْبِيَ سَكْرَتي

ومِمَّن برع في هذا النوع صفي الدِّين الحلِّيّ.

الشِّعْرُ المُضَمَّن

هو الذي يتضمَّن آيةً قرآنيّة، أو حديثاً نبويًّا، أو قولاً مأثوراً، أو قول شاعر آخر. ويوضَع، عادةً، بين هلالَين، نحو قول الصاحب بن عبّاد (من البسيط):

كأنَّه كانَ مَطْوِيًّا عَلَى إِحَنٍ
ولَمْ يكُنْ في قَدِيم الدَّهرِ أَنْشَدَني

(إنَّ الكِرَامَ إذا ما أَيْسَرُوا ذَكَرُوا
مَنْ كَانَ يَأْلَفُهُمْ في المَنْزِلِ الخَشِنِ)

ونحو قول بَشّار بن برد، والبيت الثاني لجرير (من البسيط):

وذاتِ دَلٍّ كَأَنَّ البَدْرَ صورَتُها
باتَتْ تُغَنِّي عَمِيدَ القَلْبِ سَكْرانا:

(إنَّ العُيُونَ الَّتي في طَرْفِها حَوَرٌ
قَتَلْنَنا، ثُمَّ لم يُحْيِينَ قَتْلانا)

يا قَوْمُ أُذْني لِبَعْضِ الحَيِّ عاشِقَةٌ
والأُذْنُ تَعْشَقُ قَبْلَ العَيْنِ أَحْيانا

الشِّعْر المُطَرَّز

هو الذي تُؤلِّف الحروف الأولى من أبياته المتَتابعة اسماً هو، غالباً، عَلَم لحبيبة الشاعر، نحو تطريز أحدهم كلمة «زهراء» (من المتقارب):

زَمانَ الوِدَادِ وَعَهْدَ الطَّرَبْ
ورُوحَ الفُؤادِ وَمَجْلَى الكُرَبْ

هَوَيْتُ جَمَالَكِ في الذِّكْرَيَاتِ
تَشُعُّ بِأُفْقِ الهَوَى المُحْتَجِبْ

رَأَيْتُ خَيَالَكِ مِثْلَ المَلاكِ
يَرِفُّ على الأَمَلِ المُضْطَرِبْ

أما وَالَّذي زانَ مِنْكِ الجَبِينَ
وأودَعَ في الثَّغْرِ بِنْتَ العِنَبْ

إذا هَاجَ ذِكْرُ الغرامِ الدَّفِينِ
يَئِنُّ بِصَدْرِي جَرِيحٌ غُلِبْ

ونحو قول الشّاعر مطرِّزاً كلمة «روز» (من الخفيف):

رَدِّدي النَّغْمَةَ الجريحَةَ آهاً
فَلَقَدْ فاتَنا الزَّمانُ وَوَلَّى

وٱسْكُبيها مَعَ الدُّموعِ لَهِيباً
تَتَلَظَّى بِهِ الضُّلُوعُ وَتُصْلَى

زَهْرَةُ العُمْرِ والصِّبا خَلَجاتٌ
تَرْفَعُ الرُّوحَ لِلْخُلُودِ المُعَلَّى

الشِّعر المُطْلَق

انظر: «الشعر المنثور».

الشِّعر المُعْجَم

انظر: «الشعر الحالي».

الشِّعر المَعْكوس

هو خمسة أنواع:

١ ـ ما لا يستحيل بالانعكاس، وهو أن يكون عكس البيت، أو عكس شطره، كطرده، نحو قول القاضي الأرّجاني (من الوافر):

مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ لِــكُــلِّ هَــوْلٍ
وَهَــلْ كُــلٌّ مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ

وجاء أَحَدُهم بقصيدة كلها على هذا النحو، ومنها (من الرمل):

قَــمَــرٌ يَــفْــرطُ عَــمْــداً مُــشْــرِقُ
رَشَّ مــاءَ دَمْــعِ طَــرْفٍ يَــرْمُــقُ
قَــدْ حَــلا كَــاذِبُ وَعْــدٍ تَــابِــعٍ
لَــعِــبــاً تَــدْعُــو بِــذَاكَ الــحَــدَقُ
قَــبَــسٌ تَــدْعُــو سَــنَــاهُ إنْ جَــفَــا
فَــجَــنَــاهُ أُنْــسُ وَعْــدٍ يَــسْــبِــقُ
قَــرَّ فــي إلْــفِ نَــداهــا قَــلْــبُــهُ
بِــلِــقــاهــا دَنِــفٌ لا يَــفْــرقُ

ومنه ما يُقْرَأ طَرْداً وعكساً بقراءته طرداً وعَكْساً كلمةً كلمةً، لا حرفاً حرفاً، ومنه قول الشيخ عبد الصمد بن عبد الله (من المنسرح):

تَــيَّــمَــنِــي مِــنْ هَــوَاهُ وا كَــمَــدَي
وا كَــمَــدِي مِــن هَــوَاهُ تَــيَّــمَــنِــي
حَــيَّــرَنــي مِــنْ سَــنَــاهُ حِــيــنَ بَــدَا
حِــيــنَ بَــدَا مِــنْ سَــنَــاهُ حَــيَّــرَنــي
تَــرْشُــقُــنِــي بِــالــنِّــبَــالِ مُــقْــلَــتُــهُ
مُــقْــلَــتُــهُ بِــالــنِّــبَــالِ تَــرْشُــقُــنِــي
عَــذَّبَــنــي بِــالــصُّــدود وا تَــلَــفِــي
وَا تَــلَــفِــي بِــالــصُّــدودِ عَــذَّبَــنــي
حَــيَّــرَنــي فــي هَــوَاهُ ذا قَــلَــقٍ
ذا قَــلَــقٍ فــي هــواهُ حَــيَّــرَنــي
يَــمْــطُــلُــنــي بِــالــلِّــقَــا وَيَــمْــطُــلُــنــي

٢ ـ المخلَّعات، وهي قصائد يمكن أن تُقرأ طَرْداً وعكساً بأوجه مختلفة، وفي التسمية ما يُشير إلى ما في القصيدة من تفكُّك، أو ما يمكن أن يصيبها من انحلال. ولعلَّ أوَّل مخلَّعة ظهرت في الأندلس على يد الوزير لسان الدين محمد بن عبد الله السليماني (١٢٧٣ م/ ٦٧٢ هـ ـ ١٣٤٠ م/ ٧٤١ هـ)، وفيما يلي أبياتها الاثنا عشر التي يمكن أن تُقرأ على ٤٦٠ وجهاً طرداً وعكساً (من البسيط):

داءٌ ثَــوَى بِــفُــؤادي شَــفَّــهُ الــسَّــقَــمُ
بِمُهْجتي مِنْ دَواعي الهَمِّ والكَمَدِ
بِــأَضْــلُــعــي لَــهَــبٌ تَــذْكــو شَــرارَتُــهُ
مِنَ الضَّنَى في مَحَلِّ الرُّوحِ مِنْ جَسَدِي
يَــوْمُ الــنَّــوى حَــلَّ فــي قــلــبــي لَــهُ أَلَــمٌ
وَحُــرْقَــتِــي وَبَــلائِــي فــيــهِ بِــالــرَّصَــدِ
تَــوَجُّــعِــي مــن جَــوًى شَــبَّــتْ حَــرارَتُــهُ
مَعَ الـعَـنَـا قَدْ رَثَـا لي فيهِ ذُو الـحَـسَـدِ
جَلَّ الـهَـوَى مَـلْـبَـسِـي وَجْداً بِـهِ عَـدَمٌ
لِـمُـحْـنَـتـي مِنْ رَشَـا بِالـحُـسْـنِ مُنْفَرِدِ
تَـتَـبُّـعـي وَجْـهَ مَـن تَـزْهُـو نَـضَـارَتُـهُ
إذا انْـثَـنَـى قـاتـلـي عَـمْـداً بـلا قَـوَدِ
مُضْلي الجَوى مُوْلَعٌ بالهَجْرِ مُنْتَقِمٌ
مَا حِيلَتي قَدْ كَوَى قَلْبِي مَعَ الكبِدِ
بِـمَـصْـرَعـي مُـعْـتَـدٍ تَـحْـلُـو مَـرارَتُـهُ
يـا قَـوْمَـنَـا آخِـذاً نـحـو الـرَّدَى بِـيـدِي
هَـدَّ الـقـوى حُـسْـنُـهُ كـالـبَـدْرِ مُـبْـتَـسِـمٌ
لِـفِـتْـنَـتِـي مُـوهَـنٌ عِـنْـدَ الـنَّـوى جَـلَـدِي
مُـرَوِّعـي قَـمَـرٌ تُـسْـبِـي إشـارَتُـهُ
إذا رنـا سَـاطِـعُ الأنـوارِ فـي الـبَـلَـدِ
قَلْبِي كَوَى مَلِكٌ في الحُسْنِ مُحْتَكِمٌ
لِقِصَّتي وَهْوَ سُؤْلي وَهْوَ مُعْتَمَدِي

مُـوَدِّعـي سـار لا شـطَّـتْ زِيـارَتُـهُ
لِمَـا جَنَـى مُـورِثـي وجـداً مـع الأَبَـد

٣ ـ الطرد مَدْح والعكس هجاء، وهو نوعان:

أ ـ عكس في الحروف، ومثاله (من مجزوء الكامل):

بـاهـي الـمـراحِـم لابِـسٌ
كَـرَمـاً قـديـرٌ مُـسْـنِـدُ
بـابٌ لِـكُـلِّ مـؤمَّـلٍ
غُـنْـمٌ لَـعَـمْـرُكَ مُـرْفِـدُ

فالبيتان من المَدح، وعكسهما هجاء، وهو (من مجزوء الكامل):

دَنِـسٌ مـريـدٌ قـامِـرٌ
كَـسَـبَ الـمـحـارِمَ لا يُـهـابْ
دَفِـرٌ مِـكَـرٌّ مُـغْـلَـمٌ
نَـغْـلٌ مـؤمِّـلُ كـلِّ بَـابْ

ب ـ عكس في الكلمات كاملة، ومنه قول الشاعر (من الكامل):

حَـلُـمـوا فـمـا سَـاءَتْ لَـهُـمْ شِـيَـمٌ
سَـمِـحُـوا فـمـا شَـحَّـتْ لَـهُـم مِـنَـنُ
سَـلِـمُـوا فـمـا زَلَّـتْ لَـهُـمْ قَـدَمٌ
رَشِـدوا فَـمَـا ضَـلَّـتْ لَـهُـمْ سُـنَـنُ

فالبيتان من المدح، وعكسهما هجاء، وهو (من الكامل):

مِـنَـنٌ لَـهُـمْ شَـحَّـتْ، فـمـا سَـمَـحـوا
شِـيَـمٌ لـهـم سـاءتْ، فـمـا حـلـمـوا
سـنـنٌ لَـهُـمْ ضَـلَّـت، فـمـا رشـدوا
قَـدَمٌ لَـهُـمْ زَلَّـتْ، فـمـا سَـلـمـوا

٤ ـ الطرد الأفقيّ مَدْح والشّاقوليّ هجاء، ومنه قول الشاعر (من الرَّجز):

إذا أَتَـيْـتَ نَـوْفَـلَ بْـنَ دَارم
أمـيـرَ مَـخْـزُومٍ وسَـيْـفَ هـاشـمِ
وَجَـدْتَـهُ أَظْـلَـمَ كُـلِّ ظـالـم
عـلـى الـدَّنـانـيـرِ أو الـدَّراهِـمِ
وَأَبْـخَـلَ الأعـرابِ والأَعـاجِـم
بـعِـرْضِـهِ وَسِـرِّهِ الـمُـكَـاتِـمِ
لا يَـسْـتَـحِـي مِـنْ لَـوْم كـلِّ لائِـم
إذا قَـضَـى بـالـحَـقِّ فـي الـجَـرائِـمِ
ولا يُـرَاعـي جـانِـبَ الـمَـكـارِمِ
فـي جـانِـبِ الـحَـقِّ وعَـدْلِ الـحـاكـمِ
يَـقْـرَعُ مَـنْ يَـأْتِـيـهِ سِـنَّ نـادِمِ
إنْ لـم تَـكُـنْ مـن قَـدَم بِـقَـادِمِ

فهذه الأبيات من المدْح، فإذا حُذف الشطر الثاني من كل بيت وأُحِلّ محلّه الشطر الأوّل من البيت الذي يليه، انقلبتْ هجاءً، وأصبحت على الصورة التالية:

إذا أَتَـيْـتَ نَـوْفَـلَ بـنَ دارم
وَجَـدْتَـهُ أظْـلَـمَ كُـلِّ ظـالَـمِ
وَأَبْـخَـلَ الأعْـرابِ والأعـاجِـم
لا يَـسْـتَـحِـي مِـنْ لَـوْمِ كُـلِّ لائِـمِ
ولا يُـراعـي جـانـبَ الـمَـكـارِمِ
يَـقْـرَعُ مـن يَـأتـيـهِ سِـنَّ نـادِمِ

٥ ـ **أشعار التبادل والمتواليات**، نحو قول الشاعر (من المتقارب):

لِقَـلْـبي، حَـبـيـبٌ، مـلـيـحٌ، ظَـريـفْ
بَـدِيـعٌ، جَـمِـيـلٌ، رَشِـيـقٌ، لَـطـيـفْ

فهذا البيت يُقْرَأ على أربعين ألف وثلاثمئة وعشرين بيتاً من الشِّعر وذلك أنَّ أجزاءه ثمانية، ويمكن أن يُنطَق بكلّ جزء من هذه الأجزاء مع الجزء الآخر، فتنتقل كلّ كلمة ثمانية انتقالات. ومثله قول الشاعر (من المتقارب):

مُـحِـبٌّ، صَـبُـورٌ، غَـرِيـبٌ، فَـقِـيـرْ
وحـيـدٌ ضَـعِـيـفٌ، كَـتُـومٌ، حَـمُـولْ

وقول الشاعر (من المتقارب):

عَلِيٌّ، رَضِيٌّ، بَهِيٌّ، وَلِيْ
صَفِيٌّ، وَفِيٌّ، سَخِيٌّ، عَلَيْ

الشِّعْر المُقَطَّع

هو نوع من الشعر الصنعي يُنظم من الكلمات ذات الأحرف التي لا يتّصل بعضُها ببعض، ومنه قول صفيّ الدِّين الحلِّيّ (من المتقارب):

إذا زارَ داريَ زورٌ وَدُودٌ
أَوَدُّ وَأُوردُهُ وردَ ودِّي
وَإِنْ رامَ زادِي أذا وَارِدٍ
أُداوي أَذاهُ إذا رام وردي
وَإِنْ زاره واردٌ ذُو رَدًى
أُرُدُّ أذَى أَدِّهِ أيَّ رَدِّ

الشِّعْر المُلَمَّع

نوع من الشّعر الصُّنعيّ يكون فيه أحد شطري البيت مُعجَماً، والآخر مُهْمَلاً، نحو قول الشاعر (من الرَّمل):

شَفَّني جَفْنٌ غَضِيضٌ غَنِجٌ
لِرداحٍ صَدُّها طالَ وداما[1]

انظر: «الشِّعر الأخيف»، و«الشعر الأرْقَط»، و«الشِّعر الحالي»، و«الشعر العاطل».

الشِّعر المَنْثور

الشِّعر المنثور، أو الطَّلْق، أو المنطلِق، أو المحَرَّر، أو قصيدة النَّثر[2]، تسميات مختلفة لنوع من الكتابة النَّثريَّة تشترك مع الشِّعر في الصُّور الخياليَّة، والإيقاع الموسقيّ حيناً، وتختلف عنه في أنظمة الوزن، والقافية، والوحدات. ومنهم من يُسَمِّي هذا النوع من الكتابة الشِّعر الحُرّ غير فاصلٍ بينها وبين شعر التفعيلة، وأكثرهم يُميِّز بين النوعين.

ولهذه الكتابة أصول عميقة في الآداب العالميَّة ولا سيَّما الدينيّ منها، والصُّوفيّ، وقد شاعت في لبنان في مطلع الخميسنيَّات، ثُمَّ تبنَّتها مجلّة «شعر» ومجلّة «حوار»، وجريدتا «النهار» و«لسان الحال».

ومن أهمّ روّادها: محمّد الماغوط، وجبرا إبراهيم جبرا، وتوفيق صايغ، وشوقي أبو شقرا، وأنسي الحاج.

ومن أبرز ما يميِّزها من الشّعر افتقارها إلى عناصر الجرْس والإيقاع المتمثِّلة في الوزن، والقافية، ونظام البيت، وكذلك شكلُ الكتابة، ففيها تستمرّ الكتابة خطوطيًّا كما النَّثر، وتتوقَّف عند نهاية الجملة. وهي تختلف عن النثر في أنَّها «تجمع إلى الذهنيَّة الحدسيَّة والرؤياويَّة، وإلى التدفُّق والانسيابيّة التوتّر المشحون».

الشِّعْر المُهْمَل

انظر: «الشعر العاطِل».

الشِّعْرُ المُوَصَّل

هو نوع من الشّعر الصنعي يُنظم من

---

(١) الرّداح: الضخمة الرِّدف السمينة الأوراك.

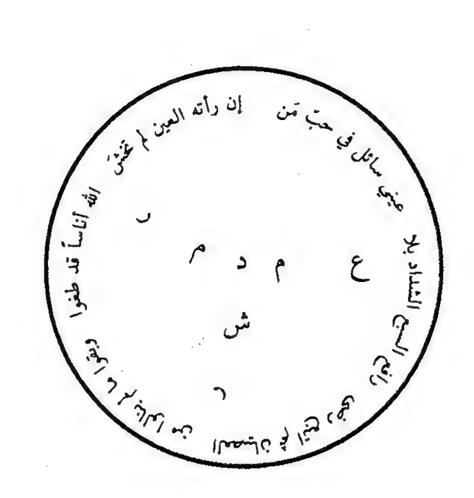
(٢) هذه التسمية للمصطلح الفرنسي Poème en prose الذي وُصفت به كتابات الأديب الفرنسي رامبو Rimbaud النّثريّة الطافحة بالشعر.

الكلمات ذات الأحرف التي يتَّصل بعضُها ببعض، ومنه قول صفيّ الدّين الحلّيّ (من الكامل):

سلْ مُتْلِفِي عَطْفاً عسى يَتَعَطَّفُ
فَلَقَدْ قَسَا قَلْباً، فَمَا يَتَلَطَّفُ
ظَبْيٌ تَحَكَّمَ بِي، فَسَلَّطَ جَفْنَهُ
سَقَماً لِجِسْمِي بَعْضُهُ لِي مُتْلِفُ
قَمَرٌ يُنِيرُ ضِيَاءَ صُبْحِ وَجْهُهُ
فَتَظَلُّ مِنْهُ كُلُّ شَمْسٍ تَكْسُفُ

الشعر الهندسيّ

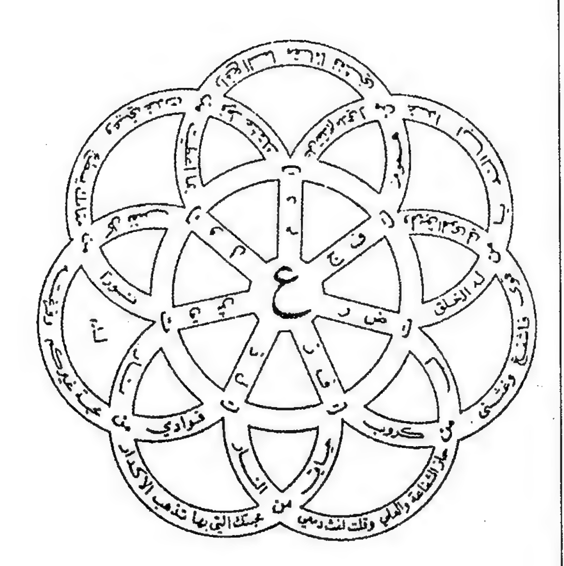
هو الشِّعر الذي يُكتَب وَفْق أشكال هندسيَّة معيَّنة، كالدائرة، والمثلَّث، والمربَّع، والمخمَّس، والمعيَّن، ابتَدعَه حسب رأي الأب لويس شيخو (مجلة المشرق، المجلَّد الثاني، العدد العاشر)، ابن الإفرنجيَّة الحلبي. وفي الأشكال الهندسية التي يكتب فيها هذا النوع من الشعر، يُكتَب حرف من الحروف، ومن هذا الحرف يبتدىء البيت، وإليه ينتهي. ومن أمثاله الدائرة البسيطة التالية:



وأبياتها (من الرَّمل):

دَمْعُ عَيْنِي سائِلٌ فِي حُبِّ مَنْ
إنْ رَأَتْهُ العَيْنُ لَمْ تَخْشَ رَمَدْ
دَمَّرَ اللَّهُ أُناساً قَدْ طَغَوا
وَبَغَوْا ما لَمْ يَنَالُوا مِنْ رَشَدْ
دَشِّرِ العِصْيَانَ ثُمَّ اتْبَعْ رِضَى
رافِعِ السَّبْعِ الشِّدادِ بِلا عَمَدْ

وشعر الدّائرة المركَّبة يكون في دائرة مركزيَّة كُبرى، وحولها على المحيط دوائر أصْغَر منها، عادَةً، وعلى حوافّ هذه الدوائر، جميعاً، يمرُّ البيت ابتداءً وانتهاءً مبتدئاً، دائماً، من مركز الدائرة المركزيَّة، ومنتهياً إليها. ومن أمثالها الدائرة التالية:



وأبياتها (من الطويل):

عَشِقْتُ نوراً من مَقَامِكَ يَسْطَعُ
وعَيْنِي غَدَتْ مِنْ فَرْطِ عِشْقِكَ تَدْمَعُ

عَمَدْتُ على تَقْدِيم مَدْحِي لِمَنْ غَدا
أَبا النَّدِّ مَنْ لَهُ الخَلْقُ تَضْرَعُ
عَرَضْتُ لِمَنْ حازَ الشَّفَاعَةَ والعُلى
وَقُلْتُ: أَغِثْ دَمْعِي مَنِ النَّارِ تلذعُ
عَذَلْتُ فُؤَادي مِنْ مَحَبَّةِ غَيْرِكُمْ
وَفَرَّغْتُهُ مِنْ كُلِّ نَفْسٍ تُولِّعُ
عَلَوْتَ بِمَا أُعْطِيتَ مِنْ رافِعِ السَّما
مقاماً فَغِثْنِي مِنْ هُمومٍ تفجُعُ
عَجِفْتُ ولمْ يُبْقِ الهَوَى لِيَ مِنْ قوًى
فَاشْفَع وَغِثْنِي مِنْ كُروبٍ تفْزِعُ
عَزَفْتُ حياتي مِنْ مَحَبَّتكَ الَّتي
بِهَا تَذْهَبُ الأَقْدَارُ مِنّا وَتَقْشَعُ

شُعَيْب بن أبيض
(٢٧٧ هـ/ ٨٩٠م - ٣٣٨ هـ/ ٩٤٩م)

شُعَيْب بن أبيض بن شُعَيْب، أبو عبد الملك. من أهل أشونة. كان فاضلاً عالماً باللغة والفقه. مات سنة ٣٣٨ هـ عن ٦١ سنة، فتكون سنة ولادته ٢٧٧ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٣٢).

شعيب بن عيسى، أبو محمد الأشجعي اليابُري
(... / ... - ٥٣٨ هـ/ ١١٤٣م)

شُعَيْب بن عيسى بن عليّ، أبو محمد الأشجعي اليابُري، وقيل: أبو مدين، وقيل: أبو الحسن. كان متقدِّماً في العربيّة، ذاكراً للآداب من مجودي القرآن. صنّف في القراءات وما يتعلق بها. من أهل الأندلس. نزيل إشبيلية. مات سنة ٥٣٨ هـ، وقال الصفدي: سنة ٥٣٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٤؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ١٦٤؛ وغاية النهاية ١/ ٣٢٨؛ والأعلام ٣/ ١٦٨).

أبو شعيب اللغويّ

= عبد الله بن الحسن (٢٤٦ هـ/ ٨٦٠م).

شعيب بن محمد، أبو مدين التونسي
(٧٢٧ هـ/ ١٣٢٧م - ٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨م)

شعيب بن محمد بن جعفر، أبو مدين رضيّ الدّين التونسيّ. كان أحد أذكياء العالم. علّامة في النّحو والفقه واللّغة والفرائض والحساب والمنطق، جيد القريحة، وافر الفضل، قدم القاهرة سنة ٧٥٧ هـ؛ ثم استوطن حماة، ومات بها سنة ٧٧٠ هـ. له شعر.

(الدرر الكامنة ٢/ ١٩٢؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ١٦٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤).

شعيب بن يوسف، أبو عمرو الخَوْلاني
(... / ... - ... / ...)

شعيب بن يوسف، أبو عمرو الخَوْلاني الشنتريني. كان بصيراً بالعربيّة حافظاً للّغات، من أهل العلم والفَهم والعَدالة والثّقة. أقرأ أهل بلده، وأمَّ وخطب أكثر من خمسين سنة. وعُمِّر أكثر من تسعين سنة. لم تذكر سنة ولادته ولا سنة وفاته.

(بغية الوعاة ٢/ ٤).

شعيب بن يوسف، شرف الدين الأسنائي

(٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م -.../...)

شُعَيْب بن يوسف بن محمد، أبو مَدْيَن شرف الدّين السّيوطيّ المحتد، الأسنائي المولد. كان عالماً بالنحو، أخذه عن تقيّ الدّين بن الهمام السَّمْهودي، وعارفاً بالفقه، قرأه على أبيه، متقدّماً بالفرائض، أخذها عن عطاء الله بن علي الأسنائي، باحثاً في «المنهاج» في الأصول على ابن عُرّة، وفي العَروض على الخطيب عبد الرحيم السَّمْهودي. استنابه والده عنه في الحكم بأسوان، ثم حضر بعد وفاته إلى القاهرة، فولّاه قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة مكان أبيه واستمرَّ إلى سنة ٧٢٩ هـ، ثم وليَ أسنا وأدفو. درّس بالمدرستيْن بأسوان وبأسنا. كان خيِّر الذات حسن الصّفات. شوش عليه بعضُ القضاة فلم يقم إلا ثلاثة أشهر أو نحوها، وعُزل.

(الوافي بالوفيات ١٦/ ١٦٦؛ والدرر الكامنة ٢/ ١٩٤).

شَغَرَ بَغَرَ

بمعنى «شذرَ مذَرَ»، ويُعرب إعرابه.

انظر: شغَرَ بَغَرَ.

الشُّغْل

الشُّغْل، في اللغة، العمل، وهو في الاصطلاح اللغويّ، الإسناد.

انظر: الإسناد.

شَغوف

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «شغوف» بمعنى: شديد الشغف، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أنّ الكتّاب يستعملون لفظ «شَغوف»، بمعنى شديد الشغف في مثل قولهم: «فلان شغوف بالقراءة»، ويتوقف بعض نقاد اللغة في هذا التعبير تعويلاً على أنّ الشائع في هذه المادة هو «شغفه الحب يشغفه فهو مشغوف»، كما في اللسان.

على أنّ في اللغة «شَغِفَ بالشيءِ كَفرح»: علق به، فهو «شَغِف»، كما في القاموس. واستناداً إلى هذا يُجاز قول الكتاب: «شغوف بالشيء». على أنّ صيغة باب «فَعِلَ» اللازم يكثر مجيءُ الصفة منها على «فَعول». هذا، وقد أقر المجمع من قبل صوغ «فَعول» من أي فعل ثلاثي لثبوت الصفة ودوامها واستمرارها»[١].

الشِّفافية والشَّفافِيَّة

انظر: الحساسية والشفافية والأنانية والفعالية.

شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل

كتاب لغوي لشهاب الدين أحمد بن

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٣٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٧.

محمد بن عمر الخفاجي (٩٧٧ هـ/ ١٥٦٩م ـ ١٠٦٩ هـ/ ١٦٥٩م)

والكتاب في الكلمات الأعجميّة التي دخلت إلى اللغة العربية في عصره، وخاصةً في القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشعر.

وقد بدأ الخفاجي كتابه بمقدمة قصيرة وببابين تناول في الأول منهما تغيير المعرَّب وإبداله، وفي الثاني اطراد الإبدال في الفارسيَّة. ثم قَسَّم كتابه على حروف الهجاء، مُضيفاً إلى ألفباء العربية الحرف «لا» جاعلاً إيّاه قبل الياء.

ورتَّب الخفاجي موادّه بحسب الأحرف، جاعلاً في كلّ حرف المواد التي تبدأ به، من دون العودة إلى جذور الكلمات، بل رتّبها بحسب النطق بها في أحرفها، ولكنه لم يُراعِ في الترتيب الحرف الثاني فالثالث من الكلمة، فقد جاءت المواد في حرف الباء مثلاً مرتبةً كالآتي: باء الجرّ، بِرْسام، بَرْدَج، بَهْرَج، بَرَنْسا، بَلّاس... وجاءت المواد في حرف الميم مرتَّبةً كالآتي: موم، مَشْخَلَب، مِطْران، مَجْلِس، مَيْدة، مَقْدونِس...

ولم يكتفِ الخفاجي بذكر الألفاظ المفردة، بل تعدّاها أحياناً إلى الأساليب والعبارات.

ولكن منهجه في تفسير المواد اللغوية، تفاوت بين تصريف موجز، وآخر مبسوط، وثالث مفصَّل مثْقل بالمعلومات والشواهد. وكان أحياناً يكتفي بذكر المادة وبكلمة «معرب» بعدها، كما فعل في مادة «ياقوت».

وكان أحياناً يذكر المصدر الذي اقتبس منه بذكر اسم المصدر ومؤلِّفه، وأحياناً يكتفي بذكر اسم اللغويّ دون ذكر كتابه، لكنه في أكثر الأحيان لا يذكر شيئاً من هذا القبيل.

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م بعناية الدكتور محمد كشاش.

شِفاهاً

تعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة في نحو «كلَّمته شفاهاً»، ومنهم من يُعربها حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة، لدلالتها على المفاعلة.

الشَّفْرَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الشَّفْرَة» بمعنى: الكتابة بالرموز قصد الإخفاء، وجاء في قراره:

«تستخدم اللغة المعاصرة كلمة «الشفرة» للدلالة على كتابةٍ بالرموز قصد الإخفاء، وبخاصة في المراسلات الدبلوماسية بين الأجهزة السياسية للدولة، وكذلك ترد «الشفرة» في الموسيقى بمعنى الرقوم.

بيد أنّ بعض المصادر العربية الحديثة من المعجمات الثنائية أو غيرها تستعمل الكلمة بصيغة الجفر، تعويلاً على أنّ الجفر في قديم العربية هو الجلد، وقد كانت تكتب فيه رموز للإنباء بالكوائن والدولات.

وترى اللجنة، نظراً لشيوع كلمة «الشفرة»، أن تقبلها على أنّها معربة من Cypher (سايفر)، وأما ضبطها فيعتمد على المشهور في الصيغ المعربة، وهو الفتح»[١].

الشَّفَوِيَّة ـ الشَّفَهِيَّة

الأحرف الشَّفَوِيَّة أو الشَّفَهِيَّة ثلاثة، وهي: «الفاء»، و«الباء»، و«الميم». سُمِّيتْ بذلك نسبَةً إلى الشَّفة[٢]، وهي الموضع الذي يخرجْنَ منه.

ابن شق الليل

= محمد بن إبراهيم بن موسى (. . . / . . . ـ ٤٥٥ هـ/ ١٠٦٣م)

شَقاءً

تُعرب في نحو: «شَقاءً للمُهْمِل» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة. وهو مصدر يقع موقع الدعاء على الآخر.

الشَّقِيّ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الشَّقِيّ» بمعنى: اللصّ وقاطع الطريق، وجاء في قراره:

«الشقيّ: ضدّ السعيد. والمحدثون يطلقونه أيضاً على اللّصّ وقاطع الطريق. أقرّ المجلس هذا الاستعمال على أن يزاد في شرحه ما يدلّ على المعنى المطلوب»[٣].

الشَّقيق

بحر الشَّقيق هو بحر المتدارك.

انظر: «بحر المتدارك».

الشَّكّ

هو التردُّد بين شيئين من نفي وإثبات أو غيرهما. وهو من معاني «إمّا»، و«أو»، و«كأنَّ». وانظر الفرق بينه وبين الإبهام في «الإبهام».

شَكا

قلْ: «شكا فلان الفقر»، لا «شكا من الفقر»؛ لأنّ الفعل «شكا» يتعدّى بنفسه.

شُكْراً

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أشكرك، منصوب بالفتحة الظاهرة. والمعنى: أُثني عليك لما أَوْلَيْتني من المعروف.

الشَّكْل

الشَّكْل: في اللغة، مصدر «شكَلَ». وشكَلَ الدابّة: قيَّدها بالشِّكال، وهو حَبْل.

وهو، في علم العروض، نوع من الزّحاف المزدوج يتمَثَّل في حذف الثاني الساكن والسابع الساكن من «فاعِلاتُنْ»، فتُنقل إلى

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٤٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٤٠.
(٢) يُنسَب إلى «الشّفة»، فيُقال: «شَفَهِي»، و«شَفويّ».
(٣) القرارات المجمعيّة. ص ٣١.

«فعِلاتُ» (الشكل = الخبن + الكفّ)، وذلك في بحر المديد، وبحر الرّمل، وبحر الخفيف، وبحر المجتثّ. و«فاعِلاتُن» التي يصيبها الشّكْلُ تَسمَّى مشكولة، وسمّيتْ بذلك لأنَّه حُذف من أوّلها ومن آخرها، فصارت بمنزلة البعير الذي قُيِّدت يدهُ ورجله بالشِّكال (نوع من الأحزمة).

انظر: «الزّحافات والعلل»، و«بحر المديد»، و«بحر الرَّمل»، و«بحر الخفيف»، و«بحر المجتثّ».

الشَّكلة

الشَّكلة، في اللغة، مصدر مَرّة من «شَكَلَ». وشكَلَ الدابَّةَ: قَيَّدَها بالشِّكال، وهو حَبْل.

والشكلة، في الاصطلاح اللغوي، هو الحركة.

انظر: الحركة.

ابن الشَّلبي

= أحمد بن محمد (١٠٢١ هـ/ ١٦١٢م).

شَلَّتْ أو أُشِلَّتْ أو شُلَّتْ يمينُه

يخطِّىء إبراهيم المنذر[١] وزهدي جار الله[٢] من يقول: شُلَّتْ يَمِينُه (بالمجهول)، ويقولان: إن الصواب هو: شَلَّت يمينه أو أُشِلَّت يمينُه، وذلك استناداً إلى رأي الفرّاء.

ولكنْ أجاز ثعلب والصاغاني والفيروزآبادي استعمال: أُشِلَّت يدُه وشُلَّت يده[٣]، وقد أورد لسان العرب وتاج العروس رأي الفرّاء وثعلب كليهما[٤].

الشَّلوبين

= عمر بن محمد بن عمر (٥٦٢ هـ/ ١١٦٦م ـ ٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧م).

الشَّلوبين الصغير

= محمد بن علي بن محمد (نحو ٦٢٠ هـ/ ١٢٢٣م ـ نحو ٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م).

شَمال أو شِمَال

تأتي:

١ ـ ظرف مكان يدلّ على أنّ شيئاً على شمال شيء آخر، ملازم للإضافة غالباً، ويكون مُعرباً في الحالات التالية:

أ ـ إذا كان مضافاً، نحو: «جلستُ شمالَ الباب» («شمال»: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلّق بالفعل «جلستُ»).

ب ـ إذا حُذف المضاف إليه ونُوِي لفظه، نحو: «هذا ينبوعٌ، اجلسْ شَمَالَ»، أي: شماله («شمالَ»: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «اجلسْ»). ونحو: «هذا ينبوعٌ، اجلس مِنْ شمالِ»، أي: من شماله («شمالِ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

---

(١) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ص ١٩.

(٢) زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة. ص ١٨٥.

(٣) انظر مادة (ش ل ل) في العباب للصاغاني، والقاموس المحيط للفيروزابادي، ولسان العرب لابن منظور.

(٤) انظر مادة (ش ل ل) في لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي.

ج ـ إذا حُذف المضاف إليه لفظاً ومعنى، وهنا يجب تنوين «شمال»، نحو: «توجَّه شمالاً»، أي: جهة من جهات الشمال («شمالاً»: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة).

ويُبنى «شمال» على الضم، إذا قُطع عن الإضافة معنًى ولم يُنْوَ لفظ المضاف إليه، نحو: «توجَّه شمالُ»، ونحو: «اذهبْ من شمالُ» («شمالُ»: ظرف مكان مبنيّ على الضمّ في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بالفعل «اذهبْ»).

٢ ـ بمعنى الخُلُق، والشؤم، وكيس يغطّى به الضّرع... فتعرب حسب موقعها في الجملة، نحو: «ليس من شمالي أن أعمل بشمالي»، أي؛ ليس من طبعي العمل بيدي اليسرى («شمالي»: اسم مجرور بالكسرة المقدَّرة على ما قبل الياء منع ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للياء، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ مضاف إليه).

شمال وشماليّ

انظر: جنوب وجنوبيّ.

شِمالاً أو شَمالاً

ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة في نحو: «اذهبْ شمالاً».

شِمَاليّ

لها أحكام «شرقيّ»، وتعرب إعرابها.
انظر: شرقيّ.

شَمِر بن حَمْدَوَيْه

(... / ... ـ ٢٥٥ هـ/ ٨٦٩م)

شَمِر بن حَمْدَوَيه، أبو عمرو اللّغويّ، الأديب الهرويّ. أحد الحفّاظ لعلم العرب ولغريب الحديث. رحل إلى العراق في شبيبته وأخذ عن سلمة بن عاصم والفرّاء وأبي زيد الأنصاري وغيرهم، ثم رجع إلى هراة، فكان عالماً نحويًّا لغويًّا فاضلاً ثقة راوية للأخبار والأشعار. صنّف كتاباً كبيراً في اللغة رتَّبه على المُعجَم ابتدأ فيه بحرف الجيم، لم يُسبق إلى مثله، أودَعَهُ تفسير القرآن وغريب الحديث، وكان ضنيناً به، فلم ينسخْه أحد، وخزنَهُ بعد وفاته بعضُ أقاربه فلم يُنتفَع به، ثم فُقد بعد موته إلّا يسيراً. ومن كتبه أيضاً: «غريب الحديث» كبير جدًّا، و«السلاح والجبال والأودية».

(«بغية الوعاة ٢/ ٤ ـ ٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ٧٧ ـ ٧٨؛ والأعلام ٣/ ١٧٥؛ ومعجم الأدباء ١١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ١٨٠ ـ ١٨١).

شِمْر بن نُمَيْر

(... / ... ـ ... / ...)

شِمْر بن نُمَيْر، أبو عبد الله. كان من أهل العلم بالعربيّة واللّغة. رحل من قرطبة بعد التأدّب بها إلى المشرق، فلقي أكابر أهل الحديث، منهم الحسيْن بن أبي ضُمَيْرة مولى رسول الله ﷺ. واستوطن مصر، وروى عن عبد الله بن وهب وغيره من نظرائه. وتوفي هناك. وكان من ألطف الناس محلًّا عند الأمير عبد الرحمن بن الحكم قبل أن يلي الأمر، فلما ولي قربه من تخصصه وأنس به، وكان شاعراً مفلقاً.

(طبقات النحويين واللغويين ص٢٥٧ ـ

٢٥٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ٧٥ ـ ٧٦).

شمس الدين الأسوانيّ

= عمر بن عبد العزيز بن الحسين (٦٩٢ هـ/ ١٢٩٢م).

شمس الدين الأصفهاني

= محمد بن محمود بن محمد (٦١٦ هـ/ ١٢١٩م ـ ٦٧٨ هـ/ ١٢٧٩م).

= محمود بن عبد الرحمن بن أحمد (٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م ـ ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٩م).

شمس الدين الأندلسي

= محمد المغربي (٨٤٠ هـ/ ١٤٣٧م).

شمس الدين الأنصاري

= محمد بن محمد بن عباس (٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م ـ ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣م).

شمس الدين البابي

= محمد بن إسماعيل بن الحسن (.../ ... ـ ٨٠٣ هـ/ ١٤١٦م).

شمس الدين البصروي

= محمد بن محمد بن أحمد (٦٩٧ هـ/ ١٢٩٧م ـ ٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧م)

شمس الدين الحكري

= محمد بن سليمان (.../ ... ـ .../ ...).

شمس الدين الحنفي

= محمد بن إسحاق (٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥م ـ ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٣م).

شمس الدين الخطيبيّ

= محمد بن المظفر (٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م).

شمس الدين الدمشقي

= محمد بن مسلم بن مالك (٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦م).

شمس الدين الزمردي

= محمد بن عبد الرحمن بن علي (٧٧٦ هـ/ ١٣٧٥م).

شمس الدين بن السرّاج

= محمد بن محمد بن نمير (٦٧٧ هـ/ ١٢٧٨م ـ ٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦م).

شمس الدين السيوطيّ

= محمد بن الحسن (.../ ... ـ ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦م).

شمس الدين العيزري

= محمد بن محمد بن خضر (.../ ... ـ ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦م).

شمس الدين الغماري

= محمد بن محمد بن علي (٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠م ـ ٧٨٢ هـ/ ١٣٨٠م).

شمس الدين المقدسيّ

= محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥م ـ ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣م).

شمس الدين بن الموصلي

= محمد بن محمد بن عبد الكريم (٦٩٩ هـ/

١٢٩٩م ـ ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م).

شمس الدين بن العيّار

= محمد الحمويّ (٨٢٨ هـ/ ١٤٢٥م).

شمس الدين القونويّ

= محمد بن يوسف (٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦م).

شمس الدين الكرمانيّ

= محمد بن يوسف بن علي (٧٨٦ هـ/ ١٣٨٤م).

شمس الدين الهرويّ
(٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥م ـ ٨٣٣ هـ/ ١٤٢٩م)

شمس بن عطاء الله بن محمد، شمس الدّين الهروي. ولد بِهَرَاة. كان إماماً بارعاً بالعربيّة والمعاني والبيان والآداب. قدم القاهرة أيام قاضي القضاة جلال الدّين البُلقينيّ، وادّعى أنّه يحفظ اثني عشر ألف حديث، فطُلبَ منه أن يملي اثنيْ عشر حديثاً متباينة الأسانيد فلم يقدر. كان مع علمه كثير المجازفة. ولي قضاء الشّافعيّة الأكبر بالقاهرة، فأساءَ فيه السِّيرة، وعمل في ذلك شيخ الإسلام ابن حَجَر أبياتاً وألقاها في مجلس الملك المؤيّد من غير أن يشعر بها، واتُّهم بها جماعة. وتكرَّرت ولاية الهرويّ وعزلُهُ إلى أن مات.

(بغية الوعاة ٢/ ٥).

شمس المشرق

= محمود بن عزيز (٥٢١ هـ/ ١١٢٧م).

الشَّمْسِيَّة

الحروف الشَّمْسِيَّة هي التي لا يُلْفَظ معها بـلام «أل»، وهـي: ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ل، ن. وهـذه الحروف تُشَدَّد عند دخول «أل» عليها، نحو: «التّين، الثَّعْلَب، الدَّرب، الذَّنب. . . ».

ابن أبي الشَّمْلين

= محمد بن زيد بن مسلمة (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

الشُّمنيّ

= أحمد بن محمد بن محمد (٨٧٢ هـ/ ١٤٦٨م).

ابن الشُّمّنيّ

= محمد بن خلف الله (٥٩٣ هـ/ ١١٩٦م ـ . . ./ . . .).

الشُّمول

الشُمول، في اللغة، مصدر «شَمَلَ». وشَمَلَ الأمرُ القومَ عَمَّهم. وهو، في الاصطلاح اللغويّ، ما يُؤتى لدفْع توهُّم المجاز في ذكر الكلّ وإرادة البعض. ويكون بالألفاظ: كل، كِلا، كلتا، جميع، أَجْمَع، جُمعَ، جَمْعاء، أَجْمعون، أَبْتَع، بُتَع، بَتْعاء، أَبْتَعُون، أَكْتَعَ، كَتْعاء، كُتَع، أكتعون.

انظر كلًا في مادّته.

شُميم الحلبيّ

= علي بن الحسن بن عنتر (٦٠١ هـ/ ١٢٠٤م).

ابن أبي شنب

= محمد بن العربي بن محمد (١٢٨٦ هـ/ ١٨٦٩م ـ ١٣٤٧ هـ/ ١٩٢٩م).

الشنتريني

= محمد بن عبد الملك بن محمد (. . ./ . . . ـ ٥٤٩ هـ/ ١١٥٤م).

الشَّنْشَنَة

خاصَّة لهجيَّة تُنسب إلى أهل اليَمن[١]. ونَسبها ابن عبد ربّه لقبيلة تغلب[٢]. وتَتَمثَّل في قلب الكاف شيناً مُطلقاً، فقد سُمع بعض أهل اليمن في عرفة يقول: «لَبَّيْشَ اللَّهُمَّ لَبَّيْشَ»، أي: لَبَّيْكَ. ولا تزال هذه اللهجة شائعة في عاميَّة حضرموت.

الشنقيطيّ

= أحمد بن الأمين (١٣٣١ هـ/ ١٩١٣م).

الشنقيطيّ التُّركي

= محمد بن أحمد (. . ./ . . . ـ ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤م).

الشنوانيّ

= أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين (١٠١٩ هـ/ ١٦١١م).

شهاب الدين

= ياقوت بن عبد الله (٦٢٦ هـ/ ١١٢٩م).

شهاب الدين الدمشقي

= عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦م).

شهاب الدين الدندريّ

= عيسى بن إبراهيم بن إبراهيم (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

ابن الشهادة

= أحمد بن علي بن شهاب (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

شَهْر

تُعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

الشَّهيَّة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الشهيَّة» بمعنى: الشهوة للطعام أو لغيره، وجاء في قراره:

«الشهيَّة» مؤنث «الشهيّ». و«الشهيّ»: المشْتَهَى، والشهوان. يقال: «رجل شهيّ»، أي: شهوان، و«شيء شهيّ»، أي: لذيذ. والمحدثون يستعملون «الشهيَّة» بمعنى الشهوة، ويخصِّصونها للرغبة في الطعام، فيقولون: «أصبح موعوكاً لا يجد الشهيَّة للطعام». أمّا «الشهوة» ـ وهي حركة النفس طلباً للملائم ـ فقلَّما تُستعمل في هذا المعنى.

وافق المجلس أن يقال: «فلان عنده شهيَّة لكذا»، أي: نفس مشتهية، على تقدير موصوف محذوف»[٣].

---

(١) الجاحظ: البيان والتبيين، ١/ ٣٥.

(٢) ابن عبد ربه: العقد الفريد. ١/ ٤٧٥.

(٣) القرارات المجمعيّة. ص ٣٧.

الشهيد الثاني

= زين الدين بن علي بن أحمد (٩٦٦ هـ/ ١٥٥٩م).

ابن الشواش

= محمد بن عبد الله (٦١٩ هـ/ ١٢٢٢م).

شوّال

اسم الشهر العاشر من السنة القمريّة العربيّة.
يُعرب إعراب «أسبوع».
انظر: أسبوع.

الشَّواذ

انظر: الشاذّ، والشُّذوذ.

الشَّواهد

انظر: الشاهد.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

كتاب في النحو لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بـ «ابن مالك» (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م).

والكتاب تعليقات ومناقشات قيِّمة لمشكلات الإعراب في بعض أحاديث البخاري، أخرجها في واحد وسبعين مبحثاً. وقد ظهرت في الكتاب براعة ابن مالك في معالجة المشكلات النحويّة، وقدرته النحويّة، وسعة اطلاعه على النحو واللغة والشواهد، ومن بحوثه:

١ ـ البحث الأوّل في «يا ليتني»، وفي استعمال «إذْ» مكان «إذا»، وبالعكس، وفي تركيب: «أو مخرجيّ هم؟»

٢ ـ البحث الثاني: فيما يقع الشرط فيه مضارعاً والجواب ماضياً.

٣ ـ البحث الثالث: في إثبات ألف «يراك» بعد «متى» الشرطيّة، وحَمْل «متى» على «إذا»، وحمل «إذا» على «متى»، وإجراء المعتلّ مجرى الصحيح.

٤ ـ البحث الرابع: في اجتماع ضميرين، هل الأولى انفصالهما؟

٥ ـ البحث الخامس: في حديث «لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي».

٦ ـ . . . إلخ.

وصدر الكتاب في القاهرة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي عن دار العروبة، وأعادت دار الكتب العلمية في بيروت نشر هذه الطبعة كما طبع في الهند سنة ١٣١٩ هـ/ ١٩١١م.

الشَّواهد الشِّعريّة

انظر: الشاهد.

شَيبِ

اسم صوت لرشْف الإبل الماء عند الشرب.
انظر: اسم الصوت.

شَيْبان بن عبد الرّحمن (. . . / . . . ـ ١٦٤ هـ/ ٧٨٠م)

شيبان بن عبد الرحمن، أبو معاوية التَّميميّ. كان من أكابر النّحاة والقراء والمحدِّثين. وأقام بالكوفة ثم انتقل إلى بغداد. حدّث بها عن الحسن البصري وقتادة، وأدّب سليمان بن داود الهاشميّ. كان شيبان النّحويّ ينسب إلى بطن يقال لهم «نحو»، وهم بنو نحو بن شُمْس (بطن من الأزد). وقيل: إنّ المنسوب إلى القبيلة من الأزد هو يزيد النحويّ لا شيبان. وقيل: يزيد النحوي هو يزيد بن أبي سعيد، وهو من بطن من الأزد يقال لهم بنو

«نحو»، ليس من نحو العربيّة، ولم يروِ منهم الحديث إلا رجلان أحدهما يزيد هذا. وسائر من يقال له النحويّ فمن نحو العربيّة، وهم شيبان بن عبد الرحمن وهارون بن موسى النحوي وأبو زيد النحويّ. كان شيبان ثقة، مات ببغداد في خلافة المهدي، ودُفن في مقابر الخيزران سنة ١٦٤ هـ، وقيل: سنة ١٧٠ هـ، ودُفن في مقابر قريش بباب التّين.

(معجم الأدباء ١١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ٧٢ ـ ٧٣؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠١؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٢٧١؛ ونزهة الألباء ٣٨ ـ ٤١؛ وغاية النهاية ١/ ٣٢٩؛ وشذرات الذهب ١/ ٢٥٩؛ وأنساب الأشراف القسم الرابع، الجزء الأول، ص ١٩٦ و٥٤٥؛ والأعلام ٣/ ١٨٠).

الشَّيْبانيّ

= إسحاق بن مرار (٩٤ هـ/ ٧١٣م ـ ٢٠٦ هـ/ ٨٢١م).

شيث بن إبراهيم (ابن الحاجّ القناوي)
(٥١٠ هـ/ ١١١٦م ـ ٥٩٨ هـ/ ١٢٠١م)

شيث بن إبراهيم بن محمد، أبو الحسن، ضياء الدين، المعروف بابن الحاج القِنَاويّ القفطيّ النّحوي اللّغوي العَروضي الأديب. كان أحد أكابر الأدباء المعاصرين. برع في العربيّة واللّغة وفنون الأدب وتقدّم فيها. كان ذا هيْبة ووقار. له مقامات ومواقف بين يدي السّلاطين والأمراء الذين كانوا يحترمونه ويوقّرونه. أهله أهل قرآن وصلاح وخير. له محلّة تُعرف باسمه، هي محلّة ابن الحاج. كان يتفقّه على مذهب مالك بن أنس، وله مسائل وتعاليق في الفقه جميلة، وله كلام في الرّقائق. كان حسن العبارة مخلوقاً من حذر لم يُرَ ضاحكاً قطّ ولا هازلاً.

من تصانيفه: «المختصر» في النّحو، و«المقتصر من المختصر» في النحو أيضاً. جَدْوَلَ في المختصر جدولاً لعوامل الإعراب. وله مسائل نحويّة: أجوبة عن مآخذ أخذها عليه بعض النحاة سمّاها «حز الغلاصم وإفحام المخاصم»، و«تهذيب ذهن الواعي في إصلاح الرّعية والرّاعي» صنّفه للملك النّاصر صلاح الدين يوسف، و«الإشارة في تسهيل العبارة»، و«اللؤلؤة المكنونة واليتيمة المصونة» قصيدة من سبعين بيتاً.

توفي أبو الحسن بن الحاج سنة ٥٩٨ هـ، وقيل: سنة ٥٩٩ هـ. قال القفطي: «كان القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني يعرف قدره ويقبل إشارته في حق من يشفع فيه، وله إليه مكاتبات يشهد بها ترسّله. وانتقل في آخر عمره إلى مدينة قريبة من مدينته اسمها إقنا، وأقام بها لاشتهار كلمة السّنة بها إلى أن توفي ـ رحمه الله ـ فيما بلغني قريباً من سنة ٦٠٠ هـ بعد أن طعن في السنّ وكف بصره». وقال السيوطي: مات سنة ٥٩٨ هـ عن ٨٨ سنة فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٥١٠ هـ.

(معجم الأدباء ١١/ ٢٧٧ ـ ٢٨١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ٧٣ ـ ٧٤؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٢٠٣ ـ ٢٠٩؛ ونكت الهميان ١٦٨ ـ ١٧٠؛ والطالع السعيد ١٣٧ ـ ١٣٩؛ والديباج المذهب ١٢٧ ـ ١٢٩؛ والأعلام ٣/ ١٨١).

ابن الشيخ

= يوسف بن محمد (٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧م).

الشيخ باكير النحوي

= أبو بكر بن إسحاق (٨٤٧ هـ/ ١٤٤٣م).

شيخ النحو

= علي بن معالي (٦٣٧ هـ/ ١٢٣٩م).

شَيِّق وشائق

لا تقلْ: «هذا حديث شَيِّق»، بل «هذا حديث شائق»؛ لأنّ كلمة «شَيِّق» تعني «مشتاق»، ولا يمكن أن يكون الحديث مشتاقاً.

الشَّيشريّ

= إبراهيم بن حسن برهان الدين (٩١٥ هـ/ ١٥٠٩م).

شين الوقْف

انظر: الكَشْكَشة.

الشِّينيَّة

هي القصيدة، أو المقطوعة الشِّعريَّة التي رويّها حرف الشِّين (انظر: الرَّويّ). والقصائد الشِّينيَّة نادرة في الشِّعر العربيّ. ومن مطلع قصيدة شينيَّة للمتنبِّي (من الوافر):

مَبِيتي مِنْ دِمَشْقَ على فِراشِ
حَشَاهُ لي بِحَرٍّ حَشَايَ حاشِ

باب الصاد

الصّاد

هي الحرفُ الرابعَ عَشَرَ من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائيّ، والثامن عشر في الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجُمَّل، الرقم تِسعين. وهي حرف مهموس رخْو أسناني لثويّ احتكاكيّ مفخَّم مُطْبق، وهذا الإطباق هو الذي يُفَرِّق بينها وبين السِّين. والصّاد أيضاً من حروف الصَّفير.

حروف الصَّفير ينطق بها «باعتماد طرف اللسان خلف الأسنان العليا، مع التقاء مقدّمته باللثة العليا، ومع وجود منفذ ضيق للهواء فيحدث الاحتكاك. ويرفع في النطق أقصى الحنك، حتى يمنع مرور الهواء من الأنف، ويرفع أيضاً مؤخر اللسان تجاه الحنك الأعلى، ويرجع قليلاً إلى الخلف عند النطق فيحدث التفخيم. ولا تتذبذب الأوتار الصوتية عند نطقه»[1].

وهي من الحروف الشمسيَّة التي تختفي معها لام «ألف» نطقاً لا كتابةً. وتُكتب مهملة (بدون تنقيط)، وتوصل بما قبلها وبما بعدها في الكتابة.

ولم تأتِ الصاد مفردةً في كلام العرب، ولا زائدةً، ولا بدلاً.

و«ص» اسم للسورة الثامنة والثلاثين من سُوَر القرآن الكريم.

الصائت

انظر: الصَّوائت.

الصائتة

انظر: الصَّوائت.

ابن الصائغ

= محمد بن حسن بن سباع (٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧م - ٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠م).

= محمد بن عبد الرحمن بن علي (قبل ٧١٠ هـ/ ١٣١٠م - ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٥م).

صائن الدين

= مكي بن ريّان (٦٠٣ هـ/ ١٢٠٧م).

صَاحِ

منادى مرخَّم مبني على الضَّم المقدَّر على الياء المحذوفة، والأصل: يا صاحبُ (أو: يا صاحبي)، في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، ومنه قول أبي العلاء المعرّي (من الخفيف):

صَاحِ، هٰذي قُبُورُنا تَمْلَأُ الرُّحْ ... بَ فأيْنَ القُبُورُ مِنْ عَهْدِ عادِ؟

---

(١) عن الموسوعة العربية العالمية.

الصاحب

= إسماعيل بن عباد (٣٨٥ هـ/ ٩٩٥م).

ابن صاحب الأحباس

= محمد بن عيسى (.../ ....-..../ ...).

صاحب الألفاظ

= عبد الرحمن بن عيسى بن حماد (٣٢٠ هـ/ ٩٣٢م).

صاحب الحال

انظر: الحال، الرقم ٤.

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها

١ - **مؤلّفه**: هو أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٢٩ هـ/ ٩٤١م - ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م) أحد أئمّة اللغة والأدب[١]. وقد سُمّى كتابه «الصاحبي» نسبةً إلى الصاحب بن عباد المُهْدى إليه الكتاب.

بدأ ابن فارس كتابه «الصاحبي» بمقدّمة مختصرة شرح فيها سبب تسمية الكتاب[٢]، ثم قال: إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: رجل وفرس وطويل وقصير، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلّم. وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوّليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً»[٣]. وقد اعترف ابن فارس في هذه المقدّمة بأنّ الذي جمعه في مؤلّفه كان مفرّقاً في مؤلفات العلماء والمتقدّمين، وليس له فيه سوى «اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرّق»[٤]. أما محتويات الكتاب فيمكننا تقسيمها إجمالاً إلى قسمين:

١ - **قسم أول**، عبارة عن عدّة أبواب تتناول نشأة اللغة، وفصيحها ومذمومها ومأخذها، والاحتجاج بالعربية، والخط العربي، ... إلخ، ومن أبواب هذا القسم:

- باب لغة العرب توقيف أم اصطلاح. وفيه يذهب إلى أنّ لغة العرب توقيف، ودليله قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].
- باب الخط العربي وأوّل من كتب فيه (الخط عنده توقيف، وآدم أول من كتب الكتب كلها).
- باب لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها.
- باب لغة العرب هل يجوز أن يحاط بها؟ (لا يحيط بالعربية إلّا نبي).
- باب اختلاف لغات العرب (في الحركات والإبدال والهمزة والتليين، والتقديم والتأخير والحذف والإثبات والإمالة والتفخيم... إلخ).
- باب أفصح العرب (وهم عنده قريش).

---

(١) انظر ترجمته في هذه الموسوعة.

(٢) يقول ابن فارس: «وإنما عنونته بهذا الاسم؛ لأني لما ألّفته، أودعته خزانة الصّاحب الجليل (كافي الكفاة - عمّر الله عِراص العلم والأدب والخير والعدل بطول عمره) تجملاً بذلك وتحسناً». (ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ص ٢٩).

(٣) المصدر نفسه. ص ٢٩.

(٤) المصدر نفسه. ص ٣١.

ـ باب اللغات المذمومة (عنعنة تميم وكشكشة أسد وكسكسة ربيعة).

ـ باب الأسباب الإسلامية (وفيه يقرِّر أنّ اللغة تتطوّر بتطوّر أسباب حياة الإنسان).

٢ ـ قسم ثانٍ، يشتمل مسائل متنوعة، منها:

ـ مسائل نحوية، كباب أقسام الكلام، وباب النعت، وباب الحروف (يبدأها بالألف وينتهي بالياء)، وباب حروف المعاني.

ـ مسائل صرفية، كباب معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر، وباب الفعل اللازم والمتعدِّي بلفظ واحد، وباب البناء الدال على الكثرة، وباب البسط في الأسماء.

ـ مسائل بلاغية، وتقع في باب معاني الكلام (ويتحدّث فيه عن الخبر والاستخبار والأمر والنهي والدعاء والطلب... إلخ) وباب معاني ألفاظ العبارات التي يعبَّر بها عن الأشياء (ويتحدث فيه عن المعنى والتفسير والتأويل... إلخ) وباب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز (ويتحدَّث فيه عن الحقيقة والمجاز والقلب والاستعارة والحذف والاختصار، الخ).

ـ مسائل صوتية، وهي منتشرة في الأبواب النحوية وبخاصة في الباب الذي خصَّصه لدراسة الحروف.

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

ـ طبعة مؤسسة بدران ببيروت بتحقيق مصطفى الشويمي، سنة ١٩٦٣ م/ ١٣٨٢ هـ.

ـ طبعة مؤسسة المعارف في بيروت بتحقيق عمر الطباع.

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بعناية أحمد بسج، سنة ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.

صادَر كذا

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «صادر» بمعنى «استولى»، في نحو: «صادرت الدولة الأموال»[1].

صادق بن علي الأعرجي

(... / ... ـ ٨٥٥ هـ/ ١٤٥١م)

صادق بن علي بن الحسين الحسيني، الأعرجي. كان نحويًّا أديباً. من كتبه: «شواهد القطر» في أوقاف بغداد (نحو).

(الأعلام ٣/ ١٨٦).

صادَقَ

لا تقل: «صادقَ الوزير على هذا الحكم»، بل قل: «أجازه، أو أمضاه، أو وافق عليه»؛ لأنّ «صادقه» تعني: اتَّخذه صديقاً، وصادق فلاناً المودَّةَ والنصيحةَ: أخلصهما له.

وانظر: صَدَّقَ.

صادِقاً

تعرب في نحو: «أقول صادِقاً: إنني سأدافع عن وطني» حالاً منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

الصّاديَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُّها حرف الصاد (انظر: الرّويّ). والقصائد الصّاديّة نادرة في الشِّعر العربيّ نظراً إلى قلّة

(١) المعجم الوسيط. مادة (ص د ر).

الكلمات التي تنتهي بحرف الصاد بالنسبة إلى غيرها. ولطرفة بن العبد قصيدة صاديّة واحدة يقول فيها (من المتقارب):

إذا كُنْتَ، في حاجَةٍ، مُرْسِلاً
فَأَرْسِلْ حَكِيماً، ولا تُوصِهِ
وَإنْ ناصِحٌ مِنْكَ، يَوْماً دَنا
فَلا تَنْأَ عَنْهُ، وَلا تُقْصِهِ
وَإنْ بابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ ٱلْتَوَى
فَشاوِرْ لَبِيباً، ولا تَعْصِهِ
وذو الحَقِّ لا تَنْتَقِصْ حَقَّهُ
فَإنَّ القَطِيعَةَ في نَقْصِهِ
ولا تَذْكُرِ الدَّهْرَ، في مَجْلِسٍ
حَدِيْثاً، إذا أَنْتَ لَمْ تُحْصِهِ
ونُصَّ الحَدِيثَ إلى أَهْلِهِ
فَإنَّ الوَثِيقَةَ في نَصِّهِ
ولا تَحْرِصَنَّ، فَرُبَّ امْرِئٍ
حَرِيصٍ مُضاعٍ على حِرْصِهِ
وَكَمْ مِنْ فَتًى ساقِطٍ عَقْلُهُ
وَقَدْ يُعْجَبُ النَّاسُ مِنْ شَخْصِهِ
وَآخَرَ تَحْسِبُهُ أَنْوَكاً
وَيَأْتِيكَ بالأمْرِ مِنْ فَصِّهِ
لَبِسْتُ اللَّيالِي، فَأَفْنَيْنَنِي
وَسَرْبَلَنِي الدَّهْرُ في قُمْصِهِ

صارَ

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى: تحوّل، يرفع الاسم وينصب الخبر، بشرط ألّا يكون خبره جملة فعليّة فعلها فعل ماضٍ[1]، نحو قول المتنبّي (من الوافر):

وَلَمّا صارَ وُدُّ النّاسِ خِبّاً
جَزَيْتُ على ابتسامٍ بابْتِسامِ

(«وَلَمّا»: الواو حسب ما قبلها. «لَمّا»: ظرف زمان مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بالفعل «جزيت». «صارَ»: فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «وُدُّ»: اسم «صار» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «خباً»: خبر «صارَ» منصوب بالفتحة الظاهرة).

و«صار» تامّة التصرّف، وتُستعمل ماضياً ومضارعاً وأمراً ومصدراً، نحو: «صِرْ مجتهداً» («صِرْ»: فعل أمر ناقص مبنيّ على السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «مجتهداً»: خبر «صِرْ» منصوب بالفتحة الظاهرة).

٢ ـ فعلاً تامًّا، إذا كانت بمعنى: انتقل، نحو: «صارتِ الخلافَةُ إلى هارونِ الرشيد» («الخلافَةُ»: فاعل «صارت» مرفوع بالضمّة الظاهرة)، أو بمعنى: رجع، نحو الآية: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] («الأمورُ»: فاعل «تصيرُ» مرفوع بالضمّة الظاهرة)، أو بمعنى «أمَالَ»، أو صرخ... إلخ.

«صار» وأخواتها

هي أفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهي: صار، آضَ، رجع، عادَ، استحالَ، قَعَد، حار، ارتدّ، تحوّل، غدا، راح، جاء (وكلها بمعنى الصيرورة والتحوّل).

(١) لا يجوز القول: «صار الثلجُ ذابَ»؛ لأنَّ «صار» تفيد الاستمرار إلى وقت الكلام، والفعل الماضي «ذاب» لا يفيد ذلك.

انظر كلّ فعل في مادته، وانظر: الأفعال الناقصة.

صارَحَه بالرأي

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «صارح» متعدّياً، كما في قول الكتّاب: «صارحه بالرأي»، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أنه يتوارد على أقلام الكاتبين قولهم: «صارحه بكذا».

وقد توجه النقد على هذا بمقولة أن «صارح» لازم فيما سجلت معجمات اللغة. وترى اللجنة إجازة ذلك التعبير بتخريج حرفي، وهو أن ألف الزيادة في «صارح» ترشّح الفعل للتعدي، وبالاستشهاد على الصحة من الشعر الجاهلي بقول أبي طالب (من الطويل):

وَقَدْ صارَحُونا بالعَداوَةِ وَالأَذى
وَقَدْ طاوَعُوا أَمْرَ العَدُوِّ المُزايِلِ»[1]

«صاروخ أرض جوّ» أو «جوّ أرض»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال عبارة «صاروخ أرض جوّ»، أو «جوّ أرض»، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: «صاروخ أرض أرض»، أو «أرض جوّ»، أو «جوّ جوّ»، أو «جوّ أرض». وهو تركيب يخفى وجه ضبطه وتخريجه.

درست اللجنة هذا التركيب، وانتهت إلى أنّ المعنى فيه: أنه صاروخ ينطلق من الأرض إلى الجوّ، أو من الجوّ إلى الأرض... إلخ.

كما انتهت إلى أنّه من أساليب الإضافة، فالكلمة الأُولى - وهي «صاروخ» - تضبط على حسب موقعها في الجملة، وهي إضافة إلى كلمة «جوّ» أو «أرض»، التي هي أيضاً مضافة إلى ما بعدها.

ولهذا ترى اللجنة إجازة هذا التعبير في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه»[2].

صاعد بن الحسن
(أبو العلاء اللّغوي)
(... / ... - نحو ٤٧٥ هـ/ ١٠٨٢م)

صاعد بن الحسن بن عيسى الرّبعي، أبو العلاء اللّغوي البغداديّ. من بلاد الموصل. قرأ ببلاد الموصل اللّغة على مشايخها: الحسن بن عبد الله السيرافي وأبي علي الفارسي وأبي بكر القطيعي وأبي سليمان الخطّابي. وكان مقدّماً في علم اللّغة ومعرفة العويص، متفنّناً في فنون من الأدب، أحْضَرَ الناس شاهداً وأرواهم لكلمة غريبة؛ سريع الجواب عمّا يسأل عنه، طيّب المعاشرة حلو المفاكهة. له مع المنصور قصص وحكايات، وكان من متقدّمي ندامى المنصور بن أبي عامر، ونال منه منالاً عظيماً، وصنّف له كتباً، منها: «الفصوص» على نحو كتاب «النّوادر» لأبي علي القالي. واتفق لهذا الكتاب حادثة غريبة، وهي أنّه لمّا أتمّه دفعه لغلام له يحمله بين يديه ويعبر نهر قرطبة، فزلّت قدم الغلام، فسقط في النهر هو والكتاب، فشمت به ابن العريف وكان قد أثابه المنصور على كتابه هذا

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٤٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٤٠. والبيت في ديوان أبي طالب. ص ٧٤.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ١٦٧؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٩.

خمسة آلاف دينار (وقيل: لمّا ظهر للمنصور كذب أبي العلاء وعدم تثبته في النقل، رمى بكتاب «الفصوص» في النهر، لأنه قيل له: جميع ما فيه لا صحة له). وصنّف أيضاً كتاب «الجوّاس بن قَعْطَل المَذْحِجيّ مع ابنة عمِّه عفراء»، وهو كتاب ممتعٌ جدًّا، انْخَرَمَ في الفتن التي كانت بالأندلس، فسقطت منه أوراق كثيرة، وكان المنصور كثير الشَّغف بهذا الكتاب حتى رتّب له مَنْ يقرؤه بحضرته كل ليلة. وله أيضاً كتاب «الهَجَفْجف بن غَيْدَقَان بن يَثْرِبي مع الخِنَّوْت بنت مَحْرَمة بن أنيف». علت قيمة أبي العلاء عند المنصور واستوزره. ولما توفي المنصور لم يحضرْ أبو العلاء مجلس أحد ممَّنْ وُلّي الأمر بعده، وادّعى أنّه أصيب بمرض لحق بساقه منعه من حضور المجالس. له مع المنصور أخبار ولطائف كثيرة. توفي صاعد بصقلّية سنة ٤١٧ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٧ ـ ٨؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٢٢٦ ـ ٢٣٠؛ والأعلام ٣/ ١٨٦ ـ ١٨٧؛ ونفح الطيب ٢/ ١١٦ ـ ١١٧؛ ومعجم الأدباء ١١/ ٢٨١ ـ ٢٨٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ٨٥ ـ ٩٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩).

الصاغاني

= الحسن بن محمد (٥٧٧ هـ/ ١١٨١م ـ ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م)

صافَحْتُه يداً بيد

انظر: يداً بيد.

صالح بن إبراهيم (أبو العبّاس الفارقيّ)

(٦١٥ هـ/ ١٢١٨م ـ ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٧م)

صالح بن إبراهيم بن أحمد، أبو العباس. ضياء الدين النحويّ المقرىء الفارقي. ولد بميّافارقين. كان نحويًّا بارعاً، ومقرئاً فاضلاً. تصدّر للإقراء وتعليم النّحو. مات بالقاهرة. كتب عنه المحدّثون.

(بغية الوعاة ٢/ ٨؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٢٤٦).

صالح بن إسحاق (أبو عمر الجَرْمي)

(... / ... ـ ٢٢٥ هـ/ ٨٣٩م)

صالح بن إسحاق، أبو عمر الجَرْمي. ولم يكن أبو عمر من بني جرم، إنما نزل فيهم فنُسب إليهم. وهو مولى بجيلة بن أنمار بن الغَوْث. كان يلقَّب بالكلب وبالنّبّاح؛ لأنه كان يذهب إلى أبي زيد الأنصاري فيناظره ويصايحه، فلقّبه بذلك. وكان يلقّب بالمهارش؛ لأنه كان لا يُرى إلّا ناظراً أو مناظراً. أخذ عن أبي عبيدة معمر بن المثنّى وأبي زيد الأنصاري والأصمعي. كان فقيهاً عالماً بالنحو واللّغة، ديِّناً ورعاً، حسن المذهب، صحيح الاعتقاد. حدّث عنه المبرِّد. وكان جليلاً في الأخبار والحديث ونَاظر الفرّاء. وانتهى إليه علم النّحو في زمانه. كان الجرمي أثبت القوم في «كتاب سيبويه». وكان أغوص على الاستخراج من المازني. قال الجرمي: أنا منذ ثلاثين عاماً أفتي الناس في الفقه من «كتاب سيبويه». فقيل له: وكيف ذلك؟ قال: أنا رجل مُكْثرٌ من الحديث و«كتاب سيبويه»، يعلّمني القياس. وأنا أقيس الحديث وأفتي به. خولط آخر عمره. صنّف كتباً كثيرةً، منها: كتاب «الفرخ»، و«التّنبيه»، و«العَروض»، وكتاب «مختصر نحو المتعلّمين»، وكتاب «غريب سيبويه»، وكتاب

في «السِّير» عجيب، و«الأبنية والتّصريف»، و«تفسير أبيات سيبويه».

(بغية الوعاة ٢/ ٨ ـ ٩؛ ووفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٧؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠؛ وشذرات الذهب ٢/ ٥٧؛ والفهرست ص ٨٤؛ والأعلام ٣/ ١٨٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٨٠ ـ ٨٣؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٥ ـ ٦؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٣١٣ ـ ٣١٥).

أبو صالح البغداديّ

= يحيى بن واقد بن محمد (ولد ١٦٥ هـ/ ٧٨١م).

صالح بن خلف
(أبو الحسن بن السكني)
(٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م ـ ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠م)

صالح بن خلف بن عامر الأنصاريّ، أبو الحسن بن السكنيّ الأوسيّ البَرْجيّ. كان ماهراً في العربيّة، عارفاً بالقراءات، ذا حظّ صالح من الشعر، متقدّماً في علم الكلام.

(بغية الوعاة ٢/ ٩).

صالح بن عادي
(... / ... ـ ٥٩٣ هـ/ ١١٩٦م)

صالح بن عادي العُذري النحويّ الأنماطيّ، العبد الصالح. نزيل قفط. أصله من قرى مصر الشمالية، وسكن سلفه مصر. كان النحو على خاطره طريًّا. وكتب بخطّه أصوله وحشّاها، وكانت في غاية التحقيق والصّحة. كان كثير المطالعة لكتب النّحو، وكان على غاية من الدّين والورع والنزاهة وقيام اللّيل ولزوم سَمْت المشايخ الصالحين، مستجاب الدعوة. حجّ واجتاز بعد الحج بقفط، فرغّبه أهلها في المقام بين أظهرهم للإفادة فأقام. وضَمِن له القاضي الخطيب أبو الحسن علي بن أحمد، كفايته. فأقام عنده خمسين سنة على غاية ما يكون من الرّفاهية والإكرام، وخلطه بأهله، وكان يخدمه بنفسه على جلالة قدره، والتزم له أدباً ما التزمه أحد لشيخه. أدركه آخر عمره نوع من الفالج فاعتقل له لسانه عن بعض النطق. وبعد ذلك ما أخّر مجالسه المفيدة للطلبة. ولم يزل على إقامة وظائفه من العبادة والإفادة حتى توفي سنة ٥٩٣ هـ، وقد بلغ سنًّا عالية، ودفن بقفط.

(إنباه الرواة ٢/ ٨٣ ـ ٨٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩).

صالح بن عبد الله
(٦٣٩ هـ/ ١٢٤١م ـ ٧٢٧ هـ/ ١٣٢٦م)

صالح بن عبد الله بن جعفر الأسديّ النحويّ، أبو التقيّ الفقيه الحنفيّ النّحويّ، محيي الدين بن الشيخ تقي الدين بن الصباغ. كان فاضلاً زاهداً فقيهاً، وكان جمالَ بلده وإمامها في أنواع العلوم.

(الدرر ٢/ ٢٠١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٠)،

صالح بن علي (أبو محمد الأموي)
(... / ... ـ ٦١٤ هـ/ ١٢١٧م)

صالح بن علي بن زيدان، أبو محمد الأموي. كان لغويًّا ماهراً، بارعاً في الفقه، مفيداً لأهل مصر في زمانه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠).

صالح بن علي (أبو التقى بن المعلم)
(... / ... ـ ٦٢٥ هـ/ ١٢٢٨م)

صالح بن علي بن عبد الرحمن، أبو التقى بن

المعلم المالقي. كان من أهل الاجتهاد في طلب العلم، بارعاً في النحو والأدب، حسن التصرف، له اعتناء تام بالرواية والتصرف الحسن. رآه ولده في النوم، فقال له: هل نظمت شيئاً؟ فقال: نعم. وأنشده بيتيْن وقال: هما مكتوبان على ظهر كتاب سيبويه. فنظر فرآهما كذلك.

(بغية الوعاة ٢/ ١١).

صالح بن عمر (أبو عبد الله السَّكْسَكيّ)

(٦٣٥ هـ/ ١٢٣٧م ـ ٧١٤ هـ/ ١٣١٥م)

صالح بن عمر بن أبي بكر، أبو عبد الله السَّكْسَكيّ الشَّافعيّ. كان عالماً بارعاً في النحو واللّغة والفقه والفرائض والجبر والمقابلة. شرح كتاب «الكافي في الفرائض» لإسحاق بن يوسف الفرضي الزرقاني الصردفي.

(بغية الوعاة ٢/ ١١).

أبو صالح اللَّيثيّ

= سلمويه النحويّ (... / ... ـ ... / ...).

صالح بن معافى بن حمّاد

(... / ... ـ ... / ...)

صالح بن معافَى بن حمّاد الغسّاني. القرطبي. كان عالماً بالعربيّة، راوية للأشعار، خَيّراً فاضلاً عدْلاً مشهوراً بالفضل والدّين.

(طبقات النحويين واللغويين ص٢٩٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١).

صالح الورّاق

(... / ... ـ ... / ...)

صالح الورّاق، أبو إسحاق النيسابوري الورّاق. لازَمَ الجوهري وأخذ عنه كتابه في اللغة المسمّى «الصّحاح» وغيره. وكان صاحب أدب وشعر.

(إنباه الرواة ٢/ ٩٠).

صالح بن يحيى

(... / ... ـ ... / ...)

صالح بن يحيى البيمانيّ. من قرى مرو (إحدى قرى خراسان). كان عالماً بالنحو واللّغة.

(بغية الوعاة ٢/ ١١).

الصامت

انظر: «الصَّوامِت».

الصَّامتة

انظر: «الصوامت».

ابن الصانع

= يعيش بن علي (٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥م).

صباحاً

تعرب في نحو قولك: «جئتُ إلى المدرسة صباحاً»، مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة.

صَبَاحَ مَسَاءَ

ظرف مركّب يفيد الديمومة أو الملازمة، مبنيّ على فتح الجزئين في محلّ نصب مفعول فيه، نحو: «أقابله صباحَ مساء».

الصَّبّان

= محمد بن علي الصَّبّان (١٢٠٦ هـ/ ١٧٩٢م).

ابن أبي صبح المرّيّ

= عبد الله بن عمرو بن صبح (.../...)

صَبْراً

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: اصبرْ، منصوب بالفتحة الظاهرة، في نحو قول الشاعر (من الوافر):

فَصَبْراً في مَجالِ الهَوْلِ صَبْراً
فَإِنَّ النَّصْرَ عُقْبى الصَّابِرِينا

صَبُورون وصُبُر

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع «فَعول» جمع مذكّر سالماً[١]: لذلك يصح استعمال كلمة «صبورون» جمعاً لِـ «صَبور» بخلاف بعض المُخطِّئين[٢].

صَبيح

لا تقل: «هذا وجْه صَبوح»، بل قل: «هذا وجه صبيح» (وضيء، مُشْرِق).

الصِّحاح

الصِّحاح، في اللغة، جمع «صحيح»، وهو البريء من كلّ عيب أو ريب.

والصِّحاح، في النَّحو، الحروف الصَّحيحة.

انظر: الحروف الصَّحيحة.

الصِّحاح (كتاب)

معجم لغويّ لإسماعيل بن حماد الجوهريّ. سَمّى الجوهري معجمه «الصحاح»؛ لأنه ألزم نفسه بما صح عنده رواية ودراية وسماعاً، مشافهة من أصحاب اللغة الأصلاء. وقد بدأه بمقدمة موجزة جدًّا، نوردها كاملة. قال: «بسم الله الرحمن الرحيم. قال الشيخ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله: الحمد لله وشكراً على نواله، والصلاة على محمد وآله. أما بعد، فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها، على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، في ثمانية وعشرين باباً. وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً، على عدد حروف المعجم وترتيبها، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العربَ العاربة في ديارهم بالبادية. ولم آلُ في ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً. نفعنا الله وإياكم به».

أما منهج الجوهري في معجمه فقد اتسم بما يلي:

١ ـ رتب الكلمات حسب أصولها وفق النظام الألفبائي المعروف اليوم، ما عدا حرفاً واحداً هو الواو، إذ وضعه بين النون والهاء ليتسنى له جمع الواو والياء في باب واحد، مع مراعاة آخر الجذر لا أوله كما نفعل اليوم. وتفصيل ذلك، أنّ الجوهري جعل لكل حرف

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٧٤.

(٢) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ١٧٦.

باباً خاصًا به، كما قسَّم كل باب إلى ثمانية وعشرين فصلاً[١]، مستعملاً في الفصول كما في الأبواب الترتيب العادي المألوف اليوم، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث والرابع من الكلمة. فباب العين مثلاً، يشتمل على جميع الكلمات المنتهية بحرف العين، مثل: برع، جمع، صرع، صدع، نفع، وقع... إلخ مرتبة في فصول أولها الهمزة وثانيها الباء وثالثها التاء ورابعها الثاء... إلخ، وهكذا في كل باب. فكلمة «أسد» مثلاً نجدها في باب الدال فصل الهمزة، وكلمة «مكتبة» في باب الباء فصل الكاف (لأنه رتب الكلمات حسب جذرها لا حسب نطقها)[٢]. ولا شك في أنّ هذه الطريقة في الترتيب أسهل من التي اتبعت في ما سبقه من المعاجم.

٢ ـ تجنباً للتصحيف الذي أصاب المعاجم التي وضعت قبله، نتيجة عدم ضبطها بالشكل[٣]، أو نتيجة أخطاء النُّسَّاخ، سار الجوهري على طريقة لضبط الكلمات بالحركات، تنص على ذكر حركة حرف الكلمة المحتمل أكثر من وجهٍ واحد. يقول مثلاً: «الحُباب بالضم»[٤]. وهذا يعني أن الحاء مضمومة، أما الباء الأولى، فلا بد من أنها مفتوحة لورود الألف بعدها، وأما الحرف الأخير فقد تركه للإعراب. وإذا قال: «الثَّرد، بالتَّحريك»[٥] و«الجحد بالتحريك»[٦] فالضبط يكون للحرفين الأوَّلين من الكلمة، وإذا قال: «جَدَّ في الأمر يجد بالكسر»[٧] و«حسبته أحسبه بالضم»[٨] فالقصد عين الفعل المضارع؛ لأن الضبط جاء عقب المضارع. كما كان يذكر مصدر الفعل بجانب الفعل، ليدل على التشديد، كقوله مثلاً: «قطَّع تقطيعاً»[٩] ليدل على تشديد عين الفعل التي هي الطاء.

٣ ـ أشار في كثير من الأحيان في صدد الألفاظ إلى الضعيف والرديء والمتروك والمذموم

(١) ما عدا باب الألف الليّنة الذي لا فصول فيه. كما أنّ بعض الأبواب تقل فصولها عن ثمانية وعشرين. فباب الراء مثلاً ينقص منه فصل اللام؛ لأنّه ليس في العربية كلمة أولها لام وآخرها راء. وأقل الأبواب فصولاً باب الظاء، فإن فصوله ستة عشر.

(٢) وقد أشار أحدهم إلى طريقة البحث في الصحاح فقال نظماً (من الطويل):

إذا رُمْتَ في الصِّحاح كَشْفاً لِلَفْظَةٍ ... فآخِرُها للبابِ والبَدْءِ للفَصْلِ
ولا تَعْتَمِدْ في بَدْئِها وَأخيرِها ... مَزِيداً، وَلكِنَّ أعْتِمادَكَ للأَصْلِ

(٣) نجد في بعض المعاجم القديمة كمعاجم الأزهري، وابن دريد، وابن فارس، أنّ الكلمات فيها قد شكلت في بعض المواضع، ولا ندري ما إذا كان هذا التشكيل من وضع هؤلاء اللغويين أم من وضع النساخ، ولكن الذي نعرفه أنّ التصحيف قد أصاب الكثير من الكلمات فيها.

(٤) انظر الصحاح مادة «حبب». والحباب، يعني: الحب أو المحبوب أو الحيَّة.

(٥) الصحاح مادة «ثرد».

(٦) الصحاح مادة «جحد».

(٧) الصحاح مادة «جدد».

(٨) الصحاح مادة «حسب».

(٩) الصحاح مادة «قطع».

من اللغات[١]. كما أشار إلى النوادر[٢] والمعرَّب[٣] والمولَّد[٤] والمشترك[٥]، والأضداد[٦].

٤ ـ عني بذكر كثير من مسائل النحو والصرف، وهي مبثوثة في كل أبواب الكتاب، كما عني بفقه اللغة[٧] وبالاشتقاق الكبير[٨] . . . إلخ.

أما من حيث تعريف المفردات، فلم يأت الجوهري فيه بجديد، إذ اقتبس عمن سبقوه، مع التصريح بالمصدر الذي أخذ عنه أحياناً، ومع عدم التصريح أحياناً أخرى. أما من حيث المفردات التي تركها، إما سهواً، وإما ظنًّا منه أنها غير فصيحة، فكثيرة، مما دفع بعضهم إلى استدراكها.

وهنات الصحاح كثيرة، أهمها: التصحيف والتحريف[٩]، وخطأه في رواية الشعر وتغيير أشطره[١٠]، وغلطه في ترتيب المواد[١١]، ووقوعه في بعض الأخطاء النحوية والصرفية[١٢] مع كونه «أنحى اللغويين»[١٣]

(١) يقول مثلاً في مادة «جفأ»: جفأتُ القدر: كفأتها وصببتُ ما فيها، ولا تقل: أجفأتها، وأما الحديث الذي فيه «فأجفئوا قدورهم بما فيها» فهي لغة مجهولة. ويقول في مادة «فلت»: أفلطني: لغة تميمية قبيحة في أفلتني. . . إلخ.

(٢) يقول مثلاً في مادة «عقق»: أعقَّت الفرس فهي عقوق [والقياس مُعِقٌّ لأنه من باب أكرم مكرم] من النوادر. ويقول في مادة «كمأ»: الكمأ واحدة الكمأة على غير قياس، وهو من النوادر. . . إلخ.

(٣) من الكلمات المعرَّبة التي جاءت في الصحاح، المهندس (ج ١، ص ٤٤٠)، والدولاب (ج ١، ص ٥١)، والطراز (ج ١، ص ٤٣٠)، والصك (ج ١، ص ١٣٩)، والبحث (ج ١، ص ١١٣).

(٤) من الكلمات المولَّدة التي أشار إليها: البرجاس (ج ١، ص ٤٤٣)، والعجة (ج ١، ص ١٥٦)، والجبر (ج ١، ص ٣٩٥)، والبحران (ج ١، ص ٢٨٣).

(٥) المشترك هو ما اتفق لفظه واختلف معناه، كالأرض وهي المعروفة، وكل ما سفل، وأسفل قوائم الدابة، والنفضة والزكام، ومصدر أرضت الخشبة تؤرض أرضاً فهي مأروضة، إذا أكلتها الأرضة (ج ١، ص ٥١٨).

(٦) أشار مثلاً إلى أن «الرس» هو الإصلاح بين الناس والإفساد (ج ١، ص ٤٥٥)، والأشراط: الأرذال، والأشراف (ج ١، ص ٥٥٤). والغابر: الباقي والماضي (ج ١، ص ٣٧٤).

(٧) عرض الجوهري في أكثر من موضع لبيان المناسبة بين الألفاظ ومعانيها، والفوارق الدقيقة بين مدلول الكلمات، كقوله: الخضم: أكل بجميع الفم، والقضم: دون ذلك (ج ٢، ص ٢٨٢). وكقوله: المخطىء من أراد الصواب فصار إلى غيره، والخاطىء: من تعمد لما لا ينبغي (ج ١، ص ٩).

(٨) الاشتقاق الكبير هو اشتراك المفردات المتولدة من مادة واحدة في معنى أو معان واحدة. ومنه رجبته بالكسر: هبته وعظمته، ومنه سمي رجب؛ لأنهم كانوا يعظمونه في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال. والترجيب: التعظيم (ج ١، ص ٥٥).

(٩) انظر أمثلته في الصحاح لأحمد عبد الغفور عطار. ص ١٣٥ ـ ١٣٩.

(١٠) انظر المرجع نفسه. ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(١١) انظر المرجع نفسه. ص ١٤١ ـ ١٤٣.

(١٢) انظر المرجع نفسه. ص ١٤٤ ـ ١٤٨.

(١٣) كما جاء في كلمة ابن بري في مقدّمة تهذيب الصحاح ص ٤٥. عن أحمد عبد الغفور عطار: مقدّمة الصحاح. ص ١٢٣.

و«خطيب المنبر الصرفي وإمام المحراب اللغوي»[١].

وكان للصحاح أهمية كبيرة، إذ أقبل عليه العلماء يدرسونه وينقدونه ويكملونه ويحفظونه ويعلقون عليه[٢]، ولا نظن أنّ هناك معجماً عربيًا كان له هذه الأهمية.

أما الذين علَّقوا عليه موضحين ما غمض منه، وناسبين الشواهد الشعرية الغُفَّل إلى أصحابها، ومصوّبين بعض أوهامه، فمنهم: أبو نغيم علي البصري (توفي في السنة ٢٧٥هـ)، وأبو سهل محمد بن علي التبريزي الهروي (٩٨٣ ـ ١٠٤١)، وأبو زكريا التبريزي (١٠٣٠ ـ ١١٠٩). أما الذين كتبوا الحواشي عليه، فمنهم: أبو القاسم الفضل بن محمد البصري (؟ ـ ١٠٥٢م) في كتابه «حواشي الصحاح»، وعلي بن جعفر الصقلي المعروف بابن القطاع (١٠٤١ ـ ١١٢١) في كتابه «حاشية علي الصحاح»، وأبو محمد عبد الله بن بري المقدسي (١١٠٦ ـ ١١٨٧) في كتابيه «التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح» و«الإيضاح في حاشية الصحاح». أما الذين أكملوه، فمنهم: الحسن بن محمد الصغاني في كتابه «التكملة»، ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (١٣٢٩ ـ ١٤١٥) صاحب معجم «القاموس» في كتابه «القاموس المحيط والقابوس الوسيط في ما ذهب من كلام العرب شماطيط».

وأما الذين انتقدوه، فمنهم: جمال الدين القفطي (١١٧٢ ـ ١٢٤٨م) في كتابه «الإصلاح لما وقع من الخلل في الصحاح»، وأحمد بن محمد النيسابوري (؟ ـ ١١٢٤م) صاحب «مجمع الأمثال» المشهور، وذلك في كتابه «قيد الأوابد». ومن الذين دافعوا عنه: السيوطي (١٤٤٥ ـ ١٥٠٥م) في كتابه «الكر على ابن البر»، ومحمد بن مصطفى الداوودي (؟ ـ؟) في كتابه «الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط»، وهو كتيب جمع فيه الأخطاء التي عزاها الفيروزابادي إلى الصحاح، ورد عليها، وانتصر للجوهري وكتابه. ومن الذين اختصروه: الزنجاني الشافعي محمود بن أحمد (١١٧٧ ـ ١٢٥٨) في كتابه «تهذيب الصحاح»، ومحمد بن الحسن المعروف بابن الصائغ الدمشقي (١٢٤٧ ـ ١٣٢٠) في «مختصر الصحاح»، وزين الدين محمد بن شمس الدين الرازي (؟ ـ؟) في «مختار الصحاح»، وهو أشهر المختصرات. وللصحاح طبعات عدّة، منها:

- طبعة دار العلم للملايين في بيروت بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ١٩٧٩م.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق إميل يعقوب ونبيل طريفي سنة ١٩٩٩ م/ ١٤٢٠ هـ.
- طبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت باعتناء مكتب التحقيق في الدار.

للتوسّع انظر:

- الصحاح ومدارس المعجمات العربية. أحمد

(١) كما جاء في كلمة ابن الطيب الفاسي، في مقدمة تهذيب الصحاح ص ٤٤. عن أحمد عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح. ص ١٢٣.

(٢) انظر: أحمد عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح. ص ١٥٤ ـ ٢١٢.

عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت.

ـ «كلمات في الصحاح». إبراهيم السامرائي. مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، المجلد ٢، ج ٣ ـ ٤ (١٩٧٩م). ص ٢٨ ـ ٤١.

الصِّحافة لا الصَّحافة

لا تقل: «سأدرس الصَّحافة» بل «سأدرس الصِّحافة» (بكسر الصاد)؛ لأنّ وزن ما دلّ على حرفة أو شبهها هو «فِعالة» بكسر الفاء، مثل: زِراعة، صِناعة، تِجارة، حِدادة، نِجارة، نِيابة.

الصِّحَّة

الصِّحَّة، في اللغة، مصدر «صَحَّ». وصَحَّ الشيءُ: بريء من كلِّ عيب.

وهي، في النحو، خلوّ الفعل أو الاسم من أحرف العلّة (انظر: الاسم الصحيح، والفعل الصحيح).

وهي، أيضاً، إقرار الحرف على وضعه الأصليّ كالواو في «نُواح»، وكالياء في «تمايَلَ».

صِحَّة الأَقْسام

هو استيفاء المتكلِّم أقسام المعنى الذي هو آخذ فيه بحيث لا يغادر منه شيئاً.

انظر: التقسيم.

صِحَّة الأَوْصَاف

قال ابن سنان الخفاجي: هي «أن يُمْدَح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه»[1]. ولذلك عيب البحتري في قوله مادحاً الخليفة (من مجزوء الكامل):

لا الــعَــذْلُ يَــرْدَعُــهُ ولا الــتْــ
تَــعْــنِــيــفُ عَــنْ كَــرَمٍ يَــصُــدُّهْ

فقيل: من هو الذي يجسر على عذل الخليفة وتعنيفه.

صِحّة التَّشْبيه

قال ابن سنان: هي «أنْ يقال أحد الشيئين مثل الآخر في بعض المعاني والصفات ولا يجوز أنْ يكون أحد الشيئين مثل الآخر من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تغاير البتة؛ لأنَّ هذا لو جاز، لكان أحد الشيئين هو الآخر بعينه، وذلك محال. وإنّما الأحسن في التشبيه أنْ يكون أحد الشيئين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه وبالضد حتى يكون رديء التشبيه ما قلَّ شبهه بالمشبهه به»[2]. ومن التشبيهات الرائعة قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩].

صِحّة التَّفْسير

قال قدامة بن جعفر: «هي أنْ يضع الشاعر معاني يريد أنْ يذكر أحوالها في شعره الذي يصنعه، فإذا ذكرها أتى بها من غير أنْ يخالف معنى ما أتى به منها ولا يزيد أو ينقص»[3].

صحّة التَّقْسيم

هي صحة الأقسام.

(١) سرّ الفصاحة. ص ٣٠١.

(٢) سرّ الفصاحة. ص ٢٩٠.

(٣) نقد الشعر. ص ١٥٤.

انظر: صحة الأقسام.

صِحَّة المُقابلات

عَدَّها قدامة من أنواع المعاني وأجناسها وقال: «هي أَنْ يصنع الشاعر معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض أو المخالفة فيأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة أو يشرط شروطاً ويعدد أحوالاً في أحد المعنيين، فيجب أَنْ يأتي فيما يوافقه بمثل الذي شَرَطه وَعَدَّده وفيما يخالف بأضداد ذلك»[1]، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

فَوا عَجَباً كَيْفَ اتَّفَقْنا فَناصِحٌ
وَفِيٌّ ومَطْوِيٌّ على الغِلِّ غادِرُ؟

فقد أتى بإزاء كل ما وصفه من نفسه بما يضاده على الحقيقة ممن عاتبه حيث قال بإزاء «ناصح»: «مطوي على الغل»، وبإزاء «وفي»: «غادر».

وقال ابن سنان: «هو أَنْ يضع مؤلف الكلام معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض والمخالفة فيأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالفه على الصحة»[2]. وقال البغدادي: «هو أَنْ يؤتى بمعان يُراد التوفيق بينها وبين معانٍ أخرى ومضادة فيؤتى في الموافق بموافقه وفي المضاد بمضاده»[3].

صِحَّة النَّسَق

هي حُسْن الخروج.

انظر: حسْن الخروج.

صُحُفِيّ وصَحَفِيّ

يجوز القول «صُحُفِيّ» نسبةً إلى الجمع «صُحُف»، بخلاف البصريّين، وقد أثبت مجمع اللغة العربية في القاهرة صحّة هذه النسبة[4].

ابن الصَّحناتي

=علي بن طلحة (٤٢٤ هـ/ ١٠٣٢م).

الصَّحيح

الصَّحيح، في اللغة، صفة مشبَّهة من «صَحَّ». وصَحَّ الشَّيْءُ: برىء من كلّ عيب.

وهو في النحو، اللفظ الذي خلا من أحد حروف العلّة (الألف والواو والياء). وهو أيضاً الجمع السالم، والحرف الصحيح، والاسم الصحيح، والفعل الصحيح.

انظر كلًّا في مادَّته.

والجزء الصّحيح، في علم العروض، هو الذي سَلِمَ من العِلل ضَرْباً أو عَروضاً مع جوازها. والبيت الصحيح هو ما كانت عروضُه وضَربُه خاليين من العِلَّة مع جوازها فيهما. انظر: «البيت الصَّحيح».

والحرف الصَّحيح هو الذي ليس حرف علَّة، أي: إنَّ الحروف الصَّحيحة هي كل الحروف الهجائيَّة ما عدا الحروف الثلاثة: الألف، والواو، والياء.

---

(١) نقد الشعر. ص ١٥٢.
(٢) سرّ الفصاحة. ص ٣١٣.
(٣) قانون البلاغة. ص ٤١١.
(٤) مجمع اللغة العربية: محاضر جلسات المجمع في دور انعقاده الثالث. ص ٤.

الصَّحيح الآخِر

انظر: الاسم الصحيح الآخِر.

الصحيح من الأفعال

انظر: الفعل الصحيح.

الصَّحيحة

مؤنَّث «الصحيح». والحروف الصَّحيحة هي كلّ الحروف ما عدا أحرف العلّة.

انظر: الحروف الصَّحيحة.

الصَّدارة

الصَّدارة، في اللغة، التقدُّم، وهي، في النحو، اختصاص الكلمة بوقوعها في أوَّل الكلام، والأسماء التي لها حقُّ الصدارة بنفسها، هي: أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و«ما» التعجبيّة، و«كم» الخبريَّة، وضمير الشأن، وما اقترن بلام الابتداء. والمضاف إلى ما له حق الصدارة يكتسب التصدير، وقد قال أحد الشعراء (من الطويل):

عَلَيْكَ بأَرْبابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدا
مُضافاً لِأَرْبابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرا

صَدَدَ

بمعنى قرب وقُبالة، ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة في نحو: «بيتي صَدَدَ بيتك» («صَدَدَ»: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بخبر المبتدأ: «بيتي»).

صدر الأفاضل

= القاسم بن الحسين بن محمد (٦١٧ هـ/ ١٢٢٠م).

صدر الدين النشابي

= محمد بن أحمد بن مكي (.../... - ٧٦٠ هـ/ ١٣٥٨م).

الصَّدْر

الصَّدْر في اللغة، هو مقدم الشيء.

وهو، في علم العروض، الشَّطر الأوّل من البيت الشِّعريّ، ويسمَّى الشطر الثاني «العَجُز». والصَّدْر، أيضاً، هو الجزء (التفعيلة) الذي زوحِف أوّله، وسلم الجزء الذي قبله في المعاقبة. انظر: «المعاقبة». والصَّدْرُ، أيضاً، هو حذفُ ألف «فاعِلُنْ» في العَروض لمعاقبتها نون «فاعلاتُن». قال ابن سيدَه: هذا قول الخليل، وإنَّما حكمه أن يقول: «الصَّدْرُ: الألف المحذوفة لمعاقبتها نون «فاعِلاتُنْ».

وهو، في النحو، القسم الأوّل من الكلمة المركَّبة، نحو كلمة «بعل» في «بعلبك»، وكلمة «ثلاثة» في «ثلاثة عَشَرَ».

صَدْر الجُمْلة

هو الجزء الذي تبدأ به الجملة سواءٌ كان مسنداً أو مسنداً إليه، من دون اعتبار للحروف المتقدِّمة.

صَدْر الكلام

هو ما وقع في أوّل الكلام من اسم، أو فعل، أو حرف، نحو: «الكذب مُضرّ»، و«نجح زيد»، و«لا تكذبْ».

الصُّدْفة والمُصادفة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلًّا من «الصُّدفة» و«المُصادفة»

بمعنى: حدوث الشيء والوقوع عليه عرضاً واتفاقاً دون قصد، وجاء في قراره:

«يشيع في الاستعمال العصري لفظ «الصُّدفة» و«المُصادفة» لمعنى حدوث الشيء والوقوع عليه عَرضاً واتفاقاً دون قصْد أو عمْد. وقد يؤخذ على هذا أنّ المعجمات لم تثبت صيغة «الصدفة»، وأنّ المعنى الذي ذكرته للمصادفة ـ وهو مطلق وجدان الشيءِ أو ملاقاته ـ يختلف عن دلالتها العصرية التي تفيد الاستعمال بالعرض والاتفاق.

غير أنه يمكن القول بصحّة الاستعمال للمصادفة استناداً إلى أنّ اللغة تفسر الموافقة بأنها المصادفة، يقول الصاغاني: «يقال: أُوفق لزيد لقاؤنا، أي: كان فجأة».

ويزيد الزبيديّ قوله: «ومصادفة»... ومن قول العرب: وافقت فلاناً بموضع كذا: أي: صادفته...» هذا إلى أنّ كلًّا من الموافقة والاتفاق قد استعمل منذ عصر أبي حيّان ومسكويه بمعنى: حدوث الشيء أو وقوعه بغير قصد أو تدبير.

على أن القول بأن المصادفة «مطلق الوجود» لا يمنع استعمالها في معنى الوجود المتقيد بنفي العمد أو القصد أو التدبير. واللغة تأنس بتخصيص العام وتقييد المطلق في بعض مقامات التعبير.

أما «الصدفة» فلا مانع من قبولها باعتبارها مصدراً مستحدثاً من الفعل «صَدِف» بوزن «فَرِح»، مثل: «قوي قوةً»، أو باعتبارها اسم مصدر من «صادف»، مثل: «الفرقة»، و«الخلطة» من المفارقة والمخالطة. ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال «الصدفة» و«المصادفة» في المعنى الذي يستعملها المعاصرون فيه»[(١)].

الصدفيّ

= محمد بن يحيى (٦٥١ هـ/ ١٢٥٣م).

صَدَّقَ على الأمر

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن نقول: «صَدَّق على الأمر»، بمعنى، أَقَرَّه[(٢)]. وعليه يصحّ القول: «شهادة مصدَّقة من كذا».

صِدْقاً

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: قال، أو تحدَّث، أو تكلَّم...، منصوب بالفتحة، نحو: «صدقاً إنّ الوطن بحاجةٍ إلينا جميعاً».

صراحةً

مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: صرَّح، منصوب بالفتحة الظاهرة في نحو: «أقول لكم صراحةً كذا».

الصِّراع اللُّغويّ

هو الصِّراع الخفيّ الذي يقع بين لغتين، فتتغَلَّب إحداهما على الأخرى، أو تمتزجان فتؤلِّفان لغةً هجيناً كما في اللغة المالطيّة.

وأسباب هذا الصراع كثيرة، منها: المدّ الدينيّ (كالمد الإسلاميّ إلى الدول والمناطق التي حول الجزيرة العربية)، أو الغزو العسكري (الغزو اليوناني، الروماني)، أو الغزو الثقافي (الفرنسي، الإنكليزي)، أو

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٨٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣١.

(٢) المعجم الوسيط. مادة (ص د ق).

الاحتكاك بفعل الجوار (كطغيان الألمانية على بعض اللغات المجاورة في سويسرا وبولونيا والنمسا، أو كطغيان الفرنسية على بلجيكا وسويسرا).

وفي صراع اللغات، تنتصر عادةً اللغة الأكثر حضارةً ورقيًا، ولغة الأقوى عسكريًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا.

صِراعات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[١].

الصَّرْف

الصَّرْف، في اللغة، مصدر «صَرَفَ». وصَرَفَ الشيءَ: رَدّه عن وجهه. وصرفَ النقود: بَدّلها بنقود من نوع آخر.

والصرف، في النحو، هو علم الصرف، والتنوين، وتنوين الأمكنية، والاشتقاق، والخِلاف.

انظر كلًا في مادته.

والصرف، في علم البديع، الالتفات.

انظر: الالتفات.

صَرْف الممنوع من الصَّرْف

من الجوازات الشعريّة المقبولة.

انظر: الضرورات الشعريّة.

صرف العناية في كشف الكفاية

كتاب في النحو لعبد الله بن محمد الكردي (ت ١٢٢١ هـ). نُشر في القاهرة بدار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٤١ هـ.

صَرَفَ وَقْتَه

يُخَطِّىء بعضُ اللغويين من يقول: «صرف فلان وقته في كذا» بحجّة أنّ الفعل «صرف» لا يأتي بمعنى «أمضى»، والصواب عندهم أن نقول: «أمضى فلان وقته في كذا»[٢].

ولكن المعاجم العربيّة أجازت استعمال «صرَفَ المالَ» بمعنى: «أنفقه»[٣]، وعليه، يجوز مجازاً القول: «صرف وقتَه» بمعنى: أنفقه، مُشبِّهين الوقت بالمال، والوقت ثمين كالمال، لا بل أثمن منه.

الصَّريح

الصَّريح، في اللغة، صفة مشبَّهة من «صَرُحَ». وصَرُح الشيءُ: خَلُص وصفا ممّا يعيبه أو يُكدِّره.

وهو، في النحو، الخالص من التأويل، نحو: «الصدقُ فضيلة». ويقابله المصدر المؤوَّل.

انظر: المصدر المؤوّل.

الصَّريح من الأسماء

هو الاسم الخالص الذي ليس في تأويل الفعل، نحو: ركْض، نجاح. وغير الصريح هو الذي في تأويل الفعل، نحو: «عالِم»؛ فإنّه يؤوَّل بـ«الذي يعلَم». والمصدر الصريح هو غير المؤوَّل. انظر: المصدريّة.

---

(١) في أصول اللغة ٢/٥٩، ٦٠.

(٢) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ١٧٩.

(٣) انظر مادة (ص ر ف) في المصباح المنير؛ ومدّ القاموس؛ والمعجم الوسيط.

صَعُودا

= محمد بن القاسم (.../...-.../...).

= محمد بن هبير (.../...-.../...).

الصَّعِيديّ

= عبد الفتاح الصعيديّ (١٣٩١ هـ/ ١٩٧١م).

الصّغاني

= الحسن بن محمد (٥٧٧ هـ/ ١١٨١م - ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م).

الصّغديّة

إحدى اللغات الإيرانية التابعة للُّغات الآرية. كان يتكلّم بها سكان منطقة صغد في سمرقند بحدود القرن الرابع الميلادي.

الصُّغْرى

انظر: الفاصلة الصُّغرى.

صَفّى

انظر: التصفية.

صفات الحروف

هي مجموع الصِّفات التي توصف بها الحروف عند النطق بها، بالنسبة إلى شدّتها ورخاوتها، أو بالنسبة إلى هَمْسها وجَهْرها، وغير ذلك. ومن هذه الصفات: الجَهْر، والهَمْس، والشدّة، والرخاوة، والاستعلاء، والاستِفال، والإطباق، والاستفتاح، والصَّفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرار، والاستطالة، والتفشّي، واللين، والغُنّة.

الصِّفات الصرفيّة

انظر، الصرفيّة.

الصِّفات اللازمة

هي صِيَغ المبالغة.

انظر: صِيَغ المبالغة.

صفات المبالغة

انظر: صِيَغ المبالغة.

الصفات المعدولة

انظر: العَدْل.

الصفّار

= إسماعيل بن محمد بن إسماعيل (٣٤١ هـ/ ٩٥٢م).

= قاسم بن علي بن محمد (بعد ٦٣٠ هـ/ بعد ١٢٣٣م).

الصِّفة

الصِّفة، في اللغة، مصدر «وَصَفَ». ووصَفَ الشيءَ: نَعَته بما فيه.

وهي، في النحو، النعت، والاسم الصفة، والوصف، وضمير الفَصْل.

انظر كلًّا في مادّته.

للتوسُّع انظر:

الاسم والصفة في النحو العربي. محمود نحلة. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الصِّفة التامّة

هي المُسْتَقَرّ.

انظر: المستقرّ.

الصِّفة السَّببيّة

هي النعت السببيّ.

انظر: النعت، الرقم ١.

الصِّفة الصَّرفيّة

هي صيغة لفظيّة تُعنى بالكلمة نفسها من دون موقعها في الجملة، ومن دون علاقتها بها أو بوظيفتها، ولها سمتان:

أ ـ أنّها اسم مشتقّ.

ب ـ ذات صيغة لفظيّة خاصّة تُناط بها دلالة معيَّنة.

والصفات الصرفية تشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

انظر كلًّا في مادّته.

الصِّفة الصَّريحة

هي:

١ ـ المشتق العامِل. انظر: المشتق العامل.

٢ ـ اسم الفاعل مع مرفوعه، واسم المفعول مع مرفوعه إذا وقعا صلةً لِـ «ألْ»، نحو: «التَّضحيةُ يقوم بها المُواطِنُ المُرتجى». وتكون «ألْ» فيهما اسماً موصولاً إذا دلّا على الحدوث، فإن دلَّت قرينة على أنهما للدوام، وجب عَدّ «أل» للتعريف.

وتسمّى هذه الصفة أيضاً «المحْضة»، وذلك لأنّ اسم الفاعل واسم المفعول يشبهان الفعل المضارع شبهاً قويًّا في المعنى، والعمل، والزمن، والحركات، والسكنات.

الصِّفة غير المُشَبَّهة

هي اسم التفضيل.

انظر: اسم التفضيل.

الصِّفة المَحْضة

هي الصّفة الصريحة.

انظر: الصفة الصريحة.

الصِّفة المُشبَّهة

انظر: الصِّفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد.

الصِّفة المُشبَّهة الأصليّة

انظر: الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، الرقم ٢، الفقرة «أ».

الصفة المشبّهة باسم الفاعل

انظر: الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد.

الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد[1]

١ ـ تعريفها: هي «اسم مشتقّ يدلّ على ثبوت صفة لصاحبها»، نحو كلمة «جميل» في قولك: «زيدٌ جميلُ الوَجْهِ».

٢ ـ أنواعها: الصفة المشبَّهة ثلاثة أنواع قياسيَّة، وهي:

أ ـ النوع الأصيل، وهو المشتقّ الذي يُصاغ من الفعل الثلاثيّ (أو مصدره) اللازم المتصرِّف، ليدلّ على ثبوت صفة لصاحبه.

ب ـ الملحق بالأصيل من غير تأويل، وهو

(١) انظر أسباب هذه التسمية في الرقم ٦.

«المشتق الذي يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول، من غير أن يدلّ دلالتهما على المعنى الحادث وصاحبه، وإنّما يدلّ، بقرينة، على أنَّ المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عامًّا».

انظر: اسم الفاعل، الرقم ٤، الفقرة ج.

ج ـ الجامد المؤوّل بالمشتق، وهو «الاسم الجامد الذي يدلّ دلالة الصفة المشبَّهة مع قبوله التأويل بالمشتقّ»، نحو: «زيدٌ فرعونُ العذابِ»، فكلمة «فرعون» نعت مؤوّل بالمشتق؛ لأنه مؤوّل بـ «قاسٍ»، ونحو كلمة «فراشة» في قولك: «فلان فراشَةُ الحِلْم»، وهي بمعنى: أحمق.

٣ ـ أوزانها من الثلاثيّ: تشتقّ الصفة المشبَّهة من الوزن «فَعِل» على الأوزان التالية:

ـ أَفْعَل الذي مؤنّثه فَعْلاء، وذلك إذا كان الفعل يدلّ على لون (نحو: «زَرِق»، فهو «أَزْرَق»، وهي «زَرْقاء»)، أو عيب (نحو: «عَوِر»، فهو «أَعْوَر»، وهي «عَوْراء»)، أو حِلْية (نحو: «حَوِرَ»[1]، فهو «أَحْورُ»، وهي «حَوْراء»).

ـ فَعْلان الذي مؤنَّثه فَعْلى، وذلك إذا كان الفعل يدلّ على خلوّ (نحو: «عَطِش»، فهو «عَطْشان»، وهي «عَطْشَى»)، أو امتلاء (نحو: «شَبِع»، فهو «شَبْعَان»، وهي «شَبْعى»)، أو حرارة بطن (نحو: «غضِبَ»، فهو «غضبان»، وهي «غَضْبَى»).

ـ فَعِل[2] الذي مؤنَّثه فَعِلة، ذلك إذا كان الفعل يدلّ على فرح (نحو: «فَرِح»، فهو «فَرِحٌ»، وهي «فَرِحَة»)، أو حزن (نحو: «حَزِن»، فهو «حَزِن»، وهي «حَزِنَة»)، أو أمر من الأمور التي تعرض وتزول وتتجدَّد (نحو: «تَعِبَ»، فهو «تَعِبٌ»، وهي «تَعِبَة»).

ـ فَعِيل، نحو: «بَخِل»، فهو «بَخيل»، وهي «بَخيلة».

ـ فَعْل، نحو: «سَبِط»، فهو «سَبْط» (أي: طويل)، وهي «سبطة».

ـ فُعْل، نحو: «حَرّ» (الأصل: حَرِرَ)، فهو «حُرّ»، وهي «حُرّة».

ـ فِعْل، نحو: «صَفِر»، فهو «صِفْر».

ـ فاعِل، نحو: «صحِب»، فهو «صاحِب»، وهي «صاحبة».

وتشتقّ من الوزن «فَعُل» على أربعة أوزان مطَّرِدة، وهي:

ـ فَعَل، نحو: «بَطُل» فهو «بَطَل»، وهي «بَطَلَة»، و«حَسُن»، فهو «حَسَن»، وهي «حَسَنة».

ـ فَعال، نحو: «جَبُنَ»، فهو جبان، ورزُنت المرأة، فهي «رَزان» (بمعنى متَّزنة غير طائشة)، وحصُنت فهي «حصَان» (أي: عفيفة)، والكثير قصْر هذا الوزن على المؤنَّث.

ـ فَعُول، نحو: «وَقُر»، فهو «وقُور»، وهي «وَقُورَة».

ـ فُعُل، نحو: «جَنُب»، فهو «جُنُب»، وهذه الصفة يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث مفرداً ومثنّى وجمعاً.

كما تأتي من «فَعُل» من الأوزان التالية:

---

(١) الحَوَر: شدّة بياض العينين بياضاً، وسوادهما سواداً.

(٢) هذا الوزن والأوزان الخمسة التي تليه ليست خاصة بالصفة المشبَّهة من الوزن «فَعِل»، وإنَّما هي أيضاً للصفة المشبّهة من الوزن «فَعُلَ».

ـ فَعِيل[1]، نحو: «كَرُم»، فهو «كريم»، وهي «كريمة».
ـ فَعِل، نحو: «نَجُسَ»، فهو «نَجِس»، وهي «نَجِسة».
ـ فُعْل، نحو: «صَلُب»، فهو «صُلْب»، وهي «صُلبة».
ـ فِعْل، نحو: «مَلُح»، فهو «مِلْح»، وهي «مِلْحَة».
ـ فَعْل، نحو: «ضَخُمَ»، فهو «ضَخْم»، وهي «ضَخْمَة».
ـ فَاعِل، نحو: «شَعُر»، فهو «شاعِر»، وهي «شاعِرة».
ـ فُعال، نحو: «شَجُع»، فهو «شُجاع»، و«فَرُت» (فَرُتَ الماء: عَذُب)، فهو «فُرات».

وتشتق الصفة المشبّهة من الوزن «فَعَل»، وهو أندر أفعالها، على الأوزان التالية:
ـ فَيْعِل، نحو: «ساد»، فهو «سَيِّد»، وهي «سيِّدة»، و«جادَ»، فهو «جيِّد»، وهي «جَيِّدة».
ـ فَعِيل، وهذا قليل، نحو: «عَفَّ»، فهو «عَفيف»، وهي «عَفيفة».
ـ أَفْعَل، وهذا نادر، نحو: «شابَ»، فهو «أَشْيَب»، وهي «شَيْباء».

٤ ـ **أوزانها من غير الثلاثي**: تشتقّ الصفة المشبَّهة من غير الثلاثيّ كما يشتقّ اسم الفاعل، أي: بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر (انظر: اسم الفاعل). وكلّ أوزان اسم الفاعل، هي أوزان الصفة المشبَّهة، ويفرَّق بين اسم الفاعل والصفة المشبَّهة بالمعنى، فإذا كان هذا المعنى ثابتاً مستمرًّا، فإنّ الصِّيغة تكون للصفة المشبَّهة، وإذا كان حادثاً غير مستمرّ كانت لاسم الفاعل، ويُعرف هذان الأمران بالقرائن.

٥ ـ **عملها**: ترفع الصفة المشبَّهة فاعلها، وقد تنصب معمولاً لا يصلح إلّا مفعولاً به، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يُسمّى مفعولاً به، وإنّما يُسمّى «الشبيه بالمفعول به»[2]. وهي لا تنصب هذا «الشبيه» إلّا بشرط اعتمادها[3]، نحو: «إنّما ينجحُ الشجاعُ القلبُ». ويجوز في معمولها، إذا كان معرفة، الرفع على الفاعليَّة، أو الجرّ على الإضافة، أو النصب على التشبيه بالمفعول به. أمّا إن كان نكرة، فيجوز فيه الرفع على الفاعليَّة، أو النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، أو الجرّ على الإضافة، نحو: «إنّما ينجحُ الشجاعُ قلبٌ أو قلباً أو قلبٍ». ولا فرق في هذه الأوجه بين أن تكون الصفة المشبَّهة مقرونة بـ«أل» أو مجرَّدة منها. ولا يُشترط «الاعتماد» لإعمالها إلّا في نصبها «التشبيه بالمفعول به».

٦ ـ **أوجه التشابه والتخالف بينها وبين اسم الفاعل المتعدي لواحد**[4]، تشبه الصفةُ المشبَّهةُ اسمَ الفاعل المتعدّي إلى واحد

---

(١) هذا الوزن والأوزان الخمسة التالية مشتركة بين «فَعِل» و«فَعُل» كما سبق القول.
(٢) وذلك لأنّ فعلها لازم، والفعل اللازم لا ينصب المفعول به.
(٣) وما تعتمد عليه هو نفسه ما يعتمد عليه اسم الفاعل. (انظر: اسم الفاعل، الرقم ٣، الفقرة ب). ولا يُشترط هذا الشرط لعملها في معمول آخر كالحال والتمييز وشبه الجملة.
(٤) أما غير المتعدّي فلا تشبهه؛ لأنّها تعمل النصب فيما يُسمّى «الشبيه بالمفعول به»، وأمّا اسم الفاعل المشتق =

بأمور[١]، منها: الاشتقاق، والدلالة على المعنى وصاحبه، وعملها النصب في «الشبيه بالمفعول به»[٢]، وقبول التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

وتخالفه في أمور منها:

أ ـ أنها تُصاغ من الفعل اللازم، نحو: «حَسُنَ فهو حَسَن، جَمُلَ فهو جميل»، أو من المتعدِّي الذي هو في حكم اللازم ومنزلته، نحو: «هذا رجلٌ عالي الرأس»[٣]، أمّا اسم الفاعل فيُصاغ من اللازم والمتعدِّي دون أي شرط.

ب ـ أنها تدل على صفة ثابتة دائمة، أي: على «معنى في الزمن الماضي المتَّصل بالحاضر الممتدّ مع الدوام». أما اسم الفاعل فيدلّ على معنى غير ثابت بل مقيَّد بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل.

ج ـ أنها تكون مجاريةً للفعل المضارع في حركاته وسكناته، نحو: «طاهر القلْب» و«معتدل القامة»، وتكون غير مُجاريةٍ له، وهو الغالب، في المبنيَّة من الفعل الثلاثي، . نحو: «شريف» و«ضخم»، ولا يكون اسم الفاعل إلّا مجارياً له.

د ـ أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها بخلاف منصوب اسم الفاعل.

هـ ـ أنّه يَلزمُ كونُ معمولها سببيًا، أي: اسماً ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها، إمّا لفظاً، نحو: «زيد طويلةٌ قامتُه»، وإمّا معنًى، نحو: «زيد طويل القامةِ»، أي: طويلة قامتُه، وقد قال الكوفيون: إنّ «أل» في «القامة» في هذا المثل خَلَفٌ من المضاف إليه.

و ـ تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث، نحو: «هذه بيضاء الصفحةِ»، أما اسم الفاعل، فلا تدخله ألف التأنيث.

ز ـ عدم مراعاة محلّ معمولها المجرور بإضافته إليها، المتبوع بعطف، أو بغيره من التوابع، بخلاف اسم الفاعل.

حـ ـ عدم إعمالها محذوفة، فلا يصح نحو: «هذا حسنُ القولِ والفعلَ» بنصب «الفعل» على تقدير: وحسنُ الفعلَ، أمّا في اسم الفاعلِ فيجوز، نحو: «أنتَ ضاربُ اللصِّ والخائنَ».

ط ـ جواز إتباع معمول اسم الفاعل بنعت وغيره، أمّا متبوعها فلا يُنعت.

٧ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

صِفَـةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ
مَعْنًى بِهَا ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَاعِلِ
وَصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ لِحَاضِرِ
كَطَاهِرِ ٱلْقَلْبِ جَمِيلِ ٱلظَّاهِرِ
وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ ٱلْمُعَدَّى

= من الفعل اللازم، فلا ينصب مفعولاً به أو ما يشبهه. وأما اسم الفاعل المشتق من فعل متعدٍّ إلى أكثر من مفعول به واحد، فالصفة المشبّهة الأصيلة لا تشبهه؛ لأنها مشتقة من فعل لازم.

(١) وهذه الأمور هي سبب التسمية «الصفة المشبَّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد».

(٢) وهي تعمل شرط «الاعتماد» سواء أكانت مقرونة بـ «أل» أم غير مقرونة بها، أمّا اسم الفاعل فلا يُشترط لعمله النصبَ إلّا إذا كان مجرَّداً من «أل».

(٣) فالمقصود هنا الثبات والدوام، لا التجدّد والحدوث، وفعل «عالي»: علا، وهو متعدٍّ، لكن مجيء الصفة المشبَّهة منه جعلته بمنزلة الفعل اللازم؛ لأنها لا تُصاغ، في الأصل، إلّا من اللازم.

لَـهَـا عَـلَـى ٱلْـحَـدِّ ٱلَّـذِي قَـدْ حُـدَّا
وَسَـبْـقُ مَـا تَـعْـمَـلُ فِـيـهِ مُـجْـتَـنَـبْ
وَكَــوْنُــهُ ذَا سَــبَــبِــيَّــةٍ وَجَــبْ
فَـٱرْفَـعْ بِـهَـا وَٱنْـصِـبْ وَجُـرَّ مَـعَ أَلْ
وَدُونَ أَلْ مَـصْـحُـوبَ أَلْ وَمَـا ٱتَّـصَـلْ
بِـهَـا مُـضَـافـاً أَوْ مُـجَـرَّداً وَلا
تَـجْرُرْ بِـهَا مَعْ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلا
وَمِـنْ إِضَـافَـةٍ لِـتَـالِـيـهَـا وَمَـا
لَـمْ يَـخْـلُ فَـهْـوَ بِـٱلْـجَـوَازِ وُسِـمَـا

الصفة المشبّهة تأويلاً

انظر: الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد، الرقم ٢، الفقرة «ج».

الصفة المشبَّهة غير الأصلية

انظر: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، الرقم ٢، الفقرة «ب».

الصفة المشبَّهة المُحَوَّلة

انظر: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، الرقم ٢، الفقرة «ب».

الصِّفة المشبَّهة الملحقة بالأصليّة

انظر: الصِّفة المُشبَّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، الرقم ٢، الفقرة «ب».

الصفة المضافة إلى مُعَرَّف بـ «أل» لموصوف مُعَرَّف بـ «أل»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء الصفة المضافة إلى معرَّف بـ «أل» لموصوف مُعرَّف بـ «أل»، نحو: «إنك الرجل بعيد النظر، صادق الفراسة، محمود السيرة»[1].

الصِّفة المَعْدولة

انظر: العَدْل.

الصِّفة الناقصة

هي شبه الجملة التي يكون متعلَّقها كوناً خاصًّا مذكوراً، أو محذوفاً لقرينة تدلّ عليه، نحو الآية: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

صِفْرَ

تُعرَبُ في نحو: «عادَ زيدٌ صِفْرَ اليدين» حالاً منصوبة بالفتحة.

«صَفْرائيّ» و«صَفْراويّ»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «صفرائيّ» في النسبة إلى «صفراء»، وجاء في قراره:

«يرى بعض العلميين إذا نسبت إلى «الصفراءِ» اسماً ـ وهي إحدى مواد الجسم الأربعة التي كانت معتمدة في الطب اليوناني: الدم والبلغم والصفراء والسوداء ـ ضرورة النسبة إليها على لفظها وهي الاسم، تمييزاً بين المنسوب إلى الاسم وهو «الصفرائي»، وبين المنسوب إلى الصفة وهو «الصفراوي»، لما يترتب على ذلك من فروق علمية.

وقد يؤخذ على ذلك أنّ القاعدة عند جمهرة علماءِ النحو والتصريف، إذا نسبوا إلى المختوم بألف التأنيث الممدودة، فإنه يجب قلب الهمزة واواً، فيقولون في «حمراء» و«صفراء» و«زرقاء»: «حمراوي» و«صفراوي»

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

و«زرقاوي»، وقد نقل أبو حاتم السجستاني أنّ من العرب من يقول: «حمرائي» و«صفرائي»، فيقر الهمزة من غير قلب، تشبيهاً بألف «كساء»؛ لذلك ترى اللجنة أنه يجوز عند الحاجة، كالتمييز بين الاسم والصفة، أن ينسب إلى هذا الضرب المختوم، وهو بألف التأنيث الممدودة، ببقاء الهمزة كما هي دون أن تقلب واواً. ويضاف إلى ذلك أنّ المجمع سبق له أن أجاز مثل هذا التوجيه في النسبة إلى «كيمياء»، إذ يقال: «كيميائي»[1].

الصفيّ الأرمويّ

= محمود بن محمد بن حامد (٦٤٧ هـ/ ١٢٤٩م ـ ٧٢٣ هـ/ ١٣٢٣م).

الصَّفير

الصَّفير، في اللغة، مصدر «صَفَرَ». وصَفَرَ فلان: صَوَّتَ بفمه وشفتَيْه.

وأحرف الصَّفير ثلاثة، وهي: الزّاي، والسِّين، والصّاد. وإنّما سُمِّيت بذلك لصَوْتٍ يخرجُ مَعَها عند النُّطق بها يشبه الصَّفير. والصّاد للإطباق والاستعلاء اللَّذين فيها، تليها الزّاي في القوّة للجَهْر الذي فيها، والسِّين أضْعَفها للهَمْسِ الذي فيها.

صَقَب

بمعنى «صَدَد»، وتُعرب إعرابها.

انظر: صَدَد.

ابن الصقيل

= عبد الملك بن مسلمة (بعد ٥٤٠ هـ/ ١١٣٥م).

= معد بن نصر الله (.../ ....ـ..../ ...).

ابن صلّى الله

= أحمد بن عبد الوهاب (٣٦٩ هـ/ ٩٧٩م).

صَلاة

تعرب بحسب موقعها في الجملة، وهي في نحو: «رأيتُكَ صلاةَ الجمعة» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة متعلِّقاً بـ«رأيتك»، والمعنى: رأيْتُكَ وقتَ صلاة الجمعة.

صلاح بن حسين (الأخفش الصَّنْعَاني) (.../ ... ـ ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٧م)

صلاح بن حسين بن يحيى الصَّنعاني. كان نحويًّا زاهداً لا يأكل إلا من عمل يده. يصنع القلانس ويبيعها، ولا يقبل من أحد شيئاً. كان مقبول القول عظيم الحرمة، من فقهاء الزيديّة باليمن. من مصنّفاته: «نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف»، و«العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منها من التقسيم» في النحو، و«رسالة في الصّحابة والإمامة»، و«عجالة الجواب» في شأن معاوية بن أبي سفيان، و«هداية المسترشدين إلى علوم المجتهدين». كان مولده ووفاته بصنعاء.

(الأعلام ٣/ ٢٠٧).

الصلاح التاهرتي

= الحسن بن علي (٥٠١ هـ/ ١١٠٨م).

---

(١) القرارات المجمعية. ص ٢١٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٥.

الصِّلة

الصِّلة، في اللغة، مصدر «وَصَلَ». ووصَلَ الشَّيءَ بالشيء: ضمَّه إليه وجَمعه.
وتُطلق في النحو على:
- حرف المعنى الزائد، نحو: «ما رسَبَ من تلميذ».
- الحرف الذي يتعدى به الفعل، نحو: «رغبتُ في السفر».
- الجملة النعتية.
- شبه الجملة.
- الحال.
- صلة الموصول.
- همزة الوصل.

انظر كلًّا في مادّته.

صِلة الموصول

انظر: الاسم الموصول، الرقم ٤.

الصَّلْم

الصَّلْم، في اللغة، مصدر «صَلَم». وصلَمَ الشَّيءَ: قطعه، أو قلعه من أصله.

وهو، في علم العروض، عِلَّة تتمثَّل في حذف الوتد المفروق من آخر الجزء (التفعيلة)، ويدخل جزءاً واحداً هو «مَفْعولاتُ» في بحر السريع، فتصبح «مَفْعُو»، وتُنْقل إلى «فَعْلُنْ». انظر: «الزحافات والعلل»، و«بحر السريع».

الصّمّ

الصُّمّ، في اللغة، جمع «أَصَمّ». وهو الصُّلْب المتين، أو من انسدَّت أذنه وثقل سمعه أو ذهب. والحروف الصُّمُّ اثنان وعِشرون حَرْفاً، وهي: ب، ت، ث، ج، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ف، ق، ك، ل، م، ن، و، ي. «وإنَّما سُمِّيَتْ صُمًّا لتمكُّنها في خروجها من الفم، واستحكامها فيه. يُقال للمحْكَم: المُصَمُّ، حكاه الخليل وغيرُه، قال الخليل في كتاب العين: والحروف الصُّمُّ التي ليست من الحلق»[1].

صَمّامات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[2].

«الصُّمود» بمعنى «الثبات»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الكلمة «الصمود» بمعنى «الثبات»، وجاء في قراره:

«يخطِّىءُ بعض الباحثين استعمال «الصُّمود» بمعنى الثبات مصدراً لِ«صمد»، بمعنى: ثبت، بناء على أنّ «صمد» مصدره الصمد، ومعناه القصد، أو الصلابة.

وقد درست اللجنة ذلك، وراجعت ما في القاموس والمقاييس، وأيضاً ما ذكره ابن الأثير، فوقفت على أنّ معنى الثبات غير بعيد من الصلابة التي هي أحد أصلي الصمد، كما أنّ الصمود ليس من الخطأ جعله مصدراً لِـ«صمد»؛ لما ذكره ابن القطاع، ولأن «الفُعولَ» مصدر قياسي لِ«فَعَلَ» اللازم المفتوح

---

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. ص ١٣٧.
(٢) في أصول اللغة. ٢/٥٩ ـ ٦٠.

العين في بعض دلالاته»[١].

صِناعة التَّنْويع

هي أن يذكر الشاعر شيئاً ثمّ يُغاير عليه في التشبيه أنواعاً متعدِّدة، نحو قول الشاعر (من الكامل):

وإذا تَـفَـتَّـقَ نُـورُ شعـرِك نـاضِـراً
فـالـحُـسْـنُ بَـيْـنَ مُـرَصَّـعٍ ومُـصَـرَّعِ
كَـالـنُّـورِ أَوْ كَـالـسِّـحْـرِ أَوْ كـالْـبَـدْرِ أو
كـالـوَشْـيِ فـي بُـرْدٍ عَـلَـيْـهِ مُـوَشَّـعِ

صِناعة الشِّعر

هي البحث في الشعر، ودراسة أصوله، وأنواعه، ومقوّماته، من مختلف وجوهه الجماليَّة والتقنيَّة، سعياً إلى تقييمه، ونقده. وقد عُني النقّادُ عَرَباً وأجانب بصناعة الشعر منذ أقدم العصور. وفي التراث العربيّ والغربيّ الكثير من المصنَّفات في هذا المضمار، نذكر منها على سبيل المثال: «صناعة الشعر» للحسن بن عبد الله العسكريّ، و«كتاب الصِّناعتين» لأبي هلال العسكريّ، و«نَقْد الشِّعر»، و«نقد النَّثر» لقدامة بن جعفر، و«العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» لابن رشيق القيروانيّ، وكتاب الشِّعر لأرسطو، و«موجز الفنّ الشِّعريّ الفرنسي» «Abrégé de l'art poétique français» للشاعر الفرنسي رونسار Ronsard.

(كتاب) الصناعتين

انظره في باب الكاف «كتاب الصناعتين».

الصِّناعي

وصف لنوع من أنواع المصادر.

انظر: المصدر الصِّناعيّ.

صَنَّعَ (التصنيع)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «صَنَّع» بمعنى: جعل الشيء صناعيًا، وجاء في قراره:

«قال العرب: «صَنَعَ الجارِيَةَ»: أحسن إليها وسمنها. وتصنيع الشيء تحسينه وتزيينه بالصناعة. والمحدثون يريدون بالتصنيع معنى جديداً، وهو جعل الأُمة صناعية بالوسائل الاقتصاديّة»[٢].

الصَّنعة اللفظيَّة

انظر: التصنُّع.

صَهْ أو صَهٍ

اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، يُسْتَعمل للزّجر، مبنيّ على السكون الظاهر في «صَهْ»، وعلى السكون المقدّر في «صَهٍ» منع ظهوره تنوين التنكير. وهي ثابتة على صيغتها في أمر المفرَد والمثنّى والجمع تذكيراً وتأنيثاً، لذلك يُقدَّر الفاعل بحسب المخاطب: أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتُم، أنتُنّ. والتنوين في «صِهٍ» تنوين تنكير. فإذا قلت لصديقك: «صَهْ» بالتسكين، فأنتَ تطلب إليه السكون عن حديث معيَّن، فإن قلتَ: صهٍ بتنوين الكسر، تكون تطلب إليه السكوت عن أيِّ حديث.

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١١٢؛ والألفاظ والأساليب. ص ٣٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٢.

(٢) القرارات المجمعيَّة. ص ٣٤.

الصِّهْيَونِيّة

لا تقل: «الحركة الصَّهْيُونِيَّة» بل «الحركة الصِّهْيَوْنِيَّة»، بكسر الصاد، وفتح الياء، نسبةً إلى «صِهْيَوْن»، وهو جبل قرب القدس.

الصَّوائت

هي الأصوات التي ننطق بها بإخراج كمِّيَّة من الهواء من الرِّئتين دون أن تُصادِفَ في طريقها عائقاً في جهاز النّطق، وهي، في اللّغة العربيَّة ثلاثة تكون إمّا قصيرة، وهي الحركات: الضمَّة، الفتحة، والكسرة، وإمّا طويلة، أو ممدودة، أو مُشْبَعَة، وهي: الألف، والواو، والياء.

صُوّاغ وصُيّاغ وصاغة

يُجمع «صائغ» على «صُوَّاغ» و«صُيّاغ» و«صاغة»[1]؛ ولذلك أخطأ من زعم أنّ «صائغ» لا تُجمع على «صُيّاغ» بحجّة أنّ الألف في «صاغ» واو.

الصَّوامِت

الحروف الصّوامِت هي التي يقوم عائق في جهاز النّطق عند النطق بها، فيَتَخَطّى الهواءُ الخارجُ من الرِّئتين هذا العائق. والصّوامت، في اللغة العربيَّة، هي الحروف ما عدا الألف، والواو، والياء، عندما تكون حروف لين.

انظر: اللين.

صَوَّبَ

انظر: التّصويب.

الصورة

الصورة، في اللغة، الشّكل والتمثال المجسَّم. وهي، في النحو، الميزان الصرفيّ.

انظر: الميزان الصرفيّ.

الصُّورة البديعيّة

هي الصورة الأدبيّة المُخْرَجَة تقنيًّا بواسطة صياغات علم البديع عن طريق المحسّنات اللفظيَّة، كالجناس، والاقتباس، والسَّجْع؛ والمحسّنات المعنوية، كالتَّورية، والطّباق، والمقابلة، وحسن التعليل، وتأكيد المدح بما يشبه الذّم وعكسه، وأسلوب الحكيم، وغيرها من الصياغات البديعيّة التزيينيّة.

الصُّورة البيانيّة

هي الصورة الأدبيّة التي يُعتمد في إخراجها على صياغات علم البيان، كالتشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية وسواها من الوسائط البيانيّة المأثورة التي يُستطاع فيها أداء المعنى الواحد بأساليب عدّة، وطرائق مختلفة، بحسب مقتضى الحال، وذوق الكاتب.

الصوري (أبو عبد الله)

= الحسين بن محمد بن الحسين (.../ ....-.../...)

صياح الدّيك

تُعرب في نحو: «سأزورُك صِياحَ الدّيك» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة، وهو مضاف. و«الديك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والمعنى: سأزورك وقتَ صياحِ الديك.

الصِّياغة

انظر: السَّبْك.

---

(١) انظر مادة (ص و غ) في تاج العروس؛ ومدّ القاموس؛ ومتن اللغة؛ والمعجم الوسيط.

صَيَّرَ

تأتي:

١ ـ فعلاً من أفعال التصيير (التحويل)، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحوَ: «صَيَّرتُ الكسولَ مجتهداً» («الكسولَ»: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة الظاهرة. «مجتهداً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة).

٢ ـ بمعنى «نَقَلَ»، تنصب مفعولاً به واحداً، نحو: «صَيَّرْتُ الطفل إلى مدرستِه»، وبمعنى: «رجع» فتكون فعلاً لازماً، نحو: «صار زيد إلى المدينة».

ابن الصَّيْرَفيّ

= يحيى بن محمد (نحو ٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م).

الصَّيْرورة

الصَّيْرورة، في اللغة، مصدر «صارَ». وصارَ الشيءُ: تحوَّل من حال إلى حال أخرى.

وهذا المعنى من معاني:

ـ «أفْعَلَ»، نحو: «أَلْبَنَ الرجل»: صار ذا لَبَن.

ـ «فَعَّلَ»، نحو: «حَجَّرَ الطينُ»، صار كالحجر.

ـ «فاعَلَ»، نحو: «عافاه اللّهُ»؛ جعله ذا عافية.

ـ «اسْتَفْعَلَ»، نحو: اسْتَحْجَرَ الطينُ»: صار كالحجر.

ـ لام الجر، نحو قول أبي العتاهية (من الوافر):

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَٱبْنُوا لِلْخَرابِ
فكُلُّكُمُ يَصِيرُ إلى تَبابِ

صِيَغ الإنشاء الطَّلبيّ

هي: الأمر، والنهي، والتمنّي، والاستفهام، والنداء.

انظر كلًّا في مادّته، وانظر: الإنشاء الطلبيّ.

صِيَغ الإنشاء غير الطلبيّ

هي: القَسَم، والتعجُّب، والرجاء، وصِيَغ العقود، وصيغ المدح والذمّ.

انظر كلًّا في مادته، وانظر: الإنشاء غير الطلبي.

صِيَغ التَّصْغير

هي فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل.

وانظر: التصغير.

صِيَغ الجمع الأَقْصى

هي صِيَغ منتهى الجموع.

انظر: صِيَغ منتهى الجموع.

صِيَغ جموع القِلّة

انظر: جمع التكسير، الرقم ٥.

صِيَغ جموع الكَثْرة

انظر: جمع التكسير، الرقم ٥.

الصِّيَغ الصَّرْفِيَّة

هي أوزان الكلمات، أو هيئاتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، وهي كثيرة، ومنها: فِعالة، نحو: صِحافة؛ وفُعال، نحو: زُكام؛ وفَعَلان، نحو: غَلَيان؛ ومَفَاعِل، نحو: مكاتِب؛ ومفاعيل، نحو: مفاتيح... إلخ[1].

(١) ثمّة بعض صيغ المبالغة مشتقة من فعل ثلاثيّ، وهي قليلة.

انظر: موازين الأفعال وموازين الأسماء، وصِيَغ منتهى الجموع.

صِيَغ المبالغة

١ ـ تعريفها: هي أسماء تشتق من الفعل الثلاثيّ اللازم أو المتعدِّي[١] للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى، وتقويته، والمبالغة فيه، ومن ثَمَّ سُمِّيت صِيَغ المبالغة.

٢ ـ أوزانها: لصِيَغ المبالغة أوزان قياسيَّة، وأخرى غير قياسيَّة. أمّا القياسيَّة، فأوزانها خمسة، وهي:

- فَعَّال، نحو: «قرّاء»، و«سَفّاح»، و«أكّال».
- فَعِل، نحو: «حَذِر»، و«فَكِه»، و«فَطِن».
- فَعُول، نحو: «أَكُول»، و«صَبُور»، و«شَكُور».
- فَعِيل، نحو: «سَميع»، و«عَليم»، و«قَدير».
- مِفْعال، نحو: «مِعْطاء»، و«مِلْحاح»، و«مِقْدام».

أما الأوزان غير القياسيَّة، فكثيرة، ومنها[٢]:

- تَفْعال، نحو: «تَضْراب»، و«تَقْتال».
- تِفِعّال، نحو: «تِكِذّاب».
- فاعِلَة، نحو: «راوِية»، و«ساقِية».
- فاعُول، نحو: «فاروق».
- فُعَال، نحو: «عُجَاب».
- فُعّال، نحو: «كُبّار»، و«وُضّاء».
- فَعّالة، نحو: «رَحّالَة»، و«عَلّامة».
- فُعْل، نحو: «غُفْل».
- فُعَّل، نحو: «قُلَّب».
- فَعْلان، نحو: رَحْمان».
- فُعْلَة، نحو: «ضُحْكَة»، و«ضُجْعة».
- فُعَلَة، نحو: «هُمَزَة»، «لُمَزَة» (لكثير العيب)، و«مُسَكَة» (للبخيل).
- فُعُلَّة، نحو: «كُذُبَّة».
- فِعْليل، نحو: «سِرْطيط» (السريع الاستراط، أي: البلع).
- فُعُّول، نحو: «قُدّوس»، و«سُبُّوح».
- فَعُولة، نحو: «فَروقَة» (الجبان الشَّديد الخوف).
- فَعِّيل، نحو: «بَصِّيم» (من يحفظ كثيراً).
- فُعَّيْل، نحو: «سُكَّيْت» (الكثير السكوت).
- فِعِّيل، نحو: «صِدِّيق»، و«سِكِّير».
- فَيْعُلان، نحو: «كَيْذُبان» (الكثير الكذب).
- فَيْعُول، نحو: «قَيُّوم» (الكثير القيام).
- مِفْعَالة، نحو: «مِجْذامة» (الكثير الجذْم، أي: القطعْ).
- مِفْعَل، نحو: «مِحْرَب» (الكثير الحروب).
- مَفْعَلان، نحو: «مَكْذَبان».
- مَفْعَلانة، نحو: «مَكْذَبانَة».
- مِفْعِيل، نحو: «مِسْكين»، و«مِعْطير».

وهناك صِيَغ مبالغة سماعيَّة مشتقَّة من الرباعيّ، ومنها: «دَرّاك» (من «أدرك»)، و«مِعْوان» (من «أعان»)، و«مِهْوان» (من «أهان»)، و«نذير» (من «أنذر»)، و«زَهوق»

---

(١) كل الأوزان القياسيّة التي لصيغ المبالغة تُشتقّ من الفعل الثلاثيّ المتعدِّي، ما عدا «فَعّال»، فإنّه يُصاغ من المتعدِّي واللازم على حدّ سواء.

(٢) سنسردها بحسب الترتيب الألفبائي.

(من «أزهق»).

٣ ـ أحكامها: لصِيَغ المبالغة القياسيَّة أحكام، منها:

أ ـ أنَّها لا تجري على حركات مضارعها وسكناته، ولكنَّها تشتمل على حروفه الأصليَّة.

ب ـ أنَّها لا تُصاغ إلّا من فعل ثلاثيّ متعَدٍّ، إلّا صيغة «فَعّال» التي تُصاغ من الفعل الثلاثيّ اللازم والمتعدِّي، نحو الآية: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءِ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٢].

ج ـ أنَّها في غير الحكمين السابقين وفي غير أمر الدلالة، تخضع لجميع أحكام اسم الفاعل بنوعيه: المجرَّد من «أل» والمقرون بها.

انظر: اسم الفاعل.

للتوسُّع انظر:

ـ «معاني أبنية المبالغة». مجلة الجامعة المستنصريّة. بغداد، العدد ٥ (١٩٧٥م). ص ٥٤ ـ ٧١.

ـ «مذكَّرتان في صيغ بين السماع والقياس». عطية الصوالحي. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين. مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩). ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

صِيَغ مُنْتَهى الجُمُوع

هي كلّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان، نحو: «مَعَابِد»، أو ثلاثة أحرف ثانيها ساكن، نحو: «مفاتيح». وأشهرها:

ـ أَفَاعِل، نحو: «أكابِر».

ـ أفاعيل، نحو: «أكاذيب».

ـ تَفاعِل، نحو: «تَنَابِل».

ـ تَفَاعِيل، نحو: «تَسابِيح».

ـ فَعائِل، نحو: «قَرَائِب».

ـ فَعالٍ، نحو: «فَتاوٍ».

ـ فَعَالَى، نحو: «صَحارى».

ـ فُعالَى، نحو: «حُبَالَى».

ـ فُعالِل، نحو: «عَنادِل» (جمع عندليب).

ـ فَعالِيّ، نحو: «كَرَاسِيّ».

ـ فَعالِيل، نحو: «دنانير».

ـ فَوَاعِل، نحو: «فَوارِس».

ـ فَعاوِل، نحو: جَدَاوِل».

ـ فَعَاوِيل، نحو: «جَلاوِيخ» (جمع «جِلْواخ»، وهو الوادي الضَّخم العميق).

ـ فَعايِل، نحو: «عَثايِر» (جمع «عِثْيَر»، وهو التراب).

ـ فَعايِيل، نحو: «كَرابِيس» (جمع «كِرْياس»، وهو الكنيف المُشرِف على سطح بقناة إلى الأرض).

ـ فَوَاعِيل، نحو: «طَواحين».

ـ فَيَاعِل، نحو: «صَيَارِف».

ـ فَيَاعِيل، نحو: «دَيَاجِير».

ـ مَفاعِل، نحو: «مَدارِس».

ـ مَفاعيل، نحو: «مَكاتِيب».

ـ يَفاعِل، نحو: «يَحامِد» (جمع «يَحْمَد»، علم رجل).

ـ يَفاعِيل، نحو: «ينابيع».

وقد سُمِّيت صِيَغ منتهى الجموع بهذا الاسم، أو بـ «الجمع المتناهي»؛ لأنّه لا يجوز جمعها مرّةً أُخرى بخلاف بعض جموع التكسير

التي تُجمع مرّةً ثانيةً، نحو: «رِجال» ← «رجالات»، و«أكْلُب» ← «أكالِب». وجمع أوزان منتهى الجموع ممنوعة من الصرف.

وانظر: جمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «ف»، وما بعدها.

الصِّيغة

الصِّيغة، في اللغة، الأصل، والهيئة. وهي، في النحو، الميزان الصرفيّ.

انظر: الميزان الصرفيّ، والصِّيَغ الصرفيّة.

الصِّيغة البديعيّة

انظر: الصورة البديعيّة.

الصِّيغة البيانيّة

انظر: الصورة البيانيّة.

صِيغَة الفاعِل

تسمية أطلقها بعض النحاة على الفعل المعلوم.

انظر: الفعل المعلوم.

صيغة الفعل المجهول

انظر: الفعل المجهول.

صيغة الفعل المعلوم

انظر: «الفعل المعلوم».

صيغة المبني للمجهول

هي الفعل المجهول.

انظر: الفعل المجهول.

صيغة المبني للمعلوم

هو الفعل المعلوم.

انظر: الفعل المعلوم.

صِيغَة المَفْعُول

تسمية أطلقها بعض النحاة على الفعل المجهول.

انظر: الفعل المجهول.

صِيغَة مُنْتَهى الجُموع

انظر: صِيَغ مُنْتَهى الجموع.

صِيغَتا التَّعَجُّب

هما: «ما أَفْعَلَهُ!» و«أَفْعِلْ بِهِ!».

انظر: التَّعَجُّب.

صيغون أبو محمد الإفريقي

(.../...ـ.../...)

صَيْغون، أبو محمد النَّحوي الخياري القيروانيّ الإفريقي المغربيّ. أحد النحاة المشهورين، كان له بين قومه ذكر واشتهار.

(إنباه الرواة ٢/ ٨٤).

صيف

اسم الفصل الثالث من السنة. يُعرب إعراب «أسبوع». انظر: أسبوع.

الصيمري

= عبد الله بن علي (.../...).

باب الضاد

الضَّاد

هي الحرف الخامس عشر في الترتيب الهجائي العربي، والسادس والعشرون في ترتيب الأبجدية العربية، ويساوي عدديًّا الرقم ثمانيمئة في حساب الجُمَّل. والضَّاد صوت أسناني لثويّ انفجاري مجهور، يلتقي طرف اللسان عند نطقه بأصول الثنايا العليا ومقدمة اللثّة، ويضغط الهواء مدّة من الزمن ثم ينفصل فجأة تاركاً نقطة الالتقاء، فيحدث صوت انفجاري، ينفتح معه الوتران الصوتيان ويهتزان. وفي نطقه يرتفع مؤخر اللسان نحو الحنك الأقصى، ويتأخر قليلاً نحو الجدار الخلفي للحلق، ويكون اللسان مقعراً بارتفاع أقصاه وطرفه وتقعير وسطه فيحدث الإطباق أو التفخيم. وكان اللغويون على مرّ العصور شديدي الحرص على بيان مخارج الأصوات وصفاتها عامة ومخرج الضاد بصف خاصة؛ لأنّه من الأصوات وصفاتها عامة ومخرج الضاد بصفة خاصة؛ لأنه من الأصوات العَسِرة المخرج التي لا يوفيها حقّها من المخرج إلا قليلون. وكانوا يصنِّفون ما يخرج عن نطق الضاد الصحيحة مع الأصوات المستقبحة التي لا تجوز تلاوة القرآن بها. وكانت للعرب في نطقه طرائق، وكان سيبويه وأصحابه يسمون الضاد التي تخالف المخرج الصحيح ـ مثل الضاد التي كالظاء ـ الضاد الضَّعيفة، ولعسر هذا الصوت في المخرج ولتفرُّد العربية به عُرفت بلغة الضّاد. والضاد من الحروف الشمسية، تختفي معها لام «أل» التعريف نطقاً لا كتابة، وحرف الضاد من الحروف المعجمة (المنقوطة) بنقطة واحدة توضع أعلاها»[1].

والضاد لا تأتي مفردةً في كلام العرب، ولا زائدةً، ولا بدلاً.

ابن الضائع

= علي بن محمد بن علي (٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م).

الضابط

الضابط، في اللغة، اسم فاعل من «ضَبَطَ». وضبط الشيءَ: حفِظه بالحزْم. وضبطَ العملَ: أحكمه وأتقَنه. وضبط الكتابَ: صحَّحه وشكَّله.

وهو، في النحو، ما يجمع فروع باب واحد في النحو.

الضَّاديَّة

هي القصيدة التي رويُّها حرف الضاد (انظر:

---

(١) عن الموسوعة العربية العالمية.

الرّويّ). والقصائد الضاديَّة قليلة الشّيوع في الشعر العربيّ نظراً إلى قلّة الكلمات العربيّة المنتهية بالضاد بالنسبة إلى غيرها. ومن القصائد الضاديَّة، قصيدة عبيد بن الأبرص، ومطلعها (من الطويل):

تَبَصَّرْ، خَليلي، هلْ تَرَى مِنْ ظِعائِنٍ
سَلَكْنَ غُمَيْراً دُونَهُنَّ غُموضُ[١]
وفَوْقَ الجِمالِ النَّاعجاتِ كَواعِبٌ
مَخاميصُ أبْكارٌ أوانِسُ بِيضُ[٢]

ومنها ضاديَّة ابن المعتز التي مطلعها (من الطويل):

ومِمَّا شَجاني بارِقٌ لاحَ مَوْهِناً
فأَكْفا إناءَ الدَّمْعِ، واسْتَلَبَ الغُمْضا[٣]

ضَاهر خير الله

(١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م - ١٣٣٤ هـ/ ١٩١٦م)

ضاهر (ويسمّى ظاهر) بن إلياس بن خير الله عطايا صليبا الشويري. كان نحويًّا بارعاً. ألّف كتباً ورسائل في اللّغة والنّحو، منها: «الأمالي التّمهيديّة في مبادىء اللّغة العربيّة»، و«رسائل لغويّة» في الصّرف، و«اللّمع النواجم في اللغة والمعاجم» رسالة صُدِّر بها كتاب «معجم الطالب» لجرجس همام، و«لمحة الناظر في مسك الدّفاتر»، و«وميض اللآل في اللّغة والاستعمال».

(الأعلام ٣/ ٢١٣).

الضَّبْط

الضَّبْط، في اللغة، مصدر «ضَبَطَ». وضبطَ الشيءَ: حَفِظه بالحَزْم. وضبطَ العمل: أحكمه وأتقنه. وضبط الكتابَ: صحَّحه وشكّله.

وهو، في النحو، ضبط الكلمات بالحركات والسكون، وخاصة حركات الإعراب.

الضَّبُع

الضَّبُع (أو الضَّبْع) من المؤنَّث، لذلك قل: «ضَبع مفترسة»، لا «ضبع مفترس».

ضَبْغوث

(. . ./ . . . - . . ./ . . .)

ضبغوث، أبو محمد الحياريّ. كان يُعد من النحاة اللغويين.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢).

ضُحًى

الوقت بعد «الضَّحْوة» التي هي أوّل ارتفاع النهار، وتُعربُ مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة في نحو: «شاهدته ضُحًى».

ضَحاءً

وقت قرب النهار من الانتصاف، تعرب إعراب «ضحًى».

انظر: ضُحًى.

الضحّاك بن سليمان

(. . ./ . . . - ٥٤٧ هـ/ ١١٥٢م)

الضّحاك بن سلمان (أو سليمان) بن سالم بن دهّابة (وقيل: وهابة، وقيل: دَهاية)، أبو

---

(١) الظعائن: النساء في الهودج. غمير: اسم موضع. غُموض: جمع غمض، وهي الأرض المستوية.
(٢) الناعجات: البيض. المخاميص: الضامرات البطون.
(٣) موهناً: ليلاً. أكفأ: قَلَب الإناء ليصبّ ما فيه.

الأزهر المرئي الأوسي. وقيل: الآلوسي. كان عالماً بالنّحو واللّغة. وله شعر. نزل بغداد وكان يعلّم الصّبيان. توفي ببغداد.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ١٤؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).

الضحّاك بن مخلّد (أبو عاصم النبيل)

(١٢٢ هـ/ ٧٣٩م ـ ٢١٢ هـ/ ٨٢٧م)

الضّحّاك بن مُخَلَّد بن مسلم، أبو عاصم النّبيل الشّيباني النّحوي اللّغوي الحافظ الحجّة الإمام في الحديث. عدّه الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحويين البصريين. لُقِّب بالنّبيل لنبله وعقله، وقيل: لأنه كان عند ابن جريج وكان يتجمّل بالثّياب، فقال يوماً: أين أبو عاصم النبيل؟ فسمّي بنبيل. وقيل: لقّبته بذلك جارية لزفر الفقيه. وكان ذكيًّا بعلم الأدب والشعر وأيام العرب، وأحد الرواة للحديث.

(معجم الأدباء ١٢/ ١٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٢ ـ ١٣؛ وطبقات النحويين واللّغويين ص ٥٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٩١؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠؛ وأنساب الأشراف، القسم الرابع، الجزء الأول ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦ ـ ٤٥٦ ـ ٤٨٨؛ الأعلام ٣/ ٢١٥).

الضحّاك بن مُزَاحم

(... / ... ـ ١٠٥ هـ/ ٧٢٣م)

الضحّاك بن مُزاحم، أبو القاسم البِلْخيّ. كان نحويًّا بارعاً مُفسِّراً محدّثاً. وكان يؤدِّب الأطفال، وروي أنه كان في مكتبه ثلاث آلاف صبيّ، وكان يطوف عليهم على حمار. مات الضحّاك سنة ١٠٥ هـ، وقيل: سنة ١٠٦ هـ، له كتاب في التفسير.

(معجم الأدباء ١٢/ ١٥ ـ ١٦؛ والأعلام ٣/ ٢١٥).

ضَحِك منه أو به

قلْ: «ضحِكَ منه، أو به» لا «ضحك عليه»؛ لأنّ الفعل «ضحك» يتعدّى بـ «من» أو بالباء، لا بـ «على».

ضَحْوة

مثل «ضحًى»، وتُعرب إعرابها.

انظر: ضُحًى.

ضِدّ

انظر: ثار ضدّ الحكم.

الضرائر

الضرائر، في اللغة، جمع «ضرورة»، وهي ما تمسّ الحاجة إليه.

والضرائر، في النحو وعلم العروض، هي الضرورات الشعريّة.

انظر: الضرورات الشعريّة.

الضَّرْب

الضَّرْب، في اللغة، الصِّنْف والنوع.

وهو، في علم العروض، التفعيلة (الجزء) الأخيرة من الشطر الثاني من البيت الشِّعْريّ. وهو مذكَّرٌ، وقد يُثنَّى، فيقال: «ضربان»، ويُجمع، فيقال: «ضروب» و«أَضْرُب». والضرب المُعَرَّى هو التفعيلة الأخيرة من البيت التي تعرَّت من الزّيادة. والضرب المعلول هو الذي دخلته العلّة. والضَّرب الصَّحيح هو الذي سلم من العِلل.

وهو، في النحو، وزن الفعل الماضي،

وبخاصّة عينه.

الضَّرْب الصَّحيح

انظر: الضّرْب.

الضَّرْب المُعَرّى

انظر: الضرب.

الضَّرْب المَعْلول

انظر: الضرب.

الضَّرْب من الفِعْل

هو مصدر النوع.

انظر: مصدر النوع.

ضَرْب الناقوس

هو بحر المتدارك إذا شُعِّثَت[1] تفاعيله كلّها، فيصبح وزنه:

فِعْلُنْ فِعْلُنْ فِعْلُنْ فِعْلُنْ
فِعْلُنْ فِعْلُنْ فِعْلُنْ فِعْلُنْ

انظر: «بحر المتدارك».

ضَرَبَ بِهِ الأرضَ

لا تقلْ: «ضَرَبَه بالأرض»، بل «ضَرَبَ به الأرضَ»؛ لأنّ «الأرض» ليست شيئاً يُحمل ويُضرب به.

الضَّرورات الشِّعْريَّة

الضرورات في اللغة، جمع «ضرورة»، وهي ما تمسّ إليه الحاجة.

والضّرورات، أو الضّرائر، أو الجوازات الشعريَّة هي رُخَص أُعْطِيَتْ للشّعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشِّعريَّة. فقيود الشعر عدّة، منها: الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقيّ والجمال الفنّيّ... فيضطر الشاعر أحياناً للمحافظة عليها، إلى الخروج على قواعد اللغة من صرف ونحو وما إليهما.

هذه الضرورات لا تستوي في مرتبة واحدة من حيث الاستساغة والقبول، فبعضها مقبول، وبعضها الآخر مستَقْبَح مَمْجُوج، وفئة ثالثة تتوسّط بين القبول والقُبْح. وكلّما أكثر الشاعر من اللُّجوء إليها، قبح شِعْره. يقول أبو هلال العسكريّ: «وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضّرورات، وإنْ جاءَتْ فيها رُخْصة من أهل العربيّة، فإنَّها قبيحة تَشين الكلام، وتذهب بمائه... وإنما استعملها القدماءُ في أشعارهم لعدم علمهم كان بقباحتها، ولأنَّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلَّة، وما كان أيضاً تُنقَد عليهم أشعارهم، ولو قد نُقدت وبُهرِجَ منها المعيب كما تُنْقَد على شعراء هذه الأزمنة، ويُبَهْرَج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنّبوها»[2].

والضرائر كثيرة، نذكر بعضها في ثلاثة أنواع، هي: ضرورات الزيادة، وضرورات النقص، وضرورات التغيير.

١ - ضرورات الزِّيادة: أربعة أنواع:

أ - زيادة حركة، نحو قول طرفة بن العبد (من الرَّمل):

---

(١) التشعيث هو حذف أوّل الوتد المجموع، وبه تصبح «فاعِلُنْ»، «فالُنْ» وتُنقل إلى «فِعْلُنْ».

(٢) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين. ص ١٦٨.

أَيُّـهـا الـفِـتْـيـانُ فـي مَـجْـلِـسِـنـا
جَـرِّدوا مِـنْـهـا وِراداً وشُـقُـرْ[١]

يُريد: شُقْرًا، فحَرَّك القاف بحركة الشِّين، ووقف على المنصوب بحذف التنوين.

ب ـ زيادة حرف، ومنها:

ـ إلحاق التنوين بما لا ينصرف، ردًّا إلى أصله من الصَّرف، نحو قول النابغة الذبيانيّ (من الطويل):

إذا ما غَزَوا بِالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ
عصائِبُ طَيْرٍ تَهتدي بعَصَائِبِ[٢]

فَصَرَفَ «عصائب» التي في آخر البيت، ونحو قول امرىء القيس (من الطويل):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
فَقالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي[٣]

ـ تنوين الاسم المبنيّ للنّداء، وفي هذه الحالة يجوز وجهان: أحدهما إبقاؤه على بنائه، . والآخر نصبه ردًّا إلى أصله من الإعراب[٤]، نحو قول الأحوص (من الوافر):

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها
وَلَيْسَ عَلَيْكَ، يا مَطَرُ، السَّلامُ

وقول المهلهل (من الخفيف):

ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ، وقالَتْ:
يا عَدِيًّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقي

والنصب في «مطر»، و«عديّ» جائز.

ـ إثبات التنوين والنون في اسم الفاعل في حال اتّصال الضمير به إجراءً للمُضْمَر مُجْرَى الظاهر أو لاسم الفاعل مُجرى الفعل المضارع، نحو قول الشاعر (من الطويل):

هُمُ القائِلونَ الخَيْرَ والفاعِلُونَهُ
إذا ما خَشَوا مِنْ مُحْدثِ الأَمْرِ مُعْظَما

ـ تنوين الاسم العلم الموصوف بـ «ابن» المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه ردًّا إلى أصله، نحو قول الحطيئة (من الطويل):

فَإنْ لا يَكُنْ مالٌ يُثابُ، فَإنَّهُ
سيأْتي ثنائي زيداً بنَ مُهَلْهِلِ

ـ إلحاقهم النون الثقيلة أو الخفيفة بالفعل المضارع إذا كان منفيًّا، أو مقلَّلاً، أو موجباً لم تدخل عليه لام قَسم، أو جواب شرط، أو فعل شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشَّرط بـ «ما» الزائدة، نحو قول حاتم الطائيّ (من الطويل):

قَليلاً بِهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ
إذا نالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما

ـ زيادتُهم النون الثقيلة أو الخفيفة في اسم الفاعِل إجراءً له مُجرى الفعل المضارع، لكونه في معناه وجارياً عليه، نحو قول رؤبة (من الرجز):

أَرَيْتَ إنْ جِئْتَ بِهِ أَمْلُودا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرودا
أَقائِلُنَّ: أَحْضِري الشُّهودا

ـ إشباع الحركة، فينشأ عنها حرف من جنسها، فمن إنشاء الألف عن الفتحة قول الفرزدق (من الطويل):

---

(١) وراد وشُقر: صفتان للخيل.

(٢) عصائب: جمع عصبة، وهي الجماعة.

(٣) الخدر: الهودج. مرجلي: مصيِّرني راجلة.

(٤) وأصله مفعول به لفعل النداء المحذوف.

فَظَلّا يَخيطانِ الوراقَ عَلَيْهِما
بِأَيْديهِما مِنْ أَكْلِ شَرِّ طَعامِ

يريد: «الورق». ومن إشباع الواو عن الضمَّة قول ابن هرمة (من البسيط):

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنّا في تَلَفُّتِنا
يومَ اللِّقاءِ إلى أَحْبابِنا صُورُ
وَأَنَّني حَيْثُ ما يَثْني الهَوَى بَصَري
مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

يُريد: «فَأَنْظُرُ». ومن إنشاء الياء عن الكسرة قوله الفرزدق (من البسيط):

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّنانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ

يُريد: «الصَّيارِف».

- مدّ الاسم المَقْصُور[1]، نحو قول طرفة بن العبد (من الطويل):

لَها كَبِدٌ مَلْساءُ ذاتُ أَسِرَّةٍ
وَكَشْحَانِ لم يَنْقُصْ طِواءَهُما الحَبَلْ[2]

يُريد: «طواهما».

إثبات حرف العِلّة في الموضع الذي يجب حذفه، نحو قول الفرزدق (من الطويل):

فَلَو كانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ
ولكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مواليا

يُريد: «مولى موالٍ». ونحو قول قيس بن زهير (من الوافر):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباءُ تَنْمِي
بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ

يريد: «يأتكَ».

- إثبات ألف «أنا» في الوصل، نحو قول حميد بن ثور (من الوافر):

أَنا سَيْفُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُوني
حَمِيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّناما

- إثبات هاء السَّكت في حال الوصل[3] نحو قول عروة بن حزام (من الرَّجز):

يا مَرْحَباهُ بِحِمارِ عَفْرَاءْ
إذا أَتَى قُرَّبْتُهُ لِما شاءْ
مِنَ الشَّعِيرِ والحَشِيشِ والماءْ

- قطع ألف همزة الوصل في الدَّرْج إجراءً لها مُجراها في حال الابتداء بها، نحو قول حسّان بن ثابت (من البسيط):

لَتَسْمَعُنَّ وَشيكاً في دِيارِكُمُ
أَللَّهُ أَكْبَرُ يا ثاراتِ عُثْمانا

وقول جميل (من الطويل):

ألا لا أرَى إثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً
على حَدَثانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلِ

- زيادة كلمة، ومنها الجمع بين العِوض والمعوَّض منه، نحو قول أبي خراش الهذليّ (من الرجز):

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا
أَقُولُ: يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا

حيث جمع بين حرف النداء «يا» والميم المشدَّدة في «اللّهُمَّ» التي هي بدل من النداء. ومنها زيادة الباء، و«أَنْ»، واللام، و«لا»، و«كان»، والكاف، و«على»، و«في»، و«ما»، و«عَنْ»، و«الواو»، و«الفاء»، و«بَلْ»، و«أَمْ»،

(١) الاسم المقصور هو اسم معرب، آخره ألف لازمة، نحو: «عصا»، و«موسى». وفي مد الاسم المقصور خلاف إذْ أجازه الكوفيّون وبعض البصريِّين، ومنعه معظم البصريِّين.

(٢) كبد: بمعنى بطن. أسرّة: طيّات. كَشحان: خاصرتان. طواؤهما: ضمورهما.

(٣) هذا عند البصريِّين؛ أما الكوفيّون، فإثباتها جائز وليس ضرورة.

و«إلّا»... نحو قول قيس بن زهير (من الوافر):

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمي
بِمَا لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ

والأصل: ما لاقت لبونُ[1]، فزاد الباء، ونحو قول أرقم بن علباء أو غيره (من الطويل):

ويَوْماً تُوافينا بِوَجْهٍ مقسَّم
كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلى وارِثِ السَّلَمْ[2]

والأصل: «كظبيةٍ»، فزاد «أن»، ونحو قول ابن ميَّادة (من الكامل):

ومَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراقِ وَيَثْرِبٍ
مُلْكاً أَجارَ لِمُسْلِمٍ ومعاهِدِ

أراد: أجار مسلماً ومعاهداً[3]، ونحو قول جرير (من البسيط):

ما بالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ
وقد علاكَ مشيْبٌ حِينَ لا حينِ

يريد: حينَ حين، أي: في وقته، فزاد «لا»، ونحو قول الفرزدق (من الكامل):

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أباكَ بُحورُها
في الجاهليَّةِ - كان - والإسْلامِ

فزاد «كان»، ونحو قول حميد بن ثور (من الطويل):

أَبى اللَّهُ إِلّا أَنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ
على كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ[4]

يريد: كلَّ أفنانِ العضاه تروقُ.

٢ - ضرورات الحَذْف: وهي أنواع، حذف حركة، وحذف حرف، وحذف كلمة، وحذف جملة.

أ - حذف حَرَكَة، ويتناول هذا النوع حذف حركة من اللَّفظة وَسَطاً، وحذفها منها آخراً، سواءٌ أكانَتْ حركة بناء أو إعراب، وسواء كان ذلك في الاسم والفعل، نحو قول أبي خراش (من الطويل):

ولَحْم امرِىءٍ لَمْ تُطْعَم الطَّيْرُ مِثْلَهُ
عَشِيَّةَ أَمْسَى لا يَبِينُ مِنَ البَكْمِ

يريد: البَكَم، ونحو قول عروة بن حزام (من الطويل):

وَحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُها
وما لي بِزَفْراتِ العَشِيِّ يَدَانِ

الأصل: زَفَرات، ونحو قول الراعي النميري (من البسيط):

تَأْبَى قَضاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لكُمْ نَسَباً
وابْنا نزارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ

الأصل: أن تعرفَ.

ب - حذف حرف، ومنه:

- وَصْل ألف القطع، نحو قول أبي الأسود الدُّؤليّ (من الكامل):

يا ابا المَغيرَةِ، رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ
فَرَّجْتُهُ بالمَكْرِ مِنِّي والدَّها

يريد: يا أبَا المغِيرَة، ونحو قول الطرمّاح (من الطويل):

---

(١) وفي البيت شاهد على إثبات حرف العلّة في موضع الجزم.

(٢) توافينا: تزورنا: مقسَّم: جميل. تعطو: ترفعُ رأسَها لتتناول الأوراق.

(٣) وتزاد الباء للضرورة، أيضاً، في خبر «أنّ»، وخبر «ما زالَ»، وفي المضاف إليه.

(٤) السرحة: شجرة من شجر العضاه، والعرب تكنّى بها عن المرأة. سرحة مالك: امرأة مالك. الأفنان: الأغصان.

ألا أيُّها اللَّيْلُ الطَّويلُ ألا اصْبِحِ
بِتَمٍّ، وما الإصْبَاحُ فيكَ بِأرْوَحِ

يريد: ألا أصْبِحْ.

ـ ترك صرف ما ينصرف[1]، نحو قول دوسر بن دهبل القريعي (من الطويل):

وقائِلَةٍ: ما بالُ دَوْسَرَ بَعْدَنا
صَحا قَلْبُهُ عَن آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

الأصل: ما بالُ دوسَرٍ.

ـ حذف التنوين لالتقاء الساكنين، نحو قول أبي الأسود الدُّؤلي (من المتقارب):

فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ
ولا ذاكِرَ اللَّهَ إلّا قَلِيلا

الأصل: ولا ذاكِراً اللَّهَ.

ـ حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولَين أو مُضافَين، نحو قول تأبَّط شرًّا (من الطويل):

هُما خُطَّتا إمّا إسارٌ وَمِنَّةٌ
وإمّا دَمٌ والقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

يريد: هما خطَّتان.

ـ حذف نون «مِنْ» و«لكنْ»، نحو قول أبي صخر الهذلي (من الطويل):

كَأَنَّهُمَا م الآنَ لم يَتَغَيَّرا
وَقَدْ مَرَّ للدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

ونحو قول امرىء القيس (من الطويل):

فَلَسْتُ بِآتِيهِ ولا أسْتَطِيعُهُ
ولاكِ اسْقِني إنْ كانَ ماؤكَ ذا فَضْلِ

ـ قَصْر الممدود، نحو قول أبي الأسود الدُّؤليّ (من الطويل):

رَأَيْتُ آلتِوا هَذا الزَّمانِ بِأَهْلِهِ
وبَيْنَهُمُ فيهِمْ تكونُ النَّوائِبُ

ـ حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير المتحرِّك ما قبلها في الوصل إجراءً لها مجرى الوقف، نحو قول الأعشى (من الطويل):

وما لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وما لَهُ
مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لا الجنوبُ ولا الصَّبا

ـ حذف الواو من «هو» والياء من «هي»، نحو قولِ الشاعر (من البسيط):

بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قَدْ أقَامَ بِهَا
حِيناً يُعَلِّلُنا وما يُعَلِّلُهُ

يريد: بَيْنا هو.

ـ الاجتزاء بالكسرة عن الياء التي هي ضمير، وبالضمَّة عن الواو التي هي ضمير أيضاً، نحو قول الشاعر (من الطويل):

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ
ولا وَجَدَ العُذْرِيُّ ـ قَبْلِ ـ جَمِيلُ

يريد: قبلي، ومنه قول الشاعر (من الوافر):

فَلَوْ أنَّ الأطِبّا كانُ حَوْلِي
وكانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الأساةُ[2]

يريد: كانوا:

ـ الاجتزاء بالحركات عن حروف المدِّ واللِّين المجانسة لها في حشو الكلمة، نحو قول الأسود بن يعفر (من الطويل):

وَأَتْبَعْتُ أُخْرَاهُمْ طَرِيقَ ألاهُمُ
كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَدْ خَوَى مُتَتابعُ

يريد: أُولاهُم.

---

(١) أجاز ذلك الكوفيّون وبعض البصريِّين، ومنعه سيبويه وأكثر البصريِّين.
(٢) في البيت، أيضاً، شاهد على قَصْر الممدود في قوله: «الأطبّا».

ـ تخفيف المُشَدَّد في القوافي، نحو قول امرىء القيس (من المتقارب):

فَلا وَأَبِيكِ، ابْنَةَ العامِرِيْ
يِ لا يَدَّعِي القومُ أَنِّي أَفِرْ

ـ حَذْف حرف من الكلمة، نحو قول الأخطل (من البسيط):

كانَتْ مَناها بِأَرْضٍ ما يُبَلِّغُها
بِصاحِبِ الهَمِّ إِلَّا النَّاقَةُ الأُجُدُ

يريد: منازلها.

ج ـ نقص كلمة، ومنه:

ـ حذف همزة الاستفهام، نحو قول عمر بن أبي ربيعة (من الطويل):

فَوَاللَّهِ ما أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دارِياً
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

يريد: أَبِسَبْعٍ.

ـ إضْمار حرف الخفض وإبقاء عمله من غير أن يُعوَّض منه بشيء، نحو قول جميل بن معمر (من الخفيف):

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ
كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ

الأصل: رُبَّ رَسْمِ دارٍ.

ـ إضمار الجازم وإبقاء عمله، نحو قول الشاعر (من الوافر):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا[1]

يريد: لِتَفْدِ نَفْسَكَ.

ـ إضمار «أن» الناصبة وإبقاء عملها من غير أن يُعوَّض منها شيء، نحو قول طرفة بن العبد (من الطويل):

ألا أَيُّهذا اللائمي أَشْهَدَ الوَغَى
وَأَنْ أَحْضَرَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟

يريد: أَنْ أَشْهَدَ.

ـ حذف «إمّا» نحو قول النمر بن تولب (من المتقارب):

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما

والأصل: سقته الرواعد إمّا من صيِّف وإمّا منْ خريف.

ـ حذف «ما» النافية، نحو قول الشاعر (من الطويل):

لَعَمْرُ أَبي دَهْماءَ زالَتْ عَزيزَةً
على قَوْمِها ما فَتَّلَ الزَّنْدَ قادِحُ

يريد: ما زالَتْ عزيزةً.

ـ حذف «أَنْ» من خبر «عسَى»، كقول هدبة بن خشرم (من الوافر):

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه
يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ـ حذف «قَدْ» من الماضي الواقع جواباً للقسم، نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

حَلَفْتُ لَها بِاللَّهِ حِلْفَةَ فاجِرٍ
لَنامُوا فما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالي

د ـ نقص جملة، ومنه:

ـ حذف الجملة الفعليَّة بعد «لَمْ»، نحو قول الشاعر (من الكامل):

احْفَظْ وَديعَتَكَ التي اسْتَوْدَعْتَها
يَومَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

أي: وإنْ لم تصل.

ـ حذف فِعْلَي الشَّرْط بعد «إنْ»، نحو قول

---

(١) التبال: سوء العاقبة.

الرّاجز:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وَإِنْ
كان فقيراً مُعْدَماً؟ قالَتْ: وَإِنْ

أي: وإنْ كان فقيراً معدماً فسأتزوّجُهُ.

- حذف الجملة والاكتفاء بحرف منها، نحو قول الرَّاجز:

نـاداهُـمُ: ألا الْـجُـمـوا ألا تَـا
قـالـوا جـمـيـعـاً كُـلُّـهـم: ألا فَـا

يريد: ألا تركبون، وألا فاركبوا.

٣ - ضَرورات التغيير: ومنها:

- تذكير المؤنَّث وتأنيث المذكّر، نحو قول الشاعر (من البسيط):

إنارَةُ العَقْلِ مكسوفٌ بطوع هَوًى
وعَقْلُ عاصي الهَوَى يَزْدادُ تَنْويرا

- إبدال حركة من حركة، نحو تحريك نون جمع المذكّر السالم بالكسرة في قول الشاعر (من البسيط):

ما سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهُما
إلّا الخَلائِفَ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

- إبدال الهاء همزة والهمزة هاء، نحو قول الرّاجز:

وَبَـلْـدَةٍ قـالِـصَـةٍ أَمْـواؤُهـا
يَسْتَنُّ في رَأْدِ الضُّحَى أَفْيَاؤُها

الأصل: أمْواهها.

- إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً، نحو قول الفرزدق (من الكامل):

راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً
فَأَرْعَي فَزَارَةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

يريد: لا هَنَأَكِ.

- إبدال ألف «ما» و«ههنا» هاء في الوقف، نحو قول أبي النجم العجليّ (من الرجز):

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفَّي مُسْلِمَهْ
من بَعْدِ ما وبَعْدِ ما وَبَعْدِمَهْ

وقول الراجز:

قَدْ ورَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هَهُنَا وَمِن هُنَهْ

- استعمال بعض حروف الجرّ موضع بعض، نحو قول القُحيف العقيلي (من الوافر):

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَني رِضاها

يريد: عَنِّي.

* * *

وقد جعل ابن عصفور هذه الضرائر في كتابه «ضرائر الشعر» في أربعة أنواع، هي: ضرورات الزيادة، وضرورات النَّقص، وضرورات التقديم والتأخير، وضرورات البدل، ثُمَّ فَصَّل كلّ نوع على النحو التالي:

١ - ضرورات الزيادة:

أ - زيادة الحركة.

ب - زيادة الحرف.

- صَرْف ما لا ينصرف.

- تنوين الاسم المبنيّ للنداء.

إثبات التنوين والنون في اسم الفاعل في حال اتّصال الضمير به.

- تنوين الاسم العلم الموصوف بـ «ابن» المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه.

- إلحاق النون الثقيلة أو الخفيفة في الفعل المضارع إذا كان منفيًّا أو مقلَّلاً، أو موجباً لم تدخل عليه لام قسم، أو جواب شرط، أو فعل شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشرط بـ «ما» الزائدة.

- زيادة نون التأكيد في اسم الفاعل.
- زيادة نون التأكيد في آخر الاسم الذي ليس في المعنى الفعليّ ولا جارياً عليه.
- إثبات الزيادة اللّاحقة بـ «من» في الاستثبات في باب الحكاية وَصْلاً.
- إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها.
- مدّ المقصور.
- إثبات حرف العلّة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام.
- ردّ حرف العلّة المحذوف لالتقاء الساكنين.
- إثبات ألف «أنا» في الوصل.
- تضعيف الآخر في الوصل.
- إثبات هاء السكت في حال الوصل.
- قطع ألف الوصل في الدرج.
- زيادة حرف في الكلمة على طريق التوهّم.

زيادة الكلمة.

- الجمع بين العوض والمعوَّض منه.
- إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام.
- زيادة «أنْ» و«إنْ».
- زيادة حرف الجرّ في المواضع التي لا يُزاد فيها في سعة الكلام.
- زيادة «ما».
- إدخال الحرف على الحرف على جهة التأكيد.
- زيادة الواو والفاء و«بَلْ» و«أَمْ».
- زيادة «إلّا».
- زيادة «لا».
- زيادة «كان»، وبعض أخواتها.

زيادة الجملة.

- زيادة «أكاد» و«تكاد».
- زيادة «قام» و«اذهب».

زيادة الأسماء.

- زيادة ضمير الفصل.
- زيادة «مَنْ».
- زيادة «اسم».

ضرورات النقص:

نقص الحركة.

- حذف الفتحة من عين «فَعَل».
- حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي.
- حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الفعل المضارع.
- حذف الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الاسم المعتلّ.
- حذف علامتي الإعراب: الضمّة والكسرة من الحرف الصحيح.
- حذف علامتي البناء: الضمة والكسرة من آخر الكلمة.

نقص الحرف.

- وصل ألف القطع.
- ترك صرف ما ينصرف.
- حذف التنوين لالتقاء الساكنين.
- حذف النون من التثنية والجمع غير موصولين، أو مضافين.
- حذف النون من التثنية والجمع الموصولين.
- حذف نون الرفع من الفعل المضارع.
- حذف النون الخفيفة الداخلة على الفعل المضارع للتأكيد من غير أن يلقاها ساكن.
- حذف نون الوقاية من «لَيْتَ»، و«عَنْ»، و«قَدْ».

ـ حذف نون «لكن» و«مِنْ» و«لم يَكُنْ» لالتقاء الساكنين.
ـ قَصْر الممدود.
ـ الاجتزاء بالكسرة عن الياء في آخر الكلمة.
ـ الاجتزاء بالفتحة عن الألف في آخر الكلمة.
ـ حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير المتحرّك ما قبلها في الوصل.
ـ حذف الصلة منهما وتسكينها.
ـ حذف الألف الواقعة صلة لهاء ضمير المؤنّث.
ـ حذف الألف الواقعة صلة لهاء ضمير المؤنَّث في الوقف، وإلقاء حركة الضمير على ما قبلها.
ـ حذف الياء من «هي» والواو من «هو».
ـ الاجتزاء بالكسرة عن الياء التي هي ضمير، وبالضمَّة عن الواو التي هي ضمير أيضاً.
ـ حذفها وتسكين ما قبلها في الوقف.
ـ الاجتزاء بالحركات عن حروف المدّ واللِّين المجانسة لها في حشو الكلمة.
ـ تخفيف المشدّد في القوافي، والوقف، وغير ذلك.
ـ ترخيم الاسم في غير النِّداء.
ـ حذف آخر الاسم المبنيّ والحرف.
ـ حذف أكثر من حرف واحد من آخر الكلمة.
ـ حذف الهاء في حشو الكلمة.
نقص الكلمة.
ـ إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله من غير أنْ يُعوَّض منه شيء.
ـ حذف حرف الخفض من المعمول ووصول العامل إليه بنفسه.
ـ العطف على ضمير الخفض المتَّصل من غير إعادة الخافض.
ـ إضمار الجازم وإبقاء عمله.
ـ إضمار «أن» الناصبة وإبقاء عملها من غير أن يُعوَّض منها شيء.
ـ استعمال الفعل الواقع في موقع خبر «عسى» بغير «أنْ».
ـ حذف آخر النداء من النكرة المقبل عليها.
ـ إضمار «لا» النافية.
ـ حذف «ما» النافية.
ـ حذف النون الداخلة على الفعل المضارع وإبقاء اللّام.
ـ إثبات النون الداخلة على الفعل المضارع وحذف اللّام.
ـ حذف همزة الاستفهام.
ـ حذف الفاء من جواب الشرط.
ـ حذف حرف العطف إذا دلّ المعنى عليه.
ـ استعمال «إمّا» غير مكرَّرة.
ـ مباشرة المضارع لـ «أن» المخفّفة من الثقيلة.
ـ حذف المضاف من غير إقامة المضاف إليه مُقامه.
ـ حذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مُقامه من غير أن يدلّ عليه معنى الكلام.
ـ حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مُقامه في الموضع الذي يقبح فيه ذلك.
ـ حذف الموصوف وإبقاء الصِّفة، وهي جملة أو جار ومجرور.
ـ حذف الضمير الرابط للصِّلة بموصول غير «أيّ» أو للصِّفة بالموصوف.
ـ حذف الضمير الرابط للصِّلة بالموصول إذا

كان مجروراً بحرف جرّ.

ـ حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً بالمخبَّر عنه.

ـ حذف ضمير الشأن أو القصَّة إذا كان اسماً لِ «إنَّ» وأخواتها.

ـ العطف على ضمير الرفع المتّصل من غير أنْ يؤكّد، أو يكون في الكلام طول.

ـ حذف الخبر في باب «كان».

ـ حذف الموصول وإبقاء صلته.

نقص الجملة.

ـ حذف الجملة الفعليّة بعد «لَمْ».

ـ حذف فعلي الشرط والجواب بعد «إنْ».

ـ حذف الجملة والاكتفاء بحرف منها.

ضرورات التقديم والتأخير:

تقديم الحركة.

ـ نقل حركة الضمير المتّصل بالفعل إلى الحرف المتحرِّك قبله.

ـ نقل حركة ضمير المؤنَّث المتَّصل بالفعل إلى الحرف المتحرِّك قبله في حال الوقف.

ـ نقل الحركة من حرف الإعراب إلى الساكن قبله فيما يؤدِّي فيه ذلك إلى بناء معدوم.

تقدم الحرف.

ـ تقديم بعض الكلام على بعض.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمجرور واسم غير ظرف.

ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه وتقديم المضاف إليه على المضاف.

ـ الفصل بين حرف الجرّ والمجرور.

ـ الفصل بين الحروف التي لا يليها إلّا الفعل وبين الفعل.

ـ الفصل بين الأعداد وتمييزها.

ـ الفصل بين الصفة والموصوف.

ـ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ـ الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف أو المجرور.

ـ تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط.

ـ تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الاستفهام غير الهمزة.

ـ تقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة.

ـ تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

ـ تقديم النعت.

ـ تقديم ما بعد «إلّا» عليها.

ـ تقديم المجرور على حرف الجر.

ـ ما يكثر فيه التقديم والتأخير وإخراج الكلام عن وضعه.

ضرورات البدل:

إبدال الحركة من الحركة.

ـ إبدال الكسرة قبل ياء المتكلِّم في غير النداء فتحة.

ـ تحريك نون التثنية بالفتح.

ـ تحريك نون التثنية بالضمّ في حال الرفع.

ـ تحريك نون الجمع بالكسر.

- إعراب جمع المذكَّر السالم بالحركات.

إبدال الحرف من الحرف:

- إبدال الهمزة من الألف.
- إبدال الهمزة من الياء.
- إبدال الهمزة من ياء مبدلة من حرف صحيح.
- إبدال الهمزة من واو ساكنة مضموم ما قبلها.
- إبدال الهاء همزة.
- إبدال الياء من حرف من الحروف الصِّحاح.
- إبدال الهمزة ألفاً.
- إبدال الجيم من الياء الخفيفة.
- إبدال ألف «ما» و«ههنا» هاءً في الوقف.
- إبدال الجيم شيناً.

إبدال الكلمة من الكلمة:

- استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض.
- إبدال اسم مفرد من اسم مفرد.
- وضع المفرد موضع التثنية.
- وضع المفرد موضع الجمع.
- وضع التثنية موضع المفرد.
- وضع التثنية موضع الجمع.
- وضع الجمع موضع المفرد.
- وضع الجمع موضع التثنية.
- وضع العطف موضع التثنية أو الجمع.
- وضع صيغة الأمر موضع خبر «كُنْ».
- وضع الجملة غير الخبريّة موضع الوصف.
- وضِع الجملة الفعليّة المنفيّة موضع الجملة الفعليّة المراد بها النهي.
- وضع ضمير الرفع المنفصل موضع ضمير النصب المنفصل.
- وضع ضمير الرفع المنفصل موضع ضمير الرفع المتّصل.
- وضع ضمير النصب المنفصل موضع ضمير النصب المتّصل أو النفس.
- وضع ضمير النصب المتّصل موضع ضمير النصب المنفصل أو النفس.
- وضع صيغة ضمير النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل في موضع الخفض بالكاف.
- وضع الفعل بدل المصدر من غير تقدير حذف «أنْ».
- وضع الفعل بدل المصدر على تقدير حذف «أنْ» وإرادة معناها من غير إبقاء عملها.
- استعمال خبر «كادَ» وخبر «عسى» اسمين.

إبدال الحُكْم من الحكم:

- قلب الإعراب.
- تأنيث المذكّر.
- تذكير المؤنَّث.
- العطف على التوهُّم.
- معاملة غير المبتدأ معاملة المبتدأ.
- تأكيد الاسم المخفوض بالإضافة باسم مخفوض بـ «مِنْ».
- انتصاب المضارع بعد الفاء في غير الأجوبة الثمانية.
- انتصاب المضارع بإضمار «أنْ» بعد «أو» العاطفة.
- نصب معمول الصِّفة المشبَّهة في حال إضافته إلى ضمير موصوفها.
- استعمال الاسم استعمالاً لا يجوز في الكلام.
- توكيد النكرة بـ «كلّ» أو ما هو في معناها.

ـ الإخبار بالمعرفة عن النكرة.

ـ مجيء الصفة حالاً من النكرة مؤخَّراً عنها.

ـ الجزم بـ «إذا».

ـ تثنية أسماء العدد.

ـ إبدال تاء التأنيث هاءً في الوصل.

ـ استعمال «ليس» استعمال «لا» النافية للجنس.

ـ استعمال الكاف اسماً.

ـ استعمال «على» اسماً.

ـ استعمال «عَنْ» اسماً.

ـ جرّ الضمير المتَّصل بالكاف.

ـ استعمال «حتّى» استعمال «إلى».

ـ جعل اسم «كأن»، المخفّفة من الثقيلة اسماً ظاهراً.

ـ وضع «لَمْ» موضع «ما» النافية.

ـ وضع «ما» موضع «لا» النافية للجنس.

وقد صنّف بعضُهم هذه الضرورات بالنسبة إلى الاستساغة وعدمها إلى أربعة أقسام، على النحو التالي[1]:

١ ـ ضرورات مقبولة، ومنها: قَصْر الممدود، وتخفيف الحرف المشدّد في رويّ القافية، وصرف الممنوع من الصرف، ومنع المصروف، وجعل همزة القطع همزة وصل، وتخفيف الهمزة مطلقاً، وتسكين المتحرّك وتحريك الساكن، وتسكين الياء في الاسم المنقوص الواجب نصبه، وتسكين الواو والياء في الفعل المضارع المنصوب المنتهي بهما، ومَدّ الصّوت بالقوافي للترنُّم بحرف علّة يُناسب حركة الحرف الأخير من البيت، وحذف الشرط والجواب معاً.

٢ ـ ضرورات معتدلة، ومنها: مَدّ المقصور، وحذف الفاء من جواب الشرط الواجب اقترانه بها، وحذف الفاء من جواب «أمّا»، وجواز الجزم بـ «إذا»، وتنوين المنادى المبنيّ على الضمّ، وتشديد الميم في كلمة «فَمٌ»، وحذف الياء من اسم «إنّ»، وحذف نون التوكيد الخفيفة من الفعل لاجتماع الساكنين، وجعل همزة الوصل همزة قطع.

٣ ـ ضرورات قبيحة، ومنها: ترخيم المنادى الزائد على ثلاثة أحرف بشرط أن يصلح الاسم للنّداء، وحذف النون من «لكن»، و«اللَّذَيْنِ»، و«اللَّتَيْنِ»، وحذف كلمة أو جملة إذا أُشير إليها قبل القافية، وإشباع حركة كلمةٍ ما، وحذف حرف من آخر الكلمة والاستعاضة عنه بسواه لضرورة الرَّوِيّ.

للتوسُّع انظر:

ـ الضرائر وما يسوغ للشاعِر دون الناثر. محمود شكري الألوسي. بغداد، ١٩٣١.

ـ الضرورة الشعرية. دراسة أسلوبية. السيد إبراهيم محمد. بيروت، دار الأندلس، ط ١، ١٩٧٩م.

ـ سيبويه والضرورة الشعرية. إبراهيم حسن إبراهيم. القاهرة، دار الفكر العربي.

ـ الضرورة الشعرية في النحو العربي. محمد حماسة عبد اللطيف. القاهرة، مكتبة دار العلوم، ١٩٧٩م.

ـ ضرائر الشعر. ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن). تحقيق السيد إبراهيم محمد.

---

(١) انظر ممدوح حقي: العروض الواضح. ص ٦٠ ـ ٦٣.

بيروت، دار الأندلس، لاط، لات. وتحقيق خليل المنصور. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

- في الضرورات الشعرية. خليل بنيان الحسون. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة. القزاز القيرواني. تحقيق المنجي الكعبي. تونس، الدار التونسية، ١٩٧١م.

الضَّرورة الشِّعْرِيّة

انظر: الضرورات الشعرية.

الضُّعْف

الضُّعْف، في اللغة، مصدر «ضَعُفَ». وضَعُفَ فلان أو غيره: ذهبتْ قوَّتُه.

والضُّعْف، في النحو، صفة بعض الكلمات ممّا يجعلها في المكانة دون كلمات أخرى، كالاسم أضعف من الفعل من ناحية العمل.

وانظر: القوّة.

ضُعْف التأليف

هو، في البلاغة، تأليف أجزاء الكلام بخلاف قواعد النحو، نحو: «ضربَ غلامُه زيداً» حيث رجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً، وهو ممتنع عند جمهور النحاة.

ومنه وصل الضميرين، وتقديم غير الأعرف منهما على الأعرف، كقول المتنبي (من الكامل):

خَلَتِ البلادُ من الغزالةِ ليلها
فَأعاضهاكَ اللّهُ كي لا تَحْزَنا

الضَّمّ

الضَّمّ، في اللغة، مصدر «ضَمَّ». وضَمَّ الشيءَ: جمعه، وضمَّ الشَّيءَ إلى الشيء: أضافه إليه.

والضمّ، في القراءة، النطق بالضمّة، وهو، في النحو، أحد ألقاب البناء الأربعة، ويدخل الاسم، نحو: «نحنُ»؛ والفعل، نحو: «درسوا»؛ والحرف، نحو: «منذُ» (الجارّة).

وانظر: الضمّة.

الضمائر[١]

١ - تعريفها: جاء في لسان العرب مادة (ض م ر) أن الضُّمُر أو الضُّمْر هو الهُزال... والضَّمر من الرجال: الضامر البطن، والضمير: العِنَب الذابل، ولؤلؤ مضطمر: منضم. والضَّمير: السِّرّ وداخل الخاطر، والجمع الضمائر. وأضمرتُ الشيء: أخفيته، وهَوَى مضمَر: مخفيّ. وأضمَرَتْه الأرضُ: غيَّبَتْه إمّا بموت أو بسفر.

وهكذا نرى أنّ معاني مادة (ض مُ ر) تدور حول معاني الصِّغر والضآلة والانكماش، وأنّ معاني مادة (أ ض م ر) تشترك في معنى الغيبة والاستتار والخفاء. وقد يكونُ مأخذ الضمير من «ضَمُرَ» بمعنى ضَؤُل وهَزُل كما رأينا، أو من «أضْمَر» بمعنى غيَّب وأخفى. ووجه الأوّل أنّ بنية الضمائر تقوم على حرف أو حرفين، فهي «ضامرة»، ثم سُمِّيت جميع الضمائر بهذا الاسم، من باب تسمية الكل باسم الجزء. ووجه الثاني أنّ بعض الضمائر مستترة، أي:

(١) هذا المبْحَث جزء من أطروحة جامعيّة لم أكملها، وسيرى القارىء أنّه مختلف في المنهج والتفصيل عن باقي مباحث موسوعتي هذه.

غائبة ومخفيَّة، فهي «مُضْمَرة»[١]، ثُمّ سمِّيت الضمائر جميعاً البارزة والمستترة بهذا الاسم تغليباً للمستترة منها. ولعلّ الوجه الثاني هو الأرجح بدليل أنّ سيبويه كان يستعمل كلمة: إضمار ومضْمَر وأَضْمرت[٢]، دون كلمة ضمور أو ضامر، في التعبير عن الضمائر. زد على ذلك أنّ مأخذ الضمير من «الإضمار»، أي: الإخفاء، أقرب إلى مدلوله سواء أكان بارزاً أم مستتراً، فإذا كان الضمير بارزاً فقد أخفينا الظاهر وكنّينا عنه بضميره، وإذا كان مستتراً فقد أخفينا الظاهر وعلامة إضماره معاً، ولهذا استعمل ابن مالك كلمة «الخفاء» بدل «الاستتار» عند كلامه على وجوب استتار الضمير وجوازه[٣]. وفي الحالتين ثمَّة علاقة بين الضمور (الصِّغَر والضآلة) والاستتار (الخفاء)، فكلّما ضَمُر الشيء أصبح أقرب إلى الستر والخفاء.

أما الضمير في الاصطلاح، فقد تجنَّب بعضهم تعريفه لكون الضمائر ألفاظاً محصورة بالعدّ[٤]، وعرَّفه آخرون، ومنهم ابن يعيش، بأنّه «اسم كُنِّي به عن اسم»[٥]. وقال الرَّضيّ: إنّه «ما وضِع لمتكلّم، أو مخاطب، أو غائب تقدّم ذكره لفظاً، أو معنًى، أو حكماً»[٦].

وعرَّفه ابن مالك بقوله (من الرجز):

فَمَا لِذي غَيْبَةٍ أو حضورِ ـ كَأَنْتَ وَهْوَ ـ سَمِّ بالضَّمِيرِ[٧]

وذهب عبّاس حسن إلى أنّ الضمير «اسم جامد يدلّ على متكلِّم أو مخاطب أو غائب»[٨]. ويُلاحظ أنَّ بعض هذه التعريفات نصَّ على أنَّ الضمير «اسم» كي يُخرج حروف المضارعة، وتاء التأنيث، وكاف الخطاب من الضمائر، كما هو متعارَف عليه، وأن تعريف الرَّضي قد يفهم منه دخول هذه الأشياء فيه، فنبَّه الأشموني إلى أنّها حروف وليست ضمائرُ؛ لأنها لم توضع لذي حضور أو لذي غيبة، بل للغيبة أو الخطاب أو التكلّم[٩].

ولعلّ أفضل تعريف للضمائر هو تعريف مهدي المخزومي القائل: إنها «كنايات أو إشارات يُشار بها إلى المتكلِّمين والمخاطبين والغائبين»[١٠]، وهذا التعريف يوسّع دائرة الضمائر ليجعلها تشمل أحرف المضارعة وكاف الخطاب التي تلحق أسماء الإشارة وأسماء الأفعال. فالهمزة في نحو «أَدْرُسُ»، لها الدلالةُ نفسها التي للتاء المضمومة في

---

(١) ولذلك أطلق الكوفيّون على الضمير اسم «المُكَنَّى». انظر: ابن يعيش: شرح المفصّل. ج ٣ ص ٩٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٧٨، ٣٨٦.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٣٠.

(٤) السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/ ٦٥.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ٨٤.

(٦) الرضيّ: شرح الكافية ٢/ ٣.

(٧) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ١/ ٨٨.

(٨) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢١٧.

(٩) الصبّان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٩٦. ويلاحظ تعسُّف الأشموني في التفريق بين «ذي حضور أو غيبة» وبين «للغيبة أو الخطاب أو التكلم».

(١٠) مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق. ص ٤٧.

«درستُ» في الإشارة إلى المتكلم المفرد، والنون في مثل «نشكر»، لها الدلالة نفسها أيضاً لِـ«نا» في مثل «شَكَرنا»، وكاف الخطاب هي عينها الكاف الضميرية لفظاً ومعنًى، فليس من المعقول اعتبار إحداهما اسماً والأخرى حرفاً. وسنفصّل هذه الأمور عند بحثنا الضمائر المتّصلة والأقوال التي قيلت حولها.

٢ ـ أقسامها ومدلولاتها: قسَّم النحاةُ الضمائر، بحسب ظهورها في الكلام وعدم ظهورها إلى قسمين: بارزة، وهي التي لها صورة ظاهرة في التركيب نُطقاً وكتابةً، ومستترة (جوازاً أو وجوباً)[١]، وهي التي تكون غير ظاهرة في النطق والكتابة. ثم قسَّموا الضمائر البارزة، بحسب اتصالها بالكلمات أو عدمه، إلى متصلة ومنفصلة، وبحسب مواقعها الإعرابية إلى ضمائر رفع منفصلة[٢]، وضمائر نصب منفصلة[٣]، وضمائر رفع متصلة[٤]، وضمائر نصب متصلة[٥]، وضمائر جر متصلة[٦]. وهذه الضمائر جميعاً، ثلاثة أقسام بحسب مدلولاتها: قسم للتكلُّم، وآخر للخطاب، وثالث للغَيْبة، وإليك جدولاً ينتظم هذه الضمائر جميعاً[٧]:

---

(١) وسنفصّل القول في مواضع استتارها جوازاً ووجوباً، ورأينا فيها في هذا الفصل.

(٢) وعددها اثنا عشر ضميراً، وهي: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ.

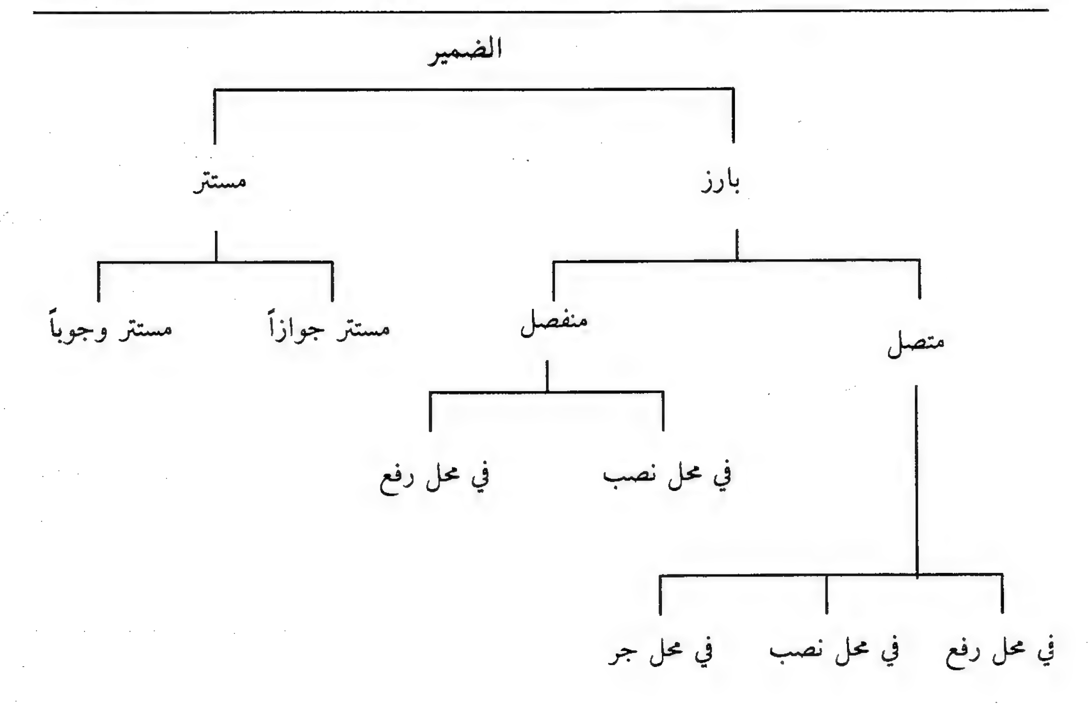
(٣) وعددها اثنا عشر ضميراً، أيضاً، وهي: إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنَّ، إياهُ، إياها، إياهما، إياهم، وإياهُنَّ.

(٤) ولا تتصل إلا بالأفعال وعددها عشرة، وهي: تُ ـ نا ـ تَ ـ تِ ـ تُما ـ تُم ـ تُنَّ ـ ألف الاثنين ـ واو الجماعة ـ نَ، نحو: فعلتُ، فعلنا، فعلْتَ، فعلتِ، فعلتما، فعلتم، فعلتنَّ، فعلا، فعلوا، فَعَلْنَ.

(٥) ولا تتصل إلا بالأفعال أيضاً وعددها اثنا عشر ضميراً، وهي: ي ـ نا ـ كَ ـ كِ ـ كما ـ كُم ـ كُنَّ ـ هُ ـ ها ـ هما ـ هنَّ، التي في: شكرني ـ شكرنا ـ شكركَ ـ شكركِ ـ شكركما ـ شكركُنَّ ـ شكرهُ ـ شكرها ـ شكرهما ـ شكرهم ـ شكرهُنَّ.

(٦) وهي، عند النحاة، الضمائر السابقة نفسها إذا كانت متصلة بالأسماء، نحو: كتابي ـ كتابنا كتابكَ ـ كتابكِ ـ كتابكما ـ كتابكم ـ كتابكنَّ ـ كتابُه ـ كتابها ـ كتابهما ـ كتابهم ـ كتابهنَّ.

(٧) انظر: عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢١٩ ـ ٢٣٤.



أولاً: ضمائر التكلّم: وهي أعرف الضَّمائر وأخصّها؛ لأنّه لا يشارك المتكلِّم أحد، وتكون إمّا للمتكلِّم المفرد، وإمّا لأكثر من متكلِّم.

١ ـ ضمير التكلّم المفرد، ويستعمل للمذكَّر والمؤنَّث معاً[١]، فيقول الذكر وتقول الأنثى: «أنا قرأتُ كتابي». وهذا الضمير في حال الانفصال، هو «أنا» الذي اتخذ في لهجات القبائل العربية متعدِّدة، منها: «إنْ» (بتسكين النون) «أنَهْ» (بإلحاق هاء السكت)، «هَنَ» (بإبدال الهمزة هاء)، «آنَ» (بمدّ الهمزة)، و«أَنَا» (بإثبات الألف الأخيرة في الوصل والوقف «بنو تميم»). أمّا الصورة الأدبيّة الشائعة لهذا الضمير والمستعملة اليوم فهي «أنا» بإثبات الألف وقفاً، وإسقاطها وصلاً إلا للضرورة الشعريّة[٢]. ويُشار إلى المتكلِّم المفرد في الاسم بالياء[٣]، نحو: «كتابي»، وفي الفعل بالتاء المضمومة إذا كان المتكلِّم فاعلاً أو نائب فاعل، نحو «كافأتُ، كوفِئْتُ»، وبالياء الساكنة[٤] المسبوقة بنون مكسورة، إذا كان المتكلِّم في محل نصب، نحو: «ضربني»[٥]. وتجدر الملاحظة أنّ نون «ني»

(١) وهذه الظاهرة موجودة في الفرنسية والإنكليزية والعبرية والسريانية وغيرها، ولعلّ ذلك يعود إلى أن المتكلم لا يحتاج إلى بيان جنسه، فهو معروض على المخاطب، ولا يهمه أن يتحدّث بنفسه عن طبيعة جنسه.

(٢) انظر: الرضي: شرح الكافية ٢/ ٩.

(٣) توخّيًا للاختصار، لن ننصّ على مكان الضمير المتصل، إذا اتصل ـ كما في معظم حالاته ـ بآخر الكلمة.

(٤) وقد تُحذف الياء، فتبقى النون المكسورة دلالة على المتكلِّم المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقوله: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١].

(٥) لقد لحظ سيبويه هذا الأمر وسجّله قائلاً: «اعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلّم «ني» وعلامة إضمار =

التي يُشار بها إلى المتكلِّم المفرد المنصوب، قد تُحذف أحياناً إذا اتصلت بـ «إنَّ» وأخواتها، نحو: إنِّي، كأنِّي، أنِّي، لكني، لَعلِّي. وربَّما يعود هذا الحذف إلى اجتماع الأمثال (النون المشدّدة في «إنَّ»، و«أنَّ»، و«لكنَّ»، ونون «ني») أو المتقاربات (اللام المشدّدة في «لعلّ» ونون «ني»). أمّا «ليت»، فلمّا لم يكن في آخرها نون، ولا ما يُشبه النون لزمتها النون، ولم يجز حذفها إلّا في ضرورة الشعر[١].

وأمّا اسم الفاعل، فالغالب أن يليه ضمير الجر باعتباره مضافاً إليه، سواء في ذلك وجود أداة التعريف مع اسم الفاعل أم عدم وجودها، لكنّ سيبويه وابن يعيش يريان أنّ الضمير في قولهم: «الضاربي» هو ضمير نصب، لأنّه إذا حلّ محلّه اسم ظاهر لم يكن إلا منصوباً، نحو: «الضارب زيداً»، بخلاف «ضاربي»، فإنّنا إذا وضعنا اسماً مكان الياء فيها، لا يكون إلّا مجروراً، نحو: «ضارب زيدٍ»[٢]. ويندر اتصال ضمير النصب «ي» باسم الفاعل، وذلك في أبيات قليلة، منها (من الوافر):

أَمُسْلِمُني إلى قومٍ شراحِ

وَ (من الكامل):

ليسَ الموافِيني ليُرْفَدَ خائباً

وَ (من البسيط):

وليس حاملُني إلَّا ابنُ حمّالِ[٣]

ولعلّ الضرورة الشعريَّة هي التي سوَّغت ذلك.

وأمّا بالنسبة إلى أسماء الأفعال، فقد تضاربت آراء النحاة تضارباً شديداً بالنسبة إلى الضمير الذي يلحقها، أَهُوَ ضمير نصب أم ضمير جر[٤]، أمّا الرضيّ فيُجيز الصِّيغَتين؛ لأنّ مراعاة معنى الفعليّة فيها تستلزم ضمير

= المجرور المتكلِّم: الياء» (سيبويه: الكتاب ١/ ٣٨٦). لكن النحويِّين، إمعاناً منهم في اطراد قواعدهم العامة، ساووا بين ضميري النصب والجر للمتكلِّم، معتبرين الياء علامة الإضمار، وجاعلين النون حرفاً زائداً يقي الفعل من الكسر الذي تستلزمه الياء (السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٤). وقد قرّر الرضي أموراً فلسفيّة فيما يتعلّق بوجودها بعد أفعال معتلّة الآخر، أو متصلة بألف الاثنين. (الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢١ ـ ٢٢)، كما علّل ابن يعيش اختيار النون دون غيرها للوقاية بأربعة أسباب، هي: ١ ـ قربها من حروف المدّ واللين. ٢ ـ اشتراكها معها في حروف الزيادة. ٣ ـ كونها إعراباً في الأفعال الخمسة كما تكون حروف المد واللين إعراباً في التثنية والجمع والأسماء الستة. ٤ ـ كونها علامة إضمار. (ابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ١٢٣). وقد علّل ابن مالك تسمية النون هنا، لا لأنها تقي من التباس أمر المذكَّر بأمر المؤنّث، ومن التباس ياء المتكلِّم بياء المخاطبة فيه، ومن التباس الفعل بالاسم (السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٤). و«لتكذيب دعوى أنّ هذه النون جاءت لوقاية الفعل من الكسر، نجدها تظهر مع عدد كبير من الحروف والأدوات، وتختفي من بعض الأفعال وتظهر في العبرية مع المصدر وهو اسم». (عن محمد سالم الجرح: «نظرة تحليليّة مقارنة على الضمائر العربيّة». ص ٦٦).

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٨٦؛ وابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ١٢٣؛ والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٨٦؛ وابن يعيش: شرح المفصَّل ٣/ ٨٩.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٤؛ والرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٣.

(٤) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٤؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١٣٤؛ وسيبويه ١/ ٣٨٦؛ والرضيّ: شرح الكافيّة ٢/ ٢٣.

النصب، ومراعاة معنى الاسميّة تستلزم ضميرَ الجر[1].

من ناحية أخرى نشير إلى أنّ بعض الفلاسفة وعلماء النفس، قد استعملوا ضمير المتكلّم المفرد المنفصل، بدلالة فلسفيّة ونفسيّة، فخرج من كونه ضميراً إلى الاسميّة، وعومل معاملة الأسماء العاديّة، إذا اتصلت به «أل» ثم صارت ملازمة له. وهم يعنون به: «الشخصية الخاصة لإنسان معيّن»[2].

٢ ـ الضمير لأكثر من متكلِّم: وهو «نحنُ»، في حال انفصاله، و«نا» في حال اتصاله بالاسم أو بالفعل الماضي[3]، نحو: «شكرْنا، شكرَنا، كتابنا».

وضمير المتكلِّمين، المنفصل منه والمتَّصل، واضح الدلالة على أكثر من متكلم واحد[4]، لكنه كمفرده، يفتقر إلى الدلالة على النوع، إذ هو صالح للذكور والإناث، فيقال: نحن فاعلان، أو فاعلتان، أو فاعلون، أو فاعلات، وقد يخرج هذا الضمير، عن دلالته الأصليّة، فيدلّ على متكلّم واحد، ويكون الدافع إلى هذا الاستعمال إمّا:

ـ الرغبة في التعظيم، أي: تعظيم المتكلِّم نفسه، كما نجد في القرارات التي تصدر عن الملوك والرؤساء أو القضاة، نحو: «نحن، رئيس الجمهوريّة، نرسم ما يلي. . .». وأمثلة هذا النوع كثيرة جدًّا في القرآن الكريم، وذلك في كلام الله عن ذاته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ [الكوثر: ١].

ـ التعبير عن الجماعة التي يمثِّلها الواحد، كقولك: «نحن نرى. . .». فكأنك تخبِّر بنون الجمع عن نفسك وأهل مقالتك.

ـ الابتعاد عن معنى الأنانيّة الملحوظ في استعمال ضمير المتكلِّم المفرد، والاقتراب من معنى مشاركة المخاطب للمتكلِّم في التعبير. وهذا هو الشائع في كتابات المؤلِّفين المعاصرِين، كقولهم: «نستنتج»، نستخلص. . . إلخ، ويكون المؤلِّف هو وحده الذي «استنتج» أو «استخلص». . . إلخ.

ثانياً: ضمائر الخطاب: وهي أضعف في التعريف من ضمائر التكلّم؛ لأنّه قد يكون بحضرتك اثنان أو أكثر، فلا يُعلم أيَّهم تخاطب. وهذه الضمائر ثلاثة أقسام:

أ ـ ضمير المخاطب المفرد، وهو في حالة انفصاله «أنتَ» للمذكر، و«أنتِ» للمؤنث، أما في حالة اتصاله فيكون:

ـ تاءً مفتوحة في آخر الفعل الماضي إذا كان مسنداً إلى مخاطب مذكر، نحو:

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٢١/٢٣.

(٢) علي زيعور: مذاهب علم النفس المعاصر. ط ١، دار الأندلس، بيروت ١٩٧١، ص ٢٢٩.

(٣) سواء كان المتكلِّمون في محل رفع أم في محل نصب أو جرّ.

(٤) ليس في ضمائر التكلّم العربيّة، ضمير للمثنّى، مع احتفاظ لغتنا بضمائر للتثنية في الخطاب والغياب، وهذه الظاهرة موجودة في بعض اللغات الساميّة كالعبريّة والسريانية، وبعض اللغات اللاتينية، كالفرنسيّة، والإيطالية، وغيرهما.

«اجتهدت»، وتاءً مكسورة إذا كان مسنداً إلى مخاطب مؤنث، نحو: «اجتهدتِ».

- ياءً إذا كان المخاطب مؤنثاً، نحو: «أنتِ تدرسين، ولن ترسبي».

- كافاً في الاسم، وفي الفعل إذا كان المخاطب مفعولاً به. وتكون هذه الكاف مفتوحة، إذا كان المخاطب مذكَّراً، نحو: «قرأت كتابكَ فعظَّمتك»، ومكسورة إذا كان المخاطب مؤنَّثاً، نحو: «قرأتُ كتابكِ فعظّمتكِ». وقد اختصَّت كاف المؤنَّثة المخاطَبة بمميِّزات لهجيّة في الوقف، ففي لهجة هوازن وبكر بن وائل تلحقها سين، وقد عُرفت هذه الخاصة بكسكسة هوازن[1]، نحو: «أبوكِس» (أي: أبوك)، وفي لهجة ربيعة تلحق الشين كاف المؤنث في الوقف، وقد عُرفت هذه الخاصة باسم كشكشة ربيعة[2]، نحو: «أمّكِش» (أي: أمُّكِ)، وقيل أيضاً: إنّ بعض تميم وأسد يجعلون مكان كاف المؤنّث في الوقف شيناً، وقد يجري الوصل مجرى الوقف، ومثَّلوا لذلك بقول مجنون بني عامر (من الطويل):

فَعَيناشِ عيناها، وجيدُشِ جِيدُها
سوى أنَّ عظمَ السَّاقِ مِنْشِ دقيقُ[3]

ب - ضمير المخاطب المثنى[4]، وهو في حالة انفصاله «أنتما»، أما في حالة اتصاله فيكون:

- «تُما» في الفعل الماضي المسند إلى المخاطب المثنّى، نحو: «أنتما نجحتما».

- ألفاً في آخر الفعل المضارع وفعل الأمر، نحو: «أنتما تلعبان ولم تدرسا، ولن تنجحا، انتبها». الملاحظ هنا أنَّ ألف الاثنين المتصلة بالفعل قد يراد بها مخاطب واحد، ومنه قوله تعالى مخاطباً النبيّ مالِكاً خازن جهنّم: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾[5] [ق: ٢٤]، وكقول الشاعر (من الطويل):

---

(١) ابن جني: الخصائص ٢/ ١١.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٦ - ٢١٧. ويذهب بعضهم إلى أنّ كاف المؤنث تصبح «تِسْ» في لهجة هوازن، و«تِشْ» في لهجة ربيعة، أي: أنّها تبدل تاء ثُم يُزاد بعدها سين أو شين. (انظر: مجلة كلية الآداب، القاهرة، أيار ١٩٤٨، ص ٢٨ - ٢٩).

(٤) ربما تنفرد العربيّة بصيغتي التثنية في ضمائر الخطاب والغيبة، إذ لا نجد هاتين الصيغتين في الفرنسية والإنجليزية وغيرهما. (انظر: أنيس فريحة: نحو عربية ميسَّرة. ص ١٣٠).
ويلاحظ أنّ هذا الضمير مأخوذ بإلحاق ألف الاثنين بصيغة جمع المذكر «أنتم» لذلك وضعه المستشرق برجستراسر بعد ضمائر الجمع في الجدول. انظر كتابه: التطور النحوي. ص ٥٠.

(٥) وفي لفظ التثنية هنا أوجه أخرى، منها:
أ - أنه خطاب الملكين.
ب - هو لواحد، والألف عوض من تكرير الفعل، أي: أَلْقِ أَلْقِ.
ج - هو لواحد، ولكن خرج على لفظ التثنية على عادتهم، وذلك أنَّ الغالب من حال الواحد منهم أن يصحبه في السفر اثنان.
د - أنّ الألف بدل من النون الخفيفة، وأجري الوصل مجرى الوقف. (انظر: العكبري: التّبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٧٥ - ١١٧٦).

فإنْ تَزْجراني يابْنَ عفّانَ أَنْزَجِرْ
وإن تَدَعاني أحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا[١]

- «كما» في الاسم، وفي الفعل إذا كان المخاطبان في محل المفعول به، نحو: «كافأتكما لتهذيبكما».

والجدير بالملاحظة أنَّ ضمير المخاطب المثنّى لا يدلّ على الجنس، إذ يصلح لخطاب اثنين من الذكور أو اثنتين من الإناث، سواء أكان منفصلاً أم متّصلاً.

ج - ضمير جماعة المخاطبين الذكور، وهو:

- «أنتم» في حال الانفصال، إمّا بضم الميم كما نجد في الشِّعر[٢]، أو عند وصل الضمير بكلمة تبدأ بحرف ساكن[٣]، وإمّا بتسكين الميم، وهذا هو الشائع. أمّا في حالة الاتصال، فيكون:

- «تُمْ» في نهاية الفعل الماضي المسنَد إلى المخاطبين الذكور، نحو: «أنتم شكرتم». وتُضم ميم «تم» وتمدّ ضمّتها واواً عند اتصال هذا الفعل بضمير في محل نصب مفعول به، نحو: «وجدتموه، أكرمتموني، كلَّفتمونا».

- الواو في نهاية الفعل المضارع وفعل الأمر المسندَين إلى المخاطبين الذكور، نحو: «أنتم تدرسون، ولم تتكاسلوا، تابعوا دروسكم».

- «كُمْ» في نهاية الاسم، أو في نهاية الفعل إذا كان «المخاطبون في موضع المفعول به، نحو: «سأكافئكم على كتباكم».

والجدير بالملاحظة هنا أنّ ضمير الجمع في الخطاب قد يستعمل للمخاطب المفرد[٤]، وذلك في حالات منها:

- تعظيم المخاطب وبخاصة إذا كان صاحب سيادة، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾[٥] [المؤمنون: ٩٩]، ونحو: «سيادتكم».

- إظهار التأدب وبخاصة في خطاب من ليس بينك وبينه إلفة، كما في الأساليب: «تفضلوا بقبول التحية - ردًّا على طلبكم»، وكما في التحية الإسلامية: «السلام عليكم - وعليكم السلام».

- إظهار التودد إلى شخص مألوف لدى المتكلِّم، وقد كثر هذا الأسلوب في الشعر الغزليّ، ومن ذلك قول جميل بن معمر (من الطويل):

سَأَمْنَحُ طَرْفي حينَ أَلْقاكِ غَيْرَكُمْ
لكيما يَرَوا أَنَّ الهوى حَيْثُ أَنْظُرُ

---

(١) المرجع السابق. ٢/ ١١٧٦.
(٢) وقد يُمدّ الضم، فتصبح «أنتمو».
(٣) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥].
(٤) وهذه الظاهرة معروفة في الفرنسية والألمانية والإيطالية وغيرها (انظر: Roger Broun and Albert Gilman: the pronouns of power and solidarity, Readings in the sociology of language, edited By: Joshua A. Fishman. Paris. 1968. PP. 252 - 254).
(٥) وهناك وجهان آخران لهذه الآية، أولهما أنّه أراد: يا ملائكة ربّي ارجعون، وثانيهما أنّه دلَّ بلفظ الجمع على تكرير القول، فكأنه قال: ارجعني، ارجعني.
(انظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٦٠).

أُقَلِّبُ طَرْفي في السَّماءِ لَعَلَّهُ
يُوافِقُ طَرْفي طَرْفكمُ حينَ يَنْظُرُ[١]

د ـ ضمير المخاطبات الإناث، وهو «أنتُنَّ» في حالة الانفصال، أما في حال الاتصال، فيكون:

ـ «تُنَّ» في نهاية الفعل الماضي المسند إلى المخاطبات، نحو: «أنتنَّ شكرتنَّ».

ـ نون مفتوحة في نهاية الفعل المضارع المسند إلى المخاطبات، وفي نهاية فعل الأمر، نحو: «أنتنَّ تشكرْن ـ اشكرْنَ».

ـ «كنَّ» في نهاية الاسم، أو في نهاية الفعل إذا كانت المخاطبات في موضع المفعول به، نحو: «سأكافئكنَّ على كتابكنَّ».

ثالثاً: ضمائر الغَيْبة: إنّ هذه الضمائر تمثِّل قسماً مختلفاً عن سائر الضمائر في العربية. ويعود هذا الاختلاف إلى الدلالة والتعريف والبنية، ففي حين تُشير ضمائر التكلّم والخطاب إلى حاضر، تشير ضمائر الغياب إلى غائب لا يُعرف حتى يفسَّر ـ كأسماء الإشارة والموصول ـ بعائد يدلّ عليه. وهي من ناحية ثانية أضعف الضمائر تعريفاً، حتى إنَّ بعضهم عدَّها نكرة، ذاهباً إلى أنّ كناية النكرة نكرة، وضمير الغائب يُكنّى به عن النكرة والمعرفة[٢].

وهي من ناحية ثالثة تصاغ من مادة مختلفة عن المادة التي تصاغ منها بقية الضمائر المنفصلة، ففي حين تبدأ ضمائر التكلّم والخطاب[٣] بلفظة «أنْ»، تبدأ ضمائر الغيبة بالهاء. زدْ على ذلك، أنّ ضمائر الغيبة ـ كما سيجيء ـ تقع، بخلاف ضمائر التكلّم والخطاب، على جميع الموجودات عاقلة أو غير عاقلة، كما أنَّ اللبس يقع كثيراً في مفسِّرها سواء تعدَّد مرجعها أم لَم يتعدَّد، ولذلك عقد صاحب إعراب القرآن باباً خاصًّا ببيان مرجع ضمير الغائب سمّاه «ما جاء في التنزيل من المضمرين إلى أي شيء يعود ممّا قبلهم»[٤].

ولعلّ ضمائر الغياب أقرب إلى الإشارة منها إلى الضمائر الشخصيّة[٥]، إذ لها «وظيفة إشارية بإشارتها إلى عائدها بالإضافة إلى وظيفتها الضميريّة، ولذلك فإنها تحتل مكانة وسطى بين ضمائر التكلّم والخطاب من ناحية، وبين أسماء الإشارة من الناحية الأخرى»[٦].

وهذه الضمائر، كضمائر الخطاب، ثلاثة أقسام:

---

(١) جميل بن معمر: الديوان. دار الكتاب العربي بيروت. ١٩٩٢ ص ٩٠.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ٨٥.
(٣) إلّا ضمير المتكلمين المنفصل «نحن».
(٤) الزجاج: إعراب القرآن ٢/ ٥٥٢.
(٥) يقول جرجي زيدان: أما اسم الإشارة «ها» فَبَيْنَه وبين ضمير مطلق الغائب نسبة قريبة، إمّا لفظاً، فإنّ الأصل في كليهما الهاء، وإمّا دلالة، فلأنّنا نقصد بكل منهما ما ليس بالمتكلِّم ولا بالمخاطب، ولم تزل أسماء الإشارة في كثير من اللغات تستعمل حيثما نستعمل نحن ضمير الغائب». (انظر كتابه: الفلسفة اللغويّة. ص ١٢٦).
(٦) محمد سالم الجرح: «نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية». مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢٢، سنة ١٩٦٧، ص ٥٧.

أ ـ ضمير الغيبة المفرد، ويكنّى به عن أي شيء من الموجودات، عاقل أو غير عاقل، حسّيّ أو معنويّ، كما سنرى في الشواهد. ويكون في حالة الانفصال «هُوَ» (بضم الهاء وفتح الواو) للغائب، و«هِيَ» (بكسر الهاء وفتح الياء) للغائبة، وفيهما لهجات، منها:

ـ تسكين الهاء إذا دخل على كل واحدة منهما واو العطف أو فاؤه أو لام الابتداء[(١)]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [النحل: ١٢٦].

ـ تشديد الواو «هُوَّ» والياء «هيَّ» كما في لغة هَمَدان[(٢)]. أو إسكانهما «هُوْ»، «هيْ». كما في لغة قيس وأسد[(٣)].

ـ حذف الواو والياء للضرورة الشعرية[(٤)].

ـ إلحاق هاء السكت بهما[(٥)].

أمّا في حالة الاتصال، فإن هذا الضمير يكون:

ـ غير ظاهر في الفعل الماضي أو المضارع المسند إلى الغائب المذكر، لكن مع عدم ظهوره، فإننا نعرف من صيغة الفعل أنّه مسند إلى الغائب المذكر، ذلك أنّ لكل ضمير صيغته الخاصة المتصلة بالفعل، فعدم وجود هذه الصيغة دلالة على إسناد الفعل إلى الغائب المذكَّر. وتلحق بالفعل الماضي تاء ساكنة[(٦)] إذا كان الفعل مسنداً إلى غائبة مؤنثة.

ـ هاء في نهاية الاسم والحرف، ونهاية الفعل إذا كان الغائب مفعولاً به. وإذا كان الغائب مذكراً، فإنَّ الأصل في هذه الهاء أن تُضَم إلّا إذا جاءت بعد حرف مكسور، أو ياء ساكنة فتُكْسَر[(٧)]، وأن تشبع إذا وَلِيَتْ متحرّكاً فيتولَّد

(١) ابن يعيش: شرح المفصَّل ٣/ ٩٨. وقد أضاف ابن مالك أنّ الهاء من «هي» قد تسكَّن بعد الهمزة والكاف. انظر: كتابه شرح التسهيل ١/ ١٥٧ ـ ١٥٨.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٩٦ ـ ٩٧؛ وابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٥٩.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصَّل ٣/ ٩٧ ـ ٩٨؛ وابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٥٨.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ٩٦ ـ ٩٧.
(٥) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢١٠.
(٦) لم يعتبر النحاة التاء في نحو: «شربتْ هند» ضميراً بل علامة للتأنيث؛ لأنهم أرادوا اطراد قواعدهم متمسّكين بنظرية العامل التي تقتضي عدم وجود فاعلين لفعل واحد. فإذا اعتبرنا التاء في «شربتْ» ضميراً فاعلاً، يصبح لهذا الفعل فاعلان: التاء و«هند»، وهذا محال عندهم. وهذا المذهب نفسه، دفعهم إلى اعتبار واو الجماعة وألف التثنية ونون النسوة قبل الفاعل فيما سمّي بلغة «أكلوني البراغيث»، وهي لهجة طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب، علامات للجمع والتثنية. وعندنا أنّ ما سُمّي بتاء التأنيث، والتاء التي في أول المضارع تأتي للغائبة أو للغائبتين، تاء واحدة تدلّ على الغياب والجنس، دون أن تختلف كثيراً عن الواو في قولنا: «الطلاب نجحوا»، أو الألف في: «الطالبان نجحا» أو النون في: «الطالبات نجحْن»، وكلها إشارات تدل على المسند إليه، دون أن تكون هي المسند إليه، كما سنفصِّل في النقطة التالية من هذا الفصل.
(٧) أما الحجازيّون فيَضمون مطلقاً، فيقولون: «بِهُو ـ تأتيهُ» (السيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٨؛ والرضي: شرح الكافية ٢/ ١١).

عن الضم واو، نحو: لَهُو، وعن الكسرة ياء، نحو: بِهِي[١]. أما إذا ولِيَتْ ساكناً فيكثر اختلاس الضمَّة والكسرة، نحو: «مِنْهُ، تأتِيهِ، نرجُوهُ»[٢]، وقد قرَّر النحاة أنَّه إذا حُذِفَ ما قبل الهاء جزماً أو وقفاً، جاز في الهاء التحريك مع الإشباع، والتحريك مع الاختلاس، والتسكين[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ﴾[٤] [الزمر: ٧].

وأمّا إذا كان الغائب مؤنَّثاً، فإنّ الهاء تُفتح وتُمد[٥]، نحو: «التلميذة كافأها معلِّمُها».

والجدير بالملاحظة هنا، أنّ ضمير الغائب قد يُتَّخذ بديلاً من ضمير المتكلِّم[٦]، وذلك ما يعرف عند البلاغيِّين بالالتفات، أي: تحويل الضمائر عن استمرار نسقها المألوف، وفي القرآن الكريم كثير من الشّواهد على هذا الأسلوب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥﴾ [النحل: ٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧].

وقد استعمل بعض الفلاسفة وعلماء النفس ضمير الغائب المنفصل «هو» فخصّوه بدلالة فلسفيَّة ونفسيَّة، فخرج من كونه ضميراً إلى الاسميَّة، فعومل معاملة الأسماء العاديّة، إذا اتصلت به «أل» وصارت ملازمة له، وهم يعنون به «جملة الميول الموجِّهة لبعض النشاطات الفرديّة»[٧]، أو «الطبيعة الخام قبل تماسها واختباراتها بالعالم الواقعيّ»[٨].

ب ـ ضمير الغَيْبة المثنى، ويُكنّى به، كمفرده، على أيِّ شيء من الموجودات، عاقل أو غير عاقل، حيوان أو جماد، حسِّي أو معنويّ، ويستوي في ذلك المتصل والمنفصل. وهو «هما»[٩] في حالة انفصاله، أو في حالة اتصاله بالاسم أو بالحرف، أو بالفعل إذا كان الغائِبَيْن في موضع المفعول به، نحو: «كافأهما لعملهما»، أما في سائر أوجه الاتصال، فيكون:

ـ ألفاً في نهاية الفعل الماضي المسند إلى الغائبين (ويميَّز المثنى المؤنَّث من المثنى

---

(١) ويُلاحظ أنّ الواو والياء اللتين هما حركتا إشباع هنا، لا تُكتبان إلا في الكتابة العروضيَّة. وقد ذكر النحاة أنّ بني عقيل وبني كلاب كانوا يختلسون حركة الهاء ويُسكِّنونها إذا وليت متحرِّكاً (الرضي: شرح الكافية ٢/ ١٠ ـ ١١؛ وابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

(٢) ورجَّح سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين، نحو: «مِنْه». (ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٤٤).

(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/ ١١؛ وابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤) قرئت الهاء في «يرضه» بالتسكين، وبالكسر، وبالكسر مع الإشباع.

(٥) وقد ورد عدم المدّ نادراً. (انظر: المالقي: رصف المباني في حروف المعاني تحقيق أحمد الخراط. مطبعة زيد بن ثابت بدمشق، ١٣٩٥ هـ ص ١٥).

(٦) وهذه الظاهرة موجودة في بعض اللغات الأوروبيّة، كالألمانية مثلاً (انظر: محمود السعران: اللغة والمجتمع. ص ١٦٥).

(٧) علي زيعور: مذاهب علم النفس المعاصر. ص ٢٢٨.

(٨) المرجع نفسه. ص ٢٢٩.

(٩) وتعامل هاء «هما» معاملتها في ضمير المفرد فيما يختصّ بالضم والكسر.

المذكَّر بوساطة تاء التأنيث) وفي نهاية الفعل المضارع المجزوم أو المنصوب (ويميِّز المثنَّى المؤنَّث من المثنَّى المذكَّر هنا بالياء في أول المضارع المسند إلى الغائبَين، وبالتاء في أول المضارع المسند إلى الغائبتين)، نحو: «التلميذان دَرَسا فلن يَرْسُبا ـ التلميذتان درستا فلن تَرْسبا».

ـ ألفاً في نهاية الفعل المضارع المسند إلى المخاطبَين، نحو: «هما يدرسان ـ هما تدرسان لم يدرسا ـ لن تدرسا».

ـ ضمير جماعة الغائبين، وهو مختص، في الأغلب الأعمّ[1]، بالعاقل، سواء المنفصل منه أو المتصل، وهو:

أ ـ للغائبين الذكور: «هم» في حال الانفصال، ويُقرأ بضم الهاء وتسكين الميم، لكنّ العرب يضمّون الميم إذا وليها ساكن، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، ويظهر أنَّ بعض بني سليم كانوا يكسرونها قبل الساكن[2].

وأمّا في حالة الاتصال، فيكون:

ـ واواً ساكنة في آخر الفعل الماضي، أو المضارع، المسندَين إلى الغائبِين الذكور، نحو: «هم درسوا، لَنْ يرسبوا، لم يتكاسلوا».

ـ «هم» في آخر الاسم، أو الفعل إذا كان الغائبين في موضع المفعول به، نحو: «سأكافئهم على كتابهم». وفي حركة الميم[3]، لغات عدّة، منها خمس لغات إذا وقعت بعد كسر[4]، وخَمْس أُخَر إذا وقعت بعد ضم[5].

ب ـ للغائبات الإناث: «هُنَّ» أو «ها» في حال الانفصال، أو في حالة الاتصال بالاسم، أو بالحرف، أو بالفعل إذا كانت الغائبات في موضع المفعول به، نحو: «الطالباتُ كافأتهُنَّ

---

(١) وقد ورد لغير العاقل في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

(٢) ومنه قول الشاعر (من الكامل):

مِنْهُمْ بِطانَتُهُمْ وَهُمْ وُزراؤُهُمْ ... وَهُمِ المُلُوكُ وَمِنْهُم الحُكَماءُ

انظر: السيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٩.

(٣) أما الهاء فيها فتعامل معاملتها في ضمير المفرد فيما يختصّ بالضم والكسر. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١١).

(٤) وهي:

١ ـ التسكين، نحو: «عليهِمْ» وذلك في الوقف، أو الوصل إذا كان ما بعدها متحرِّكاً.

٢ ـ و٣ ـ الكسر أو الضم، نحو: «عليهِم، عليهِمُ» وذلك في الوصل إذا كان ما بعدها ساكناً.

٤ ـ و٥ ـ الضم مع الإشباع أو الكسر معَ الإشباع، نحو: «عليهِمُو، عليهِمِي» وذلك في الوصل إذا كان ما بعدها متحركاً.

(٥) وهي:

١ ـ و٢ ـ الضم (وهو الأقيس)، والكسر (وهو لغة قليلة)، نحو: «غلامُهُمُ، غلامُهُمِ» وذلك إذا كان ما بعدها ساكناً.

٣ ـ و٤ ـ و٥ ـ التسكين (وهو الأشهر)، أو الضمّ مع الإشباع، أو الكسر مع الإشباع، نحو: «غلامُهُمْ، غلامهمُو، غلامُهُمِي، وذلك إذا كان ما بعدها متحرّكاً (انظر: الرضي: شرح الكافية ٢/ ١١ ـ ١٢).

على كتابهن ـ أو كافأتها على كتابها». و«الطالبات ذهبتُ إليهنّ أو إليها»، ونون مفتوحة في آخر الفعل المسند إلى الغائبات، نحو: «الطالبات نجحْنَ»، و«الطالباتُ يدرسنَ دروسهن».

ويُلاحظ هنا أن ضمير الغائبات الإناث قد يكون ضمير الغائبة المفردة نفسه. وقد نصَّ النحاة[1] أنّه إذا كانت الغائبات جمع مؤنث سالم لِما لا يَعْقِل، فالأفضل أن يكون ضميرها ضمير المفردة الغائبة المؤنّثة، أمّا إذا كانت عاقلات، فالأفضل أن يكون ضميرها «هنَّ» في حال الانفصال أو الاتصال بالاسم، أو الحرف، أو الفعل إذا كانت الغائبات في موضع المفعول به، ونون مفتوحة في آخر الفعل المسند إلى الغائبات.

وفيما يلي جدولان يميِّزان الضمائر المنفصلة والمتصلة:

		الضمير المنفصل	الضمير الفاعل مع الفعل الماضي		ضمير الفاعل مع فعل الأمر	ضمير المفعول به مع الفعل
	المفرد (المذكر والمؤنث)	أنا	فعلتُ تُ	أفعلُ ـ		شكرني ي
	المثنى أو الجمع (المذكر والمؤنث)	نحن	فعَلْنا نا	نَفعلُ ـ		شكرَنا نا
	المفرد المذكر	أنتَ	فعلتَ تَ	تفعل ـ	إفْعَلْ ـ	شكركَ كَ
	المفرد المؤنث	أنتِ	فعلتِ تِ	تفعلين ي	إفعلي ي	شكركِ كِ
	المثنى (المذكر والمؤنث)	أنتما	فعلتُما تُما	تفعلان ا	افعلا ا	شكركما كما
	جمع المذكر	أنتم	فعلتُم تُم	تفعلون و	افعلوا و	شكركم كمْ
	جمع المؤنث	أنتُنّ	فعلتُنَّ تُنَّ	تَفْعَلْنَ نَ	افْعَلْنَ نَ	شكركنّ كنّ
	المفرد المذكر	هو	فَعَلَ ـ	يَفْعل ـ		شكره ه
	المفرد المؤنث	هي	فعلتْ ـ	تَفْعَل ـ		شكرها
	المثنى المذكر	هما	فعلا ا	يفعلان ا		شكرهما هما
	المثنى المؤنث	هما	فعلا ا	تفعلان ا		شكرهما هما
	جمع المذكر	هم	فعلوا و	يفعلون و		شكرهم هم
	جمع المؤنث	هُنّ	فعَلْن نَ	يَفْعَلْنَ نِ		شكرهنّ هُنّ

(١) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

		الضمير المنفصل	ضمير الجر مع الاسم	ضمير الجر مع حرف الجرّ
ضمائر المتكلم	المفرد (المذكر والمؤنث)	أنا	كتابي ي	لي ي
	المثنى أو الجمع المذكر والمؤنث	نحن	كتابنا نا	لنا نا
ضمائر الخطاب	المفرد المذكر	أنتَ	كتابُكَ كَ	لكَ كَ
	المفرد المؤنث	أنتِ	كتابُكِ كِ	لكِ كِ
	المثنى (المذكر والمؤنث)	أنتما	كتابكما كما	لكما كما
	جمع المذكر	أنتم	كتابكمْ كمْ	لكمْ كمْ
	جمع المؤنَّث	أنتُنَّ	كتابكنَّ كُنَّ	لكُنَّ كنَّ
ضمائر الغيبة	المفرد المذكر	هو	كتابه هـ	له هـ
	المفرد المؤنث	هي	كتابها ها	لها ها
	المثنى المذكر	هما	كتابهما هما	لهما هما
	المثنى المؤنث	هما	كتابهما هما	لهما هما
	جمع المذكر	هم	كتابهم هم	لهم همْ
	جمع المؤنث	هُنّ	كتابهنّ هُنّ	لهُنّ هُنّ

وبتأمّلنا هذين الجدولين نستخلص الملاحظات التالية:

١ ـ إنّ بنية ضمير المتكلِّمين المنفصل مختلفة تماماً عن بنية ضمير المتكلم المفرد[١]، بخلاف ما نجده في ضمائر الخطاب المنفصلة حيث نجد أنّ الهمزة والنون والتاء مشتركة (وما يلحق بها مكيّفات ضميريَّة دالّة على نوع المضمرين وعددهم)، وفي ضمائر الغيبة المنفصلة والمتصلة حيث نجد الهاء قاسماً مشتركاً لها جميعاً (وما يلحق بها مكيّفات ضميريَّة دالة على نوع المضمرين وعددهم). أمّا ضمير المتكلِّمين المتصل بغير الفعل المضارع، فالعلاقة ظاهرة بين صيغته «نا»، وصيغة مفرده «أنا»، إذ ليست الأولى سوى الثانية محذوفاً منها الألف.

٢ ـ إنّ ضمير المثنّى المنفصل، أو المتصل

(١) علّل بعضهم هذه الظاهرة بقوله: «إنّ النسبة بين المفرد والجمع في ضمير المتكلِّم ليست نسبة جمع إلى مفرد، فالجمع يتكوّن من أفراد متساوية أوَ متشابهة، وذلك على العكس من «نحن»، إذ إنها ليست عبارة عن «أنا» و«أنا» و«أنا»، بل عن «أنا» و«أنت» و«هو» و«هي». (انظر الرضي: شرح الكافية ٢/ ٧؛ وابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ٨١)، وهذا التعليل وأيّ تعليل آخر خارج عن نطاق اللغة مرفوض بنظرنا.

بالاسم أو بالفعل الماضي المسند إلى المخاطب[١] أو بالفعل إذا كان المخاطب أو الغائب في موضع المفعول به، يصاغ من ضمير جمع المذكّر بإضافة ألف عليه: أنتم ← أنتما. تُم ← تُما. كُم ← كما. هم ← هما)[٢].

٣ ـ إن صِيَغ الضمير المنفصل تختلف عن صيغ الضمير المتصل[٣].

٤ ـ إنّ صِيَغ الضمير المتَّصل تختلف باختلاف الفعل (ماضٍ، مضارع، أمر)، وبحسب ما يكون المتكلِّم أو المخاطب أو الغائب مسنداً إليه أم مفعولاً به[٤].

٥ ـ إن صِيَغ الضمير المتَّصل إذا كان المتكلِّم أو المخاطب أو الغائب مفعولاً به، لا تختلف عن صيغ الضمير المتصل بالاسم.

٦ ـ إنّ الضمائر المتصلة تقع في آخر الكلمة.

٧ ـ إنّ ضمائر التكلّم وضمير المثنى، سواء المنفصلة منها أم المتصلة، لا تدلّ على الجنس، ما عدا ضمير الرفع المتصل بالفعل الماضي المسند إلى الغائب المثنى (فَعَلا ـ فَعَلتا).

٨ ـ إنّ ضمائر الغياب المنفصلة التي للمثنّى والجمع، هي نفسها ضمائر النصب المتصلة أو ضمائر الجر المتصلة.

٩ ـ ليس في العربيّة ضمير رفع متصل للغائب المذكر المفرد في الفعل الماضي، ولا ضمير رفع متصل للمخاطب المفرد المذكر في فعل الأمر، فصيغة الفعل هي التي تدل عليهما.

١٠ ـ إنّ الألف قد تكون ضمير رفع متصل للمثنى المؤنَّث الغائب، كما قد تكون ضميراً للمخاطب المذكر والمؤنث، وذلك في الفعل المضارع المنصوب أو المجزوم. وسياق الكلام هو الذي يميِّز هذه الحالات.

٣ ـ الضمائر المتصلة: يعد معظم النحاة من بين الضمائر، ما يسمى بضمائر الرفع المتصلة، فالواو في «درسوا» في قولك: «الأولاد درسوا»، والألف في «درسا» في قولك: «الولدان درسا»؛ والنون في «درسنَ» في قولك: «الطالبات درسنَ»... ضمائر ويعربونها فاعلاً. ويلاحَظ أنّ واو الجماعة ونون النسوة لا تدلّان على خطاب ولا غياب، وألف الإثنين لا تدل على خطاب ولا غياب ولا تذكير ولا تأنيث، وياء المخاطبة هي في الأصل علامة للتأنيث فقط. هذه الملاحظة دفعت المازني إلى القول: إنّ «الأربعة: النون والألف والواو والياء حروف علامات، كتاء التأنيث في «قامت» لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل»... وشبهة المازني أنّ المضمر لما استَكَنَ في «فَعَلَ» و«فَعَلَتْ» استكن

---

(١) ليس في العربيَّة ضمير خاص بالمتكلِّم المثنّى.

(٢) لهذا السبب وضع المستشرق برجستراسر ضمير المثنى بعد ضمير الجمع في جدوله الخاص بالضمائر العربية (انظر برجستراسر: التطور النحويّ. ص ٥٠).

(٣) إلا ما نجده من حروف مشتركة في ضمائر الخطاب المنفصلة، والمتصلة بالفعل الماضي.

(٤) إلا ضمير التكلّم المثنى والجمع، فهو «نا» مع الفعل الماضي المسند إلى المتكلِّمين، ومع الفعل إذا كان المتكلِّمين في موضع المفعول به، وتميِّز العربيّة الحالة الأولى من الثانية بتسكين آخر الفعل، نحو: «شكَرْنا، شكرَنا».

في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في «فَعَلَتْ» للفرق[١]. وقد وافقه الأخفش في ياء المخاطبة[٢].

وقد أخذت لجنة تيسير النحو التي شكّلتها وزارة المعارف المصريّة في سنة ١٩٣٨ بمذهب المازني، بعد أن توسّعت فيه، إذ اعتبرت ضمائر الرفع المتصلة جميعاً، لا الواو والألف والنون وحسب، إشارات للتكلم أو الخطاب وللنوع والعدد، أما الركن المسند إليه فقد اعتبرته مفهوماً من السياق[٣]. ثم وافقها مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في السنة ١٩٤٥ على ما ذهبت إليه[٤]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ بعض المستشرقين يعتبرون ضمائر الرفع المتصلة لواحق للصِّيَغ الصرفيَّة الفعليَّة تدلّ على النوع والعدد مع المضارع والأمر، وتدلّ على الشخص والنوع والعدد مع الماضي.

وعليه، فالضمائر الشخصيّة عندهم، لا تشمل سوى ضمائر الرفع المنفصلة، وضمائر النصب والجرّ المتصلة[٥].

ويبدو أنّ الذي دفع النحاة إلى مذهبهم في الضمائر إيمانهم بنظريّة العامل، فقد قالوا: إنّ الفعل هو الذي يعمل الرفع في الفاعل، فالفعل «عامل» والفاعل «معمول»، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول[٦]، لذلك لا يصح إعراب «التلاميذ» مثلاً في قولك: «التلاميذ نجحوا» فاعلاً؛ لأنّ الفاعل «المعمول» لا يتقدَّم على الفعل «العامل». وعليه لا بدّ من اعتبار الواو في «نجحوا» فاعلاً، واعتبار «التلاميذ» مبتدأ خبره جملة «نجحوا». فمذهبهم إذاً فلسفيّ صناعيّ لا أثر له في الكلام، ولا يقوم على أيّ أساس لغويّ سليم[٧].

وعليه، فإنّنا مع لجنة تيسير النحو المصريَّة

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٧. وقد وافق المازني كثير من اللغويين المحدثين. انظر:
- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦. ص ٢١٨.
- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقديّة في النحو العربيّ. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ١/ ٧٣.
- داود عبده: أبحاث في اللغة العربيّة. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣. ص ٦٩ ـ ٧٧.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٧.

(٣) إبراهيم مصطفى وغيره: تحرير النحو العربيّ. دار المعارف، ١٩٥٨. ص ١١٤ ـ ١١٧.

(٤) المرجع نفسه. ص ٥. وانظر: مجلة مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة. ج ٦، سنة ١٩٥١، ص ١٨٩.

(٥) هنري فليش: العربيّة الفصحى. تعريب عبد الصبور شاهين. ط ١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦. ص ١٢٩، وص ١٦٢ ـ ١٦٥.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصَّل ١/ ٧٤.

(٧) أنكر ابن جني نظريَّة العامل فقال: «وإنّما قال النحويّون: عامل لفظيّ وعامل معنويّ ليروك أنّ بعض العمل يأتي من لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به... هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب الجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره». (ابن جني: الخصائص ١/ ١٠٩). وقد أخذ ابن مضاء القرطبي فكرة إنكار نظريّة العامل عن ابن جني، فوسّعها وأخرجها في شكل نظريّة دعمها بالأدلّة والبراهين، «فَشَرْط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلّا بعد عدم العامل، فلا ينصب «زيداً» بعد «إنّ» في قولنا: «إنّ زيداً» إلا بعد عدم «إنّ» (ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة. ص ١٩). وقد كثر اللغويّون المحدثون يرفضون نظريّة العامل. (انظر مثلاً: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ٢٢ ـ ٤٢؛ =

إلى اعتبار «الرجال» مثلاً في نحو: «الرجال قاموا» هي الفاعل أو المسند إليه، أما الواو في «قاموا» فضمير يشير إلى المسند إليه.

أمّا بالنسبة إلى دلالة الضمائر المتصلة، فالواقع أنَّ بعضها ناقص الدلالة بنفسه على مضمون الضمير الأصليّ، فالواو مثلاً في «يكتبون» و«تكتبون»، والنون في «يكتبنَ» و«تكتبنَ»، والألف في «يكتبان» و«تكتبان»، لا تميِّز بنفسها بين الغياب والخطاب[1]. لكنّنا إذا تفحّصنا مليًّا الأفعال التالية: «يكتبون، تكتبون، يكتُبْنَ، تكتُبْنَ، يكتُبان، تكتبان»، نرى أنّ الياء في «يكتبون، يكتبن، يكتبان»، تدلّ على الغياب، و«التاء في تكتبون، تكتبن، تكتبان» تدل على الخطاب[2]. ولما كان الأمر كذلك، جاءت العربيَّة بلواحق لهذه الأفعال، لتكمل دلالة الضمير الأصليّ، فجاءت بالواو للدلالة على العدد والجنس، وبالألف للدلالة على العدد[3]، وبالنون للدلالة على العدد والجنس، وبالياء في نحو: «تشكرين» للدلالة على الجنس والعدد[4]. وهكذا يكون الضمير في نحو: «تشكرين، تشكران، تشكرون، تشكرن، يشكران، تشكران، يشكرون، يشكرن» مؤلّف من لفظين: أولهما ما سمّي بحرف المضارعة، وثانيهما اللاحقة التي تلحق الفعل لتُكْمِل مع «حرف المضارعة» دلالة الضمير الأصليّ.

وعليه، فإننا نوافق النحاة في ما سمّوه ضمائر الرفع المتصلة، وبخاصة أنَّ هذه الضمائر إذا اتصلت بالفعل الماضي، أفادت ما يُفيده الضمير المنفصل في دلالته على التكلّم أو الخطاب أو الغيبة، وعلى العدد والجنس. زِدْ على ذلك أنّه من غير المقبول اعتبار الـ«نا» في نحو: «شكرْنا ضميراً»، وعدم اعتبارها كذلك في نحو: «شكَرَنا».

وعليه نكون أمام احتمالين: إمّا اعتبار الضمائر المتصلة جميعاً إشارات إلى الأشخاص والعدد والنوع على أن يكون الإسناد والإضافة والمفعوليّة وغير ذلك من الحالات النحويّة مفهوماً من التركيب، وإما أن نعتبرها ضمائر تقوم مقام الأسماء الظاهرة، فتكون هي المسند إليها والمضاف إليها والمفعولة. ومع رغبتنا في الابتعاد عن كل ما هو مستتر أو في النيّة، فإنّنا نميل إلى اعتبارها علامات ليست هي المسند إليه ولا المضاف إليه ولا المفعول به، بل إشارات إلى الأسماء الظاهرة التي تستحق هذه المواقع الإعرابيّة.

٤ ـ ضمائر النصب المنفصلة: تعتبر «إيا»[5]

= ومهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه. ص ١٦؛ وعباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص ٢١٤ ـ ٢١٥؛ وإبراهيم السامرائي: النحو العربيّ، نقد وبناء. ص ٢٠٠).

(١) أما ياء المخاطبة فهي كاملة الدلالة على مضمون الضمير في نحو «اشكري» إذ تدل على الخطاب والجنس والعدد. أمّا في نحو «تشكرين» فتدل على العدد والجنس وحسب، والذي يكملها في الدلالة هي التاء التي في أول الفعل «تشكرين» والدالة على الخطاب.

(٢) إنّ التاء تدل على الخطاب والغيبة إذا كان المرجع مؤنثاً مثنًى.

(٣) يُلاحَظ هنا أنّ الألف مثل ضمير المثنى المنفصل «أنتما» تنقصه الدلالة على الجنس.

(٤) أما الياء في نحو: «اشكري» فكاملة الدلالة على ما يدل عليه الضمير الأصليّ.

(٥) وفيها خمس لغات: «إيّاه» (بكسر الهمزة وتشديد الياء)، «أيّاه» (بفتح الهمزة وتشديد الياء)، «إِيَاه» (بكسرة =

ولواحقها من مشاكل الضمائر التي كثر حولها الخلاف واضطربت فيها آراء النحاة واللغويِّين على حد سواء. ويمكننا ترتيب الآراء التي قيلت فيهما على الوجه التالي:

أ ـ الآراء في «إيا»: وأهمها أن هذا اللفظ:

١ ـ اسم ظاهر يُضاف للضمائر خاصة، وهو في محل نصب[(١)].

٢ ـ اسم مُضْمَر يضاف إلى ما بعده، وهو في محل نصب[(٢)].

٣ ـ اسم مبهم يضاف إلى ما بعده للتخصيص، وهو في محل نصب[(٣)].

٤ ـ ضمير غير مضاف، وهو في محل نصب[(٤)].

٥ ـ حرف يُدَعَّم به الضمير[(٥)].

٦ ـ جزء من اسم هو بكماله الضمير[(٦)].

ب ـ الآراء في لواحق «أيا»: أهمها أنَّها:

١ ـ ضمير مضاف إليه في محل جرّ[(٧)].

٢ ـ حرف لبيان المقصود بما قبله، ولا محل له من الإعراب[(٨)].

٣ ـ ضمير في محل نصب دُعِّمَ بما قبله[(٩)].

٤ ـ جزء من اسم هو بكماله ضمير[(١٠)].

ولقد رَجَح في نهاية الأمر، الرأي القائل إنّ «إيا» ضمير، وما يلحقها أحرف مبنيَّة للمقصود ولا محلَّ لها من الإعراب. وعندما عدّ ابن يعيش ضمائر النصب المنفصلة[(١١)]، جعل «إيا»

= الهمزة وتخفيف الياء)، «أَيَاه» (بفتح الهمزة وتخفيف الياء)، و«هَيَّاه» (بإبدال الهمزة هاء مفتوحة وتشديد الياء). واللغة الأولى هي المشهورة في كتب النحو والاستعمال. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١٣؛ وأبا حيان الأندلسيّ: البحر المحيط. مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨ هـ، ١/ ٢٣).

(١) هذا الرأي للزجّاج والسيرافي. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١٢).

(٢) هذا الرأي لسيبويه والخليل والأخفش والمازني وأبي علي. (المصدر نفسه، الصفحة نفسها).

(٣) هذا الرأي لسيبويه حسب ما يَرْوي ابن يعيش في كتابه: شرح المفصّل ٣/ ١٠١. وهو للمبرد حسب ما يرويه ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٩٥.

(٤) هذاالرأي للبصريِّين. (انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٩٥).

(٥) هذا الرأي لابن كيسان وبعض الكوفيِّين. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٩٥).

(٦) هذا الرأي لبعض الكوفيِّين. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١٠٠).

(٧) هذا الرأي لأبي إسحاق الزجاج. (انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١٠٠).

(٨) هذا الرأي للبصريين. (انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٩٥).

(٩) هذا الرأي لابن كيسان وبعض الكوفيِّين. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٩٥).

(١٠) هذا الرأي لابن كيسان وبعض الكوفيِّين. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١٣؛ وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٩٥).

(١١) سُمِّيت كذلك لأنها غير متصلة باسم أو بفعل، ولأنها لا تقع إلا في محل نصب، كأن تكون في موقع المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، أو المستثنى، نحو قوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، أو خبراً لفعل ناقص، نحو قولك: «كان إياه»... إلخ.

والحرف اللاحق بها ضميراً واحداً[١]، وعلى هذا درجت الكتب النحويَّة المدرسيَّة[٢].

ويظهر أنّ السبب في اختلاف الآراء حول «إيا» ولواحقها، يعود إلى اختلاف بنيتها عن بقيَّة الضمائر من ناحية، وعدم وضوح معناها في المعاجم من ناحية أخرى.

ومعنى «إيا» في المعاجم العربيّة أنها «اسم مبهم» يقول الجوهري: «إيا اسم مبهم وتتصل به جميع المضمرات المتصلة التي للنصب، تقول: إياك وإياي وإياه وإيانا»[٣]. ويقول ابن منظور: وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، قال أبو منصور: لم أسمع في تفسير «إيّا» واشتقاقه شيئاً، قال والذي أظنّه ولا أحقه أنّه مأخوذ من: تآييتُه على تفاعَلْتُه، أي: تعمَّدتُ آيته وشخصه، وكأن «إيا» اسم منه على «فِعْلى»، مثل: «الذِّكرى» من «ذَكَرْت»، فكأنَّ معنى «إياكَ» أردت، أي: قصدتُ قصدَك وشخصَك، قال: والصحيح أنَّ الأمر مبهم يُكنَّى به عن المنصوب»[٤]. وجاء في «محيط المحيط»: «ولا يبعد أن تكون إيا» في الأصل اسماً بمعنى الوجود أو الملابسة أو النفس»[٥].

وأغلب الظنّ أن «إيا» اسم يؤدِّي معنى «نفس» التي للتوكيد، كما ذهب الزجّاج والسيرافي، لكنّها ملازمة للنصب[٦] والإضافة. ويؤيد ما نذهب إليه:

١ ـ أنّ الضمائر المتصلة بها هي نفسها ضمائر الجرّ المتصلة بالاسم، كما يتَّضح من الجدول التالي:

	تصريف «إيا»	تصريف «عصا»	تصريف «نفس»
مع ضمير التكلم المفرد	إياي	عصاي	نفسي
مع ضمير التكلم المثنى أو المجموع	إيانا	عصانا	نفسنا
مع ضمير الخطاب المذكر االمفرد	إياكَ	عصاكَ	نفسكَ
مع ضمير الخطاب المؤنث المفرد	إياكِ	عصاكِ	نفسكِ
مع ضمير التكلم الخطاب المثنى	إياكما	عصاكما	نفسكما
مع ضمير الخطاب جمع الذكور	إياكم	عصاكم	نفسكم
مع ضمير الخطاب الإناث	إياكن	عصاكن	نفسكن
مع ضمير الغيبة المفرد المذكر	إيّاه	عصاه	نفسه
مع ضمير الغيبة المؤنث	إياها	عصاها	نفسها
مع ضمير التكلم المثنى	إياهما	عصاهما	نفسهما
مع ضمير التكلم لجمع الذكور	إياهم	عصاهم	نفسهم
مع ضمير التكلم لجمع الإناث	إياهنَّ	عصاهنَّ	نفسهنَّ

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/٩٨.
(٢) عباس حسن: النحو الوافي ١/٢٣٧.
(٣) الجوهري: الصحاح. مادة «إيا».
(٤) ابن منظور: لسان العرب. مادة «إيا».
(٥) بطرس البستاني: محيط المحيط. مادة «إيا».
(٦) فهي كالذي يلزم النصب على الظرفيّة، نحو: «ذات مرة»، وكالمصادر المنصوبة، نحو: «سبحانَ الله» و«معاذَ الله»... إلخ.

٢ ـ أنها عندما تضاف إلى ضمير التكلّم المفرد، تلحقها الياء التي هي ضمير الجرّ المتصل، لا «ني» التي هي ضمير النصب المتصل.

٣ ـ أن المعاجم قد نصّت على كونها اسماً بمعنى «النفس» كما نرى في «لسان العرب»، و«محيط المحيط».

٤ ـ أنها، كألفاظ التوكيد المعنويّ، تحتاج إلى أن تُضاف إلى ضمير يُطابق ما تَرجع إليه.

٥ ـ إن الاستعمال العربيّ يؤيّد هذه النظرة، ومنه قول ذي الإصبع العدواني (من الهزج):

كَأَنّا يَوْمَ قُرَّى إنْـ
نَما نَقْتُلُ إيّانا[1]

والشنتمريّ يُعلق على هذا البيت بقوله: «الأصل في هذا أن يُستغنى فيه بالنفس، فيُقال: نقتل أنفسنا، فوضع إيانا موضع ذلك»[2]. ومنه قول جنادة العذريّ (من البسيط):

سَرَتْ لِعَيْنِكَ سَلْمى بَعْدَ مَغْفَاها
فَبِتَّ مُسْتَنْبِهاً مِنْ بَعْدِ مَسْراها
وقُلْتُ أَهْلاً وسَهْلاً مَنْ هداكِ لنا
إن كنتِ تمثالَها أو كُنْتِ إيَّاها[3]

واستُعملت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤]، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]. وقوله: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧].

٦ ـ إنّ العِبْريَّة[4] تستعمل أداةً مفعوليَّة مرادفة لمعنى كلمة «نفس» العربيَّة، وهي «إيث» وتُستعمل قبل الأسماء الظاهرة والضمائر[5].

ويظهر أنّ «إيا» نفسها كانت تُستعمل قبل الأسماء الظاهرة والضمائر على حد سواء، إذ قال سيبويه: «حدَّثني من لا أتّهم عن الخليل أنّه سَمِع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»، لكن الاستعمال العربي عاد فخصَّصها بالضمائر، وألغى إضافتها إلى باقي المعارف.

وعليه نستبعد مِنْ تقسيم النحويِّين للضمائر قسم ضمائر النصب المنفصلة، ونعتبر «إيا» اسماً ملازماً للنصب والإضافة.

٥ ـ الضمائر المستترة: الضمير المستتر هو ما ليس له وجود في اللفظ لا بالفِعْل، ولا بالقوّة، فلا يُمكن النطق به، بخلاف المحذوف فإنَّ له وجوداً بالقوّة لإمكان النطق به. والضمير المستتر، عند النحاة، قسيم للضمير المنفصل، إذ اعتبروه نوعاً من ضمائر الرفع

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٧١.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها، الهامش.

(٣) أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني ١/ ١٧٥.

(٤) ويظهر أنّ السريانية والآرامية والحبشية تحوي كل منها أداة تدخل على المفعول به، سواء أكان اسماً ظاهراً أم كان مضمراً، وهي في أصل معناها: الوجود والنفس. انظر: C.Brockelmann: Précis de linguistique Sémitique, traduit par Marcais et Cohen, Paris,1910 p: 204.

(٥) محمد سالم الجرح: «نظرة تحليليَّة على الضمائر العربيَّة». مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢٢، سنة ١٩٦٧، ص ٦٧.

المتصلة[1]. ولعلّ الذي جعلهم يعدونه متّصلاً، أنّ الصِّيغ الفعليّة التي قدَّروا استتار الضمير فيها، تتصل بضمائر أخرى، ففعل الأمر «ادرسْ» مثلاً، يخلو من الضمير، لكنَّه مع المخاطب المؤنَّث، ومع المثنَّى، والجمع بنوعيه، يلحقه الضمير المتَّصل الدالّ على الشخص.

والكلام على ما سُمِّي الضمير المستتر، هو جزء من الدرس النحويّ لفكرة الإسناد، إذ عَدَّ النحاة وجوده أساساً لاستكمال ركنَي الإسناد، وغيابه، في نظرهم، احتجاب خاص بصِيَغ معيَّنة وليس حذفاً أساسه الاستغناء عنه[2].

وقد أكَّد النحاة وجود الضمير المستتر، حتى أنَّ بعضهم جعله أصل الضمائر، لأنه أخصرها، معتبراً استتاره غلوًّا في الإيجاز عند ظهور المعنى وأمن اللبس[3]، ومقسِّمه إلى قسمين: واجب الاستتار أو لازم الاستتار، ويكون عندما لا يمكن وضع الاسم الظاهر أو الضمير البارز مكانه[4]، وجائز الاستتار، أي: غير لازم الاستتار، إذا أمكن ذلك[5].

ويكون الضمير واجب الاستتار، عند النحاة، في المواضع التالية[6]:

١ ـ الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، نحو: «أكتب»، أي: «أنا».

٢ ـ الفعل المضارع المبدوء بالنون، نحو: «نكتبُ»، أي: «نحن».

٣ ـ اسم الفعل المضارع، نحو: «أفٍّ»، أي: «أنا».

٤ ـ فعل الأمر الموجَّه لمفرد مذكَّر، نحو: «أكتبْ»، أي: «أنت».

٥ ـ في المضارع المبدوء بالتاء، والمخاطب به مفرد مذكَّر، نحو: «تكتب»، أي: «أنت».

٦ ـ اسم فعل الأمر، نحو: «صهٍ»، أي: أنت.

٧ ـ في المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: «إكراماً للضيف»، أي: «أنت».

٨ ـ في أفعل التفضيل، نحو: «زيد أكرم من عمر»، أي: «هو».

٩ ـ في أفعل التعجُّب، نحو: «ما أجملَ الطقسَ»، أي: «هو».

١٠ ـ في أفعال الاستثناء، نحو: «الطلاب نجحوا ما عدا زيداً، أو ما خلا زيداً، أو لا يكون زيداً، أوليس زيداً»، وتقديره في هذه الأفعال: «هو».

ويكون جائز الاستتار ولا يكون في هذه الحالة إلّا ضميراً للغائب في المواضع التالية[7]:

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/١٠١؛ والرضي: شرح الكافية ٢/١٣.

(٢) وهنا يُعجَب الباحث للموقف غير المتَّسق الذي اتخذه النحاة في إجازتهم حذف المسنَد إليه مبتدأ، ومنعَ حذفه فاعلاً أو نائباً عنه، والإسناد ـ في حدّ ذاته ـ لا يختلف في الجملة الفعليّة عنه في الجملة الاسميّة.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/١٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٣/١٠٨.

(٤) فإذا حلّ محله كان توكيداً للضمير المستتر بدليل أنّه يكتفي بالمستتر.

(٥) ففي الفعل «نجح» في جملة «التلميذ نجح»، تستطيع القول: «التلميذ نجح أخوه»، و«التلميذ ما نجح إلّا هو».

(٦) الرضي: شرح الكافية ٢/١٣؛ والسيوطي: همع الهوامع ١/٦٢.

(٧) الرضي: شرح الكافية ٢/١٣.

١ ـ في كل فعل أُسند إلى غائب أو غائبة، نحو: «التلميذ كتب أو يكتب، التلميذة كتبت أو تكتب».

٢ ـ في الصِّفات المحضة، أي: الخالصة من معنى الاسميّ[1]، وهي: اسم الفاعل، وصِيَغ المبالغة، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، نحو: «زيد حازمٌ وسبّاق إلى الخير، ومُكرَّم بين الناس وطيّب».

٣ ـ في اسم الفعل الماضي، نحو: «هيهاتِ البحرُ هيهاتِ».

٤ ـ في نِعْم وبِئْس إذا كان فاعلهما ضميراً مفسَّراً بتمييز، نحو: «نِعْم عملاً الجهاد» و«بئس عملاً الهروب».

٥ ـ الضمير المتنقِّل إلى المتعلَّق به المحذوف من الظرف، أو الجار والمجرور، وذلك في الصفة، نحو: «مررتُ برجل أمامك أو في مجلسك»، وفي الصلة، نحو: «جاء الذي عندك، أو في الدار»، وفي الخبر، نحو: «الكتاب أمامك أو في المكتب»، وفي الحال، نحو: «جاء القائد فوق جوادٍ أو على دراجة»، والمتعلَّق به في هذه الأمثلة جميعاً، فِعْلٌ بصيغة الغائب، أو اسم فاعل، وكلاهما يستتر فيه الضمير جوازاً.

والأساس الذي بُنيت عليه فكرة استتار الضمير هو نظريَّة العامل، إذ قاسى النحاةُ العاملَ في النحو على العلَّة في الفلسفة، فكما لا يجوز تقديم المعلول على العلّة، كذلك لا يجوز تقديم الفاعل المعمول فيه الرفع على الفعل عامل الرفع فيه[2]. وكان من نتائج ذلك أن اعتبر النحاة جملة مثل «الولد أكل» مخالِفةً لجملة «أكل الولد»، على اعتبار أنَّ المعمول لا يتقدَّم على العامل، والعامل في الفاعل الرفع هو الفِعْلُ، وعليه، لا يمكن أن يكون «الولد» فاعلاً للفعل «أكل» في جملة «الولد أكل»، فاضطروا إلى تقدير فاعل مستتر لهذا الفعل، معتبرين الفعل والفاعل جملة فعليّة للإخبار عن المبتدأ. فالتمييز إذاً بين الجملتين[3]، مع ما استتبعه من تقدير ضمير مستتر، يعودان إلى حُكْم نحويّ صناعيّ لا أثَرَ له في الكلام، وإلى نظرة فلسفيّة أخذها العرب عن المنطق الأرسطيّ وطبقوها على علومهم جُمْلة، وعلى النحو منها بصورة خاصة[4].

وقد رأى ابن مضاء القرطبيّ أنه لا داعي إلى تقدير ضمير في المشتقات وَرَدَّ قول النحاة: «إنها ترفع الظاهر في قولنا: «زيد ضارب أبوه

---

(١) أمّا إذا غَلَبت الاسميّة على واحد منها، لم تتحمَّل ضميراً، مثل: «ناصر وحسَّان ومنصور وحسن»، إذا سُمِّيَ بها أشخاص.

(٢) الذين منعوا تقديم الفاعل على الفعل هم البصريّون، أما الكوفيّون فقد أجازوا هذا التقديم. (انظر: السيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٩).

(٣) إنَّ التمييز بين هاتين الجملتين، لا يصح، في رأينا، إلّا من جهة الاستعمال، فجملة «الولد أكل» هي الأبلغ، ردًّا على سؤال: من أكل؟ لأنك قدَّمت فيها المسند إليه المسؤول عنه. وجملة «أكل الولد» هي الأبلغ، ردًّا على سؤال: ماذا فعل الولد؟ لأنك قدمت فيها المسند المسؤول عنه.

(٤) لبيان أثر المنطق الأرسطيّ بالنحو العربي، انظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحويّ. دار الثقافة، بيروت، لا. ت. ص ١٠٧ ـ ١٤٢؛ وعبده الراجحي: النحو العربيّ والدرس الحديث. دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٩. ص ٦٤ ـ ١٠٧.

عمراً»، فإذا رفعت الظاهر فالمضمَر أولى أن ترفعه»، بقوله: «وقد بَطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر، وإذاً كان «ضارب» موضوعاً لمعنَيين: ليدلّ على الضرب، وعلى فاعل الضرب، غير مصرَّح به، فإذا قلنا: «زيد ضارب عَمْراً»، فَـ«ضارب» يدل على فاعل غير مصرَّح باسمه، و«زيد» يدل على اسمه، فيا ليت شعري، ما الداعي إلى تقدير زائد، ولو ظهر لكان فضلاً؟»[1]. كذلك يرى أنّ «قام» في قولنا: «زيد قام» لا تتحمَّل ضميراً، وأنه: إذا قيل: «زيد قام»، ودلَّ لفظ «قام» على الفاعل دلالة قَصْد، فلا يُحتاج إلى أن يُضْمَر شيء؛ لأنَّه زيادة لا فائدة فيها، كما كان ذلك في اسم الفاعل إذا كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل، فالفعل على هذا دال على ثلاثة[2]، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتَبع»[3].

وقد لاحظت لجنة تيسير النحو التي شكَّلتها وزارة المعارف المصريَّة، أنَّ موقف النحاة في إجازتهم حذف المسند إليه متبدأ، وعدم إجازة حذفه فاعلاً أو نائباً عنه، هو موقف غير متَّسق؛ لأن الإسناد في الجملة الفعليَّة لا يختلف عنه في الجملة الاسميَّة، لذلك سمَّت ما لا يُنطَق به من أقسام المسند إليه باسم المسند إليه المفهوم واعتبرته حذفاً، وعدَّت منه ما عُرِف في النحو بالضمير المستتر[4].

وإلغاء الضمير المستتر من النحو يلقى تأييداً من الباحثين المعاصرين[5]. ويراعي هذا الإلغاء الواقع اللغويّ، مبعِداً عنه التفكير الفلسفيّ، وميسِّراً النحو، باستغنائه عمّا لا يفيد وجوده، فمن العسير تصوّر الإسناد واستتار الضمير في الظرف والمشتقات وصيغتي التعجب وأسماء الأفعال وأفعال الاستثناء و«نعم» و«بِئْس»[6]. وأمّا الصِّيَغ الفعليّة التي قال النحاة باستتار الضمائر فيها، فالواقع أنّ دلالة الفعل على الفاعل هي دلالة لفظيَّة، فنحن نعرف من الياء في «يعلم» أنّ الفاعل غائب مذكَّر، ومن الهمزة في «أعلم» أنَّه متكلِّم، ومن النون في «نعلم» أنّه متكلِّمون، ومن التاء في «تعلم» أنّه مخاطَب أو غائبة، كما نعرف من لفظ «علم» أنّه غائب مذكَّر، ومن

---

(١) ابن مضاء القرطبيّ: الردّ على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ط ١، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٤٧. ص ١٠٠.

(٢) يقصد بدلالة الفعل على ثلاثة دلالته على الحدث والزمان والفاعل (انظر: المصدر نفسه. ص ١٠٣).

(٣) المصدر نفسه. ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤) إبراهيم مصطفى وغيره: تحرير النحو العربيّ. ص ١١١ ـ ١١٢.

(٥) انظر: مهدي المخزومي: في النحو العربيّ، قواعد وتطبيق. ص ٢١٥؛ وفي النحو العربيّ نقد وتوجيه. المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٦٤. ص ١٢٠؛ وعبد الرحمن أيوب: دراسات نقديّة في النحو العربيّ. ص ٧٦ ـ ٧٨؛ وتمام حسان: مناهج البحث في اللغة. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٥٥. ص ٢٢٢؛ ومحمد سالم الجرح: «نظرة تحليليّة مقارنة على الضمائر العربيّة». مجلة مجمع اللغة العربيّة في القاهرة ج ٢٢، سنة ١٩٦٧. ص ٥٦.

(٦) يظهر من عبارات سيبويه في شرحه الأساليب التي قدَّر النحاة استتار الضمائر فيها، أنّه لم يستعمل مصطلح «الضمير المستتر»، بل «المضمر» ولعله يعتبر المسند إليه، في هذه الأساليب، محذوفاً (انظر كتابه: الكتاب. ج ١. ص ١٢٣، وص ٣٧٦ ـ ٣٧٧، وص ٣٨٧).

لفظ «اعلمْ» أنَّه مخاطب[١].

وبإلغائنا الضمير المستتر، نكون إزاء جملة كَ «زيد قام» أمام ثلاثة احتمالات:

١ ـ إمّا إعراب «زيد» مبتدأً، واعتبار فاعل «قام» محذوفاً تدلّ عليه صيغة الفعل[٢].

٢ ـ إما إعراب «زيد» فاعلاً[٣].

٣ ـ وإمّا إلغاء الإعراب التقليديّ الذي سار عليه النحاة، فميَّزوا على أساسه بين الفاعل ونائبه والمبتدأ وأسماء النواسخ ودمج هذه المصطلحات جميعاً في مصطلح واحد هو مصطلح المسند إليه الذي قال به علماء البيان وبعض الداعين إلى تيسير النحو[٤].

ولعلّ الأخذ بالاحتمال الثالث، هو الأنسب لتيسير النحو العربيّ، ذلك أنّه بالإضافة إلى دمجه عدة أبواب نحوية في باب واحد، يُغْنينا عن المصطلحات الغامضة والمشاكل الكثيرة التي نجدها في أبواب المسند إليه، حسب تقسيم النحاة[٥].

٦ ـ ضمير الفصل: يُسمِّي البصْريّون هذا الضمير ضمير فصل؛ لأنّه يفصل بين المبتدأ والخبر، أو لأنّه يفصل بين الخبر والتابع[٦]. أما الكوفيّون، فإنّ بعضهم يسمِّيه عماداً؛ لأنه يُعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبيَّن أنّ الثاني خبر لا تابع، وبعضهم الآخر يسمِّيه دعامة؛ لأنه يُدعِّم المعنى ويؤكِّده[٧]. ووظيفة هذا الضمير:

١ ـ الإعلام أنَّ ما بعده خبر لا تابع، ففي قولك: «زيد الناجح» يُحتمل أن يكون «الناجح» نعتاً للمبتدأ «زيد»، وأنّ الخبر سيجيء، أمّا إذا أتينا بضمير الفصل «هو»، وقلنا: «زيد هو الناجح»، تعيَّن كون «الناجح» خبراً لا نعتاً[٨].

---

(١) ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة. ص ١٠٥؛ وتمام حسان: مناهج البحث في اللغة. ص ٢٢٢.

(٢) وهذا ما اقترحته لجنة تيسير النحو التي أَلَّفتها وزارة المعارف المصريّة. (انظر: إبراهيم مصطفى وغيره: تحرير النحو العربي. ص ١١١ ـ ١١٢).

(٣) وهذا يُساير وجهة النظر الكوفيّة التي تجيز تقديم الفاعل على الفعل. (انظر: السيوطي: همع الهوامع. ج ١. ص ١٥٩).

(٤) منهم مجمع اللغة العربيّة وإبراهيم مصطفى وأنيس فريحة. (انظر على التوالي:
ـ إبراهيم مدكور: مجمع اللغة العربيّة في ثلاثين عاماً. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٩٦٤، ج ١. ص ٨٠.
ـ إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩. ص ٥٣ وما بعدها.
ـ أنيس فريحة: تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، اقتراح ونموذج. دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ١٩٥٩. ص ٤٣. وص ٥٨ ـ ٥٩.

(٥) لبيان هذه المشاكل وتلك المصطلحات الغامضة، انظر أطروحتنا الجامعيّة: آراء أنيس فريحة في تبسيط اللغة العربية وأساليب تدريسها. أطروحة أعدّت لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة القديس يوسف، بيروت، سنة ١٩٨٠. ص ٦٧ ـ ٧٠.

(٦) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٨.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١١٠؛ والرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٢ ـ ٢٣.

(٨) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١١١؛ وابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٥٤٩.

٢ ـ توكيد ما قبله، والأكثر أن يكون ما قبله ضميراً[١]، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

٣ ـ إفادة قَصْر المسند على المسند إليه[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

٤ ـ الربط بين المسند والمسند إليه[٣].

ولا يكون ضمير الفصل، إلا بصيغة الضمير المنفصل المرفوع، وهو يتصرَّف مذكَّراً ومؤنثاً، كما يكون للمتكلِّم والمخاطب والغائب، فتقول: «كنتُ أنا الناجحَ، كنّا نحن الناجحين، كنتِ أنتِ الناجحة، كنتما أنتما الناجحين، كنتما أنتما الناجحتان... إلخ».

ولا يُستعمل هذا الضمير في الأسلوب العربي، غالباً، إلا مطابقاً ما قبله في الشخص والنوع والعدد، كما في الأمثلة السابقة، وبعد اسم معرفة[٤] مبتدأ أو اسماً للنواسخ، وقبل خبر معرفة، كالأمثلة السابقة، أو ما قارب في امتناع دخول «أل» عليه، وهو أفعل التفضيل المقترن بـ«من»[٥]، نحو: قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

وقد انقسم النحاة حول إعراب هذا الضمير، فمنهم من عدّه اسماً، ومنهم من عدَّه حرفاً[٦]، والذين عدّوه اسماً، اختلفوا اختلافاً

(١) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٥٤٩؛ وعباس حسن: النحو الوافي ١/ ٣٤٤.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٣) ووظيفة الربط هذه لضمير الفصل شائعة في اللغات السامية، كما يذهب برجستراسر (انظر: كتابه: التطور النحوي. ص ٨٨ ـ ٨٩).

(٤) وأجاز الفرّاء وابن هشام وبعض الكوفيّين مجيئه نكرة، نحو: «ما ظننت أحداً هو القائم»، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]، فقدّروا «أربى» منصوباً. (انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٥٤٧).

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١١٠ ـ ١١١؛ والرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٥.

(٦) شرح الكافية ٢/ ٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٨. وجاء في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٢١٣ ـ ٢١٤):

«ذهب الكوفيون إلى أنّ ما يُفصَلُ به بين النعت والخبر يسمّى عماداً، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أنّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنّ حكمه حكم ما بعده. وذهب البصريون إلى أنّه يسمى فَصْلاً؛ لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: «زيد هو العاقل» ولا موضع له من الإعراب.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ حكمه حكم ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً، وكما أنك إذا قلت: «جاءني زيد نفسه» كان «نفسه» تابعاً لـ«زيد» في إعرابه، فكذلك العماد، إذ قلت «زيد هو العاقل» يجب أن يكون تابعاً في إعرابه.

وأما من ذهب إلى حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سُمّي فَصْلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في «ذلك»، و«تلك» وتُثنّى وتجمع ولا حَظّ لها في الإعراب، و«ما» التي للتوكيد ولا حظّ لها في الإعراب؛ فكذلك ها هنا. =

شديداً في إعرابه، فمنهم من عدّه ضمير فصل، لا محلّ له من الإعراب[١]، ومنهم من أعربه حسب موقعه في الجملة، متردِّداً بين أكثر من وجه إعرابي، وذلك كالتالي:

١ ـ يتعيّن كونه فصلاً في موضعين: أحدهما أن يليه منصوب ويقرن باللام الفارقة، نحو: «إن كان زيد لهو الكريمَ»، وثانيهما أن يليه منصوب وقبله اسم ظاهر منصوب، نحو: «ظننت زيداً هو القائِمَ».

٢ ـ يتعيَّن كونه مبتدأ إذا وقع بعد مفعول «ظنّ» وبعده مرفوع، نحو: «ظننت زيداً هو القائمُ».

٣ ـ يتردّد بين التوكيد والبدل إذا وقع بعد ضمير وبعده نكرة، نحو: «كنتَ أنتَ رجلاً».

٤ ـ يتردّد بين الفصليّة والتوكيد إذا وقع بعد ضمير وبعده منصوب، نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧].

٥ ـ يتردّد بين الفصليّة والابتداء إذا قُرن بلام الفرق وكان بعده مرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ﴾ [هود: ١٨٧].

٦ ـ يتردّد بين الفصليّة والتوكيد والابتداء والبدل إذا وقع بعد ضمير وبعده مرفوع، نحو: «أنتَ أنتَ الفاضل»[٢].

ويُلاحَظ في جميع الأمثلة السابقة، أننا باستطاعتنا إعرابه ضمير فصل للتوكيد، إلا في نحو: «ظَنَنْتُ زيداً هو القادمُ»، ونحو: «كان الفائز هو سميرٌ»، حيث لا مفرَّ من إعرابه ضميراً مبنيًّا على الفتح في محل رفع مبتدأ.

٧ ـ ضمير الشأن: ضمير الشأن[٣]، أو القصّة[٤]، أو المجهول[٥]، أو الأمر[٦]، أو الحديث[٧]، أو العماد[٨]، هو «ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسِّر دلالته وتوضح المراد منه، ومعناها معناه»[٩]. ووظيفته الأساسيّة

= وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس في قولهم: «جاءني زيد نفسه»، قلنا: هذا باطل؛ لأنّ المكنيَّ لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه.

وأما قولهم: «إنّه مع ما بعده كالشيء الواحد» قلنا: هذا باطل أيضاً؛ لأنّه لا تعلُّقَ له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟ والله أعلم».

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٧.

(٢) انظر هذه الوجوه في كتاب ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١؛ وكتاب السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٩.

(٣) سُمّي كذلك؛ لأنه يرمز إلى الشأن أو الحال التي تتضمَّنها الجملة. وهذه التسمية أشهر تسمياته.

(٤) سُمّي كذلك؛ لأنه يُشير إلى القصة، أي: المسألة التي سيتناولها الكلام.

(٥) سُمّي كذلك؛ لأنّه لم يسبقه المرجع الذي يعود إليه الضمير، أو لأنّ هذا الشأن مجهول قبل التفسير.

(٦) لأنّه يرمز إلى الأمر المهم الذي يليه.

(٧) سُمّي كذلك؛ لأنه يرمز إلى المتأخّر عنه.

(٨) كما يسمّيه الفرّاء اعتماداً على الشبه بينه وبين ضمير الفصل، في أنّ كلًّا منهما يعتمد عليه الكلام. (الفراء: معاني القرآن ٢/ ٢١٢). وانظر بالنسبة إلى باقي التسميات: الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٥٢.

(٩) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٥٢.

تفخيم المعنى وتعظيمه في نفس السامع[١]، نحو: «إنّه الدهر شديد التقلّب»، أمّا وظائفه الأخرى فهي:

١ ـ تأكيد مضمون الجملة بعده والإشارة إلى أهميّته[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٦].

٢ ـ بيان المعنى وتمكينه بعد إبهامه، فإنّ السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظِراً عَقِب الكلام، فحينما يجيء التفسير يتمكَّن في ذهنه، ولهذا السرّ التزم تقديم ضمير الشأن[٣].

وأضاف برجسترا سر غرضاً آخر، فجعله وسيلة لدخول «إنّ» أو «أنّ» على الجملة الفعليَّة[٤]، ومَثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، وكان الرَّضيُّ قد أشار إلى هذا الغرض، فقال: «وتكون الجملة بعده اسميّة إذا لم يدخل عليه ناسخ، فإذا دخل عليه ناسخ جاز أن تكون فعليّة أيضاً»[٥].

ومن أهم أحكام هذا الضمير، أنّه خارج عن حكم ضمائر الغياب في التزام تقدّم مرجعها، فضمير الشأن يختص بعدم عودته إلى اسم ظاهر، كما يلزم الإفراد والغياب[٦]، وتخلو جملته من ضمير عائد إليه أو رابط، ولا يُعطف عليه، ولا يؤكَّد، ولا يُبْدَل منه، ولا يتقدَّم خبره عليه، ولا يُفسَّر إلا بجملة، ولا يقوم الظاهر مقامه، وجملته المفسِّرة لها موضع من الإعراب.

ويذهب جمهور النحاة إلى أنّ ضمير الشأن «اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل»[٧]، لكنّي أمِيْل إلى ما ذهب إليه ابن الطراوة من أنّه حرف «إذا دخل على «إنّ» كفّها عن العمل، كما تكفّها «ما»، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها وتُلغى كما تُلغى في باب ظنّ»، والذي يعضد ما نذهب إليه، أنّ هذا الضمير عندما يدخل «ربّ» يكفّها عن جرّ الظاهر. أمّا ما يلجأ إليه النحاة من تقدير هذا الضمير بعد النواسخ، إذا خرج أحد ركني الإسناد على قاعدتها، فصَنْعة شكليّة، ألجأتهم إليها رغبتهم في اطراد قواعدهم، وكان الأَوْلى بهم أن يعتبروا هذه النواسخ ملغاة العمل، كما

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٦.
(٢) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٧.
(٣) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق عبد المنعم خفاجي. دار الكتاب اللبنانيّ. ١٩٧١ م، ١/ ١٥٤
(٤) برجستراس: التطور النحويّ. ص ٩١.
(٥) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٧.
(٦) فلا يكون لمتكلم ولا لمخاطب، ولا مثنًى ولا مجموعاً. والغالب في صيغته التذكير، لكن يُختار تأنيثه على إرادة القصّة بقصد المشاكلة في التأنيث، وذلك إذا وليه مؤنّث، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أو وَلِيَه مذكّر شُبِّه به مؤنّث، نحو: «إنّها قمر ابنتك»، أو وَلِيَه فعل بعلامة تأنيث، أسند إلى مؤنّث، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]، ومع ذلك فإنّ تذكيره في هذه الأمور الثلاثة جائز إذ القصّة والشأن بمعنى واحد.
(٧) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٧.

اعتبروا أفعال القلوب حين وجدوا شواهد على عدم نصبها مفعولين.

٨ ـ **الضمير المتّصل بربّ**: يأتي هذا الضمير على صيغة ضمير الغائب المفرد المذكّر. أمّا مفسِّره فيأتي نكرة مفرداً وغير مفرد، مذكّراً ومؤنّثاً، نحو: «ربّه تلميذ، ربّه تلميذة، ربّه تلميذين، ربّه تلميذتين، ربه تلاميذ، ربّه تلميذات». وقد اختلف النحاة في كونه معرفة أم نكرة، فقيل: إنّه نكرة، وقيل: إنّه معرفة جرى مجرى النكرة[1]. ونميل إلى اعتبار نكرة لأسباب عدَّة منها: دخول «ربّ» عليه وهي لا تدخل إلا على النكرات، وعودته إلى نكرة وهذا ما يزيد إبهامه، وكونه ضمير غائب والغيبة مظنّة الجهل والتنكير، ومجيء مفسّره بعده والأصل في مفسر ضمير الغائب أن يكون متقدِّماً.

٩ ـ **مرجع الضمير**: يحتاج الضمير، باعتباره من المبهمات، إلى ما يُزيل إبهامه. لكنّ ضمير التكلّم وضمير الخطاب، يُفسِّرهما وجود صاحبهما الحاضر وقت الكلام، والذي يتكلم مع نفسه أو يكلِّمه غيره مباشرة. أمّا ضمير الغائب، فصاحبه غير معروف؛ لأنّه غير حاضر وغير مشاهَد، فلا بد له، والحالة هذه، من شيء يُفسِّره ويوضِح المراد منه. وأحكام ضمير الغائب ومرجِعه تعود إلى النقاط التالية: أ ـ وجود مرجع يعود إليه الضمير. ب ـ تقدّم المرجع على ضميره في الغالب. ج ـ تعدد مرجع الضمير. د ـ التطابق بين الضمير ومرجعه.

أ ـ وجود مرجع يعود إليه الضمير: لهذا المرجع أحوال متعدِّدة منها:

١ ـ التصريح بلفظه، وهو الشائع، نحو: «الكتاب استعرتُه».

٢ ـ الاستغناء عنه بما يدلّ عليه حِسًّا، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ [القصص: ٢٦]، حيث لم يتقدَّم التصريح بلفظ «موسى» الذي كان حاضراً، فحضوره دلَّ على مرجع الضمير.

٣ ـ الاستغناء عنه بما يدلّ عليه عِلْماً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ [القدر: ١]، فالسامع يعلم أنَّ القرآن الكريم هو المقصود.

٤ ـ الاستغناء عنه بجزئه، نحو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ﴾ [النساء: ١١]، فالضمير في «كنَّ» مؤنَّث، وهو بعض المرجع «أولادكم».

٥ ـ الاستغناء عنه بكلِّه، فيكون المرجع المستغنى عنه جزءاً من مدلول اللفظ المذكور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِۚ﴾ [النساء: ١٢٩]؛ فالضمير في «تَذَروها» يعود إلى الزوجة التي هي بعض النساء.

٦ ـ الاستغناء عنه بنظيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١]، فالضمير في «عمره» يرجع إلى نظير «مُعَمَّر» السابق، أي: إلى معمَّر آخر.

٧ ـ الاستغناء عنه بما يستلزمه، نحو قوله

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٧.

تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، فمرجع الضمير في «أبويه»، وهو المَيْت غير مذكور، لكنَّ الحديث عن الإرث استلزمه.

٨ ـ الاستغناء عنه بالقرينة الحاليّة، كأن تجلس في قطار ثم تقول: «يجب أن يتحرَّك في ميعاده»، فحالة الجلوس في القطار، دلَّت على أنَّ المرجع هو القطار.

ب ـ تقدُّم المرجع على الضمير: الأصل في مرجع الضمير أن يكون سابقاً على الضمير وجوباً[١]، «ليُعْلَمَ المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسِّره»[٢]، ولهذا التقديم ثلاثة صور[٣]: الأولى: التقدّم اللفظيّ، وذلك بأن يكون متقدِّماً بلفظه وبرتبته[٤] معاً، نحو: «جاء المعلِّمُ فسلَّمت عليه». والثانية: التقدم المعنويّ، ويشمل عدة صور، منها:

١ ـ أن يكون المرجع متقدِّماً بالرتبة مؤخَّراً باللفظ، نحو: «كافأ تلميذَه المعلمُ»[٥].

٢ ـ أن يكون متقدِّماً بلفظه ضمناً، لا صراحة، ويتحقَّق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمَّن معنى المرجع، نحو قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، أي: العدل أقرب إلى التقوى؛ لأنَّ الفعل: «اعدلوا» يدل على المصدر «العدل»[٦].

٣ ـ أن يسبقه لفظ ليس مرجعاً بنفسه، ولكنَّه نظيرٌ للمرجع، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١]. فالضمير في «عمره» يرجع إلى نظير «معمَّر» السابق، أي: إلى معمَّر آخر.

٤ ـ أن يدلّ سياق الكلام على المرجع التزاماً لا تضمّناً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النساء: ١١]، فإنَّ سياق الكلام في الميراث، فَلَزِم أن يكون ثمَّة موروث، فَجَرى الضمير عليه من حيث المعنى.

وأمّا الصورة الثالثة من تقدّم مرجع الضمير، فهي التقدّم الحُكْميّ، بحسب تسمية النحاة؛ لأنَّ فيها يكون المرجع متأخِّراً عن الضمير، لحِكْمة بلاغيّة[٧]، لكنّه يبقى في حكم المتقدِّم وتشمل هذه الصورة عندهم سبعة مواضع[٨]: أحدها جائز والباقي واجب. أمّا التقدّم الجائز فيكون عندما يكون المفسِّر في نيّة التقدّم، أي: عندما يكون حقّ رتبة المرجع التقدم على ما اتصل به الضمير[٩]، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ

---

(١) وقد يُهمل هذا الأصل كما سيجيء.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٥.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤ ـ ٥؛ وعباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٥٦ ـ ٢٦١.

(٤) التقدُّم اللفظيّ هو ذِكْر المرجع نصّاً قبل الضمير، أمّا التقدّم بالرتبة فهو تقدّم المرجع بحسب أصول الجملة العربيّة، حيث نجد أنَّ رتبة الفاعل متقدِّمة على رتبة المفعول، ورتبة المبتدأ سابقة على الخبر، ورتبة المضاف قبل المضاف إليه. . . إلخ.

(٥) فـ «التلميذ»: مفعول به، وفي آخره الضمير العائد إلى الفاعل الذي رتبته أسبق من المفعول به.

(٦) فكل فعل يدل بصيغته، على ثلاثة أمور: المصدر، الزمان، والشخص.

(٧) أهمّها الإجمال ثم التفصيل بعده، ليكون شوق النفس إليه أشدّ.

(٨) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٦؛ وابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٩.

(٩) أمّا تقدّم الضمير على مرجعه إذا كان حق رتبته التأخّر، فقد منعه جمهور النحاة، لكن بعضهم أجازه =

فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ [طـه: ٦٧][1]. وأمّا التقدّم الواجب فيشمل عند النحاة ستة مواضع هي:

١ ـ فاعل «نِعْم» و«بِئْس» وأخواتهما، إذا كان ضميراً مستتراً مفرداً بعد نكرة تُفسِّره، نحو: «نِعْم قائداً زيدٌ»، فَـ«نِعْمَ» فعل ماض، فاعله، عند النحاة، ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على «رجلاً». وبما أنّنا مع الرأي القائل بعدم وجود ضمائر مستترة، فإنّنا نميل مع الفرّاء والكِسائي إلى اعتبار الاسم الظاهر فاعلاً[2].

٢ ـ الضمير المفرد المذكّر المجرور بلفظ «ربَّ»، والذي بعده نكرة تفسِّره، نحو: «رُبَّه قائداً»، فَالضمير في «رُبَّه» عائد إلى «قائداً». وأغلب الظن أنَّ ما دخلت عليه «رُبَّ» ليس من الضمير في شيء، فهو، كضمير الشأن، أقرب إلى الحرفيّة؛ وأمره كأمر «ما» في أنّه عندما يتصل بـ«ربّ» يأتي الاسم بعدهما غير مجرور.

٣ ـ الضمير المرفوع بأوَّل المتنازِعَين، نحو قول الشاعر (من الطويل):

جَفَوْني وَلَمْ أَجْفُ الأخِلّاءَ، إنَّني
لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ[3]

فالضمير في «جَفَوْني» عائد على متأخر وهو «الأخلّاء».

٤ ـ الضمير الذي يُبْدَل منه اسم ظاهر ليفسِّره[4]، نحو: «احتفلنا بفوزه زيد».

٥ ـ الضمير الواقع مبتدأ، وخبره اسم ظاهر بمعناه، يوضِحه، ويفسِّر حقيقته، نحو: «هو المعلِّم، تَعرف وقتَ مجيئه».

٦ ـ ضمير الشأن، الذي يُفسِّره الجملة بعده، نحو: «إنّه العلم نور».

ج ـ تعدّد مرجع الضمير: إذا تعدّد مرجع الضمير، فالأصل أن يعود الضمير إلى أقرب مذكور، إذا لم يوجد دليل يعيِّن أحد المرجعين في عود الضمير، نحو: «جاء زيد وعليّ فأكرمته»، فمرجع الضمير في «أكرمته» هو «عليّ»؛ لأنه الأقرب في الكلام. أمّا إذا وجد الدليل العقلي أو النحويّ، على أنَّ المرجع هو الأبعد، أخذنا به ومن أمثلة الدليل العقليّ قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فالضمائر، ابتداءً من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ﴾ إلى آخر الآية، ترجع إلى إبراهيم، وهو غير الأقرب، وذلك لأنه هو المحدَّث عنه من أوّل القصّة إلى آخرها، ومن أمثلة الدليل النحويّ، قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾

= لوروده في النظم كثيراً ومنه قول أبي الأسود الدؤلي (من الطويل):

جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ   جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ، وَقَدْ فَعَلْ

(انظر: السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٦؛ وابنَ هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. ص ١٢٥ ـ ١٢٨).

(١) ومِثْلُه قول العرب: «في بيته يؤتى الحكمُ»، وهذه العبارة في أسلوب بعض المتأدِّبين: «في ديوانه الأخير ذكر الشاعر...».

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٩.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠٠.

(٤) الرضي: شرح الكافية ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٦٩.

[إبراهيم: ٣٤]، فالضمير في «تحصوها» يعود إلى «نعمة»، وهو الأبعد؛ لأنّه طابقها.

د ـ التطابق بين الضمير ومرجعه: لا بدّ لضمير الغائب من أن يتطابق مع مرجعه، على الأوجه الآتية:

١ ـ إذا كان مرجع الضمير مفرداً مذكّراً أو مؤنّثاً، أو مثنًّى مذكّراً أو مؤنّثاً أو جمع مذكّر سالم، يأتي الضمير مطابقاً له، نحو: «زيد أكرمتُه»، و«هند أكرمتها»، و«الولدان نجحا»، و«الفتاتان نجحتا»، و«استقبل المعلّمون تلامذتهم»... إلخ.

٢ ـ إذا كان جمع تكسير لمذكّر عاقل، جاز أن تلحق الفعل بعده تاء التأنيث على تأويله بجماعة، ويجوز أن تعود عليه واو الجماعة، نحو: «الرجال قامت أو قاموا»، ويُلاحَظ أننا إذا أنّثنا له الفعل وعاد عليه ضمير يجب أن يكون مؤنثاً، وإذا ذُكّر الفعل يجب أن يكون العائد مذكّراً، ومثال الأوّل: «ذهبتِ الرجال إلى أخواتها»، ومثال الثاني: «ذهب الرجال إلى إخوتهم»، أمّا إذا كان مفرده مذكّراً غير عاقل، أو مؤنّثاً غير عاقل، فإن كان للكثرة، فالأكثر أن يُؤتى بالتاء وحدها، وإن كان للقلّة يؤتى بالنون، نحو: «الجذوع انكسرت ـ أو كَسَرتُها»[1] و«الأجذاع انكسرن ـ أو كسرتَهن»[2]، ومنه قولهم في التاريخ: «لخمس خلون، وثلاثَ عشرةَ خَلَتْ»[3].

٣ ـ إذا كان المرجع اسم جمع غير خاص بالمؤنّث، يكون الضمير إمّا بصيغة الجمع، وإمّا بصيغة المفرد، نحو: «الركب سافروا»، أو «الركب سافر»[4].

٤ ـ إذا كان المرجع جمع مؤنّث عاقلاً فالأكثر أن تعود عليه النون مطلقاً، سواء كان جمع كثرة أو قلّة، تكسيراً أو تصحيحاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقد تعود عليه التاء كقول سلمى بن ربيعة، (من الكامل):

وإذا العذارى بالدُّخان تَلَفَّعَتْ
وٱسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ[5]

٥ ـ إذا كان المرجع اسم جنس جميعاً، يعود الضمير إمّا مفرداً مذكراً، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠][6]، وإمّا مفرداً مؤنّثاً، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧][7].

٦ ـ إذا كان المرجع متعاطفين، وكان حرف العطف الواو أو «حتّى»، فإنّ الضمير يعود إلى المعطوف والمعطوف عليه معاً، نحو: «زيد ومحمّد نجحا»، ونحو: «مات الناس حتى العظماء وفَنَوا». وإذا كان حرف العطف الفاء أو «ثم» وكان الضمير راجعاً من الخبر،

---

(١) ويجوز على ضعف: «الجذوع انكسرن ـ أو كسرتهنّ».
(٢) ويجوز على ضعف: «الأجذاع انكسرت ـ أو كسرتها».
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/ ١٠٦.
(٤) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٦٥.
(٥) السيوطي: همع الهوامع ١/ ٥٩ ـ ٦٠.
(٦) فالضمير في «منقعِر» مذكّر مفرد.
(٧) فالضمير في «خاوية» مؤنّث مفرد (انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٥/ ١٠٦).

جاء الضمير مطابقاً أو غير مطابق، نحو: «محمد ثم عليّ تزوَّج ـ أو تزوجا»، ونحو: «فاطمة فسعاد تزوَّجت ـ أو تزوَّجتا»، أما إذا كان الضمير راجعاً من غير الخبر، فيأتي الضمير مطابقاً للمرجع، نحو: «زارني سليم ثم سالم، وهما صديقان، فقمت لهما»[١].

وإن كان حرف العطف «لا» أو «بل» أو «أم» أو «لكن» أو «أما»، تكون مطابقة الضمير أو عدمها حسب قصد المتكلّم، فإن قَصَد أحدهما، جاء الضمير مفرداً، نحو: «سالم لا محمّد نجح». وإن قَصَدَ المتعاطفين، جاء الضمير مطابقاً، نحو: «علي لا سعيد نجح مع أنّهما اجتهدا»[٢]. وإن كان حرف العطف «أو» بمعنى الواو، جاء الضمير مطابقاً، أمّا إن كانت للإباحة، فالضمير يأتي مطابقاً أو غير مطابق، نحو: «خذْ كتاب الفقه أو كتاب النحو وطالعه ـ أو طالعهما». وإن كانت للشكّ أو الإبهام أو التخيير جاء الضمير مفرداً، نحو: «شاهدت سميراً أو سعداً يلعبُ». وإن كانت للتنويع، فالغالب مطابقة الضمير، نحو: «الأدباء شاعر أو كاتب أو خطيب، وكلّهم يخدمون الأدب»[٣].

٧ ـ إذا كان المرجع منادى، عاد الضمير إليه من تابعه إمّا بصيغة الغيبة وإمّا بصيغة الحضور، وقد اجتمع الوجهان في قول الشاعر (من الطويل):

فَيا أيُّها المُهْدِيْ الخَنا مِنْ كَلامِهِ
كَأَنَّكَ تَضْفو في إِزارِكَ خرنق[٤]

٨ ـ إذا كان المرجع ضمير حضور وأُخْبِر عنه بموصول، أو كان الموصول نعتاً للخبر يأتي الضمير إمّا بصيغة الغائب وإمّا بصيغة الحاضر، نحو: «أنا الذي نجح»، و«أنا الذي نجحْتُ». أمَّا إذا قُصِد بالخبر التشبيه، أو إذا تأخَّر ضمير الحضور، فيأتي الضمير بصيغة الغائب، نحو: «أنتَ عنترة الذي ذلّل الأعداء»، ونحو: «الذي ضربَ أنا»[٥].

٩ ـ إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع تفاوت في درجة التعريف، عاد الضمير على الأكثر تعريفاً[٦]، فتقول: «أنا وأنتَ فَعَلْنا»؛ لأنَّ ضمير المتكلّم أخصّ من ضمير الخطاب، وتقول: «أنتَ وهو فعلتُما»؛ لأنّ ضمير الخطاب أخصّ من ضمير الغيبة، وتقول: «أنا وعلي سافرنا»؛ لأن الضمير أخصّ من العلم[٧].

---

(١) الرضي: شرح الكافية ١/ ٣٢٧.
(٢) المصدر نفسه الصفحة نفسها.
(٣) عباس حسن: النحو الوافي ٣/ ٤٤٧.
(٤) السيوطي: همع الهوامع ١/ ١٤٣.
(٥) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤٣ ـ ٤٤.
(٦) أقوى المعارف في التعريف هو لفظ الجلالة، ثم ضمير المتكلّم، ثم ضمير المخاطب، ثمّ العَلَم، ثم ضمير الغائِب الخالي من الإبهام، ثم اسم الإشارة، والمنادى النكرة المقصودة، ثم الموصول والمعرَّف بـ «أل». أما المضاف إلى معرفة، فإنه في درجة المضاف إليه، إلاّ إذا كان مضافاً للضمير فإنّه يكون في درجة العَلَم. (انظر: عباس حسن النحو الوافي ١/ ٢١٢، الحاشية الرقم ١).
(٧) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٩؛ والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٢.

١٠ ـ إذا اختلف مرجع الضمير مع ما بعد الضمير في التذكير والتأنيث، جاء العائد إمّا مطابقاً ما قبله، وإمّا مطابقاً ما بعده، نحو: «التجارة مفيدة، وهو أو هي باب من أبواب الغنى»[(١)].

١١ ـ هناك ألفاظ يرجع إليها الضمير على ألفاظها أحياناً، وعلى معانيها أحياناً أخرى. ومن هذه الألفاظ «كل» التي، إمّا أن تضاف إلى نكرة، وإمّا أن تضاف إلى معرفة، وإمّا أن تُقطع عن الإضافة. فإذا أضيفت إلى نكرة، روعي معناها، وعاد الضمير عليها مفرداً مذكّراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، أو مفرداً مؤنثاً، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾ [المدثر: ٣٨] أو مثنًى، كما في قول الفرزدق (من الطويل):

وَكُلُّ رفيقي كُلِّ رحلٍ ـ وإن هُما
تَعاطى القَنا قَوْماهُما ـ أَخَوانِ

أو مجموعاً مذكّراً، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، أو مجموعاً مؤنّثاً كما في قول قيس بن ذريح (من الطويل):

وَكُلُّ مُصيباتِ الزَّمانِ وَجَدْتُها
سوى فُرقَةِ الأَحْبابِ هيِّنَةَ الخَطْبِ

وإذا أُضيفت إلى معرفة، فالأكثر أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ۝٩٥﴾ [مريم: ٩٥]، ومن القليل مراعاة المعنى، كما في حديث: «كل أمتي يدخلون الجنّة إلا مَنْ أبى»[(٢)]. أما إذا قُطِعت عن الإضافة، فيأتي العائد مراعياً للفظ أو المعنى، فمن مراعاة اللفظ قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ومن مراعاة المعنى قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦][(٣)].

ومن هذه الألفاظ «كِلا وكِلتا»، وقد جاءت مراعاة اللفظ والمعنى معهما في قول الفرزدق (من البسيط):

كِلاهُما حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُما
قَدْ أَقْلَعا، وَكِلا أَنْفَيْهِما رابي

فقد طابق الضمير في «أقلعا» معنى «كلا»، وطابق الضمير في «رابي» لفظها.

والملاحظ مراعاة اللفظ إذا كان المعنى قائماً على المبادلة، نحو: «كلاهما محب لصاحبه»[(٤)].

ومن هذه الألفاظ أيضاً «كَمْ» و«مَنْ» و«ما» و«بعض»، نحو: «كم امرأةٍ جاءك» (على اللفظ)، و«كم امرأة جاءتاك أو جئنك» (على المعنى)، ونحو: «من سافر أو سافرا أو سافروا أو سافرت؟... إلخ»[(٥)].

١٢ ـ وردت أساليب كثيرة وفصيحة، لم يتطابق فيها الضمير مع مرجعه، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾

---

(١) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٢) صحيح البخاري. باب الاعتصام. ص ٢١٠.
(٣) انظر بالنسبة لعودة الضمير على «كل»: ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٢١٤ ـ ٢٢٠.
(٤) ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ١٣٢ ـ ١٣٣؛ وعباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٦٧.

[النحل: ٦٦] حيث جاء الضمير في «بطونه» غير مطابق مع مرجعه «الأنعام». ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥]، فقال: وإنها ولم يقل: وإنّهما. ومنها قول ذي الرمة (من الوافر):

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً
وَسالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذالا[1]

فقال: وأحسنه، ولم يقل: وأحسنهما مطابقة للثقلين.

وقد التمس النحاة لهذه الأساليب وجوهاً على المطابقة، فقالوا: إنّ الضمير في الآية الأولى راجع إلى «النّعم»؛ لأنه يسدّ مسدّ «الأنعام»[2]، وفي الآية الثانية راجع إلى الصلاة، أو إلى مصدر مفهوم، من «استعينوا» وهو الاستعانة[3]، وفي بيت ذي الرمة، جاء الضمير مفرداً؛ لأنه كثر مجيء الضمير مفرداً بعد أفعل التفضيل والمضاف إليه، حتى أصبح من المألوف عند العرب[4]. وسنعرف في هذا الفصل أنّ عدم المطابقة وراءه أغراض بلاغيّة وبخاصة ما وقع منه في القرآن الكريم، وذلك عند كلامنا على وظيفة الضمير في ثراء اللغة وتنوّع الأسلوب.

١٣ ـ إنّ مرجع ضمير الغائب قد لا يكون مذكوراً في الكلام، لكنه يُفهم من الكلام السابق، أو مِن المقام الذي قيل فيه الكلام، أو للعِلْم به، كالآية: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ [الفرقان: ٦٧]، فالضمير في «كان» يعود إلى المصدر المفهوم من «أنفق».

١٠ ـ الضمير وعلاقة الفعل بالفاعل غير المفرد: الغالب والشائع في العربيّة ألّا تلحق الفعل علامة المثنّى (الألف)، ولا علامة الجمع المذكّر (واو الجماعة)، ولا علامة جمع الإناث (نون النسوة)، إذا كان الفاعل مثنّى أو جمعاً. لكن هناك لغة تُلحِق هذه العلامات بالفعل، فتقول فيها: «قاما الرجلان، وقاموا الرجال، وقُمْنَ النساءُ». وقيل إنّ هذه اللغة هي لغة طيّىء أو أزد شنوءة أو بلحارث[5]، وهي مشهورة بلغة «أكلوني البراغيث»، وقد جاء عليها بعض الأبيات الشعريّة، ومنها قول عبيد الله بن قيس الرقيّات (من الطويل):

تولّى قتالَ المارقينَ بِنَفْسِهِ
وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقول أحيحة بن الجلاح (من المتقارب):

يَلُومُونَني في اشتراءِ النَّخِيـ
ـلِ أَهْلي وَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ[6]

ولم يَرِدِ في القرآن من هذا الأسلوب سِوى آيتين هما: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، و﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾

---

(١) ابن جني: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لا. ت. ٢/ ٤١٩.
(٢) الفرّاء: معاني القرآن. الجزء الثاني: تحقيق محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦. ص ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٣) الزجاج: إعراب القرآن ٢/ ٥٥٣.
(٤) ابن جنّي: الخصائص ٢/ ٤١٩.
(٥) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٤٠٤.
(٦) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٩٨ ـ ١٠٧.

[الأنبياء: ٣]، ولم يرد في الحديث سوى موضع واحد هو قوله: «يتعاقَبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[١]. وقد جعل بعض النحويِّين هذه العلامات حروفاً دوال كتاء التأنيث لا ضمائر، وذلك إذا تقدَّمت على اسم ظاهر، فتكون الألف علامة مُؤْذِنة بأن الفعل لاثنين، والواو علامة مُؤْذِنة بأن الفعل لجماعة، ونون الإناث علامة مُؤْذِنة بأنَّ الفعل لجمع مؤنث[٢]. وذهب بعضهم إلى اعتبارها فاعلاً والاسم الظاهر بدلاً[٣]، كذلك أَعْربها بعضهم مبتدأً مؤخَّراً والجملة السابقة خبراً[٤]، وقالوا غير ذلك حتى إن ابن هشام أوصل هذه التقديرات إلى أحد عشر تقديراً[٥].

وأصرَّ النحويّون المتأخرون على رفض هذا الأسلوب حتى أميت في الفصحى، وأصبح المعلِّمون يتعقَّبونه في كتابات طلابهم ليخطِّئوه[٦].

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ هذا الأسلوب كان تعبيراً طبيعيًّا لدى الناطقين باللغات الساميّة، ثم، مراعاةً للإيجاز وحذف ما لا يَضِرُّ حذفه، تخلَّت العربيّة في مرحلة من مراحل التطور، عن مطابقة الفعل لفاعله غير المفرد[٧].

١١ ـ حكم اتصال الضمير بالفعل أو شبهه: الأصل عند الحاجة إلى الضمير، اختيار الضمير المتصل وتفضيله على المنفصل، فتقول: «ذهبتُ إلى الجامعة» بدل: «ذهبَ أنا إلى الجامعة». غير أنّ هناكَ حالتين يجوز فيهما الضمير «منفصلاً»، مع إمكان الإتيان به متصلاً، وهما[٨]:

١ ـ أن يكون الفعل، أو شبهه (كالمشتقات) قد نَصَب مفعولين ضميرين، أوّلهما أعرف من الثاني، فيصحّ في الثاني أن يكون متَّصلاً وأن يكون منفصلاً، نحو: «الجائزة أعطيتنيها ـ أو أعطيتني إياها».

٢ ـ أن يكون الضمير الثاني خبراً لِـ «كان» أو إحدى أخواتها، نحو: «المساعد كنت إياه أو كنته».

وهناك حالات أخرى، لا يأتي فيها الضمير إلا منفصلاً، وأشهرها، ما يلي[٩]:

١ ـ تقديم الضمير على عامله لداعي القَصْر، نحو: «إياك نسبِّحُ»، ونحو: «ربَّنا ما نعبد إلّا

(١) وقيل: إنّ الحديث ورد في صحيح البخاري على الشكل التالي: «الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، ولا حجّة فيه. (ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٤١٤، الحاشية الرقم ٥).
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٨٧.
(٣) ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٤٠٥.
(٤) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.
(٥) المصدر نفسه. ١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٧.
(٦) وكثيراً ما نجده في لغتنا العاميّة في مثل: «ظلموني الناس»، و«إجوا الطلاب».
(٧) حسن عون: اللغة والنحو. ص ٦١.وهذا المذهب قريب من قول سيبويه: «وإنما قالت العربية: قال قومك، وقال أبواك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا» (سيبويه: الكتاب ١/ ٢٣٤).
(٨) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٥.
(٩) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٩.

إيّاك».

٢ ـ أن يكون عامله اللفظيّ محذوفاً، نحو: «إيّاكَ والكذبَ».

٣ ـ أن يكون عامله معنويًا، نحو: «أنتَ شجاع».

٤ ـ أن يكون عامله حرف نفي، نحو: «ما أنتَ جباناً».

٥ ـ أن يكون الضمير تابعاً لكلمة تفصل بينه وبين عامله، نحو: «نحن نحب الضيوف وإياكم».

٦ ـ أن يقع الضمير بعد واو المعيّة، نحو: «جئت وإياكم إلى الجامعة».

٧ ـ أن يكون مفعولاً به لمصدر مضاف إلى فاعله، نحو: «سررت من إكرام العقلاءِ إياك».

٨ ـ أن يقع بعد «إمّا» الدّالة على التفصيل، نحو: «ضحك: إمّا أنتَ، وإمّا هو».

٩ ـ أن يكون منادى، نحو: «يا أنتَ».

١٢ ـ الضمير تابعاً ومتبوعاً:

أ ـ **في التوكيد:** قد يؤكّد الضمير كما يؤكّد به، وفقاً للأحكام التالية:

١ ـ في التوكيد المعنويّ للضمير المنفصل، يضاف التوكيد كالاسم الظاهر إلى ضمير آخر مطابِق للمؤكّد[1]، نحو: «أنا نفسي ذهبت لزيارته».

٢ ـ إذا أُكّد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين، فإنّه يؤكّد بمنفصله أولاً[2]، نحو: «كافأته أنا نفسي»[3]. وأمّا باقي أدوات التوكيد المعنويّ، فلا يُشترط ذكر المنفصل قبلهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

٣ ـ إنّ المسند إليه المفهوم، أي: الذي سمّاه النحاة ضميراً مستتراً، يؤكّد بالنفس والعين بعد ذكر ضميره المنفصل المرفوع، نحو: «اسكت أنت نفسُك». ونحن نميل إلى اعتبار النفس والعين في مثل هذا الأسلوب توكيداً للضمير المرفوع المنفصل، لا المسند إليه المفهوم.

٤ ـ يُؤكّد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور توكيداً معنويًا، إما بتوكيده بالضمير المتصل أوّلاً، وإمّا بدون هذا التوكيد[4]، نحو: «كافأتك أنت نفسَك»، و«مررت به هو نفسه».

٥ ـ لا يؤكّد الضمير إلا الضمير ـ فالتوكيد بالضمير هو من باب التوكيد اللفظيّ إذاً ـ وليس من أساليب العربيّة تأكيد الاسم الظاهر بالضمير[5].

٦ ـ إنّ الضمير المنفصل المرفوع يصلح لتأكيد الضمائر جميعاً تأكيداً لفظيًّا.

٧ ـ قد يؤكّد الضمير المتصل تأكيداً لفظيًّا بإعادته مع ما اتصل به[6]، نحو: «فزتَ فزتَ، كافأتك كافأتك، مررت بهِ بهِ».

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ١٣٢.

(٢) الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ١/ ٣٣٦.

(٣) ويجوز: «كافأته أنا بنفسي».

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٤٢.

(٥) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٩٣.

(٦) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ١٢٥.

٨ ـ يتّفق معظم النحاة على أنّ استعمال الضمير المرفوع المتصل بعد الضمير المتصل المنصوب هو أحد أساليب التوكيد، لكنهم اعتبروا «إيا» بدلاً لا توكيداً[١]، وقد خالفهم الرضي والكوفيّون في هذا الاعتبار[٢]؛ لأن «المعنَيَين واحد وهو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنَيَين»[٣]. وعندنا أنّ «إيا» ليسَ ضميراً منفصلاً للنصب، كما ذهب النحاة، بل لفظاً من ألفاظ التوكيد المعنويّ، كما بَيَّنّا سابقاً[٤].

ب ـ إبدال الضمير والإبدال منه: الكلام على إبدال الضمير والإبدال منه، عند النحاة، يتناول ثلاثة أنواع: ١ ـ إبدال المظْهَر من المُضْمَر. ٢ ـ إبدال المُضْمَر من المضمر. ٣ ـ إبدال المضمر من المظهر[٥]. لكن ابن هشام ذهب إلى أنّه لا «يُبْدَل المضمَر من المضمر، ونحو: «قمت أنتَ»، و«مررتُ بك أنتَ» توكيد اتفاقاً، وكذلك نحو: «رأيتك إياك» عند الكوفيِّين والناظم [أي: ابن مالك]، ولا يُبدل مضمر من ظاهر، ونحو: «رأيت زيداً إياه» من وضع النحويِّين، وليس بمسموع»[٦].

أما إبدال الظاهر من المضْمَر، فقد مثَّل النحاة عليه، بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، على أنّ «الذين» بدل من الضمير في «أسروا» على أحد الأوجه، وبقولهم[٧]: «ضربته زيداً»، و«صرَفْتُ وجوهاً أوّلَها»[٨]. ويُبدل من ضمائر التكلّم والخطاب الاسم الظاهر بدلَ كلٍّ مفيداً الإحاطةَ، نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، أو بدل بعض من كل، نحو قول الشاعر (من الرجز):

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَداهِمِ
رِجْلِي، فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَناسِمِ[٩]

أو بدل اشتمال، نحو قول العديل العجلي (من الوافر):

ذَرِيني إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا
وما أَلْفَيْتني حِلْمي مُضاعا[١٠]

ويُلاحظ أنّ الأمثلة التي تمثِّل بها النحاة في باب بدل الظاهر من المضمَر، نادرة، ولا ننسج على منوالها في أساليبنا الحديثة.

---

(١) الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ١/ ٣٣٢.
(٢) الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ١/ ٣٣١؛ والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ١٢٧؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٤.
(٣) الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ١/ ٣٣٢.
(٤) انظر: الفصل السابق، النقطة الخامسة: الكلام على ما سمِّي ضمائر النصب المتصلة.
(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٦٩.
(٦) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥.
(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٦٩.
(٨) لا نعرف شاهداً يكون فيه الظاهر بدلاً من ضمير الغائب إلا الأمثلة التي يوردها النحاة.
(٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٧٠.
(١٠) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.

ج ـ العطف على الضمير:

١ ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل: الأكثر في أساليب العربيّة أن يؤكَّد الضمير بإعادة مرفوعة المنفصل قبل عطف الظاهر عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤]، وقد يُفصل بين الضمير والمعطوف عليه بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقد ندر عطف الظاهر على المضمر بغير توكيد أو فاصل[١]، ومن هذا النادر قول عمر بن أبي ربيعة (من الخفيف):

قُلْتُ ـ إذْ أقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهادى ـ
كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٢]

وقد قرّر البصريّون أنّه «لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد أو فاصل ما»[٣]، أمّا الكوفيّون فأجازوه[٤]. وأساليبنا اليوم تؤكِّد، باستمرار، ضمائر الرفع المتصلة والمستترة قبل العطف عليها.

٢ ـ العطف على الضمير المنصوب المتصل: يُعطف على الضمير المنصوب المتَّصل، دون حاجة إلى توكيده، بضمير الرفع المنفصل أو وجود فاصل، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ﴾ [يوسف: ٨٨]. وقد اختصّ المنصوب بعد «إنّ» وأخواتها ـ كالاسم الظاهر ـ بجواز العطف عليه بالنصب والرفع، ومن شواهد العطف بالرفع قول بشر بن أبي خازم (من الوافر):

وَإلّا فاعْلَموا أنّا وَأنْتُمْ
بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ[٥]

٣ ـ العطف على الضمير المجرور: الأكثر والشائع في العربيّة، أن يُعطف على الضمير المجرور بإعادة الجارّ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى﴾ [الأعراف: ١٥١] وقوله: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِأَبَآئِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]. ولكن وردتْ بعض الشواهد الشعريّة[٦] القليلة التي عُطِف فيها على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، ومنها قول الشاعر (من البسيط):

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتُمُنا
فَاْذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ[٧]

---

(١) لذلك اعتبر سيبويه عطف الظاهر على المضمر المرفوع في الفعل قبيحاً. (انظر: كتابه: الكتاب ١/ ٣٨٩).
(٢) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٩٠.
(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢/ ٢٥٢.
(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٥) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٩٠. وقد منع البصريّون العطف على اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر، وأوّلوا شواهده تأويلاً متعسِّفاً، فقالوا مثلاً: إن «بغاة» في هذا البيت خبر لِـ «أنتم»، وخبر «أنّا» محذوف اكتفاء بالخبر «أنتم»، أو هي خبر «أنّا»، وخبر «أنتم» محذوف. (انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الثالثة والعشرين ١/ ١٨٥ ـ ١٩٥).
(٦) ليس في القرآن الكريم موضع واحد عُطِف فيه على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، مع كثرة المواضع التي أُعيد فيها الجار مع المعطوف على الضمير المجرور، وقد خطّأوا قراءة جر «الأرحام» في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]. (انظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية ١/ ٣٢٠).
(٧) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٢٤٠.

١٣ ـ الضمير في باب الاشتغال: لا يهمّنا في باب الاشتغال[١]، مباحث النحاة في التأويل والتقدير وتوحيد عمل العامل ومراتب وجوب النصب وجوازه وترجيحه ومنعه في الاسم المشغول عنه، الذي يهمنا هو أنّ الجملة التي تلي ما سمّي بالمشغول عنه، لا بدّ من أن تتضمَّن ضميراً يعود إليه. وهذا الضمير، عند النحاة، هو المشغول به، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ﴾ [النحل: ٥]، [illegible] موضع النصب، وقد يكون مجرورا بـ أو بإضافة اسم ظاهر هو المشغول به كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَۖ﴾ [الفرقان: ٣٩].

وقد رأى الكسائي أنّ الضمير في باب الاشتغال مُلْغى، أي: لا محلّ له من الإعراب، وأنّ العامل الموجود ناصب للاسم المتقدِّم[٢]، كذلك رأى ابن الأنباري أنّ المنصوب المتقدِّم إنّما نُصِب بما بعده، ولو كان متعدِّياً بحرف جر[٣]. وقد رُدَّ عليهما بأن الضمير قد لا يتعدَّى إليه الفعل إلا بحرف جرّ، فكيف يُلغى ويَنصب الظاهر وهو لا يتعدَّى إليه أيضاً إلا بحرف جر، نحو: «زيداً غضبت عليه»، وإذا أمكن إلغاء الضمير فكيف يمكن إلغاء ملابسه في مثل: «زيداً شاهدت أخاه»[٤].

ونحن نميل مع حسن عون[٥]، إلى اعتبار الضمير في نحو: «زيداً ضربته»، و«زيداً ضربت أخاه»، تأكيداً للاسم الظاهر، ويكون هذا الاسم الظاهر مفعولاً به للفعل «ضربتَ»، ومن أساليب العربية تقديم المفعول به على الفعل والفاعل[٦]. فيكون عندنا جملة واحدة. أمّا في مثل قولك: «زيداً مررت بغلامه» فنميل إلى اعتبر «زيداً» منصوباً على الاعتبار أو التّنبيه، وذلك كالمنصوبات التي تنصب على الاختصاص والتحذير والإغراء، ولا حاجة لتقدير فعل محذوف.

١٤ ـ الضمير في باب الاختصاص: الاختصاص أسلوب عربيّ يتضمَّن ضميراً[٧] يفسِّره اسم بعده، وهذا الاسم يكون منصوباً دالًا على مفهوم الضمير المتقدِّم معرَّفاً بأل أو بالإضافة، ومما استشهدوا به قول النبي: «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث»، وقول عمرو بن الأهتم (من البسيط):

إنّا بني مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ
فينا سُراةُ بَنِي سَعْدٍ وَنادِيها[٨]

وكان سيبويه يذهب في مثل هذا الأسلوب

---

(١) الاشتغال هو أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه، لو تفرَّغ له العامل لنَصَبَه لفظاً أو محلًّا، نحو: «زيداً ضربته، وزيداً ضربت غلامه».

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ١١١.

(٣) ابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال. دار المعارف بمصر، ١٩٦٣. ص ١٢، وص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٤) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ١١١.

(٥) حسن عون: اللغة والنحو ط. رويال الإسكندرية، ١٩٥٢. ص ٩٤.

(٦) فيكون قولك: «زيداً ضربت أخاه» موازياً لقولك: «ضربت زيداً وأخاه».

(٧) يكون هذا الضمير لمتكلّم غالباً، وندر أن يكون لمخاطب، ولا يكون لغائب.

(٨) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٢٧.

إلى أنّ هناك فعلاً محذوفاً قد عمل النصب في الاسم الواقع بعد الضمير، وتقديره عنده: «أعني»[١]. لكن النحويِّين بعده قَدَّروا فعلاً محذوفاً آخر هو «أخصّ» أو «نخصّ»، ذاهبين إلى أن المقصود من أسلوب كهذا، هو اختصاص صاحب الضمير بمضمون العبارة، وهذا يقرِّبه من معنى أسلوب القَصْر[٢]. وهذا الفعل المحذوف «أخصّ» أو «نخصّ» هو الذي أعطى الأسلوب اسمه، فَعُرِف بالاختصاص. ونحن نميل إلى أنّ الاسم المنصوب التالي للضمير في أسلوب الاختصاص، لا يعني الاختصاص، بل إبراز اعتبار من الاعتبارات التي تُفهَم من مدلول الضمير، فإن هذا الضمير ـ وغالباً ما يكون للمتكلِّمين ـ يصلح لأن يُفْهَم منه اعتبارات متعدِّدة منها الجنس، الانتماء إلى وطن أو إلى حرفة، أو إلى مكانة اجتماعيّة، أو إلى دين... إلخ، فيأتي الاسم المنصوب ليعيِّن أو ليميِّز واحداً من هذه الاعتبارات. وعليه، نميل إلى اعتبار الاسم المنصوب في أسلوب الاختصاص، تمييزاً للضمير، لا مفعولاً به لفعل محذوف كما ذهب النحاة، وهذا الإعراب يُعفينا من تقدير عامل محذوف دون أن يبتعد عن مضمون أسلوب الاختصاص والقصد منه.

١٥ ـ الضمير في باب التنازع: يعرِّف النحاة أسلوب التنازع بأنّه «ما يشتمل على فعلين متصرِّفين غالباً، مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكلٍّ من الاثنين السابقين»[٣]، نحو: «وقف وتكلَّمَ الخطيب»، و«شاهدتُ وكافأتُ الفائزَ»، و«مررتُ وسُررتُ بالمعلِّم». ويُعدّ باب «التنازع» من أكثر الأبواب النحويّة اضطراباً، وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقليّة خياليّة. و«يتجلى هذا في أنَّ بعضها يُجيز حذف المرفوع، كالفاعل، وبعضها لا يجيز. وفريق يجيز أن يشترك فعلان أو أكثر في فاعل واحد، وفريق يمنع، وطائفة تُبيح الاستغناء عن المعمولات المنصوبة، وعن ضمائرها...، وطائفة تُبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو في الأصل، وفئة تُحَتِّم تقدير ضمير المعمول متأخِّراً في بعض الصُّوَر، وفئة لا تحتِّم... و...، فليس بين أحكام «التنازع» حكم متَّفق عليه، أو قريب من الاتفاق، حتى ما اخترناه هنا. وقد يبدو الخلاف واضحاً في كثير من المسائل النحويَّة الأخرى، ولكنه في مسائل «التنازع» أوضح وأفدح، كما يبدو في المراجع المطوَّلة، حيث يدور الرأس وتضيق النفس»[٤]. والمشكلة الرئيسة في الباب هي الحذر من اجتماع مؤثِّرين على عامل واحد، أي: الرغبة في التزام توحيد العامل مع تجنب الإضمار قبل الذِّكر، وعدم حذف الفاعل.

ولا نرى داعياً لتقدير ضمير في أحد

---

(١) المصدر السَّابق الصفحة نفسها.
(٢) السيوطي: همع الهوامع ١/ ١٧٠.
(٣) عباس حسن: النحو الوافي ٢/ ١٨٧.
(٤) عباس حسن: النحو الوافي ٢/ ٢٠١.

العامِلَين، إذ لا نجد مسوّغاً لغويًّا لفلسفة النحاة في العامل، وبخاصة لحذَرهم من اجتماع عاملين على معمول واحد، وقد أجاز الفرّاء هذا الاجتماع[١].

وأما الحذر من الإضمار قبل الذّكر، فضرورة الاستعمال في هذا الباب تُبيحه، وهناك شواهد عدّة جاء فيها الضمير مقدّماً على مرجعه، ومنها (من الخفيف):

خالفاني وَلَمْ أُخالِفْ خَليلَيْـ
ـيَ ولا خَيْرَ في خِلافِ الخَليلِ

و (من البسيط):

هَوِيْنَني وهَوِيْتُ الغانياتِ إلى
أنْ شِبْتُ فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمالي[٢]

وأما الرَّغبة في عدم حذف الفاعل، فإنّ بعضهم قد أجاز هذا الحذف[٣]، فلا ضير إن اعتبرناه محذوفاً ومفهوماً في مثل: «صافحني وصافحت الزوار».

١٦ ـ نداء الضمير: لم يرد في العربيّة نداء ضمير المتكلّم ولا نداء ضمير الغائب، أما نداء ضمير المخاطَب، فقد ورد في شاهدين: أولهما قول الأحوص: «يا إيّاك قد كفيتك»، وثانيهما قول الأحوص أو سالم بن دارة (من الرجز):

يا مُرُّ يابنَ واقعٍ يا أنتا
أنتَ الَّذي طَلَّقْتَ عامَ جعتا[٤]

ونظراً لندرة نداء ضمير المخاطَب، فإن النحاة انقسموا في مسألة إجازته إلى ثلاثة فرقاء: فريق يمنعه، وثان يقصره على ضرورة الشعر، وثالث يجوّزه[٥]. والاستعمال اللغويّ العربيّ الشائع اليوم لا يتضمَّن مناداة ضمير.

١٧ ـ الإضافة إلى ياء المتكلم[٦]: يلاحَظ في العربيّة أنّ الاسم الصحيح، أو المعتلّ الآخِر بالواو أو الياء الساكن ما قبلهما، عند إضافته إلى ياء المتكلم يلزم آخرُه الكسر، نحو: «جاء معلمي، شاهدتُ معلمي، مررتُ بمعلمي»، هذه الملاحظة دفعت بعض النحاة إلى القول بأنّ هذا الاسم مبنيّ، وفريقاً آخر إلى الذهاب بأنّه لا معرَب ولا مبنيّ، وكان الجمهور يقول إنّه معرب بحركات مقدَّرة في الأحوال الثلاثة، وبعضهم يؤكّد أنّه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدَّرة، وفي الجرّ بكسرة ظاهرة[٧].

ويلاحَظ أيضاً أنّ الاسم المقصور والاسم المنقوص لا يتغيَّران عند إضافتهما إلى ياء المتكلم[٨]، فتُقَدَّر الحركات الثلاث على ما

(١) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ١٠٩.
(٢) المصدر نفسه. والصفحة نفسها.
(٣) كالكسائي وهشام والسهيل وابن مضاء (انظر: المصدر نفسه. الصفحة نفسها).
(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١؛ والسيوطي: همع الهوامع ١/ ١٧٤؛ والرضي الأستراباذي: شرح الكافية ١/ ١٣٩.
(٥) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١١.
(٦) نُخصِّص ياء المتكلم من بين ضمائر الجر، لما تميَّز بها الاسم المضاف إليها من لزوم حركة بعينها، ولما قد يعرض لها من حذف أو تحريك.
(٧) ابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ٣٢؛ والأشموني: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨٣.
(٨) وقد نُقِلَ أنّ هذيل وغيرهم يقلبون ألف المقصور ـ دون ألف التثنية ـ ياء (السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٥٣).

قبل الياء نحو: «فتاي حاميّ». أمّا جمع المذكر السالم، والمثنّى في حالتي النصب والجر، فيكون الإعراب بالياء المدغمة في ياء المتكلم[(١)]، نحو: «جاء معلّميَّ، أكرمتُ صديقيَّ، مررت بتلميذَيَّ».

أمّا الأسماء، فإنّ «أب، أخ، حم» تبقى على حالها، أي: على أصلين، دون زيادة الأصل الثالث المحذوف، عند إضافتها إلى ياء المتكلِّم، فيقال: «أبي، أخي، حمي»، وقد جاء أبيّ، قليلاً[(٢)] ومنه قول الشاعر (من الرجز):

كــانَ أبـــيّ كَــرَمـــاً وســـودا
يـلقـى عـلـى ذي الـلّـبْـدِ الـحـديـدا[(٣)]

وأمّا «فو» فالأكثر في الاستعمال القديم أن يرد لها الأصل المحذوف، ويُدغم في ياء المتكلِّم فيقال: «فيّ»، وقد وردت «فمي» قليلاً[(٤)]. لكننا اليوم نكثر من استعمال «فمي» وقلَّ أن نستعمل «فيّ».

وأما «ذو» فلم تستخدمها العربية مضافة إلى مضمر[(٥)]، وأما «هن» فنادر الاستعمال، لذلك سكت النحاة عنه، وأسقطته مناهجنا المدرسية من بابه.

والمنادى المضاف لياء المتكلم على أربعة أقسام[(٦)]: أحدها فيه لغة واحدة، وهو الاسم المقصور والاسم المنقوص، فإن ياءهما واجبة الثبوت والفتح، نحو: «يا فتايَ، يا قاضيَّ».

والثاني فيه لغتان، وهو الوصف المشبِه للفعل، فإن ياءه تثبت إما مفتوحة، نحو: «يا مكرميَ»، وإما ساكنة، نحو: «يا مكرميْ». والثالث فيه ست لغات وهو ما عدا القسمين الأولين وليس كلمتي «أب» و«أم»، فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ثم ثبوتها ساكنة، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، أو مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦]. ثم حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، كقول الشاعر (من الوافر):

ولَـسْـتُ بِـراجِـعٍ مـا فـاتَ مِـنّـي
بِـلَـهْـفَ ولا بَـلِـيـتَ وَلا لَـوَ اَنّـي

والتقدير: بقولي: يا لَهْفاً. ثم ضمّ المنادى نحو قراءة قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]. الرابع ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم، ففيهما مع اللغات الست المشار إليها في القسم الثالث، أن تبدل الياء تاءً وتكسرها وهو الأكثر، نحو: «يا أبتِ»، أو تفتحها، نحو: «يا أبتَ»، أو تضمُّها: «يا أبتُ»، أو تتبعها ألفاً، نحو: «يا أبتا».

وقد اختصَّ التركيبان الإضافيّان «ابن أمي» و«ابن عمي» بعدة أشكال في النداء

(١) إذ تُقلبُ واو جمع المذكّر السالم ياءً وتدغم في ياء المتكلِّم.
(٢) لذلك أجازه بعض النحاة، كما أجازوا «أخيّ» قياساً على «أبيّ» (انظر: السيوطي: همع الهوامع ٢/ ٥٤).
(٣) ابن يعيش: شرح المفصّل ٣/ ٣٦.
(٤) المصدر نفسه ٣/ ٣٨؛ والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٥٤.
(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٣٨.
(٦) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٣٦ ـ ٣٩.

مسموعة، وهي[١]:

١ ـ إثبات ياء المتكلم، كقول الشاعر (من الخفيف):

يا بْنَ أُمّي وَيا شُقَيِّقَ نَفْسِي
أَنْتَ خَلَّفْتَني لِدَهْرٍ شَدِيدِ

٢ ـ إبدال الياء ألفاً[٢]، كقول الشاعر (من الرجز):

يا ٱبنةَ عمّا لا تَلُومي وَٱهْجَعي

٣ ـ حذف الياء وكسر آخر الاسم قبلها، نحو قراءة قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمِّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠].

٤ ـ حذف الياء وفتح آخر الاسم قبلها، كقراءة الآية السابقة: ﴿قال ابنَ أمَّ إنَّ القوم استضعفوني﴾.

١٨ ـ وظيفة الضمير في الأسلوب: للضمير عدَّة وظائف يؤديها في الأسلوب، أهمها:

أ ـ الربط: يعتبر الربط قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر ولولا الربط لأصبح الكلام مفككاً لا معنى له، ذلك لأنّ ما يحتاج إلى ربط غالباً ما يكون جملة، والجملة كلام مستقل، فهو مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، فلو لم تشتمل الجملة على رابط يربطها بما قبلها لأصبحت مقطوعة عنه غريبة عليه وغير محددة الوظيفة، وأصبح الكلام معرضاً للبس، فتركيب مثل: «زيد ثوبه جديد» تركيب متماسك الأطراف واضح المعنى، فلو أزلنا منه الرابط وقلنا: زيد ثوب جديد، لأضحى زيداً ثوباً، أو لصار التركيب مفككاً لا معنى له.

وإذا لم يكن الضمير الوسيلة الوحيدة للربط[٣]، فهو من أوسع وسائله، ويتجلّى ذلك في كثرة مواضع الربط به، والتي من أهمها:

١ ـ جملة الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الحج: ٦٩][٤].

٢ ـ الجملة الموصوف بها، وهذه لا يربطها إلا الضمير، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣].

٣ ـ جملة الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤].

---

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٤٠ ـ ٤١.

(٢) وقد قيل: إن إثبات الألف أو الياء ضرورة شعرية (انظر: المصدر نفسه ٤/ ٤٠).

(٣) مِمّا يُرْبَط به الاسمُ الظاهر كما سيجيء، والإشارة كآية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦] وأن يكون في الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل السابق وغيره، كآية: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، [صَ: ٣٠]، وأن يعطف بالفاء جملة ذات ضمير على جملة خالية منه، أو يعطف بها جملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير، ومثال الأول قول ذي الرمّة (من الطويل):

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءَ تارةً فَيَبْدو وتاراتٍ يجمُّ فَيَغْرَقُ

ومثال الثاني الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. ومن الأشياء الرابطة أيضاً الشرط المشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام»، و«أل» النائبة عن الضمير، كآية: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١] أي: مأواه، وكون الجملة المبتدأ نفسه في المعنى، نحو: «خير القول إني أحمد الله».

(٤) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٥٥٦ ـ ٥٦٤.

٤ ـ جملة الحال، ورابطها إما الواو والضمير كآية: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، أو الواو فقط، نحو: «جاء المعلّم والشمس طالعة»، أو الضمير فقط كآية: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَٰمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

٥ ـ الجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، كآية: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣]، و«زيداً ضربت أخاه»، و«زيداً ضربت غلام أخيه»، و«زيداً ضربت رجلاً يحبه»، و«زيداً ضربت عمراً وأخاه». وهذه الجملة لا تربط إلا بالضمير، ولا تربط بغيره إلاّ عند العطف على أجنبي فتربط بالواو والضمير، كالمثال الأخير.

٦ ـ بدل بعض من كل، ولا يربطه إلّا الضمير، كآية: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

٧ ـ بدل الاشتمال، ولا يربطه إلّا الضمير، كآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

٨ ـ معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه إلّا الضمير، نحو: «زيد حسن وجهه».

٩ ـ جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه إلّا الضمير، كآية: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥].

١٠ ـ ألفاظ التوكيد المعنوي، ولا يربطها إلّا الضمير، نحو: «جاء الرئيس نفسه».

والأصل في استعمال الضمائر أن تنوب عن مراجعها قصد الإيجاز، كما سيجيء، ولكنه لأغراض بلاغية قد يستدعي الأمر الاستغناء عن الضمير وإعادة الاسم الظاهر، وهذا ما سمّاه البلاغيون التكرار أو التكرير، وعرّفوه بأنّه: «دلالة اللفظ على المعنى مردّداً لتأكيد غرض من أغراض الكلام أو المبالغة فيه»[1]، ويشمل ذلك[2]:

١ ـ قصد التعظيم، كالآية: ﴿أُولَٰٓئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

٢ ـ قصد الإهانة، كالآية: ﴿أُولَٰٓئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَٰنِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَٰنِ هُمُ الْخَٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩].

٣ ـ الاستلذاذ بذكره، كآية: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

٤ ـ إزالة اللبس إذا أوهم الضمير غير المراد، كآية: ﴿الظَّآنِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، كرر السوء؛ لأنه لو قال: دائرته، لجاز أن يكون الضمير لله.

٥ ـ قصد داعية المأمور، كآية: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٦ ـ أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف، كقوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِ﴾، بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

٧ ـ قصد العموم، كآية: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

٨ ـ مراعاة التجنيس، كآية: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

(١) علي الجندي: البلاغة الفنية. مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦. ص ١٨٢ ـ ١٨٨.

(٢) الزركشي: البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة الحلبي، لا. ت. ٢/٤٥٨ ـ ٤٩٤.

ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ [الناس: ١ ـ ٦].

وقد ندر الاستغناء عن الضمير بغير لفظ الاسم المذكور[١]، ومنه الآية: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٧٦﴾ [آل عمران: ٧٦].

ويلتزم وضع الظاهر موضع الضمير إذا كان المفعول به ضميراً عائداً على الفاعل فتحلُّ كلمة «نفس» أو «أنفس»، فلا يقال: قتلنانا، ولكن يقال: قتلنا أنفسنا، ولا يقال: ظلموهم، إذا كان الفاعلون هم المفعولين، ولكن يقال: ظلموا أنفسهم، وكذلك إذا كان المفعول الثاني هو عين المفعول الأول، كآية: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]. ومن الشاذ استخدام «إيا» مكان النفس، وقد ورد ذلك في بيت ذي الإصبع العدواني (من الهزج):

كأنا يوم قرى إنّما نقتلُ إيّانا[٢]

ويستثنى من ذلك أفعال القلوب و«رأى» الحلمية، كالآية: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦]، ويصح أن نقول: رأيت نفسي، وظننت نفسي... إلخ.

ب ـ اختصار الكلام: وذلك أنّ ضمير الغائب سواء المتصل منه أو المنفصل، وهو ذو حروف قليلة، يغني بذكره عن تكرار الاسم الظاهر بحروفه الكثيرة، كما يغني أحياناً عن تكرار عدّة أسماء، ففي الآية: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الأحزاب: ٣٥]، قام الضمير «هم» مقام عشرين ظاهراً[٣]. زد علي ذلك أنّ الضمير قد يحذف إمّا استغناء بالكسرة، كآية: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ٣]، وإما اكتفاءً بدلالة الكلام عليه كقول الحارث بن كلدة يعاتب بني عمه وكان قد كتب إليهم من الشام فلم يجيبوه (من الوافر):

كَتَبْتُ إلَيْهِمُ كُتُباً مراراً ... فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ لَها جَوابُ

فَما أَدْري أَغَيَّرَهُمْ تَناءٌ ... وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أصابوا

يريد: أم مال أصابوه[٤].

ج ـ إثراء اللغة وتنوع الأسلوب: تلعب الضمائر دوراً مهماً في إثراء اللغة وتنوّع أساليبها، وذلك لأنّها أدخلت أنماطاً متنوعة من الأساليب، ومن هذه الأنماط المخالفة بين الضمير ومرجعه من حيث العدد والنوع، ففي الآية: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، يرجع الضمير في «كلها» إلى «الأسماء»، وفي «عرضهم» إلى المسمّيات. ومنها أن يكون للضمير مرجعان فيؤثّر أحدهما بعود الضمير دون الآخر،

(١) لذلك نقل عن سيبويه أنه لم يجوّزه. (الرضي الأسترابادي: شرح الكافية ١/ ٩٢).
(٢) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٧١.
(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر. طبع حيدر أباد الدكن. ١٣١٦ هـ ١/ ٣٠.
(٤) علي النجدي ناصف: «فلسفة الضمير». مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢٠ سنة ١٩٦٦. ص ٣٠.

كـالآيـة: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، فقد عاد الضمير في «إليها» إلى «التجارة» دون «اللهو»، وذلك لأنها أجذب للقلوب عن طاعة الله من اللهو، ولأن المشتغلين بالتجارة أكثر من المشتغلين باللهو، ولأنها أنفع لهم من اللهو[1]. ومنها أيضاً العدول عن ضمير الغيبة إلى ضمير الحضور أو العكس، وهو ما يعرف في علم المعاني بالالتفات، وقد قيل: إنّ الغرض منه هو أنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على نمط واحد[2]. ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، الآية: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴿٨٩﴾﴾ [مريم: ٨٨ ـ ٨٩]، ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة الآية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، ومثال الالتفات من الغيبة إلى التكلم الآية: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ [فاطر: ٩].

١٩ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير في اسم الفاعل إذا جَرَى على غير مَنْ هو له نحو قولك: «هند زيدٌ ضاربتُهُ هي» لا يجب إبرازه. وذهب البصريون إلى أنّه يجب إبرازه. وأجمعوا على أنّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لا يجب إبرازه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه لا يجب إبرازه في اسم الفاعل إذا جَرَى على غير مَنْ هو له أنّه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له، قال الشاعر (من الطويل):

وَإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ
مِنَ الأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ
وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ[3]

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: «محقوقة أنتِ». وقال الآخر (من الوافر):

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا
كَمَا صَدِئَ الحَدِيدُ عَلَى الكُمَاةِ[4]

---

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٨.
(٢) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة. شرح عبد المنعم خفاجي. دار الكتاب اللبناني، ١٩٧١، ١/ ١٦١.
(٣) البيتان للأعشى في ديوانه ص ٢٧٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٥/ ٢٩١، ٣٩٣، ٢٩٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٦؛ وكتاب الصناعتين ص ١٤٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٥١ (حقق).
اللغة: أسرى: سار ليلاً. الموماة: الصحراء الواسعة. البيداء: الصحراء المهلكة. سملق: قفر خلاء لا نبات فيه. محقوقة: جديرة. المعان: المساعَد، الذي يأتيه العون والمساعدة.
المعنى: إنّ من سار إليكِ ليلاً، قاطعاً الصحارى المهلكة المقفرة التي تفصله عنك، وجب له أن تستجيبي لدعائه، وعليك أن تعلمي أنّ من ينال العون والمساعدة ناجح وموفق.
(٤) التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٨٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٩١؛ ولسان العرب ٨/ ٧٣ (خضع).
اللغة: أرباقهم: القيود أو الحبال التي يُشدون بها؛ والأرباق: جمع ربْق، وهو الحبل أو الحلقة التي تُشد =

فترك إبرازه، ولو أبرزه لقال: «متقلديها هُمْ» فلمّا أضمره ولم يبرزه دلَّ على جوازه، ولأنّ الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على مَنْ هو له لشبهِ الفعل، وهو مُشابه له إذا جرى على غير من هو له، كما إذا جرى على مَنْ هو له؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير مَنْ هو له.

وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له، أنّا أجمعنا على أنّ اسم الفاعل فَرْعٌ على الفعل في تحمل الضمير؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير وإنّا يُضْمَر فيما شَابَهَ منها الفعلَ كاسم الفاعل، نحو: «ضارب»، و«قاتل»، والصفة المشبهة به، نحو: «حَسَن»، و«شَدِيد» وما أشبه ذلك؛ فإذا ثبت أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل، فلا شكّ أنّ المشبه بالشيء يكون أضْعَفَ منه في ذلك الشيء، فلو قلنا إنه يحتمل الضمير في كلّ حالة ـ إذا جرى على مَنْ هو له، وإذا جرى على غير مَنْ هو له ـ لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع؛ وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تَنْحَطُّ عن درجة الأصول، فقلنا: إنه إذا جرى على غير مَنْ هو له يجب إبراز الضمير؛ ليقع الفَرْق بين الأصل والفرع.

ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير مَنْ هو؛ لأنّا لو لم نبرزه لأدَّى ذلك إلى الالتباس، ألا ترى أنّك لو قلت: «زيد أخوه ضارب»، وجعلت الفعل لـ «زيد» ولم تبرز الضمير، لأدَّى ذلك إلى أن يسبق إلى فَهْم السامع أن الفعل لـ «الأخ» دون «زيد»، ويلتبِس عليه ذلك؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس؛ فوجب إبرازه؛ لأنه به يحصل إفهامُ السامع ورفع الالتباس؛ ويخرج على هذا إذا جرى على مَنْ هو له؛ فإنّه إنّما لم يلزمه إبراز الضمير؛ لأنه لا التباس فيه، ألا ترى أنك لو قلت: «زيد ضاربٌ غلامَهُ» لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لـ «زيد»؛ إذ كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه، فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه.

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما البيت الأول وهو قوله (من الطويل):

* لَمَحْقُوْقَةٌ أن تَسْتَجِيبي دُعاءَهُ *

فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنه محمول عندنا على الاتِّساع والحذف، والتقدير فيه: لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه[1]، وإذا جاز أن يُحْمَلَ البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به.

وأمّا البيت الثاني، وهو قول الآخر (من الوافر):

* تَرَى أرْباقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا *

فلا حُجَّة لهم فيه أيضاً؛ لأن التقدير فيه: «ترى أصحاب أرباقهم»، إلّا أنّه حَذَفَ

= بها الغنم الصغار لئلا ترضع. متقلّديها: جاعليها كالقلادة في أعناقهم. الكماة: جمع كمي، وهو الشجاع الذي غطّى وجهه خوف أن يعرفه من له عنده ثأر فيغدر به.

المعنى: يرى المرء هؤلاء الناس في أعناقهم القيود، وكأنها موضع صدأ حديد الدرع على رقاب الكماة.

(١) يريد أنّ قوله: «المحقوقة» ليس خبر «إنَّ» كما ذهب إليه الكوفيّون حتى يكون جارياً على غير من هو له، وليس معه ضمير بارز.

المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه، كما قال تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهْلَ القريةِ، وقال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]، ومنه قولهم: «الليلَةَ والهِلالُ»، أي: طلوعُ الهلالِ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثثِ[١]. قال الشاعر (من الطويل):

وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أهْلِهِ
كَهُلْكِ الْفَتى قَدْ أسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُهْ[٢]

أي: منيةُ ميتٍ. وقال الآخر (من المتقارب):

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أصْبَحَتْ
خِلالَتُهُ كَأبِي مَرْحَبِ؟[٣]

أي: كخَلالَةِ أبي مَرْحَب، وقال الآخر (من الرجز):

أكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ؟[٤]

أي: إحْرَازُ نَعَم. وقال الآخر (من الوافر):

كَأنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلًّى
نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ[٥]

أي: كأن عذيرَهم عذيرُ نعامٍ. والعذير: الحالُ، والْحَالُ لا يُشَبَّه بالنعامِ. وقال الآخر

---

(١) الجثث: أسماء الذات أو العين، واسم الذات هو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه، نحو: «رجل»، و«كلب» ويقابله اسم المعنى.

(٢) البيت للحطيئة في أمالي المرتضى ١/ ٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٦؛ والكتاب ١/ ٢١٥؛ ولم أقع عليه في ديوانه.
اللغة: المنايا: جمع منية، وهي الموت. هلك الفتى: موته. حاضره: من حضروه، أهله.
المعنى: شرّ الميتات ميتة رجل بين أهله كالنساء، كموت فتى أسلمه أهلُه لقوم يثأرون منه دون دفاع عنه.

(٣) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٦؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٤، ٣٥٤؛ والكتاب ١/ ٢١٥؛ ولسان العرب ١/ ٤١٦ (رحب)، ١١/ ٢١٧ (خلل)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨٩.
اللغة: تواصل: تداوم الودّ. الخلالة والخلة: الصّداقة المختصّة. أبو مرحب: كنية الظلّ، وهو سريعاً ما يتحوّل؛ وقيل: هي كنية عرقوب الذي يضرب به المثل في خلف الوعود.
المعنى: كيف يدوم ودادك لمن صارت صداقته كصداقة الظلّ للمكان، سريعة التحوّل، أو كصداقة عرقوب.

(٤) الرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب ١/ ٤٠٩؛ والكتاب ١/ ١٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٩؛ ولرجل ضبي في الأغاني ١٦/ ٢٥٦.
اللغة: النعم: الإبل والشّاء. تحوونه: تملكونه وتضمّونه. يلقحه: يجعله لاقحاً حاملاً. تنتجونه: تتولّون وضعه. وتقول: نتجتُ الناقة إذا وَلّدتَها.
المعنى: أتضمّون الإبل والشاء في كلّ عام بعدما سهر عليها قوم حتى غدت لواقحاً، ثم تأتون أنتم فتولّدونها؛ وهي إشارة إلى ما يستولون عليه في غاراتهم على الأقوام الأخرى.

(٥) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٤٢؛ ولشقيق الباهلي أو للنابغة في لسان العرب ١٠/ ٣٢٥ (قوق)؛ ولشقيق الباهلي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٣٤٣ (سلل).
اللغة: عذيرهم: حالهم. سِلّى: موضع. قاق: صوّت. القفار: الخالي، الموحش.
المعنى: يصف حال قوم مهزومين، وهم بجنوب «سِلّى» كطيور النعام التي تصوّت في البلاد الموحشة ذعراً وفزعاً.

(من الوافر):

قَلِيلٌ عَيْبُهُ، والعَيْبُ جَمٌّ
وَلَكِنَّ الغِنَى رَبٌّ غَفُورُ[١]

أي: ولكنَّ الغنَى غنَى ربّ غفور، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تُحْصى؛ فعلى هذا يكون قد أجرى قوله: «متقلديها» ـ وهو اسم الفاعل ـ على ذلك المحذوف، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير.

وأمّا قولهم: «إنّ الإضمار في اسم الفاعل إنّما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير مَنْ هو له»، قلنا: فلكونه فَرْعاً على الفعل وجب فيه إبراز الضمير ها هنا؛ لئلا يؤدِّي إلى التسوية بين الأصل والفرع، ولما يؤدّي إليه تركُ الإبراز من اللَّبْسِ على ما بينّا، والله أعلم»[٢].

* * *

للتوسُّع انظر:

- جدول أقسام الضمائر. محمد باقر الغروي. النجف، ١٩٦٣م.
- الضمائر في اللغة العربية. محمد عبد الله جبر. دار المعارف بمصر، ١٩٨٠م.
- «رأي في جذور الضمائر العربية». محمد ألتونجي. مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد ١٣، ج ١ (١٩٧٦م). ص ١٠٢ ـ ١٠٣.
- «رأي في جذور الضمائر العربية». محمد محمد الخطابي. مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد ١٣ (١٩٧٦م). ص ١٠٥ ـ ١٠٧.
- «فلسفة الضمير». علي النجدي ناصف. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد ٢٠ (١٩٦٦م). ص ٢٣ ـ ٣٢.
- «ضمير المتكلم المرفوع». يحيى نامي. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ١٧، ج ١ (١٩٥٧م). ص ٩٩ ـ ١١٠.
- «نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية». محمد سالم الجرح. مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة، ج ٢٢ (١٩٦٧م). ص ٥٦ ـ ٦٧.

ضمائر الأفعال لذات واحدة

هي ضمير الفاعل والمفعول في أفعال القلوب في نحو الآية: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]. فاعل «أراني» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، ففاعل «أرى» ومفعوله ضميران لذات واحدة هي المتكلِّم.

الضمائر البارزة

هي التي لها صُوَر ظاهرة في التركيب، نطقاً وكتابةً، وهي قسمان:

١ ـ متصلة، وهي ثلاثة أقسام:

أ ـ ضمائر رفع متصلة، لا تتصل إلّا بالأفعال وعددها عشرة، وهي: تُ، نا، تَ، تِ، تُما، تُمْ، تُنَّ، ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة.

ب ـ ضمائر نصب متصلة، لا تتصل إلّا بالأفعال وأسماء الأفعال، وعددها اثنا عشر ضميراً، وهي: ي، نا، كَ، كِ، كما، كُمْ،

(١) البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٩٢؛ والعقد الفريد ٣/ ٢٩.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦١ ـ ٦٧.

كُنَّ، هُ، ها، هما، هم، هُنَّ.

ج ـ ضمائر جر متصلة، لا تتصل إلّا بالأسماء والحروف، وهي: ي، نا، كَ، كِ، كما، كم، كُنَّ، ه، ها، هما، هم، هنّ.

٢ ـ منفصلة، وهي قسمان:

أ ـ ضمائر رفع منفصلة، وعددها اثنا عشر ضميراً، وهي: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ.

ب ـ ضمائر نصب منفصلة، عددها اثنا عشر ضميراً، وهي: إيايَ، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنّ، إياهُ، إياها، إياهما، إياهم، وإياهنّ.

أمّا الضمائر المستترة، فهي بدورها تقسم إلى قسمين: ضمائر مستترة جوازاً، وضمائر مستترة وجوباً.

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمائر البارزة المتصلة

انظر: الضمائر، الرقم ٣.

الضمائر البارزة المنفصلة

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ٢.

الضمائر البسيطة

انظر: الضمير المفرد.

ضمائر التكلُّم

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة أوّلاً.

الضمائر الجائزة الخفاء

هي الضمائر المستترة جوازاً.

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

ضمائر الجرّ المتَّصلة

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ١، الفقرة «ج».

ضمائر الحضور

هي ضمائر التكلُّم وضمير الخطاب، وسمِّيتْ بذلك؛ لأنّ أصحابها يكونون حاضرين أو في حكم الحضور، وقت النطق بها.

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة أوّلاً، والفقرة ثانياً.

ضمائر الخِطاب

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «ثانياً».

ضمائر الرفع

هي التي تكون في محل رفع. وهي قسمان: ضمائر رفع متصلة، وضمائر رفع منفصلة.

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ١، الفقرة «أ»؛ والرقم ٢، الفقرة «أ».

ضمائر الرفع المتحركة

انظر: ضمير الرفع المتحرك.

ضمائر الرفع المتصلة

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ١، الفقرة «أ».

ضمائر الرفع المنفصلة

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

الضمائر الظاهرة

هي الضمائر البارزة.

انظر: الضمائر البارزة.

ضمائر الغائب

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «ثالثاً».

ضمائر الغائبة

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «ثالثاً».

ضمائر الغيبة

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «ثالثاً».

الضمائر في النيّة

هي الضمائر المستترة.
انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمائر المتّصلة

انظر: الضمائر، الرقم ٣.

ضمائر المتكلِّم

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «أوّلاً».

ضمائر المخاطَب

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «ثانيًا».

ضمائر المخاطبة

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «ثانياً».

الضمائر المركَّبة

انظر: الضمير المرَكّب.

الضمائر المستترة

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمائر المستترة جوازاً

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمائر المستترة وجوباً

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمائر المُسْتَكِنة

هي الضمائر المستترة.
انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمائر المفردة

انظر: الضمير المفرد.

الضمائر المنفصلة

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ٢.

ضمائر النصب المتَّصلة

انظر: الضمائر، الرقم ٣.

ضمائر النصب المنفصلة

انظر: الضمائر، الرقم ٤.

الضمائر الواجبة الخفاء

هي الضمائر المستترة وجوباً.
انظر: الضمائر، الرقم ٥.

ضَمانات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استخدام هذه الكلمة[1].

الضمَّة

علامة للرفع في الاسم المفرد، وجمع المؤنَّث السالم، وجمع التكسير، وفي الفعل المضارع المرفوع الذي ليس من الأفعال الخمسة، وتكون ظاهرة أو مقدَّرة. انظر:

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ ـ ٦٠.

الإعراب التقديريّ، والإعراب اللفظيّ في «الإعراب»، الرقم ٤.

وتكون علامة بناء في:

- الاسم المقطوع عن الإضافة لفظاً لا معنًى، نحو الآية: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]. (انظر: قبل). ونحو: «ليس غيرُ». (انظر: غير).
- المنادى المفرَد (الذي ليس مضافاً ولا مشبَّهاً بالمضاف) الذي ليس مثنًّى وليس جمع مذكر سالماً، نحو: «يا زيدُ»؛ وكذلك في النكرة المقصودة، نحو: «يا شرطيُّ».
- بعض الكلمات المبنيَّة، نحو: «مُنْذُ».

ضَمَّة الإتباع

هي ضمّة المُشاكلة.

انظر: ضمّة المُشاكلة.

الضمّة الإعرابيّة

هي الضمّة التي تكون علامة من علامات الإعراب.

انظر: الضمّة.

الضمَّة البنائيّة

هي الضمّة التي ينتهي بها بعض الأسماء والأفعال والحروف المبنيّة.

انظر الضمّة.

الضَّمَّة العارِضة

هي الضمّة التي ينتهي بها بعضُ المبنيّات بناءً عارِضاً، نحو الآية: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

انظر: البناء العارِض.

ضمّة المُشاكلة

هي ضمّة الاسم الواقع بعد «أيّها» في النداء، نحو: «يا أيُّها الشعبُ».

ضمّة المُماثلة

هي ضمّة المشاكلة.

انظر: ضمّة المُشاكلة.

ضِمْنَ (استخدامها ظرفاً)

انظر: طيّ.

الضِّمْني.

نعت لنوع من التشبيه.

انظر: التشبيه الضمنيّ.

الضَّمير

انظر: الضمائر.

ضمير الاثنين

هو ألف التثنية.

انظر: الألف، الرقم ٣.

ضمير الأَمْر

هو ضمير الشأن.

انظر: الضمائر، الرقم ٧.

الضمير البارز

انظر: الضمائر البارزة.

الضمير البارز المتّصل

انظر: الضمائر البارزة المتصلة.

الضمير البارز المنفصِل

انظر: الضمائر البارزة المنفصلة.

الضمير البسيط

هو الضمير المفرد.

انظر: الضمير المفرد.

ضمير التكلُّم

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «أولاً».

ضمير التوكيد

هو ضمير الفصل.

انظر: الضمائر، الرقم ٦.

الضمير الجائز الخفاء

هو الضمير المستتر جوازاً.

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

ضمير الجَرّ المتّصل

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ١، الفقرة «ج».

ضمير الجماعة

هو نون النسوة، وواو الجماعة.

انظر: النون، الرقم ٣؛ والواو، الرقم ١٣.

ضمير الحديث

هو ضمير الشأن.

انظر: الضمائر، الرقم ٧.

ضَمير الحُضور

هو الضمير الدالّ على حاضر، أو في حكم الحاضر وقت النطق، ويشمل ضمير المتكلِّم، وضمير المخاطب.

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «أولاً»، والفقرة «ثانياً».

ضمير الحِكاية

هو ضمير الشأن.

انظر: الضمائر، الرقم ٧.

ضمير الخِطاب

انظر: الضمائر، الرقم ٢.

ضمير الرفع

هو الذي يكون في محل رفع. وهو قسمان: ضمير رفع متصل، وضمير رفع منفصل.

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ١، الفقرة «أ»؛ والرقم ٢، الفقرة «أ».

ضمير الرفع المُتَحَرِّك

يُخطىء بعض المعلِّمين عندنا في الظنّ أنّ ضمير الرفع المتحرِّك هو التاء في «شربتُ، شربْتَ، شربْتِ» ملاحظين أنّ حركة التاء تتغيَّر من ضمّ إلى فتح إلى كسر، أمّا الضمير في «شربْنَ» و«شربْتُم» و«شربَتا» و«شربْتُنَّ»، و«شربْنا»، فليس ضمير رفع متحرِّكاً؛ لأنّه لا «يتحرَّك»، بمعنى أنّه لا تنتقل الحركة فيه من ضمة مثلاً إلى كسرة أو فتحة، كما في «شربْتُ، شربْتَ، شربْتِ».

وخطأ هؤلاء مضاعف؛ لأنّ الضمير من ناحية مبنيّ، والمبنيّ لا يتحرَّك، فالتاء في «شربتُ» هي غير التاء في «شربتَ»، وغير التاء في «شربتِ»؛ وليس عندنا هنا تاء تتحرَّك، بل تاء مبنيّة على الفتح في «شربتَ»، وعلى الضمّ في «شربْتُ»، وعلى الكسر في «شربْتِ».

وخطأهم الثاني هو في تفسير كلمة «متحرِّك» في عبارة «ضمير رفع متحرِّك»، فهذه الكلمة صفة مشبَّهة، وليست اسم فاعل، وهي تعني أنّ

الضمير فيه حركة، وليس «يتحرَّك»، فإذا عرفنا أنّ الفعل الماضيّ يُبنى على السكون إذا اتَّصل بضمير رفع متحرِّك، ولاحظنا جدول التصريف التالي، ثبت ما نذهب إليه:

هو شربَ ـ هما شَربا ـ هم شَربوا ـ هي شربَتْ ـ هما شَربَتا ـ هنّ شَربْنَ ـ أنتَ شَربْتَ ـ أنتما شربْتُما ـ أنتم شربْتُم ـ أَنْتِ شَربْتِ ـ أنتما شَربْتُمَا ـ أنتُنَّ شَربْتُنَّ ـ أنا شَربْتُ ـ نحن شَربْنا.

ضمير الرفع المتصل

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ١، الفقرة «أ».

ضمير الرفع المنفصل

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ٢، الفقرة «أ».

ضمير الشَّأْن

انظر: الضمائر، الرقم ٧.

ضمير الصِّلة

هو العائد.

انظر: العائد.

الضمير الظاهر

هو الضمير البارز.

انظر: الضمائر البارزة.

الضمير العائد

هو العائد.

انظر: العائد.

ضمير العِماد

هو ضمير الفصل.

انظر: الضمائر، الرقم ٦.

ضمير الغائب

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة ثالثاً.

ضمير الغائبة

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة ثالثاً.

ضمير الغَيْبة

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة ثالثاً.

ضمير الفاعلات

هو نون النسوة، انظر: النون، الرقم ٣.

ضمير الفَصْل

انظر: الضمائر، الرقم ٦.

الضمير في النِّيَّة

هو الضمير المستتر.

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

ضمير القِصّة

هو ضمير الشأن.

انظر: الضمائر، الرقم ٧.

الضمير المُتَّصِل

انظر: الضمائر، الرقم ٣.

ضمير المُتَكَلِّم

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة أولاً.

ضمير المجهول

هو ضمير الشأن.

انظر: الضمائر، الرقم ٧.

ضَمير المُخاطب

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة ثانياً.

ضَمير المُخاطبة

انظر: الضمائر، الرقم ٢، الفقرة ثانياً.

الضَّمير المُرَكَّب

هو الذي يدلّ على المتكلِّم، أو المخاطب، أو الغائب من غير أن يستقلّ بنفسه، بل يحتاج لزيادة تتَّصل بآخره، فصيغته مركَّبة، نحو: «إيايّ»، و«أنتما». ويقابله «الضمير المفرد».

انظر: الضمير المفرد.

الضَّمير المُسْتَتِر

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمير المستتر جوازاً

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمير المستتر وجوباً

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمير المُسْتَكِن

هو الضمير المستتِر.

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

الضمير المُفْرَد

هو الذي يستقلّ بنفسه للدلالة على المتكلِّم، أو المخاطب، أو الغائب، نحو التاء في «ضَرَبْتَ». ويقابله الضمير المركَّب. ويسمّى أيضاً «الضمير البسيط».

انظر: الضمير المركَّب.

الضمير المنْفَصِل

انظر: الضمائر البارزة، الرقم ٢.

الضمير المنفصل بعد «ما» و«مَنْ»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء الضمير المنفصل بعد «ما» و«من» الاستفهاميَّتين كما في قول الكتاب: «ما هي الأسباب»؟ و«ما هو رأيك»؟ و«من هو مؤسِّس مصر الحديثة»؟ وجاء في قراره:

«يُخَطِّىء بعض نقاد اللغة ما تجري به الأقلام في اللغة المعاصرة من أمثال هذه التعبيرات التي يستعمل فيها الضمير بعد «ما» أو «من» الاستفهاميَّتين، وحجتهم في ذلك أنّ الضمير لا مرجع له هنا بحسب الظاهر.

وقد انتهت اللجنة بعد دراسة المسألة إلى أنه يمكن تخريج هذه التعبيرات ونحوها بأحد الأوجه الآتية:

١ ـ أن يكون الضمير ضمير فصل؛ ليدل على أنّ ما بعده خبر عمّا قبله.

٢ ـ أن يكون الاسم الظاهر بدلاً من الضمير قبله.

٣ ـ أن يكون الضمير مبتدأ ثانياً وما بعده خبر، والجملة خبر المبتدأ الأول»[١].

ضمير النصب المتَّصل

انظر: الضمائر، الرقم ٣.

ضمير النصب المنفصِل

انظر: الضمائر، الرقم ٤.

الضمير الواجب الخفاء

هو الضمير المستتر وجوباً.

انظر: الضمائر، الرقم ٥.

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٢٠٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٣.

ضمير الوصْل

هو الموصول الاسميّ.

انظر: الموصول الاسميّ.

الضَّوابِط

الضَّوابِط، في اللغة، جمع «ضابط»، وهو اسم فاعِل من «ضَبَطَ». وضبَط الشيءَ: حفظه بالحَزْم. وضبط العمل: أحكمه وأتقنه. وضبط الكتابَ: صحَّحه وشكَّله.

وتُطلق الضوابط في النحو على:

١ ـ الشّدّة والمدّة وهمزة الوصل وهمزة القطع.

٢ ـ حركات التشكيل، وهي الضمّة، والفتحة، والكسرة، والسكون.

٣ ـ قواعد النحو واللغة.

ضياء الدِّين القناويّ بن الحاجّ

= شيت بن إبراهيم بن الحاج (٥٩٨ هـ/ ١٢٠١م).

ضياء الدِّين

= مكي بن ريّان (٦٠٣ هـ/ ١٢٠٧م).

ضياء الدين بن دهن

= الحسين بن هبة الله (بعد ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م).

ضياء بن سعد

(... / ... ـ ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٩م)

ضياء بن سعد بن محمد، ضياء الدِّين القِرْميّ العفيفيّ. أحد العلماء الأكابر. كان عالماً بالنحو والعربيّة، بارعاً بالتّفسير والمعاني والبيان والفقه، ملازماً للاشتغال والإفادة. تفقَّه في بلاده، وأخذ عن أبيه وغيره، وتقدَّم في العلم حتى كان الشّيخ التفتازاني أحد من قرأ عليه. وكان يقول: أنا حنفيّ الأصول شافعيّ الفروع. كان يستحضر المذهبيْن ويفتي فيهما ويحلّ «الكشاف»، و«الحاوي» حلًّا إليه المنتهى، حتى يُظن أنّه يحفظهما. يحسن إلى الطلبة بجاهه وماله. جمع الدّين المتين، والتواضع الزّائد، والعظمة، وكثرة الخير، وعدم الشّر. ولما قدم إلى القاهرة استقرَّ في تدريس الشافعيّة بالشيخونيّة ومشيخة البيبرسيّة. وكان اسمه عبيد الله، فكان لا يرضى بذلك ولا يكتبه لموافقته اسم عبيد الله بن زياد قاتل الحسين. كانت لحيتُه طويلة بحيث تصل إلى قدميْه، ولا ينام إلا وهي في كيس، وإذا ركب تتفرَّق فرقتيْن، وكان عوام مصر إذا رأوه يقولون: سبحان الخالق! فكان يقول: عوامّ مصر مؤمنون حقًّا لأنهم يستدلون بالصنعة على الصانع.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣ ـ ١٥).

ضياء بن أبي الضَّوء

(... / ... ـ ... / ...)

ضياء بن أبي الضَّوء القرطبيّ. كان عالماً بالعربيّة، حافظاً لأيّام العرب ومشاهدها، بارعاً في الشعر.

(طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٢؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٤٣).

باب الطاء

ـ الطّاء ـ

هي الحرف السادسَ عشرَ من حروف الهجاء حسب الترتيب الألفبائيّ، والتاسع في الترتيب الأبجديّ. تُساوي في حساب الجُمَّل، الرقم تسعة.

وهي صوت شديد انفجاريّ مهموس مطبَق نِطعِيّ، مخرجُه من طَرَف اللِّسان وأصول الثنايا العُلْيا. وَصَفَهُ القُدماء بأنّه صوت مجهور، ونسمعه الآن في معظم البلاد العربيَّة مهموساً.

يلتقي طرف اللسان عند النطق بها بأصول الثنايا العليا ومقدَّم اللثة، ويضغط الهواء مدّة من الزمن، ثمّ ينفصل فجأةً تاركاً نقطة الالتقاء، فيحدث صوت انفجاري. ولا تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بها.

ولم تأتِ الطاء مُفْرَدَةً في كلام العرب، وتكون بَدَلاً من تاء الافتعال ومشتقّاته، إذا كانت هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق (وهي: ص، ض، ط، ظ) وبعدها التاء، فتقول في «افْتَعَلَ» من الصَّبر: «اصْطَبَرَ»، ومن الضَّرب: «اضطَرَبَ»، ومن «الظهر»: «اظطَهَرَ»، ومن «الطّرْد»: «اطّرَدَ» (بالإدغام).

وحُذفت الطّاء في «قَطْ»؛ لأنّه من «قَطَطْتُ»، أي: قَطَعْتُ؛ لأنَّ معنى قولك: «ما فَعَلْتُه قَطْ»، أي: فيما انقَطَعَ مِنْ عُمْرِي.

وهي من الحروف الشمسية التي تختفي معها لام «أل» نطقاً لا كتابةً.

وهي، أيضاً، من الحروف المهملة (غير المنقوطة)، وتتصل بما قبلها وبما بعدها في الكتابة.

الطائيّ

= الحسن بن علي بن محمد (٤٩٨ هـ/ ١١٠٥م).

الطّائِيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُّها حرف الطاء (انظر: الرّويّ). والقصائد الطائيَّة قليلة الشيوع في الشعر العربي، نظراً إلى قلّة الكلمات المنتهية بحرف الطاء. يقول أبو نواس في مطلع إحدى طائيّاته (من الرجز):

أَعْدَدْتُ كَلْباً لِلطِّرادِ سَلْطا
مُقَلَّداً قَلائِداً ومِقْطا[١]

وقال ابن المعتز في مطلع إحدى قصائده الطائيَّة (من الطويل):

أَلا تَرَيانِ البَرْقَ ما هُوَ صانِعُ
بِدَمْعَةِ صَبٍّ شَفَّهُ النَّأْيُ والشَّحْطُ[٢]

---

(١) السلط: الشديد. المقط: الحبل الصغير الشديد الفَتْل.

(٢) النّأي والشّحط: بمعنى واحد هو البعد.

الطابَق

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «الطابَق» بمعنى: الطبقة من المبنى ذي الطبقات، وجاء في قراره:

«يستعمل المعاصرون كلمة «الطابَق» للطبقة من المبنى ذي الطبقات، وهذا الاستعمال محدث في دلالته. وترى اللجنة إجازته حملاً على ما جاءَ في اللغة من قولهم: «هذا الشيء وفق ذلك وطابقه» بفتح الباءِ وكسرها بمعنى واحد؛ إذ كانت الطبقة مطابقة لما فوقها وما تحتها»[1].

الطارف والتالد في الكمال حاشية الوالد على شرح قطر الندى لابن هشام

كتاب في النحو لخير الدين نعمان بن محمود شكري الآلوسي (ت ١٣١٧ هـ). نُشر في القدس، مطبعة جرجي، ١٣٢٠ هـ/ ١٩٠٢م.

ابن طازنك

= مسعود الدولة (.../.....-..../ ...).

الطاسة

انظر: اللوحة.

طاعَةً

تعرب في العبارة المشهورة «سمعاً وطاعةً» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: أطيع، منصوباً بالفتحة الظاهرة.

طاعَةٌ

تعرب إعراب «سَمْعٌ». انظر: سَمْعٌ.

الطّاعة والعصيان

قال ابن حجّة الحموي: «هذا النوع استنبطه أبو العلاء المعرِّيُّ عند نظره في شعر أبي الطيب المتنبِّي، وشرحه الذي سمّاه «معجز أحمد» من قوله (من الطويل):

يَـرُدُّ يـداً عَـنْ ثَـوْبِـهَـا وَهْـوَ قَـادِرٌ
ويَعْصي الهَوى في طَيْفِها وَهْوَ رَاقِدُ

وسَمَّاه «الطاعة والعصيان»، وقال: إنّما أراد أبو الطيّب أن يقول: «يردّ يداً عن ثوبها وهو مستيقظ»، بحيث تطيعه المطابقة في قافية البيت بقوله: «وهو راقد» فلم يطعْه الوزن في ذلك، ولمّا عصَاهُ الوزن عدل إلى لفظة «قادر»، وجعلها مكان «مستيقظ» لما فيها من معنى اليقظة وزيادة، فأطاعه التجنيس المقلوب بين «قادر» و«راقد»، وعصَتْه المطابقة بين «راقد» و«مستيقظ»، فلم يخْلُ بيته من نوع بديعيّ.

وقيل: إنّ هٰذا النوع لم يسمع له مثال قبل أبي العلاء ولا بعده، في سائر كتب البديع، لقلّة وقوعه وتعذّر اتّفاقه، وإنّما وقع للمتنبّي نادراً.

قلت: أنا تابع في هٰذا النوع مذهب علّامة هذا العلم، وهو الشيخ زكيّ الدّين بن أبي الأصبع، تغمّده الله برحمته ورضوانه، فإنّه كشف فيه عن وجه الإشكال، وأرشد من كان متعلّقاً بحبال المحال، فإنّ القوم أضربوا عن النظر في هذا النوع، وهو ظاهر؛ لأنّ الشيخ

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٦٢.

زكيّ الدّين قال: إضرابهم عن النظر فيه إمّا لحسن ظنّهم بالمعرّيّ وموضعه من الأدب واعتقادهم فيه العصمة من الخطأ والسهْو، وإمّا أن يكون مرَّ عليهم ما مرّ عليه في هذا البيت، إذ ليس في البيتِ شيْءٌ أطاع الشاعر ولا شيء عَصَاه، ودليل ذلك قول المعرّيّ: إنّ المتنبّي أراد «مستيقظاً» ليَحْصل بينها وبين لفظة «راقد» طباقاً، فعصته لفظة «مستيقظ» لامتناعها من الدخول في هذا الوزن، وهذا محال؛ لأنّ المتنبّي لو أراد أن يقول (من الطويل):

* يردُّ يداً عَنْ ثَوْبِهَا وَهْوَ سَاهِرٌ *

لحصل له غرضه من الطباق، ولم يعصه الوزن، وإنّما المتنبّي قصد أن يكون في بيته طباق وجناس، فعدل عن لفظه «ساهر» إلى لفظة «قادر»؛ لأنّ «القادر» ساهر وزيادة، وحصل بين «راقد» و«قادر» الطباق المعنويّ وجناس عكس؛ لأنّ الطباق أنواع، منه: المعنويّ، كما أنّ الجناس أنواع، منه: العكس، ومذهب المتنبّي ترجيح المعاني على الألفاظ، لا سيّما وبالعدول عن الطباق اللفظيّ، حصل في البيت الطباق والجناس معاً، وما كان فيه الطباق والجناس معاً أفضل ممّا ليس فيه سوى الطباق فقط، ولو عدل المتنبّي إلى ما ذكره المعرّيّ لفاته هٰذا الفضل، والله أعلم.

فقد ثبت من هٰذا البحث، أنّ بيت المتنبّي لا يصلح أن يكون شاهداً على هذا الباب؛ لأنّه لم يَعْصِهِ فيه شيء ولم يطعْه فيه غيره»[1].

طاقِ

اسم صوت الضّرب، مبنيّ على الكسر لا محل له من الإعراب.

طاقتي

تُعرب في نحو: «سأفعل طاقتي» حالاً منصوبة بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء مضاف إليه، وذلك لأن «طاقة» لم تستفد تعريفاً من الإضافة، فأُوِّلَتْ بنكرة مشتقة.

طالَ ما

عبارة مركَّبَة من الفعل «طال» و«ما» المصدريّة. ويلاحظ فصل «ما» المصدريّة عن «طال» بعكس ما الحرفية الزائدة الكافّة التي توصل بالفعل، نحو: «أحبُّكَ طال ما اجتهدت» أي: أحبُّك مدَّةَ اجتهادك. المصدر المؤوَّل من «طال ما» في محل نصب مفعول فيه.

طال يومَ أنْجَدْتُه

جملة تجمع الحروف التي تصلح للإبدال الصرفيّ.

انظر: الإبدال الصرفيّ.

أبو طالب الأزدي

= سعيد بن محمد بن علي (٣٨٥ هـ/ ٩٩٥م).

أبو طالب الأسديّ

= حمزة بن غاضرة بن محمد (بعد ٤٤٣ هـ/ بعد ١٠٥١م).

أبو طالب الأهوازيّ

= أحمد بن سوار بن علي (.../... ـ .../...).

---

(١) خزانة الأدب ٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

أبو طالب الجذاميّ الإشبيليّ

= عبد الجبار بن عساكر بن عبد الجبار (.../ ...ـ.../ ...).

طالب بن عثمان، أبو أحمد الأزدي

(٣١٩ هـ/ ٩٣١م ـ ٣٩٦ هـ/ ١٠٠٥م)

طالب بن عثمان بن محمد، أبو أحمد الأزديّ. كان نحويًّا بارعاً، عارفاً باللّغة، مقرئاً فاضلاً، مؤدّباً. تصدَّر لإقراء القرآن والنّحو، وتأدّب به جماعة. كُفَّ بصره في آخر عمره. كان ثقة في الرِّواية.

(إنباه الرواة ٢/ ٩٢؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٣٨٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ١٦ ـ ١٧؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

أبو طالب القزوينيّ

= علي بن عبد الملك بن العباس (٣٩٨ هـ/ ١٠٠٧م).

طالب بن محمد

(.../ ... ـ ٤٠١ هـ/ ١٠١٠م)

طالب بن محمد بن نَشيط (وفي معجم الأدباء: ابن قُشَيْط)، أبو أحمد المعروف بابن السَّراج النحويّ. كان عارفاً بالعربيّة قيِّماً بها. أخذ عن أبي بكر بن الأنباري. من كتبه: «مختصر في النّحو»، و«عيون الأخبار وفنون الأشعار».

(بغية الوعاة ٢/ ١٧؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ١٧؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٣٨٧؛ والأعلام ٣/ ٢١٨ ـ ٢١٩).

أبو طالب المروانيّ القرطبيّ

= عبد الجبار بن عبد الله بن أحمد (٥١٠ هـ/ ١١١٦م).

أبو طالب المعافري اللغويّ

= عبد الجبار بن محمد بن علي (٥٦٦ هـ/ ١١٧٠م).

أبو طالب النحوي

(.../ ... ـ .../ ...)

أبو طالب المكفوف النحوي الكوفي. كان نحويًّا بارعاً، أخذ النحو عن الكسائي، وصنَّف كتاباً في حدود الحروف العوامل والأفعال واختلاف معانيها.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٧).

أبو طالب النحويّ

= محمد بن علي بن الحسين (.../ ... ـ ٣٠٨ هـ/ ٩٢٠م).

= محمد بن الفضل بن رزق الله (.../ ... ـ .../ ...).

طالَعَ الكِتَاب

لا تقل: «طالع في الكتاب»، بل «طالَعَ الكِتَابَ»؛ لأنّ الفعل «طالع» يتعدى بنفسه. ومن التَّمحُّل تضمين الفعل «طالع» معنى الفعل «نظر».

طَالَمَا

لفظ مركّب من الفعل الماضي «طالَ» بمعنى: امتدَّ، و«ما» الكافّة التي دخلت عليه فكفّته عن العمل (أي: كفَّتْه عن طلب فاعل)،

وصارت عِوَضاً من الفاعل (ومثلها قلَّما، شَدَّما، كَثُرَما... إلخ). نحو: «طالما بحثتُ عن زوجةٍ مناسبةٍ» («طالما»: «طال»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح الظاهر ولا فاعل له. «ما»: حرف زائد كفَّ الفعل «طال» عن طلب الفاعل، مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب).

ومعنى «طالما»: كثيراً ما، ولذلك من الخطأ استعماله بمعنى «ما دام» كما في نحو: «سأحترمكَ طالما تحترمني».

طالوت بن جراح

(.../...ـ.../...)

طالوت بن جراح الكلاعيّ، أبو محمد القرطبيّ. كان عارفاً بالعربيّة، ضابطاً متفنناً باللّغة، حافظاً للغريب. وقد علّم في كل ذلك وأدّب به.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦).

ابن طاهر

= عبد الله بن حسين بن طاهر (١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٥م).

طاهر بن أحمد النحويّ

(.../...ـ ٤٦٩ هـ/ ١٠٧٦م)

طاهر بن أحمد بن باب شاذ (معناه الفرح والسرور)، أبو الحسن النّحويّ المصريّ. أحد الأئمة في النحو، وأحد الأعلام في فنون العربيّة مع فصاحة اللّسان. قدم إلى العراق تاجراً باللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر. واستُخدم في ديوان الرّسائل يتأمّل ما يخرج من الدّيوان من الأشياء، ويُصلح ما يراه من الخطأ في الهجاء أو في النحو أو في اللغة. وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر، ثم تزهّد وانقطع. والسبب في ذلك أنّه كان جالساً يأكل، فجاءه سنّور، فكان إذا ألقى إليه شيئاً لا يأكله، بل يحمله ويمضي. وكثر ذلك منه، فتبعه يوماً لينظر أين يذهب، فإذا هو يحمله إلى مكان مظلم فيه سنَّوْرة عمياء فيُلقيه لها فتأكله، فعجب وقال: إنّ الذي سخّره لها قادر على أن يغنيني عن هذا العالم. فلزم منارة الجامع بمصر. وخرج منها يوماً وفي عينيه بقية من النوم، فسقط منها إلى سطح الجامع، فمات سنة ٤٦٩ هـ، وقيل: سنة ٤٥٤ هـ. له من الكتب: شرح «الجُمل» للزّجّاجيّ، و«شرح النّخبة»، و«التعليق في النحو» في خمسة عشر مجلّداً، سمّاه تلامذته من بعده «تعليق الغرفة»، و«المُحْتَسب في النحو» وغير ذلك.

(معجم الأدباء ١٢/ ١٧ ـ ١٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٣٩٠ ـ ٣٩١؛ ووفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ ـ ٥١٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٩٥ ـ ٩٧؛ وشذرات الذهب ٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

أبو طاهر الإسكندريّ

= عبد الملك بن نصر بن عبد الملك (٦٦٢هـ/ ١٢٦٤م).

طاهر الجزائريّ

= طاهر بن صالح بن أحمد (١٣٣٨ هـ/ ١٩٢٠م).

طاهر بن الحسين، أبو الوفاء البَنْدَنيجيّ

(.../...ـ ٤٨٠ هـ/ ١٠٨٧م)

طاهر بن الحسين، أبو الوفاء البَنْدَنيجيّ

الهمذانيّ. كان عالماً بالنحو واللّغة والعروض، شاعراً بارعاً. لم يمدح أحداً ابتغاء جائزة.

(بغية الوعاة ٢/١٨؛ والوافي بالوفيات ١٦/٣٩٣).

أبو الطاهر السرقسطيّ

= إسماعيل بن خلف (٤٥٥ هـ/١٠٦٣م)

طاهر بن صالح الجزائري

(١٢٦٨ هـ/١٨٥٢م ـ ١٣٣٨ هـ/١٩٢٠م)

طاهر بن صالح (أبو محمد صالح) بن أحمد الجزائري، ثم الدمشقيّ. أصله من الجزائر. ومولده ووفاته في دمشق. بحّاثة من أكابر العلماء باللّغة والأدب في عصره. كان كلفاً باقتناء المخطوطات والبحث عنها. ساعد على إنشاء «دار الكتب الظّاهرية» بدمشق، وجمع فيها ما تفرّق في الخزائن العامّة. ثم ساعد على إنشاء «المكتبة الخالديّة» في القدس، وانتقل إلى القاهرة سنة ١٣٢٥ هـ، ثم عاد إلى دمشق سنة ١٣٣٨ هـ. كان من أعضاء المجمع العلمي العربي. سمي مديراً لدار الكتب الظاهريّة. كان يحسن أكثر اللغات الشرقية: العبريّة والسّريانيّة والحبشيّة والزواويّة والتركيّة والفارسية. له أكثر من عشرين مصنّفاً، منها: «الجواهر الكلامية في العقائد الإسلاميّة»، و«بديع التلخيص» في البديع، و«مدّ الرّاحة» في المساحة، و«الفوائد الجسام في معرفة خواص الأجسام»، و«تسهيل المجاز إلى فن المعمى والألغاز»، و«التّبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، و«شرح خُطب ابن نباتة»، و«تمهيد العروض إلى فن العَروض»، و«التقريب إلى أصول التعريب»، و«تفسير القرآن» أربع مجلدات. ومن أجلّ آثاره: «التذكرة الظاهرية» وهي مجموعة كبيرة في موضوعات مختلفة.

(الأعلام ٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

طاهر بن عبد الرحمن، أبو بشر بن سُبَيْطة

(.../... ـ بعد ٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م)

طاهر بن عبد الرحمن بن سعيد، أبو الحسين وأبو بشر بن سُبيطة الأندلسي الدّاني. أستاذ نحوي. روى عن أبي محمد بن السيد، واختصَّ به، وكان من كبار تلاميذه. كان من أهل الذكاء والنبل والفهم. تصدّر لتدريس العربية والآداب. له مؤلفات لم تذكر أسماؤها. مات بدانية بعد سنة ٥٤٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨).

طاهر بن عبد العزيز، أبو الحسن القرطبيّ

(.../... ـ ٣٠٥ هـ/ ٩١٧م)

طاهر بن عبد العزيز بن عبد الله، أبو الحسن الرّعينيّ القرطبيّ. كان علم اللّغة والخبر أغلب عليه. رحل إلى المشرق واليمن. وكان ضابطاً عارفاً عالماً، عاملاً بعلوم اللغة فَهِماً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩).

طاهر بن عبد الله، أبو سعيد البيِّع

(.../... ـ .../...)

طاهر بن عبد الله، أبو سعيد البيِّع. كان نحويًا بارعاً، شاعراً فاضلاً، روى عنه أبو عبد الرحمن السُّلميّ مقطّعات من الشعر في

مجموعاته وأماليه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨).

طاهر بن محمد

(... / ... - ... / ...)

طاهر بن محمد الرّقبانيّ الصّقليّ التغلبي. يدعى الوزير. لم يكن في زمانه أعلم منه بلغة العرب وكلامها ونثرها ونظمها. وكان رئيساً مقدّماً جليلاً معظماً. قصده العلماء من كل مكان، فلقوا منه بحراً خضمًّا، وانتجعه الشعراء فوردوا قَليباً (بئراً). له شعر كان يخفيه.

(إنباه الرواة ٢/ ٩٤).

أبو طاهر المحمد أباذي

= محمد بن الحسن بن محمد (... / ... - ... / ...)

أبو طاهر النحويّ

= عبد الواحد بن عمر بن محمد (٣٤٩ هـ/ ٩٦٠م).

الطِّباق

١ ـ تعريفه: الطِّباق، في اللغة، مصدر «طابَقَ». وطابقَ فلاناً: وافقه، أو عاونه. وطابقه على الأمر: ساعده. وطابق الشيءَ على الشيء: جعل أحدَهما على الآخر.

وهو، في عِلْم البديع، الجمع في الكلام بين مُتضادَّين إمّا اسمين، نحو: النهار والليل، أو فِعْلَين، نحو: يبكي ويضحك، أوحرفين، نحو: يوم لنا ويوم علينا. وهو نوعان:

أولاً ـ الطباق اللفظيّ: وهو نوعان:

أ ـ الطباق الحقيقيّ: وهو ما كان بألفاظ الحقيقة سواء كان من اسمين، أو فعلين، أو حرفين، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۝٢٠ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ۝٢١﴾ [فاطر: ١٩ـ٢١]،، وقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝٤٤﴾ [النجم: ٤٣ـ٤٤].

وهذا النوع من الطباق ثلاثة أقسام:

طباق الإيجاب: وهو الذي لم يختلف فيه اللفظان المتضادّان سلباً وإيجاباً، أو هو الذي صُرِّح فيه بإظهار الضدَّين، نحو قول الشاعر (من الطويل):

لَئِنْ ساءَني أنْ نِلْتِني بِمَساءَةٍ
فَقَدْ سَرَّني أنِّي خَطَرتُ ببالِكِ

الطباق بين «ساءَني» و«سَرَّني».

طباق السَّلب: هو الذي يُجمع فيه بين فِعْلين منْ مصدر واحد أحدهما مُثبَت والآخر منفيّ، أو هو ما اختَلَفَ فيه الضدّان إيجاباً وسَلْباً، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٨].

طباق التَّرْديد: وهو أن يرد آخر الكلام المطابق على أوّله، فإنْ لم يكن الكلام مطابقاً، فهو ردّ الأعجاز على الصُّدور. ومثاله قول الأعشى (من البسيط):

لا يرقَعُ النَّاسُ ما أَوْهوا وإنْ جهدوا
طُولَ الحياةِ ولا يُوهونَ ما رَقعوا

ب ـ الطِّباق المجازيّ: وهو ما كان بألفاظ المجاز، نحو الآية: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أي: ضالاً فهديناه، فالموت والإحياء متقابل معناهما المجازيان، وهما الضلال والهدى.

ثانياً: الطِّباق المَعْنويّ: وهو مقابلة الشيء بضدِّه في المعنى لا في اللفظ. كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس: ١٥ ـ ١٦]، معناه: ربّنا يعلم إنّا لصادقون. ومنه قول هدبة بن الخشرم (من الطويل):

فإنْ تَقْتُلُونِي في الحَديدِ فإنَّني
قَتَلْتُ أخاكُمْ مُطْلَقاً لم يُقَيَّدِ

فإنّ معناه: فإنْ تقتلوني مقيّداً، وهو ضدّ المطلق، فطابق بينهما بالمعنى.

٢ ـ ملحوظتان:

أ ـ هناك نوع من الطباق يُسمّى الطباق الخفيّ أو الملحق بالطباق، وهو الجمع بين معنيين يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلّق مثل السببيّة واللزوم، كقوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، فإنّ الرحمة، وإن لم تكن مقابلة للشدّة، لكنّها مسبّبة عن اللّين الذي هو ضدّ الشّدّة.

ب ـ قال الحموي: «والذي أقوله إنّ المطابقة التي يأتي بها الناظم مجردة ليس تحتها كبير أمر، ونهاية ذلك أنْ يطابق الضدّ بالضدّ وهو شيء سهل، اللّهمّ إلّا أنْ تترشح بنوع من أنواع البديع وتشاركه في البهجة والرونق، كقوله تعالى: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾﴾ [آل عمران: ٢٧]، ففي العطف بقوله تعالى: ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ دلالة على أنّ من قدر على الأفعال العظيمة قدر على أنْ يرزق بغير حساب من شاء من عباده. وهذه مبالغة التكميل المشحونة بقدرة الرب سبحانه وتعالى. فانظر إلى عظم كلام الخالق هنا فقد اجتمع فيه المطابقة الحقيقية والعكس الذي لا يدرك لو جازته وبلاغته ومبالغة التكميل التي لا تليق بغير قدرته. ومثل ذلك قول امرىء القيس (من الطويل):

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً
كجلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ

فالمُطابَقة في الإقبال والإدبار، ولكنه لما قال «معاً» زادها تكميلاً في غاية الكمال، فإنّ المراد بها قرب الحركة في حالتي الإقبال والإدبار وحالتي الكرّ والفرّ. فلو ترك المطابقة من هذا التكميل ما حصل لها هذه البهجة ولا هذا الموقع، ثم إنّه استطرد بعد تمام المطابقة وكمال التكميل إلى التشبيه على سبيل الاستطراد البديعي... وقد اشتمل بيت امرىء القيس على المطابقة والتكميل والاستطراد»[1].

ومن المطابقة التي اكتست بالتورية قول المتنبي (من الطويل):

بِرَغْمِ شَبيبٍ فارقَ السَّيفُ كَفَّهُ
وكانا على العِلّاتِ يَصْطَحبانِ
كأنَّ رقابَ النَّاسِ قالَتْ لِسَيْفِهِ
رَفِيقُكَ قَيْسِيٌّ وأنتَ يَمانِي

ومن المطابقة التي اكتست بالجناس قول أبي تمام (من البسيط):

بيضُ الصَّفائِحِ لا سُودُ الصَّحائِفِ في
مُتُونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ

وليس معنى ذلك أنّ التَّضادَّ أو المطابقة

(١) خزانة الأدب ٢/٧٨ ـ ٧٩.

حينما تأتي من غير ترشيح تفقد قيمتها، بل أنّ التضاد هو الذي يكسبها قيمة؛ لأنّه يؤدي إلى إيضاح المعنى وتقريب الصورة، وهي كما قال الشاعر (من الكامل):

ضِدَّانِ لَمَّا اسْتُجْمِعا حَسُنا
والضِّدُّ يُظْهِرُ حُسْنَهُ الضِّدُّ

طباق الإيجاب

انظر: الطباق، الرقم ٢، فقرة أولاً «أ».

طباق الترديد

انظر: الطباق، الرقم ٢، الفقرة أولاً «أ».

الطباق الحقيقي

انظر: الطباق، الرقم ٢، الفقرة أوّلاً «أ».

الطباق الخَفِيّ

انظر: الطباق، الرقم ٣، الفقرة «أ».

طباق السلب

انظر: الطباق، الرقم ٢، الفقرة «أ».

الطباق اللفظي

انظر: الطباق، الرقم ٢، الفقرة أولاً.

الطباق المجازي

انظر: الطباق، الرقم ٢، الفقرة أولاً «ب».

الطباق المعنويّ

انظر: الطباق، الرقم ٢، الفقرة ثانياً.

الطبرسيّ

= الفضل بن الحسن بن الفضل (٥٤٨ هـ/ ١١٥٣م).

الطبري

= محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ هـ/ ٨٣٩م - ٣١٠ هـ/ ٩٢٣م).

الطَّبْعِيَّة

هي، في البلاغة، ما يقابل الصَّنعة والتصنُّع، فما يُكتب بالطبعيّة يُكتب بالبداهة والعفويّة دون عناء وإجهاد الفكر.

الطَّبَق

هو جزء من الحنك يتحرَّك إلى الأسفل، ويقع في سقف الفم بين الغار واللّهاة. وإذا لامسه مؤخّر اللسان أو اقترب منه، حدث صوت طبقيّ. وحروف الطبق، أو الإطباق، هي: ص، ض، ط، ظ.

طبقات النحاة واللغويين

كتاب في تراجم النحاة واللغويين لأبي بكر بن أحمد المعروف بـ«ابن قاضي شهبة» (٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧م - ٨٥١ هـ/ ١٤٤٨م)، طبع في النجف بتحقيق محسن غياض (مطبعة النعمان، سنة ١٩٧٤م).

طبقات النحويين واللُّغويين

كتاب في تراجم النحاة وعلماء اللغة، ألّفه أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (٣١٦ هـ/ ٩٢٨م - ٣٧٩ هـ/ ٩٨٩م).

والكتاب مرجع أصيل لتراجم النحاة واللغويين والمتأدِّبين من عهد أبي الأسود الدؤلي إلى شيخه أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي المتوفى سنة ٣٥٨ هـ. وقد افتتحه بمقدمة تحدَّث فيها عن اللغة العربية وما طرأ عليها من اللحن بعد أن كان المتحدِّثون بها ينطقون بها صحيحة على سجيَّتهم.

وقد قَسَّم كتابه على الأقاليم، فذكر

البصريين أوّلاً، ثمّ الكوفيين، ثم المصريين، فالقرويين، فالأندلسيين، ثمّ عمد جعل علماء كلّ مصر طبقات بحسب أزمانهم، وليس بحسب أقدارهم في العمر. وقد تطول الطبقة الواحدة عنده، فتصل إلى ثلاثين عالماً، وقد تقصر حتى يعقدها لعالم أو لعالمين.

وحين تناول المؤلّف البصريين والكوفيين، فصل علماء النحو وتناولهم في باب، ثم علماء اللغة في باب آخر، ولم يطبق هذا النهج على بقية تراجمه، ويبدو أنّه وجد صعوبة في تصنيفهم على هذا الوجه.

وفي هذا الكتاب أتى الزبيدي بخلاصة أخبار العلماء مبتعداً عن الحشو والاستطراد. ومع ذلك فقد كانت بعض تراجمه قليلة الفائدة؛ لأنها لا تزيد على سطر أو سطرين، بل كان يضع أحياناً اسم المترجم له دون أن يذكر عنه كلمة واحدة.

بلغ عدد المترجم لهم في الكتاب نحو ٣٠٠ عالم من أئمة اللغة والنحو، وكانت فيهم طائفة صالحة من علماء الأندلس، ومن هنا جاءت أهمية هذا الكتاب الذي احتوى على تراجم مهمّة لعلماء هذا العصر خاصة. وقد جاءت مباحث التاب على النحو الآتي:

* النحويّون البصريون:

- الطبقة الأولى: أبو الأسود الدُّؤلي، وعبد الرحمن بن هرمز.
- الطبقة الثانية: نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن.
- الطبقة الثالثة: ابن أبي عقرب، وعبد الله بن أبي إسحاق.
- الطبقة الرابعة: أبو عمرو بن العلاء، وأبو سفيان بن العلاء، والأخفش الكبير، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله، وبكر بن حبيب السهميّ.
- الطبقة الخامسة: الخليل بن أحمد، وحماد بن سلمة، ويونس بن حبيب، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأبو عاصم النبيل.
- الطبقة السادسة: النضر بن شميل، وأبو محمد اليزيدي، وسيبويه، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وأبو عمر الجرمي، وعلي بن نصر الجهضميّ، ومؤرج بن عمرو، ومحمد بن أبي محمد اليزيدي، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن أبي محمد اليزيدي، وأبو العباس الفضل بن محمد بن أبي محمد اليزيدي .
- الطبقة السابعة: أبو عثمان المازني، وأبو حاتم، والرياشي، والزيادي، والتوزي، وقطرب.
- الطبقة الثامنة: أبو العباس المبرد، والباهلي.
- الطبقة التاسعة: أصحاب أبي العباس المبرد: أبو إسحاق الزجاج، ومحمد بن السراج، والمبرمان، والفزاري، والأخفش (علي بن سليمان)، وابن درستويه، وأبو بكر بن أبي الأزهر، وأبو بكر محمد بن شقير النحوي، وابن الخياط.
- الطبقة العاشرة: أصحاب الزجاج: أبو الفهد البصري، وأبو القاسم الزجاجي. أصحاب ابن السراج: أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفسوي، وعلي بن عيسى البغدادي الورّاق. أصحاب الأخفش علي بن سليمان الميدمي. أصحاب ابن درستويه: أبو طاهر (عبد الله بن

عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرىء)، والكرماني، وأبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي.

النحويّون الكوفيون:

- الطبقة الأولى: الرؤاسي، ومعاذ الهراء، وأبو مسلم.
- الطبقة الثانية: الكسائي.
- الطبقة الثالثة: الفراء، وقاسم بن معن، والأحمر، وهشام بن معاوية الضرير، وأبو طالب المكفوف، وسلمويه، وإسحاق البغوي، وأبو مسحل، وقتيبة النحوي.
- الطبقة الرابعة: أصحاب الفراء: سلمة بن عاصم، وأبو عبد الله الطوال، ومحمد بن قادم، وابن سعدان، ومحمد بن حبيب.
- الطبقة الخامسة: أحمد بن يحيى ثعلب.
- الطبقة السادسة: أصحاب ثعلب: هارون بن الحائك، وأبو موسى الحامض، والمعبدي، وابن كيسان، وأبو بكر بن الأنباري، ونفطويه.

* اللغويون البصريون:

- الطبقة الأولى: المنتجع الأعرابي، وأبو مهدية الأعرابي، وأبن مالك الأعرابي.
- الطبقة الثانية: أبو عمرو بن العلاء، وهشام بن القاسم، وسماك بن حرب بن أبي سعيد، وعيسى بن عمر.
- الطبقة الثالثة: عباد بن كسيب، وخلف الأحمر، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبو عبيدة، ومؤرج بن عمرو السدوسي، وأبو سليمان كيسان، والنضر بن شميل بن خرشة.
- الطبقة الرابعة؟؟ (لم تذكر في الكتاب).
- الطبقة الخامسة: محمد بن سلام، وابن أخي الأصمعي، وأبو نصر أحمد بن حاتم، ورفيع بن سلمة.
- الطبقة السادسة: أبو خليفة (الفضل بن الحباب)، وسعيد بن هارون الأشنانداني، وأبو ذكوان، وابن قتيبة، والحسن بن الحسين، والكلابزي، وأبو بكر بن دريد.
- الطبقة السابعة: أصحاب ابن دريد: أبو الحسن الرقام، وإسحاق بن الجنيد، وعلي بن أحمد الدريدي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي البغدادي.

اللغويون الكوفيون:

- الطبقة الأولى: حماد بن هرمز، وأبو البلاد الأعمى.
- الطبقة الثانية: المفضل الضبّيّ، وأبو محمد الأموي، وخالد بن كلثوم، ومحمد بن عبد الأعلى، وأبو عمرو الشيباني، واللحياني، ومحمد بن زياد الأعرابي، وأبو توبة (زياد)، ومحمد بن حبيب.
- الطبقة الثالثة: أبو عبيد (القاسم بن سلام)، ويعقوب بن السكيت، وعمرو بن أبي عمرو الشيباني، وأحمد بن عبيد، وأبو موسى السامري.
- الطبقة الرابعة: أبو محمد ثابت بن أبي ثابت، والطوسي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن سهل، وأحمد بن عاصم، وعلي بن ثابت بن أبي ثابت، وأبو منصور نصر بن داود الصاغاني، ومحمد بن وهب المسعري، ومحمد بن سعيد الهروي، ومحمد بن المغيرة البغدادي، وعبد الخالق بن منصور النيسابوري، وأحمد بن يوسف الثعلبي،

وأحمد بن القاسم، وإبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الرحمن البغوي، وعلي بن عبد العزيز، وأحمد بن يحيى ثعلب، ومحمد بن الحسن الأحول، وبندار الأصبهاني، وعبد الله بن رستم، وأبو الفوارس المروروذي.

ـ الطبقة الخامسة: أبو عمر المطرز، ومحمد بن الحسن بن يعقوب، وأبو عبد الله الحسين بن أحمد الفزاري.

*** النحويون واللغويون المصريون:**

ـ الطبقة الأولى: ولاد المصارري التميمي، ومحمود بن حسان، وأبو الحسن الأعزّ.

ـ الطبقة الثانية: الدينوري (أحمد بن جعفر)، وأبو بكر بن المزرع، وأبو زهرة، وأبو الحسين (محمد بن الوليد بن ولاد التميمي)، وأبو الطاهر (أحمد بن إسحاق الحميري).

ـ الطبقة الثالثة: أبو العباس بن ولاد، وأبو القاسم بن ولاد، وأبو جعفر بن النحاس، وأبو النضر (محمد بن إسحاق بن أسباط)، وعلان.

النحويون واللغويون القرويون:

ـ الطبقة الأولى: أبو مالك الطرماح، وعياض بن عوانة.

ـ الطبقة الثانية: إبراهيم المهري، وأبو الوليد المهري، ومحمد بن صدقة، وأبو سعيد بن غورك، وأحمد بن أبي الأسود، وحسان الجاحظ.

ـ الطبقة الثالثة: حمدون النحوي، وأبو محمد المكفوف، والمدني (أحمد بن محمد)، وخلف الأطرابلسي، والطرزي (موسى بن عبد الله)، وعلي بن الحضرمي، ومحمد المعروف بالعقعق، وابن الحداد (أبو عثمان سعيد بن محمد الغساني)، والطلاء المنجم، والسبخي.

ـ الطبقة الرابعة: أبو السميدع، والقياس الجهني، والخروفي، وابن أبي عاصم اللؤلئي، وزنجي بن مثنى، والخياري، والداروني، وابن الوزان، وعامر بن إبراهيم الفزاري، وقاسم بن حبيب النحوي.

*** النحويون واللغويون الأندلسيون:**

ـ الطبقة الأولى: أبو موسى الهواري، والغازي بن قيس، وجودي النحوي، والأحدب (عبد الواحد بن سلام)، وسوار بن طارق، والشمر بن نمير.

ـ الطبقة الثانية: أبو حرشن، وخصيب الكلبي، وعبد الله بن الغازي بن قيس، وابن أبي غزالة، وعبد الله بن سوار بن طارق، ومحمد بن عبد الله بن الغازي، وعبد الملك بن حبيب السلمي، وبكر الكناني، وسعيد الرشاش، وعباس بن ناطح الجزيري.

ـ الطبقة الثالثة: حرشن بن أبي حرشن، وأحمد بن نعيم، وعبد الملك بن مختار، وعثمان بن المثنى، وأحمد بن شن، وابن القملة، وجابر غيث وعبد الرحمن أخوه، ومحمد بن عبد الله الغازي، والخشني، وعباس فرناس، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله.

ـ الطبقة الرابعة: يزيد بن طلحة، وأبو صالح (أيوب بن سليمان المعافري)، وطاهر بن عبد العزيز، وابن حاطب، والبغل.

ـ الطبقة الخامس: عفير بن مسعود، وابن أزهر الإستجي، وصالح بن معافى، والحكيم (محمد بن إسماعيل)، والقلفاط،

والأفشنيق، وابن الأغبس، وابن أرقم، وزيد البارد، وأبو الوليد الغافقي، وأبو الفتح سعدان، وثابت بن عبد العزيز السرقسطي وابنه قاسم، والحرقي (محمد بن سليمان)، والمنذر بن عبد الرحمن، وبجنين، وأبو عمرو بن حجاج، وحرقوص (عثمان بن سعيد الكناني)، وأحمد بن عبد الكريم، ومحمد بن أصبغ المجدر، وابن حجاج بن أيوب بن سليمان، ومحمد بن سيد، وأبو العباس بحوم، ويحيى بن السمينة، وعمير بن عمر بن حبيب بن عمير، وابن وقاص القرشي، ومحمد بن إسماعيل، ومذحج المؤاب، والأذيني، وأبو عبد الله الغابي، والمروكي عبد الله بن مؤمن، وابن أبي جرثومة، والمقصدر، وطاهر، وعبد الصمد، وضياء بن أبي الضوء، وأبو عمرو الموزوري.

ـ الطبقة السادسة: منذر سعيد القاضي، وأبو وهب بن عبد الرؤوف، ويوسف بن سليمان الكاتب، ويوسف البلوطي، ودرود (عبد الله بن سليمان)، وسعيد بن قدامة البلوطي، والذهن، وأحمد بن محمد الأعرج، وأحمد بن يوسف بن حجاج، وأبو أيوب بن حجاج، وابن الجرز، والرَّبيّ، والحكيم الأزديّ، ومِلْحان، وابن الأصفر، والغافقي الوراق (محمد بن حمدون)، والطبيخي، والمكلفخي والخيطي، وأبو القاسم عبد الوهاب بن يونس، وأصبغ المؤدب، وابن الحصار، وابن عثمان الأصم، وإدريس بن ميتم، والمعافري، وابن أصبغ الكاتب، وابن قزلمان، والبرشقيري، وإسحاق بن إبراهيم بن محمد، وابن عبد الرؤوف، وعافي المكفوف، وابن زيد، وابن عروس، ومحمد بن يحيى الرباحي.

الطبيخي

= وليد بن عيسى بن حارث (٣٥٢ هـ/ ٩٦٣م).

طُرًّا

بمعنى جميعاً، تُعرب حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة، نحو: «نجحَ الطلابُ طُرًّا»؛ ونحو قول ابن الرومي (من الخفيف):

يَسْهلُ القولُ إنَّها أحْسَنُ الأشـ ـياءِ طُرًّا، ويَصْعُبُ التَّحْديدُ

طَرَّاد بن علي السُّلَمِيّ

(.../... ـ ٥٢٤ هـ/ ١١٣٠م)

طَرّاد (وقيل: طِراد) بن علي بن عبد العزيز، أبو فراس السُّلَمِيّ الدمشقيّ، المعروف بالبديع. مات متولّياً بمصر. كان نحويًّا مكاتباً، أديباً بارعاً في النَّظم والنثر. له مقامات ورسائل. مدح تاج الدولة تتش بن ألب أرسلان. ومن شعره قصيدة يمدح بها الوزير ابن أبي الليث أجازه عليها ألف دينار.

(الوافي بالوفيات ١٦/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ١٩ ـ ٢٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٩؛ والأعلام ٣/ ٢٢٥).

ابن طرار الجريري

= المعافى بن زكريا بن يحيى (٣٠٣ هـ/ ٩١٥م ـ ٣٧٠ هـ/ ٩٨٢م).

الطِّراز

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة

استعمال كلمة «الطراز» بمعنى النموذج، وجاء في قراره:

كلمة «الطراز» بمعنى النموذج صحيحة، استناداً إلى ما جاءَ في شعر حسّان بن ثابت في قوله (من الكامل):

بِيضُ الوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسابُهُمْ
شُمُّ الأُنوفِ مِنَ الطِّرازِ الأَوَّلِ[1]

الطِّراز المُتَضَمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز

كتاب في البلاغة للإمام يحيى بن حمزة العلوي (٦٦٩ هـ/ ١٢٧٠م ـ ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م).

وقد ذكر مؤلِّفه أنّ الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب أنّ جماعة من إخوانه قرأ كتاب الكشّاف لمحمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ/ ١٠٥٧م ـ ٥٣٨ هـ/ ١١٤٤م)، فسأله أن يملي فيه «كتاباً يشتمل على التهذيب والتحقيق. فالتهذيب يرجع إلى اللفظ، والتحقيق يرجع إلى المعاني، إذ كان لا مندوحة لأحدهما عن الثاني»[2].

ثمّ يقول في مقدمة كتابه:

«وأرجو أن يكون كتابي هذا متميزاً عن سائر الكتب المصنفة في هذا العلم بأمرين، أحدهما اختصاصهُ بالترتيب العجيب، والتلفيق الأنيق، الذي يُطْلع الناظر من أول وَهْلة على مقاصد العلم، ويفيدهُ الاحتواء على أسراره.

وثانيهما اشتمالهُ على التسهيل والتيسير، والإيضاح والتقريب؛ لأنّ مباحث هذا العلم في غاية الدقّة، وأسرارهُ في نهاية الغُموض. فهو أحوج العلوم إلى الإيضاح والبيان، وأولاها بالفحص والإتقان. فلما صُغْتهُ على هذا المصاغ الفائق، وسبَكتُه على هذا القالَب الرائق، سميتهُ بكتاب «الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة، وعلوم حقائق الإعجاز» ليكون اسمُه موافقاً لمسمّاه ولفظهُ مطابقاً لمعناه.

ولما كان كل علم لا يَنْفكُّ عن مبادىءَ ومقدمات تكون فاتحة لأمره، ومقاصد تكون خلاصة لسرّه، وتكملات تكون نهاية لحاله، لا جَرَمَ اخترت في ترتيب هذا الكتاب أن يكون مرتباً على فنون ثلاثة، ولعلَّها تكون وافية بالمطلوب محصِّلة للبُغْية بعون الله.

فالفن الأول منها مرسوم المقدِّمات السابقة نذكر فيها تفسير علم البيان، ونشير فيها إلى بيان ماهيتِهِ وموضعهِ ومنزلتِهِ من العلوم الأدبية، والطريقَ إلى الوصول إليهِ وبيانِ ثمرته وما يتعلق بذلك، من بيان ماهيّة البلاغة والفصاحة والتفرقة بينهما. ونشير إلى معاني الحقيقة والمجاز وبيان أقسامهما، إلى غير ذلك مما يكون تمهيداً وقاعدة لما نريدهُ من المقاصد.

الفن الثاني منها مرسوم المقاصد اللائقة. نذكر منهُ ونشير فيهِ إلى ما يتعلق بالمباحث المتعلقة بالمعاني وعلومها. ونُرْدِفه بالمباحث المتعلقة بعلوم البيان وأقسامها. ونشرح فيهِ ما يتعلق بهِ من المباحث بعلم البديع ونذكر فيهِ خصائصه وأقسامه وأحكامه اللائقة بهِ بمعونة الله تعالى ولُطْفهِ.

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٥؛ والبيت في ديوان حسان. ص ١٢٣.
(٢) مقدّمة الكتاب. ص ٥.

الفن الثالث نذكر فيهِ ما يكون جرياً مجرى التَّتِمَّة والتَّكملة لهذه العلوم الثلاثة، نذكر فيهِ فصاحة القرآن العظيم وأنهُ قد وصل الغاية التي لا غاية فوقها، وأن شيئاً من الكلام وإنْ عظُم دخولهُ في البلاغة والفصاحة، فإنّهُ لا يدانيهِ ولا يماثلهُ. ونذكر كونهُ معجزاً للخلق لا يأتي أحدٌ بمثلهِ. ونذكر وجهَ إعجازهِ، ونذكر أقاويل العلماء في ذلك، ونُظهر الوجه المختار فيهِ، إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة، والنُّكَت الغزيرة، التي نُلحقها على جهة الرِّدْف والتكملة لما سبقها من المقاصد.

فالفن الثالث للثاني على جهة الإكمال والتتميم. والفن الأول للثاني على جهة التمهيد والتوطئة واللباب. والمقصد لذوي الألباب ما يكون مودعاً في الفنّ الثاني، وهو فنّ المقاصد»[1].

وقد جاءت مباحث الكتاب ذي الأجزاء الثلاثة على النحو الآتي:

- علم البيان.
- الحقيقة والمجاز.
- الفصاحة والبلاغة.
- التشبيه.
- الاستعارة.
- التعريض.
- الكناية.
- المعرفة والنكرة.
- الفصل والوصل.
- التقديم والتأخير.
- الإيجاز والحذف.
- الالتفات.
- الإضمار.
- الاعتراض.
- التأكيد.
- الإطناب.
- الإرصاد.
- التخلص والاقتضاب.
- التجنيس.
- الترصيع.
- التطبيق.
- ردّ العجز على الصدر.
- لزوم ما لا يلزم.
- اللفّ والنشْر.
- التخييل.
- التسجيع.
- التصريع.
- الموازنة.
- المُعاظلة.
- المنافرة.
- التورية.
- المغالطة المعنوية.
- الألغاز.
- التوشيح.
- التجريد.
- التدبيج.
- التجاهل.
- الترديد.
- التفويف.

(١) مقدّمة الكتاب. ص ٦ ـ ٨.

ـ التوشيع .
ـ التطريز .
ـ الاطِّراد .
ـ القلب .
ـ التسميط .
ـ كمال البيان .
ـ الإيضاح .
ـ التتميم .
ـ الاستيعاب .
ـ الإكمال .
ـ التذييل .
ـ التفسير .
ـ المبالغة .
ـ الإيغال .
ـ التفريع .
ـ التوجيه .
ـ التعليل .
ـ التفريق والجمع والتقسيم .
ـ الائتلاف .
ـ الترجيع في المحاورة .
ـ الاقتسام .
ـ الإدماج .
ـ التعليق .
ـ التهكم .
ـ الإلهاب والتَّهييج .
ـ التسجيل .
ـ الموارِدة .
ـ التلميح .
ـ الحذف .
ـ الخيف .
ـ حسن التخلص .
ـ الاختتام .
ـ السرقات الشعرية .
ـ فصاحة القرآن . . .

* * *

وقد طبع الكتاب بمطبعة المقتطف بمصر، سنة ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م .

ابن الطَّراوة

= سليمان بن محمد بن عبد الله (. . ./ . . . ـ ٥٢٨ هـ/ ١١٣٤م) .

= يحيى بن محمد (. . ./ . . . . ـ . . . ./ . . .) .

طَرْحُ الخافِض

انظر : نَزْع الخافِض .

طَرْح الهَمْزة

انظر : التخلُّص من الهَمْز .

الطَّرْد والعَكْس

الطَّرْد، في اللغة، مصدر «طرَدَ» . وطردَ فلاناً : نَحّاه، أبعده .

والعكس، في اللغة، مصدر «عَكَسَ» . وعكسَ الشيءَ : رَدّ آخرَه على أوّله .

والطرد والعكس هما أن يُجعل المُشبَّه به مشبَّهاً، والمُشبَّه مشبَّهاً به .

انظر : التشبيه المعكوس .

وقيل : هو ما لا يستحيل بالانعكاس، أي : ما يُقرأ من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين قراءة واحدة، نحو الآية : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر : ٣]، وقول الحريري (من مجزوء الرجز) :

أُسْ أَزْمــــــــلاً إذا عَـــــــــرا
وارْعَ إذا الـــــمَـــــرْءُ أســــا
أَسْـــنِـــدْ أخـــا نـــبـــاهَـــةٍ
أَبِـــنْ إخـــاءَ دُنِّـــســـا

الطرسوني

= محمد بن أحمد (٧٣٠ هـ/ ١٣٢٩م).

ابن طرشميل

= أحمد بن علي بن خلف (٥٠٢ هـ/ ١١٠٨م).

طَرَفا التشبيه

هما المُشَبَّه والمشبَّه به.

انظر: التشبيه.

الطَّرَفان

الطَّرَفان، في اللغة، مثنى «طرف». وطرف الشيء: حرفه ونهايته.

وهما، في علم العروض، الجزء (التفعيلة) الذي زوحِف أوّله وآخره في المعاقبة، وسلم الجزء الذي قبله والذي بعده.

انظر: المُعاقبة.

طريقُ مَنْ لا يَنْتَظِر

انظر: لغة من لا ينْتَظِر.

طريقُ مَنْ يَنْتَظِر

انظر: لغة من ينتَظِر.

الطَّفْر

الطَّفْر، في اللغة، مصدر «طَفَرَ»، وطفرَ فلان: قفزَ، وَثَبَ. وهو، في علم الشعر ـ ويُسمَّى أيضاً الانقطاع ـ أن يخرج الشاعِر ممّا بدأ به قصيدته من نسيب، أو وقوف على الأطلال، أو نعت الإبل وذكْر القفار... إلى موضوع قصيدته، الذي يكون، غالباً، المدح، وذلك دون الربط بينهما بعبارة «دَعْ ذا»، أو «عَدِّ عَنْ ذا»، أو «إلى فلان قَصَدَتْ»، أو «حتى نزلتْ بفناءِ فُلان»... وكان البحتري كثيراً ما يأتي به، نحو قوله (من الكامل):

لـولا الـرَّجـاءُ لَـمُـتُّ مِـن أَلَـمِ الـهَـوَى
لـكـنَّ قَـلْـبـي بـالـرَّجـاءِ مُـوَكَّـلُ
إنَّ الـرَّعِـيَّـةَ لـمْ تَـزَلْ فـي سِـيـرَةٍ
عُـمَـرِيَّـةٍ مُـذْ سـاسَـهـا الـمُـتَـوَكِّـلُ

انظر: «الخُروج»، و«التخلُّص»، و«حسن التخلُّص».

طَفِقَ

تأتي:

١ ـ من أفعال الشروع، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويشترط في خبرها أن يكون جملة فعليّة فعلها مضارع رافعٌ لضمير اسمها، غير مقترن بـ «أنْ»، نحو: «طفق المهاجرون يعودون» («طفق»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «المهاجرون»: اسم «طفق» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. «يعودون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل، وجملة «يعودون» في محل نصب خبر «طفق»)، ولا يأتي الخبر إلّا مفرداً (المفرد ما ليس بجملة ولا بشبه جملة)، وأمّا الآية: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣]، فالخبر فيها محذوف لدلالة المصدر «مسحاً» عليه، والتقدير: فَطَفِقَ يَمْسَحُ مسحاً. وتعمل «طفق»

ماضياً ومضارعاً ومصدراً.

٢ ـ فعلاً لازماً بمعنى: ظفر به، نحو: «طفق زيدٌ بالنجاح» («زيدٌ»: فاعل «طفق» مرفوع بالضمَّة الظاهرة).

طَقْ

اسم صوت لحكاية صوت الحجر، مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. يقال: «طقطقتِ الحجارة»، إذا جاء صوتُها: طَقْ طقْ. والطقطقة: صوت وقْع حوافر الخيل على الصّلاب مثل الدّقدقة.

الطَّقْس

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الطقس» بمعنى حالة الجوّ أو المناخ[1].

الطّلاء المنجم

= إسماعيل بن يوسف (. . . / . . . ـ . . . / . . .).

الطَّلاوة

الطَّلاوة، في اللغة، الحُسْن. وهي، في النثر، تعني تآلف الحروف، وتناسق الكلمات فيما بينها.

وهي تعني، في الشعر، العذوبة، والسهولة، والحلاوة دلالةً على تلاحم أجزاء الوزن الشعريّ، وتآلف تفاعيله. والإكثار من الزحافات والعِلَل يُنقص طلاوة الشّعر، ويُقلّل حلاوته، يقول قدامة بن جعفر في كتابه «نقد الشعر» (ص ١٠٦)، «من عيوبه (أي: من عيوب الوزن الشّعريّ) التخليع، وهو أن يكون قبيح الوزن قد أفرط قائله في تزحيفه، وجعل ذلك بنية للشّعر كلّه، حتّى مَيَّله إلى الانكسار، وأخرجه عن باب الشعر، الذي يعرف السامع له صحّة وزنه، في أول وهلة، إلى ما يُنكره، حتى ينعم ذوقه، أو يعرضه على العروض، فيصحّ فيه. فإن ما جرى من الشعر هذا المجرى ناقص الطلاوة، قليل الحلاوة».

الطَّلَب

الطَّلَب، في اللغة، مصدر «طلَبَ». وطلبَ الشيءَ: أراده وحاول أخذه. وطلب إليه: رَغِبَ إليه. وطلبَ إليه كذا: سأله إيّاه.

وهو، في علم المعاني، استدعاء أمر غير حاصل وقت الكلام. وهو قسمان:

١ ـ الطلب المحْض، وهو ما كان لفظه يدلّ على الطلب صراحةً، ويشمل الأمر والنهي والدعاء.

انظر: الأمر، والنهي، والدعاء.

الطلب غير المحض: هو ما كان الطلب فيه مفهوماً من خلال الكلام، ويشمل الاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمنّي، والترجّي.

انظر: الاستفهام، العرض، التحضيض، التمنّي، الترجّي.

والطلب سبب لنصب المضارع بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببيّة في الرأي الأرجح، نحو: «هل تزورني فأكرمَكَ»، كما أنه سبب لجزمه إذاكان الفعل مُسَبَّباً عمّا قبله، نحو: «اجتهدْ تنجَحْ»

والطلب من معاني «اسْتَفْعَلَ»، نحو: «اسْتَعْلَمَ»، و«تَفَعَّلَ»، نحو: «تَخَبَّرَ». وهو،

---

(١) انظر مادة (ط ق س) في المعجم الوسيط.

أيضاً، من معاني لام الأمر، ولا الناهية، وحرفي الاستفهام، وحروف التحْضيض، وحروف التنديم، وحروف العَرْض، وحروف التمنّي، وحروف الترجّي.

انظر كلًّا في مادّته.

الطَّلَب غير المَحْض

انظر: الطلب، الرقم ٢.

الطَّلَب المَحْض

انظر: الطلب، الرقم ١.

طَلَبَ إليه أو منه

يجوز تعدِّي الفعل «طلب» بـ «إلى» أو بـ «مِنْ»[(١)].

طَلَبات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[(٢)].

الطلبيّ

صفة لنوع من الإنشاء.

انظر: الإنشاء الطلبيّ.

ابن طلحة الأموي

= محمد بن طلحة بن محمد (٥٤٥ هـ/ ١١٥٠م ـ ٦١٨ هـ/ ١٢٢١م)

طلحة علم الدين

(نحو ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦م ـ ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٤م)

طلحة علم الدين. كان مملوكاً اسمه سنجر، فغيِّر اسمه. وكان متقناً للعربيّة والقراءة. تتلمذ على يديه جماعة في النحو والقرآن والفقه والأصول. وكان يُراعي الإعراب في كلامه وفي دروسه. شاخ ولحيته سوداء. ومات بحلب سنة ٧٢٥ هـ، وقد نيّف على الستِّين، فتكون سنة ولادته قريبةً من سنة ٦٦٥ هـ. قال ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة: اسمه طلحة بن عبد الله المقرىء الشافعي الحلبي.

(الدرر الكامنة ٢/ ٢٢٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠).

طلحة بن كردان

(.../...ـ.../...)

طلحة بن كردان. كان نحويًّا مشهوراً في العراق. تصدّر للإقراء والإفادة والرواية. من أصحاب أبي سعيد السّيرافي.

(إنباه الرواة ٢/ ٩٣).

طلحة بن محمد، أبو محمد النعماني

(.../...ـ ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م)

طلحة بن محمد (وقيل: أحمد بن طلحة)، أبو محمد النعماني. كان عارفاً باللغة والأدب والشعر، فاضلاً، رقيق الطبع، كثير المحفوظ. ورد بغداد وخراسان، وكاتَبَهُ الحريريّ صاحب المقامات. أقام بخراسان، وكانت ألسنة الفضلاء متفقة بها على الثّناء عليه والإطناب في جودة شعره وسرعة خاطره بالنَّظم.

(إنباه الرواة ٢/ ٩٣ ـ ٩٤؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٦ ـ ٢٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠؛ والوافي

---

(١) انظر مادة (ط ل ب) في لسان العرب؛ والقاموس المحيط؛ وأساس البلاغة؛ والمعجم الوسيط.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ٥٩، ٦٠.

بالوفيات ١٦/ ٤٨٦ ـ ٤٨٨؛ والأعلام ٣/ ٢٢٩؛ وفوات الوفيات ٢/ ١٣٥ ـ ١٣٧؛ وأنساب الأشراف. القسم الرابع، الجزء الأول. ص ٥٤٥).

طلحة بن محمد، أبو محمد بن أبي بكر (٦٠١ هـ/ ١٢٠٤م ـ ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م)

طلحة بن محمد بن طلحة، أبو محمد بن أبي بكر النحوي ابن النحويّ، اليابُريّ، الإشبيليّ. مولده ووفاته بإشبيلية. كان نحويًّا ماهراً، مقرئاً متقناً، عروضيًّا حاذقاً، ذا حظٍّ وافرٍ من الأدب، عارفاً بطريق الرّواية وتواريخ الرجال وأحوالهم. أخذ عن كثيرين: أوّلهم أبوه ثم الدّبّاج والشَّلوْبين. انتصب للإقراء وتدريس العربيّة. حُمل عنه العلم واستُجيز وهو ابن عشرين سنة، وبقي عاكفاً على العلوم صابراً على شدَّة الفقر وقلّة ذات اليد، وخرَّج له معجماً، وله خطب وشعر. مولده في جمادى الأولى سنة ٦٠١ هـ، ومات في إشبيلية سنة ٦٤٢ هـ، وقيل: سنة ٦٤٣ هـ، وقيل: سنة ٦٤٤ وقيل: سنة ٦٤٥ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩ ـ ٢٠).

طلوع

كلمة تُعرب بحسب موقعها في الجملة، وهي، في نحو: «سأزورُك طلوعَ الفجر» مفعول فيه منصوب بالفتحة الظاهرة.

الطُّمْطُمانِيّة

خاصَّة لهجيَّة تُنسب إلى طَيِّء، والأزد، وإلى قبائل حِمْيَر في جنوبيّ الجزيرة العربيَّة. وتتَمَثَّل في إبدال لام التعريف ميماً، فيُقال فيها مَثلاً: «الطابَ امْهواءُ، وصَفَا امْجَوُّ»، أي: طاب الهواء وصفَا الجَوُّ. ويُروى من هذا القبيل أنَّ أعرابيًّا سأل النبيّ ﷺ: «هل من امْبِرّ امْصِيام في امْسَفَر؟» (أي: هل منَ البِرّ الصِّيام في السَّفَر؟)، فأجابه النبيّ على لغته مُجامِلاً: «ليس من امْبِرّ امْصِيام في امْسَفَر» (أي: ليس من البرّ الصِّيام في السَّفر). وفي هذه الرّواية تستوي «أل» الشَّمسيَّة و«أل» القمريَّة في إبدال لامهما ميماً، وقيل إنَّ هذه اللغة مختصّة بالأسماء التي لا تُدْغَم فيها لام «أَلْ» في أوّلها، نحو: «فَرَس»، و«قَمر»، بخلاف «صحراء»، و«ناس». قال ابن هشام: «وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنَّه سمع في بلادهم من يقول: «خذِ الرّمُحَ واركب امْفَرَس»، ولعلّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم؛ ألا تَرى إلى البيت السابق[1]، وأنَّها في الحديث[2] دخلت على النَّوعين»[3].

وقيل: طُمْطُمانية حِمْيَر: ما في لغتها من الكلمات المنكرة، تشبيهاً لها بكلام العجم. وفي صفة قريش: «ليس فيهم طمطمانية حِمْير»[4].

---

(١) يقصد قول بجير بن غنمة الطائيّ (من المنسرح):

ذاكَ خَلِيلي وَذُو يُواصِلُني ... يَرْمي ورائي بامْسَهمِ وامْسَلِمه

(٢) يقصد الحديث: «ليس من امْبِرّ امْصيام في امْسَفَر».

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٤٩.

(٤) انظر: لسان العرب؛ والنهاية لابن الأثير (طمم).

الطِّمْطِمة

هي أن يكون الكلام شبيهاً بكلام الأعاجم.

«طَمَّنَ» بمعنى طَمْأَنَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «طمَّنَ» بمعنى: طمأنَ، وجاء في قراره:

«يجري في الاستعمال قولهم: «طَمَّنَه»، أي: أدخل عليه الطمأنينة، ومنه قولهم: «تطمين الخواطر»، أي: تسكينها وتهدئتها، وقد يرد على هذا الاستعمال أن الوارد في اللغة إنما هو الفعل الرباعي «طمأن». وترى اللجنة تخريج الاستعمال الشائع «طمَّن» المضعف، استناداً إلى وجود الصفة المشبهة وهي «الطَّمْن» الساكن كالمطمئن، ووجه الترجيح أنّ المجمع أجاز استكمال مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعجمات، ولما كانت اللغة قد سجلت الصفة المشبهة، فالفعل ـ كما قال أبو علي الفارسي ـ في الكف، وعلى هذا يقال: «طَمَّنه تطميناً»: أدخل عليه الطمأنينة بمعنى طمأنه»[1].

«الطَّمْي» صياغة ودلالة ونسبة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الطمْي» مصدراً لِـ «طما»، والنسب إليها «طَمْيّ»، وقبولها بمعنى الطين الذي يحمله السَّيل، وجاء في قراره:

«يرى المجمع إجازة كلمة «طَمْي» على وزن «فَعْل»، بفتح الفاء وسكون العين، وورود السماع باعتبارها مصدراً لـ «طما» الثلاثيّ اللازم، جرياً على قول لبعض النحاة، وورود السماع بنظائرها. والنَّسب إليها «طَمْيّ». ويرى أيضاً قبول الكلمة بدلالتها العصريّة على الطين الذي يحمله السيل، حملاً على المجاز»[2].

الطُّنّ

لا تقل: «اشتريتُ طِنًّا من كذا»، بل «اشتريتُ طُنًّا (بضمّ الطاء) من كذا».

الطنبيّ

= عبد الملك بن زيادة الله (٤٥٧ هـ/ ١٠٦٥م).

الطنجالي

= محمد بن يوسف (نحو ٦٠٣ هـ/ ١٢٠٦م ـ ٦٥٣ هـ/ ١٢٥٥م).

ابن طُنَيز الميورقي

= علي بن أحمد بن عبد العزيز (٤٧٧ هـ/ ١٠٨٤م).

طه علم الدّين الحلبي

(بعد ٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م ـ ٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م)

طه علم الدين. من أهل حلب. كان نحويًّا ماهراً مقرئاً فاضلاً، تصَدَّر للإقراء بحلب زماناً، وانتفع به خلق في النحو والقراءة، وكان عنده كياسة ومكارم. وُلد بعد سنة ٦٦٠ هـ، وتوفي سنة ٧٢٥ هـ.

(الدرر الكامنة ٢/ ٢٢٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١).

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٢٥٧.

(٢) في أصول اللغة ٣/ ٨٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٦.

طَوَال

تُعرب في نحو: «سأدرسُ طَوَالَ النهار» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة. ومن الخطأ القول: «سأدرس طِوالَ (بكسر الطاء) النهار»؛ لأنّ «طِوال» جمع «طويل».

الطُّوال النحويّ الكوفيّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

الطُّوال (لم يذكر من اسمه ونسبه أكثر من ذلك) يكنّى أبا عبد الله. من أهل الكوفة. كان نحويًّا بارعاً من أصحاب محمد بن زياد الفرّاء النحويّ، حاذقاً بإلقاء المسائل العربيّة. وكان سلمة بن عاصم حافظاً لتأدية ما في الكتب، وكان ابن قادم حسن النظر في العلل. وهؤلاء الثلاثة الأجلّاء كانوا من أصحاب الفرّاء. ولم يشتهر للطوال تصنيف.

(إنباه الرواة ٢/ ٩٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٩٦؛ والفهرست ص ١٠١).

طُوبى

بمعنى الجنَّة والسعادة، لفظ ملازم للابتداء، ولا يكون خبره إلا متعلّق حرف جر، نحو: «طوبى للمؤمن» («طوبى: مبتدأ مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على الألف للتعذّر. «للمؤمن»: اللام حرف جرّ مبنيّ على الكسر لا محل له من الإعراب، متعلّق بخبر محذوف تقديره: كائن. «المؤمن»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

طَوْراً

تُعرب في نحو: «أتكلّم تارةً وأسكت طوراً» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة متعلّقاً بالفعل «أسكت».

الطُّورانيّة

انظر: اللغات الطورانية.

الطوسيّ

= علي بن عبد الله بن سنان (. . ./ . . .).

= محمد بن الحسن (٣٨٥ هـ/ ٩٩٠م ـ ٤٦٠ هـ/ ١٠٦٧م).

طَوَّعَ

انظر: التطويع.

طَوْعاً

تُعرب حالاً منصوبة بالفتحة في نحو: «جئتُ إلى المُسْتَشفى طَوْعاً»، أي: طائعاً، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة.

طوق الحمامة في مبادىء النحو

كتاب في النحو لناصيف بن عبد الله اليازجي (١٢١٤ هـ/ ١٨٠٠م ـ ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧١م). وقد نشر الكتاب في المطبعة المخلصية ببيروت سنة ١٨٦٥م.

طولَ

تُعرب في نحو: «سأحاولُ ألّا أكذبَ طولَ عمري» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة متعلِّقاً بـ«سأحاول».

طَوَيْتُ دائماً

جملة تجمع الحروف التي تصلح للإبدال الصرفيّ.

انظر: الإبدال الصرفيّ.

الطَّويل

انظر: البحر الطويل.

طَويلاً

تُعرب في نحو: «جلستُ طويلاً في الملعب» مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة الظاهرة متعلقاً بـ«جلست»، والتقدير: جلستُ زماناً طويلاً. ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة، والتقدير: جلستُ جلوساً طويلاً.

الطّيّ

الطّيّ، في اللغة، مصدر «طوى». وطوى الثوبَ أو الورقة أو غيرهما: ثناه وضمَّ بعضه إلى بعضه الآخر.

وهو، في علم العروض، زحاف يتمَثّل في حذف الرابع الساكن من الجزء (التفعيلة)، ويُسَمّى الجزء الذي يدخله الطّيّ مطويًّا تشبّهاً بالثّوب الذي يُعطَف من وسَطه. ويدخل الطّيّ:

- «مُسْتَفْعِلُنْ»، فتُصبح «مُسْتَعِلُنْ»، فتُنقل إلى «مُفْتَعِلُنْ» وذلك في البسيط، والسَّريع، والمنسرح، والرَّجز، والمقتضب.
- «مَفْعُولاتُ»، فَتُصبح «مَفْعُلاتُ»، وذلك في المنسرح، والسَّريع، والمقتضَب.

انظر: «الزِّحافات والعلل»، و«بحر البسيط»، و«بحر الرَّجز»، و«بحر السريع»، و«بحر المقْتضَب»، و«بحر المنسرح».

طَيَّ، ضِمْنَ، باطنَ، أَدْنَاهُ، رَفْقَ، وَسَطَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تظريف الكلمات: «طيّ»، و«ضِمْنَ»، و«باطنَ»، و«أدناهُ»، و«رَفْقَ»، و«وَسَطَ»، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة العصرية إيقاع كلمات موقع الظرفية المكانية، على حين أنها ظروف مختصة غير مبهمة، وذلك مثل: «طيّ»، «ضمْنَ»، «باطنَ»، «أدناه»، «رَفْقَ» (بفتح الراءِ) «وَسَطَ» (بفتح السين)، فيقولون: «أرسلته طيَّ كتابي»، و«قدَّمته ضمْنَ أوراقي»، و«رفق هذا مذكرة»، و«جلس وسط الدار».

ويرى بعض الباحثين أنّ هذه الاستعمالات لا توافق اللغة؛ لأنها ظروف مختصة لا بدّ أن تسبق بحرف الجر. وقد بحثتها اللجنة، وانتهت إلى إجازتها بناءً على أنّ النحاة قد أجازوا من قبل كلمات، منها «جهة»، و«وجه»، و«ناحية»، و«داخل»، و«خارج»، على أساس أنها شبيهة بالجهات في الشيوع، وأنها لا تخلو من الإيهام وعدم الاختصاص، على الاتساع، سواءٌ أكانت الأسماء مصادر، أم كانت غير مصادر»[1].

الطَّيّ والنَّشْر

انظر: اللَّفّ والنَّشْر.

ابن الطيب

= محمد بن الطيب بن محمد (١٠٦٤ هـ/ ١٦٥٤م - ١١١٣ هـ/ ١٧٠١م).

أبو الطيّب التمّار

= الحسين بن علي بن محمد (. . ./ . . . - . . ./ . . .).

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٠٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٤.

أبو الطيب الحضيني الواسطيّ

= عبد الغفار بن عبيد اللّه بن السريّ (٣٦٦ هـ/ ٩٧٦م).

أبو الطيب السبتي

= محمد بن إبراهيم بن محمد (. . ./ . . . ـ ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥م).

أبو الطيب اللغويّ الحلبيّ

= عبد الواحد بن علي (بعد ٣٥٠ هـ/ بعد ٩٦١م).

الطيِّب بن محمد، أبو القاسم الكناني

(. . ./ . . . ـ ٦١٨ هـ/ ١٢٢١م)

الطيّب بن محمد بن الطيّب هارون بن الطيّب، أبو القاسم الكنانيّ المرسيّ. كان نحويًّا ماهراً ومن بيت علم مشهور، متقدّماً في طلبه، متفنّناً يتعاطى درجة الاجتهاد. وليَ قضاء مُرسية، وأخذ عنه النحو أبو عبد الله بن أبي الفضل المرسي.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١).

طَيْبَرْس الجندي النحويّ

(نحو ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م ـ ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م)

طَيْبَرْس علاء الدّين الجنديّ النحويّ. من المماليك. أُقدم من بلاده إلى إلبيرة. فاشتراه بعض الأمراء بها، وعلّمه الخطّ والقرآن وأعتقه. فقدم دمشق، فتفقه بها، واشتغل بالنّحو واللّغة والعَروض والأدب حتى فاق أقرانه. وكان حسن المذاكرة، لطيف المعاشرة، كثير التّلاوة والصّلاة باللّيل. صنّف «الطّرفة» جمع فيها بين ألفية ابن مالك ومقدمة ابن الحاجب في أرجوزة من تسعمئة بيت، وشرحها. مات بالطاعون في صالحيّة دمشق.

(شذرات الذهب ٦/ ١٦١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١؛ والأعلام ٣/ ٢٣٥).

الطيبيّ

= أحمد بن أحمد بن إبراهيم (٩٨١ هـ/ ١٥٧٣م).

طيخِ

اسم صوت، وهو حكاية صوت الضاحك.

انظر: اسم الصوت.

ابن طيفور

= الحسن بن طيفور بن محمد (١٢٧٨ هـ/ ١٨٦١م).

باب الظاء

الظّاء

هي الحرفُ السابعَ عَشَرَ من حروف الهجاء حسب الترتيب الألفبائيّ، والسابع والعشرون في الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجُمَّل، الرقم تسعمئة.

وهي حرف مجهور احتكاكيّ رخو مُطْبق مخرجُهُ من طَرَف اللِّسان وأطراف الثّنايا العُلْيا.

يُنطق بها بوضع طرف اللسان بين أطراف الثنايا العليا والسُّفلى بصورة تسمح بمرور الهواء من خلال منفذ ضيق، فيحدث الاحتكاك، مع رفع مؤخّر اللسان إلى أقصى الحنك، ورجوعه إلي الخلف قليلاً، فيحدث الإطباق أو التفخيم، ومع تذبذب الأوتار الصوتية فيحدث الجهر.

ولم تأتِ الظّاءُ مفرَدَةً في كلام العرب. كذلك لم تأت لا زائدةً، ولا بَدَلًا، بَلْ أَصْلاً دائِماً.

وهي من الحروف الشَّمسيّة التي تختفي معها لام «أل»، وهي من الحروف المعجمة (المنقوطة) بنقطة على الجانب الأيمن، وتوصل بما قبلها وبما بعدها.

الظائيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُّها حرف الظاء (انظر: الرّويّ). والقصائد الظائيّة نادرة في الشعر العربي، نظراً إلى قلّة الألفاظ المنتهية بالظاء. يقول حسّان بن ثابت في مطلع قصيدته الظائية الوحيدة في ديوانه (من الوافر):

أتـانـي عَـنْ أُمَـيَّـةَ ذَرْوُ قَـوْلٍ
وما هُوَ بـالـمَغِيـبِ بـذِي حِفـاظِ[1]

سَأَنْشُرُ، إنْ بقيتُ، لَكُمْ كَلاماً
يُنَشَّرُ في الـمَجامِعِ مِنْ عُكـاظِ

قَـوَافِـيَ كـالـسِّـلام إذا ٱسْتَمَرَّتْ
مِنَ الصُّمِّ الـمُعَجْرِفَةِ الـغِلاظِ[2]

تَـزورُكَ إنْ شَتَوْتَ بِـكُـلِّ أَرْضٍ
وَتَرْضِخُ في مَحَلِّكَ بِالْمَقاظِ[3]

ظالم بن عمرو، أبو الأسود الدُّؤَليّ

(١ ق. هـ/ ٦٢٠م - ٦٩ هـ/ ٦٨٨م)

ظالم بن عمرو بن ظالم، وقيل: ظالم بن عمرو بن سفيان، وقيل: عثمان بن عمرو (في اسمه ونسبه ونسبته اختلاف كبير) أبو الأسود الدّيلي، وقيل: الدُّؤَليّ. كان أبو الأسود أحد

---

(١) ذَرْو: طرف. الحفاظ: المحافظة على العهد.

(٢) السِّلام: الحجارة. المعجرفة: الغليظة.

(٣) ترضخ: تدقّ وتكسر. المقاظ: الموضع الذي يقام فيه وقت القيظ.

سادات التّابعين والمحدِّثين والفقهاء والشعراء والفُرسان والأمراء والأشراف والدّهاة والحاضري الجواب. والأكثر أنّه أول من وضع النحو. صحب علي بن أبي طالب في موقعة صفّين. مات بالطّاعون الجارف سنة ٦٩ هـ، وقيل: سنة ٦٧ هـ، وقيل: إنّه مات قبل الطّاعون بعلّة الفالج، وقيل: إنّه توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز.

نقَّط أبو الأسود المصحف وابتكر له شكلاً؛ واتخذ له صبغاً يخالف لون المداد الذي كُتب به المصحف، ووضع ذلك بناءً لطلب زياد بن أبيه الذي أحضر له ثلاثين رجلاً، فاختار منهم أبو الأسود رجلاً من عبد القيس وقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت فمي فانقط نقطة واحدة فوق الحرف وإذا ضممتُ شفتيَّ فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أَتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غنّة فانقطْ نقطتيْن.

قدم أبو الأسود على معاوية بن أبي سفيان، فأدنى مجلسه وأعظم جائزته. ولي قضاء البصرة. وكان عبد الله بن عبّاس لما خرج من البصرة استخلف عليها أبا الأسود، فأقرَّه علي بن أبي طالب وقاتل مع عليّ يوم الجمل. كان أبو الأسود ينزل في بني قُشَيْر وكانوا عثمانيّة، وأبو الأسود علويّ. فكان بنو قشير يسيئون جواره ويرجمونه بالليل، فعاتبهم على ذلك فقالوا: ما رجمناك ولكنّ الله رجمك فقال: كذبتم لأنكم إذا رجمتموني أخطأتموني ولو رجمني الله ما أخطأني، ثم انتقل منهم إلى هُذَيل. ولأبي الأسود أخبار مع الخلفاء والأمراء ولطائف في البخل والإمساك.

(الوافي بالوفيات ١٦/ ٥٣٣ ـ ٥٣٩؛ ووفيات الأعيان ٢/ ٥٣٥ ـ ٥٣٨؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٣٤ ـ ٣٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢ ـ ٢٣؛ والأعلام ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٣٦؛ والطبقات الكبرى ٧/ ٧٠؛ والأغاني ١٢/ ٢٩٧ ـ ٣٣٤؛ وشذرات الذهب ١/ ٧٦؛ والفهرست ص ٥٩ ـ ٦٢؛ وضحى الإسلام ٢/ ٢٨٨؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٢/ ٢٢١؛ والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ١٣٧؛ وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٢؛ والمعارف ٤٤١؛ والشعر والشعراء ٧٢٩؛ وإنباه الرواة ١/ ٣٩ ـ ٤٤؛ وأبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، فتحي الدجني. الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٤ م؛ و«أثر أبي الأسود الدؤلي في النحو العربي»: نشأة ودراسة. عبد العال سالم. مجلة آداب جامعة الكويت، عدد ١٠ (سنة ١٩٧٦م)؛ وأبو الأسود الدؤلي. علي النجدي ناصف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م).

الظاهر

الظاهر، في اللغة، اسم فاعل من «ظَهَرَ». وظَهَرَ فلان أو الشَّيء: برزَ بعد خفاء. وهو، في النحو، الاسم الظاهر.

انظر: الاسم الظاهر.

ظِبُونَ أو ظُبُون

جمع ظُبَة، وهو حدّ السيف أو السكين، اسم مُلحق بجمع المذكّر السالم، أي: يُرفع بالواو ويُنصب ويُجرّ بالياء، ويُعرب حسب موقعه في الجملة، نحو: «شاهدتُ ظُبين كثيرةً»

(«ظُبِين»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه مُلحق بجمع المذكّر السالم).

الظَّرافة

اصطلاح نقديّ يُشار به إلى حال الأديب المتمتّع بروح النكتة والدعابة.

والمتظرِّف من الكتّاب هو الذي يتكلّف التملّح والدعابة.

الظرف

١ ـ تعريفه: الظرف، في اللغة، هو الوعاء، والحال، والوضْع، والحِذْق، والبراعة.

وهو، في النحو، اسم منصوب يدلّ على الزمان أو المكان، ويتضمَّن معنى «في» باطِّراد[1]، وهو قسمان: ظرف زمان، وهو ما يدلّ على زمن وقوع الحَدَث، نحو: «سافرتُ ليْلاً»؛ وظرف مكان، وهو ما يدلّ على مكان وقوع الحدث، نحو: «وقفتُ تحتَ الشجرةِ».

٢ ـ الظرف المبهم والظرف المحدود: الظرف إمّا مبهم وإمّا محدود، وظروف الزمان المبهمة هي التي تدلّ على قدر من الزمان غير معيَّن، نحو: «وقت»، «حين»، «دهر»... إلخ. وظروف الزمان المحدودة هي التي تدلّ على وقت محدود، نحو: «ساعة»، «يوم»، «شهر»، وأسماء الشهور والفصول وأيام الأسبوع. وظروف المكان المبهمة هي التي تدلّ على مكان غير معيَّن، كالجهات الست: أمام، وراء، يمين، يسار، فوق، تحت، وكأسماء المقادير المكانيّة، نحو: كيلومتر، فرسخ... إلخ. أمّا ظروف المكان المحدودة فهي التي تدلّ على مكان معيَّن، نحو: «دار، مدرسة، مسجد، كنيسة»... إلخ.

٣ ـ ما ينوب عن الظرف: ينوب عن الظرف، فيُنصب على أنّه مفعول فيه، أشياء عدّة، أهمها:

أ ـ المضاف إلى الظرف، نحو: «مشيتُ كلَّ النهار أو بعضَه أو نصفَه...»، ونحو: «سرتُ شقَّ الفجرِ»، و«جلستُ قرب الظهر»، و«مشيتُ مَدَّ النهار».

ب ـ صفته، نحو: «صمتُ قليلاً»، و«جلست غربيَّ الجامعة».

ج ـ اسم الإشارة، نحو: «صمتُ هذا اليومَ».

د ـ العدد المميَّز بالظرف أو المضاف إليه، نحو: «سرتُ أربعينَ ساعةً»، ونحو: «استرحتُ ثلاثةَ أيام».

هـ ـ المصدر المتضمِّن معنى الظرف، نحو: «جئتك صلاةَ العصر»، و«انتظرتُك كتابةَ صفحتين».

و ـ ألفاظ مسموعة توسّعوا فيها، فنصبوها نصب ظروف الزمان على تضمينها معنى «في»، نحو: «أحقًّا أنّك ذاهب»، و«ظنًّا منّي أنك قادم»، و«غير شكٍّ إنك صادق».

٤ ـ المعرَب والمبنيّ من الظروف: الظروف كلها معربة إلّا ألفاظاً محصورة جاءت مبنيَّة وهي: الآن، إذ، إذا، أمسِ، أنَّى، أيانَ، أينَ، بعدَ، بينا، بينما، ثَمَّ، حسبُ، حيثُ، حيثما، دون، ريثَ، ريثما، عَلُ، عَوْضُ،

---

[1] إذا لم يتضمَّن اسم الزمان واسم المكان معنى «في» لا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الأسماء حسب ما يطلبه العامل، فيكون مبتدأ، نحو «يومُنا جميل»، وخبراً، نحو: «هذا يومُ الفَرح»، أو فاعلاً، نحو: «جاء شهرُ الصوم».

قبلُ، قطُّ، كيفَ، كيفما، لدى، لدنْ، لما، متى، مذْ، منذْ، معَ، هنا. وما قُطِعَ من أسماء الجهات الست. انظر كلًّا في مادّته.

٥ ـ الظرف المتصرِّف وغير المتصرِّف: الظروف نوعان: متصرِّف وغير متصرِّف. والظرف المتصرِّف هو الذي يفارق الظرفيَّة إلى حالة لا تشبهها، فيكون فاعلاً، نحو: «جاء يومُ الخميسِ»، أو مفعولاً به، نحو: «أحببتُ يومَ قدومِك»، أو مبتدأ، نحو: «الشهرُ شهرُ صَوْم»، أو خبراً، نحو: «هذه ساعةُ الامتحان»، أو مضافاً إليه، نحو: «سرتُ نصفَ نهارٍ». أما الظرف غير المتصرِّف فلا يفارق الظرفيّة، نحو: «قطُّ»، و«عَوْضُ» في قولك: «ما فعلته قَطُّ»، وقولك: «لا أفعلُه عَوْضُ».

٦ ـ الظَّرف المؤسِّس والظرف المُؤكِّد: الظرف المؤسِّس هو الذي يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يُفهم من عامله، نحو: «صفا الجوُّ اليومَ»، وسُمِّي بذلك لأنّه أسَّسَ، أي: أنشأ، معنًى جديداً لا يُفهم من الجملة بغير وجوده.

والظرف المؤكِّد هو الذي لا يأتي بزمن جديد، وإنّما يُؤكِّد زمناً مفهوماً من عامله، نحو الآية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، فالظرف «ليلاً» لا جديد معه إلّا التوكيد لزمن الإسراء؛ لأنَّ الإسراء لا يكون إلّا ليلاً.

٧ ـ الظرف المُسْتَقرّ والظرف اللغو: الظرف المُسْتَقَرّ هو الذي يكون متعلَّقه كوناً عامًّا واضحاً ومفهوماً بداهةً، ولذلك يتوجَّب حذفه إن وقع صلةً، أو خبراً، أو صفةً، أو حالاً، نحو الآية: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. وسُمّي بذلك لأنَّ ضمير المتعَلَّق المحذوف ينتقل إلى شبه الجملة فيستقرّ فيه.

والظرف اللغو هو الذي يكون متعلَّقه كوناً خاصًّا مذكوراً، أو محذوفاً لقرينة، نحو: «طار العصفورُ فوق الشجرة». وسُمّي بذلك؛ لأنّه لم ينتقل إليه شيء من مُتعلَّقه، فكأنّه أُلْغي.

نَصْبُ ٱلظَّرْفِ[1]: يُنصبُ الظّرفُ الزّماني مُطلقاً، سواءٌ أكانَ مُبْهَماً أم محدوداً، أي: (مُختصًّا)، نحو: «سرتُ حيناً»، و«سافرتُ ليلةً»، على شرط أن يَتضمنَ معنى «في».

فإن لم يتضمن معناها، نحو: «جاءَ يومُ الخميس»، و«يوم الجمعة يوم مبارك»، و«أحترمُ ليلةَ القدر»، وجب أن تكون على حسب العوامل.

ولا يُنصبُ من ظروف المكان إلا شيئانِ:

١ ـ ما كان منهما مُبهماً، أو شِبهَهُ، مُتَضمّناً معنى «في»، فالأول نحو: «وقفتُ أمامَ المِنبر»، والثاني نحو: «سرتُ فرسخاً».

(فإن لم يتضمن معناها نحو: «الميل ثلث الفرسخ»، و«الكيلومترُ ألفُ متر»، وجب أن يكون على حسب العوامل).

٢ ـ ما كان منها مُشتقًّا، سواءٌ أكان مُبهماً أم محدوداً، على شرطِ أن يُنصَبَ بفعلِهِ المُشتقّ منهُ، نحو: «جلستُ مجلسَ أهل الفضل»، و«ذهبتُ مذهبَ ذوِي العقلِ».

فإن كان من غيرِ ما اشْتُقَّ منهُ عاملُهُ، وجبَ جَرُّهُ نحو: «أقمتُ في مجلسك»، و«سرتُ في مذهبكَ».

(١) عن جامع الدروس العربية، وكذلك الفقرتين التاليتين، ٣/ ٤٧ ـ ٥٠.

وَأمّا قولُهم: «هو مني مَقعَدَ القابلةِ»، و«فلانٌ مَزجَرَ الكلبِ»، و«هذا الأمرُ مَناطَ الثُّرَيّا»، فسماعِيٌّ لا يقاس عليه.

(والتقدير: «مستقرّ مقعد القابلة ومزجرَ الكلب ومناطَ الثريا». فـ«مَقْعَد» و«مَزْجَر» و«مناط»: منصوبات بـ«مستقرّ»، وهن غير مشتقات منه، فكان نصبهنّ بعامل من غير مادّة اشتقاقهنَّ شاذًّا).

وما كان من ظروف المكان محدوداً، غيرَ مُشتقٍّ، لم يجز نصبُه، بل يجب جَرُّهُ بـ«في»، نحو: «جلستُ في الدارِ»، و«أقمتُ في البلد»، و«صلَّيتُ في المسجد». إلّا إذا وقعَ بعدَ «دخلَ» و«نَزَلَ» و«سَكَنَ» أو ما يُشتقُّ منها، فيجوزُ نصبُهُ، نحو: «دخلتُ المدينةَ»، و«نزَلتُ البلَدَ»، و«سكنتُ الشامَ».

وبعض النحاة ينصب مثل هذا على الظرفية. والمحققون ينصبونه على التوسع في الكلام، بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة، بإجراء الفعل اللازم مُجرى المتعدي. وذلك لأنّ ما يجوز نصبه من الظروف غير المشتقة ينصب بكل فعل، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة، فلا يقال: «نمت الدار»، ولا «صليت المسجد»، ولا «أقمتُ البلدَ»، كما يقال: «نمت عندك»، و«صلَّيتُ أمامَ المِنْبر»، و«أقمتُ يمينَ الصف».

٩ ـ ناصب الظَّرْفِ: ناصبُ الظَّرفِ (أي: العاملُ فيه النصبَ): هوَ الحَدَثُ الواقع فيه من فعلٍ أو شِبهِهِ. وهو إمّا ظاهرٌ، نحو: «جلستُ أمام المِنبَرِ»، و«صُمتُ يومَ الخميس»، «وأنا واقفٌ لديك»، و«خالدٌ مسافرٌ يوم السبتِ». وإمّا مُقدَّرٌ جوازاً، نحو: «فرسخين»، جواباً لمن قال لكَ: «كم سرتَ؟»، ونحو: «ساعتينِ»، لمن قال لك: «كم مشيتَ؟». وإمّا مُقَدَّرٌ وجوباً، نحو: «أنا عندَك»، والتَّقديرُ: «أنا كائنٌ عندَك».

١٠ ـ مُتَعَلَّق الظَّرف: كلُّ ما نُصبَ من الظروف يحتاجُ إلى ما يتعلّقُ بهِ، من فعل أو شِبهه، كما يحتاجُ حرفُ الجر إلى ذلك. ومُتعلقُهُ إمّا مذكورٌ، نحو: «غبتُ شهراً»، و«جلستُ تحت الشجرة». وإما محذوف جوازاً أو وجوباً.

فيُحْذَفُ جوازاً، إنْ كان كوناً خاصًّا، ودلَّ عليه دليلٌ، نحو: «عندَ العلماءِ»، في جواب من قال: «أينَ أجلسُ؟».

ويُحْذَفُ وجوباً في ثلاثِ مسائل:

١ ـ أن يكون كوناً عامًّا يَصلُحُ لأن يُرادَ به كلُّ حَدَثٍ: كموجودٍ وكائنٍ وحاصل. ويكون المتعلّق المقدَّرُ إمّا خبراً، نحو: «العصفورُ فوقَ الغصنِ»، و«الجنةُ تحت أقدامِ الأمهاتِ»، وإمّا صفةً، نحو: «مررتُ برجلٍ عندَ المدرسةِ»، وإمّا حالاً، نحو: «رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ»، وإمّا صِلَةً للموصولِ، نحو: «حَضَرَ مَنْ عندَهُ الخبرُ اليقينُ». غيرَ أنَّ متعلّق الصلةِ يجبُ أن يُقدَّرَ فعلاً كحصَل ويَحصلُ، وكان ويكون، ووجد ويُوجَدُ، لوجوبِ كونها جملةً.

٢ ـ أن يكون الظرف منصوباً على الاشتغال، بأن يشتغل عنهُ العاملُ المتأخرُ بالعمل في ضميره، نحو: «يوم الخميس صُمتُ فيه»، و«وقت الفجر سافرتُ فيه».

(فـ«يوم» و«وقت»: منصوبان على الظرفية بفعل محذوف، لاشتغال الفعلِ المذكور عن العمل فيهما بالعمل في ضميرهما. والفعل

المحذوف مقدَّر من لفظ الفعل المذكور، غير أنّه يجوز التصريح به؛ كما علمت في باب الاشتغال).

٣ ـ أن يكون المتعلَّقُ مسموعاً بالحذف، فلا يجوزُ ذكرُهُ، كقولهم: «حينئذٍ الآنَ، أي: «كان ذلك حينئذٍ، فاسمع الآنَ».

(فحينئذ والآن: منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه سُمع هكذا محذوفاً. وهذا كلام يقال لمن ذكر أمراً قد تقادمَ زمانه لينصرف عنه إلى ما يعنيه الآن).

١١ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور[1]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، ويسمون الظرف المحلَّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: «أمَامَكَ زيدٌ»، و«في الدار عمرو»، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحَدِ قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في قولك: «أمَامَكَ زيدٌ»، و«في الدار عمرٌ»، حَلَّ أمامك زيدٌ، وحلَّ في الدار عمرٌو، فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل. والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه أنّ سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفةً لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده «أنَّ» التي في تقدير المصدر؛ فالخبر كقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾ [سبأ: ٣٧]، فـ«جزاء» مرفوع بالظرف، والصفة كقولك: «مررت برجل صالح في الدار أبوه»، والحال، كقولك: «مررت بزيد في الدار أبوه»، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦]، فـ«هدى» و«نور» مرفوعان بالظرف لأنه حال من «الإنجيل»، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: ٥٠]، فعطف «مصدقاً» على حال قبله، وما ذاك إلا الظرف، والصلة كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وحرف النفي كقولك: «ما في الدار أحدٌ»، و«أنَّ» كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]، فـ«أنَّ» وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء؛ لأنّه قد تَعَرَّى

---

(١) انظر:
- المسألة السادسة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
- شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٨.
- حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٩٣.
- شرح المفصل ٢/ ٤٠ وما بعدها.

من العوامل اللفظيَّة، وهو معنى الابتداء، فلو قُدِّرَ ها هنا عامل لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح ها هنا أن يكون عاملاً لوجهين:

أحدهما: أن الأصل في الظرف أن يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان ها هنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول: «إنّ أمامَكَ زيداً»، و«ظننت خَلْفَكَ عمراً»، وما أشبه ذلك؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل؛ فلو كان الظرف رافعاً لـ «زيد» لما جاز ذلك، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبْطِلُ عمله، كما لا يجوز أن تقول: «إنَّ يقوم عمراً»، و«ظننت ينطلق بكراً»، فلما تعدّاه العامل إلى الاسم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا ١٢﴾ [المزمل: ١٢]، ولم يُرْوَ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه.

والثاني: أنه لو كان عاملاً لوجب أن يُرْفَعَ به الاسمُ في قولك: «بك زيد مأخوذ»، وبالإجماع أنّه لا يجوز ذلك.

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين:

أمّا الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم: «إنّ العامل يتعدَّاه إلى الاسم بعده» ليس بصحيح؛ لأن المحلّ عندنا اجتمع فيه نَصْبَانِ: نصب المحل في نفسه، ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى «زيد» فنصبه.

وأما الوجه الثاني فاعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم: «إنّه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع الاسم في قولك: بك زيد مأخوذ» ليس بصحيح، وذلك لأنّ «بك» مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد، بخلاف قولنا: «في الدار زيد» إذا أضيف الاسم فإنّه يفيد ويكون كلاماً.

وما اعترضوا به على الوجهين باطل.

أما اعتراضهم على الوجه الأول: قولهم: «إنّه اجتمع في المحلّ نصبان: نصب المحلّ في نفسه، ونصب العامل»، قلنا: هذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنّ هذا يؤدِّي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوباً من وجهين، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لو قلت: «أكرمت زيداً وأعطيت عمراً العاقلين» لم يجز أن تنصبه على الوصف؛ لأنك تجعله منصوباً من وجهين، وذلك لا يجوز فكذلك ها هنا.

والوجه الثاني: أنّ النصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو: إما أن يكون نصب المحل، أو نصب العامل؛ فإن قلتم: نصب الظرف، فقولوا: إنّه منصوبٌ بالظرف، وهذا ما لا يقول به أحد؛ لأنه لا دليل عليه، وإن قلتم: إنه نَصْبُ العامل فقد صح قولنا: إنّ العامل يتعدَّاه إلى ما بعده ويُبْطل عمله.

وأما اعتراضهم على الوجه الثاني: قولهم: «إنّ بِكَ مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد، بخلاف قولك: «في الدار» إذا أضيف إليه الاسمُ فإنه يفيد» فباطل أيضاً؛ وذلك لأنه لو كان عاملاً لما وقع الفَرْقُ بينهما في هذا المعنى، ألا ترى أن قولك: «ضَارَبَ زَيْدٌ» لا يفيد، و«سار زيد» يفيد، ومع هذا فكلّ منهما عامل كالآخر، فكذلك كان ينبغي أن يكون ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ الأصل في قولك: «أمامك زيد»، و«في الدار عمرو»: حَلَّ أمامك زيد، وحلَّ في الدار عمرو؛ فحذف الفعل، واكتفي بالظرف منه» قلنا: لا نسلم أنَّ التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير

التأخير؛ وتقديم الظرف لا يدلّ على تقديم الفعل؛ لأن الظرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدلّ على أنّ الأصل في الخبر التقديم، ولأنّ المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه، ألا ترى أنك تقول: «عمراً زيدٌ ضَارِبٌ»، ولا يدلّ ذلك على أنّ الأصل في الخبر التقديمُ وإن كان يجوز تقديمه على المعمول، فكذلك ها هنا، والذي يدلّ على أنّ الفعل ها هنا في تقدير التأخير، والاسم في تقدير التقديم مسألتان:

إحداهما: أنك تقول: «في داره زيد»، ولو كان كما زعمتم لأدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز.

والثانية: أنا أجمعنا على أنّه إذا قال: «في داره زيد قائم» فإنّ «زيداً» لا يرفع بالظرف، وإنما يرتفع عندكم بـ«قائم»، وعندنا يرتفع بالابتداء، ولو كان مقدّماً على «زيد» لوجب أن لا يلغى.

وأما قولهم: «إنَّ الفعل غير مطلوب» قلنا: لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدَّر لأدَّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب، وذلك لا يجوز، وسنبيِّن فساد ذلك في موضعه.

وأما قولهم: «إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يَرْفَعُ إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام ـ إلى غير ذلك» فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فَرَجَحَ جانبُه على الابتداء، كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرفِ النفي، فالخبر كقولك: «زيد قائم أبوه»، والصفة كقولك: «مررت برجل كريم أخوه»، والحال كقولك: «جاءني زيد ضاحكاً وَجْهُه»، والصلة كقولك: «رأيت الذاهبَ غلامُه»، والمعتمد على الهمزة نحو: «أذَاهِبٌ أخوَاكَ»، وحرف النفي نحو: «ما قائم غُلامُكَ»، وإنّما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره؛ فلهذا غَلَبَ جانبُ تقديره، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، والله أعلم»[1].

١٢ ـ قال ابن مالك في ألفيَّته:

ٱلظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... فِي بِٱطِّرادٍ كَهُنَا ٱمْكُثْ أَزْمُنَا

فَٱنْصِبْهُ بِٱلْواقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ وَإِلَّا فَٱنْوِهِ مُقَدَّرَا

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ ٱلْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ ٱلْجِهَاتِ وَٱلْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ ٱلْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفاً لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي ٱلْعُرْفِ

وَغَيْرُ ذِي ٱلتَّصَرُّفِ ٱلَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ ٱلْكَلِمْ

وقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ ٱلزَّمَانِ يَكْثُرُ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٥٥ ـ ٥٨.

للتوسُّع انظر:

الظروف في اللغة العربية. موسى بناي العليلي. جامعة القاهرة، ١٩٧٠م.

الظَّرْف بمعنى الحال

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كملة «الظرف» بمعنى الحال في نحو: «أجبرت الظروف المالية فلاناً على كذا»، وقال إنها تُجْمَع على «ظروف»[1].

الظَّرْف والظُّرْف

استعمِلْ كلمة «الظَّرْف» مصدراً لَـ«ظَرُف» بمعنى الكِياسة والحِذْق، لا «الظُّرف» بضمّ الظاء.

الظرف التأسيسيّ

هو الظرف المؤسِّس.

انظر: الظرف، الرقم ٦.

الظرف التامّ

هو الظرف المستقرّ.

انظر: الظرف، الرقم ٧.

ظرف الزّمان

انظر: الظرف، الرقم ١.

الظرف غير المُتَصَرِّف

انظر: الظرف، الرقم ٥.

الظرف غير المتمَكِّن

هو الظرف غير المتصرِّف.

انظر: الظرف، الرقم ٥.

الظرف غير المُختصّ

هو الظرف المُبْهَم.

انظر: الظرف، الرقم ٢.

الظرف اللَّغو

انظر: الظرف، الرقم ٧.

الظرف المُؤَسِّس

انظر: الظرف، الرقم ٦.

الظرف المُؤَكِّد

انظر: الظرف، الرقم ٦.

الظرف المَبْنيّ

انظر: الظرف، الرقم ٤.

الظرف المُبْهَم

انظر: الظرف، الرقم ٢.

الظرف المُتَصَرِّف

انظر: الظرف، الرقم ٥.

الظرف المُتَمَكِّن

هو الظرف المتصَرِّف.

انظر: الظرف، الرقم ٥.

الظرف المجازيّ

هو الذي لا يكون منصوباً على الظرفيّة، نحو: «جرى الماءُ من تحتِ البيتِ».

الظرف المَحْدود

انظر: الظرف، الرقم ٢.

الظرف المُخْتَصّ

هو الظرف المحدود.

(١) المعجم الوسيط. مادة (ظ ر ف).

انظر: الظرف، الرقم ٢.

الظرف المُسْتَقَرّ

انظر: الظرف، الرقم ٧.

الظرف المُعْرَب

انظر: الظرف، الرقم ٤.

ظرفُ المكان

انظر: الظرف، الرقم ١.

الظرف الموَقَّت

هو الظرف المختصّ للزمان.

انظر: الظرف، الرقم ٢.

الظرف النائب عن الفعل

هو الظرف المتعلّق بمحذوف الصِّلة، نحو: «العامل الذي عندكَ نشيط»، أي: العامل الذي يوجد عندك نشيط.

الظرف الناقص

هو الظرف اللغو.

انظر: الظرف، الرقم ٧.

الظَّرف النَّحْويّ

هو الظرف غير المتصرِّف.

انظر: الظرف، الرقم ٥.

الظَّرفِيَّة

هي الاحتواء، أي: أنَّ شيئاً يحوي آخر، وهذا المعنى تُفيده حروف الجرّ: «إلى»، «الباء»، «على»، «عَنْ»، «في»، «اللّام»، «مُذْ»، «مُنْذُ»، «مِنْ» (عند بعضهم).

انظر كلًّا في مادّته.

ابن ظفر

= محمد بن أبي محمد (نحو ٥٦٨ هـ/ ١١٧٢م).

ظَلَّ

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً ناقصاً يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ويُفيد اتصاف اسمه بخبره وقت الظلّ، أي: وقت النهار، نحو: «ظلَّ زيدٌ يدرسُ طَوال نهارِه» (ظَلَّ»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح الظاهر. «زيدٌ»: اسم «ظلّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «يدرسُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «يدرس» في محل نصب خبر «ظلَّ». «طَوال»: نائب ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلِّق بـ «يدرس»، وهو مضاف. «نهاره»: مضاف إليه مجرور بالكسرة وهو مضاف، والهاء ضمير متَّصل مبنيّ على الكسر في محل جرّ بالإضافة). وقد تأتي «ظلَّ» بمعنى «صار»، فلا تُفيد وقتاً محدَّداً، وتبقى عاملة في رفع المبتدأ ونصب الخبر، نحو الآية: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].

٢ ـ فعلاً تامًّا، إذا كانت بمعنى، دام أو استمرَّ، نحو: «ظَلَّ الرخاءُ» بمعنى: بقيَ ولم يذهب. («ظَلَّ»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح الظاهر. «الرخاءُ»: فاعل «ظَلَّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة).

والجدير بالملاحظة أنّه يقال مع ضمير الرفع المتحرِّك: ظَلِلْتُ، وَظَلْتُ، وَظِلْتُ، نحو قول عمر بن أبي ربيعة (من الرمل):

ظِلْتُ فِيها ذاتَ يوم واقفاً
أَسْأَلُ المَنْزِلَ هَلْ فيهِ خَبَرْ

الظَّنّ

الظَنّ، في اللغة، مصدر «ظَنَّ» بمعنى اعتقَدَ.

وهو، في النحو، تغلّب أحد دليلين متعارضين في أمر من الأمور، بحيث يصير الدليل الغالب أقرب إلى اليقين، فالأمر الراجح محتمِل للشكّ واليقين، لكنّه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك.

انظر: أفعال الظنّ.

ظَنَّ

تأتي:

١ ـ من أفعال القلوب، وتُفيد في الخبر الرُّجحان واليقين، والغالب كونها للرُّجحان، تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «ظننتُ زيداً ناجحاً» («ظننْتُ» فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والتاء ضمير متَّصل مبنيّ على الضمّ في محل رفع فاعل. «زيداً»: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة الظاهرة. «ناجحاً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة). وقد تسدّ «أنّ» واسمها وخبرها مَسَدّ مفعوليها، نحو الآية: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. (المصدر المؤوّل من «أَنَّ» واسمها وخبرها سدَّ مَسدَّ مفعولي «ظنَّ»).

٢ ـ بمعنى: اتَّهم، فتنصب مفعولاً به واحداً، نحو: «ظَنَّ القاضي زيداً»، أي: اتهمه، ومنه الآية في قراءة: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، أي: بمتَّهم، وقراءة حفص: «بضنين»، أي: ببخيل، لا شاهد فيها. ويقال: «ظنَّ القاضي بزيد».

ظَنَّ وأخواتها

١ ـ تعريفها: هي نواسخ تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

٢ ـ نوعاها: «ظنَّ» وأخواتها نوعان:

أ ـ أفعال القلوب، وهي التي معانيها قائمة بالقلب. ومقصودنا من أفعال القلوب هنا ما يتعدى لاثنين، وهو أربعة أقسام:

١ ـ ما يُفيد في الخبر يقيناً، وأفعاله: وَجَدَ، أَلْفَى، تَعَلَّمْ (بمعنى: اعلمْ)، ودَرَى.

٢ ـ ما يُفيد في الخبر رُجحاناً، وأفعاله: جَعَل، حَجَا، عَدَّ، هَبْ، زعَمَ.

٣ ـ ما يَرِدُ بالوجهين، والغالب كونه للرجحان، وأفعاله: ظَنَّ، حسبَ، خال، قال (بمعنى ظنَّ).

٤ ـ ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وفعلاه: رأى، وعلم.

انظر كل فعل في مادّته.

ب ـ أفعال التصيير، وهي: جعل، ردّ، ترك، اتَّخذ، تَخذ، صيّر، وهب.

انظر كلّ فعل في مادّته.

وهذه الأفعال، بخلاف أفعال القلوب، لا تدخل على المصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها (اسمها وخبرها)، ولا على «أنْ» والفعل وفاعله، ولا تنصب مفعولين إلّا إذا كانت بمعنى «صيَّر» الدالّة على التحويل.

٣ ـ أحكامها من حيث الإعمال والإلغاء، والتعليق: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أ ـ الإعمال: وهو الأصل، وهو في الجميع، نحو: «وجدتُ الصدقَ نافعاً». .

ب ـ الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلًّا،

لضعف العامل بتوسّطه بين المبتدأ والخبر، نحو: «زيدٌ ظننتُ ناجحٌ»، أو تأخّره عنهما، نحو: «الصدقُ نافِعٌ وجدتُ». وإلغاء المتأخِّر عن المبتدأ والخبر أرجح، وإعمال المتوسِّط بينهما أرجح، وقيل: هما سواء.

ج ـ التعليق: وهو إبطال العمل لفظاً لا محلًّا لمجيء ما له صدر الكلام، ويكون في عدّة أشياء، منها:

ـ لام الابتداء، نحو الآية: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍۢ﴾[1] [البقرة: ١٠٢].

ـ لام القَسَم، كقول لبيد (من الكامل):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي
إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها[2]

ـ «ما» النافية، نحو الآية: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

ـ «لا» و«وإنْ» النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدّر، نحو: «علمتُ والله لا الكذبُ مفيدٌ ولا النميمَةُ»، و«علمتُ إنْ زيدٌ مواظِبٌ على دراستِه».

ـ الاستفهام، وذلك باعتراض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو الآية: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، أو بأن يكون في الجملة اسم استفهام عُمدة كـ«أيّ»، نحو الآية: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[3] [الكهف: ١٢]، أو فضلة، نحو الآية: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[4] [الشعراء: ٢٢٧].

والإلغاء والتعليق خاصّان بالأفعال القلبيَّة المتصرِّفة فقط[5].

٤ ـ الفرق بين التعليق والإلغاء وما ينبني على ذلك: يختلف الإلغاء عن التعليق من وجهين: أولهما أنّ العامل الملغى لا يعمل لا في اللفظ ولا في المحلّ، أما العامل المعلّق فيعمل في المحلّ دون اللفظ، ولذلك يجوز العطف بالنصب، نحو قول كثير عزّة (من الطويل):

وما كُنْتُ أدْري قَبْلَ عزَّةَ ما البُكا
ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[6]

وثانيهما أنّ سبب التعليق يوجب الإهمال لفظاً، فلا يجوز معه الإعمال، أمّا سبب الإلغاء، فيجوز معه الإعمال والإهمال، فيجوز: «الصدقُ وجدتُ نافعٌ»، كما يجوز «الصدقَ وجدتُ نافعاً».

٥ ـ تصاريف هذه الأفعال في الإعمال والإلغاء والتعليق: لتصاريف هذه الأفعال ما للأفعال نفسها من الإعمال، والإلغاء، والتعليق،

---

(١) «من» مبتدأ، خبرُه «ما له في الآخِرَة من خلاق»، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب.

(٢) جملة «لتأتِيَنَّ منيَّتي» في محل نصب.

(٣) «أيّ» اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، وجملة «أحصى» خبره، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب.

(٤) «أيّ» مفعول مطلق. وجملة «ينقلبون» في محل نصب.

(٥) وأفعال القلوب كلها متصرِّفة إلّا فعلين هما: هَبْ وتعلَّمْ اللذين يلزمان صيغة الأمر، وأفعال التصيير متصرِّفة أيضاً إلّا «وَهَبَ» الملازم للماضي.

(٦) عطف الشاعر «موجعاتِ» بالنصب (علامة نصب الكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم) على قوله: «ما البُكا».

نحو: «أظنُّ زيداً ناجحاً»، و«أُواجِدُ أخوكَ العلمَ مفيداً». («العلمَ» مفعول به أول لاسم الفاعل «واجد». «مفيداً» مفعول به ثان منصوب).

٦ ـ حذف المفعولين: يجوز حذف مفعولي أفعال القلوب اختصاراً، بوجود دليل يدل عليهما، نحو الآية: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢][1]، أو بدونه، نحو الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦][2]. ويجوز حذف أحد المفعولين شرط وجود دليل يدل عليه، نحو قول عنترة (من الكامل):

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَه ... مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظنّي غيرَه واقعاً.

٧ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في خبر «كان» وثاني مفعولي «ظننت»[3]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» والمفعول الثاني لـ «ظننت» نصب على الحال. وذهب البصريون إلى أنّ نصبهما نصب المفعول، لا على الحال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ خبر «كان» نصب على الحال أن «كان» فعل غير واقع ـ أي: غير متعدّ ـ والدليل على أنّه غير واقع أنّ فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنّه يقع على الواحد والجمع، نحو: «ضَرَبَا رجلاً»، و«ضَرَبَا رجالاً»، ولا يجوز ذلك في «كان»، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: «كانا قائماً»، و«كَانَا قياماً»، ويدلّ على ذلك أيضاً أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً»، فتقول: «فَعَلْتُ بزيد»، ولا تقول في «كنت أخاك»: «فعلت بأخيك»، وإذا لم يكن متعدّياً وجب أن يكون منصوباً نَصْبَ الحالِ، لا نصب المفعول؛ فإنا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى، إلا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه: «كان زيد في حالة كذا»، وكذلك يحسن أيضاً في «ظننتُ زيداً قائماً»: «ظننت زيداً في حالة كذا»، فدلّ على أنّه نصب على الحال.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: «كان زيد أخاك»، و«ظننتُ عمراً غلامك»، والحال لا تكون معرفة؛ لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأن «أخاك»، و«غلامك» وما أشبه ذلك قام مقام الحال، كقولك: «ضَربت زيداً سوْطاً»، فإنّ «سَوْطاً» ينتصب على المصدر ـ وإن كان آلَةً ـ لقيامه مَقَامَ المصدر الذي هو ضَرْبٌ، وكذلك ها هنا. على أنّه قد جاءت الحال معرفة في قولهم (من الوافر):

فأَرْسَلَها العِرَاكَ [ولَمْ يَذُدْها ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ][4]

---

(١) والتقدير: الذين كنتم تزعمونهم شركاء.

(٢) والتقدير: يعلَمُ الأشياءَ كائنَةً.

(٣) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة التاسعة عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
ـ حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢١٨.
ـ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٠.

(٤) البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه =

و«طلبته جَهْدَكَ، وطاقَتَكَ»، و«رجع عَوْدَه على بدئِه»، إلى غير ذلك؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنَّ نَصْبَهما نَصْبُ المفعول لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم: «كُنَّاهم، وإذا لم نكنهم، فمن ذَا يَكُونُهُمْ؟»، قال الشاعر (من الطويل):

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ؛ فإِنَّني
رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا
فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[1]

أراد بقوله: «أخاها» الزبيبَ، وجعله أخا الخمر؛ لأنهما من شجرة واحدة. وقال الآخر (من مجزوء الكامل):

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ
ـتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ[2]

وكذلك قالوا أيضاً: «ظَنَنْتُه إيَّاه»، والضمائر لا تقع أحوالاً بحال؛ فَعُدِمَ شروطُ الحال فيهما؛ فوجب أن ينتصبا نَصْبَ المفعولِ، لا على الحال.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن الفعل إذا كان واقعاً، فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو: «ضربا رجلاً»، و«ضربا رجالاً»، ولا يجوز ذلك في «كان»؛ فإنّه لا يقال: «كانا قائما» و«كانا قياماً»، فنقول: إنما لم يجز في «كان» كما جاز في «ضرب»؛ لأنّ المفعول في «كان» هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة، وإنما كان المفعول في «كان» هو الفاعل في المعنى؛ لأنها تدخل على المبتدأ

= ١/ ٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ٦٢؛ والكتاب ١/ ٣٧٢؛ ولسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)، ١٠/ ٤٦٥ (عرك)، ١١/ ٢٤٣ (دخل)؛ والمعاني الكبير ص ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٩.
اللغة: العراك: الازدحام على الماء. لم يذدها: لم يحبسها. لم يشفق على نغص الدخال: لم يخف أمراً ينغّص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

(١) البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛ والبيت الثاني مع نسبته في أدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ وتخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٧، ٣٣١؛ والرد على النحاة ص ١٠٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠٧؛ والكتاب ١/ ٤٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧١ (كنن)، ٣٧٤ (لبن)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٣؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمقرب ١/ ٩٦.
اللغة: فإن لا يكنها: أي: فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر. أو تكنه: أي: أو تكن الخمر هي أخاها. فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها.
المعنى: دعك من هذا الإثم يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخا الخمر، أي: العنب أو الزبيب، مغنياً عنها صالحاً لأن يحلّ محلها، فإن لم يكونا شيئاً واحداً فهما أخوان رضعا من ثدي أمّ واحدة.

(٢) البيت لخليفة بن براز في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ٢/ ٤٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٧٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١.
المعنى: مهما حييت من أيام وعمرٍ مديد فلا بدّ أن تسمع بخبر الموت الذي سيأتيك حتماً.

والخبر فيصير المبتدأ [بمنزلة الفاعل، والخبرُ] بمنزلة المفعول، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى، نحو: «زيد قائم»، فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل؛ فلهذا امتنع في «كان» ما جاز في «ضرب» لا لما ادّعيتم، على أنا لا نقول إنَّ «كان» بمنزلة «ضَرَبَ»، فإنّ «ضرب» فعل حقيقيّ يدل على حَدَث وزمان، والمرفوع به فاعل حقيقيّ، والمنصوب به مفعول حقيقيّ، وأما «كان» فليس فعلاً حقيقيًّا؛ بل يدل على الزمان المجرَّد عن الحدث، ولهذا يسمّى فعلَ العبارةِ. فالمرفوع به مشبه بالفاعل، والمنصوب به مشبه بالمفعول؛ فلهذا سُمّي المرفوع اسماً، والمنصوب خبراً، ولهذا المعنى من الفرق لما كان «ضرب» فعلاً حقيقيًّا جاز إذا كني عنه - نحو: «ضربت زيداً» - أن يقال: «فعلت بزيد»، ولما كانت «كان» فعلاً غير حقيقيّ، بل في فعليتها خلاف؛ لم يجز إذا كني عنها، نحو: «كنت أخاك»، أن يقال: «فعلت بأخيك».

وأما قولهم: «إنّه يحسن أن يقال: «كان زيد في حالة كذا»، وكذلك يحسن أيضاً في «ظننت زيداً قائماً»: «ظننت زيداً في حالة كذا»؛ فدلّ على أنّ نصبهما نصب الحال»، قلنا: هذا إنما يدلّ على الحال مع وجود شروط الحال بأسْرِها، ولم يوجد ذلك؛ لأنّه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام، ولم يوجد ذلك في «كان» الناقصة التي وقع فيها الخلاف، دون التامّة التي بمعنى «وَقَعَ»، ولم يوجد أيضاً في المفعول الثاني لـ «ظننت» التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف، لا التي بمعنى التُّهَمَة، وكذلك من شروطها ألّا تكون إلّا نكرة، وكثيراً ما يقع خبر «كان» والمفعول الثاني لـ «ظننت» معرفة، ولو كان حالاً لما جاز أن يقعا إلّا نكرة؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دلّ على أنّهما ليسا بحال.

قولهم: إنما جاز ذلك لأنّ المعرفة أقيمت مقام الحال، كما أقيمت الآلة مقام المصدر في قولهم: «ضربت زيداً سوطاً»، قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أنّه إنما حَسُنَ أن يُنْصَب «سَوْطاً» على المصدر؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة، فأفاد فائدته، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه، وأما ها هنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال؛ لأنّ الحال لا تكون إلّا نكرة، وهو معرفة؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر؛ فلا يجوز أن يقام مقامه؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به.

وأما قولهم: إنّ الحال قد جاء معرفة في قولهم: «أرسلها العِرَاك»، و«طلبته جَهْدَك»، و«رجع عَوْدَه على بَدْئِهِ»، قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالاً، وإنما هي مصادر دَلَّتْ على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت: «أرسلها العِرَاك» فالتقدير فيه: أرسلها تعترك العراك، على معنى تعترك الاعتراك، فأقاموا «العراك» مقام «الاعتراك»، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾ [نوح: ١٧]، ثم حذفوا «تعترك» وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلاً عليه، كما تقول: «إنما أنت سَيْراً»، أي: تسير سيراً، وكذلك قولهم: «طلبته جَهْدَك، وطاقَتَك»، كأنهم قالوا: طلبته تجتهد اجتهادك، ثم حذفوا «تجتهد» وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلاً عليه، وهكذا التقدير في قولهم: «رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ»، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن «عوده» منصوب بـ «رجع» نصب المفعول لا نصب المصدر؛ لأن «رجع» يكون متعدِّياً كما يكون لازماً، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ

مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣]، فعدَّى «رجع» إلى الكاف؛ فدلّ على أنه يكون متعدّياً، والأكثرون على الأول، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقامَ الأفعال في هذه المواضع؛ لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أنّ هذه الألفاظ شاذّة لا يقاس عليها؛ فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه، والله أعلم»[1].

٨ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا
أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّْ
حَجَا دَرَى وجَعَلَ ٱللَّذْ كَٱعْتَقَدْ
وَهَبْ تَعَلَّمْ وَٱلَّتِي كَصَيَّرَا
أَيْضاً بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَداً وخَبَرَا
وَخُصَّ بِٱلتَّعْلِيقِ وَٱلْإِلْغَاءِ مَا
مِنْ قَبْلِ هَبْ وَٱلْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ ٱلْمَاضِ مِنْ
سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ
وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَاءَ لا فِي ٱلْٱبْتِدَا
وَٱنْوِ ضَمِيرَ ٱلشَّانِ أَوْ لامَ ٱبْتِدَا
فِي مُوهِمِ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا
وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلا لامُ ٱبْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ
كَذَا وَٱلِٱسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ
لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ
تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ
وَلِرَأَى ٱلرُّؤْيَا ٱنْمِ مَا لِعَلِمَا
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى
وَلا تُجِزْ هُنَا بِلا دَلِيلِ
سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ
وَكَتَظُنُّ ٱجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي
مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وَأُجْرِيَ ٱلْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا
عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

ظَنًّا مِنِّي

تُعرب «ظنًّا» في نحو قولك: «جئتُ ظَنًّا منّي أنّك هنا». مفعولاً لأجله منصوباً بالفتحة الظاهرة.

ظَهْرَانَيْهِم

لا تقلْ: «يقيم بين ظَهْرانِيهِم» (أي: بينهم)، بل قلْ: «يُقيم بين ظهرانَيْهِم» (بفتح النون).

الظهير

= الحسين بن الخطير (٥٩٨ هـ/ ١٢٠٢م).

ظهير الدين الحلبيّ

= عبد الوهاب بن عمر بن عبد المنعم (٧٢٥ هـ/ ١٣٢٤م).

ظهير الدّين الغوري

= حسين بن عبد الله بن أبي بكر بن علي (٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥م).

ظهير الدّين الكتامي

= عبد الغني بن حسان بن عطية (٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩م).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٠٧ ـ ٣١٢.

باب العين

العَيْن

هي الحرف الثامن عشر من حروف الهجاء حسب الترتيب الألفبائيّ، والسادس عشر حسب الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجُمَّل، الرقم سبعين. وهي حرف حَلْقيّ احتكاكي مجهور رخو مخرجه من وسط الحَلْق. وهو من الحروف المهملة (غير المنقوطة)، القمرية التي يُلفظ معها بلام «أل»، وهو توصل في الكتابة بما قبلها وبما بعدها.

ولم تأت العين مُفْرَدَةً في كلام العرب، ولا زائدةً.

وجاءت مبدلةً من الحاء في «عَتَّى» (الأصل: حَتَّى)، ومن الهمزة في «عَنَّ» (الأصل: أَنَّ)، ومن الهمزة في «عَنْ» (لغة في «أَنْ»، وذلك في لغة بني تميم). انظر: الفَحْفَحَة، والعَنْعَنَة.

العائِد

اسم فاعل من «عادَ». وعاد إليه: رَجَعَ وارتَدَّ.

وهو، في النحو، ضمير يعود إلى الاسم الموصول، وتشتمل عليه هذه الجملة، فإذا قلتَ: «تعلّم ما تنتفعُ به»، فالعائدُ الهاءُ؛ لأنها تعود إلى «ما». وإن قلتَ: «تعلّمْ ما ينفعك»، فالعائدُ الضميرُ المستترُ في «ينفعُ» العائدُ إلى «ما».

ويُشترطُ في الضمير العائد إلى الموصول الخاصّ أن يكون مطابقاً لهُ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقول: «أكرِمِ الذي كتبَ، والتي كتبتْ، واللّذَينِ كتبا، واللّتين كتبتا، والذينَ كتبوا، واللاتي كتَبْنَ».

أمّا الضمير العائدُ إلى الموصول المشترَك، فلك فيه وجهان: مراعاةُ لفظِ الموصول، فتُفرِدُه وتُذكِّرُه مع الجميع، وهو الأكثرُ، ومراعاةُ معناهُ فيطابقهُ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقول: «كَرِّمْ من هذَّبكَ»، للجميع، إن راعيتَ لفظَ الموصول، وتقول: «كَرِّمْ من هذَّبَكَ، ومن هذَّبَتاك، ومن هَذَّبوك، ومن هذَّبْنك»، إن راعيتَ معناهُ.

وإن عاد عليه ضميران، جاز في الأول اعتبارُ اللفظِ، وفي الآخر اعتبارُ المعنى. وهو كثيرٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]، فقد أعادَ الضميرَ في «يقول» على «من» مفرداً، ثم أعاد عليه الضميرَ في قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] جمعاً.

قد يُعتبرُ فيه اللفظُ، ثم المعنى، ثم اللفظُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]، فأفرد الضمير، ثم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: ٦]، فجمع

اسم الإشارة، ثم قال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا﴾ [الأحقاف: ٧]، فأفرد الضمير»[١].

عائدِ الصِّلة

هو العائِد.

انظر: العائد.

العائلة اللغويّة

هي مجموعة من اللغات ذات خصائص مُشتركة تحدَّرت من لغة واحدة تُسمَّى «اللغة الأمّ». فعائلة اللغات السامية مثلاً تشمل مجموعة من اللغات تنقسم إلى ثلاث شعب: شعبة جنوبية تمثلها اللغتين العربية والأمهرية، وشعبة شمالية شرقيَّة تمثلها اللغة الأكادية بفرعيها البابلي والأشوري، وشعبة شمالية غربيَّة وتشمل العبرية والفينيقية والآرامية والأوغارتية. كما تشمل أيضاً لغات البربر الذين يقطنون شمالي إفريقيا. ويصنف بعض علماء اللغات هذه اللغات تحت مسمى اللغات الأفروآسيوية. وأهم هذه اللغات حاليًّا هي اللغة العربية التي تتحدث بها كل الشعوب العربية ونحو عشرين مليون مسلم من غير العرب كلغة ثانية. وتكتسب لغات هذه العائلة أهميَّة قصوى لنزول الكتب السماوية (القرآن، والإنجيل، والتوراة) ببعض هذه اللغات، كما أنّ الأنبياء جميعهم بعثوا من أبناء الذين يتحدثون هذه اللغات.

عَاجِ

اسم صوت لزجر الناقة، مبنيّ على الكسر لا محلَّ له من الإعراب.

عاجِلاً

بمعنى «مسرعاً». تُعرب مفعولاً فيه منصوباً بالفتحة في نحو: «سأزورك عاجلاً»، وقد تفقد معنى الظرفيَّة، فتُعرب بحسب موقعها في الكلام، نحو: «طلب زيدٌ العاجِل وتركَ الآجِلَ» («العاجلَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة).

عَادَ

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً ناقصاً، بمعنى: صار، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، نحو: «عادَ لبنان مزدهراً» («عادَ»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «لبنانُ»: اسم «عادَ» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «مزدهراً»: خبر «عاد» منصوب بالفتحة الظاهرة).

٢ ـ فعلاً تامًّا، إذا لم تكن بمعنى «صار»، نحو: «عاد زيدٌ مِنَ السفر» («زيدٌ»: فاعل «عاد» مرفوع بالضمة الظاهرة).

عاد لا يُتْقِن الفرنسيّة

لا تقل: «لم يعدْ يتقِن الفرنسيّة» بل «عاد لا يتقن الفرنسيّة»؛ لأنّ الفعل «عاد» هنا بمعنى «صار».

عادات وعوائد وعاد

تجمع «عادة» على «عادات»، و«عوائد»، و«عاد»، كما في المعاجم[٢].

---

(١) جامع الدروس العربية ١/١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) انظر: مادة (ع و د) في لسان العرب؛ وتاج العروس؛ والمصباح المنير؛ ومدّ القاموس؛ ومتن اللغة؛ =

العارِضة

العارِضة، في اللغة، اسم فاعل للمؤنث من «عَرَض». وعَرَضَ له الشيءَ: أظهره. وعرضَ الشيءَ عليه: أراه إيّاه. وهي، في الخط والإملاء، الشرطة.

انظر: الشرطة.

عاشَ الأحداثَ ونحوها

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب «عاش الأحداثَ» ونحوها، وجاء في قراره:

«يستعمل بعض المعاصرين من الكتاب تعبير: «عاش الأحداثَ». وقد درست اللجنة هذا التعبير، وانتهت إلى أنّه تعبير صحيح، يقال لمن عاصر الأحداث، سواءٌ شارك فيها أم لم يشارك، وأن توجيهه على تضمين «عاش» معنى «لابس»»[1].

عاشق الأزْنيقي

(نحو ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١م ـ ٩٤٥ هـ/ ١٥٣٨م)

عاشق (أو آشق) بن قاسم الحنفي. من أهل أزنيق. كان أحد الموالي الروميّة يقال له: المولى عاشق. كان عالماً بالنحو، مدرّساً في الحجرية بمدينة أدرنة، ذكيًّا مقبول القول، صاحب لطائف ونوادر، متجرّداً عن الأهل والولد، كثير الفكر، مشتغلاً بذكر الله تعالى، خاشعاً في صلاته. بلغ قريباً من مئة سنة. توفي بأذنة. له «إعراب العوامل المئة» للجرجاني.

(شذرات الذهب ٨/ ٢٦٣؛ والأعلام ٣/ ٢٤٧).

أبو العاص بن معاوية

= الحكم بن هشام بن معاوية (٢٠٦ هـ/ ٨٢١م).

عاصم بن أيوب البَطَلْيَوْسِيّ

(... / ... ـ ٤٩٤ هـ/ ١١٠٠م)

عاصم بن أيّوب، أبو بكر النحويّ البَطَلْيَوْسي. كان عالماً بالنحو واللغة، أديباً فاضلاً ثقة، من أهل المعرفة باللغات، ضابطاً لذلك مع خير وفضل وفقه. مات سنة ٤٩٤ هـ، وقيل: سنة ١٦٤ هـ، وقيل: سنة ١٩٤ هـ، وقيل: كان موجوداً سنة ٥٢١ هـ. له «شرح ديوان امرىء القيس»، و«شرح المعلّقات»، ويسمّى «شرح دواوين الشعراء الستّة الجاهليين».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٨٤؛ والأعلام ٣/ ٢٤٨؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٥٦٣).

أبو عاصم النبيل

= الضحاك بن مخلد بن مسلم (٢١٢ هـ/ ٨٢٧م).

العاطِف

العاطِف، في اللغة، اسم فاعل من

= والمعجم الوسيط.

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٢١؛ والألفاظ والأساليب. ص ٨٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٤.

«عَطَفَ». وعطَف الشيء: أمالَه.

وهو، في النحو، حرف العطف.

انظر: حروف العطف.

العاطِل

العاطِل، في اللغة، اسم فاعل من «عَطِلَ».

وعطِل فلان: بقي بلا عمل.

والعاطِل، في النحو، هو غير العامِل.

والعاطل من الحروف، في الكتابة، هو الذي لا نقطة له في شكله الكتابيّ، ونقيضه الحرف الحالي، وهو المنقّط.

والعاطل من أبيات الشّعر ما خلت ألفاظه من الحروف المنقوطة. ومثاله ما جاء في كُتُب المقامات، وأدب أهل التصنّع والزّخرفة اللغويّة، كقول الشيخ ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٦٩م) على لسان سهيل بن عبّاد الراوي في «مجمع البحرين» (من الرجز):

الـــحَـــمْـــدُ للهِ الـــصَّـــمَـــدْ
حَـــالَ الـــسُّـــرورِ والـــكَـــمَـــدْ
الـــلّـــهُ لا إلـــهَ إلْـــ
ـــلا الـــلّـــهُ مَـــوْلاكَ الأَحَـــدْ
لاَ أُمّ لـــــــلّـــــــهِ وَلا
وَالِـــــدَ لا وَلاَ وَلَـــــدْ

وعاطل العاطل هو ما خلا من الحروف المنقوطة، شكلاً واسماً معاً، كما جاء في مجمع البحرين أيضاً (من مجزوء الرمل):

حَـــوْلَ دُرٍّ حَـــلَّ وَرْدُ
هَـــلْ لَـــهُ لِـــلْـــحُـــرِّ وِرْدُ[1] . . .

عاطِل العاطِل

انظر: العاطِل.

عاعا

اسم صوت لدعوة الماعز إلى الطعام أو الشراب، مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

أبو عبد الله المكفوف

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عافي بن سعيد، أبو عبد الله المكفوف. مولى بني سيد. عُدّ في الطبقة السادسة من نحاة الأندلس. كان لغويًّا حافظاً للعربية ماهراً في علم الحساب.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٨، وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٣٤).

العاقِل

العاقِل، في اللغة، اسم فاعِل من «عَقَلَ». وعقلَ فلان: أدرك حقائق الأشياء. وعقل الولدُ: أدرك.

وهو، في النحو، مَنْ كان من جنس العاقِل كالآدميين والملائكة، فيشمل المجنون الذي فقد عقله والطفل.

عَالَمون

اسم ملحق بجمع المذكّر السالم[2]، يُرفع بالواو ويُنصب ويُجر بالياء، ويُعرب حسب موقعه في الجملة، نحو: «إنَّ الله ربُّ العالمين»

(١) الدرّ: كناية عن الأسنان، والورد: كناية عن الخد. (انظر: المُعجمة، الملمعة، الخيفاء، الرقطاء).

(٢) فكلمة «عالَم» هو كل مجموع متجانس من المخلوقات كعالَم الحيوان وعالم النبات. وهي تشمل المذكَّر والمؤنَّث، والعاقل وغيره. في حين أنّ كلمة «عالمون» لا تدلّ إلّا على المذكّر الغالب.

(«العالمين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم).

عالي بن إبراهيم (أبو علي الغزنويّ)

(. . ./. . . ـ. . ./. . .)

عالي بن إبراهيم بن إسماعيل الغزنوي، أبو علي. كان عالماً باللغة والنحو والإعراب والتفسير. ألّف كتاباً فيه تفسير مختصر سمّاه «تفسير التفسير» عالج فيه أعاريب ومسائل نحوية. فرغ منه بحلب في رمضان سنة ٥٧٢ هـ. (بغية الوعاة ٢/ ١٤٠).

عَامَ

تُعرب إعراب «أسبوع» (انظر: أسبوع)، نحو: «وُلِدَ زيدٌ عامَ الحربِ». («عامَ» ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل «وُلِدَ»).

عاماً أوَّلَ

تركيب يُعرب في مثل قولك: «صادَفْتُه عاماً أوَّلَ» كالتالي: «عاماً» ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «صادفته». «أوَّلَ»: نعت منصوب بالفتحة، وهو ممنوع من الصرف للوصفيَّة ووزن «أفعل». وإذا قلتَ: «صادفتُه عاماً أوَّلاً» أعربت «أوَّلاً» ظرفاً، والتقدير: صادفته عاماً قبل عامِنا.

عامَّة

تُعرب:

١ ـ توكيداً[1] معنويًا، وذلك إذا سُبقت بالمؤكَّد[2]، وأضيفت إلى ضمير يرجع إليه، وتُرفع أو تُنصب أو تُجرّ حسب مؤكَّدها، نحو: «قرأتُ الصُّحُفَ عامَّتَها» («عامَّتها»: توكيد منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «ها» ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بالإضافة)، ونحو: «جاء القومُ عامَّتُهم»، («عامَّتهمْ: توكيد مرفوع بالضمَّة. . .)، ونحو: «مررتُ بالطالباتِ عامَّتِهن»[3] («عامتهن»: توكيد مجرور بالكسرة. . .).

٢ ـ حالاً (بمعنى: مجتمعين) منصوبة بالفتحة الظاهرة، وذلك إذا نُكِّرت وأتت بعد جمع، نحو: «جاء الطلابُ عامَّةً».

٣ ـ مفعولاً مطلقاً إذا أضيفت إلى مصدر الفعل، نحو: «اجتهدتُ عامَّةَ الاجتهاد».

٤ ـ حسب موقعها في الجملة، وذلك في غير المواضع السابقة، نحو: «هؤلاءِ عامَّةُ الطلاب» («عامَّةُ»: خبر مرفوع بالضمَّة الظاهرة)، ونحو: «كافأتُ عامَّةَ المجتهدين» («عامَّةَ: مفعول به منصوب بالفتحة).

عامر بن إبراهيم بن العباس الفزاري

(. . ./. . . ـ. . ./. . .)

عامر بن إبراهيم بن العباس الفزاريّ. كان نحويًا لغويًا شاعراً بصيراً باللغة مع خبث وإقدام ورأي ومكْر. كان يلي أمور الأموال لملوك إفريقية والقيروان. جنى خراجاً في بعض سواحل إفريقية، فأخذه وهرب إلى

(١) يُراد به التعميم وتوكيد شمول كامل الجمع أو ما في حكمه.
(٢) لا يكون هذا المؤكَّد إلاّ جمعاً، أو اسم جمع.
(٣) لاحظ أنّ الضمير اللاّحق «عامّة» يطابق المؤكَّد.

مصر. كان ينتسب إلى حَمَل بن بدر حتى أعلمه أبو بكر الحسن بن أحمد بن نافذ أن حَمَل بن بدر، لم يُعقب، وأراه ذلك في بعض الكتب، فخلّى عن ذلك، وقال: نحن من ولد عُيَيْنَة بن حِصْن. عدّه الزّبيدي في الطبقة الرابعة من نحاة القيروان.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ص٢٧٢).

أبو عامر الأندلسيّ

= محمد بن أحمد بن عمر (... / ... - بعد ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م).

أبو عامر البلويّ

= محمد بن أحمد بن عامر (... / ... - ٥٥٩ هـ/ ١١٦٣م)

أبو عامر الجرجانيّ

= الفضل بن إسماعيل (... / ... - ... / ...).

أبو عامر الشاطبيّ

= محمد بن يحيى بن خليفة (٥٤٧ هـ/ ١١٥٢م).

أبو عامر الصوريّ

= محمد بن إبراهيم (... / ... - ... / ...).

أبو عِكْرِمَة الضبيّ

(... / ... - ... / ...)

عامر بن عمران بن زياد، أبو عكرمة الضبيّ. كان نحويًّا لغويًّا إخباريًّا، من أعلم الناس بأشعار العرب وأرواهم لها. أخلاقُهُ شرسة. من أهل سُرَّ من رأى. روى عن ابن الأعرابي، وروى عنه القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ، صنّف كتاب «الخيل».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٧٢).

أبو عامر الفهريّ الإشبيليّ

(... / ... - نحو ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م).

أبو عامر بن عبد الله بن يحيى، ابن الجدّ الفهريّ الإشبيليّ. كان من علية القوم في إشبيلية. أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأخضر، فمهر في فهم غوامضه. وكان من أجل أصحاب ابن الأخضر. قيل فيه: من قرأ كتاب سيبويه على ابن الجد فما عليه ألّا يقرأه على سيبويه. غلب على أبي عامر الانزواء، فلزم بيته وقطع مداخلة الناس، فقطعوه. فقيل: لقد فُقِد علم العربيّة بانقباضه. ألحّ عليه أبو بكر بن القابلة النحويّ في قراءة الكتاب فأجاب، فأقرأه إياه والكامل للمبرد؛ حتى ختمهما، ثم عاد إلى انقباضه. ولما ابتدأت الفتنة بين المرابطين رحل إلى لبلة. فأخرج منها وقُتل ظلماً بغير تلبّس بشيء من أمرها.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥).

أبو عامر القومسيّ

= الحسن بن محمد بن علي (٤٤٩ هـ/ ١٠٥٧م).

أبو عامر المالقيّ

= دحمان بن عبد الرحمن بن القاسم (... / ... - ... / ...).

عامر بن موسى
(أبو محمد البغداديّ الضّرير)
(... / ... ـ ٤٨٦ هـ/ ١٠٩٣م)

عامر بن موسى بن طاهر، أبو محمد البغداديّ. كان نحويًّا يعرف القراءات، فقيهاً شافعيًّا يتكلّم في الخلاف، ضريراً. حدّث باليسير. سمع من علي بن المحسن التنوخي وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥).

أبو عامر النميري

= محمد بن عبد الله بن العظيم (... / ... ـ ٧٤٠ هـ/ ١٣٣٩م).

ابن العامل

= الحسن بن محمد (نحو ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م).

العامِل

١ ـ تعريفه: هو، في اللغة، اسم فاعل من «عَمِلَ». وعَمِل عَمَلاً: فَعلَ فِعْلاً، وعمِلَ في الشيء: أحدَث فيه أثراً. وهو، في النحو: ما يؤثّر في اللّفظ، فيجعله منصوباً، أو مرفوعاً، أو مجروراً، أو مجزوماً.

٢ ـ أنواعه: العوامِل، من حيث أصالتها وعدمها، ثلاثة أقسام:

أ ـ أصليّة، لا يمكن الاستغناء عنها، كأحرف النصب، والجزم، وبعض حروف الجرّ، والأفعال...

ب ـ زائدة، وهي التي يمكن الاستغناء عنها من غير أن يترتَّب غالباً على حذفها فساد المعنى المقصود، كبعض حروف الجرّ الزائدة، مثل الباء و«مِن» وغيرهما من باقي الحروف التي لا تجيء بمعنى جديد، وإنّما تُزاد لمجرّد تقوية المعنى، وتوكيده.

ج ـ شبيهة بالزائدة، وتنحصر في بعض حروف الجرّ التي تؤدّي معاني جديدة، دون أن تحتاج مع مجرورها إلى متعلّق.

انظر: الجر، الرقم ٤ و٨.

٣ ـ العوامِل اللفظيّة والمعنويّة: تنقسِم العوامِل، من حيث ظهورها في النطق وعدمه قسمين:

أ ـ العوامل اللفظيّة: وهي التي تظهر في النطق والكتابة، ومنها:

- الأفعال التامّة.
- الأفعال الناقصة.
- أفعال المقاربة.
- أفعال القلوب.
- أفعال المدْح والذّمّ.
- أسماء الشرط.
- أسماء العدد.
- أسماء الكِناية.
- أسماء الأفعال.
- أسماء الفاعِل.
- اسم المفعول.
- الصفة المشبَّهة.
- المصدر.
- المُضاف.
- المُبتَدأ والخبر عند الكوفيين (المبتدأ والخبر عندهم يترافعانِ، أي: يرفع كلٌّ منهما الآخر).
- حروف الجرّ.

ـ الحروف المشبَّهة بالفعل.
ـ لا النافية للجنس.
ـ أخوات «ليس».
ـ حروف النصب.
ـ حروف الجزم.
ـ حروف المضارعة (عند الكوفيين).
ـ حروف النِّداء (عند بعض النحاة).
ـ واو المعيّة (عند بعض النحاة).
ـ حروف الاستثناء (عند بعض النحاة).

والعوامل اللفظيّة قسمان:

عوامل قويّة، وهي التي تؤثِّر في إعراب الكلام ظاهرةً أو محذوفةً، ومنها الفعل. وعوامل ضعيفة، وهي التي تؤثِّر في إعراب الكلام في حالات، ولا تؤثِّر في حالات أخرى، ومنها: «إذن» التي تنصب بشروط.

ب ـ العوامل المعنويّة: هناك عامل واحد معنويّ عند البصريين، وهو الابتداء الذي يرفع المبتدأ، أمّا الكوفيّون فقد قالوا بعوامل معنويّة كثيرة، منها:

ـ الإسناد، وهو عامل رفع الفاعل عند هشام بن معاوية الضرير.
ـ الفاعليّة، وهي عامِل رفع الفاعل عند خَلَف الأحمر.
ـ المَفعوليّة، وهي عامل النصب في المفعول به عند خلف الأحمر.
ـ التجرُّد، وهو عامل الرفع في الفعل المضارع.
ـ الخِلاف، وهو عامل النصب في المفعول معه، والظرف الواقع خبراً، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو أو الفاء أو «أو».
ـ الجِوار. انظر: الجرّ بالمجاورة.
ـ المضارعة، وهي عامل الرفع في الفعل المضارع عند ثعلب الكوفيّ والزجّاج البصريّ.
ـ التبعيّة، وهي عامِل إعراب النعت والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النَّسَق.

والحقّ أنّ هذه العوامِل ليست هي التي ترفع، أو تنصب، أو تجرّ، وإنّما الذي يفعل ذلك هو المتكلِّم دون غيره، لكن النحاة نسبوا إليها الرفع والنصب والجرّ والجزم؛ لأنَّها المُرشِدة إلى حركات الإعراب.

وقد أنكر بعضُ النحاة قديماً وحديثاً نظرية العامل، وأهمّ هؤلاء ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن ت ٥٩٢ هـ/ ١١٩٦م) الذي نقض هذه النظرية في كتابه «الردّ على النحاة»، فقال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظيّ، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: «ضرب زيد عَمْراً» أنّ الرفع الذي في «زيد» والنصب الذي في «عمرو» إنما أحدثه «ضرب». ألا ترى أنّ سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه: «وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ[1]، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناءً لا

(١) يريد بـ «المجاري»: حركات أواخر الكلم.

يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟». فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بَيِّن الفساد.

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه[1]، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: «وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: «لا لشيء غيره»، وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان ما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

وأما القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أنّ شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنْصَب «زيد» بعد «إنّ» في قولنا: «إن زيداً» إلا بعد عدم «إنّ».

فإن قيل: بمَ يُرَدّ على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعلُ الإنسان وسائر الحيوان فعلُ الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يَفْعَل، وقد تبيّن هذا في موضعه. وأما العوامل النحوية، فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

فإن قيل: إنّ ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أنّ هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها. قيل: لو لم يَسُقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنَة العيّ، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعُهم في ذلك.

الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة: واعلم أنّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتمّ الكلام إلا به، حُذِف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطى الناس: «زيداً»، أي: أعط زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن أُظهر تمّ الكلام به، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] على قراءة من نصب وكذلك من رَفع، وقوله عزّ وجل: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]. والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدًّا، وهي إذا أُظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ.

والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عيباً كقولك:

(١) الخصائص لابن جني (طبعة دار الكتب المصرية) بتحقيق الشيخ محمد علي النجار ١/ ١٠٩ وما بعدها.

««أزيداً ضربته»، قالوا: إنّه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيداً. وهذه دعوى لا دليل عليها، إلا ما زعموا من أنّ «ضربت» من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بدَّ لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبقَ إلا الإضمار. وهذا بناء على أن كلّ منصوب فلا بدّ له من ناصب! ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: «أزيداً مررت بغلامه» وقد يقوله القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمر! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: كل منصوب فلا بد له من ناصب. فهذا القسم الثاني.

وأما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: «يا عبد الله»، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم «عبد الله»، و«عبد الله» عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي. وهذا إذا أُظْهِرَ تغير المعنى وصار النداء خبراً.

وكذلك النصب بالفاء والواو: ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأَنْ، ويقدرون «أَنْ» مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يُرَدْ معنى اللفظ الأول! ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما تأتينا فتحدثَنا»، كان لها معنيان، أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: إنّ الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث، كما يقال: «ما تدرس فتحفظَ»، أيْ: إن الحفظ إنما سببه الدرس، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ. والوجه الآخر: «ما تأتينا محدثاً» أي: إنك تأتي ولا تحدِّث، وهم يقدرون الوجهين: «ما يكون منك إتيان فحديث». وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين.

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس، كما أنّ الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ.

فإن كانت لا وجود لها في النفس، ولا للألفاظ الدالة عليها وجودٌ في القول، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يُضْمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. فإن قيل: إنّ معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإن الكلام بها يتمّ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس، المدلول عليه بالألفاظ، إلّا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً، لزم أن يكون الكلام ناقصاً، وأن لا يتمّ إلا بها؛ لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلَّنا عليه دليل إلا ادّعاءَ أنّ كل منصوب فلا بدّ له من ناصب لفظيّ. وقد فُرِغَ من إبطال هذا الظن بيقين، وادعاءُ الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأٌ بيّنٌ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب.

وأما طرْد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادعاءُ زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القولَ بأن كل ما يُنْصَب إنما يُنصَب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إمّا منطوقاً به، وإمّا محذوفاً مراداً، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ: «من قال في

القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ». ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نُهي عنه فهو حرام، إلا أن يدل دليل. والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام. وقال ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوَّأْ مقعده من النار». وهذا وعيد شديد، وما توعّد رسول الله على فعله فهو حرام. ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل، قد تبيّن بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجّه الوعيد إليه. ومما يدل على أنّه حرام الإجماعُ على أنّه لا يزاد في القرآن لفظٌ غيرُ المجمع على إثباته، وزيادةُ المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى؛ لأنّ المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها.

إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة: فإن قيل فقد أجمع النحويون ـ على بكرة أبيهم ـ على القول بالعوامل، وإن اختلفوا، فبعضهم يقول: العامل في كذا كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا، على ما نفسره بعدُ إن شاء الله. قيل: إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذّاقهم، ومقدَّم في الصناعة من مقدَّميهم، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه[1]:

«اعلم أنّ إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يده أن لا يخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنّه لم يَرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنَّة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجةٍ، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره[2] إلا أنا مع هذا الذي رأيناه، وسوّغنا مرتَكَبَه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة ـ التي قد طال بحثها، وتقدّم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل ـ والقوم الذين لا يُشَكّ في أنّ الله، سبحانه وتقدست أسماؤه، قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب[3] له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً لكتابه المنزل، وكلام نبيه المرسل، عَوْناً على فهمهما، ومعرفة ما أُمر به، أو نُهي عنه الثقلان[4] منهما، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكره، فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفحه أحناءَ الحال، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازٍّ[5] به ولا غاضٍّ من السلف ـ رحمهم الله ـ في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه، وشُيِّع بالتوفيق خاطره، وكان للصواب مِئَنّة[6]، ومن التوفيق مَظِنّة. وقد قال أبو عثمان

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٩ وما بعدها.
(٢) يريد: إمام نفسه كالخليل إمام الناس وكأبي عمرو بن العلاء في ذلك.
(٣) الترجيب: التوقير.
(٤) الثقلان: الإنس والجن.
(٥) معازٍّ: مغالب.
(٦) مِئَنّة: مِظنّة.

عمرو بن بحر الجاحظ: ما على الناس شيء أضرّ من قولهم: «ما ترك الأول للآخر شيئاً». وقد قال أبو عثمان المازني: وإذا قال العالم قولاً متقدّماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً، وقال الطائي الكبير[(١)] (من السريع):

يَقُولُ مَنْ تَقْرَعُ أَسْمَاعَهُ
كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ!

فمِمّا جاز خلافَ الإجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: «هذا جُحْر ضَبٍّ خربٍ»، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ، على أنّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه. وأما أنا فعندي أنّ في القرآن من مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع».

قال المؤلف ـ رضي الله عنه ـ هنا قطعت نص كلامه؛ لأني أوردته وقصدي الإيجاز، وإنما سقت قوله المتقدّم اتباعاً لمن ألف الاتباع، فمذهب الجماعة في قول العرب: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ» ما ذكره. واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقال: إنّ في القرآن نيفاً على ألف موضع، وتقديره عنده: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره»، «فخرب» نعت لِ «ضبّ»، كما يقال: «هذا فرس عربيٌّ قارح فرسه»، فقارح نعت لعربيّ وُصِف به، وإن كان للفرس؛ لأنّه من سببه، فحذف «الجحر» الذي هو المضاف، وهو فاعل مرفوع، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير العائد على «الضب» مقام «الجحر»، فارتفع بـ «خرب» عنده.

والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل، استكنّ فيهما على مذهبهم، وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مطرد، واستكنانُ الضمير في الصفة مطرد. لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح: إنّ الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ فيها، كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢].

وأما في المواضع التي يُحْتَاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير، وفكر طويل، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللَّبْس على السامعين. وهذا من المواضع البعيدة؛ والدليل على ذلك أنّه قد مرّ هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف؛ لأنه لو ظهر لكان قبيحاً. لو قالت العرب: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره»، قَبُح؛ لأنه عيٌّ من القول، تغني عنه ضمة الباء، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً، فلما كان أصله هكذا، ثم تُكلِّف فيه ما تُكلِّف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعُدَ. ثم إنّه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين، ولكنه حُذِف المضاف، واستكن المضاف إليه، فعزب عن الفهم، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع. واستجاز أبو الفتح الردَّ على كل من تقدّم بظنٍّ ليس بالقويّ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم

(١) هو أبو تمام الطائيّ.

الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصف.

فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في: «أزيداً أكرمته» وما أشبهه أن «أكرمت» الذي انتصب به زيد مرادٌ للمتكلم، ولا أنّ الكلام ناقص دونه، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه، يُتَوصَّلُ به إلى النطق بكلام العرب، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة ـ هي في الحقيقة أجسام ـ مواضعَ الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق، ونقطاً ـ هي أيضاً أجسام ـ مواضعَ النقط، التي هي نهايات الخطوط، والتي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق، وقدروا في الفلك دوائر ونقطاً، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه، ولم يخلّ إيقاع هذه مواضعَ تلك بما قصدوا، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة، مع معرفتهم بوضع هذه موضعَ هذه. قيل: النحويون ليسوا بهؤلاء؛ لأنّهم قالوا: إنّ كل منصوب فلا بدَّ له من ناصب لفظيّ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة، والكلام تام دونها، فقد أبطلوا ما ادّعوه من أنّ كل منصوب فلا بد له من ناصب، وأيضاً فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريبٌ وعونٌ للمتعلم، ووضعُ هذه العوامل لا شيءَ فيه من ذلك، بل تقدير وتخييل.

الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات: ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال، مثل: «زيد في الدار»، و«رأيت الذي في الدار»، و«مررت برجل من قريش»، و«رأى زيد في الدار الهلال في السماء»، فيزعم النحويون أنّ قولنا: «في الدار» متعلق بمحذوف، تقديره: «زيد مستقر في الدار»، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أنّ المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بدّ لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً كقولنا: «زيد قائم في الدار»، كان مضمراً كقولنا: «زيد في الدار». ولا شك أنّ هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها «في»، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في «رأيت الذي في الدار»، تقديره: «رأيت الذي استقر في الدار»، وكذلك «مررت برجل من قريش» تقديره: «كائنٍ من قريش»، وكذلك «رأيت في الدار الهلالَ في السماء» تقديره: «كائناً في السماء». وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة «كائن» ولا «مستقر»، وإذا بطل العامل والعمل، فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار»[1].

وقال إبراهيم مصطفى (١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٨م ـ ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢م):

«أكبّ النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يعدلون به شيئاً، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألّفوا فيه الأسفار الطِّوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليله وفلسفته، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفة

(١) الرد على النحاة. ص ٧٦ ـ ٨٧.

وجدلاً. فماذا بلغوا من كشف سرِّ الإعراب وبيان حقيقته؟

أساس كل بحثهم فيه أن «**الإعراب أثر يجلبه العامل**»، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة ـ إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً، فهو مقدّر ملحوظ ـ ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله.

أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟! فلم يبق إذاً للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل، يستقرؤها ويعيّن مواضع عملها، وشرطَ هذا العمل؛ فذلك كل النحو.

وعلى هذا أُلّفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان «العوامل»؛ فألّف الإمام أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ كتاب العوامل ومختصره؛ وألّف الشيخ عبد القادر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ كتاب «العوامل المائة»، وهو باقٍ بأيدينا، محيط بقواعد النحو، جُعل منهاجاً للتعليم زمناً. وتوفّر الناس على درسه وشرحه، كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا العهد.

ودوّنوا للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النحو، وسرّ العربية، سنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلّتهم وحججهم ما يشرح لك أصول نظرياتهم في العامل. قالوا:

١ ـ كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر العامل، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لا يصح أن يُنطق به في كلام، ولكنه من المحتوم أن يقدر، وقد يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في «إيَّاكَ والأسدَ»[1] و«سقْياً[2] لك».

٢ ـ لا يجتمع عاملان على معمول واحد. فإذا وُجد ما ظاهره أنّه سلِّط عاملان على معمول، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ وللآخر التأثير في الموضع، كما في «بحسبك هذا»، و«ربّ رجل لا يحمل قلب رجل». فلِـ«رُبَّ» والباء العملِ في اللفظ: والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلًّا للابتداء.

ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع في العمل وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتعقيد.

٣ ـ الأصل في العمل للأفعال، وهي تعمل في الأسماء فقط، فترفعها وتنصبها، ولكنها لا تجرّ، ولا ترفع إلا اسماً واحداً، وتنصب اسماً أو أكثر، وتعمل الرفع والنصب معاً.

٤ ـ كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظًّا. فالفعل الجامد عامل ضعيف، لا يعمل فيما يتقدّمه، وقد لا يعمل إلا بشروط تَحُدُّ عمله، كفعل التعجب، و«نِعْمَ» و«بِئْس»؛ لا يرفع الأوّل إلّا ضميراً مستتراً واجب الاستتار؛ ولمرفوع «نِعْمَ» و«بِئْسَ» من الشروط ما هو مبين في بابه، كذلك الفعل الناقص محدود العمل لا يعمل إلا في المبتدأ والخبر، وقد يشترط لعمله، شروط، كسبق النفي أو غيره.

٥ ـ يكون الاسم عاملاً، ويحمل في ذلك على

(١) يقدرون: أحذرك وأحذر الأسد، لا يكتفون بفعل واحد.

(٢) يقولون: «اسق اللهم سقياً دعائي لك»، وانظر لهذين: باب المبتدأ والمفعول المطلق، والتحذير.

الفعل، فيجب أن يتحقّق له شَبَهٌ بالفعل يقرّبه منه ويؤهّله لحكمه، كما ترى في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر. ويناط نصيبه من العمل بحظه من شبه الفعل، فيكون أقوى عملاً إذا اتصل به ما يقرّبه من الفعل ويتمم شبهه به، كاعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام، أو وقوعه صلة لِـ «ألْ»، ويكون أضعف إذا طرأ له ما يبعده عن الفعل، كاسم التفضيل، فإنه لما قُرن بِـ «مِنْ» كان بمنزلة المضاف، فضعُف شبهه بالفعل وقَلَّ عمله، واقتصر على رفع الضمير وامتنع أن يرفع الظاهر؛ وكالمصدر إذا صُغِّر أبعده التصغير عن شبه الفعل فحُرم العمل. والاسم يعمل في الاسم وفي الفعل، فيرفع الاسم وينصبه، ويجزم الفعل ولكن لا ينصبه.

٦ - وللحرف طريقتان في العمل:

الأولى - أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل.

الثانية - أن يَعْمل حملاً على الفعل؛ وهو أبعد في العمل مسلكاً، يعمل في الاسم وفي الفعل، فيرفع الاسم وينصبه ويجرّه، ويجزم الفعل وينصبه، ويعمل الجزمين معاً كما في أدوات الشرط، ولا يعمل الرفع إلا إذا عمل النصب معه. يقول النحاة: «ليس لنا حرف يعمل الرفع إلا وهو يعمل النصب معاً».

وإذا عمل الحرف حملاً على الفعل كان نصيبه من العمل بمقدار ما فيه من مشابهة الفعل معنًى ولفظاً؛ فـ «إنّ» تعمل لأنها تدلّ على التأكيد فأشبهت الفعل معنى، ولأنها ثلاثية فأشبهته صورة؛ فإذا خفِّفت ضعف شبهها فقَلّ عملها. قال ابن مالك (من الرجز):

«وَخُفِّفَتْ «إنَّ» فَقَلَّ العَمَلُ».

قال الشرّاح: وذلك لبعدها عن شبه الفعل في اللفظ بتخفيفها.

٧ - إنّ الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصًّا به؛ فـ «لم» و«لن» عاملتان في المضارع لاختصاصهما به، و«قد» لم تعمل لدخولها على الماضي والمضارع، و«هل» الاستفهامية حُرمت العمل؛ لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل.

٨ - يعمل الحرف في موضع عملاً وفي غيره عملاً آخر، مثل: «لا» تُحمل على «ليس» فتعمل عملها، وعلى «إنَّ» فتكون مثلها.

٩ - مرتبة العامل التقدم، وإذا كان العامل قويًّا أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلّا متقدماً.

١٠ - الأصل أَلّا يفصلَ العاملَ من معموله، ويمكن تجاوزُ هذا في الفعل لقوّته، وفي الاسم حملاً عليه؛ أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله.

١١ - العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء، فعوامل الأسماء متى توفّرت شروطها وجب إعمالها؛ أما عوامل الأفعال فقد تلغى وكل شروطها مستوفاة، كأدوات الشرط، وواو المعية، وفاء السببية.

١٢ - يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً، ولكن الكلمتين لا تتبادلان العمل، فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معمولة لها.

١٣ - جزء الكلمة لا يكون عاملاً فيها.

١٤ - قد يعترض العامل ما يلغي عمله أو يكفه عنه، وقد يعترضه ما يعلّقه عن العمل، فيكون عاملاً في المحل، وليس له من أثر في اللفظ.

فللعامل ثلاث حالات:

الإعمال، والتعليق، والإلغاء، ولكل موضع.

١٥ ـ كل جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكوّن أسرة واحدة، كباب «إنّ»، وباب «كان»، وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملاً فتسمّى «أُمَّ الباب»، ولها من الحقوق في العمل والتصرّف في الباب ما ليس لغيرها من أدواته. فـ«كان» أُمُّ الأفعال الناقصة، و«إنَّ» أُمُّ الأدوات التي تنصب الأول وترفع الثاني، وإن تباعد ما بينها في المعنى؛ لأن اتفاق العمل وحده هو الأصل في تقسيم هذه الأسر، وتحديد أبوابها.

ولما تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة حكَّموها في اللغة، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدَل في المذاهب، ومناقشة في الآراء. والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر فيها على أنّ الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها، فهي دستور النحاة جميعاً.

١ ـ يؤيِّدون بها مذهباً على مذهب؟ فإذا قال الكسائيّ: إنّ عامل الرفع في الفعل المضارع حرف المضارعة، قالوا: إنّ حرف المضارعة صار كالجزء من الفعل؛ وإن جزء الكلمة لا يعمل فيها، ويرفضون بذلك مذهبه. ويقول الكوفيون: إنّ المبتدأ رُفع بالخبر، والخبر رُفع بالمبتدأ، فيقول البصريون إنّ الكلمتين لا تتبادلان العمل حتى يكون كل منهما عاملاً معمولاً. فذلك مثل من حوارهم واحتكامهم إلى فلسفتهم في العامل.

٢ ـ بل هم يتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه؛ فيفضلون لغة تميم على لغة أهل الحجاز في «ما»، وذلك أنّ الحجازيين يُعملون «ما» عمل «ليس» كما تعلم، ومنه في القرآن الكريم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وبنو تميم يهملونها ويرفعون جزءي الجملة بعدها؛ فيقول النحاة: إنّ لغة تميم أقيس؛ لأنّ «ما» لا تختص بالدخول على الاسم، فليس من قياسها أن تكون عاملة فيه. ويرون أنّ هذه الفلسفة جعلتهم أفقه بالعربية من العرب.

٣ ـ ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية يسمعون من العرب «رُبَّ والله رجل» فيردونه على قائله، محتجِّين بأن حرف الجر عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله. وكذلك يرفضون الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ثم يروى هذا الفصل كثيراً في الشعر، ويقرأ به قارىء من السبعة آية من القرآن الكريم، فيصرّ النحاة على الإخلاص لفلسفتهم النحوية وقبول حكمها، ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشعر، وتضعيف رواية القارىء في القرآن.

٤ ـ يشرِّعون بها أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب، يقيسونها على ما سمعوا، وآلة القياس من هذه الفلسفة. مثلاً: يختلفون في خبر «ليس» أيقدم عليها، فيجيب «قوم «لا»؛ لأن «ليس» فعل غير متصرف؛ فهو عامل ضعيف لا يتقدّم عليه معموله نظير «نِعْم» و«بِئْسَ» و«عسى» وفعل التعجب، ويقول آخرون: بل يصح؛ لأنه قد ورد في القرآن الكريم: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وقد تقدّم في هذه الآية معمول الخبر، وهو دليل على جواز تقدّم الخبر نفسه؛ لأن «المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدّم العامل»، وهذا أصل المعارك المؤجّجة

بين النحاة، ومنشأ الجدل الذي يملأ كتب النحو، ويثور غباره عند كل باب من أبوابها.

منشأ هذه الفلسفة: والنحاة في سبيلهم هذا متأثِّرون كل التأثُّر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقرّرة لديها.

رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد؛ فقالوا عرض حادث لا بدّ له من مُحدث، وأثر لا بدّ له من مؤثِّر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر؛ لأنّه ليس حرًّا فيه يحدثه متى شاء؛ وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام، فعدّدوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها.

ومن تأثُّرِهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً، ولا يجتمع الضدان في محل. ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم، والمعمول حقه التأخير، فتكون الكلمة متقدمة متأخرة، وهو محال.

فانظر كيف تصوَّروا «عوامل» الإعراب كأنَّما هي موجودات فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه. قال الإمام الرضي: «والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثِّرات الحقيقية».

ولعل المناقشة الآتية تُبين لك كيف كانوا يتصوَّرون العامل:

اجتمع أبو عبد الله الجرمي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ بأبي زياد الفراء المتوفَّى سنة ٢٠٦ هـ، فقال الفراء: أخبرني عن «زيد منطلق» لِمَ رُفع زيد؟ فقال الجرمي: رُفع بالابتداء؛ قال الفراء: فأظهره، قال: هو معنى لا يظهر، قال: فمثِّله، قال: لا يمثَّل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل!! ونعلم أنّ أصحاب الفراء يرفعون المبتدأ بالخبر، فراراً من عامل لا يظهر ولا يَتَمثَّل.

ومَثَل آخر مما يبين تصوّرهم للعامل - يقول جمهور النحاة: إنّ المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم؛ فيقول المعارضون: إنّ التجرد عدميّ والرفع وجوديّ. ولا يحدث العدم الوجود؛ فيجيب الأولون: إنّ التجرد عدم محدود فهو وجود مقيَّد، ولا مانع أن يعمل مثله. وأمثلة هذه المناقشات تفيض بها كتب النحاة.

وليس من عيب في أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ومن العلوم التي يدرسونها، ولا في أن يصطنعوا في تفكيرهم النمط المألوف في زمنهم، والسبيل المرسومة للجدل في أيامهم؛ فإن للتفكير في كل زمان مناهج متبعة ومبادىء مسلمة قد لا يخلص منها إلَّا مَنْ تعلَّق بوحي. وإذا نحن جهلناها لم نستطع أن نقدّر منشأ كل رأي وغايته، ومتسرّب الخطأ إليه، أو إحاطة الصواب به.

من أجل ذلك نرى طريق النحاة في استخدام فلسفة أيامهم - أو استخدامها إياهم - أمراً طبيعيًّا، لا مأخذ فيه؛ بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر. ولكن علينا أن ننظر مبلغ

توفيقهم في نظرهم، وإصابتهم للغاية التي سعوا إليها، وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره.

نقد مذهبهم:

١ ـ لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم، وطرد قواعدهم إلى «التقدير» وأكثروا منه؛ يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا.

ومن أمثلة ما يقدرون:

أ ـ «زيداً رأيته»: يقولون هو: رأيت زيداً رأيته.

ب ـ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.

ج ـ ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]: لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي.

د ـ ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]: وأما ثمود فهدينا هديناهم.

هـ ـ إياكَ والأسدَ: أُحذرك واحْذَر الأسد.

و ـ ويقطع النعت في مثل: «الحمد لله رب العالمين»، فتنتصب كلمة «رب»، وترفع فيقدرون: هو ربُّ، أو أمدح ربّ.

هذه أمثلة لها نظائر كثيرة متعددة تملأ أبواب النحو، ولولا طول إلْفِنَا لها في دراسة النحو لما استغناها ولرأيناها لغواً وعبثاً، ولكن عليها بُني النحو، وأُقيمت فصوله، إذ أُقيمت على نظرية العامل.

والمقدَّر في الكلام نوعان: ما يكون قد فهم من الكلام، ودلّ عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءاً من المعنى، كأنك نطقت به، وإنما تخففت بحذفه، وآثرت الإيجاز بتركه وهذا أمر سائغ في كل لغة، بل هو في العربية أكثر لِمَيلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم.

ولكن التقدير الذي نعيبه هو نظير ما قدمنا لك من الأمثلة: كلمات تُجتلب لتصحِّح الإعراب، ولتكمل نظرية العامل؛ ويسمى النحاة هذا النوع من التقدير، بالتقدير الصِّناعيّ، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب.

٢ ـ بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو.

ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتًّا، وكثَّروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدِّرون العامل رافعاً فيرفعون، ويقدِّرونه ناصباً فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم.

كان الكسائي[1] يقرأ يوماً بحاشية الرشيد أبيات أفنون التغلبيّ ومنها (من البسيط):

أَبْلِغْ حُبَيْباً وَخَلِّلْ في سراتِهِم
أَنَّ الفُؤادَ ٱنْطوى مِنْهُمْ على حَزَنِ
أَنَّى جَزَوا عامِراً سُوءى بِفِعْلِهِمُ
أَمْ كَيْفَ يُجْزُونَني السُّوءى من الحَسَنِ
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعطى العَلوقُ بِهِ
رِئمانَ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ بالَّلبَنِ

ففتح نون «رئمان»؛ وكان الأصمعي حاضراً، فقال: هي «رئمانُ» بضم النون،

(١) ص ٢٤٤ من الجزء الثالث من الأشباه والنظائر للسيوطي، طبع حيدر آباد.

فأقبل عليه الكسائي وقال له: اسكتْ ما أنت وهذا؛ يجوز رئمانٌ ورئمانَ ورئمانٍ. قالوا: ولم يكن الأصمعيّ صاحب نظر في النحو ولا معرفة بالعربية. وما دام التقدير يمدّهم بما شاؤوا، فلهم أن يوجِّهوا الكلام كل وجه، ثم لا تعجزهم الحجة، ولا يعوزهم التقدير.

سأل يوماً عضد الدولة فنّا خُسْرو البويهيّ الإمامَ أبا عليٍّ الفارسيّ، لماذا ينصب المستثنى في نحو «قام القوم إلا زيداً»؟ قال: بتقدير أستثني زيداً، فقال عضد الدولة ـ وكان فاضلاً ـ لِمَ قدّرتَ «أستثني»؟ هلّا قدرت «امتنعَ زيد» فرفعت! فلم يُحِر الفارسيّ جواباً، وقال: هذا الذي ذكرته لك جواب ميدانيّ، فإذا رجعت، ذكرت الجواب الصحيح[١].

٣ ـ إنّ النحاة بالتزامهم أُصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة؛ من ذلك قولهم في باب المفعول معه: إنّ مثل: «كيف أنت وأخوك»، يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ثم يَرون الوجه الثاني أولى، ويُضَعِّفون الأول؛ لأن الواو لم يسبقها فعل، يكون عاملاً في المفعول معه، والحقيقة أنّ لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر. تقول: «كيف أنت وأخوك»؟ أي: كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت: «كيف أنت وأخاك»؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما[٢].

فالعبارتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص، ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل.

ويقولون في مثل «صدّق وآمن المسلمون» أنّ الصحيح: «صدقوا وآمن المسلمون»، أو «صدق وآمنوا المسلمون»؟ ولا يقبلون «صدق وآمن المسلمون»، وهو عربي سائغ مقبول، سمع من العرب في مثل (من الطويل):

تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وَأَرادَها
رَجالٌ فَبَزَّتْ نُبْلُهم وكَلِيبُ[٣]

ولكن جمهور النحاة لا يقبلون هذا خشية أن يجتمع مؤثِّران على أثر واحد، وهو محال[٤].

٤ ـ كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدّون لبيانه، فلا تقرأ باباً من أبواب النحو إلّا وجدته قد بدىء بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو؟

أ ـ فالمفعول ما عامل النصب فيه؟ الفعل أو شبهه، وهو رأي جمهور البصريين. أو الفاعل وحده، وهو رأي هشام الكوفيّ. أو الفعل والفاعل، وهو رأي الفرّاء. أو معنى المفعولية، وهو مذهب خلف.

ب ـ وعامل المفعول معه ما هو؟

ما تقدّمه من فعل ونحوه، وهو رأي

---

(١) صفحة ٣٨٨ من نزهة الألباء في طبقات الأدباء، طبع مصر.

(٢) صوّبه بعض النحاة ونقله الخضري عن الدماميني، ونقله الصبان أيضاً، وشرحناه بأوسع من هذا، وروينا شواهده في بحثنا هذا عند الكلام على ما يرى النحاة فيه وجهين من الإعراب.

(٣) من قصيدة علقمة بن عبدة المشهورة التي مطلعها (من الطويل):
«طَحا بِكَ قَلْبٌ في الحِسان طَرُوبُ»
ورواه سيبويه من شواهدهم وقَبِله الكسائي وتأوّله البصريون.

(٤) انظر: باب الاشتغال من الأشموني، أو سِواه من الموسّعات في النحو.

الـجـمـهـور. أو نـاصـبـه الـواو، وهـو رأي الجرجانيّ. أو فعل مضمر بعد الواو، وهو رأي الـزجـاج. أو الـخـلاف، وهـو رأي الكوفيين.

جـ ـ واختلفوا في عامل النصب للمفعول المطلق على ثلاثة عشر قولاً!!

حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين، وأشدّ جدالهم، هو في العامل ما هو؟ ولو أنهم وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم(١).

٥ ـ إنّ النحاة بعد ذلك كله لم يفوا بمذهبهم، أو لم تفِ نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب؛ لأنهم بعد ما شرطوا أن يكون العامل متكلّماً به أو مقدراً في الكلام، اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنويّ.

فالبصريون يجعلون الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وهو عامل معنويّ. والكوفيون يثبتون عاملاً معنويًّا آخر يسمونه الخلاف، يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان خبراً، نحو: «زيدٌ عندك»، وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية. والأخفش يعد التبعية عاملاً معنويًّا. أمّا في باب التمييز فقالوا: إنّ الاسم نصب عن تمام الكلام، ولم يذكروا عاملاً لفظيًّا ولا معنويًّا.

فهذه الأوجه تنقض نظرية النحاة في العامل، أو تنقصها على الأقل. وهي مناقشة لكلامهم بمثل أصولهم، وبحكم قواعدهم التي التزموا.

على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظيًّا خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظلّ على صورته. فقد رأيت الكسائي يحرك نون «رئمان» بالحركات الثلاث من غير أن يشير إلى ما يصير إليه المعنى عن كل حركة.

ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى. فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصماً يقيناً من اضطراب النحاة، وحكَماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»(٢).

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ العوامل السماعية في كتاب سيبويه. عبد الحسين محمد الفتلي. جامعة القاهرة، ١٩٦٨م.

ـ «العامل في النحو». عبد الرحمن السيد. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدّة، العدد الأول (١٩٧٥م)، ص ٢٩٥ ـ ٣٠١.

ـ «أسلوب النداء ونظرية العامل». عبد الحسين الفتلي. مجلة الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٤ (١٩٧٤م)، ص ٢٤ ـ ٣٥.

ـ إيضاح العوامل. عبد الله الموحدي القندهاري. النجف، ١٣٨٤ هـ.

(١) ترى أكثر هذه الآراء في كتاب الهمع للسيوطي، وفي كتاب الإنصاف لابن الأنباري، وإن شئت الإحاطة فارجع إلى شرح التسهيل لأبي حيان، ففيه أضعاف ما أشرنا إليه من أوجه الخلاف في العامل؛ ومع كل رأي مناقشته ونقده.

(٢) إحياء النحو. ص ٢٢ ـ ٤٢.

ـ العامل النحوي. خليل عمايرة. عمان، دار الفكر.

العامِل الأصليّ

انظر: العامِل، الرقم ٢، الفقرة «أ».

العامِل الزائِد

انظر: العامِل، الرقم ٢، الفقرة «ب».

العامِل السَّماعيّ

هو العامل القائم على المسموع من العرب، لكنه لا يُقاس عليه.

العامِل الشبيه بالزائد

انظر: العامِل، الرقم ٢، الفقرة «ج».

العامِل الضَّعيف

انظر: العامِل، الرقم ٣، الفقرة «أ».

العامِل القويّ

انظر: العامِل، الرقم ٣، الفقرة «أب».

العامِل اللَّفْظِيّ

انظر: العامِل، الرقم ٣، الفقرة «أ».

العامِل المَعْنويّ

انظر: العامِل، الرقم ٣، الفقرة «ب».

عاملا التنازُع

انظر: التنازع، الرقم ٢.

العامِّيّة

انظر: اللغة العامِّيّة.

عانى الفَقْر

لا تقلْ: «عانى فلان من الفقر»، بل «عانى فلان الفقر»؛ لأنّ الفعل «عانى» يتعدّى بنفسه.

عاهِ

اسم صوت لزجر الإبل مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.

ابن أخت العاهة

= أبو عبد الله بن حسين (٣٤٣ هـ/ ٩٥٤م).

عايِ

اسم صوت لزجر الإبل وغيرها من المواشي، مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.

العُباب

معجم لغويّ ضَخْم للحسن بن محمد بن الحسن، المعروف بـ«الصغاني» أو «الصاغاني» (٥٧٧ هـ/ ١١٨١م ـ ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م). كان الصغاني «قد عُني بصحاح الجوهري كلّ العناية، أوسعه درساً وبحثاً وتصحيحاً وتحشيةً ونقداً بالهند والسند واليمن والعراق. وكانت ثمرة دراساته هذه «التكملة والذيل والصلة»، ثمّ «مجمع البحرين». وشعر في أواخر حياته أنه يجب أن يتحرر من هذا الاعتماد على الجوهريّ، وأن يستقلّ بمعجم خاصّ به، ففجَّر «عبابه». وكان ذلك في عهد الوزير محمد بن أحمد العلقميّ، الذي تولّى الوزارة للمستعصم آخر خلفاء العباسيين في بغداد قريباً من أربع عشر سنة، أي: ألّفه فيما بين سنتي ٦٤٣ هـ التي تولّى فيها ابن العلقمي، وسنة ٦٥٠ هـ التي توفّي فيها المؤلف، ولم يتمّ الكتاب، إذ توفي مؤلفه بعد أن قطع الشوط الأكبر من رحلته اللغوية، حتى وصل إلى مادة

«بكم»[١].

قال المؤلف في مقدّمة كتابه: «أؤلف كتاباً في لغة العرب يكون، إن شاء الله تعالى. . . جامعاً شتاتها وشواردها، حاوياً مشاهير لغاتها وأوابدها، يشتمل على أداني التراكيب وأقاصيها، ولا يغادر منها، سوى المهملة، صغيرة ولا كبيرةً إلّا وهو يُحصيها».

ثم قال: «هذا كتاب جمعتُ فيه ما تفرَّق في كتب اللغة المشهورة، والتصانيف المعتبرة المذكورة، ما بلغني ممّا جمعه علماء هذا الشأن، والقدماء الذين شافهوا العرب العرباء، وساكنوها في داراتها، وسايروها في نقلها من مورد إلى مورد، ومن منهل إلى منهل، ومن منتجع إلى منتجع، ومن بعدهم ممّن أدرك زمانهم، ولحق أوانهم، آتياً على عامّة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهاب أهلها من المستعمل الحاضر، والشارد النادر»١.

وفي المقدّمة أفرد فصلين أولهما «في معرفة أسامي جماعة من أهل اللغة لا غنى لممارس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة عن معرفتها، فإنّ أهل اللغة ذكروا بعضهم بكناهم، وبعضهم بنسبهم، وبعضهم بحرفهم». وقد رتَّبهم بحسب أوائل أسمائهم، مُراعياً في الترتيب الحرف الثاني فالثالث. . . من الاسم، ذاكراً اسم اللغوي واسم أبيه وجدّه أحياناً وكنيته ونسبته دون ذكر سنة ميلاده أو سنة وفاته. والفصل الثاني «في أسماء المراجع التي أفاد منها»، ثمّ انتقل إلى اسم الكتاب، وإهدائه إلى الوزير ابن العلقميّ، ختمها بنقد بعض اللغويين.

وأبرز سمات «العباب» تتلخّص بما يلي:

١ ـ اعتمد اعتماداً كلّيًا على صِحاح الجوهري. وقد نقل عنه عبارات بل شروحاً بأكملها زائداً عليها ما كتبه في معجمه «التكملة والذيل والصلة»، وبعض الموادّ والشروحات الجديدة، ومستعيناً بمعجم «مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس (٣٢٩ هـ/ ٩٤١ ـ ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م) في المعنى الأصليّ للمادّة اللغوية، وفي شرح بعض الألفاظ الرباعيّة.

٢ ـ رتَّب الصاغاني موادّ معجمه كترتيب الجوهري في معجم الصِّحاح، أي بحسب الحرف الأخير من جذر المادّة، ثمّ بحسب الحرف الأول منها، مقسِّماً معجمه إلى أبواب بحسب حروف الهجاء، ومقسِّماً كلّ باب إلى فصول بحسب حروف الهجاء أيضاً، فكلمة «المَخْبط» نجدها في باب الطاء، فصل الخاء؛ لأنّ جذرها «خبط»، والفعل «أرزَغ» نجده في باب الغين، فصل الراء؛ لأنّ جذره «رزغ».

٣ ـ وكان يأتي بالشواهد في شرحه بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والأمثال السائرة، والفصيح من الأشعار «آتياً بالأشعار على الصّحّة، غير مُخْتَلَّة، ولا مغيَّرة، ولا مُداخلة، معزوًّا ما عزوتُ منها إلى قائله، غير مُقلِّد أحداً من أرباب التصانيف، وأصحاب التآليف، لكن مراجعاً دواوينهم، مُعتاماً أصحّ الروايات، مختاراً أقوال المُتقنين الثقات»[٢].

(١) عن المعجم العربي نشأته وتطوّره ٢/ ٥٣٠.

(٢) عن مقدّمة معجمه.

٤ ـ بَيَّن الدلالة الأصلية للمادة، أي: المعنى الأوّل الذي تدور حوله معاني صيغها، آخذاً هذه الدلالات عن معجم «المقاييس» لأحمد بن فارس.

٥ ـ ذهب في بعض الألفاظ الرباعيّة إلى أنّها منحوتة، وبيَّنَ أصل نحتها مستعيراً كلّ ذلك من «مقاييس» ابن فارس.

وأهم المآخذ التي وُجِّهت إلى العباب اضطرابه في ترتيب المجرّد والمزيد في الأسماء والصفات، وتركه الكثير من المواد اللغويّة، واعتماده الكبير على «صحاح» الجوهري. وقد نُشِر الكتاب في دار الرشيد في القاهرة بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين.

عُباد بن علي بن صالح

(٧٧٧ هـ/ ١٣٧٥م ـ ٨٤٦ هـ/ ١٤٤٢م)

عُباد بن عليّ بن صالح الأنصاريّ الخزرجيّ، الشيخ زين الدين. كان نحويًّا فقيهاً. مهر في الفقه والأصليْن والعربيّة. سمع الحديث من كبار المحدّثين وصار رأس المالكيّة. عيِّن للقضاء فامتنع، وأُلِحّ عليه فتغيَّب إلى أنّ وليه غيره. ولي تدريس الأشرفيّة والشيخونيّة، وامتنع من الإفتاء، وانتفع به خلق كثير.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦).

عباد بن كسيب

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عباد بن كسيب. فيمن دخل البادية. لغوي أخذ عنه الناس طرفاً من اللغة الفصحى. ربّما ورد اسمه في كتب اللغويين وأسندوا إليه جملة من الغريب.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٨).

عَبَاديد

بمعنى: أباديد، وتُعرب إعرابها. انظر: أباديد.

العِبارة

كلمتان أو أكثر تترابط فيما بينها حسب قواعد اللغة، تتضمَّن معنًى معيناً، أو هي الكلام الذي يُبيّن ما في النفس من معانٍ.

ملحوظة: لا تقلْ: «السّجّادة عبارة عن صوف منسوج»، بل «السّجّادة صوف منسوج»؛ لأنّ «العبارة» هي الكلام الذي يُبيِّن ما في النفس من معانٍ.

العِبارة الاصطلاحيّة

مجموعة كلمات تُقرن بمعنى خاصّ في علم من العلوم.

العبارة السُّوقيّة

مجموعة كلمات يستاء المرءُ من سماعها؛ لأنّها تذكر أشياء مُخْجِلة بشكل مباشِر. وسوقيّة العبارة أمر نسبيّ، إذ يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن زمان إلى آخر.

العبارة المُبْتَذَلة

هي العبارة التي كثر استعمالها، وشاعت على الألسن حتى مجّتها الأسماع.

ابن أبي العباس

= محمد بن أحمد (٣٥٣ هـ/ ٩٦٤م ـ ٤٣٣ هـ/ ١٠٤٢م).

أبو عيسى الأزدي النحوي

(. . ./ . . . ـ ٣٥٣ هـ/ ٩٦٣م)

العباس بن أحمد بن مطروح، أبو عيسى الأزديّ. كان نحويًّا ماهراً. من أهل مصر.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦).

العباس بن أحمد (أبو الفضل النحوي)

(. . ./ . . . ـ ٤٠١ هـ/ ١٠١٠م)

العباس بن أحمد بن موسى، أبو الفضل. كان نحويًّا ماهراً، ولغويًّا بارعاً من أصحاب الفارسي والسّيرافي. عُدّ من طبقة أبي الفتح عثمان بن جنّي.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦).

أبو العباس الأحول

= محمد بن الحسن (. . ./ . . . ـ . . . / . . .).

أبو العباس الإربليّ

= أحمد بن علي بن أبي غالب (٦٥٧ هـ/ ١٢٥٨م).

أبو العباس الأندرشيّ

= أحمد بن محمد بن عبد الله (٥٨١ هـ/ ١١٨٥م).

عباس حسن

(١٣١٨ هـ/ ١٩٠٠م ـ ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨م)

نحويّ مصريّ من مدينة منوف المصرية تخرّج من دار العلوم سنة ١٩٢٥م، ثمّ درس في التعليم الابتدائي، فالثانوي، ثم درّس النحو في دار العلوم، حيث رقّي إلى درجة الأستاذيّة. اختير عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٧م. من مؤلفاته: «النحو الوافي»، وهو أكمل وأشهر كتاب نحوي في هذا العصر، و«اللغة والنحو بين القديم والحديث».

(المجمعيون في خمسين عاماً ص ١٣٥؛ وتتمة أعلام الزركلي ١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

أبو العباس الضرير

= أحمد بن صالح المخزوميّ (. . ./ . . . ـ . . . / . . .).

أبو العباس الطبيخيّ

= وليد بن عيسى بن حارث (٣٥٢ هـ/ ٩٦٣م).

أبو العباس الطهماني

= محمد بن عيسى بن عبد الرحمن (. . ./ . . . ـ . . . / . . .).

العباس بن عمر (أبو الفضل السرّاج الدمشقي)

(. . ./ . . . ـ . . . / . . .)

العباس بن عمر بن يحيى، أبو الفضل الأنصاري السرّاج الدِّمشقي. كان نحويًّا فاضلاً أديباً ناظماً. روى عنه الرّشيد العطّار.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٧).

أبو العباس الفارقيّ

= صالح بن إبراهيم بن أحمد (٦٦٥ هـ/ ١٢٦٧م).

العبّاس بن الفرج الرِّياشيّ

(١٧٧ هـ/ ٧٩٣م - ٢٥٧ هـ/ ٨٧٠م)

العبّاس بن الفرج بن عليّ، أبو الفضل الرِّياشي، مولى محمد بن سليمان الهاشميّ. كان من كبار النّحاة وأهل اللّغة، راوية للشعر، أخذ عن الأصمعيّ، كان يحفظ كتبه وكتب أبي زيد الأنصاري. قرأ على المازنيّ النّحو وقرأ عليه المازنيّ اللّغة. قال المازني: قرأ عليّ الرياشي كتاب سيبويه فاستفدْتُ منه أكثر مما استفاد مني. كان الرّياشيّ ثقة فيما يرويه. أخذ النحو أيضاً عن أبي عبيدة معمر بن المثنّى. وكان إماماً في اللّغة والأخبار، خرج له أبو داود في سننه. ومات مقتولاً في واقعة الزّنج بالبصرة في خلافة المعتمد، وله ثمانون سنة. قتلوه وهو قائم بالمسجد يصلي الضّحى. فضربوه بأسيافهم وقالوا: هاتِ المال فجعل يقول: أيّ مال، أيّ مال حتى مات. قيل: كان المازني في الإعراب، وأبو حاتم في الشعر والرواية وكان الرّياشي في الجميع. وكان أهل البصرة إذا اختلفوا في شيء قالوا ما قال فيه الرياشي، انقياداً لفضله وروايته. حُمل الرّياشي إلى سُرَّ مَنْ رأى في أيام المتوكّل، لتولّي قضاة البصرة، فاستعفى وقال شعراً مدح به المتوكّل، وذكر فيه خلوّ مسجده منه، فأعفاه وأعطاه ووسع له وأعاده. وقرأ عليه الفتح بن خاقان الزير، وأعطاه مالاً جسيماً، وعاد إلى البصرة. له من الكتب: كتاب «الخيل»، و«الإبل»، و«ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب» وغير ذلك. قيل عنه: إنّه إذا كان صائماً لا يبلع ريقه. واتُّهم من أجل ذلك بالحمق.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٦٧ - ٣٧٣؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٤٤ - ٤٦؛ وشذرات الذهب ٢/ ١٣٦؛ والوافي بالوفيات ١٦/ ٦٥٢ - ٦٥٤؛ والأعلام ٣/ ٢٦٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ١٣٨ - ١٤٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٧ - ٢٨).

عبّاس بن فِرْنَاس بن وَرْداس

(... / ... - ... / ...)

عبّاس بن فِرْناس بن وَرْداس. عُدّ في الطبقة الثالثة من نحاة الأندلس. كان متصرفاً في ضروب الإعراب.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٨؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٩١ - ٢٩٢).

أبو العباس الكنانيّ

= أحمد بن علي بن محمد (٥٧٨ هـ/ ١١٨٢م).

أبو العباس المساميريّ

= أحمد بن عباس (٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م).

أبو العباس المعافريّ

= أحمد بن عبد الله بن عامر (٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م).

أبو العباس المَعْمَرِيّ

= محمد بن أحمد (... / ... - ... / ...)

عبّاس بن ناصح الأندلسي

(... / ... - بعد ٢٣٠ هـ/ ٨٤٤م)

عبّاس بن ناصح الأندلسيّ، نزيل الجزيرة الخضراء. كان من أهل العلم واللغة والشعر والعربيّة. من ذوي الفصاحة في شعره ولسانه.

يذهب في شعره مذاهب العرب. وليَ قضاء شذونة والجزيرة، ثمّ وليها ابنه عبد الوهاب بن عبّاس، ثم ابن ابنه محمَّد بن عبد الوهاب. رحل عبّاس مع أبيه إلى مصر، وتردّد في الحجاز طالباً للغة العرب. لقي الأصمعي وغيره بالعراق، واجتمع بأبي نواس، وأذعن له بالفضل على نفسه، وانصرف إلى الأندلس.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٨؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٧؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٤٥).

أبو العباس النحويّ

= الفضل بن إبراهيم بن عبد الله (.../ ...ـ.../ ...).

أبو العباس النصيبيّ

= أحمد بن المبارك بن نوفل (٦٦٤ هـ/ ١٢٦٦م).

أبو العباس الهذلي

= محمد بن الحسن بن يونس (.../ ...ـ ٣٣٢ هـ/ ٩٤٣م).

أبو العباس اليزيديّ

= الفضل بن محمد بن أبي محمد يحيى (٢٧٨ هـ/ ٨٩١م).

العَبَث

العَبَث، في اللغة، مصدر «عَبَث». وعَبَثَ فلان: لعِبَ وهزَلَ، أو ارتكبَ أمراً غير معلوم الفائدة، أو ليس فيه غرض صحيح لفاعله.

والعبَث، في البلاغة، هو «أن يقصد الشاعر شيئاً من بين أشياء من غير فائدة في ذلك»[1]، كقول النابغة الذبياني (من الطويل):

فَإنَّكَ كَاللَّيلِ الَّذي هُوَ مُدْرِكي
وإنْ خِلْتُ أنَّ المُنْتَأى عَنْكَ واسعُ

عاب النقّاد اختصاصه الليل دون النهار وقالوا: إنَّ الليل والنهار في هذا سواء.

قال ابن منقذ: «ولقد غلط النقاد الذين عابوا ذلك، وذلك أنَّ الأمر إذا كان محتملاً لمعنيين، اختص أحدهما الذي هو أشبه والأرجح. ومعلوم أنَّ هذا الشعر في حال الخوف، والليل بحال الخوف أولى؛ لأنه يشبه الاستتار والاختفاء، فزال الاعتراض عن هذا البيت، وصار مثل قول الغزي (من الطويل):

وَبِتْنا نَذودُ الوَحْشَ عَنّا كأنَّنا
قَتِيلانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنا النّاسُ مَصْرَعا

تُجافي عَنِ المَأْثورِ بَيْنِي وَبَيْنَها
وَتُدْني عَلَيَّ السّابِرِيَّ المُضَلَّعا[2]

إذا أخذتها هِزَّةُ الرَّوْعِ أمْسَكَتْ
بِمَنْكِبِ مِقْدامٍ على الرَّوْعِ أرْوَعا

لما احتمل المأثور أنْ يكون الحديث والسيف كان حمله على السيف أولى؛ لأنَّ الحال حال خوف، بدليل قوله: «هزّة الروع»؛ ولأنه أراد العفّة عنها بوضعه السيف بينهما»[3].

(١) البديع في نقد الشعر. ص ١٧٧.
(٢) السابريّ: ثوب رقيق.
(٣) البديع في نقد الشعر. ص ١٧٨.

عَبَثاً

تُعرب مفعولاً مطلقاً[1]، لفعل محذوف تقديره: عبث، منصوباً بالفتحة الظاهرة، في نحو: «حاول العدوّ عبثاً إذلالَ وطني».

عبد الأعلى أبو وهب القرطبيّ

(. . . / . . . ـ ٢٦١ هـ/ ٨٧٤م)

عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى، أبو وهب القرطبيّ. كان مشاركاً في علم النحو واللّغة، زاهداً مشاوراً في الأحكام. سمع من يحيى وأصبغ وسحنون. كان ينسب إلى القدر.

(بغية الوعاة ٢/ ٧١).

أبو عبد الله الآمديّ

= الحسين بن علي بن عبد الله (٤٦٦ هـ/ ١٠٧٣م).

عبد الله بن إبراهيم بن إسماعيل

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن إبراهيم بن إسماعيل العَبْدري. كان نحويًّا ماهراً مقرئاً فاضلاً. روى عن أبي علي الصدفيّ وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٨).

عبد الله بن إبراهيم أبو محمد الكنديّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن إبراهيم بن حصين، أبو محمد الكِنْديّ. كان نحويًّا ماهراً فقيهاً عارفاً لغويًّا محققاً مدقّقاً، شَرَح «الكافي» للصغار في النحو، وسمّاه «الدُّرر» وانتفع به الطلاب كثيراً.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٩).

عبد الله بن إبراهيم
(أبو حكيم الخَبْري)

(. . . / . . . ـ ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٤م)

عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله، أبو حكيم الخَبْري. كان متمكّناً من علم العربيّة، وله معرفة تامّة بالفرائض والأدب واللغة والحساب، مرضيّ الطريقة ديّناً صدوقاً. ذكر سبطه أبو الفضل بن ناصر أنّه كان يكتب يوماً وهو مُسْتَنِدٌ فوضع القلم من يده وقال: إن هذا موت مهنّأ طيب ثم مات. شَرَحَ «الحماسة»، و«ديوان البحتري»، وعدّة دواوين. سمع الحديث وحدّث باليسير.

(إنباه الرواة ٢/ ٩٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٤٦ ـ ٤٧).

عبد الله بن إبراهيم
(أبو محمد القرطبي)

(. . . / . . . ـ ٥٢٧ هـ/ ١١٣٣م)

عبد الله بن إبراهيم بن سعيد، أبو محمد القرطبي. كان نحويًّا متحقّقاً بالعربية، ذا حظّ من الرّواية.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٩).

عبد الله بن أحمد
(أبو محمد بن أبي الهيثم)

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن أحمد بن أسعد، أبو محمد بن أبي الهيثم. كان نحويًّا ماهراً باللغة فقيهاً

---

(١) وتستطيع إعرابها حالاً منصوبة بالفتحة، بمعنى: فاشلاً أو خائباً. . .

فاضلاً عارفاً بالفقه والقراءات. من مصنّفاته: «الإيضاح» في القراءات، و«التّبصرة» في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١).

عبد الله بن أحمد (أبو هفّان النحوي)

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن أحمد بن حرب، أبو هفّان. كان نحويًّا ماهراً، لغويًّا بارعاً، أديباً فاضلاً، راويةَ أهل البصرة. كان مقتّراً، ضيّق الحال، شرَّاباً للخمر والنبيذ. أخذ عنه يموت بن المزرّع وغيره. من مصنّفاته «صناعة الشعر»، و«أخبار الشعراء».

(بغية الوعاة ٢/ ٣١؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٥٤ ـ ٥٥).

عبد الله بن أحمد الشّاماتي

(... / ... ـ ٤٧٥ هـ/ ١٠٨٢م)

عبد الله بن أحمد بن الحسين، أبو الحسين الشاماتي. كان عالماً باللغة والشعر. من مصنّفاته: «شرح ديوان المتنبي»، و«شرح الحماسة»، و«شرح أبيات أمثال أبي عبيد». اشتهر بالتأديب.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢؛ والأعلام ٤/ ٦٦؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ٣١).

عبد الله بن أحمد (أبو محمد الشِّلْبيّ)

(... / ... ـ ٥٤٦ هـ/ ١١٥١م)

عبد الله بن أحمد عمروس، أبو محمد الشِّلْبيّ. كان لغويًّا ماهراً في العربيّة، حافظاً للحديث ورجاله فقيهاً. أجاز له من المشرق السّلفي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣).

عبد الله بن أحمد بن الخشاب

(٤٩٢ هـ/ ١٠٩٨م ـ ٥٦٧ هـ/ ١١٧٢م)

عبد الله بن أحمد بن الخشاب، أبو محمد النحوي. كان أعلم أهل زمانه بالنّحو حتى قيل: إنّه كان في درجة أبي عليّ الفارسيّ. وكانت له معرفة بالحديث والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، وما من علم إلا كانت له فيه يدٌ حسنة. كان يكتب خطًّا مليحاً. جمع كتباً كثيرة جدًّا، وقرأ عليه الناس، وانتفعوا به، وتخرّج به جماعة، وروى كثيراً من الحديث. كان ثقة صدوقاً نبيلاً حجّة، إلّا أنّه لم يكن في دينه بذاك؛ وكان بخيلاً مُبْتَذَلاً في ملبسه وعيشه، قليل المبالاة، يحفظ ناموس العلم، يلعب بالشطرنج مع العوامّ على قارعة الطريق، ويقف في الشوارع على حلَقِ المُشَعْبِذين واللّاعبين بالقرود، والدِّباب، كثير المزاح واللّعب، طيِّب الأخلاق. سأله شخص وعنده جماعة من الحنابلة: أعندك كتاب الجبال؟ فقال له: يا أبله أما تراهم حولي. وسأله آخر عن «القفا»: أَيُمَدّ أو يُقصر؟ فقال له: يُمدّ ثم يُقصر (يريد ثم يصفع). كان يتعمّم بالعمامة فتبقى مدة على حالها حتى تسودّ مما يلي رأسه، وتتقطّع من الوسخ، وترمي عليها الطيور ذَرْقَها. لم يتزوّج قطّ ولا تسرّى. وكان إذا حضر سوق الكتب وأراد شراء كتاب، غافل الناس وقطع منه ورقة وقال: إنّه مقطوع ليأخذه بثمن بخس. وإذا استعار كتاباً من أحد وطالبه به قال: دخل بين الكتب فلا أقدر عليه.

صنّف كتباً عدّة منها: «شرح الجُمل للزجاجي»، و«شرح اللّمع لابن جني» لم

يتمّه، و«الردّ على ابن بابشاذ في شرح الجمل»، و«الردّ على الخطيب التّبريزي في تهذيب إصلاح المنطق»، وشرح مقدّمة الوزير ابن هبيرة في النحو. قيل: إنّه وَصَلَه عليها بألف دينار. وله «الردّ على مقامات الحريري»، وغير ذلك. مات سنة ٥٦٧ هـ، ووقف كتبه على أهل العلم. له شعر، ونظم في الألغاز. قال ابن الأخضر: دخلت عليه وهو مريض وعلى صدره كتاب ينظر فيه فقلت: ما هذا؟ قال: ذكر ابن جني مسألة في النحو واجتهد أن يستشهد عليها ببيت من الشعر فلم يحضره، وإني أعرف عليها سبعين بيتاً من الشعر كل بيت من قصيدة. مات بباب الأزَج ودفن بمقبرة أحمد بباب حرب.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٩ ـ ٣١؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٢ ـ ١٠٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٩٩ ـ ١٠٣؛ وفوات الوفيات ١/ ٣٤٢؛ ٢/ ١٥٦؛ والأعلام ٤/ ٦٧؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ١١ ـ ١٦).

عبد الله بن أحمد (أبو الوليد الحَجْري القرطبي)

(. . ./ . . . ـ ٥٧٥ هـ/ ١١٧٩م)

عبد الله بن أحمد بن علي، أبو الوليد الحَجْري القرطبي. كان عالماً بالعربيّة والآداب، مبرّزاً في ضبط اللغات. تصدّر لإقراء اللغة وإفادة الناس. فاستفاد منه خلق كثير. له حظ من النّظم والنّثر. مات بقرطبة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٢).

عبد الله بن أبي أحمد (أبو محمد اليَحْصُبيّ)

(نحو ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م ـ نحو ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م)

عبد الله بن أبي أحمد بن حرب، أبو محمد الأموي اليَحْصُبِيّ. كان نحويًّا عارفاً بالأدب واللغة، مقرئاً مجوّداً متقناً. أخذ عن ابن الباذش النحو. مات بقرطبة في عشر الثمانين والخمسمئة وقد قارب الثمانين سنة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣١).

عبد الله بن أحمد، أبو محمد القيسيّ

(. . ./ . . . ـ بعد ٦٣٣ هـ/ ١٢٣٥م)

عبد الله بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد القيسيّ. كان متحققاً بالعربيّة، له حظ صالح من الحديث، ذاكراً للقراءات، ريّان من الأدب. كان حيًّا سنة ٦٣٣ هـ.

عبد الله بن أحمد، أبو محمد المالقيّ

(٥٧٣ هـ/ ١١٧٧م ـ ٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠م)

عبد الله بن أحمد بن محمد، أبو محمد المالقي. كان ماهراً في العربيّة. بارعاً في اللّغة، راوية ضابطاً عدْلاً متقناً ورعاً، جمع الله له بين العلم والعمل، متواضعاً مقتصداً في الملبس. حجّ وأجاز له من المشرق الجواليقي وغيره. انقطع عن أكل اللّحم، وكان شديد الورع. كان منعزلاً عن الناس لا يجالسهم إلا يومي الاثنين والخميس، وكان يختم القرآن كل جمعة. مات أبو محمد سنة ٦٤٨ هـ. وقيل: سنة ٦٤٦ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣).

عبد الله بن أحمد، ابن الأخرش أبو جعفر النحوي

(. . ./ . . . ـ بعد ٦٧٠ هـ/ ١٢٧١م)

عبد الله بن أحمد، أبو جعفر، المعروف بابن الأخرش الأنصاري القَرْماني. كان عالماً

بالنحو واللغة والأدب. أخذ عن الأبّذي، وأخذ عنه أبو حيّان. كان له اعتناء بالتفسير.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣).

عبد الله بن أحمد، جلال الدين العراقي

(٧٠٢ هـ/ ١٣٠٣م - ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٥م)

عبد الله بن أحمد بن علي، جلال الدين العراقي الكوفيّ. كان نحويًّا ماهراً فصيحاً فاضلاً. طلب الحديث، وسمع من الجزري والذهبي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣).

عبد الله بن أحمد الفاكهي

(٨٩٩ هـ/ ١٤٩٣م - ٩٧٢ هـ/ ١٥٦٤م)

عبد الله بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين الفاكهي. وُلد وتوفي بمكة، كان عالماً بالعربيّة من فقهاء الشافعيّة. أقام بمصر مدة. له مؤلفات عدّة، منها: «الفواكه الجنيّة على متممة الآجرومية»، و«مجيب الندا إلى شرح قطر الندى»، كلاهما في النّحو، و«حسن التوسُّل في آداب زيارة أفضل الرُّسل»، و«كشف النّقاب عن مخدرات مُلْحة الإعراب» مع شرحها. استنبط حدوداً للنحو جمعها في كراسة، ثم شرحها وسمّاها «الحدود النحويّة» في جزأين.

(الأعلام ٤/ ٦٩؛ وشرح الحدود النحوية لعبد الله بن أحمد الفاكهي صالح بن حسين العائد. تحقيق جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية. الرياض، ١٩٨٢م).

أبو عبد الله الأخفش

= هارون بن موسى بن شريك (٢٩٢ هـ/ ٩٠٤م).

أبو عبد الله الأدينيّ

= محمد بن غانم (.../ ....-..../ ...).

عبد الله بن أبي إسحاق الزّياديّ

(٢٩ هـ/ ٦٥٠م - ١١٧ هـ/ ٧٣٥م)

عبد الله بن أبي إسحاق (زيد)، أبو بَحْر الزيادي الحضرمي. اشتهر بكنية والده، كان عالماً بالنحو، علّامة في القراءات، وعلّم العربيّة. بصْريّ. يُعدّ في أوّل الطبقة الرابعة من النحاة، كان من طبقة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وحمّاد بن سلمة وغيرهم. كان مقرئاً فاضلاً. أخذ قراءته عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم. قيل: هو مولى حضرموت وقيل: مولى آل الحضرميّ وهم خلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف.

سئل يونس بن حبيب عن أبي إسحاق وعلمه. فقال: هو والنحو سواء، أي: هو الغاية، وقيل له: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان اليوم في الناس أحدٌ لا يعلم إلا علمه لضُحك منه، ولو كان فيهم من له ذهنُه ونفاذُه ونظرُه كان أعلم الناس. قيل عنه: إنّه أول مَنْ بَعَجَ النحو ومدّ القياس وشرح العلل. وكان ابن أبي إسحاق أشدّ الناس قياساً وأبو عمرو بن العلاء أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها. وكان بلال بن أبي بُردة جمع بينهما وهو على البصرة عامل لخالد بن عبد الله القسري أيام هشام بن عبد الملك.

قال أبو عمرو: غلبني ابن أبي إسحاق يومئذٍ بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك، وبالغت فيه. كان أبو عمرو بن العلاء أشدّ تسليماً للعرب. وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان

على العرب. وكان ابن سيرين يبغض النحويين ويقول: لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجد، وكانت حلْقته إلى جانب حَلْقة ابن أبي إسحاق. بلغ ابن أبي إسحاق أنّه يعيب عليه تفسير الشعر ويقول: ما علمه بإرادة الشاعر؟ فقال ابن أبي إسحاق: إن الفتوى في الشعر لا تحلّ حراماً ولا تحرِّم حلالاً، وإنّما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر، فإن زللنا أو عثرنا فليس في ذلك كالزلل في عبارة الرؤيا، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعت الأئمة من سنة الوضوء، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطهور. فبلغ ذلك ابن سيرين، فأقصر عمّا كان عليه من الإفراط في الوضوء. وكان إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا قال: هاتِ حتى أظن لك. وكان ابن أبي إسحاق يقول بعد أن بلغه كلام ابن سيرين: أظنّ الشاعر قال كذا أو أراد كذا واللّغة توجب كذا. توفي سنة ١١٧ هـ، وقيل: سنة ١٢٧ هـ، وقد بلغ الثامنة والثمانين. وصلى عليه ابن أبي بردة أمير البصرة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١١٤ ـ ١١٦؛ والفهرست ص ٦٢؛ والأعلام ٤/ ٧١؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ٦٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٢؛ وعبد الله بن أبي إسحاق وأثره في النحو العربي. «ضمن مجموعة: دراسات في الأدب واللغة». جامعة الكويت، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧م).

عبد الله بن أسعد
(ابن الدّهان الموصلي)

(٥٢٢ هـ/ ١٢٢٨م ـ ٥٨١ هـ/ ١١٨٥م)

عبد الله بن أسعد بن علي، أبو الفرج الموصليّ المعروف بابن الدّهان. كان عالماً بالنّحو والأدب والفقه، شاعراً فاضلاً، لطيف الشعر، مليح السبك، حسن المقاصد. قدم الشام مع أبي سعد بن أبي عصرون (الفقيه الشافعي نزيل دمشق وقاضي القضاة بها، وكان يلزم درسه) وسمع الحديث، وكتب بخطّه. إلّا أنّه كان ضيّق العطن ما كتب تصنيفاً إلا اختصره برأيه. غلب عليه الشعر. ولما ضاقت به الحال عزم على قصد الصالح بن رُزِّيك وزير مصر، فأعطاه الكثير. ثم تقلّبت به الأحوال، فتولّى التدريس بمدينة حمص وأقام بها، ولهذا فقد نُسب إليها وصار يُعرف بالحمصي. كانت فيه تمتمة تسفر عن فصاحة تامّة وعقدة لسان تبيّن عن فقه القول. توفي بحمص سنة ٥٨٢ هـ.

(وفيات الأعيان ٣/ ٥٧ ـ ٦١؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٤؛ والنجوم الزّاهرة ٥/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٧٠ ـ ٢٧١؛ والأعلام ٤/ ٧٢).

أبو عبد الله الإشجيّ

= محمد بن أصبغ بن لبيب (.../... ـ .../...).

أبو عبد الله الأشقريّ

= محمد بن يحيى بن محمد (٧٤١ هـ/ ١٣٤٠م).

أبو عبد الله الأصبهانيّ الخلال

= الحسين بن عبد الملك (٥٣٢ هـ/ ١١٣٧م).

أبو عبد الله بن الأصيل الطّرْطوشي

(.../... ـ .../...)

أبو عبد الله بن الأصيل الطُّرطُوشيّ. كان

نحويًا ماهراً. أخذ عن ابن يسعون، وأبي عبد الله بن الحاج التُّجيبي. وقرأ عليه أبو الحسن بن جبير علم العربيّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٠).

أبو عبد الله الأندلسي

= محمد بن عاصم (.../ ... - ٣٨٢ هـ/ ٩٩٢م).

أبو عبد الله الأندلسي المالكي

= محمد بن محمد بن محمد (نيّف و٧٨٠ هـ/ ١٣٧٨م - ٨٥٣ هـ/ ١٤٥٠م).

أبو عبد الله الأنصاري

= محمد بن عمر بن يوسف (٥٦٩ هـ/ ١١٧٧م - ٦٣١ هـ/ ١٢٣٢م).

= محمد بن محمد بن عيسى (٦١٧ هـ/ ١٢٢٠م - بعد ٦٨٠ هـ/ ١٢٨٠م).

عبد الله بن بَرِّي

(٤٩٩ هـ/ ١١٠٦م - ٥٨٢ هـ/ ١١٨٧م)

عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار (سمّاه ابن خلكان: عبد الله بن أبي الوحش بريّ ابن عبد الجبار)، المصريّ المقدسيّ الأصل. ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ، ونشأ بها. كان نحويًا لغويًا شائع الذِّكر مشهوراً بالعلم. قرأ العربيّة على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر. قرأ على الجزولي، وقرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبد الملك الشنتريني المغربي النحوي. وتصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص، وكانت عنايته تامّة في تصحيح الكتب، وكتب الحواشي عليها بأحمر. كان يتحدَّث ملحوناً ويتبرَّم بمن يخاطبه بإعراب. له حواشٍ على «صحاح الجوهري»، و«الردّ على ابن الخشاب» انتصر فيه للحريري، و«غلط الضعفاء من الفقهاء»، و«شرح شواهد الإيضاح»، و«حواش على درة الغواص» للحريري.

كان مع علمه وغزارة فهمه ذا غفلة. وكان وسخ الثياب، زريّ الهيئة، يحكي المصريون عنه أعاجيب، منها أنّه اشترى لحماً وخبزاً وبيضاً وحمل الجميع في كمَّيْه، ولما وصل إلى منزله لم يجد أحداً في البيت، فأخذ يُلقي إلى داخل البيت من كوّة صغيرة كل ما لديْه دون أن يفكر في تكسير البيض وأكل القطط اللحم والخبز إذا دخلت البيت. ومنها أنّه رُوي عنه أنّه اشترى عنباً وجعله في كمّه، فجعل يعبث بالعنب وهو يحادث رفيقه فجعل العنب يجري على رجليه فقال لصاحبه: هل تحسّ بالمطر؟! قال: لا، قال: فما هذا الذي ينقّط على رجلي؟! فتأمل الرجل فإذا هو من العنب، فأخبره بذلك، فخجل واستحيا ومضى. ورغم ذلك فإنّه يروى عنه من الحذق وحسن الجواب عما يُسأل عنه ومواضع المسائل من كتب العلماء ما يُتعجب منه، فسبحان الجامع بين الأضداد.

(الوافي بالوفيات ١٧/ ٨٠ - ٨٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٨ - ١٠٩؛ وفوات الوفيات ٢/ ٤١٠ و٣/ ٤٢٧ و٤/ ٢٨٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ١١٠ - ١١١؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٥٦ - ٥٧؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٧٣؛ والأعلام ٤/ ٧٣ - ٧٤).

أبو عبد الله البساطي

= محمد بن أحمد بن عثمان (٧٦٠ هـ/

١٣٥٨م ـ ٨٤٢ هـ/ ١٤٣٩م).

أبو عبد الله البصير

= محمد بن خلصة (... / ... ـ بعد ٤٤٠هـ/ ١٠٤٨م).

عبد الله بن بكّار، أبو محمد النحوي الضرير

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن بكّار بن منصور، أبو محمد الخزاعيّ. كان عالماً باللغة والشعر، ثقة، إماماً، صدوقاً أميناً، مولى عمران بن الحصين. قرأ على أبي عمرو الدُّوريّ بقراءة الكسائي.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٤).

عبد الله بن أبي بكار، تاج الدين الإسكندريّ

(٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦م ـ ٧٢١ هـ/ ١٣٢١م)

عبد الله بن أبي بكّار بن عزّام، تاج الدين الإسكندريّ. ولد بدَمَنْهور. كان عالماً بالعربيّة أخذها عن حافي رأسه. تصدّر لتدريسها في الإسكندريّة. سمع الحديث عن الشيخ أبي العبّاس المصري. كان خيّراً تذكر عنه كرامات.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥).

أبو عبد الله بن بلبل

= محمد بن عثمان بن بلبل (... / ... ـ ٤١٠ هـ/ ١٠١٩م).

أبو عبد الله البَلَشي

= محمد بن أبي الأسود (... / ... ـ ٣٤٤ هـ/ ٩٥٥م).

أبو عبد الله البَلَنسي

= محمد بن محمد بن سليمان (٥٦٣ هـ/ ١١٦٧م ـ ٦١٠ هـ/ ١٢١٣م).

أبو عبد الله بليش العبدري

= محمد بن محمد بن محمد (... / ... ـ ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢م).

عبد الله بن بُنُنَان

(... / ... ـ ٥٠٩ هـ/ ١١١٥م)

عبد الله بن بُنُنَان المغربي. نزيل إشبيلة. كان عالماً بالنحو والعربيّة والأدب، حافظاً لكتب الأدب. تصدّر لإقراء النحو بقرطبة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥).

أبو عبد الله التلمساني

= محمد بن أحمد بن أبي بكر (... / ... ـ ٧٥٨ هـ/ ١٣٥٧م).

= محمد بن العباس بن محمد (... / ... ـ ٨٧١ هـ/ ١٤٦٧م).

أبو عبد الله التميمي

= محمد بن إبراهيم بن عبد السلام (... / ... ـ ٦٣٩ هـ/ ١٢٤١م).

عبد الله بن ثابت، أبو محمد العَبْقَسيّ

(٢٢٣ هـ/ ٨٣٧م ـ ٣٠٨ هـ/ ٩٢٠م)

عبد الله بن ثابت بن يعقوب، أبو محمد العبقسي التَّوَّزيّ. كان عالماً بالنحو مقرئاً فاضلاً. مات غريباً بالرملة، وقيل: دفن بالرملية.

(تاريخ بغداد ٩/ ٤٢٦؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٤١١ ـ ٤١٢؛ والنجوم الزاهرة ٣/ ١٩٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ١١٢).

عبد الله بن الجبير، أبو محمد اللَّوْشيّ اليَحْصُبِيّ

(... / ... ـ ٥١٨ هـ/ ١١٢٤م)

عبد الله بن الجبير بن عثمان، أبو محمد اللّوشيّ. كان ماهراً بالنحو، عالماً بالآداب، بارعاً باللّغات، شاعراً، مطبوعاً، كاتباً بليغاً، لَسِناً مفوّهاً، من أعيان ذوي الشرف والجلالة. تنقّل بين غرناطة ومالقة وقرطبة، وأخذ عن علمائها وأدبائها. كان ميّالاً إلى الجنديّة، فكان في عسكر المأمون بن عبّاد وحظيَ عنده. مات بلَوْشا. كان من أتمّ الناس معرفة وأظرفهم وأحسنهم شبيبة.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٥).

أبو عبد الله الجذاميّ

= محمد بن إبراهيم (... / ... ـ ٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م).

= محمد بن يوسف الجذامي (٥٧٦ هـ/ ١١٨٠م).

عبد الله بن جعفر (ابن دُرُسْتُوَيْه)

(٢٥٨ هـ/ ٨٧١م ـ ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨م)

عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه (بالضم في الحرفين الأولين وذكره القفطي بالفتح في الحرفين الأولين: دَرَسْتَويْه) بن المرزبان الفارسي الفسويّ. كان عالماً بالنحو فاضلاً أديباً. أخذ فنّ الأدب عن ابن قُتَيْبة، وأخذ النحو عن المبرّد. سكن بغداد إلى حين وفاته. قرأ على المبرّد «الكتاب» وبرع. وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللّغة والنحو. أخذ عنه جماعة من الأفاضل كالدّارقطني وغيره.

تصانيفه في غاية الجودة والإتقان، منها: «تفسير كتاب الجرمي»، و«الإرشاد» في النّحو، و«كتاب الهجاء»، و«شرح الفصيح»، و«الردّ على المفضّل الضّبي في الردّ على الخليل»، و«الهداية»، و«المقصور والممدود»، و«غريب الحديث»، و«معاني الشعر»، و«الحيّ والميّت»، و«التوسّط بين الأخفش وثعلب في تفسير القرآن»، و«خبر قس بن ساعدة»، و«الأعداد»، و«أخبار النحويين»، و«الردّ على الفرّاء في المعاني»، وله عدّة كتب شرع فيها ولم يتمّها، منها: «شرح المفضّليات»، و«شرح المقتضب»، و«تفسير السبع الطوال»، و«المعاني في القرآن»، و«تفسير الشيء»، و«نقص الراوندي على النحويين»، و«الردّ على بُزُرْج العَروضي»، و«الأزمنة»، و«الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين»، و«شرح الكلام ونكته»، و«الردّ على ابن خالَوَيْه في الكلّ والبعض»، و«الردّ على ابن مقسم في اختياره»، و«الأضداد»، و«أخبار النحويين»، و«جوامع العَروض»، و«تفسير قصيدة شُبَيْل بن عزرة»، و«رسالة إلى نجيح الطولوني» في تفضيل العربيّة، و«الكلام على ابن قتيبة في تصحيف العلماء»، و«الردّ على أبي زيد البَلْخي» في النّحو، و«الردّ على مَنْ قال بالزوائد وقال يكون في الكلام حرف زائد»، و«النصرة لسيبويه على جماعة النحويين» وهو كبير لم

يتمّه، و«الانتصار لكتاب العين وأنّه للخليل»، وغير ذلك.

(وفيات الأعيان ٣/ ٤٤ ـ ٤٥؛ والفهرست ص ٩٣ ـ ٩٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ١١٣ ـ ١١٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ١٠٣ ـ ١٠٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١١٦؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩؛ ونزهة الألباء ٣٨٣ ـ ٣٨٤؛ وشذرات الذهب ٢/ ٣٧٥؛ والبداية والنهاية ١١/ ٢٤٨؛ والأعلام ٤/ ١٧٦؛ وابن درستويه وكتابه تصحيح الفصيح. عبد الله أحمد الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤م).

أبو عبد الله الجهنيّ

= محمد بن يوسف بن يوسف (٤٠٧ هـ/ ١٠١٦م).

أبو عبد الله الجياني

= محمد بن أمية (.../ ... ـ نحو ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م).

أبو عبد الله بن أبي الجيش

= محمد بن محمد بن محارب (.../ ... ـ ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩م).

عبد الله بن حرب بن إبراهيم

(.../ ... ـ ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥م)

عبد الله بن حرب بن إبراهيم، أبو محمد القرطبي. كان نحويًّا ماهراً، مؤدّباً بالعربيّة، دقيق النظر بالنحو. يعرف بجنين. وقيل: بحنين.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٦؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣١٢).

عبد الله بن الحسن، ابن عشير اليابسيّ

(.../ ... ـ .../ ...)

عبد الله بن الحسن بن عشير اليابسيّ. من نحاة الأندلس. رحل إلى الشرق، وتصدّر للإفادة بجامع الإسكندرية لإقراء القرآن والنّحو. وكان له شعر كثير. دفن في مقبرة باب البحر بالإسكندرية. ووصّى أن يصلي عليه أبو طاهر السِّلَطي، فلم يمكنه ذلك لوحلٍ ومطرٍ كان في ذلك اليوم. كان قد أخذ النحو عن ابن الطّراوة.

(إنباه الرواة ٢/ ١١٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٨).

عبد الله بن الحسن، أبو شعيب اللغوي

(٢٠٦ هـ/ ٨٢١م ـ نحو ٢٤٦ هـ/ ٨٦٠م)

عبد الله بن الحسن، أبو شعيب الحرّاني. كان لغويًّا مشهوراً صدوقاً. من طبقة يعقوب بن السِّكّيت. كتب عنه من سنة ٢٢٥ هـ إلى أن قتل. قيل: قُتل قبل المتوكل بسنة واحدة؛ وقتل المتوكل سنة ٢٤٧ هـ. وكان ما كتبه عنه (أي: عن يعقوب بن السكيت) مدة ٢٢ سنة؛ وقيل: كان مولده سنة ٢٠٦ هـ، وتوفي سنة ٢٩٥ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١١٥؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧).

عبد الله بن الحسن، أبو بكر الحنبلي النحوي

(.../ ... ـ نحو ٤٢٤ هـ/ ١٠٣٢م)

عبد الله بن الحسن بن عبد الرحمن، أبو بكر المروزي. كان أديباً فاضلاً، ونحويًّا ماهراً

على مذهب الكوفيين. ألّف كتباً في النحو على مذهبهم. رحل إلى الأندلس، وأخذ عنه أهلها، وتصدر فيها لإقرائهم النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٨).

عبد الله بن الحسن اليحصبي

(... / ... ـ ٥٥٧ هـ/ ١١٦١م)

عبد الله بن الحسن (وقيل: عبد الله بن علي) بن عبد الله، أبو محمد اليحصبي، يُعرَف بابن الأديب. كان أستاذاً نحويًّا، له معرفة تامة بالعربيّة والأدب. كان يحفظ كتاب سيبويه كما يحفظ القرآن، ملمًّا بالعلوم، مشاركاً بها، عارفاً بالقراءات، فقيهاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٨).

عبد الله بن الحسن الأنصاري

(٥٥٦ هـ/ ١١٦١م ـ ٦١١ هـ/ ١٢١٤م)

عبد الله بن الحسن بن أحمد، أبو محمد الأنصاري القرطبي المالقي. كان نحويًّا لغويًّا، أديباً كاتباً شاعراً محدّثاً، ضابطاً حافظاً، إماماً فقيهاً، زاهداً عابداً ورعاً، عالماً عاملاً. أخذ عن أبيه والسُّهيلي والقاسم بن دحمان القراءات والعربيّة. وأجاز له الخشوعي من المشرق. تصدّر لإقراء العربيّة والنحو وهو ابن عشرين سنة. رحل إلى غرناطة ثم إلى إشبيلية ثم عاد إلى مالقة، ولزم بها وخطب بجامعها. اعتمده خلق كثير وساروا إليه واستفادوا منه. حصلت منافرة بينه وبين ابن حسون والي مالقة وأنكر كثيراً من أعماله. وجرت منازعات بينه وبين أبي علي الرُّنْديّ، وألف كلٌّ منهما في هذه المنازعات.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٧).

عبد الله بن الحسين، أبو المظفّر النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن الحُسين، أبو المظفّر. يعرف بالبغدادي. مروزيّ الأصل. نشأ ببغداد، وسكن سمرقند، وتصدَّر لإقراء العربيّة. كان يذكر أنّه كتب ببغداد عن مشايخها ولم يكن معه أصل. مات بسمرقَنْد وكان ينشد عن أبي الطيّب المتنبي.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٠؛ وإنباه الرواة ٢/ ١١٦؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٤٤٢).

أبو عبد الله بن حسين التّميميّ

(... / ... ـ ٣٤٣ هـ/ ٩٥٤م)

أبو عبد الله بن حسيْن بن محمد التميميّ العنبري القيرواني. يعرَف بابن أخت العاهة. كان إماماً في اللغة والنحو شديد الافتخار بعلمه، يفتخر بنفسه في المجالس ويسرف في ذلك حتى يُملّ، وينسب إلى السّخف.

(بغية الوعاة ٢/ ٤١).

عبد الله بن الحسين، ابن شجاع المروزيّ

(٣٤٨ هـ/ ٩٥٩م ـ ... / ...)

عبد الله بن الحسين بن عبد الرحمن بن شجاع، أبو بكر المروزي. كان عالماً بالنحو والعربيّة على مذهب الكوفيين، فاضلاً ديّناً، ورعاً حنبليًّا، واسع الرواية، قديم الطلب. من تآليفه: كتاب في النحو سمّاه «الابتداء»، و«المغني» كتاب مختصر من علم أبي حنيفة في سبعة أجزاء.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٠).

عبد الله بن الحسين الصَّدفيّ النحويّ
(من أهل المئة الخامسة للهجرة)

عبد الله بن الحسين الصّدفي. كان عالماً بالنحو واللغة والعربيّة، شاعراً ماهراً من أهل المئة الخامسة.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٠).

عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العُكْبَري
(٥٣٨ هـ/ ١١٤٣م - ٦١٦ هـ/ ١٢١٩م)

عبد الله بن الحُسَيْن بن عبد الله، أبو البقاء العُكبري، محبّ الدين البغدادي النحويّ. جاز قصب السَّبْق في العربيّة. أضِرّ في صباه بالجُدَري ففقد بصره. كان إذا أراد أن يصنّف شيئاً أحضرت إليه مصنّفات ذلك الفن وقُرئت عليه، فإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه. كان فرضيًّا حنبليًّا. طلب منه جماعة من الشافعية أن ينتقل إلى مذهبهم وأن يدرّس النّحو واللّغة بالنظامية، فقال: لو أقمتموني وصَبَبْتُم الذّهب عليّ حتى وارَيْتُموني ما رجعتُ عن مذهبي.

كان أبو الفرج بن الجوزي يفزع إليه فيما يُشكل عليه من الأدب. كان أبو البقاء رقيق القلب، سريع الدَّمعة، ثقة صدوقاً فيما ينقله ويحكيه، غزير الفضل، كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، متديّناً حسن الأخلاق متواضعاً. كانت زوجته تقرأ له بالليل. له تصانيف كثيرة منها: «إعراب الشواذات من القراءات»، و«متشابه القرآن»، و«إعراب الحديث»، و«المرام في نهاية الأحكام»، و«الكلام على دليل التلازم»، و«تعليق في الخلاف»، و«المشوق المُعلم في ترتيب كتاب إصلاح المنطق على حروف المعجم»، و«المصباح في شرح الإيضاح»، و«التكملة»، و«المتّبع في شرح اللّمع»، و«لُباب الكتاب»، و«شرح أبيات كتاب سيبويه»، و«إعراب الحماسة»، و«الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح»، و«تلخيص أبيات الشعر لأبي علي»، و«المحصّل في إيضاح المفصّل»، و«نزهة الطَّرْف في إيضاح قانون الصّرف»، و«التصريف في علم التصريف»، و«اللباب في علل البناء والإعراب»، و«الإشارة في النحو»، و«مقدمة في النحو»، و«التّلخيص في النحو»، و«التلقين» في النحو، و«التهذيب» في النحو، و«شرح شعر المتنبي»، و«شرح بعض قصائد رؤبة»، و«مسائل في الخلاف في النحو»، و«تخليص التّنبيه لابن جني»، و«العَروض» معلّل، و«العَروض» مختصر، و«مختصر أصول ابن السّراج»، و«مسائل نحو مفردة»، و«مسألة في قول النبي ﷺ: إنما يرحم الله من عباده الرحماء».

(الوافي بالوفيات ١٧/ ١٣٩ - ١٤٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ١١٦ - ١١٨؛ وشذرات الذهب ٥/ ٦٧؛ والبداية والنهاية ١٣/ ٩٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٨ - ٤٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٠ - ١٠٢؛ وفوات الوفيات ٢/ ٣٢٤ و٣/ ٤٣ و٢٥٤ و٤/ ٣٥٦؛ والأعلام ٤/ ٨٠).

عبد الله بن حسين (ابن طاهر)
(١١٩١ هـ/ ١٧٧٨م - ١٢٧٢ هـ/ ١٨٥٥م)

عبد الله بن حسيْن بن طاهر العلوي. كان نحويًّا ماهراً، فقيهاً، فاضلاً، من أهل حضرموت. وُلد بها في تريم. وأقام سنوات

بمكة والمدينة، فقرأ على علمائها وعاد إلى بلاده، فسكن «المسيلة» ودرّس ووعظ. وكان من زعماء الثائرين على «اليافعيين» سنة ١٢٦٥هـ، حتى جلا هؤلاء عن تريم وسيوون وتريس، وسعى في قيام سلطنة غالب بن محسن في تريم. توفي بالمسيلة. له مصنّفات عدّة منها: «سلّم التوفيق» في الفقه، وعليه شرح محمد نووي الجاوي المتوفَّى بمكّة سنة ١٣١٦ هـ، و«مفتاح الإعراب» في النحو، وعليه شرح لتلميذه مفتي مكة السيد محمد بن حسيْن الحبشي المتوفى سنة ١٢٨١ هـ، وسمّاه «السلس الخطاب على مفتاح الإعراب»، و«مجموعة رسائل».

(الأعلام ٤/ ٨١).

أبو عبد الله الحلوانيّ

= سلمان بن عبدالله بن محمد الفتى (٤٩٤هـ/ ١١٠٠م).

أبو عبد الله الحلي

= محمد بن أبي الفوارس (.../ ... ـ .../ ...).

عبد الله بن حمود الزبيدي الأندلسي

(.../ ... ـ ٣٧٢ هـ/ ٩٨٢م)

عبد الله بن حمّود الزّبيدي الأندلسي. كان نحويًا. صاحب أبي علي الفارسي الذي يذكره في تصانيفه قائلاً: «سألني الأندلسي»، و«قال الأندلسي». صحب عبدُ الله أبا علي القالي بالأندلس وأخذ عنه، ثم رحل إلى المشرق، فَصَحِبَ أبا سعيد السيرافي إلى أن مات، وصحب أبا علي الفارسي في مقامه وسفره إلى فارس. وأخذ عنه وأكثر وبرع. فكان من فرسان النحو واللغة والشعر. كان مغرًى بكلام الجاحظ، وكان يقول: رضيتُ في الجنة بكتب الجاحظ عِوَضاً عن نعيمها.

(بغية الوعاة ٢/ ٤١؛ ومعجم المؤلفين ٦/ ٥٠ ـ ٥١؛ والبلغة ص ١٠٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ١١٨ ـ ١١٩).

عبد الله بن حوط الله الحارثي

= عبد الله بن سليمان بن داود (٦١٢ هـ/ ١٢١٥م).

عبد الله بن خريش، أبو مِسْحَل
عبد الله بن خريش

(.../ ... ـ .../ ...)

عبد الله بن خريش، أبو مِسْحَل. كان معدوداً في نحاة الكوفيين. كان يروي عن عليّ ابن المبارك أربعين ألف شاهد في النحو. قال: سمعت ثعلباً يقول: ما ندمتُ على شيء كنَدَمي على ترْك سماع الأبيات التي كان يرويها أبو مسحل عن علي بن المبارك الأحمر.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٨).

أبو عبد الله الخزرجيّ

= محمد بن يحيى بن إبراهيم (٥٣٦ هـ/ ١١٤٢م).

أبو عبد الله الخشني

= محمد بن أحمد بن محمد (٦٩٧ هـ/ ١٢٩٧م ـ ٧٦٠ هـ/ ١٣٥٩م).

= محمد بن عبد الله بن ثعلبة (٢١٨ هـ/ ٨٣٣م ـ ٢٨٦ هـ/ ٨٩٩م).

أبو عبد الله الخطيب

= محمد بن مسعود (٣٧٩ هـ/ ٩٩٠م).

أبو عبد الله بن خلف الأنصاري

= محمد بن عبد الرحمن بن خلف (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو عبد الله الخوارزميّ

= جابر بن محمد بن محمد (٧٤١ هـ/ ١٣٤٠م).

= محمد بن علي بن إبراهيم (. . ./ . . . ـ ٤٢٥ هـ/ ١٠٣٣م).

أبو عبد الله الخولاني

= محمد بن أحمد بن حمدون (٣٥٠ هـ/ ٩٦١م ـ ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠م).

= محمد بن الحسين بن المضرس (. . ./ . . . ـ ٣٢٧ هـ/ ٨٤١م).

= محمد بن علي بن أحمد (. . ./ . . . ـ ٧٥٤ هـ/ ١٣٥٣م).

أبو عبد الله الدارونيّ القيروانيّ

= الحسن بن محمد التميميّ (٣٤٣ هـ/ ٩٥٤م).

أبو عبد الله الداني

= محمد بن طاهر الأندلسي (. . ./ . . . ـ ٥١٩ هـ/ ١١٢٥م).

أبو عبد الله الذهبي

= محمد بن أحمد بن عبد الله (. . ./ . . . ـ ٦١٩ هـ/ ١٢٢٢م).

عبد الله بن رستم اللغوي

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد الله بن رستم. كان لغويًّا ماهراً. كان يستملي يعقوب بن السّكِّيت. عُدّ في الطبقة الرابعة من اللّغويين الكوفيين. أفاد خلقاً كثيراً. ذكره القفطي والسيوطي باسم عبد الله بن رستم. وكرر القفطي ذكره، مرة باسم عبد الله بن رستم ومرة باسم عبد الله بن محمد بن رستم.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٢؛ إنباه الرواة ٢/ ١٢٠؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ٨١؛ وطبقات النحويين واللّغويين ص ٢٢٨؛ والفهرست ص ١١١).

أبو عبد الله الرعيني

= محمد بن عبد الجبار بن محمد (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو عبد الله الركلاوي

= محمد بن عبد الله بن فضالة (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو عبد الله الزبيديّ

= محمد بن يحيى بن علي (٥٥٥ هـ/ ١١٦٠م).

أبو عبد الله الزناتيّ

= محمد بن عبد الله بن عبد العزيز (٦٠٦ هـ/ ١٢٠٩م ـ ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٣م).

عبد الله بن زيد بن الحارث

= عبد الله بن أبي إسحاق (٢٩ هـ/ ٦٥٠م ـ ١١٧ هـ/ ٧٣٥م).

أبو عبد الله السباعي

= محمد بن إبراهيم بن محمد (. . ./ . . . ـ ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م).

أبو عبد الله السبتي

= محمد بن علي بن هانىء (.../... ـ ٧٣٣ هـ/ ١٣٣٢م).

أبو عبد الله السرقسطي

=محمد بن حارث بن منير (.../... ـ .../...).

= محمد بن نصر الله (.../... ـ ٣٤٥ هـ/ ٩٥٦م).

عبد الله بن سعيد

(.../... ـ .../...)

عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، أبو محمد الأموي. كان لغويًّا بارعاً، ونحويًّا ماهراً. عُدَّ في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين. أخذ عنه أبو عبيد وغيره. دخل البادية، وأخذ عن فصحاء الأعراب، وأخذ عنه العلماء، وأكثروا في كتبهم. كان ثقة في نقله، حافظاً للأخبار والشعر وأيام العرب. من مصنّفاته: «النوادر»، و«رحل البيت».

(بغية الوعاة ٢/ ٤٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٢٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٨؛ والفهرست ص ٧٢).

عبد الله بن سعيد، الكاتب أبو منصور

(.../... ـ ٤٨٠ هـ/ ١٠٨٧م)

عبد الله بن سعيد بن مهدي، أبو منصور الكاتب الخوّافي. كان لغويًّا فرضيًّا، حاسباً بليغاً، كاتباً نحويًّا، أديباً شاعراً. من أتمّ الناس مروءة وأكبرهم نفساً، كثير الرواية لكتب الأدب. له في اللغة تصانيف، وجمع مجاميع في كلّ فن. منها: «خلْق الإنسان» على حروف المعجم، و«رجمة العفاريت» ردّ فيه على المعرّي.

(وإنباه الرواة ٢/ ١٢٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٣؛ ونزهة الألباء ص ٣٣١ ـ ٣٣٢؛ والأعلام ٤/ ٩٠).

عبد الله بن أبي سعيد (الكاسات)

(.../... ـ ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م)

عبد الله بن أبي سعيد، أبو محمد الأندلسي، المعروف بالكاسات. كان نحويًّا ماهراً. قرأ النحو في بلاده، وانتقل إلى الشرق، ونزل مصر، واستوطن بها. وكان له بجامع عمرو بن العاص حلْقة للإقراء والإفادة. له شعر جيّد وكثير. توفي بمصر.

(إنباه الرواة ٢/ ١١٠).

عبد الله بن أبي سعيد الأندلسي

(.../... ـ ٥٣٣ هـ/ ١١٣٨م)

عبد الله بن أبي سعيد، أبو محمد الأنصاري الأندلسي. كان عالماً بالنحو فاضلاً. قرأ على مشايخ بلاده ورحل إلى المشرق، فدخل مصر، وأفاد بها، ونزل الإسكندرية. له شعر جيّد. كان يسكن في المحرس المشهور بالقشميريّ، وكان من محارس الإسكندرية. كان عفيفاً ديّناً، من أهل القرآن. وجاء في بغية الوعاة أنّه توفي سنة ٥٢٠ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٣).

أبو عبد الله السعيدي

= محمد بن بركات بن هلال (٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩م ـ ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م).

أبو عبد الله السكسكيّ

= صالح بن عمر (٧١٤ هـ/ ١٣١٥م).

أبو عبد الله السلمي الغناطي

= محمد بن أحمد بن محمد (٥٠٧ هـ/ ١١١٣م ـ ٥٩٠ هـ/ ١١٩٤م).

عبد الله بن سليمان بن المنذر

(. . . / . . . ـ ٣٢٥ هـ/ ٩٣٧م)

عبد الله بن سليمان بن المنذر، الملقب بـ «دَرْوَد»، وقد يصغّر الاسم فيسمّى: «دُرَيْوِد»، الأندلسي القرطبي. كان عالماً بالنحو والأدب. شرح كتاب الكسائي. له حظّ جزيل من العربيّة، وكان من أهل الشعر والتأليف.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٤ ـ ٤٥).

عبد الله بن سليمان الحارثي

(٥٤٩ هـ/ ١١٥٤م ـ ٦١٢ هـ/ ١٢١٥م)

عبد الله بن سليمان بن داود بن حَوْط الله الحارثي الأندلسيّ الأنديّ. أبو محمد. ولد بأُنده وتوفي بغرناطة (مدينة في إسبانيا كانت عاصمة الدولة الأموية). كان نحويًّا أديباً، شاعراً كاتباً، فقيهاً أصوليًّا جليلاً، ورعاً ديّناً، حافظاً ثبتاً، مشهوراً بالعقل والفضل، تعظّمهُ الملوك، حسن الخطّ يكتب بيده اليُسرى لتعذّر اليمنى، ولم يكن يخرجها من ثوبه، ولم يعرف أحد عذرها. كان يميل إلى الاجتهاد، ويغلب عليه طريقة الظاهر. تنقّل مع أخيه سليمان في بلاد عدّة وسمعا ما لا يحصل لأحد من أهل المغرب. وولي عبد الله قضاء إشبيلية وقرطبة ومُرسية فتظاهر بالعدل وصنف.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٤؛ والأعلام ٤/ ٩١).

عبد الله بن سوّار بن طارق القرطبي

(. . . / . . . ـ ٢٧٥ هـ/ ٨٨٨م)

عبد الله بن سوّار بن طارق. من أهل قرطبة. كان عالماً باللغة متفنِّناً بالأدب. رحل إلى المشرق، فسمع فيها من الحسن بن عرفة، ولقي أبا حاتم والرِّياسي وغيرهما. روى عنه محمد بن جُنادة الإشبيلي.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٥٤؛ وطبقات النحويين واللّغويين ص ٢٨٢).

عبد الله بن سيِّد، أبو محمد بن سيد الشِّلْبي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن سيِّد، أبو محمد الشِّلْبيّ اللخميّ. كان بارعاً في النحو حافظاً للغة، ذا حظّ صالح من الطِّبّ. روى عن ابن الرّمّاك. وروى عنه يعيش بن القديم.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٥).

أبو عبد الله الشاطبي

= محمد بن أحمد بن عبد العزيز (. . . / . . . ـ ٦١٤ هـ/ ١٢١٧م).

= محمد بن لب بن محمد (. . . / . . . نحو ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م).

= محمد بن يوسف بن سعادة (٥٦٥ هـ/ ١١٦٠م).

أبو عبد الله الشامي

= محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن (. . . / . . . ـ . . . / . . .).

أبو عبد الله الشرفي

= محمد بن أحمد بن محمد (... / ... ـ ٧٣٠ هـ/ ١٣٢٩م).

عبد الله بن شعيب

(... / ... ـ ٣٨٩ هـ/ ٩٩٩م)

عبد الله بن شعيب. كان عالماً باللغة والنحو والعربيّة، أديباً فاضلاً، له خطّ حسن، وسماع صالح. سمع من أبي علي البغدادي وابن القوطية.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٨٧).

أبو عبد الله بن الشَّمُّميّ

= محمد بن خلف الله بن خليفة (٥٩٣ هـ/ ١١٩٦م ـ ... / ...).

عبد الله بن صدقة

(١٢٩١ هـ/ ١٨٧٤م ـ ١٣٦٠ هـ/ ١٩٤١م)

عبد الله بن صدقة دحلان. كان نحويًّا ماهراً. له اشتغال بعلم الفلك. من أهل مكّة ووُلد بها. كان إماماً بالمسجد الحرام، ورئيساً لعين زبيدة. قام برحلات. صنّف كتباً عدّة، منها: «إتحاف الطلاب بفرائد قواعد الإعراب»، و«إرشاد ذوي الأحكام إلى واجب القضاة والحكام»، و«زبدة السِّيرة النبويّة». توفي بأندونيسيا.

(الأعلام ٤/ ٩٣).

أبو عبد الله الصقلي

= محمد بن الحسن (... / ... ـ بعد ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨م).

= محمد بن خراسان (٣٠٤ هـ/ ٩١٦م ـ ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠م).

أبو عبد الله الصنهاجي

= محمد بن عبد المنعم (... / ... ـ ... / ...).

أبو عبد الله الصوريّ

= الحسين بن محمد بن الحسين (... / ... ـ ... / ...)

أبو عبد الله الضبي

= محمد بن حسان (... / ... ـ ... / ...).

أبو عبد الله الضرير

= حمد بن محمد (... / ... ـ ٧٣٦ هـ/ ١٣٣٥م).

عبد الله بن طاوس اليمان

(... / ... ـ ١٣٢ هـ/ ٧٤٩م)

عبد الله بن طاوس اليمانيّ. كان بارعاً بالعربيّة. سمع من علماء اللغة. واستفاد منه خلق كثير.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٦).

ابن عبد الله اليابُريّ

(... / ... ـ ٥١٨ هـ/ ١١٢٤م)

عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابُريّ. كان إماماً في النحو والفقه والأصول. روى عن أبي الوليد الباجيّ. قرأ عليه الزّمخشري بمكّة كتاب سيبويه وشرح رسالة ابن أبي زيد. وردّ على ابن حزم.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٦).

أبو عبد الله الطنجيّ

(... / ... ـ ... / ...)

أبو عبد الله الطنجيّ (لم يذكر من اسمه أكثر من ذلك). كان نحويًّا ماهراً شيخاً فاضلاً. نقل عنه أبو حيّان في «الارتشاف».

(بغية الوعاة ٢/ ٧٠).

عبد الله بن أبي عامر، أبو القاسم الأشعري

(... / ... ـ ٦٦٦ هـ/ ١٢٦٨م)

عبد الله بن أبي عامر يحيى بن عبد الرحمن، أبو القاسم القرطبيّ. كان مصمّماً على طريق الأشعري، ملتزماً المذهب المالكيّ. وكان نحويًّا شاعراً، أديباً كاتباً، أصوليًّا فقيهاً، مشاركاً في علوم، محبًّا في القراءة. كان من آخر طلبة الأندلس المشاركين الجلّة المصمّمين على مذاهب أهل السنّة، والمنافرين لمذاهب الفلاسفة وأهل البدع والزّيغ. تفقّه على أبيه وقرأ على ابن خروف كتاب سيبويه تفقّهاً. وليَ القضاء بشريش ورُنْدة ومالَقَة، وخطب بجامعها، ثم ولي قضاء الجماعة بغرناطة، وعقد بها مجلساً لإقراءِ الطلبة اللغة والنحو والأدب، وانتفع به خلق كثير من الطلبة وغيرهم، واستمرّ على ذلك سبعة أعوام. قيل: لم يخلف بعده مثله ولا مَنْ يقاربُهُ.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٦ ـ ٦٧).

عبد الله بن عبد الأعلى النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن عبد الأعلى. كان عالماً بالنحو. قرأ على أبي عليّ الفارسيّ، وخرج معه إلى فارس وأصبهان. كان والده من كبار أهل الحديث ببغداد.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٦).

عبد الله بن عبد الله النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن عبد الله. كان نحويًّا قياسيًّا. أصله من الأندلس. سكن القيْروان وكان سريّ الأخلاق، كثير المصادقة. له أشعار حسنة وكان من يحسده يقول: هي من أشعار الأندلسيين. كان يمدح ابن أبي جعفر المروزي ويمدح ابنه.

(إنباه الرواة ٢/ ١٢١).

عبد الله بن عبد الله البَرْقي

عبد الله بن عبد الله الأندلسي، المعروف بالبرقيّ. كان عالماً بالنحو واللّغة والعدد والهندسة، ناسكاً ينسب إليه علم صناعة الكيمياء. كان الحكم المستنصر يعظّمه ويوقّره ويروم الإسكار معه، فيقبضه ورعه، ويكفّه عن مداخلته زهده. له كتاب مشهور في المسبَّع.

(إنباه الرواة ٢/ ١٢١).

عبد الله بن عبد الله الجهنيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن عبد الله الجهنيّ. كان عالماً بالنحو، ملمًّا بالقياس، سريّ الأخلاق. له أشعار حسنة. أصله من بلاد الأندلس.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٦؛ وطبقات النحويين واللّغويين ١/ ٢٨٤).

عبد الله بن عبد الله، أبو محمد بن أبي الزمنين المَرّيّ

(... / ... ـ بعد ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م)

عبد الله بن عبد الله بن عيسى، أبو محمد بن أبي الزمنين المَرّيي. كان عالماً بالنحو، بارعاً باللغة، متفنناً بالأدب فقيهاً. أقرأ العربيّة بالمَريّة حتى مات.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٦).

عبد الله بن أبي عبد الله، جمال الدين الفَرخاوي

(... / ... ـ ٨١٨ هـ/ ١٤١٥م)

عبد الله بن أبي عبد الله، جمال الدين الفَرْخاوي الدّمشقي. كان عالماً بالنحو والعربية والحديث والفقه. أخذ العربيّة عن العتّابي وبرع بها. مات سنة ٨١٠ هـ. درّس العربيّة وأفاد.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٧).

عبد الله بن عبد الرحمن، أبو محمد الأنصاري

(... / ... ـ ٦٣٤ هـ/ ١٢٣٦م)

عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد، أبو محمد الأنصاري. من أهل بَسْطة. كان لغويًّا ماهراً، شيخاً فاضلاً، غلبت عليه المعرفة باللغة. قرأ على أبي محمد بن زيدان المكّي اللغويّ. صنّف كتاباً سمّاه «ريّ الظمآن في متشابه القرآن».

(بغية الوعاة ٢/ ٤٨).

عبد الله بن عبد الرحمن، ابن عقيل

(٦٩٨ هـ/ ١٢٩٤م ـ ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧م)

الشيخ الإمام العلّامة القاضي؛ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، أبو محمد بن أبي الفتح زين الدين بن جلال الدين، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب. ولد سنة ٦٩٤ هـ، وقيل: سنة ٦٩٨هـ. كان بعض أسلافه يقيمون في همذان أو آمد، وتسمّى ديار بكر، ولعلّهم انتقلوا من إحداهما إلى الأخرى، واستقرَّت ذريّة منهم في بالس، وقدم أحدهم إلى مصر، فوُلد بها عبد الله، فعرّفه مترجموه بالهمذاني أو الآمدي، البالسي ثمّ المصريّ.

أخذ القراءات السبع عن الشيخ تقي الدين الصائغ والعربيّة عن الشيخ علاء الدين القونوي، وغالبهما في «الكافية الشافية»، و«المقرّب»، وقرأ على الشيخ أثير الدين «التسهيل» لابن مالك، ثمّ قرأ عليه كتاب سيبويه في أربع سنين بحثاً بقراءته وبقراءة غيره؛ وأمّا الفقه فقرأ فيه «الحاوي» على الشيخ علاء الدين القونوي، ثمّ قرأ عليه شرحه لـ «الحاوي» من أوّله إلى باب الوكالة، ولازمه كثيراً، وبه تخرّج وانتفع، وأخذ عنه الأصلين والخلاف والمنطق والعروض والمعاني والبيان والتفسير. قرأ في المنطق «المطالع» مرّات بحثاً، وفي أصول الدين «الطوالع»، وفي أصول الفقه «مختصر ابن الحاجب» مرّات قراءةً وسماعاً، وقرأ عليه «تلخيص المفتاح» في المعاني والبيان، وبحث عليه من «الكشاف» سورة البقرة وآل عمران، وقرأ عليه

«عروض ابن الحاجب» بحثاً، وقرأ عليه «مقدمة النسفي» في الخلاف، ولم تكمل له. ولازم الشيخ زين الدين الكتاني، وقرأ عليه من «الحاوي» ولم يكمل له. وقرأ على قاضي القضاة جلال الدين كتاب «الإيضاح» من أوّله إلى آخره بحثاً، والتلخيص سمعه قراءةً.

صنَّف في النحو «شرح ألفيّة ابن مالك»، و«المساعد في شرح التسهيل»، وصنّف في الفقه والتفسير «الجامع النفيس»، و«تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد»، و«التعليق الوجيز على الكتاب العزيز».

(بغية الوعاة ٢/ ٤٧ ـ ٤٨؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ٢٥٢ ـ ٢٥٦؛ والدرر الكامنة ٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥؛ وطبقات القراء ١/ ٤٢٨؛ والنجوم الزاهرة ١١/ ١٠٠ ـ ١٠١؛ والأعلام ٤/ ٩٦).

عبد الله بن عبد العزيز، أبو موسى الضّرير

(... / ... ـ نحو ٢٥٠ هـ/ ٨٦٤م)

عبد الله بن عبد العزيز، أبو موسى البغدادي، ويُلقَّب أيضاً بأبي القاسم، الضرير النحوي. كان يؤدب المهتدي وقيل: ولد المهتدي بالله العباسي المتوفى سنة ٢٥٦ هـ. كان من أهل بغداد، وسكن مصر، وحدّث بها عن أحمد بن جعفر الدّينوَري. روى عنه يعقوب بن يوسف بن خُرَّزاد النَّجيرمي. أملى كتباً صغيرة في: «الكتاب وصفة الدواة والقلم وتصريفهما»، و«الفرق»، و«الكتابة والكُتّاب».

(الوافي بالوفيات ١٧/ ٢٩٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٩؛ والأعلام ٤/ ٩٨).

عبد الله بن عبد العزيز، أبو عُبَيْد البكري

(... / ... ـ ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م)

عبد الله بن عبد العزيز بن أبي مصعب، أبو عبيد البكري. كان إماماً في النحو واللغة والأخبار والأدب، إماماً متفنّناً، أميراً بساحل كورة لَبْلَة، لا يصحو من الخمر أبداً. صنّف كتباً عدّة، منها: «شرح نوادر القالي»، و«شرح أمثال أبي عبيد»، و«اشتقاق الأسماء»، و«معجم ما استعجم من البلاد والمواضع»، وجمع كتاباً في أعلام نبوّة الرسول ﷺ أخذه الناس عنه.

(بغية الوعاة ٢/ ٤٩).

عبد الله بن عبد الكريم، ابن القُشَيْري

(... / ... ـ ٤٧٧ هـ/ ١٠٨٤م)

عبد الله بن عبد الكريم بن هوازن، أبو سعد بن الإمام القُشَيري النيسابوري. كان غزير العلم بالعربيّة، كبير الشأن في السلوك، ذكيًّا، أصوليًّا، سمع وحدّث.

(الوافي بالوفيات ١٧/ ٢٩٥؛ وشذرات الذهب ٣/ ٣٥٤).

عبد الله بن عبد الكريم الدّهْلَوي

(... / ... ـ ٨٩١ هـ/ ١٤٨٦م)

عبد الله بن عبد الكريم، أبو الفضائل سعد الدين الدّهلوي. نحويّ فقيه من علماء دهلي بالهند. من كتبه: «المقصد في النحو» أهداه إلى الملك الأشرف برسباي و«إفاضة الأنوار في إضاءة أصول المنار».

(الأعلام ٤/ ٩٩).

عبد الله بن عثمان، أبو محمد البَطَلْيَوْسيّ
(... / ... ـ ٤٤٠ هـ/ ١٠٤٨م)

عبد الله بن عثمان، أبو محمد البَطَلْيَوْسي. كان نحويًا ماهراً لغويًا فقيهاً شاعراً.
(بغية الوعاة ٢/ ٤٩).

عبد الله العجمي، جمال الدين النُقْرْ كارا
(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله العجمي، السيّد جمال الدين النُقْرْ كارا (معناه صانع الفضّة)، كان نحويًا مشهوراً. له تصانيف في النحو مشهورة ومتداولة بأيدي الناس، منها: «شرح الشافية» في التصريف. قيل: إنّه ألّف هذا الشرح للأمير الجائيّ فيما يقرب من الثمانيمئة للهجرة. وله أيضاً: «شرح التلخيص» ذكر فيه أنّه ألّفه للأمير منكلى بغا.
(بغية الوعاة ٢/ ٧٠).

أبو عبد الله العَجِيسيّ

= محمد بن أحمد بن محمد (٧١٠ هـ/ ١٣١٠م ـ ٧٨١ هـ/ ١٣٧٩م).

أبو عبد الله بن عروس

= محمد بن عبد الله بن عروس (٣١٦ هـ/ ٩٢٨م ـ ٣٣٨ هـ/ ٩٤٩م).

أبو عبد الله العزّ

= محمد بن منصور (٦١٦ هـ/ ١٢١٩م).

عبد الله بن علي، أبو محمد الصَّيْمَرِيّ
(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد الصّيْمريّ. كان عالماً بالنحو. قدم مصر وأُخذ عنه شيء من اللّغة. كان فهماً عاقلاً. صنّف في النحو كتاباً سمّاه «التّبصرة» أحسن فيه الأخذ على مذهب البصريين واشتغل به أهل المغرب، واعتنوا به عناية تامة. قيل: أكثر أبو حيّان من النّقل عنه. وقيل: عليه نكت لإبراهيم بن محمد المعروف بابن ملكون الإشبيلي.
(إنباه الرواة ٢/ ١٢٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٩).

عبد الله بن علي، سِبْط الخيّاط
(٤٦٤ هـ/ ١٠٧٢م ـ ٥٤١ هـ/ ١١٤٦م)

عبد الله بن علي بن أحمد، أبو محمد، ابن بنت أبي منصور الخياط. كان عالماً باللّغة والنّحو والقراءات، شيخ الإقراء ببغداد في عصره. ولد، وتوفي ببغداد، كان متودّداً متواضعاً حسن التلاوة والقراءة في المحراب؛ خصوصاً في ليالي رمضان، يحضر عنده الناس للاستماع. وكان يقول شعراً قريباً. صنّف تصانيف عدّة في علوم القراءات وأغرب فيها، فشُنّع عليه بها وخولف فيها، فرجع عنها. توفي ببغداد سنة ٥٤١ هـ، ودُفن من الغد بباب حرب عند جدّه على دَكّة الإمام أحمد بن حنبل، وصُلّي عليه في جامع القصر في جامع المنصور، وكان الجمع كثيراً جدًا يفوق الإحصاء، وأغلق أكثر البلد يوم ذاك. من مصنّفاته: «المبهج»، و«الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار»، و«الروضة»، و«الإيجاز»، و«التبصرة» كلها في القراءات.
(إنباه الرواة ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣؛ والأعلام ٤/ ١٠٥؛ وفوات الوفيات ١٧/ ٣٣١ ـ ٣٣٢؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

عبد الله بن عليّ بن صاين

(٥٥١ هـ/ ١١٥٦م ـ ٦١٦ هـ/ ١٢١٩م)

عبد الله بن علي بن صاين الفرغانيّ. كان نحويًّا خطيباً حنفيًّا، إماماً كبيراً في المذهب والخلاف والحديث، حسن الصورة، لطيف الأخلاق، متواضعاً ورعاً زاهداً، غزيرَ العقل، حسنَ الخطّ، سريع القلم، قادراً على النظم والنثر، فصيح اللسان، صادقاً نبيلاً، عذب الألفاظ، فريد عصره، سمع ابن الأخضر وجماعة. ولي خطابة سمرقند. جمع أربعين حديثاً عن شيوخه بما وراء النهر وحدّث بها. قتله التّتار سنة ٦١٦ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٠).

عبد الله بن علي، كمال الدين بن كيار الكَرَكيّ

(... / ... ـ ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م)

عبد الله بن علي بن سوندك بن كيار الكَرَكيّ، كمال الدين. من أهل الكرك. كان لغويًّا بارعاً، نحويًّا ماهراً، أديباً فاضلاً، شيخاً ورعاً. سمع الكثير من يوسف بن خليل وغيره. مات بالمارستان.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٠).

أبو عبد الله العُماني

= محمد بن عيسى (... / ... ـ ... / ...).

عبد الله بن عمر، أبو الخير البيضاويّ

(... / ... ٦٨٥ هـ/ ١٢٨٦م)

عبد الله بن عمر بن محمد، أبو الخير. قاضي القضاة. ناصر الدين البيضاوي. كان إماماً في العربيّة والمنطق والتّفسير والأصليْن، عارفاً بالفقه، متعبّداً شافعيًّا، نظّاراً صالحاً. له مصنفات عدّة، منها: «مختصر الكشاف»، و«المنهاج» في الأصول، وشرحه أيضاً، و«شرح مختصر ابن الحاجب» في الأصول، و«شرح المنتخب» في الأصول للإمام فخر الدين، و«شرح المطالع» في المنطق، و«الإيضاح» في أصول الدين، و«الغاية القصوى» في الفقه، و«الطوالع» في الكلام، و«شرح الكافية» لابن الحاجب... مات بتبريز (ميدنة في إيران قاعدة إقليم آذربيجان) سنة ٦٨٥ هـ، وقيل: ٦٩١ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٠ ـ ٥١؛ والأعلام ٤/ ١١٠)،

عبد الله بن عمرو، ابن أبي صبح المُرّي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن عمرو بن صبح، المعروف بابن أبي صبح، المُرّي نسبه. كان لغويًّا فصيحاً، أعرابيًّا بدويًّا. نزل ببغداد، وأقام بها إلى أن مات. أخذ عنه الكثيرون. وكان شاعراً مشهوراً. له مع الفقعسي أخبار طريفة. ويسمّيه النديم عبد الله بن عمرو بن أبي صبح المازني.

(إنباه الرواة ٢/ ١٢٥؛ والفهرست ص ٧٣ ـ ٧٤).

عبد الله بن عيسى، أبو محمد الشِّلْبيّ

(٤٨٤هـ/ ١٠٩١م ـ ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م)

عبد الله بن عيسى بن عبد الله، أبو محمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي الشِّلْبيّ، نشأ

في إشبيلية في بيت علم ووزارة. كان نحويًّا فقيهاً. أديباً حافظاً. قيل عنه: إنه بحر لا ينزف في النحو والأدب والفقه والحديث. صرف وجهه إلى طلب العلم. ولي القضاء بالأندلس، ثم خرج منها ودخل مصر، ثم توجه إلى مكة فحجّ وجاور بها مدة، ثم قدم العراق وأقام ببغداد، ثم سافر إلى خراسان، ثم تنقّل بين هراة وبلخ ونيسابور ومرو.

(بغية الوعاة ٢/ ٥١؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٢٤).

عبد الله بن الغازي

(. . ./ . . . ـ ٢٣٠ هـ/ ٨٤٤م)

عبد الله بن الغازي بن قيْس. من أهل قرطبة. كان إماماً بالعربيّة، عالماً بالغريب والشعر، بصيراً بقراءة نافع. سمع أباه في الحديث والتفسير والعربيّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٥١؛ طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨١؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٥٠).

أبو عبد الله الغافقي

= محمد بن أيوب بن محمد (٥٣٠ هـ/ ١١٣٥م ـ ٦٠٨ هـ/ ١٢١٢م).

أبو عبد الله الغسّاني

= محمد بن علي بن الخضر (نحو ٥٨٤ هـ/ ١١٨٨م ـ ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣م).

أبو محمد العكيّ النحوي

(. . ./ . . . ـ ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م)

عبد الله بن فائد بن عبد الرحمن، أبو محمد. من أهل عكّا. كان إماماً في النحو واللغة، ماهراً جليلاً، فاضلاً ورعاً. أخذ عن ابن الطّراوة وغيره. درّس بمالقة اللغة والعربية والقرآن، وخطب بجامعها. كان ملمًّا بأنواع العلوم. سمّاه ابن عبد الملك «عبد الله بن عبد الرحمن بن فائز»، فخالف تسمية ابن الزبير من وجهين.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٢).

أبو عبد الله الفاسيّ

= محمد بن علي بن العابد (. . ./ . . . ـ ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٣م).

= محمد بن يحيى بن محمد (٦٥١ هـ/ ١٢٥٣م).

أبو عبد الله بن الفتى

= سليمان بن عبد الله (٤٧٥ هـ/ ١٠٨٢م).

عبد الله بن أبي الفتح

(. . ./ . . . ـ ٥٦٤ هـ/ ١١٦٩م)

عبد الله (وقيل: محمد) بن أبي الفتح بن أحمد، أبو المفاخر الواسطيّ، أخو أبي العباس أحمد بن أبي الفتح. كان له اسمان: عبد الله ومحمد، فتارة يكتب بخطه أحدهما، وتارة يجمع بين الاسمين، وتارة يقتصر على كنيته. كان إماماً بالنحو عارفاً بالقراءات. روى عن أبي العباس أحمد بن علي بن سعيد، وعن أبي بكر عبد الله بن الباقلاني، وعن أبي الحسن علي بن محمد بن باكر الواسطي. كان يقرأ القرآن بالجامع الأزهر بالقاهرة. توفي بها.

(بغية الوعاة ١/ ٢٠٨، ٢/ ٥٣).

عبد الله بن فرج اليَحْصُبِيّ

(نحو ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م ـ ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م)

عبد الله بن فرج بن غَزْلون اليحصبي، أبو محمد. يُعرف بابن الغسّال. من أصل طُلَيْطليّ. غرناطي الموطن. كان إماماً في النحو والأدب، زاهداً متفنناً، فصيحاً لَسِناً، عارفاً بالتفسير، شاعراً مطبوعاً، طرفاً في الخير والزّهد والورع. له تآليف في الوعظ، وأشعار في الزّهد. أقرأ العربيّة وفسّر الحديث ووعظ الناس بجامع غرناطة. مات سنة ٤٨٧ هـ عن نيّف وثمانين سنة، وكان له يوم مشهود حُشِر إليه الناس رجالاً ونساءً.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٢؛ طبقات النحويين واللغويين ص ٣٣٦).

عبد الله بن فزارة النحوي

(. . ./ . . . ـ ٢٨٢ هـ/ ٨٩٥م)

عبد الله بن فزارة، أبو زُهرة. كان عالماً بالنحو. من نحاة البصرة. تصدّر بالبصرة لإقراء النحو.

(إنباه الرواة ٢/ ١٢٥؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٣٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٥٢).

أبو عبد الله الفسويّ

= محمد بن أحمد بن يونس (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو عبد الله الفِهري

(. . ./ . . . ـ . . . ./ . . .)

أبو عبد الله الفهري، غلام أبي عليّ القاليّ، كان من أهل اللّغة والأدب. لازم أبا علي القالي حتى نُسب إليه وانتفع به. روى أبو محمد علي بن أحمد عن أبي عبد الله الفهري قال: دعاني رجل من إخواني إلى حضور عرس له أيام الشبيبة والطلب، فحضرت مع جماعة من أهل الأدب وفيهم ابن مقسم، فقال: يا معشر أهل الإعراب واللغة والأدب، أريد أن أسألكم عن مسألة حتى أرى مقدار علمكم، ثم قال: ما تسمّى الدُّوَيْبَّة السّوداء التي تكون في الباقلّاء عند أهل اللغة والعلماء؟ فقلنا له: ما نعرف، أفدنا. فقال هذه تسمّى البَيْقُران، فعدَدْتُها فائدة. فبينا نحن بعد مدّة عند أبي علي الفارسي إذ سألنا هذه المسألة بعينها، فأسرعت بالإجابة ثقة بما جرى، فقلت: تسمّى البَيْقُران. فقال: من أين تقول هذا؟ فأخبرته فقال: إنّا لله! رجعت تأخذ اللغة عن أهل الرّمي وجعل يؤنبني ثم قال: هي الدّنْقِس والدّقنس، فتركت روايتي عن ابن مقسم لروايتي عن أبي علي.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٠ ـ ٧١).

عبد الله بن القاسم، أبو القاسم الحريري

(٤٩٠ هـ/ ١٠٩٦م ـ . . ./ . . .)

عبد الله بن القاسم بن علي، أبو القاسم الحريري. من أهل البصرة. سكن بغداد. كان يسكن باب المراتب. كان لغويًّا أديباً فاضلاً متميّزاً، مليح الخطّ، قليل الحظّ. أبوه القاسم بن علي الحريري الذي تعلّم بالبصرة، وكان نحويًّا كاتباً رشيقاً. تردّد إلى مجالس الأدباء. ولي فيها منصب «صاحب الخبر» في ديوان الخليفة. أشهر مؤلفاته: «المقامات» وعددها خمسون، على مثال مقامات بديع الزمان الهمذاني، راويتها الحارث بن همّام الذي يقصّ مغامرات بطلها، ولغتها متينة مسبوكة لا تخلو من بعض التّصنُّع.

(إنباه الرواة ٢/ ١٢٦).

أبو عبد الله القزاز

= محمد بن أحمد بن سعيد (.../... ـ ٣٧٩ هـ/ ٩٨٩م).

أبو عبد الله القشيريّ

= محمد بن سعيد بن أبي عتبة (.../... ـ ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م).

أبو عبد الله القيرواني

= محمد بن أبي سعيد بن شرف (.../... ـ ٥١٨ هـ/ ١١٢٤م).

أبو عبد الله الكازروني

= محمد بن سعيد بن مسعود (٧٣٥ هـ/ ١٣٣٤م ـ ٨٠١ هـ/ ١٣٩٨م).

أبو عبد الله الكتاني

= محمد بن أبي الفرج (.../... ـ ٥١٠هـ/ ١١١٦م).

أبو عبد الله الكفرطابيّ

= محمد بن يوسف بن عمر (١٥٣ هـ/ ٧٧٠م).

أبو عبد الله الكتومي

= محمد بن عبد الملك (.../... ـ .../...).

أبو عبد الله اللبليّ

= محمد بن عيّاض (.../... ـ .../...).

أبو عبد الله المازني

= محمد بن سالم بن نصر الله (٦٠٤ هـ/ ١٢٠٨م ـ ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٨م).

أبو عبد الله المالقي

= محمد الحجازي (٦١٠ هـ/ ١٢١٣م).

= محمد بن الحسين بن محمد (.../... ـ .../...).

عبد الله بن أبي مالك، أبو المصيب القَيْسيّ الصّقليّ

(.../... ـ .../...)

عبد الله بن أبي مالك، أبو المصيب القَيْسيّ. من أهل صقلية. كان من أئمّة النحو واللغة والعربيّة، مطبوعاً في أجناس القريض، عالماً بالأوزان والأعاريض.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٣).

عبد الله بن مؤمن، أبو محمد التجيبي النحوي

(.../... ـ .../...)

عبد الله بن مؤمن بن مؤمل بن عدافر، أبو محمد النحوي التجيبي المزوكي (وقيل: المروكي كما في طبقات النحويين واللغويين، وقيل: المرزوكي كما في بغية الوعاة)، الإشبيلي الأندلسي. عدّه الزبيدي في الطبقة الخامسة من نحاة الأندلس. كان عالماً بالنحو واللغة والشعر والحساب والعَروض، حافظاً للقرآن كثير التلاوة، حافظاً للفقه، قويم الطريقة، جميل المذهب. له شعر كثير في الزهد.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٠١).

عبد الله بن محمد، الخطّابيّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن محمد بن حرب بن الخطّاب النّحويّ، أبو محمد النحويّ. يُعرَف بالخطّابيّ. من نحاة الكوفة. من مصنّفاته: «النحو الكبير»، وسمّاه «الحدود»، و«النّحو الصغير»، و«المكتّم» في النّحو، و«عمود النّحو»، و«فصوله»، وقد ترجم له السيوطي في بغية الوعاة في مكانين.

(الفهرست ص ١٠٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٥٤، ٦٢؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ٥٢٨).

عبد الله بن محمد، أبو عبد الرحمن اليزيدي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن محمد، أبو عبد الرحمن اليزيدي، المعروف بابن اليزيدي. وكان جدّه يحيى بن المبارك بن المغيرة منقطعاً إلى يزيد بن منصور، مؤدّباً لأولاده، فنسب إليه. واليزيديّون جماعة يحيى. وأولاده: محمد وإبراهيم وإسماعيل وعبد الله؛ برعوا في اللّغة العربيّة، ويعقوب وإسحاق، زاهدان تعلّما الحديث. كان عالماً بالنحو واللّغة. أخذ النحو عن الفرّاء وغيره. قال عنه ثعلب: ما رأيت في أصحاب الفرّاء أعلم من عبد الله بن محمد اليزيدي في القرآن خاصة. من مصنّفاته: «غريب القرآن»، و«الوقف والابتداء»، و«إقامة اللسان على صواب المنطق»، وكتاب النحو مختصر.

(الفهرست ص ٧٤ ـ ٧٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٣٤؛ ونزهة الألباء ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

عبد الله بن محمد اللغوي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن محمد بن رستم، أبو محمد، اللغويّ النحويّ. مستملي يعقوب بن السّكّيت. كان مذكوراً بالعلم والفضل، ثقة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٠؛ والفهرست ص ١١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٢٨).

عبد الله بن محمد، أبو بكر بن شقير النحوي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن محمد بن شقير، أبو بكر النحوي. من النحاة المشهورين الذي خلطوا بين المذهبين: البصري والكوفي. تصدّر لإقراء النحو، فأفاد خلقاً كثيراً. من مصنّفاته: مختصر في النحو، وكتاب «المقصور والممدود»، و«المذكّر والمؤنّث».

(الفهرست ص ١٢٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٣٥؛ وتلخيص أخبار النحويين واللغويين ص ٩٨).

عبد الله بن محمد، أبو القاسم بن الخوارزمي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن محمد بن علي، أبو القاسم الراقطائي. يعرف بابن الخوارزمي. قدم والده من خوارزم، وسكن راقطاً مكان ولادة أبي القاسم. طلب العلم وقرأ الأدب على أبيه وغيره. تصدّر بواسط لإقراء الأدب واللّغة، فأفاد خلقاً كثيراً بواسط، ثم قدم بغداد، وروى

بها شيئاً من تصانيفه وشعره. ثم رجع إلى بلده راقطاً، وبقي فيها إلى أن توفي.

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٦؛ وتلخيص أخبار النحويين واللغويين ص ٩٨).

عبد الله بن محمد

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن محمد بن عيسى، أبو محمد الأندلسي. يُعرف بابن الأَسْلَمِيّ. كان من العلماء بالنحو واللغة والعربيّة، يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يوماً. كان متحقّقاً بارعاً مع وقار ونزاهة. له كلام على أصول النّحو ومعرفة بالحديث ومشاركة في الفقه وكلام في الاعتقاد، وكان من أهل الحفظ والذّكاء. شرع في شرح كتاب «الواضح» للزبيدي، فبلغ فيه النصف، وتوفي دون أن يُتمَّه. ألّف «الإرشاد إلى إصابة الصواب»، و«تفقيه الطالبين».

(بغية الوعاة ٢/ ٥٩).

عبد الله بن محمد أبو القاسم عبد الله بن محمد الأزدي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن محمد، أبو القاسم الأزدي. كان عالماً بالنحو مشهوراً في زمانه، من أهل البصرة. من مصنّفاته: كتاب «المنطق».

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٦).

عبد الله بن محمد، أبو محمد الإيجيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن محمد، أبو محمد الإيجيّ. كان نحويًّا ماهراً. روى عن ابن دُرَيْد.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٢).

عبد الله بن محمد البغدادي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن محمد، أبو محمد البغدادي. كان مشهوراً بالنحو. يُعرَف بالأخفش. روى عن الأصمعي.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٢).

عبد الله بن محمد الأزديّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن محمد بن وداع، أبو عبد الله الأزدي. له معرفة باللغة والأدب. صحيح الخط، يرغب فيه الناس، ويتغالون في ثمنه نظراً لإتقانه. كان له دكّان ببغداد يورّق فيه، ويجتمع إليه عامة أهل الأدب، ويحصل فيه بينهم المحاضرات والمذاكرات.

(أنباه الرواة ٢/ ١٣٤؛ والفهرست ص ١٢٦).

عبد الله بن محمد، أبو محمد التوّزيّ

(... / ... ـ ٢٣٠ هـ/ ٨٤٤م)

عبد الله بن محمد بن هارون، أبو محمد التوّزي. مولى قريش. كان يدعى بالقرشيّ. من أكابر أئمّة اللّغة. قرأ على أبي عمر الجرمي كتاب سيبويه. تتلمذ على أبي عبيدة والأصمعي. كان أعلم من الرّياشي والمازني، وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة. وكان شاعراً مشهوراً لم يُرَ أعلم منه بالشعر في زمانه. تزوّج التوزي من أمّ أبي ذكوان النحويّ. فكان أبو ذكوان إذا قيل له: ما قرابتك من التوزي؟ يقول: كان أبا إخوتي. من تصانيفه:

«الأمثال»، و«الأضداد»، و«الخيل وأسنانها وعيوبها وإضمارها ومَنْ نُسب إلى فرسه وسبْقها»، و«فعلت وأفعلت»، و«النوادر». توفي سنة ٢٣٠ هـ، وقيل: سنة ٢٣٣ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٢٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦١؛ وأخبار النحويين البصريين ص ٨٥؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ٧٢؛ والمدارس النحوية ص ١٢٢).

عبد الله بن محمد، أبو عبد الرحمن النيسابوري

(... / ... ـ ٢٣٦ هـ/ ٨٥٠م)

عبد الله بن محمد بن هانىء، أبو عبد الرحمن النيسابوري. روى عن أبي زيد الأنصاري كتاب «النوادر» وأشعار العرب. كان يقول: أنفق أبي على الأخفش اثني عشر ألف دينار. كان جمّاعة للكتب، بصيراً بالنحو، عارفاً بعلم الأدب. أخذ عن الأخفش. قدم بغداد، وحدّث بها وكان ثقة. كان قد أعدّ لطلّابه داراً ينزلهم فيها ويعطيهم ما يحتاجون إليه من الورق، ويوسع النفقة عليهم. جمع من الكتب عدداً وافراً. بيعت كتبه بأربعمئة ألف درهم. له كتاب كبير يزيد على ألفيْ صفحة في نوادر العرب وغرائب لفظها وفي المعاني والأمثال.

(تاريخ بغداد ١٠/ ٧٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦١؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٢٧).

عبد الله بن محمد، ابن أبي دُلَيْم القُرْطبيّ

(... / ... ـ ٢٦١ هـ/ ٨٧٥م)

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي دُلَيْم القرطبي. كان لغويًّا نحويًّا، بصيراً بالإعراب، نبيلاً في الحديث. ولي قضاء إلبيرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٧؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٧١).

عبد الله بن محمد الناشي الكبير

(... / ... ـ ٢٩٣ هـ/ ٩٠٥م)

عبد الله بن محمد، أبو العباس، المعروف بابن شرشير الناشي الكبير (لقب غلب عليه). كان نحويًّا بارعاً، وشاعراً، وعروضيًّا ماهراً، متكلّماً. أصله من الأنبار. أقام ببغداد مدّة طويلة، ثم خرج إلى مصر، وأقام بها، وبقي فيها إلى آخر عمره. كان متبحرًّا بعلوم عدّة. عَلِم النحو وأحكامه ونظر في علله وهو متكلّم، فتبيّن له بقوّة علم الكلام نقض أصوله، فنقضها وصنّف فيها، وكذلك العروض أدخل على قواعده شبهاً ناقضة لها، ومثّله بأمثلة غير أمثلة الخليل؛ ممّا يدلّ على حذفه وقوّة فطنته وكذلك فعل بالكتب المنطقيّة. له شعر كثير، وقصيدة في فنون العلم على رويّ واحد تبلغ أربعة آلاف بيت. وله أشعار كثيرة في جوارح الصّيد وآلاته وما يتعلّق بها كأنه كان صاحب صيد. له مصنفات عدّة. ينسبه ابن خلكان إلى الأنبار فيقول: هذه النسبة إلى الأنبار وهي مدينة قديمة على الفرات، والأنبار: جمع مفرده نِبْر. والأنبار: أهراء الطعام. كان الملوك الأكاسرة يخزنون الطعام بها.

(إنباه الرواة ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ٩٢ ـ ٩٣؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٩١ ـ ٩٣؛ وشذرات الذهب ٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥؛ والنجوم الزاهرة ٣/ ١٥٨ ـ ١٥٩؛ والأعلام ٤/ ١١٨).

عبد الله بن محمد

(. . . / . . . ـ بعد ٣٠٠ هـ/ ٩١٢م)

عبد الله بن محمد بن إبراهيم الثقفي. من أهل قرطبة. كان عالماً باللغة والشعر، متفنناً بالعلوم، فقيهاً شاعراً، حافظاً للمسائل، متقدّماً فيها.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٣؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٥٩).

عبد الله بن محمد، ابن بدرون الجزيري

(. . . / . . . ـ ٣٠١ هـ/ ٩١٣م)

عبد الله بن محمد بن بدرون الجزيري. كان عالماً بالنحو واللغة والإعراب، من أهل الزّهد والانقطاع عن الناس. لقي محمد بن سَحْنون وجماعة من أصحاب ابن وهب.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٦؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٥٨).

عبد الله بن محمد، أبو محمد المكفوف النحوي

(. . . / . . . ـ ٣٠٨ هـ/ ٩٢٠م)

عبد الله بن محمد (وقيل: ابن محمود) النحوي القيرواني، أبو محمد المكفوف. كان عالماً بالعربيّة والغريب وتفسير أيام العرب وأخبارها. كانت الرحلة إليه من جميع إفريقية؛ لأنه كان أعلم خلق الله بالنحو واللغة والشعر والأخبار. له كتب كثيرة أملاها في اللغة والغريب والعربيّة. وله كتاب في «العروض» يفضّله أهل العلم على سائر الكتب المؤلفة فيه. كان أبو محمد المكفوف من مدينة «سُرْت». وله أشعار فصيحة وأراجيز غريبة، وكتاب في «شرح صفة أبي زُبَيْد الطّائي للأسد» جوّد فيه وحسّنه.

(إنباه الرواة ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٢).

عبد الله بن محمد، أبو الحسين الخرّاز النحوي

(. . . / . . . ـ ٣٢٥ هـ/ ٩٣٦م)

عبد الله بن محمد بن سفيان، أبو الحسين الخرّاز ـ ويسميه القفطي الخزاز ـ النحوي. كان نحويًّا ماهراً، أخذ النحو عن المبرّد وثعلب، ثقة بارعاً في علوم القرآن. كان صاحب إسماعيل القاضي وورّاقه. قرأ على المبرِّد «كتاب سيبويه». وله مصنّفات في علوم القرآن عظيمة الفائدة، منها: «معاني القرآن». ومن مصنّفاته النحوية: «المقصور والممدود»، و«المذكّر والمؤنّث»، و«المختصر» في النحو، و«علم اللغة ومنظومها»، و«أخبار أعيان الحلم»، و«السّراري الذهبيّات والمسكيّات»، و«أعياد النفوس في ذكر المعلم»، و«رمضان وما قيل فيه». كان أبو الحسين معلماً في دار أبي الحسن علي بن عيسى، وكان من النحويين الذين خلطوا المذهبيْن.

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٥٥؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ١٢٣؛ والفهرست ص ١٢٢؛ والأعلام ٤/ ١١٩).

عبد الله بن محمد، ابن الترمكيّ

(. . . / . . . ـ ٣٦٤ هـ/ ٩٧٤م)

عبد الله بن محمد بن سعيد، المعروف بابن الترمكي. كان بصيراً بالعربيّة، سمع من

محمد بن عمر بن لبابة وأحمد بن خالد.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٥).

عبد الله بن محمد بن أبي الجوع

(... / ... ـ ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م)

عبد الله بن محمد بن أبي الجوع. كان عالماً بالنحو واللّغة والأدب والبلاغة والشعر، أدرك المتنبي. كان جيّد الخطّ، دقيق الضّبط، ورّاقاً من أهل مصر. ومات بها.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٤).

عبد الله بن محمد البخاري

(... / ... ـ ٣٩٨ هـ/ ١٠٠٧م)

عبد الله بن محمد، أبو محمد البخاري. نزيل بغداد. كان عارفاً بالنحو والأدب، فصيحاً فقيهاً، من أفقه الناس في عصره على مذهب الشافعي، حسن المحاضرة، حاضر البديهة، يقول الشعر المطبوع من غير تكلّف. ويكتب الكتب الطويلة من غير رويّة. بليغ العبارة يعمل الخطب الطويلة.

(شذرات الذهب ٣/ ١٥٢؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ١٣٩ ـ ١٤٠؛ ومعجم البلدان ٢/ ٤٣).

عبد الله بن محمد، أبو الحسن الطُّلَيْطليّ

(... / ... ـ نحو ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م)

عبد الله بن محمد بن نصر، أبو الحسن الطليطليّ. من أهل طليطلة، لكنه نزل قرطبة. كان نحويًّا ماهراً محدّثاً حافظاً. صنّف «الرّدّ على ابن مسرّة». مات بقرطبة سنة ٤٠٠ هـ، أو قبلها بسنة.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٠).

عبد الله بن محمد، ابن ناقيا البندار

(٤١٠ هـ/ ١٠٢٠م ـ ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢م)

عبد الله بن محمد بن الحسين بن داود بن ناقيا، ويسمّى عبد الباقي، أبو القاسم. ويقال له: البندار. كان لغويًّا شاعراً مترسّلاً. من أهل بغداد، من أهل الحريم الطاهري يسكن شارع التوفيق من درب العوج. له في العربيّة يد باسطة. رقيق الشعر جواد الخاطر والطبع، ولشعره ديوان كبير. ينسب إلى التَّعطيل وذهاب مذهب الأوائل، وصنّف في ذلك مقالة، وكان كثير المجون. روى شيئاً من الحديث عن بعض مشايخ زمانه. مات ابن ناقيا يوم الأحد سنة ٤٨٥ هـ، ودُفن بباب الشام.

له مصنّفات مفيدة، منها: مجموع سماه «مُلح الممالحة»، ومنها: «الجُمان في تشبيهات القرآن»، وله مقامات أدبيّة مشهورة. واختصر «الأغاني» في مجلّد واحد. وشرح كتاب «الفصيح». وله ديوان شعر كبير، وديوان رسائل.

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٣ ـ وكرّر في ٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٩٨ ـ ٩٩؛ والأعلام ٤/ ١٢٢؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ٤٧٢).

عبد الله بن محمد، أبو بكر الطُّرَيْثيثي

(... / ... ـ ٥٠٣ هـ/ ١١٠٩م)

عبد الله بن محمد بن طاهر، أبو بكر القاضي الطُّرَيثيثي. كان عالماً باللغة والأدب والنحو. طاف البلاد، وأتى العراق، فاستُقبل بالحفاوة والإكرام والاحترام. صنّف كتاباً سمّاه «الموازنة بين أبي طاهر وطاهر» مدح فيه أبا

طاهر الخُوارزمي، وذمَّ طاهراً الطُّريثيثيّ. وهو كتاب فيه فوائد جمّة من المنثور والمنظوم والحكايات المفيدة وأحوال الناس وفيه قطعة جيّدة من شعره.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٣٠).

عبد الله بن محمد، أبو محمد البكريّ الشَّنْتَرينيّ

(... / ... ـ ٥١٧ هـ/ ١١٢٣م)

عبد الله بن محمد بن سارة (وقيل: صارة) أبو محمد البكريّ الشّنتريني. كان لغويًّا بارعاً، شاعراً مطبوعاً، حسن الخطّ، قليل الحظّ، نسخ الكثير، ونال عليه أجرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٧؛ والأعلام ٤/ ١٢٢).

عبد الله بن محمّد، ابن السِّيد البَطَلْيَوْسي

(٤٤٤ هـ/ ١٠٥٢م ـ ٥٢١ هـ/ ١١٢٧م)

عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد البَطَلْيَوْسي. من العلماء باللغة والأدب. كان عالماً باللغات والآداب متبحرًا في معرفتها وإتقانها. سكن مدينة بَلَنْسِية، وبقي فيها إلى أن مات. كان الناس يجتمعون إليه ويقرؤون عليه ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيّد التّفهيم ثقة حافظاً ضابطاً. ألّف كتباً نافعة، منها: «المثلَّث» في مجلّدين أتى فيه بالعجائب، ودلّ على اطلاع عظيم، كمثلث قطرب، إلّا أنّ «مثلث» قطرب في كرَّاسة واحدة واستعمل فيها الضّرورة وما لا يجوز وغلط في بعضها. وله كتاب «الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب» لابن قتيبة، و«شرح سقط الزّند» لأبي العلاء، شرْحٌ أحسن من شرح أبي العلاء صاحب الديوان. جعله في جزأين، رتب الحروف بحسب الاصطلاح المغربي يبدأ الأول من «الهمزة» إلى «الميم»، والثاني من «الميم» إلى آخر الحروف. وله كتاب في الحروف الخمسة وهي السّين والصّاد والضّاد والظّاء والذّال. جمع فيه كل غريب. وله كتاب «الحلل في شرح أبيات الجُمل»، و«الحلل في أغاليط الجُمل»، و«شرح الموطأ»، و«الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم»، و«الحدائق» في أصول الدين. قيل: إنّه لم يخرج من المغرب. وكل شيء تكلّم فيه ففي غاية الجودة. وله نظم حسن.

(شذرات الذهب ٤/ ٦٤ ـ ٦٥؛ والوافي بالوفيات ١٧/ ٥٦٨ ـ ٥٧٩؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٢١٢؛ والأعلام ٤/ ١٢٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٤١ ـ ١٤٣؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٩٦ ـ ٩٨؛ وابن السيد البطليوسي العالم اللغوي. خالد محسن إسماعيل. جامعة بغداد، ١٩٧٥م؛ وابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة. يعقوب يوسف الفلاحي. جامعة عين شمس، ١٩٧٥ م؛ والرضي الأسترابادي: عالم النحو واللغة. أميّة علي توفيق. كليّة التربية للبنات، الرياضي، ١٣٩٨ هـ؛ وأبو محمد بن السيد البطليوسي النحوي الشاعر. صاحب جعفر أبو جناح. جامعة البصرة).

عبد الله بن محمد، أبو محمد المغربي الأشيري

(... / ... ـ ٥٦١ هـ/ ١١٦٥م)

عبد الله بن محمد بن عبد الله، أبو محمد الأشيري، أصله من أشيرزيري من برّ العدوة.

كان يخدم في بعض الأمور بدولة عبد المؤمن بن علي، فحصل له أمر خشي عاقبته، فخرج منهزماً مع أهله وكتبه وما أمكنه حمله قاصداً الشام. فخرج إلى اللاذقيّة وبها الفرنج، ثم وصل إلى حلب، وأقام عند العلاء محمود الغزنوي المدرّس بمدرسة الحلاويين ظاهر باب الجامع، فسمع منه الفوائد المغربيّة. حجّ وزار المدينة وقبر الرسول ﷺ، وترك أهله هناك ورجع إلى الشام. مرض وهو في حمص ومات، فدفن بظاهر سور حمص، وقيل: دفن بقبر إلياس في البقاع، موضع قريب من دمشق. صنّف يحيى بن هبيرة ـ الوزير ـ كتاب «الإفصاح»، وطلب فقيهاً مالكيًّا، فدلّوه على الأشيري، فطلبه من نور الدين بن زنكي، فسيّره إليه وأكرمه، وأكرم أهله بعد وفاته، وسيّر لهم نفقة وخيَّرهم في المقام بالمدينة أو الحضور إلى الشام. فحضروا مع ولده محمد وباعوا كتبه لقضاء دين. وخدم ولدُه جنديًّا مع الأمير عز الدين بن جُرديك، ومات في خدمته. عُدّ الأشيري من اللّغويين؛ لأنّه صنّف كتاباً هذّب فيه «الاشتقاق»، وعُدّ من النحويين والمحدّثين؛ لأنّه كان عالماً بالنحو واللغة والحديث وطرقه والنسب. وقيل: قبره ظاهر في بعلبك.

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٧ ـ ١٤١؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٩٨؛ ومرآة الجنان ٣/ ٣٤٧؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٣٧٢).

عبد الله بن محمد، أبو المعالي العَتابي

(. . . / . . . ـ ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م)

عبد الله بن محمد بن زبرج، أبو المعالي. كان عالماً بالنحو. يقوم بتدريس الناس في بيوتهم. كان عسرَ الرواية، مبغضاً لأهل الشأن. لم تكن سيرته مرضية.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٥).

عبد الله بن محمد، أبو محمد بن هبة الله

(٥٣٤ هـ/ ١١٤٠م ـ ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م)

عبد الله بن محمد بن هبة الله، أبو محمد الشهراباني. كان عالماً بالنحو واللغة والعربيّة. سمع الحديث من بعض مشايخ زمانه. كان من بيت عدالة وقضاء وأدب. مرض في بغداد، فحُمل مريضاً إلى بلده شهرابان، فمات قبل الوصول إليها بموضع يُعرَف بالحصن. فحُمل ميتاً ودُفن بشهرابان.

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٥٩).

عبد الله بن محمد أبو محمد القسنطينيّ

(. . . / . . . ـ بعد ٦١٠ هـ/ ١٢١٣م)

عبد الله بن محمد بن عبد الغفار، أبو محمد، بليغ الدين القسنطينيّ. كان نحويًّا ماهراً، مقرئاً بارعاً، فاضلاً شاعراً مطبوعاً. له قصيدة خاليّة (قافيتها تلتزم كلمة خال).

(بغية الوعاة ٢/ ٥٨).

عبد الله بن محمد أبو محمد بن سعدون الأزديّ

(. . . / . . . ـ ٦٢٢ هـ/ ١٢٢٦م)

عبد الله محمد بن عبد العزيز، أبو محمد بن

سعدون الأزديّ البلنسيّ. كان لغويًا ماهراً. أخذ العربية عن الأستاذ عبدون، ومهر في فنون العربيّة. أجاز له في الإسكندرية أبو طاهر بن عوف. كان حسن الخطّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٨).

عبد الله بن محمد، أبو محمد البَلَنْسِيّ

(... / ... ـ قبل ٦٣٥ هـ/ ١٢٣٧م)

عبد الله بن محمد بن مطروح، أبو محمد البلنسيّ. كان نحويًا، أديباً ماهراً، فقيهاً مشاركاً في العلوم. تصدّر في بلنسية لإقراء النحو والفقه. مات قبل استيلاء العدوّ على بلنسية، أي: قبل ٦٣٥ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٠).

عبد الله بن محمد، أبو محمد النكزاويّ

(٦١٤ هـ/ ١٢١٧م ـ ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤م)

عبد الله بن محمد بن عبد الله، أبو محمد، القاضي الإمام معين الدين النكزاوي. كان عالماً بالنحو، مقرئاً فاضلاً. قرأ بالإسكندرية ـ مسقط رأسه ـ القراءات على ابن عيسى. واشتهر بهذه القراءات وصنّف بها. مات فجأة بالإسكندريّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٨؛ والأعلام ٤/ ١٢٥).

عبد الله بن محمد، أبو محمد الأندلسي النحويّ

(٦٠٣ هـ/ ١٢٠٦م ـ ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢م)

عبد الله بن محمد بن هارون، أبو محمد المالكيّ الأندلسيّ. نزيل تونس. كان عالماً بالنحو والقراءة. أخذ النحو عن الدّبّاج والشّلوبين، وقرأ القرآن على جدّه لأمه محمد بن قادم المعافري، ولازم خال أمّه عصام بن خلصة. كان من بيت علم وجلالة. برع في النحو واللغة والتاريخ والأدب، كما برع في النظم والنثر. كان شديد التشيُّع. اختلط قبل موته. انفرد بعلوّ إسناد الأحاديث النبويّة. روى عنه أبو حيّان وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٠ ـ ٦١).

عبد الله بن محمد، أبو محمد السَّكْسَكِيّ

(... / ... ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٢م)

عبد الله بن محمد بن عمر، أبو محمد السكسكيّ. كان متقناً للعلوم، عالماً بالنحو واللغة، عارفاً بالحديث والفقه والتفسير والتصوّف، ورعاً زاهداً، صوفيًا صالحاً، له كرامات. سهل الأخلاق. تصدَّر لتدريس الطلبة النحو واللغة والتفسير والحديث. كان عظيم الصبر على طلبته، كثير الحجّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٩).

عبد الله بن محمد، النُّقْره كار

(٧٠٦ هـ/ ١٣٠٦م ـ ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤م)

عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني، جمال الدين النيسابوري. ينعت بالشريف ويُعرَف بالنّقره كار. كان عالماً بالعربيّة وأصول الفقه، حنفيّ المذهب. ولي تدريس الأسدية بحلب وغيرها، وأقام بدمشق مدّة، ثم بالقاهرة مدّة، وولي مشيخة بعض الخوانق. وكان يتشيَّع. له مؤلّفات كثيرة، منها: «شرح المنار» في الأصول، و«شرح التّسهيل» في النحو، و«شرح الشافية» في التصريف، ألّفه للأمير

الجامي، و«شرح لبّ اللباب» في النحو، و«شرح التلخيص» في البلاغة ألّفه للأمير منكلي بغا، و«شرح التنقيح» لصدر الشريعة في أصول الفقه.

(الدُّرَر الكامنة ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٥٤؛ والأعلام ٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

عبد الله بن محمد، ابن الأثير النحوي

(٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨م ـ ٧٧٨ هـ/ ١٣٧٦م)

عبد الله بن محمد بن إسماعيل، الجمال بن الكمال، ابن الأثير. من أهل حلب. انتقل إلى مصر، فانقطع للعبادة بالقاهرة. كان عالماً باللغة العربيّة، حدّث بالصّحيح. ولي كتابة السرّ بدمشق. مات بالقاهرة سنة ٧٧٨ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٥٤).

عبد الله بن محمد، جمال الدين النحوي

(. . ./ . . . ـ ٨٢٦ هـ/ ١٤٢٣م)

عبد الله بن محمد، جمال الدين القرافي. كان نحويًا وماهراً بالعربيّة. أخذ النحو والعربيّة عن أبي الحسن الأندلسي، وعمل في النحو مقدّمة لطيفة. تصدّر لإقراء النحو بالقاهرة، فانتفع منه خلق كثير.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٢).

عبد الله بن محمد الحسيني

(نحو ٩٥٧ هـ/ ١٥٥٠م ـ ١٠٢٧ هـ/ ١٦١٨م)

عبد الله بن محمد بن عبد الله الحسيني. من العلماء باللغة والبيان. أصله من المغرب. ولد بدمنهور، وسكن القاهرة، وتوفي بها سنة ١٠٢٧ هـ عن سبعين عاماً، فتكون سنة ولادته نحو ٩٥٧ هـ. من مؤلفاته: «رشف الضّرب» اختصر به لسان العرب ولم يتمّه، و«شرح عقود الجمان» للسيوطي في المعاني والبيان، و«حاشية على حاشية الدماميني على المغني»، وله شعر.

(الأعلام ٤/ ١٢٩).

عبد الله بن مخلَد

(. . ./ . . . ـ ٢٦٠ هـ/ ٨٧٣م)

عبد الله بن مخلَد بن خالد، أبو محمد التّميميّ النيسابوري. كان عالماً بالنحو، ولقّب: النحوي. سمع الحديث على مكّيّ بن إبراهيم وعليّ بن الحسين بن شقيق وعبدان بن حفص بن عبد الرحمن وغيرهم بخراسان. كان مسكنه بباب فراشة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٤٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٣).

أبو عبد الله المذحجي

= محمد بن أحمد بن علي (٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩م ـ ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٤م).

أبو عبد الله المرادي

= محمد بن الحسن بن علي (٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢م ـ ٦٦٩ هـ/ ١٢٧١م).

أبو عبد الله المُرّيّ

= محمد بن محمد بن جعفر (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

عبد الله بن مسلم، ابن قتيبة

(٢١٣ هـ/ ٨٢٨م ـ ٢٧٦ هـ/ ٨٨٩م)

عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد

الكوفي. مولده بالكوفة لقّب الدّينَوَريّ؛ لأنه كان قاضي مدينة دينَوَر. كان ابن قتيبة يغلو في البصريين إلّا أنه خلط المذهبيْن، وحكى في كتبه عن الكوفيين. وكان صادقاً فيما يرويه، عالماً باللغة والنحو والأدب وغريب القرآن ومعانيه، والشعر، والفقه، كثير التصنيف والتأليف. أقرأ كتبه ببغداد إلى حين وفاته. ولد ببغداد وقيل بالكوفة وأقام بالدّينَوَر. كانت وفاته فجأة، صاح صيحة سُمعت من بُعد، ثم أغمي عليه ومات. وقيل: أكل هريسة فأصابته حرارة، ثم صاح صيحة شديدة، ثم أغمي عليه إلى وقت الظهر، ثم اضطرب ساعة، ثم هدأ، فما زال يتشهّد إلى وقت السحر ثم مات.

من تصانيفه: «إعراب القرآن»، و«معاني القرآن»، و«غريب القرآن»، و«مختلف الحديث»، و«جامع النحو»، و«الخيل»، و«ديوان الكتّاب»، و«خلق الإنسان»، و«دلائل النبوّة»، و«الأنواء»، و«مشكل القرآن»، و«غريب الحديث»، و«إصلاح غلط أبي عبيد»، و«جامع النحو الصغير»، و«المسائل والأجوبة»، و«القلم»، و«الجوابات الحاضرة»، و«الشعر والشعراء»، و«الردّ على القائل بخلق القرآن»، و«معاني الشعر الكبير».

(الفهرست ص ١١٥ ـ ١١٦؛ وشذرات الذهب ٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠؛ والبداية والنهاية ١١/ ٥١؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٢ ـ ٤٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٦٣ ـ ٦٤؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ١٧٠ ـ ١٧١؛ وطبقات النحويين والبصريين ص ١٢٩؛ ومرآة الجنان ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢؛ والمزهر ٢/ ٤٠٩؛ والنجوم الزاهرة ٣/ ٧٥ ـ ٧٦؛ والأعلام ٤/ ١٣٧؛ «وابن قتيبة والتوجيه اللغوي للكتاب». محمد خلف الله أحمد. مجلة البحوث والمحاضرات، مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين، بغداد، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥م).

عبد الله بن مسلم

(.../... ـ ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥م)

عبد الله بن مسلم بن عبد الله، أبو محمد القيرواني. كان له معرفة بالنحو واللغة، قدم بغداد وأقام بها. تصدّر لتدريس العربيّة بالنظاميّة. كان من أهل الدّين والتّقى والورع. حدّث عن أبي العباس بن يعيش، وروى عنه أبو منصور الجواليقي.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٤٧).

أبو عبد الله المعافري

= محمد بن أحمد بن محمد (٥٩١ هـ/ ١١٩٤م ـ .../...).

أبو عبد الله المغربي

= محمد بن قاسم بن منداس (.../... ـ ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥م).

أبو عبد الله المفجّع

= محمد بن أحمد بن عبد الله (.../... ـ .../...).

أبو عبد الله المكفوف

= عافي بن سعيد (.../... ـ .../...).

عبد الله بن مهران، أبو بكر النحوي

(.../... ـ بعد ٢٩٧ هـ/ ٩٠٩م)

عبد الله بن مهران بن الحسن، أبو بكر

النحوي. كان عالماً بالنحو، سمع من أهل بغداد وشيوخها. ثقة. كان ضريراً يسكن سويقة نصر ببغداد.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٠؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

أبو عبد الله المَيْبُذي

= محمد بن أحمد بن الحسين (.../... ـ ٤٩١ هـ/١٠٩٨م).

عبد الله بن ميخائيل البستاني

(١٢٧١ هـ/ ١٨٥٤م ـ ١٣٤٨ هـ/ ١٩٣٠م)

عبد الله بن ميخائيل بن ناصيف البستاني الماروني. كان لغويًّا ماهراً، غزير العلم بالأدب، من أعضاء المجمع، العلمي العربي. ولد في قرية الدّبيّة (في لبنان)، وتعلّم في المدرسة الوطنية ببيروت. وصرف حياته في تعليم العربيّة بمدرسَتَي الحكمة والبطريركيّة ببيروت، وتوفي فيها، ودُفن في دير القمر بلبنان. من مؤلفاته: «البستان»، معجم في اللّغة، أدخل فيه كثيراً من أسماء المكتشفات والمخترعات والدّخيل والمولد. انتقده الأب أنستاس الكرملي نقداً مريراً. وله: «فاكهة البستان» مختصر الكتاب الأول، وأربع روايات تمثيلية نثريّة، وخمس روايات شعريّة، وترجم عن الفرنسية «حكايات لافونتين» نظماً.

(الأعلام ٤/ ١٤١).

عبد الله بن نافع، أبو خَرْشَن

(.../... ـ .../...)

عبد الله بن نافع، أبو خَرْشَن. كان عالماً بالنحو واللّغة والعربيّة. أخذ عن جودي النحويّ. عُدّ في الطبقة الثانية من نحاة الأندلس.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٤).

أبو عبد الله النحويّ

= الحسين بن أحمد بن بَطّويْهِ (.../... ـ .../...).

= نصر بن صدقة (.../... ـ .../...).

عبد الله بن نصر، رشيد الدين القوصيّ

(٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٥ هـ/ ١٢٧٧م)

عبد الله بن نصر بن سعد، المعروف بالهزيع، المنعوت بالرّشيد. كان عالماً بالنحو. تصدّر لإقرائه مدّة. تولّى عدّة ولايات، وسمع الحديث وحدّث. كان إماماً في اللغة. سمع مِن أبي الحسن بن البنّاء. ولد بقوص ومات بمصر.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٥).

عبد الله بن هارون

(.../... ـ ٢٨٩ هـ/ ٩٠١م)

عبد الله بن هارون بن يحيى، أبو بكر النحوي النيسابوري. كان عالماً بالنحو. سمع على علماء بلده وشيوخها.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٠).

عبد الله بن هرثمة، أبو بكر بن ذكوان القرطبي

(.../... ـ ٣٧٠ هـ/ ٩٨١م)

عبد الله بن هرثمة بن ذكْوان، أبو بكر

القرطبي. كان عالماً بالنحو واللّغة والأدب، حافظاً للمشاهد والأيام، ذا مروءة وافرة. سمع قاسم بن أصبغ.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

أبو عبد الله الهمذانيّ

= محمد بن يحيى بن رضى (نحو ٦٤٠ هـ/ نحو ١٢٤٢م).

أبو عبد الله الوانوغيّ

= محمد بن أحمد بن عثمان (٧٥٩ هـ/ ١٣٥٧م ـ ٨١٩ هـ/ ١٤١٦م).

أبو عبد الله الورغمي

= محمد بن محمد بن عرفة (٧١٦ هـ/ ١٣١٦م ـ ٧٨٣ هـ/ ١٣٨١م).

ابن عبد الله اليابريّ

= عبد الله بن طلحة بن محمد (٥١٨ هـ/ ١١٢٤م).

عبد الله بن يحيى

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن يحيى بن إدريس الإلبيري. برع في النحو واللّغة والشعر والإعراب، ووصل فيها مبلغاً لم يحصله أحدٌ في عصره. له شعر مطبوع اخترع فيه شيئاً لم يكن معهوداً من قبل. وكان إلى جانب ذلك، ديّناً فاضلاً، خيّراً زاهداً متواضعاً. ولي بقرطبة الشرطة العليا ثم الوزارة، فزاد تواضعاً وإحكاماً.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٥).

عبد الله بن يحيى بن عبد الله

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن يحيى بن عبد الله. كان متفنِّناً بعلوم عدّة، والأغلب عليه كونه عالماً باللغة والشعر. ولي الشُّرطة العليا، ففاق مَنْ سبقه عدْلاً وتقًى وورعاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٦).

عبد الله بن يحيى، أبو عبد الرحمن بن أبي محمد اليزيدي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الله بن يحيى بن المبارك، أبو عبد الرحمن العَدَوي، المعروف بابن اليزيدي. كان عالماً بالنحو، عارفاً باللغة، ماهراً في الأدب. أخذ عن الفرّاء وغيره. صنّف كتاباً في «غريب القرآن» في ستة مجلدات استشهد فيه على كل كلمة من القرآن بأبيات من الشعر، وصنّف أيضاً كتاباً في النّحو مختصراً، وكتاب «الوقف والابتداء»، وكتاب «إقامة اللسان على صواب المنطق». قال عنه أحمد بن يحيى النحوي: ما رأيت من أصحاب الفرّاء أعلمَ من عبد الله بن يحيى اليزيدي وخاصة في القرآن ومسائله.

(إنباه الرواة ٢/ ١٣٤؛ ويتكرر في ٢/ ١٥١؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ١٩٨ ـ ١٩٩؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ١/ ٤٦٣؛ والفهرست ص ٧٤ ـ ٧٥؛ ونزهة الألباء ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

عبد الله بن يحيى أبو محمد الحِضْرِميّ

(. . . / . . . ـ ٥٧٨ هـ/ ١١٨٣م)

عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن فتّوح، أبو محمد الحضرمي الداني، المعروف بعبدون، وبابن صاحب الصلاة. كان بارعاً بالنحو والعربيّة، مشاركاً في الفقه والشعر. تصدّر لقراءة النحو بشاطبة، وأخذ عنه أئمة. فيه تواضع وطيب أخلاق.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٥).

عبد الله بن يزيد، أبو محمد الغرناطيّ

(. . . / . . . ـ ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م)

عبد الله بن يزيد بن عبد الله، أبو محمد القلعيّ الغرناطيّ. كان عالماً بالنحو، عارفاً بالأدب، فقيهاً حافظاً للمسائل. روى عن ابن العربي وابن البادش، وروى عنه ابن حوط الله.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٨).

أبو عبد الله اليزيدي

= محمد بن يحيى بن المبارك (. . . / . . . ـ . . . / . . .).

عبد الله بن يس

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الله بن يس، أبو محمد النحوي التّميميّ. كان نحويًّا ماهراً، أديباً بارعاً. أخذ عن أبي منصور الجواليقي وابن الشجري ببغداد، وقدم دمشق، ثم خرج منها، ثم عاد إليها. وكان يكتب خطًّا حسناً، ويُذهّب المصاحف. رحل إلى بلاد العجم وقطن خوارزم، ونفق على صاحبها واغتنى منه مالاً. ومات هناك.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١).

عبد الله بن يوسف الجُوَيْنيّ

(. . . / . . . ـ ٤٣٨ هـ/ ١٠٤٦م)

عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيُّويَه الجُوَيْني. كان إماماً في النحو واللّغة والعربيّة والأصول والفقه والتفسير. قرأ الأدب على أبيه، ثم انتقل إلى نيسابور واشتغل بالفقه على أبي الطيب سهل بن محمد الصعلوكي، ثم رحل إلى مرو، وقصد القفال، فلازمه حتى برع عليه خلافاً ومذهباً، ثم عاد إلى نيسابور، وقعد للتدريس والفتوى. وكان مجتهداً في العبادة، ورعاً مهيباً، صاحب جد ووقار، لا يجري بين يديه إلا الجد. قيل: إنّ فيه من الكمال ما لو جاز أن يبعث اللَّهُ نبيًّا في عصره لما كان إلا هو. توفي بنيسابور. قال أبو صالح المؤذن: مرض الشيخ أبو محمد الجويني، وأوصاني أن أتولى تغسيله وتجهيزه. فلما توفي غسلته، فلما لففته في الكفن، رأيت يده اليمنى زهراء منيرة كلون القمر من غير سوء، فتحيّرت وقلت: هذه بركة فتاويه. من مصنّفاته: «التفسير الكبير» المشتمل على أنواع عشرة من العلوم، و«التبصرة» في الفقه، و«التذكرة»، و«مختصر المختصر»، و«الفرق والجمع»، و«السلسلة»، و«موقف الإمام والمأموم»، وغير ذلك من التعاليق. روى عنه ولده إمام الحرميْن.

(شذرات الذهب ٣/ ٢٦١ ـ ٢٦٢؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٧ ـ ٤٨؛ والأعلام ٤/ ١٤٦ ـ ١٤٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٥٢؛ والوافي

بالوفيات ١٧/ ١٨٢ ـ ١٨٤).

عبد الله بن يوسف، أبو محمد المغربيّ النحويّ

(٥٩٢ هـ/ ١١٩٦م ـ ٦٤٤ هـ/ ١٢٤٦م)

عبد الله بن يوسف بن زيدان، أبو محمد المغربيّ. كان نحويًّا أصوليًّا. تصدّر بمصر لإقراء النحو والأصول.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٨).

عبد الله بن هشام (ابن هشام)

(٧٠٨ هـ/ ١٣٠٩م ـ ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م)

عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، الشيخ جمال الدين الحنبليّ، النحويّ الفاضل العلّامة المشهور. سمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، وقرأ على التاج الفاكهاني، شرح الإشارة إلا الورقة الأخيرة. تفقّه للشافعيّ. حفظ مختصر الخرقيّ في أقل من أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين. أتقن العربيّة، ففاق الأقران بل الشيوخ. حدّث عن ابن جماعة بالشاطبية. تخرّج به جماعة من أهل مصر. اشتهر في حياته، وأقبل النّاس عليه. تصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدّقيقة، والاستدراكات العجيبة، والملكة التي كان يتمكّن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً. وكان متواضعاً دمثَ الخلق. قال ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه». كان كثيراً ما يخالف أبا حيان، وشديد الانحراف عنه. له مصنّفات كثيرة ذات فائدة كبيرة، منها: «مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، و«رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة» في أربع مجلدات، و«عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب» في مجلدين، و«التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل» في عدّة مجلدات، و«شرح التّسهيل»، و«شرح الشواهد الكبرى»، و«شرح الشواهد الصغرى»، و«القواعد الكبرى»، و«القواعد الصغرى»، و«شذور الذهب» وشرحه، و«قطر الندى» وشرحه، و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«شرح اللّمحة» لأبي حيان، و«شرح بانت سعاد»، و«التذكرة» في خمسة عشر مجلداً، و«المسائل السّفرية» في النحو، و«نزهة الطرف في علم الصرف»، و«موقد الأذهان في الألغاز النحوية»، و«الإعراب عن قواعد الإعراب»، وحواش على «الألفية»، و«التسهيل»، وغير ذلك.

(بغية الوعاة ٢/ ٦٨ ـ ٦٩؛ والأعلام ٤/ ١٤٧؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٩١ ـ ١٩٢؛ ومنهج جمال الدين ابن هشام في النحو. فضل ربه السيد الطحان. جامعة الإسكندرية، ١٩٦٨ م؛ وابن هشام الأنصاري وآثاره ومذهبه النحوي. علي فودة نيل. جامعة الرياض، الرياض، ١٩٨٠ م؛ «وابن هشام المصري ومنهجه». مجلة كلية آداب جامعة الكويت، عدد ٥ (سنة ١٩٧٤م)، ص ٩ ـ ٢٢؛ و«ابن هشام من خلال كتابه «أوضح المسالك». مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد الأول (سنة ١٣٩٠ هـ)، ص ٤٥ ـ ٥٠؛ و«ابن هشام أنحى من سيبويه». صالح الأشتر. مجلة مجمع اللغة

العربية، دمشق، مجلة ٤٠، ج ١ (سنة ١٩٦٥)، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٩؛ و«ابن هشام وكتابه مغني اللبيب». عبد الرحمن علي سليمان. نادي أبها الأدبي، أبها، ١٤٠٢ هـ. و(معه: النحو قانون اللغة وميزان تقويمها)؛ ومنهج ابن هشام اللخمي في الاستدلال بآراء سيبويه. عبد العزيز مطر كلية التربية، قطر، سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م).

عبد الباقي بن محمد، ابن بانيس النحوي

(... / ... ـ ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م)

عبد الباقي بن محمد بن بانيس. كان نحويًّا من طبقة القرّاء، متصدّراً للإفادة، عراقي. قرأ على الفارسي. صنّف «الدواة واشتقاقها»، وشرحَ حروف العطف. توفي سنة ٤٠٠ هـ، وقال السيوطي: مات سنة نيّف وتسعين وثلاثمئة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧١).

ابن عبد البرّ

= محمد بن عبد البرّ بن يحيى (٧٠٧ هـ/ ١٣٠٧م ـ ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م).

عبد الجبار بن عبد الله، أبو طالب المروانيّ القرطبيّ

(... / ... ـ ٥١٠ هـ/ ١١١٦م)

عبد الجبّار بن عبد الله بن أحمد، أبو طالب المروانيّ. كان عالماً باللغة، عارفاً بالعربيّة والأدب، شاعراً ذكيًّا، جمع تاريخاً حافلاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٢).

عبد الجبار بن عساكر، أبو طالب الجُذامي الإشبيليّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الجبّار بن عساكر بن عبد الجبّار، أبو طالب الجُذامي. كان نحويًّا متقناً ضابطاً. درس العربيّة. روى عن ابن أبي العالية.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٢).

عبد الجبار بن محمد، أبو طالب المعافريّ اللّغويّ

(... / ... ـ ٥٦٦ هـ/ ١١٧٠م)

عبد الجبّار بن محمد بن عليّ، أبو طالب المعافريّ. كان لغويًّا بارعاً. قدم مصر وأقرأ بها العربيّة، ثم رحل إلى بغداد، وتصدّر بها لإقراء العربيّة، فانتفع به جماعة. وهو شيخ ابن بَرّيّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٢).

عبد الجبار بن موسى، أبو محمّد الشّمَنْتاتي

(... / ... ـ بعد ٥٠٥ هـ/ ١١١١م)

عبد الجبّار بن موسى بن عُبيد الله، أبو محمد الجُذامي المرسيّ الشمنتاتي. كان نحويًّا حاذقاً، أديباً بارعاً، ديّناً فاضلاً، مقرئاً جواداً. تَصدّر للإقراء بمرسية. ناظره القاضي أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرّحيم، فقال: ناظرتُه في كتاب سيبويه، وكان من أهل الحذق والدّين. كان حيًّا سنة ٥٥٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٢).

أبو عبد الجليل البطليوسيّ

= مفرّج بن سلمة بن أحمد (... / ... ـ ٣٠٦ هـ/ ١٢٠٣م).

عبد الجليل بن محمد

(. . ./. . . ـ نحو ٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م).

عبد الجليل بن محمد بن عبد الجليل، أبو محمد الأنصاري القرطبيّ. كان إماماً في العربيّة، مبرّزاً في معرفتها، قرأها على السهيليّ وأبي سليمان السعديّ. تصدّر لإقراء القرآن والعربيّة بواديآش، ثم تحوّل إلى مرّاكش، وولي قضاء الجزيرة الخضراء ودكّالة. مات في حدود سنة ٦٠٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٣).

عبد الجليل بن فيروز الغزنوي

(. . ./. . . ـ . . ./. . .)

عبد الجليل بن فيروز بن الحسن. من أهل غزنة وأعيانها. كان نحويًّا بارعاً. صنّف في النحو عدّة كتب، منها: «الهداية» في النحو، و«لباب التصريف»، و«معاني الحروف»، و«مؤنس الإنسان ومذهب الأحزان».

(بغية الوعاة ٢/ ٧٣).

عبد الحق بن عطيّة الغرناطيّ

(٤٨١ هـ/ ١٠٨٨م ـ ٥٤٦ هـ/ ١١٥٢م)

عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم ـ وقيل عبد الرحمن ـ بن عطية الغرناطي، الإمام أبو محمد الحافظ. كان نحويًّا لغويًّا أديباً، شاعراً مطبوعاً، ضابطاً سَنيًّا فاضلاً، من بيت علم وجلالة، فقيهاً جليلاً، عارفاً بالأحكام والحديث والسِّير، متوقِّد الذهن، حسن الفهم. ولي قضاء المريّة، فحكم بالحق والعدل. توفي بلورقة سنة ٥٤١ هـ، وقيل: سنة ٥٤٢ هـ، وقيل: سنة ٥٤٦ هـ. وُصف بالبراعة في الأدب والنظم والشعر.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٣).

عبد الحق بن يوسف، أبو محمد الجيّاني

(. . ./. . . ـ نحو ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م)

عبد الحق بن يوسف بن تونارت، أبو محمد الصنهاجي العدويّ. رحل إلى جيّان (مدينة في إسبانيا)، وأخذ بها القراءات عن أبي عبد الله بن يربوع، ثم انتقل إلى إشبيلية، فأخذ القراءات بها عن أبي الحسن بن زرقون. قرأ العربيّة على الشّلوْبين وغيره، ورجع إلى عدوى، فأقرأ بها القرآن والعربيّة. كان أشد الناس تخليطاً في أسانيد القراءات، وأقلّهم معرفة بها مع الإقدام في ذلك على ما لا يحسن. مات بجيّان في عشر الأربعين وستمئة.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٤).

عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفش الأكبر

(. . ./. . . ـ ١٧٧ هـ/ ٧٩٣م)

عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب، الأخفش الأكبر. من أئمّة اللّغة والنّحو، ومن كبار العلماء بالعربيّة. له ألفاظ لغويّة انفرد بنقلها عن العرب. والأخافش المشهورون من النحاة ثلاثة، وعبد الحميد أكبرهم، والأوسط هو سعيد بن مسعدة الآخذ عن سيبويه، والأصغر علي بن سليمان. لقي الأعراب وأخذ عنهم. وهو أوّل من فسّر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، إنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. كان مولى قيس بن ثعلبة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه سيبويه والكسائي

ويونس بن حبيب وأبو عبيدة معمر بن المثنّى، وكان ديّناً ورعاً ثقة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٤؛ والأعلام ٣/ ٢٨٨؛ والدُّرر الكامنة ٢/ ٢٣٣).

عبد الخالق بن صالح

(نحو ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م ـ ٦١٤ هـ/ ١٢١٨م)

عبد الخالق بن صالح بن علي، أبو محمد المِسْكيّ ثم المصري. كان بارعاً في النحو واللغة والعربيّة، حسن الخطّ، كتب الكثير بخطّه. أفاد خلقاً كثيراً بالقاهرة باللغة والأدب. لازم ابن برّي مدّة؛ ومات بمصر، ودفن بسفح جبل المقطّم. كان من الأمويين من قبيلة قريش، وينتمي إلى مذهب محمد بن إدريس الشافعي.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٥).

عبد الدائم بن مرزوق اللغوي

(. . ./ . . . ـ بعد ٤٦٧ هـ/ ١٠٧٤م)

عبد الدائم بن مرزوق بن جبير، أبو القاسم، الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل. نحويّ قديم. نزل المريّة وكان قد روى كثيراً من كتب الأدب واللّغة. وكان قد رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ من علمائها في سنة ٤٢٦هـ، ولقي أبا العلاء المعرجي، وأخذ عنه شيئاً من الأدب، وروى عنه شيئاً من شعره «سقط الزند» في سنة ٤٢٣ هـ. كان حيًا في السنة ٤٦٧ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٥).

عبد الرؤوف بن وهب

= عبد الوهاب بن محمد (. . ./ . . . ـ ٣٢٨ هـ/ ٩٣٩م).

ابن عبد ربه

= أحمد بن محمد (٢٤٦ هـ/ ٨٦٠م ـ ٣٢٨هـ/ ٩٤٠م).

عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفضل العجليّ الرّازيّ

(. . ./ . . . ـ ٤٥٤ هـ/ ١٠٦٢م)

عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، أبو الفضل الرّازي العجليّ. كان نحويًّا ماهراً مقرئاً فاضلاً زاهداً، كثير التصنيف، عارفاً بالقراءات والأدب. مات بنيسابور. له شعر.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٥؛ والأعلام ٣/ ٢٩٤؛ وغاية النهاية ١/ ٣٦١).

عبد الرحمن بن أحمد بن المنذر

(. . ./ . . . ـ ٥٦٨ هـ/ ١١٧٢م)

عبد الرحمن بن أحمد بن المنذر. يعرَف بالأبخر. قاضي الإسكندرية. كان فاضلاً متفنّناً عالماً بالنحو والفقه والأدب والحديث وعلم الوِراقة.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٧).

عبد الرحمن بن أحمد، عضد الدين الإيجي

(بعد ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م ـ ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م)

عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل عضد الدين الإيجي، العلّامة الشافعيّ المشهور بالعضد. كان عالماً بالعربيّة والمعاني

والأصول، إماماً في المعقول. مشاركاً في الفنون، كريم النفس، كثير المال، كثير الإنعام على الطلبة. أخذ عن مشايخ عصره. ولي قضاء الممالك، وأنجب تلامذة عظاماً اشتهروا في الآفاق، منهم: الشيخ شمس الدين الكِرْماني، والتّفتازاني، والضّياء القِرْمِيّ. صنّف كتباً كثيرة، منها: «شرح مختصر ابن الحاجب»، و«المواقف» في علم الكلام، و«العقائد العضدية»، و«الرِّسالة العضديّة»، و«الفوائد الغياثيّة» في المعاني والبيان، و«أشرف التواريخ»، و«المدخل في علم المعاني والبيان والبديع»، جرت له محنة مع صاحب كرمان (مدينة في إيران) فحبسه بالقلعة فمات مسجوناً. قيل: إنّه كان يدمن الخمر ويتفلسف، فنفي لذلك.

(الدُّرر الكامنة ٢/ ٣٢٢؛ والأعلام ٣/ ٢٩٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٧٥ ـ ٧٦).

عبد الرحمن بن أحمد، ابن البغدادي
(٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢م ـ ٧٨١ هـ/ ١٣٧٩م)

عبد الرحمن بن أحمد بن علي، تقيّ الدين الواسطيّ، ابن البغدادي. انتقل إلى بغداد، ثم نزل القاهرة. كان غاية في النحو والعربيّة والشعر. أخذ النحو عن أبي حيّان. نظم «غاية الإحسان» وعرضها عليه، فأعجبته وقرّظها، و«شرح الشاطبية».

(بغية الوعاة ٢/ ٧٦؛ الدُّرر الكامنة ٢/ ٣٢٣؛ والأعلام ٣/ ٢٩٥).

عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجيّ
(... / ... ـ ٣٣٩ هـ/ ٩٥٠م)

عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النهاوندي، من أهل الصَّيْمَرَة. انتقل إلى بغداد، ولزم أبا إسحاق الزجّاج، فلقِّب بالزّجّاجيّ. وقرأ عليه النحو. وانتقل إلى الشام، فأقام مدة بحلب، ثم أقام بدمشق، وصنّف بها، وخرج مع ابن الحارث عامل الضّياع الإخشيدية، فمات بطبريّة في شهر رمضان سنة ٣٣٧ هـ، وقيل: في رجب سنة ٣٣٩ هـ، وقيل: في رمضان سنة ٣٤٠ هـ بدمشق. كان إماماً في علم النحو، صنّف فيه كتاباً هو «الجُمل الكبرى»، تعرّض له البطليوسيّ، وصنف فيه كتاباً سماه «الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجُمل»، وقد نكت ابن باب شاذ في شرحه نكتاً في الرّد عليه. وقيل: الكتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع، وقد روي أنّ الزجاجي صنّف كتابه «الجُمل» في مكة، وكان إذا فرغ من باب، طاف به أسبوعاً، ودعا الله أن يغفر له وأن ينفع به قارئه، وظلّ هذا الكتاب كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس بـ «اللّمع» لابن جني، و«الإيضاح» لأبي علي الفارسي. وله أيضاً كتاب «الإيضاح في النحو»، و«شرح خطبة أدب الكاتب»، و«المخترع» في القوافي، و«الكافي» في النحو، وكتاب «اللّامات»، و«شرح كتاب الألف واللام» للمازني في النحو. وله أمالٍ حسنة جامعة لفنون الأدب من النحو واللّغة والأشعار والأخبار. شرح الزجّاجي كتاب «جامع النطق» الذي ألّفه محمد بن يحيى بن أبي عباد للمعتضد، فاستحسنه المعتضد.

(إنباه الرواة ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١؛ وشذرات الذهب ٢/ ٣٥٧؛ والوافي بالوفيات ١٨/ ١١٢ ـ ١١٣؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦؛ وبغية

الوعاة ٢/ ٧٧؛ والبداية والنهاية ١١/ ٢٣٩؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩؛ والزجاجي ومذهبه في اللغة والنحو مع تحقيق كتابه «اشتقاق أسماء الله». عبد الحسين علك المبارك. جامعة عين شمس، ١٩٧٢م؛ وأخبار أبي القاسم الزجاجي. عبد الحسين المبارك. وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٨٠م؛ «والزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه «الإيضاح». مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٣٤، ج٢، سنة ١٩٥٩م، ص ٢٥٦ - ٢٧٢، وج ٣، ص ٤٣١ - ٤٦١، وج ٤، ص ٦٠٢ - ٦١٧؛ ومجلد ٣٥، سنة ١٩٦٠، ج ١، ص ٦١ - ٧٨، وج ٢، ص ٢٣٤ - ٢٤٤).

عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو عيسى الخشاب

(. . . / . . . - ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦م)

عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد الله، أبو عيسى الخولاني المصريّ الخشاب. كان نحويًّا عروضيًّا، شاعراً أديباً فاضلاً. تصدّر بمصر للإفادة في النحو واللغة والأدب.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٥٨؛ والوافي بالوفيات ١٨/ ١٢٠).

عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو القاسم بن الحداد التونسيّ

(. . . / . . . - نحو ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م)

عبد الرحمن بن إسماعيل الأزدي أبو القاسم بن الحداد التونسيّ. كان عالماً بالنحو والعربيّة. رحل إلى مكة، فلقي بها أبا حفص الميانشيّ، ثم إلى مصر فلقي بها أبا القاسم بن فيّره الشاطبيّ، ثم إلى الإسكندريّة فلقي بها أبا الطاهر بن عوف، وسمع منهم. سكن إشبيلية زمناً، وتصدّر لإقراء العربيّة بها. مات بمرّاكش في حدود الأربعين وستمئة وقد عُمِّر.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٨).

عبد الرحمن بن إسماعيل، شهاب الدين الدمشقي

(٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢م - ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦م)

عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم. الإمام ذو الفنون شهاب الدّين الدمشقي الشافعيّ. كان بارعاً بالعربيّة والنحو. وليَ مشيخة دار الحديث الأشرفيّة، وتصدّر لإقراء النحو بالتربة الأشرفيّة. كان متواضعاً. أتقن الفقه، ودرّس وأفتى، واعتنى بالحديث. سمع بالإسكندرية من عيسى بن عبد العزيز وغيره. قرأ القراءات على العالم السخّاوي. له مصنّفات كثيرة، منها: «مقدّمة في النحو»، و«البسملة»، و«مفردات القرّاء»، و«الباعث على إنكار الحوادث»، و«مختصر تاريخ ابن عساكر»، و«نظم المفصّل» للزمخشري وغير ذلك.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٧ - ٧٨؛ والأعلام ٣/ ٢٩٩).

عبد الرحمن بن أسيد، أبو زيد الهمذاني الغرناطي

(. . . / . . . - . . . / . . .)

عبد الرحمن بن أسيد، أبو زيد الهمذاني الغرناطيّ. كان عالماً بالنحو، عارفاً بضروب الآداب واللّغات، ذاكراً لأيّام العرب، عارفاً برجالها، بارعاً بالكتابة. كان يكتب الرسائل بدون نقط.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٩).

أبو عبد الرحمن الأصبهانيّ

= قتيبة بن مهران الأزاذانيّ (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

عبد الرحمن بن أيوب، أبو القاسم الأنصاري

(نحو ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م ـ ٥٨١ هـ/ ١١٨٥م)

عبد الرحمن بن أيّوب بن تمّام، أبو القاسم الأنصاري المالقي. كان من النحويين المشهورين، لغويًا حافظاً، حسن المشاركة في الفقه والحديث. أجاز لابنَيْ حَوْط الله. روى عنه شُرَيْح وأبو الحسن بن الشريك وابن عطيّة وغيرهم. استوطن دانية مدّة، وتصدّر بها لإقراء العربيّة واللّغة والأدب، ثم عاد إلى مالقة، فمات بها سنة ٥٨١ هـ وقد أربى على الثمانين، فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٥٠٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٩).

عبد الرحمن بن بُزُرْج اللغوي

(. . ./ . . ـ . . ./ . . .)

عبد الرحمن بن بُزُرْج. كان حافظاً للغة والغريب والنّوادر. صنّف كتاباً في «النوادر». قال عنه أبو منصور الأزهي: قرأت له كتاباً بخط أبي الهيثم الرازي في «النوادر»، فاستحسنته ووجدت فيه فوائد كثيرة، ورأيتُ له حروفاً في كتب شَمِر (شمر بن حمدويه الهروي) التي قرأتها بخطه، فما وقع في كتابي لابن بُزُرْج فهو من هذه الجهات.

(إنباه الرواة ٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

عبد الرحمن بن أبي بكر، ابن العَيْني

(٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣م ـ ٨٩٣ هـ/ ١٤٨٧م)

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين المعروف بابن العيني. كان عالماً بالنحو والأدب فاضلاً. من الحنفيّة. ولد وتوفي في دمشق. من مصنّفاته: «شرح الألفيّة» لابن مالك، و«حلّ الشاطبيّة»، وكتاب في «العَروض»، وفي «تفسير اللغة التركيّة»، و«شرح المنار».

(الأعلام ٣/ ٣٠٠).

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

(٨٤٩ هـ/ ١٤٤٥م ـ ٩١١ هـ/ ١٥٠٥م)

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين الخضيري المصري، يعرف بالسيوطي. نشأ في القاهرة، وتفقّه بعلوم عصره، رحل يطلب العلم شرقاً ومغرباً: من اليمن إلى الهند، ومن الشام إلى المغرب، حتى تبحّر في علوم الحديث والنحو والمعاني والبيان والبديع والفقه. وله معرفة جيدة في الجدل والتصريف والطب والحساب. له تصانيف وتآليف كثيرة، منها: «الأشباه والنظائر»، و«جمع الجوامع»، و«الاقتراح» في النحو، و«الإتقان»، و«لباب العقول في أسباب النزول»، و«تفسير الجلالين» في القرآن والفقه، و«الشماريخ في علم التاريخ»، وغيرها.

(شذرات الذهب ٨/ ٥١؛ وهدية العارفين ١/ ٥٣٤ ـ ٥٤٤؛ والأعلام ٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢؛ والبدر الطالع ١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٧؛ وجلال الدين السيوطي وجهوده في اللغة. محمد الدسوقي الزغبي. جامعة عين شمس، ١٩٧٤م؛

والأشباه والنظائر للسيوطي، الجزء الثاني. غازي طليمات. مسجلة بجامعة دمشق، حتى ١٩٨٢ م؛ والسيوطي اللغوي. طاهر سليمان حمودة. جامعة الإسكندرية، ١٩٧١؛ والسيوطي النحوي. عدنان محمد سلمان. جامعة القاهرة، ١٩٧١م؛ والإمام جلال الدين السيوطي وجهودهُ في التفسير وعلوم القرآن. عبد الفتاح خليفة الغرنوبي. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، ١٩٧٤ م؛ والسيوطي النحوي. عدنان محمد سلمان. دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٦م).

عبد الرحمن بن جرجس الصفدي

(١٢٨٨ هـ/ ١٨٧١م - ١٣٦٠ هـ/ ١٩٤١م)

عبد الرحمن بن جرجس الصفدي. أبوه من نصارى صفد. كان عالماً باللغة أديباً شاعراً. من أعضاء المَجْمَع العِلمي العربي بدمشق. مولده ووفاته ببيروت. كان قاضياً شرعيًّا في قلقيلة (مدينة في فلسطين)، فرئيساً لكتاب الشرعية ببيروت. انتقل إلى دمشق، فافتتح دكاناً يبيع بها كتبه وغيرها. عيّن أستاذاً للآداب في الكليّة الوطنية بحمص ثمّ في الكلية الصلاحية بالقدس (١٩١٦ - ١٩٢٤م)، وعاد إلى بيروت، فأصدر جريدة «القلم العريض»، فكاهية أسبوعية، وسرعان ما أقفلها. عيِّن أميناً لفتوى الجمهورية اللبنانية إلى آخر حياته له كتب مطبوعة، منها: «دفع الأوهام» رسالة في الرَّد على «لغة الجرائد» لإبراهيم اليازجي، و«خزانة الفوائد» في اللّغة، و«الأذواء» ردّ شعريّ حول الخلاف بين النصارى والمسلمين، و«النظم المفيد في علم التجويد». لم يجمع شعره في ديوان. نزح إلى بيروت وأسلم على يد أسرة «سلام»، وتزوّج فتاةً منهم، وانتسب إليهم، وسمّى نفسه محمد سليم المهتدي.

(الأعلام ٣/ ٣٠٢ - ٣٠٣).

عبد الرحمن بن حسان الخوْلاني

(... / ... - ... / ...)

عبد الرحمن بن حسّان الخَوْلاني. كان بصيراً بالعربيّة، حافظاً للمسائل، عالماً بالفرائض فقيهاً ورعاً فاضلاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٩؛ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٣٠٥).

عبد الرحمن بن دحمان، أبو بكر الأنصاري المالقيّ

(... / ... - ٦٢٧ هـ/ ١٢٢٩م)

عبد الرحمن بن دحمان بن عبد الرحمن، أبو بكر الأنصاري المالقي. كان نحويًّا أديباً لغويًّا، مقرئاً للقرآن فاضلاً، ذا دُعابة وبَسط خلق. روى عن أبيه وعمّه والجزولي، وروى عنه ابن أبي الأحوص وأبو بكر حُميد.

(بغية الوعاة ٢/ ٧٩).

عبد الرحمن بن سليمان، أبو محمد الحرّاني البغدادي

(... / ... - بعد ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م)

عبد الرحمن بن سليمان بن عبد العزيز، أبو محمد الحنبلي البغدادي الحرّاني. كان ماهراً في العربيّة والفقه والحديث. اجتهد حتى صار عين الحنابلة في عصره ببغداد.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٠؛ والدُّرر الكامنة ٢/ ٣٢٩).

عبد الرحمن بن صالح، أبو محمد الثعلبيّ

(... / ... ـ ٦٢٧ هـ/ ١٢٣٠م)

عبد الرحمن بن صالح بن عمار، أبو محمد الثعلبي المزعفري. مُحْتَسب دُنَيْسير. كان بارعاً في العربية والعروض، حبسه الملك المنصور - صاحب ماردين - فمات في السجن.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٠).

عبد الرحمن بن طاهر

(... / ... ـ نحو ٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م)

عبد الرحمن بن طاهر العامريّ البكّوري. كان من العلماء بالعربيّة والأدب، ومن الشيوخ الفضلاء الفقهاء المشهورين. سكن مالقة، وتصدر للإقراء بها. مات قريباً من السبعين وخمسمئة بقريته.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٠).

عبد الرحمن بن عبد الأعلى، أبو عدنان بن سمعون

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الرحمن بن عبد الأعلى بن سمعون، أبو عدنان، مولى موسى بن عبد الله بن حازم السُّلمي. كان ماهراً باللّغة والعربيّة، شاعراً بصْريًّا، محدِّثاً. صنّف في اللغة وغريب الحديث.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٠).

السُّهَيْليّ

= عبد الرحمن بن عبيد الله (٦٠٩ هـ/ ١١١٥م - بعد ٥٦٩ هـ/ ١١٧٣م).

عبد الرحمن بن عبد الله الأصمعي

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الرحمن بن عبد الله، هو ابن أخي الأصمعي، يكنّى أبا محمد، وقيل: يكنى أبا الحسن، ذُكر في الطبقة الخامسة من اللغويين البصريين. كان من الثقلاء، إلا أنّه كان ثقة فيما يرويه عن عمّه وعن غيره من العلماء. قيل: سئل مرّة: ما يصنع عمك؟ فقال: ها هو قاعد في غرفته يكذب على العرب. له من الكتب «معاني الشعر».

(بغية الوعاة ٢/ ٨٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦١؛ وطبقات اللغويين والنحويين ص١٩٧؛ والفهرست ص ٨٣).

عبد الرحمن بن عبد الرحمن، أبو القاسم البجائيّ

(... / ... ـ ٤٠٤ هـ/ ١٠١٣م)

عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مالك، أبو القاسم الغسّاني البجائيّ. كان لغويًّا بارعاً، حافظاً للغة، معتنياً بالعلم.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٢).

عبد الرحمن بن عبد السلام

(٥٣٤ هـ/ ١١٣٩م - ٦١٩ هـ/ ١٢٢٢م)

عبد الرحمن بن عبد السّلام بن أحمد، أبو القاسم الغسّاني الغرناطيّ. كان نحويًّا ماهراً، لغويًّا مقرئاً، عارفاً بوجوه القراءات. تصدّر لإقراء العربيّة وأفاد في تدريسها بغرناطة، وليَ بها الصلاة والخطبة. وكان فقيهاً عفيفاً منقبضاً. أخذ القراءات والنحو عن أبي

عبد الله بن عروس، ولازمه كثيراً وانتفع به. مات في سنة ٦١٩ هـ، وقيل: سنة ٦١٨ هـ.

(بغية والوعاة ٢/ ٨٢).

عبد الرحمن بن عبد العزيز التّادلي

(. . ./ . . . ـ نحو ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٦م)

عبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي المدني المالكي. كان لغويًّا بارعاً. قدم المدينة المنوّرة حوالي سنة ١١٧٥ هـ، وتصوّف بها على يد الشيخ محمد السّمان (لذلك سمي بالسّماني طريقةً)، وسافر إلى مكّة ودرّس بها. ثم قام برحلة إلى مصر فاليمن سنة ١١٨٦ هـ، وعاد إلى المدينة، فتزوّج واستوطن مصر. له: «الوشاح وتثقيف الرماح في ردّ توهيم المجد للصحاح».

(الأعلام ٣/ ٣١٠).

عبد الرحمن بن عبد المنعم، أبو يحيى الوزير الحافظ

(٥٧٤ هـ/ ١١٧٨م ـ ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٤م).

عبد الرحمن بن عبد المنعم بن محمد، أبو يحيى بن القاضي النحويّ أبي محمد الخزرجي. أخذ عن أبيه فأكثر، وأجاز له من المشرق الأرْتاحي والبوصيري. كان ذاكراً لما يقع في الإسناد من مشكل الأسماء. حدّث كثيراً. كان أبوه وجدُّه وجدّ أبيه أئمة أجلّاء. صنّف كتاباً في غريب القرآن. وكانت فيه غفلة قصّرت به عن قضاء بلده وخطبته حتى استحكمت به بأَخَرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٣).

عبد الرحمن بن عبيد الله الخثعمي

(٥٠٨ هـ/ ١١١٤م ـ بعد ٥٨١ هـ/ ١١٨٥م)

عبد الرحمن بن عبيد الله، وسمّاه ابن العماد الحنبلي عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، وذكر أنّه كان يكنى أبا زيد وأبا القاسم وأبا الحسن الخثعمي السُّهيلي الأندلسي المالقي النحوي الحافظ العلم. من مصنّفاته: كتاب «الروض الأنف» في شرح «سيرة ابن هشام»، ووسمه باسم يوسف بن عبد المؤمن بن علي المستولي على أرض المغرب، وسمّاه «الروض الأنف والمنهل الرِّوَى في ذكر من حدّث عن رسول الله ﷺ وَرَوَى». وله أيضاً: «التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام»، و«نتائج النظر»، و«مسألة رؤية الله والنبيّ في المنام»، و«مسألة السر في عور الدّجّال» ومسائل كثيرة. وله أشعار كثيرة نافعة. كان مالكيًّا ضريراً. برع في العربية واللغات والنحو والأخبار والأثر، وتصدّر للإفادة والإقراء. وكان مشهوراً بالصلاح والورع والعفاف والقناعة بالكفاف. أقام ببلده إلى أن نمي خبره إلى مراكش، فطلبه واليها وأحسن إليه، وأقبل عليه، وأقام بها نحو ثلاثة أعوام. توفي سنة ٥٨١ هـ. وقيل: توفي بمراكش. سكن إشبيلية مدة ولازم القاضي أبا بكر بن العربي وأبا الطراوة. وعنه أخذ لسان العرب.

(إنباه الرواة ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٢؛ وطبقات القراء ١/ ٣٧١؛ ومرآة الجنان ٣/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣؛ ونفح الطيب ٤/ ٣٦٩ ـ ٣٧١؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٨١؛ والأعلام

٣/ ٣١٣؛ والسهيلي النحوي مع تحقيق بعض كتبه. محمد محمود البنّا. جامعة القاهرة، ١٩٧١م).

عبد الرحمن بن عتيق، ابن الفحّام النحوي

(... / ... ـ ٥١٦ هـ/ ١١٢٣م)

عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، أبو القاسم الصّقليّ، المعروف بابن الفحّام. كان نحويًّا مقرئاً فاضلاً، حافظاً للقراءات يحفظها كما يحفظ القرآن، صدوقاً متقناً عالماً. رحل من المغرب إلى المشرق في طلب القراءة، فأدرك بمصر مشاهير القرّاء. أخذ النحو عن طاهر بن بابشاذ، وأملى عليه شرح مقدّمته. بقي بمصر لطلب العلم من سنة ٤٣٨ هـ حتى سنة ٤٥٤ هـ. تصدّر للإقراء والإفادة. وتوفي سنة ٥١٦ هـ، وقد نيّف على التسعين. صنّف «التجريد في القراءات». كان أسند من بقي بالديار المصرية في القراءات.

(شذرات الذهب ٤/ ٤٩؛ وطبقات القرّاء ١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥؛ ومرآة الجنان ٣/ ٢١٣؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٢٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥؛ والأعلام ٣/ ٣١٦).

عبد الرحمن بن عليّ بن عبد الملك

(٣٢٠ هـ/ ٩٣٢م ـ ٣٦٨ هـ/ ٩٧٨م)

عبد الرحمن بن عليّ بن عبد الملك الطُّرطوشيّ. كان عالماً بالعربية واللّغة، بليغاً موثّقاً. سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٤؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٠٦).

عبد الرحمن بن علي، أبو القاسم الجَزيري الخضراوي

(... / ... ـ بعد ٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨م)

عبد الرحمن بن علي بن يحيى، أبو القاسم الجزيري القاضي النحوي. كان عالماً باللغة والعربيّة وصناعة التوثيق، معتدل الخُلُق، سالم الصدر، عدْلاً فاضلاً. روى عن أبيه القاضي أبي الحسن صاحب الوثائق وأبي إسحاق بن مَلْكون، وأخذ عن أبي الوليد بن رشد كتابه «النهاية»، وأقرأ ببلده. كان ممن رُحل إليه إلى سَبْتَة، وأُخذ عنه «الكتاب» لسيبويه وغيره. كان حيًّا سنة ٦٠٥ هـ. وقيل: مات سنة ٦٠٨ وهو ابن ٥٤ سنة أو نحوها. كان مقرئاً مجوّداً، نحويًّا ماهراً، فقيهاً حافظاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج العَدَنيّ

(نيف و٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م ـ ... / ...)

عبد الرحمن بن عليّ بن سفيان العَدَنيّ، أبو الفرج. كان عارفاً بالنحو والعَروض، فقيهاً فاضلاً. له خُلق حسن. كان كثير الحجّ؛ درّس بعَدَن. ولد لبضع وستين وستمئة.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٣).

عبد الرحمن بن عليّ المكُّودي

(... / ... ـ ٨٠٧ هـ/ ١٤٠٥م)

عبد الرحمن بن عليّ بن صالح، أبو زيد المكوديّ، ويعرف بالمطرّزيّ. كان عالماً بالنحو. قال السيوطي في بغية الوعاة:

«أخبرني المؤرخ شمس الدين بن عزم أنّه وقف على ما يدلّ أنّه كان قريباً من ٨٠٠ هـ». له منظومة في علم الصرف سمّاها «البسط والتعريف في علم التصريف»، و«شرح المقصور والممدود» لابن مالك، و«شرح الألفية»، و«شرح الآجرومية».

(بغية الوعاة ٢/ ٨٣؛ والأعلام ٣/ ٣١٨).

عبد الرحمن بن علي، زين الدين التَّفِهنيّ

(.../... ـ ٨٣٥ هـ/ ١٤٣٢م)

عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن، زين الدين قاضي القضاة التَّفِهني الحنفيّ. لازم الاشتغال، فمهَرَ في الفقه والعربية والمعاني، وجاد خطُّه، واشتهر اسمه، وناب في الحكم، ثم ولي تدريس الصرغتمشية ومشيخة الشيخونية، ثم قضاء الحنفية. كان حسن العِشْرة، كثير العصبيّة لأصحابه، عارفاً بأمور الدنيا، مات مسموماً سنة ٨٣٥ هـ. كان مشهوراً بإتقان المغني من الأصول وتحقيقه.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٤).

عبد الرحمن بن عمر، أبو القاسم القزديري

(.../... ـ .../...)

عبد الرحمن بن عمر بن محمد، أبو القاسم القزديري. قرأ على شيوخ إفريقية. وله من الكتب: «بدعة الخاطر ومتعة الناظر» في المكاتبات الجارية نظماً ونثراً. كان يسكن المهديّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٥).

عبد الرحمن بن عيسى، صاحبُ الألفاظ

(.../... ـ ٣٢٠ هـ/ ٩٣٢م)

عبد الرحمن بن عيسى بن حمّاد أبو الحسن الهمذاني، كاتب بكر بن عبد العزيز بن أبي دُلف العِجليّ. صنّف كتاب «الألفاظ» وعُرف به. وألفاظه هذه من الألفاظ اللغوية المختارة. وقد عُني جماعة بشرحها: شرحها بمصر العميدي وفي خراسان الخوافيّ. قال الصفدي: يعرف هذا الكتاب باسم «الألفاظ الكتابيّة». وقال: «لو أدركتُه لأمرتُ بقطع يده ولسانه؛ لأنّه جمع شذور العربيّة الجزلة المعروفة في أوراق يسيرة، فأضاعها في أفواه صبيان المكاتب، ورفع عن المتأدّبين تعبَ الدّرس والحفظ والمطالعة». من كتبه أيضاً: «صفو الرّاح من اختصار الصِّحاح» اختصر فيه «تاج اللغة وصحاح العربيّة» للجوهري، ورتبه على حروف المعجم.

(الوافي بالوفيات ١٨/ ٢١٥ ـ ٢١٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦؛ والفهرست ص ١٩٧؛ والأعلام ٣/ ٣٢١).

عبد الرحمن بن القاسم، أبو القاسم بن محمد المَغِيلي

(.../... ـ ٦١٩ هـ/ ١٢٢٢م)

عبد الرحمن بن القاسم بن يوسف بن محمد المغِيليّ، أبو القاسم. يعرف بابن السراج. كان من أهل العربيّة. أصله من مدينة فاس، ومعظم قراءته كانت بسبتة. أقام بها ثم انتقل إلى غرناطة وسكنها، وأقرأ أهلها العربيّة واللغة والأدب. روى عنه أبو القاسم بن الطّيلسان. مات سنة ٦١٩ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٥).

عبد الرحمن بن محمد، أبو المطرّف القرطبي

(. . ./ . . . ـ ٣٣٥ هـ/ ٩٤٦م)

عبد الرحمن بن محمد بن عثمان، أبو المطرّف الأسدي القرطبي. كان نحويًّا لغويًّا، شاعراً مطبوعاً، جزل الشعر، فصيح اللّسان. مترسّلاً بليغاً، طويل القلم. وكان أصمّ يومَى إليه بالشفاه فيفهم. رحل إلى مكة، فلقي أبا الخطيب الفارسي النحوي وأبا جعفر العدويّ. كانوا يسمّونه الأطروش.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٨؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٣١؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٠٤).

عبد الرحمن بن محمد بن علي

(. . ./ . . . ـ ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)

عبد الرحمن بن محمد بن علي المالقي، أبو المطرّف. يُعرَف بابن السّكان. كان متقناً متفنّناً في اللغة العربيّة والشعر. سمع من قاسم بن أصبغ وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٨).

عبد الرحمن بن محمد، ابن دُوسْت

(٣٥٧ هـ/ ٩٦٧م ـ ٤٣١ هـ/ ١٠٤٠م)

عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عُزَيْر، أبو سعيد بن دُوَسْت (ودُوَسْت لقب جده محمد)، كان أحد الأئمّة الأعيان بخراسان في العربيّة. سمع الدّواوين وحصّلها. أقرأ الناس النّحو والأدب. وكان زاهداً ورعاً عارفاً فاضلاً. أخذ اللغة عن الجوهري وعنه أخذ الواحدي اللّغة. كان أطروشاً لا يسمع شيئاً، وكان يقرأ على الحاضرين مجلسه بنفسه. وله ردّ على الزَّجّاجيّ في استدراكه على الإصلاح.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٧؛ والوافي بالوفيات ١٨/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥؛ وفوات الوفيات ٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨؛ والأعلام ٣/ ٣٢٦).

عبد الرحمن بن محمد، أبو الوليد الأندلسي

(. . ./ . . . ـ ٤٥٣ هـ/ ١٠٦١م)

عبد الرحمن بن محمد بن معمر، أبو محمد وأبو الوليد الأندلسي. كان كثير التّفنُّن في اللّغة وضبطها ونقلها وإتقانها، واسع الأدب. عرف في بلاده باللغوي. ألّف كتاب «تاريخ الدولة العامريّة». توفي بجزائر الأندلس الشرقيّة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٦٦).

عبد الرحمن بن محمد، أبو القاسم الأموي الإشبيلي

(. . ./ . . . ـ ٥٤١ هـ/ ١١٤٦م)

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، أبو القاسم الأمويّ الإشبيليّ المعروف بابن الرّمّاك. كان أستاذاً في العربيّة، قيّماً بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر. مات كهلاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٦).

عبد الرحمن بن محمد، أبو الفتح بن أبي الغنائم

(. . ./ . . . ـ ٥٥٩ هـ/ ١١٦٣م)

عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن الإخوة

البَيِّع، أبو الفتح بن أبي الغنائم. كان عالماً باللّغة والأدب. له خط جيّد، يحفظ أشعاراً كثيرة وأحوالاً للناس عجيبة من المنامات وغيرها. خرج من بغداد وتغرب. سكن أصبهان وأفاد الناس بها. عاد ابن الإخوة من تغربه إلى بغداد. ومات بها ودفن بباب حرب.

(الوافي بالوفيات ١٨/ ٢٤٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٩؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٩٤؛ وخريدة القصر ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

عبد الرحمن بن محمد، كمال الدين بن الأنباري
(٥١٣ هـ/ ١١١٩م ـ ٥٧٧ هـ/ ١١٨١م)

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري النحوي. كان من الأئمّة المشار إليهم في النّحو. سكن بغداد من صباه إلى أن مات. تفقّه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظاميّة، وتصدّر لإقراء النحو بها، وقرأ اللغة على أبي منصور بن الجواليقي، وتبحّر في علم الأدب واشتغل عليه خلقٌ كثير، وصاروا علماء. حدّث باليسير، إلّا أنه روى الكثير من كتب الأدب.

له مصنّفات كثيرة في النحو والأدب، منها: «الإنصاف في مسائل الخلاف بين نُحاة البصرة والكوفة»، و«أسرار العربيّة»، و«عقود الإعراب» و«حواشي الإيضاح»، و«منثور الفوائد»، و«مفتاح الذّاكرة»، و«كلا وكلتا»، و«كتاب لو»، و«كتاب ما»، و«كتاب كيف»، و«كتاب الألف واللّام»، و«كتاب في يعفون»، و«حلية العربية»، و«لُمع الأدلّة»، و«الإغراب في علم الإعراب»، و«شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل»، و«الوجيز» في التّصريف، و«البيان في جمع أفعل أخف الأوزان»، و«المُعْتَبَر في الفرق بين الوصف والخبر»، و«المرتجل في إبطال تعريف الجُمل»، و«جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلّق الظّرف في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾ [البقرة: ١٨٧]»، و«غريب إعراب القرآن»، و«رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية»، و«مقترح السائل في ويل أمّه»، و«الزّهرة في اللّغة»، و«الأسمى في شرح الأسما»، و«كتاب حَيْص بيص»، و«حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود»، و«ديوان اللّغة»، و«زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء»، و«البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث»، و«النَّوَادر»، و«الأضداد»، و«فعلت وأفعلت»، و«الألفاظ الجارية على لسان الجارية»، و«قُبْسَة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب»، و«تفسير غريب المقامات الحريرية»، و«شرح ديوان المتنبيّ»، و«شرح الحماسة»، و«شرح السبع الطوال»، و«شرح مقصورة ابن دُرَيْد»، و«المقبوض في العَروض»، و«الموجز في القوافي»، و«نزهة الألباء في طبقات الأدباء» وغير ذلك كثير. كان ابن الأنباري إماماً ثقة، صدوقاً فقيهاً، مُناظراً غزير العلم، ورعاً زاهداً تقيًا عفيفاً لا يقبل من أحد شيئاً، وكان خشن العيش والمأكل، لم يتلبّس من الدنيا بشيء.

(الوافي بالوفيات ١٨/ ٢٤٧ ـ ٢٥٠؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٩ ـ ١٧١؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٨٦ ـ ٨٨؛ وفوات الوفيات ٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٣٣١؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٩؛ والأعلام ٣/ ٣٢٧؛ وتاريخ ابن الأثير ١١/ ٤٧٧؛ ومرآة الجنان ٣/ ٤٠٨؛ ومقدمة

محمد أبو الفضل إبراهيم لكتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري؛ وأبو بركات الأنْباري: حياته وآثاره في اللغة والنحو (مع تحقيق البيان في إعراب القرآن). طه عبد الحميد طه. جامعة القاهرة؛ وأبو بركات الأنباري ودراساته النحوية. فاضل صالح السامرائي. جامعة بغداد، بغداد، ط ١، ١٩٧٥ م؛ و«الأنباري من خلال كتابه «الإنصاف»». مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، عدد ٤، ١٣٩٤ هـ؛ وأبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية. فاضل صالح السامرائي. بغداد، جامعة اليرموك، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م).

عبد الرحمن بن محمد، ابن حُبَيْش

(٥٠٤ هـ/ ١١١١م ـ ٥٨٤ هـ/ ١١٨٨م)

عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الله، أبو القاسم بن حُبَيْش الأنصاري القاضي الإمام الحافظ الأندلسي المُرسيّ. برع في النّحو، وولي قضاء شُقْر، ثم نُقل إلى قضاء مُرْسِية. وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغريبه ولغته؛ وله: «المغازي» مجلّدات. خطّه جيّد في المغربي طبقةً. طال عمره، وكاد الناس يهلكون من الزّحمة على قبره.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٥؛ والوافي بالوافيات ١٨/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٨٠؛ والأعلام ٣/ ٣٢٧).

عبد الرحمن بن محمد، أبو محمد السُّلمي الأندلسي

(. . ./ . . . ـ ٥٩١ هـ/ ١١٩٤م)

عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو محمد السّلميّ الأندلسي. كان عارفاً بالأدب واللغات وأيام العرب وفرسانها، كاتباً حسن الخطّ، بارع الكتابة، جيد الشعر، حلو الأغراض، ينشىء الرسائل اللزوميّة، وبلغ في اللزوم مبلغاً أعجز فيه غيره. رحل إلى مُرسيّة، وأخذ عن شيوخها. له رسائل فخمة ومفاخرة بين السيف والرّمح. برع بين الكتّاب حتى رأس عليهم. أحسن المشاركة في قرض الشعر. له مقامات في أغراض شتّى. كتب عن الأمراء وبخاصة عن أبي عبد الله بن سعد. مات بمرّاكش عند قدومه إليها بصحبة أبي سعيد بن أبي عبد المؤمن.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٩ ـ ٩٠).

عبد الرحمن بن محمد، أبو القاسم بن رحمون المصعودي

(. . ./ . . . ـ ٦٤٩ هـ/ ١٢٥١م)

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، أبو القاسم بن رحمون المصعودي. كان عارفاً بالنحو والعربيّة. أخذ العربيّة عن ابن خروف، وكان ذا لسنٍ وفصاحة. يقرأ كتاب سيبويه. له مشاركة في فنون، وله صيت وشهرة. مات بسَبْتَة.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٦).

عبد الرحمن بن محمد بن محمد

(٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦م ـ ٨٥٢ هـ/ ١٤٤٨م)

عبد الرحمن بن محمد بن محمد، الشيخ زين السَّنْدَبيسي النحوي ابن النحويّ. كان بارعاً في العربيّة والحديث، عالماً فاضلاً، خيّراً بارعاً، مواظباً على الاشتغال، حسن الدِّيانة، كثير التواضع. تصدّر لإقراء الناس

العربية والحديث بجامع الحاكم. أخذ العربيّة عن الزين الفارسكوريّ، والحديث عن وليّ الدين العراقي.

(بغية الوعاة ٢/ ٨٩).

عبد الرحمن بن محمد الحائك

(نحو ١١٥٠ هـ/ ١٧٣٧م - ١٢٣٧ هـ/ ١٨٢٢م)

عبد الرحمن بن محمد التطواني الحائك. كان قاضياً مشهوراً، ومن نحاة المالكيّة وأدبائهم بتطوان. وليَ قضاءها ثلاث مرات بين عامي ١٢٠٧ هـ و١٢٣١ هـ. وتوفي بها. كان كثير التأليف. من مصنّفاته: «إعراب مختصر الخليل» أربعة مجلدات كبيرة، و«حاشية على تفسير الجلالين»، و«شرح شواهد المكودي على الألفية»، و«حاشية على وثائق ابن سلمون»، و«النوازل».

(الأعلام ٣/ ٣٣٣).

عبد الرحمن بن المظفر، أبو القاسم الكحال

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

كان نحويًّا بارعاً، سمع النحو من أبي بكر بن المهندس، وأخذ عنه عبد الله بن الحسن الديباجيّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٠).

عبد الرحمن بن موسى، أبو موسى الهواريّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد الرحمن بن موسى، أبو موسى الهوّاري. من أهل إستجّة. عُدّ في الطبقة الأولى من نحاة الأندلس، وقيل: هو أول من جمع الفقه في الدين وعلم العربية بالأندلس. كانت العبادة أغلب عليه من الأعمال. رحل فلقي مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، والأصمعي، وأبا زيد الأنصاري. داخل العرب في محالّها ورجع إلى الأندلس، كان حافظاً للفقه والقراءات والتفسير، وله كتاب في تفسير القرآن. كان إذا قدم قرطبة لم يُفْتِ كبراؤها حتى يرحل عنها.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٧٥؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٠٠).

أبو عبد الرحمن بن أبي محمد اليزيديّ

= عبد الله بن يحيى بن المبارك (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

عبد الرحمن بن ناجر، أبو القاسم المقدسيّ

(٥٣٧ هـ/ ١١٤٢م ـ . . ./ . . .)

عبد الرحمن بن ناجر بن منيع الفيضي، أبو القاسم المقدسيّ المصريّ. يُنعت بالسّديد. كان عالماً بالعربيّة، من أعيان مصر الأدباء الفضلاء. قرأ العربيّة على ابن بَرّي وأبي الحسن الأبياريّ. يُحكَى أنّه قال: يُستخرج من تفسير أبي الحكم بن بَرّجان ما يحدث إلى يوم القيامة. ولد بمصر سنة ٥٣٧ هـ، وتوفي ببَلْبيس، ولم تُعرف سنة وفاته.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٠).

أبو عبد الرحمن النيسابوريّ

= عبد الله بن محمد بن هانىء (٢٣٦ هـ/ ٨٥٠م).

عبد الرحمن بن هرمز

(. . . / . . . ـ ١١٧ هـ/ ٧٣٥م)

عبد الرحمن بن هُرْمُز بن أبي سعد المدينيّ. كان مِن أوّل مَنْ وضع علم العربيّة. أخذه عن أبي الأسود الدّؤلي وأظهره في المدينة. وكان أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش. وما أخذ أهلُ المدينة النحوَ إلّا منه، ولا نقلوه إلّا عنه. وإليه أشار ابن برهان النحوي في مقدمة شرحه لكتاب «اللّمع» لابن جني، النحاة جنس تحته ثلاثة أنواع: «مدنيون. بصريون. كوفيون»، يريد أن أصل النحو أخذ من علماء هذه المدن. اختلف مالك بن أنس إمام دار الهجرة إلى عبد الرحمن بن هرمز سنين عدّة في علم لم يبثه للناس؛ فمنهم مَنْ قال: تردّد إليه لطلب النحو واللغة قبل إظهارهما، وقيل: كان ذلك من علم أصول الدين وما يُرَدّ به مقالة أهل الزّيغ والضّلالة. كان عبد الرحمن بن هرمز مدنيًّا تابعيًّا، أخذ القراءة عن أبي هريرة، وأخذها عنه نافع بن أبي نعيم، أحد القرّاء السبعة. مات عبد الرحمن بالإسكندرية ودُفِن بها سنة ١١٧ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩١؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٩؛ وشذرات الذهب ١/ ١٥٣؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٣٨١؛ ومرآة الجنان ١/ ٢٥٠؛ والنجوم الزاهرة ١/ ٢٧٦؛ ونزهة الألباء ١٨ ـ ١٩).

عبد الرحمن بن يَخْلَفْتَن، أبو زيد الفازازيّ القرطبيّ

(بعد ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م ـ ٦٢٧ هـ/ ١٢٢٩م)

عبد الرحمن بن يَخْلَفْتن بن أحمد، أبو زيد الفازازيّ القرطبي، نزيل تِلِمْسان. كان لغويًّا بليغاً، كاتباً متكلّماً، شاعراً مطبوعاً، كتب للأمراء مدّة. مالَ إلى الصّوفيّة. وكان شديداً على المبتدعة. مات بمرّاكش.

(بغية الوعاة ٢/ ٩١).

أبو عبد الرحمن اليزيديّ

= عبد الله بن محمد (. . . / . . . ـ . . . / . . .).

عبد الرحيم بن أبي بكر، مجد الدين الصوفي

(. . . / . . . ـ ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٩م)

عبد الرحيم بن أبي بكر، مجد الدين الجزري. من كبار النحاة. كان يدرّس الطلاب في حلقة خاصة به. وفيه عِشرة وانطباع؛ فابتُلي بحبّ شاب، وقويت عليه السّوداء، فألقى نفسه من السّطح فمات.

(بغية الوعاة ٢/ ٩١).

عبد الرحيم بن الحسن، الإسنائي أو الإسنويّ

(٧٠٤ هـ/ ١٣٠٥م ـ ٧٧٢ هـ/ ١٣٧٠م)

عبد الرحيم بن الحسن بن عليّ، أبو محمد، الشيخ جمال الدين الإسنوي. كان نحويًّا ماهراً، فقيهاً بارعاً، شافعيًّا أصوليًّا عَروضِيًّا. أخذ العربيّة عن أبي الحسن النحوي وأبي حيّان وغيرهما. قال له أبو حيّان: لم أشيِّخ أحداً في سنِّك. وذكر هو في كتابه «الكواكب» أنّه كان لا يُعرَف إلا بالنّحو في أوّل أمره، حتى أقرأه وله نحو العشرين سنة. قدم القاهرة سنة ٧٢١ هـ، فانتهت إليه رئاسة الشافعيّة. وولي الحسبة

ووكالة بيت المال. ثم اعتزل الحسبة. له مؤلفات كثيرة، منها: «المبهمات على الروضة» في الفقه، و«الهداية إلى أوهام الكفاية»، و«الأشباه والنظائر»، و«جواهر البحرين»، و«طراز المحافل» في الفقه، و«مطالع الدقائق» في الفقه، و«الكوكب الدريّ» في استخراج المسائل الشرعية من القواعد النحويّة، و«نهاية السول شرح منهاج الأصول»، و«التّمهيد» في تخريج الفروع على الأصول» (فقه)، و«الجواهر المضيّة في شرح المقدّمة الرحبية» في الفرائض، و«الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذّمّة»، و«نهاية الرّاغب» في العَروض، و«طبقات الشافعيّة».

(الأعلام ٣/ ٣٤٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩٢).

عبد الرحيم الشبونتيّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الرحيم الشبونتي. كان نحويًّا أديباً، مقرئاً خطيباً. أقرأ القرآن والعربيّة والحساب بمُرسية، وخطب بجامعها مدّة. له أرجوزة عارض بها ابن سيده، وله تأليف في القراءات. كان فاضلاً كثير السّلام على مَنْ لقيَ من صغير أو كبير.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٤).

عبد الرحيم بن عبد الرحيم، أبو القاسم الخَزْرجي

(٥٦٥ هـ/ ١١٦٩م ـ ٦٠١ هـ/ ١٢٠٤م)

عبد الرحيم بن عبد الرحيم، أبو القاسم بن الفَرَس الخَزْرجيّ. يُعرَف بالمهر. كان عالماً بالنحو واللغة والأدب، فقيهاً رفيع الذِّكر جليل القدر، باهراً في الكتابة، رائقاً في الشعر، سريعَ البديهة، جارياً على عادات الملوك في ملبسه وزيّه ومركبه. أخذ النحو عن ابن مسعدة، وكان من نبهاء عصره. دعا إلى نفسه فأجابه الجمّ الغفير، ودعوه بالخليفة، وحيَّوه بتحيّة الملك. فأحاطت به جيوش الناصر وهو في جيش عظيم، فقُطع رأسه وعلِّق على باب مُرّاكش، وذلك سنة ٦٠١ هـ وله من العمر ستٌّ وثلاثون سنة، فتكون سنة ولادته ٥٦٥ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٣).

عبد الرّحيم بن علي الإسنائي

(. . . / . . . ـ ٧٩ هـ/ ٦٩٨م)

عبد الرحيم بن علي (وقيل: ابن فخر) بن هبة الله الإسنائي. كان نحويًّا لغويًّا، شاعراً فاضلاً، متعبّداً دَيِّناً. له كتاب في النحو سمّاه «المفيد»، مات بإسنا سنة ٧٩ هـ وقد أسنّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٣).

عبد الرحيم بن محمد

(. . . / . . . ـ ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥م)

عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم المخزوميّ. كان نحويًّا أديباً، شاعراً فاضلاً، وخطيباً مفوّهاً، قرأ النحو والأدب على الشمس الروميّ. خطيبُ بمبان، وكان خفيف الروح، أصله من إسنا ونشأ بها وأقام ببمبان. مات بأسوان سنة ٧٠٥ هـ، وقيل: سنة ٧٠٦ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٤).

عبد الرحيم بن محمد السَّمهوديّ

(نحو ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م ـ ٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠م)

عبد الرحيم بن محمد بن يوسف، السَّمهوديّ. كان نحويًّا أديباً، لغويًّا شاعراً

خطيباً. تولي الخطابة في سمهود. رحل إلى دمشق واجتمع بالشيخ محيي الدين النوويّ، وحفظ منهاجه، وقرأ الفقه على الذّكيّ عبد الله السمربانيّ، ثم رجع إلى القاهرة، وأقام بها مدّة. كان لطيف الروح، جارياً على مذهب أهل الأدب في حبّ الشّراب والشباب والطّرب. وكان ضيّق الخُلق قليل الرّزق. كتب عنه من شعره الشيخ أبو حيّان والقطب الحلبي. مات بسمهود سنة ٧٢٠ هـ، وقد جاوز السبعين.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٤).

عبد الرزاق بن علي، أبو القاسم القيرواني النحوي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الرزاق بن علي، أبو القاسم القيْرواني. كان عالماً بالنحو، شاعراً مشهوراً قادراً على طلب الطباق والتجنيس، قادراً على التصريف وتبديل الحروف، يستعمل القوافي العويصة. غلب عليه علم الشرائع والقرآن. له علم بالأصول والخلاف. سمّاه ابن رشيق في كتابه «الأنموذج» النحويّ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٧٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩٥).

عبد السلام بن إسماعيل، أبو مطيع الجمعي الرامي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد السلام بن إسماعيل، أبو مطيع الجمعي الرامي الخراساني. كان ماهراً في اللغة والنحو، بارعاً في الإعراب، ورعاً تقيًّا، شاعراً. كان في المئة السادسة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٧٥).

عبد السلام بن الحسين بن محمد

(٣٢٩ هـ/ ٩٤٠م ـ ٤٠٥ هـ/ ١٠١٤م)

عبد السلام بن الحسين بن محمد، أبو أحمد البصْريّ، ويلقّب بالواجكا. رحل إلى بغداد وسكن بها. وكان صدوقاً، عالماً ديّناً، قارئاً للقرآن، عارفاً بالقراءات، يتولّى النظر بدار الكتب ببغداد، تلك الدار التي أنشأها الوزير شابور. كان سمحاً ذكيًّا سخيًّا قد يأتيه السائل وليس معه شيء فيدفع إليه بعض كتبه القيّمة. قرأ على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السِّيرافي.

(الوافي بالوفيات ١٨/ ٤١٩ ـ ٤٢٠؛ إنباه الرواة ٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩٥؛ وتاريخ بغداد ١١/ ٥٧ ـ ٥٨؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٣٨٥؛ والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٣٨؛ ونزهة الألباء ٤١٢ ـ ٤١٣).

عبد السلام بن عبد الرحمن، ابن بَرَّجان الإشبيليّ

(. . . / . . . ـ ٦٢٧ هـ/ ١٢٢٩م)

عبد السَّلام بن عبد الرَّحمن بن عبد السّلام، المعروف بابن برّجان (وهو مخفّف من ابن أبي الرجال) اللّخمي الإشبيلي. كان إماماً في النحو واللغة. أخذ اللغة والنحو عن ابن ملكون ولازمه كثيراً. وكان من أحفظ أهل زمانه في اللّغة مسلّماً له في ذلك، صدوقاً ثقة. له ردّ على ابن سيده.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٥).

عبد السلام بن محمد، عفيف الدين البصْري

(٦٢٥ هـ/ ١٢٢٧م ـ . . . / . . .)

عبد السلام بن محمد بن مزروع، عفيف الدين البصْري الحنبليّ، ويُلقَّب بالنحوي ابن النحويّ. ولد بالبصرة. سمع ابن القميرة، وسمع منه ابن رُشَيْد وذكره في رحلته.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٥).

عبد الصمد بن أحمد، أبو القاسم الخَوْلاني النحوي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الصّمد بن أحمد بن حُنَيْش، أبو القاسم الخَوْلاني الحمصيّ. كان نحويًّا ماهراً، أديباً شاعراً. حكى عن المتنبي وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٦).

عبد الصمد بن أحمد، مجد الدين أبو الخير

(٥٩٣ هـ/ ١١٩٦م ـ ٦٧٦ هـ/ ١٢٧٧م)

عبد الصّمد بن أحمد بن عبد القادر، أبو الخير مجد الدّين العَطْفنيّ الحنبليّ. كان إماماً في اللّغة والقرآن والفقه والحديث وإنشاء الخطب. وُلد ببغداد. قرأ القرآن على جماعة، والنحو على أبي البقاء العكبريّ والمبارك الواسطي. تفقّه وسمع الحديث وحدّث. مدحه الصّرصريّ. له كرامات ومكاشفات. مات سنة ٦٧٦ هـ، واقتسم العوام خشب تابوته تبرّكاً، وجمع له بعض أصحابه ترجمة في مجلّد.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٦).

عبد الصّمد بن سلطان

(. . . / . . . ـ ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م)

عبد الصّمد بن سلطان بن أحمد، أبو محمد بن قراقيش، معتمد الدّين. كان نحويًّا بارعاً وطبيباً ماهراً.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٦).

عبد الصمد بن محمد، ابن حيّونة البخاري

(. . . / . . . ـ ٣٥٩ هـ/ ٩٧٠م)

عبد الصمد بن محمد بن حيّونة (قال القفطي: ابن حيّويه)، أبو محمد البخاري. كان نحويًّا أديباً حافظاً، من أعيان الرّحالة في طلب الحديث. سمع ببلده سهل بن السّري وبمَرْو، وقدم نيسابور. ثم قدم إلى العراق، ثم إلى الشام ومصر، وسمع الحديث الكثير، ثم انصرف إلى بغداد، ثم عاد إلى نيسابور، ثم إلى بخارى، وبقي فيها إلى أن مات.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

عبد الصّمد بن مسعود القرطبيّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الصّمد بن مسعود القرطبيّ. كان مولى بني أبي عبدة، نحويًّا عروضيًّا لغويًّا راوية للآداب. أدّب بالنحو عند مواليه، ثم أدّب بعض الوصفاء بالقصر.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٧).

عبد الصمد بن يوسف الضرير

(. . . / . . . ـ ٥٧٦ هـ/ ١١٨٠م)

عبد الصمد بن يوسف بن عيسى، أبو محمد

الضرير. كان نحويًّا مشهوراً من قرية السّواد تعرف برقبينا، وقيل: زرقبينا. سكن بغداد وحفظ القرآن الكريم، وكان له أوراد من الصلاة وأوقات من الذّكر. قرأ النحو على ابن الخشاب، ثم صار إلى واسط، فسكنها إلى آخر وفاته. توفي في شهر ربيع الأول سنة ٥٧٦هـ، وقيل: سنة ٥٩٦ هـ، ودُفن بسكة الأعراب. أقرأ النحو بواسط، واستفاد منه أهلها، وبقي على الإقراء إلى أن مات.

(إنباه الرواة ٢/ ١٧٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩٧).

عبد العزيز بن أحمد، أبو الأصبغ النحوي

(.../... ـ بعد ٣٨٩ هـ/ ٩٩٨م)

عبد العزيز بن أحمد، أبو الأصبغ النحوي. يعرَف بالأخفش الأندلسيّ. روى عنه ابن عبد البرّ. وكان حيًّا سنة ٣٨٩ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٨).

عبد العزيز بن أحمد، ابن أبي الحباب الأندلسي

(.../... ـ ٤١١ هـ/ ١٠٢٠م)

عبد العزيز بن أحمد بن أبي الحباب، الأندلسي القرطبي، يكنّى أبا الإصبع. كان نحويًّا ماهراً. روى عن أبيه كتاباً من روايته، ولم يكن ضابطاً لها.

(إنباه الرواة ٢/ ١٨٠).

عبد العزيز بن أحمد، ابن مغلس أبو محمد البَلَنْسِيّ الأندلسيّ

(.../... ـ ٤٢٧ هـ/ ١٠٣٦م)

عبد العزيز بن أحمد بن السَّيِّد بن مُغَلِّس، القَيْسي الأندلسيّ البَلَنْسِيّ. كان من أهل العلم باللغة والعربيّة، مشاراً إليه فيهما. رحل من الأندلس، وسكن مصر واستوطنها. قرأ الأدب على أبي العلاء صاعد اللغوي صاحب كتاب «الفصوص». دخل بغداد واستفاد وأفاد خلقاً كثيراً. له شعر حسن. توفي بمصر سنة ٤٢٧ هـ، وقيل: سنة ٤٢٩ هـ، وصلى عليه الشيخ أبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي صاحب التفسير في مصلّى الصَّدَفيّ ودفن عند أبي إسحاق. وكانت بينه وبين أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب كتاب «العنوان» معارضات في قصائد موجودة في ديوانيهما.

(نفح الطيب ٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٩٣ ـ ١٩٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩٨؛ والأعلام ٤/ ١٣).

عبد العزيز بن جعفر، أبو القاسم الفارسي النحوي

(.../... ـ ٤١٣ هـ/ ١٠٢٢م)

عبد العزيز بن جعفر بن محمد، أبو القاسم الفارسي البغداديّ النحويّ. كان نحويًّا ماهراً، شيخاً معمّراً. سمع من مشايخ بلده، وروى عنهم. وأخذ عن علماء بلده وأدبائهم ونحاتهم. كان مقرئاً فاضلاً ورعاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٨).

عبد العزيز بن جمعة، ابن زَيْد

(.../... ـ بعد ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥م)

عبد العزيز بن جمعة بن زيد. كان نحويًّا ماهراً. من مصنّفاته: «شرح الكافية». فرغ من تأليفه ومقابلته سنة ٦٩٤ هـ.

(الأعلام ٤/ ١٦).

عبد العزيز بن حكم، أبو الأصبغ القرطبي

(٣١٠ هـ/ ٩٢٣م ـ ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧م)

عبد العزيز بن حكم بن أحمد، أبو الأصبغ القرطبيّ، يرجع بنسبه إلى الخليفة عبد الملك بن مروان. كان عالماً بالنحو واللغة والغريب والشعر، شاعراً مفوّهاً، مائلاً إلى الكلام والنّظَر، أديباً حليماً اشتُهر بانتحال مذهب السّراة. سمع قاسم بن أصبغ وغيره، وحدّث.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٩؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٢٢).

عبد العزيز بن خلف

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد العزيز بن خلف بن عيسى، أبو الأصبغ البجائي. كان نحويًّا لغويًّا معلّماً بالعربية، من أهل العناية بالعلم والانقطاع إليه، شاعراً محسناً مع الانقباض والإعراض عن التكسّب.

(بغية الوعاة ٢/ ٩٩).

عبد العزيز بن خلوف

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد العزيز بن خلوف المغربي. كان نحويًّا حروريًّا، شاعراً مُتقِناً، ذا ألفاظ حسنة، ومعانٍ متمكّنة، مثقّف نواحي الكلام رطبها، حلو مذاقة الطبع عذبها. له في سائر العلوم حظوظ وافرة. أغلبها علم النحو والقراءات، وفيه ذكاء يكاد يخرج عن الحدّ المحمود. قال ابن رشيق: وفي شعره من القوّة والتصرّف والتصنّع ما ليس في شعر غيره من أصحابنا. كان من أهل العناية بطلب العلم والانقطاع إليه مع الانقباض والإعراض عن التّكسُّب.

(إنباه الرواة ٢/ ١٨٠ ـ ١٨٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٩٩).

عبد العزيز بن زيد بن جمعة

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصليّ. كان بارعاً في النحو واللغة العربيّة. له شروحات عدّة، منها: «شرح الألفية»، و«شرح الأنموذج»، و«شرح كافية ابن الحاجب»، و«شرح ألفية ابن معط».

(بغية الوعاة ٢/ ٩٩).

عبد العزيز بن سحنون، أبو محمد الغُماري العدل

(٥٥٤ هـ/ ١١٥٩م ـ ٦٢٤ هـ/ ١١٢٦م)

عبد العزيز بن سحنون بن عليّ، أبو محمد، برهان الدّين الغُماري. كان نحويًّا ماهراً، عَدْلاً فاضلاً محدّثاً. حدّث بمصر عن السِّلفِي وابن بَرّي، وتصدّر بجامع مصر لإقراء العربيّة، وانتفع به الناس.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٠).

عبد العزيز بن أبي سهل الخُشَنِيّ

(نحو ٣٣٦ هـ/ ٩٤٧م ـ ٤٠٦ هـ/ ١٠١٥م)

عبد العزيز بن أبي سَهْل الخُشَني، الضرير. كان عالماً باللغة والنحو، بصيراً بالعلوم. قيل عنه: لم يُرَ ضرير قط أطيب نفساً منه ولا أكثر حياءً. كان تلاميذه يكلمونه فيحمرّ خجلاً. كان شاعراً مطبوعاً يلقي الكلام إلقاء مع سهولة في الطلب ولطف في التركيب، وقال ابن رشيق القيرواني: «ولا غِنى لأحدٍ من الشعراء

الحذّاق عن العَرْض عليه والجلوس بين يديه أخذاً للعلم عنه واقتباساً للفائدة منه». مات سنة ٤٠٦ هـ، وقد جاوز السبعين ـ وقيل التسعين ـ فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٣٣٦هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩ ـ ١٨٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٠٠؛ والوافي بالوفيات ١٨/ ٥١٢ ـ ٥١٣).

عبد العزيز بن العباس

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد العزيز بن العباس، أبو أحمد. كان نحويًّا ماهراً لغويًّا أديباً. من أصحاب أبي علي الفارسي. وكان معتزليًّا. صحب عضد الدولة.

عبد العزيز بن عبد الله، أبو محمد الشاطبي

(. . . / . . . ـ ٤٦٥ هـ/ ١٠٧٤م)

عبد العزيز بن عبد الله بو ثعلبة، أبو محمد السّعدي، الأندلسي الشاطبي. كان عالماً بالنحو. قدم دمشق ودرس على علمائها. صنّف «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلّام على حروف المعجم، وجعله أبواباً. مات سنة ٤٦٥ هـ، في حرّان.

(إنباه الرواة ٢/ ١٨٣).

عبد العزيز بن عبد الله الرومي

(. . . / . . . ـ ٧٧٧ هـ/ ١٣٧٥م)

عبد العزيز بن عبد الله الرومي القيسري. كان عالماً بالنحو ماهراً في العربيّة. قدم دمشق. وولي مشيخة السَّمَيْساطيّة، فلم يتمكن من مباشرتها لضعفه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠١).

عبد العزيز بن عبد الرحمن، أبو العلاء بن مهذب النحوي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسين بن مهذب، أبو العلاء النحوي اللغوي. أخذ النحو عن الحسن بن عبد الرحمن المنداسي النحوي بمصر، وأخذ اللغة عن أبي حسين المهلبي اللغوي، وامتدحه شاكراً مما أفاده، له شعر جيد. قدم هو وأبوه وعمه على الدولة المصرية العلوية. توفي والده سنة ٣٨٣ هـ، وصلّى عليه عبد العزيز. صنّف أبو العلاء كتاباً في اللغة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

عبد العزيز بن عبد العزيز اللّمَطِيّ

(. . . / . . . ـ نحو ٨٨٠ هـ/ ١٤٧٥م)

عبد العزيز بن عبد العزيز اللّمطي المكناسي. كان نحويًّا ماهراً، من فقهاء المالكيّة، من أهل فاس. نزل المدينة المنوّرة. من مؤلّفاته: «ألفية» في النحو، و«تقاييد» على مختصر خليل في الفقه، و«قرة الأبصار في سيرة المشفّع المختار».

(الأعلام ٤/ ٢١).

عبد العزيز بن علي

(. . . / . . . ـ ٦٢٤ هـ/ ١٢٢٦م)

عبد العزيز بن عليّ بن عبد العزيز القرطبي السُّماني. نزيل فاس. كان من أهل اللّغة والنحو والتاريخ والأدب والفقه والحديث والأخبار وأسماء الرّجال، متصرّفاً في فنون كثيرةٍ، مقدّماً في العربيّة، بارعاً في النحو

والأدب والشعر.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢).

عبد العزيز القاري

(... / ... ـ بعد ١٣٠ هـ/ ٧٤٧م)

عبد العزيز القاري، أبو محمد، الملقب بشكست. كان نحويًا. أخذ عنه أهل المدينة. كان يذهب مذهب الشراة، فلما ظهر أبو حمزة الشاري بالمدينة خرج معه، فقتل فيمن قتل سنة ١٣٠ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

عبد العزيز بن محمد بن أحمد

(... / ... ـ ... / ...)

عبد العزيز بن محمد بن أحمد الشيرازي. قدم بغداد. وكان نحويًا لغويًا فقيهاً متفنّناً شاعراً مترسلاً متكلّماً حافظاً للتواريخ. له مصنّفات في كل فنّ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٢).

عبد العزيز بن محمد السّرخسيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد العزيز بن محمد، أبو طالب. كان جاراً لهشام الضّرير. وكان يجلس في مسجد الترجمانيّة. له كتاب في النّحو كبير غير موجود.

(الفهرست ص ١٠٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٦٥).

عبد العزيز بن محمد، أبو الأصبغ اللّبليّ اليحصبي

(... / ... ـ ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م)

عبد العزيز بن محمد، أبو الأصبغ اليحصبي اللبليّ. كان نحويًا ماهراً في علم العربيّة، أديباً ذكيًّا عارفاً بأبيات المعاني. ولي الأحكام والحسبة بمُرسية (مدينة في جنوب إسبانيا) ومات بها.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٢).

عبد العزيز بن محمد اللبنانيّ الأصبهاني

(... / ... ـ بعد ٥٨١ هـ/ ١١٨٥م)

عبد العزيز بن محمد اللبناني، أحد أفاضل أصبهان. كان ماهراً في علوم العربيّة. له الشعر السائر والطبع القويم. صنّف شروحاً للكتب المتداولة في العربيّة. ورد قزوين (مدينة في إيران) مع الصدور الخَجَنْديّة سنة ٥٨١ هـ.

عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن

(٥٨٦ هـ/ ١١٩٠م ـ ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٤م)

عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، أبو محمد، شرف الدّين الأنصاري الأوسي. ولد بدمشق، ومات بحماة. كان نحويًّا بارعاً، أديباً فاضلاً، لغويًّا ماهراً، جامعاً لفنون من العلم، له تقدُّم عند الملوك، وله نظم ونثر.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٢).

عبد الغافر بن إسماعيل، أبو الحسن الفارسي

(٤٥١ هـ/ ١٠٥٩م ـ ٥٢٩ هـ/ ١١٣٥م)

عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد، أبو الحسن الفارسي. كان عالماً بالعربيّة والتاريخ والحديث، فارسيّ الأصل من أهل نيسابور، وهو سبط أبي القاسم القشيري صاحب «الرسالة القشيْريّة». ارتحل إلى خوارزم وإلى غزنة وإلى الهند، وتوفي

بنيسابور. من مؤلّفاته: «المفهم لشرح غريب مسلم»، و«السّياق» في تاريخ نيسابور، و«مجمع الغرائب» في غريب الحديث.
(الأعلام ٤/ ٣١).

عبد الغفار بن عبيد الله، أبو الطّيب الحُضَيْني الواسطيّ
(. . ./ . . . ـ ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩م)

عبد الغفار بن عبيد الله بن السّريّ، أبو الطّيب الواسطيّ الحُضيني. كان نحويًّا ماهراً مقرئاً فاضلاً. روى عن أبي جعفر الطبريّ، وصنّف في القراءات.
(بغية الوعاة ٢/ ١٠٣؛ والأعلام ٤/ ٣٢٢).

عبد الغفور بن صلاح اللاّري
(. . ./ . . . ـ ٩١٢ هـ/ ١٥٠٧م)

عبد الغفور بن صلاح اللّاري. كان أديباً عالماً بالنّحو، تلميذاً للملّا جامي. من كتبه: «حاشية على الفوائد الضيائيّة شرح الكافية للجامي» في النحو، و«حاشية على رسالة للقوشجي» في البلاغة.
(الأعلام ٤/ ٣٢).

عبد الغني بن حسان ظهير الدين الكتاميّ
(. . ./ . . . ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩م)

عبد الغني بن حسّان بن عطيّة، ظهير الدين الكتامي. كان عالماً بالعربيّة، نحويًّا ماهراً. قرأ العربيّة على العالم السخاوي، وعلّق عليه أشياء كثيرة. له مروءة وكرم وقيام مع الأصحاب.
(بغية الوعاة ٢/ ١٠٣).

عبد الفتّاح الصَّعيدي
(١٣١٠ هـ/ ١٨٩٢م ـ ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١م)

عبد الفتّاح الصَّعيدي. ولد بصعيد مصر في سمنود، وتعلم بها وبالمنصورة. كان لغويًّا ماهراً، أديباً من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة. تخرَّج بدار العلوم سنة ١٩٢٠م، وعمل مدرساً، ثم موظفاً بمجمع اللّغة من سنة ١٩٣٦ م حتى سنة ١٩٥٢م، واعتُبر من أعضائه العاملين سنة ١٩٦١م. واستمرَّ إلى أن صدمته سيّارة في طريقه إلى المجمع فقُتل. له مشاركة في تأليف كتاب «الإفصاح في فقه اللّغة»، وله: «متن اللّغة»، و«المحفوظات» للمدارس الثانوية في ثلاثة أجزاء.
(الأعلام ٤/ ٣٦).

عبد القادر بن عبد الكريم الوَرْديفي
(. . ./ . . . ـ ١٣١٣ هـ/ ١٨٩٥م)

عبد القادر بن عبد الكريم الورديفي الشفشاني المغربي. كان نحويًّا فقيهاً مالكيًّا. جاور في الأزهر بمصر إلى أن توفي. من مؤلّفاته: «سعد الشموس والأقمار وزبدة شريعة النبيّ المختار» في فقه المذاهب الأربعة، و«شمس الهداية في القضاء» على المذاهب الأربعة، و«بغية المشتاق لأصول الدِّيانة والأذواق» في التصوّف، و«سلوة الإخوان في الردّ على أهل الجحود والعدوان» رسالة، وغير ذلك.
(الأعلام ٤/ ٣٩).

عبد القادر بن أبي القاسم الأنصاري
(٨١٤ هـ/ ١٤١١م ـ ٨٨٠ هـ/ ١٤٧٥م)

عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد

الأنصاري السعديّ العُبادي. برع في العربيّة والفقه، وكتب الخطّ المنسوب. تصدّر بمكة للإفتاء وتدريس الفقه والتفسير والعربيّة وغير ذلك. كان حسن المحاضرة، كثير الحفظ للآداب والنوادر والأشعار والأخبار وتراجم الناس، فصيح العبارة، طلْق اللسان. كتب على شرح السيوطي لألفية ابن مالك تقريظاً بليغاً. دخل القاهرة واجتمع بفضلائها، ووليَ قضاء المالكيّة بمكة، فباشر بعفّة ونزاهة. وعُزل وأعيد مراراً، ثم أضرّ بأخرَة، فأشار بأن يولّى تلميذه ظهيرة بن أبي حامد. ثم قُدّر أن ظهيرة هذا توفي، وقدح لقاضي القضاة محيي الدين فأبصر، فأعيد إلى الولاية.

من تصانيفه: «هداية السبيل في شرح التسهيل»، و«حاشية على التوضيح»، و«حاشية على شرح الألفية للمكودي». قال عنه السيوطي في بغية الوعاة: قاضي القضاة محيي الدين، نحويّ مكّة العلّامة المفنّن. أما التّفسير فإنّه كشّاف خفيّاته؛ وأما الحديث فإليه الرحلة في رواياته ودراياته؛ وأما الفقه فإنّه مالك زمامه وناصب أعلامه؛ وأمّا النّحو فإنّه محيي ما درس من رسومه ومُبدي ما أبهم من معلومه. وإذا ضلَّ طالبوه عن محجّته اهتدوا إليها بنجومه. ورثه لا عن كلالة، وقام به أتمَّ قيام، فلو رآه سيبويه لأقرَّ له لا محالة؛ أما آدابه ومحاضراته فحدِّثْ عن البحر ولا حرج؛ وأما مجالساته فأبهى من الرّوض الأُنُف إذا تفتّح زهرُه وأرج؛ وأما زهده في قضاياه فقد سارت به الركبان. . . ».

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٤؛ والأعلام ٤/ ٤٢).

عبد القادر بن مصطفى المَغْرِبي

(١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٧م - ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٥م)

عبد القادر بن مصطفى المغربي، أصله من البلاد التونسيّة من بيت «درغوث». ولد في اللّاذقية (بسورية)، ونشأ في طرابلس الشام. عُرف بالمغربي، واتصل بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. كان من العلماء باللّغة والأدب. رغَّبه محمد عبده بالسفر إلى مصر، فقصدها سنة ١٩٠٥م، قبيل وفاة محمد عبده وانصرف إلى الصحافة، فكتب كثيراً في كبريات الجرائد. ولما أعلن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨م، عاد إلى طرابلس، فأصدر جريدة «البرهان»، وأقفلها عند ابتداء الحرب العالميّة الأولى سنة ١٩١٤م. درّس بالكلية الصلاحية ببيت المقدس، ثم استوطن دمشق، وتولى تحرير جريدة «الشرق» إلى نهاية الحرب. كان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، فنائباً لرئيسه، ثم عُيّن محاضراً بالعربيّة وآدابها بالجامعة السوريّة. ثم جعل من أعضاء مجمعي مصر والعراق، وألقى في ردهة المجمع العلمي العربي سلسلة من المحاضرات خلال عشرين عاماً.

ألّف جملة من الكتب، كان أوّلها: «الاشتقاق والتعريب»، ثم ألّف «البيّنات» مجموعة مقالات له، و«الأخلاق والواجبات»، و«مذكرات جمال الدين الأفغاني»، و«عثرات اللّسان» في اللّغة، و«محاضرات»، و«تفسير جزء تبارك»، و«على هامش التّفسير». ومازال بعض كتبه مخطوطاً. وكان على تقدّمه في السّن دائمَ الحركة نشيطاً، صاحب نكتة في حديثه ومحاضراته. صدمته

سيّارة في القاهرة، فنُقل إلى المستشفى، ثم سافر إلى دمشق وبقي فيها إلى أن توفي.

(الأعلام ٤/ ٤٧).

عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي

(... / .... ٤٢٩ هـ/ ١٠٣٧م)

عبد القاهر بن طاهر بن محمد، أبو منصور. كان فقيهاً شافعيًا، نحويًا ماهراً في علم الحساب، عارفاً بالعروض، أديباً شاعراً، أستاذاً كاملاً. كان أبو منصور ذا مالٍ وثروة ولم يكتسب بعمله مالاً. أربى على أقرانه في الفنون. أنفق ماله على العلم حتى افتقر. درّس سبعة عشر علماً، وأملى الحديث. كان كثير الشيوخ، سخيّ النفس، طيّب الأخلاق. ولد ببغداد ونشأ بها. سافر مع أبيه إلى خراسان وسكنا نيسابور (نيسابور أو شابور عاصمة خراسان أعظم المدن الإسلامية في القرون الوسطى مع بلخ وهراة ومرو). جلس بعد أستاذه أبي إسحاق للإملاء في مسجد عقيل، فأملى سنين واختلف إليه الأئمة فقرؤوا عليه. توفي سنة ٤٢٩ هـ بحسب أكثر المصادر، وقال الكتبي: سنة ٤٢٠ هـ، بمدينة إسفرايين (بلدة في نواحي نيسابور)، ودفن إلى جانب شيخه أبي إسحاق.

من مؤلفاته: «تفسير القرآن»، و«تأويل متشابه الأخبار»، وفضائح المعتزلة»، و«الكلام في الوعد والوعيد»، و«إبطال القول بالتّولد»، و«فضائح الكرامية»، و«معيار النظر»، و«تفضيل الفقير الصابر على الغنيّ الشاكر»، و«الإيمان وأصوله»، و«الملل والنحل»، و«التحصيل في أصول الفقه»، و«الفرق بين الفرق»، و«بلوغ المدى في أصول الهدى»، و«نفي خَلق القرآن»، و«الصفات»، و«العماد في مواريث العباد»، و«التكملة»، و«شرح مفتاح ابن القاص»، و«نقض ما عمله أبو عبد الله الجرجاني في ترجيح مذهب الحنفية»، و«أحكام الوطء التام»، وكتاب في «معنى لفظتي التصوّف والصّوفي».

(وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٣؛ فوات الوفيات ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٠٥؛ والأعلام ٤/ ٤٨).

عبد القاهر بن عبد الله، أبو الفرج الشيباني

(... / .... ـ ٥٥١ هـ/ ١١٥٦م)

عبد القاهر بن عبد الله بن الحسين، أبو الفرج الشيباني الحلبي المعروف بالوأواء. أصله من بُزاعَة (بلدة من أعمال حلب)، نشأ بحلب وتأدّب بها. كانت بينه وبين عبد الله الطليطلي نزيل شيزر مكاتبات. تردّد إلى دمشق، وكان يُقرىء بها النحو، ويشرح شعر المتنبي ويعربه. له شعر. مات بحلب سنة ٥٥١هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٥٨؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرْجَاني

(... / .... ـ ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨م)

عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أبو بكر الإمام المشهور. من أهل جرجان (بين

طبرستان وخراسان). كان من أئمّة اللّغة والنّحو. أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسن ابن أخت أبي علي الفارسي، ولم يأخذ عن غيره؛ لأنّه لم يخرج عن بلده، كان من كبار أئمّة العربيّة والبيان، شافعيًّا أشعريًّا. له شعر رقيق، ومصنّفات عدّة، منها: «أسرار البلاغة»، و«دلائل الإعجاز»، و«الجُمل» في النحو، و«التَّتمَّة» في النحو، و«المغني» في شرح الإيضاح في ثلاثين جزءاً، اختصره في شرح آخر سمّاه «المقتصد»، و«إعجاز القرآن»، و«العمدة» في تصريف الأفعال، و«العوامل المئة»، و«المفتاح»، و«سرّ الفاتحة»، و«التّلخيص في شرح المفتاح». أشعاره كثيرة في ذمّ الزّمان وأهله. توفي سنة ٤٧١ هـ، وقيل: سنة ٤٧٤ هـ. قيل: دخل عليه لصّ وهو في الصلاة فأخذ جميع ما وجد، وعبد القاهر ينظر إليه ولم يقطع صلاته.

(شذرات الذهب ٤/ ٣٤٠؛ والأعلام ٤/ ٤٨ ـ ٤٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٨٨ ـ ١٩٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦؛ وفوات الوفيات ٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠؛ وعبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة. عبد الكريم أحمد العبد سالم. الجامعة الأردنية، ١٩٧٧ م؛ وعبد القاهر الجرجاني. دار القلم، الكويت وبيروت، ١٩٧٣ م؛ وعالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها. البدراوي زهران. القاهرة، دار المعارف، ط ٢، ١٩٨١ م؛ و«ابن جني والجرجاني في دفاعهما عن المعنى». جميل سعيد. مجلة المجمع العلمي العراقي. بغداد، مجلد ٣١، الجزء الأول، (سنة ١٩٨٠). ص ١٦٨ ـ ١٩١.

عبد الكريم بن إبراهيم، أبو سعيد الرازي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الكريم بن إبراهيم بن محمد، أبو سعيد الرّازي. كان نحويًّا ماهراً. أفاد الناس وأقرأ النحو ببلده الريّ، ثم رحل إلى العراق، ثم انتقل إلى الشام، ونزل بيت المقدس. قرأ عليه نصر بن إبراهيم القدسي الفقيه العالم الزاهد الورع بالمسجد الأقصى، وسمع جماعة بقراءته.

(إنباه الرواة ٢/ ١٩٠).

عبد الكريم بن الحسن، ابن المؤمّل التَّكَكِيّ المصري

(. . . / . . . ـ ٥٢٥ هـ/ ١١٣١م)

عبد الكريم بن الحسن بن المحسن بن المؤمل التّكَكِيّ. كان نحويًّا ماهراً مقرئاً واعظاً. من أهل مصر. أستاذه في القراءات أبو الحسن علي بن محمد بن حميد الواعظ. سمع عليه السِّلفيّ كتاب «معاني القرآن» لأبي جعفر النّحاس. سئل عن مولده في سنة ٥١٧ هـ فقال: لي ستون سنة، فتكون سنة ولادته على ما يظهر نحو ٤٥٧ هـ. وتوفي سنة ٥٢٥ هـ وجلس مكانه في حلقته في جامع عمرو بن العاص ولده يقرىء الناس فأفاد.

(إنباه الرواة ٢/ ١٩١؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٤٠٠).

عبد الكريم بن عطايا

(. . . / . . . ـ ٦١٢ هـ/ ١٢١٥م)

عبد الكريم بن عطايا بن عبد الكريم، أبو

الفضل، أمين الدين بن عطايا القرشيّ الزهريّ الإسكندري. نزيل القاهرة. كان عالماً بالنّحو عارفاً بالعربيّة واللّغة والأدب والشعر، شيخاً صالحاً فاضلاً عدْلاً. صنّف كتباً في «شرح أبيات الجُمل» في النّحو، وكتاباً في «زيارة قبور الصالحين بقرافتيْ مصر»، إذ كان نزيل قرافة مصر الكبرى. حديث فسمع منه جماعة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٧؛ والأعلام ٤/ ٥٣).

عبد الكريم بن علي، أبو محمد الطفال القضاعيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الكريم بن علي بن محمد بن الطفال، أبو محمد القضاعيّ. كان نحويًّا ماهراً بارعاً شاعراً. من أهل الإسكندرية. كان مكفوفاً، متصدّراً للإقراء والإفادة، له حلقة بجامع الإسكندرية لإقراء النحو. له شعر غاية في الجودة. قيل: إنّه كان في ابتداء أمره على طريقة، لو بقي عليها، فاق أهل عصره في الميل إلى الخير والاشتغال بقراءة الحقائق، ولزوم الصّمت، وإعراضه عن الدنيا. ثم تزوّج ورزق أولاداً، فصار يمدح ويستميح ضرورة، فتغيّرت عليه الأحوال.

(إنباه الرواة ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢).

عبد الكريم بن هوازن، أبو القاسم القشيري

(٣٧٦ هـ/ ٩٨٦م ـ ٤٦٥ هـ/ ١٠٧٣م)

عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، أبو القاسم، وقيل: أبو القسم القشيريّ. كان نحويًّا أديباً، مفسراً محدثاً، فقيهاً متكلماً، أصوليًّا كاتباً، شاعراً صوفيًّا، لسان عصره، وسيد وقته، جمع بين علمي الشريعة والحقيقة. من مصنّفاته: «التفسير الكبير» صنّفه قبل العشر والأربعمئة، ويسمّى أيضاً «التيسير في علم التفسير»، و«الرسالة القشيرية» في التصوف، وتعرف بـ«الرسالة في رجال الطريقة»، تُرجمت إلى اللغة الفرنسية، وقيل: قلَّ أن تكون الرسالة في بيت وينكب، و«التحبير في التذكير»، و«أدب الصوفيّة»، و«لطائف الإشارات»، وكتاب «الجواهر»، و«عيون الأجوبة في أصول الأسئلة»، وكتاب «المناجاة»، و«نكت أولي النهى»، و«أحكام السماع»، وغير ذلك. وتوفي أبوه وهو صغير. قرأ الأدب في صباه، وكانت له قرية مثقلة الخراج بنواحي استوا، فرأى أن يحضر إلى نيسابور، ويتعلم الحساب ويحمي القرية، فاتفق حضوره مجلس الشيخ أبي علي الحسين بن علي النيسابوري، فتفرّس فيه النّجابة، وأشار عليه بالاشتغال بالعلم، فشرع في الفقه، ثم سمع للأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني، فقال له: هذا العلم لا يحصل بالسماع ولا بدّ من الضبط بالكتابة، فأعاد عليه جميع ما سمعه، فعجب الأستاذ وأكرمه قائلاً: يكفيك أن تطالع الضبط بالكتابة، فأعاد عليه جميع ما سمعه، فعجب الأستاذ وأكرمه قائلاً: يكفيك أن تطالع مصنفاتي. وحضر مجلس أبي علي الدقاق الذي زوجه ابنته، ثم سلك مسلك المجاهدة والتجريد، وسمع مشاهير علماء الحديث ببغداد والحجاز، وكان له في الفروسية واستعمال السلاح يد بيضاء؛ أما مجالس الوعظ والتذكير فهو إمامها. ذكره الباخرزي في «دمية القصر» فقال: لو قرع الصخر بسوط تحذيره لذاب، ولو رُبط إبليس

في مجلسه لتاب. ولد سنة ٣٤٦ هـ، وتوفي صبيحة يوم الأحد قبل طلوع الشمس سادس عشر ربيع الآخر سنة ٤٦٥ هـ. ودفن في المدرسة بجانب شيخه أبي علي الدقاق، ولم يمسّ أحدٌ ثيابه ولا كتبه ولا دخل بيته إلّا بعد سنين احتراماً وتعظيماً.

(شذرات الذهب ٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٩٣؛ وتاريخ بغداد ١١/ ٨٣؛ ومرآة الجنان ٣/ ٩١ ـ ٩٣؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٩١؛ والأعلام ٤/ ٥٧).

عبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبِيدِي
(٧٤٧ هـ/ ١٣٤٧م ـ ٨٠٢ هـ/ ١٤٠٠م)

عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد، أبو عبد الله الشّرجيّ، اليمانيّ الزَّبيدي. سكن زبيد ومات بها. كان عالماً بالنحو والعربيّة. من كتبه: «شرح مُلْحَة الإعراب»، و«مقدِّمة في علم النحو»، و«نظم مقدمة ابن بابشاذ» أرجوزة في ألف بيت.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٧؛ والأعلام ٤/ ٥٨؛ وأبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة. نعمة رحيم العزاوي. جامعة بغداد، ١٩٧٥م).

عبد اللطيف بن يوسف البغدادي
(٥٥٧ هـ/ ١١٦٢م ـ ٦٢٩ هـ/ ١٢٣١م)

عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، موفق الدين أبو محمد الموصليّ الأصل البغداديّ المولد. هو ابن أخي سليمان الموصليّ، ويُعرَف بابن اللباد وبابن نقطة. كان عالماً بالنّحو واللُّغة متكلماً طبيباً فيلسوفاً. لقّبه تاج الدين الكندي بالجدي المطجّن لرقة وجهه وتجعده ويبسه. حدّث بمصر والقدس ودمشق وحران وبغداد. وكان أحد الأذكياء البارعين في الأدب والطبّ وعلم الأوائل.

أقام موفق الدين عبد اللطيف بمصر مدّة ولمّا توفي الملك العزيز، توجّه إلى القدس، وأقام بها مدّة يشغل الناس بالجامع الأقصى، ثم توجّه إلى دمشق، ونزل بالعزيزيّة سنة ٦٠٤هـ، وكان يأتيه خلق كثير يشتغل عليه أصنافاً من العلوم، ثم سافر إلى حلب، وقصد بلاد الروم، وأقام بها سنين في خدمة الملك علاء الدين داود بن بهرام، وكان له منه الجامكية الوافرة والصِّلات المتواترة. وصنّف باسمه عدّة مصنّفات، ثم توجّه إلى ملطية وعاد إلى حلب، ثم انتقل إلى بغداد وبقي فيها إلى أن مات. قال ابن شاكر الكتبي: كانت دعاويه أكثر من علومه، وكان دميم الخلقة نحيلاً، قليل لحم الوجه، وكان يتنقّل في البلاد. وقال القفطيّ: «كان يدّعي معرفة النحو واللّغة والعربيّة وعلم الكلام والعلوم القديمة والطب». وقال: «كان يدّعي تصانيف كتب ما فيها مبتكر، وإنما يقف على تصانيف غيره فإما أن يختصر أو يزيد ما لا حاجة إليه، وهي في غاية البرودة والركاكة. وكان إذا اجتمع بصاحب علم فرَّ من الكلام في ذلك العلم، وتكلّم في غيره مغرباً، ولم يكن محققاً في شيء ممّا يقوله ويدّعيه»... وقال ابن مكتوم: «قرأ النحو على عبد الرحمن الأنباري والوجيه أبي بكر حتى برع فيه وتميّز على أقرانه، وقرأ الناس عليه الأدب والطبّ، ورويت أكثر مسموعاته مراراً كثيرة، وكان غزير الفضل، كامل العقل، حسن الأخلاق، محبًّا للعلم وأهله...».

من مؤلّفاته: «الإفادة والاعتبار بما في مصر

من الآثار»، و«قوانين البلاغة»، و«الإنصاف بين ابن بري وابن الخشاب» في كلامهما على المقامات، و«الجامع الكبير» في المنطق الطبيعي والإلهي في عشرة مجلدات، و«بلغة الحكيم»، و«الكلمة في الربوبية»، و«الحكمة الكلامية»، و«القياس» في أربعة مجلدات، و«السماع الطبيعيّ»، و«غريب الحديث»، و«المغني الجلي» في الحساب، و«التجريد» في اللّغة، و«ملخص مقالات التاج» في الحلية النبوية، و«ذيل الفصيح» لثعلب، و«شرح أحاديث ابن ماجه» المتعلقة بالطب، و«غريب الحديث والمجرّد منه»، و«الواضحة في إعراب الفاتحة»، وكتاب «الألف واللّام»، و«شرح بانت سعاد»، و«خمس مسائل نحوية»، و«شرح مقدمة ابن باب شاذ»، و«شرح الخطب النباتية»، و«شرح سبعين حديثاً»، و«شرح أربعين حديثاً»، و«شرح نقد الشعر» لقدامة، و«قبسة العجلان» في النحو، و«اختصار العمدة» لابن رشيق، و«مقدمة حساب»، و«اختصار الصناعتين للعسكري».

وله مقالات كثيرة، منها: «مقالة في الماء»، و«مقالة في الحركات المعتاصة»، و«مقالة في العادات»، و«مقالة في حقيقة الدواء والغذاء»، و«مقالة في التأذي بصناعة الطب»، و«مقالة في الرواند»، و«مقالة في البحران»، و«مقالة ردّ فيها على ابن رضوان في اختلاف جالينوس وأرسطو»، و«مقالة في الحواس»، و«مقالة في الكلمة والكلام»، و«مقالة في منزلة الأدوية والأدواء من جهات الكيفيات». . . واختصر كتباً كثيرة، منها: كتاب «الحيوان» للجاحظ، وكتاب في النبات. وكتب رحلات وصف بها أسفاره والبلدان التي زارها.

(إنباه الرواة ٢/ ١٩٣ ـ ١٩٦؛ وفوات الوفيات ٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٨؛ وشذرات الذهب ٥/ ١٣٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ١٠٧؛ والأعلام ٤/ ٦١).

عبد اللطيف بن محمد، رياض زاده

(. . ./ . . . ـ ١٠٧٨ هـ/ ١٦٦٧م)

عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي الشهير برياض زاده. كان عالماً بالنحو، فقيهاً حنفيًّا من علماء الروم، قاضياً في أسكدار. له كتب عدّة، منها: «أبكار الأبكار» في ما يغلط به اللغويون، ألّفه للسلطان محمد الرابع العثماني، مرتَّباً على الحروف، وكتاب في «أسماء الكتب» في مجلّد صغير.

(الأعلام ٤/ ٦٠).

عبد المؤمن بن عبد الله بن أحمد

(نحو ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م ـ ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م)

عبد المؤمن بن عبد الله بن أحمد، أبو محمد الغرناطي. كان عالماً بالنحو، عدْلاً فاضلاً، مقرئاً متفنناً، حافظاً لخلاف السبعة، جميل الخط، جيّد الضّبط، حسن الإلقاء والتعليم، أخذ العربية عن أبي الحسن الخُشني، وعليّ بن محمد الكنانيّ.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٨).

عبد الملك بن جمال الدين، المُلّا عصام

(٩٧٨ هـ/ ١٥٧٠م ـ ١٠٣٧ هـ/ ١٦٢٧م)

عبد الملك بن جمال الدين العصامي

الأسفرايني، المعروف بالمُلّا عصام. من علماء العربيّة، له مؤلّفات كثيرة قد تزيد على السّتين، منها: «بلوغ الأرب من كلام العرب»، و«الكافي الوافي في العروض والقوافي»، و«شرح إيساغوجي»، و«التّسهيل» رسالة في العَروض، ورسالة في «تحريم الدخان»، و«شرح قطر الندى» في النحو. أكثر كتبه حواشٍ وشروح. ولد بمكة وتوفي بالمدينة المنوّرة.

(الأعلام ٤/ ١٥٧).

عبد الملك بن حبيب السُّلَميّ

(١٧٤ هـ/ ٧٩٠م - ٢٣٨ هـ/ ٨٥٣م)

عبد الملك بن حبيب السُّلَمِيّ، أبو مروان، الإلبيري الأصل، نزيل قرطبة، مالكي. عدّه الزّبيدي في الطبقة الثانية من نحاة الأندلس. كان إماماً في النحو واللغة والفقه والحديث، عروضيًّا شاعراً، حافظاً للأخبار والأنساب والأشعار، متصرفاً في فنون العلم، حافظاً للفقه. حجّ سنة ٢٠٨ هـ. قيل: إنّه في الحديث ليس بحجّة. وقيل: لم يكن له علم بالحديث ولا يعرف صحيحه من سقيمه. لم يكن أبو مروان من أهل السّعة في دنياه، بل كان من المقتّر عليهم رزقهم. من مصنّفاته: «الواضحة»، و«إعراب القرآن»، و«غريب الحديث»، و«تفسير الموطأ»، و«طبقات الفقهاء». مات سنة ٢٣٨ هـ وقيل: سنة ٢٣٩ هـ عن أربع وستين سنة. قال التلمساني: ما ذُكر من عدم معرفته بالحديث فهو غير مسلّم به، وقد نقل عنه غير واحد من جهابذة المحدِّثين. ذكر ابن العماد الحنبلي أنّه كان مفتي الأندلس.

(شذرات الذهب ٢/ ٩٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠ - ١٧٧؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٢٥ - ٢٢٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٠٦ - ٢٠٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٠٩؛ ومرآة الجنان ٢/ ١٢٢؛ والنجوم الزّاهرة ٢/ ٢٩٣؛ ونفخ الطيب ٢/ ٢١٤ - ٢١٧؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ١٥٨ - ١٥٩؛ والأعلام ٤/ ١٥٧).

عبد الملك بن زيادة الطُّبْني

(٣٩٦ هـ/ ١٠٠٦م - ٤٥٧ هـ/ ١٠٦٥م)

عبد الملك بن زيادة الله بن أبي مضر التّميمي الحماني، أبو مروان الطُّنْبي (وفي بغية الوعاة: الطِّينيّ، وهذا تحريف، وطُبْنة: مدينة بالأندلس). كان إماماً في اللغة والحديث، شاعراً، من أهل قرطبة. رحل إلى المشرق وحجّ وحدّث عن إبراهيم بن الإفليلي. وكتب عمن لقي من العلماء. وعاد إلى بلاده، فأملى كثيراً من تقييداته. كان من بيت جلالة ورياسة ومن أهل الحديث والأدب. قتل بقرطبة، وقيل: وُجد مقتولاً في داره، وقيل: قتلته جواريه لتقتيره عليهن، إذ كان يوصف بالبخل المفرط.

(بغية الوعاة ٢/ ١٠٩؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٢ - ٢٨٣؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣١٢؛ والأعلام ٤/١٥٨ - ١٥٩؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ١٦٣).

عبد الملك بن سراج

(٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م - ٤٨٩ هـ/ ١٠٩٦م)

عبد الملك بن سراج بن عبد الله، كان من موالي بني أمية، ومن مشاهير الموالي

بالأندلس. من أهل قرطبة، يكنّى أبا مروان. أقام اللغة بالأندلس غير مدافَع. كان عالماً بالأدب ومعاني القرآن والحديث. قرئت عليه كتب اللغة والغريب والأدب، وقُيِّد ذلك كلّه عنه. كانت الرحلة في ذلك الوقت إليه، ومدار أصحاب اللغة والآداب عليه. كان وقور المجلس مهيباً، شاعراً وإماماً في اللغة لا يجسر أحد على الكلام بعلم اللغة مهابة له. مات يوم عرفة ودفن بالرَّبض. قيل: كان عبد الملك من موالي بني أمية، وقيل: قومه من العرب من كلب بن وبرة، أصابهم سباء.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٠؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٠٧ـ٢٠٨؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ١٦٤؛ والأعلام ٤/ ١٥٩).

عبد الملك بن شاختج، أبو مروان البجّاني

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الملك بن شاختج، أبو مروان البجّاني. كان عالماً ماهراً باللغة والنحو والفقه والتّعبير، حافظاً للرأي. رحل إلى المشرق وسمع وناظر. وكان من العلماء الحكماء الفضلاء الحفّاظ. استخرج من «الواضحة» وكتب ابن المواز ما لم يكن في المدوّنة ولا المستخرجة. حجّ ورجع إلى الأندلس، ثم انتقل إلى مصر والشام، ومات بسواحلها على إصلاح كبير وعبادة باسطة.

(تاريخ علماء الأندلس ١/ ٣١٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١٠).

عبد الملك بن طريف الأندلسي

(. . . / . . . ـ نحو ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م)

عبد الملك بن طريف، أبو مروان الأندلسي، أصله من قرطبة. كان نحويًّا لغويًّا، حسن التصرّف في اللغة، أصلاً في تثْقيفها. له كتاب حسن في الأفعال وهو كثير بأيدي الناس، هذّب فيه «أفعال أبي بكر بن القوطية» شيخه. مات في حدود الأربعمئة.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٠٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١١؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ١٧٠).

عبد الملك بن عليّ

(. . . / . . . ـ ٤٨٩ هـ/ ١٠٩٥م)

عبد الملك بن عليّ. كان لغويًّا نحويًّا فاضلاً مؤدِّباً. أدَّب بهَراة وأخذ عنه أكثر فضلائها. صنّف: «المحيط في اللغة»، و«المنتخب من تفسير الرماني»، و«الصّفات»، و«الأدوات التي يبتدىء بها الأحداث». توفي سنة ٤٨٩هـ، وقيل: سنة ٤٦٩ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١١١؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ١٨٣).

عبد الملك بن علي، أبو مروان الغرناطيّ

(. . . / . . . ـ ٥٦٨ هـ/ ١١٧٢م)

عبد الملك بن عليّ بن طاهر، أبو مروان المرّي الغرناطي. كان عالماً بالنحو واللّغة والأدب، ورعاً زاهداً، ذكيًّا فائقاً. روى عن داود بن يزيد السَّعدي، ولازمه وعوّل عليه وانتفع به، وأخذ العلم عن غيره. استفاد منه كثير من أهل بلده. مات شهيداً، إذ خرج إلى صلاة الصبح بالجامع، فقُتل في الطريق سنة ٥٦٨ هـ وهو ابن ثمان وثلاثين سنة، وقيل ابن ثمان وخمسين سنة، وهو أقرب إلى الصّواب.

(بغية الوعاة ٢/ ١١١).

عبد الملك بن علي بن أبي المنى

(نحو ٧٦٦ هـ/ ١٣٦٤م - ٨٣٩ هـ/ ١٤٣٥م)

عبد الملك بن عليّ بن أبي المنى، العلّامة جمال الدين، ويعرف بعُبَيْد البابيّ الحلبيّ الشافعيّ. كان عالماً بالعربيّة والقراءات. شغل الناس كثيراً، وأخذ عنه خلق كثير. تلا بالسبع على العزّ الحاضري، وتخرّج به، وأخذ عنه النحو. أخذ الفقه على الشرف الأنصاري. ناب في الخطابة والإمامة بالجامع الأمويّ بحلب، وجلس للإقراء بها. كان فاضلاً بارعاً، خيّراً ديّناً صالحاً، مبتعداً عن الناس، عفيفاً لا يقبل من أحد شيئاً. جمع كتاباً في الفقه، وصنّف «نزهة الناظرين» في الأخلاق، و«دلائل المنهاج».

(بغية الوعاة ٢/ ١١١ - ١١٢؛ والأعلام ٤/ ١٦١).

عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمعي

(١٢٢ هـ/ ٧٣٩م - ٢١٦ هـ/ ٨٣١م)

عبد الملك بن قُرَيْب (قُرَيْب هو لقب لأبي عبد الملك واسمه عاصم وكنيته أبو بكر وغلب عليه لقبه) بن علي بن أصمع الباهليّ، أبو سعيد الأصمعي. كان من أهل البصرة، وقدم بغداد أيام الرّشيد. هو أحد أئمّة العلم باللغة والشعر والنحو والأخبار والنوادر والغرائب. قيل: كان يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة. وقيل: كان أبو زيد الأنصاري صاحب لغة وغريب ونحو وكان أكثر من الأصمعي في النحو، وكان أبو عبيدة أعلمَ من أبي زيد والأصمعي بالأنساب والأيام والأخبار، وكان الأصمعي بحراً في اللّغة لا يُعرف مثله فيها وفي كثرة الرواية. قيل لأبي نواس: قد أُشخص أبو عبيدة والأصمعي إلى الرشيد فقال: أمّا أبو عبيدة فإنهم إن أمكنوه من سِفْره قرأ عليهم أخبار الأولين والآخرين؛ أما الأصمعي فبلبل يطربهم بنغماته.

قال الأصمعي: حضرت أنا وأبو عبيدة عند الفضل بن الربيع، فقال لي: كم كتابُك في الخيل؟ فقلت: مجلد واحد. فقال لأبي عبيدة عن كتابه في الخيل، فقال: خمسون مجلداً، فقال له: قُمْ إلى هذا الفرس وأمسك عضواً عضواً منه واذكر، فقال: لست ببيْطار وإنما هذا شيء أخذته عن العرب. فقال لي: قم يا أصمعي وافعل ذلك، فقمت وأمسكت ناصية الفرس، وشرعت أذكر منه عضواً عضواً، ويدي على ذلك العضو، وأُنشد ما قالته العرب إلى أن فرغت منه، فقال: خذه. فكنت إذا أردت أن أغيظ أبا عبيدة ركبته إليه.

أخباره ونوادره كثيرة، ومصنّفاته كثيرة جدًّا، منها: «خلق الإنسان»، و«الأجناس»، و«الأنواء»، و«الهمز»، و«المقصور والممدود»، و«الفرق»، و«الصفات»، و«الأبواب»، و«الميسر والقداح»، و«خَلْق الفرس»، و«الخيل»، و«الإبل»، و«الشاء»، و«الأخبية والبيوت»، و«الوحوش»، و«فعل وأفعل»، و«الأمثال»، و«الأضداد»، و«القلب والإبدال»، و«الاشتقاق»، و«غريب الحديث»، و«الكلام الوحشي»، و«نوادر الأعراب»، و«المذكّر والمؤنث». مات الأصمعي سنة ٢١٦ هـ، وقيل: سنة ٢١٥ هـ، وقيل: سنة ٢١٤ هـ، وقيل: سنة ٢١٧ هـ، وقيل: سنة ٢١٠ هـ عن ثمانٍ وثمانين سنة. قيل: مات بالبصرة، وقيل: بمرو.

(وفيات الأعيان ٣/ ١٧٠ ـ ١٧٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٩٧ ـ ٢٠٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١٢ ـ ١١٣؛ والأعلام ٤/ ١٦٢؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ٤١٠ ـ ٤٢٠؛ وشذرات الذهب ٢/ ٣٦ ـ ٣٨؛ وطبقات القرّاء ١/ ٤٧٠؛ والفهرست ص ٨٢ ـ ٨٣؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ١٨٧ ـ ١٩٣؛ والبداية والنهاية ١٠/ ٢٨٣؛ والأصمعي في الرواية. عبد الحميد محمد الشلقاني. جامعة الإسكندرية، ١٩٦٢ م؛ والأصمعي: حياته وآثاره. عبد الجبار جومرد. مطابع دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٥ م؛ والأصمعي. أحمد كمال زكي. القاهرة، وزارة الثقافة، من سلسلة أعلام العرب، رقم ١٨، سنة ١٩٦٣ م؛ والأصمعي اللغوي. عبد الحميد الشلقاني. دار المعارف، القاهرة.

عبد الملك بن قطن المَهرِيّ

(. . ./ . . . ـ ٢٦٥ هـ/ ٨٧٠م)

عبد الملك بن قطن المهري القيرواني، أبو الوليد، شيخ أهل اللغة والأدب بالمغرب، وشيخ أهل اللغة والنحو والرواة ببلده، راوي القوم ورئيسهم والمقدم في بلده وزمانه، كان من أحفظ الناس لأنساب العرب وأشعارهم وأيامهم، شاعراً خطيباً بليغاً سمحاً جواداً، عُمِّر طويلاً. من مؤلفاته: كتاب «تفسير مغازي الواقدي»، و«الألفاظ»، و«اشتقاق الأسماء» مما لم يأتِ به قطرب. مات سنة ٢٥٦ هـ، وقيل: سنة ٢٥٧ هـ، وقيل سنة ٢٦٥ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١٤؛ والأعلام ٤/ ١٦٢).

عبد الملك بن قهد، أبو مروان البَطَلْيَوْسي

(. . ./ . . . ـ ٣١٠ هـ/ ٩٢٢م)

عبد الملك بن قَهد بن بطّال، أبو مروان القيسي البطليوسي، يُعرَف بابن أبي تيّار. كان بصيراً بالعربيّة واللغة والإعراب، شاعراً مطبوعاً في قول الشعر. مات سنة ٣١٠ هـ، وقيل: سنة ٣٠٨ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٤).

عبد الملك بن مجبر، أبو مروان المالقي الضّرير

(. . ./ . . . ـ بعد ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م)

عبد الملك بن مجبر بن محمد، أبو مروان البكريّ المالقي الضّرير. كان نحويًّا ماهراً مقرئاً فاضلاً. روى عن ابن الطّراوة. كان من أهل المعرفة بالقراءات والنحو والأدب. درّس مدّة طويلة ببلده، واشتهر بالنبل والفضل. روى عنه دحمان بن عبد الملك، وأبو زيد السهيليّ، وأبو عبد الله بن الفخار.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٤).

عبد الملك بن محمد الثَّعالبي

(٣٥٠ هـ/ ٩٦١م ـ ٤٢٩ هـ/ ١٠٣٨م)

عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور النيسابوري الثعالبي. قال عنه ابن بسّام صاحب «الذّخيرة»: «كان في وقته راعي تَلَعَات العلم، وجامع أشتات النَّثر والنّظم. رأس المؤلفين في زمانه، وإمام المصنّفي بحكم قرانه. سار ذكره سير المثل، وضُربت إليه آباط الإبل، وطلعت دواوينه في المشارق

والمغارب طلوع النّجم في الغياهب، وتواليفه أشهر مواضع وأبهر مطالع وأكثر راوٍ لها وجامع من أن يستوفيها حدٌّ أو وصف، أو يوفيها حقوقها نظم أو رصف». وله شعر كثير.

من مؤلّفاته: «يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر» وهو أكبر كتبه وأحسنها وأجمعها، و«فقه اللّغة»، و«سحر البلاغة وسرّ البراعة»، و«من غاب عنه المطرب»، و«مؤنس الوحيد»، و«غرر أخبار ملوك الفرس»، و«لطائف المعارف»، و«ما جرى بين المتنبي وسيف الدولة»، و«الإعجاز والإيجاز»، و«خاص الخاص»، و«نثر النّظم وحلّ العقد»، و«مكارم الأخلاق»، و«ثمار القلوب في المضاف والمنسوب»، و«سرّ الأديب»، و«الكناية والتعريض» ويسمّى «النهاية في الكناية»، و«التجنيس»، و«المثال» واسمه «الفرائد والقلائد»، وغير ذلك كثير. توفي سنة ٤٢٩هـ، وذكر ابن العماد الحنبلي أنّه توفي سنة ٤٣٠ هـ، أو التي قبلها.

(شذرات الذهب ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧؛ ومعاهد التّنصيص ٤/ ٢٦٦ ـ ٢٧١؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٧٨ ـ ١٨٠؛ والأعلام ٤/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

عبد الملك بن مختار النحوي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبد الملك بن مختار النحوي. عُدَّ في الطبقة الثالثة من نحاة الأندلس، رحل إلى قرطبة وسكنها، وأخذ عن ابن أبي حرشن.

(طبقات النحويين واللغويين ص٢٨٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١٤).

عبد الملك بن مسلمة، أبو مروان الوَشْقيّ البَلَنْسيّ

(. . . / . . . ـ بعد ٥٣٠ هـ/ ١١٣٥م)

عبد الملك بن مسلمة بن عبد الملك، أبو مروان الوَشْقيّ البَلَنْسيّ، يُعرَف بابن الصَّقيل. كان نحويًّا جليلاً. روى عن أبي محمد بن السيد وتأدّب به، وروى عنه يوسف بن عبد الله بن سعيد بن أبي زيد. كان حيًّا سنة ٥٣٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٥).

عبد الملك بن نصر، أبو طاهر الإسكندري

(٥٧٩ هـ/ ١١٨٣م ـ ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٤م)

عبد الملك بن نصر بن عبد الملك، أبو طاهر، شرف الدين الإسكندريّ القرشي الفهري. اشتهر باللغة والنحو والأدب، وانتفع به خلق كثير. سمع من الحافظ أبي الحسن، وسمع منه الأبيوَرْدي. وُلد بالإسكندرية. ومات بمصر.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٥؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٢١٣).

عبد الملك بن هشام، جمال الدّين بن هشام

(. . . / . . . ـ ٢١٣ هـ/ ٨٢٨م)

عبد الملك به هشام بن أيوب، أبو محمد جمال الدين الحِمْيَريّ المَعَافِريّ. اشتهر بحمل العلم. كان متقدِّماً فيعلم النّحو والنّسب. من أهل مصر، وأصله من البصرة. جمع سيرة رسول الله ﷺ من «المغازي والسير» لابن

إسحاق، وهذّبها ولخّصها. وهي الموجودة بأيدي الناس وتُعرَف بسيرة ابن هشام. توفي عبد الملك سنة ٢١٨ هـ بمصر بحسب قول ابن خلكان، وقال القفطي: سنة ٢١٣ هـ. ومن مؤلفاته: «أنساب حِمْيَر وملوكها» ويسمّى «التّيجان في ملوك حمير»، و«ما وقع في أشعار السِّير من الغريب»، و«السِّيرة النبويّة»، و«القصائد الحميريّة»، في أخبار اليمن وملوكها في الجاهلية.

(إنباه الرواة ٢/ ٢١١ ـ ٢١٢؛ ووفيات الأعيان ٣/ ١٧٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١٥؛ والأعلام ٤/ ١٦٦؛ وشذرات الذهب ٢/ ٤٥).

عبد المُنْعِم بن صالح

(٥٤٧ هـ/ ١١٥٢م ـ ٦٣٣ هـ/ ١٢٣٥م)

عبد المنعم بن صالح بن أحمد، أبو محمد القرشيّ التّيْميّ المكيّ الإسكندريّ. كان علّامة عصره في ديار مصر نحواً وأدباً، وشيخ مجونها لعباً ولهواً. كان من أهل مكة. استوطن الإسكندريّة، وانتصب للإفادة بها. من مؤلفاته: «النّوادر والغرائب»، و«تحفة المعرب وطرفة المغرب» مرتب على أبواب، في كل باب آية وبيت من الشعر ومسألة نحوية ومثل.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٥ ـ ١١٦؛ والأعلام ٤/ ١٦٧؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٢١٩).

عبد المنعم بن عوض الجِرجاوي

(... / ... ـ بعد ١٢٧١ هـ/ ١٨٥٥م)

عبد المنعم بن عوض الجرجاوي. نحويّ أديب من علماء الأزهر بالقاهرة. من مؤلفاته: «شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك»، منه نسخة بخطه في دار الكتب ـ تحت رقم ٦١٠٧ ـ أنجزها سنة ١٢٧١ هـ. توفي بعد سنة ١٢٧١ هـ، وقيل: توفي نحو سنة ١١٩٥ هـ.

(الأعلام ٤/ ١٦٨).

عبد المنعم بن محمد

(٥٢٤ هـ/ ١١٣٠م ـ ٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢م)

عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي. يُعرَف بابن الفرس الغرناطي. كان إماماً في العربيّة والنحو واللغة. سمع أباه وجدّه، وتفقّه من كتب أصول الدّين والفقه، وبرع فيها كلّها. ألّف كتاباً في أحكام القرآن، واضطرب قبل موته بقليل، ولي القضاء بجزيرة شقر، ثم في وادي آش، ثم في غرناطة، وتوفي في إلبيرة.

(الأعلام ٤/ ١٦٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ١١٦؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٢٢٧ ـ ٢٣٣).

ابن عبد المهيمن

= محمد بن يحيى بن وهب (٣٨٤ هـ/ ٩٩٤م).

عبد المُهَيْمن بن محمد الحَضْرَمِيّ

(٦٧٦ هـ/ ١٢٧٧م ـ ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م)

عبد المُهَيْمِن بن محمد بن عبد المهيمن، أبو محمد الحَضْرَمِيّ. له القِدْح المعلّى في علم العربيّة، ومشاركة حسنة في الأصليْن، والإمامة في الحديث. كان مبرّزاً في الأدب والتاريخ واللغات، مجتهداً متفنناً كثير المطالعة، مقصوراً على الإفادة والاستفادة. ولي كتابة الإنشاء بفاس، فلم يفضل في أوقاته ما يسع الأشغال. كان موصوفاً بالنَّزاهة

والصّدق، رفيع الرتبة، متصل الاجتهاد. والتّقييد. تقدّم في علم الحديث وضبط رجاله. كان يحمل عن ألف شيخ ذكرهم في «مشيخة» ضاعت من يده. وذهب لضياعها علم كثير. له شعر. وُلد بسبتة. وتوفي بتونس في الطّاعون.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٦؛ والأعلام ٤/ ١٦٩).

عبد المولى بن أحمد، أبو محمد الأصبحيّ

(... / ... ـ ٦٧٥ هـ/ ١٢٧٦م)

عبد المولى بن أحمد بن محمد، أبو محمد الأصبحيّ الظّفاري. كان إماماً في النحو واللّغة، حتى إنّه كان يسمّى سيبويه زمانه. كان معلماً لإدريس الحيوصيّ، فلما صار الملك إليه استوزره، وكان يتبرّك برأيه، ويستنصحه في كل ما يقول ويفعل. كان يمضي غالبَ وقته في مطالعة الكتب. له مؤلّف حسن في الأحكام، وشعر جيّد.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٧).

عبد المولى بن محمد، أبو محمد المَذْحِجيّ الغرناطيّ

(... / ... ـ نحو ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م)

عبد المولى بن محمد بن عبد الله، أبو محمد الغرناطيّ المذحجيّ. كان عالماً بالنحو واللغة والأدب والشعر. وكان يتصدّر بجامع غرناطة لإقراء هذه العلوم، ثم اختلّت حاله، وساء انتحاله، وأخلد إلى الرّاحة والبطالة إلى أن توفّي.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٧ ـ ١١٨).

عبد الواحد بن إبراهيم، أبو المحامد المرشديّ

(٧٨٠ هـ/ ١٣٧٨م ـ ٨٣٨ هـ/ ١٤٣٥م)

عبد الواحد بن إبراهيم بن أحمد، أبو المحامد المرشديّ الفوّي المكّي العلّامة جلال الدين. كان عالماً بالعربيّة، ماهراً في الأصول والمعاني والفقه، ذا مروءة. كثر الأسف عليه عند موته. سمع على الأميوطي والنشاوريّ وغيرهما، ورحل إلى القاهرة.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٨).

عبد الواحد بن الحسين، أبو الفتح بن شِيطَى

(٣٧٠ هـ/ ٩٨٠م ـ ٤٠٥ هـ/ ١٠١٤م)

عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شيطَى، أبو الفتح. كان عالماً بالنحو وبالقراءات، بصيراً بالعربيّة، حافظاً لمذاهب القرّاء. كان من أهل الجانب الشرقي من بغداد ناحية الرّصافة. توفي سنة ٤٠٥ هـ، ودُفن من يومه بمقبرة الخَيْزُران. له مصنّف «التذكار في القراءات العشر». وكان مقرىء العراق. ذكر ابن العماد الحنبلي أنّه توفي سنة ٤٥٠ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ٢١٣؛ وتاريخ بغداد ١١/ ١٧؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢٨٥؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤؛ ونزهة الألباء ٤٢٧ ـ ٤٢٨).

عبد الواحد بن سلّام، أبو الغَمْر القرطبي

(... / ... ـ ٢٠٩ هـ/ ٨٢٤م)

عبد الواحد بن سلّام، أبو الغَمْر القُرطبي.

كان عالماً بالنحو واللغة والأدب. أقرأ الناس النحو مدّة من الزمن وألّف فيه.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٩؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٧٩؛ وتاريخ علماء الأندلس ٣٣٤).

عبد الواحد بن عبد الكريم، أبو المكارم بن خطيب زَمَلُكا

(. . ./ . . . . ـ ٦٥١ هـ/ ١٢٥٣م)

عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف، أبو المكارم بن خطيب زَمَلُكا، كمال الدّين. كان لغويًّا فاضلاً، خبيراً بالمعاني والبيان والأدب، مبرّزاً في عدّة فنون. مات بدمشق.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٩).

عبد الواحد بن عبدون، أبو محمد بن سراج الدين المريّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد الواحد بن عبدون بن عبد الواحد بن سراج الدين، أبو محمد المريّ. كان عالماً باللغة والوثائق، له خطّ حسن ولفظ جيّد، أخذ عن بقي بن مخلد، ودرّس اللغة، واحتيج إليه رغم كثرة الشيوخ والعلماء.

(بغية الوعاة ٢/ ١١٩).

عبد الواحد بن علي، أبو الطيّب اللّغوي الحلبي

(. . ./ . . . ـ بعد ٣٥٠ هـ/ ٩٦١م)

عبد الواحد بن علي، أبو الطيّب الحلبي. كان مبرّزاً متقدماً في العربيّة واللغة. أخذ عن أبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد، وعن محمد بن يحيى الصولي. له تصانيف جليلة، منها: «مراتب النحويين»، و«الإتباع»، و«الإبدال»، و«شجرة الدُّر» وقد ضاع أكثرها. كان بينه وبين ابن خالَويْه منافسة. مات بعد سنة ٣٥٠ هـ. وقيل: أصله من عسكر مكرم. ثم قدم حلب وأقام بها إلى أن قُتل في دخول الدّمستق حلب سنة ٣٥١ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٠؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٢٦١ ـ ٢٦٥؛ و«أبو الطيب اللغوي وكشف آثاره». عز الدين التنوخي. البحوث والمحاضرات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠م ـ ١٩٦١م، ص ١٩١ ـ ٢٠٣؛ وأبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة. عادل أحمد زيدان. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠م؛ و«أبو الطيب اللغوي الحلبي». مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. عدد ٢٩، سنة ١٩٥٤م، ص ١٧٥ ـ ١٨٣؛ وعدد ٣٢، سنة ١٩٥٧م، ص ٤٤٥ ـ ٤٥٢.

عبد الواحد بن علي، أبو القاسم بن بَرْهان العُكْبَري

(نحو ٣٧٦ هـ/ ٩٨٦م ـ ٤٥٦ هـ/ ١٠٦٤م)

عبد الواحد بن علي بن برهان (وسمّاه السيوطي: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان)، أبو القاسم العُكْبَريّ. كان من القائمين بعلوم كثيرة، إماماً في النحو واللغة ومعرفة النّسب والحفظ لأيام العرب وأخبار المتقدّمين، يأنس شديد الأنس بعلم الحديث، ولم يروِ شيئاً من الحديث. كان أوّل أمره منجماً فصار نحويًّا، وكان حنبليًّا فصار حنفيًّا، وكانت له شراسة على مَنْ يقرأ

عليه. ولم يكن يلبس سراويل ولا على رأسه غطاء. وكان زاهداً عرف الناس ذلك وإلا كانوا رمَوه بالحجارة لهيئته. كان يتكبّر على أولاد الأغنياء، وإذا رأى الطالبَ غريباً أقبل عليه. لما ورد عميد الدين إلى بغداد استحضره فأعجبه كلامه، فعرض عليه مالاً فلم يقبله؛ فأعطاه مصحفاً بخط ابن البوّاب وعكّازة حُمِلَت إليه من الروم، فأخذهما. فقال له أبو علي بن الوليد المتكلم: أنتَ تحفظ القرآن وبيدك عصا تتوكأ عليها، فلم تأخذ شيئاً فيه شبهة؟ فنهض إلى قاضي القضاة ابن الدّمغاني، وقال له: لقد كدت أهلك حتى نبّهني أبو علي بن الوليد، وهو أصغر مني، وأريد أن تعيد هذه العكّازة والمصحف على عميد الدين فما يصحباني. فأخذهما وأعادهما إلى الوزير عميد الدين. وكان مع ذلك يحبّ المليح مشاهدةً، ويحضره أولاد الأمراء والرؤساء فيقبّلهم بحضرة آبائهم، ولا ينكرون عليه ذلك لعلمهم بدينه وورعه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٠ ـ ١٢١؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢١٣ ـ ٢١٥؛ والأعلام ٤/ ١٧٦).

عبد الواحد بن عمر، أبو طاهر النحوي

(... / ... ـ ٣٤٩ هـ/ ٩٦٠م)

عبد الواحد بن عمر بن محمد، أبو طاهر. كان نحويًا مقرئاً، كوفيّ المذهب، لم يُعرف بعد ابن مجاهد، في القراءات مثله. كان يُقرىء في سكة عبد الصّمد بن علي بن عبد الرحمن بن العباس ببغداد. توفي سنة ٣٤٩ هـ. وقال القفطي: توفي سنة ٣٤٤ هـ. قرأ كتاب سيبويه على ابن درستويه. خالف أصحابه في إمالة الناس لأبي عمر، فكانوا ينكرونه عليه. كان ينتحل في النحو مذهب الكوفيين، وكان بارعاً فيه مع صدق لهجة واستقامة طريقة، وكان ثقة أميناً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢١؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢١٥؛ وتاريخ بغداد ١١/ ٧ ـ ٨؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٧؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٢٦٨).

عبد الواحد بن محمد، أبو القاسم الكرمانيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الواحد بن محمد، أبو القاسم الكرماني. كان نحويًا ماهراً روى عن مشاهير النحويين البغداديين وروى عنه ابن المأمون. ذكره شيرويه بن شهمردار في «طبقات الهمذانيين»، وسمّاه «النحويّ».

(إنباه الرواة ٢/ ٢١٦).

عبد الواحد بن محمد المالقي

(... / ... ـ ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٦م)

عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السّداد، أبو محمد الأمويّ المالقيّ، الشهير بالبائع. كان ماهراً في صناعة النّحو، فقيهاً أصوليًا حسن التعليم، مستمرّ القراءة، أستاذاً حافلاً متفنّناً، إماماً في القراءات وعلوم القرآن، حائزاً قصب السَّبق إتقاناً وأداءً ومعرفةً ورواية وتحقيقاً. وكان نسيج التّحليق، نافعاً منجباً، بعيد المدى، منقطع القرين في الدّين المتين والصلاح، وسكون النفس، ولين الجانب، ما كان متواضعاً حسن الخلق ووسيم الصورة، كثير الخشوع، قريب الدّمعة. أقرأ

عمره، وخطب بالمسجد الأعظم في مالَقَة. له من الكتب: «الدّر النَّثير والعذب النمير في شرح كتاب التفسير لأبي عمرو الدّاني» في القراءات. مات بمالقة، وكان الحفل في جنازته عظيماً، وحمله الطلبة وأهل العلم على رؤوسهم.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢؛ والأعلام ٤/ ١٧٧).

عبد الوارث بن محمد، أبو المكارم الأبهريّ

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الوارث بن محمد بن عبد المنعم، أبو المكارم. من مدينة أبهر. رحل من أبهر إلى أبي العلاء المعريّ بمعرّة النعمان من أرض الشام. كان نحويًّا ماهراً، لغويًّا بارعاً، أديباً فاضلاً. لازم أبا العلاء، وأخذ عنه جميع فنون الأدب، وبرع واستقلّ، ورجع إلى بلده، تصدّر للإقراء والإفادة، وأخذ عنه أهل أبهر علماً كثيراً، وبرع عليه خلق كثير. له شعر.

(إنباه الرواة ٢/ ٢١٦؛ وتلخيص اللغويين والنحويين ص ١٢٢؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

عبد الودود بن عبد الملك

(... / ... ـ ... / ...)

عبد الودود بن عبد الملك بن عيسى المغربيّ، أبو الحسن القرطبي. كان نحويًّا مشهوراً. انتقل إلى المشرق، ودخل مدن الشام، وتصدّر بها لإقراء النحو. أقام بحلب. كان يعشق صبيًّا وضيء الوجه بحلب. فكان إذا غاضبه مضى الصبي إلى رجل آخر يخدمه؛ فإذا رأى ذلك عبد الودود لا يملك صبره فيسعى لرضاه، وغضب مرة وذهب إلى ذلك الرجل فمرّ عبد الودود فرآه، فخرَّ مغشيًّا عليه في وسط الطريق وسقطت عمامته، فبادر الصبيّ إلى رفعه من الطين حتى أفاق، ففتح عينيه ورأى ما حلّ به، فهجره بعد ذلك وسلاه. قرأ عليه أبو طاهر السلفي كتاب «ياقوتة التّصريف» للأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد الأرْدِسْتاني، وممّا أورد فيه قال: ليس في الكلام على «فُعِل» إلّا واحد وهو اسم «دُئِل»، وهي دُوَيبة وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدُّؤلي.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢١٧).

ابن عبدوس الكوفيّ

= علي بن محمد بن عبدوس (... / ... ـ ... / ...)

عبد الوهاب بن إبراهيم الزَّنجاني

(... / ... ـ ٦٥٥ هـ/ ١٢٥٧م)

عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب، ابن أبي المعالي الخزرجيّ الزنجاني، من علماء العربيّة. يقال له العزّي (عز الدين). كانت وفاته ببغداد. من مؤلفاته: «تصريف العزي» في الصّرف، و«معيار النظّار في علوم الأشعار»، و«الهادي» في النحو، و«الكافي في شرح الهادي»، قال السيوطي: وقفت عليه بخطّه وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجّة سنة أربعة وخمسين وستمئة، و«المضنون به على غير أهله» مع شرحه لابن عبد الكافي وهو مختارات شعريّة، و«عمدة الحساب»، و«فتح الفتاح شرح مراح

الأرواح» في الصّرف.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٢؛ والأعلام ٤/ ١٧٩).

عبد الوهاب بن أحمد، ابن وهبان

(قبل ٧٣٠ هـ/ ١٣٢٩م - ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٧م)

عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الحارثيّ، أمين الدين الدمشقيّ. كان ماهراً في علم العربيّة والفقه والقراءات والأدب. درّس وولي قضاء حماة في سنة ٧٦٠ هـ، واستمر فيها إلى أن مات. كان مشكور السّيرة. نظم قصيدة رائيّة من ألف بيت ضمّنها غريب المسائل في الفقه، سمّاها «قيد الشرائد»، وله «عقد القلائد»، «أحاسن الأخبار في محاسن السّبعة الأخيار» يعني القرّاء السبعة، و«امتثال الأمر في قراءة أبي عمرو»، وهو منظومة في مئة وسبعة وعشرين بيتاً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٣؛ والأعلام ٤/ ١٨٠؛ والدُّرر الكامنة ٢/ ٤٢٣ - ٤٢٤).

عبد الوهاب بن أصْبغ

(... / ... - ... / ...)

عبد الوهاب بن أصْبَغ الأندلسيّ. كان نحويًا ماهراً، لغويًا بارعاً، حسن الخطّ مشهوراً بذلك. صحب أبا علي القالي، وكتب عنه الكثير، وسمع عليه كتابه «المقصور والممدود». وكان متن هذا الكتاب بخطّ عبد الوهّاب بن أصبغ، ذكر ذلك أبو علي القالي، وإنما أشار أبو علي إلى أنّ المتن بخطّه لسكونه إلى إتقانه وضبْطِه.

(إنباه الرواة ٢/ ٢١٨).

عبد الوهاب بن حريش، أبو مِسْحَل

(حوالي ١٧٠ هـ/ ٧٨٦م - نحو ٢٣٠ هـ/ ٨٤٤)

عبد الوهاب بن حَرِيش (وقال السيوطي: عبد الوهاب بن أحمد)، أبو محمد الملقّب بأبي مِسْحَل. أعرابي من بني ربيعة من عامر بن صعصعة. حضر من البادية إلى بغداد وافداً على الحسن بن سهل وزير المأمون. أكثر من الأخذ عن الكسائي. وكان من شيوخ ثعلب، عارفاً بالنحو، غزير العلم باللّغة والقراءات. أخذ القرآن عن الكسائي كما أخذ عنه النحو. روى عن علي بن مبارك أربعين ألف بيت شاهد على النّحو. صنّف من الكتب «النَّوادر» في جزءين، و«الغريب».

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٣؛ إنباه الرواة ٢/ ٢١٨؛ والأعلام ٤/ ١٨٢؛ وتاريخ بغداد ١١/ ٢٥؛ وطبقات القرّاء ١/ ٤٧٨).

عبد الوهاب بن حسين، وجيه الدين البَهَنْسيّ الشافعي

(... / ... - ٦٨٥ هـ/ ١٢٨٦م)

عبد الوهاب بن حسين بن عبد الوهاب، وجيه الدين الشافعيّ البهَنسيّ، كان بارعاً في النحو والفقه والأصول، متديّناً، جبّاهاً في البحث. حضر عنده القرافي فتكلّم وأطال، فقال له: اسكت عن خباطك. درّس بالجامع العتيق، وولي القضاء بمصر والوجه البحري.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٣).

عبد الوهاب بن عمر، ظهير الدين الحلبي

(٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م - ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٤م)

عبد الوهاب بن عمر بن عبد المنعم بن أمين

الدولة الحلبيّ، الإمام ظهير الدين. كان إماماً في النحو، واللغة زاهداً حنفيًّا، فاضلاً ورعاً أديباً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٤).

عبد الوهاب بن محمد، كمال الدين ابن قاضي شهبة

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد الوهاب بن محمد بن ذؤيب، الشيخ كمال الدين ابن قاضي شهبة. كان نحويًّا بارعاً فقيهاً فاضلاً ورعاً. عُرف بالنحو حتى صار دليلاً يرشد إليه، وعلماً دالًّا عليه. تصدّر بالجامع الأموي لإقراء الفقه والعربيّة. كانت الرغبة في أخذ النحو عنه أكثر، وكان لا يفتي تورّعاً. كان يجيد التدريس والتفهيم، حسن الخلق ليّن الجانب. طلبه ابن صَصْرى لينوب عنه، فاعتذر. وكان مُوَسْوِساً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٤).

عبد الوهاب بن محمد، أبو وهب

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرؤوف، أبو وهب (وفي إنباه الرواة: عبد الرؤوف بن وهب، ولعلّه خطأ). عُدّ في الطبقة السادسة من نحاة الأندلس. كان بصيراً بالعربيّة، ماهراً بها، شاعراً عروضيًّا، متصرِّفاً باللغة والإعراب، حافظاً للرأي، مطبوعاً في قول الشعر. قيل: إنّه كان ذا كِبْر عظيم ويُظهر مع ذلك زهداً. وكان حين ولي الوزارة يرمي المسائل النحويّة على بوّابه وكتّابه حتى تبرَّموا منه واستعفوا من ذلك. كان من السّناط (بكسر السِّين وضمّها)، أي: كوسج لا لحية له أصلاً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٢١؛ وإنباه الرواة ٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

أبو عبدة الوزير

= حسان بن مالك بن أبي عبدة (قبل ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م).

عبدون

= عبد الله بن يحيى (٥٧٨ هـ/ ١١٨٣م).

العبدي النحوي

= أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية (نحو ٤٠٦هـ/ ١٠١٦م).

عَبْر

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «سار عبر البحار»، و«كان النصرُ حليف العرب في معاركهم عَبْرَ التاريخ»، ونحوهما، وجاء في قراره:

«تجري الأقلام في لغة العصر بمثل هذين التعبيرين، وقد درستهما اللجنة، وانتهت إلى أنّهما جائزان صحيحان: أولهما: على الحقيقة، والثاني: على المجاز بتشبيه زمن التاريخ بالمسافة البعيدة التي يقطعها المسافر، أمّا لفظ «عبر» فهو ظرف حلّ محلّه المصدر»[1].

(١) القرارات المعجميّة. ص ١٤١؛ والألفاظ والأساليب. ص ٢٠٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٦.

عَبَّر (التعبير)

أجاز مجمع اللغة في القاهرة استعمال الفعل «عَبَّر» بمعنى: أبان بالحركة أو العمل أو التصرف، وجاء في قراره:

«يجري على أقلام الكتاب وعلى الألسن مثل قولهم: «صورة معبرة»، و«سلوك تعبيريّ»، و«رقص تعبيريّ»، و«عبَّر بصمته عن رضاه»، بمعنى: الإبانة بالحركة أو العمل أو التصرف، وفي هذا إطلاق للتعبير بصور مختلفة.

أما الذي ورد في معجمات اللغة، فهو أنّ «التعبير» بمعنى التفسير والإبانة بالقول، بيد أنّه ورد في بعضها: «عبَّر عمَّا في نفسه: أعرَبَ وبَيَّنَ»، ومن ثم تسعنا إجازة إطلاق «التعبير» لمجرد الدلالة، سواء كانت بالحركة أو الإشارة أو السكون، كما يجري في الاستعمال الحديث، ويشهد بذلك ما نصّ عليه صاحب «المقاييس» في أصل معنى «عَبَرَ» عن أنّه يحمل دلالة الانتقال والنفوذ، أو التفسير والإبانة. وعلى هذا ترى اللجنة إجازة ما يجري على الألسن والأقلام»[1].

العِبْريّة

من اللغات الكنعانيّة الجنوبية، وهي لغة ساميّة كان ينطق بها العبرانيون في فلسطين، ثمّ استعاضوا عنها، بعد الأسْر البابليّ، باللغة الآرامية، لكنّها ظلّت عندهم لغة الدين والأدب.

وفي القرن التاسع عشر أُحْيِيَت العبريّة، وأصبحت لغة التخاطب بين اليهود.

ومرّت العبريّة بثلاث مراحل رئيسيّة:

- مرحلة العبريّة التوراتيّة أو الكلاسيكيّة، وهي التي تكلم بها اليهود حتى القرن الثالث قبل الميلاد، وكُتب بها معظم العهد القديم من الكتاب المقدَّس.
- مرحلة العبريّة المِشْناوية، وكُتب بها المِشْنا، وهو الجزء الأوّل والأساسيّ من التلمود، ويشمل عدداً من تفاسير التوراتية الشفهيّة التي جُمعت حوالي القرن الثاني للميلاد. ولم تُتَّخذ العبريّة المِشْناويّة لغة تخاطب قطّ.
- العبرية المعاصرة، وهي التي يتكلم بها اليوم اليهود.

والعبرية تُكتب من اليمين إلى الشمال، ويبلغ عدد الحروف التي تتألف منها أبجديّتها ٢٢ حرفاً.

ابن عبّود

= محمد بن عبد الله (.../...ـ.../...).

أبو عبيد

= القاسم بن سلاّم (٢٢٤ هـ/ ٨٣٨م).

عُبَيْد الله بن أحمد البلديّ

(.../...ـ.../...)

عبيد الله بن أحمد البلدي. كان عالماً بالنحو شاعراً، وله أشعار لا يستطيع المرء أن يذكرها، ويستغفر الله على سماعها. كان أعور فاعتلّت عينه الصحيحة حتى أشرف منها على

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٤٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٤٠.

العمى، فكتب بيتيْن من الشعر يتضمّنان شيئاً من الكفر.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٦؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٣٤٥).

عبيد الله بن أحمد

(... / ... ـ ... / ...)

عبيد الله بن أحمد بن الحسين، أبو محمد القاسم النّردشيري. كان عالماً بالأدب واللغة، من مصنّفاته: «مختصر في النحو التصريف»، و«عقود المرجان في شواهد الكشف والبيان»، و«شرح الشهاب»، و«ديوان شعره»، و«شعلة القابس في فنون من العلم».

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٥).

عبيد الله بن أحمد، أبو محمد الفزاري

(... / ... ـ ... / ...)

عبيد الله بن أحمد، أبو محمد الفزاري. كان نحويًّا ماهراً. أخذ عن الفارسي. وكان قاضي القضاة بشيراز. من مصنّفاته: «صناعة الإعراب» أربعة مجلدات، و«عيون الإعراب».

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٦؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٣٤٧).

عبيد الله بن أحمد، جَخْجَح النحوي

(٢٨٦ هـ/ ٨٩٩م ـ ٣٥٨ هـ/ ٩٦٩م)

عبيد الله بن أحمد بن محمد، أبو الفتح. ويعرف بِجَخْجح النحوي. وسمّاه السيوطي جَخْجَخ، وقيل: جُخَيْجخ. كان عالماً بالنحو، وحدّث بشيء يسير، وكان ثقة صحيح الكتابة. من مصنّفاته: «مجالسات العلماء»، و«العزلة والانفراد»، و«أخبار جَحْظة» وغير ذلك.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣؛ ونزهة الألباء ٢٧٨ ـ ٢٨٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٢٦).

عبيد الله بن أحمد، ابن أبي الرَّبيع

(٥٩٩ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩م)

عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الرَّبيع، أبو الحسيْن القرشيّ الأمويّ العثماني الإشبيليّ. إمام النحو في زمانه. قرأ النحو على الدّباج والشَّلَوبين، وأذن له أن يتصدَّر لإشغاله، وصار يُرسل إليه الطلبة الصّغار. ويحصّل له منهم ما يكفيه. انتقل من إشبيلية ـ لما استولى عليها الفرنج ـ إلى سَبْتَة. وأقرأ بها النّحو، ولم يكن في طلبة الشَّلَوْبين أنجب منه. من مصنّفاته: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجُمل» في عشرة مجلدات، و«الإفصاح في شرح الإيضاح» في النحو، و«الملخص»، و«القوانين» كلاهما في النّحو أيضاً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٥؛ والأعلام ٤/ ١٩١؛ وغاية النهاية ١/ ٤٨٤).

عبيد الله أبو بكر الخياط

(... / ... ـ ... / ...)

عبيد الله، أبو بكر الخيّاط الأصبهاني، كان عالم زمانه في النحو ورواية الشعر. أتقن كتاب سيبويه ومسائل الأخفش وحدود الفراء. وكان يحفظ الدواوين، ويتصرف في كتب النحو تصرّفاً قويًّا. له مصنّفان: مبسوط ومختصر. ولما مات رثاه الناس.

(معجم الأدباء ١٢/ ٦٩ ـ ٧٢).

عبيد الله بن علي، أبو القاسم الرّقيّ

(... / ... ـ ٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨م)

عبيد الله بن علي بن عبيد الله، أبو القاسم الرقي. سكن بغداد. كان من المبرّزين بالنحو، صدوقاً، عالماً بالأدب واللّغة والفرائض. أخذ عن الرّبعي والمعرّي. له كتاب في القوافي.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٧؛ والأعلام ٤/ ١٩٥).

عبيد الله بن عمر، أبو مروان الحضرمي الإشبيلي

(... / ... ـ ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م)

عبيد الله بن عمر بن هشام، أبو محمد وأبو مروان، الحضرمي الإشبيلي. كان عالماً بالعربيّة والنحو واللغة والأدب، شاعراً فاضلاً جوّاداً. تصدَّر لإقراء النحو والعربيّة بمرّاكش. من مصنّفاته: «الإفصاح في اختيار المصباح»، و«شرح الدُّرَيْديّة».

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٧؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٣٩٨).

عبيد الله بن فرج، أبو محمد الطوطالقي

(... / ... ـ ٣٨٦ هـ/ ٩٩٦م)

عبيد الله بن فرج، أبو محمد الطوطالقي القرطبي. كان متقناً للغة والأدب، روى عن أبي علي القالي، وابن القوطية. ألّف كتاباً مختصراً في «المدونة في فروع المالكية» لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المالكي. دفن بمقبرة مومرة.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٣).

عبيد الله بن محمد، أبو محمد القصري

(... / ... ـ ... / ...)

عبيد الله بن محمد بن أبي بُرْدَةَ، أبو محمد القصري. من قصر الزيت بالبصرة. كان عالماً بالنحو، لغويًا ماهراً بالعربيّة، معتزلي المذهب. ولِيَ قضاء فارس. من مصنفاته: «الانتصار لسيبويه على المبرّد»، ومسائل سألها أبا عبد الله البصري في إعجاز القرآن، وغير ذلك.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٧؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٤٠٩).

عبيد الله بن محمد، أبو محمد بن شاهمردان

(... / ... ـ ... / ...)

عبيد الله بن محمد بن علي، أبو محمد بن شاهمردان. كان لغويًا أديباً بارعاً. له كتاب في اللغة والأدب سمّاه «حدائق الآداب».

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٩؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٧٢؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٤١٠)،

عبيد الله بن محمد، أبو الفرج النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عبيد الله بن محمد بن يوسف، أبو الفرج. كان عالماً بالنحو.

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٩).

عبيد الله بن محمد، أبو القاسم العَدَوي

(... / ... ـ ٢٨٤ هـ/ ٨٩٧م)

عبيد الله بن محمد بن يحيى، أبو القاسم

العدوي، المعروف بابن اليزيدي اللغوي. روى عن عمه إبراهيم بن يحيى وأخيه أحمد بن محمد عن جدّه أبي محمد اليزيديّ عن أبي عمرو بن العلاء حروفه في القرآن. كان ثقة يعلم النحو، ويسمّى النحويّ. قيل عنه: كان اليزيدي جدّه، كتب عنه الحروف وشيئاً من اللغة، وأكثر من الحديث في أصناف الكتب.

(إنباه الرواة ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤؛ وتاريخ بغداد ١٠/ ٣٣٨؛ وطبقات القراء ١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٥٩ ـ ٦١؛ والفهرست ص ٧٤ ـ ٧٥).

عبيد الله بن محمد الأزْديّ

(. . . / . . . ـ ٣٤٨ هـ/ ٩٥٩م)

عبيد الله بن محمد بن جعفر، أبو القاسم الأزدي. كان نحويًّا ماهراً. من كتبه: كتاب «الاختلاف»، و«النطق».

(بغية الوعاة ٢/ ١٢٨؛ والأعلام ٤/ ١٩٧).

عبيد البابي

= عبد الملك بن علي (٨٣٩ هـ/ ١٤٣٥م).

أبو عبيد البكريّ

= عبد الله بن عبد العزيز (٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م).

عبيد بن مسعدة، أبو الجليل الفزاري

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عبيد بن مسعد، أبو الجليل الفزاريّ، المعروف بابن أبي الجليد. كان نحويًّا من أهل المدينة، وأبوه علّامة بدوي أعرابيّ. روى عنه الضحاك بن عثمان.

(معجم الأدباء ١٢/ ٧٨ ـ ٧٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣١).

أبو عبيدة

= معمر بن المثنى (٢٠٩ هـ/ ٨١٤م).

عَبيدة بن حميد بن صهيب

(. . . / . . . ـ ١٩٠ هـ/ ٨٠٥م)

عبيدة بن حميد بن صهيب. من أهل الكوفة، كان نحويًّا ماهراً، محدّثاً مقرئاً. روى له البخاري والأربعة، مات في حدود سنة ١٩٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣١؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٤٣٦).

أبو عبيدة القرطبيّ

= جرّاح بن موسى بن عبد الرحمن (٥٥٧هـ/ ١١٦١م)

أبو عبيدة بن وقّاص الموروريّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

أبو عُبيدة بن وقّاص الموروري. كان لغويًّا فصيحاً، بارعاً في اللغة، شاعراً مطبوعاً، فائق الشعر. سكن إشبيلية. واسمه كنيته.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣١).

عَتَّى

لغة هُذَليّة في «حَتَّى»، وبها قرأ ابن مسعود: «لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حينٍ» قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]. انظر: حَتَّى، والفَحْفَحة.

عتاب المرء نَفْسه

هو كقول الشاعر (من الطويل):

أَقولُ لِنَفْسي في الخَلاءِ أَلُومُها
لَكِ الويْلُ ما هٰذا التَّجَلُّدُ والصَّبْرُ

ومنه الآية: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

ولم يُعجِبْ هذا النوع البديعيّ بعضَ البلاغيين، فقال ابن حجّة الحموي:

«هذا النوع، أعني عتاب المرء نفسه، لم أجد العتب فيه مرتباً إلّا على من أدخله في فنّ البديع، وعدّه من أنواعه، وليس بينهما نسبة، والذوق السليم أعدل شاهد على ذلك، ولولا أنّ الشروع في المعارضة ملزم، ما نظمْت حَصْباءَه مع جواهر هذه العقود، ونهاية أمره أنّه صفة الحال واقعة ليس تحتها كبير أمر، وهو من أفراد ابن المعتز، ولم يورد فيه غير بيتين، ذكر أنّ الأسديّ أنشدهما عن الجاحظ، رحمه الله، وهما (من الطويل):

عَصَانِيَ قَوْمِي وَالرَّشادُ الَّذي بِهِ
أَمَرْتُ ومنْ يَعْصِ المُجَرَّبَ يَنْدَمِ
فَصَبْراً بني بَكْرٍ على المَوْتِ إنّني
أرى عارِضاً يَنْهَلُ بالموْتِ والدَّمِ

قال زكيّ الدين بن أبي الأصبع، وقوله صحيح: ولم أرَ في هٰذين البيتَيْنِ ما يدلّ على عتاب المرءِ نفسه إلّا أن يقدّر أنَّ هٰذا الشاعر لمّا أمر بالرشد، وبذل النصح ولم يُطَع، ندمَ على بذل النصيحة لغير أهلها، وملزم ذلك عتابه لنفسه، فتكون دلالة البيتَيْنِ على عتابه لنفسه دلالة الالتزام لا دلالة مطابقة ولا تضمن، ولا يصلح أن يكونَ شاهداً على هٰذا النوع إلّا قول شاعر الحماسة (من الطويل):

أَقُولُ لِنَفْسي في الخَلاءِ أَلُومُها:
لكِ الويلُ، ما هٰذا التَّجلُّدُ والصَّبْرُ؟

انتهى كلام ابن أبي الأصبع، فانظر ما أحلى ما صرّح هٰذا الشاعر بذكر النفس واللوم لها، وخاطبها بكاف الخطاب ليتمكن عتبه وتقريعه المؤلم لها»[1].

العتابا

نوع من الغناء الشعبيّ المنتشر في لبنان، وسوريا، وفلسطين، والعراق... واللفظة مُشتقَّة من العَتْب الذي هو اللَّوم، والموجدة، وكثيراً ما يُلازم العتاب الحبَّ الذي هو الموضوع الرئيس للغناء.

يتركّب الدور[2] في العتابا، عادةً، من بيتين، أو من أربعة أشطر، على أن تكون الأشطر الثلاثة الأولى على قافية مجنَّسة[3] وعلى أن ينتهي الشطر الرابع بالباء الساكنة المسبوقة بالألف أو بالفتحة، وهذا هو الغالب، أو بالألف. وفيما يلي نموذج من كلٍّ من هذين النوعين:

نموذج من النوع الأوّل:

ضَروري تِلْحَقِي الشّاعِرْ بِعَصْرو
قَبِل ما يِنْوِصِلْ صِبْحُو بِعَصْرو
حَلَى العَنْقُود واللَّذّة بِعَصْرو
أنا غَير هَيك ما بْحِبّ العِنَبْ[4]

---

(١) خزانة الأدب ٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٢) أو «البيت» حسب التسمية الشعبيّة له.

(٣) أي: تتضمَّن جناساً، والجناس هو اتّفاق لفظتين في النطق واختلافهما في المعنى.

(٤) «عَصْرو» الأولى تعني الدهر، والثانية الوقت في آخر النهار إلى احمرار الشمس، والثالثة ضَغْطه لاستخراج ما فيه.

نموذج من النوع الثاني:

يا سَمْرا لَيْش عاقَلْبي ما تِلْفي
بْغدِكْ عيشْتي صارت مِتِلْفِه
صَبَح فينا مِتِلْ شَمِسْ ومِتِل فيّ
مْنِرْكُضْ ما حَدا بيِلْحَقْ حَدا

أمّا وَزْن العتابا فليس واحِداً، إذ قد يُنْظَم على بحر «المتناهي»[1] وفيه ثمانية عشر مقطعاً صوتيًّا[2]، (تسعة مقاطع في كلّ شطر)، أو على بحر «السريع،» وهو الغالِب، وفيه عشرون مقطعاً (عشرة في كل شطر)، أو على بحر «البسيط» وفيه اثنان وعشرون مقطعاً (أحد عشر مقطعاً في كلّ شطر). وأغْلب الظن أنَّ البحر الأساسي للعتابا هو السَّريع المؤلَّف من عشرين مقطعاً صوتيًّا، ولكنَّ الشاعر العامِّي قد يَخْتَلِس الحركة، فتُصبح الأشطر مؤلَّفة من تسعة مقاطع صوتيَّة، ويصبح البيت على بحر المتناهي. وقد يزيد حركة في كلّ شطر، فيُصبح البيت على بحر البسيط (٢٢ حركة)، وربّما اختلفت الأشطر في البيت أو الدّور الواحد في عدد المقاطع، فأتى أحدها مؤلَّفاً من عشرة مقاطع، وآخر من أحد عشر مقطعاً، أو من تسعة... كما سيأتي. وفيما يلي بعض النماذج:

١ ـ عتابا على بحر المتناهي (١٨ مقطعاً).

جَبَلْ لبنان عَمْ بدِقّ عودو
على الأوطان يا غيّاب عودوا

جَ بَلْ لِبْنَان عَمْ بِدقْ عودُو
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩
عَ لَلْ أَوْطانْ يا غِيْ ياب عُو دوا
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩

وْأَرْزِ الرّب ما بْيِخْضَرّ عودو
حتّى تِلْتِقي بْظِلّوا الحباب[3]
وْأَرْ زِرْ رب ما بْ يِخْ ضَرْرِ عو دو
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩
حَتْ تَى تِلْ تِقي بِظِلْ لُو لِحْ باب
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١

٢ ـ عتابا على بحر اليعقوبيّ (٢٤ مقطعاً صوتيًّا).

بِحِبّا لْ «نَدا» يا ورد فَتِّح عالنَّدا
بحِبّ لْ بِجِبْلي خْبار تِحْكي عَنْ «نَدا»
بْحِببالْ نَدا يا وَرْدِ فَتْ تِحْ عَنْ نَـ دا
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢
بْحِبْ بِلْ بِـ جِبْ لِخْ بارِ تِحْكِي عَنْ نَدا
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

بحِبّ لْ بِقِلّي عَنْ «نَدا» شُو عَنْدا
لا بْتِقْبَل مكاتيب ولا بتبْعَت عَتَب
بْحِبْ بِلْ بِـ قلْ لي عنْ نَـ دا شو عَنْ ندا
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢
لا بْ تِقْبَ لِمْ كاتِيْبِ ولا بْ تِبْ عَتْ عَ تَبْ
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

---

(١) هذه التسمية والتسميتان الآتيتان مأخوذة من كتاب «الزجل» لمنير إلياس وهيبة. ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) نقصد بالمقطع الصوتيّ ما يقابل الكلمة الفرنسيَّة Syllabe أي: ما يُلفظ به صوتاً واحداً سواء أكان مؤلَّفاً من حرف واحد متحرك نحو «بِ» أو حرفين ثانيها حرف مدّ، نحو: «في» أو ثانيهما ساكن، نحو: «رَخْ»، أو ثلاثة أحرف ثانيها حرف مد وثالثها ساكن، نحو: «بابْ»، فكلمة «ضروري» مثلاً مؤلَّفة من ثلاثة مقاطع صوتية، هي: «ضَـ ـ رو ـ ري» وسيتَّضح مفهوم المقطع الصوتي أكثر فأكثر بعد قليل.

(٣) «عودو» الأولى تعني: عودُه، و«العود» الآلة الموسيقيَّة، و«عودوا» الثانية بمعنى ارجعوا، والثالثة بمعنى غصنه.

وانظر: «الميجنا».

عُتبة بن محمد بن عتبة

(... / ... ـ ٦٣٥ هـ/ ١٢٣٨م)

عتبة بن محمد بن عتبة، العقيلي الوادي آشيّ الإلبيري الأصل. كان نحويًّا أديبًّا لغويًّا. أقرأ العربيّة واللغة. ولي قضاء غرناطة فحُمِدت سيرتُه. كان جزْلاً في أحكامه، ماضي الأمر، مسموع القول، شريفاً نزيهاً، عالي الهمّة، طيب المجالسة، يذكر التاريخ ويحفظ الشعر. طلبه المتوكل ليستعين به في أمور غرناطة، فقتل.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣١).

عَثْمة

تُعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

ابن عتيق

= محمد بن عبد العظيم (١٠٢٠ هـ/ ١٦١١م ـ ١٠٨٨ هـ/ ١٦٧٧م).

عَثَرات اللِّسان

تعبير مُهَذَّب بما يقع فيه الكُتّاب من أخطاء لغويّة.

انظر: اللحن.

عثمان بن إبراهيم، أبو الأصبغ البرشقيريّ

(... / ... ـ ... / ...)

عثمان بن إبراهيم، أبو الأصبغ البرْشقيريّ. عُدَّ في الطبقة السادسة من نحاة الأندلس. كان عالماً بالعربية والحساب والشعر. له مصنّفات في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٣٤).

أبو عثمان الأزديّ

= سعيد بن محمد بن أحمد (٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م).

أبو عثمان الأشنانداني

(... / ... ـ ... / ...)

أبو عثمان الأشناندانيّ. كان لغويًّا نحويًّا راوية. روى عنه ابن دريد.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٧).

أبو عثمان الإلبيريّ

= سعيد بن عيشون (... / ... ـ ... / ...).

عثمان البَتيّ

(... / ... ـ ١٤٣ هـ/ ٧٦٠م)

عثمان البَتيّ، الفقيه البصري. سُمِّي عثمان العربيّ لفصاحته. كان نحويًّا محدّثاً فصيحاً. له شعر. البتيّ (نسبة إلى البتّ، وهو موضع لعلّه بنواحي البصرة). توفي سنة ١٤٣ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٤٣؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٤٧٠).

أبو عثمان التجيبي

= سعيد بن فتحون بن مكرم (... / ... ـ ... / ...).

أبو عثمان الجاحظ

= عمرو بن بحر بن محبوب (٢٥٥ هـ/ ٨٦٨م).

أبو عثمان الجذاميّ

= سعدون بن إسماعيل (٢٩٥ هـ/ ٩٠٧م).

عثمان بن جنّي

(قبل ٣٣٠ هـ/ ٩٤١م - ٣٩٢ هـ/ ١٠٠٢م)

عثمان بن جنّي، أبو الفتح الموصلي. من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنّحو والتّصريف. وعلمُه بالتّصريف أقوى وأكمل من علمه بالنّحو. وسبب ذلك أنّه كان يقرأ النّحو بجامع الموصل، فمرَّ به أبو علي الفارسي، فسأله عن مسألة في التّصريف، فقصّر فيها. فقال له أبو علي: زَبَّبت قبل أن تحصرَم. فلزمه مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف. ولمّا مات أبو علي، تصدَّر ابن جنّي مكانه ببغداد. كان يحضر عند المتنبي ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره أَنَفَةً وإكباراً لنفسه، وكان المتنبي يقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس.

من مصنّفاته: «الخصائص» في النحو، و«شرح ديوان المتنبي»، و«المبهج» في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و«سرّ الصناعة»، و«شرح تصريف المازني»، و«المحتسب» في شواذ القراءات، و«اللمع» في النحو، و«التّصريف الملوكي»، و«التّنبيه» في شرح ديوان الحماسة، و«المذكر والمؤنث»، و«المصنف»، و«التلقين»، في النحو، و«الكافي في شرح القوافي» للأخفش، و«المسائل الخاطريات»، و«ذو القدر» جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي، و«محاسن العربيّة»، و«شرح الفصيح»، ورسالة في «مَنْ نُسبَ إلى أمّه»، و«التمام» في تفسير أشعار هذيل، و«إعراب أبيات ما استصعب من الحماسة»، و«المقتضب من كلام العرب»، وكان المتنبيّ يقول: ابن جني أعلم بشعري مني. ولد بالموصل. كان أبوه مملوكاً روميًّا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. توفي ببغداد عن نحو ٦٥ عاماً. له أشعار حسنة. وقيل: كان أعور.

(فوات الوفيات ٣/ ٣٤٥؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦ - ٢٤٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ - ٣٤٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢؛ والأعلام ٤/ ٢٠٤؛ وشذرات الذهب ٣/ ١٤٠ - ١٤١؛ والبداية والنهاية ١١/ ٣٥٣؛ وتاريخ بغداد ١١/ ٣١٢؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٨١ - ١١٥؛ و«ابن جني والجرجاني في دفاعهما عن المعنى». جميل سعيد. مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مجلد ٣١، الجزء الأول، سنة ١٩٨٠م. ص ١٦٨ - ١٩١؛ و«أبو الفتح بن جني، عصره، مكانته العلمية، آثاره». البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠ - ١٩٦١، ص ١٩١ - ٢٠٣؛ و«أبو الفتح بن جني وأثره في اللغة العربية. محمد أسعد طلس. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مجلد ٣٠، الجزء الثالث، سنة ١٩٥٥. ص ٤٤٠ - ٤٥٧؛ ومجلد ٣٠، الجزء الرابع، سنة ١٩٥٥. ص ٦٠٨ - ٦٢٢، ومجلد ٣١، الجزء الأول، سنة ١٩٥٦. ص١٠٦ - ١١٨؛ والجزء الثاني، سنة ١٩٥٦. ص ٢٨٣ - ٣٠١، والجزء الثالث، سنة ١٩٥٦، ص ٤٥١ - ٤٧٢؛ والجزء الرابع. ص ٦٥٨ - ٦٧١؛ والمجلد ٤٠، الجزء الأول، سنة ١٩٦٥ م. ص ٣٠ - ٤٥؛ وابن جني النحوي. فاضل صالح السامرائي. بغداد، ١٩٦٦ م؛ وابن

جني وفلسفته اللغوية. محمد علي القصاص. جامعة القاهرة، ١٩٣٩ م؛ وابن جني اللغوي. عبد الغفار حامد محمد هلال. جامعة الأزهر، ١٩٧٠م. وابن جني عالم الصوتيات. محمد حسن باكلا. لندن، تايبه، ١٩٨٢ م؛ وابن جني النحوي. دار النذير، بغداد، ١٩٦٩ م؛ «أبو الفتح ابن جني». مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد ٢٥، سنة ١٩٥٠م. ص ٧٨، ٨٢؛ ونظريات ابن جنّي النحوية. عبد القادر المهيري. الجامعة التونسية، تونس، ١٩٧٣م).

عثمان بن حسن، أبو عمر الكلبيّ

(٥٤٦ هـ/ ١١٥٢م - ٦٣٤ هـ/ ١٢٣٦م)

عثمان بن حسن بن علي الجُمَيِّل، أبو عمر، الكلبيّ السّبتيّ. كان من أئمة اللّغة والقراءات والحديث. سمع من ابن بَشْكُوال وغيره. حجّ وحدّث بإفريقية ثم انتقل إلى القاهرة، ورأس فيها. درّس بالكامليّة، وقيل: إنّه أولع بالتّقعير في كلامه ورسائله، فكرهه الناس. كان متساهلاً يحدّث من غير أصل، ويسيء الأدب في درسه على العلماء. هو أخو أبي الخطاب بن دحية، وقد أربى على أخيه بكثرة السّماع، وأربى أخوه عليه بالفطنة وكرم الطباع. مات ثالث عشر من جمادى الأولى سنة ٦٣٤ هـ عن ثمان وثمانين سنة، فتكون سنة ولادته ٥٤٦ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٣؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٤٧٩).

أبو عثمان الرشاسيّ

= سعيد بن الفرج (.../...-.../...).

عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن

(٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨م - ٦٨٥ هـ/ ١٢٨٦م)

عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن، أبو عمر القرشيّ، معين الدين ابن تُولُوَا. كان نحويًّا لغويًّا مقرئاً، أديباً شاعراً، مالكيّ المذهب. سمع بالمغرب ومصر ودمشق، وحدّث عن أبي نصر بن الشيرازي. كتب عنه أبو حيّان والفضلاء. ولد بمدينة تَنيس، وتوفي بالقاهرة. له ديوان شعر.

(الأعلام ٤/ ٢٠٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٣).

عثمان بن سفيان التونسي

(.../...-.../...)

عثمان بن سفيان، أبو عمر التونسيّ. كان نحويًّا لغويًّا فاضلاً أديباً. سمع من أبي الحسن بن المفضّل المقدسي، وسمع منه أبو العبّاس البَطَرْني.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٣).

عثمان بن شنّ المورروري

(.../...-.../...)

عثمان بن شَنّ المورروري. كان عالماً بالعربيّة والفرائض، من أهل مورة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٤؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٤٧).

أبو عثمان الشنترينيّ

= سعيد بن عبد الله (.../...-.../...).

أبو عثمان الطبيريّ

= سعيد بن حكم بن سعيد (٦٨٠ هـ/ ١٢٨٠م).

عثمان بن عبد الله، أبو عمر المدلجيّ

(بعد ٦٢٠ هـ/ ١٢٢٣م ـ ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢م)

عثمان بن عبد الله بن علاّق بن طعّان، أبو عمر المدلجيّ. كان عالماً بالنحو، شافعيّ المذهب، سمع من ابن المقيّر وابن الجميزى.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٤).

عثمان بن علي بن عمر

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عثمان بن علي بن عمر، السّرقوسيّ الصقلّيّ. كان عالماً لغويًّا مقرئاً. تصدّر في جامع مصر لإقراء الطلبة النحو واللغة والقرآن، فانتفعوا به، ونقلوا كلامه، وكتبوا تصانيفه التي نافس فيها أهل العلم. منها: «الحاشية» على كتاب «الإيضاح»، و«مختصر عمدة ابن رشيق» زاد فيه أبواباً أخلّ بها ابن رشيق، وهي واقعة موقعها من التصنيف. وله شعر.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ١٣٠ ـ ١٣٥).

عثمان بن عمر، ابن الحاجب

(بعد ٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م)

عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو بن الحاجب، العلاّمة جمال الدّين الكرديّ الدّونيّ، ثم المصري، المعروف بابن الحاجب. كان والده حاجباً للأمير عزّ الدين الصلاحي. اشتغل أبو عمرو من صغره بالقرآن الكريم بالقاهرة، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربيّة والقراءات. بَرَعَ في علومه كلّها وبلغ بها الغاية. انتقل إلى دمشق وتصدّر للتدريس بجامعها في زاوية المالكيّة، والتزم لطلبته بالدروس وتبحّر الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربيّة.

له مصنّفات كثيرة؛ صنّف في الفقه مختصراً وفي الأصول مختصراً، وصنّف كتاباً أكبر من المختصر في الأصول سمّاه «المنتهى»، وصنّف كتاباً أكبر من المختصر في الأصول سمّاه «المنتهى»، وصنّف في النحو: «الكافية»، وشرحها، ونظمها، و«الوافية»، وشرحها، وفي التصريف «الشافية»، وشرحها، وفي العروض قصيدة، وشرح «المفصل» بكتاب سمّاه «الإيضاح». وله «الأمالي» في النحو بعضها على آيات وبضعها على مواضع من «المفصل»، ومواضع في «الكافية»، ومواضع نثرية. خالف النحاة في مواضع كثيرة مفحمة يعسر الجواب عنها. كان مبرّزاً في علوم عدّة، ثقة ديّناً، متبحّراً ورعاً، متواضعاً فقيهاً، مناظراً مفتياً، مطّرحاً للتكليف. دخل مصر هو والشيخ عز الدين بن عبد السّلام. تصدّر للإقراء والتدريس بالفاضليّة، ولازمه الطلبة. قال ابن خلكان: كان من أحسن خلق الله ذهناً. جاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربيّة مشكلة، فأجاب وأبلغ بسكون كثير، وتثبت تام. انتقل إلى الإسكندرية ليقيم بها، فلم تطل إقامته. قيل: أخذ العربيّة عن الرضي القسطنطيني، ورزقت تصانيفه قبولاً حسناً. كان مولده بأسنا سنة ٥٧٠ هـ، وتوفي بالإسكندريّة سنة ٦٤٦ هـ.

(وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥؛ والوافي بالوفيات ١٩/ ٤٨٩ ـ ٤٩٦؛ وابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه. طارق عبد عون الجنابي. جامعة

بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٧٤ م؛ و«ابن الحاجب اللغوي وأثره في الدراسات اللغوية». مجلة اللسان العربي. الرباط، عدد ١٠، الجزء الأول، سنة ١٩٧٣م. ص ١٦٢ ـ ١٨٢؛ و«ابن الحاجب في أماليه النحوية». محمد هاشم عبد الدايم. مجلة المجمع المصري، عدد ٢٧، سنة ١٩٧١م. ص ١٦٦ ـ ١٨٠).

عثمان بن عيسى، أبو الفتح البَلَطيّ

(٥٢٤ هـ/ ١١٢٩م ـ نحو ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م)

عثمان بن عيسى بن منصور، أبو الفتح، تاج الدين البَلطي. وُلد في بَلَط التي تقارب الموصل. كان إماماً نحويًّا لغويًّا، إخباريًّا مؤرّخاً، شاعراً عروضيًّا، قلّما سئل عن شيء من العلوم الأدبيّة إلّا وأحسن القيام بها. كان يخلط بين المذهبيْن البصْري والكوفي في النحو، ويُحسن القيام بأصولهما وفروعهما. وكان مع ذلك خليعاً ماجناً منهمكاً في الملذّات، متهم الخلوة، لا يرده عن شرب المدام ملام، قذر الهيئة، خشن الملبس، مبدّد الأطراف، في تصرّفه ما يدلّ على نقص مروءته. وكان شريف النفس في أمرٍ واحد وهو قلّة الاكتراث بأهل المناصب، وكان حلو المحاضرة مفيد المخاطبة والمناظرة.

رحل إلى الشام، وأقام بدمشق مدّة، كان يتردّد فيها إلى الزَّبداني للتعليم. فلمّا فتحت مصر ومَلَكها العزيز، انتقل إليها فحظي بها، ورتّب له صلاح الدّين الأيوبي على جامع مصر رزقاً جارياً، فأقرأ به النحو والقرآن حتى مات. بقي البلطي في بيته ثلاثة أيام ميتاً لا يعلم به أحد. كان يحب الانفراد والعزلة، ولم يكن له مَنْ يُخبر بوفاته. مات سنة ٦٠٠ هـ، وقيل: سنة ٥٩٩ هـ.

كان رجلاً طويلاً جسيماً، طويل اللحية، واسع الجبهة، أحمر اللون، يعتمُّ بعمَّة كبيرة لا على زيّ المصريين، يلبس في الصّيف الثياب ولا يكاد يظهر في الشتاء، وكان إذا دخل الحمّام يدخله وعلى رأسه مبطنة مزدوجة. يكشف رأسه بيده ويصب على رأسه الماء الحار، ثم يغطيه، ثم يكشفه، ويصب عليه ثانية؛ لأنّه كان يخاف من الهواء. غنّاه يوماً أحد المطربين صوتاً أطربه، فبكى البلطي والمطرب، فقال البلطي: أما أنا فأبكي من الطّرب، فما أبكاك أنت؟ فقال له: تذكّرت والدي، فإنّه كان إذا سمع هذا الصوت بكى، فقال البلطي: أنت إذن ابنُ أخي، فأشهد على نفسه جماعة من عدول مصر بأنّه ابن أخيه ولا وارث له سواه.

من مصنّفاته: «العروض الكبير»، و«العروض الصغير»، و«العظات والموقظات»، و«النير» في العربية، و«أخبار المتنبي»، و«المستزاد على المستجاد من فعلات الأجواد»، و«علم أشكال الخطّ»، و«التصحيف والتحريف»، و«تعليل العبادات»، وله موشحة نظمها في القاضي الفاضل سلك فيها طريقة المغاربة وحافظ فيها على أحرف الغين والضاد والذال والظاء.

(معجم الأدباء ١٢/ ١٤١ ـ ١٦٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥؛ وفوات الوفيات ٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦؛ والأعلام ٤/ ٢١٢).

أبو عثمان القرشيّ

= سعيد بن عبد الله بن دحيم (٤٢٩ هـ/ ١٠٣٧م)

عثمان بن المثنّى القرطبي

(نحو ١٨٠ هـ/ ٧٩٦م ـ ٢٧٣ هـ/ ٨٨٦م)

عثمان بن المثنّى، أبو عبد الملك، القرطبيّ كان نحويًّا لغويًّا شاعراً. رحل إلى المشرق، فلقي العلماء من رواة الغريب وأصحاب النحو والمعاني. أخذ عن محمد بن زياد الأعرابيّ، وقرأ على أبي تمّام ديوان شعره، وأدخله الأندلس. مات سنة ٢٧٣ هـ، وقد بلغ تسعاً وتسعين سنة فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ١٨٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٦؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٤٦؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٨؛ والأعلام ٤/ ٢١٢).

عثمان بن محمد

(... / ... ـ ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٥م)

عثمان بن محمد بن يحيى، أبو عمر القيسيّ المالقيّ، يُعرَف بابن منظور. كان مبرّزاً في العلم، وصدراً بين علماء بلده أستاذاً ممتّعاً، من أهل النظر والاجتهاد والتحقيق، ثاقب الذّهن، أصيل البحث. برّز في علم العربيّة والفقه والأصول والقراءات والطبّ والمنطق. تصدر بمالَقة للإقراء متحرفاً بصناعة التوثيق، فاستفاد منه خلق كثير. ولي قضاء بلّش ومالقَة. مات بمالقة سنة ٧٣٥.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

أبو عثمان المعافريّ

= سعيد بن محمد، (بعد ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م).

أبو عثمان المكفوف

= سعدان بن المبارك (... / ... ـ ٢٢٠ هـ/ ٨٣٥م).

أبو عثمان نافع

= سعيد بن محمد (... / ... ـ ... / ...).

عِثيَم النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عِثْيَم (لم يذكر السيوطيّ من اسمه ونسبه أكثر من ذلك)، كان نحويًّا بارعاً. ذكره ابن سُراقة في الألقاب، وقال: لا يعرف اسمه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٧).

عَجَباً

تُعرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: أعجب، منصوباً بالفتحة الظاهرة.

العَجْرَفيّة

خاصّة لهجيّة تتميَّز بالجفاء في الكلام.

العَجُز

العَجُز، في اللغة، مؤخَّر الشيء. وهو، في النحو، القسم الثاني من الكلمة المركَّبة، نحو: «ثلاثة عَشَرَ».

وله، في علم العروض، معنيان:

١ ـ الشطر الثاني من البيت الشِّعريّ (انظر: «البيت الشعريّ»).

٢ ـ الجزء الذي أصاب آخره الزّحاف، وسلِم

الجزء الذي بعده من هذا الزِّحاف. وسُمِّي بذلك لوقوع الزِّحاف في عَجُزه. انظر: «المعاقَبة»، و«الزِّحافات والعِلَل».

العَجْعَجَة

خاصّة لهجيَّة تُنسَب إلى قبيلة «قضاعة»، وبعضهم يَنسبها إلى بني سعد. وتتمَثّل في إبدال الياء جيماً، فيُقال فيها مثلاً: «حَجَّتِجْ» في «حَجَّتِي». ومنها قول الرّاجز:

الـمُـطْـعـمـانِ الـلَّـحْـمَ بـالـعَـشِـجِّ

وبِـالـغَـداةِ كِـسَـرَ الـبَـرْنِـجِّ

وزَعم السيوطي أنَّها قلب الياء المشدَّدة جيماً، نحو: «تمِيمِجّ» في «تَمِيميّ»، وثَمَّة شواهد على إبدال الياء الخفيفة جيماً[1].

العَجَلة

عيب في النطق، يقوم على لفظ الحروف، والكلمات، بسرعة تحول دون الوضوح والفهم، وهذه الآفة اللسانيّة جاءت مرادفة للفظة اللَّفَف في أقلام بعض دارسي الفصاحة القدماء، مما يُدخلها في طائفة عيوب العجز عن الإبانة الفصيحة، كالتَّتعْتُع والحُبْسَة، والتمتمة، واللثغة وسواها. (انظر هذه المصطلحات في موادّها).

العُجْمة

العُجْمة، في اللغة، مصدر «عَجُمَ». وعَجُمَ فلان: كان في لسانه لُكْنَة.

وهي، في النحو، كون اللفظ غير عربيّ، وهي علّة لفظيَّة من العلل التي تمنع الاسم العلم من الصرف[2]، وهي تُعرف بأمور عدّة، منها:

١ ـ أن يكون وزن الكلمة خارجاً عن الأوزان العربيّة، نحو: «إبراهيم».

٢ ـ أن يكون رباعيًّا فصاعِداً مع خلوّه من أحرف الذلاقة التي تجمعها بقولك: «مر بنفل».

٣ ـ مجيء الراء والنون في أول الكلمة، نحو: «نرجس».

٤ ـ اجتماع الجيم والصاد، نحو: «صولجان».

٥ ـ اجتماع الكاف والجيم، نحو: «اسكرجه».

٦ ـ تبعيَّة الزاي الدال، نحو: «مهندز».

٧ ـ نص الأئمّة الثقات.

العجيسي

= يحيى بن عبد الرحمن بن محمد (٨٦٢ هـ/ ١٤٥٨م).

ابن العجيلة

= فارس بن يحيى (٦٢٥ هـ/ ١٢٢٨م).

عَدَّ

تأتي:

١ ـ فعلاً من أفعال الظنّ، تُفيد في الخبر رجحاناً، وهي تامّة التصريف، وتنصب مفعولَين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «عَدَّ المعلِّمُ زيداً ناجحاً»، ونحو قول النعمان بن بشير (من الطويل):

---

(١) للتوسُّع انظر: رمضان عبد التوّاب: فصول في فقه العربيَّة. ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

(٢) إذا كان العلم ثلاثيّاً ساكن الوسط يجوز فيه الصرف والمنع.

فلا تَعْدُدِ المولَى شَرِيكَكَ في الغنى
وَلٰكِنَّما المَوْلى شَريكُكَ في العُدْمِ

٢ ـ فعلاً بمعنى «حسبَ» و«أحصى»، ينصب مفعولاً به واحداً، نحو: «عدَدْتُ دراهمي».

عَدا

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً غير متصرِّف، ينصب مستثنًى بعده، ويكون فاعله ضميراً مستتراً وجوباً على خلاف الأصل، يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه، فإذا قلتَ: «نجَحَ الطلابُ عدا زيداً»، يعني: عدا نجاحُهم زيداً.

٢ ـ حرف جر مبنيًّا على السكون لا محلّ له من الإعراب، وذلك إذا لم تتقدَّمها «ما» المصدريَّة، نحو: «نَجَحَ الطلابُ عدا زيدٍ». ويلاحظ أنّنا نستطيع في هذه الحالة اعتبار «عدا» فعلاً ماضياً غير متصرِّف، فننصب الاسم بعدها على أنّه مستثنًى، كما في وجهها الأوَّل الذي ذكرناه.

٣ ـ فعلاً ماضياً وجوباً[1]، وذلك إذا تقدَّمتها «ما» المصدريَّة، نحو: «نَجح الطلابُ ما عدا زيداً» («زيداً»: مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة)، ونحو قول الشاعر (من الطويل):

تُمَلُّ النَّدامى ما عَداني فَإنَّني
بِكُلِّ الَّذي يَهْوى نَديمِيَ مُولَعُ

وتُؤوَّل «ما» مع ما بعدها بحال منصوبة أو بظرف منصوب، فإذا قلتَ: «حضر الناسُ ما عدا زيداً»، يكون التأويل: حضر الناسُ مجاوِزين زيداً، أو: حضر الناسُ وقت مجاوزتهم زيداً.

٤ ـ فعلاً ماضياً متصرِّفاً تامّاً بمعنى: ركض، مضارعه: يعدو، نحو: «عدا زيدٌ في الملعب» («زيدٌ»: فاعل «عدا» مرفوع بالضمّة الظاهرة).

ملحوظة: لا تقل: «يملك سيّارة عدا عن بيتٍ فخم»، بل «يملك سيّارة عدا بيتاً فخماً، أو بيتٍ فخم»؛ لأنّ «عدا» و«خلا»، و«حاشا» تكون أفعالاً، فيُنصب الاسم بعدها على أنّه مفعول به، وتكون حروف جرّ، فتُجَرّ الأسماء بعدها؛ أمّا إذا سُبِقَت بـ «ما» المصدريّة، فإنّه يتعَيَّن نصب الاسم الذي بعدها على أنّه مفعول به.

وانظر المادّة السابقة.

العدد

العدد، في اللغة، مقدار ما يُعَدّ ومبلغه. وهو، في النحو، ما دلّ على كمّيّة الأشياء المعدودة أو على ترتيبها.

وهو نوعان: أصليّ وترتيبيّ. والعدد الأصليّ هو ما دلّ على كمّيّة الأشياء المعدودة، أمّا العدد الترتيبيّ، فهو ما دلّ على رُتب الأشياء. ومثال الأوّل: تسعة، خمسة عشر، تسعون، ثلاثة وعشرون، ومثال الثاني: الرابع، الخامس عشر، العشرون، الخامس والثلاثون.

والعدد الأصليّ أربعة أنواع: مفرد، ويشمل

---

(١) يختلف هذا الوجه من الإعراب عن الوجه الأول في أنّ «عدا» هنا لا تكون إلا فعلاً ماضياً غير متصرِّف، أما في الوجه الأول، أي: إذا لم تتقدَّمها «ما»، فيجوز اعتبارها فعلاً ينصب المستثنى بعده، ويجوز اعتبارها حرف جر يجر الاسم بعده، كما أوضحنا في الوجه الثاني.

الأعداد من الواحد إلى العشرة مع المئة والألف وأمثالهما، كالمليون والمليار... مركَّب، ويشمل الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، عقود، وهي: عشرون، ثلاثون... تسعون، ومعطوف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين.

وفيما يلي حكم كلّ نوع:

١ ـ العدد واحد:

- يستعمل بعد المعدود.
- يذكَّر مع المذكَّر ويؤنَّث مع المؤنَّث.
- يعرب بحسب موقعه في الجملة، أما إذا ذُكر بعد معدوده، فإنّه يُعرب نعتاً، فيُرفع بالضمة، ويُنصب بالفتحة، ويُجرّ بالكسرة، نحو: «نجح طالبٌ واحدٌ»، و«شاهدتُ معلمةً واحدةً»، و«مررتُ بسيّارةٍ واحدةٍ».

٢ ـ العدد اثنان:

- يستعمل بعد المعدود.
- يذكّر مع المذكّر، ويؤنّث مع المؤنّث.
- يُعرب نعتاً، فيرفع بالألف، وينصب ويُجرّ بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، نحو: «نجح طالبان اثنان» («اثنان»: نعت مرفوع بالألف لأنّه ملحق بالمثنى)، ونحو: «شاهدتُ فتاتين اثنتين»، و«درستُ في مدرستين اثنتين».

٣ ـ الأعداد من ٣ ـ ١٠:

- تستعمل قبل المعدود.
- تذكر مع المؤنَّث، وتؤنَّث مع المذكّر.
- يعرب كلٌّ منها بحسب موقعه في الجملة، فيرفع بالضمة، أو يُنصب بالفتحة، أو يُجَرّ بالكسرة.
- يكون الاسمُ بعدها اسماً مجروراً، ويُعرب مضافاً إليه مجروراً: نحو: «نجح ثلاثةُ طلّاب، فنالوا خمس مكافآتٍ في سبعةِ أشهرٍ» («ثلاثة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، «طلاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «خمسَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «مكافآتٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «سبعة»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

ملحوظات:

أ - شين «عشر» تكون ساكنة في المفرد، ومفتوحة في المركّب؛ أمّا شين «عشرة» فتكون مفتوحة في المفرد، وساكنة أو مفتوحة أو مكسورة في المركّب.

ب - إنّ شرط تأنيث العدد مع المذكَّر، وتذكيره مع المؤنَّث، هو تقدّمه على معدوده، أمّا إذا تأخّر عنه، فيجوز الوجهان، نحو: «شاهدتُ تلميذاتٍ ثلاثاً أو ثلاثة»، لكنّ مراعاة القاعدة أفضل.

ج - إذا مُيِّز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكَّر والآخر مؤنَّث، روعي في تأنيث العدد وتذكيره السابق منهما، نحو: «شاهدتُ ستةَ طلابٍ وطالباتٍ، وسبعَ فتياتٍ وفتيانٍ».

د - إذا كان العلم المذكَّر مؤنَّث اللّفظ، جاز تذكير العدد وتأنيثه، فتقول: «جاء ثلاث حمزات، أو ثلاثة حمزات». ومن الأفضل مراعاة اللفظ وتذكير العدد.

هـ - إذا كان المعدود مما يذكَّر ويؤنَّث، جاز تذكير العدد وتأنيثه، فتقول: «شاهدتُ ثلاثة من البقر، أو ثلاثاً من البقر».

و - إذا كان المعدود اسم جنس، مثل «قوم»، «رهط»، أو اسم جنس جمعيّ، مثل «بط»، «نخل»، وجب مراعاة الصِّيغة مباشرة وما

هما عليه من تذكير أو تأنيث أو صلاح للأمرين. وقد اصطُلح على تأنيث العدد مع «قوم» و«رهط» (نحو: أربعة من القوم، سبعة من الرهط) وعلى تذكيره وتأنيثه مع «البط» و«النخل»، نحو: «خمس من البط أو خمسة من البط، ست من النخل وستة من النخل».

ز ـ إذا كان المعدود اسم جمع أو اسم جنس جمعيّ، فالغالب جرّه بِـ«من»، نحو: «ثلاثة من الجيش كوفئوا»، أما الجرّ بالإضافة فقليل، ومنه الآية: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

حـ ـ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال جمع الكثرة في تمييز أدنى العدد[١]، كما أجاز إضافة أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) إلى جمع التصحيح مذكّراً أو مؤنّثاً أو إلى جمع تكسير[٢].

وأجاز أيضاً استعمال أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) ملازماً حالة التأنيث، مع جرّ المعدود بـ«مِنْ»، نحو: «ثلاثة من الرجال»، و«ثلاثة من النساء»، وجاء في قراره:

«ليس في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة)، وجواز جرّ المعدود بـ«مِنْ»»[٣].

ورأى أنّه «ليس هناك ما يمنع من قول الكتاب «سنة ثمانٍ وسبعين»، ونحو ذلك من إضافة العدد المفرد إلى عدد غير مفرد.

٤ ـ العدد ١١:

ـ يقع قبل المعدود.

ـ يُذكَّر جزآه مع المذكَّر، ويُؤنَّثانِ مع المؤنث.

ـ يُبنى على فتح الجزأين في محلّ رفع أو نصب أو جرّ بحسب موقعه في الجملة.

ـ يعرب الاسم الذي بعده تمييزاً منصوباً، ويكون مفرداً، نحو: «نجح أَحَدَ عَشَرَ تلميذاً». («أحدَ عَشَرَ»: عدد مبنيّ على فتح الجزأين في محل رفع فاعل. «تلميذاً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة)، ونحو: «شاهدت إحدى عَشَرَةَ طائِرةً» («إحدى عشرة»: عدد مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ نصب مفعول به. «طائرة»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة).

٥ ـ العدد ١٢:

ـ يقع قبل المعدود.

ـ يُذَكَّر جزآه مع المذكَّر، ويُؤَنَّثان مع المؤنَّث.

ـ يُعرب الجزء الأوّل منه، بحسب موقعه في الجملة، إعرابَ المثنى، أي: يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجَرّ بالياء؛ لأنّه ملحق بالمثنّى، أمّا الجزء الثاني منه فمبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب.

ـ يعرب الاسم بعده تمييزاً، ويكون مفرداً، نحو: «نجح اثنا عشر تلميذاً» («اثنا»: فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنّى. «تلميذاً: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة)، ونحو: «مررتُ باثنتي عشرةَ مدينةً» («باثنتي»: الباء حرف جرّ مبني على الكسر لا محلّ له من الإعراب. «اثنتي»: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بالمثنى. «عشرة»: اسم مبني على

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٦٢.

(٢) في أصول اللغة ٣/ ١٠٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٨.

(٣) في أصول اللغة ٣/ ١٠٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص٣٣٨.

الفتح لا محل له من الإعراب. «مدينة»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة).

٦ ـ الأعداد من ١٣ ـ ١٩:

ـ تستعمل قبل المعدود.

ـ الجزء الأول منها يُذكَّر مع المؤنث ويؤنث مع المذكَّر، أمّا الجزء الثاني فيطابق المعدود (يذكّر مع المذكّر، ويؤنّث مع المؤنّث).

ـ يبنى كل عدد منها على فتح الجزأين في محلّ رفع أو نصب أو جرّ بحسب موقعه في الجملة.

ـ يكون الاسم بعدها مفرداً منصوباً على أنّه تمييز، نحو: «نجح ثلاثَةَ عَشَرَ طالباً» («ثلاثة عَشَرَ»: اسم مبنيّ على فتح الجزأين في محل رفع فاعل. «طالباً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة)، ونحو: «شاهدتُ خمسَ عشرةَ سيارةً» («خمس عشرة»: اسم مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ نصب مفعول به)، ونحو: «مررتُ بستةَ عَشَرَ مسجداً» («ستةَ عَشَر»: اسم مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ جرّ بحرف الجرّ).

ملحوظتان:

أ ـ يصحّ في العدد المركَّب (ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة) الاستغناء عن تمييزه، وإضافته إلى شيء يستحقه، نحو: «عندي خمسة عشر كتابٍ»[1].

ب ـ واختلف الكوفيون والبصريون في إضافة العدد المركّب إلى مثله[2]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز أن يقال: «ثَالِثَ عشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ».

وذهب البصريون إلى أنّه يجوز أن يقال: «ثَالِثَ عَشَرَ ثلاثَةَ عَشَرَ».

أمَّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّه لا يمكن أن يُبْنَى من لفظ «ثلاثة عشر» فاعل، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما، وهو العدد الأوّل الذي هو الثلاثة، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني ـ وهو العشر ـ فذِكْرُ العشر مع ثالث لا وجه له.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنَّ الأصل أن يقال: «ثالث عشر ثلاثة عشر» وقد جاء ذلك عن العرب، فإذا ساعده النقل والقياس ـ هو الأصل ـ وجب أن يكون جائزاً.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّه لا يمكن أن يبنى منهما «فاعِل»، وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما»، قلنا: هذا هو الحجة عليكم، فإنّه لما لم يكن أن يُبنى منهما وبني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر، ليتميَّز ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر، فأتي باللفظ كله، والله أعلم».

٧ ـ العقود (عشرون، ثلاثون... تسعون):

ـ تستعمل قبل المعدود.

---

(١) الجزآن في العدد المركَّب المضاف، إمّا أن يبقى بناؤهما على الفتح، كالمثل السابق، وإمّا أن نعرب العَجُز، نحو: «عندي خمسةَ عشَرُ كتابٍ»، وإمّا أن يُعرب الأوّل، فيُضاف إلى الثاني، نحو: «عندي خمسةُ عَشَرِ كتابٍ».

(٢) انظر في هذه المسألة: المسألة الرابعة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٥٧؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٦٤.

- تستعمل بصيغة واحدة للمذكّر والمؤنّث.
- تعرب بحسب موقعها في الجملة، فترفع بالواو، وتنصب وتُجَرّ بالياء؛ لأنّها ملحقة بجمع المذكّر السالم.
- يكون الاسم المعدود بعدها مفرداً منصوباً على أنّه تمييز، مثل: «اشتريتُ ثلاثين مسطرة» («ثلاثين»: مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم)، ومثل: «زارني خمسون طالباً» («خمسون»: فاعل مرفوع بالواو؛ لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم).

ملحوظة: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع العقود، فيقال: «العشرينيّات» ونحوها[1]، كما أجاز إلحاق الياء بها عند النسب إليها، وجَعْل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسبة، فيقال: «العيد الخمسينيُّ»[2].

٨ ـ الأعداد المعطوفة (٢١ ـ ٩٩) ما عدا العقود:

- تستعمل قبل المعدود.
- الجزء الأول يستعمل كما لو كان مفرداً بالنسبة إلى التذكير والتأنيث والإعراب، وكذلك الجزء الثاني، نحو: «زارني خمسةٌ وعشرونَ طالباً» («خمسة»: فاعل مرفوع بالضمة. «وعشرون»: الواو: حرف عطف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. و«عشرون»: اسم معطوف مرفوع بالواو؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم)، ونحو: «كافأت خمساً وخمسين طالبة».

٩ ـ الأعداد: مئة، وألف، ومليون، ومليار، وبليون:

- تستعمل قبل المعدود؛ وبصيغة واحدة مع المذكّر والمؤنّث.
- تعرب إعراب الاسم المفرد وبحسب مواقعها في الجملة، فترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتجرّ بالكسرة.
- يكون المعدود بعدها مفرداً مجروراً على أنّه مضاف إليه، نحو: «حضَرَ الاحتفالَ مئةُ امرأةٍ وألفُ رجلٍ» («مئة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة)، ونحو «اشتريتُ مليون مترٍ من الأرض» («مليون»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «متر»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

ملحوظة: قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة فصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن «مئة» في الكتابة، وجاء في قراره:

«نظراً إلى أنّ المجمع أقرّ حذف ألف «مئة»، والتزام ذلك مع وصل كلمة «مئة» بـ «ثلاث» ونحوها يزيد صورتها غموضاً، فالفصل أقرب إلى الهداية.

ونظراً إلى أنّ الفصل مكتوب به بعض النصوص القديمة كما في «الطبريّ».

ونظراً إلى أنّ الإعراب يقع على «ثلاث» ونحوها، فيجب الفصل لبيان حركة الإعراب على آخر الكلمة.

ونظراً إلى أنّ الفصل فيه تيسير على الناشئين.

توافق اللجنة على أن تفصل الأعداد من

(١) الألفاظ والأساليب. ص ٨٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٣.

(٢) الألفاظ والأساليب. ص ٧٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص٣٢٣.

«ثلاث» إلى «تسع» عن «مئة»، فتكتب هكذا: «ثلاث مئة»، «أربع مئة»، إلى «تسع مئة»[١].

كذلك أجاز في قراءة الأعداد المركبة أمرين: عطف الأقلّ على الأكثر، نحو: «أحد ومئة»، وعطف الأكثر على الأقلّ، نحو: «مئة وأحد»، وإن كان الأرجح عطف الأكثر على الأقلّ بالقراءة من اليمين إلى اليسار»[٢].

١٠ ـ تعريف العدد بـ« ألْ» : إنْ كان العددُ مفرداً، يُعرَّفُ كما يُعرَّفُ سائرُ الأسماءِ، فيقال: «الواحدُ والاثنانِ والثلاثةُ والعشرة».

وإنْ كان مُركباً إضافيًا، يُعرَّفُ جُزؤُهُ الثاني، مثل: «ثلاثةِ الأقلام، وستَّةِ الكتبِ، ومِئةِ الدّرهم، وألفِ الدِّينار»، وإذا تعدَّدتِ الإضافةُ، عرّفت آخرَ مضافٍ إليه، مثل: «خَمسِ مئةِ الألفِ، وسبعة آلافِ الدرهم، وخَمس مِئةِ ألف دينارِ الرجلِ، وستِّ مئةِ ألفِ درهمِ غُلامِ الرجلِ».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول «أل» على العدد المضاف دون المضاف إليه، نحو: «الخمسة كتب»[٣].

وإن كان العددُ معطوفاً ومعطوفاً عليه يُعرَّفُ الجزآن معاً، كالخمسة والخمسينَ رجلاً، والستِّ والثمانينَ امرأةً.

ومن العلماء من أجاز تعريف الجزأين في المركب الإضافي، فيقول: «الثلاثة الرجال والمئة الكتاب»[٤].

واختلف الكوفيون والبصريون في تعريف العدد المركَّب وتمييزه[٥]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في «خمسة عشر درهماً»: «الخمسةَ العَشَرَ درهماً»، و«الخمسَةَ العَشَرَ الدرهَمَ»، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إدخال الألف واللام في «العشر»، ولا في «الدرهم»، وأجمعوا على أنّه يجوز أن يقال: «الخمسة عَشَرَ درهماً» بإدخال الألف واللام على «الخمسة» وَحْدَهَا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قالوا ذلك لأنّه قد صحّ عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صحّ ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدًا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول؛ لأن الاسمين لما رُكِّبَ أحَدُهما مع الآخر تَنَزَّلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزَّلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأنّ الثاني يتنزل منزلَةَ بعضِ حروفِهِ، وكذلك عَرَّفَتِ العربُ الاسمَ المركَّبَ، قال

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٢٠٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص٣١٧.
(٢) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٧.
(٣) في أصول اللغة ٢/ ١٨٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٧، ٣١٩.
(٤) جامع الدروس العربية ١/ ١٥٧.
(٥) انظر في هذه المسألة: حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٨٠؛ والمسألة الثالثة والأربعين من كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

ابن أحمر (من الوافر):

تَـفَـقَّـأَ فَـوْقَـهُ الْـقَـلَـعُ الـسَّـوَارِي
وَجُـنَّ الْـخَـازِبَـازِ بِـهِ جُـنُـونَـا[1]

فقال «الخازباز»، فأدخل الألف واللام على الاسم الأول، ولم يكرّره فيقول: «الخازباز»، ولم يُحْكَ ذلك عنهم في شعر ولا في كلام، والخازباز ها هنا: أراد به صوتَ الذباب، ويقال: «جُنَّ الذُّبَابُ» إذا طار وهَاجَ، وقيل: المراد بالخازباز نَبْتٌ، كما قال الشاعر (من الرجز):

رَعَـيْـتُـهَـا أَكْـرَمَ عُـودٍ عُـودَا
الـصِّلَّ والـصِّـفْـصِـلَّ والْـيَـعْـضِـيـدَا
وَالْـخَـازِبَـازِ الـسَّـنِـمَ الـمَـجُـودَا
بِـحَـيْـثُ يَـدْعُـو عَـامِـرٌ مَـسْـعُـودَا[2]

ويـقـال: «جُـنَّ الـنـبـاتُ» إذا خَـرَجَ زَهْـرُهُ. والخازباز أيضاً داءٌ في اللَّهازِمِ، قال الشاعر (من الرجز):

يَـا خَـازِبَـازِ أَرْسِـلِ الـلَّـهَـازِمَـا
إِنِّـي أَخَـافُ أَنْ تَـكُـونَ لازِمَـا[3]

والخازباز فيما يقال أيضاً: السِّنَّوْرُ، وفي الخازباز سبعُ لغاتٍ: خَازِبَازِ، وخَازَبَازَ، وخَازِبَازٌ، وخَازَبَازٌ، وخَازُبَازٍ، وخَازِبَاء - مثل نافقاء[4] وخِزْباز - مثل سِرْدَاحٍ[5] - قال الشاعر (من الكامل):

---

(١) البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والحيوان ٣/ ١٠٩، ٦/١٨٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٤٢ - ٤٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢١؛ ولسان العرب ١/ ١٢٣ (فقأ)، ٥/ ٣٤٧ (خوز)، ٨/ ٢٩١ (قلع)، ١٣/ ٩٩ (جنن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٢٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣؛ والكتاب ٣/ ٣٠١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.
اللغة: تفقأ القرح: تشقّق. القلع: جمع قَلَعة، وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء. السواري: جمع سارية، وهي السحابة التي تأتي ليلاً. الخازباز: نوع من النبات. جن جنوناً: طال طولاً سريعاً.
المعنى: تهطل السُّحب ليلاً نهاراً، فيطول النبات به سريعاً، كناية عن شدّة خصب المكان الذي يصفه.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ١٢٠.
اللغة: الصلّ والصفصلّ واليعضيد والخازباز: أنواع من النبات. السنم: المرتفع. المجود: المصاب بماء مطر شديد.
المعنى: تركتها ترعى أفضل النبات عوداً، في أرض ملأى بالصلّ والصفصلّ واليعضيد والخازباز التي طالت وارتفعت لكثرة ما جاءها من مطر شديد، فينادي الراعيان عامر ومسعود أحدهما الآخر؛ لأنّه لا يراه من كثافة الزرع.

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ١٢٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٤٨ (خوز)، ١٢/ ٥٥٦ (لهزم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٩، ٢٣٥.
اللغة: الخازباز (هنا): داء يصيب الإبل والناس في حلوقها. اللهازم: جمع لهزمة، واللهزمتان: عظمان ناتئان تحت الأذن، أو لحمتان في أصل الحنك.
المعنى: يتمنّى على مرض «الخازباز» أن يطلق سراح لهزمتيه، فهو يخاف أن يبقى المرض ملازماً لهما.

(٤) النافقاء: جحر الضبّ واليربوع، وكذلك النُّفقة (لسان العرب (نفق)).

(٥) السرداح والسرداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم (لسان العرب (سردح)).

مِثْلُ الْكِلابِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا
وَرِمَتْ لَهَازِمُهَا مِنَ الْخِزْبَازِ[١]

وإنما لم يجز دخول الألف واللام على «درهم»؛ لأنّه منصوب على التمييز، والتمييز لا يَكُون إلّا نكرة، وإنما وجب أن يكون نكرة؛ لأن الغرض أن تميّز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأَخَفُّ، فكانت أولى من المعرفة التي هي الأَثْقَلُ.

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه؛ لقلته في الاستعمال وبُعْده عن القياس: أما قلّته في الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذًّا عن بعض العرب؛ فلا يعتدُّ به لقلّته وشذوذه، فصار بمنزلة دخول الألف واللام في قول الشاعر (من الطويل):

يَقُولُ الْخَنَا، وأبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً
إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

ويُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ
وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ الْيَتَقَصَّعُ

أراد: الذي يتقصّع، فكما لا يجوز أن يقال إنّ الألف واللام يجوز دخولهما على الفعل لمجيئه ها هنا لقلته وشذوذه، فكذلك أيضاً لا يجوز أن يقال: إنّ الألف واللام يجوز دخولهما على الفعل لمجيئه ها هنا لقلته وشذوذه، وكما قال الآخر (من الرجز):

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كانَتْ صَاحِبِي
مَكَانَ مَنْ أشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ[٢]

أراد «أم عمرو». وكما قال الآخر (من الرجز):

بَاعَدَ أمَّ الْعَمْرِو مِنْ أسِيرِهَا
حُرَّاسُ أبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا[٣]

وكما قال آخر (من الطويل):

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً
شَدِيداً بأعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ[٤]

---

(١) البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢٢؛ والكتاب ٣/ ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٣٧٤ (درب)، ٥/ ٣٤٦ (خزبز)، ٣٤٨ (خوز)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.
اللغة: تهرّ: تصوّت. درابها ودروبها: جمع درب. اللهازم والخزباز: انظر الشاهد السابق.
المعنى: لقد تضخّمت لهازمها من المرض كالكلاب التي تعوي عند الدروب على كلّ عابر سبيل.

(٢) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٦٢؛ ورصف المباني ص٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ وشرح المفصل ١/ ٤٤؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٢ (وبر)، ٨/ ١٠٢ (ربع)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٦٤؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.
اللغة: أشتى: دخل في زمان الشتاء. الركائب: جمع ركاب، وركوب، وهي ما يركب من كلّ دابة.
المعنى: يتمنى لو كانت أمّ عمرو رفيقه في السفر مكان الذي دخل في زمان الشتاء، وهو مسافر فوق دابته معه.

(٣) الرجز لأبي النجم في شرح المفصل ١/ ٤٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩؛ والجنى الداني ص ١٩٨؛ والدرر ١/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧، ١٦٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦.
المعنى: لقد أبعد حراس القصر عن أمّ عمرو أسير هواها، وغلّقوا الأبواب دون محبّها.

(٤) البيت لابن ميّادة في ديوانه ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦؛ والدرر ١/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)؛ =

وكما قال الآخر (من الطويل):

أَمَـا وَدِمَـاءٍ مَـائِـرَاتٍ تَـخَـالُـهَـا
عَلَى قُنّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ في كل بِيعَةٍ
أَبِيلَ الأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنّا عَامِرٌ يَوْمَ لَعْلَعٍ
حُسَاماً إذَا مَا هُزَّ بالْكَفِّ صَمَّمَا[1]

أراد «وبنسر»، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، وكما قال الآخر (من الكامل):

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[2]

أراد «بنات أوبر»، وكما قال الآخر (من الطويل):

وإنّي حُبِسْتُ الْيَوْمَ والأَمْسِ قَبْلَهُ
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ[3]

أراد «وأمس» ولهذا تركه على جهته الأولى مكسوراً، وكما قال الآخر (من الطويل):

فإنَّ الأولاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ[4]

= والمقاصد النحوية ١/٢١٨، ٥٠٩؛ ولجرير في لسان العرب ٨/ ٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه.

شرح المفردات: الوليد بن يزيد: هو الخليفة الأموي الحادي عشر، خلف عمّه هشام بن عبد الملك، وكان يجيد قول الشعر، ويحبّ شرب الخمرة. الأعباء: ج العبء، وهو الحمل الثقيل. الكاهل: ما بين الكتفين.

المعنى: يقول: إنّه رأى الوليد بن يزيد منعّماً وميمون الطائر، وقادراً على تحمّل أعباء الخلافة.

(١) التخريج: البيت الأول لعمرو بن عبد الجنّ في خزانة الأدب ٧/ ٢١٤، ٢١٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦ (أبل)؛ وله أو لرجل جاهليّ في المقاصد ١/ ٥٠٠؛ ولعبد الحق (؟) في لسان العرب ٥/ ٢٠٦ (نسر)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٧٨ (غرز)، ١٢/ ٤٣٠ (عندم)، ١٣/ ٣٤٩ (قنن)، ١٥/ ٢٦٨ (لوى)؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.

اللغة: مائرات: مائجات. القنة: أعلى الجبل. العزى: صنم جاهلي، وكذلك نسر. العندم: صبغ أحمر كالدم. البيعة: مكان تعبّد النصارى. الأبيل: الراهب، أو راعي الكنيسة. لعلع: اسم جبل. صمّم: مضى وأصاب المفصل أو قطعه.

المعنى: يقسم بدماء القرابين التي تمور وقد غطّت رؤوس الأصنام وكأنها صبغ العندم، ويقسم بتسبيح الرهبان في كنائسهم السيد المسيح ابن مريم (عليه الصلاة والسلام)، أنّ عامراً ذاق منهم حدّ سيفٍ ماضٍ إذا ما هز بالكفّ قطع الأوصال.

(٢) البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٠٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٣/ ٥٨؛ ورصف المباني ص ٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٣٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٨؛ وشرح التصريح ١/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص٩٦.

شرح المفردات: جنى الثمرة: قطفها من الشجرة. الأكمؤ: ج الكمأة، وهي نوع من الفطر، يُعرف أيضاً بـ «شحم الأرض» أو «جدري الأرض»، يؤكل مشويًا أو مطبوخاً. العساقل: ج العسقول، وهو نوع من الكمأة. بنات الأوبر: نوع من الكمأة صغار فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم تشبه اللفت.

(٣) البيت لنصيب في ديوانه ص ٩؛ والأغاني ٩/ ٤٥؛ ولسان العرب ٦/ ٨، ١٠ (أمس)، ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٠٤؛ والدرر ٣/ ١٠٩؛ والخصائص ١/ ٣٩٤، ٣/ ٥٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٥ (لوم)؛ والمحتسب ٢/ ١٩٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩.

(٤) الشطر بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولى وألاء).

أراد «أولاء»، فكما أنّ زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تدل على جواز زيادتها في اختيار الكلام، فلا يجوز أن يقال في «زيد»: «الزَّيْد»، وفي «عمرو»: «العَمْرو»: لمجيئه شاذًّا، فكذلك ها هنا، وأمّا بُعْدُه عن القياس فقد بَيَّنّاه في دليلنا، والله أعلم»[1].

١١ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

ثَلاثَةً بِٱلتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ
فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
فِي ٱلضِّدِّ جَرِّدْ وَٱلْمُمَيِّزَ ٱجْرُرِ
جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي ٱلأَكْثَرِ
وَمِائَةً وَٱلأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ
وَمِائَةٌ بِٱلْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ
وَأَحَدَ ٱذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ
مُرَكِّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى ٱلتَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ
وَٱلشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى
مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا
وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا
بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
وَأَوْلِ عَشْرَةَ ٱثْنَتَيْ وَعَشَرَا
إِثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَٱلْيَا لِغَيْرِ ٱلرَّفْعِ وَٱرْفَعْ بِٱلأَلِفْ
وَٱلْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ
وَمَيِّزِ ٱلْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا
بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا
وَمَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا
مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ
يَبْقَ ٱلْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ
وَصُغْ مِنِ ٱثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى
عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلا
وَٱخْتِمْهُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ بِٱلتَّا وَمَتَى
ذَكَّرْتَ فَٱذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا
وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ ٱلَّذِي مِنْهُ بُنِي
تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ ٱلأَقَلِّ مِثْلَ مَا
فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ ٱحْكُمَا
وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي ٱثْنَيْنِ
مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ
إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ ٱلاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا
وَنَحْوِهِ وقَبْلَ عِشْرِينَ ٱذْكُرَا
وَبَابِهِ ٱلْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ ٱلْعَدَدْ
بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

للتوسع انظر:

- العدد في اللغة دراسة لغوية نحوية. مصطفى النحاس. الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٧٩ م/ ١٣٩٩ هـ.
- «العدد في اللغة العربية». فؤاد حسنين. مستلّ من مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ١٢، الجزء ٢، ١٩٥٠م.
- «رأي في جنس العدد». محمد كامل حسين. مجلة مجمع اللغة العربية، في القاهرة، العدد ١٤ (سنة ١٩٦٢م)، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٩.

ـ «العدد في اللغة العربية». نعيم الحمصي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ٢٢ (١٩٤٧م)، ص ٤٢٧ ـ ٤٨٠؛ والعدد ٢٣ (١٩٤٨م) ص ٧٨ ـ ١٠٤، وص ٢٥٩ ـ ٢٧٠.

ـ «جنس العدد». إبراهيم السامرائي. تقرير مقدَّم إلى مؤتمر المجمع في دورته الثامنة والعشرين (١٩٦١ ـ ١٩٦٢). البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ٣٠٩ ـ ٣٤١.

ـ «العدد في اللغة العربية». نعيم الحمصي. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٢٢، ج ٩ و١٠ (١٩٤٧م)، ص ٤٢٧ ـ ٤٤٠ وج ١١ و١٢ (١٩٤٧م)، ص ٥٣٢ ـ ٥٤٨؛ والمجلد ٢٣، ج ١ (١٩٤٨م)، ص ٨٧ ـ ١٠٤؛ وج ٢ (١٩٤٨)، ص ٢٥٩ ـ ٢٧٠.

ـ «اقتراح تيسير العدد». محمد علي النجار. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١٥ (١٩٦٢م)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

ـ «بين نعت العدد وتمييزه». الشيخ عطية الصوالحي. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ، ج ٢٥ (١٩٦٩م)، ص ٦٩ ـ ٧٥.

ـ «تذكير العدد وتأنيثه مع تعقيبات». أمين الخولي. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١٥ (١٩٦٢م)، ص ٨٠ ـ ٩٧.

ـ «جنس العدد». محمد علي النجار. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١٤ (١٩٦٢م)، ص ١٣٣ ـ ١٣٤؛ ج ١٥ (١٩٦٢م)، ص ٦٨ ـ ٦٩.

ـ «العدد في العربية». محمد علي النجار. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١٥ (١٩٦٢م)، ص ٧٠ ـ ٧١.

ـ «العدد». إبراهيم مصطفى. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١٥ (١٩٦٢م)، ص ٧٤ ـ ٧٦.

العدد الأصليّ

هو العدد. انظر: العدد.

العدد التَّرْتيبيّ

هو العدد الذي يدلّ على رُتب الأشياء، وهو يُعرب إذا حُذف معدوده بحسب موقعه في الجملة، أمّا إذا ذُكِر المعدود، فيُعربُ نعتاً، وسنفصِّله كما يأتي:

١ ـ العدد الترتيبي المفرد (من أوّل إلى عاشر):

يُذكَّر مع المذكَّر، ويؤنَّث مع المؤنَّث[1]، نحو: «كافأتُ التلميذَ الأوَّل» («الأوَّل»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة)، ونحو: «مررتُ بالرابعِ» («الرابع: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

٢ ـ العدد الترتيبيّ المركَّب (من حادي عَشَرَ إلى تَاسِعَ عَشَرَ):

يُبْنى على فتح الجزأين في محلّ رفع نعت، أو نصب نعت، أو جَرّ نعت، ويُذكَّر الجزآن مع المذكَّر، ويؤنَّثان مع المؤنَّث، نحو: «حضرَ اللاعبُ الثالثَ عَشَر» («الثالثَ عَشَرَ»: عدد

---

(١) أمّا إذا كان العدد والمعدود مجرّدين من «أل» التعريف، وكان العدد مفرداً سابقاً للمعدود، فإنّ العدد يذكّر مع المذكَّر والمؤنّث معاً، نحو: «قابلتُ زيداً أوّل مرّةٍ».

مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ رفع نعت)، ونحو: «شاهدتُ اللاعبةَ الرابعة عَشَرَة» («الرابعة عشَرَة»: عدد مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ نصب نعت). وإذا لم يُذكَر المنعوت، أُعرب بحسب موقعه في الجملة، نحو: «جاء التاسعَ عَشَرَ» («التاسعَ عَشَرَ»: اسم مبنيّ على فتح الجزأين في محل: رفع فاعل).

٣ ـ العقود: تبقى بلفظ واحد مع المذكّر والمؤنَّث، وتُرفَع بالواو، وتُنصب وتُجرّ بالياء؛ لأنّها ملحقة بجمع المذكر السالم، نحو: «جاء الطالبُ العشرون» («العشرون»: نعت مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم)، ونحو: «حقَّقَ فريقُنا الإصابةَ الأربعينَ» («الأربعين»: نعت منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم).

٤ ـ الأعداد المعطوفة (من حادٍ[1] وعشرين إلى تاسع وتسعين):

يذكَّر العدد الأول مع المذكّر، ويؤنّث مع المؤنث، ويعرب نَعْتاً، أمّا العدد الثاني فيبقى بصيغة واحدة مع المذكّر والمؤنث، ويُرفع بالواو، ويُنصب ويُجَرّ بالياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، نحو: «جاء الطالبُ الحادي والعشرون» («الحادي»: نعت مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثِّقَل. «والعشرون»: الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «العشرون»: اسم معطوف مرفوع بالواو؛ لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم)، ونحو: «شاهدتُ الطالبةَ الخامسةَ والأربعينَ» («الخامسة»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة. «والأربعين»: الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. «الأربعين»: اسم معطوف منصوب بالياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكَّر السالم). وإذا لم يُذكَر المعدود، أعرب العدد بحسب موقعه في الجملة، نحو: «جاء التاسعُ والتسعون» («التاسع»: فاعل مرفوع بالضمة).

٥ ـ الأعداد: مئة، ألف، مليون، مليار، بليون: تبقى هذه الأعداد بصورة واحدة مع المذكَّر والمؤنَّث، وتُعرب نعوتاً مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحسب موقع المنعوت من الإعراب، نحو:

ـ «جاء الطالبُ المئةُ» («المئة»: نعت مرفوع بالضمّة الظاهرة)، ونحو: «حققَ جيْشُنا في عدوّه الإصابةَ الألفَ» («الألفَ»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة).

٦ ـ إعراب العدد الترتيبيّ: يُعرب العدد الترتيبيّ نعتاً لمعدوده إذا ذُكر هذا المعدود، نحو: «حضرَ الطالبُ العاشرُ والطالبةُ الحاديةَ عَشَرَةَ» («العاشر»: نعت مرفوع بالضمة الظاهرة. «الحاديةَ عَشَرَةَ»: عدد مركَّب مبني على فتح الجزأين في محل رفع نعت «الطالبة»).

أمّا إذا لـمْ يُذكر المعدود، فيُعرب حسب العامِل (موقعه في الجملة)، نحو: «مررتُ بالثالثِ والرابعَ عَشَرَ» («الثالِث»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة. الواو حرف عطف مبني... «الرابع عشرَ»: اسم معطوف مبني على فتح الجزأين في محل جرّ)، ونحو: «جاءتِ الثالثَةَ عَشَرَةَ» («الثالثَةَ عَشَرَةَ»: عدد مركَّب مبني على فتح الجزأين في محل رفع فاعل «جاءت»).

(١) كلمة «حادٍ» اسم منقوص. انظر: الاسم المنقوص.

العدد الحِسابيّ

هو العدد الأصليّ.
انظر: العدد.

العدد الصَّريح

هو العدد الأصليّ.
انظر: العدد.

العدد العقْد

انظر: العدد، الرقم ٧.

العدد القليل

هو جمع القِلّة.
انظر: جمع القلّة.

العدد الكثير

هو جمع الكَثْرة.
انظر: جمع الكَثْرة.

العدد الكِنائيّ

هو كنايات العدد.
انظر: كِنايات العدد.

العدد المُبْهَم

هو كِنايات العدد.
انظر: كِنايات العدد.

العدد المركَّب

انظر: العدد، الأرقام: ٤، ٥، ٦؛ والعدد الترتيبيّ، الرقم ٢.

العدد المُضاف

هو العدد المفرد. انظر: العدد، الأرقام: ١، ٢، ٣.

العدد المعطوف

انظر: العدد، الرقم ٨، والعدد الترتيبيّ، الرقم ٤.

العدد المُفْرَد

انظر: الأعداد: الأرقام: ١، ٢، ٣، ٩.

عَدَسْ

اسم صوت لزجر البغل مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. وقد يُسمّى المزجور باسم صوت زجره، كقول الشاعر (من الرجز):

إذا حَمَلْتُ بزّتي على عَدَسْ
على الَّتي بَيْنَ الحِمارِ والفَرَسْ
فَلا أُبالي مَنْ غَزا أوْ مَنْ جَلَسْ

(«عدس»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة، منع ظهورها حركة الرّويّ).

العَدْل

العَدْل، في اللغة، مصدر «عَدَلَ». وعَدل عن الشيء: مالَ عنه.

وهو، عند النحاة، نقل الاسم من حالةٍ لفظيَّة إلى حالة لفظيَّة أخرى مع بقاء معناه الأصليّ، بشرط ألّا يكون النقل للقلب (نحو: «أيِسَ» المقلوبة من «يَئِسَ»)، ولا للتخفيف (نحو: «فَخْذ» المخفَّفة منْ «فَخِذ»)، ولا للإلحاق (نحو: «كَوْثَر» المزيدة فيها الواو لإلحاقها بوزن «جَعْفَر»)، ولا لإفادة معنى (نحو، «نُهير» تصغير «نَهْر»).

ولِلعَدْل في اسم العلم وزنان:

أ ـ «فُعَل» معدولاً عن «فاعِل»، نحو: «عُمَر، زُفَر، زُحَل، ثُعَل، جُشَم، جُمَح، قُزَح،

دُلَف، عُصَم، جُحَى، بُلَع، مُضَر، هُبَل، هُذَل، قُثَم»، المعدولة عن: عامِر، زافِر، زاحِل، ثاقل...

ب ـ «فَعالِ» علماً لأنثى معدولاً عن فاعلة، نحو: «حزام» و«رقاشِ» المعدولتين عن: حازمة وراقشة. ومثله: «يا خَباثِ» و«يا كذابِ»، بمعنى: «يا خبيثة» و«يا كاذبة».

وللعدل في الصِّفات ثلاثة أوزان:

أ ـ «فُعَل» معدولاً عنْ «فَعْلاوات»، وذلك في أربعة ألفاظ تُستعمل للتوكيد، وهي: كُتَع، بُصَع، جُمَع، وبُتَع، المعدولة عن: «كتْعاوات، بَصْعاوات، جَمْعاوات، وبَتْعاوات».

وهي تُستعمل لتأكيد المؤنَّث المعرفة.

ب ـ «فُعَال» في الأعداد من واحد إلى عشرة: أُحاد، ثُناء، ثُلاث، رُباع... عُشار، وهي معدولة عن: واحد واحد، اثنين اثنين، ثلاثة ثلاثة... عشرة عشرة.

ج ـ «مَفْعَل» في الأعداد من واحد إلى عشرة: مَوْحَد، مَثْنَى، مَثْلَث... مَعْشَر، وهي معدولة عن: واحد واحد، اثنين اثنين، ثلاثة ثلاثة... عشرة عشرة.

والعدل قسمان:

١ ـ تحقيقيّ: وهو الذي يدلّ عليه دليل غير منع الصَّرف، بحيث لو صُرِف، هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العَدْل، وملاحظة وجوده، كالعدْل في «سَحَر» و«أُخَر» و«ثُلاث»، فإنَّ الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصِّيغة الممنوعة من الصرف، وبمعناها، فَـ «سَحَر» بمعنى: السَّحَر، و«أُخَر» بمعنى آخَر، و«ثُلاث» بمعنى: ثلاثة ثلاثة.

٢ ـ تقديريّ: وهو ما لم يوجد دليل على عدله، ولكنَّ النحاة وجدوه ممنوعاً من الصَّرف، من غير أن يكون فيه علَّة لمنع الصَّرْف، فقدَّروا العدْل فيه لئلّا يكون المنع بالعلميَّة وحدها، والعدل التقديريّ خاص بالأعلام، ومنها: عُمَر، زُفَر، جُمَح...

وفائدة العدْل إمّا تخفيف اللّفظ باختصاره غالباً، كما في «ثُلاث» و«أُخَر»، وإمّا تخفيفه مع تفرّعه وتمحّصه للعلميَّة، فيبتعد عن الوصفيَّة، كما في «عُمَر» و«زُفَر» المعدولين عن «عامر» و«زافر»، لاحتمالهما الوصفيَّة قبل العدل.

العَدْل التَّحْقيقيّ

انظر: العدل، الرقم ١.

العَدْل التَّقْديريّ

انظر: العدل، الرقم ٢.

العَدْل الحقيقيّ

هو العدل التحقيقيّ.

انظر: العدل، الرقم ١.

عَدْم الإجراء

هو مَنْع الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

عَدَم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال

قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال، فمن الخطأ

القول: «النائب فلانة»، أو «القاضي فلانة»، أو «الرئيس فلانة»، بل «النائبة فلانة»، أو «القاضية فلانة»، أو «الرئيسة فلانة»[١].

عَدَم الدَّليل

هو، في النحو، نفْي الدليل لعدم وجوده.

عَدَم النَّظير

هو النفي لعدم وجود الدَّليل على الإثبات، نحو قولك: «خُراسان» وزنه «فُعالان»، وهذا الوزن لا نظير له في العربيّة.

أبو عدنان الأصبهاني

= محمد بن الفضل بن أحمد (.../... ـ ٤٨٢ هـ/ ١٠٨٩م).

أبو عدنان بن سمعون

= عبد الرحمن بن عبد الأعلى (.../... ـ .../...).

«عديدة» بمعنى «كثيرة»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «العديدة» بمعنى «الكثيرة»، وجاء في قراره:

«يشيع في الكتابات المعاصرة نحو قولهم: «كتب عديدة»، بمعنى كثيرة. ويوحي هذا التعبير أنّ «عديدة» مؤنث عديد، غير أنّ المعجمات تذكر للعديد دلالتين، هما: العدد، والكثرة.

وبدراسة المسألة رأت اللجنة أن المعجمات ذكرت لفظ «العد» اسم مصدر بمعنى الكثرة. وبناء على ما سبق للمجمع إقراره من جواز استكمال المادة اللغوية، يمكن أن نشتق من العد وصفاً على صورة «عديد» و«عديدة» بمعنى كثير وكثيرة»[٢].

«عديم» بمعنى «معدوم»

انظر: «الحنايا»، جمع «حنيَّة» بمعنى: الأحناء.

عَذاباً للكاذب

تُعرب «عذاباً»، مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة لفعلٍ محذوف، والجارّ والمجرور «للكاذب» متعلّقان بـ «عذاباً».

ابن عذرة الأنصاريّ

= الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (بعد ٦٤٤ هـ/ ١٢٤٦م).

عراقة

انظر: فَعالة، وفُعولة.

العِرَاكَ

تُعرب في قول العرب: «أرسَلَها العِراكَ» (بمعنى: أرسل إبله معارِكةً مقاتلةً) حالاً منصوبة بالفتحة («ألْ» فيها زائدة شذوذاً).

عرام

= المفضل بن العباس (.../... ـ .../...).

ابن العربي

= محمد بن علي بن عمر (٦٨٢ هـ/ ١٢٨٢م

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ١٩٨.
(٢) القرارات المجمعيَّة. ص ١٥٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٨.

ـ ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧م).

ابن عربي

= محيي الدين بن عربي (٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧م).

العربيَّة

العَربيّة، في اللغة، مؤنَّث «العربيّ»، وهو المنسوب إلى «العرب».

وهي، في الاصطلاح اللغويّ، النحو، أو اللغة العربية.

انظر: النحو، واللغة العربية.

العربية البائدة

انظر: اللغة العربية، الرقم ١.

العربية الباقية

انظر: اللغة العربية، الرقم ٢.

العَرْض

العَرْض، في اللغة، مصدر «عَرَضَ». وعَرَض له الشَّيء: أظهره، وعرضَ البضاعةَ للبيع: أظهرها لذوي الحاجة والرغبة فيها ليشتروها. والعرْض في النحو، هو الترغيب في فعل شيء أو تركه ترغيباً مقروناً بالعطف والملايَنة. وأحرف العرْض هي: ألا، أما، لَوْ. ويظهر الفرق بين العرض والتحضيض في نَغَم الصّوت والكلمات المختارة. وأحكام العَرْض هي أحكام التحضيض نفسها. انظر: التحضيض.

عَرْض المَثل

انظر: إرسال المثَل.

عَرْض الحائط

قل: «ضربتُ بالأمر عُرْض (بضمّ الميم) الحائط»، وليس «ضربت به عَرْضَ الحائط»؛ لأنّ «العَرْض» يقابل الطول؛ أمّا «العُرْض» فيعني «الوسط» أو «الجانب».

عَرَضاً

تُعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة في نحو: «صادفتُه عَرَضاً»، ومنهم من يُعربها حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة، والإعراب الأوّل أصحّ.

ابن عروس

= محمد بن أحمد (٥٠٧ هـ/ ١١١٣م ـ ٥٩٠ هـ/ ١١٩٤م).

عروس الأفراح في شرح تلخيص المِفْتاح

كتاب في البلاغة لبهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧١٩ هـ/ ١٣١٩م ـ ٧٦٣ هـ/ ١٣٦٢م)، وهو شرح لكتاب «تلخيص المفتاح في المعاني والبيان» للشيخ جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني المعروف بـ «خطيب دمشق» (٦٦٦ هـ/ ١٢٦٨م ـ ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨م). وكتاب «تلخيص المفتاح» هو تلخيص للقسم الثالث الخاص بالبلاغة من كتاب «مفتاح العلوم» للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (٥٥٥ هـ/ ١١٦٠م ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩م).

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

ـ مُقَدِّمةٌ في بَيان مَعْنَى الفَصاحَةِ والبلاغَة.

ـ الفَنُّ الأوّل عِلْمُ المَعانِي.

السجع .
الموازنة .
القلب .
التشريع .
التوقيف .
التسميط .
التغاير .
القسم .
السلب والإيجاب .
الاستدراك .
التلفيق .
جمع المختلفة والمؤتلفة .
التوهّم .
الاتّساع .
سلامة الاختراع من الابتداع .
التوليد .
النوادر .
الإلجاء .
التخيير .
التنظير .
الاستقصاء .
التشكيك .
البراءة .
التسليم .
الافتنان .
إثبات الشيء للشيء بنفيه عن غيره .
الترديد .
التعطّف .
التوسيع .
التطريز .

المؤاخاة .
الاستطراد .
الإشارة .
الإقحام .
الانفصال .
البسط .
التتميم .
التوشيح
التكرار .
المراجعة .
التذييل .
الاعتراض .
المتابعة .
التعريض .
التهكّم .
الائتلاف .
الخطاب العام .
التغليب .
اللغز .
الإبداع .
الكلام الجامع .
إرسال المثل .
الترقّي .
الاقتباس .
المواربة .
الهجاء في المدح .
التخيير .
حصر الجزئي في الكلي .
الأخذ الظاهر .
الأخذ غير الظاهر .

ما يتصل بالسرقات.

الاقتباس.

التضمين.

العقد.

الحلّ.

التلميح.

ما ينبغي للمتكلّم المتأنّق فيه.

وللكتاب طبعات عدّة، منها: طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق الدكتور خليل إبراهيم خليل سنة١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

العَروض

العَروض، في اللغة، مكّة والمدينة وما حولهما، والناحية والمقاطعة، والطريق في عُرْض الجبل، والسحاب...

و«العَروض»، في علم العروض، هي التفعيلة الأخيرة من الشطر الأوّل من البيت الشعريّ.

والعروض مؤنَّثة، وتثنّى على «عروضَين»، وتُجمع على «أعاريض». والعروض المعلولة هي التي دخلتها العِلّة، والعروض الصَّحيحة هي التي سلمت منها.

وانظر: علم العروض.

العروض الصَّحيحة

انظر: العروض.

العروض المَعْلُولة

انظر: العروض.

ابن العَريف

= الحسن بن الوليد بن نصر (.../...- ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧م).

= الحسين بن الوليد بن نصر (.../...- ٣٩٠ هـ/ ٩٩٩م).

عِزْ

اسم صوت لزجْر الضأن مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

العزّ الإرْبليّ الضرير

= الحسن بن محمد بن أحمد (٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م).

أبو العزّ بن الخراساني

= محمد بن محمد بن مؤهب (٤٩٤ هـ/ ١١٠٠م - ٥٧٦ هـ/ ١١٨٢م).

أبو العزّ العيلانيّ المصريّ

= مظفّر بن إبراهيم بن جماعة (٥٤٤ هـ/ ١١٤٩م - ٦٢٣ هـ/ ١٢٢٦م).

أبو العزّ النحويّ

= نصر بن محمد بن مبادر (.../... - .../...).

أبو العزّ الواسطيّ

= يوسف بن يحيى بن أبي الفتح (.../... - .../...).

«عزّة» بمعنى «صعبة»

انظر: «رهيب بمعنى مرهوب».

عزّ الدين الحلوانيّ

= يوسف بن الحسن بن محمود (٨٠٢ هـ/ ١٣٩٩م).

عزّ الدين الصنعانيّ

= يحيى بن قاسم بن عمر (٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م).

عزّ الدين النشائي

= عمر بن أحمد بن أحمد (٧١٦ هـ/ ١٢١٦م).

عَزَف لحناً

أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة استعمال الفعل «عزَفَ» متعدِّياً، وجاء في قراره:

«يستعمل الكتّاب المعاصرون مثل قولهم: «عزف لحناً»، و«هذه معزوفة من معزوفاته»، و«عزف على العود». على حين أنّ فعل «عزف» بمعنى صوَّت لازم في اللغة، والمجمع يجيز الاستعمالات العصرية، إما على أن فعل «عزف» المتعدي مأخوذ من «المِعْزَف» اسماً للآلة، وإما على إعراب «لحناً» في قولهم: «عزَف لحناً» مفعولاً مطلقاً، وإما على أنّ «عزف» مُضمَّن معنى «أدّى»[(١)].

عَزَمه

لا تقل: «عَزَمه على العَشاء»، بل «دعاه إلى العشاء»؛ لأنّه ليس من معاني «عزم» الدّعوة.

العُزوبة لا العُزوبيّة

لا تقل: «حياة العزوبيّة»، بل «حياة العُزوبة أو العُزْبة».

عِزون

مفرده: عِزة، وهي العُصْبَة من الناس، ملحق بجمع المذكّر السالم، يُرفع بالواو ويُنصب ويُجرّ بالياء، نحو الآية: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٦ـ٣٧]، («عِزين»: حال منصوبة بالياء لأنّها ملحقة بجمع المذكر السالم).

عزيز بن الفضل، ابن الأشعث النحوي

(.../...ـ.../...)

عُزَيْر (أو عزيز) بن الفضل بن فضالة، الهذليّ. المعروف بابن الأشعث. كان نحويًّا لغويًّا إخباريًّا. له مصنّفات كثيرة منها: «لغات هُذَيْل»، و«صفات الجبال والأودية وأسماؤها بمكّة وما والاها»، سمّاه السيوطي عَزِير، وسمّاه ياقوت عُزَيْر.

(معجم الأدباء ١٢/ ١٦٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٧).

عزيز بن محمد أباظة

(١٣١٦ هـ/ ١٨٩٨م ـ ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣م)

عزيز بن محمد بن عثمان أباظة. من رجال اللغة والأدب والشعر والقضاء، ولد في بلدة «الربع ماية» بالشرقيّة في مصر، وتخرج بالحقوق في القاهرة سنة ١٩٢٣م، وعمل في المحاماة، ثم كان مدعياً عامًّا، فقاضياً، فمن أعضاء مجلس النواب عام ١٩٢٩م، وتولّى أعمالاً إداريّة. فكان حاكماً عسكريًّا لمنطقة القناة عام ١٩٤١م، فمديراً لأسيوط عام ١٩٤٧م. وعيّن عضواً بمجلس الشيوخ ثم بمجمع اللغة العربيّة عام ١٩٥٩م، والمجمع

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٨٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٠.

العلمي العراقي. توفي بالقاهرة. له مؤلفات، منها: «شجرة الدرّ»، و«أوراق الخريف»، و«قافلة النور»، و«أنّات حائرة»، و«العباسة»، و«مسرحيّة»، و«عبد الرحمن الناصر»، و«قيصر»، وآخر كتبه قبل وفاته: «من إشراقات السيرة النبوية».

(الأعلام ٤/ ٢٣٢).

عَسَى

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً ناقصاً جامداً من أفعال الرجاء، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وخبره جملة فعليّة[١] فعلها مضارع يجوز اقترانه بـ «أنْ» وعدم اقترانه، والاقتران أكثر، نحو قول الشاعر (من الوافر):

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(«عسى»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على الفتح المقدَّر على الألف للتعذّر. «الكرب»: اسم «عسى» مرفوع بالضمَّة الظاهرة. «الذي»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل رفع نعت «الكرْبُ». «أمسيتُ»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والتاء ضمير متَّصل مبنيّ على الضم في محل رفع اسم «أمسى». وجملة «أمسيتُ» لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. «فيه»: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلِّق بخبر «أمسى»، والهاء ضمير متَّصل مبنيّ على الكسر في محل جرّ بحرف الجرّ. «يكونُ»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمَّة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وراءه»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلِّق بخبر مقدَّم محذوف (والتقدير: موجود)، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنيّ على الضمّ في محل جرّ بالإضافة. «فَرَجٌ»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمّة الظاهرة. «قريبُ»: نعت «فرج» مرفوع بالضمّة الظاهرة. وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب خبر «يكون». وجملة «يكون وراءه فرج قريب» في محل نصب خبر «عسى»).

ويجوز في «عسى» كسْرُ سينها إذا أُسندت إلى التاء، أو النون، أو «نا» الضمائريّة، نحو الآية: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، قرئت بكسر السين والفتح، والمختار الفتح.

٢ ـ حرفاً من الأحرف المشبّهة بالفعل، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وذلك إذا اتصل بها ضمير نصب، نحو قول صَخْر الحصري (من الطويل):

فَقُلْتُ عَساها نارُ كَأْسٍ وَعَلَّها
تَشَكَّى فَآتي نَحْوَها فَأعُودُها[٢]

(«عساها»: حرف مشبَّه بالفعل مبنيّ على

---

(١) وقد شذّ مجيء خبر «عسى» مفرداً (أي: ليس جملة ولا شبه جملة) في المثل: «عسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً». والغوير: تصغير «غار» وهو ماء لقبيلة كلب. و«أبؤساً»: جمع بؤس، وهو العذاب والشدَّة. ومعنى المثل: لعل الشرّ يأتيكم من قبل الغوير. ويُضرب للرجل الذي يتوقَّع الشر من جهة معيَّنة.

(٢) كأس: اسم محبوبة الشاعر. تشكّى: أصلها تتشكّى، ومعنى البيت أنّ الشاعر يرجو مرض حبيبته ليتسنّى له زيارتها في مرضها.

السكون لا محل له من الإعراب. «ها» ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل اسم «عسى». «نارُ»: خبر «عسى» مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وهو مضاف. «كأسٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وجملة «عساها نار كأس» في محلّ نصب مقول القول...). وفي هذه الحالة يجوز إعمالها عمل «إنّ» أو «كاد».

٣ ـ فعلاً ماضياً تامًّا، وذلك إذا أُسندت إلى المصدر المؤوّل من «أنْ» والفعل، نحو الآية: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦] («عسى»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدَّر على الألف للتعذّر. «أنْ» حرف مصدريّ ونصب واستقبال مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تكرهوا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل. المصدر المؤوَّل من «أن تكرهوا»، أي: كرهُكم، في محل رفع فاعل «عسى». «شيئاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة).

العَسْف

العَسْف، في اللغة، مصدر «عَسَفَ». وعَسَفَ الطريقَ أو عنه: سار فيه خابطاً على غير هدًى. وعسف عنه: حاد ومال عنه. وعسفَ الحاكِمُ: ظَلَمَ.

والعَسْف، في البلاغة، هو التعقيد.

انظر: التعقيد.

العَسْكريّ

= الحسن بن عبد الله بن سعد (٢٩٣ هـ/ ٩٠٥م ـ ٣٨٢ هـ/ ٩٩٣م).

= الحسن بن عبد الله بن سهل (.../.... ـ بعد ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٥م).

= محمد بن علي بن إسماعيل (.../.... ـ ٣٤٥ هـ/ ٩٥٦م).

عسل بن ذكوان

(.../.... ـ .../...)

عَسَل بن ذَكْوان العسكري (نسبة إلى عَسْكر مَكْرم). يكنّى أبا علي. كان عالماً بالنحو واللّغة. عُدّ في طبقة المبرِّد، ولكنه لم يشتهر شهرته. تصدّر في عسكر مكرم لإفادة الناس ولإقراء النحو. أخذ عنه خلق كثير وَرَوَوْا عنه. من مصنّفاته: «الجواب المُسْكِت»، و«أقسام العربيّة». قرأ عليه المازني كتاب سيبويه.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٧؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩).

عِشاءً

يعرب ظرف زمان منصوباً بالفتحة الظاهرة في نحو قولك: «صادفته عِشاءً». ويعرب حسب موقعه في الجملة إذا لم يتضمَّن معنى «في» أو الظرفيّة، نحو: «أكلتُ عَشائي في العِشاء» («العشاء»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

عُشار

لها أحكام «أُحاد» وتُعرب إعرابها. انظر: أُحاد.

العشالشي

= محمد بن موسى (نحو ٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م).

عَشْر

شينُها تكون ساكنة في المفرد، ومفتوحة في المركَّب. وانظر: العدد، الرقم ٣.

عَشَرة

تكون شينها مفتوحة في المفرد، وساكنة أو مفتوحة أو مكسورة في المركَّب.

وانظر: العدد، الرقم ٣.

عِشْرون

لفظ ملحق بجمع المذكَّر السالم، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء.

انظر: العدد، الرقم ٧.

عِشْرين

هي «عشرون» في حالة النصب أو الجر.

انظر: العدد، الرقم ٧.

العِشْرينيّات

انظر: العقود، جمعها.

العَشْوَائِيّ والعَشْوائيّة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «العشوائيّ» صفةً لما يكون على غير هدى، و«العشوائيّة» مصدراً صناعيًّا للعمل على غير بصيرة، وجاء في قراره:

يرى المجمع أنّ اللغة المعاصرة تستخدم كلمة «عشوائي» صفة لما يكون على غير هدى، فيقال: «رأي عشوائي»، كما تستخدم كلمة «العشوائية» مصدراً صناعيًّا للعمل على غير بصيرة، فيقال: «عشوائية القرار أو العمل»، وترى اللجنة إجازة اللفظين على التخريج التالي:

إجازة كلمة «عشوائي» صفة، أخذاً من كلمة «عشواءَ» صفة للناقة الكليلة البصر، منسوبة بإثبات همزتها دون قلبها واواً، استناداً إلى أنّ بعض العرب كان يثبتها في الصفة الممدودة المهموزة المؤنثة، مثل: «حمراءَ»، فيقول: «حمرائي»، ويفهم من صنيع الكوفيين في إجازتهم «حمراءَان» في التثنية أنهم يجيزون إثباتها في النسبة. وقد أخذ بذلك المجمع في بعض قراراته السابقة.

إجازة كلمة «العشوائيّة» مصدراً صناعيًّا، أخذاً من كلمة «عشواءَ» السالفة، بإضافة ياء النسبة وتاء التأنيث إلى الكلمة. وقد أجزنا في الكلمة السالفة إثبات الهمزة مع ياء النسبة، قياساً عليها تثبيت الهمزة في المصدر الصناعي، فيقال: «العشوائيّة»، وبذلك تكون الكلمتان: «عشوائي» و«العشوائيّة» سائغتين مقبولتين في فصيح الكلام»[1].

عَشيّة

تعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

أبو عشير اليابسيّ

= عبد الله بن الحسن بن عشير (٦٢٥ هـ/ ١٢٢٧م).

عصى

لا تقلْ: «عَصِيَ فلانٌ أمرَ معلمه»، بل «عصى فلان أمر معلّمه».

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٢٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٦.

ابن العصار السلميّ

= علي بن عبد الرحيم (٥٧٦ هـ/ ١١٨١م).

العَصْب

العَصْب، في اللغة، مصدر «عَصَبَ». وعَصَب القومُ به: اجتمعوا حوله وأحاطوا به. وعَصَبَ الشيءَ: طواه، أو لواه، أو شدَّه، أو لزمه فلم يفارقه.

والعصْب، في علم العروض، هو زحاف يتمَثَّل في تسكين الخامس المتحرِّك من الجزء، ويدخل «مُفاعَلَتُنْ» فتصبح «مفاعَلْتُنْ»، وذلك في بحر الوافر.

والجزء الذي يصيبه العصْب يُسمَّى معصوباً، وقيل: إنَّما سُمِّي العصْب بهذا الاسم؛ لأنَّه عُصِبَ أن يتحرَّك، أي: قُبض.

انظر: «الزّحافات والعِلل»، و«بحر الوافر».

عَصْر الاحتجاج

هو العصر الذي سبق مُنتصف القرن الثاني الهجريّ، فالشعراء الذين يُحتجّ بشعرهم هم الجاهليّون. والمُخضرمون، والإسلاميّون إلى إبراهيم بن هرمة، أمّا المولّدون، أي: الذين عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجريّ، وأوّلهم بشّار بن برد، فلم يستشهد جمهور اللُّغويّين بأشعارهم. هذا بالنسبة إلى عرب الأمصار، أما بالنسبة إلى عرب البوادي، فظل اللّغويّون يستشهدون بكلامهم حتى آخر القرن الرابع الهجريّ.

والقبائل التي أخذت عنها اللّغة هي قبائل قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيِّين، ولم يُؤخذ عن سائر القبائل، ولا عن سكّان البراري مِمَّن كانوا يسكنون أطراف الجزيرة لمجاورتهم شعوباً غير عربيَّة، فلم تُؤخذ عن لخم وجذام جيرانِ مصر والقبط، ولا عن قضاعة وغسّان وإياد جيران أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبريَّة، ولا عن تغلب لمجاورتهم اليونانيِّين.

وانظر: الاحتجاج.

ابن عصفور

= علي بن مؤمن بن محمد (٦٦٩ هـ/ ١٢٧١م).

أبو عصيدة

= أحمد بن عبيد (نحو ٢٧٣ هـ/ ٨٨٦م).

العَضْب

العَضْب، في اللغة، مصدر «عَضَبَ». وعضَبَ الشَّيءَ: قطعه. وهو، في علم العروض، حذف الحرف الأوّل من «مُفاعَلَتُن» السّالمة[1]، فتصبح «فاعَلَتُن»، وتُنقل إلى «مُفْتَعِلُنْ»، وذلك في بحر الوافر.

والجزء الذي يدخله العضْبُ يُسمَّى «أعْضَب» تشبيهاً له بالأعْضب من المعز، وهو المكسور القرن. انظر: «الخَرم»، و«بحر الوافر».

عضد الدولة (أبو شجاع بن ركن الدولة)

= فناخسرو بن الحسن بن بويه (٣٧٢ هـ/ ٩٨٢م).

(١) أي: التي سلمت من الزحافات والعلل مع جواز دخولها عليه.

عضد الدين الإيجيّ

= عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار (٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥م).

عِضون

جمع: عِضَة، وهي القطعة من كل شيء، اسم ملحق بجمع المذكّر السالم، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء، وتُعرب حسب موقعها في الجملة، نحو الآية: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١] («عِضين»: مفعول به ثان للفعل «جعلوا» منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم).

عطاء

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

أستاذ الأصمعي وأبي عبيدة. من أهل البصرة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٧).

عطاء بن أبي الأسود الدُّؤلي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عطاء بن أبي الأسود الدُّؤليّ. كان عالماً بالنحو والعربيّة. اتفق بعد موت أبيه مع يحيى بن يَعْمَر على بسط النحو، وتعيين أبوابه وبعج مقاييسه. لما تولى أبوه البصرة من قبل علي وابن عبّاس، كان عطاء على شرطة أبيه. لم يُعْقب. ولما استوفى هو ويحيى بن يعمر جزءاً متوفّراً من أبواب النّحو، نَسَبَ بعض الرواة إليهما أنّهما أوّل مَنْ وضع علم النّحو.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١).

عَطاءات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[1].

العطار

= سهل بن إبراهيم (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧م).

ابن عطايا

= عبد الكريم بن عطايا بن عبد الكريم (٦١٢ هـ/ ١٢١٥م).

العَطْف

العَطْف، في اللغة، مصدر «عَطَفَ». وعطفَ إليه: مالَ. وعطفَ الشيءَ: أماله، حناه. وعطفه عن الأمر: صرفه عنه.

وهو، في النحو، إتباع لفظ لسابقة بوساطة أحد أحرف العطف: الواو، الفاء، ثُمّ، حتّى، أمْ، بَلْ، لكنْ، أوْ.

ويُسَمّى أيضاً: عطْف النَّسَق، والعَطْف بالحرف، والنَّسَق، والعطف بالشَّرِكَة، والشَّرِكة (سيبويه)، والاشتراك، والتشريك.

انظر: عطْف النَّسَق.

العَطْف بالحَرْف

هو عطف النَّسَق.

انظر: عطف النَّسَق.

العَطْف بالشَّرِكَة

هو عطف النَّسَق.

انظر: عطف النَّسَق.

(١) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ ـ ٦٠.

العطْف بالغَلَط

هو العطف على التوهُّم.

انظر: عطف النسق، الرقم ٦.

عَطْف البيان

١ ـ تعريفه: هو تابع جامد، يشبه الصفة في كونه يكشف عن حقيقة المراد أو القصد، نحو قول الراجز:

أَقْسَم باللّهِ أبو حفصٍ عمر[١]

٢ ـ فائدته: يفيد عطف البيان، إيضاح متبوعه، إن كان المتبوع معرفة، كالمثال السابق، وتخصيصه إن كان نكرة: نحو: «اشتريت حلياً سواراً»[٢].

٣ ـ تبعيّته لمتبوعه: يتبع عطف البيان متبوعه في الإعراب وفي التعريف والتنكير، وفي التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع.

٤ ـ ملاحظات:

أ ـ يقول النحاة: إن كلّ ما صَلح أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً بشرطين:

ألّا يمتنع إحلال التابع محلّ المتبوع، أي: ألّا يمتنع دخول عامل المتبوع على التابع.

ألّا يترتَّب على الإبدال محظور.

فإذا لم يتحقّق هذان الشرطان يُعرب التابع عطف بيان لا بدلاً. وممّا يمتنع إعرابه بدلاً للشرط الأوّل قولك: «يا ولدُ سعيداً»؛ لأن البدل على نيّة تكرار العامل. فليس العامل في متبوعه هو العامل فيه، وإنما عامله مماثل للعامل في المتبوع لا هو. وبناء على هذا، لا تستطيع إعراب التابع بدلاً إلا إذا صلح أن يدخل عليه العامل في متبوعه، فإذا أعربت «سعيداً» بدلاً، فإنك مضطر إلى جعل العامل فيه أداة نداء مماثلة لأداة النداء على «سعيداً» ممتنع؛ لأنّ «سعيداً» عَلَم مفرد منصوب، ولو نودي، وجب بناؤه على الضم. فلو أُعْرِبَ بدلاً، وجب أن يكون مبنيًّا على الضم؛ لأنّه حينئذ يكون منادى، ولهذا يمتنع إعرابه بدلاً، ووجب إعرابه عطف بيان. ومن هذا قول الشاعر (من الطويل):

أيا أَخَوَينا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً
فِدًى لَكُما لا تَبْعَثوا بَيْنَنا حَرْبا

حيث يمتنع إعراب «عبد شمس» بدلاً من «أخوينا» المنادى، وهذا الامتناع ليس ناشئاً من عدم صلاحيّة «عبد شمس» لقبول أداة النداء، ولكن لأنّه قد عطف عليها علماً منصوباً هو «نوفلاً». فلو أعربنا «عبد شمس» بدلاً، لكان المعطوف عليه «نوفلاً» بدلاً، ولو كان كذلك، لوجب بناؤه على الضم.

ومن امتناع إعراب عطف البيان بدلاً عندما يترتب على الإبدال محظور، قولك: «محمد نجح التلميذ أخوه» وذلك لأننا لو أعربنا «أخوه» بدلاً يصح التقدير «محمد نجح التلميذ»، وعلى هذا تكون جملة «نجح التلميذ» خبراً للمبتدأ الذي هو «محمد» خالية من الرابط الذي يربطها بالمبتدأ. وذلك غير جائز. أمّا إذا أعربناه عطف بيان، فإنّ الضمير الموجود في قوله: «أخوه» يصلح أن يكون رابطاً؛ لأنّه من الجملة نفسها.

---

(١) «عمر»: عطف بيان على «أبو حفص» (ذُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به) مرفوع بالضمة.

(٢) «سواراً»: عطف بيان على «حلياً» منصوب بالفتحة.

ب ـ يُفارق البدل عطف البيان في ثمانية وجوه.
١ ـ عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل.
٢ ـ عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل.
٣ ـ عطف البيان لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل.
٤ ـ عطف البيان لا يكون فعلاً، ولا تابعاً لفعل بخلاف البدل.
٥ ـ عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه بخلاف البدل، فإنّه يجوز أن يكون بلفظ متبوعه إذا كان معه زيادة.
٦ ـ عطف البيان ليس في نيّة إحلاله محل متبوعه بخلاف البدل.
٧ ـ عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى متبوعة بخلاف البدل.
٨ ـ عطف البيان لا يكون ضميراً، ولا تابعاً لضمير بخلاف البدل الذي يمكن أن يكون تابعاً لضمير.

٥ ـ قطعُه عن تبعيّته في الإعراب لمنعوته: يُقطع عطف البيان المنصوب في أصله، إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافيَّة، ويُقطع المرفوع في أصله إلى النصب على أنّه مفعول به لفعل محذوف، والجملة استئنافيَّة، ويُقطع المجرور إمّا إلى الرفع وإمّا إلى النصب. انظر: قطع النعت في «النعت».

٦ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

الْـعَـطْـفُ إِمَّـا ذُو بَـيَـانٍ أَوْ نَـسَـقْ
وَٱلْـغَـرَضُ ٱلْآنَ بَـيَـانُ مَـا سَـبَـقْ
فَـذُو ٱلْـبَـيَـانِ تَـابِـعٌ شِـبْـهُ ٱلـصِّـفَـهْ
حَـقِـيـقَـةُ ٱلْـقَـصْـدِ بِـهِ مُـنْـكَـشِـفَـهْ
فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ ٱلْأَوَّلِ
مَـا مِـنْ وِفَـاقِ ٱلْأَوَّلِ ٱلـنَّـعْـتُ وَلِـي
فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ
كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ
وَصَـالِـحـاً لِـبَـدَلِـيَّـةٍ يُـرَى
فِـي غَـيْـرِ نَـحْـوِ يَـا غُـلامُ يَـعْـمُـرَا
وَنَـحْـوِ بِـشْـرٍ تَـابِـعَ ٱلْـبَـكْـرِيِّ
وَلَـيْـسَ أَنْ يُـبْـدَلَ بِـٱلْـمَـرْضِـيِّ

* * *

للتوسُّع انظر:
ـ القرآن مصدر قاعدة البدل وعطف البيان. حلول أحيمد النقاشي. تطوان، مطبعة النور، ١٩٨٣م.
ـ «البدل وعطف البيان». الشيخ رفعت فتح الله. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٢٤ (١٩٦٩م)، ص ١٣٦ ـ ١٤١.

عطف التَّفْسير

هو العطف على اللفظ بمُرادِف تفسيراً له وبياناً لمعناه، نحو: «انزعْ من صدرِكَ الضَّغينةَ والحقدَ».

العطف على التوهُّم

انظر: عطف النسق، الرقم ٦.

عطف النَّسَق

١ ـ تعريفه: هو التابع الذي يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، نحو: «جاء محمدٌ وسعيدٌ»[1].

(١) و«سعيدٌ»: الواو حرف عطف. «سَعيدٌ»: اسم معطوف على «محمد» مرفوع بالضمة.

٢ ـ أحرف العطف: أحرف العطف تسعة، وهي: الواو، الفاء، ثُمَّ، حتى، أمْ، بلْ، لا، لكنْ، أوْ. انظر كلَّ حرفٍ في مادته.
وأحرف العطف قسمان:
أ ـ قسم يشارك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب، أي: في اللفظ والمعنى، ويشمل الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو.
ب ـ قسم يشارك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب دون الحكم، أي: في اللفظ دون المعنى، ويشمل ثلاثة أحرف هي: لا، بل، لكن، نحو: «جاء زيدٌ لا سعيدٌ»[1].

٣ ـ أحكام خاصّة لبعض حروف العطف:
أ ـ تختص الواو دون حروف العطف في أنّه يُعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه، نحو: «تخاصم زيدٌ ومحمدٌ»[2]، وفي عطفها على عامل محذوف بقي معموله، نحو قولهم: «ما كلُّ بيضاءَ شحمةٌ ولا سوداءَ فحمةٌ»، والتقدير: «ولا كل سوداء فحمة».
ب ـ تشترك الواو والفاء و«أم» في أنّه يجوز حذف كل منها مع معطوفه إذا دلّ دليل على الحذف، فمثال حذف الفاء مع المعطوف، الآية: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: «فضرب فانبجست». ومثال حذف الواو مع معطوفها الآية: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: «الحرَّ والبرد»، ومثال حذف «أم» مع معطوفها قول أبي ذؤيب الهذلي (من الطويل):

دَعاني إِلَيْها القَلْبُ إِنّي لِأَمْرِها
سَمِيعٌ فَما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها؟

والتقدير: أرشد طلابها أم ضلال.
ج ـ تختصّ الواو و«أو» دون غيرهما، بجواز حذف كل منهما وحده، كقوله: «تصدَّق رجل من ديناره من درهمه من صاع تمره من صاع برّه»، أي: «أو من درهمه أو من صاع تمره أو من صاع برّه»، ويجوز التقدير: «ومن درهمه ومن صاع تمره...».

٤ ـ العطف على الضمير: إذا أردت أن تعطف على ضمير الرفع المتصل أو ضمير الرفع المستتر وجب الفصل بين المعطوف والعاطف بضمير رفع منفصل، أو بأي فاصل آخر، نحو: «اذهبْ أنت ورفيقُك». وقد شذَّت بعض الأبيات الشعريّة، ومنها قول الشاعر (من الكامل):

وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِهِ
ما لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا

حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع «أب» على الضمير المستتر في «يكن»، وهو اسم «يكن» من دون أن يؤكِّد ذلك الضمير بالضمير المنفصل، أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل.

إذا أُريد العطف على ضمير الجر، فإنّه يجب أن يعاد، مع المعطوف، اللفظ الجار للمعطوف عليه، نحو: «أُعجبتُ بك وبالمجدّين». وهذا لازم عند جمهور النحاة، أما عند ابن مالك فليس بلازم، واستشهد بقول الشاعر (من البسيط):

(١) «سعيد» في هذه الجملة لم يشارك «زيد» في المجيء، لكنّه يشاركه في الحكم الإعرابي، فهو مرفوع مثله.
(٢) فلا يجوز أن نقول: «تَخاصَمَ زيدٌ»، ولا «تخاصم زيدٌ فمحمدٌ» مثلاً.

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَتَشْتُمُنا
فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ

حيث عطف «الأيام» على ضمير الجر دون أن يكرِّر الباء. وقد أيَّده مصطفى الغلاييني في ذلك، ومن شواهده قراءة الآية: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بعطف «الأرحام» على الهاء في «به»، وتُقرأ الآية أيضاً بنصب «الأرحام» على أنها معطوفة على لفظ الجلالة «الله».

٥ ـ عطف الفعل: يُعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمنيهما، سواء اتحد نوعاهما نحو الآية: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ﴾ [الفرقان: ٤٩]، أم اختلف، نحو الآية: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨].

ويُعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى، نحو الآية: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَٰنُ﴾ [الملك: ١٩][١]. كذلك يُعطف الاسم على الفعل، نحو الآية: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

٦ ـ العطف على التوهّم: وردت عن العرب بعض الأساليب عُطف فيها على خبر «ليس» و«ما» وغيرهما المنصوب، اسمٌ مجرور، على توهّم وجود الباء الجارَّة في خبر النواسخ، ومنها قول الأحوص الرياحي أو الفرزدق (من الطويل):

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً
ولا ناعِبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها

حيث عطف «ناعب» بالجرّ على «مصلحين» بتوهّم أنَّ المعطوف عليه مجرور بالباء، وأنّ التقدير: بمصلحين.

٧ ـ حذف حرف العطف مع معطوفه: يجوز حذف حرف العطف ومعطوفه مع ثلاثة من أحرف العطف، هي: الواو، والفاء، و«أم» المتَّصلة، وذلك بشرط أَمْن اللَّبْس. ومثال حذف الواو مع معطوفها قول الشّاعر (من الطويل):

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جاءَ سَالِماً
أَبُو حُجُرٍ[٢] إلّا لَيالٍ قَلائِلُ

أي: بين الخير وبيني. ومثال حذف الفاء قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فَضَرَب فانفَجَرَتْ[٣]. ومثال حذف «أم» المتَّصلة ومعطوفها قول أبي ذُؤيب الهذليّ (خويلد بن خالد) (من الطويل):

دَعاني إِلَيْها القَلْبُ إنِّي لِأَمْرِهِ
سَمِيْعٌ فَما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُها؟

والتقدير: أَرُشْدٌ طلابُها أم غَيّ.

٨ ـ حذف المعطوف وحده: تنفرد الواو، من بين سائر حروف العطف، بجواز عطفها عامِلاً حُذِف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، نحو قول العرب: «ما كلُّ سوداءَ فَحْمَةً، ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً»، أي: «ولا كُلُّ بيضاءَ شَحْمَةً».

٩ ـ حذف المعطوف عليه وَحْدَه: يجوز، عند

---

(١) عُطف هنا الفعل «يقبضن» على الاسم «صافات».
(٢) أبو حُجُر: كنية النعمان بن الحارث.
(٣) وتُسَمّى الفاء المحذوفة مع معطوفها «الفاء الفصيحة»؛ لأنّها تفصح عن الكلام المحذوف.

أَمْن اللّبس، حذف المعطوف عليه، وذلك إذا كانت أداة العطف هي «الواو»، أو «الفاء»، أو «أم» المتّصلة، أو «لا» العاطفة، نحو قولك: «وبِكَ وأهْلاً وسَهْلاً» لمن قال لك: «مَرْحَباً بكَ»، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً وسَهْلاً[1]. ونحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]، والتقدير: أَمَكثُوا فَلَمْ يسيروا[2]. ومثال الحذف قبل «أم» المتَّصلة قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، والتقدير: أَعَلِمْتُمْ أَنَّ دخول الجنَّة يَسير، أم حسبتُم أن تدخلوا الجنّة... ومثال الحذف قبل «لا» العاطفة: «أحبُّ أنْ أَعْمَلَ لا قليلاً»، أي: كثيراً لا قليلاً.

١٠ ـ حذف حرف العطف وحده: يجوز حذف العاطف إذا كان «الواو»، أو «الفاء»، أو «أو»، نحو قول الرسول ﷺ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دينارِهِ، من درْهمه، من صاعِ بُرّه، من صاع تَمْره»: أي: ومن درهمه، ومن صاع بُرّه، ومن صاع تمره. ومثال حذف الفاء: «دخلَ الطلّابُ الصَّفَّ فَرْداً فَرْداً»، أي: فَرْداً فَفَرْداً. ومثال حذف «أو»: «تَصَدَّقَ بِدِرْهَم، بِدِرْهَمَيْنِ، بثلاثة»، أي: أو بِدرهمين، أو بثلاثة.

١١ ـ تقديم المعطوف على المعطوف عليه: ورد شُذوذاً تقديم المعطوف على المعطوف عليه في بعض الشّواهد، ومنها قول الأحوص (من الوافر):

ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ
عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلامُ

أي: عليكِ السَّلامُ ورَحْمَةُ اللّهِ.

١٢ ـ عطف الفعل وحده على الفعل: يُعطف الفعل وحده على الفعل عطف مفردات، نحو: «يسرّني أنْ تَجْتَهِدَ وتنجحَ»، ونحو: لم يأْتِ سَعيدٌ ويحضَرْ عليٌّ»، حيث عُطِف الفعل «تنجحَ» على الفعل «تجتهد» في المثال الأوّل، وعُطف الفعل «يحضرْ» على الفعل «يأتِ» عطف مفردات لا عطف جُمَل، ولو لم يكن كذلك لَمَا نُصِبَ الفعل «تنجح» في المثال الأوّل، ولما جُزِم الفعل «يحضَرْ» في المثال الثاني.

١٣ ـ عطف الفعل وحده على ما يشبهه: يجوز عطف الفعل الماضي والفعل المضارع[3] بغير مرفوعهما (الفاعل) على اسم يُشبههما في المعنى (كاسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول...) كما يجوز العكس، نحو: «هيهات وبَعدَ النجاح عن الكسول»[4]، و«بَعُد وشَتّان بين الكسل والاجتهاد»[5]، و«أنتَ مُشاركي في عملي

---

(١) «أهْلاً»: معطوفة على «مرحباً» المحذوفة.
(٢) ومنهم مَن رأى أنَّ الهمزة تقدّمت من تأخير للتنبيه على أصالتها في التصدير، والتقدير: فَأَلَمْ يسيروا... والجملة بعد الفاء معطوفة على جملة محذوفة لها مُمَاثِلة لها خبراً وإنشاءً.
(٣) لا يُعطف فعل الأمر وحده عطف مفردات؛ لأنّه مع فاعله لا ينفصل أحدهما عن الآخر.
(٤) الفعل الماضي «بعد» معطوف على اسم الفعل «هيهات».
(٥) اسم الفعل «شتّان» معطوف على فعل الماضي «بَعُدَ».

وساعَدْتني كثيراً»[1]، وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[2] [الأنعام: ٩٥]، و«سُررتُ برؤيةِ صديقي وقَدَّمْتُ إليه المساعدة»[3]، و«العملُ وأصبرَ عليهِ خير من الكسل»[4].

١٤ ـ عطف الجملة على الجملة: تُعطف الجملة الاسميَّة على الجملة الاسميَّة، نحو: «الاجتهاد ضروريّ والصبْرُ مُفيد». وتُعطف الجملة الفعليَّة على الجملة الاسميَّة بشرط اتّفاقهما خبراً وإنشاءً، وذلك سواء اتَّحدَ الزمنُ فيهما، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٠] أم اختلف[5]، نحو: «جاء سليم ويُسافر غداً».

واختلف النحاة في إجازة عطف الجملتين المختلفتين خَبَراً وإنشاءً، والأصحّ المنع. واختلفوا أيضاً في عطف الجملة الفعليّة على الجملة الاسميَّة، والعكس، والأصحّ الإجازة إن لم يختلفا خبراً وإنشاءً، نحو المثل القائل: «للباطل جولة ثُمَّ يَضْمَحِلّ»[6]، و«أحبُّ التعليمَ والقراءَةُ تُثَقِّفُني»[7].

١٥ ـ عطف الجملة على المفرد والعكس: يجوز عطف الجملة على المفرد، أو العكس إذا كانت الجملة، في الحالتين، مؤوّلة بمفرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾[8] [الأعراف: ٤]، و«أَلْفَيْتُ الكريمَ يُعطي الفُقراءَ ومساعِدَهم»[9].

١٦ ـ عطف شبه الجملة على المفرد والعكس: يجوز عطف شبه الجملة على المفرد، والعكس، إذا كان شبه الجملة، في الحالتين، مؤوّلاً بِمُفْرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾[10] [يونس: ١٢]، ونحو: «لا تصحّ مخالفة القاعدة المطّردة إلّا شذوذاً أو في ضرورة»[11].

١٧ ـ العطف على الضمير المخفوض: اختلف الكوفيون والبصريون في جواز العطف على

---

(١) الفعل الماضي «ساعَدْتني» معطوف على اسم الفاعل «مُشاركي».
(٢) اسم الفاعل «مُخرِجُ» معطوف على الفعل المضارع «يُخرج».
(٣) الفعل الماضي «قَدَّمتُ» معطوف على المصدر «رؤية».
(٤) الفعل المضارع «أصبرَ» معطوف على المصدر «العمل». ويُلاحظ أنَّ عطف المضارع على المصدر الصّريح يقتضي نصب هذا المضارع بـ «أنْ» ظاهرةً أو مقدَّرة. انظر: أنْ.
(٥) أمّا الجملة الإنشائيَّة فلا تُعطف إلّا على جملة متَّحدة معها في الزّمن.
(٦) الجملة الفعليَّة «يضمحل» معطوفة على الجملة الاسميّة «للباطل جولة».
(٧) الجملة الاسميّة «القراءة تُثَقِّفني» معطوفة على الجملة الفعلية «أحب التعليم».
(٨) الجملة الاسميّة «هم قائلون» مؤوَّلة بمفرد «قائلين» (بمعنى: مستريحين وقت القيلولة، وهي وسط النهار عند اشتداد الحرّ) ومعطوفة على «بياتاً» (أي: ليلاً).
(٩) المفرد «مُساعدهم» معطوف على الجملة الفعليَّة «يُعطي الفقراء» في محلّ نصب.
(١٠) «قاعداً» معطوف على شبه الجملة «لجنبه» لتأويل شبه الجملة بمفرد هو: مَجْنوب.
(١١) شبه الجملة «في ضرورة» معطوف على «شذوذاً» لتأويله بـ «ضرورةً».

الضمير المخفوض[1]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: «مَرَرْتُ بك وزيدٍ».

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بالخفض وهي قراءة أحد القرّاء السبعة ـ وهو حمزة الزيات ـ وقراءة إبراهيم النخعيّ وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، ورواية الأصفهانيّ والحلبيّ عن عبد الوارث، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧]، فـ «ما» في موضع خفض؛ لأنّه عطف على الضمير المخفوض في «فيهن»، وقال تعالى: ﴿لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فـ «المقيمين»: في موضع خفض بالعطف على الكاف في «إليك»، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في «قبلك»، والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمّتك، وقال تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فعطف ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ على الهاء من «به»، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحجر: ٢٠]، فـ «مَنْ»: في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في «لكم»، فدلّ على جوازه، وقال الشاعر (من البسيط):

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[2]

فـ «الأيام»: خفض بالعطف على الكاف في «بك»، والتقدير: بك وبالأيام، وقال الآخر (من الوافر):

أكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبالي
أفِيهَا كَانَ حَتْفِي أمْ سِوَاهَا[3]

---

(١) انظر في هذه المسألة: المسألة الخامسة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٠؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٩٩، شرح المفصل ٣/ ٧٨؛ أوضح المسالك إلى ألفيّة بن مالك ٣/ ٣٩٢.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩؛ والكتاب ٢/ ٣٨٢؛ واللمع في العربية ص ١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٣؛ والمقرب ١/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.
اللغة: قرّبت: شرعت. شتم: سبّ.
المعنى: يقول: اليوم شرعت في هجائنا وسبّنا، وهذا الأمر ليس بعجيب؛ لأنّ الهجاء من طبعك، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

(٣) البيت للعباس بن مرداس في خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨.
اللغة: أكرّ: أقدم، وأهاجم. الحتف: الموت.

=

فعطف «سواها» به بـ «أم» على الضمير في «فيها»، والتقدير: أم في سواها.

وقال الآخر (من الطويل):

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا
وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[1]

فـ «الكعب»: مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في «بينها»، والتقدير: وما بينها وبين «الكعب غوط نفانف»، يعني أنّ قومه طوال، وأنّ السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط ـ وهو المكان المطمئن من الأرض ـ ونفانف: واسعة، أي: بين السيف والكعب مسافة؛ فعطف «الكعب» على الضمير المخفوض في «بينها»، وقال الآخر (من الكامل):

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ
وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ[2]

فـ «أبي نعيم»: خفض بالعطف على الضمير المخفوض في «عنهمُ»؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدلّ على جوازه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز، وذلك لأنّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور ـ والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلّا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ـ فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسم على الحرف لا يجوز.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون: «يا غلام»، فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يُفْصَل بينهما وبينه بالظرف؛ وليس كذلك

=
المعنى: أنا لا أتراجع، بل تراني مهاجماً جموع المقاتلين، من دون أن أهتمّ أَهُنَا سيكون موتي أم في كتيبة أخرى.

(١) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٣ (وفيه «تنائف» مكان «نفانف»)؛ والحيوان ٦/ ٤٩٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٣؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٩؛ ولسان العرب ٧/ ٣٦٥ (غوط).
اللغة: السواري: ج سارية، وهي الأسطوانة (العمود). الغوط: ج غائط، وهو المطمئن من الأرض. ونفانف: ج نفنف، وهو الهواء بين الشيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف، والمعنى هنا: واسعة.
المعنى: إنّ قومي قوم طوال، والسيف على الفارس منّا كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل مسافة طويلة.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٢٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢.
اللغة: ذو جماجم: من مياه العمق على مسيرة يوم منه، وقيل: موضع بين الدهناء ومتالع في ديار تميم. ويوم الجماجم: من وقائع العرب في الإسلام.
المعنى: هلا أخبرت عن يوم الجماجم وما حدث فيه، وما جمعنا من خلاله من غنائم عزة، وهلا سألت عن أبي نعيم وما أبلى فيه من بلاء حسن.

الاسم المظهر.

ومنهم من تمسّك بأن قال: أجمعنا على أنّه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ» فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال: «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ»؛ لأنّ الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه.

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النساء: ١]؛ فلا حجّة لهم فيه من وجهين:

أحدهما: أنّ قوله: ﴿وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجوابُ القسم قولُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

والوجه الثاني: أنّ قوله: «والأرحام» مجرور بباء مقدَّرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها، وله شواهد كثيرة في كلامهم سنذكر طرفاً منها مُسْتَوْفًى في آخر المسألة إن شاء الله تعالى.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧]، فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أنّه في موضع جرّ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على «الله»، والتقدير فيه: الله يفتيكم فيهنّ ويفتيكم فيهنّ ما يتلى عليكم، وهو القرآن، وهو أَوْجَهُ الوجهين.

والثاني: أنا نسلم أنّه في موضع جر، ولكن بالعطف على «النساء» من قوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ﴾، لا على الضمير المجرور في «فِيهنَّ».

وأما قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أنّه في موضع جرّ، وإنّما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل، وتقديره: أعني المقيمين، وذلك لأنّ العرب تنصب على المدح عند تكرُّر العطف والوصف، وقد يستأنف فيرفع، قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فرفع «الموفون» على الاستئناف، فكأنه قال: وهم الموفون، ونصب (الصابرين) على المدح، فكأنه قال: أذكرِ الصابرين، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب (من الكامل):

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ [(١)]

فنصبت «الطيبين» على المدح، فكأنها

(١) البيتان للخرنق بنت هفّان في ديوانها ص ٤٣؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤؛ والحماسة البصريّة ١/ ٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤١، ٤٢، ٤٤؛ والدرر ٦/ ١٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٦؛ والكتاب ١/ =

قالت: أعني الطيبين، ويروى أيضاً «والطيبون» بالرفع، أي: وهم الطيبون، وقال الشاعر (من المتقارب):

إلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَام
وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الأُمُورُ
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللُّجُمْ[1]

فنصب «ذا الرَّأي» على المدح، فكذلك ها هنا.

وقال الآخر (من البسيط):

وكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ
إلّا نُمَيْراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَداً
وَالْقَائِلُونَ: لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا[2]

فرفع «القائلون» على الاستئناف؛ ولك أن ترفعهما جميعاً، ولك أن تنصبهما جميعاً، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، لا خلاف في ذلك بين النحويين.

والوجه الثاني: أنا نسلّم أنّه في موضع جر، ولكن بالعطف على «ما» من قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فكأنه قال: يؤمنون بما أنزلَ إليك وبالمقيمين، على أنّه قد رُوي عن عائشة عليها السلام أنها سُئلت عن هذا الموضع، فقالت: هذا خطأ من الكاتب، ورُوي عن بعض ولد عثمان أنّه سئل عنه، فقال: إنّ الكاتب لما كتب: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ قال: ما أكتب؟ فقيل له: اكتب والمقيمين الصلاة، يعني أنّ المملّ أعمل قوله «أكْتُبْ» في «المقيمين» على أنّ الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها، فكتبها على لفظ المملّ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ فلا

= ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٥٨، ٦٤؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٤ (نضر)؛ والمحتسب ٢/ ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٠٢.
شرح المفردات: يبعدن: يهلكن. سمّ العداة: أي: قاهر الأعداء. الآفة: العاهة المهلكة. الجزر: ج الجزور، وهو من الإبل ما عدّ للذبح للضيفان. المعترك: موضع الاقتتال. معاقد الأزر: كناية عن العفّة.
المعنى: تفخر الشاعرة بقومها فتدعو لهم بألّا يهلكوا، فهم الأبطال الشجعان الذين يفتكون بالأعداء، وينحرون الجُزُر للضيفان، لا يهابون نار الوغى، ويتّصفون بالطهارة والعفّة.

(١) البيتان بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٥١، ٥/ ١٠٧، ٦/ ٩١.
شرح المفردات: القرم: السيّد. الهمام: الملك العظيم الهمّة. الليث: الأسد. الكتيبة: الفرقة من الجيش، وليث الكتيبة: كناية عن الشجاعة. المزدحم: مكان ازدحام القوم، وهنا الحرب.
المعنى: يصف الشاعر ممدوحه بالقوّة والشجاعة والإقدام على خوض المعارك بلا خوف أو وجل.

(٢) البيتان لمالك بن خياط العكلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١؛ والكتاب ٢/ ٦٤؛ ولابن حماط العكلي في خزانة الأدب ٥/ ٤٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٧٠ (ظعن).
اللغة: نمير: قبيلة من بني عامر. غاويها: مغويها، أي: باعثها على الغي.
المعنى: إن كل قبيلة قد أطاعت أمر قائدها وحكيمها، إلا نميراً فقد أطاعت رأي مهلكها، فهم يريدون أن يظعنوا عند ديارهم ويفارقوها خوفاً من عدوهم أن يدهمهم فلا يقووا على دفعه، وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحداً على مفارقة داره، فهم يخافون عدوهم لقلّتهم وضعفهم، ولا يخافهم عدوهم.

حجّة لهم فيه: لأنّ «المسجد الحرام» مجرور بالعطف على «سبيل الله» لا بالعطف على «به» والتقدير فيه: وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأنّ إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به، ألا ترى أنّهم يقولون: «صددته عن المسجد»، ولا يكادون يقولون: «كفرت بالمسجد»؟

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحجر: ٢٠]، فلا حجّة لكم فيه؛ لأنّ «مَنْ» في موضع نصب بالعطف على «معايشَ»، أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيدَ والإماء.

وأما قول الشاعر (من البسيط):

* فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ *

فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنّه مجرور على القَسَمِ، لا بالعطف على الكاف في «بِكَ».

وأمّا قول الآخر (من الوافر):

* أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا *

فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنّ «سواها» في موضع نصبٍ على الظرف، وليس مجروراً على العطف؛ لأنها لا تقع إلا منصوبةً على الظرف، وقد ذكرنا ذلك في موضعه.

وأما قول الآخر (من الطويل):

* وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ *

فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنّه ليس مجروراً على ما ذكروا، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير «بين» مرة أخرى، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها، كما تقول العرب: «ما كل بيضاء شحمةً، ولا سوداءَ تمرةً»[1]، يريدون «ولا كل سوداء» فيحذفون «كل» الثانية لدلالة الأولى عليها، وقال الشاعر (من المتقارب):

أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسَبِينَ ٱمْرَأً
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[2]

أراد: «وكل نار» فاستغنى عن تكرير «كل» وهذا كثير في كلامهم، وبهذا يبطل قولُ مَنْ توهَّم منكم أنّ ياء النسب في قولهم: «رأيت التيميَّ تَيْم عَدِيٍّ» اسمٌ في موضع خفض؛ لأنّه أبدل منها «تَيْمِ عديٍّ» فخفضه على البدل؛ لأنّ التقدير فيه: صاحب تيم عديّ، فحذف

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٨٧؛ ولسان العرب ١١/ ٥٩١ (كلل)؛ والمستقصى ٢/ ٣٢٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١؛ وروايته المشهورة: «ما كلّ بيضاء شحمة ولا كلّ سوداء تمرة».
يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وقيل: يضرب في موضع التهمة.

(٢) البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣؛ والأصمعيات ص ١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٩، ١٠/ ٤٨١؛ والدرر ٥/ ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٦؛ والكتاب ١/ ٦٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩.
شرح المفردات: تحسبين: تظنّين. توقد: أي: تتوقّد، وتشتعل.
المعنى: يقول: لا تحسبي أنّ كل من كان على هيئة رجل هو رجل، ولا كلّ نار هي نار، وإنّما الرجل هو من تحلّى بالصفات الحقيقيّة للرجل، والنار هي التي توقد للقرى.

«صاحب» وجرّ ما بعده بالإضافة؛ لأنّه في تقدير الثَّبَات، وهذا هو الجواب عن قول الآخر (من الكامل):

* وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللّوَاءِ الْمُحْرِقِ *

ثم لو حُمِلَ ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه، لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه، والله أعلم»[1].

ملحوظة: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، كما في نحو: «وكانت المنفعة لهم والمستعمرين»، وجاء في قراره:

«يخطىء بعض الباحثين مثل هذا الأُسلوب، ويرون أنّ الصواب أن يقال: «لهم وللمستعمرين»، على أساس أنّه لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١]، ونحو: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وترى اللجنة إجازة التعبير؛ لأنّ بعض النحاة أجاز العطف بدون إعادة الخافض، واستدلوا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر، فمما ورد في القرآن الكريم:

١ ـ ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] على قراءة الخفض[2].

٢ ـ ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وممّا ورد في الشعر (من البسيط):

فَالْيومَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونا وَتَشْتُمُنا
فَٱذْهَبْ فَما بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[3]

على أنّ هذا المثال يخرَّج على وجه فصيح سائغ، وهو أن تكون كلمة «المستعمرين» مفعولاً معه على حدّ قول الشاعر (من الوافر):

فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدِ حَوْلَ نَجْدٍ
وَقَدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بِالرِّجالِ!»[4]

١٨ ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام: اختلف الكوفيون والبصريون في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام[5]، فقد ذهب

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣ ـ ١٢.

(٢) قرأ بالخفض حمزة، والمطوعي، وإبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش. انظر: تفسير الطبري ٧/٥١٧؛ والبحر المحيط ٣/ ١٥٧؛ والكشاف ١/ ٢٤١؛ وتفسير الرازي ٣/ ١٣١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٠٤.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩؛ والكتاب ٢/ ٣٩٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.

(٤) القرارات المجمعيّة. ص ٦٥؛ والبيت الأخير لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٦٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٠؛ والكتاب ١/ ٣٠٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١٤٢؛ ورصف المباني ص ٤٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٣.

(٥) انظر في هذه المسألة: المسألة السادسة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٩٩.

الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: «قُمْتُ وَزَيْدٌ».

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر.

وأجمعوا على أنّه إذا كان هناك توكيد أو فَصْلٌ، فإنّه يجوز معه العطفُ من غير قبح.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ [النجم: ٦-٧]، فعطف «هو» على الضمير المرفوع المستكنّ في ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، والمعنى: فاستوى جبريلُ ومحمدٌ بالأُفُقِ، وهو مَطْلِعُ الشمس؛ فدلّ على جوازه، وقال الشاعر (من الخفيف):

قُـلْـتُ إذْ أقْـبَـلَـتْ وَزُهْـرٌ تَـهَـادَى
كَـنِـعَـاجِ الْـفَـلا تَـعَـسَّـفْـنَ رَمْـلا[1]

فعطف «زُهْرٌ» على الضمير المرفوع في «أقْبَلَتْ» وقال الآخر (من الكامل):

وَرَجَـا الأُخَـيْـطِـلُ مِـنْ سَـفَـاهَـةِ رَأْيِـهِ
مَـا لَـمْ يَـكُـنْ وَأَبٌ لَـهُ لِـيَـنَـالا[2]

فعطف «وأبٌ» على الضمير المرفوع في «يَكُنْ»؛ فدلَّ على جوازه، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنّه لا يخلو: إما أن يكون مقدّراً في الفعل أو ملفوظاً به؛ فإن كان مقدّراً فيه، نحو: «قام وزيدٌ»، فكأنه قد عَطَفَ اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به، نحو: «قمت وزيدٌ» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطفَ عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ [النجم: ٦-٧]، فالواو فيه واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أنّ جبريل وحده استوى بالقوّة في حالة كونه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خُلِقَ عليها في حالة كونه بالأفق، وإنّما كان قبل ذلك يأتي النبيَّ ﷺ في صورة رجل.

وأما ما أنشدوه من قوله (من الخفيف):

* قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى *

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٦؛ واللمع ص ١٨٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٩؛ والكتاب ٢/ ٣٧٩.
اللغة: الزهر: ج الزهراء، وهي البيضاء المشرقة. تهادى: تتهادى، أي: تتمشّى. النعاج: بقر الوحش. تعسّفن: سرن على غير هدى. الفلا: الفلاة، أي الأرض الواسعة.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٧؛ والدرر ٦/ ١٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢٩؛ والمقرب ١/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨.
شرح المفردات: رأي سفيه: أي: رأي فاسد وضعيف.
المعنى: يقول: إنّ سفاهة رأي الأخطل جعلته يطلب ما لم يكن هو ولا أبوه ليحصلا عليه.

وقول الآخر (من الكامل):

* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ *

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يُقَاس عليه، على أنّا نقول: إنما جاء هاهنا لضرورة الشعر، والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز؛ فلا يكون لكم فيه حجة.

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال؛ لأنّ الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال، فهو في النيَّة في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنّه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال، فَبَانَ الفرقُ بينهما، وقد ذكرنا ذلك مُسْتَوْفًى في كتابنا الموسوم بأسرار العربية، والله أعلم»[1].

١٩ ـ العطف بـ «لكن» بعد الإيجاب: اختلف الكوفيون والبصريون في جواز العطف على «لكن» بعد الإيجاب[2]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف بـ «لكنْ» في الإيجاب، نحو: «أتاني زيد لكن عمرو». وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: «أتاني زيد لكن عمرو لم يأت»، وما أشبه ذلك. وأجمعوا على أنّه يجوز العطف بها في النفي.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ «بلْ» يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب؛ فكذلك «لكن» وذاك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنّك تقول: «ما جاءني زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌ»، فتُثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت: «مَا جَاءنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» فتُثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأنّ العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغَلَطِ والنسيان، ألا ترى أنّك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول: «جاءني زيد لكن عمرو»، فكنت تثبت للثاني بـ «لكن» المجيء الذي أثبته للأول، فيعلم أنّ الأول مرجوع عنه كالعطف بـ «بَلْ» في الإيجاب، نحو: «جاءني زيد بل عمرو»، وإذا كان العطف بـ «لكن» في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها؛ لأنه قد استغنى عنها بـ «بلْ» في الإيجاب؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغَلَطِ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه، ألا ترى أنّهم استغنوا بـ «إليك» عن «حَتَّاكَ»، وبـ «مثلك» عن «كَكَ»، وكذلك استغنوا عن «وَدَعَ» بـ «ترك»؛ لأنه في معناه، وكذلك استغنوا به عن «وَذَرَ»، وكذلك استغنوا بمصدر «تَرَكَ» واسم الفاعل منه عن مصدر «وَدَعَ»، و«وَذَرَ»، وعن اسم الفاعل منهما، فيقال: «ترك تركاً فهو تارك»، ولا يقال: «وَدَعَ وَدْعاً وهو وادع»، ولا «وَذَرَ وَذْراً فهو واذر»؛ فأما

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٣ ـ ١٥.

(٢) انظر المسألة الثامنة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

أبي الأسود الدؤلي (من الرمل):

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي
غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ[1]؟

وقولُ سُوَيْد بن أبي كاهل (من الرمل):

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ
ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلا عَجْزاً وَدَعْ[2]

فهو محمول على أنّه بمعنى وَدَّعَ بالتشديد فخفف، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتدُّ به في الاستعمال. وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها؛ ليكونا خبرين مختلفين.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنا أجمعنا على أنّ «بلْ» يجوز العطفُ بها بعد النفي والإيجاب، فكذلك «لكن» لاشتراكهما في المعنى»، قلنا: إنما شاركت «لكنْ» «بلْ» في النفي دون الإيجاب؛ لأنّ مشاركتها لها في النفي صَوَاب وليس على سبيل النسيان والغلط؛ ألا ترى أنّك إذا قلت في النفي: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لم توجب نسياناً ولا غلطاً كما لو قلت: «ما جاءني زيد بل عمرو»، وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسياناً ولا غلطاً، فتكثير ما هو صواب لا يُنْكَر، بخلاف استعماله في الإيجاب؛ فإنّه يوجب النسيان والغلط، والنسيان والغلط إنّما يقع نادراً قليلاً، فاقتصر فيه على حرف واحد، وهو «بل».

ثم ليس من ضرورة تشارك «لكنْ» و«بَلْ» في بعض الأحوال مشاركتهما في كل الأحوال، ألا ترى أنّ «بل» لا يحسُنُ دخولُ الواو علينا، ولا يقال: «وبل»، و«لكن» يحسن دخول الواو عليها، فيقال: «ولكن»؟ قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢] في قراءة من قرأ بالتخفيف، وكذلك قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧، ١٨٩]، والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة، وذلك لا يوجد ألبتة في «بل» فدل على ما قلناه، والله أعلم»[3].

٢٠ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ ٱلنَّسَقْ
كَٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ
فَٱلْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا
حَتَّى أَمَ اَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٣٥٠؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٠؛ والخصائص ١/ ٩٩، ٣٩٦؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٣؛ والمحتسب ٢/ ٣٦٤؛ ولأنس بن زنيم في حماسة البحتري ص ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١؛ ولأبي الأسود أو لأنس في لسان العرب ٨/ ٣٨٤ (ودع).
اللغة: وَدَعَ يدع: ترك يترك.
المعنى: ليتني أعرف ما الذي آلم صاحبي من الحب حتى آثر تركه وهجرانه.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل في شرح اختيارات المفضل ص ٩٠٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٣٨٤ (ودع).
اللغة: مسعاته: سعيه. ودع: ترك.
المعنى: بذل جهده في عشيرته ومعهم، ولكنه لم يصل إلى شيء، فترك ما أراده مرغماً عاجزاً.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢ ـ ٢٤.

وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلا
لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ ٱمْرُؤٌ لَكِنْ طَلا
فَٱعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لاحِقا
فِي ٱلْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقا
وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ ٱلَّذِي لا يُغْنِي
مَتْبُوعُهُ كَٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي
وَٱلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ
وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ
وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيسَ صِلَهْ
عَلَى ٱلَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَهْ
بَعْضاً بِحَتَّى ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلا
يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ ٱلَّذِي تَلا
وَأَمْ بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ ٱلتَّسْوِيَهْ
أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ
وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ ٱلْهَمْزَةُ إِنْ
كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ
وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ
إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ
وَٱشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْوَاوَ إِذَا
لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا
وَمِثْلُ أَوْ فِي ٱلْقَصْدِ إِمَّا ٱلثَّانِيَهْ
فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا ٱلنَّائِيَهْ
وَأَوْلِ لٰكِنْ نَفْياً أَوْ نَهْياً وَلا
نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ ٱثْبَاتاً تَلا
وَبَلْ كَلٰكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا
كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ ٱلْأَوَّلِ
فِي ٱلْخَبَرِ ٱلْمُثْبَتِ وَٱلْأَمْرِ ٱلْجَلِي
وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ
عَطَفْتَ فَٱفْصِلْ بِٱلضَّمِيرِ ٱلْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلا فَصْلٍ يَرِدْ
في ٱلنَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ
وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلا
وَلَيْسَ عِنْدِي لازِماً إِذْ قَدْ أَتَى
فِي ٱلنَّظْمِ وَٱلنَّثْرِ ٱلصَّحِيحِ مُثْبَتَا
وَٱلْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ
وَٱلْوَاوُ إِذْ لا لَبْسَ وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي
مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ ٱتُّقِي
وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هنا ٱسْتَبِحْ
وَعَطْفُكَ ٱلْفِعْلَ على ٱلْفِعلِ يَصِحّ
وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا
وَعَكْساً ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

* * *

للتوسّع انظر:

- العطف في اللغة العربية. عبد الوهاب الكحلة. جامعة الكويت، ١٩٧٢م.
- من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم. محمد الأمين الخضري. القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر.

ابن عطيّة

= محمد بن يوسف (٥٧٦ هـ/ ١١٨٠م).

عطيفة الغزّي

(.../...ـ.../...)

عطيفة الغزّيّ كان عالماً بالعربية، عارفاً بالقرآن. أقام بمصر، ثم انتقل منها إلى حلب،

ثم إلى دمشق. تصدَّر لإقراء العربية والقرآن، فاستفاد منه خلق كثير.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٨؛ والدُّرر الكامنة٢/ ٤٥٦).

العَظَمَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «العظمة» بمعنى: عظم المكانة، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أنّه يجري في استعمال الكاتبين مثل قولهم: «عظمة فلان» بمعنى: عظم مكانته، والأصل في استعمال «العظمة» أنّها لمعنى الكبر والتجبر، وهي على هذا من ذميم الصفات، إلّا في حقّ الله تعالى. واللجنة تجيز استعمال «العظيم» بمعنى «العظم» اعتماداً على ما جاءَ في لسان العرب من تسجيله ما يأتي: «لفلان عظمة عند الناس، أي: حرمة يعظم لها، وله معاظم وحرم، وإنّه لعظيم المعاظم، أي: عظيم الحرمة والحقوق المستعظمة»[1].

عَفِنَ الطعام

لا تقُلْ: «عَفَّنَ الطعامُ» (فَسُدَ)، بلْ «عفِنَ الطعامُ أو تَعفَّنَ»؛ لأنّ معنى «عَفَّنَ»: أَفْسَدَ.

عَفْواً

تُعرب:

- مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة، إذا كانت بمعنى العفو عن الذنب.
- حالاً منصوبة بالفتحة إذا كانت بمعنى الأخذ من غير كلفة ولا مزاحمة، نحو: «تكلَّمْتُ عَفْواً».

عُفَيْر بن مسعود

(٢١٠ هـ/ ٨٢٥م - ٣١٧ هـ/ ٩٢٩م)

عفير بن مسعود بن عُفَيْر، أبو الحزم الغسّاني. كان لغويًّا نحويًّا نسّابة، حافظاً للغة وأخبار العرب ووقائعها ومشاهد النبيّ ﷺ، راوية للشِّعر. قيل: إنّه جاوز المئة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٨؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٨ - ٢٩٩؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٨٥).

عفيف الدين البصريّ

= عبد السلام بن محمد بن مزروع (٦٢٥هـ/ ١٢٢٧م).

عفيف الدين الكوفيّ

= ربيع بن محمد (بعد ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣م).

عفيف الدين الموصلي

= علي بن عدلان بن حمّاد (٦٦٦ هـ/ ١٢٦٧م).

العَقْد

العَقْد، في اللغة، مصدر «عَقَدَ». وعقَدَ الحبلَ ونحوَه: جَعل فيه عُقْدَةً. وعقد البيعَ ونحوَه: أَحْكمه، شَدَّه، أَكَّدَه.

والعقد، في علم البديع، «ضِدُّ الحَلِّ»؛ لأنّه

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٢٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٦.

عَقْدُ النثر شعراً. ومن شرائطه أَنْ يؤخذ المنثور بجملة لفظه أو بمعظمه فيزيد فيه أو ينقص منه أو يحرف بعض كلماته ليدخل به في وزن من أوزان الشعر. ومتى أخذ معنى المنثور دون لفظه كان ذلك نوعاً من أنواع السرقات بحسب الآخذ الذي يوجب استحقاق الأخذ للمأخوذ. ولا يُسَمَّى عَقْداً إلا إذا أخذ المنثور برمّته وإنْ غَيَّرَ منه بطريق من الطرق التي قدمناها كان المبقّى منه أكثر من المغيّر بحيث يعرف من البقية صورة الجميع»[1].

ومن عقْد القرآن الكريم قول أبي نواس (من الطويل):

بِنَفْسي غَزالٌ صارَ لِلنَّاسِ قِبلَةً ... وَقَدْ زُرْتُ في بَعْضِ اللَيالي مُصَلَّاهُ

ويَقْرَأُ في المِحْرَابِ والنَّاسُ خَلْفَهُ ... «ولا تَقْتلوا النَّفْسَ الَّتي حَرَّمَ اللَّهُ»

فَقُلْتُ: تَأَمَّلْ ما تَقُولُ، فإنَّها ... لِحاظُكَ يا مَنْ تَقْتُلُ النَّاسَ عَيْنَاهُ

وقال النبيّ ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السُّفلى»، فنظم أبو العتاهية هذا اللفظ، وأقلَّ ببعضه، فقال (من السريع):

أَفْرِحْ بِما تَأْتيهِ مِنْ طَيِّبٍ ... إِنَّ يَدَ المُعْطي هِيَ العُلْيا

والعَقْد، في النحو، هو العدد عشرة، والعدد العَقْد، وعَجز العدد المركّب، نحو: «ثلاثة عَشَرَ».

انظر كلًّا في مادّته.

العَقْد الفريد

كتاب في الأدب والشعر والأمثال والعروض والقوافي، والتواريخ، وغير ذلك ألّفه أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسيّ (٢٤٦ هـ/ ٨٦٠م - ٣٢٨ هـ/ ٩٤٠م).

وسمّى المؤلِّف كتابه «العقد الفريد»، «لما فيه من مختَلف جواهر الكلام، مع دقّة السِّلْك وحسن النِّظام»[2]. وجزَّأه على خمسة وعشرين كتاباً، وسمّى كلّ كتاب باسم جوهرة من جواهر العقْد، وقد جاءت هذه الكتب على النحو الآتي:

١ - كتاب اللؤلؤة في السلطان.
٢ - كتاب الفريدة في الحروب.
٣ - كتاب الزَّبَرْجد في الأجواد والأصفاد.
٤ - كتاب الجُمانة في الوفود.
٥ - كتاب المرجانة في مخاطبة الملوك.
٦ - كتاب الياقوتة في العلم والأدب.
٧ - كتاب الجوهرة في الأمثال.
٨ - كتاب الزّمرّدة في المواعظ والزهد.
٩ - كتاب الدرّة في التعازي والمراثي.
١٠ - كتاب اليتيمة في النسب وفضائل العرب.
١١ - كتاب المَسْجدة في كلام الأعراب.
١٢ - كتاب المُجَنَّبة في الأجوبة.
١٣ - كتاب الواسطة في الخُطب.
١٤ - كتاب المُجَنَّبة الثانية في التوقيعات، والفصول والصدور وأخبار الكتبة.
١٥ - كتاب المَسْجَدَة الثانية في الخلفاء وتواريخهم وأيامهم.

(١) تحرير التحبير. ص ٤٤١.
(٢) مقدمة الكتاب. ص ٤ - ٥.

١٦ ـ كتاب اليتيمة الثانية في أخبار زياد والحجّاج والطالبيين والبرامكة.

١٧ ـ كتاب الدرّة الثانية في أيام العرب ووقائعهم.

١٨ ـ كتاب الزمّردة الثانية في فضائل الشعر ومقاطعه ومخارجه.

١٩ ـ كتاب الجوهرة الثانية في أعاريض الشعر وعِلَل القوافي.

٢٠ ـ كتاب الياقوتة الثانية في علم الألحان واختلاف الناس فيه.

٢١ ـ كتاب المرجانة الثانية في النساء وصفاتهنّ.

٢٢ ـ كتاب الجُمانة الثانية في المُتَنَبِّئين والمَمْرورين والبُخلاء والطفيليين.

٢٣ ـ كتاب الزبرجدة الثانية في بيان طبائع الإنسان وسائر الحيوان وتفاضل البلدان.

٢٤ ـ كتاب الفريدة الثانية في الطعام والشَّراب.

٢٥ ـ كتاب اللؤلؤة الثانية في النُّتف والهدايا والفُكاهات والمِلَح.

وللكتاب طبعات عديدة، منها طبعة دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م، بتحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، وطبعة دار صادر في بيروت بتحقيق الدكتور محمد ألتونجي، وطبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق الدكتور عبد المجيد الترحيني والدكتور مفيد قميحة، سنة ١٩٩٧م.

العُقْدة

العُقْدة، في اللغة، ما يُمسك الشيء ويوثقه، ومَوْضع العَقْد. وهي، في الفصاحة، حُبْسة لسانيّة تحول دون إمكانيّة نطق الحروف بشكل سليم.

العقرب

= محمد بن علي (بعد ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م).

العَقْص

العَقْص، في اللغة، مصدر «عَقَصَ». وعقصَ الشَّعْرَ: لواه على رأسه، وعقَصَتِ المرأةُ شعرَها: شدّته في قفاها خُصلاً معقودة. وهو، في علم العروض، حذف الحرف الأوّل من «مُفاعَلَتُن» المنقوصة[1]، فتصبح «فاعَلْتُ»، وتُنْقَل إلى «مَفْعُولُ»، وذلك في بحر الوافر.

والجزء الذي يدخله العقص يُسمَّى «أعْقص» تشبيهاً له بالأعقص من المَعِز، وهو الذي ذهب أحد قرنيه مائلاً.

انظر: «الخَرْم»، و«بحر الوافر».

العقعق

= محمد بن سالم (.../...-.../...).

العَقْل

العَقْل، في اللغة، مصدر «عَقَلَ». وعقَلَ الجَمَلَ أو نحوَه: ثنى رُسْغَ يده إلى عَضُدِه،

(١) أي: التي أصابها النقص، وهو حذف الحرف السابع الساكن وتسكين الحرف الخامس.

فشدَّهما معاً بحَبْل هو العِقال. وعقل الدواءُ بَطنَه: أمْسَكَه.

والعقل، في علم العروض، زحاف يتمثَّل في حذف الحرف الخامس المتحرِّك من الجزء. ويدخل «مُفاعَلَتُنْ»، فتُصبح «مَفاعِلُنْ»، وذلكَ في بحر الوافر، والجزء الذي يدخله العقْل يُسمَّى معقولاً، وأغلب الظنّ أنّه أُخذ من عَقْل البعير وهو ثَنْي وظيفه (أي: مُسْتَدَق الذِّراع والسَّاق) مع ذراعه، وشدُّهما جميعاً في وسط الذّراع.

انظر: «الزِّحافات والعلل»، و«بحر الوافر».

العَقْلة

هي اعتقال اللسان واحتباسُه. قال الشاعر (من الطويل):

وقد تَعْتَريهِ عَقْلَةٌ في لسانِهِ
إذا هُزَّ نَصْلُ السَّيْفِ غَيْرُ قريبِ

العُقُود

العُقود، في اللغة، جمع «عَقْد»، العقْد مصدر «عَقَدَ». وعقَد الحَبْلَ ونحوَه: جعل فيه عُقْدَةً. وعقَدَ البيعَ ونحوَه: أحكمه، شَدَّه، أكَّدَهُ.

والعقود، في النحو العربيّ، الأعداد: عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، وتسعون. وهي مُلحقة بجمع المذكَّر السالم: تُرفع بالواو، وتُنصب وتُجر بالياء، نحو: «نجح أربعون طالباً، شاهدتُ عشرينَ سيارةً».

وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة القول: «الباب العشرون»، ونحو ذلك، أي: باستعمال ألفاظ العقود بعد المفرد[١].

كما أجاز القول: «العيد الخمسينيّ» وشبهه بالتزام الياء عند النسب إلى ألفاظ العقود[٢].

وانظر: العدد، الرقم ٧.

العقود (جمعها)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب «العشرينيّات» ونحوها[٣].

ابن عقيل

= عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م).

العقيلي

= إسماعيل بن ظافر بن عبد الله (٦٢٣ هـ/ ١٢٣٦م).

العكبريّ

= عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٦١٦ هـ/ ١٢١٩م).

= عبد الواحد بن علي (.../... - ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م).

أبو عكرمة الضبيّ

= عامر بن عمران بن زياد (.../... - .../...).

---

(١) الألفاظ والأساليب. ص ٧٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٣.
(٢) الألفاظ والأساليب. ص ٧٣، ٧٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٣.
(٣) الألفاظ والأساليب. ص ٨٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٣.

العَكْس

العَكْس، في اللغة، مصدر «عَكَسَ». وعكسَ الشيءَ: قَلَبَه.

والعكس في النحو، «أحد أدِلّة النحو، وهو أن يُعكس دليل على حكم ما لإبطال هذا الحُكم. فإذا قال الكوفيّون بنصْب الظرف في خبر المبتدأ على الخِلاف، ردَّ البصريّون بأنَّ الخِلاف غيْر مُوجِب للنَّصب؛ لأنّه لو كان كذلك، لكان المبتدأ منصوباً أيضاً على الخلاف؛ لأنّ الخلاف لا يكون من واحد، وإنّما من اثنين»[(١)].

وهو، في علم البديع، أنْ نُقَدِّم في الكلام جزءًا، ثُمَّ نعكس بأنْ نُقدِّم ما أخَّرنا، ونُؤخِّر ما قَدَّمنا. ويأتي على أنواع:

١ ـ أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف، نحو: «كلام الملوك ملوك الكلام».

٢ ـ أن يقع بين متعلّقي فعلين في جملتين، نحو الآية: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩].

٣ ـ أن يقع بين طرفي الجملتين، كقول الشاعر (من الطويل):

طَوَيْتُ بِإِحْرازِ الفُنُونِ وَنَيْلِها رِداءَ شَبابٍ والجُنُونُ فُنُونُ
فَحِينَ تَعاطَيْتُ الفُنُونَ وَحَظَّها تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الفُنُونَ جُنُونُ

٤ ـ أن يقع بين لفظين في طرفي الجملتين، نحو الآية: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

٥ ـ أن يكون بترديد مصراع البيت معكوساً، نحو قول الشاعر (من الرمل):

فِي هَواكُمْ يا سادَتي مُتُّ وَجْدًا مُتُّ وَجْداً يا سادَتي فِي هَواكُمْ

العكس والانعكاس

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «العكس» و«الانعكاس» بمعنى: الردّ، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أنه يتردد على ألسنة الناس اليوم مثل قولهم: «عكست الرحلة آثاراً طيبة على وجوه المشتركين فيها»، أي: ردت إلى نفوسهم آثاراً حميدة واضحة تبين تأثيرها على وجوههم واتضح، و«انعكس على العمال إهمال رؤسائهم فتهاونوا في أعمالهم»، أي: ارتدّ إليهم إهمال الرؤساء فأثّر فيهم، وتبين تأْثيره في إهمالهم.

وفي المعاجم: عكس فلان أمره: رده إليه، و«انعكس» مطاوع الفعل «عكس». وقد كرر ابن الهيثم هذا الفعل كثيراً في علم الضوءِ، مثل: «الضوء إذا لقي جسماً صقيلاً فهو ينعكس عليه». ويتبين أن معناه هو الارتداد أو الرجوع. فالعكس هو الردّ والتأثير والتوضيح، والانعكاس هو الارتداد والتأثّر والاتضاح. وإذن فالاستعمال صحيح»[(٢)].

عَكْسُ الظاهِر

هو «نفي الشيء بإثباته، وهو من مُسْتَطْرَفات علم البيان، وذلك أنّك تذكر كلاماً يدلُّ ظاهرهُ

---

(١) الخليل في مصطلحات النحو العربي. ص ٢٧٨.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ٢٣٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربيّة. ص ٣٣٧.

أنّه نَفْي لصفة موصوف، وهي نفي للموصوف أصلاً»[١]. ومنه الآية: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. فهذا يدلُّ ظاهره عى أنَّ هناك من يدعو مع الله إلهاً آخر، وله به برهان. وما المراد ذلك، بل المراد أنّ كلّ من يدعو مع الله إلهاً آخر لا برهان له به.

عَكْس اللَّفْظ

هو مثل: «اشْكُرْ مَنْ أَنْعَمَ عليك، وأَنعِمْ على من شكَرَكَ».

عَكْسُ المَعْنى

هو، عند يحيى بن حمزة العلويّ، سرقة شعريّة خفيّة. ومنه ما قال أبو الشِّيص الخُزاعي (من الكامِل):

أَجِدُ المَلامَةَ في هَوَاكِ لَذيذَةً
حُبًّا بِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْني اللُّوَّمُ

فأخذه المتنبي، وعكس ما قاله عكساً لائقاً قال فيه (من الكامل):

أَأُحِبُّهُ وأُحِبُّ فيه مَلامَةً
إنَّ المَلامَةَ فيه مِنْ أَعْدائِهِ

قال العلويّ: «قال بعضُ الحُذّاق: إنّ ما هذا حاله بأن يُسَمّى ابتداعاً أحقُّ مِنْ أنْ يُسَمّى سرقة»[٢].

عَلَّ

لغة في «لَعَلَّ» بمعنى: «عسى»، وتنصب المبتدأ وترفع الخبر، نحو: «عَلَّ زيداً ينجح» («عَلَّ»: حرف مشبّه بالفعل مبنيّ على الفتح الظاهر. «زيداً»: اسم «عَلَّ» منصوب بالفتحة الظاهرة. «ينجح»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «ينجح» في محل رفع خبر «عَلَّ»). ومنه قول الأضبط بن قريع (من المنسرح):

ولا تُهِينَ[٣] الفَقيرَ عَلَّكَ أَنْ
تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

عَلُ

ظرف مكان بمعنى: فوق، لا يستعمل إلّا مجروراً بـ «مِنْ» ولا يضاف، ويكون مبنيًّا على الضم إذا نُويت الإضافة، وكان معرفة، نحو: «نزلتُ من عَلُ»، أي: من شيء عالٍ معيَّن، («عَلُ»: ظرف مبنيّ على الضم في محل جر بحرف الجر). ومنه قول الفرزدق يهجو جريراً (من الكامل):

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ
وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَني كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

أي: من فوقهم. ويُجرّ لفظاً إذا كان نكرة، أي: إذا حُذف المضاف إليه ولَمْ يُنْوَ كقول امرىء القيس يصف فرسه (من الطويل):

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً
كَجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ من عَلِ

أي من مكانٍ عالٍ، لا من علوٍّ مخصوص («عل»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

---

(١) المثل السائر ٢/ ٦٥.

(٢) الطراز ٣/ ١٩٨.

(٣) الأصل: «لا تهينَنْ»، ثمّ حُذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة.

عَلَّ

لغة في «لَعَلَّ»، أو «عَلَّ» الجارّة.

انظر: لَعَلَّ.

عِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الثُّلاثيّ المُجرَّد الذي فاؤه حرف عِلَّة، نحو: «عِدْ» (الأمر من «وَعَدَ»).

انظر: فعل الأمر، والفعل الثّلاثيّ المُجرَّد.

عَلَى

تأتي بوجهين: ١ ـ حرف جَرّ. ٢ ـ اسم.

١ ـ «عَلى» التي هي حَرف جَرّ: حرف يجرّ الاسم والضّمير. ومن معانيها:

أ ـ الاسْتِعلاء حِسًّا، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو معنًى كقوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ويكون الاستعلاء إمّا على المجرور، وهو الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وإمّا على ما يقرب منه، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]. ولم يُثبت أكثر البصريّين غير هذا المعنى، وتأوّلوا ما أوْهم خلافه.

ب ـ المصاحبة: كـ «مَعَ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

ج ـ المُجاوَزة: كـ «عَنْ»، وأكثر ما يكون ذلك بعد الأفعال: رَضِيَ، خَفِيَ، تَعَذَّر، استحالَ، غَضِبَ، وأشباهها، نحو قول القحيف العقيليّ (من الوافر):

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ أَبِيْكَ، أَعْجَبَني رِضاها

أي: إذا رضِيَتْ عَنِّي. ويُحْتَمَل أنّ «رَضِيَ» ضُمِّن معنى «عَطف». وقال الكِسائيّ: حُمِل على نقيضه وهو «سَخط».

د ـ التعليل: كاللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته إياكم، ونحو قول عمرو بن معد يكرب (من الطويل):

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ[1] يُثْقِلُ عاتِقِي ... إذَا أنَا لم أَطْعَنْ إذا الخيلُ كرَّتِ

هـ ـ الظَّرْفِيَّة: كـ «فِي»، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، وقوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وقيل: إنّ الفعل «تتلو» في هذه الآية ضُمِّن معنى الفعل «تتقوّل».

و ـ معنى «مِنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾﴾ [المطففين ١ ـ ٢]. قاله بعض النّحويِّين، والبصريّون يذهبون في هذا إلى التضمين، وقد ضمّنوا الفعل «اكتالوا» في الآية معنى الفعل «حكموا».

ز ـ معنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، أي: بألّا أقول. وقالت العرب: ارْكَبْ على اسمِ الله. أي: بسم الله.

---

(١) نُصب «الرّمح» لتضمين الفعل «تقول» معنى الفعل «تظنّ».

حـ - أن تكون زائدة، وتكون زيادتها للتعويض، نحو قول الرّاجز:

إنَّ الكَريمَ، وَأبيكَ، يَعْتَمِلْ
إنْ لَمْ يَجِدْ، يوماً، على مَنْ يَتَّكِلْ (١)

قال ابن جنِّي: أراد: «مَنْ يَتَّكِل عليه»، فَحَذَفَ «عليه»، وزاد «على» قبل «مِنْ» عِوضاً. وقيل: بَلْ تَمَّ الكلام عند قوله: «إنْ لم يجِدْ يوماً»، ثُمَّ قال: «على من يتّكِل»؟ وتكون «من» استفهاميَّة.

وقد تكون زيادتها لغير التعويض، نحو الحديث القائل: «مَنْ حَلَفَ على يَمينٍ»، وقول حميد بن ثور (من الطويل):

أبى اللّهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ
على كُلِّ أفْنانِ العِضاهِ تَروقُ (٢)

فقد زيدَت «على» في هذا البيت؛ لأنَّ الفعل «راقَ» يتعدَّى بنفسه. وقيل: إنّه ضُمِّن معنى الفعل «تُشرِف»، وكذلك ضُمِّن الفعل «حَلَف» في الحديث السابق معنى الفعل: «جَسَر».

ط - موافقة اللّام، نحو قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

ي - الاستدراك والإضْراب: نحو قولك: «فُلان لا يدخُلُ الجنَّةَ لِسوءِ صَنيعه على أنّه لا يَيْئَسُ مِنْ رَحْمَةِ اللّهِ»، ونحو قول عبيد الله بن الدمينة (من الطويل):

بِكُلٍّ تَداوَيْنا، فَلَمْ يُشْفَ ما بِنَا
على أنَّ قُربَ الدّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ
على أنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنافِعٍ
إذا كانَ مَنْ تَهْواهُ لَيس بِذِي وُدِّ

ك - بمعنى «عِنْد»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنبٌ﴾ [الشعراء: ١٤].

وأكثر هذه المعاني قال بها الكوفيّون ومَنْ وافَقَهم، أمّا البصريُّون، فلا يُثبتون لِـ «على» سوى معنى الاستِعلاء، ويُؤوّلون ما عداه.

وانظر: الجَرّ.

٢ - «عَلى» الاسميّة: تأتي «على» اسماً بمعنى «فوق»، وذلك إذا دَخَلَتْ عليها «مِنْ»، كقول مزاحم بن الحارث العقيليّ (من الطويل):

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤها
تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ، بِزَيْزاءَ مَجْهَل (٣)

وزاد الأخفش موضعاً تأتي فيه اسماً، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمُسَمّى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ونحو قول بشر بن منقذ (من المتقارب):

وَهَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإنَّ الأمورَ
بِكَفِّ الإلَهِ مَقاديرُها

فلو جُعِلَتْ «عَلى» حرفاً، لأدَّى إلى تعدِّي فعل المخاطَب إلى ضميره المتَّصل. وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب، وما حُمِل عليها. ورُدَّ عليه بأنّه لو كانت «على» في هذين الموضعَين اسماً، لَصَحَّ حلول «فوق» محلَّها، ولكانت «إلى» في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ

---

(١) يَعْتَمِل: يعمل بنفسه.
(٢) السَّرحة: الشجرة العظيمة، وهي، هنا، كناية عن امرأة. أفنان: أنواع. العِضاه: شجر له شوك.
(٣) يصِف الشاعر قطاةً وفرخها. غَدَت من عليه: طارت من فوقه. تمَّ ظِمْؤها: كملت مُدَّة صَبْرها على شرب الماء. تصل: تُصوِّت من أحشائها لشدَّة عطشها. القيض: قشرة البيض العُليا. الزيزاء: ما غلظ من الأرض. المجْهَل: التي لا يُهْتَدى فيها.

بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [مريم: ٢٥]، وقوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]، اسماً، ولم يَقُلْ أحدٌ باسميَّتها. وهذا كله يَتخرَّج إمّا على التعلُّق بمحذوف كما قيل في اللام في «سَقْياً لك»، وإمّا على حذف مُضاف، أي: أَمْسِكْ على نَفْسِك، وهَوِّنْ على نَفْسِك.

ملاحظة:

في «على» أربعة مذاهب. يقول أوّلها، وهو مذهب الفرّاء، إنَّ «على» لا تأتي إلّا حَرْفاً. وقد رُدَّ بدخول حرف الجرّ «مِنْ» عليها، وحرف الجرّ لا يدخل على مثله.

وثانيها، وهو مذهب ابن طاهر ومَن وافقه، أنَّها لا تأتي إلّا اسماً. وقد رُدَّ عليه بأنَّ الدليل على حرفيّتها حذفها في الشعر، نحو قول عروة بن حزام (من الطويل):

تَحِنُّ، فَتُبْدِي ما بِها مِنْ صَبابَةٍ
وَأُخْفِي الّذي لولا الأَسَى لَقَضاني

وبجواز حذفها مع الضّمير في الصِّلة، كقول شاعر هَمَدانيّ (من الطويل):

وإنَّ لِساني شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا
وَهُوَّ[1] على مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ

أي: صَبَّه اللّهُ عليه. وهي، لو كانت اسماً، لم يَجُزْ فيها ذلك.

وثالث المذاهب أنَّها حرف إلّا في موضع واحد، أي: هي حرف جرّ دائماً، إلّا إذا دخل عليها حرف الجرّ «مِنْ».

ورابعها أنَّها حرف، إلّا إذا دخل عليها حرف جَرّ، وكان مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لِمُسَمّى واحد، وهذا مذهب الأخْفَش.

و«على» عند من قال باسميَّتها دائماً، اسمٌ مُعْرَب لا مبنيّ، وعند من قال بانتقالها من الحرفيَّة إلى الاسميَّة عند دخول حرف الجرّ «مِنْ» عليها، أو على مذهب الأخفش في نحو: «سَوَّيْتُ عليَّ ثِيابي»، اسم مُعْرَب أيضاً، وقيل: بَلْ هي مبنيَّة، والألف فيها كألف اسم الإشارة «ذا».

عَلا الجَبَلَ أو فيه أو عليه أو به

يصحّ تعدية الفعل «علا» مباشرةً، أو بـ «في»، أو بـ «على»، أو بالباء، فيقال: «علا الجبلَ، أو فيه، أو عليه، أو به»[2].

علاء الدين السّيراميّ

(نحو ٦٣٩ هـ/ ١٢٤١م - ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م)

العلاء بن أحمد بن محمد، الشيخ علاء الدين السّيراميّ. كان من كبار العلماء باللغة والعربية والمعقولات، مبرّزاً في علم المعاني والبيان، درّس في البلاد الشرقية ثم انتقل إلى ماردين، وأقام بها ودرس، ثم بحلب حيث أفاد خلقاً كثيراً. استدعاه الملك الظاهر برقوق، وعيّنه شيخاً في مدرسته التي أنشأها بين القصريْن، فأفاد في علوم عدّة. كان متودّداً بالمعاملة مع الناس، لطيفاً محسناً للطلبة يرعى مصالحهم، ديّناً ورعاً عابداً. مات سنة ٧٠٩ هـ، وقد جاوز السبعين، وكانت جنازته حافلة.

---

(١) لاحِظْ تشديد واو «هو» في لغة بني همدان، وكذلك هم يُشدِّدون ياء «هي».

(٢) انظر: المادة (ع ل و) في أساس البلاغة؛ ولسان العرب؛ وتاج العروس؛ ومدّ القاموس؛ والمعجم الوسيط.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٨).

علاء الدين البخاريّ

= علي بن محمد بن محمد (٨٤١ هـ/ ١٤٣٧م).

علاء الدين الحنفي

= علي بن بليان (٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨م).

علاء الدين الروميّ

= علي بن مصلح الدين بن موسى (٨٤١ هـ/ ١٤٣٨م).

علاء الدين السيرافيّ

= العلاء بن أحمد بن محمد (٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م).

علاء الدين بن العطار

= علي بن محمود بن عليّ (٧٩٥ هـ/ ١٣٩٣م).

علاء الدين القرميّ

= علي بن صلاح بن أبي بكر (٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م).

علاء الدين القونويّ

= علي بن إسماعيل بن يوسف (٧٢٩ هـ/ ١٣٢٨م).

أبو العلاء السوسيّ

= علي بن عبد الرحمن (... / ... ـ ... / ...).

أبو العلاء اللغويّ

= صاعد بن الحسن بن عيسى (٤١٧ هـ/ ١٠٢٦م).

أبو العلاء المعريّ

= أحمد بن أبي بدر بن عمرو (... / ... ـ ٥٥٥ هـ/ ١١٦٠م).

= أحمد بن عبد الله بن سليمان (٤٩٩ هـ/ ١١٠٥م).

أبو العلاء بن مهذب النحويّ

= عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسين (... / ... ـ ... / ...).

أبو العلاء الواسطي

= محمد بن محمد بن يحيى (... / ... ـ بعد ٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م).

العَلاقة

العلاقة، في اللغة، هي الارتباط، والصَّداقة، والخصومة، والحبّ (الكلمة من الأضداد)...

وهي، في علم البيان العربيّ، الصِّلة بين المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازيّ، وقد تكون هذه العلاقة مشابَهةً كما هي الحال في الاستعارة (انظر: الاستعارة)، وقد تكون غير المشابهة كما في المجاز المرسل، نحو الآية: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية، فالعلاقة بين القرية وأهلها مَحَلِّيَّة لا تشبيهيَّة.

عَلامَ

لفظ مركّب من حرف الجرّ «على»، و«ما» الاستفهاميّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها. انظر: «ما» الاستفهاميّة، نحو: «علامَ الكَسَلُ؟» («علامَ»: «على»: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب،

متعلِّق بخبر محذوف تقديره: موجود. «ما»: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ. «الكَسَلُ»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمّة الظاهرة).

علامات الاسم

انظر: الاسم، الرقم ٢.

العلامات الأَصْليّة للإعراب

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

العلامات الأُصول

هي علامات الإعراب الأصليّة.
انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الإعراب

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الإعراب الأصليّة

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الإعراب الثانويّة

هي علامات الإعراب الفَرْعيَّة.
انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الإعراب الفَرْعِيَّة

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات البِناء

انظر: البناء، الرقم ٣.

علامات البِناء الأَصْليّة

انظر: البناء، الرقم ٣.

علامات البِناء الفَرْعيّة

هي ما ينوب عن علامات البناء الأصليّة.
انظر: البناء، الرقم ٣.

علامات التَّأْنيث

انظر: المؤنث، الرقم ٣.

علامات التَّرْقيم

انظر: علامات الوقْف.

علامات الجَرّ

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الجَزْم

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الحَرْف

هي ما يُمَيِّزُه من الفعل والاسم، وهي عدم قبوله شيئاً من علامات الاسم والفعل.

علامات الرَّفْع

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الضَّبْط

هي الضَّوابِط.
انظر: الضَّوابِط.

العلامات الفروع

هي علامات الإعراب الفَرْعيّة.
انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الفِعْل

انظر: الفِعل، الرقم ٢.

علامات النَّصْب

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامات الوقف أو الترقيم

كما يستخدم المتحدِّث في أثناء كلامه بعض الحركات اليدويَّة، أو إشارات الوجه، أو كما يلجأ إلى التنويع في نبرات صوته في سبيل دقَّة الدلالة، وإجادة الترجمة عمّا يُريد بيانه للسامع؛ هكذا يحتاج الكاتب إلى استخدام علامات الترقيم لتقوم بوظيفة الحركات اليدويَّة، وإشارات الوجه، والنبرات الصوتيَّة المشار إليها.

والترقيم في الكتابة هو استخدام رموز اصطلاحيَّة معيَّنة بين الجمل، أو بين الكلمات، لتسهيل عمليّة الإفهام من قِبَل الكاتب، والفهم والقراءة من قبل القراءة. وهو أشبه بإشارات المرور الضوئيَّة، فإذا زالت، اضطربت عمليَّة القراءة، وشاب الفهم بعض اللبس والغموض. وفيما يلي عَرْض لعلاماته، (أو لعلامات الوقف) مع مواضع كل منها.

١ ـ الفاصلة، أو الفَصْلَة، أو الفارزة (،): تدلّ على وقف قصير، واستخدامها يتعلَّق بالذوق أحياناً، وأهم مواضعها:

أ ـ بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: «الكلام ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف».

ب ـ بين الجمل القصيرة التامَّة المعنى، وإن استقلَّت كل جملة بغرض، نحو: «العفَّة فضيلة، والبخل رذيلة».

ج ـ بين جملتين مرتبطتين بالمعنى والإعراب، نحو: «خير الكلام ما قلّ ودَلّ، ولم يَطُل فيُمَلّ».

د ـ بين الشرط وجوابه، وخاصةً إذا طالت جملة الشرط، نحو قول الشاعر (من الطويل):

إذا كُنْتَ في مِصْرَ وَلَمْ تَكُ ساكناً
على نَيْلِها الجارِي، فَما أَنْتَ في مِصْرَ

هـ ـ بين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى، والشبيهة بالجمل، نحو: «كلٌّ يعمل لخدمة الوطن: الفلاح في حقله، والعامل في مصنعه، والطالب في مدرسته».

و ـ وبين الأجزاء المتشابهة في الجملة، كالأسماء، والصِّفات، والأفعال... التي لا يوجد بينها أحرف عطف، نحو: «كان المعلّم في الصف يقرأ، يشرح، يعلّل، يقارن، ويعلّق على الدرس دون توقّف».

ز ـ بين القَسَم وجوابه، نحو: «والله، لأجتهدنَّ».

ح ـ بعد المنادى، نحو: «يا أولادي، تعاونوا في سبيل الخير».

ط ـ قبل الكلمات التي يمكن حذفها دون أن يتغيّر معنى الجملة، وكذلك بعدها، نحو: «المعلّم الشريف، هبة السماء، يعتبر كنزاً ثميناً».

ي ـ قبل الجملة الحاليَّة، نحو: «دخلت الصفَّ، وأنا فرح»، وقبل الجملة الوصفيَّة، نحو: «زارنا رجل، ثيابه مرتَّبة».

٢ ـ الفاصلة المنقوطة، أو الفصلة المنقوطة، أو القاطعة (؛):

تدل على وقف متوسِّط، وتقع:

أ ـ بين جملتين إحداهما سبب للأخرى، نحو: «اجتهدَ زيدٌ اجتهاداً حسناً، فسهر الليالي الطِوال يكتب ويدرس؛ ولهذا نجح في

امتحانه»، ونحو: «لم ينجح زيد في امتحانه الأخير هذه السنة؛ لأنَّه لم يجدّ ويجتهد».

ب ـ بين الجمل الطويلة التي يتألّف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفُّس بين الجمل، وتجنُّب الخلط بينها بسبب تباعدها، نحو: «العامل المجتهد يكسب قوّته بعرق جبينه، ويوفِّر لعائلته عيشةً لائقة؛ أما الكسول فيعيش عبئاً على غيره».

ج ـ بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب، نحو: «إذا رأيتم الخير، فخذوا به؛ وإن رأيتم الشرّ، فدعوه».

٣ ـ النقطة (.): تدل على وقْف تام، وتُوضع في نهاية كل جملة تامة المعنى لا تحمل معنى التعجُّب أو الاستفهام، نحو: «من نَمَّ لك، نَمَّ عليك»، وتستعمل بعد الاسم المختصرة كتابته، نحو: «ص. ب.».

٤ ـ النقطتان (:): تدلان على وقف متوسِّط، وتوضعان:

أ ـ بين القول ومقوله، نحو: «دخل المعلِّم الصفَّ، وقال: «إنَّ درسنا اليوم مهمٌّ جدًّا»، ونحو: «رجع القائد قائلاً: «لقد انتصر جيشنا»».

ب ـ قبل المنقول، أو المقتَبس، نحو: «من الأقوال المأثورة: «عند الشدائد يُعرف الإخوان»».

ج ـ بين الشيء وأقسامه، أو أنواعه، أو قبل التعداد، نحو: «الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف».

د ـ قبل التمثيل، نحو: «الحال المفردة هي التي ليست بجملة، ولا بشبه جملة، نحو: قرأنا الكتاب متلهِّفين».

هـ ـ قبل التفسير، نحو: «أمرتك: أن أعطني الكتاب»، ونحو: «الغضنفر: الأسد».

و ـ بعد فعْل بمعنى «قال» (صَرَخَ، صاحَ...)، نحو: «صاحَ الملدوغ: أنقِذُوني».

٥ ـ الثلاث نقط أو علامة الحذف (...):

تستعمل للدلالة على كلام محذوف، نحو: «أمَّا أنت... فقصاصك كبير»، وغالباً ما يكون ذلك في نهاية جملة ناقصة لا نريد إتمامها، نحو: «... ثم جلس المعلم، وبدأ بشرح الدرس...».

٦ ـ علامة الاستفهام (؟): توضع في نهاية كل جملة استفهاميَّة، نحو: «ماذا تريد؟» و«إلى أين أنت ذاهب؟».

٧ ـ علامة التعجّب أو علامة التأثُّر (!): توضع في نهاية الجمل التي تعبِّر، عند التعجّب، نحو: «كم هذا المشهد جميل!» أو التحذير، نحو: «إياكَ والكسلَ!» أو الإغراء، نحو: «الجِدَّ الجِدَّ!» أو الفرح، نحو: «يا فرحتاه!» أو الحزن، نحو: «وا أسفاه!» أو الاستغاثة، نحو: «يا لَلناسِ للغريقِ!» أو الدعاء، نحو: «تَعَساً للمجرم!».

ملحوظة: قد تجتمع علامتا الاستفهام والتعجُّب، وغالباً ما يكون ذلك بعد الاستفهام الإنكاري، نحو: «ومن يحبُّ الوطن أكثر من جنوده؟!».

٨ ـ الشَّرطة أو الخط (ـ): توضع:

أ ـ في أول الجملة المعترضة، وآخرها، نحو: «لقد جاء ـ والله ـ المعلِّمُ».

ب ـ بين العدد والمعدود، نحو: «الكلمة ثلاثة

أقسام: ١ ـ اسم. ٢ ـ فعل. ٣ ـ حرف».

ج ـ لفصل كلام المتحاورين، إذا أريد الاستغناء عن الإشارة إلى اسميهما بمثل «قال»، أو «أجاب»، أو «رَدَّ»، نحو: «التقى خالد بصديقه سالم، وقال له: كيف صحّتك؟

ـ جيِّدة.

ـ وكيف أهلك؟

ـ بخير، ولله الحمد.

ـ متى أتيتَ إلى المدينة؟

ـ البارحة...».

٩ ـ القوسان ( ): يوضعان لحصر:

أ ـ الكلمات المفسَّرة، وذلك عندما نريد تفسير كلمة في جملة، نحو: «دخل المعلِّمُ ثمَّ بَسْمَل (قال: بسم الله الرحمٰن الرحيم) وجلَس».

ب ـ ألفاظ الاحتراس، نحو: «المؤدَّب (بفتح الدال) محترم».

ج ـ العبارات التي يراد لفت النظر إليها، نحو: «لقد نسبتَ إليَّ الكذب، (ولستُ بكاذب)، فأرجو أن تنتبه لما تقول».

١٠ ـ المزدوجان أو علامة التنصيص (« »): يستعملان لنقل جملة بنصِّها، نحو: «قال المثل العربي: «خير الأمور الوسط»».

١١ ـ القوسان المعقوفان ([ ]): يستعملان لحصر كلام الكاتب عندما يكون في معرض نقل كلام لغيره بنصِّه، نحو: «قال معلمنا: «إنما الذي يوصل الطالب إلى النجاح هو الجَدّ [والصحيح «الجِدّ» بكسر الجيم] والانتباه»».

١٢ ـ القوسان المزهَّران ﴿ ﴾: يستخدمان لحصر الآيات القرآنيّة.

١٣ ـ علامة التابعيَّة (=): هي شرطتان متوازيتان توضعان في آخر ذيل الصفحة، إذا لم يكتمل نصّ الحاشية، كما يوضع مثلها في أول ذيل (حاشية) الصفحة التالية، إشارةً إلى أنَّ ما يبدأ به ذيل هذه الصفحة تابع لِما كتب في ذيل الصفحة السابقة.

علامة الإعراب

انظر: الإعراب، الرقم ٤.

علامة الاستفهام

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٦.

علامة البِناء

انظر: البناء، الرقم ٣.

علامة التابعيّة

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ١٣.

علامة التأثُّر

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٧.

علامة التَّعَجُّب

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٧.

علامة التَّنْصيص

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ١٠.

علامة الحَذْف

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٥.

علّان النحويّ

= علي بن الحسن (٣٣٧ هـ/ ٩٤٩م).

علانية

تُعرب حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة في نحو: «صَرَّح زيد بحبِّ ليلى علانيةً»، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة.

العِلّة

١ - في اللغة: سبب الشيء.

٢ - في علم العروض: تَغْيير يطرأ على تفيعلَتَي العَروض (آخر تفعيلة الشطر الأول من البيت الشعريّ التقليديّ) والضرب (آخر تفعيلة من شطره الثاني). والفرق بينها وبين الزِّحاف (التَغْيير الذي يختَصّ بثواني الأسباب، ويدخل الحشو والعروض والضرب على السواء)، أن هذا غير لازم بعكس الأولى. فإذا أصاب تغيير عروض بيت أو ضربه لَزم هذا التغيير، إلّا نادراً، الأبيات جميعاً. والعلل ثلاثة أقسام:

١ - علل بالزيادة: وهي: الترفيل، والتذييل، والتسبيغ، والخَزْم. انظر كلًّا في مادته.

ب - علل بالنَّقص: هي الحذف، والقطف، والقطع، والبتر، والقصر، والحذّ، والصَّلْم، والوقف، والكشف، والتشعيث. انظر كلًّا في مادّته.

ج - عِلَل تجري مجرى الزِّحاف: هي التي لا تكون لازمة، ومنها: التشعيث في بحري الخفيف والمتدارك، والحذف في بحر المتقارب، والخزْم، والخَرم، والثلم أو الثرم، والخرَب، والشتر، والعضب، والقصم، والجمَم، والعقص. انظر كلًّا في مادته.

٣ - في النحو: أحرف العلَّة هي الألف والواو والياء. وهي أحرف علّة فقط، إذا تحرّكت، نحو: «حَوَر، هَيَف». وهي أحرف علّة ولين إذا كانت ساكنة وقبلها حركة لا تُناسبها[1]، نحو: «قَوْل» «بَيْن». وهي أحرف علّة ولين ومَدّ إذا كانت ساكنة، وقبلها حركة تُناسبها، نحو: «فِيل، غُول، مَال». والألف لا تأتي متحرِّكة، ولا قبلها حركة لا تُناسبها، ولذلك فهي دائماً حرف علّة ومَدّ ولين.

ومنهم من يجعل أحرف العلّة أربعة مُضيفاً الهمزة إلى الثلاثة السابقة الذكر، ومنهم من يجعلها خمسة مُضيفاً الهاء أيضاً.

وانظر حذف أحرف العِلَّة (الألف، والواو، والياء) في: الألف، والواو، والياء.

والعلّة، في النحو، أيضاً، سبب الحُكم الإعرابي أو البنائيّ.

والعلّة أقسام، فهي:

- باعتبار شيوعها، تنقسم قسمين: مطَّرِدة وحِكْميّة.
- باعتبار أسلوبها، تنقسم ثلاثة أقسام: تعليميّة، وقياسيّة، وجَدَليّة.
- باعتبار حكمها، تنقسم إلى قسمين: موجِبة، ومُجَوِّزة.
- باعتبار طبيعتها ثلاثة أقسام: بسيطة، ومركَّبة، وقاصرة.

وقد أفرد بعضُ علمائنا المتقدِّمين كُتُباً خاصّة للعلّة، وخصّص بعضُهم فصولاً لها في

(١) الضمة تُناسب الواو، والفتحة تناسب الألف، والكسرة تناسب الياء.

مصنَّفاتهم، وفيما يلي الفصل الخاصّ بها الذي أفرده السيوطي (ت ٩١١ هـ) لها في كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو»، قال السيوطي: في العلّة مسائل:

الأولى: قال صاحب «المستوفى» إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنّها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنّها غير مدخولة ولا متسمّح فيها. وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوامِّ من أنّ علل النحو تكون واهية ومتمحِّلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق، وذلك أنّ هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بدّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنّها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلّ وعلا، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب. وقال ابن جنّي في «الخصائص»: اعلم أنّ علل النحويين أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنّهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنّها إنما هي إعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو، فإن كلّه أو غالبه مما تُدْرَكُ علته، وتظهر حكمته. قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[1]. انتهى.

نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة. قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبّدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع.

وفي موضع آخر من «الخصائص»: لا شك أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لبّ أن يعتقد أنّ هذا كله اتفاق وقع، وتواردٌ اتّجه؟ فإن قلت: فلعله شيء طُبِعوا عليه من غير اعتقاد لعلة، ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم، بل لأنّ آخر منهم حذا على ما نهج للأول فقام به، قيل: إنّ الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه؛ لأنّ في طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة الوضع فيه، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها؛ فإن قلت: كيف تدّعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر، ألا ترى إلى الخلاف في «ما» الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟ قيل هذا القدر والخلاف لقلته مُحْتَقَرٌ غير مُحْتَفَلٍ به وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه والجمهور فلا خلاف فيه، وأيضاً فإنّ أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم، وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئاً منها، فهل ذلك إلّا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون؟ ومع هذا فليس شيء من مواضع

(١) انظر: الخصائص ١/٤٨ وما بعدها.

الخلاف على قلّته إلّا وله وجه من القياس يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً وحشواً مهيلاً[1] لكثر خلافها، وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحروف الجزم، وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي[2].

الثانية: في أقسام العلل: قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه «ثمار الصناعة»: اعتلالات النحويين صنفان: علّة تَطَّرِدُ على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تَداولاً، وهي واسعة الشُّعَب، إلّا أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: عِلَّةُ سماع، وعِلَّةُ تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلّة تضادّ، وعلّة أَوْلَى.

وشرح ذلك التاجُ بن مكتوم في «تذكرته» فقال: قوله علة سماع مثل قولهم: «امرَأَةٌ ثَدْيَاءُ»، ولا يقال: «رَجُلٌ أَثْدَى»، ليس لذلك علّة سوى السماع؛ وعلة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف؛ وعلة استغناء كاستغنائهم بـ «تَرَكَ» عن «وَدَعَ»؛ وعلة استثقال كاستثقالهم الواو في «يَعِدُ» لوقوعها بين ياء وكسرة؛ وعلة فرق وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى؛ وعلة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه؛ وعلّة تعويض مثل تعويضهم الميم في «اللّهُمَّ» من حرف النداء؛ وعلّة «نظير» مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجرّ إذ هو نظيره؛ وعلّة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ «لا» حملاً على نقيضها «إنَّ»؛ وعلّة حمل على المعنى مثل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ذَكَّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حَمْلاً لها على المعنى وهو الوعظ؛ وعلة مشاكلة مثل قوله: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا﴾ [الإنسان: ٤]؛ وعلة معادلة مثل جرِّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم؛ وعلة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وضمّ لام «لله» في: «الْحَمْدُ لله» لمجاورتها الدال، وعلّة وجوب وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه؛ وعلّة جواز وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة، فإنّ ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها؛ وعلة تغليب[3] مثل: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]؛ وعلّة اختصار مثل

---

(١) الحشو من الكلام: هو الفضل الذي لا يعتمد عليه. والمكيل: من الكيل. والحشو: ما يُحثى كالتراب. والمهيل: من أهال التراب إذا أسقطه وصبه.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٣٧ وما بعدها.

(٣) أي: أنه لم يقل سبحانه: «وكانت من القانتات» لتغليب المذكر على المؤنث.

باب الترخيم و«لَمْ يَكُ»؛ وعلة تخفيف كالإدغام؛ وعلّة أصل كـ«اسْتَحْوَذَ» و«يُؤَكْرِمُ»[١] وصرف ما لا ينصرف؛ وعلّة أَوْلَى كقولهم: إنّ الفاعل أَوْلَى برتبة التقديم من المفعول؛ وعلة دلالة حال كقول المستهلّ: «الهِلالُ» أي: «هذا الهلالُ» فحذف لدلالة الحال عليه؛ وعلة إشعار كقولهم في جمع موسى: «مُوسَوْنَ» بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألف؛ وعلّة تضادّ مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدَّمَتْ وأُكِّدَتْ بالمصدر أو بضميره: لَمْ تُلْغَ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد؛ قال ابن مكتوم: وأمّا عِلة التحليل فقد اعتاصَ عَلَيَّ شرحها وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيه شيء. وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ: قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسميّة «كَيْفَ» بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى. انتهى.

وأما الصنف الثاني فلم يتعرض له الجليس ولا بيَّنه، وقد بيَّنه ابن السراج في الأصول فقال: اعتلالات النحويين ضربان: ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوعٌ، وكلُّ مفعول منصوب، وضربٌ يسمى عِلَّةَ العِلَّةِ مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.

وقال ابن جنّي في «الخصائص»: هذا الذي سمّاه علَّةَ العلّة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلة؛ ألا ترى أنّه إذا قيل: فَلِمَ ٱرْتَفَعَ الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه: ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا «قَامَ زَيْدٌ»: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مُغنياً عن قوله: إنّما ارتفع لأنّه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رُفِعَ الفاعل[٢].

في العلّة الموجبة والعلّة المجوزة: الثالثة: قال في «الخصائص»: أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابهها، ورفع العمدة وجر المضاف إليه وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علّة وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّزُه ولا يوجبه، من ذلك أسباب الإمالة فإنها علة الجواز لا الوجوب، وكذا علّة قلب واو «وُقِّتَتْ» همزة وهي كونها انضمت ضمًّا لازماً، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً فعلّتُها مُجَوِّزَةٌ لا موجبة، قال وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوزُ جعله بدلاً وحالاً، وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى، هي، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ» و«رَجُلاً صَالِحاً»، فإن علته لجواز ما جاز لا لوجوبه[٣]. انتهى.

---

(١) لأنّ أصل استحوذ: «حوذ»، وأصل يؤكرم: «أكرم».

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٧٣.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٦٤ وما بعدها.

فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجباً يسمى علة وما كان مجوِّزاً يسمّى سبباً.

وقال في موضع آخر: اعلم أنّ محصول مذهب أصحابنا ومنصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل، فإنها وإن تقدّمت علل الفقه، فأكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق، فلو تكلف متكلّفٌ نقضَها لكان ذلك ممكناً وإن كان على غير قياس مستثقلاً، كما لو تكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد ونصب الفاعل ورفع المفعول، وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها، فإذاً علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين، متقدمة علل المتفقهين؛ إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ علل النحويين ضربان: واجب لا بدّ منه؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين، والآخر ما يمكن تحمله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل الفقهاء. فالأول ما لا بد للطبع منه كقلب الألف واواً للضمة قبلها وياء للكسرة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن، والثاني ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو ياء بعد الكسرة إذ يمكن أن تقول في عصافير: عَصافُور ولكن يكره.

قلت: ومن الأول تقدير الحركات في المقصور ومن الثاني تقدير الضمة والكسرة في المنقوص.

وقال في موضع آخر: اعلم أنّ أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن وجمعوها منها بالملاطفة والرفق[1].

إثبات الحكم بالنصب أم بالعلّة؟: الرابعة: قال ابن الأنباري: اختلفوا في إثبات الحكم في محل النصب بماذا ثبت بالنص أم بالعلة؟ فقال الأكثرون بالعلة لا بالنصّ؛ لأنّه لو كان ثابتاً به لا بها لأدّى إلى إبطال الإلحاق وسدّ باب القياس؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، فإذا فُقِدَت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقتبساً من غير أصل وذلك محال؛ ألا ترى أنّا لو قلنا: إنّ الرفع والنصب في نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز؛ وقال بعضهم: ثبت في محل النص بالنص وفيما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستدل لذلك بأنّ النص مقطوع به، والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أَوْلَى من إحالته على المظنون، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلّة معاً؛ لأنّه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة مُحالٌ، وأجيب عن هذا الاستدلال بأنّ الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظنّ أنّ العلّة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران فلا منافاة. انتهى كلام ابن الأنباري.

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ١٤٤) باب في تخصيص العلل.

العلّة إما بسيطة وإمّا مركّبة: الخامسة: العلّة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك، وقد تكون مركبة من عدّة أوصاف، اثنين فصاعداً، كتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين وذلك كثير جدًّا. وقد يُزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح.

وقال ابن النحاس في «التعليقة»: علَّل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم بعلة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط، بدليل حذفه من هند بنت عاصم على لغة من صرف هنداً، وإن لم يَلْتَقِ هنا ساكنان، وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله. ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما عُلل به أوّلاً.

ومن العلل المركبة قولُ الزمخشري في «المفصل» في الذي: ولاستطالتهم إياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا: اللَّذِ بحذف الياء، ثم اللَّذْ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجْتَزَوْا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في التي.

وقال ابن النحاس: إنما التزموا الفصل بين «أَنْ» إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلاً لعلة مركبة من مجموع أمرين: وهما العِوَض من تخفيفها وإيلاؤها ما لم يكن يليها.

من شرط العلّة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه: السادسة: من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم: إنّ علة إعراب المضارع مشابهتُهُ للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها إلّا الإعراب؛ تقول: «مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ ـ زيدٌ ـ زيدًا» يحتملُ النفيَ والتعجُّب والاستفهام؛ فإن أردتَ الأول رفعت زيداً أو الثاني نصبته أو الثالث جررته[1]. فلا بد أن تكون هذه العلّة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ»، فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول وتنصبه إن أردت الثاني وترفعه إن أردت الثالث[2].

---

(١) تقول في النفي: «مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ» (ما: النافية، أَحْسَنَ: فعل ماض، وزَيْدٌ: فاعله)، وتقول في التعجب: مَا أَحْسَنَ زَيْداً (ما: مبتدأ، أَحْسَنَ: فعل ماض للتعجب وفاعله ضمير، زيداً: مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ ما). وتقول: «مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ» (ما: خبر مقدم، وأَحْسَنُ: مبتدأ مؤخر، وزَيْدٍ: مضاف إليه).

(٢) إنْ أردت النهي عن الأكل والشرب معاً قلت: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ».
وإن أردت النهي عن الجمع بينهما بحيث تستطيع أكل السمك في وقت وشرب اللبن في وقت آخر، قلت: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

=

هل يعلّل بالعلّة القاصرة؟؟: السابعة: قال ابن الأنباري: اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة: فجوَّزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلة في قولهم: «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ»، و«عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»؛ فإنَّ «جَاءَتْ» و«عَسَى» أُجْريا مجرى «صار» فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يجوز أن يجريا مجرى صار في غير هذين الموضعين، فلا يقال: «مَا جَاءَتْ حَالَتُكَ»، أيْ: صارت، و«لا جَاءَ زَيْدٌ قَائِماً»، أيْ: صارَ زيدٌ قائماً، وكذلك لا يقال: «عَسَى الغُوَيْرُ أَنْعُماً»، ولا «عَسَى زَيْدٌ قَائِماً» بإجرائه مجرى صار، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكن ذلك علماً للصحة فلا أقلَّ من أن لا يكون علماً على الفساد؛ وقال قوم: إنّها علّة باطلة؛ لأنّ العلة إنما تراد للتعدية، وهذه العلة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها، لأنّها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها، وأجيب بأنّا لا نسلم أنّها إنما تراد للتعدية فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها لا لتعديتها، ولا نسلم أيضاً عدم فائدتها فإنّها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه، وتفيد أنّه ممتنعٌ ردُّ غير المنصوص عليه، وتفيد أيضاً أنّ الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة. انتهى كلام ابن الأنباري.

وقال ابن مالك في شرح «التسهيل»: عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات في ما هو ككلمة واحدة، وهذه العلة ضعيفة؛ لأنّها قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي «كـ«انْطَلَقَ» و«انْكَسَرَ» ولا تتوالى فيه والسكون عام في الجميع. انتهى. فمنع العلة القاصرة.

التعليل بعلتين: الثامنة: قال في الخصائص: يجوز التعليل بعلتين، ومن أمثلة ذلك قولك: «هؤُلاءِ مُسْلِمِيَّ»، فإن الأصل «مُسْلِمويَ»، فقلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون، والآخَرُ: أنّ ياء المتكلم أبداً يكسر الحرف الذي قبلها، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها ليمكن كسر ما تليه، ومن ذلك قولهم: «سيٍّ» في «لا سِيَّمَا» أصله «سِوْيٌ» قلبت الواو ياء إن شئت؛ لأنها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة، وإن شئت؛ لأنها ساكنة قبل ياء، فهاتان علّتان إحداهما كعلة قلب «مِيزَان» والأخرى كعلة «طَيّ» و«لَيّ» مصدري طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ، وكل منهما مُؤَثِّرة[1].

وقال في موضع آخر: قد يكثر الشيء فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره، فيجب إذاً تأمل القولين واعتقادُ أقواهما ورفض الآخر، فإن تساويا في القوّة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين. انتهى.

وقال ابن الأنباري: اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعداً، فذهب قوم إلى أنّه لا

=

وإن أردت النهي عن الأكل وتبيح شرب اللبن، قلت: «لا تأكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ».

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٧٤.

يجوز؛ لأنّ هذه العلّة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مُشَبَّهاً بها، وذهب قوم إلى جوازه، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل منزلاً منزلة الجزء من الفعل بعلل كونه يسكن لام الفعل في نحو: «ضَرَبْتُ»، وبمنع العطف عليه إذا كان ضميراً متصلاً، ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة، واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وقولهم في النسب إلى كنت: «كُنْتِيّ»، وقولهم: «حَبَّذا» بالتركيب «لا أُحَبِّذُهُ»، أي: لا أقول: «حَبَّذا»، وقولهم في مَحَصْتُ: «مَحَصْطُ» بالإبدال طاء لتجانس الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتين، فهذه ثماني علل. واستدل على جواز ذلك بأنّ هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل؛ وأجيب بأنّه إن كان المعنى أنها ليست موجبة كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلّا بالحركة، والعلمية لا تعلل إلا بالعلم فَمُسَلَّمٌ، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع، فإنّها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية ينبغي أن تجري مجراها. انتهى.

تعليل حكمين بعلّة واحدة: التاسعة: يجوز تعليل حكمين بعلّة واحدة، قال في «الخصائص»: سواءٌ لم يتضادا أو تضادا كقولهم: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فإنّه يستدل به على أنّ الجارّ معدود من جملة الفعل، ووجه الدلالة منه أنّ الباء فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو: «أَمْرَرْتُ زَيْداً». فكما أنّ همزة أفعل موضوعة فيه كائنة من جملته فكذلك ما عاقبها من حروف الجرّ ينبغي أن يُعَدَّ من جملته لمعاقبة ما هو من جملته؛ ويستدل به أيضاً على ضد ذلك، وهو أنّ الجارَّ جارٍ مجرى بعض ما جَرَّهُ بدليل أنّه لا يفصل بينهما، فهذان تقديران مختلفان مقبولان في القياس، مُتَلَقّيان بالبِشْر والإيناس، وقال في موضع آخر: باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه. هذا باب ظاهره التدافع، وهو مع استقرائه صحيح واقع وذلك كقولهم: «القَوَدُ» و«الحَوَكَةُ» فإنّ القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأنَّ فعَلاً فَعَال. فكما صح «جَوَابٌ وَهُيَامٌ» صحّ باب القَوَدِ والغَيَبِ ونحوه. فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ[1]. انتهى.

في دور العلّة: العاشرة: في دور العلة قال في «الخصائص»: هو نوع ظريف. ذهب المبرد في وجوب إسكان لام نحو: ضَرَبْتُ إلى أنّه لحركة ما بعده من الضمير لئلا تتوالى أربع حركات. وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك إلى أنّها لسكون ما قبله، فاعتل لهذا بهذا، ثم دار فاعتل لهذا بهذا، قال: وهو نظير ما أجازه سيبويه في جر الوجه من قولك: «الحَسَنُ الوجهِ»، وأنّه جعله تشبيهاً «بالضَّارِبِ

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٥١.

الرَّجُلِ» مع أنّه جرّ «الرجل» تشبيهاً بالحَسَنِ الوَجْهِ. إلّا أنّ مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد؛ لأنّ الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكونَ عِلَّةَ علّته أبعد.

في تعارض العلل: الحادية عشرة: قال في «الخصائص»: هو ضربان: أحدهما حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر، والآخر حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان. فالأول ذُكِرَ في التعليل بعلتين، والثاني كإعمال أهل الحجاز «ما» وإهمال بني تميم لها. فالأولون لمَّا رأَوْها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إياها، أجْرَوْها في الرفع والنصب مُجْرَاها، والآخرون لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقبلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، أَجْرَوْها مجرى «هَلْ»؛ ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياساً من الحجاز، وكذلك «لَيْتَمَا» من ألغاها ألحقها بأخواتها، ومن أعملها ألحقها بحروف الجرّ إذا دخلت عليها «ما»، وفرق بينها وبين أخواتها بأنها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف، وكذلك «هلُمَّ»[1] ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات، وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتباراً لأصل ما كانت عليه[2].

التعليل بالأمور العدمية: الثانية عشرة: يجوز التعليل بالأمور العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك.

خاتمة: علل النحو مستنبطة وهي تعليمية وقياسية وجدليّة. قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب «إيضاح علل النحو»، القول في علل النحو: أقول أولاً: إنّ علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييسَ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق[3]. وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأمَّا التعليمية فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعليم كلام العرب؛ لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقِسْنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا: «قامَ زَيْدٌ فَهُوَ قَائِمٌ»، و«رَكِبَ عَمْرٌ فَهُوَ رَاكِبٌ»، فعرفنا اسم الفاعل، قلنا: «ذَهَبَ فَهُوَ ذَاهِبٌ»، و«أَكَلَ فَهُوَ آكِلٌ»، ومن هذا النوع من العلل قولنا: «إنَّ زَيْداً قائِمٌ»، إنْ قيل: بِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ«إنَّ»؛ لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر؛ لأنَّا كذلك عُلِّمْناه ونُعَلِّمُه، وكذلك: «قَامَ زَيْدٌ». إنْ قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأمّا عِلّته القياسية فأنْ يقال لِمَ نُصِبَ زَيْدٌ بـ«إنَّ» في قوله: «إنَّ زَيْداً قَائِمٌ»، ولِمَ وَجَبَ أَنْ تنصب «إنَّ» الاسم؟ والجواب في ذلك أنْ

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٢) أهل الحجاز يستعملون «هَلُمَّ» للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث على السواء. أما بنو تميم فيلحقون بها علامات التثنية (هَلُمَّا) والجمع (هَلُمُّوا، وَهَلْمُمْنَ).
(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٦٦ وما بعدها.

نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحُمِلَتْ عليه وأُعْمِلَتْ إعماله لمَّا ضارعته؛ فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: «ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ»، وما أشبه ذلك.

وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يُعْتَلُّ به في باب «إنَّ» بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟ وهلَّا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله؛ لأنّه هو الأصل وذاك فرع؟ فأي علة دَعَتْ إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات؛ فكل شيء اعتلّ به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر. وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يُعْتَلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقَتْ على سجيتها وطباعها، وعرفَتْ مواقعَ كلامها، وقامَتْ في عقولها عِلَلُهُ، وإنْ لم يُنْقَلْ ذلك عنها، وعلَّلْتُ أنا بما عندي أنّه علة لما عللته، فإن أكنْ أصبتُ العلة فهو الذي التمستُ، وإن يَكُنْ هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له. ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادر أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة؛ فكلّما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعِلَّة وسبب كذا لعلة سنحت له وخطرت محتملة أن تكون علة لذلك فجائزأن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة؛ إلا أنَّ ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة كذلك، فإن سنحت لغيري علة لما علمته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فلْيَأْتِ بها. وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل. وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجي.

ذكر مسالك العلّة: الإجماع: أحدها: بأن يجمع أهل العربية على أنّ علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أنّ تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال.

النص: الثاني: بأن ينص العربي على العلة. قال أبو عمرو سمعت رجلاً من اليمن يقول: «فلان لَغُوبٌ[1] جاءته كتابي فاحتقرها». فقلت له: «أتقول جاءته كتابي»؟ فقال: «نعم، أليس بصحيفة»؟ قال ابن جنّي: هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذا، لعلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره. قال وعن المبرد أنّه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠] فقلت له ما تريد؟ قال أردت سابقٌ النهارَ - فقيل له: فَهَلاّ قلته؟ قال لو قلته لكان أوزن، قال ابن جنّي: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا: أحدها: تصحيح قولنا إنّ أصل كذا وكذا، والثاني: إنها فعلت كذا لكذا. ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله: لكان أوزن، أي: أثقل في النفس من قولهم هذا

(١) أي: أحمق.

درهم وازن، أي: ثقيل له وزن، والثالث: إنها قد تنطق بالشيء، غيره في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف. وقال سيبويه: سمعنا بعضهم يدعو: «اللَّهُمَّ ضَبُعاً وَذِئْباً» فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردت: اللَّهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً كلهم يفسر ما ينوي. فهذا تصريح منهم بالعلة[1]. انتهى.

الإيماء: الثالث: كما روى[2] أنّ قوماً من العرب أتوا النبي ﷺ قال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّانَ، فقال: أنتم بَنُو رَشْدَانَ، قال ابن جنّي: أشار إلى أنّ الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوّه بذلك، غير أنّ اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن: إنّ الألف والنون فيه زائدتان. ومن ذلك أيضاً ما حكاه غير واحد[3] أنّ الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق فقال له: كيف تنشد هذا البيت (من الطويل):

وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا
فَعُولانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ[4]

فقال الفرزدق: كذا أُنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: «فَعُولَيْنِ؟» فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد. قال ابن جنّي: لو نصب لأخبر أنّ الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أرادهما تفعلان، و«كان» هنا تامّةٌ غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله احدُثا فحدثتا. انتهى. فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة.

السبر والتقسيم: الرابع: بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي: يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه. قال ابن جني: مثاله إذا سئلت عن وزن «مَرْوان» فتقول: لا يخلو إما أن يكون «فَعْلانَ»[5] أو «مِفْعَالاً» أو «فَعْوالاً» هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه «مفعالاً» أو «فَعْوالاً» بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبقَ إلا «فَعْلان»؛ قال ابن جنّي: وليس لك أن تقول في التقسيم ولا يجوز أن يكون «فَعْوَانَ» أو «مَفْوَالاً» أو نحو ذلك؛ لأنّ هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة بخلاف «مَفْعَالٍ»، فإنّه ورد قريب منه وهو «مِفْعَالٌ» بالكسر كـ«مِحْرَابٍ»؛ و«فَعْوَال» ورد قريب منه وهو «فِعْوَالٌ» بالكسر كـ «قِرْوَاشٍ»؛ وكذلك تقول في «أَيْمُنٍ» من قوله (من الرجز):

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ[6]

لا يخلو: إمّا أن يكون «أَفْعُلاً» أَوْ «فَعَلْنَاً» أو «أَيْفُلاً» أو «فَيْعَلاً»؛ لأنّ الأول كثير كـ«أَكْلُب»، و«فَعْلَن» له نظير في أمثلتهم، نحو: «خَلْبَن» و«عَلْجَن»[7]، وأَيْفُل نظيره «أَيْنُق»[8]، و«فَيْعَل» نظيره «صَيْرَف».

ولا يجوز أن يقول ولا يخلو أن يكون

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٤٨ وما بعدها.
(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٥١.
(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٣٠٢.
(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧٨.
(٥) العبارة في الخصائص ٣/ ٦٨: «لا يخلو أن يكون مَفْلان أو مَفْوالاً أو فَعْوان أو مَفْوان أو نحو ذلك».
(٦) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٥٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ٣٦٤ (شمل).
(٧) امرأة خلبن: خرقاء، وناقة عَلْجَنٌ: صلبة كناز اللحم، وامرأة علجن: ماجنة (اللسان: علجن).
(٨) جمع ناقة.

«أيْفُعاً» ولا «فَعْمَلاً» و«أَفْعُماً»[١] ونحو ذلك؛ لأنّ هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها[٢]. انتهى.

قال ابن الأنباري: الاستدلال بالتقسيم ضربان: أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله. وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر «لكن»، لم يَخْلُ إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم، بطل أن يكون لام التوكيد لأنها إنما حسنت مع «إن» لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد، و«لكن» ليست كذلك، وبطل أن تكون لام القسم لأنها إنما حسنت مع «إنَّ» لأنّ «أنَّ» تقع في جواب القسم كاللام، و«لكن» ليست كذلك. وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها. والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو: «قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً»، إما يكون بالفعل المتقدم بتقوية إلّا، أو بإلاَّ لأنها بمعنى أَسْتَثْنِي، أو لأنها مركبة من «إنِ» المخففة و«لا»، ولأن التقدير فيه: «إلاَّ أنَّ زَيْداً لَمْ يَقُمْ» والثاني باطل بنحو: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» فإن نصب «غَيْرَ» لو كان بإلاَّ لصار التقدير: «إلاَّ غَيْرَ زَيْدٍ»، وهو يفسد المعنى وبأنه لو كان العامل إلّا بمعنى أستثني لوجب النصب في النفي كما وجب في الإيجاب، لأنها فيه أيضاً بمعنى أستثني، ولجاز الرفع بتقدير امتنع لاستوائهما في حسن التقدير، كما أورد ذلك عضد الدولة على أبي علي حيث أجابه بذلك، والثالث باطل بأنّ «إنِ» المخففة لا تعمل، وبأنَّ الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر، والرابع باطل بأن «إنَّ» لا تعمل مقدرة وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أنّ النصب بالفعل السابق بتقوية إلّا. انتهى ملخصاً.

وقال أبو البقاء في «التبيين»، الدليل على أنَّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلانِ السبرُ والتقسيمُ وذلك أنهما ليسا حرفَيْنِ بالإجماع وقد دلّ الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين، أحدهما: بناؤهما على الفتح، ولا سبب له ولو كانتا اسمين؛ لأنّ الاسم إنّما يبنى إذا أشبه الحرف، ولا مشابهة بين نِعْمَ وبِئْس وبين الحرف، فلو كانت اسماً لأعرب، والثاني: أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً أو وصفاً، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر؛ لأنها من «نَعِمَ الرَّجُلُ» إذا أصاب نعمة والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفاً إذ كانت يظهر الموصوف معها؛ ولأنّ الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسماً ثبت أنها فعل. انتهى.

وقال ابن فلاح في «المغني»: الدليل على أنَّ «كَيْفَ» اسمٌ السبرُ والتقسيمُ؛ فنقول: لا يجوز أن تكون حرفاً لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا فاصل، نحو: «كَيْفَ تَصْنَعُ؟» فلزم أن تكون اسماً؛ لأنه الأصل في الإفادة.

(١) في الخصائص ٣/ ٦٩ (ولا أيفما ولا نحو ذلك).

(٢) انظر: الخصائص ٣/ ٦٧ وما بعدها.

المناسبة: الخامس: وتسمّى الإخالة أيضاً؛ لأنَّ بها يُخال، أي: يظن، أنّ الوصف علّة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كَحَمْلِ ما لم يُسَمّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، وحَمْلِ المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه، ذكره ابن الأنباري.

واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟ فقال قوم: **لا يجب**، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول: فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة، واستدل لعدم الوجوب بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة، وليس على المستدل بيانُ الشروط بل يجب على المعترض بَيان عدم الإخالة التي هي الشرط؛ ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها، وذلك لا يجوز.

وقال قوم: **يجب**؛ لأنّ الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه الإخالة، وأجيب بوجود الارتباط؛ فإنّه قد صرح بالحكم، فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى؛ فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدعى، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة وإنما على المعترض أن يقدح. انتهى.

الشبه: **السادس**: قال ابن الأنباري: وهو أن يُحْمَلَ الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنّه يتخصص بعد شياعه، كما أنّ الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معرباً كالاسم، أو بأنّه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنّه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس ما تقدّم. قال: وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة.

الطَّرد: **السابع**: قال ابن الأنباري: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة. واختلفوا في كونه حجة، فقال قوم: ليس بحجة؛ لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء «ليس» بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، لما كان ذلك الطرد يغلب على الظن أنّ بناء «ليس» لعدم التصرف، ولا أنّ إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقيناً أنّ «ليس» إنّما بني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف إنما أعرب؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب.

وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها عُلِمَ أنّ مجرد الطرد لا يُكْتَفَى به، فلا بد من إخالة أو شَبَه. يدل على أنّ الطرد لا يكون علة أنه لو كان علّة لأدّى إلى الدور، ألا ترى أنّه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول: أن أدّعي أنّ هذه علة في محل آخر، فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علة في محل آخر؟ فيقول:

دعواي أنّها علة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه! فإذا قيل له: ما الدليل على أنّها علة في الموضعين معاً؟ فيقول: وجود الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة، فما الدليل على أنّ الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه؟ فيقول: كونها علّة، فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علة؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه فيصير الكلام دوراً. وقال قوم: إنّه حجة واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحّة العلة أن يكون هو العلة، بل ينبغي أن يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد؛ لأنّه نظر ثان بعد ثبوت العلة.

وردّ الثاني بأن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها، وردّ الثالث بأنّه تمسك بالطرد في إثبات الطرد فإن ما فيه إخالة أو شَبَه لم يكن حجة لكونه قياساً لقباً وتسمية بل لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن، وليس ذلك موجوداً في الطرد فوجب أن يكون حجة. انتهى.

إلغاء الفارق: الثامن: إلغاء الفارق وهو: بيان أنّ الفرع لم يفارق الأصل إلّا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما . . .

ذكر القوادح في العلة: منها النقض: قال ابن الأنباري في جدله: وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة. وقال في أصله: الأكثرون على أنّ الطرد شرط في العلة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وإنما كان شرطاً؛ لأنّ العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية. وقال قوم: ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص؛ لأنّها دليل على الحكم يجعل جاعل فصارت بمنزلة الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة وعلى الأول قال في الجدل: مثال النقض أن يقول: إنما بنيت «حَذَامِ» و«قَطَامِ» و«رَقَاشِ» لاجتماع ثلاث علل وهي: التعريف والتأنيث والعدل؛ فيقول هذا ينتقض بـ«آذربيجان» فإن فيه ثلاث علل بل أكثر وليس بمبني. قال والجواب عن النقض: أن نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقص أو ندفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ، فالمنع مثل أن يقول: إنما جاز النصب في نحو: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ» حملاً على الموضع؛ لأنّه وصف لمنادى مفرد مضموم، فيقال هذا ينتقض بقولهم: «يَا أَيُّها الرَّجُلُ»؛ فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب، ويمنع على مذهب من يرى جوازه؛ والدفع باللفظ مثل أن يقول في حدّ المبتدأ: كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً، فيقال: هذا ينتقض بقولهم: «إِذَا زَيْدٌ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ» فزيدٌ قد تعرَّى من العوامل اللفظية ومع هذا فليس بمبتدأ، فنقول: قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض؛ لأني قلت لفظاً أو تقديراً وهو إن تعرّى لفظاً لم يتعرَّ تقديراً فإن التقدير: «إذا جاءَنِي زَيْدٌ»، والدفع بمعنى في اللفظ، مثل أن يقول: إنما ارتفع بـ«كتب» في نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَتَبَ» فإنه فعل قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع، فنقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل

معرباً وهو الفعل المضارع، نحو: «يَكْتُبُ»، و«كَتَبَ» فعل ماضٍ والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب، فلما لم يستحقّ شيئاً من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنّا قلنا: هذا النوع المستحقّ للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب، فلما لم يستحقّ شيئاً من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنّا قلنا: هذا النوع المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب، أما على من يرى تخصيص العلة فإن النقض غير مقبول.

ومنها: **تخلف العكس**، بناء على أنّ العكس شرط في العلة، وهو رأي الأكثرين، وهو انتفاء الحكم عند عدم العلة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً؛ وقال قوم: إنه ليس بشرط؛ لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه، مثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ أَمَامَكَ»: إنّه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدّر بل حذف الفعل واكْتُفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

ومنها عدم التأثير، وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، قال ابن الأنباري: الأكثر على أنّه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلة، وذلك مثل أن تدلّ على ترك صرف حبلى فتقول: إنّما امتنع من الصرف؛ لأنّ في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذِكْرُ المقصورة حشوٌ؛ لأنّه لا أثر له في العلّة؛ لأنّ ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة، بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أنّ الممدودة سبب مانع أيضاً؟ فوجب عدم الجواز؛ لأنّه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً، وإذا لم يكن دليلاً لم يَجُزْ إلحاقه بالعلة؛ وقال قوم إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً؛ لأنّ الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين: **أحدهما** أن يكون لها تأثير، **والثاني** أنَّ فيها احترازاً، فكما لا يكون ما لَهُ تأثير حشواً فكذلك لا يكون ما فيه احترازٌ حشواً. وقال ابن جنّي في «الخصائص»: قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كقولهم: همز «أَوَائِل» أصله «أَوَاوِل» فلما اكتنف الألف واوان، وقربت الثانية منها من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهاً على غيره وقربت الثانية منها من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهاً على غيره من المغيرات في معناه، وليس هناك ياء قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثَقُلَ ذلك فأبدلت الواو همزة فصار «أَوَائِل»؛ فهذه علة مركبة من خمسة أوصاف يحتاج إليها إلّا الخامس، فقولك ولم يؤثر إلى آخره احتراز من نحو قوله (من الرجز):

* تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِهَا عَوَاوِلا[1] *

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٨٢ (عول)؛ وتاج العروس (عول).

وقولك وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله: (مشطور الرجز):

* وَكَحَّل العينينِ بِالعواوِرِ[١] *

لأن أصله عواوير، وقولك وكانت الكلمة جمعاً غير محتاج إليه؛ لأنك لو لم تذكره لم يُخلَّ ذلك بالعلة، ألا ترى أنّك لو بنيت من قلت وبعت واحداً على «فَواعِل» أو «أَفَاعِل» لهمزت كما تهمز في الجمع، لكنه ذكر تأنساً من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو: «حِقِّي» و«دِلِّي»[٢] فذكر هنا تأكيداً لا وجوباً، قال ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع طلحة من نحو: «جَاءَني طَلْحَةُ»: إنه لإسناد الفعل إليه؛ ولأنّه مؤنث أو عَلَم فَذِكْرُ التأنيث والعلمية لَغْوٌ لا فائدة له[٣]. انتهى.

ومنها القول بالموجب، قال ابن الأنباري في جدله: وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجباً للعلة مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، نحو: «راكِباً جَاءَ زَيْدٌ»، فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال، فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً، والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب بأن يقول عنيت ما وقع الخلاف فيه وعزمته بالألف واللام فتناوله وانصرف إليه، وله أن يقول: هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة جميعاً فلا يكون قولاً بموجبها.

ومنها فساد الاعتبار؛ قال ابن الأنباري: وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب، كأن يقول البصري: الدليل على أنّ ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة أنّ الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياساً على مد المقصور، فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنّه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة، والجواب الطعن في النقل المذكور إمّا في إسناده وذلك من وجهين: أحدهما أن يطالبه بإثباته، وجوابه أن يسنده ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة، والثاني القدح في راويه، وجوابه أن يبدي له طريقاً آخر، وإما في متنه وذلك من خمسة أوجه:

١ ـ أحدها التأويل بأن يقول الكوفي: الدليل على ترك صرف المنصرف قوله (من الهزج):

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـ
ـرُ ذو الطُّولِ وَذو العَرْضِ[٤]

---

(١) الرجز للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦؛ وليس في ديوانه؛ ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩.

(٢) حِقِيّ: جمع حِقْو، وهو الخصر. ودِلِيّ: جمع دلو.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٩٤.

(٤) البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٤٨؛ وشرح المفصل ١/ ٦٨.

فيقول له البصري: إنّما لم يصرف، لأنّه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

٢ ـ والثاني المعارضة بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول، كأن يقول الكوفي: الدليل على أنّ إعمال الأول في باب التنازع أوْلى قول الشاعر (من الوافر):

* وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورَا[1] *

فيقول له البصري: هذا معارض بقول الآخر (من الطويل):

ولَكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي
بنو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[2]

٣ ـ والثالث اختلاف الرواية، كأن يقول الكوفي: الدليل على جواز مد المقصور قوله (من الوافر):

سَيُغْنِينِي الَّذي أَغْنَاكَ عَنِّي
فَلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ[3]

فيقول البصري: الرواية «غَنَاءُ» بفتح الغين وهو ممدود.

٤ ـ الرابع: منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس، كأن يقول البصري: الدليل على أنّ المصدر أصل للفعل أنّه يسمى مصدراً، والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل فلو لم يصدر عنه الفعل لما سُمِّيَ مصدراً، فيقول الكافي: هذا حجة لنا في أنّ الفعل أصل للمصدر، فإنّه إنما يسمى مصدراً؛ لأنّه «مصدور عن» كما يقال: «مركب فاره»، و«مشرب عذب»، أي: مركوب ومشروب[4].

ومنها فساد الوضع؛ قال ابن الأنباري: وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنّهما أصلا الألوان، يقول له البصري: قد علقت على العلة ضد المقتضى؛ لأنّ التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع؛ فإذا لم يَجُزْ مما كان فرعاً لملازمته المحل فَلأَنْ لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أَوْلَى، والجواب أنْ يبين عدم الضدّية أو يسلمَ له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر.

ومنها المنع للعلة؛ قال ابن الأنباري: وقد يكون في الأصل والفرع، فالأول: كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو فاعل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، فيقول له الكوفي: لا نسلم أنّ الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ، والثاني يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبنيّ؛ لأن «دَرَاكِ» و«تَرَاكِ» ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنّه مبنيّ، وإلّا لما بني ما قام مقامه، فيقول له الكوفي: لا نسلم أنّ نحو: «دَرَاكِ» إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمّنه لام الأمر،

(١) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٠؛ وشرح المفصل ١/ ٧٨.
(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٩٧؛ والدرر ٦/ ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٥٨.
(٤) لم يذكر الوجه الخامس.

والجواب عن منع العلة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

ومنها المطالبة بتصحيح العلة؛ قال ابن الأنباري: والجواب أن يدل على ذلك بشيئين: التأثير وشهادة الأصول، فالأوّل وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، كأن يقول: إنما بنيت «قَبْلُ» و«بَعْدُ» على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنّه إذ لم يقتطع عن الإضافة يعرب فإذا اقتطع عنها بني فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب، والثاني كأن يقول: إنما بُنِيَتْ «كَيْفَ» و«أَيْنَ» و«مَتَى» لتضمنها معنى الحرف، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إنّ الأصول تشهد وتدل على أنّ كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًّا.

ومنها المعارضة قال ابن الأنباري: وهو أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة والأكثرون على قبولها؛ لأنّها دفعت العلة؛ وقيل لا تقبل؛ لأنها تَصَدٍّ لنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسؤول لا السائل، مثالها أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمال الأول أَوْلى؛ لأنه سابق وهو صالح للعمل، فكان إعماله أقوى لقوّة الابتداء والعناية به، فيقول البصري: هذا مُعَارَضٌ بأن الثاني أقرب إلى الاسم وليس في إعماله نقص معنى فكان إعماله أَوْلى»[١].

وقلت في كتابي «الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي»[٢]: «للباحث أمام الظاهرة اللغوية منهجان:

أ ـ منهج الواصف المقرِّر الذي لا يعلِّل الأمور، ولا يتقصَّى أسبابها، بل يقف موقف الباحث في تشريح الجسم الإنسانيّ، وهذا المنهج لا يقول: يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الموضع، أو يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الحجم، أو الوزن، أو الصورة، بل يشرح شرحاً وصفيًّا موضوعيًّا ما يقع تحت نظره.

ب ـ منهج التعليل الذي لا يكتفي بوصف الظواهر اللغويّة، بل يغوص في أسبابها وعللها ليستخرج تفسيراً لغويًّا أو منطقيًّا يكمن خلف هذه الظواهر، ويكون سبب وجودها. فأمام جملة «جاء الرجل» مثلاً يتّفق المنهجان على أنّ «جاء» فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وأنّ «الرجل» فاعل «جاء» مرفوع بالضمّة، لكنّهما يختلفان في الإجابة عن السؤالين: لماذا بُني الفعل؟ ولماذا رُفع الفاعل؟ فبينما يقول المنهج الوصفيّ: لا تعليل لبناء الفعل ولرفع الفاعل سوى نطق العرب، يذهب المنهج التعليليّ إلى تعليل البناء في الفعل والرفع في الفاعل، فيقول: إنّ الأسماء أقوى الكلمات وأرفعها قوّةً ومرتبةً لذلك أُعربت، أمّا الأفعال فأحداث تصدر عن الذوات فهي تأتي في مرحلة ثانية من القوّة والرفعة، لذلك بُنيت. وعن علّة رفع الفعل يقول: إنّ الفاعل رُفع كي يخالف المفعول به، أي: للتفرقة بينه وبين المفعول به، هذا منصوب لذلك يجب أن يكون الفاعل مرفوعاً. وإذا سأل سائل:

---

(١) الاقتراح في أصول النحو. ص ٨١ ـ ١٠٨ (طبعة جروس).

(٢) صدر في بيروت عن دار الجيل، سنة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م.

لماذا لم يكن العكس، فننصب الفاعل ونرفع المفعول به؟ يجيب أصحاب هذا المنهج: إنّ الفاعل في الكلام أقلّ من المفعول به، وإنّ الضمّة حركة ثقيلة، لذلك أعطوا الحركة الثقيلة، أي: الضمّة، للفاعل، والحركة الخفيفة، أي: الفتحة، للمفعول به، لأنّه أكثر دوراناً على اللسان، فتكون النتيجة شيوع الفتح في الكلام لا الضمّ[١]، وهذا أسهل و«أشهى»[٢].

وإذا كان من طبيعة العقل البشريّ السؤال عن طبيعة الأشياء وأسبابها، وأن يتتبّع الجزئيّات لجمع ما تشابه منها، ثمّ إطلاق حكم عام، فإنّ التعليل اللغويّ عامّة، والنحويّ بصورة خاصّة، يمكن أن يكون لغويًا أو نحويًا صِرفاً، أي: يعيد العلّة أو السبب إلى اللغة نفسها، كالتعليل بخفّة النطق، ومخارج الحروف ونحو ذلك، لا إلى أسباب خارجة عن اللغة تكون من صميم الفلسفة اليونانيّة، والمنطق الأرسطيّ، والفقه الإسلاميّ. أقول ذلك؛ لأنّ معظم النحاة العرب كانوا فقهاء مناطقة، أو على الأقلّ مزجوا النحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ والفقه الإسلاميّ. وهم ألّفوا كتبهم في زمن كان العرب فيه مفتتنين بالمنطق الأرسطي، حتى اعتبروه سمة الثقافة، فراحوا يطبّقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو[٣].

تاريخ القول بالعلّة النحويّة ومواقف العلماء منها: إنّ الدارس لنشأة النحو العربيّ يجد أنّ بداءة الدراسة عند نحاتنا القدماء كانت محاولة جِدّية لإنشاء منهج وصفيّ لدراسة اللغة يقوم على جمعها وروايتها، ثمّ ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، للخروج، بعد ذلك، بنتائج لها طبعة الوصف اللغويّ السليم.

ويعضد ما نذهب إليه ما يلي:

١ ـ أنّ طبيعة الدراسة النحويّة تقتضي، في البدء، المنهج الوصفي، وذلك بجمع اللغة، ثمّ استقراء القواعد منها.

٢ ـ أنّ النحاة حدّدوا البيئة التي يصحّ أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين أنّ لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثّل اللغة العربيّة تمثيلاً صحيحاً لتعرّضها لمؤثّرات أجنبيّة[٤].

٣ ـ أنّ النحاة درسوا اللغة باعتبارها لغة

---

(١) إذا سلّمنا بمنطق هذا المنهج، نسأل: لماذا أعطى العرب الضمّة، وهي حركة ثقيلة، الفاعلَ الثقيل على اللسان لقلة تواتره في الكلام بالنسبة إلى المفعول به؟ أي: لماذا أعطوا الثقيل للثقيل فزادوا من ثقله، ولماذا أعطوا الحركة الخفيفة، وهي الفتحة، للخفيف، أي: للمفعول به نظراً إلى كثرة دورانه على اللّسان، بالنسبة إلى الفاعل؟ أما كان من الأنسب إعطاء الثقيل للخفيف، والخفيف للثقيل لإحداث التوازن..

(٢) انظر: محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (مطبعة الرسالة، القاهرة، لاط، لات). ص ١٦٢؛ وأنيس فريحة، نظريّات في اللغة (دار الكتاب اللبناني. بيروت، ط ١، ١٩٧٣). ص ١٣٤، ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٣) لتوضيح أثر المنطق الأرسطيّ في النحو العربي راجع علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحويّ (دار الثقافة: بيروت، لاط، لات). ص ١٠٧ ـ ١٤٢؛ وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث (دار النهضة العربيّة، بيروت، لاط، ١٩٧٩ م). ص ٦٤ ـ ١٠٧.

(٤) انظر: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» في كتاب ابن جنّي: الخصائص ٢/ ٥.

«منطوقة» لا لغة «مكتوبة»[١].

٤ ـ أنّ الصفة الغالبة على المصنّفات النحويّة المبكّرة، وخاصة كتاب سيبويه، كانت تقريريّة في الغالب، وكلمة الكسائي مشهورة حين سُئل في مجلس يونس بن حبيب عن قولهم: «لأضربنَّ أيَّهم يقوم» لِمَ يقال: «لأضربنَّ أيَّهم»؟ فقال: «أي: هكذا خُلِقَت»[٢] و«هكذا خُلقَت» هي جوهر المنهج الوصفيّ.

٥ ـ أنّ التعليل النحويّ، وإنْ كان قد بدأ القول به منذ نشأة النحو العربي نفسه، فإنّه كان في المصنّفات النحويّة المبكّرة، وخاصة كتاب سيبويه، خفيفاً «أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيّل والجدل»[٣]، بعيداً عن روح الفلسفة، ومهتمًّا بقياس الشبيه على شبيهه، وحَمْل النظير على نظيره، ومعتمداً الذوق في طلب الخفّة والفرار من الثقل. يقول سيبويه، مثلاً، في تعليلِ نصب جمع المؤنّث السالم بالكسرة عوضاً من الفتحة: «جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنصب مكسورة؛ لأنّهم جعلوا التاء، التي هي حرف الإعراب، كالواو والياء. والتنوين بمنزلة النون؛ لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها»[٤]. ويعلّل منع صرف العلم الأعجميّ بعدم تمكّنه من لغة العرب، أي: باستثقاله، كما أنّه علّل صرف «نوح» و«هود» و«لوط» بخفّتها. ويعلّل المبرد عدم صرف «فَعْلان» الذي له «فَعْلى» بأنّ «النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: «حَمْراء»، و«صَفْراء». والدليل على ذلك أنّ الوزن واحد في السكون، والحركة، وعدد الحروف، والزيادة»[٥].

وإنْ كان المنهج النحوي ابتدأ عند النحاة العرب وصفيًّا تقريريًّا على العموم فإنّه لم يبق كذلك، إذ سرعان ما افتتن النحاة بالمنطق الأرسطيّ، حتى صار عندهم أمارة الثقافة، وعنوان المعرفة، وأكثر ما كان افتتانهم بمقولة «العامل» و«العلّة». ولشدّة تعلّقهم بالمنهج التعليليّ أفرد النحاة للعلّة كتباً خاصة[٦].

وفي القرن الرابع الهجريّ وما بعده أصبحت

---

(١) كان اللغويون يذهبون إلى البادية ليأخذوا اللغة شفاهاً عن أصحابها (انظر: ابن جني: الخصائص ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى وغيره. دار الجيل ودار الفكر، بيروت، لاط، لات) ٢/ ٣٧٣.

(٣) مازن المبارك: النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها (دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٧٤). ص ٥٨.

(٤) سيبويه: الكتاب ١/ ١٨. وتوضيح كلامه أنّ التاء التي في آخر جمع المؤنث السالم هي الحرف الذي تكون عليه حركة الإعراب، فهي كالواو والياء في جمع المذكر السالم. فالرفع بالضمة عليها نظير الرفع بالواو في جمع المذكر السالم، والكسر فيها في حالتي النصب والجرّ مثل الياء التي في هذا الجمع للنصب والجرّ معاً.

(٥) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٣٥.

(٦) ككتاب «العلل في النحو» لمحمد بن المستنير المعروف بقطرب والمتوفى سنة ٢٠٦ هـ؛ و«كتاب علل النحو» لبكر بن محمد المازني المتوفى سنة ٢٣٠ أو ٢٤٨ هـ.

العلّة النحويّة موضوعاً قيّماً يُكتب فيه[١]، ويُتّخذ وسيلة للامتحان والاختبار. وكانت العلّة النحويّة، في تصوّر النحاة وإنتاجهم معاً، تَتّسم بالضرورة. «فوجود العلّة خلف الظواهر اللغويّة ووراء القواعد النحويّة أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحويّ ليست بَلْورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدّد أبعادها، وإنّما هدفه الأساسيّ هو اكتشاف العلّة المؤثّرة في الظواهر، ثمّ بناء القواعد عليها. فالعلّة، إذن، سابقة في الوجود على كلّ ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعاً، وهي، لذلك، الأساس الذي ينبغي أن يراعى في التقنين تقعيداً وتفسيراً معاً... ومعنى هذا أنّ القواعد النحويّة لا تصدر عن إلمام بالظواهر اللغويّة، ولا تهدف إلى الإحاطة بها، وإنما تنبني على ما يتصوّره النحاة من علّة أو علل تؤثّر في هذه الظواهر، وتقصد إلى الكشف عنها... وقد أسلم اتّصاف العلل بالضرورة والغائيّة إلى تناقض العلل والأحكام مع الواقع اللغويّ من ناحية، ثمّ إلى تناقض بين العلل والأحكام من ناحية أخرى. ذلك أنّ تحديد الغايات التي تهدف إليها الظواهر اللغويّة لم يكن يتمّ على أساس علميّ محدّد، وإنّما كان متروكاً للاجتهاد الفرديّ الذي يتأثّر بالمشاعر الخاصّة، ثمّ بالثقافة الذاتيّة، أي: بالتكوين النفسي والفكريّ معاً»[٢]. وهكذا أصبح جدل النحويّين يدور حول علّة الظواهر اللغويّة لا حول الظواهر نفسها، فتتعدّد الأسئلة والأجوبة، وتتنوّع السفسطة، وتُخلق الفروض والإشكالات، ويحتدم الجدل من دون طائل، حتى إنّنا لا نكاد نقف على رأي، ونحن نقرأ باباً من أبواب النحو، إلّا نجد أنّ هناك رأياً يناقضه من غير أن نكلّف أنفسنا مشقّة الجري وراء هذا النقيض. وما زاد الطين بلّة كون بعض النحاة مناطقة، أو فقهاء، فأضحى كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه[٣].

---

(١) من الكتب التي وضعت في القرن الرابع الهجري وتحمل لفظة «العلة» في عنوانها: كتاب «علل النحو» وكتاب «نقض علل النحو» للحسن بن عبد الله المعروف بلغدة أو لكذة الأصبهاني، وكان معاصراً لأبي إسحاق الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ، وكتاب «العلل في النحو» لهارون بن الحائك، وهو، أيضاً، من معاصري الزجّاج، وكتاب «المختار في علل النحو» لمحمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ، وكتاب «الإيضاح في علل النحو» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٢٣٧ هـ. وكتاب «النحو المجموع على العلل» لمحمد بن علي العسكريّ المعروف بمبرمان أستاذ السيرافي والفارسي والمتوفّى سنة ٣٤٥ هـ (انظر: مازن المبارك: النحو العربيّ العلّة النحويّة نشأتها وتطورها. ص ٩٤ ـ ٩٥).

(٢) علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي. ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(٣) لننظرْ مثلاً في العلل التي اعتلّ بها الزجّاجي، أو ذكرها لنَرَ أثر الفلسفة في النحو. قال في سؤال يوجّه إلى القائلين بأنّ المرتبة الأولى في التقدّم للاسم ثمّ الفعل ثمّ الحرف: يقال لهم: «قد أجمعتم على أنّ العامل قبل المعمول فيه كما أنّ الفاعل قبل فعله، وكما أنّ المحدِث سابق لحدثه، وأنتم جميعاً مقرّون أنّ الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقًّا، سابقة لها. وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم»، ثمّ قال في الجواب: «هذه مغالطة. ليس يشبه هذا الحدث والمحدِث، =

ونظراً إلى تضارب آراء النحاة في التعليل، وكثرة مذاهبهم في تعليل الظاهرة اللغويّة الواحدة، فقد ضُرب المثل بضعف حجّة النحويّ، قال الشاعر (من السريع):

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءُ مَقْدُودَةٌ
تُرْكِيَّةٌ تُنْمَى لِتُرْكِيِّ
تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ
أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ[1]

وربّما أصبح القول بالعلّة من أطرف ما يُتحدَّث عنه. فمن المعروف، مثلاً، أنّ النحاة جعلوا «هَل» تختصّ، في أصل استعمالها، بالدخول على الأفعال، نحو: «هل نَجَحَ زَيد»؟ لكنّها تخرج عن هذا الأصل، فتدخل على مبتدأ خبره اسم، نحو: «هل زيد شاعر»؟ ولكنّها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل، فلا يقال، بحسب النحاة، «هل زيد نجح»؟ إلّا بتقدير فعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، والتقدير: «هل نجح زيد»؟ وأراد بعضهم أن يذكر علّة ذلك، فقال: «لأنّ «هل» إذا لم ترَ الفعل في حيّزها تسلّت عنه ذاهلةً، وإنْ رأته في حيّزها حنّت عليه لسابق الألفة، فلم ترضَ حينئذٍ إلّا بمعانقته»[2].

وفي تعليل كثرة صيغ ضمائر الإشارة للمفردة المؤنّثة[3]، بالنسبة إلى المفرد المذكَّر[4]، قال بعضهم: إنّ أفراد المؤنَّث أكثر من أفراد المذكّر، فناسب أن يدلّ على الأكثر بالألفاظ الكثيرة، وإنّ الدليل على ذلك

ولا العلّة والمعلول، وذلك أنّا نقول: إنّ الفاعل في جسم فعلاً ما، من حركة وغيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب، لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به. وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنًّا من الضارب. ونقول أيضاً: إنّ النجار سابق للباب الذي نجره، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي منه نجر الباب. ومثل هذا واضح بيّن، فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجساماً، فنقول: إنّ الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها. وهذا بيّن واضح» (الزجاجي: الإيضاح في علل النحو. ص ٨٣ ـ ٨٤). ويُروى أنّ أحدهم سمع جدل النحاة، فلم يفهم شيئاً، فخرج من مجلسهم قائلاً: «إنّهم يتكلّمون على كلامنا بكلام ليس من كلامنا». (محمد القصّار: «مدخل جديد إلى تعليم القواعد العربيّة» (جريدة النهار، العدد ١٣٤٢٤، بيروت، ٢١/١/١٩٧٨). ص ١١.

(١) ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة (تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، ط ٢، لا ت. ص ٧٢)؛ ومازن المبارك. النحو العربي العلّة النحويّة ص ١٢٥. ويروى: «كأنّه حجّة نحويّ».

(٢) مازن المبارك: النحو العربي العلّة النحويّة. ص١٢٥، الهامش، فانظرْ إلى «هل» وهي «تتسلّى»، و«تَذْهل»، و«تحنّ»، و«تعانق»، وقال أحد الشعراء الظرفاء مشيراً إلى قول بعض النحاة في «هَل» (من البسيط):

مَلِيحَةٌ عَشِقَتْ ظَبْياً حَوَى حَوراً — فَمُذْ رَأَتْهُ سَعَتْ فَوْراً لِخِدْمَتِهِ
كَـ «هَلْ» إذَا مَا رَأَتْ فِعْلاً بِحَيِّزِهَا — حَنَّتْ إلَيْهِ وَلَمْ تَرْضَ بِفُرْقَتِهِ

(مازن المبارك: المرجع نفسه. ص ١٢٦، الهامش).

(٣) هذه الصيغ هي: ذِهْ، وذِي، وذِهِي، وذِهِ، وذاتُ، وتا، وتِي، وتِهي، وتِهْ، وتِهِ.

(٤) هذه الصيغ هي: ذا، وذاءِ، وذائِهِ، وذاؤُهْ.

الحديث النبويّ القائل: «إنّ لكلّ مؤمن في الجنة مؤمنتين، وإنّ أكثر أهل النار من النساء»[١].

والحق أنّ بعض النحاة رفض فلسفة العلّة فلم يأخذ إلّا بالعلل الأوائل[٢] التي رآها ضروريّة للتعليم. يقول ابن حزم الأندلسيّ: إنّ علل النحو «كلّها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء ألبتّة، وإنما الحقّ من ذلك أنّ هذا سُمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها. وما عدا هذا ـ مع أنّه تحكُّم فاسد متناقض ـ فهو أيضاً كذب؛ لأنّ قولهم: كان الأصل كذا، فاستُثقل، فنُقل إلى كذا، شيء يعلم كلّ ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قطّ، ولا كانت العرب عليه مدّة ثمّ انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك»[٣]. ويقول ابن سنان الخفاجي: إنّ النحاة يجب اتّباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه «فأمّا طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سُلّط على ما يعلّل به النحويّون، لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: «هكذا قالت العرب» من غير زيادة على ذلك، وربّما اعتذر المعتذر لهم بأنّ عللهم، إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرّب بها المتعلّم، ويقوى بتأمّلها المبتدىء، فأمّا أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصّل»[٤].

أمّا ابن جنّي، فعلى الرغم من تخصيصه قسطاً وافراً من كتابه «الخصائص» للدفاع عن العلّة النحويّة، فقد قسّم العلل إلى قسمين: «أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله، إلّا أنّه على تجشّم واستكراه»[٥]. كذلك أنكر ابن جنّي علّة العلّة، أو العلل الثواني وما بعدها، واعتبرها شرحاً وتتميماً للعلّة الأولى. وهو يرى أنّ وجود علّة للعلّة يقتضي وجود العلل الثوالث وما بعدها[٦]. وهذا التكلّف يؤدّي إلى تصاعد عِلليّ وهجنة في القول[٧]. كذلك قسّم

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح (دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، لا ط، لا ت) ١/١٢٦. والسبب الحقيقيّ يعود إلى الإبدال الصوتيّ الذي جاء فيها من أجل التأنيث، وإلى أنّ الهاء في الصِّيَغ المنتهية بها كانت تتغيّر بحسب الوصل (من كَسْر مختَلَس أو مشبَع) أو الوقف.

(٢) العلّة الأولى هي أن تعلّل رفع «المعلّم» في قولك: «جاء المعلّم» بكونه فاعلاً.

(٣) عن سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي (دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٩ م). ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة (مكتبة الخانجي، القاهرة، لا ط، لا ت). ص ٣١.

(٥) ابن جني: الخصائص ١/ ٨٨.

(٦) العلّة الأولى هي أن تعلّل رفع كلمة «التلميذ»، مثلاً، في قولك: «نجح التلميذ» بكونها فاعلاً. أمّا العلّة الثانية فهي تعليل رفع الفاعل بالرغبة في التفريق بينه وبين المفعول به. وأمّا العلّة الثالثة فهي تعليل عدم نصب الفاعل لكون الضمّة ثقيلة في النطق، ولكون الفاعل أقلّ تواتراً من المفعول به، فأعطيت الضمّة، وهي أثقل من الفتحة، إلى الفاعل، لأنّه أقلّ تواتراً من المفعول به.

(٧) ابن جني: الخصائص ١/ ١٧٣.

الزجّاجي العلل النحويّة إلى تعليميّة، وهي ضروريّة لتعليم النحو، وقياسيّة، وهي ضروريّة لنماء اللغة، وجدليّة نظريّة ليس للغة منها نفع، إذ إنّها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر. وكذلك دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء القول بالعلل الثواني والثوالث.

لكن النحاة الذين رفضوا القول بالعلّة، بقوا قلّة ضئيلة؛ لأنّ علماء العرب عموماً، والنحاة منهم بشكل خاص، كانوا مفتتنين بالفلسفة والمنطق اليونانيين، فمزجوا أبحاثهم اللغويّة بهما، فكثر القول بالعلّة، وتعدّدت المذاهب فيها، وأُفردت الكتب لها كما أسلفنا القول»[1].

* * *

للتوسّع انظر:

- الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزجاجي. تحقيق مازن المبارك. بيروت، دار النفائس، ط ١، ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤م.
- عِلل النحو. محمد بن عبد الله الوراق. تحقيق محمد محمود نصار. بيروت، دار الكتب العلمية.
- النحو العربي العلة النحوية. مازن المبارك. دمشق، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧١م.

علّة الاختصار

من العلل المطَّرِدة، كما في الترخيم، و«لم يكُ».

علّة الاسْتِثْقال

من العلل المطّرِدة. كاستثقال الواو في «يعد» لوقوعها بين الياء والكسرة.

علّة الاستغْناء

من العِلل المطرِدة، كالاستغناء بـ «ترك» عن «ودَعَ».

عِلّة الإشعار

من العِلل المطَّرِدة، كجمع «موسى» على «موسَون»، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنَّ المحذوف ألف.

عِلّة الأصل

من العِلل المُطَّرِدة، كـ «اسْتَحْوَذَ»، و«يُؤَكرم» من «حوذ» و«أكرم»، وكصرف ما لا ينصرف؛ لأنَّ الأصل الصرف.

عِلّة الأوْلى

من العِلل المُطّرِدة، كالقول: إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

العِلّة البسيطة

هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال أو بالجوار، أو بالمشابهة. وتقابلها العلّة المركّبة.

انظر: العلة المركّبة.

علّة التحليل

قال ابن مكتوم: وأمّا علّة التحليل، فقد

---

(١) الممنوع من الصرف ص ٢٩ ـ ٣٨.

اعتاص عليّ شرحها، وفكرتُ فيها أياماً، فلم يظهر لي فيه شيء. وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ: قد رأيتها مذكورة في كتب المحقِّقين كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسميّة «كيف» بنفي حرفيّتها؛ لأنّها مع الاسم كلام، ونفي فعليّتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلّلَ عَقْد شبه خلاف المدَّعي.

عِلَّة التخفيف

من العِلل المطَّرِدة، كالإدغام في «رَدَّ».

عِلَّة التَّشْبيه

من العِلل المُطَّرِدة، كإعراب الفعل المضارع لمُشابهته الاسم، وبناء بعض الأفعال لمشابهتها الحروف.

عِلّة التّضادّ

من العِلل المُطَّرِدة، مثل قول النحاة في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدَّمت وأُكِّدت بالمصدر أو بضميره: لم تُلْغَ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضادّ.

العلّة التعليميّة

هي التي يُتَوصَّل بها إلى تعليم كلام العرب، كقولنا في تعليل نصب «زيد» في «إنّ زيداً قائم»: لأنّ «إنّ» تنصب المبتدأ وترفع الخبر، لأنّا كذلك عُلِّمْناه ونُعَلِّمُه.

عِلّة التّعويض

من العِلل المُطَّرِدة، مثل تعويض الميم في «اللهمّ» من حرف النِّداء.

عِلّة التَّغْليب

من العِلل المُطَّرِدة، مثل: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، حيث غُلِّب المذكَّر على المؤنَّث.

عِلَّة التوكيد

ومن العِلل المُطَّرِدة، كإدخال نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

العلّة الجَدَلِيّة النَّظريّة

هي ما يُعْتَلّ بها بعد العِلّة التعليميّة أو القياسيّة، كالاعتلال جواباً عن السؤال: من أيّ جهة شابهت «إنّ وأخواتها» الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شُبِّهَتْ؟

عِلّة الجواز

من العِلَل المُطَّرِدة، كعِلّة جواز الإمالة فيما أُميل لا لوجوبها.

عِلّة الحَمْل على المعنى

من العِلَل المُطَّرِدة، كتذكير فعل الموعظة، وهي مؤنّثة، حَمْلاً لها على المعنى، وهو الوَعْظ، في الآية: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

عِلّة دلالة الحال

من العِلل المُطَّرِدة، كقول المسْتَهِلّ: «الهلال»، أي: هذا الهلال، فحذف «هذا» لدلالة الحال عليه.

عِلّة السَّماع

من العلل المُطَّرِدة، نحو: «امرأةٌ ثَدْياءُ»،

ولا يقال: «رجل أَنْدَى»، وليس لذلك علّة سوى السَّماع.

عِلّة العِلّة

هي الجواب الثاني الذي يُعْتَلّ به في أحكام الإعراب والبِناء للقياس على كلام العرب، فتقول في جواب: لِمَ ارتفَعَ زيد في «نجحَ زيدٌ»: لأنّه فاعِل (عِلّة تعليمية)، وتقول في جواب: لِمَ رُفِعَ الفاعِل ولم يُنصَب؟ لتفريقه عن المفعول به، هذا منصوب، فيجب أن يكون الفاعل مرفوعاً. ثم تُسأل: لِمَ لم يكنِ العكس: أي: لِمَ لم يُنصب الفاعل ويُرفَع المفعول به، فتجيب: المفعول أكثر دوراناً على الألسنة من الفاعل، فأعطوه حركة الفتح، وهي أخفّ من حركة الضمّ، ليكون الكلام أخَفّ وأشهر. والتعليل الأخير يسمّى علّة علة العلّة.

عِلّة عِلّة العلّة

انظر: علّة العِلّة.

العِلّة غير الجارية

هي العِلّة القاصرة.

انظر: العِلّة القاصرة.

العِلّة غير المُتَعَدِّية

هي العِلّة القاصرة.

انظر: العِلّة القاصرة.

عِلّة الفَرْق

من العِلل المُطّرِدة، كَعِلّة رفع الفاعل ونصب المفعول به (للتفريق بينهما)، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنّى (للتفريق بينهما).

العِلّة القاصرة

هي التي يقتصر التعليل بها على موضع مُعَيَّن دون غيره، نحو قول العرب في أمثالهم: «عَسى الغُوَيْرُ[1] أَبْؤُساً»، حيث أُجريت «عسى» مجرى «صار»، فرفعت الاسم ونصبت الخبر، ولا يجوز أن تُجرى مجرى «صار» في غير هذا الموضع.

وتُسَمّى هذه العلّة أيضاً «غير المتعدِّية»، و«غير الجارية»، و«الواقفة». وقد أنكرها بعضُ النحاة، واعتبرها غير ذات فائدة.

عِلّة القُرْب

هي علّة المُجاورة.

انظر: عِلّة المجاورة.

عِلّة المُجاورة

من العلل المُطّرِدة، كالجرّ بالمجاورة في قول العرب: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، وكضمّ لام «لله» في «الحمدُ لُله» لمجاورتها الدال، وذلك في بعض القراءات.

العِلّة المُجَوِّزة

هي التي تُبنى على سبب يُجَوِّز الحكم ولا يُوجِبه، كعلّة قلب واو «وُقِّتَتْ» همزة، وهي كونها انضمّت ضمًّا لازماً، فإنّها، مع ذلك، يجوز إبقاؤها واواً، فعِلَّتُها مجَوِّزة لا مُوجبة.

وتقابلها العلة الموجبة.

---

(١) الغُوَيْر: تصغير «غار». الأبْؤس: جمع بُؤس، وهو الشِّدّة. والمثل قالته الزبّاء عندما بات عدوّها بالغوير. ومعناه: لعلّ الشّرّ يأتيكم من قِبَل الغار. يضرب للرجل يُخبِر الشّرّ فيُتّهم به.

انظر: العلّة الموجبة.

العِلّة المُرَكَّبة

هي التي يكون التعليل بها من عدّة أوجه، كتعليل قلب الواو ياء في «ميزان» بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلّة ليس مجرّد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين. وهذا كثير جدًّا.

عِلّة المُشاكلة

من العلل المُطَّرِدة، كتنوين «سلاسِلاً» في قراءة من قرأ: ﴿سَلَٰسِلاً وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤] مشاكلة لتنوين «أغلالاً».

عِلّة المعادلة

من العلل المُطرِدة، كجرّ ما لا ينصرف بالفتح حَمْلاً على النَّصب، ثم المعادلة بينهما بحَمْل النصب على الجرّ في جمع المؤنّث السالم الذي ينصب بالكسرة عوضاً من الفتحة.

العِلّة الموجبة

هي التي تبنى على سبب يُوجب الحكم، ولا يُجوِّزه، كَنَصْب الفضلة، ورفْع العمدة، وجرّ المضاف إليه. وأكثر العِلل مبناها على الإيجاب. وتقابلها العلة المجوِّزة.

انظر: العلة المُجَوِّزة.

العلة النظريّة

انظر: العلّة الجَدَليّة النظرية.

عِلّة النَّظير

من العِلل المُطّرِدة، ككسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزْم حَمْلاً على الجرّ، إذْ هو نظيره.

عِلّة النَّقيض

من العِلل المُطّرِدة، كنصب النكرة بـ «لا» حَمْلاً على نقيضها «إنَّ».

العِلّة الواقفة

هي العلّة القاصرة.

انظر: العلة القاصرة.

عِلّة الوُجوب

من العِلل المُطَّرِدة، كتعليل رفع الفاعل، ونصب المفعول به.

عَلِقَ

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى: ابتدأ، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، بشرط أن يكون خبره جملة فعليّة، فعلها مضارع غير مقترن بـ «أن»، نحو: «علق الطلابُ يدرسون» («علق»: فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «الطلابُ»: اسم «علق» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «يدرسون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل، وجملة «يدرسون» في محل رفع خبر «علق»)، ولا تعمل «علق» إلّا في حالة المضيّ.

٢ ـ فعلاً تامًّا، إذا لم تكن بمعنى: ابتدأ، نحو: «علقَتْ بي متاعبُ عِدَّة» («علقتْ»: فعل ماض مبنيّ على الفتح الظاهر. والتاء حرف للتأنيث مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «بي»: الباء حرف جرّ مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب متعلِّق بالفعل

«علقت». والياء ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بحرف الجر. «متاعب»: فاعل «علقت» مرفوع بالضمَّة الظاهرة. «عدّة»: نعت «متاعب» مرفوع بالضمَّة الظاهرة).

أبو عَلْقمة النحويّ النّميريّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

أبو علقمة النحويّ النّمَيْري. قال ياقوت: أراه من أهل واسط. كان عالماً باللغة والعربيّة، قديم العهد، يتقعّر في كلامه، ويعتمد الحوشيّ من الكلام والغريب. له مع العلماء والفضلاء محادثات ظهر فيها التقعُّر والغريب، فمن ذلك أنّه دخل على أعْيَن الطبيب يوماً، فقال له: أمتع الله لك إني أكلت من لحوم هذه الجوازل (الحمام)، فطسأْتُ (أتخمت) طسْأةً، فأصابني وجع بين الوابلة (طرف الفخذ) إلى دأية (فقر الكاهل والظهر) العنق، فلم يزل يَنْمَى حتى خالط الخِلْب (لحيمة تصل بين الأضلاع)، وأَلِمَتْ له الشّراسيف (غضاريف الضلع). فهل عندك دواء؟ فقال الطبيب: خذ خَرْقفاً وسَلْقفاً وشرقفاً، فَزَهْزِقْه، ورَقْرِقْه، واغسله بماء رَوْث، واشربْه بماء الماء. فقال أبو علقمة: أعِدْ وَيْحكَ عليّ. فإني لم أفهم عنك. قال أعيَن: لَعَنَ الله أقلّنا إفهاماً لصاحبه، ويحك! وهل فهمت عنك شيئاً مما قلت؟ وركب مرّة أبو علقمة بغلاً فوقف على أبي عبد الرحمن القرشي فقال: يا أبا علقمة إنّ لِبَغْلِكَ هذا منظراً، فهل مَعَ حسنِ هذا المنظر من خير؟ قال: سبحان الله! خرجتُ عليه مرّة من مصر فقفز بي قفزة إلى فلسطين، والثانية إلى الأردن، والثالثة إلى دمشق، فقال أبو عبد الرحمن: تقدّم إلى أهلك يدفنوه معك في قبرك، فلعلّه يقفز بك الصِّراط. ويروى أنّه القائل: ما لي أراكم تكأكأتم عليّ كما تتكأكؤون على ذي جِنّة، افرنقعوا عني. وقيل: يُنسب هذا الكلام لعيسى بن عمر الثقفي.

(بغية الوعاة ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٠٥ ـ ٢١٥).

العِلَل

انظر: العِلّة.

العِلَل الأوائل

هي العلل التعليميّة.

انظر: العلة التعليميّة.

عِلَل التّنْظير

هي العِلل التعليميّة.

انظر: العلة التعليميّة.

العِلَل الثّوالِث

هي العِلل الجدليّة.

انظر: العلّة الجدليّة.

العِلَل الثَّواني

هي العِلَل التي يُعْتَلّ بها لِعللٍ قبلها.

انظر: عِلّة العلّة.

العِلل الجَدَلِيّة

انظر: العِلّة الجَدَلِيّة.

العِلل الحِسِّيّة

هي العِلل التعليميّة.

انظر: العلّة التعليميّة.

العِلَل الحِكْمِيّة

هي، عند بعضهم، العِلل الثواني.
انظر: عِلّة العِلّة.

العِلَل الخَيَاليّة

هي العِلل الجَدَليّة.
انظر: العِلّة الجَدَليّة.

العِلَل الفَرَضِيّة

هي العِلل القياسيّة.
انظر: علّة العِلّة.

العِلَل القياسية

انظر: علّة العلّة.

العِلَل اللَّفْظيّة

هي عِلل منع الاسم من الصرف التي تعود إلى اللفظ. وليس إلى المعنى، وهي قسمان:
- عِلل تقوم كلّ منها مقام علّتين، فتكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف، وتضمّ هذه العلل علّتين، وهما: ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع.
- عِلل لا تقوم كلّ منها مقام علّتين، فلا بُدّ لها من علّة أخرى تجتمع معها لتمنع الاسم من الصرف، وتضمّ: التأنيث، والتركيب، والزيادة، والعُجْمة، والعَدْل، ووزْن الفعل، وألف الإلحاق.

انظر: الممنوع من الصرف.

العِلَل المُطَّرِدة

هي التي تَطَّرِد على كلام العرب، وسُمِّيت بذلك؛ لأنّها أكثر استعمالاً وتداولاً، ومنها:
- علّة الاختصار.
- علّة الاستثقال.
- علّة الاستغناء.
- علّة الإشعار.
- علّة الأَصْل.
- علّة الأَوْلى.
- علّة التَّحْليل.
- علّة التَّخْفيف.
- علّة التَّشْبيه.
- علّة التّضادّ.
- علّة التعويض.
- علّة التَّغليب.
- علّة التَّوْكيد.
- علّة الجَواز.
- علّة الحَمْل على المَعْنَى.
- علّة دَلالَة الحال.
- علَّة السَّماع.
- علّة الفَرْق.
- علّة القُرْب والمُجاوَرَة.
- علّة المُشَاكَلَة.
- علّة المُعادَلَة.
- علّة النَّظير.
- علّة النَّقيض.
- علّة الوُجوب.

انظر كلًّا في مادّته.

العِلَل المَعْنَوِيّة

من عِلل مَنْع الصرف، وهي تعود إلى المعنى وليس إلى اللفظ، وهي قسمان: العلميّة، والوصفيّة. ولا بُدّ أن تجتمع كلٌّ منهما مع علّة أخرى لمنع الاسم من الصرف.

انظر: العلميّة، والوصفيّة، والممنوع من الصرف.

عِلل مَنْع الصرف

هي الأسباب التي تمنع الاسم من التنوين، وهي قسمان: لفظيّة ومعنويّة.

انظر: العِلل اللّفظيّة، والعلل المعنويّة، والممنوع من الصرف.

عِلل النحو

عنوان عدّة كتب لبعض علمائنا المتقدِّمين في علل النحو، ومن هؤلاء:

ـ أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بـ«قطرب» (. . ./ . . . ـ ٢٠٦ هـ/ ٨٢١م).

ـ أبو عثمان بكر بن محمد المازني (. . ./ . . . ـ ٢٤٩ هـ/ ٨٦٣م).

ـ محمد بن أحمد البغدادي المعروف بـ«ابن كيسان» (. . ./ . . . ٢٩٩ هـ/ ٩١٢م).

ـ أبو الحسن محمد بن عبد الله النحوي، المعروف بـ«ابن الوراق» (. . ./ . . . ـ ٣٨١ هـ/ ٩٩١م).

وكتاب الأخير وصل إلينا بدون مقدّمة، وقد اعتمد في عرض مادّته على طريقة السؤال والجواب، واتّسم منهجه بما يلي:

١ ـ ذكْر السؤال، ثمّ إيراد الأجوبة عليه.

٢ ـ ذكر الوجوه المحتملة في المسألة النحوية الواحدة، وذكر أقوال العلماء فيها.

٣ ـ كثرة الإحالات عند عرض المسائل المتشابهة.

٤ ـ شرح بعض الألفاظ شرحاً لغويًّا.

٥ ـ الإشارة عند انتهائه من شرح الباب أو المسألة النحوية بقوله: «وقد أتينا على شرح الباب فاعرفه».

٦ ـ تقسيم الكتاب إلى أبواب، مع الحرص على أن تكون تراجم الأبواب واضحة في إيجاز.

٧ ـ ذكر التمرينات النظرية أحياناً والجمل التي لا يصحّ القول بها.

وقد جاءت مباحث الكتاب على النحو الآتي:

أقسام الكلام

دلالة الاسم.

دلالة الفعل.

دلالة الحرف.

حدّ الاسم.

حدّ الفعل.

حدّ الحرف.

أقسام الإعراب.

أقسام اللغة العربية من حيث الإعراب والبناء.

الإعراب زيادة.

الرفع والنصب.

الفعل يدل على مصدر وزمان.

حيث من ظروف المكان وحين من ظروف الزمان.

جزم فعل الأمر باللام.

لا يصح دخول الجزم على الأسماء.

أسباب اختلاف أواخر الأسماء الستة.

الحقيقة أنّ الإعراب مقدر في الأسماء الستة.

لماذا يجب أن يكون الإعراب في آخر الكلمة دون أولها ووسطها.

باب إضافة أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.

باب أن وإن.

باب «أم» و«أو».

باب ما ينصرف وما لا ينصرف.

باب أسماء الأرضين.

باب ما كان من أسماء النساء معدولاً.

باب التصغير.

باب العدد.

باب الجمع.

باب النسب.

باب النسب إلى الاسم المضاف.

باب التضعيف.

باب الألفات.

باب حروف القسم التي يجرّ بها.

باب ما يكون من المؤنث بغير هاء ولم يجروه على الفعل.

وللكتاب طبعات عدّة، منها. طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢م بتحقيق الدكتور محمود محمد محمود نصار.

العِلل النَّظريّة

هي العِلل الجَدَلِيّة.

انظر: العلة الجَدَلِيّة.

العَلَم[1]

١ ـ تعريفه: تشترك المعاني اللغويّة المختلفة للألفاظ المشتقّة من مادة «ع ل م» في معنى «العَلامة»[2]. ومن هذا المعنى، أخذ اللغويّون اصطلاحهم «العَلَم»، ذلك أنّ اسم الشخص علامة تميّزه من سائر أفراد جنسه. ولِلعلم في اصطلاح النحاة تعريفات عدّة، منها أنّه «ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد»[3]، و«ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه»[4]، و«اللفظ الذي يدلّ على تعيين مسمّاه تعييناً مطلقاً»[5]، وعرّفه ابن مالك بقوله (من الرجز):

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقا
عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقا[6]

وهذه التعريفات، وإن اختلفت في الشكل، فإنّها تتّفق في أنّ الاسم العلم يعيِّن المقصود منه، وأنّ هذا التعيين يُفهم من اللفظ نفسه بمجرَّد النطق به.

٢ ـ أنواعه: ينقسم العلم باعتبار تشخّص معناه وعدم تشخّصه إلى قسمين:

أ ـ **علم الشخص**، ويُقصد به ما يتحدّد المقصود منه بذاته، وذلك باستخدام اللفظ الدالّ عليه ودون الحاجة إلى معونة لفظيّة أو معنوية. وينقسم هذا النوع من العلم إلى علم على شخص آدميّ، نحو: «زيد» و«سعاد»،

---

(١) عن كتابي «الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي» ص ١١٥ ـ ١٢٩.
(٢) انظر: مادّة (ع ل م) في «لسان العرب» لابن منظور.
(٣) الرضي الأستراباذي: شرح كتاب الكافية في النحو ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٢٧.
(٥) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٨٧.
(٦) ابن مالك: الألفية. ص ١٤؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ١/ ١١٨.

وعلم على حيوان، نحو: «خصافِ» عَلَم على فرس مشهور، و«براقِش» علم على كلبة مشهورة، وعَلَم على شيء، نحو: «بيروت» و«قريش».

ب ـ علم الجنس، وهو ما وُضع لتحديد الجنس كلّه، وليس لتحديد فرد واحد منه[1]، نحو: «أسامة» عَلَم يُقصد به كلّ أسد، و«ثُعالة» عَلَم يقصد به كلّ ثعلب. وعلم الجنس يطلق على الحيوان كالمثلين السابقين، أو على المعنى المجرّد غير المحسوس، نحو: «سُبْحان» علم على التنزيه والتبرئة، و«برَّة» علم على المبرّة، و«أم قشعم» علم على الموت. ويلحق بهذا النوع بعض الأمور المعنويّة التي اعتبرها العرب علم جنس حيناً، ونكرة حيناً آخر، ومنها: «فَيْنَة»، و«بُكْرة»، و«غُدْوة»، و«عشيَّة»، و«سَحَر» التي إنْ أردتَ بها وقتاً من يوم معيّن كانت معرفة، وإلّا فهي نكرة. ويلحق بهذا النوع أيضاً أسماء العدد التي هي أعلام على مقادير معيّنة[2].

وينقسم العلم باعتبار أصالته وعدمها إلى ثلاثة أقسام:

ج ـ العلم المرتَجَل، وهو ما وضع أوّل أمره علماً، أو ما لم يسبق له استعمال قبل العلميّة في غيرها. وهو قسمان: قسم لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي، نحو: «فَقْعَس»، وقسم استعملت مادّته دون أن تستعمل صيغته في غير العلميّة، بل استعمل أوّل الأمر علماً، نحو: «حَمْدَان» و«مكة».

د ـ العلم المَنْقُول، وهو ما استُعمل قبل التسمية في غيرها، ثمّ نُقل إليها، وهو الغالب في الأعلام، ويكون إمّا منقولاً عن اسم، نحو: «أسد»، وإما عن فعل، نحو: «شَمَّر» (اسم قبيلة)، وإمّا عن جملة، نحو «تأبّط شرًّا» (لقب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر)، وإمّا عن حرف، نحو: «ربّ» (علم على شخص)، وإمّا عن حرفين، نحو: «ربّما» (علم على شخص)، وإمّا عن حرف واسم، نحو: «عن زيد» (عَلَم على شخص)، وإمّا عن حرف وفعل، نحو: «اليزيد»، وإمّا عن صوت،

---

(١) من أدلّة النحاة أنّ علم الجنس علم ومعرفة ما يلي:
أ ـ إنّه يقع بعده الحال، نحو: «هذا أسامةُ مقبلاً».
ب ـ إنّ ما كان منه مضافاً لا يصرف عجزه، نحو: «ابن قِتْرةَ» (ضرْب من الحيّات).
جـ ـ إنّها تجري مجرى علم الأشخاص، فمنها ما له اسم جنس ولقب وكنية، نحو: «أسد وأسامة وأبو الحارث»، و«ثعلب وثُعالة وأبو الحصين».
د ـ إنّ أسماء العدد تدلّ على حقيقة معيّنة دلالة خالية من الشركة متضمّنة معنى الإشارة إلى ما ارتسم به، في حين تدلّ الأعداد المطلقة على مجرّد العدد. (ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٣٥ ـ ٣٩)؛ والصبان: حاشية الصبان على الأشموني (المطبعة الخيريّة بمصر، ط ١، ١٣٠٥ هـ) ١/ ١١٥؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٢٤).

(٢) للتوسّع بالنسبة إلى أقسام العلم باعتبار تشخّص معناه وعدم تشخّصه يراجع ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٣٨ ـ ٣٩؛ والرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/ ١٣٣؛ وابن جني: الخصائص ٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ١/ ١٢٧؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٢٥؛ والصبان: حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١١٨.

نحو: «ببّة» (لقب عبد الله بن الحارث).

هـ ـ العلم بالغَلَبة، وهو أسماء ارتبطت بشخصيّات معيّنة، فغلبت عليها، نحو: «ابن عباس»، و«ابن عمر»، و«ابن مسعود»، و«ابن الزبير»، فليس كلّ من كان ابناً لعباس، أو لعمر، أو لمسعود، أو للزبير غلب عليه هذه الاسم[1].

وينقسم العلم باعتبار دلالته أو عدم دلالته على معنى زائد إلى ثلاثة أقسام:

و ـ اسم، هو «علم يدلّ على ذات معيّنة مشخّصة في الأغلب، دون زيادة غرض آخر من مدح أو ذمّ أو غيرهما»[2]، نحو: «زيد».

ز ـ لقب، هو ما دلّ على مسمّى معيّن مع الإشعار بمدحه، نحو: «زين العابدين»، أو بذمّه، نحو: «أنف الناقة».

ح ـ كنية، وهي علم مركب تركيباً إضافيًّا[3].

وينقسم العلم، باعتبار لفظه، إلى علم مفرد وعلم مركّب، والعلم المفرد هو الذي يتكوّن من كلمة واحدة، نحو: «زيد»، و«عمرو»، و«سعاد»، و«دمشق»، و«بغداد». والعلم المركّب «هو كلّ اسمين جُعلا اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها»[4]. وهو ثلاثة أقسام:

ط ـ المركّب الإضافيّ، وهو العلم المركّب من مضاف ومضاف إليه. وهو قسمان:

١ ـ كنية، وهي ما صُدِّر بـ«أب»، أو «أم»، أو «ابن»، أو «بنت»، أو «أخ»، أو «أخت»، أو «عم»، أو «عمّة»، أو «خال»، أو «خالة»، أو «ذو»، أو «ذات»[5]، نحو: «أبي بكر»، و«أم كلثوم»، و«ابن زيدون»، و«بنت الخسّ»، و«أخو العرب»، و«ذو النون»، و«ذات النطاقين».

والكنية، عند العرب، علامة من علامات المدح والشرف، والملاحظ أنّنا نجد، من بين الاستعمالات العربيّة، صفات مضافة تبدأ بـ«أب»، أو «أمّ»، أو «أخ»... دون أن يكون المضاف إليه ابناً، أو بنتاً، أو أخاً حقيقيًّا للمضاف إليه، فـ«أبو بكر» مثلاً ليس أباً لشخص اسمه بكر، و«أمّ كلثوم» ليست أمًّا لشخص اسمه «كلثوم»...

---

(١) للتوسّع في أقسام العلم بالنسبة إلى أصالته وعدمها يُراجَع ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٩ ـ ٣٢؛ والرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/١٣٨ ـ ١٣٩؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١١٤ ـ ١١٦؛ والصبان: شرح الصبان على الأشموني ١/١١٤؛ وعباس حسن: النحو الوافي ١/٣٠٢ ـ ٣٠٦.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي ١/٣٠٧.

(٣) للتوسّع بالنسبة إلى أقسام العلم باعتبار دلالته أو عدم دلالته على معنى زائد، يُراجع ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٧؛ والرضي الأستراباذي: شرح الكافية ٢/١٣٩؛ والأزهري شرح التصريح على التوضيح ١/١٢٠ ـ ١٢١؛ والصبان: حاشية الصبان على الأشموني ١/١١٠ ـ ١١١؛ والخضري: حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ١/٦٧ ـ ٦٨؛ وعباس حسن: النحو الوافي ١/٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٤) الصبّان: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/١١٤.

(٥) لقد قصر القدماء الكنية على الأسماء المصدّرة بـ«أب» و«أم»، ولم يتعرّضوا للأسماء المصدّرة بـ«ابن»، أو «بنت»، أو «أخ»، أو «أخت»، أو «عمّ»، أو «عمّة»، أو «خال»، أو«خالة»، وإنّما كان ذلك من صنيع النحاة المتأخّرين وخاصة أصحاب الحواشي. (انظر: الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/١١٠؛ والخضري: حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٦٧ ـ ٦٨).

٢ - غير كنية، نحو: «امرىء القيس»، و«عبد الله»، و«عبد شمس». والكنية هي الأكثر انتشاراً في هذا النوع من العلم المركّب. وإعراب العلم المركّب الإضافي كإعراب غيره من المتضايفين، إذ يُعرب صدره، وهو المضاف، حسب موقعه في الكلام، فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً... ويبقى المضاف إليه مجروراً دائماً، نحو: «امرؤ القيس شاعر جاهليّ»، و«شاهدت عبدَ الله»، و«مررت بأبي عليّ».

ي - المركّب الإسناديّ، هو «كلّ كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[1]، ويكون إمّا جملة فعليّة مؤلّفة من فعل وفاعل ظاهر، نحو «شابَ قرناها» في قول الشاعر (من الطويل):

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللّهِ لا تَنْكِحُوهَا
بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحلُبُ[2]

أو من فعل وضمير ظاهر، نحو «أَطْرِقا» (عَلَم على الصحراء) في قول أبي ذؤيب الهذليّ (من المتقارب):

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَا
مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العِصِيُّ[3]

أو من فعل وضمير مستتر، نحو: «إِصْمِت» (عَلَم على الصحراء) في قول الراعي النميريّ (من البسيط):

أَشْلَى سُلُوقِيَّةً باتَتْ وَبَاتَ بِهَا
بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِهَا أَوَدُ[4]

ونحو «يزيد» في قول رؤبة (من الرجز):

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ
ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَرِيدُ[5]

وإمّا جملة فعليّة مركّبة من فعل وفاعل ومفعول به، نحو: «تأبّط شرًّا»، لَقَب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر. وإمّا جملة اسميّة، نحو: «الخيرُ نازِلٌ»، و«البَدْرُ طالِعٌ»، وذَكَر بعض النحاة أنّه لم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولكنّه بمقتضى القياس جائز. ومن ملحقات المركّب الإسناديّ العلم المنقول من حرفين، نحو: «إنّما» (عَلَم على شخص)،

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١١٧.
(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٢٠٧؛ والمبرد: المقتضب ٤/٩؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٢٣؛ وابن جني: الخصائص ٢/٢٦٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١١٧.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٩.
(٤) ديوانه (تحقيق نوري حمودي القيسي وهلال ناجي. مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، لاط، ١٩٨٠ م). ص ١٦٧؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٩، ٣٠؛ وابن منظور: لسان العرب (صمت)؛ والزبيدي: تاج العروس (صمت)؛ والبغدادي: خزانة الأدب ٣/٢٨٨. وأشلى عليه: أغرى الكلاب به. والسلوقية: ضرب من الكلاب. والأود: الاعوجاج.
(٥) البيت بلا نسبة في ابن يعيش: شرح المفصل ١/٢٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١١٧. والشاهد فيه قوله: «يزيد»، حيث يدلّ الرفع فيه على أنّ النقل من جملة فعليّة، فعلها «يزيد» وفاعلها مستتر، ولو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول: «يزيدَ»، فيكون مجروراً بالفتح؛ لأنّه ممنوع من الصرف.

أو من حرف واسم، نحو: «إنَّ زيداً» (علم على شخص)، أو من حرف وفعل، نحو: «لَنْ يسافر» (علم على شخص)[1] . . .

أمّا بالنسبة إلى إعراب هذا النوع من الأعلام، فإنّه يبقى على صورته اللفظيّة قبل التسمية، فلا يدخله تغيير مطلقاً، ولا في تركيب حروفه ولا في ضبطها، ويُعرب حسب موقعه في الجملة، ولكنّ إعرابه يكون مقدّراً على آخره بسبب وجود علامة الحكاية، ويظلّ آخره على حاله ملتزماً علامته الأولى قبل العلميّة مهما تغيّرت الجمل، نحو: «تأبّطَ شرًّا شاعرٌ جاهليّ»، و«إنّ تأبّط شرًّا شاعرٌ جاهليّ»، و«قرأت شعر تأبّطَ شرًّا»، و«جاءت شابَ قرناها»، و«شاهدتُ شابَ قرناها»، و«مررتُ بشابَ قرناها». . .

وأمّا العلم المركّب من موصوف وصفة، نحو: «البَدْرُ المنير»، و«محمَّدٌ الفاضلُ»[2]، فألحقه النحاة، بالنسبة إلى إعرابه، بالمفرد، فيجري على الموصوف الإعراب حسب موقعه في الجملة، وتتبعه الصفة في علامة الإعراب[3]، نحو: «جاء محمدٌ الفاضلُ»، و«شاهدتُ محمداً الفاضلَ»، و«مررتُ بمحمدٍ الفاضلِ». ولعلّ الأنسب إلحاقه في الإعراب بالمركّب الإسناديّ، فيُحكى دون أن يدخله تغيير مطلقاً، وذلك منعاً من اللبس، ومنع اللبس من أهمّ الإغراض التي تحرص عليها اللغة.

ي أ ـ المركّب تركيباً مزجيًّا، هو العلم المركّب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كلمة واحدة ذات شطرين، كلّ شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة، أو هو «كلّ اسمين جُعلا اسماً واحداً منزَّلاً ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها»[4]، نحو: «حَضْرَمَوْتَ»[5]، و«بَعْلَبَكَّ»، و«رَامُ هُرْمُزَ»، و«مارُ سَرْجِسَ»، و«سيبويهِ»، و«عَمْرَوَيْهِ». ونلاحظ أنّ أمثلة هذا النوع من العلم مركّبة من معنى الكلمة الأخرى، ولكن بعد التركيب المزجيّ ينشأ معنى معيَّن لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لأحدهما.

والعلم المركّب تركيباً مزجيًّا والمنتهي بـ«وَيهِ» يُبنى على الكسر[6]، فتقول: «جاء سيبويهِ»، و«شاهدتُ سيبويهِ»، و«مررتُ

---

(١) فكلّ علم من هذه الأعلام الملحقة وأشباهها ليس مركّباً إسناديّاً، لأنّه ليس جملة، ولكنّه عند الإعراب يحكى كالمركّب الإسناديّ، ولم أهتدِ إلى عَلَم مسموع من العرب من هذه الأعلام، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

(٢) لم أهتدِ، أيضاً، إلى علم مسموع من العرب من هذه الأعلام المركَّبة من موصوف، وصفة، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

(٣) يُراجع عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٣١٠ ـ ٣١١، الهامش.

(٤) الصبان: حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١١٤؛ وانظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١١٨.

(٥) وروى بعضهم: «حَضْرَمُوت» بضمّ الميم (يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة)، لا ط، لا ت) ٢/ ٢١٦.

(٦) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٢؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٣١، وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٢٦؛ والأزهري: شرح التصريح على التوشيح ١/ ١١٨.

بسيبويهِ» وقد عُلّل البناء فيه بكون «ويهِ» اسم صوت، وعُلّل الكسر بأنّه على أصل التقاء الساكنين[١]. واختار الجرميّ أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين[٢]. قال أبو حيّان: هو مشكل إلّا أن يستند إلى سماع، وإلّا لم يقبل لأنّ القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً[٣].

أمّا العلم المركّب تركيباً مزجيًّا غير المنتهي بـ «وَيهِ»، ففيه ثلاث لغات:

١ ـ بناؤه علىٰ فتح الجزئين، وذلك كالعدد المركّب «أحد عشر» وإخوته، فتقول، على هذه اللغة، «بَعْلَبَكَّ مدينةٌ لبنانيّة»، و«شاهدتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مررتُ بِبَعْلَبَكَّ»، ببناء جزئَي «بَعْلبكّ»، وهما «بَعْل» و«بك» على الفتح في جميع الحالات الإعرابيّة من رفع، ونصب، وجرّ. وهذا إذا لم يكن الحرف الأخير من الجزء الأول من العلم حرف علّة، فإن كان معتلًّا، نحو: «مَعْدِيْكَرِبَ» و«قالي قلا»، وجب سكونه، نحو: «جاء مَعْدِيكَرِبَ»، و«شاهدت مَعْدِيْكَرِبَ»، و«مررتُ بِمَعْدِيْكَرِبَ»، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيْشِ كَاسِرٌ
بِقَالِي قَلا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ[٤]

وقول أبي نخيلة السعديّ (من الرجز):

وَقَدْ عَلَتْنِي كَبْرَةٌ بَادِي بَدِي
وَرَثْيَةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي[٥]

٢ ـ إضافة الصدر إلى العجُز، ومعاملته معاملةَ العلم المركّب تركيباً إضافيًّا، وفي هذه اللغة نعرب صدر العلم المركّب بما يستحقّه من الإعراب، وننظر في الجزء الثاني (العجز)، فإنْ كان ممّا ينصرف صرفناه، وإنْ كان ممّا لا ينصرف لم نصرفه، فنقول فيما يضاف إلى المنصرف: «هذا حَضْرُمَوْتٍ وبَعلُبكٍّ»، و«شاهدتُ حَضْرَمَوْتٍ وبَعلَبكٍّ»، و«مررتُ بِحَضِرمَوْتٍ وبعلِبكٍّ». ونقول فيما يضاف إلى

---

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ١/١١٨.
(٢) المصدر نفسه ١/١١٨.
(٣) المصدر نفسه ١/١١٩.
(٤) البيت بلا نسبة في سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٤؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤؛ وياقوت الحموي: معجم البلدان (دبيل)؛ وابن منظور: لسان العرب (قتم). ورُوي في قصة هذا البيت أنّ قائله كان عليه دين لرجل من يحصب فلمّا حان قضاؤه فرّ وترك رقعة مكتوباً فيها (من الطويل):

إذا حَانَ دَيْنُ اليَحْصُبِيِّ فَقُلْ لَهُ تَزَوَّدْ بِزَادٍ وَاسْتَعِنْ بِدَلِيلِ
سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعاً بِقَالِي قَلا أَوْ مِن وَرَاءِ دَبِيلِ

قال الأصمعي: أخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش. وقالي قلا: مدينة من مدن خراسان، أو من ديار بكر. ودبيل: مدينة من مدائن السند. (ياقوت الحموي: معجم البلدان (دبيل)).
(٥) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٥؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٧؛ وابن جني: الخصائص ٢/ ٣٦٤؛ وابن منظور: لسان العرب (بدا)، و(ذرا)، و(رثا)، و(نهض)؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٤. والرثية: انحلال الركب والمفاصل.

غير المنصرف: «هذا رامُ هُرْمَزَ ومارُسَرْجِسَ»، و«شاهدتُ رامَ هرمزَ ومارَسرجسَ»، و«مررتُ برام هرمزَ ومارِسرجسَ». وإذا كان الحرف الأخير من الجزء الأوّل من العلم حرف علّة، نحو: «مَعْدِيْكَرِب» وجب سكونه، سواء في حالة الرفع، نحو: «هذا مَعْدِيْكَرِبِ، أم في حالة الجرّ، نحو: «مررتُ بِمَعْدِيْكَرِبِ»، أم في حالة النصب[١] نحو: «شاهدتُ معديكربِ»، ومن المعروف أنّ الاسم المنقوص المضاف تُفتح ياؤه في حالة النصب[٢]، نحو: «شاهدتُ قاضيَ المدينةِ»، وعُلّل تسكين ياء «معْدِيْكَرِب» في حالة النصب بأنّها في حشو الاسم كالياء في «دردبيس»[٣]، وفي «عَيْضَمُوز»[٤]، ولأنّها قد جرت في الرفع والجرّ على الإسكان فأتبعنه النصب[٥]. وقال سيبويه: «... وسألت الخليل عن الياءاتِ لِمَ لم تُنصب في موضع النصب إذا كان الأوّل مضافاً، وذلك قولك: «رأيت مَعْدِيْكَرِب»، و«احتملوا أيادِي سبأ»؟ فقال: شبّهوا هذه الياءات بألف «مثنى» حيث عرّوها من الرفع والجرّ، فكما عرّوا الألف منها عرّوها من النصب أيضاً... وإنّما اختصّت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكّنونها ويشبّهونها بياء زائدة ساكنة، نحو: ياء «دردبيس» و«مفاتيح»، ولم يحرّكوها كتحريك الراء في «شَغَرَ» لاعتلالها، كما لم تحرّك قبل الإضافة، وحُرّكت نظائرها من غير الياءات؛ لأنّ للياء والواو حالاً ستراها إن شاء الله، فألزموها الإسكان في الإضافة ههنا إذ كانت قد تسكّن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر»[٦].

وعدم فتح ياء «مَعْدِيكرب» ونحوها في حالة النصب في لغة الإضافة يُلغَز به، وقد نظمه الشيخ ياسين بن زيد الدين الحمصي بقوله (من الهزج):

أَفِدْني أيُّ مَنْقُوصٍ
وَفِيهِ النَّصْبُ لَمْ يَظْهَرْ[٧]

وفي هذه اللغة يجوز صرف «كَرِب» في «معديكرب» باعتباره اسماً مذكّراً، وهذه اللغة الأشهر، وعدم صرفه باعتباره اسماً مؤنّثاً[٨]، فتقول: «هذا مَعْدِيكَرِبٍ»، أو: «هذا معديكَرِبَ».

(١) وأجاز الزجاج ظهور الفتحة في هذه الحالة قياساً على الاسم المنقوص (الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٢) وتسكّن في حالتَي الجرّ والإضافة، نحو: «جاء قاضي المدينة»، و«مررت بقاضي المدينة».

(٣) الدردبيس: الشيخ، والعجوز الفانية.

(٤) العيضموز: العجوز الكبيرة، ومنه الناقة العيضموز.

(٥) المبرد: المقتضب ٤/ ٢١؛ والزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف. ص ١٠٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٦.

(٦) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

(٧) يس: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦.

(٨) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٦؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٥.

٣ ـ إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وهذه هي اللغة الأفصح[١]، يقول ابن مالك (من الرجز):

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا
تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوَ مَعْدِيْكَرِبا[٢]

فتقول، على هذه اللغة: «هذه بَعْلَبَكُّ»، و«شاهدت بعلَبَكَّ»، و«مررت ببَعْلَبَكَّ»، ومن شواهدها قول امرىء القيس (من الطويل):

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وَأَهْلُهَا
وَلابْنُ جُرَيْجٍ في قُرَى حِمْصَ أَنْكَرَا[٣]

ويروى: «بَعْلَبَكِّ وأهلها» على لغة الإضافة. وقول جرير (من الوافر):

لَقِيتُمْ بالجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ
فَقُلْتُمْ مَارَسَرْجِسَ لا قِتَالا[٤]

وينشده بعضهم: «مارَسرجسَ» بنصب «مار» على لغة الإضافة. ومنها قول الشاعر (من الرجز):

أَحْضَرْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتَا[٥]

ومنهم من ينشده: «حَضْرَمَوتٍ» على لغة الإضافة.

٣ ـ تنكيره: العَلَم معرفة بالعَلَميّة، ولكنّه إذا أضيف، وأدخل عليه «أل» التعريف، فقد التعريف بالعلميّة[٦]، واكتسب تعريفاً آخر يفيده الإيضاح[٧]. هذا إن أضيف إلى معرفة، أما إذا أضيف إلى نكرة فينكّر، نحو: «مررتَ بزيد رجلٍ»، إلا أنّه يخصَّص[٨]؛ لأنك جعلته «زيد رجلٍ» ولم تجعله «زيداً» شائعاً في الزيدين[٩]. ويصبح العلم نكرة إذا:

١ ـ أضيف إلى نكرة، نحو: «جاء زيد رجلٍ».

٢ ـ دخلت عليه «ربَّ»؛ لأن هذه لا تدخل إلا

---

(١) المبرد: المقتضب ٤/ ٢٣.

(٢) ابن مالك: الألفية. ص ٥٦؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٩.

(٣) ديوانه. ص ٦٥؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٣.

(٤) ديوانه (دار صادر، بيروت، لاط، لات). ص٣٣٠؛ وسيبويه: الكتاب ٣/ ٢٩٦؛ والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٦٥؛ وابن منظور: لسان العرب (سرجس). ومارسرجس اسم نبطي سمّى به جرير تغلب نفياً لها عن العرب، وهو منادى حُذف منه حرف النداء، وخبر «لا» النافية للجنس محذوف، أي: لا قتال منّا. ويجوز أن يكون «قتالاً» مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: لا نريد قتالاً. وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة لامية أخرى، وأعاد هذا المعنى في قوله (ديوانه ٣٦٢) (من الكامل):

قَالَ الأُخَيْطِلُ إذْ رَأَى رَايَاتِهِمْ   يَا مَارَسَرْجِسَ لا نُرِيدُ قِتَالا

(٥) الرجز في المقتضب للمبرد ٤/ ٢٣ منسوباً إلى رؤبة، وهو ليس في ديوانه ولا في فوائت الديوان.

(٦) يرى بعض النحاة أنّ العلم إذا أضيف لا يفقد علميّته، وإنما يكتسب من الإضافة زيادة إيضاح وتعيين، والخلاف لفظي لا شكل له (عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٩٦).

(٧) الإيضاح هو رفع الاحتمال وإزالة الاشتراك في المضاف إلى المعرفة.

(٨) المراد بالتخصيص تقليل الاحتمال والاشتراك في المضاف إلى النكرة.

(٩) وهنا نستنتج أنّ الاستعمال اليوم في إضافة العلم إلى اسم الوالد أو الوالدة، نحو: زيدُ عليٍّ غير صحيح؛ لأن «زيد» علم لابن مضاف إلى علم والده دون قرينه تدل على أنّ المضاف من أولاد المضاف إليه، والصحيح إضافة كلمة «ابن» بينهما، نحو: «زيد بن علي»، ولا يجوز حذف «ابن» مطلقاً؛ لأنّ حذفها يوقع في اللبس (عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٩٥).

على النكرات[١]، نحو: «ربَّ زيدٍ كافأتُ».

٣ ـ كان ممنوعاً من الصرف ونوِّن، نحو: «جاءَ أحمدٌ»، فالمراد بـ «أحمد» هنا رجل غير معيَّن من المتسمِّين بهذا الاسم، غير معهود بينك وبين من تخاطبه.

٤ ـ ثُنِّي أو جُمع، وذلك «المشاركة غيره له في اسمه، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل»[٢]، لذلك يوصف العلم المثنّى أو المجموع بالنكرة، نحو: «جاء زيدان كريمان»، و«شاهدتُ محمدين كرماء»، و«مررتُ بهندات جميلات»، وإذا أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية أو الجمع، يجب زيادة مما يفيده التعريف، كزيادة «أل» التعريف، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَقَبْلِيَ ماتَ الخالدان كلاهُما
عَمِيدُ بَنِي جحْوانَ وَٱبْنُ المُضَلَّلِ[٣]

ونحو قول زيد بن ثابت: «هؤلاء المحمدون بالباب»[٤]، أو كالإضافة إلى معرفة، نحو: «جاء محمّد والمدرسةِ». واستثنى النحاة من ذلك الأعلام التالية:

ـ «أبانان» (علم على جبلين متقابلين، متصلين) الوارد في قول الشاعر (من المنسرح):

لَوْ بأَبانَيْنِ جاءَ يَخْطُبُها
رُمِّلَ ما أَلْفُ خاطِباً بِدَمِ[٥]

ـ «عمايتان» (علم على جبلين متصلين) الوارد في قول الشاعر (من الكامل):

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عمايَتَيْنِ وَيَذْبُلٍ
سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلا الأَوْعالا[٦]

ـ «عرفات» (علم على مكان) و«أذرعات» (علم على مكان) الوارد في قول امرىء القيس (من الطويل):

تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وَأَهْلُها
بِيَثْرِبَ أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالِ[٧]

٤ ـ ترتيب الاسم واللقب والكنية وإعرابها: إذا جُمع بين الاسم والكنية، جاز تقديم الاسم، أو الكنية، وكذلك إذا جُمع بين اللَّقب والكنية، أمّا إذا اجتمع الاسم واللَّقب، فالتقديم للاسم غالباً. أما من ناحية الإعراب، فإنّه:

ـ إذا اجتمع الاسم واللقب، أو الاسم والكنية، أو اللقب والكنية، وكانا مفردين (أي: غير مركَّبين)، نحو: «عمر الفاروق». فإنّ الأوَّل منهما يُعرب حسب موقعه في الجملة، أمّا الثاني، فيكون إمّا مضافاً إليه فيُجَرّ، وإمّا عطف بيان، أو توكيداً، أو بدلاً

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب ١/١٤٤.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١/٤٦.
(٣) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصَّل ١/٤٦، والمحمدون هم: محمد بن أبي بكر، ومحمد بن حاطب، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله، ومحمد بن جعفر بن أبي طالب (المصدر نفسه ١/٤٧).
(٥) المصدر نفسه ١/٤٦.
(٦) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.
(٧) المصدر نفسه ١/٤٧.

من الأوّل، فيتبعه في الرفع، والنصب والجرّ. أمّا إذا اجتمعا، وكانا مركَّبين معاً تركيب إضافة، نحو: «عبد العزيز سعد الله»، فإنّ المضاف الأوّل «عبد» يُعرب حسب موقعه في الجملة، وبعده المضاف إليه، ويكون المضاف الثاني «سعد» تابعاً له (بدلاً، أو عطف بيان، أو توكيداً لفظيًّا)، ويليه المضاف إليه.

وكذلك الحكْم، إذا كان الأوّل مفرداً، والثاني مركَّباً تركيباً إضافيًّا، نحو: «عليّ زين العابدين»، أو إذا كان الأوّل مركَّباً تركيباً إضافيًّا، والثاني مفرداً. أمّا المركَّب المزجيّ وملحقاته، والمركَّب الإسناديّ، فلا يُعتَدُّ بتركيبهما، وإنّما يُعتبر كلٌّ منهما بمنزلة المفرد عند اجتماعه بنوع آخر من أنواع العلم.

- إذا اجتمع الاسم واللَّقب والكنية، فإنّ الثالث يُعتبر تابعاً للأوّل في إعرابه.

- إذا اجتمع اثنان من الاسم واللقب والكنية، أو الثلاثة، فإنّه يجوز القطع في الثاني والثالث. فإن كان الأوّل مجروراً، جاز في الباقي النصب مع إعراب المقطوع مفعولاً به لفعل محذوف، أو الرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف. وشرط ما قدّمنا من وجوه إعرابيَّة أن يكون الاسم والكنية واللقب لشخص واحد.

٥ ـ العَلَم الممنوع من الصرف: انظر: الممنوع من الصرف.

٦ ـ جمع العَلَم: انظر: الجمع.

٧ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

اِسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ
وَٱسْماً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
وَإِنْ يَكُونا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإِلَّا أَتْبِعِ ٱلَّذِي رَدِفْ
وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ٱرْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ
وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا
وشَاعَ فِي ٱلْأَعْلامِ ذُو ٱلْإِضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ
وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمّْ
مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

عَلَم الاِسْتِقْبَال

هو، في الاصطلاح، كلّ حرف من حروف المضارعة: أ، ن، ي، ت.

العَلَم الاسم

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «و».

عَلَمُ الإسْنَاد

هو الضمّة عند بعض النحويين، فهي علامة على أنّ الكلمة مُسْنَد إليها أو تابعة للمسند إليه، ولكن ليس كلّ مضموم مسنداً إليه، وليس كل مسند إليه مضموماً.

للتوسُّع انظر كتاب إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ٥٣ ـ ٧١.

العَلَم الإسناديّ

هو العَلَم المُركَّب تركيباً إسناديًّا .

انظر : العَلَم المُرَكَّب تركيباً إسناديًّا .

عَلَم الإضافة

هو الكسرة عند بعض النحاة، وهي علامة على أنّ الكلمة مضاف إليها أو تابعة للمضاف .

للتوسّع انظر كتاب إبراهيم مصطفى : إحْياء النحو . ص ٧٢ ـ ٧٨ .

العَلَم الأَعْجَمِيّ

هو الاسم غير العربيّ المُسْتَخْدَم عَلَماً في العربيّة، نحو : «إبراهيم»، و«بيروت» . وهذا العلم يُمنع من الصرف إذا كان رباعيًّا فصاعداً .

العَلَم بالغلبة

انظر : العَلَم، الرقم ٢ ، الفقرة «هـ» .

عَلَم التَّثْنية

هو علامة المُثنّى، أي : الألف والنون في الرفع، الياء والنون في النصب والجرّ . ومن المعروف أنّ النون تُحذف عند الإضافة .

عَلَم الجَمْع

هو علامة جمع المذكّر السالم، أي : الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في النصب والجرّ (تُحذف النون عند الإضافة)، وعلامة جمع المؤنّث السالم، أي : الألف والتاء .

عَلَم الجِنْس

انظر : العلم، الرقم ٢ ، الفقرة «ب» .

العَلَم الجِنْسِيّ

انظر : العلم، الرقم ٢ ، الفقرة «ب» .

العَلَم ذو الزِّيادَتين

هو العلم المختوم بألف ونون زائدتين، نحو : «مروان» .

عَلَم الشَّخْص

انظر : العلم، الرقم ٢ ، الفقرة «أ» .

العَلَم الشَّخْصِيّ

انظر : العلم، الرقم ٢ ، الفقرة «أ» .

العَلَم على وزن جمع المؤنَّث السالم

ما سُمِّيَ به من جمع المؤنَّث السالم وملحقاته، وصار عَلَماً لمذكّر أو مؤنَّث، نحو : «عَرَفات»، و«انتصارات» .

العَلَم على وزن جمع المُذكَّر السالم

هو العلم المُنْتهي بواو ونون، أو بياء ونون، نحو : «حَمْدون»، و«نَسْرين» .

العَلَم على وزن المُثنَّى

هو العَلَم المُنتهي بألف ونون، أو بياء ونون، نحو : «حَسْنَيْنِ»، و«زَهْرانِ» .

علَم الفاعِليّة

هو الرَّفْع الذي يدلُّ على أنّ الاسم في موقع الفاعل أو نائبه، ولكن ليس كلّ مرفوع هو فاعل .

العَلَم الكُنية

انظر : العلم، الرقم ٢ ، الفقرة «ح» .

العلم اللَّقَب

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «ز».

عَلَم ما ليسَ بإسْناد ولا إضافة

هو الفتحة التي هي علامة أنّ الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، والإضافة، كالمفاعيل.

للتوسُّع انظر كتاب إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ص ٧٩ ـ ١٠٠.

العَلَم المَحْكيّ

هو العَلَم الذي يورَد بحالته الأصليّة نطقاً أو كتابةً، ويشمل:

١ ـ ما سُمِّي به، نحو: «قرأتُ شِعْرَ تَأَبَّط شرًّا».

٢ ـ العَلَم المَحْكيّ بـ «مَنْ» و«أيّ» الاستفهاميَّتين، نحو: قابلت زيداً؟ ـ مَنْ زيداً؟

وانظر: الحكاية.

العلم المَخْتوم بألف ونون زائدتين

من الأسماء الممنوعة من الصرف، نحو: «عثمان». وتُعرف زيادة الألف والنون بأن يتقدّمهما ثلاثة أحرف أصول فأكثر. فإن تقدّمهما حرفان ثانيهما مشدّد. جاز الوجهان الصرف وعدمه، كما في «حسّان».

العَلَم المُرْتَجَل

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «ج».

العَلَم المُرَكَّب

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «ط»، والفقرة «ي» أو الفقرة «يأ».

العلم المُركَّب تركيباً إسناديًّا

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «ي».

العَلَم المُرَكَّب تركيباً إضافيًّا

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «ط».

العَلَم المُرَكَّب تركيباً مَزْجِيًّا

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «يأ».

العَلَم المَعْدُول

هو العَلَم المُحَوَّل من حالة لفظيّة إلى أُخرى، وهو ممنوع من الصرف.

(للتوسُّع انظر: الممنوع من الصرف).

العَلَم المُفْرَد

هو العلم المُكَوَّن من كلمة واحدة، نحو: «سميرة»، و«محمد». ويقابله العلم المرَكَّب.

انظر: العَلَم المُرَكَّب.

عَلَم المَفْعوليّة

هو النَّصْب الذي يدلّ على أنّ الاسم في موضع المفْعول.

العَلَم المَنْقُول

انظر: العلم، الرقم ٢، الفقرة «د».

علم الدين السخاويّ

= علي بن محمد الكفريّ.

علم الدين الكفريّ

= سليمان بن أبي حرب (٦٠٩ هـ/ ١٢١٢م).

عَلَّمَ

فعل ماضٍ ينصب مفعولين لس أصلهما

مبتدأ وخبراً، نحو: «علَّمتُ زيداً النحوَ».

عَلِمَ

تأتي:

١ ـ فعلاً من أفعال القلوب، يُفيد في الخبر اليقين أو الرجحان، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: «علمتُ الخبرَ صحيحاً»، ونحو الآية: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] (المفعول به الأوّل «هُنَّ» في «علمتموهُنَّ»، والمفعول به الثاني «مؤمنات»).

٢ ـ فعلاً بمعنى: «عرف» أو «أدرك» تتعدّى إلى مفعول به واحد، نحو: «علمتُ القضيَّة»، ونحو الآية: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]. وقد تتعدّى بالباء، نحو: «علمتُ بالمحادثةِ».

عِلْم الأسلوب

انظر: الأسلوبيّة.

عِلْم الاشتقاق

هو عِلم يبحث في أصل المشتقات، واشتقاق الكلمات بعضها من بعض. انظر: الاشتقاق. وهو، عند بعضهم، علم الصَّرف، انظر: الصّرف.

عِلْم الأَصْوَات

علم الأصوات، أو الصوتِيّات، أو علم الصوتِيّات، فرع من فروع علم اللغة يدرس الأصوات اللغوية من حيث مخارجها، أي: تحديد منطقة كل صوت على جهاز النطق، فتُسمَّى الأصْوات بحسب مخارجها، وصفات هذه الأصوات بناءً على ملاحظة طريقة احتكاك الهواء بعضلات النطق.

ولعلم الأصوات فروع عدّة، منها:

علم الأصوات النُّطقي: ويبحث في عملية إنتاج الأصوات اللغوية ومكان نطقها، وطريقة إصدارها، ويسمّى هذا العلم أيضاً علم الأصوات الفسيولوجي، أو علم الأصوات الوظائفي.

علم الأصوات الفيزيائي: ويبحث في أصوات اللغة من حيث خصائصها الماديَّة، أو الفيزيائية أثناء انتقالها من المتكلّم إلى السامع، ويعرض هذا العلم لتردُّد الصوت وسعة الذبذبة وطبيعة الموجة الصوتية وعلوّ الصوت (النغمة) ونوعه (الجرس).

علم الأصوات السمعيّ: ويبحث في جهاز السمع البشري وفي العملية السمعية وطريقة استقبال الأصوات اللغوية وإدراكها.

علم الأصوات العام: ويبحث في الأصوات اللغوية بشكل عام، أي: دون ربطها بلغة فعلية.

علم الأصوات الخاص: ويبحث في أصوات لغة مُعَيَّنة دون سواها، مثل أصوات اللغة العربية.

علم الأصوات الآلي: ويبحث في أصوات اللغة، باستخدام المنهج التجريبي، كما يستخدم الآلات الإلكترونية لكشف خصائص هذه الأصوات، مثل جهاز رسم الأطياف الذي يحدّد نوع الصوت وقوّته ونغمته. كما يستخدم الحنك الاصطناعي لدراسة الأصوات الحنكيَّة. ويسمَّى هذا العلم أيضاً: علم الأصوات المعمليّ، أو علم الأصوات التجريبي.

علم الأصوات المقارن: ويبحث في وجوه

الشبه والاختلاف بين أصوات لغة ما، وأصوات اللغات الأخرى.

علم الأصوات المعياريّ: ويصف أصوات لغة معيّنة، كما يجب أن تُنطق بصورتها الصحيحة، أو صورتها المثالية، لا كما ينطقها الناس ويسمّى أيضاً: **علم اللغة الفَرْضِيّ**.

علم الأصوات الوصفيّ: ويبحث في أصوات اللغة المستخدمة في فترة زمنية محددة، وهو مقابل لعلم الأصوات التاريخي.

علم الأصوات التاريخي: ويبحث في أصوات لغة ما، لمعرفة التغيُّر والتطوُّر الذي أصابها عبر مراحل تاريخيّة سابقة.

علم الأصوات البحت: ويبحث في الأصوات اللغويّة لمعرفة خواصّها النُّطقيّة دون البحث في تطوّرها أو وظيفتها أو إدراكها.

علم الأصوات القِطعِيّة: ويبحث في الصّوائت والصّوامت فقط.

علم الأصوات فوق القِطْعيَّة: ويبحث في النَّبر والفواصل والنَّغمات. (**الفونيم** أصغر وحدة صوتية مميزة ليس لها معنى نحوي أو دلالي **والألوفون** تنويعة نطقية في السياق الصوتي، لنفس الفونيم. فعلى سبيل المثال: الصوت/ ف/ في اللغة العربية فونيم، لكن بعض العرب قد ينطق هذا الفونيم في كلمة **لفظ** قريباً من الصوت الإنجليزي/ V/ ويكون الصوت [ڤ] أو [V] في كلمة **لفظ** تنويعة نطقية أو صوتية للفونيم، أي: ألوفوناً في اللغة العربية، وليس فونيماً كما في اللغة الإنجليزية مثلاً).

علم الأصوات الوظيفي: ويدرس الأصوات من حيث وظيفتها، أي: أنّه يدرس الفونيمات وتوزيعاتها وألوفوناتها، ويسمّى **علم الفونيمات**.

علم عيوب النُّطق: ويدرس عيوب النطق لدى الأفراد وأسبابها وطرق علاجها.

ولعلم الأصوات مجالات عديدة من أهمها: دراسة جهاز النُّطق البشري، ووصف الصوت اللغوي والتفريق بين الفونيم والألوفون.

جهاز النطق البشري: يتكون هذا الجهاز من عضلات البطن والحجاب الحاجز والرئتين والقصبة الهوائية والحنجرة والوترين الصوتيين والمزمار والحلق واللسان والشفتين والأسنان العليا والأسنان السُّفلى واللِّثة والغار والطبق واللهاة والتَّجويف الأنفيّ والتَّجويف الفمويّ، والتجويف الحلقي، ولكلٍ من هذه الأعضاء دور خاص في عملية النطق الّتي تقوم بها.

وصف الصوت اللغوي: لوصف الصوت اللغوي لا بدّ من أخذ عدّة عوامل في الاعتبار مثل: **مكان النُّطق** (شفوي، أسناني، بين أسناني، لثويّ، لثويّ غاريّ، غاريّ، طبقيّ، لهويّ، حلقي، حنجري). **والناطق** (الشَّفة السُّفلى، ذَلَق اللّسان، مُقَدَّم اللّسان، وسط اللّسان، مؤخر اللّسان، جذر اللّسان)، **وكيفية النُّطق** (انفجاريّ، احتكاكيّ، جانبيّ، أنفي، تكراريّ، صائت، شبه صائت، مجهور، مهموس، رخو، ليِّن، قصير، طويل). ويُضاف عند وصف الصّوائت إلى ما تقدّم، الصِّفات: بسيط، مُركَّب؛ عالٍ، وسطي، منخفض، أمامي؛ مركزي، خلفي.

الفونيم والألوفون: من أكثر المصطلحات المستعملة في علم الأصوات. وللفونيم عدّة تعريفات من أهمها تعريفه بأنّه مجموعة

أصوات متماثلة صوتياً في توزيع تكامليّ، أو تغيُّر حرّ، أمَّا الألوفون فهو عضو في فونيم ما يتماثل صوتياً مع سواه من ألوفونات الفونيم ذاته ويتوزَّع معها تكاملياً، أو يتغيّر معا تغيُّراً حُرًّا. وتنقسم الفونيمات إلى فونيمات قَطْعيَّة تشمل: الصوامت والصوائت، وفونيمات فوقَ القَطْعِيّة، وتشمل: النبرات والفواصل والنَّغمات. وتختلف اللغات في عدد فونمياتها، وليست جميع الفونيمات موجودة في جميع اللغات، كما أنّ الفونيم ذاته قد يُوجد في لغتين ولكن بمكان نطق مختلف مثل: صوت/ ت/ الأسناني في العربية وصوت/ t/ اللثوي في الإنجليزية ومثل صوت/ د/ التكراريّ في العربية وصوت/ r/ الانعكاسيّ في الإنجليزية الأميركية، وما هو فونيم في لغة ما، قد يكون ألوفوناً في لغة أخرى، والعكس صحيح»[1].

❊ ❊ ❊

للتوسّع انظر:

- سرّ صناعة الإعراب. ابن جنّي (عثمان بن جنّي). تحقيق حسن هنداوي. دمشق، دار القلم. ط١، ١٩٨٥ م/ ١٤٠٥ هـ.
- شرح المفصل. ابن يعيش (يعيش بن علي). قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.
- علم اللغة العام، الأصوات. كمال محمد بشر. دار المعارف بمصر، ط ٧، ١٩٨٠م.
- دراسة الصوت اللغويّ. أحمد مختار عمر. القاهرة، عالم الكتب، ط ٢، ١٩٨١م.
- مدخل في الصوتيات. عبد الفتاح إبراهيم. تونس، دار الجنوب للنشر، لاط، لات.
- علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربيّة. بسام بركة. بيروت، مركز الإنماء العربي، لاط. لات.
- الأصوات اللغوية. إبراهيم أنيس. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ١٩٧٩م.
- أصوات اللغة. عبد الرحمن أيوب. القاهرة، مطبعة الكيلاني، ط ٢، ١٩٦٨م.
- «مدخل إلى علم أصوات اللغة العربية الفصحى». مجلة الحياة الثقافية. تونس، العددان ٣٦ ـ ٣٧ (١٩٨٥)، ص٧٥ ـ ٩٦.
- دروس في علم أصوات العربية. جان كانتينو. تعريب صالح القرمادي. الجامعة التونسية، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي. حسام الدين النعيمي. بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٠م.
- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية. القاهرة، دار نهضة مصر، لاط، لات.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. غانم قدوري حمد. بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٧م.
- دراسات في علم أصوات العربية. داود عبده. الكويت، مؤسسة الصبّاح، لاط، لات.

(١) عن الموسوعة العربية العالمية ٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية. سلمان حسن العاني. جدّة، النادي الأدبي الثقافي، ١٩٨٣م.
- الصوتيّات والفونولوجيا. مصطفى حركات. بيروت، المكتبة العصرية.
- علم الأصوات اللغوية الفونوتيكا. عصام نور الدين. بيروت، دار الفكر اللبناني.
- علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي محمد. بيروت، عالم الكتب.
- المدخل إلى علم الأصوات. صلاح الدين حسنين. القاهرة، مكتبة الخانجي.
- Landery et Renard: Eléments de phonétique, Bruxelles, Didier, 1977.
- Bouquiaux Thomas et autres: Initiation à la phonétique, Paris, P.U.F, 1976.

علم أصول المفردات

هو علم الاشتقاق.

انظر: علم الاشتقاق.

عِلْم البديع[(١)]

احتلَّ البديع مكانة مرموقة منذ القدم عند العرب أدباء ونقّاداً وبلاغيين، لما رأوا فيه من جمال يضفيه على العبارة النثرية أو البيت الشعريّ، كما وجدوا منه ألواناً تزخر بها الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، فتسنّم ذروة البلاغة حتى اعتبره بعضهم من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، لما له من أثر في جلال المعاني وجمال الألفاظ؛ إلّا أنّ الشعراء والكُتّاب في عصر التجديد قد فتنوا به وأفرطوا فيه ومنحوه كلّ اهتمامهم، سواءً أكان المعنى مفتقراً إليه أم مستغنياً عنه، فوقعوا في عيوب كثيرة من التكلّف والتعسّف، كانوا في غِنًى عنها، فصار البديع معهم مسلكاً وعراً يؤدّي إلى الإغراب والتعمية بدلاً من أن يكون وسيلةً لتحلية الألفاظ وتحسينها، أو لكشف المعاني وإبرازها.

ثم شرع العلماء يضيفون إلى ألوان البديع ألواناً تعدّ بالمئات فاختلطت عليهم ولم يعودوا يعرفون الأصل من الفرع فيها، فراحوا يطلقون على كلّ معنًى اسماً من أسماء البديع، حتّى انحرف عن مساره، وأصبح عبئاً ثقيلاً في نظر النقّاد المحدثين، فدعوا إلى التخلّص منه والتخلّي عنه، أو التخفيف منه ما استُطِيعَ إلى ذلك سبيلاً، متناسين ما كان له من مكانةٍ مرموقة عند النقّاد الأقدمين عندما كان يقع للشعراء عفواً دون تكلّف، وقد ظنّوا أنّ العلّة في فساد البديع في العصور المتأخّرة، تعود إلى البديع ذاته، ولو أمعنوا النظر النقدي في ذلك لوجدوا أنّ العلّة تعود إلى سوء استخدام الشعراء لألوانه والإفراط فيها حتى صار البديع عندهم غايةً لا وسيلةً، إذ عظّمه بعضهم حتّى أَسْلَكَ فنونَه في قصائد دُعيت بـ «البديعيّات»، وألّفوا فيه شروحاً واحتفلوا به أيّ احتفال، ما دفع البعض إلى أن ينعت العصر الذي ساد وشاع فيه بعصر الانحطاط أو الانهيار، وهو عصر كان، وما زال أسوأ العصور حظًّا من حيث اهتمام الباحثين به، إذ لا يزال نتاجه أو معظم نتاجه مدفوناً تحت غبار الزمن وخيوط

(١) بحث قدّمته الدكتورة كوكب دياب لموسوعتنا، وهو من مقدّمة تحقيقها لكتاب «خزانة الأدب» لابن حجة الحموي، وقد أشرفنا عليه.

العنكبوت، كانت من نتاج هذا العصر تلك «البديعيات» وشروحها، وما تضمّنته من فنون البديع.

إلّا أنّ هذه «البديعيات» بما تضمّنته لم تنل حظّها من الدراسة على غرار غيرها من المجموعات الشعرية التي نالت حظًّا وافراً من جهود الدارسين حتى بلغت الذُّرَى وقاربت الكمال عمقاً وعدداً، مثل: «المعلّقات»، و«المفضّليّات»، و«الروميات»، و«اللزوميات» وغيرها؛ بل إنّ البعض قد وقف منها ومن أصحابها موقفاً سلبيًّا فقال: «منذ القرن السابع الهجريّ، وقد رمي الشعر العربيّ بجماعة مهمّتها جمع ألوان البديع، وسلكوا في جمعها مسالك التكلّف، ووجهوا همّتهم إلى رصّ ألوانه ضاربين صفحاً عمّا ينبغي أن يراعى في الشعر من مقتضيات أهمها إبراز المعنى وتجلية الغرض، وجاؤوا بشعر مؤلف من تفعيلات وموازين لا يروق لفظها ولا يفهم معناها، وسمّوا تلك القصائد بالبديعيات»[1].

فهذه «البديعيات»، على الرغم ممّا حملته من أثر في البلاغة والأدب والنقد واللغة، لم يعكف على دراستها دراسة جادّة رصينة إلّا نفر قليلٌ جدًّا من الباحثين، فأعطوها ما تستحقّ من عناية واهتمام[2].

١ ـ علم البديع وقيمته: يطلق لفظ «البديع»، في اللغة، على الغريب العجيب، أو الجديد المخترع الذي ينشأ على غير مثال سابق، يقال: بدع الشيء يَبْدَعُه بَدعاً إذا أنشأه وبدأه، وابتدع الشيء إذا اخترعه من غير مثال. و«البديع» يطلق لمعانٍ عدّة فيقال: هذا بديع، أي: محدَث عجيب فيكون من صفة المفعول، ويكون أيضاً من صفة الفاعل بمعنى «المبدِع»، ومنه «البديع» في أسماء الله الحسنى لإبداعه الأشياء وإحداثه إيّاها من غير مثال[3]، فجاء في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة: ١١٧]. وجاء في الحديث الشريف بمعنى الزقّ الجديد والحلو والطيّب لقوله ﷺ: «إنّ تِهامة كبديع العسل حلوٌ أوّله حلو آخره»[4]، وذلك لطيب هوائها الذي لا يتغيّر كما أنّ العسل لا يتغيّر.

وقد ذكر الجاحظ أنّ مصطلح «البديع» أطلقه الرواة على المستطرف الجديد من الفنون الشعريّة وعلى بعض الصور البيانيّة التي يأتي بها الشعراء في أشعارهم فتزيدها حسناً وجمالاً، إذ قال معلّقاً على بيت الأشهب بن رميلة (من الطويل):

هُمُ ساعدُ الدَّهرِ الَّذي يُتَّقَى بهِ
وما خَيْرُ كفٍّ لا تَنُوءُ بِساعِدِ[5]

«قوله: «هم ساعد الدهر» إنما هو مثل، وهذا الذي تسمّيه الرواة «البديع»»[6]؛ ومن هنا كانت بداية المعنى الاصطلاحيّ لِـ«البديع».

(١) البديع في ضوء أساليب القرآن. ص ٢٠٢.
(٢) من هؤلاء الأستاذ علي أبو زيد، وقد أعدّ دراسة بعنوان: «البديعيات في الأدب العربي»، وقد نال بها شهادة الماجستير من كلية الآداب في جامعة دمشق.
(٣) لسان العرب ٨/ ٦ ـ ٧ (بدع)؛ ونظم الدرّ والعقيان. ص ٥١؛ والعمدة ١/ ٤٢٠.
(٤) لسان العرب ٨/ ٧ (بدع)؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧.
(٥) البيان والتبيين ٤/ ٥٥.
(٦) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.

أمّا البديع، في الاصطلاح، فهو علمٌ يعرف به وجوه تحسين الكلام المطابق لمقتضى الحال المعلومة كيفيّة طُرُقه في الدلالة وضوحاً وخفاءً[١]. وقال ابن خلدون: «هو النظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق، إمّا بسجع يفصله، أو تجنيس يشابه بين ألفاظه، أو ترصيع يقطع أوزانه، أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى أخفى منه، لاشتراك اللفظ بينهما، أو طباق بالتقابل بين الأضداد، وأمثال ذلك»[٢].

ويتَّضح من هذا المعنى أنّ «العلم بوجوه تحسين الكلام» لا يسمَّى بديعاً إلّا بشرطين: أن يكون ذلك الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، وأن تكن كيفيّات طرق دلالته معلومة الوضوح والخفاء، فالشرط الأوّل هو علم المعاني، والشرط الثاني هو علم البيان، فلو عُدِم أحد هذين الشرطين من الكلام لم يكن العلم بوجوه تحسين ذلك الكلام بديعاً، ولكان البديع كتعليق الدرِّ على أعناق الخنازير[٣]. وبهذا يعني أنّ نسبة علم البديع إلى علمَي المعاني والبيان كنسبة المركّب إلى مفرداته، وليس كنسبة التابع إلى المتبوع، والعرض إلى الجوهر، فكما أنّ المركب لا يستقيم وجوده إلّا بوجود مفرداته، كذلك البديع لا يستقيم إلاَّ بوجود المعاني والبيان، ثمّ إنّ أهمّ هذه الفنون الثلاثة هو علم المعاني وأخصّها علم البديع؛ لأنّه متركّب من الفنّين الآخرَين وزيادة؛ وعلم البيان متوسّط بينهما، فهو مشتمل على المعاني مندرج تحت البديع، فكلّ بديع مستلزم للمعاني والبيان؛ لأنّهما جزآه، وكل بيان مستلزم للمعاني؛ لأنّها جزؤه، وليست المعاني مستلزمةً للبيان ولا للبديع إذ توجد بدونهما، وذلك في كلام طابقَ مقتضى الحال، ولم تُعلم كيفية طُرق دلالته ولا وجوه تحسينه، ولا البيان مستلزم للبديع إذ يوجد بدونه في كلام طابق مقتضى الحال وعُلمت كيفية طرق دلالته ولم تُعلم وجوه تحسينه، وهذا يعني أنّ المعاني والبيان بالنسبة إلى البديع كالحيوان والنطق بالنسبة إلى الإنسان، إذ لا بديع بدونهما كما لا إنسان بدون حياة ونطق. والمعاني بالنسبة إلى البيان كالحيوان بالنسبة إلى النطق، فتوجد المعاني بلا بيان كما يوجد الحيوان بلا نطق؛ ولا يوجد البيان بلا معانٍ كما لا يوجد النطق بدون الإنسان[٤]، الذي هو البديع. فالبديع إذاً، ليس مجرد حلية، وإنما هو مرتبط بالمعنى، وفصل البيان عن البديع نوع من الافتعال.

يتّضح ممّا سبق أنّ البلاغة لا تحصل إلّا لمن استكمل العلوم الثلاثة: المعاني وهو علم يُحْتَرَزُ به من الخطأ في خواصّ التركيب المعنويّ، والبيان وهو علم يبحث في طرق دلالة المعاني ويحترز به عن تعقيدها، والبديع وهو علم يبحث في وجوه تحسينها[٥]. وهذا يعني أنّ علم البديع، كعلْمَي المعاني والبيان،

(١) نظم الدر والعقيان. ص ٥١؛ والإيضاح. ص ٢٨٧.
(٢) مقدمة ابن خلدون. ص ٣٤٢.
(٣) نظم الدر والعقيان. ص ٥٢؛ وكشف الظنون ١/ ٢٣٢.
(٤) نظم الدر والعقيان. ص ٥٢ ـ ٥٣.
(٥) نظم الدر والعقيان. ص ٥٤.

يعرف به التحسين الذاتيّ (المعنى)، بالقدر الذي يعرف به التحسين العرضيّ (اللفظ).

بالإضافة إلى ذلك فإنّ علم البديع يهدف إلى إظهار رونق الكلام حتى يلج الأذن بغير إذن، ويتعلّق بالقلب من غير كدّ، بل هو علم يهدف إلى اكتشاف عناصر الجمال الأدبيّ في الكلام الأدبي الرفيع، شعراً ونثراً، وسبر أعماق الإبداع وتحديد معالمه وتربية القدرة على الإحساس به، إلّا أنّ الباقلّانيّ يرى أنّ لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من البديع الذي ادّعوه في الشعر ووصفوه، وإن كانت نظرته إلى البديع شاملة، وذلك لأنّ هذا الفنّ ليس فيه ممّا يخرق العادة ويخرج عن العرف، بل يمكن استدراكه بالتعلّم والتدّرب[1]. ومهما يكن، فالبديع يبقى وجهاً من وجوه الإعجاز، أو على أقلّ تقدير فهو باب من أبواب البراعة، وجنس من أجناس البلاغة.

٢ ـ موقف النقّاد من البديع: وقف النّقّاد من البديع وأهله موقفين متباينين: موقف علماء انداح زمنهم من القرن الخامس الهجريّ إلى القرن الرابع عشر، أحبّوا البديع وألوانه، ولا سيّما ما احتوى صورة مبتكرة، ونمَّ عن رشاقة، وتوشّح بأسلوب عذب رفيع، فإنّه كان يخلب ألبابهم ويسلب عقولهم، سواءً جاء بصورة جناس أو تورية أو غير ذلك، فالفنون البديعية جميعها عندهم سواء طالما كانت تملك مسحةً من الجمال، أمّا إذا وجدوا فيها شيئاً من التكلّف فكانوا لا يعبأون بها.

أمّا الموقف الثاني فهو موقف معظم النقّاد المعاصرين، فقد وقفوا موقفاً متشنّجاً من البديع وأهله وعصره وأدبه شعره ونثره، إذ إنهم رفضوا كلّ ما جاء به العصران المملوكيّ والعثماني وأواخر العصر العباسيّ قبلهما، دون أن يفرّقوا بين الفنون البديعية، وبين الشعراء، وبين الإنتاج الأدبيّ، وبين من نجح في ذلك ومن أخفق، وبين ما جاء عفواً وما جاء متكلّفاً[2]، ذلك لأنّ كثرة الإفراط في البديع في تلك الفترة خلقت في صفوف هؤلاء ضجّة كبيرة وفي نفوسهم اشمئزازاً عظيماً، حتى غدت كثرة الإفراط في البديع مشكلة مطروحة على طاولة النقد منذ عهد ابن المعتز، إذ كثر الإفراط فيه على يد بشّار ومسلم بن الوليد وأبي نواس ومن سلك مسلكهم؛ ولعلّ ابن المعتز هو أوّل من نبّه إلى هذه المشكلة بانتقاده لأبي تمام إذ قال: «ثمّ إنّ حبيب بن أوس الطائيّ من بعدهم شُغف به حتى غلب عليه وتفرّع فيه وأكثر منه، فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض، وتلك عقبى الإفراط وثمرة الإسراف»[3]. ويرى ابن المعتزّ أنّ لا مانع من أن يقول الشاعر في قصيدته البيت والبيتين من هٰذا الفنّ، وكان يُستحسن ذلك منه إذا أتى نادراً ويزداد حظوة بين الكلام المرسل[4]. ثمّ صار أبو تمام حديث الناس، ورماه النقّاد بإفساد الشعر، فقال الآمدي: «إنّ

---

(١) إعجاز القرآن. ص ١٥٩، ١٦٢.
(٢) انظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد. ص ٦.
(٣) كتاب البديع. ص ١؛ ونظم الدر والعقيان. ص ٥٥ ـ ٥٦.
(٤) كتاب البديع. ص ١؛ ونظم الدر والعقيان. ص ٥٦.

أوّل من أفسد الشعر مسلم بن الوليد، وإن أبا تمام تبعه فسلك في البديع مذهبه فتحيَّر فيه»، وقيل عن شعره بأن ثلثه كان إغراقاً في طول طلب الطباق والتجنيس والاستعارات، وإسرافاً في التماس هذه الأبواب وتوشيح شعره بها حتى صار كثيراً ممّا أتى به من المعاني لا يعرف ولا يعلم غرضه فيها إلّا بعد الكدّ والفكر وطول التأمّل[١]. ثمّ وقف القاضي علي بن عبد العزيز الجرجانيّ[٢] وعبد القاهر الجرجانيّ[٣] موقفاً سلبيًّا من إفراط أبي تمام في بديعه، وتبعهما ابن رشيق في ذلك[٤]. ويرى التّنسيّ أنّ الجناس، وإن اعتبره أشرف أنواع البديع، كثيراً ما يصاحبه التكلّف، ولذلك تجنّبه الفحول من متقدّمي الشعراء[٥]. ويتّفق في هذا الذوق الأدبيّ بعض المغاربة والمشارقة على السواء، فهم يحذّرون من الإفراط في البديع، إلّا أنّ ابن أبي الأصبع المصريّ يرى أنّ كثرة البديع لا تشين الكلام إذا استعمل قلّة أو كثرة، فقد أورد في كتابه «بديع القرآن» آية عدد ألفاظها سبع عشرة، واستخرج منها واحداً وعشرين ضرباً من البديع، وهي قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤٤﴾ [هود: ٤٤]، ويعقب على ذلك بأنّ في كل لفظة بديعاً وبديعين[٦]، معتبراً أنّ البديع يشمل علوم البلاغة كلّها من معانٍ وبديع وبيان.

وليس ابن أبي الأصبع هو وحده الذي استخرج هذه الكثرة من ضروب البديع دليلاً على أنّ الكثرة أو القلّة ليست سبباً في الحسن أو القبح، وإنما التكلّف هو الذي يهوي بمنزلة البديع العالية، فهذا النويريّ يرى أنّ الإبداع هو «أن يؤتى في البيت الواحد من الشعر أو القرينة الواحدة من النثر بعدّة ضروب من بديع بحسب عدد كلماته أو جملة، وربّما كان في الكلمة الواحدة المفردة ضربان من البديع، ومتى لم تكن كلمة بهذه المثابة، فليس بإبداع»[٧].

وهذا الباقلانيّ في مقارنته بين البحتري وأبي تمام يرى أنّ الأوّل قد أحسن في إفراطه، والثاني كان إفراطه قبيحاً[٨].

إذاً، فالتكلّف أو الكثرة المتكلّفة التي يلجأ إليها صاحبها ليظهر مدى قدرته على رصف المحسّنات دون فائدة، هي التي تفسد البديع، كما تفسد البيان والمعاني والأدب كلّه، إذ لا يمكن لألفاظ ميتة أن تحيي معنى أو فكرة. ثم إنّ كثرة البديع كانت هي المجال الأكبر لمدرسة التجديد، أو مدرسة البديع، فنشأت الخصومات، وكان النقّاد ما بين مفتونٍ به وساخطٍ عليه. قال القاضي الجرجاني: «إنّ جلّ الأدباء والنقّاد رأوا في الافتنان في الحلية اللفظية المجال الأكبر للتجديد، إيماناً منهم بأنّ الأولين استغرقوا المعاني أو أتوا على معظمها، ولم يتركوا إلّا ما استهين به أو صعب

---

(١) الموازنة ١/ ١٣٥؛ ونظم الدرّ والعقيان. ص ٥٦.
(٢) الوساطة. ص ١٩.
(٣) أسرار البلاغة. ص ١١.
(٤) العمدة ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
(٥) نظم الدر والعقيان. ص ٥٦، ١٩٥.
(٦) بديع القرآن. ص ٣٤٠ ـ ٣٤٢.
(٧) نهاية الأرب ٧/ ١٧٥.
(٨) إعجاز القرآن. ص ١٦٢.

الوصول إليه، فلم يبق أمام المحدثين شيء يولعون به إلّا البديع والحلية اللفظية، فكان الإبداع والإغراب منحصراً في هذا الميدان، وتبعهم النقاد ما بين مفتون به وساخط عليه»(١).

وإذا كان البديع عند النقاد القدامى قد ظفر بحفاوة بالغة، فاعتبر دليلاً على كمال البراعة وإتقان الصناعة حتى عدَّه قوم من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، فقد اختلفت الرؤية عند النقاد والدارسين المعاصرين؛ لأنّ الشعر لم يعد يكتب لينشد على الخلفاء في القصور أو الجماهير في الأسواق، وإنما يكتب ليقرأ، فنأخذ منه حصيلة فكريّة أو صورة اجتماعية، أو شحنة انفعالية ممّا لا يحتاج إلى تزويق أو تجميل، فقد غدا البديع صورة تُرى، لا نغماً يسمع، لذلك نظر النقّاد المعاصرون إلى البديع نظرة استخفاف وازدراء بخلاف نظرتهم إلى علمي المعاني والبيان، وغدا البديع برأيهم محسنات لفظية عقيمة، حوّلت مجرى الأدب العربيّ كلّه إلى زخارف خاوية من كل معنى عميق، أو إحساس صادق(٢).

٣ ـ البديع وجمال اللفظ والمعنى: إنّ اللغة العربية بقسميها الشعر والنثر، عندما تصاغ بأسلوب أدبيّ، تتميّز بالجمال والكمال، وتمثّل قمّة الإبداع، لما تملكه من غنى عظيم في مفرداتها، وإتقان محكم في تراكيبها، وزخرف أخّاذ في أساليبها وأشكالها، وجمال موسيقيّ في لفظها وجرسها. وما يؤكد جمالها ويشهد بموسيقيّتها ذاك السجع في نثرها، وتيك القافية في شعرها، وتلك الفواصل في قرآنها... كلّ ذلك ينبىء عن التماثل بين كلماتها والمشاكلة بين ألفاظها والانسجام بين عباراتها. ولعلّ أبرز ما يميّز جمال اللغة العربية وموسيقيّتها ما فيها من ألوان بديعية معنوية ولفظيّة، تظهر من خلال الكلمة ومثيلتها، أو الكلمة وضدّها، إذ تلحظ الأضداد في الطباق والمقابلة كما تلحظ المماثلة في الجناس والمشاكلة في سياق سلس لا تنافر فيه ولا اضطراب؛ وهذا ما دفع العرب إلى الزهو والمباهاة بلغتهم في مواجهة الشعوبية، فرصدوا ألفاظهم وجمعوا أشعارهم، وقصروا الجمال في اللفظ والمعنى على كلامهم دون غيرهم، فهذا الجاحظ يقول: «والبديع مقصور على العرب، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة وأرْبَتْ على كلّ لسان»(٣).

وهذا ما يفسّر معنى الجمال بـ «البديع»؛ فقد كان العربيّ يتذوّق جمال الألفاظ في لغته وتراكيبها، ويفتنّ بجمالها وسحرها، فكلّما حسن الكلام عنده وعذب، الْتصق بالأسماع واتصل بالقلوب، ولا سيّما إذا ترجم المعنى الشريف بلفظ شريف، وعبر عنه بكلام سلس رشيق. ولهذا راح العربي يدقّق في اختيار ألفاظه ويتأنّق في تركيب عبارته، ويخلع عليها من الحسن ما يرفع من شأنها ويعلي من قدرها، فنراه يردّد النظر في الكلام بعد أن يفرغ منه، ويشرع في تهذيبه وتنقيحه، نظماً كان أو نثراً، وذلك في سبيل الوصول إلى أدب جميل لفظاً ومعنًى؛ وهذا ما كان يفعله زهير بن أبي

---

(١) الوساطة. ص ٢٠٨.

(٢) انظر: فن البديع. ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) البيان والتبيين ٤/٥٦.

سلمى في العصر الجاهلي، والفرزدق في العصر الأمويّ، ليكون الكلام آخذاً بعضه بأعناق بعض متلاحماً سليماً مستحسناً متّسقاً. فالبديع إذاً، ليس ترفاً في الأسلوب الأدبيّ أو حلية بمثابة الفضول يستغنى عنها، حتى يكون تابعاً لعلمي البيان والمعاني، بل هو في مقدّمتهما يقوم بدوره في أداء المعنى وتحسينه من خلال اللفظ الحسَن، فيقف جنباً إلى جنب مع الصور البيانيّة والمعاني؛ وهذا ما جعل البعض يطلق عليه وعلى أنواعه اسم المحسّنات، مقسّماً بعضها إلى محسّنات معنويّة وبعضها الآخر إلى محسّنات لفظيّة.

وفي القرآن الكريم كثير من أنواع البديع: كالجناس، والطباق، والمقابلة، والطّيّ والنشر، والعكس والتبديل، وغيرها من الأنواع البديعية التي لم تكن فضولاً من القول، ولم تأتِ لمجرد الزينة، وإنّما دعاها المعنى دون غيرها من الألفاظ ليكون له جلاءٌ وبيانٌ وفضل وتأثير. ولهٰذا كان للبديع دور كبير في تجميل المعنى بالقدر الذي يكون به اللفظ جميلاً مستحسناً.

وما يؤكّد اتصال جمال المعنى بالبديع قول عبد القاهر الجرجانيّ، وهو يتّجه ببصره إلى المعنى أثناء تناوله التجنيس: فالقبيح من الجناس هو الذي لم يزدك على أن أسمعك حروفاً مكررة، تروم لها فائدة فلا تجدها إلّا مجهولة منكرة، والحسن منه هو الذي يعيد عليك اللفظة كأنّه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها، ويوهمك كأنّه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووفاها، وبهذا المعيار يعدّ التجنيس من حِلى الشعر ومذكوراً في أقسام البديع، ففضل التجنيس مرهون بنصرة المعنى، إذ لو كان باللفظ وحده لَما كان فيه مستحسن ولما وجد فيه إلّا معيب مستهجن[1].

فالحسن والقبح في البديع ليس مردّه إلى اللفظ عند عبد القاهر، إذ إنّ الألفاظ ليس لها نصيب من الحسن، وإنّما العبرة بالمعنى الذي لا ينشأ إلّا عن النظم أو الأسلوب، فلذلك يميّز بين تجنيس قبيح وتجنيس حسن. وكما ينكر عبد القاهر التكلّف في البديع والولع به، فإنّه ينكر أن يتطلّبه المعنى ثم نغفل عن ذكره؛ لأنّ المعنى هو الذي يقود إليه ويستشرف له، فإهماله في هذه الحالة شبيه بتكلّفه حين لا يدعو إليه المعنى، وإذا توافرت المحسّنات البديعية مع حسن النظم، يكون قد وقع الحسن من الجهتين، ووجبت له المزيّة بكلا الأمرين. وتراه يقول: «وعلى الجملة، فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً، ولا سجعاً حسناً، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلاً، ولا تجد عنه حولاً»[2].

فالبديع عند عبد القاهر إذاً، لا يستقلّ باللفظ دون المعنى، وإنّما يذوب داخل النظم أو الأسلوب ليضيف إلى جماله جمالاً، فيعمل عمل السحر في الكلام. فعلم البديع إذاً، هو العلم الذي تعرف به المحسّنات الجمالية المعنويّة واللفظيّة، التي لم تلحق بعلم المعاني ولا بعلم البيان. والمحسّنات الجمالية المعنوية منه: هي ما يشتمل عليه الكلام من زينة جمالية لفظية، قد يكون بها تحسين وتزيين في المعنى.

---

(١) أسرار البلاغة. ص ٤ ـ ٥.

(٢) أسرار البلاغة. ص ٧.

٤ ـ البديع بين الأدب والفنّ: لا شكّ أنّ الصلة متينة بين البلاغة بأقسامها الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، من جهة، وبين الأدب من جهة أخرى، إذ هي تستمدّ كامل شواهدها منه، وصلتها به كصلة الأدب بالتاريخ الذي يسجّل طرق الحياة الأدبية، إذ إنّ الأدب هو مسرح لعناصر البلاغة، لا يمكنها أن تظهر إلّا من خلاله. ومن الجدير بالذكر أنّ البديع كأثر فنّي موجود في الأدب العربي منذ عُرف للعرب أدب، ففي شعر الجاهليين وخطابتهم وأمثالهم وحكمهم ووصاياهم نماذج من فنون البديع مبثوثة في سطور آدابه، إلّا أنّ هذه الألوان من البديع كانت تقع للشاعر أو الخطيب في أثناء نظمه للشعر أو تحبيره للخطبة عفواً دون قصد أو تقعّر، ولم يكن للبديع عنده عناية كبيرة أو صغيرة في تدبيج كلامه أو تنقيحه؛ أما في القرآن الكريم فقد كان الهدف مخاطبة عقول الأمة والتأثير في وعيها، فإن جاءت الصورة البديعية في ثناياه زادته خيراً على خير، وإن لم تأتِ لم تنقص من بلاغته شيئاً، ولكن إذا اتّجهنا ببصرنا نحو أدب القرن الثالث الهجريّ وجدنا العناية بالبديع تصبح مقصودةً لذاتها، وغدا الشاعر يقتنصها ويعنى بها أكثر من عنايته بالمعنى نفسه، ولهذا أخذ الأديب يتجه اتّجاهاً معنويًا كما هو المقصود من رسالة الأدب، فتحوّل الأدب بذلك إلى فنّ يجمع فنون البديع بدلاً من أن يكون البديع وسيلةً غايته الأدب، وخير مثال على ذلك تلك القصائد المسمّاة بـ«البديعيات» والتي تدور في موضوعها الأساسي حول مديح الرسول ﷺ فقد تحوّلت في موضوعها هذا من المديح إلى فنّ استعراضي يشمل أنواع البديع ما حسن منه وما قبح، اللفظيّ المعنويّ، متّخذة من المديح النبويّ مطيّةً ووسيلة إلى غاية لم تكن في الأصل مقصودة بذاتها.

ويتضح مما سبق أنّ البديع كأثر فنّيّ كان موجوداً منذ وجد الأدب، ولكن وجوده كعلم للبديع فيه التعريفات والحدود والتقسيمات والتفريعات تأخّر إلى ما بعد صدر الإسلام بقرون. وقد تنبّه الشعراء بصفة خاصّة إلى الأثر الذي يتركه هٰذا البديع فأولعوا به واستخدموه في أشعارهم باعتباره وسيلة للوصول إلى هذه الغاية، فقد استعمله بشار بن برد، ومسلم ابن الوليد، وابن الروميّ، والبحتريّ، حتى أصبح غايةً في ذاته على يد أبي تمام. ومن هنا راح الشعراء يتفنّنون في صبغ أشعارهم بالصبغة البديعية، كما تفنّن الكتّاب في توشية عباراتهم بالزينة اللفظية، فكانت غايتهم أن يقولوا كلاماً حسناً بديعاً في أسلوب شائق جميل، يأتي عفواً بلا تكلّف، فاجتمعت لديهم صور بيانية من تشبيه واستعارة وكناية، إلى جانب محسّنات بديعيّة من جناس وطباق ومقابلة، بعضها يؤازر بعضاً، فأطلق عليهم النقاد شعراء البديع، كما أطلقوا على أداتهم في التعبير اسم «البديع»، وأصبحت السمة المميّزة لعصر التجديد الذي استهلّه بشار، ومسلم بن الوليد، وأبو نواس، ثم أبو تمام، هي البديع، فتغيّر بذلك وجه الشعر تغيّراً كاملاً، وغدا البديع من مميزات الشعر وحسناته وليس من سيّئاته، ولا سيما عند أصحاب مدرسة التجديد برئاسة أبي تمام، إذ كانت هذه المدرسة صاحبة مذهب في الشعر، فأفرطت في توشيته بالزخارف اللفظيّة

والمحسنات البديعيّة، فخرجت عن مدرسة عمود الشعر التي يمثّلها البحتري، وأدّت إلى ظهور علم جديد هو علم البديع، وبهذا غدا الشعر عند العرب فنًّا أو صناعةً لها قوانينها التي تتحكّم في الشكل والإطار الخارجيّ، لذلك كان اهتمام العرب بالجمال الشكليّ لا يقلّ عن اهتمامهم بالمضمون، فتحوّل مجرى الأدب العربيّ في عهد التجديد إلى زخارف لفظية خالية من كلّ معنى عميق أو إحساس صادق؛ إلّا أنّ الشكل لم يكن دائماً قليل الجدوى، فهو من خصائص الشعر، إذ إنّ الذي يميّز الفنّ عن غيره هو الشكل، فلو انهار الشكل، لم يعد الفنّ فنًّا، فالمحسّنات البديعيّة إذاً، لا تكون في يد الأديب الماهر مجرّد ألفاظ خاوية عقيمة من كل معنى، وإنّما تتحوّل على يديه إلى شيء ذي قيمة عظيمة إذا أحسن استخدامها، وأتى بها لتؤدّي دوراً في إفادة المعنى، فيزداد الأدب بها شرفاً وفضيلة. ولعلّ النقاد في عصرنا الحديث قد زهدوا في البديع وهاجموا أصحابه لما انتهى إليه حال الشعر العربي قبل حركة البعث الحديثة على يد أحمد شوقي وحافظ إبراهيم وغيرهما ممن أنقذ الشعر العربي من تلك الهوّة السحيقة التي تردّى فيها منذ أواخر العصر العباسيّ إلى حركة البعث الحديثة[١].

كما أنّ خروج البديع في تلك الفترة عن دائرته المرسومة له، وغلبة التكلّف عليه، أحاله إلى صنعة عقيمة لا يؤدي دوراً في المجال الأدبيّ بصفة عامة، والفنّ الشعريّ بصفة خاصّة، بل أصاب الأدب العربي بتدهور لعدّة قرون، فدمر الذوق الأدبيّ، وغدا، من حيث لا يدري أصحابه، إلى عامل من عوامل القبح بعد أن كان من عوامل الجمال.

ومهما يكن، فإنّ البديع هو «أحد علوم الأدب الستّة، وذلك أنّك إذا نظرت في الكلام العربي، إمّا أن تبحث عن المعنى الذي وضع له اللفظ وهو علم اللغة، وإمّا أن تبحث عن ذات اللفظ بحسب ما يعتريه من الحذف والقلب والبدل وغير ذلك وهو علم التصريف، وإمّا أن تبحث عن المعنى الذي يفهم من الكلام المركّب بحسب اختلاف أواخر الكلم وهو علم العربية، وإمّا أن تبحث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال بحسب الوضع اللغويّ وهو علم المعاني، وإمّا أن تبحث عن طرق دلالة الكلام إيضاحاً وخفاءً بحسب الدلالة العقلية وهو علم البيان، وإمّا أن تبحث عن جوه تحسين الكلام وهو علم البديع»[٢].

٥ - **أقسام علم البديع**: قال محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسيّ: «اعلم أنّ الطّيبيّ وغيره نصّوا على أنّ أنواع البديع تتعلّق ببابين: باب الفصاحة وباب البلاغة. فما كان منها متعلّقاً بالمعنى أو بالمعنى واللفظ معاً فهو من باب البلاغة. وما كان منها متعلّقاً باللفظ فهو من باب الفصاحة، فهي ثلاثة أقسام: قسم يتعلّق بالمعنى فقط كالتورية وتجاهل العارف وما جرى مجراهما ممّا لا تعلُّق له باللفظ، وقسمٌ يتعلّق باللفظ فقط كالتجنيس وردّ العجز على الصدر ونحوهما ممّا لا تعلّق له بالمعنى.

---

(١) فن البديع. ص ٣١.

(٢) نظم الدرّ والعقيان. ص ٥٥؛ وخزانة الأدب. ١/ ٣١٤.

وقسمٌ يتعلّق باللفظ والمعنى كالمطابقة والمقابلة وما أشبههما ممّا لكلّ واحدٍ من اللفظ والمعنى فيه حظّ. وأسقط صاحب الإيضاح هٰذا القسم وجعل البديع قسمين: قسم يتعلّق باللفظ وقسم يتعلّق بالمعنى وهو الأبين»[1].

وقيل: إنّ أوّل من قسّم المحسّنات البديعيّة إلى ثلاثة أنواع، هو بدر الدين بن مالك الطائيّ، وهي عنده:

- نوع راجع إلى الفصاحة اللفظية، وهو أربعة وعشرون فنًّا، منها: الترديد والتعطيف ورد العجز على الصدر والتشطير والترصيع...
- نوع راجع إلى الفصاحة ويختص بإفهام المعنى وتبيينه، وهو تسعة عشر فنًّا منها: حسن البيان والإيضاح والمذهب الكلاميّ والتبيين والتتميم والتقسيم...
- نوع راجع إلى الفصاحة المختصّة بتحسين الكلام وتزيينه ومن فنونه: اللفّ والنشر، والتفريق والجمع والتورية وحسن الابتداء وحسن الخاتمة[2]...

إلّا أنّ السكاكيّ كان أوّل من قسّم هذه المحسّنات البديعية إلى قسمين إذ قال: «إذا تقرّر أنّ البلاغة بمرجعيها، وأنّ الفصاحة بنوعيها، ممّا يكسو الكلام حلّة التزيين، ويرقّيه أعلى درجات التحسين، فها هنا وجوه مخصوصة كثيراً ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعراف منها، وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ»[3].

ثم درج البلاغيون بعد السكّاكيّ إلى تقسيم المحسنات البديعية إلى نوعين:

١ ـ المحسّنات المعنويّة: وهي ما تزيد المعنى حسناً، إمّا بزيادة تنبيه على أمر، أو بزيادة التناسب بين أجزاء الكلام، فبعض هذه المحسنات المعنويّةلا تخلو من تحسين اللفظ، بل هي التي يكون التحسين فيها راجعاً إلى المعنى أوّلاً وبالذات، ويتبعه تحسين اللفظ ثانياً وبالعرض. ويعرف هذا النوع من الآخر بأنّه لو غيَّر اللفظ بما يرادفه لبقي المحسّن كما كان قبل التغيير، كما في الطباق.

٢ ـ المحسّنات اللفظيّة: وهي ما تزيد الألفاظ حسناً، وإن كانت لا تخلو من تحسين المعنى، بل هي التي يكون التحسين فيها راجعاً إلى اللفظ أوّلاً وبالذات، ويتبعه تحسين المعنى ثانياً وبالعرض. وما يميّز هذا النوع عن الأوّل أنّه لو غيّر أحد اللفظين بما يرادفه لزال ذلك المحسّن، كما في الجناس.

وهذا التقسيم لتلك المحسّنات البديعيّة إلى لفظية ومعنوية إنّما هو تقسيم مفتعل لم يحالفه التوفيق، وذلك كمن يفصل الجسم عن الروح، أو الروح عن الجسم، إذ إن جمال الألفاظ لا يكون إلّا بتعلّقها بالمعاني، وحسن المعاني لا وجود له دون تركيب لفظيّ، فلا بدَّ إذاً من نظرة تكامليّة فنيّة إلى الكلام، إذ إنّ الجمال الحقيقيّ له لا يكون إلّا من قبل اللفظ والمعنى معاً، هذا ما أكَّده عبد القاهر الجرجانيّ في نظرته إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى؛ فما دام المعنى

(١) نظم الدر والعقيان. ص ٥٤ ـ ٥٥.
(٢) المصباح. ص ٧٥.
(٣) مفتاح العلوم. ص ٢٠٠؛ ونظم الدرّ والعقيان. ص ٣١.

حسناً تبعه لفظ حسن يؤدّيه، وما دام اللفظ حسناً فلا يعبّر به إلّا عن معنًى حسن، فالحسن المعنويّ واللفظيّ مشترك بين المحسّنات المعنويّة واللفظيّة، بغضّ النظر عمّا إذا كان في أحدهما قدر أكبر من الآخر. ثمّ إنّ التكلّف في تقسيم المحسّنات إلى لفظية ومعنويّة يلغيه الاضطراب الذي وقع فيه علماء البلاغة في تقسيم الكلام إلى بيان وبديع، فوضعوا الحدود للفرق بينهما دون أن يلتزموا بها عند التطبيق، وهذا الاضطراب مردّه إلى تداخل البيان الذي يختصّ بالمعنى بالبديع الذي يختص باللفظ، وهذا يؤكّد أن البلاغة لا تحصل إلّا لمن استكمل العلوم الثلاثة، كما أنّه ليس بمقدور أحد أن يفصل بين المعاني والألفاظ، وهذا ما دفع البعض إلى وضع الاستعارة والمجاز والتدبيج والكناية وتجاهل العارف والتشبيه وما أشبه ذلك في باب البيان حيناً وباب البديع حيناً آخر.

٦ ـ **علم البديع والبلاغة**: كانت الألوان البديعية تأتي في الشعر القديم والنثر عفو الخاطر دون تكلّف أو إعمال للفكر، بل كانت ممّا يستدعيه المعنى استدعاءً، تصدر عن الشعراء فطرةً وسليقة، وقد زخرت النصوص القديمة والمخضرمة بتلك الصور دون أن يعرف أصحابها أسماءها أو أقسامها.

وجاء العصر العباسيّ بحضارةٍ جديدة سواءً على صعيد الحياة الماديّة أو العقلية والفكريّة، فأمدّت الشعر بالخيال الخصب، والفكر العميق، والمعنى الدقيق، ولوّنته بألوان بديعية من التشبيه والاستعارة، وصبغته بأصباغ زاهية من الثقافة والفلسفة، ومزجته بحكمة الهنود وأدب الفرس.

وقد تنبّه الشعراء العباسيّون منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجريّ إلى ما في شعر القدماء من طرائف «الصنعة» البديعيّة، فتناولوا البديع تارةً مقتصدين كالبحتري وابن المعتز، وتارة تناولوه مُفرطين كأبي تمام، وهذا ما جعل الجاحظ يضيف إلى معنى الجدّة والطرافة للبديع الاستعمال العلمي وذلك في روايته لقول الأشهب بن رُميلة (من الطويل):

هُمُ ساعِدُ الدَّهْرِ الَّذي يُتَّقَى بِهِ
وما خَيْرُ كَفٍّ لا تَنُوءُ بِساعِدِ

فقال: «قوله: «هم ساعد الدهر»، إنما هو مثل، وهذا الذي تسمّيه الرواة «البديع»[1]. ثم قال: «والبديع مقصور على العرب، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة، وأرْبَتْ على كلّ لسان، والراعي كثير البديع في شعره، وبشّار حسن البديع، والعتّابيّ يذهب في شعره في البديع مذهب بشّار»[2].

وهذا يعني أنّ الجاحظ كان قد أطلق لفظ «البديع» على طريف الاستعارة في «ساعد الدهر»، ويروي ذلك عن الرواة، أي: رواة الشعر، فالتسمية ليست له، بل هي لرواة الأدب، وظهرت أوّل ما ظهرت على لسان الشعراء. ويؤكّد هذا ابن المعتز في كتابه «البديع»، إذ ذكر أنّ هذه التسمية من وضع الرواة والشعراء المولّدين، فقال في مقدّمة كتابه «البديع»: «قد قدّمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدنا في القرآن واللغة وأحاديث رسول الله ﷺ، وكلام الصحابة والأعراب

(١) البيان والتبيين ٤/ ٥٥.

(٢) البيان والتبيين ٤/ ٥٥ ـ ٥٦.

وغيرهم وأشعار المتقدّمين من الكلام الذي سمّاه المحدثون «البديع»، ليُعلم أنّ بشّاراً ومسلماً وأبا نواس ومن تقيّلهم وسلك سبيلهم، لم يسبقوا إلى هذا الفنّ، ولكنّه كثر في أشعارهم، فَعرف في زمانهم حتّى سُمِّي بهذا الاسم، فأعرب عنه ودلَّ عليه»[١].

وقد أطلق ابن المعتز هذا المصطلح «البديع» على الاستعارة، والتجنيس، والمطابقة، وردّ العجز على الصدر، والمذهب الكلاميّ؛ وكان أوّل من جمعها تحت اسم «البديع» في كتابه المذكور، ولعلّ محاولته هذه هي أول محاولة علميّة جادّة في ميدان «علم البديع».

ومن هنا نرى أنّ الجاحظ وابن المعتز قد التقيا في إطلاق مصطلح «البديع» على فنون البلاغة المختلفة بأنواعها. ثم خطا خطوتهما قدامة بن جعفر الذي يرى أنّ ألوان البديع هي البلاغة، وفي ذروة الحسن منها[٢]؛ وأبو هلال العسكري[٣]، وإن كان هذا الأخير قد أخذ عنده مدلول «البديع» في التخصّص، والابتعاد قليلاً عن علوم البلاغة الأخرى؛ إلّا أنّ مصطلح «البديع» ظلَّ يتّسع في القرون الستّة الأولى للهجرة لكلّ أنواع علوم البلاغة بحسب وضعها الأخير: «المعاني والبيان والبديع» عند علماء البلاغة كابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما، إلى أن جاء السكاكي فكان أوّل من فصل بين علم البيان وعلم المعاني، ثم أشار إلى أنّ هناك وجوهاً أو محسّنات، كثيراً ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام. . . ، وهي قسمان:

قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ[٤]. وهذا يعني أنّ «علم البديع» ما زال عنده مشتركاً مع علمي المعاني والبيان.

ثم جاء بدر الدين بن مالك فسمّى هذه الوجوه التي ترجع إلى المعنى واللفظ «علم البديع»، فكان أوّل من أطلق هٰذا المصطلح على هذه المحسّنات البديعية[٥]، وقسّمها ثلاثة أقسام، كما رأينا سابقاً.

إلّا أنّ أبا الفرج الأصبهانيّ ذكر أنّ الشاعر العباسيّ مسلم بن الوليد كان أوّل من أطلق هٰذا المصطلح، إذ قال: «وهو، فيما زعموا، أوّل من قال الشعر المعروف بـ«البديع»، هو لقَّب هذا الجنس البديع واللطيف، وتبعه فيه جماعة، وأشهرهم فيه أبو تمام الطائيّ، فإنّه جعل شعره كلّه مذهباً واحداً فيه»[٦].

ثمّ جاء الخطيب القزويني، وفصل «البديع» فصلاً تامًّا عن البلاغة التي جعلها محصورة في المعاني والبيان، فأخذ معه «البديع» المعنى العلميّ الذي بقي سائداً إلى الآن؛ وهو عنده ضربان:

ضرب يرجع إلى المعنى، وضرب يرجع إلى اللفظ، إلّا أنّه جعله تابعاً لعلمي المعاني والبيان، لا ينفصل عنهما[٧].

ومهما يكن من أمر تبعية البديع لغيره من علوم البلاغة أو عدم تبعيته لها، فهو ما يزال

---

(١) كتاب البديع. ص ١.
(٢) نقد الشعر. ص ٣٨.
(٣) كتاب الصناعتين. ص ٢٦٧.
(٤) مفتاح العلوم. ص ٢٠٠.
(٥) المصباح. ص ٧٥.
(٦) الأغاني ١٩/٣٦.
(٧) الإيضاح. ص ٢٨٧؛ والتلخيص. ص ٣٤٧.

متسنّماً ذروة البلاغة حتى عدّه قوم أنّه من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم؛ وما انفصال علوم البلاغة عن بعضها إلّا افتعال، بل إن ألوان البديع هي في الصميم من البلاغة، وقد سبق أن بيّنت أنّ البلاغة لا يمكن أن تحصل إلّا لمن استكمل العلوم البلاغية الثلاثة، ولقد كان الزمخشري على حقّ حين سمّى «البيان» و«البديع» بـ «علم البيان» في كثير من كلامه مقتدياً في ذلك قول عبد القاهر الجرجاني الذي جعل «البيان» و«البديع» كلمتين مترادفتين[١].

٧ ـ نشأة علم البديع وتطوّره حتى زمن ابن حجّة الحموي: سبق أن أشرت إلى أن البديع كأثر فنّي كان موجوداً في الأدب العربي منذ وجد الأدب، إلّا أنّه كان سليقةً لدى الأدباء العرب، ولم يكونوا يعرفونه بهذا الاسم، وإنما كانوا يطبّقونه في شعرهم وخطابتهم وأمثالهم وحكمهم ووصاياهم منذ العصر الجاهليّ أيّام كانوا يجتمعون في الأسواق والأندية الأدبية كالمربد وعكاظ، فنجد في أدبهم نماذج مختلفة من فنون البديع مبثوثة في ثناياه بطريقة عفويّة، لا تقعّر فيها ولا تكلّف، وقد ينظم الشاعر منهم القصيدة في شهر وينقّحها ويهذّبها في أشهر دون أن يكون للبديع أيّة عناية في تدبيجها وتنقيحها، أو في نقدها وتصحيحها، فكان الشعراء يتناشدون أمام زهير والنابغة ليحكما على جودة شعرهم أو رداءته، من خلال روايتهما له بمِنظار هذا العلم، وإن لم يكونا قد عرفاه بعد كعلم له حدوده ومصطلحاته الخاصّة به.

وإذا انتقلنا إلى القرآن الكريم مع مجيء الإسلام نجد نصوصه في ذروة البلاغة من حيث معناها: «إصابة المعنى والقصد إلى الحجّة»، و«حسن الإشارة وإيضاح الدلالة»، فخير الكلام «ما ظَرفت معاليه، وشَرُفت مبانيه، والتذَّت به آذانُ سامعيه»[٢]، إذ إنّ الهدف من القرآن الكريم مخاطبة عقول الأمة والتأثير في وعيها، فإن جاءت الصورة البديعيّة في التعبير زادته خيراً على خير، وإن لم تأتِ فيه لم تنقص من بلاغته شيئاً.

وإذا ولّينا وجوهنا شطر الأدب في بداية القرن الثالث الهجريّ وجدنا العناية بالبديع تكبر، وتصبح الألوان البديعية مقصودة لذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة، وغدا الأديب أو الشاعر يقتنصها أينما وجدها ويعنى بها أكثر من عنايته بالمعنى، فأخذ يتّجه اتّجاهاً لفظيًّا أكثر من أن يتّجه اتجاهاً معنويًّا، كما هو المقصود من رسالة الأدب عادةً.

إلّا أنّ علم البلاغة، كغيره من العلوم التي نشأت بهدف بيان إعجاز القرآن الكريم وتيسير فهمه للعناصر غير العربية خاصةً، أخذ يتطوّر ويتوضّح، حتى صار علماً قائماً بذاته، يعرف بعلم البلاغة التي تشمل اليوم العلوم الثلاثة: المعاني والبيان والبديع.

ويبدو أنّ هذا العلم «البلاغة» كان أعسر العلوم، ولكنّه كان ألصقها بفهم المعجز من كتاب الله العزيز، والمبدع من أدب العرب، وإذا تتبّعنا تطوّره وجدنا أنّه بلغ أوجه، أو كاد، في قرون عدّة قبل عصر ابن حجّة، واتّسع كثيراً

---

(١) بديع القرآن. ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) أدب المجالسة وحمد اللسان. ص ٦٧، ٦٩، ٧٠.

وتفرَّع منه علم بلغ ذروته في عصر ابن حجّة، وهو «علم البديع»، ولا سيّما عندما أسهم فيه نظّام البديعيّات وشرّاحها، بالإضافة إلى المؤلّفين في البلاغة والعلوم المتّصلة بها.

ولا بدّ من أن نذكر أنّ علوم البلاغة هذه، قد مرّت قبل أن تتوضّح حدودها وتستقرّ مصطلحاتها، بمرحلة كان يطلق فيها على علم البلاغة اسم «علم البديع» الذي هو أحد أنواعها الثلاثة، إذ إنّه لم يعرف كعلم للبديع له تعريفاته وحدوده وتقسيماته وتفريعاته إلّا بعد صدر الإسلام بقرون. يقول الجاحظ في نشأة البديع وفي أوّل من اخترعه في كتابه البيان والتبيين: «ومن الخطباء الشعراء ممّن كان يجمع الخطابة والشعر الجيّد والرسائل الفاخرة مع البيان الحسن: كلثوم بن عمرو العتّابيّ، وكنيته أبو عمرو، وعلى ألفاظه وحذوه ومثاله في البديع يقول جميع من يتكلّف مثل ذلك من شعراء المولّدين، كنحو منصورٍ النّمريّ، ومسلم بن الوليد الأنصاريّ وأشباههما. وكان العتّابيّ يحتذي حذو بشّار في البديع، ولم يكن في المولّدين أصوب بديعاً من بشّار وابن هرمة»[١].

وفي قول الجاحظ ما يدلّ على أنّ «البديع» نشأ في الأدب العربي منذ اختلاط الفكر والجهود بين العرب والفرس، وذلك بدليل اختلاط الأسماء العربية (العتابيّ والنمري وابن هرمة) مع الأسماء الفارسيّة (بشّار وابن الوليد)، وهذا يبيّن أنّ البديع مذهب عباسيّ تضافرت فيه جهود مجموعات مختلفة من الشعراء العرب والفرس، وإن كان العباسيون يردّونه إلى مصادر عربيّة خالصة، كما ورد في قول الجاحظ: «والبديع مقصور على العرب...»[٢].

إلّا أنّه جاء في العمدة: إنّ مسلم بن الوليد هو أوّل من تكلّف البديع من المولّدين وأخذ نفسه بالصنعة وأكثر منها، ولم يكن في الأشعار المحدثة قبله إلّا النبذ اليسيرة[٣]. وجاء في الأغاني أنّه أوّل من أطلق هذا المصطلح، ووضع مصطلحات أخرى لبعض الصور البيانية والمحسنات البديعية كالجناس والطباق[٤]. ثم جاء في المصدر نفسه: أنّ أوّل من فتق البديع من المحدثين هو بشّار بن برد، وابن هرمة وهو آخر من يستشهد بشعره من العرب. ثم اتبعهما مقتدياً بهما كلثوم بن عمرو العتابي، ومنصور النمريّ، ومسلم بن الوليد، وأبو نواس، ثم حبيب بن أوس الطائيّ، وأبو عبادة البحتري، وعبد الله بن المعتزّ، فانتهى علم البديع والصنعة إليه، وختم به، وقيل: إنّ بشّاراً أبو المحدثين[٥].

وشاع هذا اللون «البديع» في الأدب ولجّ المولّدون في اصطناعه وتباهَوْا بالسبق إليه ممّا حَدا بالخليفة العبّاسيّ الشاعر ابن المعتزّ إلى أن يؤلّف «كتاب البديع» ليُعلم أنّ بشّاراً ومسلماً وأبا نواس ومن تقيّلهم وسلك سبيلهم

(١) البيان والتبيين ١/ ٥١.
(٢) البيان والتبيين ٤/ ٥٦.
(٣) العمدة ١/ ٢٢٩.
(٤) الأغاني ١٩/ ٣٦؛ وعلم البديع (عبد العزيز عتيق). ص ١١.
(٥) العمدة ١/ ٢٢٩.

لـم يسبقـوا إلى هـذا الفـنّ، ولكن كثر في أشعارهم فعرف في زمانهم حتى سمّي بهذا الاسم فأعرب عنه وَدَلَّ عليه، وليُعرّف أنّ المحدثين لم يسبقوا المتقدّمين إلى شيء من أبواب البديع. ثم قال: «إنّ حبيب بن أوس الطائيّ من بعدهم شُغِف به حتى غلب عليه وتفرّع فيه وأكثر منه فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض...»[١].

يتّضح مما سبق أنّ أوّليّات «علم البديع» ظهرت في محاولة الشاعر العبّاسيّ مسلم بن الوليد في إطلاقه هذا المصطلح على بعض الصور البيانية والمحسّنات البديعية، ثم جاء الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» ليطلق المصطلح نفسه على مختلف فنون البلاغة، وذلك ظاهر في تعليقه على بيت الأشهب بن رُميلة حيث يسمّي الاستعارة بديعاً، دون أن يحاول وضع مصطلحات وتعريفات لأنواع البديع، إذ إنّ اهتمامه عند الكلام عنها كان بتقديم الأمثلة والنماذج، لا بوضع القواعد؛ إلّا أنّ أوّل من قام بوضع قواعد مستنبطة من الشعر ليكوّن منها علماً مستقلّاً قائماً بذاته هو أحمد بن يحيى، ثعلب، وقد ألّف كتاباً سمّاه «قواعد الشعر»، جمع فيه أكثر الأنواع البديعيّة التي وجدها في زمانه، فتكلّم على التشبيه ولطافة المعنى (الكناية) والمطابقة...، كما أطلق لفظ «نعوت الشعر» على ما يسمّى اليوم بالجناس والتسهيم والإيغال والترصيع والإفراط في الصفة وائتلاف اللفظ مع المعنى.

ولعلّ أوّل محاولة علمية جادّة في مجال علم البديع تلك المحاولة التي قام بها ابن المعتزّ سنة ٢٧٤ هـ، إذ كان السبّاق إلى جعل تلك الفنون تحت اسم «البديع» في كتاب خاصّ يحمل الاسم نفسه، فكان أوّل من فنَّن منهج البلاغة ووسائل تحسين الأسلوب الأدبي، وأوّل من فتح الطريق أمام كثير من علماء البلاغة الذين استهوتهم هذه الصّنعة، فاستخرجوا أنواعاً لا تحصَى، وبذلك كان ابن المعتزّ واضع علم البديع، في أوّل كتاب يحمل معنى هٰذا العمل، وقد أشار إلى ذلك في كتابه بقوله: «وما جمع فنون البديع ولا سبقني إليه أحد»[٢]. وقد ضمَّن ابن المعتزّ كتابه هذا الألوان البديعية التي سادت عصره، وهي ثمانية عشر نوعاً، أطلق على الخمسة الأولى منها مصطلح «البديع»، وهي: الاستعارة، التجنيس، المطابقة، ردّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها، والمذهب الكلاميّ؛ وأطلق على الأنواع الأخرى مصطلح «محاسن الكلام والشعر»، وهي: الالتفات، الاعتراض، الرجوع، حسن الخروج، تأكيد المدح بما يشبه الذمّ، تجاهل العارف، الهزل الذي يراد به الجدّ، حسن التضمين، التعريض والكناية، الإفراط في الصفة[٣]، حسن التشبيه، إعنات الشاعر نفسه[٤]، وحسن الابتداء، دون أن يبيّن سبب فصل أنواع البديع عن محاسن الكلام رغم أنّهما مصطلحان لموضوع واحد. هذا ولم يذكر ابن المعتز في كتابه من سبقه إلى بحث في قضايا البديع سوى الأصمعيّ الذي

(١) كتاب البديع. ص ١.
(٢) كتاب البديع. ص ٥٨.
(٣) المبالغة.
(٤) لزوم ما لا يلزم.

قال: إنّ له بحثاً في الجناس، والجاحظ الذي قال: إنّه أوّل من سمَّى «المذهب الكلاميّ». وهذا يعني أنّ معظم هذه الأنواع سبقه إليها من تقدّمه، أمّا الأنواع المبتكرة فهي: ردّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها، تأكيد المدح بما يشبه الذمّ، الهزل الذي يراد به الجدّ، تجاهل العارف، وإعنات الشاعر نفسه (لزوم ما لا يلزم).

ومن النقّاد الذين تلقّفوا محاولة ابن المعتزّ هذه معاصره الذي خلفه في أوائل القرن الرابع الهجريّ قدامة بن جعفر، إذ جمع من البديع أنواعاً كثيرة بلغت عنده واحداً وثلاثين نوعاً[١]، بعضها ممّا ذكره ابن المعتزّ وبعضها جديد، أوردها في كتابه «نقد الشعر»، إلّا أنّه لم يُسمِّ هذه الأنواع بديعاً، بل جعلها من محاسن الكلام ونعوته. وإذا كان ابن المعتز قد قصر كلامه على علم البديع، فإنّ قدامة قد جعل كتابه في نقد الشعر عامّة، وجاء تعرّضه فيه للمحسّنات البديعيّة كعنصر من العناصر التي تساعد الناقد في عملية نقد الشعر وإصدار الحكم عليه، متأثّراً إلى حدّ ما بالفكر اليونانيّ في تقسيم الأنواع البديعيّة وتحديدها وتفنينها.

وممّن ألّف في البديع معاصره إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب إذ وضع كتاباً شاملاً سمّاه «البرهان في وجوه البيان»، وقد نسب خطأً إلى قدامة.

واستمرّ نشاط الباحثين في البديع، ولا سيما ما يتّصل منه في إعجاز القرآن، وشهر ما تركوه من بحوثهم البيانية والبلاغيّة كتاب «النكت في إعجاز القرآن» للرّمّانيّ، و«إعجاز القرآن» للباقلّانيّ، و«إعجاز القرآن» للقاضي عبد الجبار الأسدآبادي[٢].

ثم يطالعنا قبل نهاية القرن الرابع الهجري كتاب «الصناعتين: الكتابة والشعر» لأبي هلال العسكريّ الذي عقد الباب التاسع منه «الشرح البديع والإبانة عن وجوهه وحصر أبوابه وفنونه»، فضمَّ إلى البديع أنواعاً وأخرج منه أنواعاً أخرى، وبهذا يكون مدلول «البديع» قد أخذ عنده في شيء من التخصّص، وإن ظلَّ يطلق على أنواع البلاغة بصورة عامّة. وقد جعل صور البديع في كتابه سبعاً وثلاثين، في الباب التاسع خمس وثلاثون، وفي الباب العاشر اثنتان؛ محاولاً بذلك أن يحقّق هدفين: أحدهما أن يتمّ في شيء من التوسّع ما بدأه قدامة من بحث صناعة الشعر ونقده، وثانيهما ألّا يقف بالبحث الأدبيّ عند حدّ الشعر، بل يتعدّاه إلى بحث صناعة الكتابة أو النثر بصفة عامة[٣]. وبهذا يعتبر كتابه امتداداً لمدرسة الجاحظ وسادًّا النقص في «بيانه».

وتلخيصاً لما سبق يظهر لنا أنّ أنواع البديع إلى عصر أبي هلال العسكري قد بلغت واحداً وأربعين نوعاً، ثمانية عشر نوعاً من اختراع ابن المعتز، وتسعة من اختراع قدامة، وأربعة عشر من زيادة أبي هلال العسكريّ.

وكانت نظرة الباقلّانيّ إلى البديع شاملة، وقد ذكر كثيراً من فنونه في كتابه «إعجاز

(١) انظر: نقد الشعر. ص ٣٨ وما بعدها؛ ونظم الدر والعقيان. ص ٣٠.

(٢) نظم الدر والعقيان. ص ٣٠.

(٣) كتاب الصناعتين. ص ٢٦٧.

القرآن» بلغت الثلاثين، إلّا أنّه رأى أن لا سبيل إلى معرفة الإعجاز من البديع الذي ادّعوه في الشعر ووصفوه، وذلك لأنّ هذا الفنّ ليس فيه ممّا يخرق العادة ويخرج عن العرف، بل يمكن استدراكه بالتعلّم والتدرّب[1].

وإذا ما انتقلنا إلى القرن الخامس الهجري فإنّنا نلتقي بأديب مغربيّ اهتمّ بالشعر وآدابه اهتماماً كبيراً، فنضج الإحساس الفنّي في كتابه «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده»، وحظي البديع فيه بنصيب وافر من البحث والشرح. وما يلاحظ في كتابه أنّه أفرد أبواباً منه لمباحث البيان، وأخرى للمحسّنات البديعيّة، وهذا يدل أنّه قد بدأ يستقرّ في أذهان النقّاد وأهل البلاغة أنّ «البيان» غير «البديع»، وإن خلطوا بين أنواع البيان والبديع؛ وعند كلامه على البديع يفرّق بينه وبين المخترع، ثم يرى أنّ أوّل من جمع البديع هو ابن المعتزّ[2].

وقد جمع ابن رشيق في كتابه تسعة وعشرين نوعاً من البديع، ورد بعضها عند من سبقه وزاد بعضها، وقد بلغت الأنواع الجديدة عنده تسعة. وتتميز دراسة ابن رشيق لما ذكره من فنون البديع بأنّها أكثر تفصيلاً وإن كانت امتداداً لما ذكره مَنْ قبله، فهو يعرّف الفنّ البديعيّ، ثم يتبعه بالشواهد من الشعر والنثر، وقلّما كان يعرض للشاهد بالشرح اعتماداً على فطنة القرّاء.

ثم أتى ابن سنان الخفاجي، ونظر في هذا الحشد من ألوان البديع، فرأى أنّ بعضها ينشأ من وضع الألفاظ في مواضعها، وبعضها ينشأ من مناسبة الألفاظ للمعاني، وإذا به في كتابه «سرّ الفصاحة» يعالج فنون البديع في سير حديثه عن حسن اللفظ وحسن المعنى، ويجعلها على نوعين: نوع يتعلّق بالألفاظ، وآخر يتعلّق بالمعاني، فكانت نظرته المتأمّلة هذه مدخلاً للعلماء والمتأخرين أن يقسّموا البديع إلى محسّنات بديعية وأخرى معنويّة[3].

وتزدهر الدراسات البلاغية في القرن الخامس الهجري على يد عبد القاهر الجرجاني في كتابيه «أسرار البلاغة» وَ«دلائل الإعجاز»، حيث تهذّب عنده الإحساس الفنّيّ، فوضع نظرية علم المعاني في «دلائل الإعجاز» ونظرية علم البيان في «أسرار البلاغة». ولهذا يعتبر عبد القاهر الجرجانيّ بحقّ مؤسّس البلاغة العربية، والمشيّد لأركانها، والموضّح لمشكلاتها. والذي سار المؤلّفون من بعده على نهجه، وأتمّوا البنيان الذي وضع أسسه؛ إلّا أنّ عبد القاهر لم يحاول وضع نظرية علم البديع كما فعل بالنسبة لعلمَي المعاني والبيان، ورغم ذلك فقد تكلّم في أسرار البلاغة عن ألوان من البديع، ولكن كلامه عنه لم يكن لأغراض بديعيّة بمقدار ما هو لأغراض بيانيّة، وذلك أنّه في «أسرار البلاغة» يحاول الكشف عن المعاني الإضافيّة التي تشتمل عليها الأساليب البيانية من تشبيه واستعارة ومجاز، فكانت رؤيته إلى علم البديع رؤية بعيدة في تحسينه الذاتيّ، إذ تحدّث عن الجناس والسجع، وعيّن موضعهما من الكلام، ومتى يأتي كلٌّ منهما مناسباً ومتى يكون نابياً، وراح يثبت أنّ الجمال فيهما لا يرجع إلى جمال

(١) إعجاز القرآن. ص ١٥٩، ١٦٢.

(٢) العمدة ١/ ٤١٥، ٤٢٠.

(٣) سر الفصاحة. ص ١١٠، ١١٨ وما بعدها.

الألفاظ من حيث هي، وإنّما يرجع إلى ترتيب المعاني في الذهن ترتيباً يؤثّر في النفس. إلّا أنّ الجرجانيّ لم يضف إلى مَنْ سبقه جديداً، ولكنّ بحثه لتلك الأنواع البديعية كان بطريقة جديدة؛ لأنّ استيعابه للبلاغة والجمال يخالف استيعاب من سبقه.

وما إن نصل إلى القرن السادس الهجري حتّى نلتقي بجار الله محمود بن عمر الزمخشري الذي قدّم في كتابه «الكشاف» صورة رائعة لتفسير القرآن، إذ اتّخذ الزمخشريّ من آي الذكر الحكيم أمثلة وشواهد يوضّح بها كلّ ما استوعبه من قواعد عبد القاهر الجرجانيّ البلاغيّة، سواء ما اتّصل منها بعلم المعاني أو علم البيان، وبهذا يكون الزمخشريّ هو مَنْ أكملَ قواعد الجرجانيّ بالإضافات الجديدة التي وفّق إليها. ورغم اعتبار الزمخشريّ رجل بيان لا رجل بديع، فقد استدعاه تفسيره البيانيّ في «الكشّاف» أن يشير إلى ما ورد في بعض آي الذكر الحكيم من فنون البديع.

ومن أعلام البديع في القرن السادس الهجري: الوطواط رشيد الدين العمري، وأسامة بن منقذ.

أمّا الوطواط فقد ألّف كتاباً في البلاغة الفارسية سمّاه «حدائق السحر في دقائق الشعر»، وفي هذا الكتاب محاولة دقيقة لتطبيق فنون البديع العربيّ على الأدب الفارسيّ[1].

وأمّا الرجل الثاني أسامة بن منقذ فقد استعان ببحوث البديع السابقة، وتوسّع في بحث بعض الأنواع البديعيّة، وجمع أنواعاً أكثر ممّن سبقه في كتابه «البديع في نقد الشعر» إذ اشتمل على خمسة وتسعين فنًّا بلاغيًّا كان له فيها فضل التصنيف والتبويب دون الإبداع والتجديد.

وفي القرن السابع الهجري نلتقي بسبعة من علماء البلاغة أَوْلَى كُلٌّ منهم البديع وفنونه عناية خاصّة؛ من هؤلاء فخر الدين الرازيّ، وقد اتجه إلى التأليف في البلاغة باعتبارها مدار الإعجاز في القرآن، فوضع فيها كتابه «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»، يهدف من خلاله إلى تنظيم وتبويب كل ما كتبه عبد القاهر الجرجاني في صورة إجماليّة مختصرة تنضبط فيها القواعد البلاغيّة وتنحصر فيها فروعها وأقسامها حصراً تامًّا. كما أضاف إلى ذلك فنوناً بديعيّة استمدّها من كتاب «حدائق السحر في دقائق الشعر» للوطواط، ممّا أدّى إلى نوع من الخلط بين مباحث علم البديع ومباحث علمي المعاني والبيان، وبهذا لم يأتِ الرازي في كتابه بجديد.

ثم يأتي في العصر نفسه سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد السكّاكيّ واضع كتاب «مفتاح العلوم»، إذ أفرد القسم الثالث منه لعلمي المعاني والبيان وملحقاتهما من البلاغة والفصاحة، والمحسّنات البديعية اللفظية والمعنويّة. ويعتبر السكّاكي أوّل من أطلق مصطلح «علم المعاني» على المباحث التي بحثها فيه، وأوّل من أطلق على مباحث التشبيه والمجاز والكناية اسم «علم البيان»، وأوّل من حكم على «علم البيان» بأنّه متنزّل من «علم المعاني» منزلة المركّب من المفرد، كما أنّه أوّل من فرّق بين هذين العلمين على هذا الوجه

(١) ترجمه إلى العربية الدكتور إبراهيم الشواربي.

من الدقّة والتحديد؛ إلّا أنّه لم يعرض لألوان البديع على أنّها علم مستقلّ عن العلمين السابقين، بل جعلها مشاركة في تزيين الكلام بأبهى الحلل، والوصول به إلى أعلى درجات التحسين، وسمّاها وجوهاً ومحسنات، وكان أوّل من قسّمها إلى محسّنات لفظية ومعنوية[1]، مهتدياً بالخفاجيّ؛ ثم جاء بدر الدين بن مالك صاحب كتاب «المصباح في علوم المعاني والبيان والبديع» وهو تلخيص لمفتاح السكاكيّ؛ وأطلق على هذه الوجوه والمحسّنات مصطلح «علم البديع»، فكان أوّل من هيّأ لأن تصبح البلاغة متضمنة ثلاثة علوم: المعاني، والبيان، والبديع[2]؛ إلّا أنّ السّكاكيّ لم يأتِ في كتابه «مفتاح العلوم» على كلّ المحسّنات البديعية التي كانت سائدة في عصره، بل اقتصر منها على ستّة وعشرين نوعاً، لعلّها كانت في نظره أهمّ من غيرها من حيث التأثير في التحسين اللفظي والمعنويّ، كما أنّه لم يضف إليها جديداً.

ويطالعنا في هذا القرن أيضاً ضياء الدين بن الأثير صاحب كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، الذي قسّمه إلى مقدّمة في علم البيان ومقالتين، إحداهما في الصناعة اللفظية والثانية في الصناعة المعنويّة. وأوّل ما نلحظه في هذا الكتاب أنّه لم ينظر إلى المحسنات البديعية كعلم قائم بذاته كما فعلت مدرسة عبد القاهر والزمخشري والسكاكيّ ومن تأثّر بهم، وبالتالي لم يدرسها دراسة منفصلة عن البيان، بل يتوسّع في مفهوم علم البيان ليشمل مباحث علمي المعاني والبديع مجارياً في ذلك مدرسة الجاحظ التي اعتبرت أنّ «البيان» مرادف لكلمة «البلاغة».

ومن علماء هذا العصر أحمد بن يوسف التيفاشي المغربيّ صاحب مؤلف «البديع في علم البديع»، وقد أحصى فيه سبعين محسّناً من المحسّنات البديعيّة.

ويليه في هذا العصر زكيّ الدين بن أبي الأصبع المصريّ، وقد تناول البديع في كتابيه «بديع القرآن» و«تحرير التحبير»، وذكر أنّه وقف على أربعين كتاباً في هذا الفنّ، استقى منها أنواع البديع المعروفة، وزاد عليها أنواعاً أخرى، واستخرج عشرين نوعاً جديداً، فأورد في «تحرير التحبير» مئة وخمسة وعشرين نوعاً، وفي «بديع القرآن» مئة وتسعة من أنواع البديع؛ وما يلاحظ عليه أنّه عالج فنون البديع متداخلةً مع كثير من مباحث علمي المعاني والبيان، وقد طغى عليها التحليل المنطقيّ.

وكان علي بن عثمان الإربليّ معاصراً لابن أبي الأصبع المصريّ، وقد نظم قصيدة مدح وغزل من ستة وثلاثين بيتاً في كلّ بيت منها نوع من أنواع البديع التي كانت شائعة في عصره، وقد وضع بإزاء كلّ بيت اسم المحسّن البديعيّ الذي تضمّنه، وتعدّ قصيدته هذه المحاولة الأولى في اتجاه النظم البديعيّ الذي أخذ يشيع بين الشعراء بدخولهم في ميدان البديع، ينظمون فنونه في قصائد عرفت فيما بعد باسم «البديعيّات».

ومن الأدباء المغاربة في هذا العصر حازم القرطاجنيّ صاحب كتاب «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» وقد حاول تطعيم الذوق

(١) مفتاح العلوم. ص ٢٠٠.

(٢) المصباح. ص ٧٥.

العربي بالفكر اليونانيّ.

ومع نهاية القرن السابع يطالعنا بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك الطائي بكتابه «المصباح في علوم المعاني والبيان والبديع»، وهو تلخيص لكتاب «مفتاح العلوم» للسّكّاكيّ، وقد جرى فيه على رأيه في أنّ علمي المعاني والبيان يرجعان إلى البلاغة، وأنّ المحسنات البديعية ترجع إلى الفصاحة؛ إلّا أنّه جعل «البديع»، وإن كان تابعاً لعلمي المعاني والبيان، علماً مستقلًا بذاته سمّاه «علم البديع»، وبذلك مهّد الطريق أمام البلاغة لتصبح متضمّنة علوماً ثلاثة: المعاني والبيان والبديع. وقد ذكر من المحسّنات البديعية أربعة وخمسين نوعاً متأثّراً في ذلك برجال البديع في عصره، إلّا أنّه كان أوّل من قسّم هذه المحسّنات البديعيّة إلى قسمين: قسم يرجع إلى الإفهام والتبيين، وقسم يعود إلى التزيين والتحسين.

ثم انتقل علم البديع بهذا التجدّد والتطوّر إلى أحمد بن عبد الوهاب النويريّ، في القرن الثامن الهجري، وذلك في جمعه لهذه الأنواع في كتابه «نهاية الأرب»، وقد أعمل فيها تفريعاً وتنويعاً دون أيّ تجديد واختراع.

ثم جاء بعده الخطيب القزويني بكتابيه «التلخيص» و«الإيضاح» وهذّب ما جاء به السكاكيّ مستنيراً بآراء الجرجاني والزمخشريّ، وفصل «البديع» فصلاً تامًّا عن البلاغة التي جعلها محصورة في «المعاني» و«البيان»، جاعلاً «البديع» ضربين: أحدهما يرجع إلى المعنى، والآخر يرجع إلى اللفظ، وأدخل تحته كلّ الوجوه والمحسّنات التي ذكرها السكاكيّ، حتى أخذت علوم البلاغة على يديه وضعها الأخير، فتحدّدت موضوعاتها وانفصلت أقسامها «المعاني والبيان والبديع»، وعلى ذلك سارت الدراسة البلاغية إلى اليوم.

وقد ذكر الخطيب من البديع المعنويّ ثلاثين نوعاً، ومن اللفظيّ سبعة أنواع، وذكر أثناءها أموراً ملحقة بها تصلح أن تعدّ أنواعاً أخرى. وقد تناول العلماء كتابيه «التلخيص» و«الإيضاح» بالشرح والتفسير، إلّا أنّهم لم يخرجوا عمّا رسمه وإن أضاف بعضهم فنوناً أخرى كالسبكيّ.

وإذا كان البديع قد حصر في أنواع محدّدة على يد الخطيب القزويني فقد عاد فيما بعد لينتعش على يد خليل بن أيبك الصفديّ في كتابه «جنان الجناس»، إذ ذكر في المقدّمة تسميته واشتقاقه وما يتعلّق به من تصريف حروف اللفظ، وتقديم بعض الأجزاء على بعض، وتوليده أقساماً عديدة، فاستخرج ثلاثة عشر نوعاً من الجناس، وأورد الشواهد الشعريّة المناسبة لها.

ومن علماء القرن الثامن الهجري الذين جاؤوا قبل الصفديّ، يحيى بن حمزة علي بن إبراهيم العلويّ اليمنيّ، ومن آثاره المهمة في البلاغة كتابه «الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز»، إذ ضمّنه قواعد البلاغة عامّةً سواء ما اتّصل منها بالمعاني أو البيان أو البديع، وكلّ ما ذكره يحيى بن حمزة في كتابه عن علم البديع قد استوحاه من كتاب «المصباح في المعاني والبيان والبديع» لبدر الدين بن مالك؛ وقد أورد فيه عشرين محسّناً لفظيًّا، وخمسة وثلاثين محسّناً معنويًّا.

ومن هؤلاء معاصر يحيى بن حمزة، محمد بن عمرو التنوخيّ صاحب كتاب

«الأقصى القريب في علم البيان» الذي اعتبر البلاغة فيه وحدة عضويّة مترابطة، متبعاً بذلك طريقة ضياء الدين بن الأثير؛ إلّا أنّه يختلف عنه في طريقة البحث والمعالجة، إذ اعتمد ابن الأثير في بحثه على الذوق الأدبيّ، أمّا هو فقد اعتمد على النحو والمنطق. ثم إنّ حظّ البديع من كتابه كان ضئيلاً، كما أنّه لم يفرّق فيه بين ما هو لفظيّ وما هو معنويّ، كما فعل بعض البلاغيين المتقدمين عليه.

ثم يطالعنا، قبل انتهاء النصف الأوّل من القرن الثامن الهجريّ، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعيّ الدمشقيّ المعروف بابن قيّم الجوزيّة، في «كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلوم البيان»، إذ أفرد القسم الأوّل منه للحديث عن الكناية والمحسّنات البديعية المعنويّة، فيحصي منها نحو ثمانين نوعاً، وفي القسم الثاني منه يتناول الفصاحة وما يتعلّق بها من محسّنات بديعية لفظية، أحصى منها أربعة وعشرين نوعاً، ولم يكن لابن قيّم الجوزيّة في كتابه هذا سوى فضل الجمع، وإن كان ينقصه بعض الترتيب والتبويب.

وبعد فترة بسيطة جدًّا انطلق علم البديع من قيوده النثرية إلى منظومات شعريّة، عرفت بـ «البديعيات»؛ كان قد مهّد لها علي بن عثمان الإربليّ في القرن السابع الهجري، وقد اشتهر من أصحابها صفي الدّين الحليّ، وابن جابر الأندلسيّ، وعز الدين الموصليّ في القرن الثامن الهجريّ، ثمّ ابن حجّة الحمويّ في القرنين الثامن والتاسع.

هذا، وقد ألّفت منذ أواسط القرن الثالث الهجريّ حتى القرن التاسع عشرات المؤلّفات في البديع، فتحدّثت عن أنواعه وأجناسه وفنونه وألوانه، وتفاوتت إيجازاً وتفصيلاً، وعندما أتيح لابن حجة أن يصنّف «شرحه على بديعيته» كان قد اطّلع على كثير من هذه المؤلفات التي تناولت أنواع البديع.

وقد نشطت حركة التأليف في البلاغة وعلومها في عصر ابن حجّة، فوُضعت كتب كثيرة في علوم المعاني والبيان والبديع، وبالرغم من أنّها لم تكن أكثر من شروح وتعليقات أو مختصرات للكتب التي ألّفت في القرون السابقة، إلّا أنها كانت تعنى بالبديع عناية أكبر من تلك التي أوْلته إيّاها الكتب والمصنّفات المتقدّمة، حتى أفردت لفنّ البديع مؤلّفات خاصة، مثل «المطلب المنيع في أنواع البديع» لأبي البقاء الأحمديّ الشافعيّ. ثمّ امتدّت تلك العناية المفرطة بالتأليف في فنّ البديع إلى أبعد من ذلك، فقد شرع علماء البلاغة يؤلّفون الكتب، ليس في فنّ البديع المشتمل على عشرات الأنواع البديعية وحسب، بل ضيّقوا دائرة التأليف، فألّفوا كتباً في جزئيات علم البديع، أو في بعض أنواعه، فقصر بعض العلماء تأليفهم مثلاً على نوع «التضمين» كما فعل عبد الله بن سلامة الادكاويّ في كتابه «الدرّ الثمين في محاسن التضمين»، وألّف النواجيّ تلميذ ابن حجّة كتاباً في بديع الاكتفاء سمّاه «الشفاء في بديع الاكتفاء»، وكان للجناس والتورية حصّة الأسد من مجهود المؤلّفين وتأليفهم البديعيّ، إذ تبارَى علماء البديع في تأليفهم في هذين النوعيَن، فألّف أنصار الجناس كتباً فيه، منها: «جنان الجناس» للصّفديّ، و«فكاهة الجليس في أنواع التجنيس» للقاياتيّ، و«إزالة الالتباس

للتفريق بين الاشتقاق والجناس» لبدر الدين الحمدانيّ، كما ألّف أنصار التورية كتباً فيها منها: «كشف اللثام عن وجه التورية والاستخدام» لابن حجة الحمويّ، و«فضّ الختام عن التورية والاستخدام» للصفديّ، و«رائق التحلية في فائق التورية» لابن خاتمة الأنصاريّ، كما وضع السيوطيّ كتاباً في بديع الاقتباس سمّاه «رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس»[1].

ومن يَرَ هذه العناية بعلم البديع وأنواعه في ذلك العصر لا يستغرب نشوء فنّ شعريّ كان الهدف منه تقعيد قواعد البلاغة بصورة عامة وقواعد البديع وفنونه بصورة خاصّة، ذاك الفنّ هو فنّ البديعيّات الذي يأتي الكلام عليه في الفصول التالية. ومن هنا تتّضح العلاقة القائمة بين التأليف البديعيّ والبديعيّات، فصفيّ الدين مثلاً نظم قصيدة نبويّة ضمّت ما عزم على تأليفه في علم البديع شرحها في ما بعد ضمن كتاب سمّاه «شرح الكافية البديعيّة».

ويشتمل هذا العلم اليوم على بابين:

١ ـ باب المحسّنات المعنويَّة، ويتضمّن فصولاً في التورية، والاستخدام، والاستطراد، والافتنان، والطباق، والمقابلة، ومراعاة النّظير، والإرصاد، والإدماج، والمذهب الكلاميّ، وحسن التعليل، والتجريد، والمشاكلة، والمزاوجة، والطيّ والنشر، والجمع والتفريق، والتقسيم، والجمع مع التفريق، والجمع مع التقسيم، والمبالغة، والمغايرة، وتأكيد المدح بما يشبه الذَّم، وتأكيد الذّم بما يشبه المدح، والتوجيه، ونفي الشيء بإيجابه، والقول الموجب، وائتلاف اللفظ مع المعنى، والتفريع، والاستتباع، والسلب والإيجاب، والإبداع، والأسلوب الحكيم، وتشابه الأطراف، والعكس، وتجاهل العارف.

٢ ـ باب المحسّنات اللفظيّة، ويشتمل على فصول في الجناس اللفظيّ، والجناس المعنويّ، والتصحيف، والسجع، والازدواج، والموازنة، والترصيع، والتشريع، ولزوم ما لا يلزم، وردّ العجز على الصدر، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، والمواربة، والتسميط، والانسجام أو السهولة، والاكتفاء، والتطريز.

ويلحق بهذين البابين قول في السَّرقات الشّعرية، وما هو مقبول منها ومذموم، وفي الاقتباس، والتضمين، والعقد، والحلّ، والتلميح، والابتداء، والتخلّص، والانتهاء، مما ينبغي مراجعته في مظانه من كتب البديع المتداولة، وفي مواطنه من هذا المعجم.

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ مفتاح العلوم. السكاكي (يوسف بن أبي بكر). بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.

ـ الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني (محمد بن عبد الرحمن). بيروت، دار الكتب العلمية، لاط، لات.

ـ أسرار البلاغة. عبد القاهر الجرجاني. القاهرة، مطبعة المدني، وجدّة، دار المدني، ط ١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م.

---

(١) انظر: «ابن حجة الحموي شاعراً وناقداً». ص ١٨٧.

- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجانيّ. بعناية محمد ألتونجي. بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.
- خزانة الأدب وغاية الأرب. ابن حجة الحموي. تحقيق كوكب دياب. بيروت، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م.
- العقد البديع في فنّ البديع. تحقيق حسن محمد نور الدين. بيروت، دار المواسم، ط ١، ٢٠٠٠م.
- علوم البلاغة. أحمد مصطفى المراغي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م.
- جواهر البلاغة. أحمد الهاشمي. باعتناء حسن حمد. بيروت، دار الجيل، ٢٠٠٢م.
- علم البديع. عبد العزيز عتيق. بيروت، دار النهضة العربية، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم البديع. بكري شيخ أمين. بيروت، دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٩٦م.
- دراسات في علم البديع. عبد الواحد الشيخ. القاهرة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- علم البديع نشأته وتطوّره. جليل رشيد فالح. جامعة بغداد، ١٩٧٢م.
- نظرات تحليلية في علم البديع. فرج كمال أحمد سليم. طلخا، مطبعة الرضا، ١٩٨١م.

علم البيان

«البيان» في اللغة الانكشاف والوضوح، واستخدم في معنى اللَّسَن والفصاحة، وجاء في الحديث النبويّ الشريف: «إنّ من البيان لسحراً» في معرض الإفحام وقوّة الحجّة، والقدرة على الإقناع وإثارة الإعجاب، وشدّة وقع الكلام في النفس. إنّ إطلاق «البيان» على «اللَّسَن والفصاحة» ليس هو الأصل في الاستعمال، بل أُطلق عليهما لما فيهما من اقتدار على الكشف والإبانة عن المعاني والخواطر الكامنة في النفس. ولقد ظلّ معنى «البيان» على هذا زماناً، ثم أُدْرِجَت فيه معانٍ أخرى إلى أن وصل تعريفه إلى أنّه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، وهو أحد العلوم البلاغية الثلاثة: المعاني والبيان والبديع. وقد نشأت الملاحظات البيانية والنقديّة عند العرب منذ العصر الجاهليّ، حيث كانت ألوان البلاغة مختلطاً بعضها ببعض، ثم راحت تنمو بعد ظهور الإسلام لأسباب مختلفة، لعلّ أهمّها: الجدل الشديد الذي أفرزته الفِرق الدينية المتعدّدة في مختلف شؤون الحياة والعقيدة؛ وفي كتاب «الأغاني» الكثير من تلك الملاحظات البيانيّة التي وردت في أثناء تراجم بعض الشعراء الجاهليين والإسلاميّين.

وما إن جاء العصر العباسيّ حتى تجد، إلى جانب تلك الملاحظات، محاولات أوّلية لتدوين هذه الملاحظات، كما تجد في بعض الكتب، مثل: «البيان والتبيين»، للجاحظ، و«معاني القرآن» للفراء، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة بن المثنّى. وقد استقى الجاحظ الكثير من هذه الملاحظات البلاغيّة من مصدرين هما: التقاليد العربية، والثقافات الأجنبية التي شاعت في عصر المعتزلة، من فلسفة ومنطق وقواعد بلاغيّة وجماليّة، معتمداً في بعض ملاحظاته على بشر بن المعتمر المتوفّى سنة ٢١٠ هـ، ويعتبر الجاحظ أكبر معتزليّ تكلّم

على التشبيه، والاستعارة، والمجاز والحقيقة والكناية دون أن يوردها في تعريفات اصطلاحية، (الذي أسماه «المثل»)؛ وقد تأثر فيه ضياء الدين بن الأثير فيما بعد، فأفاد من ملاحظاته البلاغية وبنى عليها وطوّرها في كتابه «المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر». كما تأثّر متّبعاً خطاه ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ) في كتابه «تأويل مشكل القرآن»، فتحدّث عن موضوعات «علم البيان»، ويليه المبرّد في كتابه «الكامل».

غير أنّ أوّل كتاب من كتب علماء الكلام الذين اهتموا بالأساليب البلاغية من أجل تفسير الإعجاز البلاغيّ للقرآن هو كتاب «النكت في إعجاز القرآن» للرّمّانيّ (٣٨٦ هـ)، وقد تحدّث فيه عن البلاغة، قسّم فيها التشبيه إلى حسّيّ وعقليّ، وتوسّع في الكلام عن الاستعارة مبيّناً قيمتها البيانيّة، وهذا كان رصيداً جديداً انتفع به فيما بعد عبد القاهر الجرجاني في كتابه «سرار البلاغة»، كما أفاد غيره من البلاغيّين.

بالإضافة إلى هذا ظهرت في القرن الرابع الهجريّ دراسات نقديّة على أسس بلاغيّة تطرّق فيها أصحابها إلى مباحث من علم البيان، منها: كتاب «الموازنة بين أبي تمّام والبحتريّ» لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي البصريّ المتوفّى سنة ٣٧٠ هـ، وكتاب «الوساطة بين المتنبّي وخصومه» لأبي الحسن علي بن عبد العزيز الشهير بالقاضي الجرجانيّ، المتوفّى سنة ٣٦٦ هـ.

ويلتقي الجرجاني مع الآمدي في أنّ الحكم على جودة الاستعارة أو قبحها يعود إلى الذوق الذي هو وليد الدربة والمران والتأمّل في أقوال الشعراء المجيدين.

ثمّ جاء أبو علي الحسن بن رشيق القيروانيّ في القرن الخامس الهجريّ بكتابه «العمدة في محاسن الشعر وآدابه»، الذي أورد فيه إضافات جديدة في المجاز والاستعارة والتشبيه والكناية. ومن الدراسات النقدية التي قامت على أسس بلاغية كتاب «الصناعتين ـ الكتابة والشعر» لأبي هلال العسكريّ المتوفّى سنة ٣٩٥ هـ، وقد تناول فيه التشبيه والاستعارة والكناية. وما إن جاء عبد القاهر الجرجانيّ بكتابه «أسرار البلاغة» الذي وضع فيه نظرية علم البيان، حتى اعتبر بحقّ مؤسّس علم البلاغة العربية ومشيّد أركانها وموضّح مشكلاتها، إذ بحث في كتابه هذا أصول علم البيان من حقيقة ومجاز واستعارة وتشبيه وتمثيل، بالإضافة إلى «الكناية» التي تكلّم عليها في «دلائل الإعجاز»؛ وبهذا يمتاز كتاباه على كتب البلاغة الأخرى التي اقتصرت على سرد القواعد بعبارات اصطلاحيّة تأباها بلاغة الأساليب العربية. ثم جاء محمود بن عمر الزمخشريّ المتوفّى سنة ٥٣٨ هـ، بكتابه «الكشاف» الذي استوعب كلّ ما كتبه عبد القاهر الجرجانيّ في كتابيه «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، مستكملاً صور الكناية والاستعارة والمجاز المرسل والمجاز العقليّ، مستشهداً عليها بأمثلة من القرآن الكريم.

ثم جاء سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ، الذي استقصى تلك القواعد التي جاء بها سابقاه، ونظّمها في كتاب سمّاه «مفتاح العلوم»، كما اعتمد في ذلك على كتاب «نهاية الإيجاز في

دراية الإعجاز» للفخر الرازيّ المتوفّى سنة ٦٠٦ هـ.

وفي طريق نشأة علم البيان وتطوّره تجد طائفة من علماء البلاغة الذين انحرفوا في دراستها عن طريقة السكاكيّ أو ساروا عليها تلخيصاً لمجهوده فيها، منهم: بدر الدين بن مالك المتوفّى سنة ٦٨٦ هـ، صاحب كتاب «المصباح في علوم المعاني والبيان والبديع»، ومحمد بن محمد بن عمرو التنوخيّ المتوفّى سنة ٦٩٢ هـ، صاحب كتاب «الأقصى القريب في علم البيان»، وضياء الدين بن الأثير صاحب كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، الذي تناول فيه: الاستعارة والمجاز والتمثيل والتشبيه والكناية والتعريض، ويحيى بن حمزة العلويّ اليمنيّ المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، صاحب كتاب «الطراز» المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز.

ومن هؤلاء العلامة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينيّ المتوفّى سنة ٧٣٩ هـ، صاحب كتاب «تلخيص المفتاح» الذي لخّص فيه القسم الثالث من كتاب «مفتاح العلوم» للسكاكيّ وأضاف إليه من آرائه وما استحسن من آراء مَنْ سبقوه.

بالإضافة إلى هذا، وضع القزوينيّ كتاباً آخر سمّاه «الإيضاح»، فصّل فيه بعض ما أجمله في «التلخيص» مضيفاً إليه زوائد ممّا استوحاه من كتابات عبد القاهر الجرجاني والزمخشريّ والسّكّاكيّ، ومما هداه إليه تفكيره ولم يجده لدى غيره. ويبدو القزوينيّ خير من تأثّر بالسّكّاكي ونحا نحوه في تلخيص قواعد البلاغة، وقد أقبل كثيرون من رجال البلاغة شرقاً وغرباً على «تلخيص» القزويني درساً وحفظاً وتلخيصاً وشرحاً ونظماً، وكأنّهم رأوا فيه خير مرجع لقواعد البلاغة، فممّن نظمه شعراً: جلال الدين السيوطيّ وغيره، وممّن قام باختصاره: عزّ الدين بن جماعة وغيره، وممّن شرحه: محمد بن مظفر الخلخالي ٧٤٥هـ، وبهاء الدين السبكيّ ٧٧٣ هـ، وسعد الدين التفتازانيّ ٧٩٢ هـ، إلّا أنّ هذه الشروح لم تكن تهدف إلى توضيح ما في «التلخيص» من إبهام وغموض وتعقيد بمقدار ما كانت تهدف إلى الإعلان عن مدى إلمام أصحابها بالفلسفة والمنطق وأصول الفقه والنحو وغيرها، ذلك أنهم أقحموا الكثير من قضايا هذه العلوم على البلاغة إقحاماً، وبهذا أضافوا إلى ميراث الصعوبات التي وضعها مَنْ تقدّمهم على طريق البلاغة العربية صعوبات أخرى أشاعت اليأس في نفوس الراغبين في دراستها والإفادة منها.

وتنحصر مباحث علم البيان اليوم في مباحث التشبيه، والحقيقة والمجاز، والاستعارة، والكناية.

للتوسّع انظر:

- علم البيان. عبد العزيز عتيق. بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.
- البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم البيان. بكري شيخ أمين. بيروت، دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٩٦م.
- علم البيان، دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية. بدوي طبانة. القاهرة، ط ٤، ١٩٧٧م.
- مفتاح العلوم. السكاكيّ (يوسف بن أبي بكر). بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.

ـ الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني (محمد بن عبد الرحمن). بيروت، دار الكتب العلمية، لاط، لات.
ـ أسرار البلاغة. عبد القاهر الجرجاني. القاهرة، مطبعة المدني، وجدّة، دار المدني، ط ١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م.
ـ دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجانيّ. بعناية محمد ألتونجي. بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.
ـ علوم البلاغة. أحمد مصطفى المراغي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
ـ جواهر البلاغة. أحمد الهاشمي. باعتناء حسن حمد. بيروت، دار الجيل، ٢٠٠٢م.

علم الجغرافيا اللغوية

هو علم يتناول التوزيع الجغرافي للغات واللهجات، والحدود الجغرافية للظواهر اللغوية، ويهتمّ بوضْع الأطالس اللغوية.

علم دراسة الأَصْوَات

انظر: علم الأصوات.

علم الدلالة

١ ـ تعريفه: هو «العلم الذي يدرس المعنى»، أو «ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظريَّة المعنى، أو «ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى».

٢ ـ موضوعه: يدرس علم الدلالة الإشارات اللغويَّة، من هنا اختلافه مع عِلْم العلامات أو السيمياء الذي يدرس كل العلامات أو الرموز، سواءٌ أكانت لغويَّة أم إشارات باليد، أم إيماءات بالرأس وبغيره.

ولا يمكن فصل علم الدلالة عن غيره من فروع اللغة، فلا بدَّ لتحديد دلالة الحدث الكلاميّ من أن:

أ ـ يدرس الجانب الصوتيّ الذي قد يؤثِّر في المعنى، كوضع صوتٍ مكان آخر، وكالتنغيم، والنبر وغيره.

ب ـ يدرس التركيب الصرفيّ للكلمة وبيان المعنى الذي تؤدِّيه صيغتها.

ج ـ يُراعي الجانب النحويّ، أو الوظيفة النحويّة للكلمة داخل الجملة؛ لأنَّ مواقع الكلمات داخل الجمل لها علاقة بأداء المعنى.

د ـ يدرس المعاني المفردة للكلمات، أي: يدرس معانيها المعجميَّة.

هـ ـ يدرس التعبيرات المجازيَّة، والخاصَّة بكل لغة من لغات العالم، التي لا يمكن تفسيرها كلمة كلمة، بل كَكُلٍّ قائم بذاته.

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ علم الدلالة العربي بين النظرية والتطبيق. فايز الداية. دمشق، دار الفكر، وبيروت، دار الفكر المعاصر.
ـ علم الدلالة. بيار غيرو. ترجمة أنطوان أبو زيد. سلسلة زدني علماً، بيروت، باريس، منشورات عويدات، ١٩٨٤.
ـ علم الدلالة. أحمد مختار عمر. الكويت، مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣م.
ـ علم الدلالة في الكتب العربية دراسة لغوية في كتب التراث. أحمد حماد. دبي، دار القلم.
ـ علم الدلالة. صبري إبراهيم. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

ـ علم الدلالة. محمود فهمي. القاهرة، دار غريب.

ـ مدخل إلى علم الدلالة. فرانك بالمر. تعريب خالد محمود جمعة. الكويت، مكتبة دار العروبة.

علم الصرف

هو عِلْم تُعرفُ بِهِ أبنية الكلمات المتصرِّفة، وما لأحرفها من أصالة، وزيادة، وصحّة، وإعلال، وما يطرأ عليها من تغيير، إمّا لتبدّل في المعنى (كتحويل المصدر إلى صيَغ الماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول. . . وكالنسبة والتصغير)، أو تسهيلاً للفظ، فينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والإدغام.

ولا يتعَلَّق الصَّرف إلا بالأسماء المعرّبة والأفعال المتصرِّفة. أمّا الحروف، والأسماء المبنيّة، والأفعال الجامدة، فلا تعلّق لعِلْم الصرف بها. وليس بين الأسماء المتمكّنة، ولا الأفعال المتصرِّفة، ما يتركَّب من أقلّ من ثلاثة أحرف، إلّا إن كان بعض أحرفه قد حذف، نحو: يد، وقُلْ، والأصل: يَدْيٌ، قُوْلْ.

ويرتبط نشأة علم الصرف وتطوّره بنشأة علم النحو وتطوّره، إذ عالج اللغويون القدامى مسائلها معاً في كتبهم النحوية، ما عدا بعضهم الذين خصّوا الصرف بمصنّفات خاصة به، كما فعل ابن عصفور في كتابه «الممتع في التصريف»، وكما فعل أحمد فارس الشدياق في كتابه «سرّ الليال في القلب والإبدال».

ومن أهمّ مباحث علم الصرف اليوم:

ـ الميزان الصرفي.

ـ القلب المكاني.

ـ الصحيح والمعتلّ.

ـ المجرّد والمزيد.

ـ إسناد الفعل إلى الضمائر.

ـ توكيد الفعل.

ـ المصادر.

ـ اسم الفاعل.

ـ صيغ المبالغة.

ـ الصفة المشبَّهة.

ـ اسم المفعول.

ـ اسم الزمان.

ـ اسم المكان.

ـ اسم الآلة.

ـ التعجب.

ـ التفضيل.

ـ الجموع.

ـ التصغير.

ـ النسب.

ـ الإعلال.

ـ الإبدال.

ـ الإدغام.

علم العربيّة

هو النحو، ويطلقه بعضهم على علوم الصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان وغيرها.

انظر: علوم العربيّة.

عِلْم العَروض

هو العلم الذي يُعرف به موزونُ الشِّعر من فاسِده مُتناولاً التفعيلات والبحور وتغييراتهما وما يتعلَّق بهما.

ويُجمع الرُّواة على أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (٧١٨ ـ ٧٨٦م) هو واضع هذا العلم، لكنَّهم يختلفون في شأن الباعث الذي دعاه إلى وضعه، فمنهم من ذهب إلى أنَّه دعا بمكَّة أن يرزقه اللَّه عِلْماً لم يسبقه إليه أحد، ولا يُؤْخَذ إلّا عنه، فرجع من حجِّه، ففتح عليه بعلم العروض. وقال بعضهم: إنَّ الدافع هو إشفاقه من اتّجاه بعض شعراء عصره إلى نظم الشِّعر على أوزان لم يعرفها العرب، وقالت فئة ثالثة: إنّه وجد نفسه، وهو بمكَّة، يعيش في بيئة يشيع فيها الغناء، فدفعه ذلك إلى التفكير في الوزن الشِّعريّ، وما يمكن أن يخضع له من قواعد وأصول.

وأيًّا يكن الباعث لوضْع هذا العلم، فإنَّه من الثابت أنَّ الفراهيديّ هو واضعه، وأنّه عكف أيّاماً وليالي يستعرض فيها ما رُوي من أشعار ذات أنغام موسيقيّة متعدِّدة، حاصراً هذه الأنغام في خمس دوائر[1]، ثُمَّ خَرَجَ على الناس بخمسة عشرَ بحراً، وبقواعد مضبوطة، وأصول مُحكمة سَمَّاها «علم العَروض». ثُمَّ أتى بعده تلميذه الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة (. . . ـ ٨٣٠م)، فزاد بحراً واحداً سمّاه «المتدارك»، أو «المحدث».

واختُلف في سبب تسمية هذا العلم بـ«العَروض» على ستّة أقوال:

١ ـ لأنَّ الشِّعر يُعرَض عليه فيظهر الصَّحيح منه من الفاسد.

٢ ـ أو لأنَّ العَروض بمعنى الناحية، والشِّعر ناحية من نواحي العلم والأدب.

٣ ـ أو لأنَّ الخليل أُلهِم هذا العلم في مكَّة التي من أسمائها «العَروض»، فَسَمَّاه الخليل بها.

٤ ـ أو توسُّعاً وطلباً للخفَّة، وذلك من الجزء الأخير من صدر البيت الذي يُسمَّى عَروضاً.

٥ ـ أو لأنّ من معاني العَروض الناقة الصعبة، فسُمِّي هذا العلم باسمها لصعوبته.

٦ ـ أو لأنَّ من معاني العروض الطريق في الجبل، وبحور الشعر طُرُق إلى النظم.

ولعلَّ الرأي الأوَّل هو الأقرب إلى الصَّواب، ومهما يكن من أمر، فإنَّه من اللّافت أنّ هذا العلم وُضِع متكامِلاً بخلاف سائر علوم اللّغة العربيّة، فلم يستطع العروضيون بعد الخليل أن يزيدوا على ما وضعه أيّ زيادة تُذكر، أو تمسّ الجوهر.

وغنيّ عن البيان أنّ الخليل لم يكن مخترع البحور الشعريّة، وإنما كان واضع أوزانها مما استخرجه من مأثور الأنغام والإيقاعات، جاعلاً لها وجوداً حسيًّا، كتابيًّا، مستقلًّا، ضمن المقاييس الثمانية، أو التفاعيل الآتية: «فَعُوْلُن، مَفَاعِيْلُنْ، فَاعِلُنْ، فَاعِلاتُنْ، مُتَفَاعِلُنْ، مُسْتَفْعِلُن، مَفْعُولاتُ».

والنهج الذي اتّبعه الخليل بإنعام نظر، ودقّة فكر، في الوصول إلى الأوزان الشعريَّة، ينطلق من كون حروف الكلام مؤلّفة من ساكنات ومتحرِّكات. فاستخرج صورها الموسيقيّة السَّماعيّة، وسكَبها في قوالب من المصطلحات الكتابية، جامعاً أصولها في دروس سمّاها «علم العروض»، أي: علم أوزان الشعر وقوافيه.

وحينما عمد الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى دراسة موسيقى الشعر العربيّ، من خلال النماذج المتوافرة لديه، استطاع أن يميّز فيها

(١) انظر: «الدوائر العروضيّة».

خمسة عشر وزناً، دعا كلًّا منها بحراً، وسمّى البحور بأسمائها المتداولة، ثم جاء من بعده تلميذه الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المتوفّى سنة ٢٢١ هـ، فتداركه بالبحر السادس عشر، الذي لم يكن الخليل قد لاحظه في ثبته، فسُمّي «المتدارك»، وأصبحت بحور الشعر العربيّ كلّها ستّة عشر بحراً، أو وزناً.

وعلم العروض يشتمل على مصطلحات وفصول، تتناول الأوزان والقوافي والجوازات الشعرية وغيرها، ممّا لا بدّ للناظم من الإلمام بها، وإجادتها لينسج على منوال الشعر الأصوليّ، وهي مثبتة في كتب العروض، وفي أماكنها من موسوعتنا هذه.

ونظراً إلى أهمِّية علم العروض في معرفة صحيح أوزان الشِّعر من فاسدها، وفي فهم الشِّعر العربيّ وقراءته قراءة صحيحة، فقد كثر الباحثون فيه، ولعلّ من أهم أعلام هذا العلم الفراهيدي، والأخفش الأوسط، وإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، وعبد الرحمن بن إسحاق الزجّاج، وأبا العلاء المعرِّي، وابن رشيق، وابن عبد ربّه.

* * *

للتوسُّع انظر:

- المتوسّط الكافي في علمي العروض والقوافي. موسى بن محمد الأحمدي. الجزائر، لانا، ط ٢، ١٩٦٥م.
- الخليل معجم في علم العروض. محمد سعيد إسبر ومحمد أبو علي. بيروت، دار العودة، ط ١، ١٩٨٢م.
- العروض الواضح. ممدوح حقّي. بيروت، دار مكتبة الحياة، ط ١٥، ١٩٨١م.
- فنّ التقطيع الشعريّ والقافية. صفاء خلوصي. بغداد، مكتبة المثنى، ط ٥، ١٩٧٧م.
- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية. عبد الحميد الراضي. بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٨م.
- علم العروض والقافية. عبد العزيز عتيق. بيروت، دار النهضة العربيّة، ط ٢، ١٩٦٧م.
- محيط الدائرة في علمي العروض والقافية. كورنيليوس فان دايك. بيروت، لا ناشر، ١٩٥٧م.
- في علم العروض. عبد الهادي الفضيلي. السعودية، نادي الطائف الأدبي، ١٩٨٠م.
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب. أحمد الهاشمي. بيروت، مؤسسة المعارف، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.
- المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر. إميل بديع يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.

عِلْم القافية

هو العلم الذي يبيِّن ما يجب التزامه في أواخر أبيات القصيدة حتى لا تضطرب موسيقاها ولا يختل ترتيبها، مركِّزاً على حروفها، وحركاتها وعيوبها وأشكالها، متناولاً تعريفها، والرويّ، والوصل، والخروج، والردف، والتأسيس، والدخيل، والرسّ، والحذو، والإشباع، والتأسيس، والتوجيه، والمجرى، والنفاذ، والإجازة، والإكفاء، والإصراف، والإقواء، والسِّناد، والتجريد، والتنافر، والإيطاء، والتضمين، والقلق، ولزوم ما لا يلزم.

وواضع عِلْم القافية هو نفس واضع عِلْم

العَروض، أي: اللّغويّ العبقريّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (٧١٨ ـ ٧٨٦م). وهذان العِلْمان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فتناولهما العلماءُ معاً في مصنَّفاتهم، لكنَّ بعضهم أفْرَد علم القافية بالدراسة، كأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش في كتابه «القوافي»، وأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرِّد في كتابه «القوافي وما اشتقت ألقابه منه»، وأبي الحسن محمَّد بن أحمد بن كيسان في كتابه «تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها»، وأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق في كتابه «المخترع في القوافي»، وابن جنِّي في «المُعرب في شرح القوافي»، وأبي القاسم عليّ بن جعفر بن محمّد السَّعدي المعروف بابن القطاع في كتابه «الشافي في علم القوافي»...

* * *

للتوسُّع انظر:

- علم العروض والقافية. عبد العزيز عتيق. بيروت، دار النهضة العربية، ط ٢، ١٩٦٧م.
- القافية في العروض والأدب. حسين نصار. دار المعارف بمصر، ١٩٨٠م.
- المعجم المفصل في علم العروض والقافية والشعر. إميل بديع يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.
- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية. عبد الحميد الراضي. بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٨م.
- محيط الدائرة في علمي العروض والقافية. كورنيليوس فان دايك. بيروت، لا ناشر، ١٩٥٧م.
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب. أحمد الهاشمي. بيروت، مؤسسة المعارف، ط ١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.
- المتوسط الكافي في علمي العروض والقوافي. موسى بن محمد الأحمدي. الجزائر، لا نا، ط ٢، ١٩٦٥م.
- فنّ التقطيع الشعري والقافية. صفاء خلوصي. بغداد، مكتبة المثنى، ط ٥، ١٩٧٧م.

علم اللغة

١ ـ تعريفه: علم اللغة، بأبسط تعريفاته، هو الدراسة العلميّة للغة. إنّه العلم الذي يدرس اللغة لذاتها وليس لشيء آخر خارج عن ذاتها. معتمداً المنهج الوصفيّ التقريريّ في صياغة الظواهر اللغويّة التي تتَّصف بها لغة معيّنة. وقد نشأ هذه العلم عند الغربيين في أوائل القرن الماضي، وأخذ ينمو ويتطوّر تطوّراً سريعاً في أواخر هذا القرن، فكثرت البحوث فيه، وتشعَّبت الدراسات التطبيقيّة بشأنه، وكان من أبرز روّاده: فردينان دي سوسير Ferdinand de Saussure (١٨٥٧م ـ ١٩١٣م)، وإدوار سابير الأميركي Edward Safir (١٨٤٨ ـ ١٩٣٩م)، وليونرد بلومفيلد الأميركي Leonard Bloomfield (١٨٧٧ ـ ١٩٤٩)، ونيقولاي تروبتسكوي الروسي Nikolai, S.troubetskoy (١٨٩٠ ـ ١٩٣٨م)، وأندريه مارتينيه الفرنسي André Martine (١٩٠٨ ـ)ونوام تشوسكي الأميركي Noam Chomsky

٢ ـ منهجيّته: كان روّاد علم اللغة الحديث، أو الدراسة الوصفية، ينطلقون، في دراساتهم، من الملاحظات إلى الفرضيات، على النحو التالي:

١ ـ ملاحظة الأحداث والمعطيات اللغوية.

٢ ـ صياغة بعض التعليمات للأحداث المتشابهة.

٣ ـ صياغة افتراضات تفسّر هذه الأحداث على ضوء التعليمات السابقة.

٤ ـ التأكّد من ملاءمة هذه الافتراضات للواقع اللغوي.

٥ ـ بناء نظرية قائمة على هذه الافتراضات.

٦ ـ اعتماد النظرية السابقة لوصف قضايا اللغة وتفسيرها[1].

أمّا الخصائص التي اتسم بها المنهج الوصفيّ، فأهمّها ما يلي[2]:

١ ـ اعتماد معايير واحدة في تحليل التنظيم اللغوي.

٢ ـ اعتماد القواعد الأكثر وضوحاً وتبسيطاً في تبيان عناصر اللغة ووصفها وتفسيرها.

٣ ـ شمول المستويات اللغوية (الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية) كافّة، واستنفاد القضايا اللغوية بالبحث.

٤ ـ اعتماد الموضوعية للتحقّق من الافتراضات اللغوية. لذلك لا يتبنّى المنهج الوصفي هذه الافتراضات، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق.

٥ ـ تناول اللغة على أنّها من موضوعات الوصف، كالتشريح، لا مجموعة من القواعد كالقانون. فالباحث في تشريح الجسم الإنساني لا يقول: يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الموضع، أو يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الحجم أو الوزن أو الصورة، إنّما يشرح شرحاً وصفيًّا موضوعيًّا ما يقع تحت نظره، وهكذا على الباحث في اللغة أن يذكر خصائصها دون أن يدَّعي أنّ هذا القول جائز، وذاك لا يجوز؛ لأنّ همّه وصف الحقائق لا فرض القواعد[3].

٦ ـ اختيار مرحلة بعينها لوصفها وصفاً استقرائيًّا، واتخاذ النواحي المشتركة بين المفردات الداخلة في هذا الاستقراء، وتسميتها قواعد. فالقاعدة، في الدراسة الوصفية، ليست معياراً، وإنّما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية[4].

٣ ـ **بين «فقه اللغة» و«علم اللغة»**: لم يُمَيِّز علماؤنا الأقدمون بين «فقه اللغة» و«علم اللغة»، وكذلك فعل بعضُ اللغويين المحدثين عندنا عندما اطلعوا على الأبحاث اللغوية الحديثة في مجال علم اللغة، ولكن، مع تطوّر هذه الدراسات، أصبح «علم اللغة» يتَمَيَّز شيئاً فشيئاً عن «فقه اللغة»، حتى أصبح علماً قائماً بذاته متمَيّزاً عنه بأمور كثيرة، منها:

١ ـ أنّ منهجية «فقه اللغة» تختلف عن منهجية «علم اللغة»، بحيث أنّ الأولى تدرس اللغة على أنّها وسيلة لدراسة الحضارة أو الأدب من خلال اللغة، بينما تدرس الثانية اللغة

---

(١) ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها. ص ١٤١.

(٢) المرجع نفسه. ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨. ص ١٦ وما بعدها.

(٤) المرجع نفسه. ص ٢٦.

لذاتها، يقول أحدهم[١]: «إن التفريق بين الاصطلاحين: «فقه اللغة» و«علم اللغة»، واجب للتفريق بين دراسة اللغة باعتبارها وسيلة، وبين دراستها باعتبارها غاية في ذاتها». ويؤكد دي سوسير «De Saussure» «أنّ موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاته ومن أجل ذاتها»[٢].

٢ ـ أنّ ميدان «فقه اللغة» أوسع وأشمل، إذ إنّ الغاية النهائية منه دراسة الحضارة والأدب، والبحث عن الحياة العقلية من جميع وجوهها، لذلك اهتمّ فقهاء اللغة بتقسيم اللغات وبمقارنتها بعضها مع بعض، وبإعادة صياغة النصوص القديمة لشرحها في سبيل التعرّف على ما تتضمّنه من مضامين حضارية بمختلف وجوهها، «ففقه اللغة هو الأرض الواسعة بين «علم اللغة» من ناحية، وبين الدراسات الأدبية والإنسانية من ناحية أخرى»[٣]. أما علم اللغة فيركّز على التحليل لتركيب اللغة ووصفها كميدانه الأساسي، وعندما يوسّع علماء اللغة ميدان موضوعهم فيعالجون المعنى فإنّهم يقتربون من مجال فقه اللغة»[٤].

٣ ـ أن اصطلاح «فقه اللغة» سبق، من الناحية الزمانية، اصطلاح «علم اللغة»، الذي جاء «لتوضيح التركيز اللغوي دون غيره «كأساس للفرق بين الاثنين، وذلك واضح في وصف فقه اللغة غالباً بأنّه مقارن، أما علم اللغة فهو تركيبي [Structural] أو شكلي [Formelle] (أي: يعنى بالشكل فقط ولا يعنى بما حول اللغة أو ما يتصل بالشكل اللغوي)[٥].

٤ ـ أن «علم اللغة» اتصف منذ نشأته بكونه «علماً» Science، حسب المفهوم الدقيق لهذا المصطلح، وقد شدّد معظم علماء اللغة على هذه الناحية[٦]، لكن لم يحاول أحد أن يصف «فقه اللغة» بكونه علماً.

٥ ـ أنّ عمل فقهاء اللغة عمل تاريخي مقارن في أغلبه[٧] Comparative Historique، أما عمل علماء اللغة فوصفي تقريري (Descriptive).

هذه الفوارق بين «فقه اللغة» و«علم اللغة»، أصبحت المعاجم اللغوية الحديثة تثبتها، قد

---

(١) هو الأستاذ ألن Allen الذي شغل كرسيّ فقه اللغة المقارن. Comparative Philology في جامعة كمبردج. وقد أخذنا قوله عن محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة. ص ١٧.

(٢) Ferdinand de Saussure: Course in general linguistics, Translated by Wade Baskin, 1964. P 232.
وقد أخذنا قوله عن عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ١٩.

(٣) John B.Caroll. The study of language, Harvard. University press. 1959. P 3.

(٤) R.H. Robins: General linguistics, an introductory survey, longmans, 1964.

(٥) محمد أحمد أبو الفرج: مقدمة لدراسة فقه اللغة. ص ١٨.

(٦) يقول محمود السعران مثلاً: «علم اللغة هو العلم الذي يتخذ اللغة موضوعاً له» (انظر كتابه: علم اللغة. ص ٥١ ـ ٥٢)، والجدير بالملاحظة هنا أن تشدُّد علماء اللغة في هذه الناحية دفعتهم إلى ترك كل ما لا يتوافر فيه المادّة الصالحة للبحث العلمي الصحيح، كالبحث في «نشأة اللغة» و«أصول اللغة الأم» و«أفضلية لغة على أخرى».

(٧) لذلك اشتهر «فقه اللغة» في الجامعات المصرية بأنّه الدراسة المقارنة داخل اللغات السامية. (انظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ٢٨).

جاء في أحدها: «أن «علم اللغة» و«فقه اللغة» غير مترادفين، والعلوم التي يتضمنانها مختلفة أشدّ الاختلاف. وهذا التمييز (بين فقه اللغة وعلم اللغة) حديث؛ لأن علم اللغة لم ينتشر إلا في أواخر القرن التاسع عشر. وفقه اللغة علم تاريخي غايته معرفة الحضارات الماضية بوساطة الوثائق المكتوبة التي تركتها، والتي تساعدنا على فهم تلك الحضارات وتفسيرها».

- «Linguistique et philologie ne sont pas synonymes, et les sciences avec lesquelles, elles sont en contact sont très diffèrentes; cette distinction est récente dans la mesure ou la linguistique ne s'est développée qu'à la fin de XIX ème siècle. la philologie est une science historque qui a pour objet la connaissance des civilisations passèes par les documents écrits qu'elles nous ont laissés: ceux-ci nous permettent de comprendre et d'expliquer ces sociétés anciennes»[1].

بعد هذا التفريق بين «فقه اللغة» و«علم اللغة» لا بدّ من الإشارة، إلى أنّ هذا الأخير يدرس اللغة على مستويات أربعة[2]، وهي:

١ ـ المستوى الصوتي، ويدرس فيه الأصوات، إما من ناحية صفاتها دون النظر إلى وظائفها، وعند ذلك يسمّى «الفوناتيك» phonétique أو علم الأصوات العام، وإما من ناحية وظائفها، فيطلقون عليه اسم «الفونولوجيا» Phonologie أو علم الأصوات التشكيلي.

٢ ـ المستوى الصرفي Morphologie ويدرس الصيغ اللغوية والوحدات الصرفية.

٣ ـ المستوى النحوي Grammaire, syntaxe وميدانه الجملة ودراسة عناصرها وتركيبها.

٤ ـ علم الدلالة Sémantique ويدرس المعاني، سواء معاني الألفاظ المفردة ويسمّى عند ذلك Lexicologie، أم الجمل والعبارات.

وينقسم «علم اللغة» حسب المنهج الذي يسير عليه إلى: تاريخي Linguistique Historique، ووصفي Descriptive، وعام Générale، ووظيفي Fonctionnelle، وبنائي Structurale، وتطبيقي Appliquée، ومقارن Comparative.

٤ ـ المنهج الوصفي والنحو العربيّ: إذا أمعنّا النظر في تاريخ دراسة اللغة العربيّة على ضوء منهج علم اللغة الحديث، وجدنا أنّ بداءة الدراسة عند نحاتنا القدماء كانت محاولة جِدِّيّة لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة يقوم على جمعها وروايتها، ثمّ ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها للخروج، بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم[3].

ويتمثّل المنهج الوصفي لدى الدارسين العرب الأوائل فيما يلي[4]:

(١) Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique. Larousse. Paris 1973. p371.

(٢) يجعل بعضهم هذه المستويات ثلاثة: صوتية ونحوية ودلالية. (انظر: محمود السعران: علم اللغة. ص ٨٩، وص ٢٢١، وص ٢٨٣)، كما يجعلها آخرون خمسة: علم الأصوات، الصرف، النحو، الدراسات المعجمية وعلم المعنى (انظر: كمال بشر: دراسات في علم اللغة. القسم الثاني. ص ١٠ ـ ١٢).

(٣) المرجع السابق نفسه. ص ٢٠.

(٤) انظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ١٧٩ وما بعدها..

١ ـ إنّ طبيعة الدراسة تقتضي في البدء، المنهج الوصفي وذلك بجمع اللغة ثم استقراء القواعد منها.

٢ ـ إنّهم حدّدوا البيئة التي يصحّ أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين أنّ لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثّل اللغة العربية تمثيلاً صحيحاً لتعرّضها لمؤثّرات أجنبيّة[١].

٣ ـ إنّهم درسوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة»، لا لغة «مكتوبة»[٢].

٤ ـ إنّ الصفة الغالبة على تصنيفهم كانت تقريرية، في الغالب، وهذا ما نشاهده إجمالاً في أعمالهم المبكّرة، وبخاصّة في كتاب سيبويه، وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة، حين سئل في مجلس يونس، عن قولهم: «لأضربنَّ أيَّهم يقوم»، لِمَ يقال: لأضربنَّ أيَّهم. فقال: «أيّ هكذا خلقت»[٣]. و«هكذا خلقت» هي جوهر المنهج الوصفي.

٥ ـ إن دراستهم للغة شملت مستويات اللغة كافّة: الصوتية، والصَّرفية، والنحوية، والدّلالية، وهذا ما يدعو إليه المنهج الحديث.

هذه حقيقة أوّلية أسجّلها، هي أنّ المنهج اللغوي عند العرب ابتدأ وصفيًّا على العموم. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل بقي منهجهم كذلك؟

إنّ نظرة عجلى، في كتب النحويين، وبخاصّة المتأخِّرة منها[٤]، تُظهر بوضوح، أنّ المنهج اللغوي، الذي انتهجه النحاة العرب، ما لبث أن تحوّل إلى منهج معياري صارخ، وتظهر هذه المعيارية الصارخة، في النواحي التالية:

١ ـ إنّ النحاة، بعد أن استقرأوا اللغة استقراءً ناقصاً، واستنبطوا بعض القواعد النحويّة، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها هي نفسها إلى اللغة. فأخضعوا الصواب والخطأ، في الاستعمال، لمجموعة من القواعد فرضوها على اللغة.

وكانوا كلّما دهمتهم الأمثلة التي تعارضهم، لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنّها شاذّة[٥] أو نادرة[٦] أو أن صاحبها قد

(١) انظر: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أُخذ عن أهل الوبر» في كتاب ابن جني: الخصائص. ج ٢، ص ٥.

(٢) وكان اللغويون يذهبون إلى البادية ليأخذوا اللغة شفاهاً عن أصحابها. (انظر: مثلاً ابن جني: الخصائص ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٣) السيوطي: المزهر ٢/ ٣٧٣.

(٤) ككتب ابن هشام (المغني، وشرح شذور الذهب، وأوضح المسالك)، وكتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف»، وكتاب الحريري «درّة الغواص» وغيرها.

(٥) مما عدّوه شاذًّا ما ذكروه من «فَعُل» فهو «فاعل» نحو: «طَهُر، طاهر ـ شعُر، شاعر ـ حمُض، حامض». ولهذا نظائر كثيرة. وبالرغم من كثرة النظائر قال النحاة بشذوذ هذه الصيغ مع شيوع استعمالها في كل عصور اللغة إلى يومنا هذا.

(٦) منع النحاة مثلاً جمع «مفعول» على «مفاعيل»، و«فَعْل» الصحيح العين على «أفعال» جمعاً قياسيًّا، وحجّتهم في ذلك أنّ ما ورد منهما قليل نادر، لكن الأب أنستاس الكرملي العضو السابق بالمجمع اللغوي القاهري، عثر على عشرات من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، كما أظهر أنّ ما سُمع عن الفصحاء من =

أخطأ. وهكذا كانوا يذكرون القاعدة ثم يُتبعونها بأمثلة خارجة عليها متناولينها بالتأويل النافر والتمحّل البعيد، كي تستقيم مع قواعدهم[1]، فإن أعياهم التأويل والتمحّل، حكموا بالقلّة أو الشذوذ أو الخطأ. والغريب العجيب أنّ القرآن الكريم نفسه لم يسلم من تمحّلات النحويين وتأويلاتهم وتخريجاتهم، مع إجماعهم على أنّه أفصح كلام عربي على الإطلاق وأنّه في ذروة البلاغة[2].

وغني عن البيان، أنّ المنهج الوصفي، لا يتبنّى الافتراضات أو القواعد، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق، وأن همّ الباحث فيه، أن يشرح ما يقع تحت نظره شرحاً وصفيًّا موضوعيًّا، دون أن يدّعي أن هذا القول جائز، وذاك لا يجوز؛ لأنّ همّه وصف اللغة لا فرض القواعد. وعندنا أن القول بالجائز والخطأ والصواب، أمر ضروري في التعليم، فلولاه تفسد اللغة، ولكن يجب أولاً استقراء اللغة استقراءً كاملاً، ثم إخضاع القواعد للغة، لا العكس وذلك بغية التثبّت من سلامتها.

٢ ـ إنّ النحاة العرب، وإن كانوا قد شملوا بدراساتهم مستويات اللغة كافة (الصوتية والنحوية والدلالية)، قد خلطوا هذه المستويات خلطاً شديداً، كما نرى في المؤلّفات النحوية الباكرة والمتأخرة على حد سواء[3]. ومن المعروف أنّ المنهج الوصفي يدرس هذه المستويات كلًّا على حدة.

٣ ـ إنّ النحو العربي، بخلاف المنهج

= جموع «فَعْل» الصحيح العين، على «أفعال»، أكثر ممّا سُمع من جموعه المطّردة، على «أفعُل» أو «فِعال» أو «فُعول»، ومنها: «بحث، أبحاث ـ سَجْع، أسجاع ـ شكل، أشكال ـ فَرْخ، أفراخ ـ حِمْل، أحمال ـ زَنْد، أزناد ـ شخص، أشخاص ـ لفظ، ألفاظ ـ رأي، آراء ـ لحظ، الحاظ». (انظر: عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ٦٩. وعباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٨).

(١) وبخاصّة عندما قرّر النحاة أن المبتدأ لا يكون نكرة، وأن الحال لا تكون معرفة، وأنّ التمييز لا يتقدّم على عامله، وأنّ المستثنى بإلا في كلام تام يجب نصبه، وأن بعد إذا الفجائية يجب أن يأتي الاسم مباشرة.

(٢) يقول ابن حزم الأندلسي: «لا عجب أعجب ممّن إن وجد لامرىء القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي، أو سلمي، أو تميميّ، أو من سائر أبناء العرب.. لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض عليه. ثم إذا وجد لله تعالى، خالق اللغات وأهلها، كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه، ويتحيّل عما أوقعه الله عليه».
ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط ١، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٣١٧ ـ ١٣٢١ هـ، ٣/ ١٩٢.

(٣) لكننا لا نعدم بعض المحاولات في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية، مثل: كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني (تحقيق مصطفى السقّا وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤)، كما ظهرت كتب مفردة للدرس الصرفي، مثل: تصريف أبي عثمان المازني، وشرح ابن جني له في المنصف (تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤).

الوصفي، اعتمد معايير مختلفة في تحليل التنظيم اللغوي، ففي تقسيم الكلمات العربية مثلاً، نجد أنّ بعضهم اعتبر المبنى أو الشكل أساساً للتقسيم[١]، في حين قسّمها آخرون على أساس المعنى أو الوظيفة[٢]. كذلك في تقسيمهم للفعل، أعطوا لقب «الماضي» للفعل الذي يدلّ على حدث وقع في زمن مضى، ولقب «المضارع» للفعل الذي يضارع حركاته وسكناته الاسم. أي: أنّ الاعتبار الذي وضع به لقب «الماضي» اعتبار زمني، وهو في المضارع اعتبار شكلي[٣].

٤ ـ شمل النحاة العرب بدراساتهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة، تمتد طوال ثلاثة قرون[٤]، وفي مدّة كهذه لا يمكن أن تثبت اللغة من نواحي البنية والنطق[٥]. وقد رأينا أنّ المنهج الوصفيّ يميِّز بين الدراستين: التعاصرية أو التزامنية synchronique، والتعاقبية أو التاريخية diachronique.

٥ ـ عمد النحاة العرب إلى لهجات متعدِّدة[٦]، فخلطوا بينها محاولين إيجاد نحو عام لها جميعاً[٧]. والمنهج الوصفي يدرس كل لهجة على حدة، ثم يقعِّدها من ناحية الصوت والصرف والنحو والدلالة.

٦ ـ إن المفكِّرين العرب افتتنوا بالمنطق الأرسطي[٨]، إذ اعتبروه سِمة الثقافة، وراحوا يطبِّقونه على علومهم، وبخاصّة على

---

(١) ومنهم ابن مالك الذي يقول:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدا وأَلْ ... ومُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ
بِتا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي
سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ وفي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ١٤، مطبعة السعادة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٤، ١/١٦ و٢٢ و٢٣.

(٢) ومن هؤلاء ابن هشام الذي يعرِّف الاسم بأنّه ما دلّ على معنى في نفسه، والفعل بأنّه ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف ما دلّ على معنى في غيره. (ابن هشام: شرح شذور الذهب. دار الكتب العربية ـ دار الكتاب بيروت، لا. ت. ص ١٨).

(٣) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص ٦١.

(٤) أي: من حوالي مئة وخمسين عاماً قبل الإسلام، إلى انتهاء ما يسمّونه بعصر الاحتجاج.

(٥) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. ص ٢٥.

(٦) هي لهجات قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. (انظر: السيوطي: المزهر ١/ ٢١١).

(٧) ولعلّ الذي دفعهم إلى ذلك محاولتهم فهم القرآن الكريم. (انظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٥١ ـ ٥٢).

(٨) اعتبر اليونانيون لغتهم منطقية مطّردة، فطبّقوا مقاييس اللغة في تقعيدها. ثم حذا حذوهم اللغويون الأوروبيون القدماء في دراسة لغاتهم. فالمُعلِّمة الأميركية أو الإنكليزية «عندما تعلّم الأولاد تحليل الجملة وإعرابها ـ حسب الأسلوب القديم [تغيَّر هذا الأسلوب اليوم] ـ تستعمل المنطق الإغريقي أو المصطلح الإغريقي، وتلميذها لا يفقه شيئاً من ذلك. مثاله إعراب جملة the boy ate an apple (أكل الولد =

علم النحو[١]، حتى أصبح كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو[٢]. وخير مثال على تأثّر النحويين العرب بالفلسفة اليونانية قولهم بالتعليل وبفلسفة العامل.

انظر مبحث «العلة»، ومبحث «العامل» في موسوعتنا هذه.

* * *

للتوسع انظر:

- علم اللغة وفقه اللغة. عبد العزيز مطر. عمان، دار الضياء للنشر.
- مدخل إلى علم اللغة. محمد سعيد الحديد. مالطا، شركة إلجا للطباعة والنشر العلمي.
- مدخل إلى علم اللغة. محمد حسن عبد العزيز. القاهرة، دار الفكر العربي.
- علم اللغة نشأته وتطوّره. محمد جاد الرب. القاهرة، دار المعارف.
- دراسات في علم اللغة. كمال بشر، القاهرة، دار غريب.
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة. محمود فهمي. القاهرة، دار غريب.
- علم اللغة الاجتماعي، المدخل. كمال بشر. القاهرة، دار غريب.
- علم اللغة العربية. محمود فهمي. القاهرة. دار غريب.
- مدخل إلى علم اللغة. محمود فهمي. القاهرة، دار غريب.
- أصول علم اللغة. محمود فهمي حجازي. القاهرة، مركز التميُّز لعلوم الإدارة والحاسب.
- علم اللغة بين القديم والحديث. عبد الغفار حامد هلال. القاهرة، مكتبة وهبة.
- علم اللغة مقدمة للقارىء العربي. محمود السعران. القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢م.

= التفاحة). تقول لهم boy المبتدأ (subject) وهو في حالة الرفع (Nominative case) وapple المفعول به لفعل ate وهو في حالة النصب (Objective or accusative Case)، ولكن هذا الولد الذي لغته غير معربة، لا يفقه معنى لكلمة «مرفوع» و«منصوب»، لأنّه لا يرى علامات لهذه الحالات الإعرابية. إنّ لفظة boy لا تتغيّر سواء أتت مبتدأ، مفعولاً به، أم بعد حرف جر، إنها تلزم واحدة: boy، فما معنى قول المعلّمة إنها في حالة الرفع؟ المعلّمة لا تزال تعلم الإنكليزية كما كان الإغريق يعلّمون أطفالهم اللغة الإغريقية وبالمصطلح ذاتهما [والصحيح نفسيهما]. أما الألماني الذي يعرف الإعراب، فقد لا يستغرب ذلك؛ لأنّ أداة التعريف للمذكّر المفرد في لغته (مثلاً) تكون: der في حالة الرفع، وden في حالة النصب، وdes في حالة الإضافة، وdem في حالة من أحوال الجر. ولذا تجد في الغرب نقمة عند الاختصاصيين، في تعليم اللغات، حسب المنطق الإغريقي، وحسب المصطلح الإغريقي، أولاً لأن لكل لغة قواعدها، وثانياً لأنّ اللغة ليست منطقية قياسية كما كان الإغريق يدّعون» (أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٢٨ ـ ١٣٠).

(١) لبيان أثر المنطق الأرسطي بالنحو العربي، انظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة، بيروت، لا. ت. ص ١٠٧ ـ ١٤٢؛ وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٦٤ ـ ١٠٧.

(٢) يروى أنّ أحدهم سمع جدل النحاة، فلم يفهم شيئاً، فخرج من مجلسهم وهو يقول: «إنّهم يتكلّمون في كلامنا بكلام ليس من كلامنا» (انظر: محمد القصّار: «مدخل جديد إلى تعليم القواعد العربية». جريدة النهار، بيروت، العدد ١٣٤٢٤، تاريخ ٢١/١/٧٨، ص ١١، العمود ١ و٢).

ـ علم اللغة العام. حامد شعبان. القاهرة، مكتبة وهبة.

ـ محاضرات في علم اللغة. أحمد مختار عمر. جامعة القاهرة، مطبعة كلية التجارة، ١٩٦٨م.

ـ علم اللغة. علي عبد الواحد وافي. القاهرة، دار نهضة مصر، ط ٧، ١٩٧٣م.

علم المعاني

علم المعاني هو أحد علوم البلاغة الثلاثة المعروفة: المعاني والبيان والبديع، وقد كانت البلاغة العربية في بداية أمرها وحدة شاملة لمباحث هذه العلوم دون تمييز، ثم أخذت تتوضّح شيئاً فشيئاً، فأخذت منحى الاستقلال والتخصّص، وبدأت مسائل كل فنّ بلاغيّ تتبلور وتتلاحق واحدة بعد الأخرى حتى جاء عبد القاهر الجرجانيّ في القرن الخامس الهجريّ (٤٧١ هـ)، ووضع نظرية علم المعاني في كتابه «دلائل الإعجاز»، ونظرية علم البيان في كتابه «أسرار البلاغة»، ومن بعده الزمخشريّ، تأسّياً بابن المعتز الذي وضع من قبل أساس «علم البديع».

لقد استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يستنبط من ملاحظات البلاغيّين قبله كلّ القواعد البلاغية في «علم البيان» و«علم المعاني» ولهذا تجد جهود البلاغيين بعد الجرجاني قد انحصرت في جمع قواعد علوم البلاغة التي وضعها، وفي ترتيب أبوابها واختصارها، وكان هذا الاختصار يصل أحياناً من الغموض والصعوبة إلى حيث يحتاج إلى شرح يوضح غامضه، ويذلّل صعابه، فيقبل عليه الشراح، ومنهم من يتوسّع في الشرح إلى الحدّ الذي يجعل الإلمام بحقائق العلم أمراً عسيراً.

ومن أوائل من اتّجهوا إلى التلخيص والاختصار الفخر الرازيّ (٦٠٦ هـ)، في كتابه «نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز»، فقد اختصر فيه كتابَيْ «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» للجرجاني.

ومن عصر الرازيّ جاء أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي المتوفّى سنة ٦٢٦ هـ، صاحب كتاب «مفتاح العلوم» الذي قسّمه أربعة أقسام، كان علم البلاغة في قسم منه.

لقد سارت دراسة البلاغة قبل السّكّاكيّ على منهاج واحد دون فصل بين فنونها، وذلك خدمةً للأدب وإمداداً له بأسباب القوّة والجمال والوضوح، وكان لهذا المنهاج أثره وقيمته في إيقاظ المواهب وإرهاف الملكات الفنيّة لصناعة الأدب، وإقدار أصحابها على التذوّق الأدبيّ والتمييز بين جيّد الكلام ورديئه.

وما إن جاء السكاكيّ حتى اختلف المنهاج في دراسة البلاغة، إذ بنى منهاجه على أسس منطقية جعلت البلاغة علماً له قواعده ونظرياته، نجحت إلى حدّ بعيد في إنشاء طبقات البلاغيّين، إلّا أنّها فشلت في إنشاء البلغاء. ولهذا اعتُبر منهاج السكاكيّ بداية طور من الجمود في دراسة البلاغة العربية. وقد عرّف السكاكيّ «علم المعاني» بقوله: «إنّه تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل

بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره».

ويبدو من هذا التعريف أنّ السكاكيّ أفرغه في أسلوب علميّ منطقي بعيد عن وضوح العبارة وجلاء الفكرة عند من تقدّمه من البلاغيّين. ولهذا أكثر شرّاح السكاكي وملخّصو بلاغته، وكأنّ البلاغة عند كلّ من تصدّى لشرح أو تلخيص أصبحت تنحصر في أمرين: أحدهما الالتزام ببلاغة السكاكي على أنّها ختام البلاغة التي لا مزيد بعدها، وثانيهما: إظهار البراعة والمقدرة في شرح «مفتاح العلوم» أو «تلخيصه». أمّا موضوعات علم المعاني التي تناولها كتاب «مفتاح العلوم» فيمكن حصرها بما يلي:

- الخبر والطلب.
- الإسناد الخبريّ واختلافه باختلاف السامع من حيث خلوّ الذهن، أو الشكّ، أو الإنكار.
- الإسناد، وبيان أحوال المسند إليه والمسند، من حيث: الحذف، والذكر، والتنكير والتعريف، والتقديم، والتأخير، والتخصيص، والمقتضيات البلاغية لذلك.
- الفعل ومتعلّقاته.
- الفصل والوصل.
- الإيجاز والإطناب، وبيان كيف أنّهما نسبيّان.
- القصر وأنواعه وطرقه.
- الطلب، ويشمل:

أ ـ مقدّمة عن الطلب مستقاة من كلام المناطقة عن التصور والتصديق وما يحصل في الذهن وما يحصل في الخارج.

ب ـ أنواع الطلب الخمسة: التمنّي، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، وأدوات كل نوع منها، ووظائفها.

ج ـ الأغراض البلاغية أو المعاني الإضافية التي يخرج الطلب عن معانيه الأصلية من أجل الدلالة عليها، وذلك نحو: التعجّب، والإنكار، والاستبطاء، والنفي...

لقد نال كتاب السكاكي «مفتاح العلوم» شهرة بالغة في مجال البلاغة، حتّى ظلّ العلماء المفتونون به عاكفين على شرحه وتلخيصه قرابة خمسة قرون، وكأنه لم يُؤَلّف كتاب في البلاغة العربية غيره. فمن الذين عنوا بشرحه: قطب الدين محمود الشيرازي (٧١٠ هـ) في كتابه «مفتاح المفتاح»، ومحمد بن مظفر الخلخالي (٧٤٥ هـ) في كتابه «شرح المفتاح»، والسيد الشريف الجرجاني (٨١٦ هـ)، وابن كمال باشا...

وممّن عنِيَ بتلخيصه: بدر الدين بن مالك (٦٦٨ هـ)، اختصره في كتابه «المصباح في اختصار المفتاح»، وأبو عبد الله محمّد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (٧٣٩ هـ)، في كتابه «تلخيص المفتاح»، و«عبد الرحمن الشيرازيّ» ٧٥٦ هـ، في كتابه «الفوائد الغياثية في علوم المعاني والبيان والبديع». ولعلّ «تلخيص المفتاح» للقزويني أوسع هذه الكتب والتلخيصات شهرةً بين المشارقة، وقد تنوّع

اهتمام العلماء به، فمنهم من شرحه، ومنهم مَنْ نظمه، ومنهم من لخّصه.

هذه الشروح والتلخيصات والمنظومات دليل كافٍ على جمود الفكر البلاغيّ وعقمه منذ عصر السّكاكيّ وفقدانه القدرة على التجديد والابتكار.

ومن ينظر في ما كانت عليه البلاغة العربية في العصور الأولى وفي ما صارَت إليه في العصور المتأخّرة، يرَ كيف ازدهرت وتوهّجت شعلتها على أيدي علمائها الأوائل، ثم كيف جَفَّتْ وخبت شعلتها على أيدي المتأخرين منهم، إلى أن قُيّضَ لها من أدباء العربية وعلمائها في العصر الحديث من يعملون على إحيائها ونهضتها.

ومن أثر علم المعاني في بلاغة الكلام قول عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز»: «إنّ الجهة التي منها قامت الحجّة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أنّه كان على حدّ من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر، ومنتهياً إلى غاية لا يُطمَح إليها بالفكر، وكان محالاً أن يعرف كونه كذلك إلّا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب وعنوان الأدب، والذي لا يشكّ أنّه كان ميدان القوم إذا تجارَوْا في الفصاحة والبيان، ثمّ بحث عن العلل التي بها كان التباين في الفضل، وزاد بعض الشعر على بعض».

والجدير ذكره أنّ الأثر الذي يحدثه علم المعاني في بلاغة القول يتولّد في الواقع من أمرين اثنين: بيان وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين والمواضع التي يقال فيها، والمعاني المستفادة من الكلام ضمناً بواسطة القرائن.

فمن أصول علم المعاني أن يخاطَب المرء على قدر استعدادِه في الفهم وحظه في اللّغة والأدب، فلا يجوز أن يخاطَب العامّيّ بما ينبغي أن يخاطب به الأديب، أو أن يخاطب الأديب بما ينبغي أن يخاطب به العامّيّ.

وكذلك يفيد الكلام بأصل وضعه معنًى نطلق عليه المعنى الحقيقيّ أو الأصليّ، ولكنّه قد يخرج أحياناً عن المعنى الذي وُضع له أصلاً ليؤدّي إلينا معنًى جديداً يفهم من السياق وترشد إليه الحال التي قيل فيها.

* * *

للتوسُّع انظر:

- مفتاح العلوم. السكاكي (يوسف بن أبي بكر). بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني (محمد بن عبد الرحمن). بيروت، دار الكتب العلمية، لاط، لات.
- أسرار البلاغة. عبد القاهر الجرجاني. القاهرة، مطبعة المدني، وجدّة، دار المدني، ط ١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م.
- دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني بعناية محمد ألتونجي. بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.
- علوم البلاغة. أحمد مصطفى المراغي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- جواهر البلاغة. أحمد الهاشمي. باعتناء حسن حمد. بيروت، دار الجيل، ٢٠٠٢م.
- علم المعاني. عبد العزيز عتيق. بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.
- علم المعاني. درويش الجندي. القاهرة، مكتبة نهضة مصر.

ـ البلاغة، علم المعاني. أحمد النادي شعلة. القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨١م.

علم النحو

انظر: النحو.

علم النفس اللغويّ

هو العلم الذي يدرس العلاقة بين الظواهر اللغوية والظواهر النفسيّة، ويشرح ما تؤدّيه اللغة من وظائف معتمدة في أدائها على الظواهر النفسية. ورأى بعض العلماء أنّ كل دراسة لغوية لا تقوم على دراسة القوى النفسية تكون دراسة ناقصة.

ومن أشهر أرباب هذا العلم: ريبو Ribot وبالي Bally.

علم وظائف الأصوات

علم وظائف الأصوات أو الفونولوجيا Phonologie علم يبحث في وظائف أصوات اللسان البشريّ من ناحية القوانين التي تعمل بموجبها، والدور الذي تقوم به في عمليّة التواصل اللسانيّ. وهو، من هذه الناحية، يختلف عن علم الأصوات Phonétique الذي يدرس الأصوات اللغويّة نفسها، لكنْ دون الاهتمام بوظيفتها الاتصاليّة. لذلك لا تهتم الفونولوجيا بالناحية النطقيّة أو السمعيّة للأصوات، ولا بالتغيّرات الفرديّة لها، بل تكرّس اهتمامها لدراسة «الفروقات الصوتيّة» من حيث عملها في فهم الرسالة اللغويّة، ورغم أنّ هذا التمييز بين العناصر الصوتيّة الضروريّة للتبادل اللسانيّ، والعناصر الصوتيّة الأخرى، ظهر في نهاية القرن التاسع عشر، فإنّ الفضل في ظهور الفونولوجيا، بمفهومنا المعاصر، يعود إلى فرديناند دو سوسور (١٨٥٧ ـ ١٩١٣) Ferdinand de Saussure وإلى مدرسة پراغ.

للتوسع انظر:

دروس في الألسنيَّة العامَّة. فرديناند دو سوسور، تعريب صالح القرمادي وغيره، تونس ـ ليبيا، الدار العربيَّة للكتاب ١٩٨٥م.

-Troubetzkoy: Principes de Phonologie. Paris, Klincksieck, 1967.

ـ دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية. يحيى عبابنة. عمان، دار الشروق.

ـ الصوتيات والفونولوجيا. مصطفى حركات. بيروت، المكتبة العصرية.

ـ علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا. عصام نور الدين. بيروت، دار الفكر اللبناني.

ابن العلماء

= علي بن الحسن بن إسماعيل (٥٩٩ هـ/ ١٢٠٣م).

العَلميَّة

العلميّة، في اللغة، مصدر صناعيّ، ويعني مجموعة الصِّفات المختلفة التي يختصّ بها العلم. وهي، في النحو، كون اللفظ عَلَماً على إنسان، أو حيوان، أو شيء. ويتّفق النحاة جميعاً أنَّ العلميّة علّة في منع الصرف، لكنّهم يختلفون فيما إذا كانت كافية أم غير كافية لهذا المنع، فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش إلى أنَّها وحدها تمنع الصرف[1]. وعَزا عبد القادر البغدادي صاحب «خزانة الأدب» هذا الرأي أيضاً إلى عبد الرحمن السهيلي أحد

(١) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٨؛ وإبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٠.

نحاة الأندلس[١]. وذهب البصريّون إلى أنّ العلميّة لا تكفي لمنع الصرف، فلا بد أن يجتمع معها إحدى العلل السبع التالية: التركيب المزجي، والعدل، وزيادة الألف والنون، والتأنيث، والعجمة، ووزن الفعل، والاتّصال بألف الإلحاق المقصورة[٢]. ويقف إبراهيم مصطفى من مسألة تنوين العلم موقفاً فريداً، فيرى أنّ «الأصل في العلم ألّا ينوَّن، ولكَ في كلّ علم ألّا تنوّنه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه»[٣].

والواقع أنّ العلميّة من أخصّ صفات الاسم، وأبعدها عن الفعل، وكان من حقّها أن تكون سبباً في صرف الاسم لا في منعه من الصرف، وذلك بحسب المبدأ الأساسي الذي انطلق منه النحاة في تعليل مَنْع فئة من الأسماء من الصرف، وهو مبدأ المشابهة بالفعل.

وأمّا مذهب الكوفيّين في اعتبار العلميّة وحدها كافية لمنع الصرف، فذهب الأزهريّ إلى أنّه «جارٍ على أصلهم فإنّهم يدّعون أنّ الفعل أصل للمصدر فزالت فرعيّة الاشتقاق، وما بقي إلّا فرعية الافتقار، وينتج من هذا أنّ ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعيّة واحدة، وهي الافتقار، فيكون السبب الواحد يمنع الصرف»[٤]. ويعضد هذا المذهب مجيء الكثير من الأعلام في الشعر[٥]، وفي القرآن الكريم[٦] غير مصروفة وليس فيها من عللهم سوى العلميّة، ولكن يلزم من هذا المذهب أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف، ومعلوم أنّ الأمر ليس كذلك، وإذا جاز لنا أن نعلّل تنوين الأعلام في الشعر بالضرورة الشعريّة، فبماذا نعلّل تنوين الأعلام الواردة في القرآن الكريم، ومنها اسم الرسول «محمد»، وقد ورد منوَّناً أربع مرّات في القرآن الكريم[٧]؟

---

(١) عن إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٨٠.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٤/ ١٢٥ ـ ١٣٥؛ وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٨؛ والأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٦ ـ ٢٢٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٢١٦.

(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. ص ١٧٩.

(٤) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٨.

(٥) انظر: بعض الشواهد على مجيء العلم غير مصروف في الشعر، وليس فيه من عللهم سوى علّة العلميّة في ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٣ ـ ٥١٢.

(٦) ومنه الآية: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، والآية ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]؛ وقد علّل البصريّون ترك صرف العلم في هاتين الآيتين ونحوهما بجعل العلم اسماً للقبيلة على المعنى (ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).

(٧) ورد في الآيات الأربع التالية:
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].
﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].
﴿وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ٢].
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

وكيف نعلّل تنوين «نوح»[١] و«لوط»[٢] و«هود»[٣] فيه؟

وأمّا مذهب إبراهيم مصطفى، فينقضه ورود أسماء الأنبياء السابقة مصروفة، وهي معارف، وليس فيها معنى من التنكير يراد الإشارة إليه.

العلميّة وألف الإلحاق

علّتان تمنعان، إذا اجتمعتا، الاسم من الصرف، نحو «عَلْقى»، وهو ضَرْب من الشَّجر.

وانظر: الممنوع من الصرف.

العَلَميّة والتَّأْنِيث

علّتان تمنعان، إذا اجتمعتا، الاسم من الصرف، نحو: «سعاد».

وانظر: الممنوع من الصرف.

العلميّة والتَّرْكيب

علّتان تمنعان، إذا اجتمعتا، الاسم من الصرف، نحو: «معد يكرب».

وانظر: الممنوع من الصرف.

العلميّة والزِّيادة

علّتان تمنعان، إذا اجتمتعا، الاسم من الصرف، نحو: «زيدان».

وانظر: الممنوع من الصرف.

العَلميّة وشِبْه العُجْمة

علّتان تمنعان، إذا اجتمعتا، الاسم من الصرف، نحو: «إبليس».

وانظر: الممنوع من الصرف.

العَلَميَّة والعُجْمة

علّتان تمنعان، إذا اجتمعتا، الاسم من الصرف، نحو: «يعقوب».

وانظر: الممنوع من الصرف.

العَلَمَّية والعَدْل

علّتان تمنعان، إذا اجتمعتا، الاسم من الصرف، نحو: «عُمَر».

وانظر: الممنوع من الصرف.

العلميَّة ووزْن الفِعْل

عِلّتان تمنعان، إذا اجتمعتا، الاسم من الصرف، نحو: «أحمد».

وانظر: الممنوع من الصرف.

عَلَناً

تعرب في نحو: «صَرَّحَ زيد بحُبِّ ليلى عَلَناً» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

عَلْوى بن حُمَيد، أبو الفتح القوصيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عَلْوَى بن حُمَيْد بن عليّ، أبو الفتح، رضيّ

---

(١) وردت كلمة «نوح» في القرآن الكريم منوّنة ثلاثاً وأربعين مرّة (انظر: محمد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (دار ومطابع الشعب، القاهرة، لاط، لات). ص ٧٢٢ ـ ٧٢٣.

(٢) وردت كلمة «لوط» في القرآن الكريم منونة سبعاً وعشرين مرة. (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٦٥٤).

(٣) وردت لفظة «هود» في القرآن الكريم منوّنة ست مرات (انظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. ص ٧٣٩).

الدين القوصيّ. كان نحويًّا لغويًّا، فقيهاً فاضلاً، قرأ النحو على شيث القفطي سنة ٥٨٥هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٠).

علوم البَلاغة

هي عِلْم البديع، وعلم البَيان، وعِلم المعاني.

انظر كلًّا في مادّته.

علوم العربيّة

قال الغلاييني: «هي العلوم التي يُتَوَصَّل بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ، وهي ثلاثة عشرَ علماً: الصرف، والإعراب (ويجمعها اسم النحو)، والرسم (وهو العلم بأصول كتابة الكلمات)، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وقرْض الشعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخ الأدب، ومتن اللغة. وأهمّ هذه العلوم: الصرف والإعراب»[١].

علوم القرآن

كتب عدد من علمائنا المتقدّمين في علوم القرآن، ولعلّ من أبرزهم محمد بن عبد الله الزركشي (٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م - ٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢م)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ هـ/ ١٤٤٥م - ٩١١ هـ/ ١٥٠٥م).

وعلوم القرآن في كتاب الزركشي «البرهان في علوم القرآن» سبع وأربعون نوعاً، فصَّلها كالآتي:

«النوع الأول: معرفة سبب النزول. الثاني: معرفة المناسبة بين الآيات. الثالث: معرفة الفواصل. الرابع: معرفة الوجوه والنظائر. الخامس: علم المتشابه. السادس: علم المبهمات. السابع: في أسرار الفواتح. الثامن: في خواتم السور. التاسع: في معرفة المكي والمدني. العاشر: في معرفة أول ما نزل. الحادي عشر: معرفة على كم لغة نزل. الثاني عشر: في كيفية إنزاله. الثالث عشر: في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة. الرابع عشر: معرفة تقسيمه. الخامس عشر: معرفة أسمائه. السادس عشر: معرفة ما وقع فيه من غير لغة الحجاز. السابع عشر: معرفة ما فيه من غير لغة العرب. الثامن عشر: معرفة غريبه. التاسع عشر: معرفة التصريف. العشرون: معرفة الأحكام. الحادي والعشرون: معرفة كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح. الثاني والعشرون: معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص. الثالث والعشرون: معرفة توجيه القرآن. الرابع والعشرون: معرفة الوقف. الخامس والعشرون: علم رسوم الخط. السادس والعشرون: معرفة فضائله. السابع والعشرون: معرفة خواصه. الثامن والعشرون: هل في القرآن شيء أفضل من شيء. التاسع والعشرون: في آداب تلاوته. الثلاثون: في أنّه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن. الحادي والثلاثون: معرفة الأمثال الكامنة فيه. الثاني والثلاثون: معرفة أحكامه. الثالث والثلاثون: معرفة جدله. الرابع والثلاثون: معرفة ناسخه ومنسوخه. الخامس

(١) جامع الدروس العربية ١/ ٤ - ٥.

والثلاثون: معرفة موهم المختلف. السادس والثلاثون: معرفة المحكم من المتشابه. السابع والثلاثون: في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات. الثامن والثلاثون: معرفة إعجازه. التاسع والثلاثون: معرفة وجوب متواتره. الأربعون: في بيان معاضدة السنة الكتاب. الحادي والأربعون: معرفة تفسيره. الثاني والأربعون: معرفة وجوه المخاطبات. الثالث والأربعون: بيان حقيقته ومجازه. الرابع والأربعون: في الكنايات والتعريض. الخامس والأربعون: في أقسام معنى الكلام. السادس والأربعون: في ذكر ما تيسَّر من أساليب القرآن. السابع والأربعون: في معرفة الأدوات»[1].

ثمّ قال: «واعلم أنّه ما من نوع من هذه الأنواع إلا ولو أراد الإنسان استقصاءه لاستفرغ عمره ثم لم يحكم أمره، ولكن اقتصرنا من كل نوع على أصوله والرمز إلى بعض فصوله، فإنّ الصناعة طويلة والعمر قصير، وماذا عسى أن يبلغ لسان التقصير»[2].

هذا وعلوم القرآن عند السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» ثمانون نوعاً فَصَّلها في مقدّمة كتابه كالآتي:

«النوع الأول: معرفة المكي والمدني. الثاني: معرفة الحضري والسفري. الثالث: النهاري والليلي. الرابع: الصيفي والشتائي. الخامس: الفراشي والنومي. السادس: الأرضي والسماوي. السابع: أول ما نزل. الثامن: آخر ما نزل. التاسع: أسباب النزول. العاشر: ما نزل على لسان بعض الصحابة. الحادي عشر: ما تكرّر نزوله. الثاني عشر: ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه. الثالث عشر: معرفة ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً. الرابع عشر: ما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً. الخامس عشر: ما أنزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه على أحد قبل النبيّ ﷺ. السادس عشر: في كيفية إنزاله. السابع عشر: في معرفة أسمائه وأسمائه سوره. الثامن عشر: في جمعه وترتيبه. التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه. العشرون: في حفاظه ورواته. الحادي والعشرون: في العالي والنازل. الثاني والعشرون: معرفة المتواتر. الثالث والعشرون: في المشهور. الرابع والعشرون: في الآحاد. الخامس والعشرون: في الشاذّ. السادس والعشرون: الموضوع. السابع والعشرون: المدرج. الثامن والعشرون: في معرفة الوقف والابتداء. التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى. الثلاثون: في الإمالة والفتح وما بينهما. الحادي والثلاثون: في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب. الثاني والثلاثون: في المدّ والقصر. الثالث والثلاثون: في تخفيف الهمزة. الرابع والثلاثون: في كيفية تحمله. الخامس والثلاثون: في آداب تلاوته. السادس والثلاثون: في معرفة غريبه. السابع والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز. الثامن والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة العرب. التاسع والثلاثون في معرفة الوجوه والنظائر. الأربعون: في معرفة معاني الأدوات

(١) البرهان في علوم القرآن. ص ٩ ـ ١٢.
(٢) البرهان في علوم القرآن. ص ١٢.

التي يحتاجُ إليها المُفَسِّر. الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه. الثاني والأربعون: في قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها. الثالث والأربعون: في المحكم والمتشابه. الرابع والأربعون: في مقدمه ومؤخره. الخامس والأربعون: في خاصِّه وعامِّه. السادس والأربعون: في مجمله ومبينه. السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه. الثامن والأربعون: في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض. التاسع والأربعون: في مطلقه ومقيده. الخمسون: في منطوقه ومفهومه. الحادي والخمسون: في وجوه مخاطباته. الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه. الثالث والخمسون: في تشبيهه واستعاراته. الرابع والخمسون: في كناياته وتعريضه. الخامس والخمسون: في الحصر والاختصاص. السادس والخمسون: في الإيجاز والإطناب. السابع والخمسون: في الخبر والإنشاء. الثامن والخمسون: في بدائع القرآن. التاسع والخمسون: في فواصل الآي. الستون: في فواتح السور. الحادي والستون: في خواتم السور. الثاني والستون: في مناسبة الآيات والسور. الثالث والستون: في الآيات المشتبهات. الرابع والستون: في إعجاز القرآن. الخامس والستون: في العلوم المستنبطة من القرآن. السادس والستون: في أمثاله. السابع والستون: في أقسامه. الثامن والستون: في جدله. التاسع والستون: في الأسماء والكنى والألقاب. السبعون في مبهماته. الحادي والسبعون: في أسماء من نزل فيهم القرآن. الثاني والسبعون: في فضائل القرآن. الثالث والسبعون: في أفضل القرآن وفاضله. الرابع والسبعون: في مفردات القرآن. الخامس والسبعون: في خواصه. السادس والسبعون: في رسوم الخطّ وآداب كتابته. السابع والسبعون: في معرفة تأويله وتفسيره وبيان شرفه والحاجة إليه. الثامن والسبعون: في شروط المفسِّر وآدابه. التاسع والسبعون: في غرائب التفسير. الثمانون: في طبقات المفسرين»[١].

العلوم اللِّسانيّة

انظر: عِلْم اللغة.

أبو علي الآمدي

= الحسن بن محمد بن أحمد (.../... ـ.../...).

أبو علي المكفوف

(.../...ـ.../...)

أبو علي السِّنجيّ (وفي طبقات النحويين واللغويين: السبخيّ). كان ضريراً مكفوفاً، من تلاميذ أبي محمد المكفوف، أدرك رجال سحنون، وأخذ عنهم.

(طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٤)،

علي بن إبراهيم، أبو الحسن المالَقي الأنصاري

(.../...ـ.../...)

عليّ بن إبراهيم بن عليّ الأنصاري المالقي. كان عالماً باللغات والآداء. مقصوداً للفتيا، عاقداً للوثيقة، مبرّزاً في الحفظ، نجيباً في

(١) الإتقان في علوم القرآن. ص ١٠ ـ ١٢.

الفنون، فصيحاً في الإلقاء، إماماً في العربية، ذا خطّ حسن، باحثاً موجّهاً، مطّلعاً على سقطات الأعلام، سليمَ الصّدر، أبيّ النفس، ينظم وينثر. سكن سَلا، وتصدّر بها لإقراء اللغة والتفسير والعربيّة، وناظر بها وقرأ على أبي عبد الله بن الفخّار، وأبي عمرو بن منظور.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤١)

علي بن إبراهيم التُّجّانيّ النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن إبراهيم التجاني البجلي. كان عالماً بالنحو ماجناً. تصدّر لإقراء النحو والأدب بتونس. ذكره أبو حيان في مجاني عصره.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤١).

علي بن إبراهيم، ابن الخازن التبريزي

(٣٧١ هـ/ ٩٨١م ـ ... / ...)

علي بن إبراهيم بن علي، أبو الحسن، المعروف بابن الخازن التبريزي. كان عالماً بالعربيّة. طاف البلاد، وروى عن علماء زمانه. رحل إلى الأندلس، وأسمع أهلها. كان من أعلم الناس بالأدب واللّغات، حسن الخط، ثقة فيما يرويه، شافعيَّ المذهب، عنده غرائب.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٢١).

علي بن إبراهيم الحَوْفي

(... / ... ـ ٤٣٠ هـ/ ١٠٣٩م)

علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي. من قرية شَبْرا النخلة من الحوف بمصر. كان إماماً في العربيّة والنحو والأدب والتفسير. دخل مصر، وقرأ على أبي بكر الأدفوي، ولقي جماعة من علماء المغرب، وأخذ عنهم، وتصدّر لإفادة العربيّة. صنّف تصنيفاً كبيراً في «إعراب القرآن» في عشرة مجلدات، أبدع فيه، فتنافس العلماء في تحصيله؛ وله: «البرهان في تفسير القرآن»، كبير جدًّا، و«الموضح» في النحو، و«مختصر كتاب العين»، و«علوم القرآن»، وغير ذلك. توفي سنة ٤٣٠ هـ، وقال القفطي: عاش الحَوْفي إلى بعد الأربعمئة.

(إنباه الرواة ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢٤٧؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢؛ والأعلام ٤/ ٢٥٠).

علي بن إبراهيم، ابن المعلّم الصّقلّي

(... / ... ـ ٥٣٢ هـ/ ١١٣٨م)

علي بن إبرهيم بن الحسن، أبو الحسين، المعروف بابن المعلِّم الصَّقليّ. كان عالماً بالنحو واللغة والطب وتعبير الرؤيا. تصدّر للإفادة بهذه الفنون، وكان له حظّ حسن. أبوه من صقلية، وجده من أصبهان. استوطن مصر إلى أن مات. كان دمث الأخلاق.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

علي بن إبراهيم، أبو الحسن الشريشيّ

(٥٦٢ هـ/ ١١٦٦م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨م)

عليّ بن إبراهيم بن علي، أبو الحسن الشريشيّ المكّي الأمويّ. كان نحويًّا لغويًّا، كاتباً، ذا فنون من العلم مع نباهة وفهم. كتب في ديوان الإنشاء، وتصرّف في الأحكام بحكمة، فحُمدت سيرته. ولد ومات في شهر ربيع الأول.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٠).

علي بن أحمد، أبو الحسن القفطي

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن أحمد بن جعفر، أبو الحسن القفطيّ. كان نحويًّا أديباً، فاضلاً ماهراً، غزير الفضل والذكاء، خطيباً مفوّهاً، موصوفاً بالمكارم والإحسان.

عليّ بن أحمد الدُّرَيْديّ

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن أحمد، أبو الحسن. عُدّ في الطبقة السابعة من اللغويين البصريين. كان فارسيّ الأصل. صاحب أبي بكر بن دريْد، وأكثر من صحبته حتى عُرف به. وكان ابن دريد يحبه ويريده وأوصى بكتبه له فصار إليه. وكان عليٌّ ورّاق ابن دُريْد.

(معجم الأدباء ١٢/ ٢٢٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٧؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٣).

علي بن أحمد الحكيميّ

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن أحمد الحكيمي، الملقّب بنقيب الشعراء. كان حافظاً للغة عاملاً بها. من أهل خوارزم.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٧).

علي بن أحمد السّوسيّ

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن أحمد بن الصَّفّار السّوسيّ. كان عالماً باللغة، شاعراً مطبوعاً، متسع القافية، سالم الطبع.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٦).

علي بن أحمد المهلبي

(... / ... ـ ٣٣٥ هـ/ ٩٩٥م)

علي بن أحمد، أبو الحسين المهلَّبي. كان إماماً في النحو واللّغة ورواية الأخبار وتفسير الأشعار. قيل: إنّه كان لقيطاً، وكان له اختصاص بالمتلقِّب بالمُعِزّ والعزيز المستوليَيْن على الدِّيار المصريّة، وكان من جلسائهما الخواصّ. أدرك دولة كافور الإخشيديّ. له مع أبي الطيب المتنبي قصّة حدّث بها أبو جعفر الجرجاني، قال: وقع بين أبي الحسن وأبي الطيب مناظرة بذَّ فيها أبو الحسن أبا الطيب، وذلك في قول العدواني (من البسيط):

يا عَمْرُو إلّا تَدَعْ شَتْمي وَمَنْقَصَتي
أَضْرِبْكَ حَتَّى تَقُولَ الهامَةُ ٱسْقُوني

قال المتنبي: إنّ الناس يغلطون في هذا البيت والصواب: «اشقوني» من «شقأتُ رأسه بالمشقاة» وهو المشط. فقال أبو الحسن: أخطأتَ في وجوه: أحدها أنه لم يُروَ كذلك، والثاني أنّه يقال: شقأه بالهمزة، والثالث أني أظنك أنك لا تعرف الخبر فيه وفيما كانت العرب تقوله في الهامة: إنّها إذا لم يُثأر بصاحبها لا تزال تقول «اسقوني»، فإذا ثأروا به سكن، كأنّه شرب ذلك الدَم. قيل: مات سنة ٣٣٥ هـ.

(معجم الأدباء ١٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٧).

علي بن أحمد الواحدي

(... / ... ـ ٤٦٨ هـ/ ١٠٧٦م)

علي بن أحمد بن محمد، الإمام أبو الحسن الواحديّ. كان نحويًّا مفسِّراً، إماماً مصنّفاً،

أستاذَ عصره، صاحب التفاسير المشهورة. قرأ الحديث على المشايخ، وأدرك الإسناد العالي. سار الناس إلى علمه واستفادوا، رُزِق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنها، وذكرها المدرّسون في دروسهم. منها: «البسيط» أكثر فيه من الإعراب والشواهد واللغة، و«الوسيط»، و«الوجيز»، والكتب الثلاثة في تفسير القرآن الكريم، ومنه أخذ أبو حامد الغزالي أسماء كتبه الثلاثة. وله أيضاً كتاب «الإغراب في الإعراب» في النحو، وكتاب «تفسير النبيّ ﷺ»، وكتاب «نفي التحريف عن القرآن الشريف»، و«أسباب النزول»، و«التحبير في شرح أسماء الله الحسنى»، وشَرَح «ديوان المتنبي» شرحاً مستوفى وليس في شروحه مع كثرتها مثله. ذكر فيه أشياء غريبة. وكتاب «المغازي»، و«الدّعوات والمحصول».

قعد للإفادة والتّدريس سنين، وتخرَّج به طائفة من الأئمة سمعوا منه وقرؤوا عليه. كان حقيقاً بكل احترام، لولا ما كان فيه من غمزه وإزرائه على الأئمّة المتقدِّمين، وبسطه اللِّسان فيهم بغير ما يليقُ بماضيهم. أنفق أيام شبابه في التحصيل، فأتقن الأصول على الأئمّة، وطاف على أعلام الأمّة. سافر في طلب الفوائد، ولزم مجالس الثَّعالبي في تحصيل التفسير. أصله من ساوة من أولاد التجار. ولد بنيسابور وتوفي بها بعد مرض طويل سنة ٤٦٨ هـ، وكان من أبناء السبعين.

(معجم الأدباء ١٢/ ٢٥٧ ـ ٢٧٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٥؛ وشذرات الذهب ٣/ ٣٣٠؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٥٢٣؛ ومرآة الجنان ٢/ ٩٦ ـ ٩٧؛ والنجوم الزاهرة ٦/ ١٠٤؛ والأعلام ٤/ ٢٥٥).

علي بن أحمد، ابن طُنَّيْز المُيورْقيّ

(. . ./ . . . ـ ٤٧٧ هـ/ ١٠٨٤م)

علي بن أحمد بن عبد العزيز بن طُنَّيْز، أبو الحسن الأنصاريّ. كان فقيهاً لغويًّا، عالماً نحويًّا. أخذ عن أكابر أهل بلده علومه ونبغ فيها. من أهل ميورقة. رحل إلى المشرق، ودخل الشام. روى بدمشق عن علمائها. استفاد منه كثيرون، وكان ثقة، وله شعر. سافر من دمشق إلى بغداد سنة ٤٦٣ هـ، وأقام بها إلى أن توفي سنة ٤٧٧ هـ، وقيل: توفي سنة ٤٧٥ هـ بكاظمة.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٤).

علي بن أحمد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد

(٤٧٤ هـ/ ١٠٨١م ـ . . ./ . . .)

علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن الأحدب. من أهل بغداد. كان مقرئاً لغويًّا، شيخاً صالحاً فاضلاً، يعلّم الصّبيان اللّغة بالمقتدية، وكان له شعر.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

علي بن أحمد الفَنْجُكَرْدي

(٤٣٣ هـ/ ١٠٤١م ـ ٥١٣ هـ/ ١١١٩م)

علي بن أحمد الفَنجكَرْدي، من إحدى قرى نيسابور. كان لغويًّا أديباً بارعاً شاعراً. يلقّب بشيخ الأفاضل، وكان أعجوبة زمانه وآية أقرانه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٨).

علي بن أحمد، أبو الحسن النيسابوري

(... / ... ـ ٥١٦ هـ/ ١١٢٢م)

عليّ بن أحمد بن محمد، أبو الحسن النيسابوري. كان إماماً في النحو وفي كل ما يتعلّق به من العلل وإليه الفتوى فيه، مقرئاً زاهداً. لازم أبا نصر الرّامشيّ حتى تخرّج به. وصار إماماً في القراءات بالإضافة إلى إمامته في الفقه والتصوّف، حتى كان يقصَد من البلاد. كان لا يخرج من بيته إلّا في الجنائز. صنّف في النحو والقراءات تصانيف عدّة، واختلَّ بآخر عمره، ثم أصيب بمرض طويل أقعده حتى مات سنة ٥١٦ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٦).

علي بن أحمد، ابن الباذِش

(٤٤٤ هـ/ / ١٠٥٢م ـ ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣م)

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، أبو الحسن بن الباذش، المعروف بابن الباذش الغرناطي الأنصاري. كان أوحد زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرّداً بعلم العربيّة، عالماً بأسماء رجال عصره، مشاركاً في الحديث، حسن الخط، كبير الفضل، فاضلاً، زاهداً، عابداً، منصرفاً عن الدنيا وأهلها. أمَّ بجامع غرناطة. من مصنّفاته: «شَرح كتاب سيبويه»، و«المقتضب»، و«شرح أصول ابن السرَّاج»، و«شرح الإيضاح»، و«شرح الجُمل» و«شرح الكافي» للنحاس. ولد وتوفي بغرناطة، وصلى عليه ابنه أبو جعفر، وكانت جنازته حافلة.

(طبقات القرّاء ١/ ٥١٨ ـ ٥١٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣؛ والأعلام ٤/ ٢٥٥).

علي بن أحمد، ابن قُبَيْس الغسّاني

(٤٤٢ هـ/ ١٠٥١م ـ ٥٣٠ هـ/ ١١٣٦م)

علي بن أحمد بن منصور، أبو الحسن بن أبي العبّاس الغسّاني المعروف بابن قُبَيس. كان عالماً بالنحو، فقيهاً مالكيًّا زاهداً. من أهل دمشق. وكان ثقة منقطعاً عن الناس، ملازماً بَيْته في درب النّقاشة. كان يفتي على مذهب مالك، ويقرىء النحو، ويعرف الفرائض والحساب. توفي يوم عرفة، ودفن بباب الصغير.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٣٢؛ وشذرات الذهب ٤/ ٩٥؛ ومرآة الجنان ٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٥٩).

علي بن أحمد، أبو الحسن بن عبد الباقي

(... / ... ـ ٥٧٥ هـ/ ١١٨٠م)

عليّ بن أحمد بن بكري ـ وقيل: عليّ ـ أبو الحسن بن عبد الباقي. كان عالماً بالنحو والأدب، فاضلاً، حسن الخط، جيِّد الضبط. خازناً كتب النظاميّة. قرأ النحو على ابن الشجري وأبي منصور الجواليقيّ. له مؤلفات كثيرة. مات سنة ٥٧٥ هـ ودُفن بالورديّة، ولم يترك ذرِّيّة. كان من أهل باب الأَزَج، وهو حيّ ببغداد.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٢؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٧٤).

علي بن أحمد، نور الدين العامريّ

(... / ... ـ ٦٧٤ هـ/ ١٢٧٥م)

عليّ بن أحمد بن محمد بن العُقَيْب، نور الدين العامريّ. كان نحويًّا ماهراً، عالماً

بالعربيّة، شاعراً مجيداً. أخذ العربية عن أبي معقل الحمصي. مات ببَعْلَبَك سنة ٦٧٤ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٥).

علي بن أحمد، نور الدين المصري

(... / ... ـ ٧٢٤ هـ/ ١٣٢٣م)

عليّ بن أحمد بن محمد، أبو الحسن، نور الدين الأنصاري الأندلسي ثم المصري. كان عالماً بالنحو. أصله من الأندلس، رحل منها إلى التكرور وأقرأ أهلها القرآن، فجمع منها مالاً كثيراً، ثم انتقل إلى القاهرة. أخذ عنه فيها خلق كثير منهم الشيخ جمال الدين الإسنوي.

(نفح الطيب ٣/ ٣٦٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥).

عليّ بن أحمد بن إسماعيل

(... / ... ـ ٧٨٦ هـ/ ١٣٨٤م)

عليّ بن أحمد بن إسماعيل الفوّيّ، نور الدين. كان ماهراً في العربيّة والحديث. سمع بمصر والشام والعراق وغيرها من ابن شاهد الجيش وأبي حيّان وجماعة. سمع منه أبو حامد بن ظهيرة. تصدّر لإقراء النحو والعربيّة والتدريس بمدرسة إسماعيل بن زكريا ببغداد. حدث أنه وهو في بلاد العجم حدّثه رجل بحديث عن آخر عنه. فقال له: أنا الفوّيّ فاسمعه مني يعلو سَنَدُك. أقام بالمدينة المنوّرة ودرّس بها. مات بالقاهرة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤١).

علي بن أحمد بن موسى

(٧٣٢ هـ/ ١٣٣٢م ـ ... / ...)

عليّ بن أحمد بن موسى بن عليّ، الجلّاد. كان عارفاً بالنحو واللغة والحديث والقراءات والفرائض والحساب والهندسة، بارعاً في فنونه كلّها، نقّالاً لأشعار العرب، كامل الأدب. من السادة المجتهدين والعلماء المجوّدين. أخذ النحو عن ابن بصيص، والفقه عن أبي زيد محمد بن عبد الرحمن السراج، وشرح كافي الصّردفيّ في الفرائض.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٦).

علي بن أحمد، موفق الدين الزَّبيديّ المكيّ

(٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦م ـ ٨١٨ هـ/ ١٤١٦م)

عليّ بن أحمد بن محمد، موفق الدين الزّبيدي المكّي، ويعرف بابن سالم. كان بارعاً في اللغة والعربيّة، معتنياً بالعلم، رحل إلى مصر والشام، وتحوّل إلى مكة، ثم عاد إلى زَبيد. أخذ النحو عن ابن عبد المعطي، والفقه عن الجمال الأميوطي. كان بصيراً بالعربيّة والعروض والفقه والفرائض والحساب. تصدّر للتدريس بمكّة في مدارس عدّة، ثم عاد إلى اليمن، فأعاد بالمجاهديّة. ولد بزَبيد ومات بها.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٤).

علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأخفش

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن إسماعيل بن رجاء، أبو الحسن الأخفش الفاطميّ. كان عالماً بالنحو، والأخافش ثلاثة عشر من العلماء لقبوا بهذا الاسم، ومنهم: أحمد بن عمران، وأحمد بن محمد الموصلي، وخلف بن عمر، وعبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش الأكبر، وسعيد بن مسعدة المعروف

بالأخفش الأوسط، وعبد العزيز بن أحمد، وعبد الله بن محمد، وعلي بن إسماعيل، وعلي بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر، ومحمد بن سعيد، وصلاح بن حسين، وهارون بن موسى، وعلي بن محمد.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٩).

علي بن إسماعيل الخزرجي

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن إسماعيل بن سعيد، الخزرجي الشارقي الأندلسي. كان نحويًا، قرأ النحو على ابن طراوة المالقي. وكان أبوه ـ إسماعيل ـ نحويًا مقرئاً، وكان عليّ هذا حُفَظَةً. رحل إلى المشرق، وسمع منه الحافظ أبو طاهر السِّلَفي، وقد كان سمع على ابن عطية الغرناطي الحديث، وسمع أيضاً من السلفيّ.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

علي بن إسماعيل، ابن سيده

(٣٩٨ هـ/ ١٠٠٧م ـ ٤٥٨ هـ/ ١٠٦٦م)

علي بن إسماعيل، وقيل: علي بن أحمد، أبو الحسن، المعروف بابن سيده الأندلسي. ولد بمرسية، وانتقل إلى دانية. كان إماماً في العربيّة واللّغة وآدابها، ضريراً، وكذلك كان أبوه. واشتغل بنظم الشعر مدة. كان منقطعاً إلى الأمير أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري، ولمّا مات مجاهد، حدثت لابن سيده جفوة ونبْوَة ممّن خلفه، فرحل عن مستقرّه إلى بعض الأعمال المجاورة، ثم استعطفه بقصيدة طويلة صرّف القول فيها، فعطف له ورجع. توفي سنة ٤٥٨ هـ، وقيل: سنة ٤٤٨هـ، وعمره ستون سنة.

قرأ على الشيخ أبي عمر الطَّلَمَنْكِيّ كتاب الغريب لأبي عبيد سرداً من حفظه، فتعجّب الناس لذلك، وكان الشيخ يقابل بما يقرأ في الكتاب، فسمع الناس بقراءته من حفظه. من مصنّفاته: «المخصّص» في سبعة عشر جزءاً وهو من أثمن كنوز العربيّة، و«المحكم والمحيط الأعظم» أربع مجلدات، و«شرح ما أشكل من شعر المتنبّي»، و«الأنيق» في شرح حماسة أبي تمام ست مجلدات، و«شرح إصلاح المنطق»، و«شرح كتاب الأخفش»، وغير ذلك. وقيل عنه: إنّه كان حافظاً، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللّغة والأشعار وأيّام العرب وما يتعلق بها، متوفّراً على علوم الحكمة.

(البداية والنهاية ١٢/ ١٠١؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٤٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧؛ والأعلام ٤/ ٢٦٣؛ ومكانة «مخصص» ابن سيده في المعجمية العربية المعاصرة. حوليات الجامعة التونسية، تونس، عدد ٩، سنة ١٩٧٢م. ص ٧ ـ ٢٤.

علي بن إسماعيل، أبو الحسن السخاوي

(٥٥٤ هـ/ ١١٥٩م ـ ٦٣٢ هـ/ ١٢٣٥م)

عليّ بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو الحسن، شرف الدين السّخاوي. كان نحويًا ماهراً، أديباً بارعاً، شاعراً ذكيًا، أصيلاً عادلاً، من أئمة العلماء. تصدّر لإقراء النحو، وتلبّس بخدمة السلطان. كُفَّ في آخر عمره. له: «ديوان شعر»، و«نظم الدرّ في نقد الشعر».

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٩).

علي بن إسماعيل، علاء الدين القُونوي

(٦٦٨ هـ/ ١٢٧٠م - ٧٢٩ هـ/ ١٣٢٨م)

علي بن إسماعيل بن يوسف، العلاّمة علاء الدّين القونويّ. رحل من قونية إلى بلاد الشام سنة ٦٩٣ هـ، فدرّس بالإقباليّة، ثم انتقل إلى القاهرة، فولي مشيخة سعيد السعدا. كان محكماً بالعربية، متقدّمًا في التفسير والفقه والأصول والتصوّف، عالماً بالأدب، جيّد الكتابة، حسن الخطّ. أقام ثلاثين سنة يصلّي الصبح جماعة، ثم يقرأ إلى الظهر، فيصلي، ثم يتناول شيئاً من الطعام، ثم يذهب لعيادة مريض أو زيارة صديق أو غير ذلك، ثم يعود إلى الاشتغال بالذكر إلى آخر النهار. تصدّر للتدريس في الشريفيّة وتخرّج به جماعة في أنواع من العلوم. ولي قضاء الشام، فعمل بعفة وشرف وصَلَف، وكان متصوّفًا، فلم يغيّر عمامته الصّوفيّة، ولما استقرَّ له القضاء في الشام، أخرج من جيبه كيساً فيه ألف دينار بحضرة الفخر المصري وابن جملة، وقال: هذه حضرت معي من القاهرة، ثم طلب الاستعفاء من القضاء، فلم يُجَب إلى طلبه. له مصنّفات، منها: «شرح الحاوي»، و«مختصر منهاج الحليمي»، و«التصرّف في التصوّف»، وله شعر. كان الناصر يعظّمه ويثني على مهابته ووقاره وطهارة لسانه وإنصافه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٩ - ١٥٠؛ والدرر الكامنة ٣/ ٢٤ - ٢٨؛ والأعلام ٤/ ٢٦٤).

علي بن إسماعيل، نور الدين النحوي

(... / ... - نيّف و٧٣٠ هـ/ ١٣٢٩م)

علي بن إسماعيل الصفدي الإمام نور الدين. كان بارعاً بالعربيّة، مشاركاً في الفقه والحديث، ذكيًّا حُفَظَةً يدخل في العلوم بالصّدر، يحبّ أن يعرف كلّ شيء، ويسرع إلى الجواب إذا سئل، حتى إذا وقع في الخطأ، حاول تبرير ما قال بجميع الوسائل. دخل اليمن وعمل بها مدرّساً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٥٠؛ الدرر الكامنة ٣/ ٢٩).

علي بن أسمح البَعْقوبيّ

(... / ... - ٧١٠ هـ/ ١٣١٠م)

عليّ بن أسمح، أبو الحسن البَعْقوبي. كان عالماً بالنحو، فقيهاً شافعيًّا، أخذه التتار من بعقوبا (وهي قرية كبيرة بينها وبين بغداد عشرة فراسخ) صغيراً، فاجتهد وتميّز وسكن الروم. ولي مشيخة دار الحديث بها وهو شاب، ثمّ تزهّد، ثمّ رحل إلى دمشق، وأقام بها، وتصدّر للإفادة. كان ديِّناً خيِّراً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٤٨).

أبو علي الإِستجيّ

= حسان بن عبد الله بن حسان (٣٣٤ هـ/ ٩٤٦م).

أبو علي الإشبيليّ

= الحسين بن فتح (... / ... - ... / ...).

علي بن بشري

(... / ... - ... / ...)

عليّ بن بشري. كان لغويًّا وكاتباً، وكان في النّظم والنثر لا يُجارَى، وفي اللغة والإعراب لا يُبارَى، كاتباً من أهل صقلّية المقيمين بها.

(إنباه الروة ٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

عليّ بن أبي البقاء الأصبحيّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عليّ بن أبي البقاء الأصبحيّ، أبو الحسن. أصله من شرق الأندلس. كان نحويًّا مقرئاً. أخذ النحو والقراءات عن أبي عبد الله بن حُميد النحوي. روى عنه ابن أبي الفتح العبدريّ.
(بغية الوعاة ٢/ ١٥١).

عليّ بن أبي بكر، نور الدين البالسي

(. . ./ . . . ـ ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٦م)

عليّ بن أبي بكر بن أحمد، نور الدّين البالسيّ. رحل إلى مصر. كان نحويًّا ماهراً متميّزاً بارعاً. أخذ عن جمال الدين بن هشام وجمال الدين الإسنوي. مات كهلاً.
(بغية الوعاة ٢/ ١٥١؛ الدّرر الكامنة ٣/ ٣٣).

عليّ بن أبي بكر، موفّق الدين الحميريّ

(. . ./ . . . ـ ٧٧١ هـ/ ١٣٧٠م)

عليّ بن أبي بكر بن محمد، أبو الحسن، موفق الدين الحميريّ. كان نحويًّا ماهراً، ولغويًّا فقيهاً، وعالماً مقرئاً محدّثاً. انتهت إليه الرّياسة في بلاد اليمن في القراءات. انتشر ذكره، ورحل إليه الناس.
(بغية الوعاة ٢/ ١٥١).

عليّ بن بكمش، فخر الدين التّركيّ

(٥٦٣ هـ/ ١١٦٧م ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩م)

عليّ بن بكمش بن مُزّان، أبو الحسن، فخر الدين التركيّ. كان نحويًّا لغويًّا، أديباً مقرئاً مجوّداً. أخذ النحو على الوجيه أبي بكر الواسطي، وقرأ القرآن وجوّده، ثم سافر إلى الشام، وصحب التاجّ الكنديّ، وأخذ عنه الأدب وبرع فيه. ورد إربل غير مرّة. ألف كتاباً في العَروض، ثم عاد إلى دمشق، وتوفي بها.
(بغية الوعاة ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢).

علي بن بليان، الأمير علاء الدّين الحنفيّ

(٦٧٥ هـ/ ١٢٧٦م ـ ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨م)

عليّ بن بليان الفارسي. كان إماماً في النحو والفقه والأصول، قرأ النحو على أبي حيّان، والأصول على العلاء القونوي، والفقه على الفخر بن التركماني. من مصنّفاته: «شرح الجامع الكبير». رتب أبواب «صحيح ابن حبّان»، وله نظم جيد. كان حسن المذاكرة جيد الفهم. قيل: إنّه كان يصلح للقضاء لعلمه وسكونه وتصوّنه.
(بغية الوعاة ٢/ ١٥٢).

أبو علي التعمريّ

= الحسين بن محمد (. . ./ . . . ـ بعد ٦٧٥ هـ/ ١٢٧٦م).

علي بن ثروان بن الحسن

(. . ./ . . . ـ بعد ٥٦٥ هـ/ ١١٦٩م)

علي بن ثروان بن الحسن (وسمّاه القفطي علي بن ثروان بن زيد بن الحسن)، أبو الحسن الكنديّ. أصله من الخابور. كانت له معرفة حسنة بالأدب، متقناً للغة، عارفاً بها، فاضلاً أديباً. أحضر ابن عمه زيد بن الحسن مجالس المشايخ في الأدب والرواية ورغّبه في ذلك، وحثّه عليه منذ الصِّغر. قدم أبو الحسن من

الخابور إلى بغداد وأقام بها. قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي اللغوي. وسمع الحديث بها. ثم انتقل إلى دمشق وسكنها واستفاد منه خلق كثيرون، وكان مقدَّماً لدى أمرائها. كان يكتب خطًّا صحيحاً شبيهاً بخط أبي منصور الجواليقي في الجودة والصحة. نسخ كتاب «الحماسة» بخطٍّ في غاية الجودة والحسن والإتقان، له شعر كثير.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٣٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥٢؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧).

عليّ بن جابر، أبو الحسن الدّبّاج

(... / ... ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨م)

عليّ بن جابر بن عليّ، الإمام أبو الحسن الدّباج الإشبيليّ اللخميّ. كان عالماً بالنحو والأدب والفقه والقراءات جليلاً فاضلاً. قرأ النحو على ابن خروف. تصدّر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة. لما دخل الروم إشبيلية خرس الأذان وقرعت النواقيس، فهاله ذلك، فلم يزل يتأسف حتى اضطرب ومات.

(بغية الوعاة ٢/ ١٥٣).

علي الجارم

= علي بن صالح بن عبد الفتاح الجارم (١٣٦٨ هـ/ ١٩٤٩م).

أبو علي الجذاميّ

= الحسن بن إبراهيم بن محمد (بعد ٥٢٠ هـ/ بعد ١١٢٦م).

علي بن جعفر النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن جعفر، أبو الحسن الفارسي. كان عالماً بالنحو، شاعراً. من أعيان الأدباء ومن أهل العلم. سكن نيسابور.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٣٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥٤؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٦٥).

علي بن جعفر، ابن القَطّاع

(٤٣٣ هـ/ ١٠٤١م ـ ٥١٥ هـ/ ١١٢١م)

علي بن جعفر بن محمد، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع. ولقد بصقلّية ورحل عنها لما أشرف على تملّكها الفرنج، ووصل إلى مصر في حدود سنة ٥٠٠ هـ. أُكرم في مصر، وتصدّر للإفادة والاستفادة حتى صار إمام وقته بمصر في علم العربيّة وفنون الأدب. أقام بالقاهرة يعلّم ولد الأفضل ابن أمير الجيوش. كان نقّاد المصريين يَسِمونَه بالتَّساهل في الرواية. وذلك أنّه لمّا قدم مصر سئل عن كتاب «الصِّحاح» في اللّغة للجوهري، فذكر أنّه لم يصلْ إليهم. ثم لمّا رأى اشتغالهم به ورغبة الناس فيه، ركّب لهم إسناداً وطريقاً في روايته، وأخذ الناس عنه مقلّدين له. كان ذكيًّا. قال الشعر في صباه سنة ٤٤٦ هـ أقام بمصر على الإفادة والتصنيف إلى أن مات في حدود سنة ٥١٥ هـ.

من تصانيفه: «الأفعال»، و«أبنية الأسماء»، و«حواشي الصّحاح»، و«تاريخ صقلية»، و«الدرّة الخطيرة في شعراء الجزيرة»، و«تهذيب أفعال ابن القوطية»، وهو كتاب «الأفعال» سمّاه هكذا ابن خلكان، و«المجموع الأدبي»، و«لمح الملح» جمع فيه خلقاً من شعراء الأندلس، و«العَروض البارع»، و«الشافي في القوافي»، و«أبيات

المعاياة»، و«فرائد الشذور وقلائد النحور» في الأدب، وغير ذلك.

(الأعلام ٤/ ٢٦٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤؛ ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٣).

علي بن حبيب، أبو الحسن الصِّقَلِّيّ

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن حبيب، أبو الحسن الصِّقَلِّيّ. كان بارعاً في علم اللغة، وأحد رجال اللغة المعدودين والعلماء بها المبرّزين، مضطلعاً بنقد الشعر ومعانيه، ناهضاً بأعباء الغريب ومبانيه.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٥٥).

علي بن الحسن، الخُروفيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن الحسن التنوخي المعروف بالخُروفيّ (ويسميه القفطي الخُروفيّ). من أهل القيْروان. عُدَّ من الطبقة الرابعة في نحاة القيروان. كان يؤدب أولاد السّلاطين، حافظاً للأشعار، شاعراً مقتدراً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٥٥؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٦٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٣٩).

علي بن الحسن بن الوحشيّ

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن الحسن بن الوحشي، أبو الفتح الموصلي. كان عالماً بالنحو. شاعراً ماهراً. من أهل الموصل يُعرف بأبي الفتح.

(معجم الأدباء ١٣/ ٣٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٤٧).

علي بن الحسن، كُراع النَّمل

(... / ... ـ بعد ٣٠٩ هـ/ ٩٢١م)

علي بن الحسن، أبو الحسن الهنائي الأزدي. المعروف بكراع النّمل (قيل: لُقب بكراع النمل لقصره أو لدمامته). من أهل مصر. كان عالماً بالعربيّة، نحويًا كوفيًا. أخذ عن البصريين. من تصانيفه: كتاب «المنضَّد» أورد فيه لغة كثيرةً مستعملةً وحوشيَّةً، ورتَّبه ترتيباً ألفبائيًا، ثمّ اختصره في كتاب «المجرَّد»، ثمّ اختصره في كتاب «المنَجَّد». وله كتاب «أمثلة الغريب على أوزان الأفعال» أورد فيه غريب اللغة، وكتاب «المصحَّف»، وكتاب «المنظَّم».

(معجم الأدباء ١٣/ ١٢ ـ ١٣؛ وانباة الرواة ٢/ ٢٤٠؛ الأعلام ٤/ ٢٧٢).

علي بن الحسن، علّان النحوي

(... / ... ـ ٣٣٧ هـ/ ٩٤٩م)

عليّ بن الحسن بن محمد المعروف بعلّان النحوي. من أهل مصر. كان نحويًا من ذوي النّظر والتدقيق في المعاني، قليل الحفظ لأصول النّحو، فإذا حفظ الأصل تكلّم عليه فأحسن وجوّد في التّعليل، ودقّق القول ما شاء. توفي بمصر.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٤٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥٧؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٤١؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ١٨).

علي بن الحسن، ابن الماسح الدمشقي النحوي

(... / ... ـ ٥٦٢ هـ/ ١١٦٦م)

علي بن الحسن بن الحسن، أبو القاسم بن

أبي الفضائل (وفي إنباه الرواة: ابن الفضل) الكلابيّ. من أهل دمشق. يُعرف بابن الماسح، وقيل: ابن المانح، وقيل: ابن الماصح. كان نحويًّا مقرئاً، فقيهاً شافعيًّا فرضيًّا. كان من كبار علماء دمشق. درّس بالمجاهديّة، وأعاد بالأمينيّة، وكان له حلقة كبيرة بالجامع لإقراء القرآن والفقه والنحو.

(بغية الوعاة ٢/ ١٥٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٥٣).

علي بن الحسن، أبو الحسن الرُّمَيْليّ

(... / ... ـ ٥٩٦ هـ/ ١٢٠٠م)

عليّ بن الحسن بن علي، أبو الحسن الرُّمَيْليّ. كان نحويًّا فاضلاً، حافظاً للغة، عارفاً بالفقه والأصول والخلاف، شاعراً ذا خطّ جميل على طريقة ابن البوّاب، متواضعاً، حسن الأخلاق. تفقّه على يوسف الدمشقي وأخذ الأصول عن أبي الحسن بن الآبنوسي. له تعليقة في الخلاف.

(بغية الوعاة ٢/ ١٥٦).

علي بن الحسن، أبو الحسن الفاسي

(... / ... ـ بعد ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٤م)

علي بن الحسن الصَّدَفي الفاسي، أبو الحسن. كان بارعاً في اللغة والنحو والعربية والأصول، جليلاً في علومه، بارعاً في معارفه. قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر بن طاهر، وأقرأ العربية والأصول. ولي قضاء فاس. روى عن ابن مضاء، وروى عنه القاضي أبو عبد الله الأزديّ، وكان صاحب رواية ودراية. مات بعد ٦٠٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٠).

علي بن الحسن، شُمَيْم الحِلِّيّ

(... / ... ـ ٦٠١ هـ/ ١٢٠٤م)

علي بن الحسن بن عنتر، أبو الحسن المعروف بشُمَيْم الحلّيّ. أقام مدّة ببغداد يقرأ الأدب على أدبائها، والنحو على علمائها، حتى صار عالماً بالنحو واللغة والعربيّة، حافظاً لأشعار العرب. له شعر جيّد. سافر إلى الشام ومدح أمراءها، ثم إلى ديار بكر ومدح أكابرها. جمع من شعره كتاباً سمّاه «الحماسة». كان ناقص الحركات سيّىء العقيدة. يضحك بحركاته الناس وهو لا يضحك، ويترجم ضحكهم إلى أنّهم معجبون به.

كان يفتخر بما عنده من الشعر والأدب وسائر العلوم، ويذمّ كلّ من تقدم منهم، فعمل «حماسة» من أشعاره ليدحض «حماسة» أبي تمام. وعمل كتاباً في الخمريات ليدحض به أبا نواس في وصفه الخمر، وصنّف كتاب «الخطب» ليدحض به «خطب ابن نباتة». فهو يُزري على المتقدّمين ويُجهّل الأوائل. أنشد ياقوتَ بعض أشعاره، فاستحسنها ياقوت، فغضب شميم وقال: ويلك! ما عندك غير الاستحسان؟ ثم قام يرقص ويصفق إلى أن تعب ثم جلس وهو يقول: ما أصنع وقد ابتُليت ببهائم لا يفرّقون بين الدُّرّ والبعر. لم يُحسن الثناء على أحد من العلماء المتقدّمين وكان يصف واحدهم بالكلب. سأله ياقوت عن المعرّي فقال: ويلك! كم تسيء الأدب بين يديّ، مَنْ ذلك الكلب الأعمى حتى يُذْكَرَ بين يديَّ في مجلسي؟ كان من أهل الحلّة المَزْيَدِيّة. قدم بغداد وبها تأدّب، ثم توجّه إلى

الموصل والشام. من مصنّفاته: «النكات المعجمات في شرح المقامات»، و«أري المشار في القريض المختار»، «المفاتيح».

(معجم الأدباء ١٣/ ٥٠ ـ ٧٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠؛ وشذرات الذهب ٥/ ٤ ـ ٦؛ النجوم الزاهرة ٦/ ١٨٨؛ والأعلام ٤/ ٢٧٤).

علي بن حسكويه، أبو الحسن المراغي

(... / ... ـ ٥١٦ هـ/ ١١٢٢م)

عليّ بن حسكويْه بن إبراهيم، أبو الحسن المراغيّ. كان عالماً باللغة والشعر والفقه، تفقّه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي. مات بمَرْو فجأة سنة ٥١٦ هـ، وقيل: سنة ٥١٥ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٥٥).

علي بن الحسين، أبو الحسن بن بلبل النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن الحسيْن بن بلبل، أبو الحسن النحوي العسقلاني. كان أستاذاً كبير الشأن في علم العربيّة، من طبقة أبي علي الفارسي. أخذ النحو عن أبي الفرج علي بن عيسى صاحب أبي علي، وتصدّر لإقراء النحو والعربيّة ببلده، فاستفاد منه خلق كثير، وبرع بينهم عدد كبير، منهم أهل فضل وأدب. له شعر أجود من شعر النحاة.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٠).

عليّ أبو الحسين الطبروني

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ أبو الحسين الطَّبرونيّ. كان نحويًّا أديباً ضريراً، نزيل المراغة. كان يشبَّه في وقته بأبي العلاء المعرّي لتبحُّره في النحو والأدب وعلومه.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٣٣).

علي بن الحسين، أبو الحسن الآمدي

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن الحسين، أبو الحسن الآمدي. كان نحويًّا ماهراً ولغويًّا بارعاً. أقام بمصر، وانقطع إلى الوزير أبي الفضل بن حنزابة. أخذ عنه عبد السلام بن الحسين البصري اللغويّ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٢).

علي بن الحسين، جامع العلوم

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن الضرير، النحوي، الباقولي، الأصبهاني. هو في النّحو والإعراب كعبة، يحجّ إليها أفاضل العصر سَدَنة، وللفضل فيه بعد خفائه أسوةٌ حسنة. من تصانيفه علم أنّه لاحق سَبَقَ السابقين. من تصانيفه: «شرح اللّمع»، و«كشف المشكلات وإيضاح المعضلات» في علل القرآن، و«الجوهر»، و«المُجْمَل»، و«الاستدراك على أبي علي الفارسي»، و«البيان في شواهد القرآن».

(معجم الأدباء ١٣/ ١٦٤ ـ ١٦٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١).

علي بن الحسين، أبو الفرج الأصبهاني
(٢٨٤ هـ/ ٨٩٧م - ٣٥٧ هـ/ ٩٦٨م)

علي بن الحسين بن محمد، أبو الفرج الأصبهاني. كان عالماً بالنحو واللغة والحرف والسير والمغازي، يحفظ الشعر والأغاني والأخبار والآثار والحديث المسند والأدب والنسب، ويحفظ من آلة المنادمة شيئاً كثيراً مثل علم الجوارح والبيطرة، ويحفظ شيئاً من الطب والنجوم والأشربة. وله شعر يجمع إتقان العلماء وإحسان ظرفاء الشعراء. ومن العجائب أنّه كان مروانيًّا يتشيَّع.

قال ابن خلكان: كان جدّه مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية. كان أصفهاني الأصل بغدادي المنشأ، من أعيان الأدباء في بغداد وأصبهان. روى عن علماء كثيرين. له مصنّفات كثيرة، منها: «الأغاني» الذي لم يُعمل مثله، يقال: إنّه جمعه في خمسين سنة، وحمله إلى سيف الدولة بن حمدان، فأعطاه ألف دينار، واعتذر إليه. ورُوي عن الصاحب بن عباد أنّه كان في أسفاره يستصحب حمل ثلاثين جملاً من كتب الأدب ليطالعها، فلما وصل إليه كتاب «الأغاني» ما عاد يحمل سواه استغناء به عنها. ومن كتبه أيضاً: «مقاتل الطالبيين»، و«أخبار الإماء الشواعر»، و«الحانات»، و«الديارات»، و«آداب الغرباء»، و«القيان»، وحصل له ببلاد الأندلس كتب صنفها لبني أمية وسيّرها إليهم سّراً وجاءه الإنعام والعطاء سرًّا، منها: «نَسَب بني عبد شمس»، و«أيام العرب» فيه ١٧٠٠ يوم، و«التعديل والانتصاف» في مآثر العرب ومثالبها، و«جمهرة النسب»، و«نسب بني شيبان»، و«نسب المهالبة»، و«نسب بني تغلب»، و«نسب بني كلاب»، و«الغِلمان المغنين»، و«مجرّد الأغاني». قيل: لم يكن أحد أوثق من أبي الفرج. توفي ببغداد سنة ٣٥٧هـ، وقيل: سنة ٣٥٦ هـ. وكان قد خَلَط قبل أن يموت.

(معجم الأدباء ١٣/ ٩٤ - ١٣٦؛ وشذرات الذهب ٣/ ١٩ - ٢٠؛ وتاريخ بغداد ١١/ ٣٩٨ - ٤٠٠؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٧ - ٣٠٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٥١ - ٢٥٣؛ والفهرست ص ١٦٦ - ١٦٧؛ والوافي بالوفيات ٢١/ ٢٠ - ٢٦؛ والأعلام ٤/ ٢٧٨).

علي بن الحسين، أبو القاسم العلويّ
(٣٥٥ هـ/ ٩٦٥م - ٤٣٦ هـ/ ١٠٤٤م)

علي بن الحسين بن موسى. يرجع نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أبو القاسم، يُلقّب المرتضى ذا المجدين. كانت إليه نقابة الطالبين. كان عالماً بالنحو واللغة شاعراً مشتهراً كثير الشعر. له تصانيف في علم الكلام على مذهب الشيعة. روى عن جماعة من النحاة العلماء ورُوي عنه.

من مصنّفاته: «الغُرر والدُّرر» في مجالس أملاها، تشتمل على فنون من معاني الأدب، تكلم فيها على النحو واللغة وغير ذلك، وهو كتاب ممتع يدلّ على فضل كثير وتوسّع في الاطلاع على العلوم. وله: «الذّخيرة» في الأصول، و«الذّريعة» في أصول الفقه، و«الشّيب والشباب»، و«تتبّع أبيات المعاني التي تكلم عليها ابن جني»، و«النقض على ابن جني في الحكاية والمحكيّ»، و«البرق»

و«طيف الخيال». وشعره عدّة مجلّدات.

(معجم الأدباء ١٣/ ١٤٦ ـ ١٥٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢٥٦ ـ ٢٥٨؛ ومرآة الجنان ٣/ ٥٥ ـ ٥٧؛ والأعلام ٤/ ٢٧٨).

علي بن الحسين، زين الدين الموصلي

(٦٨١ هـ/ ١٢٨٢م ـ ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤م)

عليّ بن الحسين بن القاسم، الشيخ زين الدين الموصليّ. كان نحويًّا أصوليًّا فقيهاً. كان جدّه منقطعاً بزاوية بالموصل، والماء بعيد منها، فرأى رؤيا، فحفر في الزاوية، فنبع منها عين صافية، فسمِّي شيخ العوينة، وسُمّي زين الدين بابن شيخ العُوَيْنة. ولد زين الدين بالموصل. قرأ القراءات على الواسطيّ الضّرير، والفقه على السّيد ركن الدين الأستراباذي، والنحو على الشمس المعيد والشمس بن فضل الله الحجريّ التبريزيّ ومهذب الدين النحوي ببغداد. سمع بعض «جامع الأصول» على التاج بن بلدجي النحوي. حجّ ودخل دمشق، وأخذ عن علمائها. كان شديد التواضع والتودّد، خيّراً حسن الحاضرة، جميل الهيئة. مات بالموصل.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦١؛ والدُّرر الكامنة ٣/ ٤٣ ـ ٤٥؛ والأعلام ٤/ ٢٨٠).

علي بن الحضرمي

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن الحضرمي. كان من العلماء بالنحو والشعر والأدب. أصله من سواحل إفريقية ربّما درّس النحو في بلغه. وكان بقربه رجل نحويّ رجل عالم، فكانا يتبادلان الآراء في المسائل النحويّة.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٧٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٤؛ وطبقات اللغويين والنحويين ص ١٦٢).

علي بن حمزة الكِسَائِيّ

(. . ./ . . . ـ ١٨٩ هـ/ ٨٠٥م)

علي بن حمزة بن عبد الله، من وَلَدِ بَهْمَن بن فيروز مولى بني أسد، أبو الحسن النحويّ، المعروف بالكسائي. أحد الأئمّة في القراءة والنّحو واللّغة وأحد القُراء السبعة المشهورين. ولد بالكوفة، واستوطن بغداد، وروى الحديث، وصنّف الكتب، ومات بالرّي صُحْبَةَ الرشيد سنة ١٨٢ هـ، وقيل: سنة ١٨٣ هـ، وقيل: سنة ١٨٩ هـ، وقيل: سنة ١٩٢ هـ وقد بلغ التسعين من عمره، فقال الرّشيد: اليوم ذهب الفقه والعربيّة.

كان الكسائي مؤدِّباً لولد الرشيد، وكان أثيراً لدى الخليفة حتى أخرجه من طبقة المؤدِّبين إلى طبقة الجُلساء والمؤانسين. تعلم الكسائي النحو على كِبَر. وسببه أنّه جاء إلى قوم من الهبّاريين، وقد أعيا فقال لهم: قد عَيَّيْتُ، فقالوا له: أتجالسنا وأنت تَلْحَن؟ فقال: كيف لحنت؟ قالوا: إن كنتَ أردتَ من انقطاع الحيلة والتّحيُّر في الأمر فقل: عَيِيتُ. وإنْ كنت أرَدْتَ من التّعب فقلْ: أعيَيْتُ، فأنِفَ من هذه الكلمة، ثم قام من فوره، فسأل: من يعلمُ النحو؟ فأرشدوه إلى معاذ الهرّاء، فلزمه حتى أنفذَ ما عنده، ثم لقي الخليل في البصرة،

وجلس في حلقته، قال للخليل: من أين أخذت علمكَ؟ قال: مِمَّن بِوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ.

للكسائي مصنّفات كثيرة، منها: «معاني القرآن»، و«المصادر»، و«الحروف»، و«القراءات»، و«النوادر الكبير والأوسط والصغير»، و«مختصر في النحو»، و«العدد»، و«الهجاء»، و«أشعار المعاياة»، و«ما يلحن فيه العوام».

(معجم الأدباء ١٣/ ١٦٧ ـ ٢٠٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٧٤؛ والبداية والنهاية ١٠/ ٢٠٩ ـ ٢١٠؛ والوافي بالوفيات ٢١/ ٦٥ ـ ٧٣؛ وشذرات الذهب ١/ ٣٢١؛ والفهرست ص ٩٧ ـ ٩٨؛ وتاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣؛ والأعلام ٤/ ٢٨٣؛ ومذهب الكسائي في النحو. جعفر هادي حسن الكريم. جامعة بغداد، ١٩٧٠ م؛ و«الكسائي رئيس المدرسة النحوية الكوفية» (١ ـ ٣)؛ مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، العدد ١٣، سنة ١٩٦٦، ص ٣ ـ ٨؛ والعدد ١٤، سنة ١٩٦٧، ص ١٥ ـ ٢٤؛ والعدد ١٦، سنة ١٩٦٩، ص ٣٩ ـ ٤٧).

علي بن حمزة، أبو النعيم البصْري

(. . . / . . . ـ ٣٧٥ هـ/ ٩٨٥م)

علي بن حمزة البصْري، أبو النعيم (وقيل: أبو القاسم)، كان أحد أعيان اللّغة العارفين صحيحَها من سقيمها. له ردود على جماعة من أئمة اللغة، كابن دريد والأصمعي وابن الأعرابي، وله من التصانيف: «الرّدّ على أبي زياد الكلابي»، و«الردّ على أبي عمرو الشيباني» في نوادره، و«الردّ على أبي حنيفة الدِّينوري» في كتاب النبات، و«الرَّدّ على ابن السّكِّيت» في إصلاح المنطق، و«الدرّ على ابن ولّاد» في المقصور والممدود، و«الردّ على الجاحظ» في الحيوان، و«الردّ على ثعلب» في الفصيح، و«الآباء والأمهات». ورد المتنبي على بغداد فكان ضيفه إلى أن رحل عنها.

(معجم الأدباء ١٣/ ٢٠٨ ـ ٢١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٥؛ والأعلام ٤/ ٢٨٣).

أبو علي الحنفي البغداديّ

= الحس بن المبارك بن محمد (٦٢٩ هـ/ ١٢٣١م).

أبو علي الخطيب

= علي بن منصور بن عبيد الله (٥٤٧ هـ/ ١١٥٢م).

علي بن خليفة

(. . . / . . . ـ ٥٦٢ هـ/ ١١٦٦م)

عليّ بن خليفة بن عليّ، أبو الحسن، يُعرَف بابن المُنَقّى. من أهل الموصل. كان عالماً بالنحو ورعاً مقداماً، ذو سورة وغضب، شاعراً. صنّف مقدمة في النحو سمّاها «المعونة». مات سنة ٥٦٢ هـ، وقيل: سنة ٥٩٣ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٥؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢١٥ ـ ٢١٧).

علي بن خليل البُصْرَوي

(. . . / . . . ـ ٩٥٠ هـ/ ١٥٤٣م)

علي بن خليل بن أحمد، علاء الدين

البصروي. كان نحويًا شافعيًّا دمشقيًّا. صنّف «شرح القواعد البصروية».

(الأعلام ٤/ ٢٨٦).

علي بن داود، أبو الحسن القُحْفازي

(٦٦٨هـ/ ١٢٧٠م - ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م)

عليّ بن داود بن يحيى، أبو الحسن، نجم الدين القُحْفازي الزّبيريّ القرشيّ الأسدي. كان شيخاً في النحو والفقه والبيان واللغة والعربيّة. تصدّر لإقراء النحو بدمشق، وكان عالماً بالأصول والمعاني والبيان والميقات والحديث. قرأ النحو على العلاء بن المطرّز، والفقه على الشمس الحريري، والأصول على البدر بن جماعة، والعربيّة على الشرف الفزاري، والمعاني والبيان على ابن النحوية، والميقات على البدر ابن دانيال، والحديث على النجم الشقراوي. لم يصنّف شيئاً لمؤاخذته للمصنفين، وخوفاً من أن يعرّض نفسه لمؤاخذتهم. ونُسب إليه كثير من النظم والكتابة. ولي تدريس العلوم الرّكنية، ثم تنحّى عنها ورعاً. وخطب بجامع تنكر.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٦؛ والأعلام ٤/ ٢٨٦).

علي بن دبابا

= علي بن سعيد (نحو ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م).

علي بن دُبَيْس

(. . ./ . . . - . . ./ . . .)

علي بن دُبَيْس، أبو الحسن (وقيل: أبو الحسين) الموصليّ. كان عالماً بالنّحو أخذه عن ابن وحشي صاحب ابن جني، وأخذ عنه زيد بن مُرْزَكَّة الموصلي. تصدَّر أبو الحسن لإقراء النحو بالموصل.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٧٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٦؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢١٨).

أبو علي الرّازي

= الحسن بن القاسم (. . ./ . . . - . . ./ . . .).

أبو علي الزنجاني

= الحسن بن علي بن بندار (. . ./ . . . - . . ./ . . .).

علي بن زيد القاشاني

(. . ./ . . . - بعد ٤١١ هـ/ ١٠٢٠م)

علي بن زيد القاشاني. كان عالماً بالنحو، من أصحاب ابن جني، له خطّ معقّد سلك فيه طريقة شيخه أبي الفتح. من أهل قاشان.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٧؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢١٨ - ٢١٩).

علي بن زيد، أبو زيد الدرماوي الزّبيدي

(٧٤١ هـ/ ١٣٤٠م - ٨١٣ هـ/ ١٤١٠م)

علي بن زيد بن علوان، أبو زيد الدّرماوي الزبيدي. كان بارعاً في النحو واللغة والأدب والحديث والفقه. تنقل كثيراً في البلاد، وسكن الشام. كان يستحضر الحديث والرجال، دائم المذاكرة في كتاب سيبويه، يتبع مذهب ابن حزم. اختفى فجأة من الصّعيد بسبب فتنة. دخل القاهرة. كان شهماً، قويّ النفس، يعرف أحوال الناس على اختلاف طبقاتهم.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٧).

أبو علي السبتيّ

= حسين بن يوسف بن يحيى (٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢م).

علي بن أبي السعود

(.../...ـ.../...)

علي بن أبي السعود، كان نحويًّا فاضلاً، لغويًّا فقيهاً. درّس بالنجميّة. استدعاه المظفّر إلى تعزّ ليقرىء ولده الأشرف النحو. فأتاه وعلّمه النحو وأقام بتعزّ إلى أن مات.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٧).

علي بن سعيد بن عثمان بن دبابا

(.../...ـ نحو ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م)

علي بن سعيد بن عثمان بن جار الخير بن دبابا، المشهور باسم علي بن دبابا. من أهل سنجار. كان عالماً بالنحو، يفيد طلابه بغير أجر، نزيهاً مشتغلاً بأمره، يرتزق من صنع يده. يصبر على المأكل الخشن والملبس المتوسط، يصنع الجفنات بيده ويبيعها ليرتزق بها، وكان صاحب مروءة ودين. قرأ النحو على علماء بلده وبخاصة على البرّ النحوي نزيل سنجار وعلى أبي جحش السِّنجاريّ النحويّ، وبقي ببلده إلى أن مات. طلبه عماد الدين صاحب سنجار، وألحّ في طلبه، فلم يمضِ إليه، وقال: هو يراني بعين وأخشى أن أنقُص من عينه إذا اجتمعنا. كان يناظر الفقهاء فيجيد. وكان رجلاً طويلاً ضخماً، آدم اللون، جهوري الصوت، حسن التّسميع.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٣).

علي بن سليمان، الأخفش الأصغر

(.../...ـ ٣١٥ هـ/ ٩٢٧م)

علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأصغر أو الصغير. كان نحويًّا ماهراً. دخل أبو الحسن مصر سنة ٢٨٧ هـ، وخرج منها إلى حلب سنة ٣٠٦ هـ. أخذ عن المبرِّد وثعلب. قيل عنه: إنّه لم يكن بالمتَّسِع بالرواية للأخبار والعلم والنحو وكان إذا سُئل عن مسائل النحو ضجر وانتهر كثيراً مَنْ يواصل مساءلته ويتابعها. كان بينه وبين ابن الرومي منافسة، وذلك أنّ ابن الرومي كان كثير التَّطيُّر وكان الأخفش كثير المزاح، يباكره فيطرق الباب عليه، فيقول ابن الرومي: مَنْ بالباب؟ فيقول الأخفش: «حرب بن مقاتل» وما أشبه ذلك. فكان ابن الرومي عندما يسمع ذلك الكلام لا يخرج من بيته. ولمّا كثر ذلك من الأخفش هجاه ابن الرومي بأهاج كثيرة، وكان الأخفش يحفظها ويوردها استحساناً لها، وافتخاراً أنّه نوه بذكره إذ هجاه. فلما علم ابن الرومي ذلك أقصر عنه. شكا الأخفش لأبي عباس بن مقلة الإضاقة وسأله أن يكلّم الوزير علي بن عيسى في أمره، فانتهره الوزير في مجلس حافل، فاغتمَّ الأخفش وانتهت به الحال إلى أن أكل الشَّلْجَمَ النِّيِّىء (الشَّلْجَم نبات يعرف باللفت)، وقيل: إنّه قُبض على قلبه فمات فجأة.

له من التصانيف: «الأنواء»، و«التّثنية والجمع»، و«شرح كتاب سيبوبه»، و«تفسير رسالة كتاب سيبويه» في خمس كراريس، و«الحُداء» وأهل مصر ينسبون إليه كتاباً في النّو، هذّبه أحمد بن جعفر الدِّينَوَري وسمّاه

«المهذّب». دفع كتاباً إلى بعض مَن في مجلسه عليه اسمه فقال له: خفِّش خفش يريد اكتب الأخفش. مات الأخفش سنة ٣١٥ ودفن بقنطرة بَرَدان (قرية من قرى بغداد).

(معجم الأدباء ١٣/ ٢٤٦ ـ ٢٥٧؛ وشذرات الذهب ٢/ ٢٧٠؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨؛ والفهرست ص ١٢٣؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٣؛ والأعلام ٤/ ٢٩١؛ والبداية والنهاية ١١/ ١٢٧؛ ونزهة الألباء ٣١٢ ـ ٣١٣؛ والنجوم الزاهرة ٣/ ٢١٩؛ والوافي بالوفيات ٢١/ ١٤١ ـ ١٤٤؛ ومروج الذهب ٥/ ١٨٥ و٧/ ٥١٤ ـ ٥١٥)؛ و«الأخفش الصغير عالم نحوي لم ينصفه أهل عصره». مجلة المورد، بغداد، جزء ٣، ٤، مجلد ١٠، سنة ١٩٨١، ص ٣٣ ـ ٦٦.

علي بن سليمان النحوي

(... / ... ـ ٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢م)

علي بن سليمان اليمني التّميمي، يلقّب حيدة، وقيل: حيدرة. كان من وجهاء اليمن وعلمائها، عالماً بالنحو والشعر واللّغة. صنف «كشف المشكل» في النحو في مجلدين. ولد ببلاد بَكيل (مخلاف من مخالف اليمن سمي باسم بَكِيل بن جشم) من أعمال ذِمار (مدينة على مرحلتين من صنعاء). له شعر جمع فيه أوزان جموع التكسير. قال ياقوت: عجبت كيف قال: جموع المُكَثَّر أربعةُ أوزانٍ وهي على نحو من خمسين وزناً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٨؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٦؛ والأعلام ٤/ ٢٩١).

عليّ السِّنجاريّ

(... / ... ـ ... / ...)

علي السّنجاري، من آل جحش، من أهل سنجار. كان عالماً بالنحو أخذه عن ابن الأنباري، لغويًّا كثير الحفظ لكلام أبي العلاء المعريّ، النثر دون النظم، لطيف الأخلاق. تصدّر بجامع سنجار لإفادة العربيّة. قُدِّر له من الرّزق ستون درهماً في كل شهر. كان حسن المحاضرة والمذاكرة، كثير الحفظ. لقي من الضِّيق بسنجار كثيراً من نكد أهلها.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٣٤؛ والأعلام ٤/ ٢٩٢).

علي بن سهل، أبو الحسين النيسابوري

(... / ... ـ ٤٩١ هـ/ ١٠٩٨م)

عليّ بن سهل بن العباس، أبو الحسين النيسابوري. كان عالماً بالنحو متبحّراً في العربيّة عالماً زاهداً مقرئاً ديّناً عابداً، قضى عمره في طلب العلم. وكان من تلامذة الواحديّ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٩).

علي بن سيف

(نيِّف و٧٥٠ هـ/ نيِّف و١٣٤٩م ـ ٨١٤ هـ/ ١٤١١م)

عليّ بن سيف بن علي اللواتي الإبياريّ. كان ماهراً بالعربيّة واللغة والأدب. شغل الناس بدمشق، وفاق أقرانه في حفظ اللغة. أكثر من سماع الحديث ومطالعة كتب الأدب. كان عارفاً بأحوال الناس، كثير الانجماع. ولي خزانة الكتب بالسُّمَيْساطيّة. لم يتزوّج.

دخل القاهرة وولي إقراء النحو واللغة بالشافعيّة. وبمشيخة البيبرسية (نسبة إلى الظاهر بيبرس رابع سلاطين المماليك البحريين). ثم انتُزعا منه وعُوِّض منهما بالشيخونية. ألّف كتاباً في «الردّ على أبي حيّان في تعصباته على ابن مالك». حدّث بالشام، ومات بها.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٩؛ والأعلام ٤/ ٢٩٣).

أبو علي الشلوبينيّ

= عمر بن محمد بن عمر (٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧م).

علي بن صلاح، علاء الدّين القَرَميّ

(نحو ٧١٤ هـ/ ١٣١٤م - ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م)

عليّ بن صلاح بن أبي بكر، علاء الدّين القرميّ. نزيل حلب. كان عالماً جليل القدر، مبرّزاً بالعربيّة والفقه والتفسير والأصول. كثير الإجماع، ديّناً كثير العبادة، أفاد الناس. مات سنة ٧٧٤ هـ عن بضع وستين سنة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٦٩؛ الدُّرر الكامنة ٣/ ٥٦).

علي بن الصِّنْهاجيّ

(... / ... - ... / ...)

عليّ بن الصِّنْهاجِيّ، أبو الحسن. كان عالماً بالعربيّة مصيبَ الفَهم، شعره كثير أنيق، ونثره محرَزٌ بحلية التّنميق.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٤).

أبو علي الصنهاجي اللزبيّ

= عمر بن عبد النور بن ماخوخ (... / ... - ... / ...).

علي بن طاهر، أبو الفضل بن الرقباني

(... / ... - ... / ...)

علي بن طاهر بن الرّقباني، أبو الفضل الصقليّ. كان نحويًّا لغويًّا من أهل صقلية المقيمين بها، حافظاً للّغة وأيّام العرب، جامعاً لأدوات الأدب، شاعراً مدّاحاً. وصلت إليه ألقاب كثيرة وخِلَع شريفة من مصر.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٨٤).

علي بن طاهر، أبو الحسن السَّلَمِيّ

(٤٣١ هـ/ ١٠٣٩م - ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م)

عليّ بن طاهر بن جعفر، أبو الحسن القيسيّ السلميّ. كان عالماً بالنّحو. انتقل إلى دمشق، وأقام بها، وسمع من مشايخها وعلمائها. كان ثقة ديّناً، له حلقة بجامع دمشق يفيد فيها العربيّة، ووقْفٌ في موضع حلقته فيه خزانة كتب له.

(معجم الأدباء ١٣/ ٢٥٧ - ٢٥٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٨٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٠).

علي بن طلحة، ابن كِرْدان النحوي

(... / ... - ٤٢٤ هـ/ ١٠٣٢م)

عليّ بن طلحة بن كردان، أبو القاسم، يُعرف بابن الصَّحْناتيّ (وفي البغية: السحناتي). ولم يبع الصِّحْناة (ما يسمّى بالسردين) قطّ، وإنما كان أعداؤه يلقبونه بذلك، فغلب عليه. صحب أبا علي الفارسيّ وعليّ بن عيسى الرماني، وقرأ عليهما كتاب سيبويه. والواسطيون يفضلونه على ابن جني والرّبعيّ. صنّف كتاباً في إعراب القرآن يقارب

الخمسة عشر مجلداً ثم بدا له فيه فغسله قبل موته. كان متنزهاً متصوِّناً. ركب إليه فَخْرُ الملك أبو غالب وزير بهاء الدولة وهو سلطان ذلك الوقت، وبَذَلَ له، فلم يقبل وكان قد جرت بينه وبين القاضي أبي تغلب أحمد بن عبيد الله صديق الوزير المغربي، وخليفة السلطان والحاكم على واسط في وقته خصومة، وكان معظّماً مفخّماً، فقال له ابن كردان: إن صُلْتَ علينا بمالك صُلْنا عليك بقناعتنا. عُدّ من نحاة واسط المشهورين. أقام بواسط إلى أن توفي. وله شعر بذمّها.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٠).

أبو علي العايشي

= فرسان بن لبيد بن هوّال (.../... ـ .../...).

علي بن عبد الله، أبو الحسن الآمدي

(.../... ـ .../...)

علي بن عبد الله، أبو الحسن الآمدي. نزيل خِلاط (مدينة في قصبة إرمينية الوسطى). كان نحويًّا مجوّداً وفقيهاً مُسَدَّداً. أخذ عنه أبو طاهر السّلفي الذي أدركه بخِلاط.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

علي بن عبد الله، أبو الحسن الطّوسيّ

(.../... ـ .../...)

علي بن عبد الله بن سنان، أبو الحسن التّيميّ الطوسيّ. كان عالماً لغويًّا نحويًّا، عدوًّا لابن السّكّيت، راوية لأخبار القبائل وأشعار الفحول. لقي مشايخ الكوفيين والبصريين، وأخذ عنهم وبخاصة ابن الأعرابي الذي أكثر من مجالسته والأخذ عنه. أخذ أبو الحسن وابن السكّيت عن نصران الخراسانيّ، واختلفا في كتبه بعد موته. لم يكن له مصنّف. له ولد سلك طريقته في العلم والحفظ، وكان من أعلم أصحاب أبي عبيد القاسم بن سلام وأكثرهم أخذاً عنه.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٨٥؛ والفهرست ص ١٠٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١١٤؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢٦٨ ـ ٢٧١؛ ونزهة الألباء ص ٢٤١ ـ ٢٤٢).

علي بن عبد الله الرمّانيّ التونسيّ

(.../... ـ .../...)

علي بن عبد الله (سقط لفظ الجلالة سهواً عند السيوطي) بن محمد بن علي بن رمّان الرمّانيّ التونسيّ، أبو الحسن. واحد من مقرئي تونس في العربية، أخذ عن ابن عصفور، أستاذ نحوي، مقرىء عالم، أجاز للكثير، منهم ابن رُشَيد.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٢).

علي بن عبد الله، أبو الحسن البُرْجي

(.../... ـ ٥٣٥ هـ/ ١١٤٠م)

عليّ بن عبد الله بن موسى، أبو الحسن البُرْجي السرقسطي الغفاري. كان عالماً بالنحو واللغة والأدب، حسن الخطّ والوِراقة، شاعراً راوياً دارياً. مات بوادي آش (مدينة في إسبانيا). قيل: إنّه تجوّل في أقطار الأندلس، واستقرّ بأَخَرة في وادي آش وأقرأ بها، وذبح

بها سنة ٥٣٥ أو سنة ٥٣٦ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

علي بن عبد الله، أبو الحسن العُقَيْليّ

(٤٦١ هـ/ ١٠٦٨م ـ ٥٤٦ هـ/ ١١٥١م)

علي بن عبد الله بن محمد، أبو الحسن العُقَيْلي. شيخ العلماء في عصره بحلب. له علم بالحساب والهندسة وميل إلى علم الأوائل. لم يكن من أهل العربيّة إنّما ذُكر وعُدَّ منهم؛ لأنّه تعرّض إلى «غريب الحديث» لأبي عُبيد بن القاسم بن سلام، فقفّاه على حروف، وشارك بهذا التّصنيف أهل اللّغة. وكان جدّه أبو جَرادة من أهل الفضل، ورّاقاً بحلب. طلب ابن خالويه من الخالديّين ـ أبي بكر محمد وأبي عثمان سعيد ابنيْ هاشم بن وعلة بن عرام ـ انتساخ كتابه «المبتدأ» في النّحو على أن يكون الناسخ أبو جرادة الورّاق الحلبي فإن خطّه صحيح. كان أبو الحسن علمُه بغير العربيّة أبلغ من علمه بها. رحل إلى بغداد حاجًّا فسمع بها وبطريقها. ولد بحلب وتوفي بها سنة ٥٤٦ هـ، وقيل: سنة ٥٤٨ هـ. له شعر قليل.

(معجم الأدباء ١٤/ ٥ ـ ٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧).

علي بن عبد الله، أبو الحسن بن النعمة الأنصاري

(... / ... ـ ٥٦٧ هـ/ ١١٧١م)

علي بن عبد الله بن خلف، الإمام أبو الحسن بن النعمة الأنصاري الأندلسي. كان من كتّاب النحاة. تصدّر لإقراء النحو والقرآن والفقه والرّواية، وانتفع به الناس. صنّف «التفسير»، و«شرح النسائي».

(بغية الوعاة ٢/ ١٧١؛ والأعلام ٤/ ٣٠٤).

علي بن عبد الله، أبو الحسن الزّيتوني

(نحو ٥٣٨ هـ/ ١١٤٣م ـ ٦٠٩ هـ/ ١٢١٢م)

عليّ بن عبد الله بن فرج، أبو الحسن الغساني الزيتوني. كان عالماً بالعربيّة، مشهوراً بإقراء القرآن. حفظ الكتاب لسيبويه، وعمل بصناعة التوثيق، وأقرأ النحو والعربية والقرآن مدة. مات سنة ٦٠٩ هـ وقد جاوز السبعين، فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٥٤٠هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٢).

علي بن عبد الله، أبو بكر الوهراني

(... / ... ـ ٦١٥ هـ/ ١٢١٩م)

عليّ بن عبد الله بن المبارك، أبو بكر الوهراني. كان نحويًّا مفسّراً، خطيباً إماماً، شاعراً فاضلاً، صنّف تفسيراً، وشرح أبيات الجمل. له شعر جيد. كان من أهل داريّا، وصار خطيبها.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٢؛ والأعلام ٤/ ٣٠٤).

علي بن عبد الله، أبو الحسن المغربي

(بعد ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٦٧ هـ/ ١٢٦٨م)

عليّ بن عبد الله بن إبراهيم، أبو الحسن الكوفيّ المغربي المالكي المعروف بسيبويه. ولد بعد ٦٠٠ هـ، ومات بالقاهرة سنة ٦٦٧ هـ. كان عالماً بالنحو واللغة والشعر.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٠).

علي بن عبد الله، الشيخ تاج الدّين التبريزيّ

(... / ... - ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٦م)

عليّ بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيليّ، تاج الدين التبريزي. كان عالماً بالنحو واللغة والأدب والفقه والحديث والمعاني والبيان. دخل بغداد، ورحل إلى مصر، فدرّس وأفتى وناظر، أقرأ الحاوي في شهر واحد سبع مرات. كان جامعاً لأنواع العلوم، وعالماً كبيراً مشهوراً بالمعقول والعربيّة والفقه والحساب وغير ذلك، من أحسن العلماء ديناً ومروءةً. وكان في لسانه عجمة. ولي تدريس الطلبة في الحساميّة. صنّف في أنواع العلوم، وحدّث. اختصر كتاب ابن الصلاح. صمّ في آخر عمره.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧١؛ والأعلام ٤/ ٣٠٦).

علي بن عبد الله، موفق الدين الشافعي

(بعد ٧٣٦ هـ/ ١٣٣٥م - ٧٧٨ هـ/ ١٣٧٦م)

عليّ بن عبد الله، أبو الحسن، موفق الدين الشاوري الشافعي. كان نحويًا لغويًا عروضيًا، عالماً بالأصول والقراءات والحديث والفرائض، فقيهاً نبيهاً متقناً، محققاً متفنناً. وُلد بعد سنة ٧٣٦ هـ. أخذ القراءات عن محمد بن سُنَيْنَة ولازمه، وأخذ النحو عن ابن بصيبص حتى برع فيه. اشتغل بالفقه، وتصدّر للتدريس بالسّابقيّة ثم تركها، ومارس التدريس في بيته. تولّى رئاسة الفتوى بزَبيد. وأفتى بالعدْل، وانتشر ذكره. كان متواضعاً. طُلب للقضاء فامتنع.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٣).

علي بن عبد الجبار، ابن عَيْذُون الهذلي

(٤٢٨ هـ/ ١٠٣٧م - ٥١٩ هـ/ ١١٢٥م)

علي بن عبد الجبار بن سلامة بن عيذون، أبو الحسن الهذليّ المغربيّ. من أهل تونس. كان إماماً في اللغة، كاملاً فاضلاً حافظاً. لم يكن في زمانه أحفظ منه كما قيل. له قدره على نظم الشعر. خرج من تونس إلى صقلّية، ولقي بها ابن رشيق الشاعر الفاضل متغرّباً عن القيْروان، ورأى ابن البرّ اللغوي ولم يأخذ عنه تعفّفاً لما كان عليه ابن البر من التخلّي والتبدّد في أمر دينه. روى عنه أبو طاهر السِّلَفي نزيل الإسكندرية، ووصفه بأنّه متقنٌ للغة، وأنّ له قصيدة في الردّ على المرتد البغدادي فيها أحد عشر ألف بيت على قافية واحدة.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٩٢ - ٢٩٣؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٤؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٨ - ١٠).

علي بن عبد الرحمن، أبو الحسن المصري

(... / ... - ... / ...)

علي بن عبد الرحمن، أبو الحسن المصري. كان عالماً بالنحو، شبيهاً بنفطويه النحوي المشهور، وكان يُعرَف بنفطويه أيضاً. له شعر حسن، وروى عنه الرشيد بن الزبير الأسواني.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٤).

علي بن عبد الرحمن الصّقلّي

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن عبد الرحمن، أبو الحسن الصّقَلّي. نزيل الإسكندريّة. كان عالماً بالنّحو واللغة والعَروض، قيّماً بهذه الفنون بارعاً بها. مشاركاً في جميع الأنواع الأدبيّة. تصدّر للإفادة بها جميعاً. له شعر.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٩٠).

علي بن عبد الرحمن، أبو العلاء السوسيّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن عبد الرحمن، أبو العلاء السوسي. كان من أهل اللغة والأدب، وسمع من أبي عبد الله المحاملي، وسمع منه الحافظ أبو نصر.

(معجم الأدباء ١٤/ ١٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٤).

علي بن عبد الرحمن، الرئيس أبو الخطّاب

(٤١٠ هـ/ ١٠١٩م ـ ٤٩٧ هـ/ ١١٠٤م)

علي بن عبد الرحمن بن هارون، الرئيس أبو الخطاب. من أهل بغداد. كان عالماً بالنحو واللغة. حسن الإقراء. أخذ عنه الناس. ختم عليه الجمع الكثير ببغداد. قال الشعر. سمع من مشايخ بلده، وروى عنه عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي وطبقته.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٨٩؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩).

علي بن عبد الرحمن، ابن الأخضر

(. . ./ . . . ـ ٥١٤ هـ/ ١١٢٠م)

علي بن عبد الرحمن بن محمد بن مهدي، أبو الحسن بن الأخضر. من أهل إشبيلية. كان مقدّماً في العربيّة واللّغة، ديِّناً ذكيًّا ثقة أديباً ثبتاً. أخذ عنه الناس قديماً وحديثاً وسمعوا منه الآداب وضبطوها عليه. من كتبه: «شرح الحماسة»، و«شرح شعر حبيب». توفي بإشبيلية. كان موصوفاً بالإتقان والثقة، وكان من أهل اللغة والأدب والعربيّة، حافظاً لذلك، من أهل المعرفة بالحديث. (يسمّي علي بن الأخضر الحمصيّ مدينة إشبيلية حمص، وذلك لأنّ بني أميّة لما صاروا بالأندلس وملكوها سمّوا عدّة مدن منها بأسماء مدن الشام).

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٨٨؛ والأعلام ٤/ ٢٩٩؛ والوافي بالوفيات ٢١/ ٢٣١).

علي بن عبد الرحيم، أبو الحسن بن العصّار

(٥٠٨ هـ/ ١١١٤م ـ ٥٧٦ هـ/ ١١٨١م)

علي بن عبد الرّحيم بن الحسن، أبو الحسين، المعروف بابن العصّار السلميّ. من أهل الرقّة. انتهت إليه الرّياسة في معرفة العربيّة. وقرأ على أبي منصور الجواليقي حتى برع في فنّ اللّغة. وقرأ عليه في الأدب جماعة وتخرّجوا به. سافر إلى مصر، واجتمع بها بأبي محمد بن برّي، والقاضي يوسف بن الخلال كاتب الإنشاء، وروى عنهما. كان تاجراً يُذكر

بالبخل والإمساك. كتب بخطّه الكثير من كتب اللغة والأدب وشعر العرب. وقد يقع في خطّه الغلط مع كثرة ضبطه واحترازه. كان عارفاً بديوان المتنبّي، وانتهت إليه الرياسة في النحو واللغة. وكان في اللّغة أمثل منه في النّحو. تخرّج به أبو البقاء العكبري وجماعة. لم يُعرف له مصنف ولا يعرف أنّه قال شعراً.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٥؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ١٠ ـ ١١؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٧).

علي بن عبد الصمد، ابن الرّمّاح

(٥٥٧ هـ/ ١١٦١م ـ ٦٣٣ هـ/ ١٢٣٦م)

عليّ بن عبد الصّمد بن محمد، أبو الحسن، المعروف بابن الرّمّاح الشافعي. كان من أعيان النحاة والعربيّة ومن أكابر القرّاء. قرأ النحو والعربية على يحيى بن عبد الله النحوي، والقراءات على أبي الجيوش بن علي وغيره. تصدّر بالقاهرة لإقراء النحو والقراءات، اتصل بخدمة السلطان. كان حسن السمت جيّد الإقراء، وُلد بالقاهرة ومات بها.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٥).

علي بن عبد الغني، أبو الحسن الحُصَري

(. . ./ . . . ـ ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥م)

عليّ بن عبد الغني، أبو الحسن الحُصري الأندلسيّ. كان عالماً بالنّحو والقراءات، شاعراً مطبوعاً ضريراً. دخل الأندلس بعد سنة ٤٥٠ هـ، ومدح بعض ملوكها فغفل عنه مما حفّزه للرّحيل. هو صاحب القصيدة المشهورة التي مطلعها (من المتدارك):

يا لَيْلُ الصَّبُّ مَتَى غَدُهُ
أَقِيامُ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُ

من مؤلفاته: «القصيدة الحصريّة» في القراءات، وديوان شعره، و«اقتراح القريح واجتراح الجريح»، و«معشرات الحصري».

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٦؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٣١ ـ ٣٣٤؛ والأعلام ٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

علي بن عبد القادر، شرف الدين المعتزلي

(نحو ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٧م ـ ٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦م)

عليّ بن عبد القادر، شرف الدين المراغيّ المعتزلي. كان بارعاً بالعربيّة والعلوم العقلية والطب والنجوم، معتزليًّا، ونُسب إلى الرّفض. كان يقرأ «الكشاف»، و«المنهاج» في الأصول، صوفيًّا بخانقاه السُّمَيْساطيّة، فأُخرج منها إلى خانقاه خاتون، وبقي فيها حتى توفي سنة ٧٨٨ هـ، وقد جاوز الستين، فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٧٢٨ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٦).

علي بن عبد الكافي

(٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤م ـ ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥م)

عليّ بن عبد الكافي بن عليّ، أبو الحسن، تقي الدين. كان نحويًّا لغويًّا، مقرئاً فقيهاً، شافعيًّا مفسّراً، حافظاً أصوليًّا، بيانيًّا جدليًّا، بارِعاً خِلافيًّا. شيخ الإسلام وأوحد المجتهدين. قرأ القراءات على التقيّ الصائغ، والتفسير على العلم العراقي، والفقه على ابن الرِّفعة، والنحو على أبي حيّان. أجاز له الرشيد بن أبي القاسم وإسماعيل بن الطبال وجماعة يجمعهم معجمه الذي خرّجه له ابن

أيبك. أقرّ له الفضلاء بالبراعة في الفنون. تصدّر للتدريس فاستفاد منه خلق كثير وتخرّج به طلبة في أنواع العلوم. ولي قضاء الشام بعد الجلال القزويني، فعمل بالعدل والحكمة والرّصانة والعفّة والنّزاهة، دون أن يلتفت إلى الأمراء والملوك، ولم يعارضه أحدٌ من أمراء الشام إلا قصمه الله تعالى. ولي مشيخة دار الحديث الأشرفيّة والشاميّة البرّانية والمسروريّة وغيرها. له الاستنباطات الجليلة والقواعد المحرّرة التي لم يُسبق إليها، وكان منصفاً في البحث على قدم من الصلاح والعفاف. صنف ما يقرب من مئة وخمسين كتاباً مطوّلاً ومختصراً. والمختصر يشتمل على تحقيق وتحرير لقاعدة واستنباط وتدقيق، منها: «تفسير القرآن»، و«شرح المنهاج» في الفقه، و«نيل العُلا بالعطف بـ لا»، و«الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص»، و«التعظيم والمنة في إعراب قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾» [آل عمران: ٨١]، و«كشف القناع في إفادة لولا الامتناع»، و«مَنْ أقسطوا ومَنْ غَلَوْا في حكم نقول لَوْ»، و«الرِّفْدة في معنى الوحدة»، و«كلّ وما عليه تدلّ»، و«بيان الرَّبط في اعتراض الشرط على الشرط»، و«التّهدّي إلى معنى التعدّي»، وغير ذلك. توفي بمصر، وطلب أن يُولّى القضاء مكانه ابنه تاج الدين، فأجيب إلى ذلك.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٨؛ والأعلام ٤/ ٣٠٢).

أبو الحسن الرّمّاني التونسي

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن عبد بن محمد، أبو الحسن الرمّاني التونسي. كان نحويًّا عالماً بالعربيّة. عمل في إقراء النحو والقرآن في تونس. أخذ عن ابن عصفور، وأجاز ابن رشيد وصحبه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٢).

علي بن عبد الملك، أبو طالب القزويني

(... / ... ـ ٣٩٨ هـ/ ١٠٠٧م)

عليّ بن عبد الملك بن العباس، أبو طالب القزوينيّ. كان إماماً في النحو، سمع عليّ ابن إبراهيم القطّان، ثم تصدّر للتدريس.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٨).

أبو علي بن عبدوس الواسطي

= الحسن بن محمد بن عبدوس (نحو ٦٠١هـ/ ١٢٠٤م).

علي بن عبيد الله، أبو القاسم الدَّقيقي

(٣٤٥ هـ/ ٩٥٦م ـ ٤١٥ هـ/ ١٠٢٤م)

عليّ بن عبيد الله بن الدّقاق، أبو القاسم الدقيقيّ النحويّ. أحد الأئمة في النحو. أخذ عن أبي عليّ الفارسي والرّمّاني. كان مباركاً في التعليم لحسن خلقه وسَجَاحة سيرته. له مصنفات عدّة، منها: «شرح الإيضاح»، قال ياقوت: رأيته منسوباً إليه، وكتاب «شرح الجرْمي»، و«العروض»، و«المقدّمات».

(معجم الأدباء ١٤/ ٥٦ ـ ٥٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٨).

علي بن عبيد الله، أبو الحسن السّمسماني النحوي اللغوي

(... / ... ـ ٤١٥ هـ/ ١٠٢٤م)

علي بن عبيد الله بن عبد الغفّار، أبو الحسن

السمسميّ، وقيل: السمسمانيّ. كان عالماً بارعاً، جيّد المعرفة بفنون العربيّة واللّغة، صحيح الخط، ثقة، متطيّراً، صدوقاً مرغوباً فيه لتحقيقه. كتب الكثير، وتصدّر ببغداد للرِّواية وإقراء اللغة والأدب. قرأ على الفارسي والسِّيرافي. كتبه أكثرها بخطّه، جُمعت عند ابن دينار الواسطي الأديب، وأدركها عَرَق، ففسد أكثرها. له شهرة عند أهل الشأن. توفي ببغداد.

(تاريخ بغداد ١٢/ ١٠؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٥٨ ـ ٦١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٨٨، و٢/ ٣٠٥).

علي بن عبيد الله، ابن زين العرب

(... / ... ـ ٧٥٨ هـ/ ١٣٥٧م)

علي بن عبيد الله بن أحمد بن زيد الدين، أبو المفاخر المشهور بزين العرب. كان عالماً بالنحو والحديث. من أهل مصر. صنّف كتباً كثيرة، منها: «شرح الأنموذج» للزمخشري، كتبه سنة ٧٤٨ هـ، و«شرح كليات القانون» لابن سينا، و«شرح مصابيح السنة» للبغوي.

(الدُّرر الكامنة ٣/ ٨٠؛ والأعلام ٤/ ٣١٠).

علي بن عثمان، ابن التُّركُماني

(٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤م ـ ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩م)

علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى، أبو الحسن المارديني. من علماء اللغة والحديث. قاضٍ حنفي من أهل مصر. من كتبه: «المنتخب في علوم الحديث»، و«المؤتلف والمختلف»، و«كتاب الضعفاء والمتروكين»، و«بهجة الأريب» في غريب القرآن، و«الجوهر النقي في الردّ على البيهقي»، و«تخريج أحاديث الهداية»، و«مختصر المحصّل في الكلام»، و«مقدّمة في أصول الفقه»، و«الكفاية في مختصر الهداية»، و«مختصر رسالة القُشَيْري». وله مقدمات في العلوم العقليّة والعربيّة وكتب كثيرة شرع فيها ولم تكمل. ولي قضاة الحنفية بالديار المصريّة، فلبس الخلعة، ونزل من القلعة، ودخل على قاضي القضاة على تلك الصورة، ولم يزل على تلك الحالة حتى مات.

(الأعلام ٤/ ٣١١؛ والوافي بالوفيات ٢١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

علي بن عدلان، عفيف الدين الموصلي

(٥٨٣ هـ/ ١١٨٧م ـ ٦٦٦ هـ/ ١٢٦٧م)

عليّ بن عَدْلان بن حمّاد، أبو الحسن، الإمام عفيف الدين الموصلي. كان علّامة بالنحو والأدب، ذكيًّا مشهوراً. أخذ النحو عن أبي البقاء، وروى عنه الدمياطي وابن الظاهري. تصدّر لإقراء النحو زماناً. انفرد بحلّ المترجم والألغاز، وله فيه تصانيف، منها: «عقلة المجتاز في حلّ الألغاز»، و«حلّ المترجم»، و«الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب».

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٩؛ والأعلام ٤/ ٣١٢).

علي بن عِراق

(... / ... ـ ٥٣٩ هـ/ ١١٤٤م)

علي بن عِرَاق (ويسميه ياقوت عَرَّاق)، أبو الحسن الصِّنَّاريّ الخُوارزمي. كان نحويًّا لغويًّا، عروضيًّا فقيهاً، مفسّراً مشهوراً. انتقل إلى بخارى، فتفقّه بها على مشايخها، ثم عاد

إلى جُرْجَانِيّة خُوارزم، فتكلّم في مسائل مع أَئِمّتها، ثم تحوّل إلى قرية مُذانة وتوطّنها، وكان يَعظ في المسجد الجامع بها غداة الجمعة. وكان يحفظ اللغات الغريبة والأشعار العويصة. مات بمُذانة سنة ٥٣٩ هـ. من مصنّفاته: «شماريخ الدُّرر» في تفسير القرآن.

(معجم الأدباء ١٤/ ٦٣ ـ ٦٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٩؛ والأعلام ٤/ ٣١٢).

علي بن عساكر

(٤٠٩ هـ/ ١٠١٨م (كذا في المصادر ولعله ٤٩٠ هـ) ـ ٥٧٢ هـ/ ١١٧٦م)

علي بن عساكر بن المرجّب، أبو الحسن، المعروف بالبطائحي الضرير. كان نحويًا ماهراً حافظاً القرآن الكريم بالقراءات الكثيرة. سمع الحديث من علماء عصره، وحدَّث. أفاد الناس في علوم القرآن والنحو، وكانت له فيهما معرفة حَسَنة. كان من أهل البطائح وكان نسبه في عبد القيس. ولد بقرية تعرف بالمحمّدية، ومات ببغداد.

(بغية الوعاة ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٤٢؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٥٥٦؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٦١ ـ ٦٢؛ والنجوم الزاهرة ٦/ ٨٠؛ ونكت العميان ٢١٤ ـ ٢١٥).

علي بن علي، أبو الحسن البرقي

(... / ... ـ ٥٢٢ هـ/ ١١٢٨م)

علي بن عليّ، أبو الحسن البرقي. كان نحويًا ماهراً، وشاعراً بارعاً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٦٣).

علي بن عمر، أبو الحسن بن عبد الباقي

(... / ... ـ ٥٧٥ هـ/ ١١٨٠م)

علي بن عمر بن أحمد بن عبد الباقي، أبو الحسن. كان خازن دار الكتب بالمدرسة النظاميّة. من أهل باب الأزَج. كان عالماً بالنحو واللّغة والعربيّة والأدب، حسن الخط. قرأ النحو على ابن الشجري، واللّغة والعربيّة على أبي منصور الجواليقي.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٩٣).

علي بن عمر، أبو الحسن الفيجاطيّ

(٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م ـ ٧٣٠ هـ/ ١٣٣٠م)

عليّ بن عمر بن إبراهيم، أبو الحسن الفيجاطيّ الكنانيّ. أصله من بَسْطة (مدينة بالأندلس من أعمال جيّان). استُدعي إلى غرناطة سنة ٧١٢ هـ، فتصدّر بالجامع الأعظم يقرىء العربيّة والفقه والقراءات والأدب. ولي الخطابة. كان حسن السيرة، فكِهاً حلواً، عظيم النفع، تخرّج به الناس في فنون من العلم، وكان أديباً لوذعيًا. له مصنفات وشعر ونثر. وُلد في بسطة وتوفي بغرناطة، وكان الحفل في جنازته عظيماً حضرها السلطان فمَنْ دونه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٠؛ والأعلام ٤/ ٣١٦).

علي بن عيسى، أبو الحسن الصائغ

(... / ... ـ ٣١٢ هـ/ ٩٢٤م)

علي بن عيسى، أبو الحسن الصائغ الرامهُرْمزيّ، غلام ابن شاهين النحوي. كان عالماً بالنحو واللغة، شاعراً مجيداً، صالحاً

معتقداً. أصابه حجر فمات به.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٢؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٧).

علي بن عيسى، أبو الحسن الرّمّاني
(٢٩٦ هـ/ ٩٠٨م ـ ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤م)

عليّ بن عيسى بن علي، أبو الحسن، المعروف بالرّمّاني. كان من أهل المعرفة في علوم كثيرة: النحو واللّغة والفقه والقرآن والكلام على مذهب المعتزلة. وله تصانيف مشهورة في التفسير والنحو واللغة، منها: «شرح سيبويه»، و«شرح الأصول لأبي بكر بن السّرّاج»، و«شرح الموجز»، و«شرح الجُمل» لابن السّرّاج، و«التصريف»، و«الألف واللّام» للمازني، و«الاشتقاق الكبير»، و«الاشتقاق المستخرج»، و«شرح المدخل للمبرّد»، و«شرح المقتضب» للمبرّد، و«الحروف»، و«الألفات»، و«المبتدأ»، و«الخلاف بين النحويين»، و«شرح مسائل الأخفش»، و«الخلاف بين سيبويه والمبرّد»، و«نكت سيبويه»، و«أغراض سيبويه»، و«الجامع في علم القرآن»، و«المختصر في علم السُّور»، و«المتشابه في علم القرآن»، و«غريب القرآن»، و«صنعة الاستدلال» في علم الكلام، و«نكت المعونة بالزيادات لابن الإخشيد»، و«الأسماء والصفات لله عزّ وجلّ»، و«ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز»، و«الرويّة في النقض على الأشعري»، و«تحريم المكاسب»، و«صفات النفس»، و«شرح الأسماء والصّفات لأبي علي»، و«المعلوم والمجهول والنفي والإثبات»، و«المسائل في اللطيف من الكلام»، و«مسائل أبي العلاء»، و«أدلّة التوحيد»، و«التوبة»، و«مقالة المعتزلة»، و«الأخبار والتمييز»، و«تفضيل علي»، و«الردّ على من قال بالأحوال»، وغير ذلك. أصله من سُرَّ مَنْ رأى. ولد ببغداد وتوفي بها سنة ٣٨٤ هـ، وقيل: سنة ٣٨٢ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ١٦ ـ ١٧؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩؛ وشذرات الذهب ٣/ ١٠٩؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٨٦؛ ومرآة الجنان ٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٣ ـ ٧٨؛ ونزهة الألباء ٣٨٩؛ والنجوم الزاهرة ٤/ ١٦٨؛ والأعلام ٤/ ٣١٧. والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. مازن المبارك. بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤م).

علي بن عيسى الرِّبعي
(٣٢٨ هـ/ ٩٣٩م ـ ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩م)

علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الزُّهري النحوي. أصله من شيراز، بغدادي المنزل، كان إماماً في النّحو، دقيق النظر، جيّد الفهم والقياس. هاجر إلى شيراز، ولازم أبا علي الفارسي عشرين سنة. فقال له أبو علي: ما بقيتَ تحتاج إلى شيء، ولو سرتَ من المشرق إلى المغرب لم تجد أَنْحى منك. فرجع إلى بغداد، وأقام بها إلى أن مات عن نيِّف وتسعين سنة. كان يُرمى بالجنون. شرح كتاب سيبويه، فجاء إليه يوماً أحد بني رضوان التاجر، فنازعه في مسألة، فقام مغضباً وأخذ الشرح فجعله في إجّانة، وصبّ عليه الماء وغسله، وجعل يلطم الحيطان ويقول: لا أجعل أولاد البقّالين نحاة.

من مصنّفاته: «شرح الإيضاح» للفارسي، و«شرح مختصر الجرمي»، و«البديع» في النّحو، و«شرح البُلغَة»، و«ما جاء في المبنيّ على فَعَال»، و«التّنبيه على خطأ ابن جنّي في تفسير شعر المتنبي»، وغير ذلك.

(وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٦؛ والوافي بالوفيات ٢١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ١٧؛ ونزهة الألباء ص ٣٤١؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٨ ـ ٨٥؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٢٩؛ والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٧١؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢١٦؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢؛ والأعلام ٤/ ٣١٨).

علي بن عيسى

(... / ... ـ ٨١٩ هـ/ ١٤١٦م)

عليّ بن عيسى بن محمد بن أبي مهدي، الفهري البسطي. كان ماهراً بالعربيّة، عالماً بالنحو، تعانى بالأدب. دخل المشرق فحجّ، ثم دخل حلب. تصدّر لإقراء العربيّة بحلب، ثم دخل مصر والإسكندرية. كان سريع الحفظ يحفظ «التسهيل»، أقام ببرصا إلى أن مات.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٢).

أبو علي الغرناطيّ

= الحسن بن عبد الرحمن بن الحسن (٥٦٢ هـ/ ١١٦٧م).

= الحسن بن علي بن الحسن (٦٢٣ هـ/ ١٢٢٦م).

أبو علي الغزنويّ

= علي بن إبراهيم بن إسماعيل (... / ... ـ ... / ...).

أبو علي الفارسيّ

= الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م).

أبو علي القالي

= إسماعيل بن القاسم بن عيذون (٣٥٦ هـ/ ٩٦٧م).

علي بن فضّال، أبو الحسن المجاشعي

(... / ... ـ ٤٧٩ هـ/ ١٠٨٦م)

علي بن فضّال بن علي بن غالب، أبو الحسن المجاشعيّ القيرواني. كان إماماً في النحو واللّغة والتصريف والتفسير. هجر مسقط رأسه إلى مصر فالشام فالعراق فالعجم حتى وصل إلى مدينة غَزْنة، فتقدَّم بها وأنعم عليه أماثلها، واختاروا عليه التصانيف، وصنّف لكل رئيس منهم ما اقتضاه، ثم رجع إلى العراق، وانخرط في جماعة نظام الملك الحسن بن إسحاق الطوسيّ الوزير، ولم تطُل أيامه بعد ذلك.

من مصنّفاته في النحو: «إكسير الذهب في صناعة الأدب»، و«العوامل والهوامل»، و«الفصول في معرفة الأصول»، و«الإشارة إلى تحسين العبارة»، و«شرح عنوان الإعراب»، و«المقدّمة»، و«العروض»، و«شرح معاني الحروف»، وله في التفسير: «البرهان العميدي» في عشرين مجلداً، و«النّكت في القرآن»، و«كتاب في شرح بسم الله الرحمن الرحيم»، وصنف في التفسير كتاباً آخر هو «الإكسير في علم التفسير» في خمسة وثلاثين مجلداً، قيل: إنّه لما دخل عليّ بن الفضّال

النحوي نيسابور، اقترح عليه أبو المعالي الجُوَيْني أن يصنّف باسمه كتاباً في النحو، ووعده أن يدفع له ألف دينار، فصنفه وسماه «الإكسير»، فقرأ عليه، فلم يدفع له، فأنفذ إليه يقول: إنْ لم تَفِ بوعدك هجوتك، فأرسل له رسالة كتب فيها: عِرْضي فداك. ولم يدفع إليه حبة واحدة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٣؛ وشذرات الذهب ٣/ ٣٦٣؛ ومرآة الجنان ٣/ ١٣٢؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ٩٠ ـ ٩٨؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ١٢٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠١؛ والأعلام ٤/ ٣١٩).

عليّ بن الفضل، أبو الحسن المُزني

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن الفضل، أبو الحسن المُزني. كان ماهراً بالنحو، أستاذاً مقدّماً. كان ابن جرير يحثّه على الرّحيل إلى العراق لعلمه بأنه يُقبل هناك دون غيره. صنّف في النحو والتصريف كتباً مفيدة، وله كتاب في علم البسملة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٣).

عليّ بن القاسم، أبو الحسن السَّنْجانيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن القاسم، أبو الحسن السّنجاني الخراساني. صنَّف كتاب «مختصر العين»، قيل عنه: محلُّه من الأدب محلّ العين من الإنسان ومحل الإنسان (إنسان العين) من العين. سهّل طريق اللغة على طالبيها وأدنى قطوفها من متناوليها باختصاره كتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي. له شعر الزهّاد جرى فيه على سمت العباد وأولي الاجتهاد.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ١٠٤ ـ ١٠٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٨٤).

علي بن القاسم، ابن يُوَنِّش النحويّ

(... / ... ـ ٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨م)

علي بن القاسم بن يُوَنِّش، أبو الحسن بن الزقاق (سمّاه السيوطي ابن الدقّاق، وهذا تحريف). أصله من إشبيلية. نزيل الجزيرة. كان عالماً بالعربيّة، أخذ النحو على مشايخ بلاده. انتقل إلى الجزيرة، وخَطَبَ برأس عين الخابور مدّة. سكن دمشق هو وأخوه، ثم انتقل إلى حلب، وأقام بها، وتصدّر لإقراء القرآن بجامعها، برزق قرِّرَ له، واشترى بها داراً واستوطنها، وكان عسر الخلق، كثير الدّعوى، بعيداً عن الخير، شحيحاً على جمع الدنيا، قليل الحياء في ذلك، أغلف اللسان، يخطىء فيما يعانيه، ولا يرجع إذا ردّ عليه. حجّ في حدود سنة ٦٠٥ هـ، ومات عائداً بطريق مكّة. من مصنّفاته: «شرح كتاب الجُمل» للزجاجي في أربعة مجلدات كبار، و«مفردات في القراءات»، وسمّاه الزركلي «مفردات القرآن».

(الأعلام ٤/ ٣٢٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٨٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ والوافي بالوفيات ٢١/ ٣٩٠).

أبو عليّ الكنانيّ

= الحسن بن عبد الرحمن بن محمد (٦٣٥ هـ/ ١٢٣٧م).

علي بن مؤمن، ابن عصفور

(٥٩٧ هـ/ ١٢٠٠م ـ ٦٦٩ هـ/ ١٢٧١م)

علي بن مؤمن، ابن عصفور العلّامة

النحوي، الحضرميّ الإشبيلي. حامل لواء العربيّة بالأندلس. لازم الشَّلَوْبين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه. كان أصبر الناس على المطالعة. أقرأ في إشبيلية وشريش ومالقة ولورَقَة ومُرْسِيَة. لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى العربيّة، ولم يتأهَّل لغير ذلك، فلا تعلّق بعلم القراءات ولا بالفقه ولا برواية الحديث. ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧ هـ، ومات بتونس سنة ٦٦٣ هـ، وقيل: سنة ٦٦٩ هـ. لم يكن ورعاً. وكان الشيخ تقيّ الدين بن تيميّة يدّعي أنّه لم يزلْ يُرجَم بالنَّارنْج في مجلس شراب إلى أن مات.

من تصانيفه: «المُمْتِع في التّصريف»، و«المفتاح»، و«الهلال»، و«الأزهار»، و«إنارة الدياجي»، و«مختصر الغُرّة»، و«مختصر المُحْتَسب»، و«البديع» في شرح الجزولية، و«السالف والعذار»، و«شرح الجُمل»؛ شُرح هذا الكتاب شروحاً كثيرة من أحسنها وأجمعها ما وضعه ابن عصفور، و«المقرّب في النحو»، وقيل: إنّ حدوده كلها مأخوذة من الجزوليّة، و«سَرِقات الشعراء»، و«شرح الأشعار الستة»، و«شرح الحماسة»، وله شعر. ولمّا ألّف ابن عصفور كتاب «المقرب» في النحو، انتقده جماعة من الأندلسيين منهم ابن الضائع وابن هشام والجزري الذي له عليه «المنهج المعرب في الردّ على المقرب». وفيه تخليط وتعسُّف.

(فوات الوفيات ٣/ ١٠٩ ـ ١١٠؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠؛ والأعلام ٥/ ٢٧؛ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠ ـ ٣٣١؛ والبداية والنهاية ١١/ ٢٣٩؛ وابن عصفور والتصريف. فخر الدين قباوة. دار الآفاق، بيروت، ط ٢، ١٩٨١).

علي بن المبارك

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عليّ بن المبارك، أبو الحسن اللحيانيّ. كانت عمدته على الكسائي. أخذ النحو عنه وعن أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي. كان إذا دَخَلَ على الفرّاء وهو يملي كتابه «النّوادر»، أمسك الفرّاء عن الإملاء حتى يخرج اللحياني، فإذا خرج، فقال: «هذا أحفظ الناس للنوادر»، وللّحياني كتاب في «النوادر» حسن كبير الفائدة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٥؛ وطبقات النحويين اللغويين ص ١٣٥؛ ومعجم الأدباء ٤/ ١٠٦ ـ ١٠٨؛ ونزهة الألباء ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧).

علي بن المبارك الأحمر النحوي

(. . ./ . . . ـ نحو ١٩٤ هـ/ ٨٠٩م)

علي بن المبارك ـ وقيل: علي بن الحسن ـ الأحمر صاحب الكسائيّ. كان أحد رجال النوبة على باب الرَّشيد. كان يحب علم العربيّة ولا يقدر على مجالسة الكسائي إلّا في أيام غير نوبته. وكان يرصد ذهاب الكسائي إلى الرّشيد فيماشيه، ويسأله عن المسألة بعد المسألة، ولم يزل كذلك حتى قوي. ولما أصاب الكسائي الوضَحُ في وجهه وبدنه، كره الرَّشيد ملازمته أولاده، وأمره أن يختار لهم من ينوب عنه ممن يرتضي به، فاختار علي بن المبارك؛ لأنّه لا يخشى عاقبته، وكان قد علم أنّ سيبويه يريد الشخوص إلى بغداد. فقال له علي بن المبارك: لعلّي لا أفي بما يحتاجون إليه، فقال: إنما يحتاجون في كل يوم مسألتين في

النحو وبيْتين من معاني الشعر وأحرف من اللغة، وأنا ألقنك ذلك في كل يوم فتحفظه وتعلمهم. فأدخل الأحمر إلى دار الرشيد وفُرش له البيت. وكان الخلفاء إذا أدخلوا مؤدّباً لأولادهم، فجلس أول يوم، أمروا عند قيامه بحمل كل ما في المجلس. فلما أراد الأحمر الانصراف دعي له بحمّالين فقال: واللّهِ ما يسعُ بيتي هذا! فأُمِرَ بشراء دارٍ له وجارية، وحُمل على دابّة، ووُهب له غلام. فكان الكسائي يأتيهم مرّة أو مرّتين في الشهر فيعرضون عليه بحضرة الرشيد ما علّمهم الأحمر، فلا يسألهم إلا عمّا لقّنهم الأحمر، فيجيبونه، فيُثني على الأحمر بذلك. كان عليّ بن المبارك يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو، سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغريب. ولما أحضر سيبويه في دار يحيى البرمكي لمناظرة الكسائي في المسألة الزنبوريّة حضر الأحمر قبل الكسائي وألقى على سيبويه مسألة فأجاب. فقال الأحمر: أخطأت. ثم كرر ذلك وكان يقول في كل مرّة أخطأت. وما ذاك إلّا ليدحض شوكة سيبويه قبل مجيء الكسائي. قعد علي بن المبارك مع الأمين ساعة من نهار فوصله بثلاثمئة ألف درهم. وكان ينصرف من مكتبه يوم الثلاثاء فينقطع عن الخروج، ويجمع إليه إخوانه ويوسعهم فضلاً. كان بينه وبين الفرّاء وحشة. ولما مات الأحمر بطريق مكّة، نُعي إلى الفراء، فذكره بخير وأثنى عليه. وقيل: لم يذكره لمحبته له، وإنما ذكره ليكاثر أهل البصرة به.

(إنباه الرواة ٢/ ٣١٣ ـ ٣١٧؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥؛ ومعجم الأدباء ١٣/ ٥ ـ ١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩).

علي بن المبارك بن بانَوَيْه

(. . ./ . . . ـ ٥٩٤ هـ/ ١١٩٧م)

علي بن المبارك بن علي بن عبد الباقي بن بانَوَيْه، أبو الحسن، المعروف بابن الزّاهدة. والزّاهدة أمّه، واسمُها أمَةُ السَّلام المباركة بنت إبراهيم بن علي، كانت واعظة مشهورة، روت الحديث. كان ابن الزّاهدة يسكن بالظّفريّة، وكانت له معرفة جيّدة بالنّحو، وقرأ على الشريف أبي السّعادات بن الشجري. أقرأ العربيّة مدّة، وسمع منه طلبة كثيرون. قال الشعر. كان متواضعاً حسن الأخلاق. لم يُحدِّث بل روى شيئاً من كتب الأدب. كان قد انقطع قبل وفاته بمنزله، وسمع الناس منه في حال انقطاعه. توفي سنة ٥٩٤ هـ، ودُفِن عند والدته برباط بدرب البقر بمحلّة الظفريّة التي كان يسكن بها.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٥؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣١٨؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ١٠٨ ـ ١١٠).

علي بن محمد النحوي

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن محمد الجزريّ. كان عالماً بالنحو والأدب متشيّعاً. نزيل باخَرْز. وقع من بعض أقطار الجزيرة إلى باخَرْز، فعُلم فضله فيها. وطلبه أهلها للتأديب، فكان مكرَّماً بين كبرائها. كان مغالياً في التشيُّع، فكرهه الناس لذلك. فخرج من باخرز إلى دمشق ولازم قبر معاوية بن أبي سفيان ـ في القبة الخضراء ـ ليزيل عنه اسم التشيُّع. ثم غلبه الطبع فلم يزل ينتهز الفرصة في أن يخلو بالقبر، فلمّا خلا به

في بعض الأيام أسال عليه ميزابه، ونفض عليه عيابَهُ، وألقى عليه جنينَه، وخلط عليه بذي بطنه طينَه، فخرج عنه خائفاً يترقب، وقال: ربِّ نجِّني من القوم الظالمين.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٠٩؛ وتلخيص أخبار اللغويين والنحويين ص ١٥٣).

علي بن محمد، أبو الحسن القُهُنْدُزي النيسابوري

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد بن إبراهيم، أبو الحسن القُهُنْدُزي النيسابوري. كان عالماً بالنحو والأدب، شيخاً فاضلاً من الأدباء، سمع عليه الكثير، وقرأ عليه الأئمّة وتخرّجوا به. وكان ضريراً. سمع من أبي العباس المحامليّ وحدّث. قال الواحدي: كان من أبرع أهل زمانه.

(إنباه الرواة ٢/ ٣١٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٨٦؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٥٧ ـ ٥٨).

علي بن محمد، أبو الحسن المخزومي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد بن أحمد، أبو الحسن المخزوم البلنسي، كان عالماً بالنحو، متبحِّراً بالآداب، حافظاً لأيام العرب وأشعارها، كان شاعر بلنسية في عصره. اعترف له العلماء والبلغاء بالفضل. له مقصورة كالدّريديّة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٦).

علي بن محمد، أبو تراب

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد، أبو تراب. كان نحويًا ماهراً. حدَّث عنه أحمد بن عبد الله بن منتصر، وذكره ابن بشكوال في «الزوائد».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٥).

علي بن محمد، أبو الحسن الوزّان

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد، أبو الحسن الوزّان. من أهل حلب، وعلى الأغلب أنّه كان فيها في أيّام سيف الدولة بن حمدان. كان عالماً بالنحو والعَروض. سمع منه أبو القاسم علي بن المحسّن التنوخي. له كتاب في العَروض.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٥؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٥٦).

علي بن محمد، ابن عبدوس الكوفي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد بن عبدوس. من أهل الكوفة. كان نحويًا مشهوراً، صنّف كتباً عدّة منها: «ميزان الشعر»، و«البرهان» في علل النحو، و«معاني الشعر».

(إنباه الرواة ٢/ ٣١٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٩٤).

علي بن محمد، أبو الحسن الأهوازي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد، أبو الحسن الأهوازي. كان عالماً بالنحو والعَروض. له كتاب في «علل العَروض» في عشر كراريس ضيّقة الخط، جيِّد، في بابه غاية.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٥٥ ـ ٥٦).

علي بن محمد، أبو الحسن الفاسي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد العطار، أبو الحسن الفاسيّ. كان عالماً بالنحو، عارفاً بالمذاهب الأربعة والعربيّة والتصوّف والتفسير، يذكر الناس يومي الخميس والجمعة. أقام في تفسير الآية: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] سنة كاملة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣).

علي بن محمد، أبو الحسن المالقي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد بن علي بن عسكر، أبو الحسن الأنصاري المالقي. كان عالماً بالنحو، حافظاً للآداب، شاعراً أديباً، ذاكراً اللغة. تصدّر لإقراء النحو والعربية والآداب بمالقة، فأدركته الوفاة سريعاً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٦).

علي بن محمد، أبو الحسن الشهراباني

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن محمد بن محمد، أبو الحسن الشهراباني (نسبة إلى شهرابان، قرية كبيرة عظيمة ذات نخل وبساتين شرقي بغداد). نزيل بغداد. كان نحويًّا فقيهاً حنبليًّا كاتباً زاهداً.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٠).

علي بن محمد، أبو الحسن بن النّضر

(... / ... ـ ... / ...)

عليّ بن محمد بن محمد، أبو الحسن بن النضر. كان نحويًّا عالماً، أديباً فقيهاً. ولي قضاء الصعيد. كان من أهل أسوان، ومن الرؤساء القضاة ذوي النباهة، ومن الأفاضل الأعيان. له من الأدب مادة غزيرة، حُكِيَ عنه أنّه قال: أردتُ النظم في والي عَيْذاب، فأقمتُ إلى السَّحَر فلم يساعدني القول، ثم أجرى الله القلم فكتبت قطعة شعريّة، فما أقمت إلا ثلاثة أيام حتى ورد كتاب من والي عيذاب بتوليتي.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

علي بن محمد النّهاوَنْدي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد النَّهاوندي. كان نحويًّا ماهراً، روى عن جنادة أبي أسامة، وعن أحمد بن الحسين أبي يوسف عن المبرّد.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٥؛ معجم الأدباء ١٤/ ٢٤٨).

علي بن محمد المِسْعَرِيّ

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد بن وهب المسعريّ (وفي إنباه الرواة: المسعديّ). كان لغويًّا ماهراً. صاحب أبا عُبيد القاسم بن سلّام، ولازمه مدة طويلة من الزمن، حتى عُرف به، وروى عنه. قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلّام يقول: هذا الكتاب ـ يعني «غريب الحديث المصنّف» ـ أحبّ إليّ من عشرة آلاف دينار. وعدد أبوابه على ما ذكر ألف باب وفيه من شواهد الشعر ألف ومئتا بيت.

(معجم الأدباء ١٤/ ١٣٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٣).

علي بن محمد، أبو الحسن بن مسعدة بن سعيد بن مسعدة

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن محمد بن أبي يحيى، أبو الحسن بن مسعدة بن سعيد بن مسعدة. كان عالماً بالنحو واللغة، له خطّ جيّد. مات ولم يعقِب.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٢).

علي بن محمد، أبو القاسم التنوخي

(٢٧٨ هـ/ ٨٩٢م ـ ٣٤٢ هـ/ ٩٥٣م)

علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم، أبو القاسم التنوخيّ. كان رائداً في النحو والعَروض وعلم الهيئة والأحكام، يحفظ من اللغة والنحو الشيء الكثير. قيل: كان يحفظ سبعئمة قصيدة للطائيين عدا ما يحفظ لغيرهما من قصائد للجاهليين والمخضرمين والمعاصرين المحدثين. وكان يحفظ أيضاً عشرين ألف حديث ويجيب فيها. كان عالماً بالأدب، كريماً حسن الشيم، بصيراً بعلم النجوم. تقلّد قضاء الأهواز وحمص وكورة سابور وواسط والكوفة وغيرها من الثغور الشاميّة. كان يميل إليه رؤساء العراق. وينادم الوزير المهلبي مطّرحاً للحشمة، منبسطاً في الخلاعة مع جملة من القضاة، حتى إذا أصبحوا عادوا إلى وقارهم وأبّهة القضاء. كان حنفيًّا. له مصنّفات عدّة. ولد بأنطاكية ومات بالبصرة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٧؛ ومعجم الأدباء ١٤/ ١٦٢ ـ ١٩١؛ والأعلام ٤/ ٣٢٤).

علي بن محمد، ابن الكوفي

(٢٥٤ هـ/ ٨٦٨م ـ ٣٤٨ هـ/ ٩٦٠م)

علي بن محمد بن عُبَيْد بن الزبير الأسدي، أبو الحسن البغدادي، المعروف بابن الكوفي. كان نحويًّا ماهراً، لغويًّا عالماً، صحيح الخط، راوية، جمّاعة للكتب، صادق الرواية، منقّراً بحاثاً، من أصحاب أبي العبّاس ثعلب المختصين به. كان أبوه من ذوي اليسر من أهل الكوفة. ولما مات أبوه خلف له ما يزيد عن خمسين ألف دينار صرفها كلّها في طلب العلم وتحصيل الكتب اشتراءً واستنساخاً وكتابة، وصرف من ماله جزءاً صالحاً لفقراء طلبة العلم الذين كانوا يغشون منزله، فينفق عليهم نفقات واسعة. فأمّا كتبه ففي غاية الجودة والإتقان. ولكثرتها كان يعيّن لكل نوع منها موضعاً خاصًّا من خزائنه، ويكتبه على أوّل الكتاب ليجده إذا طلبه، وليعيده إلى موضعه إذا غني عنه. كان صاحب الخط المعروف بالصِّحَّة المشهور بإتقان الضّبط وحسن الشكل. فإذا قيل: نقلتُ من خطّ ابن الكوفي فقد بالغ في الاحتياط. كان يؤتَدَم بخطِّه، وبيعت جزازات كتبه ورقاع سؤالاته العلماءَ كلُّ رقعةٍ بدرهم. من كتبه: كتاب «الهمز»، و«معاني الشعر واختلاف العلماء فيه»، و«الفرائد والقلائد» في اللّغة.

(معجم الأدباء ١٤/ ١٥٣ ـ ١٥٦؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٧١ ـ ٧٢؛ والفهرست ص ١١٧ ـ ١١٨؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ٨١؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٩٥؛ والأعلام ٤/ ٣٢٥؛ وشذرات الذهب ٢/ ٣٧٩).

علي بن محمد، أبو الحسن التّنّوخيّ النحوي

(٣٠١ هـ/ ٩١٤م - ٣٥٨ هـ/ ٩٦٩م)

علي بن محمد بن أحمد، أبو الحسن التّنوخيّ المعرّيّ. كان نحويًا لغويًا، حافظاً للقرآن، عالماً بالأخبار والأشعار، فقيهاً حنفيًا. أخذ عن جدّه القاضي جعفر بن البهلول اللّغة والنحو والأخبار والأشعار. تقلّد القضاء بالأنبار وهِيت من قبل أبيه سنة ٣٢٠ هـ، ثم تولّى قضاء بطريق «خراسان» من قبل الراضي بالله، وقضاء الكوفة، ثم قضاء عسكر مكرم، ثم قضاء أيذج وقضاء رام هرمز مدة طويلة.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٠٨؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ٨٢).

علي بن محمد، أبو الحسن الأنطاكي النحوي

(٢٧٩ هـ/ ٨٩٢م - ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م)

علي بن محمد بن إسماعيل، أبو الحسن الأنطاكيّ. كان عالماً بالنحو، بصيراً بالعربيّة والحساب، مقرئاً راوية لحديث كثير عن الشاميين والبصريين. قرأ القرآن بأنطاكية على أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق المقرىء، ورحل إلى الأندلس، فأدخل إليها علماً كثيراً من القراءات والرواية، قرأ الناس عليه بالأندلس، وكتبوا عنه وسمعوا منه. وُلد بأنطاكيّة وتوفي بقرطبة، ودُفن في مقبرة الرَّبَض.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ١/ ٥٦٤).

علي بن محمد، أبو حيّان التوحيدي

(. . . / . . . - نحو ٤٠٠ هـ/ ١٠١٠م)

علي بن محمد بن العباس، أبو حيّان، علم الدين التَّوحيديّ. أصله من شيراز، وقيل: من نيسابور. كان متفنناً في جميع العلوم من النّحو واللغة والأدب والشعر والفقه والكلام، معتزليًا يسلك في تصانيفه مسلك الجاحظ. شيخ الصوفيّة، فيلسوف الأدباء، أديب الفلاسفة، إمام البلغاء، سخيف اللسان، قليل الرضا عند الإساءة إليه والإحسان، فرْد الدنيا لا نظير له ذكاءً وفطنة وفصاحة ومُكْنَة وحُفَظَة، واسع الرواية والدّراية، يشتكي من زمانه، ويبكي في تصانيفه حرمانه.

أقام ببغداد مدّة، وانتقل منها إلى الريّ، وصحب أبا الفضل بن العميد والصّاحب بن عبّاد، فلم يحمدْهما، وصنّف في مثالبهما كتاباً. نشأ أبو حيّان في بلده غرناطة مشاراً إليه في التبريز في ميدان الإدراك والعلوم، وكان إمام عصره في النحو إلى أن نالته نبْوَة. ذلك أنه نشأ شرّ بينه وبين شيخه أحمد بن علي الطبّاع، فألف أبو حيان كتاباً سمّاه «الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع»، فرفع ابن الطباع أمره إلى الأمير محمد بن نصر، وكان أبو حيّان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه، فنشأ شرّ عن ذلك، ولم يُقِمْ أبو حيان بفاس بعدها إلا ثلاثة أيام، فخرج من الأندلس.

صنّف أبو حيّان كتباً كثيرة أحرقها كلها في آخر عمره، ضنًّا بها على من لا يعرف مقدارها، فعذله القاضي أبو سهل، فاعتذر منه، منها: «الرّدّ على ابن جني في شعر المتنبي»، و«المحاضرات والمناظرات»،

و«الإمتاع والمؤانسة»، و«الحنين إلى الأوطان»، و«تقريظ الجاحظ»، و«البصائر والذّخائر»، و«الصّداقة»، و«مثالب الوزيرين»: أبي الفضل بن العميد والصاحب بن عباد، وبالغ في التعصّب عليهما. مات في حدود سنة ٤٠٠ هـ. قيل عنه: إنّه كان يتألّه والناس على ثقة من دينه. وقيل كان سيّىء العقيدة، كذّاباً، قليل الدّين.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٥ ـ ٥٢؛ ونفح الطيب ٢٨٩ ـ ٢٩١ ـ ٣٣٧؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٣٩ ـ ٤١؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١١٢ ـ ١١٣؛ والأعلام ٤/ ٣٢٦؛ وأبو حيان المفسر: منهجه وآراؤه في التفسير. محمد عبد المنعم الشافعي. كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، ١٩٧٢ م؛ وأبو حيان النحوي. خديجة الحديثي. مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦ م؛ و«أبو حيان النحوي ومنهجه في الدراسات النحوية». مجلة كلية آداب جامعة الكويت، عدد ٢، (ك١، سنة ١٩٧٢م، ص ٩ ـ ٣٤).

علي بن محمد الهَرَوي

(نحو ٣٤٠ هـ/ ٩٥١م ـ نحو ٤١٥ هـ/ ١٠٢٥م)

علي بن محمد، أبو الحسن الهَرَوي. من أهل هَرَاة، كان عالماً بالنحو، إماماً في الأدب، جيّد القياس، صحيح القريحة، حسن العناية بالآداب. قدم مصر واستوطنها. وهو أوّل من أدخل نسخة من كتاب «الصحاح» للجوهري مصر. ووجد فيها خللاً ونقصاً فهذّبه وأصلحهُ. له مصنّفات كثيرة، منها: «الذّخائر» في النحو في أربعة مجلّدات، و«الأزهية» شرح فيه العوامل والحروف. وله مختصر في النّحو سمّاه «المرشد»، وله أيضاً «المذكّر والمؤنث».

(معجم الأدباء ١٤/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٥؛ والأعلام ٤/ ٣٢٧).

علي بن محمد، أبو الحسن الكناني

(. . . / . . . ـ بعد ٤١٦ هـ/ ١٠٢٥م)

عليّ بن محمد بن عمير، أبو الحسن الكنانيّ. كان نحويًّا فاضلاً من أصحاب أبي بكر بن مقسَم، روى عنه أمالي ثعلب سنة ٤١٦هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٨).

علي بن محمد، ابن خرزاد الأصبهاني

(. . . / . . . ـ ٤٢٧ هـ/ ١٠٣٦م)

علي بن محمد بن عبد الله بن الهيثم بن خرزاد، المعروف بأبي القاسم بن أبي جعفر الأصبهاني. كان عالماً باللّغة، راوياً لكتبها، روى كتب أبي عبيد القاسم بن سلّام. مات بأصبهان.

(إنباه الرواة ٢/ ٣١٠).

علي بن محمد، أبو الحسن الأخفش النحوي

(. . . / . . . ـ بعد ٤٥٢ هـ/ ١٠٦٠م)

علي بن محمد، أبو الحسن، الملقب بالأخفش النحوي الإدريسي. كان نحويًّا ماهراً. قرأ «الفصيح» على عليّ بن عميرة بالبصرة. له شعر.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٢).

علي بن محمد، أبو الحسن الديناري

(... / ... ـ ٤٦٣ هـ/ ١٠٧٠م)

علي بن محمد بن محمد، أبو الحسن الديناري. كان مشهوراً باللغة والأدب. درّس النحو ببغداد بعد وفاة أبي القاسم الرّقي. كان والده من أهل العلم والحديث. توفي سنة ٤٦٣هـ، وقيل: كانت وفاته سنة ٤٧٣ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٨؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٥٥).

علي بن محمد، أبو الحسن الخَيْطال

(... / ... ـ ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥م)

علي بن محمد بن السِّيد، أبو الحسن، ويُعرف بالخَيْطال. كان مقدّماً بعلم اللغة وحفظها وضبطها. أخذ عنه أخوه أبو محمد عبد الله بن السِّيد النحوي كثيراً من كتب الأدب. كان أبو الحسن من أهل بَطَلْيوس. توفي بقلعة رباح معتقَلاً من قِبَل قائدها ابن عكاشة سنة ٤٨٨ هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٠٧؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٥٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٨٩).

علي بن محمد، أبو الحسن بن أبي زيد النحويّ

(... / ... ـ ٥١٦ هـ/ ١١٢٣م)

علي بن محمد بن علي، أبو الحسن بن أبي زيد، المعروف بالفصيحي (نسبة إلى كتاب «الفصيح» لثعلب. سمي بذلك لكثرة دراسته للكتاب) الأستراباذي. كان نحويًا ماهراً. قرأ النحو على عبد القاهر الجرجاني حتى صار من أعرف أهل زمانه به. قدم بغداد وأقام بها. درّس النحو مدّة بالمدرسة النظاميّة، وأخذ الناس عنه، وتخرّج به جماعة. ثم اتهم بالتشيُّع. فقيل له بذلك. فقال: لا أجحد، أنا متشيِّع من الفَرْق إلى القدم. فأُخرج من النظامية، وجُعل مكانه أبو منصور الجواليقيّ. وصار الطلاب المتعلمون يقصدون داره للقراءة عليه. سمع منه أبو طاهر الأصبهاني ببغداد، وقال: جالستُه وسألتُه عن أحرف من العربيّة. كان يكتب خطًّا صحيحاً، كتَبَ بخطِّه «شرح الحماسة» للبِيّاري في غاية الجودة والصِّحة.

(معجم الأدباء ١٥/ ٦٦ ـ ٧٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

علي بن محمد الأنصاري

(... / ... ـ ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م)

علي بن محمد بن دُرّيّ الأنصاريّ. أصله من طليطلة. كان من النحاة المتقدّمين، فاضلاً مقرئاً متواضعاً، محبّباً إلى الناس، مقضيّ الأرب عند الرؤساء، مقبول القول. انتقل إلى سَبْتَة وسكن بها مدة. تصدّر لإقراء النحو والقرآن. قرأ عليه القاضي عياض القرآن الكريم بها، ثم رحل إلى غرناطة ولقي بها القاضي عياض أيضاً، وقرأ عليه بعض كتابه في مخارج الحروف. حاز رياسة الإقراء بغرناطة ورياسة جامعها، ثم ولي الصلاة والخطبة بجامعها إلى أن مات.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٧؛ ومعجم البلدان ٤/ ١٩٥؛ ٢/ ١٨٢).

علي بن محمد، أبو الحسن الأوسي

(... / ... ـ ٥٢٦ هـ/ ١١٣٢م)

عليّ بن محمد بن خلف، أبو الحسن

الأوسيّ القرطبي. كان مفسِّراً نحويًا، ماهراً فاضلاً، مجوّداً ضابطاً. تصدّر في قرطبة لإقراء النحو والعربيّة والقرآن، فأفاد. روى بغرناطة عن ابن الباذش، ولازمه واختصّ به.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٦).

عليّ بن محمد الأشنوي

(. . ./ . . . ـ ٥٣٣ هـ/ ١١٣٩م)

عليّ بن محمد بن عبد الملك الأشنوي. كان ماهراً باللغة والأدب والنّسب والأخبار، أستاذاً جليلاً أديباً، أخذ عن القاضي أبي بكر بن العربي.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٤).

علي بن محمد، أبو الحسن العامري الغرناطي

(٤٦٧ هـ/ ١٠٧٤م ـ ٥٣٩ هـ/ ١١٤٤م)

علي بن محمد بن علي بن محمد، أبو الحسن الغرناطي العامريّ. كان بارعاً في النحو والأدب. عمل بالكتابة، واشتهر بها، وروى عن ابن الأخضر، وعن يزيد بن المهلب.

(بغية الوعاة ٢/١٩٦؛ ومعجم البلدان ٤/ ٧١).

علي بن محمد التَّميميّ

(. . ./ . . . ـ ٥٥٦ هـ/ ١١٥٥م)

عليّ بن محمد بن طاهر التّميميّ الكرمينيّ. كان حافظاً لأصول اللغة، أديباً ماهراً، ورعاً عفيفاً، كثير التّلاوة. قال عنه الصفديّ: أحد الأئمة الكبار، عديم النظير في زمانه.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٩).

علي بن محمد، أبو الحسن الخوارزمي

(. . ./ . . . ـ ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م)

علي بن محمد بن عليّ، أبو الحسن الخوارزميّ؛ يلقب بحجّة الأفاضل وفخر المشايخ. قيل عنه: إنّه كان قدوةَ المشايخ الفضلاء، محيطاً بأسرار الأدب، مطّلعاً على غوامض كلام العرب، حسنَ الخطّ واللفظ. وكان وَلوعاً بالسّماع، كَتوباً. جعل في آخر عمره أيامه مقصورة وأوقاته موقوفة على نشر العلم وإفادة الطلبة. يرجع إليه فحول العلماء ويقرؤون عليه، ويفزعون إليه في حلّ المشكلات وشرح المعضلات. وهو مع العلم الغزير عَلَمٌ في الدين والصّلاح المتين، وهو في الزّهادة وحسن الاعتقاد أطهر أقرانه ذيلاً من العيوب، وأنقاهم جيباً من اقتراف الذنوب. كان يذهب مذهب الرأي والعدل. له شعر حسن، وكتاب «اشتقاق الأسماء»، و«المواضع والبلدان»، و«تفسير القرآن».

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٥؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٦١ ـ ٦٥؛ والأعلام ٤/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

علي بن محمد، أبو المكارم تاج الدين بن أبي جعفر

(. . ./ . . . ـ ٥٦١ هـ/ ١١٦٥م)

علي بن محمد بن محمد بن هبة الله، أبو المكارم، تاج الدين بن أبي جعفر. كان ماهراً بالنحو واللغة، كاتباً بليغاً، حسن الخطّ، بارعاً في الأدب. حدّث بالقاهرة، وسافر إلى الشام واتصل بالرؤساء، وتولّى المناصب. له من التصانيف: «مختصر الغريبيْنِ»، و«مختصر

إصلاح ابن السكّيت».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠١).

علي بن محمد، أبو الحسن العنسي

(... / ... ـ نحو ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م)

عليّ بن محمد بن سعيد، أبو الحسن العنسيّ. كان عالماً باللغة، ماهراً بالأدب، فقيهاً ذكيًّا، حافظاً للغة والأدب والعربيّة والأشعار.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٨).

علي بن محمد، ابن جميل

(... / ... ـ ٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨م)

علي بن محمد بن علي بن جميل، أبو الحسن المعافري. كان علّامة في النحو، عارفاً بالقراءات، حافظاً للحديث، حسن الخط. أندلسي الأصل والمنشأ من أهل مالقة. قرأ على شيوخها، ورحل إلى المشرق في أول عمره، فروى عن بعض علماء سبتة ودمشق. وحجّ واستقرّ في القدس، فكان إمام قبة الصخرة في القدس أيام السلطان صلاح الدين الأيوبي؛ ذاك أنّه لمّا افتتح صلاح الدين القدس بحث عن إمام يكون خطيبه وصاحب الصلاة فيه ـ في جامع الصخرة ـ فأجمع العلماء على اختيار ابن جميل. فاستمرّ معروف الجلالة إلى أن توفي. لم يتخلّف عن جنازته أحد، حتى إنّ النصارى الذين كانوا بالكنيسة اتبعوا جنازته، ورموا بعض ثيابهم على نعشه، ثمّ مسحوا بها وجوههم تبرّكاً به.

(شذرات الذهب ٥/ ١٧؛ والأعلام ٤/ ٣٣٠).

علي بن محمد، أبو الحسن الحلّي

(... / ... ـ نحو ٦٠٦ هـ/ ١٢٠٩م)

علي بن محمد بن محمد بن علي، أبو الحسن الحليّ. كان عارفاً بالنحو واللغة حريصاً على تصحيح الكتب، حسن الفهم، جيد النقل، يجيد الشعر، نصيْريًّا. قرأ النحو على ابن الخشاب. تفقّه على مذهب الشيعة. كان متديناً دائم الصلاة بالليل. سافر إلى المدينة المنوّرة وأقام بها، وعمل كاتباً لأميرها، ثم دخل الشام، ومدح السلطان صلاح الدّين. وله تصانيف.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٩؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٧٥).

علي بن محمد، ابن خروف النحوي

(٥٢٤ هـ/ ١١٣٠م ـ ٦٠٩ هـ/ ١٢١٢م)

علي بن محمد بن علي (وعند ياقوت: علي بن محمد بن يوسف) بن خروف، الأندلسي الرَّنْدِيّ. مشهور في بلاده بالعلم والفهم. كان إماماً في العربيّة، محقّقاً مدقّقاً ماهراً، مشاركاً في علم الأصول. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ. قيل: كان في خلقه زعارة ولم يتزوّج قط، وكان يسكن الخانات. أقرأ النحو بعدّة بلاد، وأقام بحلب مدّة، واختلّ عقله في آخر عمره حتى مشى في الأسواق مكشوف الرأس والعورة. كان ابن خروف خيّاطاً، إذا اكتسب مالاً من عمله قسم ما يجمعه نصفيْن بينه وبين أستاذه ابن طاهر صاحب الحواشي على كتاب سيبويه بمدينة فارس. قيل: إنّه مات غَيْلَةً سنة ٦٠٦ هـ بإشبيلية، وقيل: سنة ٦٠٩ هـ، وقيل: سنة

٦١٠ هـ، وقيل: إنّه وقع في جبٍّ ليلاً فمات سنة ٦٠٥ هـ ـ قاله السيوطي ـ عن ٨٥ سنة. له كتاب «شرح سيبويه» حمله إلى صاحب المغرب، فأعطاه ألف دينار، وله «شرح الجمل»، وكتاب في الفرائض.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤؛ وفوات الوفيات ٣/ ٨٤ ـ ٨٦؛ ٢/ ٢٩٨؛ ٣١٧؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٨٩ ـ ٩٤؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٧٥ ـ ٧٦؛ والبداية والنهاية ١٣/ ٥٩؛ والأعلام ٤/ ٣٣٠؛ ونفح الطيب ٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧).

علي بن محمد، أبو الحسن المرسي

(. . ./ . . . ـ نحو ٦٢٣ هـ/ ١٢٢٦م)

علي بن محمد بن دَيْسَم، أبو الحسن المرسيّ. أقرأ القرآن والعربيّة. كان نحويًّا ماهراً، مرضيّ الخلق يعيش من النّسخ، جيد الخطّ. روى عن ابن حميد وابن حُبَيش. مات ظنًّا سنة ٦٢٣ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ١٨٨).

علي بن محمد، المَنْدائي

(٥٥٩ هـ/ ١١٦٤م ـ ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣م)

علي بن محمد بن أحمد، أبو جعفر الواسطي، المعروف بالمندائي. كان عالماً باللغة والأدب والفقه، مؤرّخاً. ولي القضاء بواسط مدّة. وصنّف «تاريخاً». توفي بواسط.

(الأعلام ٤/ ٣٣٢).

علي بن محمد، علم الدين السخّاوي

(٥٥٨ هـ/ ١١٦٣م ـ ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥م)

علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن السخاوي الهمذاني، الملقب علم الدين. اشتغل بالقاهرة على الشيخ أبي محمد القاسم، وأتقن عليه علم النحو واللغة والقراءات. وانتقل من القاهرة إلى الإسكندريّة ومنها إلى دمشق، وتقدّم بها على علمائها واشتهر، وكان إماماً في النحو واللّغة والتفسير، عارفاً بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب، علّامة مقرئاً محققاً مجوّداً، مع التواضع والدّين والمودّة وحسن الأخلاق، حلو النادرة، حادّ القريحة، مطّرح التكليف. يقول ابن خلكان في وفيات الأعيان: رأيته مراراً يركب بهيمة وهو يصعد إلى جبل الصالحيين وحوله اثنان وثلاثة، وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر، والكل في دفعة واحدة، وهو يردّ على الجميع.

كان في البدء يشتغل بالفقه على مذهب مالك بمصر، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وسكن بمسجد القرافة، فأمّ فيه مدة طويلة. لازم أبا القسم الشاطبي، وقرأ عليه القرآن بالروايات، وتلقن منه قصيدته «الشاطبيّة» المشهورة في القراءات، وكان يعلّم أولاد ابن مُوسَك، وانتقل معه إلى دمشق واشتهر بها بعلم القرآن وبغيره من العلوم حتى كان أقعد بالعربيّة والقراءات من الكندي، وكانت حلقته عند قبر زكريا. ولم يكن له شغل إلا العلم.

من تصانيفه: «شرح الشاطبيّة» في مجلدين، و«شرح الرّائيّة» في مجلد في رسم المصحف، و«جمال القراء وتاج الإقراء»، و«منير الدياجي في تفسير الأحاجي»، وكتاب «التفسير إلى الكهف» في أربعة مجلدات، و«المفضَّل شرح المفصّل»، و«تحفة الفرّاض وطرفة تهذيب المرتاض»، و«هدية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في متشابه الكتاب»، و«الكوكب

الوقّاد في تصحيح الاعتقاد» أرجوزة، و«القصيدة الناصرة لمذهب الأشاعرة» تائيّة، و«عروس السّمر في منازل القمر» نونيّة، و«ذات الحُلل» شرحها في مجلد، و«سفر السعادة وسفير الإفادة»، وهو كتاب كثير الفوائد في اللغة العربيّة. مات سنة ٦٤٣ هـ بمنزله بالصالحيّة، ودفن بقاسيون.

(الوافي بالوفيات ٢٢/ ٦٤ ـ ٦٦؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٦٤ ـ ٦٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٩٢ ـ ١٩٤؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٥٢٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣١١ ـ ٣١٢؛ وفوات الوفيات ٢/ ٢٦٣؛ ٢٧٠، ٣/ ٤٤، ٣٠١، ٣١٣؛ وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣؛ ومرآة الزمان ٨/ ٧٥٨؛ والنجوم الزاهرة ٦/ ٣٥٤؛ والأعلام ٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣؛ والبداية والنهاية ١٣/ ١٨١ ـ ١٨٢؛ ومرآة الجنان ٤/ ١١٠ ـ ١١١).

علي بن محمد، أبو الحسن المُرْسيّ

(... / ... ـ ٦٧٠ هـ/ ١٢٧١م)

عليّ بن محمد بن عبد الملك، أبو الحسن المُرسي. أصله من شاطبة، ويُعرَف بالمَيُورقي. كان عالماً بالنحو واللغة والفقه. تصدّر بمرسية لإقراء النحو والفقه، كان يفسِّر القرآن كل جمعة. أخذ عن صهره أبي عبد الله بن مقاتل الشاطبيّ وعن أبي الحسن بن فتح وتفقّه به. كان فاضلاً عفيفاً منقبضاً فاضلاً.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٤).

علي بن محمد، ابن الضائع

(نحو ٦١٠ هـ/ ١٢١٣م ـ ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م)

علي بن محمد بن علي، أبو الحسن، الإشبيلي الكتامي، المعروف بابن الضّائع. كان عالماً بالعربيّة في بلاد الأندلس. عاش نحو سبعين سنة، فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٦١٠ هـ. من كتبه: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجُمل» للزجاجي، و«الردّ على ابن عصفور». أملى على «إيضاح» الفارسي، وردّ اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه، واعتراضات البَطَلْيَوْسي على الزّجاجي، وكان إماماً في هذا كله. إذا أخذ في فن أتى بالعجائب. بلغ في فنّ النّحو الغاية. وقرأ ببلده الأصليْن. وله في مشكلات الكتاب عجائب، أمّا العربيّة والكلام فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما؛ وأما فهمه وتصرّفه في كتاب سيبويه فلم يسبقه إلى ذلك أحد.

(الأعلام ٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٤).

علي بن محمد الأبّذي

(... / ... ـ ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م)

عليّ بن محمد بن محمد، أبو الحسن الأبّذي. كان مشهوراً بالنحو، ذاكراً للخلاف فيه، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه، ومن أحفظ أهل زمانه لخلافهم. أقرأ بمالقة، ثم انتقل إلى غرناطة، وأقرأ بها إلى أن مات. كان أحفظ الناس باللغة والأدب، إماماً في العربية. لما تصدّر للتّدريس، أقرأ كتاب سيبويه، سئل أبو إسحاق: ما حدّ النحو؟ فقال: هذا الشيخ هو حدّ النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٩).

علي بن محمد، بديع الدين الأنصاري
(٦٣٨ هـ/ ١٢٤١م - ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م)

عليّ بن محمد بن عليّ، الشيخ بديع الدين الأنصاري. من أهل مصر. كان ماهراً بالعربية والقراءات. تصدّر للإقراء في مشيخة الخليل، قرأ على الكمال الضرير، وروى بالإجازة عن ابن الجميزى.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٦).

علي بن محمد، علاء الدين الأنصاري
(٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧م - ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٥م)

علي بن محمد بن غالب، علاء الدين بن نصير الدين (وقيل: ناصر الدين) الأنصاري الشافعي. من أهل دمشق. كان عالماً بالنحو. قرأه على ابن مالك. وكان عارفاً بالعربيّة والحساب، ماهراً في الشروط، ذا مروءة وسكون. حدّث بالشاطبيّة.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٨؛ والدرر الكامنة ٣/ ١١٥).

علي بن محمد بن عيسى اليافعي
(. . ./ . . . - ٧٩١ هـ/ ١٣٨٩م)

علي بن محمد بن عيسى اليافعي. كان مشهوراً بالنحو ببلاد اليمن. أقرأ النحو مدّة، فأفاد.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٨).

علي بن محمود، علاء الدين بن العطّار
(بعد ٧٦٠ هـ/ ١٣٥٨م - ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٣م)

عليّ بن محمود بن عليّ، علاء الدين بن العطّار الحرّاني. كان بارعاً بالنحو والفرائض. تصدّر لإقراء النحو، فانتفع به الناس. كان يتوقّد ذكاء، ودروسه فائقة. مات صغيراً، ولو عمّر لفاق أقرانه.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٥).

علي بن محمد الجُرْجاني
(٧٤٠ هـ/ ١٣٤٠م - ٨١٦ هـ/ ١٤١٣م)

علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني. من كبار العلماء بالعربيّة. فيلسوف. ولد بجرجان، وقيل: في تاكو سنة ٧٤٠ هـ، وقال السيوطي سنة ٧٠٤ هـ، وتوفي بشيراز. كان عالم بلاد الشرق وعلّامة دهره. درس في شيراز. ولما دخلها تيمورلنك سنة ٧٨٩ هـ، فرَّ الجرجاني إلى سَمَرْقَنْد، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام بها إلى أن توفي. له نحو خمسين مجلّداً، منها: «التعريفات»، و«شرح مواقف الإيجي»، و«شرح القسم الثالث من المفتاح»، و«حاشية المطوّل»، و«حاشية المختصر»، و«حاشية الكشاف»، و«شرح الملخص»، و«شرح السراجية» في الفرائض، و«الكبرى والصغرى في المنطق»، و«مراتب الموجودات»، ورسالة في «تقسيم العلوم»، ورسالة في «فن أصول الحديث»، و«شرح التذكرة» للطوسي.

(بغية الوعاة ٢/ ١٩٦ - ١٩٧؛ والأعلام ٥/ ٧).

علي بن محمد، علاء الدين البخاري
(٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧م - ٨٤١ هـ/ ١٤٣٧م)

علي بن محمد بن محمد، الشيخ علاء الدين البخاريّ الحنفيّ. كان علّامة في النحو واللغة والعَربيّة. أخذ عن أبيه وعمه والشيخ التفتازاني

حتى صار إمام عصره. دخل الهند، فعظّمه ملوكها وأكرموه لما شهدوه من علمه الغزير وزهده وورعه، ثم قدم مكة فتصدّر لإقراء النحو والعربية وفنون من العلوم، ثم رحل إلى مصر وأقرأ بها، فأخذ عنه خلق كثير. نال مكانة عالية بالقاهرة رغم أنّه لم يتردّد إلى أحد، ثم انتقل إلى الشام بعد أن سأله السلطان الإقامة بمصر فلم يقبل.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٠).

علي بن محمد الأشمونيّ

(٨٣٨ هـ/ ١٤٣٥م ـ نحو ٩٠٠ هـ/ ١٤٩٥م)

علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني. نحويّ من فقهاء الشافعيّة. أصله من أشمون بمصر، ومولده بالقاهرة. ولي القضاء بدمياط. له مؤلّفات عديدة، منها: «شرح ألفيّة ابن مالك» في النحو، و«نظم المنهاج» في الفقه، و«نظم جمع الجوامع»، و«نظم إيساغوجي» في المنطق.

(كشف الظنون ١/ ١٥٣؛ والأعلام ٥/ ١٠).

علي بن محمد، ابن الخلّال

(. . ./ . . . ـ بعد ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٧م)

علي بن محمد بن أحمد، علاء الدّين الفوي، ابن الخلّال. كان عالماً بالنحو والأصول والفقه، شافعيًّا من تلاميذ السخاوي صاحب الضوء. ولد ونشأ بفوة (مدينة في البلاد المصريّة). قرأ بالقاهرة، ودرّس وأفتى، وناب في القضاء بدمنهور. من مصنّفاته: «أنوار الأسرار وأسرار الأنوار». عاش بعد أستاذه السخاوي.

(الأعلام ٥/ ١٠ ـ ١١).

أبو علي المروزي

= الحسن بن علي بن محمد (٥٤٨ هـ/ ١١٥٣م).

علي بن مسعود، أبو سعد الفَرُّخان

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن مسعود بن محمود، أبو سعد، كمال الدين الفرُّخان. كان ماهراً في النحو. صنف «المستَوْفَى» في النحو وعُرف به، فصار يسمى: صاحب المستوفَى في النحو. أخذ عنه أبو حيّان، وأكثر من النقل عنه.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦).

علي بن مسلم، أبو الحسن اللّخمي

(. . ./ . . . ـ بعد ٥٣٠ هـ/ ١١٣٥م)

علي بن مسلم، أبو الحسن اللخمي. كان نحويًّا بارعاً، عمل مدّة في إقراء النحو. قرأ عليه نَجبة بن يحيى كتاب سيبويه في حدود سنة ٥٣٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦).

أبو علي المشدالي

= منصور بن أحمد بن عبد الحق (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن مصلح الدّين، علاء الدين الرومي

(٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥م ـ ٨٤١ هـ/ ١٤٣٨م)

علي بن مصلح الدين بن موسى، الشيخ علاء الدين الروميّ، العلّامة النحوي. كان

بارعاً في العلوم، متفنناً بالنحو، ماهراً بالأدب. دخل بلاد العجم، وأخذ عن التفتازاني وغيره من الكبار، حتى برع وتصدّر للإقراء. كان بارعاً في علوم كثيرة، إماماً في المعقول، عارفاً بالجدل متحققاً. دخل القاهرة سنة ٨٢٨ هـ، فسُمّي شيخاً بالأشرفيّة الجديدة، ثم عُزل منها سنة ٨٢٩ هـ. حج ودخل بلاد الروم، ثم رجع إلى القاهرة سنة ٨٣٤ هـ. حضر مجلس الحديث بالقلعة، فزلّ لسانه عن فلتات، اعتذر عنها، فرجع إلى الروم، ثم عاد إلى القاهرة، وحضر مجلس الحديث. فظهر منه حدّة وشراسة واستخفاف بالعلماء. طلب مشيخة الشيخونيّة، فلم يُوَفّق إليها. أهان الشيخ باكير في مجلس السُّلطان وكفّره، فأحضر إلى مجلس الشرع وادّعى عليه الشيخ باكير فأنكر، ثم عقد لهما في مجلس السلطان موعداً للصلح بينهما. ضعف الشيخ علاء الدين مدة، ثم سقط عن سريره، فأبطل وركه، فانقطع مدة عن الناس ومجلس السلطان إلى أن مات.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

علي بن معالي، ابن الباقلاني شيخ النحو

(... / ... ـ ٦٣٧ هـ/ ١٢٣٩م)

علي بن معالي، العلّامة شيخ النحو ابن الباقلاني. من أئمة النحو، يُعرف بـ «شيخ النّحو». كان من علماء بغداد وفضلائها، متكلّماً يتبع مذهب أبي حنيفة، ثم صار شافعيًّا. هو من أهل الحلّة. وله شعر.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦).

علي بن أبي المعمّر، أبو الحسن الواسطيّ

(٥٤٨ هـ/ ١١٥٣م ـ ٦٠٩ هـ/ ١٢١٣م)

عليّ بن أبي المعمّر بن أبي القاسم، أبو الحسن الواسطيّ، كان من أهل اللغة والنحو، مقرئاً حسناً. قرأ ببلده واسط على أبي بكر عبد الله بن منصور الباقلاني وهبة الله بن علي بن هشام. وسمع بها من أبي طالب محمد بن عليّ الكناني. حدَّث ببغداد وإربل، وكان فقيراً.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦).

علي بن المغربي النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

علي بن المغربي. كان نحويًّا ماهراً. تصدّر لإقراء النحو وإفادته للطلاب. وكان أديباً فاضلاً في المئة السادسة من الهجرة، له شعر جيد. كان يُقيم بقلعة جَعْبَر من أرض الجزيرة.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

علي بن المغيرة الأثْرَم

(... / ... ـ ٢٣٢ هـ/ ٨٤٦م)

علي بن المغيرة، أبو الحسن الأثرم (الأثرم: من كانت سنّه مفتّتة مكسورة من أصلها). صاحب النحو والغريب واللّغة. كان شاعراً، وكان أوّل أمره يورّق لإسماعيل بن صُبَيْح. كان إسماعيل قد أقدم أبا عبيدة معمر بن المثنّى من البصرة أيام الرشيد إلى بغداد، وأحضر الأثرم، وجعله في دارٍ من دوره، وأغلق عليه الباب، ودفع إليه كتب أبي عبيدة، وأمره بنسخها. فكان أبو مسحل عبد الوهاب

يأتيه، فيدفع الأثرم إليه وإلى أصحابه الكتاب والورق الأبيض من عنده، ويسألهم نسخه وتعجيله، ويتّفق معهم على الوقت الذي يردُّونه إليه. وكان أبو عبيدة من أضنّ الناس بكتبه، ولو علم ذلك لمنعه. من مؤلفاته: «النوادر»، و«غريب الحديث».

(معجم الأدباء ١٥/ ٧٧ ـ ٧٩؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢١؛ والفهرست ص ٨٣ ـ ٨٤؛ والنجوم الزّاهرة ٢/ ٢٦٣؛ ونزهة الألباء ص ٢١٨ ـ ٢٢١؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٦؛ والأعلام ٥/ ٢٣).

أبو علي المنسيّ

= حسين بن محمد بن أحمد (٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م).

علي بن منصور

(٣٥١ هـ/ ٩٦٢م ـ بعد ٤٢١ هـ/ ١٠٣٠م)

علي بن منصور بن طالب، أبو الحسن الحلبيّ، ويُعرَف بالقارح، ويلَقَّب دَوْخَلَة. من أهالي حلب. كان شيخاً في النحو، حافظاً للغة والأشعار، راوية للأخبار. لازم أبا علي الفارسي، وأخذ عنه، وخدمه وقرأ عليه جميع كتبه. كان يتصدّر للتعليم بالشام ومصر، ومعيشته من التدريس.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٧).

علي بن منصور، أبو علي الخطيبيّ

(٥٤٧ هـ/ ١١٥٢م ـ .../ ...)

علي بن منصور بن عبيد الله، أبو الحسن ـ وقيل: أبو علي ـ الخطيبي. أصله من أصبهان، ولد ونشأ وسكن في بغداد. كان فاضلاً نحويًا، أديباً لغويًا، فقيهاً كاتباً. قرأ على ابن العصّار وعلى أبي البركات بن محمد الأنباري. فبرع في النحو والعربيّة حتى صار يُشار إليه في معرفة اللغة العربيّة. نقلها حفظاً وعلماً مع حفظ القرآن المجيد ومعرفة الفقه على مذهب الشافعي. كان في صباه يكتب كل يوم نصف كرّاس من «المُجمَل» لابن فارس، ويحفظه ويقرؤه على ابن العصّار حتى أنهى الكتاب حفظاً وكتابة، وحفظ «إصلاح المنطق» وغير ذلك من كتب اللغة والنحو والفقه. طالع أكثر كتب الأدب، وحفظ كثيراً من الأخبار والأشعار. كان ممتع المحاضرة، إلّا أنّه لم يتصدَّ للإقراء، ولو جلس لإقراء الطلبة لأحيا علوم الأدب، وضُربت إليه آباط الإبل. كان يُعرف بالأجلّ اللغوي.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٨١ ـ ٨٣).

علي بن مهدي، أبو الحسن الكسرويّ

(.../ ... ـ .../ ...)

عليّ بن مهديّ بن عليّ، أبو الحسن الكِسْرَوي الأصبهاني. كان أحد العلماء النحويين الرواة الشعراء، أديباً ظريفاً، حافظاً راوية شاعراً، حافظاً كتاب العين، عالماً به. كان يؤدّب هارون بن علي بن يحيى النّديم. مات بعد سنة ٢٨٣ هـ في أيام المعتضد. له مصنّفات كثيرة، منها: «الخصال» يشتمل على حِكَم وأمثال وأشعار وأخبار، و«مناقضات مَنْ زعم أنّه لا ينبغي أن يقتدي القضاة في مطامعهم بالأئمة الخلفاء»، و«الأعياد والنّواريز»، و«مراسلات الإخوان ومحاورات الخلّان».

(معجم الأدباء ١٥/ ٨٨ ـ ٩٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٨).

علي بن موسى، أبو الحسن الأندلسي النحوي

(٦١٠ هـ/ ١٢١٤م ـ ٦٧٣ هـ/ ١٢٧٥م)

عليّ بن موسى بن محمد، أبو الحسن الأندلسيّ. من ذرّية عمار بن ياسر الصّحابي. كان نحويًّا ماهراً، وأديباً مؤرخاً. قرأ النحو والأدب على الشّلَوْبين والدّباج والأعلم والبَطَلْيَوسي. انتقل بين أنحاء المغرب والمشرق. له مصنّفات كثيرة منها: «المُشرِق في أخبار المشرق»، و«المُغرِب في أخبار المغرب»، و«المرقص والمطرب»، و«الغرّة الطّالعة في شعراء المئة السابعة»، والأدب الغض»، و«ريحانة الأدب»، وغير ذلك. ولد بغرناطة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

علي بن نصر بن سليمان

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن نصر بن سليمان، أبو الحسن. (سمّاه السيوطي: أبو الحسن الدَّيبقيّ، وسماه ياقوت: أبو الحسن الزُّنبقيّ. ويسميه القفطي: أبو الحسن البَرْنيقي). كان نحويًّا لغويًّا فاضلاً مشهوراً بالأدب. كتب بخطه الكثير من الكتب الأدبية والنحويّة واللغويّة. خطّه حسن الضبط. كان الناس يتنافسون في خطه وتحصيله؛ لأنّه خط قاعد بين الخطوط، كثير الضبط في غاية التحقيق والتنقيب والتصحيح.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٢٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١١؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ٩٧).

عليّ بن نصر الجهضمي

(. . ./ . . . ـ ١٨٧ هـ/ ٨٠٢م)

علي بن نصر الجهضميّ. من أهل البصرة. كان عالماً بالنحو من أصحاب الخليل في العربيّة، ومن رفقاء سيبويه.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١١؛ وغاية النهاية ١/ ٥٨٢).

علي بن نصر، أبو الحسن الإسْفَراييني

(٤٨٩ هـ/ ١٠٩٥م ـ ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م)

علي بن نصر بن محمد، أبو الحسن الإسفراييني الفُنْدورَجيّ. كان ذا معرفة تامة باللغة والأدب والبلاغة. ذا فضل وافر، وخطّ جيّد، وشعر حسن رائق، له يدٌ باسطة في الكتابة والرّسائل، دخل بغداد سنة ٥٢٨ هـ، وسكن بها مدة، وأخذ من علمائها وفضلائها. عاد إلى خراسان وأخذ ينشىء الكتب عن ديوان الوزارة. وُلد بنيسابور. ومات في حدود سنة خمسين وخمسمئة.

(معجم الأدباء ١٥/ ٩٨ ـ ١٠١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١١؛ والإسفراييني ومنهجه في درس النحو. محمد بدري عبد الجليل. دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م).

أبو علي النحويّ

= الحسن بن علي (٣٤٢ هـ/ ٩٥٣م).

= عسل بن ذكوان (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو علي النصيبينيّ

= الحسن بن عبد الرحيم بن علي (. . ./ . . . ـ ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م).

أبو علي النفطي

= محمد بن علي بن محمد (٥٣٦ هـ/ ١١٤١م ـ ٦٠٨ هـ/ ١٢١١م).

علي بن هارون، أبو الحسن القرميسيني

(٢٩٠ هـ/ ٩٠٢م ـ ٣٧١ هـ/ ٩٨١م)

علي بن هارون بن نصر، أبو الحسن، المعروف بالقرْميسينيّ. كان عالماً بالنّحو. حدّث عن علي بن سليمان الأخفش الأصغر. وكان ثقة جميل الأمر. روى عنه عبد السلام ابن الحسين البصري. مات سنة ٣٧١ هـ في خلافة الطّائع.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٢٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١١؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ١٢٠؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ١١١).

أبو علي الهجري

= هارون بن زكريا (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو علي الواسطيّ

= محمد بن موسى (٣٢٠ هـ/ ٩٣٢م).

علي بن الهيثم الأنباريّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

علي بن الهيثم الأنباريّ المعروف بجُونْقا. كان فاضلاً لغويًّا أديباً كثير الاستعمال للتّقعير، والقصد لعويص اللّغة، وكان أحد الكتّاب المستخدمين في ديوان المأمون وغيره من الخلفاء. كان المأمون يتكلّم مع الناس جميعاً على سجيته إلا مع علي بن الهيثم، فكان يتحفظ إذا كلّمه؛ لأنّه كان يُغرق في الإغراب. دخل خالد بن أبان الكاتب الأنباري مصر، فبلغه اتساع حال علي بن الهيثم، وكانت بينهما حُرمة وكِيدَة، فكتب إليه من مصر بشعر طويل كتبه بماء الذهب يذكر فيه خبره مع غُرَمائه والقاضي، فبعث إليه سُفْتَجَة (كمبيالة) بألف دينار، وكتب إلى عامل مصر في استعماله، فحسُنَتْ حالُه.

(معجم الأدباء ١٥/ ١٣٤ ـ ١٤٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٢).

عليّ بن يوسف بن جُزَيّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عليّ بن يوسف بن جُزَيّ، أبو الحسن. كان بارعاً في النحو واللّغة والأدب، ماهراً في الكتابة، عارفاً بالفقه وعَقْد الشروط. تولّى خطّة القضاء، فعمل بالعدْل والزهد، ومات على خير وشهرة وخلق.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٣).

علي بن يوسف الأنصاري

(٥٥٥ هـ/ ١١٦٠م ـ ٦١٩ هـ/ ١٢٢٢م)

عليّ بن يوسف بن محمد الأنصاري، أبو الحسن، يعرف بابن الشريك الضّرير. كان نحويًّا لغويًّا أديباً مقرئاً للقرآن. كان أول عمره يعمل نجاراً، فلما أُضِرَّ اتجه إلى العلم، فأخذ القراءات عن أبي إسحاق بن محارب، والعربيّة عن أبي القاسم بن تمام. تصدّر لإقراء العربيّة والقراءات، فاستفاد مالاً جزيلاً بتعليم العربيّة. كان غاية في الذكاء والتفهيم.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

علي بن يوسف القفطي

(٥٦٨ هـ/ ١١٧٢م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨م)

عليّ بن يوسف بن إبراهيم، أبو الحسن القفطيّ. يُعرَف بالقاضي الأكرم، وكان أبوه القاضي الأشرف كاتباً ومنشئاً، وأمه من بادية العرب من قضاعة. كان عالماً بالنحو واللغة والفقه والقراءات والحديث والأصول والمنطق والرياضة والنجوم والهندسة والتاريخ والجَرْح والتعديل. وكان عظيم القدر، جمّ الفضل، كثير النّبل. له مصنّفات عدّة، منها: «إصلاح الخَلَل الواقع في الصّحاح للجوهري»، و«الضّاد والظّاء»، و«تاريخ النحاة»، و«تاريخ مصر»، و«المحلّى في استيعاب وجوه «كلّا»».

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٢ ـ ٢١٣؛ ومعجم الأدباء ١٥/ ١٧٥ ـ ٢٠٤؛ والأعلام ٥/ ٣٣).

علي بن يوسف التُّوقاتي

(... / ... ـ بعد ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٦م)

علي بن يوسف بن علي التوقاتي. كان عالماً باللغة والحديث. له كتاب «شرح غريب الحديث» رتب فيه الأحاديث على حروف المعجم. قيل: أنجز مخطوطته في شوال سنة ٧٠٥ هـ.

(الأعلام ٥/ ٣٤).

علي بن يوسف، نور الدّين الشَّطَّنَوْفي

(٦٤٧ هـ/ ١٢٥٠م ـ ٧١٣ هـ/ ١٣١٤م)

عليّ بن يوسف بن حزيز، أبو الحسن، نور الدين اللّخميّ الشَّطَّنَوْفي. كان نحويًّا ماهراً مقرئاً بارعاً. قرأ النحو على الضياء صالح بن إبراهيم الفارقيّ إمام جامع الحاكم، وقرأ القراءات على التقيّ يعقوب بن بدران الجرايديّ. تصدر لتدريس التفسير بالجامع الطولوني، وللإقراء بجامع الحاكم. كان رئيس المقرئين في مصر، من المشايخ النحاة والمشهورين بالتفسير. له كتاب في مناقب الشيخ عبد القادر الكيلانيّ. مات بالقاهرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٣؛ والأعلام ٥/ ٣٤).

علي بن يوسف الفَناري

(... / ... ـ ٩٠٣ هـ/ ١٤٩٧م)

علي بن يوسف بن أحمد (وقيل: ابن محمد ـ قاله الزركلي) علاء الدين الرومي الحنفي. هو سبط الإمام الفناري محمد بن حمزة صاحب التصانيف في الأصول والمنطق. رحل علاء الدين في صباه إلى بلاد العجم، فدخل هراة، ثم سَمَرْقَنْد، ثم بخارى، وقرأ على العلماء في المدن الثلاثة، فبرع في العلوم والعربيّة حتى جعلوه مدرّساً، ثم غلب عليه حب الوطن، فعاد إلى بروسة في أوائل سلطنة محمد خان بن عثمان، فأعطاه مدرسة بمدينة روسة بخمسين درهماً، ثم مدرسة والده «مراد خان» بها بستين درهماً، ثم ولاه قضاءها، ثم قضاء العسكر، ومكث فيه عشر سنين، وارتفع قدر العلماء في زمن ولايته إلى أوج الشّرف، وكانت أيامه تواريخ. ثم لمّا تولّى أبو يزيد جعله قاضياً بالعسكر في ولاية روم إيلي، ومكث فيه ثماني سنين. كان شديد الاهتمام بالعلم لا ينام على فراش، وإذا غلبه النوم استند والكتب بين يديه، ثم إذا استيقظ نظر فيها، وكان ماهراً في سائر العلوم. خدم العارف بالله حاج خليفة ودخل الخلوة عنده، وحصل له في علم التّصوُّف ذوق، لكنه كان

مغرى بصحبه السلاطين، وكان يغلب عليه الصمت إلا إذا ذُكر له صحبة سلطان، فيورد الحكايات اللطيفة والنوادر. قال يوماً: ما بقي من حوائجي إلا ثلاث: الأولى أن أكون أول من يموت في داري، والثانية أن لا يمتد بي مرض، والثالث أن يختم لي بالإيمان. فكان أول من مات في داره: توضأ بها للظهر ثم حُمَّ ومات مع أذان العصر. من مؤلفاته: «شرح الكافية» في النحو، وكتاب في الحساب.

(الأعلام ٥/ ٣٤؛ وشذرات الذهب ٨/ ١٨ ـ ١٩).

علي بن يوسف البُصْرَوي

(٨٤٢ هـ/ ١٤٣٨م ـ ٩٠٥ هـ/ ١٥٠٠م)

علي بن يوسف بن أحمد (وقال الزركلي: علي بن يوسف بن علي بن أحمد)، علاء الدين الشهير بالبصروي. كان عالماً بالنحو، فقيهاً شافعيًّا دمشقيًّا. من كتبه: «شرح جمع الجوامع» للتاج السبكي، و«النفحة الزكية في شرح المقدّمة الآجروميّة».

(الأعلام ٥/ ٣٤؛ وشذرات الذهب ٨/ ٢٧).

عَلَيَّ زيداً

أي: أَوْلِنِيه. وتعرب اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. و«زيداً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وانظر: عليك.

عَلَيْكَ

تأتي:

١ ـ مركَّبة من حرف الجرّ «على»، وضمير المخاطَب المفرد. انظر: على.

٢ ـ لفظاً واحداً، وهو اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير: أنت. يتصرَّف مع كاف الخطاب: عليكِ، عليكما، عليكم، عليكنَّ («عليكم»: اسم فعل أمر مبنيّ على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتم. والكاف حرف خطاب مبنيّ على الضمّ لا محلّ له من الإعراب، والميم لجمع الذكور حرف مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب).

ويكون:

ـ بمعنى «الزَمْ»، فينصب مفعولاً به، نحو الآية: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ـ بمعنى «اعتصِمْ»، فيتعدّى بحرف الجرّ، نحو: «عليكَ بالاجتهادِ حتى تَنْجحَ».

ابن عليل

= الحسن بن علي الحسين (٢٩٠ هـ/ ٩٠٣م).

ابن عليم البطليوسيّ

= الحسن بن محمد بن يحيى (.../... ـ .../...).

العليميّ

= ياسين بن زين الدين بن أبي بكر (١٠٦١ هـ/ ١٦٥١م).

عَمَ

لغة في «أما».

انظر: أما.

عَمَّ

لفظ مركَّب من حرف الجرّ «عَنْ» و«ما»

الاستفهاميّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها، نحو: «عَمَّ تبحثُ؟» («عَمَّ»: حرف جر مبنيّ على السكون المقدَّر على النون المدغمة بالميم لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بالفعل «تبحث». «ما» اسم استفهام مبني على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ. «تبحث»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت).

عِمْ

أصلها في قولك: «عِمْ صباحاً»: أَنعِمْ صباحاً، حُذِفت منها الألف والنون لكثرة الاستعمال، وتُعرب فعل أمر مبنيًّا على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. وتُعرب «صباحاً» ظرف زمان منصوباً بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «عِمْ». ومنه قول عنترة (من الكامل):

يـا دارَ عَـبْـلَـةَ بِـالـجِـواءِ تَـكَـلَّـمِـي
وَعِمِي صَباحاً دارَ عَبْلَةَ وَٱسْلَمِي

عَما

لغة في «أما».

انظر: أما.

عَمّا

لفظ مركَّب من حرف الجرّ «عن» و«ما» الحرفيّة الزائدة[1]، نحو: «عمّا قريبٍ ستُعلَنُ نتائج الامتحان». («عمّا»: عن: حرف جر مبنيّ على السكون المقدَّر على النون المدغمة بالميم لا محلّ له من الإعراب متعلّق بالفعل: «ستُعلن». «قريبٍ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة. «ستعلَن»: السين: حرف تنفيس واستقبال مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «تُعلنُ»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمَّة الظاهرة. «نتائج»: نائب فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وهو مضاف. «الامتحان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة).

العِماد

العِماد، في اللغة، كلُّ ما رفَعَ شيئاً وحَمله. وهو، في النحو، ضمير الفَصْل، وقد سُمِّي بذلك؛ لأنّه يُعتمد عليه في بيان أنّ ما بعده خبر لا تابع.

انظر: الضمائر، الرقم ٦؛ وانظر: نون العماد أو الوقاية في «النون»، الرقم ٦.

عماد الدين الأنصاري

= محمد بن عبد القوي عبد الله (٦٣٣ هـ/ ١٢٣٥م - ٦٦٧ هـ/ ١٢٦٩م).

عماد الدين المصريّ

= الحسين بن حسون (٦٣٣ هـ/ ١٢٣٧م).

العماد المغربي

(... / ... - ... / ...)

لغوي من أهل المغرب. رحل إلى الشرق. قرأ على ابن يونس الموصلي شيئاً من علوم الأوائل. دخل سنجار وأقام بها مدّة وقرىء عليه بها. كان نزيل قاضيها الكردي المعروف بالبَدر. اجتمع العماد المغربي بيَعْمَر الفرغاني

(١) لا تكف «ما» «عن» عن الجر.

وتناظرا في مسائل العربيّة. لم يذكر القفطي شيئاً عن اسمه الحقيقي أو عن نسبه، إنما قال: إنّه كان في زمانه؛ أي: في القرن السابع الهجريّ.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦).

العِمادة

انظر: فِعالة للدلالة على معنى الحرفة، أو شبهها من المصاحبة والملازمة.

عمّار بن إبراهيم

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عمّار بن إبراهيم بن محمد. من أهل الكوفة. كان عالماً بالنحو. هو أخو عمر بن إبراهيم، أبي البركات. وهما زيديّا المذهب. وعُمَر أكبرهما سنًّا وأظهرهما معرفة. كان عمّار يدرس النحو ببلده.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٢).

عُمارة بن أحمد

(نيّف و٥١٠ هـ/ ١١١٦م ـ ٥٦٩ هـ/ ١١٧٤م)

عُمارة بن عليّ بن زيدان بن أحمد، أبو محمد. من أهل اليمن. نزيل مصر. كان نحويًّا فقيهاً، مؤرِّخاً ثقة. أديباً لغويًّا، نبيهاً عارفاً، بارعاً في العلوم، فصيحاً شاعراً بليغاً. من مؤلفاته: «أرض اليمن وتاريخها»، و«النكت العصرية في أخبار الوزراء المصرية»، وديوان شعر.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٤؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٦؛ والأعلام ٥/ ٣٧؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٧).

العِمالة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «العمالة» بمعنى: العمل والعمّال، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أن الكتّاب يستعملون كلمة «العِمالة»، للدلالة على معنى العمل والعمال. والمنصوص عليه في المعجمات أنّ «العمالة» مثلثة العين[1]. هي أجر العمل. ويتسنى تصويب كلمة «العِمالة» في الاستعمال المتداول، بأنّها مجاز علاقته السببية: ولها نظير في استعمال كلمة «الوظيفة» التي تدل لغةً على الرزق أو الأجر، إذ جرى استعمالها بمعنى العمل الذي يؤجر عليه»[2].

العُمْدة

العُمْدة، في اللغة، هي ما يُعْتَمَد عليه. وهي، في البلاغة والنحو، ما لا يمكن أن تتكوَّن الجملة بدونها، ولا أن يتم معناها الأساسي إلّا بها، وتشمل الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر وأسماء النواسخ وأخبارها.

انظر: الإسناد.

عمدة الحافِظ وشرح اللافظ

كتاب صغير في النحو لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، المعروف بـ«ابن مالك» (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م).

---

(١) أي: فتح العين وضمّها وكسرها.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ٢٢٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٦.

وقد شرحه بكتاب سمّاه «شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ».

انظر: «شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ».

عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ

معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم ألّفه الشيخ أحمد بن يوسف المعروف بـ«السمين الحلبي» (. . . ـ ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥م).

والكتاب في غريب القرآن، وقد جعله مؤلفه أبواباً على حروف المعجم، ورتّب الموادّ اللغويّة فيه بحسب جذورها، وتبعاً للحرف الأوّل من هذه الجذور مراعياً في الترتيب الحرف الثاني فالثالث.

«وكان المؤلفُ يُشبعُ دراسة اللفظة إشباعاً كاملاً، ويفصّل في معانيها، ويورد اختلافاتِها بحسب ورودِها في آيه القرآن الكريم. ونراه لا يكتفي بذلك، بل يعمدُ إلى الحديث النبويِّ، أو بعضِ أقوال الصحابة. ولهذا نرى أنَّ العمدةَ في غريب القرآن وغريب الحديث. ويدلّ الكتابُ على ثقافة المؤلف الواسعة لغةً وأدباً، ولهذا كان يكثر من الشواهد الشعرية والنثرية دَعماً لما يُقْدم على شرحه. لكنه ما كان يذكرُ اسم الشاعر إلا لماماً، بل كان يسجلُه ـ أو ناسخُه ـ خطأ أحياناً.

ولما كان السمين ضَليعاً في النحو والصرف ـ وانظر: الدر المصون ـ فقد رأيناه يتوسَّعُ في كثيرٍ من القضايا الصرفية والنحوية، ويعرض آراء النحاة وعلماء القراءات، ويعلق عليها، ويبيِّنُ نظرَه فيها، وهذا مما يزيدُ الكتابَ أهميةً. إلّا أنه، مع الأسف، يُكثر من الإحالات إلى كتبِه ـ وكلُّها مخطوط ـ؛ فكثيراً ما يقول: «وفيه كلامٌ طويلٌ حررتُه في غيرِ هذا الكتاب»، أو يقولُ: «وقد حررْتُ هذا في غيرِ هذا الموضوعِ ـ أو الموضع». وقد يذكرُ أسماءَ كتبِهِ للإحالاتِ، وقد لا يفعلُ.

ومن واسعِ علمِهِ أنّه كان يشرحُ بعضَ الألفاظ، ويوردُ من المفردات التي لا نجدُها أحياناً في اللسان أو الجمهرة، ممّا يدلُّ على اعتماده كتباً لغويةً غيرَ ما هو مبذول. كما أنّه قد يذكرُ مفردات لم تردْ في القرآن الكريم، ويُبرِّرُ ذكرها بضروراتٍ متعددةٍ يعدِّدُها، مثلَ كلمةِ «بتّ». وهذا ما يجعلُ الكتابَ فريداً مفيداً في شرح الألفاظ العامة، إضافةً إلى شرح ألفاظِ القرآن الكريم والحديث النبويِّ الشريف.

أما منهجُه فإنّه يتناولُ اللفظةَ القرآنيةَ من الآية التي يبدأ بها المادةَ المجرَّدةَ، ثم يذكرُ الآيةَ، وبعدَها يعمدُ إلى شرح معانيها كما وردتْ في القرآن. ثم يُتبعُ ذلك بتقلباتِ اللفظةِ واشتقاقاتها واستعمالاتها، ويبرهنُ لغةً كما يستشهدُ على ذلك بالشواهدِ الشعرية والنثرية. وبعد أن يطمئن إلى إيفاءِ معاني اللفظة في القرآن، يعمد إلى بعضِ معانيها في الحديثِ. ويُكثر عندئذٍ من روايةِ الأحاديثِ من غير إسناد. . . مما ينفردُ به عن سائرِ كتبِ غريب اللغة.

ويستطيعُ القارئُ أن يرجع إلى مطلع الكتاب ليطَّلع على فهرسةٍ دقيقةٍ هي مِن صُنعِه وتبويبِهِ، تدل على حَصَافته وإحصائه. ولا نكادُ نرى لفظةً في القرآن الكريم إلا أولاها شرحاً ودرساً.

ولم يكنِ السمينُ أول من ألَّف في غريبِ القرآن والحديث بشكل خاص أو عام؛ فقد سبقه الهرويُّ والسجستانيُّ والفراءُ والأخفش

وشَمِر وابن الأثير والراغب الأصبهاني، إلا أنّه كان أوسَعَهم جَمعاً جميعاً، وأكثرهم شرحاً مفصلاً. ومع أنّه اعترفَ بمن سبقَه، ومع أنه كان ينقلُ عنهم ويشير إلى ذلك أحياناً، إلّا أنّه لم يعجبه عملُ أغلبهم؛ فقد قالَ في الورقة الأولى من الكتاب: «غيرَ أنّهم لم يُتموا المقصودَ من ذلك، لاختصارِ عباراتهم وإيجاز إشاراتهم». وهذا حقٌّ لمسناهُ في أثناءِ تحقيقنا للعمدة، وسيلمسُه القارىء في دراساته ومراجعاته.

إلّا أنّ السمينَ اعتمدَ كتاب «المفردات» للراغب اعتماداً يكادُ يكون كليًّا؛ فقد ابتلعَه وهضَمه وصبَّ نَسْغَه بينَ ثنايا كتابه. وما ترك لفظةً تقريباً إلا نقلها أو علق عليها، مما يدل على أنّ كتاب المفردات كان في مُتناولِ يدهِ مباشرةً حينَ ألف «عمدة الحفاظ». وكان أحياناً يسجل اسمَ الراغب وأحايينَ لا يذكره. وقد يقولُ: «قالَ بعضُهم»، أو «قال بعضُ أهلِ اللغة»، وهو إنما يعني الراغبَ نفَسه. وهو غالباً إذا ذكرهُ فَلِيَنْتَقِدَهُ، ويجرِّحَ رأيَه، أو يهاجمَ نقلَه.

على أننا نرى ـ بحقٍّ ـ أنّ كتاب عمدة الحفاظ أوسعُ أفقاً وثقافةً ومادةً من كتاب المفردات؛ فهو أولاً من حيثُ الحجمُ يبلغ أربعةَ أضعافٍ ونيِّفاً. وثانياً قلَّما يستشهد الراغب بالأحاديث والأشعار، في حين أنّ السمين يُكثر منها. وقلَّما يتعرَّض الراغب لمسألة لغوية أو نحوية أو صرفيّة، في حين أنّ السمينَ واسعُ الباع فيها.

كما أنّ الراغبَ لم يذكر كلَّ مفرداتِ القرآن الكريم مثلَ كلمةِ «ألات». ثم هو كثيرُ الاختصار، وفي مفرداته تقديم وتأخير. ناهيك عن أنّه لا يراعي تسلسلَ الحرفِ الثاني والثالث من اللفظة؛ فقد تجدُ بخل قبلَ بخس، وبدل وبدن قبلَ بدأ»[1].

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة عالم الكتب في بيروت سنة ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م بتحقيق الدكتور محمد ألتونجي.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق محمد باسل عيون السود، سنة ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

العمدة في محاسن الشعر

كتاب في الشعر والبلاغة وأخبار العرب وغيرها لأبي علي الحسن بن رشيق القيروانيّ (٣٩٠ هـ/ ١٠٠٠م ـ ٤٥٦ هـ/ ١٠٦٣م).

وقد أراد ابن رشيق أن يكون كتابه موسوعة لكلّ ما يتعلّق بالشعر من أوزان وقوافٍ وأغراض، وأخطاء الشعراء، ومحاسن، وغير ذلك، ولا يُعرَف كتاب قبل «العمدة» جمع كلّ هذه المعارف حول الشعر.

«في العمدة تسعة وخمسون باباً لها صلة واضحة بدراسة الشعر ونقده، وهي:

١ ـ فضل الشعر. ٢ ـ في الردّ على من يكره الشعر. ٣ ـ أشعار الخلفاءِ والقضاة والفقهاء. ٤ ـ منْ رفعه الشعرُ ومن وضعه. ٥ ـ من قضى له الشعر ومن قضى عليه. ٦ ـ شفاعات الشعراء وتحريضهم. ٧ ـ احتماء القبائل بشعرائها. ٨ ـ من فأل الشعر وطيرته. ٩ ـ في منافع الشعر ومضاره. ١٠ ـ تعرض الشعراء.

(١) عن مقدّمة المحقّق الدكتور محمد ألتونجي. ص ٢٦ ـ ٢٨.

١١ ـ التكسب بالشعر والأنَفَة منه. ١٢ ـ تنقل الشعر في القبائل. ١٣ ـ في القدماء والمحدثين. ١٤ ـ المشاهير من الشعراء. ١٥ ـ المقلون من الشعراء والمغلبون. ١٦ ـ من رغب من الشعراء عن ملاحاة غير الأكفاء. ١٧ ـ في الشعراء والشعر. ١٨ ـ حدّ الشعر وبنيته. ١٩ ـ اللفظ والمعنى. ٢٠ ـ في المطبوع والمصنوع. ٢١ ـ في الأوزان. ٢٢ ـ القوافي. ٢٣ ـ التقفية والتصريع. ٢٤ ـ في الرجز والقصيد. ٢٥ ـ في القطع والطوال. ٢٦ ـ في البديهة والارتجال. ٢٧ ـ في أدب الشاعر. ٢٨ ـ باب عمل الشعر وشحذ القريحة له. ٢٩ ـ في المقاطع والمطالع. ٣٠ ـ المبدأ والخروج والنهاية. ٧٠ ـ التصرف ونقد الشعر. ٧١ ـ أشعار الكتاب. ٧٢ ـ أغراض الشعر وصنوفه. ٧٣ ـ النسب. ٧٤ ـ المديح. ٧٥ ـ الافتخار. ٧٦ ـ الرثاء. ٧٧ ـ الاقتضاء والاستنجاز. ٧٨ ـ العتاب. ٧٩ ـ الوعيد والإنذار. ٨٠ ـ الهجاء. ٨١ ـ الاعتذار. ٨٢ ـ سيرورة الشعر والحظوة في المدح. ٨٣ ـ ما أشكل من المدح والهجاء. ٨٨ ـ من النسبة. ٩٠ ـ في المعاني المحدثة. ٩١ ـ في أغاليط الشعراء والرواة. ٩٥ ـ ذكر المُعَاظَلَة والتَّثْبِيج. ٩٦ ـ الوحشي المتكلف والركيك المستضعف. ٩٧ ـ الإحالة والتغيير. ٩٨ ـ الرخص في الشعر. ٩٩ ـ السرقات. ١٠٠ ـ الوصف. ١٠١ ـ الشطور وبقية الزحاف. ١٠٢ ـ بيوتات الشعر والمعرقون فيه. ١٠٣ ـ حكم البسملة قبل الشعر. ١٠٤ ـ أحكام القوافي في الخط. ١٠٥ ـ النسبة إلى الروي. ١٠٦ ـ الإنشاد.

وهناك تسعة وثلاثون باباً تتصل بعلوم البلاغة: من الباب الحادي والثلاثين إلى التاسع والستين، وهي: البلاغة، والإيجاز، والبيان، والنظم، والمُخْتَرَع والبديع، والمجاز، والاستعارة، والتمثيل، والمثل السائر، والتشبيه، والإشارة، والتتبيع، والتجنيس، والترديد، والتصدير، والمطابقة، وما اختلط فيه التجنيس بالمطابقة، والمقابلة، والتقسيم، والتسهيم، والتفسير، والاستطراد، والتصريع، والالتفات، والاستثناء، والتتميم، والمبالغة، والإيغال، والغلو، والتشكك، والحشو وفضول الكلام، والاستدعاء، والتكرار، ونفي الشيء بإيجابه، والاطراد، والتضمين والإجازة، والاتساع، والاشتراك، والتغاير.

وهناك أبواب من شأنها أن تعين على فهم التراث الشعري، وهي: ٨٤ ـ في أصول النسب. ٨٥ ـ مما يتعلق بالأنساب. ٨٦ ـ في ذكر الوقائع والأيام. ٨٧ ـ في معرفة ملوك العرب. ٩٢ ـ ذكر منازل القمر. ٩٣ ـ في معرفة الأماكن والبلدان. ٨٩ ـ العتاق من الخيل ومذكوراتها. ٩٤ ـ من الزجر والعيافة. ١٠٧ ـ الجوائز والصلات.

فيكون المجوع سبعة أبواب ومئة.

مصادر العمدة: نقل ابن رشيق في العمدة عمّا يُنيف على ثلاثين كاتباً ومؤلفاً، غير دواوين الشعر التي أخذ عنها. وهو في ذلك ينقل أو يلخص مئات الصفحات عن هذه المراجع دون أنْ يُشير إلى مصدره إلّا نادراً، وقد ذكر في العمدة أسماء لتسعة كتب فقط، وكان يكتفي غالباً بقوله: «ذكر الجاحظ»، أو «روى الحاتِمِيُّ»، أو «الجُمَحِيُّ»، أو «قال ابن قُتَيْبَةَ». وعلى مُحَقِّق الكتاب إذا شاء تخريج تلك العبارة أن يبحث في جميع الآثار المعروفة

لهؤلاء الأعلام. وهو أمر من شأنه أن يرهق المحقق، ويأكل منه الجهد والوقت.

وفي العمدة روايات عن ثعلب والفَرَّاء والنَّحَّاسِ والخليلِ والأصمعيّ وأبي عمرو وكثيرين غيرهم»[1].

طبع كتاب العمدة أكثر من مرة. وفيما يلي ذكر طبعاته متسلسلة بحسب قدمها:

١ ـ العمدة، الجزء الأول طبع تونس ١٢٨٢ ـ ١٢٨٣ هـ/ ١٨٦٥ م مجلد واحد. ٢٠٨ صفحة.

٢ ـ العمدة، الجزء الأول والثاني طبع مطبعة السعادة بتصحيح الشيخ محمد بدر الدين النعساني الحلبي، الجزء الأول ٢٢٨ صفحة، والثاني ٢٤٣ صفحة، ومكتوب عليها: «مصححة على ثلاث نسخ»، ولكن المصحّح لم يعرف بهذه النسخ. طبعت عام ١٩٠٧ م بالقاهرة.

٣ ـ العمدة، الجزء الأول والثاني، طبعة أمين هندية عام ١٩٢٥ م بالقاهرة، مطبعة السعادة، تصحيح «أحد كبار العلماء» دون ذكر لاسمه.

٤ ـ العمدة، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، في المطبعة التجارية عام ١٩٣٤م، والطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥ م في مصر في جزأين، والطبعة الثالثة في المكتبة التجارية عام ١٩٦٣ في جزأين، والطبعة الرابعة في دار الجيل ببيروت عام ١٩٧٤ م في جزأين بمجلد واحد. وفي صيف ١٩٨١، هبطت إلى الأسواق الطبعة الخامسة، وهي صورة عن الطبعة الرابعة.

ـ طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق الدكتور النبوي شعلان.

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق عبد القادر عطا سنة ٢٠٠١م.

عمر بن إبراهيم

(٤٤٢ هـ/ ١٠٥٠م ـ ٥٣٩ هـ/ ١١٤٥م)

عمر بن إبراهيم بن محمد زين العابدين الحسيني، يكنّى أبا البركات. من أهل الكوفة. كان إماماً في النحو واللّغة والفقه والحديث. مات في أيام المقتفي، ودُفن في المَسْبَلَة التي كانت للعلويين. وقُدِّر من صلّى عليه بثلاثين ألفاً. كان خشن العيش، صابراً على الفقر، قانعاً باليسير. رحل إلى الشام، وسمع من علمائها، وأقام بدمشق وحلب مدة. قال أبو طالب بن الهرّاس ـ وكان قد حجّ مع أبي البركات ـ: إنه قد صرّح له بالقَدَر وخَلْق القرآن، فاستعظم ذلك منه، وقال: إنّ الأئمّة على غير ذلك. فقال أبو البركات: إنّ أهل الحقّ يُعرَفون بالحق ولا يُعرَف الحقُّ بأهله. له تصانيف، منها: «شرح اللُّمع» وغيره. سافر إلى الشام وأقام بدمشق ثم بحلب وقرأ بها «الإيضاح» لأبي علي الفارسي. قال يوسف بن مَقْلد: قرأت عليه جزءاً فمرّ بي ذكر عائشة فترضّيْتُ عنها، فقال: أتدعو لعدوّ علي!؟ فقلت: حاشا وكلّا ما كانت عدوّته.

(معجم الأدباء ١٥/ ٢٥٧ ـ ٢٦١؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣؛ ونزهة الألباء ص ٢٩٥؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٢٢ ـ ١٢٣؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦؛ والبداية والنهاية

---

(١) عن مقدّمة محقق الكتاب. ص ١١ ـ ١٤.

١٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٧٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٥؛ والأعلام ٥/ ٣٨ ـ ٣٩).

عمر بن أحمد، أبو حفص الضرير

(... / ... ـ ٦١٣ هـ/ ١٢١٧م)

عمر بن أحمد بن أبي بكر، أبو حفص الضّرير، مجد الدين. من أهل العراق. كان بارعاً في النحو. تصدّر للإقراء، وكان ذكيًّا وفي لسانه حُبْسة عظيمة. أراد مناظرة محمود بن الأرملة فلم يجبه إلى ذلك خوفاً. أتقن العَروض والنحو واللغة والشعر حتى أهل عصره. كان يتفقّه على مذهب الشافعي، وتخرّج به أئمّة. مات يوم عيد الفطر.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٦).

عمر بن أحمد، عز الدين النشائيّ

(... / ... ـ ٧١٦ هـ/ ١٣١٦م)

عمر بن أحمد بن أحمد، عز الدين النشائي. كان إماماً في النحو والفقه والحساب والأصول، بارعاً في كل الفنون، محقّقاً ديِّناً ورعاً، يحبّ السماع ويحضره. قرأ النحو بالجامع الأقمر، وانتفع به ولده كمال الدين صاحب المختصرات. تصدّر للتدريس بالفاضليّة والكهاريّة والظّاهرية، وله «مشكلات الوسيط».

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٥).

عمر بن إسماعيل، رشيد الدين الفارقي

(٥٩٨ هـ/ ١٢٠١م ـ ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨م)

عمر بن إسماعيل بن مسعود، أبو القاسم، رشدي الدين الفارقيّ. كان عالماً باللغة والفقه، مقرئاً أديباً، كاتباً بارعاً في التفسير والبيان والبديع. انتهت إليه رياسة الأدب. أخذ عنه جمّ غفير من الفضلاء. عمل وزيراً في دُوَل وأفتى وناظر. برع في البلاغة والنّظم والنثر والأصول والطب. كان حلو المحاضرة مليح النّادِرة. تصدّر للتدريس مدّة من الزمن بالناصريّة والظاهريّة وانقطع بها وخنِقَ فيها. له مقدّمتان في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٦؛ والأعلام ٥/ ٤٢؛ وفوات الوفيات ٣/ ١٢٩، ١٣١).

أبو عمر الإشبيليّ

= قاسم بن محمد بن حجاج (... / ... ـ ... / ...)

عمر بن أبي بكر، زين الدين المغربيّ

(... / ... ـ ٨٣٥ هـ/ ١٤٣١م)

عمر بن أبي بكر بن عيسى، زين الدين المغربيّ البصراويّ. قدم دمشق. كان عالماً بالنحو مبرزاً فيه، بارعاً بالفقه والعربيّة والقراءات، قانعاً باليسير، حسن العقيدة، ديّناً خيّراً، سليم الباطن.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٦).

عمر بن بكير

(... / ... ـ ... / ...)

عمر بن بُكَيْر. كان نحويًّا ماهراً، وأخباريًّا صادقاً، وراوية ناسباً. صاحب الحسن بن سهل. عمل له الفرّاء كتاب «معاني القرآن». صنّف كتاب «الأيام» في الغزوات، ويتضمّن يوم الغول، ويوم الظَّهر، ويوم أرْمام، ويوم

الكوفة، وغزوة بني سعد بن زيد مناة، ويوم مُبايض.

(معجم الأدباء ١٥/ ٢٦٢ ـ ٢٦٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٧).

أبو عمر البلنسيّ

= أحمد بن شرف (... / ... ـ بعد ٤٩٠ هـ/ ١٠٩٦م).

= يوسف بن عبد الله بن سعيد (بعد ٥٥٨ هـ/ ١١٦٢م).

عمر بن ثابت الثمانيني

(... / ... ـ ٤٤٢ هـ/ ١٠٥٠م)

عمر بن ثابت، أبو القاسم الثمانيني. كان قيّماً بعلم النحو، عارفاً بقوانينه، إماماً فاضلاً أديباً. أخذ عن أبي الفتح بن جني. كان خواص الناس يقرؤون على أبي القاسم بن برهان، وعمومهم يقرؤون على أبي القاسم الثمانيني إذ كان هو وأبو القاسم بن برهان يُقرئان الناس بالكَرْخ ببغداد. له من التصانيف: «شرح اللُّمَع»، و«المفيد في النحو» سمّاه الصفدي «المقيَّد» في النحو، و«شرح التصريف الملوكي». كان ضريراً نحويًّا، أحد أئمّة العربيّة بالعراق.

(وفيات الأعيان ٣/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٥٧ ـ ٥٨؛ والوافي بالوفيات ٢٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤؛ ونزهة الألباء ص ٢٥٦؛ ومرآة الجنان ٣/ ٦١؛ والبداية والنهاية ١٢/ ٦٦؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢٦٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٧؛ والأعلام ٥/ ٤٣).

أبو عمر الجرميّ

= صالح بن إسحاق (٢٢٥ هـ/ ٨٣٩م).

عمر بن جعفر، أبو القاسم الزّعفراني

(... / ... ـ ... / ...)

عمر بن جعفر بن محمد، أبو القاسم الزّعفرانيّ. كان عالماً باللغة والأدب بارعاً في الشعر والقوافي والعروض. من مصنّفاته: «اللّغات»، و«القوافي»، و«العَروض». كان يُلقب دُومَى (وفي بغية الوعاة: رومى).

(معجم الأدباء ١٦/ ٥٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٧).

عمر بن حسن، أبو حفص الصّقَلّي

(... / ... ـ ... / ...)

عمر بن حسن، أبو حفص الصقلي. كان شيخاً في النحو واللغة، طويل الباع فيهما. أخذ عنه خلق كثير وروَوْا عنه، تصدّر للإفادة بِبَلَرْم (مدينة في صقليّة). أُصيب من الفرنج بما قضى بسجنه. وكان شاعراً مدح رجّار ملك صقلية وهو في حبسه.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٢٨).

عمر بن الحسن، أبو الخطاب الكلبي

(... / ... ـ ٦٣٣ هـ/ ١٢٣٥م)

عمر بن الحسن بن علي، أبو الخطاب الأندلسيّ البلَنْسِيّ الكلبيّ. كان عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها، من أعيان العلماء، متقناً لعلم الحديث وما يتعلّق به، حافظاً مشهوراً، سمع الحديث ورحل. بنى له الكامل دار الحديث الكاملية بالقاهرة، وجعله شيخها. حدّث عنه ابن الصلاح وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٨).

أبو عمر الحيري

= محمد بن أحمد بن حمدان (. . ./ . . . - ٣٧٨ هـ/ ٩٨٨م).

عمر بن خلف، ابن مكّي

(. . ./ . . . - ٥٠١ هـ/ ١١٠٧م)

عمر بن خلف بن مكي، أبو حفص الصقلّي. كان إماماً في اللغة، عالماً بالعربيّة، فقيهاً محدّثاً. صنّف في اللغة كتاباً سمّاه «تلقيح الجَنان وتثقيف اللسان» يدلّ على غزارة علمه وكثرة حفظه ووفرة حظّه. رحل إلى تونس من برّ العُدوة فاستوطنها، ووليَ قضاءها وخطابتها، فكان يخطب كل جمعة الخطبة البديعة من إنشائه تفوق خطب ابن نُباتة. له شعر.

(الأعلام ٥/ ٤٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٢٩).

أبو عمر الزاهد

= محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم (٢٦١ هـ/ ٨٧٥م - ٣٤٥ هـ/ ٩٥٧م).

عمر بن سعيد، أبو الخطاب التَّعِزّيّ

(. . ./ . . . - . . ./ . . .)

عمر بن سعيد بن مغيث، أبو الخطاب التّعِزّيّ. كان عالماً بالنحو واللغة والفقه والعَروض، نبيهاً متفنناً. تصدّر لإقراء النحو والعربية، وعمل بالتدريس في المظفرية بتعزّ، وبقي فيها إلى أن مات. كان حسن السيرة والأخلاق، مشكور الفعال.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٨).

عمر بن شبّة، أبو زيد النَّميريّ

(١٧٢ هـ/ ٧٨٨م - ٢٦٢ هـ/ ٨٧٦م)

عمر بن شبّة بن عبيدة، أبو زيد النميري. من أهل البصرة. كان عالماً بالنحو والأدب واللغة والآثار، فقيهاً ثقة، اسم أبيه زيد، وإنما قيل له شبّة؛ لأنّ أمه كانت ترقصه وتسميه شبة. صنّف من الكتب الكثير، منها: «من كان يلحن من النحويين»، و«الشعر والشعراء»، و«طبقات الشعراء».

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٨ - ٢١٩؛ والأعلام ٥/ ٤٧ - ٤٨).

عمر بن عبد الله، أبو القاسم الدّبّاس

(٥٦٥ هـ/ ١١٦٩م - ٦٠١ هـ/ ١٢٠٤م)

عمر بن عبد الله بن أبي السّعادات، أبو القاسم الدّبّاس. كان بارعاً في علم النحو واللغة، حنفيًّا ثم تحوّل شافعيًّا أشعريًّا. وكان ذكيًّا، لطيفاً خلوقاً، حسن العشرة، من أظرف الشباب، وأجملهم خلقاً ولباساً. تولّى الإشراف على كتب النظاميّة. قال ابن النجار: رأيته في المنام بعد موته بخمسة عشر يوماً وهو فرحان، فقلت له: ما فعل الله بك؟ فقال: الآن خرجت من الحبس.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٩).

عمر بن عبد الله الهندي

(٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م - ٨١٥ هـ/ ١٤١٣م)

عمر بن عبد الله الهندي، ابن سراج الدين الفأفاء. كان إماماً في العربيّة والأصول. أقام بمكّة، وتصدّر بها لإقراء العربيّة والأصول فأفاد. مات في ذي الحجة سنة ٨١٥ هـ عن

سبعين سنة، فتكون سنة ولادته ٧٤٥ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٩).

عمر بن عبد العزيز، شمس الدين الأسواني

(٦١٢ هـ/ ١٢١٥م ـ ٦٩٢ هـ/ ١٢٩٢م)

عمر بن عبد العزيز بن الحسين، شمس الدين الأسواني الشافعيّ. كان نحويًّا لغويًّا، فقيهاً فاضلاً، متفنّناً معتبراً، أديباً كريماً، شاعراً جواداً. أخذ الفقه عن مجد الدين القشيري. ولي قضاء أسوان. مات بقوص.

(بغية الوعاة ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

عمر بن عبد المجيد الرُّندي

(... / ... ـ ٥٧٩ هـ/ ١١٨٣م)

عمر بن عبد المجيد الرُّندي، أبو علي. كان عالماً بالنحو، من تلاميذ السُّهَيْلي، ومن مقرئي كتاب سيبويه. له شرح على جُمل الزجاجي.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠؛ وهدية العارفين ص ٥٨٤).

عمر بن عبد الملك، أبو جعفر القرطبي

(... / ... ـ ٣٥٦ هـ/ ٩٦٧م)

عمر بن عبد الملك بن سليمان، ابن أبي مسلم الخَوْلاني، أبو جعفر القرطبيّ. كان عالماً بالعربية والشعر والغريب. رحل إلى العراق، وسمع من ابن درستويه، ثم انتقل إلى البصرة، فسمع بها من أبي بكر بن داسة سنن أبي داود. ثم جاء إلى الأندلس، فحدّث فيها.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٦٩).

عمر بن عبد النور، أبو علي الصِّنهاجي اللّزبيّ

(... / ... ـ ... / ...)

عمر بن عبد النور بن ماخوخ، أبو علي الصِّنهاجيّ اللزبيّ. كان نحويًّا ماهراً متفرّداً بفضله، متنقلاً بين البلدان. قدم مصر، ورحل إلى الموصل، ودخل إربل، ولازم كمال الدين بن يونس. وله شعر جيد.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠).

عمر بن عثمان، أبو حفص النحوي

(... / ... ـ ... / ...)

عمر بن عثمان بن خطاب، أبو حفص التميمي. كان إماماً في النحو. مغربيّ الأصل. له كتاب «الأمر والنهي»، ويعرف بكتاب «المكتفي».

(معجم الأدباء ١٦/ ٦٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢١).

عمر بن عثمان، ابن الجرار الأندلسي

(... / ... ـ ... / ...)

عمر بن عثمان بن محمد، المعروف بابن الجرار الأندلسيّ النحويّ. كان عالماً بالنحو واللغة، من أهل البلاغة والشعر، له رسالة ناقض فيها عبد الله بن المقفّع في «اليتيمة» وظهر فضلُه فيها. كان ضئيل الخلقة يُرمى بالزّندقة، مبعداً غير مقرَّب إلى أولي الأمر في زمانه.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٣٠).

عمر بن عثمان، أبو حفص الجِنْزِيّ

(نحو ٤٧٠ هـ/ ١٠٧٧م - ٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م)

عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب، (وسمّاه القفطي: عمر بن عثمان بن شعيب)، أبو حفص الجنزي. كان عالماً بالنحو واللغة ومعرفة كلام العرب، ومن أحد أئمة الأدب. تحلّى بالورع ونزاهة النفس. له باع طويل في النحو والشعر. قدم بغداد وورد البصرة وخوزستان، وذاكر الفضلاء حتى صار علّامة زمانه. شرع في إملاء تفسير لو تمَّ لم يوجد مثله. توفي في رابع عشر ربيع الآخر سنة ٥٥٠هـ، وقد جاوز السبعين (فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٤٧٠ هـ).

(إنباه الرواة ٢/ ٣٢٩ - ٣٣٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢١؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٦٢ - ٦٧).

عمر بن علي بن عبد الكريم

(. . . / . . . - . . . / . . .)

عمر بن علي بن عبد الكريم الواسطيّ. كان عالماً بالنحو والعربيّة. له كتاب مختصر في النحو سمّاه «حاوي الفوائد الأدبيّة».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٢).

عمر بن علي الفاكهاني

(٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦م - ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٤م)

عمر بن علي بن سالم، تاج الدين اللخمي الإسكندري الفاكهاني. سمع على ابن طرخان والمكين الأسمر، وتفقه لمالك، وأخذ عن ابن المنير وغيره، ومهر في العربية والفنون. كان علّامة بالنحو. زار دمشق سنة ٧٣١ هـ، واجتمع به ابن كثير صاحب البداية والنهاية. وقال: سمعنا عليه ومعه. وحج ورجع إلى الإسكندريّة. له من الكتب: «الإشارة» في النحو، و«المنهج المبين» في شرح الأربعين النووية، و«التحرير والتحبير» في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني في فقه المالكيّة، و«رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام» في الحديث، و«الفرج المنير في الصلاة على البشير النّذير»، و«الغاية القصوى في الكلام على آيات التقوى». توفي سنة ٧٣٤ هـ، وقيل: سنة ٧٣١ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢١؛ وشذرات الذهب ٦/ ٩٦ - ٩٧؛ والأعلام ٥/ ٥٦؛ والدُّرر الكامنة ٣/ ١٧٨ - ١٧٩؛ والبداية والنهاية ١٤/ ١٦٨).

عمر بن عيسى، أبو الخطاب الهروي

(. . . / . . . - بعد ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م)

عمر بن عيسى بن إسماعيل، أبو الخطاب المعروف بالهروي. كان إماماً بالنحو والفقه والأدب، بارعاً فاضلاً، محقّقاً ماهراً بعلوم الأدب والحساب والفرائض والدور والتصريف والعَروض. له مصنّفات عدّة في النحو وغيره.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٢).

عمر بن عيسى الهِرْمي

(. . . / . . . - ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢م)

عمر بن عيسى بن إسماعيل، أبو الخطاب. من أهل اليمن. كان مقيماً بصنعاء، من أتباع أبي موسى الأشعري. كان نحويًا أديباً من الحنفية. له كتب، منها: «المحرر» في النحو.

(الأعلام ٥/ ٥٨).

عمر بن عيسى الباريني

(. . . / . . . ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٢م)

عمر بن عيسى بن عمر الباريني. من أهل حلب. وفيها ولد ومات. كان إماماً في النحو والعربيّة والفرائض، فقيهاً مفتياً. تفقّه على البارزيّ، وبرع وأفتى، وتصدّر للتدريس بأماكن عدّة، وأقرأ العربية والفقه فأفاد، أخذ عنه الفضلاء. كان يبحث ليقرّر قواعد للنحو مفيدة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٢؛ والدُّرر الكامنة ٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

عمر بن قديد ركن الدين الحنفي

(. . . / . . . ـ نيف و ٨٥٠ هـ/ ١٤٤٦م)

عمر بن قديد، الشيخ ركن الدين الحنفيّ. كان علّامة بالنحو والتصريف والأصول، بارعاً حنيفاً. لازم الشيخ عزّ الدين بن جماعة، وأخذ عنه عدّة فنون. تصدّر لإقراء النحو والعربية فأفاد. وتخرّج به جماعة. له عدّة مصنّفات من حواشٍ وتعاليق وفوائد. كان زاهداً ورعاً متقشفاً في الملبس، طارحاً للتكليف، منقطعاً عن أبناء الدنيا. مات سنة نيّف وخمسين وثمنمئة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٢).

أبو عمر القرشي

= محمد بن علي بن محمد (٦١٧ هـ/ ١٢٢٠م ـ . . . / . . .).

أبو عمر القرطبيّ

= أحمد بن عبد العزيز بن الفرج (٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م).

= أحمد بن عبد الوهاب بن يونس (٣٦٩ هـ/ ٩٧٩م).

= يوسف بن محمد بن يوسف (٣٣٤ هـ/ ٩٤٥م).

أبو عمر الكلبيّ

= عثمان بن حسن بن علي (٦٣٤ هـ/ ١٢٣٦م).

عمر بن محمد، دومي الكوفيّ

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عمر بن محمد بن جعفر الزعفراني (وفي الفهرست: عبد الله بن جعفر)، يكنّى أبا أحمد. له معرفة بالنّحو واللّغة وفنون الشّعر. كان يكتب خطًّا حسناً جميلاً صحيحاً. خلط المذهبيْن في النحو. صنّف وروى عن ثعلب، وتأخر بعد زمانه طويلاً. له من التصانيف: كتاب «العَروض» وهو كبير، وكتاب «أيّ» طوّل فيه وأحسن، وكتاب «القوافي»، وكتاب «اللّغات».

(الفهرست ص ١٢٤؛ وإنباه الرواة ٢/ ٦ ـ ٧).

عمر بن محمّد، أبو حفص بن السّديدي

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عمر بن محمد بن الحسن الفائزيّ، أبو حفص، سراج الدين بن بدر الدين بن السّديدي. كان عالماً باللغة والعربيّة. صنّف أرجوزة نظم فيها «درّة الغواص» ومؤاخذات الحريري عليها.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٣).

عمر بن محمد بن سعيد

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عمر بن محمد بن سعيد. كان نحويًّا ماهراً، عارفاً بالفقه والفرائض والحساب والطبّ، جامعاً لفنون من العلم، عادلاً أميناً، وفقيهاً فاضلاً. صحب الواثق.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤).

عمر بن محمد، أبو الحسين القاضي

(٢٩١ هـ/ ٩٠٤م ـ ٣٢٧ هـ/ ٩٣٩م)

عمر بن محمد بن يوسف، أبو الحسين الأزديّ. كان عارفاً بفنون العلم والفرائض والحساب واللغة والنحو والشعر والحديث. تولّى رياسة المدينة في أيام المقتدر. له: «غريب الحديث»، كتاب كبير لم يُتمَّه، و«الفرج بعد الشدّة».

(معجم الأدباء ١٦/ ٦٨ ـ ٧٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٦؛ والأعلام ٥/ ٥٩).

عمر بن محمد القُضاعي

(. . . / . . . ـ نحو ٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م)

عمر بن محمد بن أحمد، أبو حفص القضاعي. كان عالماً باللّغة. من أهل بلنسية. أخذ عن أبي محمد البطليوسي. من كتبه: «المثلث» في عشرة أجزاء ضخمة يدلّ على تبحّره وسعة اطلاعه، و«شرح فصيح ثعلب».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٣؛ والأعلام ٥/ ٦١).

عمر بن محمد، ابن الشحنة

(. . . / . . . ـ ٦٠٦ هـ/ ١٢٠٩م)

عمر بن محمد بن علي، أبو حفص، المعروف بابن الشحنة الموصليّ. كان عالماً بالنحو واللغة. أخذ عن علماء بغداد كابن الأنباري وابن العصّار. دخل إربل. قرأ بمستعمل القراءات وشواذها. كان سيّىء العقيدة، كثير الاستهزاء بالأمور الدّينيّة، هجّاء لكل مَنْ صحبه، خبيث اللّسان، متهماً بشرب الخمر. لما وليَ أبو الحارث أرسلان الموصل، أحسن إلى أبي حفص وولّاه بعض أعماله، فنُقل إليه أنّه هجاه، فلم يصدّق لعدم الموجب، ثم أحضره وسأله فأنكر، فضربه بالدِّرة فسقطت عمامته ومعها ورقة فيها الهجاء، فشهّره وحلق لحيته، وحبسه إلى أن مات. له شعر.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤).

عمر بن محمد، أبو حفص الفَرْغاني

(. . . / . . . ـ ٦٣٢ هـ/ ١٢٣٤م)

عمر بن محمد بن عمر، أبو حفص الفرغاني. كان عالماً بالنحو والمنطق. أخذ النحو في بلاد العجم على عدّة مشايخ، وقرأ المنطق على الفخر الرّازي. رحل إلى مدينة سنجار، ودرّس الطلبة بجامعها علم النحو والفقه والمنطق. كان فيه كِبْر وعسر في الإفادة، واطّراح لجانب الجهلة المتكبّرين. ترك سنجار، وانتقل منها إلى بغداد، فنال بها المآرب. تصدّر للتدريس والإفادة. مات ولم يخلف ولداً.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢).

عمر بن محمد، أبو علي الشّلوْبيني

(٥٦٢ هـ/ ١١٦٦م ـ ٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧م)

عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الشّلَوْبيني

الأندلسي الإشبيلي. كان إماماً في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار، فاضلاً كاملاً. قال القفطي: هو نزيل إشبيلية، متصدّر بها، نحوي فاضل كامل، من قرية من قرى إشبيلية اسمها شَلَوْبينة. له في بلاده ذكر كثير. قيل: لم تكن عبارته بليغة، وإن قلمه في التصنيف لأجود من عبارته. صنع شرحاً لـ «كتاب سيبويه»، ولـ «الجزوليّة»، وله كتاب في النحو سمّاه «التوطئة». ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢ هـ، وتوفي في أحد الربعيْن سنة ٦٤٥ هـ بإشبيلية أيضاً. قيل عنه: كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وآخر أئمّة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، ذا معرفة بنقد الشعر، بارعاً في التعليم ناصحاً. أقرأ نحو ستين سنة، فعلا صيتُه، واشتهر ذكره، وبرع من طلبته ناس كثيرون.

(وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٢ ـ ٢٣٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥؛ وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣؛ ومرآة الجنان ٤/ ١١٣ ـ ١١٤؛ والنجوم الزاهرة ٦/ ٣٥٨؛ والأعلام ٥/ ٦٢).

عمر بن محمد بن علي

(بعد ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م ـ ٧٥١هـ/ ١٣٥٠م)

عمر بن محمد بن علي، سراج الدين، أبو حفص الغزي الدمنهوري. كان بارعاً في النحو والقراءات والفقه والعربيّة والحديث، جامعاً للعلوم. أخذ العربيّة عن الشرف محمد بن علي الحسني الشاذليّ. تصدّر للتدريس وإقراء العربية، وأفتى، وحدث عنه أبو اليمن البصريّ. مات سنة ٧٥١ هـ، وقيل: سنة ٧٥٢ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

عمر بن محمد، بهاء الدين الحنفي

(... / ... ـ نحو ٧٥٨ هـ/ ١٣٥٦م)

عمر بن محمد بن أحمد، بهاء الدين الحنفي. نزيل مكّة. كان عالماً بالنحو والعربية والأصول والفقه والأدب، حسن الخلق، راجح العقل، حليماً مؤدّباً. جاور بالمدينة، وحج سنة ٧٥٨ هـ، فسقط إلى الأرض، فيبست أعضاؤه، وبطلت حركته. حُمِل إلى مكة، وتأخر عن الحج، ولم يقُمْ إلا قليلاً فمات.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٣).

عمر بن محمد الفارِسْكوري

(... / ... ـ ١٠١٨ هـ/ ١٦١٠م)

عمر بن محمد بن أبي بكر الفارِسْكُوري. من علماء العربيّة. كان أديباً عالماً باللّغة. ولد ودفن بفارسكور، وتوفي بدمياط. من كتبه: «جوامع الإعراب وهوامع الآداب» نظم فيه جمع الجوامع في النحو وشرحه همع الهوامع للسيوطي، و«خاتمة جوامع الإعراب»، و«البهجة الجديدة»، و«الفوائد البهيّة»، و«نظم القطر»، و«ناشئة الليل»، و«نظم الارتشاف»، ورسائل في علم الهيئة.

(الأعلام ٥/ ٦٤).

أبو عمر المدلجيّ

= عثمان بن عبد الله بن علاق (٦٩١ هـ/ ١٢٩٢م).

عمر بن مظفر، زين الدين بن الوردي

(... / ... ـ ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٩م)

عمر بن مظفر بن عمر، الإمام زين الدين بن الوردي. من أهل مصر، نزيل حلب. كان

إماماً في النحو والأدب، بارعاً في الفقه، متفنناً في العلم، شاعراً مطبوعاً ونظمه في الذروة العليا، وله فضائل مشهورة. من مصنّفاته: «البهجة في نظم الحاوي الصغير»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«ضوء الدرّة على ألفية ابن معطٍ»، و«اللّباب في علم الإعراب»، و«مختصر المُلحة» نظماً، و«تذكرة الغريب» في النحو نظماً، و«المسائل الملقبة في الفرائض»، و«منطق الطير» في التصوّف، وأرجوزة في «تعبير المنام»، وأرجوزة في «خواصّ الأحجار والجواهر». وله مقامة في الطاعون. مات بأخرة سنة ٧٤٩ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧؛ والأعلام ٥/ ٦٧).

أبو عمر المليجيّ الهرويّ

= عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم (٤٦٣ هـ/ ١٠٧٠م).

عمر بن يعيش

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

عمر بن يعيش السّوسي. كان إماماً في النحو، تصدّر لإقرائه وتدريسه في الإسكندريّة. فأخذ عنه النحو أكثر أهلها، ومات بها. قرأ عليه حسن بن جعفر صاحب «المذهب» كتاب سيبويه سنة ٤٩٨ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٨).

أبو عمران الطرياني

= موسى بن علي (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو عمران القرطبي

= موسى بن أصبغ (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

عمران بن موسى المغربي

(. . ./ . . . ـ نحو ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م)

عمران بن موسى، أبو الحسن الشريف المغربي. كان إماماً في النحو وشيخاً فاضلاً، كثير الحفظ. قدم نيسابور وأقرأ العربيّة. طاف البلاد ولقي علماءها الكبار وفضلاءها. له نظم فائق.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٣).

عمران بن موسى، أبو موسى الهَواريّ

(. . ./ . . . ـ نحو ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م)

عمران بن موسى بن ميمون، أبو موسى الهواريّ السلاويّ. كان نحويًّا حافظاً، أديباً مفسِّراً. درّس العربيّة بغرناطة. روى عن أبي القاسم بن سمحون، وعن أبي عبد الله بن الفخّار المالكي، وروى عنه ابن فرتون.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٣).

العَمْرة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «العَمْرة» بمعنى: ما يحدث من أعمال الإصلاح والترميم، وجاء في قراره:

«يشيع على ألسنة المعاصرين قولهم: «المنزل محتاج إلى عَمْرة»، ونحو ذلك مما يستعمل فيه لفظ «العَمرة»، مراداً به ما يحدث من أعمال الإصلاح والترميم.

وهذا خلاف ما أثبتته المعجمات من معاني «عمر» التي تدور حول المدة وإطالة العمر.

درست اللجنة لفظ «العَمْرة»، وانتهت إلى أنّه يمكن إجازته على أنه اسم مرّةٍ من «عمر»

بمعنى: بني، كما أثبت الفيومي في المصباح؛ إذ الإصلاح نوع من البناء.

ولهذا ترى اللجنة جواز استعمال لفظ «العَمْرة» في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه»[1].

عَمْرَكَ اللّهَ

لفظ ورد كثيراً في قَسَم العرب وتأكيداتها، وأصله دعاء بطول العمر[2]، وقد خرَّجها النحاة تخريجات عِدَّة، أهمها التخريجان التاليان:

١ ـ أصل «عَمْرَكَ اللّهَ»: أسألُ اللّهَ عَمرَكَ، فيكون الإعراب كالتالي: عَمْرَكَ: مفعول به ثان لفعل محذوف تقديره: أسأل، وهو مضاف، والكاف ضمير متَّصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بالإضافة. «اللّهَ»: لفظ الجلالة مفعول به أوّل مؤخَّر منصوب بالفتحة الظاهرة.

٢ ـ أصل «عَمْرَكَ اللّهَ»: «أسألُ اللّهَ أنْ يُطيلَ عمركَ»، فيكون الإعراب كالتالي: «عَمْرَكَ»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: يُطيلَ، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل منبيّ على الفتح في محل جر بالإضافة. «اللّه»: لفظ الجلالة مفعول به لفعل محذوف تقديره: أسألُ. ومنه قول عمر بن أبي ربيعة (من الرمل):

أَكَمَا يَنْعَتُني تُبْصِرْنَني
عَمْرَكُنَّ اللّهَ أَمْ لا يَقْتَصِدْ؟

عَمْرو وعُمَر

تُزاد واو في كلمة «عمرو» في حالتي الرفع والجرّ، نحو: «جاء عَمْرو»، و«مررت بعَمْرٍو»، وذلك للتفريق بينها وبين كلمة «عُمَر». وهذه الواو لا تُزاد في حالة النصب، نحو: «شاهدتُ عَمْرًا»؛ لأنّه في حالة النّصب ليس هناك حاجة لهذه الزيادة بهدف التفريق السابق الذكر، ذلك أنّ كلمة «عُمَر» ممنوعة من الصرف، فلا تُنَوَّن، فيكون التنوين في «عمرو» في حالة النّصب كافياً لهذا التفريق.

ابن عمرو

= محمد بن محمد (.../... ـ ١٢٤٤ هـ/ ١٨٢٨م).

أبو عمرو

= إسحاق بن مرار (٩٤ هـ/ ٧١٣م ـ ٢٠٦ هـ/ ٨٢١م).

أبو عمرو الإشبيلي

= معاذ بن عبد الله بن طاهر (٣٤٢ هـ/ ٩٥٣م ـ ٤١٨ هـ/ ١٠٢٧م).

عمرو بن بحر، أبو عثمان الجاحظ

(نحو ١٦٣ هـ/ ٧٨١م ـ ٢٥٥ هـ/ ٨٦٨م)

عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ. كان إماماً في العربيّة واللغة والأدب، وأحد شيوخ المعتزلة. مولده ووفاته بالبصرة. فلج في آخر عمره، وكان مُشوَّه الخلقة. مات والكتاب على صدره. قتلته

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٨٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣١.

(٢) ومنهم من يقول: إن الأصل قَسم بالعمر.

مجلّدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيرة، منها: «الحيوان»، و«البيان والتبيين»، و«البخلاء»، و«المحاسن والأضداد»، و«النبيّ والمتنبي»، و«الفرق في اللغة»، و«البرصان والعرجان والعميان والحولان»، و«البغال».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٨؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٧٠ ـ ٤٧٥؛ وفوات الوفيات ٢/ ٤٤٦ و٣/ ١٧٧؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٧٤ ـ ١١٤؛ والأعلام ٥/ ٧٤).

أبو عمرو الخولانيّ

= شعيب بن يوسف (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

عمرو بن زكريا، أبو الحكم الإشبيلي

(. . ./ . . . ـ ٥٤٩ هـ/ ١١٥٤م)

عمرو بن زكريا بن بطال، أبو الحكم الإشبيلي اللبلي. كان إماماً في علم العربيّة واللغة والآداب، مقرئاً بارعاً. أخذ العربية عن ابن الأخضر. كان زاهداً ورعاً ديّناً. تصدّر لإقراء النحو والعربية فأفاد. روى عن أبي بكر بن العربي. ولي قضاء بلده لبلة والخطابة بها. استُشهد سنة ٥٤٩ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٨).

أبو عمرو الشيباني

= إسحاق بن مرار (٢٠٦ هـ/ ٨٢١م).

أبو عمرو الصغير

= محمد بن أحمد بن إسحاق (٢٨٩ هـ/ ٩٠١م ـ ٣٥٢ هـ/ ٩٦٣م).

عمرو بن عثمان (سيبويه)

(١٤٨ هـ/ ٧٦٥م ـ ١٨٠ هـ/ ٧٩٦م)

عمرو بن عثمان بن قنبر (أبو بشر) وقيل: أبو الحسن، وأبو بشر أشهر، الملقب سيبويْه (لقب فارسي معناه بالعربيّة رائحة التفاح، سُمي بهذا الاسم ـ قيل ـ لأنّ وجنتيْه كانتا كأنهما تفاحتان وكان في غاية الجمال. والعجم يلفظون «سِيبويَه»؛ لأنهم يكرهون أن يقع في آخر الكلمة «وَيْه»؛ لأنها للندبة). كان مولى بني الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الكارثي. كان إمام النحاة. وكان في أول أمره يصحب أهل الحديث والفقهاء، ويستملي على حماد بن سلمة، فلحن يوماً، فرُدّ عليه قوله، فأنف من ذلك. فلزم الخليل بن أحمد، وبرع في النحو.

دخل بغداد وهو ابن نيّف وثلاثين سنة في أيام الرشيد. وناظر الكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي الذي قال له: لا تجتمع به وتناظره فإنّه شيخ مدينة السلام وقارئها، ومؤدب ولد أمير المؤمنين، وكلّ مَنْ في المصر له ومعه. فأبى إلّا أن يجمعَ بينهما، فعرف الرشيد ذلك، فأمر بالجمع بينهما، فوعده بيوم. فغدا سيبويه وحده إلى دار الرَّشيد، فوجد الفرّاء والأحمر وهشام بن معاوية ومحمد بن سعدان قد سبقوه، فسأل الأحمر عن مئة مسألة، فأجابه عنها سيبويْه، وخطّأه بها جميعها، فوجم سيبويه، وقال: هذا سوء أدب، ولما جاء الكسائي قال له: يا بصْري، كيف تقول خرجت فإذا زيد قائم؟ قال: خرجت فإذا زيد قائم، ولا يجوز قائماً. فقال الكسائي: فكيف تقول: قد كنت أظن أنّ

العقرب أشدُّ لسعة من الزّنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز فإذا هو إياها. فقال الكسائي: لحنت، العرب ترفع ذلك وتنصبه. وخطّأه الجميع. فأمر يحيى بن خالد بإحضار العرب وتحكيمهم فتابعوا الكسائي. فخرج سيبويه منكفئاً إلى فارس، وأقام هناك، ولم يلبث إلا يسيراً، ولم يعد إلى البصرة. وسئل وهو يموت: ما تشتهي؟ فأجاب: أشتهي أن أشتهي. أي: أن تعود إليه صحته ويشتهي الأشياء. كان الأخفش يقول: كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه، عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه، وكان أعلم مني وأنا اليوم أعلم منه. وكان الخليل يقول عندما يأتيه سيبويه: مرحباً بزائر لا يُمَلّ. صنّف «الكتاب»، وهو أشهر كتاب نحويّ، ومرجع كل علماء النحو.

(معجم الأدباء ١٦/ ١١٤ ـ ١٢٧؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ ـ ٤٦٥؛ والأعلام ٥/ ٨١؛ وفوات الوفيات ٢/ ١٠٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ـ ٣٦٠؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥ ـ ١٩٩؛ وطبقات النحويين البصريين ص٣٨ ـ ٤٥؛ وطبقات القراء = غاية النهاية ١/ ٦٠٢؛ ومرآة الجنان ١/ ٣٤٨؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠؛ ونزهة الألباء ص ٧١؛ والبداية والنهاية ١٠/ ١٨٢؛ وشذرات الذهب ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥؛ والفهرست ص ٧٦ ـ ٧٧؛ وسيبويه. سلسلة أعلام الثقافة العربية، المجموعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٦ م؛ وكتاب سيبويه وشروحه. دار التضامن، بغداد، ١٩٦٧ م؛ وسيبويه: حياته وكتابه. وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م؛ وسيبويه إمام النحاة. علي النجدي ناصف. مطبعة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٣ م؛ و«سيبويه في الميزان». مجلة مجمع المصري، عدد ٣٤، سنة ١٩٧٤، ص ١٠٣ ـ ١١٢).

أبو عمرو بن العلاء

= زبان بن عمار بن العريان (١٥٤ هـ/ ٧٧١م).

عمرو بن أبي عمرو الشّيباني

(... / ... ـ ٢٣١ هـ/ ٨٤٥م)

عَمْرو بن أبي عمرو الشيباني. كان عالماً باللغة والعربيّة؛ روى عن أبيه وغيره من أهل العلم. أملى في حياة أبيه سنين عديدة. كان ثقة واسع الرواية مفيداً. سمع منه أحمد ابن يحيى ثعلب كتاب «النوادر» لأبيه، وسمع منه الشيخ الصالح الزّاهد أبو إسحاق الحربي ووثّقه كلٌّ منهما. عُدّ في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين. توفي سنة ٢٣١ هـ، وقيل: سنة ٢٣٢هـ.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٦٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٨؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٧٣ ـ ٧٤).

عمرو بن كركرة، أبو مالك الأعرابي

(... / ... ـ ... / ...)

عمرو بن كركرة، أبو مالك. أعرابيّ دخل الحاضرة وأخذ الناس اللّغة عنه. كان يعلّم في البادية ويورّق في الحضر. كان مولى بني سعد، بصريّ المذهب. كان ابن مناذر يقول: كان الأصمعي يجيب في ثلث اللغة، وكان أبو عبيدة يجيب في نصفها، وكان أبو زيد يجيب في ثلثيها، وكان أبو مالك يجيب فيها كلّها. من تصانيفه: كتاب «خَلْق الإنسان»، وكتاب

«الخيل». قيل: إنّه سمع من أبي عمرو بن العلاء.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٢؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ١٣١ ـ ١٣٢).

أبو عمرو النحويّ

= سالم بن سالم (... / ...ـ... / ...).

= نعيم بن ميسرة (١٥٤ هـ/ ٧٩٠م).

العمري

= محمد بن عبد الرحيم بن محمد (... / ... ـ ٨١١ هـ/ ١٤٠٨م).

العمريطيّ

= يحيى بن نور الدين أبي الخير موسى (٩٨٩ هـ/ ١٥٨١م).

ابن العمك

= يحيى بن إبراهيم بن العمك (٦٧٠ هـ/ ١٢٧١م).

العَمَل

العَمَل، في اللغة، مصدر «عَمِلَ». وعَمِلَ: فَعَلَ، وعَمِلَ في الشيء: أَحْدَثَ فيه أثراً.

والعمل، في النحو، هو أثَر العامل في المعمول، أو هو الإعراب.

وانظر: العامِل، والمعمول، والإعراب.

«العَمود» لا «العامود»

قلْ: «هذا عمود من الأعمدة المبنيّة»، ولا تقلْ: «هذا عامود من العواميد المبنيّة»؛ لأنّ كلمة «عمود» بلا ألف.

عَمُود الشِّعر

له مفهومان:

١ ـ المحافظة على شكل القصيدة الخليليَّة في وحدة الوزن، ووحدة القافية فيها، والمحافظة على البيت ذي الشَّطرين، وعلى شروط القافية والوزن، وغير ذلك مِمَّا تناولناه مفصَّلاً في معجمنا هذا.

٢ ـ جملة قواعد يجب مراعاتها تتعلَّق بالنَّظْم والأسلوب. وقد أوجز المرزوقيّ هذه المبادىء في السَّبعة التالية:

أ ـ شرف المعنى وصحّته.

ب ـ جزالة اللَّفظ واستقامته.

ج ـ الإصابة والرقَّة في الوصف.

د ـ المقاربة في التشبيه.

هـ ـ التحام أجزاء النظم، وتخيُّر الوزن المناسب.

و ـ ملاءمة المستعار منه للمستعار له.

ز ـ مشاكلة اللَّفظ للمعنى، وملاءمتها للقافية.

عُمولة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «عمولة» للدلالة على المبلغ الذي يأخذه السمسار أو المصرف أجراً له على قيامه بمعاملة ما[1].

العُموم

العُموم، في اللغة، مصدر «عَمَّ». وعمَّ الشيءُ: شملَ وانتشَرَ.

---

(١) انظر: مادة (ع م ل) في المعجم الوسيط.

وهو، في النحو، الشُّيوع الذي من خصائص النكرات التي لا تتعيَّن مفهوماتها بمعيَّن. وهو أيضاً من مسوّغات الابتداء بالنكرة.

انظر: المبتدأ والخبر، الرقم ٣، الفقرة ح.

العَميد

انظر: بحر العميد.

عميد الرؤساء

= هبة الله بن حامد (٦١٠ هـ/ ١٢١٣م).

العميديّ

= محمد بن أحمد بن محمد (.../... - ٤٣٢ هـ/ ١٠٤١م).

عُمَيْر بن عمرو

(.../... - .../...)

عُمَيْر بن عمرو بن حبيب الإشبيلي. كان لغويًّا فقيهاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٣).

عَنْ

تأتي بثلاثة أوجه: ١ - حرف جَرّ. ٢ - اسم بمعنى: «جانب». ٣ - لغة في «أَنْ».

١ - «عَن» الجارّة: تدخل على الاسم والضمير ومن معانيها:

أ - المُجاوَزَة، أو المُزايَلَة: وهذا المعنى أشهر معانيها، ولم يُثبت البصريون لها سواه، نحو: «سافَرْتُ عن البلد»، و«رميتُ عن القوس»؛ لأنَّه يُقْذف عنها بالسَّهم ويُبعده. ولكونها للمجاوَزة عُدِّيَ بها «صَدَّ»، و«أَعْرَضَ»، ونحوهما، كما عُدِّي بها «رَغِبَ»، و«مالَ» إذا قُصِدَ بهما ترك المتعلَّق، نحو: «رغبتُ عن الكذب وملتُ عَنْهُ».

ب - البَدَل: نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨ - ١٢٣]، وقول العرب: «حَجَّ فلانٌ عن أبيه»، و«قَضَى عَنْهُ دَيْناً»، ونحو قول الفرزدق (من الرّجز):

كَيْفَ تَراني قالِباً مِجَنِّي؟
قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِياداً عَنِّي[1]

وقيل في هذا البيت: إنَّ الفعل «قَتَل» ضُمِّن معنى الفعل «صَرَفَ».

ج - الاستعلاء: أي: بمعنى: «عَلَى»، نحوقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ۚ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]، ونحو قول ذي الإصبع العدواني (حرثان بن الحارث) (من البسيط):

لاهِ ٱبنُ عَمِّكَ، لا أَفضَلْتَ في حَسَبٍ
عَنِّي، ولا أَنْتَ دَيّاني فَتَخْزوني[2]

د - الاستِعانة: أي: بمعنى الباء. قاله ابن مالك، ومثّلَهُ بـ«رميتُ عن القوس»؛ لأنَّ العرب تقول: «رميتُ بالقوس»[3].

هـ - التعليل: أي: بمعنى اللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، وقوله: ﴿وَمَا

---

(١) المجن: الترس. وزياد: هو زياد ابن أبيه والي الكوفة آنئذ، ولم يُقتَل قتلاً، ولكنّ الشاعر أراد: أماتَه الله.
(٢) لاهِ: للّهِ. الديّان: القاهِر والحاكِم والسّائس والغالِب والمالِك. تخزوني: تقهرني وتذلّني.
(٣) وحكى الفرّاء أنّ العرب تقول: «رميتُ عنِ القوسِ، وبالقوسِ، وعلى القوسِ». وفيه ردّ على الحريري الذي قال في كتابه «درّة الغوّاص»: إنّه لا يُقال: «رميتُ بالقوس» إلّا إذا كان هو المرميّ.

نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣].

و ـ معنى «بعد»، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝﴾ [الانشقاق: ١٩]، ونحو قول العرب: «أطعَمْتُه عَنْ جُوعٍ»، أي: بعد جوع.

ز ـ الظَّرفيَّة: أي: بمعنى «في»، نحو قول الأعشى (من الطويل):

وآسِ سَراةَ القَوْمِ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ
ولا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وانِيا[1]

وقيل: إنَّ الفعل «وَنَى» يتعدَّى بـ «في» و«عَنْ»، فلا شاهد فيه.

د ـ معنى «مِنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥].

ط ـ بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝﴾ [النجم: ٣]. وقيل: «إنَّ «على» هنا على حقيقتها، وإنَّ المعنى: وما يصدر قوله عنْ هَوَى.

وتُزاد «عن» للتعويض من أخرى محذوفة، نحو قول زيد بن رزين يُعزِّي ابن عَمٍّ له على ولده (من الطويل):

أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُها
فَهَلَّا الَّتي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفعُ[2]

قال ابن جنِّي: أراد: فَهَلَّا تدفَع عن التي بين جنبَيْك، فَحَذَف «عَنْ» من قبل اسم الموصول«التي»، ثمَّ زادها بعده عوضاً. ونَصَّ سيبويه على أنَّ «عَنْ» لا تُزاد.

وهذه المعاني السابقة إنَّما أَثْبَتها الكوفيّون ومن وافقهم كابن مالك. وقال أكثر البصريِّين: لو كان لِـ «على» معاني الحروف التي ذكروها، لجازَ أن تقع حيث تقع هذه الحروف، ويجب أن يُتأوَّل جميع ما ذُكِر مِمّا خالف معنى المجاوَزَة.

وانظر: الجَرّ.

٢ ـ «عَن» الاسميَّة: تأتي «عَنْ» اسماً بمعنى «جانب» مجرورَةً بـ «مِنْ»، نحو قول قطري بن الفُجاءَة (من الكامل):

فَلَقَدْ أراني للرِّماحِ دريئَةً
مِنْ عَنْ يَميني مَرَّةً وأمامي[3]

وندَر جَرُّها بـ «على» في قول الشاعر (من الطويل):

على عَنْ يَميني، مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً
وكيف سُنُوحٌ، واليَمينُ قَطِيعُ؟[4]

وزاد ابن عصفور والأخفش أنَّ «عَنْ» تأتي اسماً أيضاً إذا كان مجرورها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمُسَمًّى واحد، نحو قول أبي نُواس (من البسيط):

دَعْ عَنْكَ لومي فَإنَّ اللَّوْمَ إغْراءُ
ودَاوِني بالّتي كانَتْ هي الدّاءُ

لأنَّ جعلها حرفاً، يؤدِّي، عندهما إلى تَعَدِّي

---

(١) آسِ: عَاوِنْ، والمقصود المشاركة بالمال في المغارم. سراة: جمع «سرِيّ»، وهو الشريف والسيِّد. الرّباعة: الحمالة يحتَملها سيِّد القوم من ديات القتلى والمغارم، ثُمَّ يَسْعى في جمعها من قومه. وانياً: بطيئاً.

(٢) الحِمام: الموت. والرِّواية: «فَهَلْ أنْتَ، عَمّا بَيْنَ جَنْبَيْكَ، تَدْفَعُ». ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) دريئة: حلقة للتدرُّب على إصابة الهدف، وأراد الشاعر أنّه جريء على اقتحام الأهوال، ومُنازلة الأبطال، وقراع الخطوب، وأنّه ثابت عند اللِّقاء لا يجبن ولا ينهزم، ولو أنّ رماح الأعداء تناولته من كلّ جانب.

(٤) السُّنَّح: جمع «سانح»، وهو الطَّير يمرّ من ميامِنِك إلى مياسرِك، وتتفاءل به العرب.

فعل المخاطَب إلى ضميره المتَّصل. وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب وما حُمِلَ عليها. ورُدَّ عليهما بأنّه لو كانت «عَنْ» في البيت السابق ونحوه اسماً، لَصَحَّ حلول «جانب» محلَّها، ولكانت «إلى» في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ٢٥﴾ [مريم: ٢٥]، وقوله: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهۡبِۖ﴾ [القصص: ٣٢] اسماً، ولم يَقُلْ أحدٌ باسميَّتها. وهو يتخرَّج إمّا على التعلّق بمحذوف كما قيل في اللاّم في «سقياً لك»، وإمّا على حذف مُضاف، أي: دَعْ عَنْ نَفْسِك.

وذهب الفرّاء وبعض الكوفيِّين إلى أنَّ «عَنْ» لا تأتي إلّا حرف جَرّ، حتَّى ولو دَخَلَ عليها حرف جَرّ. وزعموا أنَّ «مِنْ» تدخل على حروف الجرّ كلّها، سوى «مُذْ»، واللّام، والباء، وفي.

٣ ـ «عَن» التي هي لُغة في «أَنْ»: يُبدِل بنو تميم همزة «أَنَّ»، وكذلك همزة «أَنْ» عيناً، فيقولون «عَنْ» في «أَنْ»، و«أَعْجَبَني عَنْ تقومَ»، أي: أنْ تقومَ. وعلى ذلك أَنْشَدوا بيت ذي الرمّة (من البسيط):

أَعَنْ تَوَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً
ماءُ الصَّبابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[1]

انظر: العَنْعَنَة.

العِناديَّة

وصف لنوع من الاستعارة.

انظر: الاستعارة العِناديّة.

عَنْبَسة الفيل

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عنبسة بن معدان المهري، المعروف بعنبسة الفيل. من بني أبي بكر بن كلاب. وقيل: إنّه ينتمي إلى قبيلة مهرة بن حَيْدان. قال المبرّد: اختلف الناس إلى أبي الأسود يتعلمون العربيّة، فكان أبرع أصحابه عنبسة بن معدان المهريّ. كان عنبسة بن معدان يُعرَف بالفيل. ذلك أنّ زياد بن أبيه كانت له فيلة ينفق عليها كل يوم عشرة دراهم، فأقبل له رجل من ميسان يدعى مَعْدان، فقال: ادفعوها إلي وأكفيكم المؤونة وأعطيكم عشرة دراهم كل يوم، فدفعوها، فأثرى وابتنى قصراً. نشأ له ولد يقال له عنبسة، وفَصُح فروى الأشعار، وروى شعر جرير والفرزدق، وانتمى إلى بني بكر بن كلاب. اختلف الناس في تفضيل عنبسة على ميمون الأقرن في الفضل والعلم وسعة الرواية. عُدّ عنبسة من الطبقة الثالثة إذ روى عن أبي الأسود وروى أبو الأسود عن عليّ رضي الله عنه.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٣؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١١؛ والمزهر ٢/ ٣٩٨ ـ ٤٣٦؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ١٣٣ ـ ١٣٤).

عِنْد[2]

اسم لا يقع إلّا ظرفاً أو مجروراً بـ «من»، ويلزم الإضافة إلى المفرد[3]، ولا يجوز حذف

(١) خرقاء: اسم امرأة. المسجوم: المصبوب.
(٢) تقال بكسر العين وضمّها وفتحها، والكسر هو الأشهر والأفصح.
(٣) فلا تضاف إلى الجملة.

المضاف إليه[1]، ويكون ظرف زمان، نحو: «زرتُك عندَ انبلاجِ الصبح» («عندَ»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «زرْتك»)، أو ظرف مكان، نحو الآية: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، أو اسماً مجروراً، نحو: «أتيتُ من عِندِ معلّمي» («عندِ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة). ومعنى «عند» الوجود أو مكان «الحضور»، نحو: «المعلّم عندَك»، وتأتي بمعنى ابتداء الغاية إذا سبقتها «منْ»، نحو: «أتيتُ من عندِ المدرسة». ولا تُجرّ إلّا بـ «من».

عِنْدَئِذٍ

تعرب إعراب «آنئذٍ». انظر: آنئِذٍ، نحو: «ذهبتُ إليك وكنت عندئذٍ خارج البيت».

عِنْدَكَ

تأتي:

١ ـ مركَّبة من الظرف «عند»، وضمير الخاطب. انظر: عند.

٢ ـ اسم فعل أمر بمعنى: خُذْ، نحو: «عندكَ كتاباً» (فاعل «عندك» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وقيل: حرف خطاب).

عِنْدَما

لفظ مركَّب من ظرف الزمان «عندَ» و«ما» المصدريَّة، نحو: «سأزورك عندما يأتي المساءُ» («عندما»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «أزورك». «ما»: حرف مصدريّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «يأتي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «المساءُ»: فاعل «يأتي» مرفوع بالضمَّة الظاهرة، والمصدر المؤوّل من «يأتي المساءُ» في محل جرّ بالإضافة).

العَنْعَنَة

خاصَّة لهجيَّة تُعْزَى إلى قبيلة تميم، وإلى قيس، وأسَد. واختلف اللغويّون في تحديد المراد بهذا اللقب على ثلاثة أقوال:

١ ـ إبدال همزة «أنْ» و«أنَّ» عيناً، نحو قول ذي الرمَّة (من البسيط):

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً ... ماءُ الصَّبابةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

٢ ـ إبدال الهمزة الابتدائيَّة عيناً، نحو: «عِنَّك» و«عَسْلَمَ»، و«عُذُنٌ» في «إنَّك»، و«أسْلَمَ» و«أُذُن».

٣ ـ إبدال الهمزة حيثما وقعت همزة[2].

العنفقة

= محمد بن محمد (بعد ٦٢٠ هـ/ ١٢٢٣م).

ابن عنقاء

= محمد الخالص بن عنقاء (.../... ـ نحو ١٠٥٤ هـ/ ١٦٤٤م).

---

(١) ويجوز، وهذا نادر، خروج «عند» عن الظرفيَّة لتصبح اسماً عاديًا، نحو قولك: «هل لك عندٌ» لمن قال لك: عندي سيارة («عند»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة).

(٢) للتوسّع انظر رمضان عبد التوّاب: فصول في فقه العربيّة. ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

العُنْوان

العنوان، في اللغة، هو ما دلَّك من ظاهر الشيء على باطنه. وعنوان الكتاب: اسمه.

وهو، في البلاغة، «هو أن يأخذ المتكلّم في غرض له من وصفٍ أو فخرٍ أو مدح أو ذمٍّ أو عتابٍ أو غير ذلك، ثمّ يأتي لقصد تكميله بألفاظٍ تكون عُنْواناً لأخبارٍ مُتَقَدِّمة وقصص سَالفة، كقول أبي تمّام لأحمد بن أبي دُؤاد القاضي المشهور (من الوافر):

تَــثَــبَّــتْ أنَّ قَــوْلاً كــانَ زُوْراً
أتَــى الــنُّــعْــمــانَ قــبــلَــكَ عَــنْ زِيــادِ

فَــأَثَّــر بَــيْــنَ حَــيٍّ بَــنِــي جُــلاحٍ
لَــظَــى حَــرْبٍ وَبَــيْــنَ بَــنِــي مَــصَــادِ

وغــادرَ فــي صُــدُورِ الــدَّهْــرِ قَــتْــلَــى
بَــنِــي بَــدْرٍ عــلــى ذاتِ الإصَــادِ

فأتى بعنوانٍ يشير إلى قصّة النابغة، حين وشى به الواشون إلى النعمان، فجرَّ ذلك حروباً انطوت عليها قطعة من الدّهر، وذكر في البيت الثالث عنواناً آخر أشار فيه إلى ما جرى بين بني عبس وبين بني بدر على غدير ذات الإصاد»[١].

عنوان الشرف الوافي في الفقه والنحو والتاريخ والعروض والقوافي

كتاب في الفقه والنحو والتاريخ والعروض والقوافي لإسماعيل بن أبي بكر اليمني المعروف بـ«ابن المقري» (٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤م - ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣م).

وللكتاب عدة طبعات، منها:

- طبعة المستشرق ب. ج بلن Blin, p.J (ت سنة ١٨٩١م).
- طبعة المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٨٨٦م.

عَنْوَةً

قُلْ: «أخذ الشيءَ عَنْوَةً» لا «عُنْوَةً» بمعنى: جِهاراً.

عَهْ

اسم صوت لزَجْر الضأن ونحوها مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

العَهْد

العَهْد، في اللغة، مصدر «عَهِدَ». وعهِدَ الأمرَ: عَرَفه.

وهو، في النحو، ثلاثة أقسام:

١ ـ العَهْد الحُضوريّ، هو سبب تعريف النكرة بـ«أل» العهديّة، بتحقق مدلولها في وقت الكلام، نحو: «بدأتُ العَمَلَ في هذا النهار».

٢ ـ العهد الذِّكْريّ، هو سبب تعريف النكرة بـ «أل» العهديّة، بعد أن تكون قد ذُكرت مجرّدة منها، نحو: «حضرَ شاعِرٌ، فأعجَبَنا الشاعِرُ بشعره».

٣ ـ العهد الذِّهنيّ أو العِلْمِيّ: هو سبب تعريف النكرة بـ«أل» العهديّة، على أساس العلم بهذه النكرة قبل الكلام، نحو: «هل أعجَبَتْكَ المُحاضرة؟» (أي: محاضرة معهودة بين المتكلِّم والمُخاطب).

وانظر: «أل» العهديّة في «أل».

(١) خزانة الأدب ٤/ ٨٩.

العَهْد الحُضوريّ

انظر: العهد، الرقم ١.

العهد الذِّكريّ

انظر: العهد، الرقم ٢.

العهد الذِّهْنِيّ

انظر: العهد، الرقم ٣.

العهد العلميّ

انظر، العهد، الرقم ٣.

العُهْدَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «العهدة» بمعنى مجموعة الأشياء القيمية تجرد لمعرفة كلّ ما يجب أن يُعرف عنها[1].

العَوَاطِف

العَواطِف، في اللغة، جمع «عاطف» و«عاطفة». والعاطِف: اسم فاعل من «عَطَفَ». وعطفَ الشيءَ: أماله، حناه.

والعواطِف، في النحو، هي حروف العطف.

انظر: حروف العطف.

العَوَامِل

جمع «عامل».

انظر: عامِل.

عوامل بيركلي

انظر: العوامل الجديدة.

العوامل الجديدة

كتاب في النحو لمحمد بن بير علي البيركلي (٩٢٩ هـ/ ١٥٢٣م ـ ٩٨١ هـ/ ١٥٧٣م)، وهو يُعرف أيضاً بـ«عوامل بيركلي»، وله طبعات عدّة، منها:

- طبعة استانبول سنة ١٢٣٥ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٢٤١ هـ، وسنة ١٢٦٢ هـ.

عوامِل الجَزْم

انظر: الجَزْم.

العوامل المِئة

كتاب في النحو للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (. . . ـ ٤٧١ هـ/ ١٠٧٨م).

وحظي الكتاب بشهرة واسعة بين علماء اللغة فشرحوه، وأعربوه، ونظموه، وترجموه إلى التركية[2].

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة ليدن سنة ١٦١٥ م بتحقيق المستشرق الهولندي ث. أربانيوس.
- طبعة كلكتا سنة ١٨٠٣م، وسنة ١٨١٤م.
- طبعة بولاق سنة ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١ م، وسنة ١٢٧٩ هـ/ ١٨٦٤م.
- طبعة تبريز سنة ١٢٩٢ هـ/ ١٨٧٥م.

العوامِل المئة النحويّة في أصول علم العربيّة

كتاب في النحو لخالد بن عبد الله الأزهري

---

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٧.

(٢) انظر: كشف الظنون. ص ١١٧٩ ـ ١١٨٠.

(٨٣٨ هـ/ (١٤٣٤م ـ ٩٠٥ هـ/ ١٤٩٩م). وقد طبع الكتاب في دار المعارف بالقاهرة سنة ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣ م بتحقيق البدراوي زهران.

عَوْد الضَّمير

انظر: الضمائر، الرقم ٩.

عَوْدَهُ على بَدْئِه

يقال: رجع عَوْدَه على بدئه، أو عَوْداً على بدءٍ، بمعنى أنَّه لم يكد يذهب حتى رجع أو نقض ذهابه بعودته. ونعربها كالتالي: «عَوْدَه»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، والهاء ضمير متَّصل مبنيّ على الضمّ في محل جر بالإضافة. «على» حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، متعلِّق بالمصدر «عود». «بدئه»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متَّصل مبنيّ على الكسر في محل جر بالإضافة. ويجوز «عودُه على بدئه» فتكون «عودُه» مبتدأ والجملة «عودُه على بدئه» في محل نصب حال.

عَوْضُ

ظرف زمان لاستغراق المستقبل، مختصّ بالنفي، يكون مبنيًّا على الضمّ إذا لم يُضَفْ، نحو: «لَنْ أتكاسَلَ عَوْضُ»، أي: أبداً («عَوضُ»: ظرف زمان مبنيّ على الضمّ في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بالفعل «أتكاسل»)، ومنه قول الأعشى (من الطويل):

رَضيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحالَفا
بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

ويكون منصوباً إذا أضيف، نحو: «لا أسْرِقُ عوضَ العائضين»، أي: أبَدَ الدهر («عوضَ»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلِّق بالفعل «أسرق»).

العِوَضُ

١ ـ في اللغة: البَدَل والخَلَف.

٢ ـ في الصرف: هو الاستغناء عن حرف بحرف آخر، دون اشتراط حلّ العوض مكان الحرف المعوَّض منه، إذ قد يكون في موضعه، نحو زيادة الياء قبل الآخر في تصغير «فرزدق» عوضاً من الدال، فتقول «فريزيق»، كما قد يكون في غير موضعه، نحو زيادة الياء قبل الآخر في تصغير كما قد يكون في غير موضعه، نحو زيادة الياء قبل الآخر في تصغير «سفرجل» عوضاً من اللام، فتقول: «سفيريج». وليس للعوض قواعد مضبوطة تدل عليه، فالمعوّل عليه هو المراجع اللغويّة المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب. والملاحظ أنّ «العوض» يختلف عن «الإبدال» من حيث أنّ الإبدال يجري على قواعد قياسية، ويتقيد بموضع المحذوف، أمّا العوض فلا يجري على قواعد قياسيّة، ولا يشترط فيه التقيّد بموضع المحذوف.

٣ ـ في النحو: من معاني حرف الجرّ: الباء وهو أن يكون ما بعد الباء مُبدَلاً غالباً وما قبلها مأخوذاً، نحو: «اشتريتُ السَّيارة بألفِ دينار». ومع الفعل «بدّل» ومشتقاته، يجوز أن يكون المجرور بالباء هو المأخوذ أو المتروك، والقرائن هي التي تعيِّن ما هو المأخوذ أو المتروك، نحو: «استبدلتُ السيارة بالبيتِ»، فقد يكون المأخوذ هو السيارة أو البيت، أمّا في القرآن الكريم،

فالمتروك يكون بعدها .

العِوَض عَنْ «رُبَّ»

هو النائب عن «رُبَّ» .

انظر : النائب عن «رُبَّ» .

عِوَضاً

تعرب في نحو قولك : «جاءَ زيدٌ عِوَضاً من أخيه» (أو : عن أخيه) حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أو مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة .

العوفيّ السرقسطيّ

= قاسم بن ثابت بن حزم (٣٠٢ هـ/ ٩١٤م) .

ابن العويص

= محمد بن عبيد الله (٥٧٦ هـ/ ١١٨٠م) .

عِيار الشعر

كتاب في نقد الشعر لمحمد بن أحمد بن محمد المعروف بـ«ابن طباطبا» (. . . ـ ٣٢٢ هـ/ ٩٣٤م) .

وقد جاءت موضوعات الكتاب على النحو الآتي :

الشعر وأدواته ـ التوسّع في علم اللغة والرواية للآداب ، والمعرفة بأيام الناس وأنسابهم ومناقبهم ومثالبهم ، والوقوف على ما قالته العرب فيه ، وجماع هذه الأدوات كمال العقل .

صناعة الشعر ـ محض المعنى في الفكر نثراً ، وبناء الأبيات ثم ترتيبها ونظمها .

المعاني والألفاظ .

شعر المولدين .

طريقة المولدين في التشبيه .

المثل الأخلاقية عند العرب ، وبناء المدح والهجاء عليها .

عيار الشعر ـ علّة حسن الشعر قبول الفهم له ، وعلّة أخرى ، موافقته للحال ، صدق العبارة .

ضروب التشبيهات ، ـ تشبيه الشيء بالشيء صورة وهيئة ، تشبيه الشيء بالشيء حركة وهيئة ، تشبيه الشيء بالشيء معنى لا صورة .

أدوات التشبيه ، تشبيه الشيء بالشيء معنى لا صورة ، تشبيه الشيء بالشيء حركة بطؤاً وسرعة ، تشبيه الشيء بالشيء لوناً ، تشبيه الشيء بالشيء صوتاً .

الابتداءات ـ التعريض الذي ينوب عن التصريح .

الاختصار .

الأشعار المحكمة وأضدادها .

سنن العرب وتقاليدها .

الأبيات المتفاوتة النسج .

الأبيات التي أغرق قائلوها في معانيها .

الأشعار المحكمة المتقنة المستوفاة المعاني .

الأشعار الغثة المتكلفة النسج .

الشعر الذي يجلو الهم ويشحذ الفهم .

المعاني المشتركة «السرقات» .

الشعر الحسن اللفظ ، الواهي المعنى .

الشعر الصحيح المعنى ، الرث الصياغة .

المعنى البارع في المعرض الحسن .

التشبيهات البعيدة والعلو .

الأبيات التي زادت قريحة قائليها على عقولهم .

الشعر القاصر عن الغايات.

الشعر الرديء النسج.

الشعر المحكم النسج.

التخلص.

ملاءمة معاني الشعر لمبانيه.

مفتتح الشعر ومطالعه.

تأليف الشعر.

القوافي.

ولكتاب «عيار الشعر» طبعات عدّة، منها:

- طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م بتحقيق الدكتور طه الحاجري والدكتور محمد زغلول سلام.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بعناية نعيم زرزور سنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

عيّاش بن حوافر

(٥٩٠ هـ/ ١١٩٣م-.../...)

عيّاش بن حوافر الأندلسيّ. كان عالماً بالنحو، أديباً شاعراً، حافظاً كتاب سيبويه عارفاً بشواهده.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٩).

ابن عياش الخزاعيّ

= الحسن بن إبراهيم بن الحسن (٥٩٥ هـ/ ١١٩٨م).

عياض بن عوانة، ابن عوانة الكلْبي النحوي

(.../...-.../...)

عياض بن عوانة بن الحكم بن عوانة، أبو عوانة الكلْبي. نزيل القيْروان. كان أبو عوانة عالماً أديباً من أهل الكوفة، وعنه أخذ المهدي القيْرواني كثيراً من النحو والشعر. كان المهالبة يكرّمونه. كان عياض يقرض الشعر ويجيده. قال المرزباني: إنّ عوانة بن الحكم كان يقول لأخ له يقال له عياض: نحويّ، لا تتعمّقْ في النّحو، فإنّه لم يتعمّق أحدٌ فيه إلّا صار معلّماً. قال: فصار عياض ذلك معلماً بإفريقية لولد المهلب. فعلى هذا الخبر يكون عياض أخا عوانة بن الحكم لا ولده.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٦١-٣٦٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٤).

عِياناً

تُعرب في نحو «شاهدته عياناً» حالاً منصوبة بالفتحة بالظاهرة، أو مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: عاينته، منصوباً بالفتحة الظاهرة.

ابن عيذون الهذلي

= علي بن عبد الجبار بن سلامة (٥١٩ هـ/ ١١٢٥م).

عِيزِ

اسم صوت الزجر الضأن مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.

عيسى بن إبراهيم، شهاب الدين الدّندري

(.../...-.../...)

عيسى بن إبراهيم بن عقيل، شهاب الدين الدّندريّ. كان عالماً بالنحو واللغة، ديّناً فاضلاً، مفسّراً محدِّثاً. حدّث بـ «إحياء علوم الدّين» للإمام الغزالي سنة ٦١٥ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٣٣٤).

عيسى بن إبراهيم الرَّبعي

(. . . / . . . ـ ٤٨٠ هـ/ ١٠٨٧م)

عيسى بن إبراهيم، أبو محمد الرَّبعي. عالم باللغة من أهل أحاظة، ووفاته فيها. كان نحويًّا لغويًّا فاضلاً مبرّزاً، رأس الطبقة في اللّغة، وعليه المعوّل في اليمن، له كتاب «نظام الغريب» في اللّغة.

(الأعلام ٥/ ١٠٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٥).

عيسى بن إبراهيم

(. . . / . . . ـ نحو ٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م)

عيسى بن إبراهيم بن عبد ربه، أبو القاسم الشريشي. كان نحويًّا فاضلاً، مقرئاً، أستاذاً أديباً، جليلاً فاضلاً. روى في رحلته عن الحريري وأخذ عنه مقاماته، أقرأ الناس العربية والأدب فأفاد خلقاً كثيراً، روى عنه ابن بشكوال، وأبو الحسن بن الباذش.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٤).

عيسى بن إبراهيم بن محمد

(نحو ٦٧٦ هـ/ ١٢٧٢م ـ ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥م)

عيسى بن إبراهيم بن محمد، أبو الحسن، مجد الدين المارديّ. كان عالماً بالنحو، شاعراً فقيهاً. تفقّه على أحمد بن مندك. اختصر «المعالم» للرازي. مات في محرّم سنة ست أربعين وسبعمئة، وهو في عمر السَّبعين، فتكون ولادته قريبة من سنة ٦٧٦ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٤).

أبو عيسى الأزديّ

= العباس بن أحمد بن مطروح (٣٥٣ هـ/ ٩٦٤م).

عيسى بن إسحاق بن شدائق

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عيسى بن إسحاق بن شدائق. من أهل الجزيرة. كان عالماً باللغة والنحو وعلم الفرائض. جال في رحلته بلاد المشرق.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٥).

أبو عيسى البلنسيّ الرصافيّ

= لبّ بن عبد الله بن لبّ (٥٩٠ هـ/ ١١٩٣م).

عيسى بن أبي جرثومة، أبو الأصبغ الخولاني

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

عيسى بن أبي جرثومة، أبو الأصبغ الخولاني الأندلسيّ. كان عالماً بالنحو واللغة والحساب والعَروض والقراءات. تصدّر ببلده للإفادة وكان فاضلاً خيِّراً ديِّناً، وشاعراً محسناً.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٧٧).

أبو عيسى الخشاب

= عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد الله (٣٦٦ هـ/ ٩٧٦م).

عيسى بن شعيب

(. . . / . . . ـ نحو ٢٠٠ هـ/ ٨١٥م)

عيسى بن شعيب، أبو الفضل الضّرير. كان عالماً بالنحو. روى عن سعيد بن أبي عروبة. وروى عنه محمد بن المثنّى وآخرون.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٥).

عيسى بن عبد العزيز

(٥٥٠ هـ/ ١١٥٥م ـ . . . / . . .)

عيسى بن عبد العزيز بن عيسى، أبو القاسم، موفق الدين اللخميّ الإسكندراني. كان نحويًّا مقرئاً محدّثاً. روى الحديث عن ألف وخمسمئة شيخ فيما كتبه بخطّه. له مصنّفات تفوق العدّ والحصر، منها: «الأمنيّة في علم العربيّة»، و«اللمحة المعنية واللمعة المغنية»، في النحو، و«الرّسالة البارعة في الأفعال المضارعة»، و«الزهرة اللّائحة في كيفيّة قراءة الفاتحة»، و«بيان مشتبه القرآن»، و«الإفهام في أقسام الاستفهام»، و«الأسفار في فضيلة الأشعار»، و«الإحالة في شرح الإمالة»، و«الفصل في الفصل بين ألف الأصل والقطع والوصل»، و«تيسير التيسير»، و«الإخبار بصحيح الأخبار».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦).

عيسى بن عبد العزيز الجُزولي

(. . . / . . . ـ ٦٠٦ هـ/ ١٢٠٩م)

عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت (سمّاه القفطي عيسى بن يَلَلْبَخْت) بن عيسى بن يوماريلي الجُزولي، أبو موسى اليَزْدَكْتَنِّي. كان إماماً في النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه. صنّف فيه المقدّمة التي سمّاها «القانون». اعتنى بها كثير من العلماء فشرحوها، ومنهم مَنْ وضع أمثلة لها، ومع ذلك لا تُفهم حقيقتها. وأكثر النحاة يعترفون بقصور فهمهم عن إدراك مراده منها. فكلها رموز وإشارات. وله «الأمالي» في النحو، لكنها لم تشتهر، وله مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي، و«شرح أصول ابن السراج»، و«شرح قصيدة بانت سعاد»، قيل: كان يعرف شيئاً من المنطق. دخل مصر وقرأ على الشيخ أبي محمد بن بري.

قيل: قرأ «الجُمل» على ابن بري، وسأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه ابن بري عنها، وجرى فيها بحث بين الطلبة حصلت منه فوائد علّقها الجزولي مفردة، فجاءت كالمقدمة فيها كلام غامض، وعقود لطيفة، وإشارات إلى أصول صناعة النحو غريبة، فنقلها الناس عنه. وكان إذا سئل عنها: هل هي من تصنيفك؟ قال: لا؛ لأنّه كان متورّعاً، وإن كانت منسوبة إليه؛ لأنّه انفرد بترتيبها. رجع الجُزُولي إلى المغرب بعد أن حجّ وأقام بمدينة بجاية. توفي الجُزُولي بمرّاكش سنة ٦٠٦ هـ، وقيل: سنة ٦٠٧ هـ، وقيل: توفي بأزمور من عمل مراكش. وَلِيَ خطابة مراكش، وكان بارعاً في الأصول والقراءات.

(وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨ ـ ٤٩١؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠؛ وشذرات الذهب ٥/ ٢٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧؛ والأعلام ٥/ ١٠٤).

عيسى بن علي البُولَوي

(. . . / . . . ـ ١١٢٧ هـ/ ١٧١٥م)

عيسى بن علي بن حسن البولوي الكردي، المتخلص بمحوي. كان نحويًّا ماهراً واعظاً. من أهل السليمانيّة. كان يعظ في جامعها. توفي في الشام في طريقه إلى الحج. من كتبه: «مفيد الإعراب» في النحو: فرغ من تأليفه سنة ١١١٣ هـ.

(الأعلام ٥/ ١٠٦).

عيسى بن عمر

(... / ... ـ ١٤٩ هـ/ ٧٦٦م)

عيسى بن عمر، أبو عمرو الثقفي. قيل: كان من موالي خالد بن الوليد، وإنما نزل في ثقيف فنُسب إليهم. كان إماماً جليلاً في اللّغة والنحو والقراءات. أخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي والأصمعي وسيبويه. كان عيسى بن عمر يغرب ويتقعّر في كلامه. يروى أنّه سقط يوماً عن حماره، فاجتمع الناس عليه، وكان به ضيق نفس فسقط بسببه، فاعتقد الناس أنّه مصروع، فجعلوا يعوذونه ويقرؤون عليه، فلما أفاق من غشيته قال: ما لكم تكأكأتم عليَّ تكأكؤكم على ذي جِنّة؟ افرنقعوا (يعني ما لكم تجمعتم علي تجمعكم على مجنون؟ تفرَّقوا وانكشفوا عني). يقال: إنّ أبا الأسود الدؤلي لم يضع في النحو إلا باب الفاعل والمفعول فقط، وإن عيسى بن عمر وضع كتاباً على الأكثر وبوّبه وهذّبه وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات. وكان يطعن على العرب ويخطّىء المشاهير منهم. ويروى أنّه قال لأبي عمرو بن العلاء: أنا أفصح من مَعَدّ بن عدنان. فقال له أبو عمرو: لقد تعدَّيْتَ يا عيسى. له في النحو نيّف وسبعون تصنيفاً، ضاعت جميعاً، ومنها تصنيفان كبيران، هما: «الإكمال»، و«الجامع». وقيل: إنّ «الجامع» هو «كتاب سيبويه»، زاد فيه وحشاه.

(وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦ ـ ٤٨٨؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٧؛ وشذرات الذهب ١/ ٢٢٤؛ والبداية والنهاية ١٠/ ١٠٨ ـ ١٠٩؛ والفهرست ص ٦٢ ـ ٦٣؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ١٤٦ ـ ١٥٠؛ وطبقات القرّاء ١/ ٦١٣؛ ومرآة الجنان ١/ ٣٠٧ ـ ٣٠٩؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ١١؛ ونزهة الألباء ص ٢٥ ـ ٢٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨؛ والأعلام ٥/ ١٠٦؛ وعيسى بن عمر الثقفي: نحوه في خلال قراءاته النحوية. صباح سالم الخفاجي. مؤسسة الأعلمي وبغداد، دار التربية، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م).

عيسى بن عمر، أبو الحسن الخباز

(... / ... ـ ٤٤٩ هـ/ ١٠٥٧م)

عيسى بن عمر بن عيسى، أبو الحسن الخبّاز المعروف بابن الأصفر. كان عالماً بالنحو، مقرئاً مجوّداً، محدّثاً مفسّراً صالحاً، من القرّاء المجوّدين. قرأ القرآن على أبي الحسن الحماميّ، وحدّث باليسير. مات سنة ٤٤٩ هـ، وقيل: سنة ٤٥٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٨).

عيسى بن مروان، أبو موسى الكوفي

(... / ... ـ ... / ...)

عيسى بن مروان، أبو موسى. من أهل الكوفة. له كتاب «القياس على أصول النحو».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٨).

عيسى بن المعلّى، حجة الدين بن مسلمة

(... / ... ـ ٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨م)

عيسى بن المعلّى بن مسلمة، حجّة الدين الرافقيّ. من أهل الرِّقَّة. كان عالماً بالنحو واللّغة، مؤدِّباً ببلده، عربيّ الأصل، كثير الشعر، يمدح أمراء الدولة الأتابكيّة والنورية. كان يحضر إلى حلب ويمدح المعمّمين. مدح

الرَّئيس صفيّ الدين طارق بن أبي غانم بن الطربزة بقصائد شهد بها ديوانه. صنّف كتباً في اللّغة، منها: كتاب في النحو سماه «المعونة»، شرحه بكتاب سمّاه «القرينة في شرح المعونة»، وله: «تبيين الغموض في علم العَروض» كتبه سنة ٥٩٠ هـ، وديوان شعره مجلّدان. كتب ابنُه الصارم إبراهيم على ظهر كتاب «القرينة في شرح المعونة»: توفي والدي ـ رحمه الله ـ ليلة الجمعة ثالث ربيع الآخر سنة خمس وستمئة.

(إنباه الرواة ٢/ ٢٨٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٩؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ١٥١؛ والأعلام ٥/ ١٠٩).

أبو عيسى اليحصبيّ

= لبّ بن عبد الوارث (. . ./ . . . ـ . . . ./ . . .).

العيسوي

= محمد الصالح بن سليمان بن محمد (١١٥٢ هـ/ ١٧٣٩م ـ ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٦م).

«العَيْش» بمعنى «المَعيشة»

يُخطِّىء بعض الباحثين من يقول: «يكسب فلان عيشَه»، والصواب عنده: «يكسب فلان معيشته أو مَعاشه أو معيشَه».

ولكن المصريِّين يسمون الخبز عيشاً، وقد جاراهم المعجم الوسيط في ذلك، وعليه يصحّ مجازاً القول: «يكسب فلان عَيْشَه»؛ لأنّ «العيش» من أهمّ ما يعمل الإنسان من أجله.

عيْط

اسم صوت، وهو حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا. يقال: عَطْعَطَ القومُ، إذا تصايحوا، والمصدر: العَطْعَطة.

وانظر: اسم الصوت.

عَيْن

تأتي:

١ ـ توكيداً[١] إذا سبقها المؤكَّد وأضيفت إلى ضمير يرجع إليه، منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً حسب المؤكَّد، نحو: «جاءَ المعلِّمُ عينُه» و«شاهدتُ المعلِّمَ عينَه»، و«مررتُ بالمعلِّم عينِهِ» («عين»: توكيد مرفوع بالضمَّة في المثال الأوَّل، ومنصوب بالفتحة في المثال الثاني، ومجرور بالكسرة في المثال الثالث، وهو مضاف، والهاء ضمير متَّصل مبنيّ على الضم في محل جر بالإضافة)، وعندما يكون المؤكَّد مثنّى، تثنّى «عين» أو تجمع على «أعين»، والأحسن جمعها، تقول: «جاء المعلِّمان عيناهما أو أعينُهم»، ويصحّ وضع توكيد آخر معها وهو «نفس»، فتقول: «نجح زيدٌ عينُه نفسُه»، أو «نجح زيدٌ نفسُه عينُه» («نفسُه»: توكيد أوّل مرفوع بالضمَّة الظاهرة وهو مضاف، والهاء ضمير متَّصل مبنيّ على الضمّ في محل جر بالإضافة. «عينه» توكيد ثانٍ لِـ«زيد»[٢] مرفوع بالضمَّة وهو مضاف. . .). لا يؤكَّد الضمير المستتر المرفوع بـ«عين» ما لم يؤكَّد بالضمير المنفصل، نحو: «الرجل جاء هو عينه»، أما الضمير المتَّصل المنصوب والمجرور، فلا يلزم تأكيده بالضمير المنفصل، نحو: «رأته

---

(١) «عين» هنا من ألفاظ التوكيد المعنويّ التي تفيد إبعاد الشك عن المؤكَّد، وإزالة الاحتمال عنه.

(٢) لا توكيد للتوكيد.

عينَه»، و«مررتُ بهِ بعينه».

٢ ـ اسماً مجروراً لفظاً إذا سُبقت بالباء الزائدة، ومحلّه حسب موقع مؤكَّده من الإعراب، نحو: «قرأتُ كتابك بعينه»(«عينه»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلًا على أنّه توكيد).

٣ ـ اسماً يُعرب بحسب موقعه في الجملة، إذا حُذِف المؤكد، أو إذا أُضيف إلى مؤكَّده، أو إذا جاءت لغير التوكيد، نحو: «هذا هو الأميرُ عيناً» («عيناً»: حال منصوبة بالفتحة)، ونحو: «شاهدْتُ عينَ المشهد»[1] («عين»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة)، ونحو: «ذهبتُ إلى عينِ الماءِ».

العين (كتاب)

انظر: كتاب العين.

عَيْن الكلمة

هي الحرف الأصليّ الثاني من حروف الكلمة الأصليَّة، نحو قاف «وقت»، وباء «مُسْتَنْبِئ» (الأصل: نبأ).

انظر: الميزان الصَّرفيّ.

عَيْناً

تُعرب حالاً في نحو قولك: «هو الصديقُ الوفيُّ عَيْناً».

عَيْنَه إلى عيني

بمعنى: متواجهين، تعرب إعراب «جنبَه إلى جنبي».

انظر: جنبه إلى جنبي.

ابن العيني

= عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (٨٩٣ هـ/ ١٤٨٧م).

العَيْنِيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريَّة التي رويُّها حرف العين (انظر: الرّويّ). والقصائد العينيّة متوسّطة الشّيوع في الشّعر العربيّ، ومنها عينيَّة ابن سينا في النفس، ومطلعها (من الكامل):

هَبَطَتْ إِلَيْكَ مِنَ المَحَلِّ الأَرْفَعِ
وَرْقَاءُ ذاتُ تَعَزُّزٍ وتَمَنُّعِ
مَحْجُوبَةٌ عَنْ كُلِّ مُقْلَةِ عَارِفٍ
وَهْيَ الَّتي سَفَرَتْ، ولَمْ تَتَبَرْقَعِ

ومن عينيّات المتَنبِّي قصيدته التي رثى بها أبا شجاع فاتكاً، ومطلعها (من الكامل):

الحُزْنُ يُقْلِقُ والتَجَمُّلُ يَرْدَعُ
والدَّمْعُ بَيْنَهُمَا عَصِيٌّ طَيِّعُ
يَتَنَازَعَانِ دُموعَ عَيْنِ مُسَهَّدٍ
هٰذا يَجِيءُ بِهَا، وهٰذا يَرْجِعُ

ومن عينيّات أبي فراس الحمدانيّ تلك التي يُعاتب بها سيف الدولة لتأخّره عن افتدائه، ومطلعها (من الطويل):

أَبَى غَرْبُ[2] هٰذا الدَّمْعِ إِلّا تَسَرُّعا
وَمَكْنُونُ هٰذا الحُبِّ إِلّا تَضَوُّعا

---

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة إضافة «عين» إلى المؤكّد (في أصول اللغة ٢/ ١٩١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٩).

(٢) غرب الدمع: سيلانه.

عِيهِ

اسم صوت لزجْر الإبل، مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.

عُيوب القافية والرويّ

انظر: القافية، الرقم ٦.

عيينة بن عبد الرحمن، أبو المنهال اللغوي

(... / ...- ... / ...)

عُيَيْنَة بن عبد الرحمن، أبو المنهال المهلّبي. كان بارعاً باللغة والنحو، وتلميذاً للخليل بن أحمد الفراهيديّ. أدّب عبد الله بن طاهر، وأتى معه إلى نيسابور، ومات بها. روى عن داود بن أبي هند وعن سفيان بن عُيَينة. من كتبه: «النوادر»، و«الشعر».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٣٩).



فهرس المحتويات

باب الشين

باب الصاد

باب الضاد

باب الطاء

باب الظاء

باب العين



MAWSŪ^cAT
^cULŪM AL-LUǦAH AL-^cARABIYAH

(Encyclopedia of Arabic linguistics)

by

Dr . Emīl Badī^c Ja^cqūb

volume VI

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH

Beirut-Lebanon